

A0 528

فَلَوْلَا تَقَرُّرُ مَنْ فِي زُرْقِهِمْ مِنْهُمْ فَمِنْ طَائِفَةٍ لَسَقِيقُهُمْ لَوْ فِي الدُّنْيَا

الْفَتْوَى كَالْمَنَامَةِ فِي حَقِّهَا

لِلْعَلَمَاءِ مِنَ الْعُلَمَاءِ الْأَصْلِيَّةِ الْأَعْيُنِ (الْأَهْلِيَّةِ الْهَيْكَلِ)

(المتوفى سنة ٧٨٦)

الجزء الأول

قام بتحقيقه القاضي لسجاد حسين

رئيس المدرس العام العالي

الكاشنة في جامع فتحپوري دهلبي الهند

طبع

على نفقة وزارة المعارف والشؤون الثقافية للحكومة الهندية الموقرة

الطبعة الأولى

بمطبعة مجلس دار الفكر في الثمانيه خمسين راول الدكن الهند

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمد لله الذى هدانا لهذا الخير الاذيان، وما كنا لنهتدى لولا ان هدانا الله، وأفاض علينا نعمه وأسبغها ظاهرة وباطنة، وغرنا بالفضل والإحسان، ووقنا للعلم والعرفان، وخصنا بالإكرام والإنعام، وعلنا ما لم نكن نعلم من علم الشرائع والأحكام، وفرض علينا الصلاة والزكاة والحج والصيام، وأوضح لنا الحلال من الحرام، وأمرنا بتطهير الظاهر من الأحداث والأنجاس وبتقية الباطن من الذنوب والآثام، ليتيسر لنا التمدد والتأدب بين يديه والقيام، وفرض زمام السيادة والزعامة إلى العلماء الأعلام والفقهاء العظام، فقاموا بأداء مسؤولياتهم من استنباط المسائل من مواردها خير قيام، واجتهدوا في استخراج الجزئيات من السنة السنية ومن كلام الله العلام، وظفروا في اجتهادهم إلى أقوال الصحابة وآثار السلف لآخذ الأحكام. والصلاة والسلام على سيدنا ومولانا محمد سيد الأنام، وعلى آله وأصحابه الذين أفاضوا على البرايا بالفيض التام، والله الموفق للانعام، وهو الميسر للاختتام.

أما بعد! فقد اتفق لى أن حضرت ناديا من النوادي برفقة بروفيور خليف أحد النظامى، الذى يعد من كبار رجال علم التاريخ في الهند، ويشرف على شعبة التاريخ في جامعة عليكره، فسألنى عن مشاغلى، فقلت: لى مشغل في هذه الأيام بترتيب ملفوظات المخدوم جلال الدين المعروف بـ «جهان گشت»، (وهو عالم جليل وصوفى كبير، توفى يوم النحر سنة ٧٨٥ هـ) وأرتب ملفوظات «سراج الهداية»، و«جامع العلوم» بإيماء من الحكومة الهندية؛ فقال: هذا أمر سهل يستطيع أن يقوم به أحد من العلماء غيرك،

وكان من الاليق بالحكومة أن تفوض إلى مثلك ترتيب «الفتاوى التاتارخانية» التي ألقت في الهند بمهد الملك المسلم «فيروز شاه تغلق» وهي إلى اليوم من عمل اليد، وقلت إلى أرجاء العالم خطية، ولم يقدر لها أن تطبع إلى يومنا هذا؛ فرضتُ هذا الاقتراح يوما على بروفييسور السيد نور الحسن - الذي كان وزيرا للمعارف والشؤون الثقافية للحكومة الهندية في السابق ولا يزال يحتل مكانا مرموقا في نظر الحكومة - فاستحسن هذه الفكرة وأعجب بها كل الإعجاب، وعلى الفور أشار إلى الحكومة بأن تعطى العناية والاهتمام بترتيب تلك الفتاوى وطبعها، واقترح للحكومة اسمي بأن تفوض أمر ترتيبها إليّ وطبعها إلى «مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية» وهي مطبعة حكومية في حيدرآباد، فأجابت الحكومة مشورته ودعته للقيام بهذا الأمر العظيم والعمل الجسيم، فليبت دعوتها ووطنت نفسي على الإلمام بهذا الأمر المهم مع قصور باعى في العلوم، ثقة بتوفيق الله الكريم.

وما يبعث على العجب والحيرة أن تلك الفتاوى - رغم ما بلغت من الشهرة والصيت في العالم - بقيت غير مطبوعة منذ سبعة قرون حتى عهد إليّ ترتيبها وطبعها، وذلك من فضل الله عليّ وكرمه وإحسانه.

وعند ما أردت الشروع في العمل بحثت عن النسخ المتواجدة للفتاوى، فجمعت قوائم جميع المكتبات المشهورة في الهند وخارجها، وعلت أن عدة نسخ منها موجودة في الهند، بعضها كاملة وبعضها ناقصة، فسافرت إلى حيدرآباد وزرت مكتبة سالارجنك فوجدت فيها نسخة كاملة في تسع مجلدات، وزرت كذلك أرشيف (أركا يوز) محفوظات لولاية آندھرا براديش، فعثرت فيها أيضا على نسخة كاملة في تسع مجلدات، ثم كاتبت مكتبة خدا بخش الواقعة في بنه - عاصمة ولاية بهار - وأخبرت أن هناك نسخة غير تامة يوجد فيها من المجلد الأول إلى الثالث فقط، وقيل لي: إن في أحمدآباد مكتبة باسم «پر بخش» توجد فيها نسخة كاملة وإنها من أحسن النسخ في الهند، ولكنني ما فزت برؤيتها إلى الآن، والمرجو من الله أن أتاها في قريب عاجل. وبلغني أن في

قرية من ولاية «راجستان» يسكن رجل اسمه المفتى عبد الشكور وعنده نسخة ناقصة -
 معنى المجلد الأول والثاني، فكتبت إليه طالبا منه تلك النسخة ففضل بتزويدي بالمجلد
 الأول منها، فإذا هو أقدم النسخ وأحسنها كتابة، فأست عليها بنية عمل، وقارنت
 بينها وبين نسخة «مكتبة خدابخش» ونسخة «سالار جنگ» ونسخة «أرشيف» .
 والآن أقدم إلى من يحاول مطالعة الكتاب بعض الملحوظات التي ينبغي أن يعلم
 بها حتى يكون على بصيرة وبنية مما ورد في الكتاب .

تعريف العلم وفضيلته

واعلم أنه اختلف في أن تصور ماهية العلم المطلق هل هو ضروري لا يحتاج إلى
 التعريف، أو نظري يعسر تعريفه، أو هو سير التعريف فالأول مذهب الإمام الرازي،
 والثاني رأى إمام الحرمين والغزالي. والثالث هو الراجح، والتحقيق أن المعنى الحقيقي
 للفظ العلم هو الإدراك، والمتعلق به المعلوم. ثم اعلم أن لفظ العلم كما يطلق على ما ذكر
 يطلق على ما يرادفه، وهو أسماء العلوم المدونة كالنحو والفقه .

وبذكر في فضيلة العلم قول الله تعالى ﴿ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا
 العلم درجات ﴾ وقوله ﴿ هل يستوى الذين يعلمون والذين لا يعلمون ﴾ وقوله
 ﴿ شهد الله أنه لا اله الا هو والملائكة وأولوا العلم قائما بالقسط ﴾ وقوله ﴿ انما يخشى الله
 من عباده العلماء ﴾ وقوله ﴿ قل كفى بالله شهيدا بيني وبينكم ومن عنده علم الكتاب ﴾ .
 وعن معاذ بن جبل رضى الله تعالى عنه أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم :
 ” تعلموا العلم “ فان تعلمه الله تعالى خشية ، وطلبه عبادة ، ومذاكرته تسبيح ، والبحث
 عنه جهاد ، وتعليمه لمن لا يعلمه صدقة ، وبذله لأهله قرينة ، لانه معالم الحلال والحرام ،
 ومار سبيل أهل الجنة ، وهو الآئيس في الوحشة ، والصاحب في القرية ، والمحدث في
 الخلوة ، والدليل في السراء والضراء ، والسلاح على الأعداء ، والتزيين عند الأخلاء ،
 يرفع الله تعالى به أقواما فيجعلهم في الخير قادة ، وأئمة تقتص آثارهم ، ويقتدى بفعالهم ،

وترغب الملائكة في خلعتهم، وأجنتها تمسحهم، يستغفر لهم كل رطب ويابس وحيثان البحر وهوامه، وسباع البر وأنعامه، لأن العلم حياة للقلوب من الجهل، ومصابيح للأبصار من الظلم، يبلغ المبد بالعلم منازل الاختيار والدرجات العلى في الدنيا والآخرة، والتفكر فيه يعدل الصيام، ومدارسته تعدل القيام، به توصل الأرحام، وبه يعرف الحلال من الحرام، هو إمام والعمل تابعه، ويلهمه السعداء، ويحرمه الأشقياء - كما قال ابن عبد البر في كتاب جامع بيان العلم .

وعن أبي هريرة رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إذا مات الإنسان انقطع عنه عمله إلا من ثلاثة : صدقة جارية . أو علم ينتفع به . أو ولد صالح يدعو له » (مسلم) .

وعنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من سلك طريقاً يلتمس فيه علماً سهل الله له به طريقاً إلى الجنة » (مسلم) .

وعن أبي الدرداء رضى الله عنه قال : إني سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول : « من سلك طريقاً يطلب فيه علماً سلك الله به طريقاً من طرق الجنة، وإن الملائكة لتضع أجنحتها رضا لطالب العلم، وإن العالم يستغفر له من في السماوات ومن في الأرض والحيثان في جوف الماء، وإن فضل العالم على العابد كفضل القمر ليلة البدر على سائر الكواكب، وإن العلماء ورثة الأنبياء، وإن الأنبياء لم يورثوا ديناراً ولا درهماً وإنما يورثوا العلم، فمن أخذه أخذ بحظ وافر، (أحمد والترمذى وأبو داود وابن ماجه والداريمى) .

وعن أبي أمامة الباهلى رضى الله عنه قال : ذكر لرسول الله صلى الله عليه وسلم رجلان أحدهما عابد والآخر عالم . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فضل العالم على العابد كفضلى على أدناكم »، ثم قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « إن الله وملائكته وأهل السماوات والأرض حتى النملة في جحرها وحتى الحوت ليصلون على معلم الخير » (الترمذى) .

وعن ابن عباس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « فقيه واحد أشد على الشيطان من ألف عابد » (الترمذى) .

وعن أنس رضى الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « طلب العلم فريضة على كل مسلم ، وواضع العلم عند غير أهله كقتل الخنازير الجواهر واللؤلؤ » (ابن ماجه) .

الأخبار والآثار في شرف العلم والعلماء كثيرة ، والمراد بالعلم في الآيات والأحاديث هو علم الدين والشرع المدين . كما روى عن الحسن مرسلًا قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : « من جاءه الموت وهو يطلب العلم ليحيى به الإسلام فينه وبين الدين درجة واحدة في الجنة » (الدارمى) . فهذا هو العلم الذى قال على رضى الله عنه فى فضله و شرفه :

ما الفضل إلا لأهل العلم لأنهم على الهدى لمن استهدى أدلاء
ووزن كل امرئ ما كان يحسنه والجاهلون لأهل العلم أعداء
فقر بعلم ولا تجهل به أبداً الناس موتى وأهل العلم أحياء
ولنعم ما قال الإمام محمد بن الحسن الشيبانى :

تلم فإن العلم زين لأهله وفضل وعنوان لكل محامد

الفقه وفضله

قال الله تعالى ﴿ ومن يؤت الحكمة فقد أوتي خيراً كثيراً ﴾ وقد أوضح المفسرون أن " الحكمة " هى : الفقه ، وورد فى الحديث أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " من يرد الله به خيراً يفقهه فى الدين " . وروى عن على رضى الله عنه أن النبى صلى الله عليه وسلم قال : " نعم الرجل الفقيه فى الدين ، إن احتيج إليه فقع ، وإن استغنى عنه أغنى نفسه " ، وقال أبو هريرة رضى الله عنه : " لأن أجلس ساعة فأفقه أحب إلى من أن أحيى ليلة القدر " . وفى الطبرانى " مجلس فقه خير من عبادة ستين سنة " . قال الإمام أحمد بن حنبل :

” معرفة الحديث والفقه فيه أحب إلى من ذكره “ . وفي الحيرات الحسان : قال المحدث سليمان بن مهران الأعشى : ” يا معشر الفقهاء ! أتم الأطباء ونحن الصيادلة “ . وقال ولي الله المحدث الدهلوى فى فرة العينين : ” بعد القرآن والحديث مدار الإسلام على الفقه “ . وفى تسليم المثل : ” إن الفقه وسيلة إلى البر والتقوى “ . ولعم ما قيل :

إذا ما اعز ذو علم بعلم فطم الفقه أولى باعزاز
فكم طيب يفوح ولا كسك وكم طير يطير ولا كبار

معنى الفقه لغة

قال فى الصحاح : الفقه الفهم ، وفى القاموس المحيط : الفقه - بالكسر - العلم بالشئ . والفهم له ، وفى المصباح المير : الفقه فهم الشئ ، قال ابن فارس : وكل علم لشيء فهو فقهه . فالفقه هو الفهم لما ظهر أو خفى قولاً كان أو غير قول ، ومن ذلك ما فى الكتاب الكريم (ما فقه كثيراً عما نقول) و (ولكن لا تفقهون تسيحيم) . و لفظ الفقه من المصادر التى تؤدى معناها وشيها ما يراد منها متعلق معانها ، كالمعنى المعنوم . والمدل بمنى العادل .

ومعنى الفقه اصطلاحاً

اسم ” الفقه “ قد استعمل فى اصطلاح الفقهاء للدلالة على معنيين ، أحدهما : حفظ طائفة من مسائل الأحكام الشرعية العملية الواردة بالكتاب والسنة ، وما استنبط منها ، سواء حفظت مع أدلتها أم حفظت مجردة عن هذه الدلائل ، فاسم ” الفقيه “ ليس خاصاً بالمجتهد كما هو اصطلاح الأصوليين ، بل يتناول المجتهد المطلق والمجتهد المنتسب ومجتهد المذهب ومن هو فى أهل التخرج وأصحاب الوجوه . وثانيهما : الذى يطلق عليه اسم الفقه هو مجموعة هذه الأحكام والمسائل ، فانهم لا يبنون إلا هذه المجموعة التى تحتوى على الأحكام الشرعية العملية التى نزل بها الوحي ، قطعية كانت أو ظنية . فالفقه بهذين المعنيين يطلق عليه أيضاً ” علم الفروع “ أو ” الفروع “ ، إما فى مقابلة العقائد وأصول الدين

لأن التصديق بالأحكام العملية فرع للتصديق بالعقائد ، وإما في مقابلة أصول الفقه لنفرع تلك الأحكام عن أصولها وأدلتها التي هي موضوع أصول الفقه .

الشريعة والفقه واحد

”الشريعة“ و ”الشرعة“ معناها في اللغة :مورد الناس للاستسقاء ، وسمى الفقه بذلك لوضوحه وظهوره ، وقد غلب استعمال هذه الألفاظ في الدين وجميع أحكامه كما قال عز وجل ﴿ شرع لكم من الدين ما وصى به نوحا ﴾ وقال ﴿ لكل جعلنا منكم شرعة ومنهاجا ﴾ وقال ﴿ ثم جعلناك على شريعة من الأمر فاتبعها ﴾ . ”فالشرع“ أو ”الشريعة“ هي ما نزل به الوحي على رسول الله صلى الله عليه وسلم من الأحكام في الكتاب ، وما يتعلق بالعقائد والوجدانيات وأفعال المكلفين ، قطعا كان أو ظنيا ، ومعناه يساوى معنى الفقه في الصدر الأول .

معنى الفقه في الصدر الأول

وقد غلب في الصدر الأول استعمال الفقه في فهم أحكام الدين جميعها ، أى فهم كل ما شرع الله لعباده من الأحكام . سواء كانت متعلقة بالإيمان والعقائد وما يتصل بها ، أم بالفروض والحدود والأوامر والنواهي والتخيير والوضع ، فكان اسم الفقه في هذا العهد متاولا لذين النوعين على السواء . لم يختص بواحد منهما دون الآخر . وكان مرادفاً إذ ذاك للشريعة ، والشرعة ، والشرع ، والدين : وكان يفهم منه النوعان جميعا ، وكما كان اسم الفقه يطلق على فهم جميع هذه الأحكام كان يطلق على الأحكام نفسها ، ومن ذلك قوله عليه السلام ” رب حامل فقه غير فقيه “ ، ” رب حامل فقه إلى من هو أفقه منه “ ، وهذا الاستعمال الجامع قد استمر إلى أواخر عصر التابعين ، ویرشدنا إلى هذا ما نقل عن الإمام أبي حنيفة رحمه الله من : ” أن الفقه هو معرفة النفس ما لها وما عليها “ . وما هذه المعرفة إلا معرفة أحكام الله بنوعها ، كما أنه سمي كتابه في العقائد ” الفقه الأكبر “ .

و الأفهام و الآراء التى يتوصل إليها من طريق النظر فى الأحكام الشرعية لا تسمى فقها، إلا إذا وقعت موقعها و صدرت عن مر أهل لها، و إلا كانت سفسطة، و ليس لأحد أن يعول عليها، و لا أن يدخلها فى باب اختلافات الفقهاء، و لا أن يعتبرها فقها. و من القضايا المشهورة المسئلة أن الاجتهاد فى مقابلة النص لا يقبل . و قال الفقهاء: إن الاجتهاد إذا كان مخالفا للكتاب أو السنة أو الإجماع أو كان قولاً بلا دليل لا يكون معتبراً، و لا يكون من قبيل اختلاف الفقهاء، و إذا قضى به الفاضى وقع قضاؤه باطلا .

محل الاجتهاد

يحسن بنا أن نشير أولاً إلى أن ما نزل به الوحي الإلهى على رسول الله صلى الله عليه وسلم - جلياً كان أو خفياً - من الأحكام العملية، قد يكون دليلاً قطعى الثبوت و قطعى الدلالة معاً، و هو ما معروف بإطلاق النص، و هذا النوع لا مجال فيه للاجتهاد، كالنصوص القطعية المتواترة المحكمة . و قد يكون الدليل قطعى الثبوت ظنى الدلالة، كالأيات المؤولة . و قد يكون ظنى الثبوت قطعى الدلالة، كالأخبار التى مفهومها قطعى . و قد يكون ظنى الثبوت و الدلالة، كالأخبار التى مفهومها ظنى .

فبالأول يثبت الفرض و الحرام، و بالثانى و الثالث يثبت الوجوب و كراهة التحريم، و بالرابع يثبت السنة و الاستحباب و كراهة التنزيه، ليكون ثبوت الحكم بقدر دليله، فهذه الأنواع الثلاثة الأخيرة هى محل الاجتهاد، و تسمى أحكامها أحكاماً ظنياً و أحكاماً اجتهادية .

و أما الأحكام التى لم ترد فى الكتاب و لا فى السنة لا تطلقاً و لا عملاً، و كانت مما استنبطه المجتهدون من الأحكام الثابتة و لم يجمع عليها أهل العلم فليست إلا أقوالاً و آراءً لأربابها، و لا تسمى فى الحقيقة شرعاً و لا شريعة، و ما نسبت إلى الشرع و ذكروها بالأحكام الشرعية و سميت أحكاماً شرعية فى تعريف الفقه فتماماً أنها مستنبطة من الشرع لا أنها منه .

و معلوم أنه لا حاكم سوى الله سبحانه ، ولا حكمٌ إلا ما حكم به ، ولا شرع إلا ما شرعه . والله جلّت حكمته لم يخوض إلى أحد من عباده ، لا إلى رسول ولا نبي ولا إمام ولا ولي ولا إلى غيرهم أن يشرع للناس من الأحكام ما يريد ، وأن يحكم بينهم بما يراه هو من عند نفسه كيف ما شاء .

فهذا اتضح أن الدليل الحقيقي والمصدر الوحيد للتشريع الإسلامى والفقه الإسلامى بأجمعه هو الوحي الإلهى ، وأن مرد الإجماع والقياس إليه . وأن المصادر الأخرى ليست مصادر خارجة عن هذه الأربعة .

المصادر الفقهية

ذهب جمهور الأصوليين والفقهاء إلى أن المصادر الأساسية للفقه هى : الكتاب ، والسنة ، والإجماع ، والقياس ، وقالوا : إن المصدر الحقيقى هو الوحي كتابا كان أو سنة ، أما الإجماع والقياس فردهما إليه ، وما ذكرا استقلالاً إلا لكثرة بحثهما ، وذلك لأن المجمعين لا يضعون أحكاماً من عند أنفسهم ، ولا يجمعون عن الهوى والتشهى ، ولا يكون إجماعهم إلا مستنداً لأحد هذين المصدرين .

فالكتاب هو القرآن الذى أنزل الله على رسوله سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم بلفظه ومعناه ، وهو المكتوب فى المصاحف ، والمنقول عنه عليه الصلاة والسلام قولا متواترا ، فقير المتواتر لا يسمى قرآنا ، فالقرآن جميعه قطعى الثبوت .

والسنة : هى سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم قولا كان أو عملا أو تقريرا ، وهى الأصل الثانى من الأدلة الإجمالية والمصادر الفقهية ، ولم يتكلم فى ذلك ولم يشكك فيه إلا أهل البدع والأهواء .

والإجماع الفقهى : هو اتفاق مجتهدى عصر من أمة محمد صلى الله عليه وسلم على حكم شرعى عملى استنادا إلى الكتاب أو السنة أو القياس .

والقياس : فله تعريجات يطول إيرادها ، والأكثرون على أن القياس حجة ودليل

من الأدلة الإجمالية ، و مصدر فقهي . و كان للاصوليين طرائق مختلفة في تقسيم القياس و بيان كل قسم منها ، و القسم المتفق عليه من القائلين بالقياس هو قياس الملة .

تدوين الفقه

كان مدار الأحكام في حياة رسول الله صلى الله عليه وسلم على الوحي ، متلوا كان أو غير متلو ، و ربما كان النبي صلى الله عليه وسلم يستشير في بعض الأمور أصحابه - رضوان الله عليهم ، خصوصا الخلفاء الراشدين ، و كان هذا مبدأ التشريع الإسلامي . و ابتدأ عصر الوحي من بشته صلى الله عليه وسلم ، و انقضى بلحوقه بالرفيق الأعلى ، و ما توفي حتى أتم الله دينه ، و أخبر بذلك فيه - صلى الله عليه وسلم - حيث قال ﴿ اليوم أكملت لكم دينكم و آمنت عليكم نعمتي و رضيت لكم الإسلام ديناً ﴾ و صارت الأحكام الشرعية كاملة .

و ابتدأ زمن الاجتهاد من وفاة رسول الله صلى الله عليه وسلم ، و يمتد إلى حدود الثلاثمائة . و هذا هو عهد الخلفاء الراشدين و عهد الدولة الأموية بأسرها و شطر من عهد الدولة العباسية . و كان مرجع الأحكام في ذلك العهد بعد الكتاب و السنة : آراء الصحابة ، أو أئمتهم ، و الصحابة كانوا يتشاورون فيما بينهم في المسائل ، و كان المفتون منهم نحو مائة و ثلاثين قرا . منهم المكثرون كعمر بن الخطاب و علي بن أبي طالب و عبد الله بن مسعود و عائشة و عبد الله بن عمر و عبد الله بن عباس ، و منهم المتوسطون كأبي بكر الصديق و عثمان بن عفان و أنس بن مالك و أبي هريرة ، و منهم المقلون كأبي الدرداء و أبي سلمة الخزرجي و أبي عبيدة بن الجراح ؛ و الصحابة كما أنهم سادة الأمة و أئمتها فهم سادة المفتين و العلماء الربانيين من بعدهم ، قال الليث عن مجاهد : " العلماء هم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم " ، و قال سميد عن قتادة في قوله تعالى ﴿ و يرى الذين اتوا العلم الذي نزل اليك من ربك هو الحق ﴾ قال : هم أصحاب محمد صلى الله عليه وسلم .

وبعد عهد الصحابة انتشر العلم والفقه في الأمة عن أصحاب ابن مسعود، وعلى، وزيد بن ثابت، وعبد الله بن عمر، وعبد الله بن عباس؛ فتعلت الأمة عن أصحاب هؤلاء الخمسة.

أما أهل المدينة فقلهم عن أصحاب زيد بن ثابت وعبد الله بن عمر، واشتهر منهم سبعة كما ذكر الشاعر الحلبي المعروف بابن الأيض:

إذا قيل مَنْ في العلم سبعة أبحر روايتهم ليست عن العلم خارجة

قل هم عبيد الله عروة قاسم سعيد أبو بكر سليمان خارجة

وعبيد الله هو ابن عبد الله بن عتبة بن مسعود، وعروة هو ابن الزبير، وقاسم هو ابن محمد بن أبي بكر. وسعيد هو ابن المسيب، وأبو بكر هو ابن عبد الرحمن بن حارث، وسليمان هو ابن يسار، وخارجة هو ابن زيد بن ثابت. ومن المقتنين في المدينة: أبان ابن عثمان، وسالم، ونافع، وأبو سلة بن عبد الرحمن بن عوف، وعلي بن الحسين، وبعد هؤلاء أبو بكر بن محمد بن عمرو بن حزم، وإبناه محمد وعبد الله، وعبد الله بن عمر بن عثمان. وابنه محمد، وعبد الله والحسين ابنا محمد ابن الحنفية، وجمفر بن محمد ابن علي، وعبد الرحمن بن القاسم بن محمد بن أبي بكر، ومحمد بن المنكدر، ومحمد ابن شهاب الزهري، وبدعم عالم المدينة الإمام مالك بن أنس.

وأما أهل مكة فقلهم عن أصحاب عبد الله بن عباس، كعطاء بن أبي رباح، وطاؤس بن كيسان، ومجاهد بن جبر، وعبيد بن عمير، وعمرو بن دينار، وعبد الله ابن أبي مليكة، وعبد الرحمن بن سابط، وعكرمة؛ ثم بدعم أبو الزبير المدني، وعبد الله ابن خالد بن أسيد، وعبد الله بن طاؤس؛ ثم بدعم عبد الملك بن عبد العزيز بن جريج، وسفيان بن عيينة؛ وبدعم مسلم بن خالد الزنجي، وسعيد بن سالم القداح؛ وبدعما الإمام محمد بن إدريس الشافعي، ثم عبد الله بن الزبير الحيدري، وإبراهيم بن محمد الشافعي، وموسى بن الجارود.

وأما أهل المراق فملهم عن أصحاب ابن مسعود وعلى، ففي البصرة انتشر العلم والفقهاء من عمرو بن سلة، وأبي مريم الحنفى، وكعب بن أسود، والحسن البصرى، ومحمد بن سيرين، وأبي قلابة، ومسلم بن يسار وغيرهم، وبدعم من أيوب السخيتى، وسليمان التيمى، وعبد الله بن عوف وغيرهم. وانتشر العلم والفقهاء في الكوفة من علقمة، والأسود، وعمرو بن شرحبيل، ومسروق الأجدع، وعبيدة السلماني، وشریح القاضي، وسليمان بن ربيعة، وزيد بن صوحان، وعبد الله بن عتبة القاضي، وخيشمة وغيرهم، ويضاف إليهم أبو عبيدة وعبد الرحمن ابنا عبد الله بن مسعود، وعبد الرحمن ابن أبي ليلى، وميسرة، وهماك، وزاذان، ومن بعدهم من إبراهيم النخعي، وعامر الشعبي، وسعيد بن جبير، والقاسم بن عبد الرحمن وغيرهم، ومن بعدهم من حماد بن أبي سليمان، وسليمان بن المعتز، وسليمان الأعشى، ومسرور كدام وغيرهم، ومن بعدهم من محمد بن عبد الرحمن، وعبد الله بن شبرمة، وسعيد بن أشوع، وشريك القاضي، والقاسم بن معن، وسفيان الثوري، والإمام أبي حنيفة، والحسن بن صالح؛ ثم من بعدهم من حفص بن غياث، وكيع بن جراح، وأصحاب أبي حنيفة كأبي يوسف القاضي وزفر بن الهذيل، وحماد بن أبي حنيفة، والحسن بن زياد اللؤلؤى القاضي، ومحمد ابن الحسن القاضي، وعافية القاضي، وأسد بن عمرو، ونوح القاضي، وأصحاب سفيان الثوري كالأنصبي والمعاوية بن عمران، ويعجب بن آدم. أما مدينة السلام بغداد فلما بناها منصور قدم إليها جمع كثير من الأئمة والفقهاء والمحدثين، وكان من أعيانهم أبو عبيدة القاسم بن سلام، وأبو ثور إبراهيم بن خالد، والإمام أحمد بن حنبل.

وفي أواسط القرن الثاني دوت أهل الحديث وأهل الفقه كتبهم، لأن الحاجة قد مست به، والدولة الإسلامية كانت أكبر دولة في العالم قد انتشرت في القارات الثلاث: الآسيوية، والأفريقية، والأوروبية؛ وصارت الدولة مكونة من أنواع مختلفة: الفارسية، والرومية، والجمي، والعربي؛ وانتشر العلم، واختلفت الآراء، وكثرت الفرق،

و تعددت الطرق ، فمنهم من يدس بين المسلمين العقائد الفاسدة التي كانت ضد الإسلام ، ومنهم من يضع الأحاديث وينسبها إلى رسول الله صلى الله عليه وسلم . فأحس العلماء والفقهاء أن تدوين ما يروى ضرورى لحفظ الدين ولصيانة القانون الإسلامى .

فأول من دون الفقه و القانون الإسلامى : الإمام أبو حنيفة ، انتخب من تلاميذه أربعين رجلا من كبار العلماء و الفقهاء ، و كَوّن منهم مجلسا مقننا ، وكان كل عضو من أعضاء ذلك المجلس فريد عصر فى فقهه . قال الخطيب فى تاريخه : كنا يوما عند وكيع فقال رجل بالنسبة إلى مسألة : قد أخطأ أبو حنيفة فى تلك المسألة ؛ فقال وكيع : أين أبو حنيفة و الخطأ ؟ معه أبو يوسف و زفر فى قياسهما ، ويحيى بن زائدة و حفص بن غياث و حبان بن مندل فى حفظهم الحديث . وقاسم بن معن فى معرفته اللغة . و داود الطائى و فضيل بن عياض فى زهدهما ، و من كان مثل هؤلاء فهو على ناحية من الخطأ و الزلل . و يقول مسعود بن شبة : إن أبا حنيفة لم يضع شيئا من المسائل و لم يفرع من التفاريع إلا بعد البحث و السبر و النخل و التمييز مع اتفاق أصحابه المذكورين السادة المبرزين الذين كان كل واحد منهم يقتدى به فى فقهه و يقدم على غيره فى زمانه يحتاج بقولهم الكسائى و الفراء . و يستند بأقوالهم الأدباء و القراء كالأصمى و أبى عبيد و أبى زيد و غيرهم .

بدأ الامام تدوين الفقه بهذا المنهج القويم من سنة عشرين و مائة ، و سلك هذا المسلك إلى أن توفى سنة خمسين و مائة . و ورد فى المناقب للكنى يقول : أبو حنيفة أول من دون علم هذه الشريعة ، لم يسبقه أحد قبله . لأن الصحابة و التابعين لم يضموا فى علم الشريعة أبوا بابوية و كتب مرتبة . وإنما كانوا يعتمدون على قوة فهمهم و كانت قلوبهم صناديق علومهم . و نشأ أبو حنيفة بعدم رأى العلم منتشرا تخاف عليه من ضياعه بعدم . قال صلى الله عليه وسلم : « إن الله لا يقبض العلم اقتزاعا ينزعه من قلوب الرجال وإنما ينزعه بموت العلماء فيبقى رؤسا جهالا فيفتنون بغير علم فيضلون و يُضلون » ؛ ففونه

أبو حنيفة أبو إمامية وكتباً مرتبة في الأحكام الشرعية الاجتهادية، فهو أول واضع لدستور أساسي مبنى على الأدلة الشرعية، وكان يسمح لكل من أصحابه أن يجتهد بحرية مطلقة ويظهر رأيه ويبحث بكل دقة وإمعان، فان اتفقوا على حكم فذلك، وإلا كان موكولاً إلى رأيه.

وبالجملة فهو أول من قام بذلك الأمر الخطير بعد الصحابة والتابعين، وعمل بقول الله تعالى ﴿ وأمرهم شورى بينهم ﴾ وهو أول من عمل بقوله صلى الله عليه وسلم حين سأله على رضى الله عنه: يا رسول الله! إن نزل بنا أمر ليس فيه أمر ولا نهى فما تأمرنا؟ قال: شاوروا الفقهاء والعابدين - رواه الطبراني في معجمه الأوسط - وأيضاً عن ابن عباس عن علي: يا رسول الله! إن عرض لنا أمر لم يمحض فيه القرآن ولا نجد فيه ستة منك؟ قال: فأمركم شورى بين العابدين من المؤمنين، ولا تقضونه برأى خاص - رواه الطبراني في معجمه الكبير - فالإمام أبو حنيفة هو الذى عرض على الأمة الفقه الإسلامى بحيث أنه فن مستقل، وجمع من المسائل الفقهية نحو خمسة آلاف مسألة، ولذا قال الإمام الشافعى: إن الناس عيال لأبى حنيفة فى الفقه. وفى كتاب أخبار أبى حنيفة وأصحابه، للقاضى الصيرى: إن الناس فى الفقه عيال لأهل العراق، وأهل العراق عيال لأهل الكوفة، وأهل الكوفة عيال لأبى حنيفة. والإمام أبو حنيفة وأصحابه ما اكتفوا بتدوين الفقه بل دونوا أصول الفقه أيضاً.

وبعد ما دون الفقه الحنفى دون الإمام مالك فقهه فى المدينة، ورتب موطأه على ترتيب فقهى. وبعد هذين الإمامين دون فقه الإمام محمد بن إدريس الشافعى، وكان قد استفاد من فقهاء المدينة، وتلذذ على الإمام محمد بن الحسن الشيبانى، وسلك مسلكاً جمع فيه طرق اجتهد أهل العراق وأهل المدينة. ثم نشأ الإمام أحمد بن حنبل الشيبانى يفتاد ورتب مذهبه، ثم اتبع المسلمون آخر الأمر فى البلاد الإسلامية بهؤلاء الأئمة الأربعة، واقتصرت مسائل أهل السنة والجماعة فيهم، واتفق علماء أهل السنة والجماعة على أن

لكل مسلم أن يختار أحدا من هذه الأئمة الأربعة إماما له ويعمل على فقهه، والحق أحق أن يقال: إن اتباع هذه الأئمة الإعلام إلتباع لكتاب الله ولسته رسوله، لأنهم قد صرحوا بأنهم يتبعون كتاب الله وسنة رسوله في أخذ الأحكام الجزئية .

قال الإمام أبو حنيفة: إني أنظر في المسائل أولا إلى كتاب الله، ثم إلى سنة رسول الله، ثم إلى أقوال الصحابة، فإن أجد حكم المسألة في كتاب الله لا أجنح إلى السنة، وإن أجد في السنة لا أنظر إلى أقوال الصحابة. ثم أختار من أقوال الصحابة ما أحب، وبعد ذلك أجتهد برأيي. وكذلك الإمام مالك ينظر أولا إلى كتاب الله يأخذ منه الحكم، ثم ينظر إلى الأحاديث ويرجع ما رواه المجازيون ويهتم بتعامل أهل المدينة، وربما يترك الحديث ويرجع التعامل. والإمام الشافعي يأخذ المسألة من ظواهر كتاب الله ما لم يصرف عن ظواهر الآيات صارف، ثم ينظر إلى السنة المرفوعة إلى رسول الله سواء كان في روايتها شيء من الضعف أو هي من الأحاد. والإمام أحمد بن حنبل ينظر ابتداء إلى كتاب الله، ثم إلى الأحاديث التي رواها ثقات، ويقدم قول صحابي على القياس. قال ابن قيم الجوزية في كتابه «إعلام الموقعين»: إنه ليس أحد من الأئمة الأربعة إلا ويقدم الحديث الضعيف على القياس، والمراد من الحديث الضعيف أن لا يكون باطلا ولا منكرا ولا يقع في روايته متهم؛ قدّم أبو حنيفة حديث القهقهة في الصلاة على محض القياس وأجمع أهل الحديث على ضعفه، وقدم حديث الوضوء بنيد القياس على أكثر أهل الحديث بضعفه، وقدم حديث أكثر الحيض عشرة أيام وهو ضعيف باتفاقهم على القياس، وقدم حديث «لا مهر أقل من عشرة دراهم» وأجمعوا على ضعفه؛ وقدم الإمام الشافعي تحريم صيد وج مع ضعفه على القياس، وقدم خبر جواز الصلاة بمكة في وقت النهي مع ضعفه. وقدم حديث «من قاه أو رعى فليتوضأ» ولين على صلاة على القياس مع ضعفه وإرساله؛ والإمام مالك يقدم الحديث المرسل والمنقطع وقول الصحابي على القياس.

و أيضا قال ابن القيم في "إعلام الموقعين": إن أصحاب أبي حنيفة رحمهم الله يجمعون على أن مذهبه أن الحديث الضعيف أولى عنده من القياس والرأى، وعلى ذلك بنى مذهبه، كما قدم حديث التمهقة مع ضعفه على القياس والرأى، وقدم حديث الوضوء بغير التمر في السفر مع ضعفه على الرأى والقياس، ومنع قطع يد السارق بسرقة أقل من عشرة دراهم والحديث فيه ضعيف، وجعل أكثر الحبض عشرة أيام والحديث فيه ضعيف، وشرط في إقامة الجمعة المصير والحديث فيه كذلك ضعيف، وترك القياس المحض في مسائل الآبار والآثار فيها غير مرفوعة، فتقديم الحديث الضعيف وآثار الصحابة على القياس والرأى قوله وقول الإمام أحمد. ويدل على طريق اجتهد الإمام ما رد الإمام على أبي جعفر المنصور لما كتب إليه: أنه بلغني أنك تقدم القياس على الحديث! فرد عليه برسائه وكتب فيها: ليس الأمر كما بلغك يا أمير المؤمنين! إنما أهل أولا بكتاب الله. ثم سنة رسول الله، ثم بأقضية أبي بكر وعمر وعثمان وعلي، ثم بأقضية بقية الصحابة، ثم أقيس. وما يدل على أن أبا حنيفة يقدم الحديث على القياس والرأى الكلام الذي جرى بينه وبين سيدنا محمد الباقر حين لقيه أول مرة بالمدينة. قال له سيدنا باقر: أنت الذي حولت دين جدى وأحاديثه بالقياس؟ فقال أبو حنيفة: معاذ الله! ثم قال: اجلس مكانك كما يحق لك حتى أجلس كما يحق لي. فان لك عندى حرمة كحرمة جدك صلى الله عليه وسلم في حياته على أصحابه، فجلس. ثم جثا أبو حنيفة بين يديه ثم قال: إني أسألك عن ثلاث كلمات فأجبنى: الرجل أضعف أم المرأة؟ فقال محمد الباقر: المرأة! فقال أبو حنيفة: كم سهم للمرأة؟ فقال: للرجل سهمان وللرأة سهم! فقال أبو حنيفة: هذا قول جدك. ولو حولت دين جدك لكان ينبغي في القياس أن يكون للرجل سهم وللرأة سهمان لأن المرأة أضعف من الرجل؛ ثم سأل: الصلاة أفضل أم الصوم؟ فقال: الصلاة أفضل، قال: هذا قول جدك، ولو حولت قول جدك لكان القياس أن المرأة إذا طهرت من الحيض أمرتها أن تقضى الصلاة ولا تقضى الصوم؛ ثم سأل: البول

أنجس ، أم التطفة ؟ قال : البول أنجس ، قال : ولو لنت حول دين جدك بالقياس لكنت أمرت أن يقتل من البول ويتوضأ من التطفة . ولكن معاذ الله أن أحول دين جدك بالقياس ، فقام سيدنا باقر وعائقه وقبل وجهه .

و في " الخيرات الحسان " : قد جاء عن أبي حنيفة عن طرق كثيرة ما ملخصه أنه يأخذ أولاً بما في القرآن ، فإن لم يجد في السنة . فإن لم يجد فبقول الصحابة ، فإن اختلفوا فيما هو أقرب للقرآن والسنة من أقوالهم ولم يخرج من أقوالهم ، فإن لم يجد لأحدهم قولاً فلا يأخذ بقول أحد من التابعين بل كان يجتهد كما كانوا يجتهدون .

قد أوضحنا فيما سبق شيئاً من تاريخ الفقه الإسلامي ، ومن شأن الاجتهاد بأنه كيف كان أخذ الأحكام الفقهية في القرون الأولى ، وبعد ذلك لما دون الفقه الأئمة الأربعة اختار العلماء والفقهاء أنهم يقتدون ويحكمون حسب أقوال الأئمة الأربعة ، وكان الفقه الحنفي أول ما دون ، دونه أربعون علماء من تلاميذ أبي حنيفة حسب الأصول المقررة والمعيّنة من شيخهم . وخرجوا أحكام الواقعات التي لم يسبق بها حكم من قبل على الأصول العامة ، حدثت كثرة الأقوال فيه . فهكذا صار الفقه الحنفي ذا مرونة ، واتسع نطاقه للعاملين بها ، وانتشر بسرعة في العالم الإسلامي ، ودخل جميع مدن العراق ومصر ، والشام . وبلاد الروم ، وما وراء النهر ، والهند ، والسند والصين ؛ وذاع في هذه البلاد بحيث لا مناصر له ولا مزاحم . وهو منفرد في تلك البلاد الثانية . ولما ولي هارون الرشيد العباسي أبا يوسف قاضياً على الخلافة الإسلامية سنة سبعين ومائة (وهو أول " قاضي القضاة " في الإسلام) ازدادت إذاعته في جميع بلاد الخلافة العباسية ، وصار له السلطان الأكبر على القضاة في كل نواحي الدولة . ويعلم من كلام العلامة المقدسي في كتابه الشهير " أحسن التقاسيم في معرفة الأقاليم " أن في عهده كان أهل صقلية حنفيون ، وسب رواجه فيها وهب بن وهب ، وفي صنعاء وسائر بلاد اليمن كان الفقه الحنفي هو مدار الأحكام . وكان أكثر فقهاء العراق وقضاةها من الأحاف ، وما كان

مصر من أمصار الشام إلا وفيه من يقع الفقه الحنفى . ربما يعين القاضى الحنفى ، وكذلك أكثر سكان خراسان وسمستان وما وراء النهر يتبعون الفقه الحنفى . وفي إقليم ديلم في جرجان وطبرستان يتبعون الفقه الحنفى ، وفي إقليم رحاب في إرمينية و تبريز كان المسلك الحنفى قويا جدا . وكانت أكثرية أقاليم جبال واهواز حنفيا ، وفيها علماء وفضاة وقهواء حنفيون ، وفي فارس أيضا أكثرية للأحناف ، وأكثر مدن السند فيها القضاة الحنفيون ، وفي الهد المذهب الحنفى يكاد يفرد بالسلطان ، و مسلمو الصين كذلك أكثرهم من الحنفية . ويظهر من بعض الإحصائيات أن اليوم أكثر أهالى تونس و طرابلس و الجزائر و ما سواها من البلاد الإفريقية يتبعون الفقه المالكي ، أما الذين سكنوا في تلك البلاد من الأتراك فهم يتبعون الفقه الحنفى . و أهل صعيد و سودان مهم المالكيون و أكثرهم الحنفيون . و الحكومة تختار المذهب الحنفى . و أهل العراق فهم الأكثرية للأحناف ، و أهل الشام شطرم الأحناف ، و أكثر سكان تركيا و ألبانيا و البلقان الأحناف ، و في تركستان الغربى في بخارى و تاشقند و أوزبكستان و تركمانية و قازاقستان و أذربيجان جلهم الأحناف ، وفي أكثر بقاع الهند و باكستان و كذلك في بنغلاديش أغلبية الأحناف . وفي أمريكا خمس و أربعون ألفا من الأحناف ، و في الشرق الأوسط في بعض بلادها الأغلبية للشوافع ، و في بعضها الأحناف . و اليوم في العالم شطر الأمة أو ثلثاها تعمل في العبادات و المعاملات على الفقه الحنفى .

التشريع والاجتهاد وأسباب اختلاف الفقهاء

ثم ههنا ثلاثة أطوار : طور التشريع ، و طور الاجتهاد ، و طور التقليد . فطور التشريع الإسلامى هو عصر البعثة المحمدية . عصر الوحي الذى بدأ بمبعث رسول الله صلى الله عليه وسلم و انتهى بلحقه بالرفيق الأعلى ، و كانت مدته ثلاثا و عشرين سنة ، و كان الفقه في هذا الطور فقه الوحي لا مصدر له سوى الكتاب و السنة النبوية ، و قد اختلف العلماء فيما بعد في اجتهاده صلى الله عليه وسلم و في اجتهاد أصحابه في حياته ،

و هو اختلاف - فيما زى - ليس ذا شأن يذكر، إذ الوحي موجود، فلو وقع اجتihad منه لوجب أن يقره الوحي أو ينكره. و ما نزل به الوحي من الأحكام الفقهية نوعان عظيمان، أما أحدهما: فهو ما من شأنه أن لا يتأثر كثيرا باختلاف البيئات والأقاليم والأعراف والعادات وبتجدد الأحداث وتقلب الظروف، و أما الآخر: فهو ما من شأنه أن يتأثر تأثرا ملحوظا بالعوامل التي أشرنا إليها، و هذا كانت له القواعد الكلية التي تصلح لكل زمان ومكان وبيئة، و تتسع لحاجات الناس و تفتح للاجتihad في أحداثها بابا متينا واسعا. و هذا هو طور الاجتهاد.

و الذى يعنيه بطور الاجتهاد: هو انعصر الذى ظهر فيه الاجتهاد ظهورا لم ينازع فيه أحد، كما أنه لم يخف فى وقت من اختفاء متعاقبا عليه، و هو طور يتبدى بعد وفاته صلى الله عليه وسلم و يصل إلى آخر حدود اثلاثمائة من الهجرة، لأن النبي عليه الصلاة والسلام لما لحق بالرفيق الأعلى انقطع الوحي، و لكن الواقعات كانت تتجدد و النوازل تنزل، و ليس لها بعينها حكم فيما نزل به الوحي، فافتحت للاجتihad أبوابه الواسعة، و كانت لتجدد الواقعات و حوادث النوازل فى هذا الطور عوامله العادية التي تعرفها الحياة الهائلة. هذا من ناحية، و من ناحية أخرى توالى الفتوح الإسلامية و اتسعت الدولة الإسلامية فى آسيا وإفريقية وأوروبا، و أما الأحكام الفقهية فكان لا مناص لها من مواجهة النوازل و الأحداث فى دولة مترامية الأطراف، و لها العرف والعادات والتقاليد المتباينة، و فى تلك الأقطار الشاسعة الكثير مما لا تعرفه الجزيرة العربية من الأنهار والحيوانات والطيور والزروع والمعادن مما هو بياض الأرض أو بظاهرها، إلى غير ذلك من مقضيات الناس، و مما تغير به وجه الحياة الاجتماعية والسياسية والأخلاقية، فانسع نطاقه اتساعا عظيما، و كثرت مسائله و أبوابه أضعاضا مضاعفا. و اختلف المجتهدون فى جهات متعددة، منها جهة المعنى ودلالته، و جهة الكلام فيما وقع و فيما لم يقع: فالمجتهدون من هذه الناحية كانت لهم نزعات ثلاث: نزعتان لأرباب

المعاني، وزعة لأرباب الظاهر؛ والناس بفطرتهم مختلفون فيما يتناولون من الأمور وما يسلكون من طرق البحث والاستنباط، فقريق منهم لا يبخس الألفاظ ودلالاتها ما لها من حق، ولكنه يتغفل في معانيها، ويسر اغوارها، ويحرق مراميها؛ وقريق آخر لا يضيع عنده حق المعاني، ولكنه يراعى ذلك بقدر، ويهاب عن التغفل في التعليل والقياس، ويقف عند ما تدل عليه الألفاظ. هذا هو شأن الناس في أمورهم. وهكذا كان شأن المجتهدين الفقهاء الذين يرون التعليل والاعتماد على القياس في تناولهم للاحكام الفقهية واجتهادهم في استنباطها. كلهم يعطى الألفاظ أتم الرعاية، وكلهم يقيس الاشياء بنظائرها، ولكنهم مختلفون في المعنى الذى ذكرنا، فقريق منهم يسعى إلى فهم روح التشريع، وتذوق معانيه، والغوص على علله ويحكمه؛ وشوطه في هذه الحاجة أبعد من شوط القريق الآخر الذى يحرص على ما ظهر من المعاني ولا يريد الابتعاد عنه بالمقدار الذى يعتمد به القريق الاول.

وبعد هذا قول: إن اختلاف الفقهاء المجتهدين يرجع إلى اختلافهم في كون المصدر دليلا أو غير دليل، واختلافهم في ثبوت المصدر أو عدم ثبوته، واختلافهم في الترجيح عند التعارض، واختلافهم في أنواع الدلالات وسائر طرق الاستفادة. ثم يأتي بعد كل هذا تفاوتهم في الاحاطة، وفي الافهام، وملكه الاستنباط، وكال الذوق الفقهى. فهذه الأمور الرئيسية التى ترجع إليها أسباب اختلاف الفقهاء من غير تفصيل. ففي هذا الطور كثرت الفتاوى في الواقات والنوارل، وفيها ما ينطوى على استنباط أحكام، وفيها ما لا استنباط فيه ولكنه تطبيق للاحكام المعروفة يتفاوت القائمون به في الدقة وملاحظة الاعتبارات الخفية. فكان هذا وما كان من اختلاف الروايات عن أئمة المذهب، واختلاف آراء الفقهاء فيه، كان كل أولئك سببا لتعدد الأقوال والحاجة إلى الترجيح. وقد عنى الفقهاء في هذا الطور بمسائل أصول الفقه التى ما كانت تعطو أن تكون مقدمة فقهية، وما زالوا يبحثون ويتوسعون حتى جعلوا ذلك علما مستقلا.

و طور التقليد : هو الاتباع و التقليد ، و لم يخل منهما عصر من العصور ، فأصحاب رسول الله صلى الله عليه و سلم لم يكونوا جميعا من المجتهدين . فكان منهم المجتهد و كان من يليه ، و كان العامى ، و هكذا كان حال من جاؤا بعدهم . و ما نعى بطور التقليد إلا الطور الذى اخفى فيه ظهور أئمة مجتهدين مستقلين معترف لهم بذلك من رأى العام الفقهى ، و يبدأ هذا الطور من نهاية طور الاجتهاد و هو لم ينته بعد .

القواعد التى تجرى فى الفقه الحنفى كالأصول الأساسية

الأصل الأول :

الكلام له منطوق ، و هو ما يدل عليه صريح اللفظ دلالة لغوية ؛ و له مفهوم . و هو ما يستنبط من غوى الكلام ؛ فان كان المفهوم موافقا للمنطوق يسمى « مفهوم الموافقة » ، و « غوى الخطاب » ؛ و إن كان المفهوم مخالفا و ضد حكم المنطوق يسمى « مفهوم المخالفة » ، و « دليل الخطاب » ؛ و ينقسم مفهوم المخالفة إلى : مفهوم الصفة ، و الشرط ، و العلة ، و الغاية ، و العدد ، و اللقب ، و الاستثناء ، و اخصر . و الزمان ، و المكان . فانفق المجتهدون فى قبول « مفهوم الموافقة » ، و اختلفوا فى « مفهوم المخالفة » . فالإمام الشافعى و أتباعه - رحمهم الله - اتفقوا على حجية « مفهوم المخالفة » بأقسامه . فالمفهوم المخالف عندهم حجة شرعية و إن كانت ظنية ، فحججوا التخصيص على الشئ . و التخصيص بذكره دليلا شرعيا على نفي الحكم عما عداه . و الخفية لا يمتد به حجة شرعية بهذه المثابة ، قال الشيخ ابن الحمام : و الإحناف ينعون « مفهوم المخالفة » بأقسامه فى كلام الشارع فقط ، يعنى أن تخصيص الشئ بالذكر لا يدل على نفي الحكم عما عداه فى خطابات الشرع ، فأما فى متفاهم الناس و عرفهم و فى المعاملات و العقليات فيدل .

الأصل الثانى :

الزيادة على كتاب الله بأخبار الآحاد . اعلم أن الخبر المتواتر موجه القطع . و خبر

الواحد موجب الظن، فقال الأحناف: لما كان كتاب الله سبحانه قطعيا لا يشوبه شك، وخبر الواحد بالنظر إلى وسائط الوصول إلينا ظنيا يدور حوله شك، ففرق جلي بين مرتبة هذا وذلك، فإن أثبت كتاب الله شيئا من العموم والاطلاق وأثبتنا بأخبار الآحاد أمرا يخالف عمومهم وإطلاقه، يكون هذا زيادة على الكتاب فلا يجوز في تلك المرتبة أن تثبت بخبر الواحد حيث يكون هذا زيادة على المقطوع بالظنون، نعم وجب العمل بما أثبتته خبر الواحد وجوبا دون وجوب ما أثبتته الكتاب، فنحن لا نلغي خبر الواحد ولا نتركه سدى. بل نقول بموجبه في مرتبة يستحقه، فالركن والشرط لا يثبتان بالظنى. وخلاصة القول أنه يجوز الزيادة بخبر الواحد في مرتبة الوجوب والسنة. لا في مرتبة المرض القطعى. وأما الشوافع فأثبتوا بأخبار الآحاد حكما يساوى حكم آيات الكتاب المقطوع به. فجوزوا إثبات الأركان والشرائط بها لأمر ثبت من كتاب الله على العموم، فخصصوا بها عمومهم، وعاملوا بالظن معاملة القطعى.

الأصل الثالث:

من الأدلة الشرعية ما كان ثبوته قطعيا ودلالته على الحكم قطعيا يفيد إثبات الفرضية في جانب الأمر والحكمة في جانب النهى، وما كان ثبوته ظنيا ودلالته قطعيا أو على العكس، فيفيد أن الوجوب والسنة حينا والكراهية تحريما مرة، وما كان دلالة ظنيا وثبوته ظنيا يفيد الدب والاستحباب في جانب والكراهية تنزيها في جانب.

الأصل الرابع:

وهو إثبات مرتبة الواجب بين الفرض والسنة، فالواجب عند الأحناف مرتبة مستقلة، دون الفرض المقطوع به، وفوق السنة خلافا للشوافع.

الأصل الخامس:

اعلم أن مهنا أموراً، وهى: "تحقيق المناط" و"تخرىج المناط" و"تقيس المناط"؛ وهى الأسماء من مصطلحات الشوافع، ولكن لا اختلاف فى العمل

موجباتها . "تحقيق المناط" هو أن يصدر الحكم من الشارع في مسألة خاصة وتعرفت
 علة الحكم بنص أو إجماع ، فينظر في الحكم والعلة ، ثم يفكر في معرفة وجود هذه
 العلة في المسائل الأخرى المتشابهة بها من ذلك النوع ؛ مثلا . الشارع أمر بقطع يد
 السارق ، فينظر هل ذلك الحكم والعلة توجد في الطارر والنباش أولا ؟ فالمناط هو
 الوصف الموجب للحكم ، ومعرفة في المنصوص وغير المنصوص تحقيق لذلك المناط ؛
 وهذا النوع من الاجتهاد لا خلاف فيه بين الائمة . و أما "تخرج المناط" فهو أن
 يصح من الشارع في مسألة ولم يتعرف علة الحكم من جهة النص ولا من الإجماع ،
 وهناك عدة أوصاف تصلح لعلية الحكم فيرجع المجتهد برأيه أحدا منها وبينه
 مدارا و علة للحكم ، فهذا هو تخرج المناط ؛ مثاله حديث النهى عن الربا . فالحرمة في
 الأشياء الستة حكما ، لكنه لم يصح هناك لعلية الحكم ، وهناك أوصاف من
 القدر والجنسية و من الضم والثنية و من الاقيات والادغار ، فاختلفت أقطار
 المجتهدين في مناط الحكم فقال أبو حنيفة . هو القدر و الجنس . وقال الشافعي : هو
 الطعم و الثنية . وقال مالك : إنه الاقيات و الادغار ؛ وهذا النوع من القياس
 وظيفته المجتهد أما "تقيح المناط" فهو حكم من الشارع في مسألة خاصة ، ولم يكن
 غرضه منوطا بهذه الجزئية بل يريد قاعدة كلية ، وهناك أوصاف عديدة تصلح لعلية
 الحكم فينبغ المجتهد وصفا لإناطة الحكم . هذا هو تقيح المناط ، و مثاله : حديث
 أعرابي وقع على امرأته في نهار من رمضان فأمره صلى الله عليه وسلم باعتناق
 رقبة ، فهناك أمور : فونه أعرابيا ، وكونه في مواقع روجا ، و كونه عامدا ، و كونه
 في رمضان ، و كونه جماعا . و كونه مفطرا ؛ فقال أبو حنيفة و مالك : أصل العلة في
 وجوب الكفارة هو كونه مفطرا ، و قبح الشافعي و أحد كونه جماعا عمدا .

الأصل السادس :

إن التشريع للأمة و القانون لهم لا يتطرق إليه وهم الخصوصية .

الأصل السابع :

في الدليلين المتضارين يرجح المحرم على المباح ، و القول على الفعل . و المثبت على النافي .

الأصل الثامن :

عند تعارض الأدلة في أكثر الأحيان الإمام مالك يقتدى بعمل فقهاء المدينة السبعة وربما يرجحه على حديث مرفوع ، و الإمام الشافعي يأخذ بأصح ما في الباب ، و الإمام أحمد يأخذ بالأصح و الصحيح و الحسن و الضعيف بالضعف اليسير ، و الإمام أبو حنيفة يأخذ بهذه الأقسام و يزيل الأحاديث على محل واحد .

الأصل التاسع :

عند تعارض الخبرين في باب واحد الإمام الشافعي يقدم التطبيق ثم الترجيح ثم النسخ ثم التساقط و العمل بالأصول ، و عند الحنفية يعمل أولاً بالترجيح ثم بالتطبيق ثم بالنسخ ثم بالتساقط .

الأصل العاشر :

إذا تعارض العام و الخاص . فعند الشوافع يراد من العام ما وراء الخاص . ويستثنى الخاص من حكم العام تقدم الخاص أو تأخر أو لم يعلم التاريخ : و سند الأحناف لو علم التاريخ فالتأخر ناسخ ، و إلا فوقع التعارض و يتأمل بهما معاملة المتعارضين .

الأصل الحادى عشر :

المبرة عند الإمام أبي حنيفة للترجيح بين الأحاديث إنما هو فقه الرواة و لا يعتبر قوة الوسط مداراً للترجيح كما اعتبرها الإمام الشافعي .

الأصل الثانى عشر :

الخبر الواحد الذى يخالفه جماعة من الصحابة لا يقبل عند الإمام أبي حنيفة بل يترك ذلك الخبر و يعمل بآثار الصحابة .

طبقات الفقهاء الحنفية

الطبقة الأولى .

طبقة المجتهدين في الشرع ، هم الذين يستخرجون الأحكام من الكتاب والسنة ، وليسوا بتابعين لأحد في اجتهادهم لا في الأصول ولا في الفروع ، كالائمة الأربعة ، والاوزاعي ، والطبري ، واليث بن سعد وغيرهم ، هؤلاء المجتهدون لم يقلدوا أحدا لا في الدليل ولا في الأصول والفروع ، وإن توافقت أصولهم فليس ذلك للتقليد بل هو من توارد الآراء وتوافق الأفكار .

الطبقة الثانية .

طبقة المجتهدين في المذهب ، وهم الذين يقدرون على استخراج الأحكام من الأدلة التي بنى الإمام عليها الاستنباط حسب القواعد التي ذكرها ، كأبي يوسف ، ومحمد ، وزفر وغيرهم ؛ فانهم يجتهدون في المذهب ويستخرجون الأحكام الجزئية عن الأدلة الكلية حسب القواعد التي قررها شيخهم الإمام أبو حنيفة ، فانهم وإن خالفوه في بعض الأحكام لكنهم يقلدونه في الأصول وقواعد الاستنباطات ، وهذه الطبقة تسمى بالمقدمين .

الطبقة الثالثة :

طبقة المجتهدين في المسائل التي لا رواية فيها عن صاحب المذهب ولا عن أحد من أصحابه الكبار ، هؤلاء يستنبطون أحكاما غير المنصوص عليها حسب الأصول المقررة في المذهب ، وليس لهم أن يجتهدوا في المسائل التي قد نص عليها المتقدمون السابقون على اعتبارات لا وجود لها في عرفهم ، بحيث لو كان المتقدمون موجودين في زمانهم لآثروا بمثل فتاوم ، كالطحاوي ، والكرخي . والرخسي . والخصاف . والحلواني ، والبردوي ، وقاضيان ؛ وهذه الطبقة هي التي خدمت الفقه الحنفي خدمة عظيمة ، فانها أسست الأسس للنمو والتخرج فيه ، وهي التي وضعت قواعد الترجيح

و المقايسة بين الآراء و تصحيح بعضها و تزيف الآخر .

الطبقة الرابعة :

هى طبقة أصحاب الترجيح ، و هم الذين لا يقدرّون على الاجتهاد ، و لكن يرجحون بين الآراء المروية عن الطبقة السابقة بوسائل الترجيح التى ضبطتها الطبقة السابقة ، فلهم أن يقرروا ترجيح بعض الأقوال على بعضها الآخر لقوة الدليل أو لصلاحية التطبيق بموافقة لاحوال العصر ، لإساطتهم بالاصول و ضبطهم للآخذ ، كأبى بكر الرازى و أمثاله .

الطبقة الخامسة :

طبقة الفقهاء الذين يستطيعون الموازنات بين أقوال أصحاب المذهب ، و شأنهم تفضيل بعض الروايات على بعض آخر بقولهم " هذا أولى ، و هذا أصح رواية ، و هذا أوضح ، و هذا أوفق للقياس ، أو الناس " ، كأبى الحسين القدورى ، و صاحب الهداية ؛ و الفرق بين هذه الطبقة و بين سابقتها دقيق لا يكاد يستبين .

الطبقة السادسة :

هى طبقة المقلدين الذين لا يرجحون بين الأقوال و الروايات ، و لكنهم على علم بما رجحه السابقون و اختاروه و يتوأن أنه الأقوى ، فانهم قادرون على التمييز بين الأقوى و القوى و الضعيف ، و ظاهر الرواية و ظاهر المذهب و الرواية النادرة ؛ و هم أئمة المتأخرين كصاحب الكنز ، و صاحب المختار ، و صاحب الوقاية .

الطبقة السابعة :

هم المقلدون الذين لا يقدرّون على التخرج ، و لا على الترجيح ، و لا قدرة لهم على الاختيار بين المرجحين .

مراتب الكتب فى الفقه الحنفى

الكتب التى احتوت على الفقه الحنفى ليست على درجة واحدة من حيث قوة الرواية و الثقة

و الثقة بها ، بل قسمها العلماء من هذه الناحية إلى ثلاثة أقسام :

القسم الأول :

الأصول ، وتسمى "ظاهر الرواية" ، كالمبسوط ، والزيادات ، والجامع الصغير ، والجامع الكبير ، والسير الصغير ، والسير الكبير ، وهي مشتملة على أقوال الأئمة الثلاثة : أبي حنيفة ، وأبي يوسف ، ومحمد ، ودونها الإمام محمد ، وسميت بظاهر الرواية لأنها رويت عنه برواية الثقات .

القسم الثاني :

النوادر ، وهي "الكيسانيات" و "الهارونيات" و "الجرجانيات" و "الرقبات" و "زيادة الزيادات" ، ويقال لها "غير ظاهر الرواية" لأنها لم ترو عن محمد بروايات ظاهرة ثابتة ، وكتب الحسن بن زياد ، وكتب الأمامي لأبي يوسف ، وما نقل بطريقة الرواية المقررة كروايات محمد بن سماعة ، ومعل بن منصور وغيرهما في مسائل معينة ، فانها أيضا تعد من النوادر . ولا تعد من الأصول .

القسم الثالث :

كتب الفتاوى والواقعات ، وهي الكتب التي تشتمل على مسائل استنبطها المتأخرون فيما سئلوا عن مسائل لا رواية فيها للتقدمين ، والمتأخرون هم أصحاب أبي يوسف ومحمد وأصحاب من بعدهم ، وهم كثيرون ، وأول كتاب دُون في الفتاوى هو "كتاب النوازل" للفقهاء أبي الليث السمرقندي ، ثم جمع المشايخ بعده كتباً أخرى ، منها مجموع النوازل ، والواقعات للناطقي ، والواقعات للصدر الشهيد ، ثم ذكر المتأخرون هذه المسائل محتاطة غير مميزة كما في فتاوى قاضيه خان ، و ميز بعضهم كما في المحيط للسرخسي .

واعلم أن كتب غير ظاهر الرواية أدنى رتبة من كتب ظاهر الرواية ، ولذا لو تعارضتا في حكم مسألة يؤخذ بظاهر الرواية ، لأنها المعتبرة أصلاً للذهب ، وهي

أقوى سنداً . و أما كتب مسائل الواقعات و الفتاوى فهي أدنى رتبة من القسمين الأولين ، لأن مسائلها أقوال أصحاب المذهب . و أما مسائل الفتاوى و الواقعات فهي تخریجات على أقوالهم من المخرجين . و من مجموع هذه الأقسام الثلاثة يتكون المذهب الحنفى و الفقه الحنفى .

التعريف بالفتاوى التاتارخانية و صاحبها

و نورد فيما على خلاصة ما قاله العلماء البارزون و المؤرخون عن الفتاوى التاتارخانية و عن مؤلفها عالم بن العلاء ، و عن الأمير الكبير " تاتارخان " :

١ - قال صاحب كشف الظنون : " تاتارخانية " فى الفتاوى ، للإمام الفقيه عالم بن علاء الحنفى ، و هو كتاب عظيم فى مجلدات ، جمع فيه مسائل المحيط البرهانى ، و الذخيرة ، و الحانية ، و الظهيرية ؛ و جعل الميم (م) علامة للمحيط ، و ذكر اسم الباقي . و قدم باباً فى ذكر العلم . ثم رتب على أبواب الهداية . و ذكر أنه أشار إلى جمعه الخان الأعظم تاتارخان . و لم يسمه و لذلك اشتهر به . و قيل : إنه سعى كتابه " زاد المسافر " ، ثم إن الإمام إبراهيم ابن محمد الحلبي المتوفى سنة ست و خمسين و تسعمائة لخصه فى مجلد ، و انتخب منه ما هو غريب أو كثير الوقوع و ليس فى الكتب المتداولة ، و اتزم بتصريح أسامى الكتب و قال : متى أطلق الخلاصة فالمراد بها شرح التهذيب ، و أما المشهورة فتقيد بالفتاوى .

٢ - ذكر المؤرخ الكبير السيد عبد الحى اللكنوى فى تأليفه نزهة الخواطر فى الجزء الثانى فى أعيان القرن الثامن : مولانا عالم بن العلاء الإندريقى ، هو الشيخ الإمام العالم الكبير ، فريد الدين عالم بن العلاء الحنفى الإندريقى ، أحد العلماء المبرزين فى الفقه و الأصول و الحرية ، له الفتاوى التاتارخانية فى الفقه المسمى بزاد السفر ، صنفه فى سنة سبع و سبعين و تسعمائة للأمير الكبير تاتارخان ، و سماه باسمه ، و كان [الملك] فيروز شاه يريد أن يسميه باسمه ، فلم يقبله لصداقة كانت بينه و بين تاتارخان كما فى كلزار ابرار ، (تم أورد ما ذكرناه آنفاً من الفاضل الحلبي فى كشف الظنون ثم قال) و قال فى موضع

آخر من ذلك الكتاب : "زاد المسافر" في الفروع ، وهو المعروف بالفتاوى التاتارخانية ، لعالم بن العلاء الحنفى المتوفى سنة ست وثمانين ومائتين (سابعاً) انتخبها إبراهيم بن محمد الحلبي ، أوله "الحمد لله رب العالمين" . : أنت تعلم أن ما ذكره من سنة وفاته لعلة التبس عليه عدد السبع بالاثنين لأنها متقاربان في الشكل ، فالمظنون أنه توفي سنة ست وثمانين وسبعمائة .

٣ - قال العلامة مناظر أحسن الجيلاني في المجلد الأول من كتابه "هندوستانى مسلمانوں کا نظام تعليم و تربيت" "معلقاً على "فتاوى تاتارخانية" : كان في عهد سلاطين تعلق أمير كبير يدعى تاتارخان ، الذى دونت بأمره الفتاوى التاتارخانية . وفي هامش نفس الكتاب يقول عن تاتارخان : إن شخصية تاتارخان كانت ذا أهمية كبيرة في تاريخ الهند الإسلامى ، وقد قيل : إن السلطان غياث الدين أثناء انتصاراته وجد لقيطاً كان قد وُلد في نفس اليوم ، وكان قد طرحه والداه القاسيان وغابا عنه ، فرقَّ له قلب السلطان وأمر بتربيته تحت الإشراف الملكى ، وهكذا أخذ الطفل يربى في القصر الملكى ، ولما زرع وبلغ أشده وتبين للملك غياث الدين تعلق مخائل عبقرية ورأى فيه الشهامة والشجاعة فعنى بتربيته وتكليفه عناية بالغة ، ثم جملة من بطائه وأصحابه المقربين ، ولما تولى السلطان محمد تغلق بعده الحكم اضطلع تاتارخان في عهده بمهام الأمور ، وفي أيام حكم السلطان فيروز شاه أيضاً تقلد تاتارخان منصب الوزارة لمدة مديدة . وكان مولعاً بالعلم والمعرفة ، وبأمره رتب مولانا عالم بن العلاء الفتاوى للفقهاء الحنفى في أربعة مجلدات ضخمة ، التى نالت شهرة واسعة وصيتاً دائماً في جميع البلاد الإسلامية ، وقد لخص تلك الفتاوى إبراهيم بن محمد من علماء حلب تلخيصاً وسماه بالفوائد المنتخبة . ومن عجائب الأمر أن معظم علماء الهند لا يعلمون أين رتبت هذه الفتاوى ١٩ وعلى العموم يظن أنها دونت بحكم ملك من ملوك التتار ١ وتوجد في الكتب الفقهية اقتباسات واستشهادات منها بكثرة .

(١) نظام المسلمين التعليمى و التربوى في الهند .

٤ - قال السيد رياست على التدوى في مقاله المنشورة في مجلة "معارف" الأردنية من شهر مارس ١٩٤٧ م : إن القاضي شمس سراج غيف ذكر في كتابه الشهير "تاريخ فيروز شاهى" في ذكر "تفسير تاتار خانى" : إن تاتار خان كما ندب العلماء تأليف تفسير يكون مجموع التفسير وسماه "تفسير تاتار خانى" كذلك دعا العلماء لتدوين كتاب من الفقه يكون جامعاً للفتاوى ، و أمر بجمع سائر الكتب التي صنف في الفتاوى لديهم ، فرتبوا مجموعة من الفتاوى من تلك الكتب في ثلاثين مجلداً ، و ذكروا فيها اختلاف الفقهاء مع إيراد المآخذ و المصادر ، و سموه "فتاوى تاتارخانية" ؛ فهذا يدل على أن جماعة من العلماء اشتغلت في تأليف فتاوى تاتارخانية ، كما دونت جماعة منهم "تفسير تاتارخانية" ، غير أن هذا يناقض ما ذكره حاجى خليفة في كتابه المعروف بـ "كشف الظنون" حيث قال : تاتارخانية في الفتاوى لعالم فقيه يسمى عالم بن العلاء الحنفى ، و هو كتاب ضخم في مجلدات و ذكر أيضاً أنه أشار إلى جملة الخان الأعظم تاتارخان ، و لم يسمه و لذلك اشتهر به ، و قيل إنه سماه بزاد المسافر - الخ ، ثم ذكر الحاج فى موضع آخر تحت ذكر "زاد المسافر" فى الفروع أنه هو المعروف بالفتاوى التاتارخانية لعالم بن العلاء الحنفى المتوفى سنة ست و ثمانين و مائتين

و ذكر مولانا السيد عبد الحى فى كتابه "نزهة الخواطر" ناقلاً من كتاب "كلزار أبرار" للولوى محمد غوثى حيث قال : الشيخ الإمام العالم الكبير فريد الدين عالم ابن العلاء الحنفى أحد العلماء المبرزين فى الفقه و الأصول و العربية له "الفتاوى التاتارخانية" فى الفقه المسمى "بزاد السفر" صنفه سنة سبع و سبعين و سبعمائة للأمر الكبير تاتارخان . و سماه باسمه ، و كان فيروز شاه يجب أن يسميه باسمه فلم يقبله لصداقة كانت بينه و بين تاتارخان - الخ ، فظهر من هذا أن المرتب لهذا الكتاب رجل واحد ، و هو عالم بن العلاء ، و لم تقم بترتيبه جماعة من العلماء ، نعم أشار إلى ترتبه تاتارخان الأعظم ، و تبين أيضاً أن اسم ذلك الكتاب كان فى الأصل "زاد المسافر" أو "زاد السفر"

السفر“ ولكن المصنف يقول في مقدمة الفتاوى التاتارخانية ” فقد أشار إلى الخان الأعظم والقهرمان المعظم تاتارخان أن أتشمر لجمع كتاب جامع للفتاوى ورتبت أبوابه على ترتيب أبواب الهداية وسميته بالفتاوى التاتارخانية“ ، فهذه العبارة تدل بصراحة على أن تاتارخان ليس هو المرتب ، بل رتبة عالم بن العلاء وحده ، لم يشارك أحد في ترتيبه وتصنيفه ، وليس اسم الكتاب ” زاد المسافر“ أو ” زاد السفر“ بل سماه المصنف نفسه بـ ” الفتاوى التاتارخانية“ .

هـ - قال محمد بن إسحاق في كتاب ” فقهاء الهند“ المجلد الأول: الشيخ عالم بن العلاء الإندريقى- كان الشيخ الإمام والعالم الجليل فريد الدين عالم بن العلاء الإندريقى حنفياً مذهباً ، وكان ماهراً في الفقه والأصول والعلوم العربية ، واحداً من العلماء البارعين ، وقد صنف كتاباً جامعاً في مسائل الفقه باسم ” زاد السفر“ سنة ٧٧٧ هـ ، وسمى ذلك الكتاب ” بالفتاوى التاتارخانية“ على اسم الأمير تاتارخان ، وكان فيروز شاه تغلق يحكم على الهند حينئذ ، وكان هذا السلطان يحب العلم والعلماء ويعظم شأنهم ، ومولماً بالمسائل الفقهية أشد الولع ، وكانت أمنيته أن يتسب ذلك الكتاب العظيم إليه ولكن مصنف الكتاب مولانا عالم بن العلاء لم يرض بذلك لما كانت بينه وبين الأمير تاتارخان من أواصر الولاء المتينة العميقة ، وكان الأمير تاتارخان عالماً يقدر العلماء والمصنفين حق قدرهم ، وفي الحقيقة كان الذوق العلمى المشترك هو الذى كَوَّن بينه وبين مولانا عالم بن العلاء روابط الأخوة والصداقة . وقد ذكر حاجى خليفة ذلك الكتاب ومصنفه مولانا عالم بن العلاء فى كشف الظنون بالعبارة التالية : تاتارخانية فى الفتاوى للإمام الفقيه عالم بن العلاء الحنفى ، وهو كتاب عظيم فى مجلدات ... تم قال : إن الكتاب قد دون بإشارة خان أعظم تاتارخان ، ولم يسم هذا الكتاب ، ولذلك عرف بتاتارخانية . وفى الواقع كان لهذا الكتاب أسماء ثلاثة : ” فتاوى تاتارخانية“ ، ” زاد المسافر فى الفروع“ و ” زاد السفر“ صرح بذلك فى كشف الظنون ، ولكنه اشتهر باسم : فتاوى تاتارخانية .

و كتب حاجى خليفة سنة وفاة مولانا عالم بن الملا ٢٨٦ هـ وهذا سهو منه أو من النسخين، والاصح أن سنة وفاته ٧٨٦ هـ كما فى زمة الخواطر ج ٢ ص ٦٧ و ٦٨ .

٦ - قد جاء ذكر الفتاوى التاتارخانية وحلاصتها فى فهرست دار العلوم الإسلامية فى بشاور (باكستان) كما يلى :

تاتارخانية، للإمام عالم بن الملا الحنفى، مجموعة مرتبة فى عدة مجلدات، اورد فيها المسائل الحقى بها، التى انتخبها من المحيط البرهانى والذخيرة والظهيرية وغيرها، وأطلق عليها اسم "تاتارخانية"، وإن إبراهيم بن محمد الحلبي صاحب "ملتى الابجر" لخصها فى مجلد، ولا يزال إلى الآن مرجعا للفقهاء باسم "تاتارخانية"، ويأتى ذكرها فى الدر المختار وغيره كرجع مرارا وتكرارا. وذكر نظامى بدايونى فى المجلد الاول من مؤلفه المسمى "قاموس المشاهير" تاتارخان و تصانيفه، وزعم أن تاتارخان كان متبني للسلطان غياث الدين تغلق، و وزيرا للسلطان محمد شاه تغلق، وأضاف قائلا إنه مصنف "التفسير التاتارخانى" و "الفتاوى التاتارخانية"، وكانت وفاته [بعد] سنة ٧٥٢ هـ .

٧ - ذكر الأستاذ المستشرق سى، بروكلمان فى فهرسه الشامل لمخطوطات العلوم العربية أن مصنف "الفتاوى التاتارخانية" هو محمد عالم بن الملا الحنفى، وأن زمن تأليفها كان من سنة ٧٢٦ هـ لغاية ٧٥٢ هـ وذلك قبل عهد حكم السلطان فيروز شاه تغلق. إلا أنه لم يسط معلومات عن أى مكان تواجد فيه تلك الفتاوى، وارتأى أن "الفوائد المختبة" هى نغمة وخلاصة للفتاوى التاتارخانية. وبتين اسم مؤلفها برهان الدين إبراهيم بن محمد ابن إبراهيم الحلبي المتوفى سنة ٨٩٥ هـ، وذكر أيضا أنه توجد نسخ مخطوطة منها فى المكتبة الاصفية بمحيدر آباد، وفى مكتبة خدا بخش فى پلته .

٨ - وفى تعليقات الأستاذ جوزف شاخ فى كتاب "الإيران و الإسلام": ليست فتاوى عالمكبرية مجموعة من الفتاوى، بل مجموعة لإجراءات تشريعية موثوق بها، وأحكامات مقررة ومقبولة من الآثار المسلبة للدرسة الفكرية الخفية، أمر الإمبراطور "أورنك زيب عالمكبر (٨) عالمكبر

عالمكير " علماء الاخوان لجمع الفتاوى على المذهب الحنفى تحت إشرافه ، لجمعت فى عدة مجلدات وسميت " بالفتاوى العالمكيرية " فأصبحت معروفة و متداولة فى الحجاز و مصر و الروم و الشام ، و صارت مرجعا للفتين ، تمثل الفتاوى العالمكيرية ميزتين بارزتين : الأولى أن أميرا يمثل فى عنوانها كقدم للقانون الإسلامى ، و الثانية أنها يجب أن تسمى بالفتاوى لكونها مجموعة من مقتطفات من الكتب المعول عليها ، و تبدو فتاوى تاتارخانية فى النظرة الأولى نظيرا لها فى كلتي الناحيتين لأنها ألقت بأمر تاتار خان أمير فى بلاط السلطان محمد تغلق الثانى ، و قد قام بانجازها عالم مخصوص يدعى عالم بن العلاء الحنفى ، المؤلف لا يذكر اسمه فى البداية بل يستعمل عمله بالإشارة إلى تاتارخان الذى كلفه الأمر ، ثم يذكر بصراحة أنه سعى تأليفه " الفتاوى التاتارخانية " ، و هذا يتخلص من مفروضتين : إما أنه أهمل إعطاء اسم لتأليفه لى تشتهر بالفتاوى التاتارخانية لأجل الإهمال ، أو أن اسمه الحقيقى الذى أطلقه المؤلف عليها كان " زاد المسافر " ، إذأ " فتاوى تاتارخانية " عايلة لفتاوى عالمكيرية فى أنها جوهرى بمجموعتا اقتباسات من الكتب المعتمد عليها للدراسة الحنفية ، إلا أن فتاوى عالمكيرية تختلف منها فى أنها تشتمل أيضا على كثير من التطورات العقائدية من عند المؤلف ذاته ، و مع ذلك قد يمكن اكتشاف هذا الشكل التالى لتقديم التصريحات المرتبة للقانون الإسلامى فى صورة الفتاوى فى قه فيروز شامى بأسلوب أوضح ، و حسب ما جاء فى المقدمة ما أن انتهى المؤلف من إعداد المسودة حتى حال دونها الموت . فبقيت المسودة مهمة لفترة طويلة فى أيدي ورثته إلى أن نشرت تلك المخطوطة بأمر فيروز شاه فى شكله الحالى بعد المراجعة و الإضافة .

قال المؤرخ الكبير الأستاذ عبد الحى الكسوى فى كتابه " نزعة الخواطر " الجزء الثانى : إن الأمير الكبير تاتارخان الدهلوى الاعظم كان من الرجال المعروفين بالفضل و الصلاح و الرئاسة و السياسة ، التقطه السلطان غياث الدين تغلق فى بعض غزواته طريق

في الأرض يوم ولد فيه ، فاقته ورياه في مهد الإمارة ، وجعله من خاصته ، ولما تولى المملكة محمد شاه قرىبه إليه وولاه الأعمال الجليلة ، فصار ركنا من أركان السلطنة ، وكان فاضلا ، عادلا ، شجاعا ، مقداما ، محيا ، حسن الاخلاق ، شديد التمسك بالشريعة المطهرة ، شديد الحسبة على الملوك و الأمراء ، لا يخاف في الله ولا يهاب فيه أحدا ، أنكر على فيروز شاه شربه الخمر فأقطع فيروز شاه " حصار فيروز شاه " ونفاه من حضرته ، وكذلك اقتبض عنه محمد شاه تغلق مرة في عهده فكتب إليه تاتارخان أيباتا بالفارسية ، فلما قرأ محمد شاه تغلق تلك الايات أكرم مثواه وقرىبه ، وهو مع هذا القرب والمزلة سار إلى الحرمين الشريفين قتشرف بالحج والزيارة . قال شمس الدين غيف في تاريخه : إنه لم يزل يشتغل بالعلم ويجالس العلماء وإذا كرم ويحسن !! لهم : إنه صنف كتابا في التفسير و سماه التاتارخاني ، وهو أجمع ما في الباب . و صنف بأمره عالم بن العلاء الدهلوي "الفتاوى التاتارخانية" . مات في أيام فيروز شاه السلطان - اه . قال الشيخ محمد محمود في كتابه "ارژنگك تجارة" : إن تاتارخان كان في آخر الايام من حياته حاكما على مدينة "تجارة" في ولاية راجستان في الهند ، وتوفى بها ، و ضريحه في قبة عظيمة هناك تقع على بعد ميل واحد من تجارة .

قد أوردت أقوال وآراء العلماء والمؤرخين فيما يتعلق باسم الكتاب ، ومؤلفه ، وحجمه ، وزمان تأليفه . وفيما إذا كان قد رتبته رجل واحد ، أو قامت بترتيبه جماعة من العلماء ، وهى أقوال متناقضة ومتضاربة فيما بينها ، فبعض العلماء يزعم أن مؤلفه تاتارخان ، وآخر يدعى أن مؤلفه هو عالم بن العلاء ، كما أنهم اختلفوا في اسم الكتاب ، فمنهم من كتب اسمه " فتاوى تاتارخانية " ومنهم من ذكر باسم " زاد السفر " أو " زاد المسافر " ، كذلك يوجد فيهم اختلاف في حجمه و ضخامته ، فبعضهم يؤكد أنه في أربعة مجلدات ، والآخر يرى خلاف ذلك . و يوجد الاختلاف أيضا في زمان تأليفه حيث

يمتد البعض أنه ألف في عهد محمد تغلق، في حين أن البعض الآخر يزعم أن زمان تدوينه هو عهد فيروز شاه تغلق. وإلى استوعبت قراءة المقدمة للكتاب بدقة وإمعان نظر فوجدت فيها أن المرتب بنفسه يقول "أشار إلى... تاتارخان... أن أتمم بلجم كتاب... وسميته بالفتاوى التاتارخانية"، ثم بعد ثمانية أوراق يقول بعد ما فرغ من بيان فضل العلم والفقه: "قال العبد الملتجئ إلى رحمة الله الغفار المنتسب إلى الانتصار عالم بن العلاء عصمه الله من الزيف، فهذه العبارة تدل بصراحة أن تاتارخان هو الذى أشار إلى ترتيب هذا الكتاب و أن المرتب هو عالم بن العلاء، وأنه سماه بالفتاوى التاتارخانية، وليس بزاد السفر، ولا بزاد المسافر، كما أن تلك العبارة تفيد أن عالم بن العلاء هو وحده مرتب هذا الكتاب، ولم يشاركه أحدا في ترتيبه وتأليفه كما يزعم البعض، وذلك لأنه قال وأشار إلى، ولم يقل، إلينا".

أما زمان ترتيبه فابتدأه من سنة خمس و سبعين و سبعمائة، و وفاة المرتب سنة ست و ثمانين و سبعمائة، وتولى فيروز تغلق المملكة سنة اثنتين و خمسين و سبعمائة، ومات سنة تسع و تسعين و سبعمائة، إذاً فزمان ترتيبه هو عهد فيروز شاه تغلق، وليس عهد محمد تغلق.

أما أمر حجم الكتاب فقد رأيت نسخة كاملة منه في متحف سالارجنك بحيدرآباد، فوجدتها في تسع مجلدات، إلا أن المجلدات غير متساوية في عدد الأوراق، نعم، قسم كل مجلد إلى عدة أجزاء، و كل جزء في عشرين ورقاً. و تبلغ أجزاء المجلد الأول وحده إلى خمسة و أربعين جزءاً. و حيث أن الكتاب لم يوجد في شكله الاصلى مطبوعاً فمن الممكن أن ناقلًا قد قسمه إلى مجلدات أجزاء أو من تلقاه نفسه حسب ما دعت إليه ضرورته ورآه مناسباً لأحواله وظروفه.

الكتب التى ذكرها المؤلف أنه استفاد منها لترتيب الكتاب

التجريد و التفريد :

”تجريد القدورى“ هو للامام أبى الحسين أحمد بن محمد الحنفى ، المتوفى سنة ثمان وعشرين وأربعمائة ، و هو فى مجلد كبير ، أوله ” اللهم اعصمنا من الزلل - الخ “ أفرد فيه ما خالف فيه الشافعى من المسائل بإيجاز الالفاظ ، و أوردتها بالترجيح ليشترك المبتدئ والمتوسط فى فهمه ، و شرع فى إملائه سنة خمس وأربعمائة (نسخته المصورة من استانبول موجودة فى حيدرآباد) . ثم كتب أبو بكر عبد الرحمن بن محمد السرخسى المتوفى سنة ست وثلاثين وأربعمائة ” تكملة التجريد “ . و للجمال محمود بن أحمد القونوى الحنفى المتوفى سنة سبعين وسبعمائة مختصره المسمى بـ ” التفريد “ . و ذكر صاحب الخلاصة فى أول كتاب الزكاة : و للحنفية تجريد آخر ، و هو لمحمد بن شجاع الثلجى الحنفى المتوفى سنة ست وستين ومائتين . و ذكر صاحب الكشف فى موضع آخر : ” التفريد “ فى الفروع للسلطان محمود بن سبكتكين الفزوى الحنفى ثم الشافعى المتوفى سنة اثنتين وعشرين وأربعمائة ، قال الإمام مسعود بن شية : كان السلطان المذكور من أعيان الفقهاء ، و كتابه هذا مشهور فى بلاد غزنة ، و هو فى غاية الجودة و كثرة المسائل ، و يستوعب نحو ستين ألف مسألة ، و فى التاتارغانية نقول منه .

جامع الفتاوى :

هو للسيد الإمام ناصر الدين أبى القاسم محمد بن يوسف السمرقندى الحنفى المتوفى سنة ست وخمسين وخمسة ، و هو كتاب مفيد معتبر ، و موجود فى المكتبة الخديوية المصرية .

الحاوى :

” الحاوى “ لأصحابنا اثنان : قال صاحب الكشف : ” الحاوى الحصىرى “ ، و هو

للشيخ محمد بن إبراهيم بن أنوش الحصري، وكان من تلامذة شمس الأئمة السرخسى .
و فيه أيضا أن "الحاوى القلمى" للقاضى جمال الدين أحمد بن محمد بن نوح القابسى
الغزنوى الحنفى المتوفى فى حدود سنة ١٦٢٧ . وهو موجود فى بانكى فور بالهند برقم ١٦٢٧ .
الحفانية :

"فتاوى قاضىخان"، للإمام غفر الدين حسن بن منصور الأوزجندى الفرغانى الحنفى
المتوفى سنة اثنتين و تسعين وخمسائة، وهى مقبولة مشهورة، معمول بها، متداولة بين
أيدى العلماء والفقهاء، وهى نصب عين من تصدر للحكم والإفتاء، وذكر فى هذا
الكتاب جملة من المسائل التى يغلب وقوعها وتمس الحاجة إليها، وترتيبها على ترتيب
الكتب الفقهية المروقة بين العلماء فرعا وأصلا .

الخلاصة :

"خلاصة الفتاوى" للشيخ الإمام طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد البخارى المتوفى سنة
اثنتين وأربعين وخمسائة، وفى أوله أنه كتب فى هذا الفن "خزانة الواقعات"
و "كتاب النصاب" وسأله بعض إخوانه تلخيص نسخة قصيرة يمكن ضبطها فكتب
الخلاصة جامعة للرواية عالية عن الزوائد . قال مولانا عبد الحى اللىكنوى فى "الفوائد
البهية" طاهر بن أحمد بن عبد الرشيد بن الحسين، افتخار الدين البخارى، صاحب
خلاصة الفتاوى والنصاب، كان عديم النظير فى زمانه، شيخ الحنفية بما وراء النهر، من
أعلام المجتهدين فى المسائل، أخذ عن أبيه قوام الدين أحمد، وأيضاً أخذ عن حماد بن إبراهيم
الصفار، وعن خاله ظهير الدين المرغينانى وعن قاضىخان حسن بن منصور، وقال :
قد طالعت من تصانيفه خلاصة الفتاوى ذكر فيه أنه لخصه من الواقعات . وهو موجود
فى بانكى فور بالهند برقم ١٦١٦، والحدويية المصرية ج ٣ ص ٤٤ .
الخزانة :

"خزانة الفقه"، للإمام أبى الليث نصر بن محمد الفقيه السمرقندى الحنفى المتوفى سنة

ثلاث وثمانين و ثلاثمائة ، و هو مختصر جمع فيه مسائل الفقه معدودة الاجناس بمجموعة النظائر ، ورتب كترتيب الكنز . تم نسج صاحب المتقى على منواله ، و قد اختلف في تاريخ وفاته ، ذكر على القارئى في طبقاته أنه مات بكورة ببلغ سنة ست و سبعين و ثلاثمائة ، و ذكر هو في موضع آخر أنه مات سنة ثلاث و سبعين و ثلاثمائة ، و ذكر صاحب الكشف وفاته عند ذكر كتابه ” البستان ” سنة خمس و سبعين و ثلاثمائة ، وعند ذكر ” خزنة الفقه ” سنة ثلاث و ثمانين و ثلاثمائة . و نسخته توجد في الخديوية المصرية برقم ج ٣ ص ٤٣ .

الذخيرة :

هى ذخيرة الفتاوى ، المشهورة ” بالذخيرة البرهانية ” للامام برهان الدين محمود بن احمد ابن عبد العزيز بن عمر بن مازة البخارى المتوفى سنة ست عشرة و ستمائة ، اختصرها من كتابه المشهور بـ ” المحيط البرهانى “ : و توجد خطيتها بمكتبة مجلس إحياء المعارف النعمانية بحيدر أباد في خمس مجلدات ضخمة .

الصغرى و الكبرى :

لعمربن عبد العزيز بن عمر بن مازة ، أبو محمد حسام الدين ، المعروف بالصدر الشهيد ، إمام الفروع و الأصول ، المبرز في المقول و المنقول ، كان من كبار الأئمة و أعيان الفقهاء ، تفقه على أبيه برهان الدين الكبير عبد العزيز ، و اجتهد و بالغ إلى أن صار أوحد زمانه . و فاق الفضلاء في حياة أبيه بخراسان ، و عاش مدة محترما إلى أن استأثر الله بروحه و رزقه الشهادة في صفر سنة ست و ثلاثين و خمسمائة ، قتله الكافر الملعون بمد و قعة قتلوان بسمرقند ، و نقل جسده إلى بخارا ، و كانت ولادته سنة ثلاث و ثمانين و أربعمائة . كذا قاله العلامة السبكي في طبقات الشافعية : و ذكره صاحب الهداية في معجم شيوخه . و قال : تلقيت منه علم النظر و الفقه ، و كان يكرمنى غاية الإكرام ، و يعلنى في خواص تلامذته . و له الفتاوى الصغرى و الكبرى . و شرح أدب القاضى للخصاف ، و شرح

الجامع الصغير، و شرح كتاب النفقات للخصاف . و ذكر على القارئ أن له ثلاثة شروح على الجامع : مطول ، و متوسط ، و متأخر . وله "الواقعات" و "المنتقى"، و نسخهما موجودة في بانكى فور و رام فور في الهند .

الظهيرية :

"الفتاوى الظهيرية"، لظهير الدين أبى بكر محمد بن أحمد القاضى المحقّب يبخارا، البخارى الحنفى المتوفى سنة تسع عشرة و ستمائة ، ذكر فيها أنه جمع كتابا من الواقعات و التوازل مما يشتد الافتقار إليه مع فوائد غير هذه ، و هو موجود فى بانكى فور برقم ١٦٧٨ ، و فى حيدرآباد بالهند .

العيون :

"عيون المسائل" . فى فروع الحنفية ، لأبى الليث نصر بن محمد السمرقندى ، المتوفى سنة ثلاث و ثمانين و ثلاثمائة ، و لأبى القاسم عبدا لله بن أحمد البلخى - و هو فى تسع مجلدات - المتوفى سنة تسع عشرة و ثلاثمائة . و لصاحب المحيط . و ذكر ابن الشحنة أن للشيخ علاء الدين محمد بن عبد الحميد الاسمى السمرقندى المعروف بالعلاء العالم المتوفى سنة اثنتين و خمسين و خمسمائة شرح عيون المسائل "لأبى الليث فى مجلد و سماه "بمصر المسائل و قصر الدلائل" .

الفتاوى السراجية :

لعلى بن عثمان بن محمد سراج الدين الأوشى ، مؤلف قصيدة "بده الأمالى" ، فرغ من ترتيب الفتاوى سنة تسع و ستين و خمسمائة ، و قال المولى ابن جوى : رأيت فى آخر نسخة منها ما لفظه « وقع الفراغ يوم الاثنين من محرم سنة تسع و ستين و خمسمائة بأوش على يد على بن عثمان بن محمد التيمى . » و ذكر تقي الدين أن "منية المقتى" لسراج الدين الأوشى فيه نوادر و وقائع ما لا يوجد فى أكثر الكتب ، و هى إحدى مآخذ الحنية .

توجد نسخة في بانكي فور بالهند والهندية المصرية، ودار المصنفين بالهند وإحياء المعارف النعمانية بالهند، وطبع في سنة ١٢٩٣ هـ = ١٨٢٧ م بكلكتة و لكهنؤ بالهند .

الفتاوى الصيرفية :

للإمام محمد الدين أسعد بن يوسف بن علي البخاري الصيرفي ، المعروف بأهو ، قال بعض تلامذته : إنه كتب أجوبة الأئمة الذين يعتمد على أجوبتهم القاضي وقت القضاء ، فبعضها منصوص في كتب الأئمة ، وبعضها مقيس على أجوبتهم ، وانتخب من كتب المتقدمين والمتأخرين مسائل عجيبة ، ولم يرتبها ولم يُجَمِّعْها ، فرتبها و جنبها بعض طلبته وزاد في بعضها باجازته باعانة من مسموعاته بلفظ " قلت " ووضع علامات .

الفتاوى العتائية :

المسماة " بجامع الفقه " ، والمعروف " بالفتاوى العتائية " ، لأبي نصر أحمد بن محمد العتابي البخاري الحنفي المتوفى سنة ست وثمانين وخمسة ، وهو كبير في أربع مجلدات ، موجود في الحديوية المصرية ج ٣ ص ٣٤ ، قال مولانا عبد الحى : هو أحمد بن محمد بن عمر زاهد الدين أبو نصر العتابي (نسبة إلى " عتائية " بفتح العين وتشديد التاء ، محلة بيخارا) وكان من العلماء الزاهدين ، من تصانيفه : شرح زيادات الزيادات ، و شرح الجامع الكبير ، و شرح الجامع الصغير ، و تفسير القرآن و غير ذلك .

الفتاوى الغيائية :

للشيخ داود بن يوسف الخطيب ، رتبة للسلطان غياث الدين تغلق ، و نسخته موجودة في الحديوية المصرية ، وفي دار المصنفين بالهند ، وقد طبع في سنة اثنتين وعشرين و ثلاثمائة بعد الألف يولاق .

فتاوى الناطق :

ذكره صاحب الكشف ولم يذكر ترجمته أصلا .

المحيط :

قال مولانا عبد الحى الكنوى : محمود بن الصدر السعيد تاج الدين أحمد بن الصدر الكبير برهان الدين عبد العزيز بن عمر بن مازة ، برهان الدين ، صاحب " المحيط البرهانى " كان من كبار الأئمة ... إلى أن قال : أخذ عن أبيه وعن عمه الصدر الشهيد عمر ، وهما عن أبيهما عبد العزيز بن عمر بن مازة ، أبوه وجده وجد أبيه كلهم كانوا صدور العلماء الأكابر ، ومن تصانيفه : الذخيرة ، والتجريد وغير ذلك ، قال الفيرى زآبادى فى ترجمته : هذا المحيط نحو من أربعين مجلدا ، رأيت به شيراز وملكته ، وهو أربع محيطات ، والثانى فى عشر مجلدات ، والثالث فى أربع مجلدات ، والرابع فى مجلدين ، وهذه الثلاثة الأخيرة موجودة بمصر والشام - ٥١ . وقال ابن أمير حاج فى شرحه على مقدمة أبى الليث بعد أن استطرد إلى نقل مسألة من المحيط البرهانى : هذا المحيط لا يوجد بديارنا ، والموجود بأيدى الناس إنما هو المحيط الرضى . وتوجد نسخة للمحيط البرهانى فى مكتبة الحديوية المصرية ج ٣ ص ١٢٥ ، و بالمكتبة الاصفية ببغداد و هى الآن فى الارشيف .

المختار :

المختار فى الفروع ، لأبى الفضل مجد الدين عبد الله بن محمود بن مودود الموصلى الحنفى المتوفى سنة ثلاث وثمانين وستمائة ، ثم شرحه وسماه " الاختيار " ، ذكر فيه أنه جمع فى شيابه مختصرا سماه " المختار " للفتاوى ، واختار فيه قول الإمام أبى حنيفة ، فتداولته الأيدى ، فطلبوا منه شرحا فشرحه وأشار فيه إلى علل المسائل ومعانيها . واختصره أبو العباس أحمد بن على الدمشقى وسماه " التحرير " ثم شرحه ولم يكمله ، وتوفى سنة اثنين وثمانين وسبعمائة . ثم شرحه الجلال أبو إسحاق إبراهيم بن أحمد الموصلى وسماه " توجيه المختار " . وقد كثر اعتماد المتأخرين على الكتب الأربعة وسموه " المتون "

الأربعة: "المختار، والكنز، والوقاية، وجمع البحرين". و"الموصل" بفتح الميم وسكون الواو وكسر الصاد، نسبة إلى الموصل، من بلاد الجزيرة جزيرة ابن عمر؛ ونسخة المختار موجودة في الخديوية المصرية ج ٣ ص ١٢٦ .

المضمرات:

جامع المضمرات والمشكلات، مجلد ليوسف بن عمر بن يوسف الصوفي السكادوري، أشار فيه بالميم إلى المتقول من "الينايح" و"المنافع"، وبالألف إلى "الانفع"، وبالهاء إلى "الهداية"، وبالباء إلى "المغرب". وشرحه حافظ الدين محمد بن الكردري المعروف بابن البرازي المتوفى سنة ثمان وعشرين وثمانمائة، وتوجد نسخته في حيدرآباد بالهند .

الملقط:

في الفتاوى الحنفية، للإمام ناصر الدين أبي القاسم محمد بن يوسف الحسيني السمرقندي المتوفى سنة ست وخمسين وخمسمائة، وهو "مآل الفتاوى" ثم جمعه في أواخر شعبان سنة تسع وأربعين وخمسمائة، ثم جنسه الشيخ الإمام الزاهد جلال الدين محمود بن الشيخ مجد الدين الحسين بن أحمد الأسروشنى من غير زيادة عليه ولا نقصان عنه في أوائل شعبان سنة ثلاث وستمائة بأسروشنه، وأملأه تماماً في صفر سنة ست عشرة وستمائة بسمرقند . وأيضاً للسيد الإمام أبي شجاع ذكره الحلبي في الشرح الكبير . ولأبي القاسم الصغار البلخي المتوفى سنة ست وثلاثين وثمانمائة .

النسفية:

هى "الفتاوى النسفية"، لجم الدين أبي حفص عمر بن محمد النسفى، الشهير بعلامة سمرقند، صاحب المنظومة، المتوفى سنة سبع وثلاثين وخمسمائة، وهى فتاواه التى أجاب بها عن جميع ما سئل عنه فى أيامه .

النوازل :

النوازل في الفروع ، للإمام أبي الليث نصر بن محمد بن إبراهيم السمرقندي الحنفي المتوفى سنة ثلاث وثمانين و ثلاثمائة ، فرغ من إملائه يوم الجمعة من جمادى الأولى سنة ست و سبعين و ثلاثمائة ، و توجد نسخته في بانكي فور بالهند ، و نسخة منه في الخديوية المصرية ج ٣ ص ١٤٤ ، و مكتبة الأمير داماد إبراهيم باستانبول .

الواقعات :

واقعات الناطقي ، هي لأحمد بن محمد بن عمر أبو العباس الناطقي ، قبه حنفي ، من أهل الري ، منسوب إلى عمل الناطف ، و قال مولانا عبد الحى اللكنوى : هو أحمد بن محمد بن عمر ، أبو العباس الناطقي الطبري ، نسبة إلى عمل الناطف و يمه ، هو من كبار علمائنا العراقيين ، تلميذ أبي عبد الله الجرجاني و هو تلميذ أبي بكر الجصاص الرازي . و في الجواهر المضية : هو أحد الفقهاء الكبار ، و أحد أصحاب ” الواقعات ” و ” النوازل ” ؛ و من تصانيفه : الاجناس ، و الفروق ، و الواقعات [و الاحكام] ، وله : الهداية ؛ مات بالري سنة ست و أربعين و أربعمائة . و قال صاحب الكشف عند ذكر الهداية في الفروع : هي للفقهاء أبي العباس أحمد بن محمد بن عمر الناطقي ، صاحب ” الواقعات ” المتوفى سنة ست و أربعين و أربعمائة ، ذكره على القارئ في طبقاته . و ذكره التميمي في الدرر السنية و قال : أحد الفقهاء الكبار ، حدث عن أبي حفص بن شاهين .

الوقاية و شرح الوقاية :

قال الكفوى الرومى في كتاب ” إعلام الاخيار في طبقات فقهاء مذهب العثمان المختار “ : الإمام العلامة صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود بن تاج الشريعة محمود بن صدر الشريعة الأكبر أحمد بن جمال الدين المحبوبي ، صاحب شرح الوقاية ، المعروف بين الطلبة بصدر الشريعة ، أخذ العلم عن جده تاج الشريعة محمود بن صدر الشريعة أحمد عن

أيه صدر الشريعة عن أبيه جمال الدين المحبوبي عن الشيخ الإمام الملقب إمام زاده عن عماد الدين عن أبيه شمس الأئمة الزرنجيري عن شمس الأئمة السرخسي عن شمس الأئمة الحلواني . وقال الكفوي أيضا في الكتيبة الثالثة عشر : الشيخ الإمام تاج الشريعة محمود ابن صدر الشريعة أحمد بن عبيد الله جمال الدين المحبوبي ، أخذ الفقه عن أبيه صدر الشريعة شمس الدين أحمد ، وكان صاحب التصانيف الجليلة ، منها كتاب ” الوقاية ” التي انتخبها من الهداية ، والفتاوى ، والواقعات ؛ وصنفها لابن ابنه صدر الشريعة عبيد الله بن مسعود ابن محمود ، وله شرح الهداية ، وهو شرح مقبول بين الفضلاء تداولته أيدي العلماء . ونسخة ” الوقاية ” بخط سنة ٦٨٠ موجودة في بانسكي فور بالهند برقم ١٦٥٣ ، ونسخة منها موجودة في الخديوية المصرية ج ٣ ص ١٤٨ .

الهداية :

الهداية في الفروع ، لشيخ الإسلام برهان الدين علي بن أبي بكر الفرغاني المرغيناني الحنفي المتوفى سنة ثلاث وتسعين وخمسمائة ، شرح على متن له سماه ” بداية المبتدئ ” ، ولكنه في الحقيقة كالشرح لمختصر القدوري والجامع الصغير لمحمد ، وعادته أن يحمر كلام الإمامين من المدعى والدليل ، ثم يحمر مدعى الإمام الأعظم ويبسط دليله بحيث يخرج الجواب من أدلتها ، ووظيفته أن يشرح مسائل الجامع الصغير والقدوري ، وإذا قال ” قال في الكتاب ” أراد به القدوري . وقد قال الشيخ أكل الدين : روى أن صاحب الهداية بقي في تصنيف الكتاب ثلاث عشرة سنة ، وكان صائما في تلك المدة لا يفطر أصلا ، وكان يجتهد أن لا يطلع على صومه أحد ، فكان يركه زهده وورعه كتابه مقبولا بين العلماء ، وقد قيل في شأنه :

إن الهداية كالقرآن قد نسخت ما صنفوا قبلها في الشرع من كتب

فاحفظ قواعدها واسلك مسالكها يسلم مقالك من زيغ ومن كذب

وهو مطبوع متداول .

الينايع :

”الينايع في معرفة الأصول و التفاريع“ من شروح القدورى ، للشيخ أبى عبد الله محمد ابن رمضان الروى . و أيضا ”الينايع في معرفة الأصول و التفاريع“ لبدى الدين محمد ابن عبد الله الشبلى دمشقى الطرابلسى المتوفى سنة تسع و ستين و سبعمائة .

الكتب التى لم تذكر مع الكتب المذكورة فى المقدمة ولكن المؤلف قد أحال عليها المسائل

الاجناس :

اجناس فى الفروع ، للشيخ الإمام أبى العباس أحمد بن محمد الناطقى الحنفى المتوفى سنة ست و أربعين و أربعمائة ، و نسخه فى مكتبة شهيد على باشا باستانبول برقم ٦٨٣ . و جمع صاعد بن منصور الكرمانى الحنفى كتابا فى الاجناس أيضا . و جمع الإمام حسام الدين عمر ابن عبد العزيز بن مازة الشهيد سنة ست و ثلاثين و خمسمائة اجناسا يقال لها ”الواقعات“ . و للشيخ أبى حفص عمر بن محمد النفسى المتوفى سنة سبع و ثلاثين و خمسمائة كتاب فى اجناس الفقه .

الأمالى :

هو جمع الإملاء ، و هو أن يقعد عالم و حوله تلامذته بالخبار و القراطيس فيتكلم العالم بما فتح الله سبحانه و تعالى عليه من العلم و تكتبه التلامذة فيصير كتابا و يسمونه ”الإملاء“ و ”الأمالى“ . و الأمالى كثيرة ، منها أمالى ابن دريد - و هو محمد بن الحسن ابن دريد بن عثابة القنوى المتوفى سنة إحدى و عشرين و ثلاثمائة ، و منها أمالى الحسن ابن زياد فى الفروع ، و أمالى الزرنجرى ، و أمالى السرخى ، و أمالى الإمام شمس الأئمة السرخسى ، و أمالى صدر الإسلام البزدوى فى الفروع ، و أمالى ظهير الدين الولوالجى

الحنفى فى الفقه ، وأمالى الإمام غفر الدين قاضىخان فى الفقه - و هو حسن بن منصور
الأوزجندى ، المتوفى سنة الثنتين و تسعين و خمسمائة ، و غير ذلك .

الأنفع :

” أضع الوسائل إلى تحرير المسائل “ فى الفروع ، للقاضى برهان الدين إبراهيم بن على
الطرسوسى الحنفى المتوفى سنة ثمان و خمسين و سبعمائة ، و هو مختصر نافع رتبها على ترتيب
كتب الفقه ، ثم لخصه محمد بن محمد الزهرى الحنفى و سماه ” كفاية السائل من أضع
الوسائل “ .

البديعية :

فتاوى بديع الدين .

التجنيس :

فى الفقه عدة تجانيس : تجنيس خواهر زاده ، و تجنيس الملتقط ، و تجنيس الناصرى ،
و تجنيس الدبوسى - و هو أبو زيد عبيد الله بن عمر القاضى الحنفى المتوفى سنة ثلاثين
و أربعمائة ، و ” التجنيس و المزيده هو لأهل الفتوى غير عتيد “ للإمام برهان الدين على بن
أبى بكر المرغينانى الحنفى المتوفى سنة ثلاث و تسعين و خمسمائة .

التحفة :

تحفة الفقهاء فى الفروع ، للشيخ الإمام الزاهد علاء الدين محمد بن أحمد السمرقندى الحنفى ،
زاد فيها على مختصر القدورى ، و رتب أحسن ترتيب . و صنف تليذه الإمام أبو بكر
ابن مسعود الكاشانى الحنفى المتوفى سنة سبع و ثمانين و خمسمائة شرحا عظيما و سماه
” بدائع الصنائع “ و لما أتمه عرض على المصنف فاستحسنه و زوجه ابنته فاطمة الفقيهة
قيل : شرح تحفته و تزوج ابنته .

الجامع الصغير :

في الفروع، للإمام المجتهد أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني الحنفى المتوفى سنة سبع وثمانين ومائة .

الجامع الكبير :

أيضاً للإمام المجتهد الرباني أبي عبد الله محمد بن الحسن الشيباني، قال الشيخ أكل الدين : هو كاسمه لجلال مسائل الفقه جامع كبير قد اشتمل على عيون الروايات ومتون الدرايات .

جمع التفريق :

في الفروع للإمام زين المشايخ أبي الفضل محمد بن أبي القاسم البقالى الخوارزمى الحنفى المتوفى سنة ست وثمانين وخمسمائة ، و صاحب أسماء المؤلفين أرخ وفاته سنة ست وسبعين وخمسمائة حيث قال : البقالى محمد بن محمد بن أبي القاسم البقالى زين المشايخ أبو الفضل الخوارزمى الحنفى المعروف بالأدنى المتوفى بمرجان سنة ست وسبعين وخمسمائة .

الزاد :

قال صاحب الكشف فى تذكرة شروح القدورى : و شرحه شيخ الإسلام محمد بن أحمد الإسيجاني أبو المعالى بهاء الدين ، و سماه بزاد الفقهاء .

الشافى :

فى فروع الحنفية ، لعبد الله بن محمود شمس الأئمة إسماعيل بن رشيد الدين محمود بن محمد الكردرى .

الشامل :

فى فروع الحنفية ، لأبى القاسم إسماعيل بن الحسين البيهقى الحنفى سنة ٤٠٢ .

فتاوى آهر :

قال صاحب الكشف : ذكر في التاتارخانية ، وهو الصيرفية .

فتاوى أبي الليث :

لنصر بن محمد بن أحمد السمرقندي المتوفى سنة ثلاث وثمانين و ثلاثمائة .

فتاوى البقالى :

قال صاحب الكشف : ذكره في التاتارخانية .

فتاوى حسام الدين :

لنصر بن عبد العزيز بن مازة الشهيد المتوفى سنة ست و ثمانين وخمسمائة .

فتاوى الحنجندى :

وهو مجلد ، جمع فيه فتاوى مشايخ عصره كوالده عمر بن محمد الترمذى ، وشيخه على ابن أحمد ، وأبي حامد فضل بن محمد بن علي الفقهى ، والحسن بن سليمان الحنجندى ، وأبي عبد الله البورى المعروف بحميرى وغيرهم .

فتاوى خواهر زاده :

للامام أبى بكر محمد بن الحسين بن محمد البخارى المتوفى سنة ثلاث و ثمانين وأربعمائة .

الفتاوى الولوالجية :

لفظير الدين أبى المكارم إصحاق بن أبى بكر الولوالجى الحنفى المتوفى سنة عشرة وسبعمائة ، الولوالجى نسبة إلى الولوالج مدينة يدخشان .

الكافى :

في فروع الحنفية ، وهو المختصر السكاكى ، للحاكم الشهيد أبى الفضل محمد بن محمد

الحنفى المتوفى سنة أربع و ثلاثين و ثلاثمائة، اختصره من «كتاب الاصل» أو «المبسوط»،
لمحمد بن الحسن .

كتاب الفقه :

للشيخ الإمام عبد الصمد .

المتفق :

هو متفرقات المتفق فى فروع الحنفية لأبى بكر محمد بن عبد الله الجوزى الحنفى المتوفى
سنة ثمان و ثمانين و ثلاثمائة ، و من شروحه «المحقق» .

المجرد :

فى فروع الحنفية ، للإمام أبى القاسم إسماعيل بن الحسين بن عبد الله البيهقى ، اختصر
فيه المبسوط و الجامعين و الزيادات ، ثم شرحه و سماه «الشامل» .

المصنى :

ذكر صاحب الكشف فى ذيل «منظومة النفسى فى الخلاف» : و لها شروح كثيرة ،
منها شرح لأبى البركات حافظ الدين عبد الله بن أحمد النفسى ، شرح شرحا بسيطا سماه
«المستصنى» ، ثم اختصره و سماه «المصنى» ، و ذكر صاحب الكشف أيضا : أوله
«الحمد لمن تمت نعمته ، إلى أن قال «لما فرغت من جمع شرح النافع و إملائه و هو
المستصنى سألتى بعض إخوانى أن أجمع للنظومة شرحا مشتملا على الدقائق فشرحتها و سميتها
المصنى» ، و توفى سنة عشرة و سبعمائة .

الملخص :

فى الفتاوى لأحمد بن القاضى البرهانى .

المنافع :

و هو المنافع فى شرح النافع .

المنتقى :

في فروع الحنفية ، للحاكم الشهيد أبي الفضل محمد بن محمد بن أحمد المقتول شهيدا سنة أربع وثلاثين وثلاثمائة ، ولا يوجد المنتقى في هذه الأعصار - كذا قال بعض العلماء ، وقيل : هو « المنتقى » ، بالباء والعين ، لكن ذكره في طبقات تقي الدين بالنون والقاف .

المنظومة :

في الفقه عدة منظومات ، منها منظومة ابن وهبان في الفروع الحنفية ، وهو الشيخ عبد الوهاب ابن أحمد الدمشقي المتوفى سنة ثمان وستين وسبعمائة ، ومنظومة النسفي في الخلاف وهو لنجم الدين أبي حفص عمر بن محمد بن أحمد النسفي المتوفى سنة سبع وثلاثين وخمسمائة ، (ونسختها الخطية موجودة في مجلس إحياء المعارف النعمانية بحيدرآباد محشة بمواشي كثيرة عدد أوراقها ٣٦٦٩) ، ومنظومة ليحيى بن علي بن عبيد الله الزاهد الزندوسى - وإياها عن المصنف .

النوادر :

صنف جماعة « النوادر » في الفروع ، منهم محمد بن شجاع البلخي الحنفي المتوفى سنة ست وستين ومائتين ، وبشر ، وابن رستم ، وابن سماعة ، وهشام بن عبيد الله المازني المتوفى سنة إحدى ومائتين ، والشيخ الإمام أبو نصر سعد بن أبي القاسم القطان الحنفي ، والشيخ أبو عبد الله محمد بن شجاع الثلجي فقيه العراقيين المتوفى سنة اثنتين وستين ومائتين ، وداود بن رشيد ، وعلي بن يزيد الطبري ، وأبو سعيد عبد الملك بن قريب الأصمعي ، وابن دريد ، وغير ذلك .

الوافى :

في الفروع ، للإمام أبي البركات عبد الله بن أحمد حافظ الدين النسفي الحنفي المتوفى سنة عشر وسبعمائة .

اليتمية :

هو قيمة الفتاوى ، يأخذ عنه بدر الرشيد في كتابه « ألقاظ الكفر » والتاتارخانية .

تذكرة الأعلام الواردة في هذا الكتاب

إبراهيم بن رستم : هو أبو بكر المروزي ، تفقه على محمد ، و روى عن أبي عصمة
نوح و غيره ، مات بنيسابور سنة إحدى عشرة و مائتين .

إبراهيم النخعي : هو إبراهيم بن يزيد بن قيس بن الأسود ، أبو عمران النخعي ،
من أكابر التابعين صلاحا و حفظا للحديث ، من أهل الكوفة ، مات محتفيا من الحجاج
سنة ست و تسعين .

ابن زياد : هو الحسن بن زياد الملقب بالكوفي ، أبو علي ، و اشتهر باللقب نسبة
إلى بيع الملقب ، و كان أبوه من موالى الانصار ، قاضى قتيه ، من أصحاب أبي حنيفة ، ولى
القضاء بالكوفة ، و من كتبه « أدب القاضى » و « معانى الإيمان » و « النفقات » ، توفى سنة
أربع و مائتين .

ابن سماعة : هو محمد بن سماعة بن عبد الله بن هلال بن وكيع ، أبو عبد الله القمي ،
حدث عن الليث بن سعد و أبي يوسف و محمد ، و أخذ الفقه عنها و عن الحسن بن زياد ،
و كتب النوادر عن أبي يوسف و محمد ، ولد سنة ثلاثين و مائة ، و مات سنة ثلاث
و ثلاثين و مائتين .

ابن سيرين : هو محمد بن سيرين البصرى الأنصارى بالولاء ، أبو بكر ، إمام وقته فى
علوم الدين بالبصرة ، تابعى ، ولد و مات بالبصرة ، و اشتهر بالورع و تعبیر الرؤيا ،
توفى سنة عشر و مائة .

أبو أحمد المياضى : هو نصر بن أحمد بن العباس ، تفقه على والده أبي نصر عن أبي بكر
الجوزجاني عن أبي سليمان الجوزجاني عن محمد ، و كان فائق أقرانه و وحيد زمانه ،
و روى عن أبي حنيفة البجلي حفيد أبي حنيفة الكبير أنه قال : الدليل على صحة مذهب
أبي حنيفة أن أبا أحمد المياضى كان على مذهبه ، و لو لم يكن مذهبنا مختارا لم يمتدده .

أبو بكر الإسكافي : هو محمد بن أحمد البلخي ، أخذ الفقه عن محمد بن سلة و غيره ،

ذكر أبو الليث في آخره النوازل، أن وفاته كانت سنة ثلاثة و ثلاثين و ثلاثمائة .

أبو بكر الحباز : هو عمر بن محمد بن عمر جلال الدين الحبازي ، صاحب المغني في الاصول ، أخذ عن علاء الدين عبد العزيز البخاري عن نضر الدين محمد المايبرغي ، عن شمس الأئمة محمد بن عبد الستار الكردي ، مات سنة إحدى و سبعين و ستمائة ، و أرخ صاحب الكشف وفاته سنة إحدى و سبعين و ستمائة .

أبو بكر الرازي : هو أحمد بن علي الرازي ، أبو بكر الجصاص ، سكن بغداد ، و مات فيها ، انتهت إليه رئاسة الحنفية ، توفي سنة سبعين و ثلاثمائة .

أبو بكر محمد : هو محمد بن الفضل أبو بكر الفضل الكاري البخاري ، كان إماما كبيرا و شيخا جليلا ، أخذ الفقه عن الأستاذ عبد الله السبزموي عن أبي حفص الصغير عن أبيه عن محمد ، و مات سنة إحدى و ثمانين و ثلاثمائة .

أبو جعفر الاسروشي : هو تفتقه علي أبي بكر محمد بن الفضل عن عبد الله السبزموي عن أبي عبد الله أبي حفص الصغير عن أبيه أبي حفص الكبير عن محمد ، و أخذ أيضا عن أبي بكر الجصاص الرازي عن أبي الحسن الكرخي عن أبي سعيد البردعي ، و تفتقه عليه القاضي عبيد الله أبو زيد الدبوسي ، و « الاسروشي » نسبة إلى « أسروشة » بضم الالف و سكون السين و ضم الراء و سكون الواو و فتح الشين في آخره نون ، بلدة كبيرة و راه سمرقند و دون سيحون ، و قد يزداد فيه التاء فيقال « الاستروشي » ، و الصحيح هو الاول .

أبو جعفر الهندواني : هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عمر ، أبو جعفر ، الفقيه البلخي الهندواني ، شيخ كبير و إمام كبير جليل القدر ، من أهل بلخ ، يقال له « أبو حنيفة الصغير » بفقهه ، و كانت وفاته يخارا سنة اثنتين و ستين و ثلاثمائة .

أبو جعفر النسفي : هو محمد بن أحمد بن محمود القاضي ، أبو جعفر النسفي ، كان من أعيان الفقهاء ، أخذ عن أبي بكر الرازي ، و مات سنة أربع عشرة و أربعمائة .

أبو حامد : هو أحمد بن حسن بن علي ، أبو حامد ، الفقيه المروزي ، كان فقيها عارفا بالأصول والفروع ، أخذ يفداده عن أبي الحسن الكرخي ، و يبلغ عن أبي القاسم الصفار عن نصير بن يحيى عن محمد بن سماعة عن أبي يوسف ، أرخ ابن الأثير في الكامل وفاته سنة ست و مبعين و ثلاثمائة .

أبو حفص الكبير : هو أحمد بن حفص ، أبو حفص الكبير البخاري ، أخذ الفقه عن محمد بن الحسن و عن شمس الأنعة ، و توصفه بالكبير بالنسبة إلى ابنه فانه كنى بأبي حفص الصغير ، هو أخذ عن محمد ، و تفقه عليه ابنه أبو حفص الصغير .

أبو حفص الصغير : هو محمد بن أحمد بن حفص ، المعروف بأبي حفص الصغير ، كان فقيها محدثا وإماما ربانيا ، و كان شيخ الحنفية في ما وراء النهر ، كنيته أبو عبد الله ، تفقه على والده أبي حفص الكبير ، توفي في رمضان سنة أربع و ستين و مائتين .

أبو زيد الدبوسي : هو عبيد الله بن عمر بن عيسى القاضي ، كان من كبار الفقهاء الحنفية ، و هو أول من وضع علم الخلاف ، و كان في علم المناظرة و استخراج الحجج يضرب به المثل ، له تصانيف كثيرة ، منها : كتاب الأسرار ، و كتاب تقويم الأدلة ، و صنف كتاب الفتاوى في النظم ، مات بخارا سنة ثلاثين و أربعائة ! و « الدبوسي » نسبة إلى « الدبوس » بلدة بين بخارا و سمرقند .

أبو سليمان الجوزجاني : هو موسى بن سليمان ، أخذ الفقه عن الإمام محمد ، و كتب « مسائل الأصول » و « الأمالي » و هو راوي « الأصل » عن محمد ، و كان مشاركا لمعلي بن منصور ، عرض عليه المأمون القضاء فلم يقبل ، توفي بعد المساتين ، وله « السير الصغير » و « النوادر » و غير ذلك .

أبو سهل : يذكر بهذه الكنية قتيهان ، أحدهما الزجاجي - نسب إلى صنعة الزجاج ، وربما يقال له « الغزالي » أو « الفرضي » : أخذ العلم عن أبي الحسن الكرخي ، و تفقه عليه أبو بكر أحمد بن علي الرازي . و الآخر موسى بن نصر الرازي ، من أصحاب محمد ، و تفقه

عليه أبو سعيد البردعي وأبو علي الدقاق .

أبو شجاع : هو أحمد بن الحسين بن أحمد الاصفهاني، الشهير بأبي الشجاع ، ولد سنة ثلاث وثلاثين وخمسة ، ومات بالمدينة المنورة سنة ثلاث وتسعين وخمسة .
أبو طاهر الدياس : هو محمد بن محمد بن سفيان، كان إمام أهل الرأي بالعراق، أخذ عن القاضي أبي غازم عبد الحميد، و« الدياس » هو بائع الدبس .

أبو عبد الله : هو محمد بن سلة ، الفقيه البلخي، ولد سنة اثنتين وتسعين ومائة ، وتفقه على شداد بن حكيم ثم على أبي سليمان الجوزجاني، ولعله بهذه النسبة اشتهر بالجوزجاني، مات سنة ثمان وسبعين ومائتين .

أبو علي الدقاق : هو أبو علي الدقاق، قرأ على موسى بن نصر الرازي، وهو أستاذ أبي سعيد البردعي، وله كتاب الحيض : « الدقاق » بفتح الدال المهملة وتشديد القاف الأولى : يقال لمن يبيع الدقيق ويعمله .

أبو علي النسفي : هو الحسين بن خضر النسفي، تفقه على أبي بكر محمد بن الفضل، وأخذ عنه شمس الأئمة عبد العزيز الحلواني وجمفر بن محمد النسفي، وله « الفوائد » و« الفتاوى » : وكان إمام عصره، توفي سنة أربع وعشرين وأربعمائة .

أبو الليث السمرقندي : هو نصر بن محمد بن أحمد بن إبراهيم السمرقندي، أبو الليث، الملقب بامام الهدى، من أئمة الحنفية، له تصانيف نفيسة، منها « خزانة الفقه » و« مقدمة الصلاة » و« النوازل » و« بستان » وغير ذلك، توفي سنة ثلاث ومائتين وثلاثمائة .

أبو مطيع البلخي : هو الحكم بن عبد الله بن مسلمة، روى « الفقه الأكبر » عن أبي حنيفة، وروى عنه أحمد بن منيع وخلاد بن أسلم، مات سنة تسع وتسعين ومائة .
أبو الفضل : هو عبد الرحمن بن محمد بن أميرويه بن محمد، ركن الإسلام والدين،

الكرماني، وهو الشيخ الكبير، عديم النظير، انتهت إليه رئاسة المذهب بخراسان، ولد بكرمان في شوال سنة سبع وخمسين وأربعمائة، وقدم بمرور تفقه على غفر القضاة محمد بن

الحسين الأرسابندى عن أبى منصور عن المستغفرى عن أبى على الفسى عن أبى بكر بن الفضل عن السبعمونى، ظهرت تصانيفه، منها «التجريد» و«شرح الجامع الكبير» و«الفتاوى» و«الإشارات» و غير ذلك، مات بمرور سنة ثلاث وأربعين وخمسةائة .

أبو نصر الدبوسى : نسبة إلى دبوس، قرية بمرقد هو إمام كبير

أبو نصر بن سلام : هو محمد بن سلام، أبو نصر البخى، تارة يذكر فى الفتاوى باسمه و تارة بكنيته و تارة بهما، ذكر الفقيه أبو الميث فى آخر كتابه «النوازل»، أن وفاته كانت سنة خمس و ثلثمائة .

أبو نصر الصفار : هو أحمد بن إسحاق بن شيث، كان من أهل بخارا سكن بمكة، و كثرت تصانيفه و انتشر عليه بها، مات بالطائف .

أحمد بن عبد الله : هو ابن الفضل الحيزاخيزى، كنيه أبو نصر، كان فقيها فاضلا و محدثا كاملا، و كان إماما للسجد الجامع فى بخارا، و تحدث عليه ابنه أبو بكر محمد، توفى سنة ثمانى عشرة و خمسمائة .

إسماعيل : هو أبو إبراهيم إسماعيل بن أبى نصر الصفار، كان إماما فاضلا، قوالا بالحق لا يخاف فى الله لومة لائم، قتله الخاقان نصر بن إبراهيم المعروف بشمس الملك ببخارا لأمره بالمعروف و نهيه عن المنكر، و استشهد فى سنة إحدى و ستين و أربعائة .

رهان الإسلام الرزوى : هو عالم فاضل، و جامع للعقولات و المقولات، أخذ الفقه عن برهان الدين المرغينانى صاحب الهداية، و صنف «تعليم المتعلم» و هو رسالة صغيرة مفيدة جدا، و كان حيا فى سنة ثلاث و تسعين و خمسمائة .

بشر : هو بشر بن الوليد بن خالد الكندى القاضى، أحد أصحاب أبى يوسف، روى عنه كتبه، و أماليه، وولى القضاء ببغداد فى زمان المعتصم بالله، مات سنة ثمان و ثلثين و مائتين، و «الكندى» نسبة إلى «كندة» بكسر الكاف قبيلة مشهورة باليمن .
البقالى : هو محمد بن محمد أنى القاسم البقالى، زين المشايخ، أبو الفضل الخوارزمى

الحنفى ، المتوفى بمرجان سنة ست وسبعين وخمسة ، من تصانيفه « أذكار الصلاة ،
و « الأسنى فى شرح الاسماء الحنفى ، و « جمع التفاريق فى الفروع ، و « صلاة البقالى ،
و غير ذلك .

البلخى : هو أحمد بن عبد الله ، أبو القاسم البلخى الحنفى ، توفى سنة تسع عشرة
و مائتين ، له « فتاوى » .

الثلجى : هو محمد بن شجاع الثلجى - بالناء المثلثة ، أبو شجاع البغدادى ، من فقهاء
الحنفية ، ولد سنة إحدى وثمانين ومائة ، و توفى سنة ست وستين ومائتين ، وله من
التصانيف « التجريد » فى الفقه و « تصحيح الآثار » و « كتاب النوادر » فى الفروع ،
و غير ذلك .

الحاكم الشهيد : هو محمد بن محمد بن أحمد ، أبو الفضل المروزى ، الشهير بالحاكم الشهيد ،
قاض و وزير ، كان عالم مرو و إمام الحنفية فى عصره ، ولى قضاء بخارا ، ثم وزارة
خراسان ، قتل شهيدا فى الرى ، من أشهر كتبه « المختصر الكافى » شرحه السرخسى ، و « المنتخب »
فى فروع الحنفية ، توفى سنة أربع و ثلاثين و ثلاثمائة .

حسن بن زياد : اظفر ابن زياد .

حسن بن أبى مالك : تفقه على أبى يوسف ، و تفقه عليه محمد بن شجاع ، و روى
أن أبى يوسف كان يشبهه بحمل يحمل أكثر ما يطق .

الحلوانى : هو عبد العزيز بن أحمد بن نصر بن صالح الحلوانى البخارى ، الملقب
بشمس الائمة ، قبه الحنفية ، منسوب إلى عمل الحلوان ، كان إمام أهل الرأى فى وقته
يختار ، من كتبه « المبسوط » فى الفقه ، و « النوادر » فى الفروع ، و « الفتاوى » ، توفى
سنة ثمان و أربعين و أربعمائة .

حمير الورى : هو أبو عبد الله الورى ، و فى الكشف : فتاوى الورى الحنفى المتوفى
سنة ثمان و ستمائة .

خلف بن أيوب : هو من أصحاب زفر ، وتفقه على أبي يوسف ، ثم كان من أصحاب محمد ، ومحب إبراهيم بن آدم مدة وأخذ عنه الزهد ، مات سنة خمس ومائتين .
خواهر زاده : هو محمد بن الحسين بن محمد ، أبو بكر البخارى ، المعروف يسكر خواهر زاده ، قتيه ، كان شيخ الأحناف فى ما وراء النهر ، مولده ووفاته فى بخارا ، له «المبسوط» و«المختصر» و«التجسس» فى الفقه ، توفى سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة .
زفر : هو زفر بن الهذيل بن قيس العبسى ، قتيه كبير ، من أصحاب أبى حنيفة ، أصله من أصبهان ، أقام بالبصرة وولى قضاءها ، وتوفى بها سنة ثمان وخمسين ومائة .
الزندوستى : هو يحيى بن على بن عبد الله الزاهد ، كان إماما قتيها ورعا ، أخذ عن أبى حفص السفكردى ومحمد بن إبراهيم الميدانى وعبد الله بن الفضل الخيزاخيزى . وله تصنيفات ، منها «النظم» و«الروضة» .

الزهرى : هو أبو بكر محمد بن مسلم بن عبيد الله بن شهاب الزهرى . من بنى زهرة ابن كلاب من قريش ، أول من دون الحديث ، وأحد كبار الحفاظ والفقهاء . تآبى . من أهل المدينة ، مات سنة أربع وعشرين ومائة .

السرخسى : هو محمد بن أحمد بن سهل ، أبو بكر . شمس الأئمة ، قاض ، من كبار الأحناف ، مجتهد ، من أهل سرخس فى خراسان ، أشهر كتبه «المبسوط» . وهو شرح «للختصر الكافى» للحاكم الشهيد ، والحاكم اختصره من «كتاب الأصل» . أو «المبسوط» . لمحمد بن الحسن الشيبانى ، وله «أصول» فى أصول الفقه ، توفى سنة ثلاث وثمانين وأربعمائة .

سفيان الثورى : هو سفيان بن سعيد بن مسروق الثورى . من بنى ثور . من أعلام الحديثين ، نشأ فى الكوفة ، وراوده المنصور على أن يلى الحكم فأبى وخرج من الكوفة هاربا ، ثم انتقل إلى البصرة ومات بها مستخفيا ، وله من الكتب «الجامع الكبير» و«الجامع الصغير» فى الحديث ، وكتاب فى الفرائض ، توفى سنة إحدى وستين ومائة .

شاذان بن إبراهيم : هو بصرى ، ذكره الخاصى فى فتاواه . و ابنه محمد كان نائب بكار بن قتيبة القاضى فى الديار المصرية .

صدر الإسلام أبو اليسر : هو محمد بن محمد بن حسين بن عبد الكريم بن موسى بن مجاهد البزدوى ، كنيته : أبو اليسر ، ولقبه : صدر الإسلام ، كان إمام عصره ، و انتهت إليه رئاسة الحنفية فى ماوراء النهر ، له تصانيف ، توفى بخارا سنة ثلاث و تسعين و أربعائة .
عبد الله السبزمونى : هو عبد الله بن محمد بن يعقوب بن الحارث ، الأستاذ السبزمونى ، كان كثير الحديث ، و كان مرفوعا بالأستاذ ، ولد سنة ثمان و خمسين و مائتين ، و مات فى شوال سنة أربعين و ثلاثمائة ، و « السبزمونى » نسبة إلى سبزمون بضم السين أو بفتحها و فتح الباء و سكون الذال و ضم الميم ، قرية من قرى بخارا .

عبد الله بن المبارك : هو أبو عبد الرحمن المروزى ، من أعلام الإسلام فى الحديث و الفقه و الزهد ، ولد سنة ثمانى عشرة و مائة ، أخذ الفقه عن أبى حنيفة ، و مات سنة إحدى و ثمانين و مائة .

عبد الرحيم : هو أبو الفتح زين الدين ابن أبى بكر عماد الدين ابن صاحب الهداية مؤلف « الفصول العبادية » تفقه على أبيه و على حسام الدين العليا باذى تليذ مجد الدين محمد الأسروشى صاحب فصول الأسروشى ، و فرغ من تأليف « الفصول العبادية » فى شعبان سنة إحدى و خمسين و ستمائة بمرقد .

عبد الواحد : هو ابن على بن برهان الدين ، أبو القاسم العكبى ، الفقيه النحوى المتكلم ، أخذ الفقه عن أحمد القدورى عن أبى عبد الله محمد بن يحيى الجرجانى عن أحمد الجصاص عن الحسين الكرخى عن البردعى عن موسى الرازى عن محمد ، كان فى أول زمانه منجما ثم صار نحويا ، و كان حنبليا فصار حنفيا ، مات يوم الاربعاء سنة خمسين و أربعائة .
علاء الدين : هو الشيخ علاء الدين محمد بن عبد الحميد الاسمندى السمرقندى ، ذكر ابن الشحنة أن الشيخ علاء الدين محمد بن عبد الحميد الاسمندى السمرقندى المعروف

المعروف بالعلاء العالم شرح «عيون المسائل» لأبي الليث في مجلد، المتوفى في سنة اثنتين وخمسين وخمسمائة.

على البزدوى: هو علي بن محمد بن الحسين بن عبد الكريم، أبو الحسن، فخر الإسلام البزدوى، فقيه أصولي، من أكابر الحنفية، من سكان سمرقند، و«البزدوى» نسبة إلى «بزدة»، قلعة بقرب نسف، له تصانيف، منها «المبسوط»، و«كنز الوصول» في أصول الفقه يعرف بأصول البزدوى، وتوفى سنة اثنتين وثمانين وأربعمائة.

علي بن أحمد: هو علي بن أحمد المسكي الرازي، لقبه حسام الدين، كان عالما ماهرا وفاضلا متبحرا، استوطن بدمشق وكان مشغولا بالدرس والتدريس، وافتى على مذهب أبي حنيفة، وشرح المختصر القدوري شرحا نفيسا سماه «خلاصة الدلائل» وتقيح المسائل، وتوفى سنة ثمان وتسعين وخمسمائة.

علي السفدي: هو علي بن الحسين، ركن الإسلام، أبو الحسن، القاضي السفدي - نسبة إلى «سغد» بضم السين المهملة وسكون العين المعجمة ناحية من نواحي سمرقند؛ كان إماما فاضلا، سكن بخارا، وتصدر للافتاء، وولى القضاء، انتهت إليه رئاسة الحنفية، ذكره في فتاوى قاضخان وسائر مشاهير الفتاوى، وأخذ الفقه عن شمس الأئمة السرخسي وروى عنه السير الكبير، كانت وفاته سنة إحدى وستين وأربعمائة ببخارا.

عيسى: هو ابن أبان بن صدقة، القاضي أبو موسى، تفتقه على محمد بن الحسن، مات بالبصرة في المحرم سنة إحدى وعشرين ومائتين، وعن الطحاوي قال: سمعت بكار بن قتيبة يقول سمعت بلال بن يحيى يقول: ما في الإسلام قاض أقبح من عيسى؛ وله «كتاب الحجج» في الرد على قديم الشافعي، وهو راوى «كتاب الحجج» على أهل المدينة، لمحمد بن الحسن عنه.

الكرائسي: هو محمد بن صالح الكراييسي، أبو الفضل السمرقندي الحنفي، المتوفى سنة اثنتين وعشرين وثلاثمائة، وصنف «الفروق» من فروع الحنفية.

الكرخي : هو عبيد الله بن الحسين الكرخي ، أبو الحسن ، قتيه ، انتهت إليه رئاسة الحنفية بالعراق ، مولده بالكوفة ، ووفاته ببغداد ، له رسالة في أصول الاحناف ، توفي سنة أربعين وثلاثمائة .

الكردرى : هو محمد بن عبد الستار بن محمد ، شمس الائمة الكردرى ، ولد سنة تسع وتسعين وخمسمائة ، قرأ على إمام زاده وسمع الحديث منه ، وقدم بخارا ، وأخذ عن عماد الدين عمر الزرنجى ، وأجل أساتذته غفر الدين حسن بن منصور قاضخان وصاحب الهداية ، مات ببخارا يوم الجمعة تاسع المحرم سنة اثنتين وأربعين وستائة ، ودفن بسبزمون .

الماتريدى : هو الحسن القاضى الإمام ، كان رفيقا للسيد أبى شجاع محمد ابن أحمد بن حمزة ، والقاضى على السجدى ، انتهت إليهم رئاسة الحنفية فى زمانهم ، وسى بالماتريدى نسبة إلى بلدته « ماتريد » بسمرقند .

محمد بن إبراهيم : هو الضرير الميدانى - نسبة إلى « ميدان » بفتح الميم وقد تكسر ، وقيل اسمه : أحمد بن إبراهيم ، والأول أصح ، وهو شيخ كبير عارف بالمذهب ، قلما يوجد مثله فى الأعصار ، من أقران أبى أحمد نصر المياضى أخى أبى بكر المياضى .
محمد بن عبد الله : اظهر أبأ جعفر الهندوانى .

محمد بن فضل : هو أبو بكر محمد بن الفضل الحنفى البلخى ، له « فتاوى أبى بكر » المتوفى سنة تسع عشرة وثلاثمائة .

محمد بن الفضل : هو أبو بكر الفضلى الكارى البخارى ، كان إماما كبيرا و شيخا جليلا ، معتمدا فى الرواية ، مقلدا فى الدراية ، أخذ الفقه عن الأستاذ عبد الله السبزمونى ، مات سنة إحدى وثمانين وثلاثمائة .

محمد بن سلام : هو أبو نصر البلخى ... ، يذكر تارة فى الفتاوى باسمه ، وتارة بكنيته ، وتارة بهما ، وهو صاحب الطبقة العالية ، حتى أنهم عدوه من أقران أبى حفص

الكبير ، وما وقع في بعض الكتب « نصر بن سلام ، فُظِلط .

محمد بن موسى الخوارزمي ، كان محدثاً ذا ثقة وقيماً متبحراً ، جامع الأصول والفروع ، كنيته أبو بكر ، أخذ الفقه عن الجصاص تلميذ الإمام الكرخي ، و تفقه عليه ابنه مسعود بن محمد الفقيه الخوارزمي ، و توفي سنة ثلاث وأربعمائة .

محمد بن مقاتل : الرازي ، هو من أصحاب محمد بن الحسن الشيباني .

المرغيناني : هو الإمام ظهير الدين علي بن عبد العزيز بن عبد الرزاق المرغيناني الحنفي ، المتوفى سنة ست وخمسمائة .

معلي : هو ابن منصور الرازي ، كان محدثاً قتيها و عالماً متورعاً ، من أصحاب أبي يوسف و محمد ، كنيته أبو يحيى ، و روى « الأمامي » و « النوادر » عن أبي يوسف و محمد ، توفي سنة إحدى عشرة ومائتين .

نعم الدين النسفي : هو أبو حفص عمر بن محمد بن أحمد بن إسماعيل بن محمد بن لقمان ، مفتي الثقلين ، و كان إماماً فاضلاً ، أصولياً ، متكلماً ، مفسراً ، محدثاً ، أخذ الفقه عن صدر الإسلام أبي اليسر محمد البزدوي ، و مات سنة سبع وثلاثين وخمسمائة بسمرقند ، و ولادته بنسف سنة إحدى وستين وأربعمائة .

نصر بن محمد : انظر أبا نصر بن سلام .

نصير بن يحيى البلخي : أخذ الفقه عن أبي سليمان الجوزجاني عن محمد ، مات سنة ثمان وستين بعد المائتين .

نوح : هو ابن أبي مريم ، أبو عصمة المروزي ، الشهير بالجامع ، لأنه كان جامعاً للعلوم ، كان له أربعة مجالس : مجلس الأثر ، و مجلس أقاويل أبي حنيفة . و مجلس النحو ، و مجلس الشعر و الأدب ، و كان على قضاء مرو ، تفقه على أبي حنيفة و ابن أبي ليلى ، و أخذ الحديث عن أبي أرطاة ، و التفسير عن الكلبي ، و المغازي عن أبي إسحاق ، و مات سنة ثلاث و سبعين بعد المائة .

هشام : هو ابن عبد الله الرازي ، تفقه على أبي يوسف و محمد ، و مات محمد في منزله بالري ، و دفن في مقبرته ، و له « نوادر » و « صلاة الآثر » .
يحيى : انظر الزندويستی .

يوسف بن محمد : هو أبو عبد الله الجرجاني ، تفقه على أبي الحسن الكرخي ، و له « خزائن الأكل » في ست مجلدات و « شرح الزيادات » و « شرح الجامع الكبير » و « مختصر كتاب الكرخي » كذا ذكره علي القارئ ، لكن ذكر في نسبه : يوسف بن علي ابن محمد : و ذكر في الكشف أن شارح الجامع الكبير هو أبو عبد الله الجرجاني محمد بن يحيى المتوفى سنة ثمان و تسعين و ثلاثمائة .

الفقهاء الذين أخذوا عن الفتاوى التاتارخانية

- ١ - العلامة زين العابدين بن نجم المصري المتوفى سنة ٩٦٩ هـ ، أخذ عنها في كتابه المتداول بين العلماء « البحر الرائق » ، و في كتابه « الأشباه و النظائر » .
- ٢ - و العلامة محمد علاء الدين الحصكفي المتوفى سنة ١٠٨٨ هـ ، ذكر التاتارخانية في عدة مواضع في كتابه المشهور بين العلماء « الدر المختار » .
- ٣ - و قد أخذت لجنة التأليف لفتاوى عالمگیری الشهيرة « بالفتاوى الهندية » عن الفتاوى التاتارخانية .
- ٤ - و الفقيه محمد بن حسين بن علي ، الشهير بالطوري ، أخذ عنها في كتابه « تكملة بحر الرائق » .
- ٥ - و أخذ عنها الفقيه محمد أمين الشهير بـ ابن عابدين الشامي المتوفى ١٣٥٢ هـ في حواشيه لبحر الرائق المسماة « بمنحة الخالقي » ، و كثيرا ما يأخذ عنها في كتابه المتداول بين المفتين و العلماء « رد المختار حاشية في الدر المختار » .
- ٦ - و ذكر العلامة أبو الفتح ركن الدين حسام المقي الناكوري في مقدمة كتابه « الفتاوى المحادية » الكتب التي أخذ عنها في كتابه و فيها اسم الفتاوى التاتارخانية .

ملاحظات

(١) لما ابتدأت بترتيب كتاب الفتاوى التارخانية كان عندى أربع نسخ : نسخة منها للفقى عبد الشكور ، ونسخة لمكتبة خدا بخش ، ونسخة لمتحف سالار جنگ بميدرا باد ، ونسخة لأرشيف (ARCHIVES) بميدرا باد ، فوضعت لكل نسخة رمزا ، وتفصيله فيما يلي :
 « م » رمز نسخة الملقى عبد الشكور « خ » رمز نسخة خدا بخش « س » رمز نسخة متحف سالار جنگ « أر » رمز نسخة أرشيف .

(ب) وإني لما تصفحت مجلدات النسخ وجدتها غير متساوية في الحجم ، فوطنت نفسى على أن أرتب الكتاب متساوية الأجزاء .

(ج) وقد وجدت في النسخ اختلافا في ترتيبها ومشمولاتها ، فرتبت الكتاب والمجلدات على ترتيب كتاب الهداية ، لأن المصنف قد صرح أنه رتب الكتاب على ترتيب الهداية .
 (د) واخترت نسخة الملقى عبد الشكور وابتقيت عليها عمل الترتيب لمجلتها أساسا للعمل ، فحيث وجدت في النسخ الأخرى مسألة أو عبارة زائدة وضعتها بين المربعين وأشرت بالرمز إلى النسخة التى أخذت عنها الزيادة .

(هـ) يذكر المصنف قبل بيان المسألة مأخذها ، وربما وجدت في النسخ اختلافا في بيان المآخذ ، وليس فى استطاعتى أن أراجع إلى المآخذ لأن كثيرا منها لا توجد اليوم ، فاخترت ما اجتمع عليه نسختان .

(و) ربما يذكر المصنف بعد أسماء أئمة المجتهدين والفقهاء كلمة الترضى وهذا دأب المتقدمين من العلماء ، وأما المتأخرون فقد خصصوا كلمة الترضى للصحة - رضى الله تعالى عنهم أجمعين .

مصادر التقدمة والتحقيق

(١) أنجد العلوم : لأبى الطيب محمد صديق بن حسن بن على القنوجى البخارى الهندى المتوفى سنة ١٣٠٧ هـ .

(ب) أبو حنيفة : للأستاذ الشهير أبى زهرة .

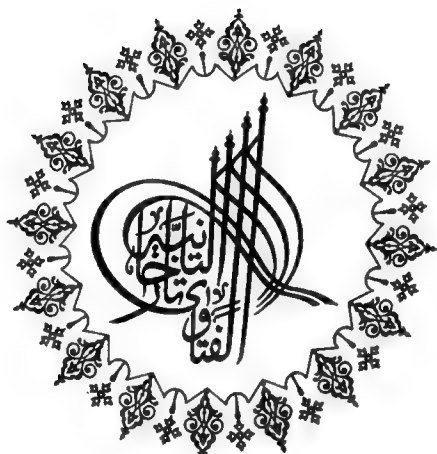
- (ج) أسماء المؤلفين : للعلامة إسماعيل باشا بن محمد أمين بن مير سليم ، البغدادي .
- (د) إعلام الموقعين : لشمس الدين أبي عبد الله محمد بن أبي بكر المعروف بابن قيم الجوزية الحنبلي المتوفى سنة ٧٥١ هـ .
- (هـ) إيضاح المسكون في الذيل على كشف الظنون : للعلامة إسماعيل باشا بن محمد أمين ابن مير سليم البغدادي .
- (و) تاريخ الفقه الإسلامي : للأستاذ الكبير مولانا عبد السلام الندوي .
- (ز) حقائق الحنفية : للعلامة فقير محمد جهلي المتوفى سنة ١٣٣٤ هـ = ١٩١٦ م .
- (ح) الفوائد الهية : للعلامة أبي الحسنات مولانا عبد الحى بن مولانا عبد الحليم اللكنوى ، المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ .
- (ط) كشف الظنون : للعلامة المولى مصطفى بن عبد الله القسطنطينى الرومى الحنفى الشهير بملا كاتب الجلبي و المعروف بحاجي خليفة المتوفى سنة ١٠٦٧ هـ .
- (ي) مقدمة عمدة الرعاية : للعلامة أبي الحسنات مولانا عبد الحى بن مولانا عبد الحليم اللكنوى المتوفى سنة ١٣٠٤ هـ .
- (ك) موسوعة جمال عبد الناصر : في الفقه الإسلامى ، الجزء الأول .
- (ل) نزهة الخواطر : للزورخ الكبير مولانا عبد الحى بن غفر الدين الحسنى اللكنوى المتوفى سنة ١٣٤١ هـ .
- و في الختام يكون لزاما على أن أعبر عن شكرى و امتنانى بالالفين للعلامة الفاضل السيد أبي الحسن زيد الفاروقى المجددى ، لأنه أتاح لى الفرصة تكريما و تفضلا للاستفادة من مكتبته الحافظة بالكتب القيمة و النادرة ، كما لا يفوتنى هنا أن أوم بواجب الشكر و التقدير لأخى و زميلى المولوى محمد جميل الذى ساعدنى على إتمام هذا الأمر العظيم ، و بذل جهدا بليغا متواصلا فى إنجاح هذا العمل النبيل ، لجزاهما الله عنى خير الجزاء .

القاضى محمد حسين

دلى : محرم ١٤٠٤ هـ

صورة الصفحة من نسخة - ٣٠ - المخطوطة بكتبة المفتى عبد الشكور

بسم الله الرحمن الرحيم رب يسر دهرنا خير دهرنا طويلا
علينا من البطا والاسباب والخطا وحداانا في السوا ودعنا
الى الجنة الضاء وانطقنا بكلمة السدا وصرف عنا نعمة الاستياء
وعلمنا من العلم ما هو سبيله للاعتداء وسلم الى البرقاء وتفتح
في يوم الجزاء وارسل اليك رسولا خاتم الانبياء كالتواخرا بالاسماء مكرما
بالاصلاء نانا من قريش في سورة البطا ومحمد طه من بني عبد مناف
والارضاء مبعوثا الى الاسود والاحمر والنور والضياء اللهم صل عليه عذر
تجوم السماء ورسال الهدى وعين له الجماء من شجرة الكرماء في
واجعلنا من متبعيهم والذين من بعدهم من السوا الذين صاروا ائمة
للاقتداء ونجته لالتحا والحق علينا من الاشياء انك سمع الدعاء ونهد
ابن لانه لانه وحده بالشرية له ونحمد الله محمد بن رسول الله اما بعد
قد اشار الي من شريك حكمه وخلافة غيره ومروا بيلي ويخطا بديته
وكلامه مسموعه وخلافه مرفوعه وجب له ان ياتي في واحد ودان فاصبح
افرة واسمي من اسحق قبل حبه والفرح من الفرح من افاده دولة وانزل
كل الولد من عصاه وعادة الموهو الجسد العالي المستريح بدور الحمد والمطهر
في تصارين الايام والليالي العاك على الهدى والفرص والفرص
ما عين للانسان والانسان لعين القات العظم القرمات المحضرة تارخا ف
الذي التي اليه الوفرة فاده مقام بامر الله واعاد اقلع انما صغر مقولة
وكتاب الامارة معروجه عتدا لادراة كبايه فيه الام مال للجلاد وجنايه
محط الرجال الكرماء يطوي كل فج عيق وموي اليه ان عتق من كل بلد محيق
وجنوني فناء جيا البور وتواسم لا سلام عتبه شعله الصدور شعس
حاز الحكم والسماحة والذوق وساعلي الاقبال بلا قبال وعزه رب السموات العلوي
بما قب حله النعم الوالي ما فارس الفرسات في يوم الوغيا عالي مساه والاشارة



بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

رب يسر وتم بالخير، نحمد ربنا على ما أسبغ^١ علينا من العطاء، وأسبل^٢ من
النطاء^٣، وهدانا إلى منهج^٤ السواء، ودعانا إلى المحبة^٥ البيضاء، وأنطقنا بكلمة السعداء،
وصرف عنا نقمة^٦ الأشقياء، وعلنا من العلم ما هو سبب للاهتداء، وسلم^٧ إلى الارتقاء،
وشفيح مشفع في يوم الجزاء، وأرسل إلينا رسولا غانم الانبياء، رفيع اللواء^٨، مشرفا
بالإسراء^٩، مكرما بالاصطفاء، نازلنا من قريش في سرية^{١٠} البطحاء^{١١}، محفوقا^{١٢} من بني
عدنان^{١٣} بالهاجم^{١٤}، والأرحاء^{١٥}، مبعوثا إلى الأسود والأحمر^{١٦} بالنور والضياء .
اللهم صل عليه عدد نجوم السماء، ورمال الدهناء^{١٧}، وعلى آله النجباء^{١٨}، وعترته^{١٩}
الكرماء . واجعلنا من متبهمهم و الذين من يدمهم من العلماء، الذين صاروا أئمة للاقتداء،

(١) أسبغ : أتم (٢) أسبل : أرخى (٣) النطاء : الستر (٤) المنهج : الطريق (٥) المحبة :
الطريق (٦) النقمة : العقوبة (٧) السلم : المراقبة (٨) اللواء : العلم (٩) الإسراء : واقعة
المراةج ، وفي نسخة خ - الاسداء - وهو الإعطاء (١٠) السرية : منفذ الغذاء إلى الجنين ،
الوسط (١١) البطحاء : أرض ذو حجارة ، مكة (١٢) المحفوق : المحاط (١٣) عدنان :
هو الجد الأعلى للنبي صلى الله عليه وسلم (١٤) الهاجم - جمع بحجمة : عظم الرأس المشتمل
على الدماغ ، سيد القوم (١٥) الأرحاء - جمع رحي : سيد القوم ، حومة الحرب .
(١٦) أي الجبل الأسود والأحمر من بني آدم (١٧) الدهناء : الغلاة (١٨) النجباء - جمع
نجيب : الكريم والشريف (١٩) العترة : الذرية والنسل .

و أجله^١ للاتباع^٢، ولا تحملنا من الاغيا، إنك سمع الدماء، ونشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، ونشهد أن محمدا عبده ورسوله.

أما بعد، فقد أشار إلى من إشارته حكم، وطاعته غم، وأمره يتلق، وخطابه يتصدى^٣، وكلامه مسوع، وخلافه مرفوع، وجب له الإذعان^٤ على كل قاص^٥ ودان^٦، فأصبح^٧ من أصبح مقلد أمره، وأمسى من أمسى^٨ مقبل حكمه، والفلاح كل الفلاح لمن اتقاه، واللاه، والويل كل الويل لمن عصاه وعاداه، ألا وهو المجلس العالي، المتدرج^٩ بدروع المجد والعالى، المتصرف في تصاريف الأيام والليالي، الغالب على الأعداء بالقواضب^{١٠} والعوالى^{١١}، وزائر الحرمين كالعين للإنسان^{١٢} والإنسان للعين، الخان الأعظم، القهرمان العظيم، تاتارخان، الذى ألقى إليه الدهر قياده^{١٣}، فقام بأمر الملك وأجاده، قلاع القياصرة مقلوطة لقراعه^{١٤}، وكتائب^{١٥} الأكاسرة^{١٦} مهزومة عند ادراعه^{١٧}، بابه قبة الآمال للأجلاء^{١٨}، وجناحه محط الرحال للكرماء، يطوى إليه كل فج عميق، وبلوى^{١٩} إليه الاعتناق من كل بلد صحيح^{٢٠}، وتفرض^{٢١} في فناء جنابه^{٢٢} البدور، وتزاحم لاستلام عتبة^{٢٣} شفاه^{٢٤} الصدور - شعر :

- (١) أجله - جمع جليل : العظيم (٢) الاتباع : الانقياد (٣) يتصدى : يحمل (٤) الإذعان : الانقياد (٥) قاص : جسد (٦) دان : قريب (٧) أصبح : صار ، دخل في الصباح (٨) أمسى : صار ، دخل في المساء (٩) المتدرج : لايس الدروع (١٠) القواضب جمع قاضب : السيف الشديد القطع (١١) العوالى : جمع عالية : الرمح الطويل (١٢) الإنسان : سواد العين . (١٣) القيادة : جبل يقاد به (١٤) لقراعه : لقارعه أى القوم ضارب بعضهم ببعضهم . (١٥) كتائب جمع كتيبة : الجيش (١٦) الأكاسرة : ملوك الفرس (١٧) ادراعه : قلة الفظيع ، ولبه الدراع (١٨) أجلاء جمع جليل : العظيم (١٩) بلوى : يعطف (٢٠) صحيح : جسد (٢١) تفرض : ندس في التراب (٢٢) جنابه : الجمع جهة : الجبين والناصية (٢٣) العتبة : اسكفة الباب (٢٤) شفاه - جمع شفة : طبق فم الإنسان .

حاز المكرم والساحة^(١) والتدنى^(٢) وسما^(٣) على الأقيال^(٤) بالإقبال
وأعزه رب السماوات الحللى^(٥) بمناقب جلّت فشم الوالى
يا فارس الفرسان فى يوم الوغا^(٦) يا غالب الآساد والأشبال^(٧)
يا من يجود على الورى^(٨) بعطائه^(٩) ويحيرهم من قمة وزوبال
أعيت^(١٠) صفاتك معشر الفضلاء عن شرح و ما بلغوا بريق^(١١) جمال
ولقد سألت الله جل جلاله أن لا يزول وقد أجاب سؤالى

فله دره ما طلع شرق ولمع برق وناح حمام وصاح غمام: أن أثمر^(١٢) لجمع كتاب جامع
الفتاوى والواقعات، حاوى الروايات، مفعى الناس عن الرجوع إلى المطولات والمختصرات،
لما به من الشفقة والحدب^(١٣) على أرباب الأدب، قرب ذى إربة^(١٤) لا يحصل غرضه فى
الفقه من كتاب وكتابين، ولا يجد مطلوبه فى أصل وأصلين، فلا جرم يبحث فى جمع
الكتب، ويهتم بهذا الهم لقرع الأبواب للاستعارة، ويتصدى^(١٥) للشراء والكتابة من
المطولات يتعذر جمعه، وربما ضاقت عنه يده ولا تساعده، أو عن له سفر فيضطر إلى
رجال ورجال، وأحمال جمال، لنقل الأوقار^(١٦) الثقال، من الكتب الطوال، فلو كان يجد كتابا
فى هذا الفن جامعا للاطول والأقصر، محيطا للأكبر والأصغر، مفيدا لعامة الأحكام،
محصلا لأكثر المرام، مشتملا على الأقوال المشهورة، مصونا عن الروايات المهجورة:
لاستراح بتحصيله عن الوقوع فى التبعات، وكثرة التبع والمطالعات، فأصنيت^(١٧) إليه،
إذ لم يكن عذرى مسموعا لديه، إذعانا لحكمه، وامتثالا لأمره، مع على أنى قاصر فى

- (١) الساحة: الجود والكرم (٢) التدنى: الجود (٣) سما: على و ارتفع (٤) الأقيال -
جمع قيل: الرئيس (٥) الوغا: العرب (٦) الأشبال - جمع شبل: ولد الأسد (٧) الورى:
الغنى (٨) أعيت: أصبرت (٩) بريق: التلألؤ والبريق (١٠) القشعر: الإرادة والتهوى:
(١١) الحدب: العطب (١٢) الأربة: الحاجة (١٣) يتصدى: يتحمل ويكلف (١٤) الأوقار -
جمع وفر: الجمل الثقيل (١٥) أصنيت: ملت.

هذا الفن، مدعو إليه بحسن الفن، لجمعت من كل ضخمة، ولطيف حجم، من : المحيط^١، والذخيرة، والفتاوى الخاتية، والظهيرية، والخلاصة، وجامع الفتاوى، والتجريد، والتفريد، والنوازل، والهداية، وشرحها، والوقاية، والمحاولى، والفتاوى العتاية، والفيائية، والصيرفية، والسراجية، والنسفية، والمجبة، والتهذيب، وجامع الجوامع، وفتاوى الناطقى، وخزانة الفقه، والكبرى، والصغرى، والينابيع، والملتقط، والمختار، والمضمرات، والميون،

وسائر ما أصرح به في مبادئ الروايات، وتصفحت^٢ كلا منها بقدر الوسع والإمكان، فاقنيت إلا التكرار المخل، والتطويل الممل، والدلائل من عامة المشايخ^٣ خوفا من الهجران، وعضنت^٤ بالنواجز^٥ على التصفح والتبع، وجئت بأساسى الكتب المنقول عنها مصرحا غير مستريح بالعلامات كما جاء به البعض، تسهلا للطالب، إلا المحيط، لكثرة دورها اكتفيت بعلامة الميم^٦ منه، واكتفيت بذكر كتاب واحد في الأحكام التى وجدت في الكل، وما وجدت من الرواية في البعض مطلقة والبعض مقيدة صرحت بهما معا، وما وجدت في البعض دون البعض ميزت بينهما، وخصصت كلا بالتسمية. ورتبت أبوابه على ترتيب الهداية، وسميته «بالفتاوى التاتارخانية». فالسؤل من كل أحد من إخوانى أن ينظروا فيه بين الرضاء، دون التعصب والمراء^٧، وإن وجدوا فيها سقما طالجوا بالدواء، كالرحاء من الأطباء، والله در من قال :

وإن تجدد عيا تسد الخلالا لجلل من لا عيب فيه وعلا

- (١) ذكرت تفاصيل تلك الكتب في المقدمة (٢) تصفحت : قنيت (٣) في أر «المائل» .
(٤) عضنت : أمسكت بالأسنان (٥) نواجز - جمع ناجذ : أقصى الأضراس (٦) وضع له رمزا « م » (٧) المراء : الجدال والنزاع .

وبدأت بذكر :

باب في العلم والحث عليه

وجمعت على سبعة فصول :

الفصل الأول في تعريفه :

قال الإمام الرازي - رحمه الله عليه : المختار عندي أن العلم غنى عن التعريف ، لأن كل أحد يعلم بالضرورة كونه عالماً بأن النار محرقة ، والشمس مشرقة ، ولو لم يكن العلم بحقيقة العلم ضرورياً لامتنع أن يكون هذا العلم المخصوص ضرورياً . وذكر في الصحائف الحق أن معناه واضح عند العقلاء ، إذ هو بالحقيقة إدراك قسائي ، لأن كل من وجد له هذا الإدراك وجد له العلم من حيث أنه وجد له الإدراك ، وكل من عدم الإدراك عدم له العلم من حيث أنه عدم له الإدراك . وقال أبو حنيفة في تعريف الفقه : إنه معرفة النفس ما لها وما عليها ، فمعرفة ما لها وما عليها من الاعتقادات علم الكلام ، ومعرفة ما لها وما عليها من الوجدانيات علم التصوف والأخلاق ، ومعرفة ما لها وما عليها من العمليات هو الفقه المصطلح ، ومن عرف الفقه المصطلح يزيد على الحد المذكور عملاً - كذا في التوضيح شرح التقيح .^١ وقال الشيخ الإمام المحقق غفر الإسلام البزدوي رحمه الله في أصوله : إن الفقه علم المشروع بصفة الإتيان والعمل به .

الفصل الثاني :

في فضيلة العلم ، والفقه ، والعلم ، والتعلم ، والتعليم ، والمعلم ، وما ورد فيه من الآيات والأخبار والآثار . أما الآيات التي وردت في فضيلة العلم فنها قوله تعالى ﴿ شهد الله أنه لا اله الا هو والمشتك وأولوا العلم ﴾^٢ بدأ بنفسه وثى بملاكته وثلت بأهل العلم ، وقوله تعالى ﴿ يرفع الله الذين آمنوا منكم والذين أوتوا العلم درجات ﴾^٣ [قال ابن

(١) آية رقم ١٨ من سورة آل عمران (٢) المجادلة : ١١ .

عباس رضى الله عنهما : العلماء درجات فوق المؤمنين سبعمائة درجة ، ما بين درجتين مسيرة خمسمائة عام [١] . وقوله تعالى (قل هل يستوي الذين يعلمون والذين لا يعلمون)^٢ وقوله تعالى (بنى آدم قد أنزلنا عليكم لباسا يواري سوآتكم^٣) يعنى العلم ، وقوله تعالى (خلق الانسان عليه اليان)^٤ وإنما ذكر ذلك فى معرض الامتنان .

وأما الأخيار فإرواه الإمام المحقق حجة الإسلام الغزالي فى الإحياء : قال النبي صلى الله عليه وسلم : " من يرد الله به خيرا يفقهه فى الدين " ، وقال " العلماء ورثة الأنبياء " ، ومعلوم أن لا رتبة فوق رتبة النبوة ، ولا شرف فوق شرف الوراثة من الأنبياء عليهم السلام . وقال عليه السلام " الإيمان عريان ، ولباسه التقوى ، وزينته الحياء ، وثمرته العلم " ، وقال عليه السلام : " ما عند الله شيء أفضل من فقه فى دين ، والفقيه الواحد أشد على الشيطان من ألف عابد ، ولكل شيء عماد " وعماد هذا الدين الفقه " وقال " خير دينكم السيرة ، وأفضل العبادة الفقه " .

وأما الآثار فمنها ما قال على رضى الله عنه : يا كميل ! العلم خير من المال ، العلم يحررك وأنت تحرس المال ، العلم حاكم والمال محكوم عليه . وقال أبو الأسود : ليس شيء أعز من العلم ، الملوك يحكمون على الناس ، والعلماء يحكمون على الملوك . وقال ابن عباس : خيبر سليمان بن داود بين العلم والمال والملك ، فاختار العلم فأعطى المال والملك . وقال بعض الحكماء : ليت شعرى أى شيء أدرك من فاته العلم ، وأى شيء فاته من أدرك العلم . وقال فتح الموصلى : أليس المريض إذا منع الطعام والشراب والدواء يموت ؟ قالوا : نعم ، قال : كذلك القلب إذا منع عنه الحكمة والعلم ثلاثة أيام يموت . وكذا مسائل الفروع دلت على فضيلة العلم كما ذكره صاحب الروضة الزندوسى رحمه الله : لو ذبح الصبي أو الممتوه^٥ شاة أو طيرا أو شيئا آخر من المواشى أو أرسل كلبا أو رمى

(١) من أر (٢) انزمر : ٩ (٣) الأعراف : ٢٩ ، السوات جمع سواة : العودة .

(٤) الرحمن : ٣ و ٤ (٥) الهاد : ما يستند إليه (٦) للمعقود : ناقص العقل .

صيدا ويحى باسم الله تعالى: فانه ينظر، إن كان يعلم الذبح والتقسمة جاز وحلت ذبيحته، وإن كان لا يعلم لا يحل، لانه عسى أن يخفق، وإذا أسلم الحربى في دار الحرب ثم خرج إلينا ثم شرب الخمر وقال: لم أعلم بتحريمها ١ ولا يعلم الحلال من الحرام لم يحد. وأما الذى الذى نشأ في ديارنا لم يفتر بجهله، لأن الخطاب شاع في دار الإسلام، وكذا لو أن كلبا جاهلا أو بازيا أو فهذا أخذ صيدا وهو غير معلم لا يحل أكله، ولو كان معلما حل، فيحل صيد المعلم من الجوارح لفضل علمه، قال الله تعالى ﴿ وما علمتم من الجوارح مكلبين تعلمون مما عليكم الله فكلوا مما أسكن عليكم ﴾ ٢ فانه تعالى أحل صيد الجارحة النجسة المعلقة لفضل علمه.

و أما الآيات التي وردت في فضل العلماء فنما قوله تعالى ﴿ إنما يخشى الله من عباده العلماء ﴾ ٣ وقال تعالى ﴿ وقال الذين أرتوا العلم ويلكم ثواب الله خير ﴾ ٤ وقوله تعالى ﴿ تلك الامثال نضربها للناس وما يعقلها الا العالمون ﴾ ٥ وقوله ﴿ ولو رددوه الى الرسول و الى اولى الامر منهم لعله الذين يستنبطونه ﴾ ٦ منهم ﴾ ٧ رد حكمه في الوقائع إلى استنباطهم، فألحق رتبهم رتبة الانبياء في كشف حكم الله.

و أما الاخبار فنما ما أورده الإمام الغزالي في الإحياء: قال عليه السلام: " يستغفر للعلماء ما في السماوات والارض " . و أى منصب أعلى من منصب من يشتغل ملائكة السماوات والارض بالاستغفار له ١ وقال عليه السلام " موت عالم أيسر من عالم " ، وقال " من تفقه في دين الله كفاه الله تعالى همه ٢ ورزقه من حيث لا يحتسب " ، وقال عليه السلام " أوحى الله عز وجل إلى إبراهيم: إني أعلم أحب كل عليم " ، وقال " العالم أمين الله في الارض " ، وقال " فضل العالم على العابد كفضل على أدنى رجل من أصحابي " وقال

(١) مكلبين: معلمين الصيد (٢) المائدة: ٤ (٣) فاطر: ٢٧ (٤) القصص: ٨٠:

(٥) العنكبوت: ٤٣ (٦) يستنبطونه: يظهرونه بعد خفاه (٧) النساء: ٨٣ (٨) المهم: الحزن،

”فضل العالم على الطيب كفضل القمر ليلة البهر على سائر الكواكب“، وقال ”يُمنع يوم القيامة ثلاثة: الأنبياء، ثم العلماء، ثم الشهداء“ فأعظم برتبة هي تلو النبوة وفوق الشهادة مع ما ورد في فضل الشهادة . ومنها ما روى الإمام المحقق أبو الليث السمرقندي في كتابه المسمى بالثنية^(١) : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ”من أحب أن ينظر إلى عطاء الله من النار فلينظر إلى العلماء والمعلمين“، ومنها ما روى صاحب الروضة الزندوسية عن مكحول الشامي رحمه الله أنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ”خمس من النظر عبادة : النظر إلى الآيدين عبادة ، والنظر في المصحف عبادة ، والنظر إلى الكعبة عبادة ، والنظر في زمزم عبادة ، يحيط^(٢) الخطايا حطا ، والنظر إلى العالم عبادة“ ؛ وعن أبي هريرة عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال : ”من أكرم عالما فقد أكرم سبعين نبياً ، ومن أكرم متعلما فقد أكرم سبعين شهيدا ، ومن أحب العلم والعلماء لا تكتب عليه خطيئة أيام حياته“ ، وعن أبي موسى الأشعري رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ”ليحمد الله تعالى العباد يوم القيامة ثم يميز العلماء يقول : يا معشر العلماء ! إني لم أضع فيكم على إلا لعلى بكم فلم أضع على فيكم لأعذبكم ، انطلقوا قد غفرت لكم - ثم قال عليه السلام : يقول الله تعالى : لا تحقروا عبداً من آتته علما فإني لم أحقره حين علته“ . عن مجاهد عن عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال ”سألت جبرئيل عليه السلام عن ثواب العلماء ، فقال : يا محمد ! إن الله تعالى مدينة تحت العرش من مسك أذفر^(٣) ، لها جنات وأنهار ، في جوفها سبعون ألف بيت من جوهر واحد ، طول كل بيت ألف فرسخ وعرضه مثل ذلك ، في كل بيت ألف زاوية ، في كل زاوية ألف سرير ومن السرير إلى السرير ألف ذراع ، وعلى كل سرير ألف فراش ، فوق كل فراش ألف حرد من الحرد المين ، وعلى كل أحد ألف حلة لا توارى^(٤) حلة حلة ، ولا توارى

(١) المراد منه تنبيه الطالبين (٢) يحيط : يحيط (٣) معشر : الجماعة (٤) أذفر : طيب الرائحة .

(٥) وارى الشيء : أخفاه .

الحلة الجلد ولا يوارى الجلد اللحم ولا يوارى اللحم العظم ولا يوارى العظم المخ، يرى بعضه من بعض كما يرى السلكة في الباقوة البيضاء. وعلى رأس كل واحد منهن ثلاثة آلاف ذؤابة^١ من المسك والنبير، يطيه الله تعالى يا محمد هذا الثواب للعلماء وأفضل من هذا، وعلى باب المدينة ملك قائم ينادى كل يوم: ألا! من زار عالماً قد زار أنبياء، ألا! من زار أنبياء لله الجنة، ألا! من نظر إلى وجه العالم فقد نظر إلى وجه محمد عليه السلام، ألا! من نظر إلى محمد فقد نظر إلى الله تعالى، ومن نظر إلى الله تعالى لله الجنة وحرم جسده على النار“. وعن علي رضي الله تعالى عنه أنه قال: قال رسول الله صلى الله عليه وسلم ”جلوس ساعة عند مذاكرة العلم خير من مائة ألف ركعة تطوع، وخير من مائة ألف تسيحة، وخير من عشرة آلاف فرس يفر بها المؤمن“.

وأما الآثار: فقد ذكرها الإمام الغزالي في الإحياء: مثل ابن المبارك: من الناس؟ قال: العلماء، وقيل: من الملوك؟ قال: الزهاد، وقيل: من السفلة؟ قال: الذي يأكل بدينه. وقال الحسن: يوزن يوم القيامة مداد^٢ العلماء بدم الشهداء. وفي الروضة الزندوسية عن أبي موسى الأشعري قال: يوزن يوم القيامة مداد العلماء مع دم الشهداء فيترجم مداد العلماء على دم الشهداء. وفي الإحياء: قال الأحنف: كاد العلماء أن يكونوا أرباباً، وكل عز لم يؤكد بهلم قال ذل مصيره.

وأما الآيات الواردة في فضل التعلم قوله عز وجل ﴿قلوا لا فرق منكم طائفة ليفقهوا في الدين﴾* وقوله تعالى ﴿فستلوا أهل الذكر إن كنتم لا تعلمون﴾^٣ وأما الأخبار: فنما ما روى الغزالي في الإحياء: قال النبي صلى الله عليه وسلم ”من سلك^٤ طريقاً يطلب فيه علماً سهل الله له طريقاً إلى الجنة“. وقال ”إن الملائكة

(١) ذؤابة: الناصية وهي شعر في مقدم الرأس، الشعر المصفور من شعر الرأس.

(٢) السفلة: سقاط القوم (٣) المداد: الحبر (٤) قرر: ذهب (٥) القوية: ١٢٢.

(٦) النعل: ٤٣ (٧) سلك الطريق: سار فيه.

لتضع أجنحتها لطلب العلم رطبا بما يصنع“ قال الزموسى رحمه الله: تكلم العلماء فى معنى قوله “إن الملائكة لتضع أجنحتها لطلب العلم“ قال الشيخ أبو بكر بن إسحاق الكلاباذى: معناه: يبسطون أجنحتها حتى يمر عليها حلة العلم، لا أن جناحهم بينها وبين أقدامهم، لأنهم خلقوا من نور ليس لهم جسم كثيف بل لهم جسم لطيف، وقال أبو نصر: المراد من الوضع التواضع، يعنى يتواضع بهم الملائكة كما قال الله تعالى ﴿واخفض لها جناح الذل من الرحمة﴾“ وعنى به التواضع، وقال أبو الفضل: معناه تسرع الملائكة فى محبة طلبة العلم لأن الجناح يسرع فى طيرانه. ومنها ما رواه الإمام البخارى فى كتابه المسمى بالمصاييح: قال عليه السلام “من سلك طريقا يلتمس فيه علما سهل الله له به طريقا إلى الجنة، وما اجتمع قوم فى مسجد من مساجد الله يتلون كتاب الله ويتدارسونه بينهم إلا نزلت عليهم السكينة، وغشيتهم الرحمة، وحفت بهم الملائكة وذكرهم الله فيمن عنده“، وقال عليه السلام “الكلمة الحكيمة مسألة الحكيم بحيث وجدها فهو أحق بها“ وقال عليه السلام “طلب العلم فرضة على كل مسلم“، وقال “من خرج فى طلب العلم فهو فى سبيل الله حتى يرجع“، وقال “نصر الله عبدا سمع مقالتي فحفظها وعاما“ وأداها كما سمعها، فرب حامل فقه غير فقيه، ورب حامل فقه إلى من هو أفقه منه“.

وأما الآثار: فنها ما ذكر الفزائى فى الإحياء: قال ابن المبارك: عجبت لمن لم يطلب العلم كيف تدعوه نفسه إلى مكربة، وقال أبو الدرداء: لأن أتمم مسألة أحب إلى من قيام ليلة، وقال أيضا: العالم والمتعلم شريكان فى الخير، وسائر الناس همج لا خير فيهم. وقال أيضا: كن عالما أو متعلما أو مستمعا، ولا تكن الرابع فتهلك.

وأما الآيات الواردة فى فضيلة التعليم فقوله عز وجل ﴿ولينذروا قومهم إذا رجعوا إليهم﴾ والمراد هو التعليم والإرشاد، وقوله تعالى ﴿واذا أخذ الله ميثاق

(١) أجنحة - جمع جناح: ما يطير به الطائر (٢) الكثيف: التليظ (٣) الإسرلة: ٢٤.

(٤) حفت: احاطت (٥) وعاما: حفظها (٦) قوم همج: لا خير فيهم (٧) اعوبة: ١٢٢.

الذين اتوا الكتب لتبينه للناس ولا تكتفونه^(١) وهو إيجاب التعليم، وقوله (وإن فريقا منهم ليكتمون الحق وهم يعلمون)^(٢) وقوله (ومن أحسن قولا ممن دعا إلى الله)^(٣) وقوله (ادع إلى سبيل ربك بالحكمة)^(٤).

وأما الأخبار: فمنها ما ذكر الغزالي في الإحياء: قال النبي صلى الله عليه وسلم "ما أتى الله علما إلا أخذ عليه من الميثاق كما أخذ من النبيين أن يبينه ولا يكتمه"، وقال عليه الصلاة والسلام لما ذكر صلى الله عليه وسلم "لأن يهدي الله بك رجلا واحدا خير لك من الدنيا وما فيها"، وقال عليه السلام "من تعلم بابا من العلم يعلم الناس أعطى ثواب سبعين نيا صديقا"، وقال عليه السلام "إن الله وملائكته وأهل السموات والأرض حتى النملة في جحرها وحتى الحوت في البحر يصلون على معلم الناس الخير". ومنها ما رواه الإمام الزنوسى في الروضة عن عائشة رضى الله عنها أن النبي عليه السلام قال "ويل لأولاد آدم من آبائهم لا يعلمونهم القرآن والأدب إلا لغرض الدنيا، فينشأون جهالا، أنا برى من أولئك - ثلاثا".

وأما الآثار: فقد ذكر في الإحياء: قال عمر رضى الله عنه: من حدث بحديث فعمل به فله مثل أجر ذلك العمل. وقال ابن عباس: معلم الخير يستغفر له كل شيء حتى الحوت في البحر. وقال عطاء: دخلت على سعيد بن المسيب وهو يسكى قفلت: ما يسكىك؟ فقال: ليس أحد يسألنى عن شيء، وقال يحيى بن معاذ: العلماء أرحم بأمة محمد من آبائهم وأمهاتهم، قيل: كيف ذلك؟ قال: لأن آباءهم وأمهاتهم يحفظونهم من نار الدنيا، وهم يحفظونهم من نار الآخرة. وفي واقعات الناطق: إذا تعلم الرجلان من علم الصلاة أو علم غير الصلاة أحدهما يتعلم يعلم الناس والآخر يعمل به، فالذى يتعلم يعلم الناس أفضل، لأن منفته أكثر للخلق وأبلغ في أمر الدين، والتعليم عمل منه.

(١) آل عمران: ١٨٧ (٢) البقرة: ١٤٦ (٣) فصلت: ٣٣ (٤) التحق: ١٢٥ (٥) البحر: نقب تسكن فيه الحوام أو الأصابع (٦) الحوت: السمك الكبير (٧) ثلاثة: أى ثلاثة ثلاث مرات.

الفصل الثالث في فرض العين وفرض الكفاية من العلوم:

أما الأول : فقد ذكر في منتخب الإحياء : قال عليه السلام " طلب العلم فريضة على كل مسلم " وقال " اطلبوا العلم ولو بالعين " اختلف الناس في أى علم طلبه فرض ؟ قال المتكلمون : هو علم الكلام ، إذ به يدرك التوحيد ويعلم ذات الله وصفاته . وقال الفقهاء : هو علم الفقه ، إذ به يعرف الحلال والحرام والعبادات ، وقال المفسرون والمحدثون : هو علم الكتاب والسنن ، إذ بهما يتوصل إلى سائر العلوم . وقال بعضهم : هو علم العبد بحاله ومقامه من الله تعالى . وقيل : بل هو العلم بالإخلاص وآفات النفوس ، وقيل : بل هو علم الباطن . قال المتصوفة : هو علم التصوف وطريقتهم . وقال بعضهم : هو العلم بما يشتمل عليه قوله عليه السلام " بنى الإسلام على خمس - الحديث " ، وهذا اختيار الشيخ أبى طالب المكي رحمه الله ، ذكره في قوت القلوب . والذي ينبغي أن يقطع به هو علم بما كلف الله تعالى عباده ، وهو ثلاثة فصول : اعتقاد ، وفعل ، وترك : فإذا بلغ الإنسان في ضحوة النهار مثلاً يجب عليه معرفة الله تعالى بصفاته بالنظر والاستدلال ، وتعلم كلتي الشهادة مع فهم معناها ، ثم إن عاش إلى وقت الظهر يجب تعلم الطهارة قبل وقت صلاة الظهر ، ثم تعلم علم الصلاة ، ثم جراً إلى آخره ، فإن عاش إلى شهر رمضان يجب تعلم كيفية الصوم ووقته وما يقوم به وما يفسده ، فإن استفاد مالاً يجب عليه تعلم كيفية الزكاة ونصابها ، وإن بلغ استطاعة الحج يجب تعلم المسافرة إلى مكة وإحرام الحج ومناسكه في مواطنها ، هذا إن عاش إلى أشهر الحج ، فهكذا التدرج في علم سائر الأفعال الواجبة التي هي فرض عين . وأما الترك : فيجب بحسب ما يتجدد من الحال وما يختلف باختلاف الأشخاص ، ألا ترى كيف يحرم التكلم بالفواحش والنظر إلى سوءات^١ للصحيح ولا يجب ذلك على الأبله والاعمى ، وكذلك كثير ما يباح على المضطر ويحرم على غيره . أما في

(١) الضحوة والضحو : ارتفاع النهار (٢) والسوءة : الخلة القبيحة ، العروة .

الحكم والفتوى يكتفى بظاهر ما نطق به من كلقى الشهادة، أخذ ذلك بالساع أو التقليد من غير نظر وبرهان، فإن النبي صلى الله عليه وسلم اقتنع من العرب بالتصديق والإقرار من غير تعلم دليل، أما لو خطر ياله شبهة أو شك بعد ذلك يجب عليه إزالتها بالبحث وجمدة النظر وفهم الأداة، لأن الاعتقادات وأعمال القلوب يجب ههنا بحسب الخواطر، وكل شك خطر في المعاني التي تدل عليها كلتا الشهادة يجب تعلم ما يتوصل به إلى إزالة الشك، ولو لم يخطر ياله شك ولا شيء. يوجب الخلل [في الإسلام حتى مات فهو مسلم، نحو أن يموت بعد الشهادة ولم يخطر ياله أن القرآن مخلوق أم قديم وأن الله مرئي أو غير مرئي] فهو مات على الإسلام، أما بعد الخطر والساع لا بد من معرفة ذلك - والله الموفق.

وأما الثاني؛ فقد ذكر في فتاوى الحجة: اعلم أن حفظ القرآن مقدار ما يحوز به الصلاة فرض عين على المسلمين، لأن الله تعالى قال ﴿فأقرءوا ما تيسر من القرآن﴾^١، وحفظ جميع القرآن فرض على سبيل الكفاية على الأمة، حتى لو حفظ واحد من المسلمين ما بين المشرق والمغرب خرج الكل عن العهدة. وذكر في منتخب الإحياء أيضاً: واعلم أن علم الطب في تصحيح الأبدان من فروض الكفاية، إذا قام في البلد واحد بذلك سقط عن الكل، ولو لم يوجد فيه طيب لخرج الناس. وكذا علم الحساب في الرصايا والوارث، فلم الطب حصل بالتجربة، وعلم الحساب بالعقل، وكذا الفلاحة^٢ والجياكة^٣ والحمامة^٤ والسياسة^٥. أما التعمق في علم الطب والحساب ليس بواجب وإن كان فيه زيادة قوة على قدر الكفاية، فهذه العلوم كالقروع، فإن الأهل هو العلم بكتاب الله وسنة رسول الله صلى الله عليه وسلم وإجماع الأمة وآثار الصحابة، لأن الصحابة شاهدوا الوحي وأدركوا بالقرآن من الأحوال ما قاب عن غيرهم

(١) من أر، خ (٢) المزمل: ٢٠ (٣) حرفة الحراثة (٤) حرفة نسج الثوب.

(٥) حرفة الحمام (٦) تولى الأمور.

عندئذ ، وربما لا يحيط العبارة بما أدركوا بالقرائن فن هذا الوجه رأى العلماء الاقتداء بهم و التمسك بآثارهم ، و هذا كله بالسماع و التعليم و التعلم ، كعلم اللغة التي هي آلة لتحصيل العلم بالشرعيات . و كذا العلم بالناسخ و المنسوخ و العام و الخاص ما في أصول الفقه ، و علم القراءة و مخارج الحروف ، و العلم بالأخبار و تفاصيلها ، و الآثار و أسامي رجالها و روايتها ، و معرفة المسند من المرسل ، و الضعيف و القوي منها ، كلها من فروض الكفاية ، و كذا معرفة الأحكام لقطع الخصومات و سياسة الولاية و التوسط بين الحلق فيما ينخرط^١ في سلكه من الفقه من فروض الكفاية ، حتى لو تناول الناس بالعدل و ثبتوا على الإنصاف و الصدق تمتلكت الخصومات و انهجر باب السلطان و القضاة ، و إنما احتاج الناس إليهم لتناولهم بالشهوات فولدت منها الخصومات . فالفقيه معلم السلطان و مرشد الولاية إلى طريق سياسة الخلق و ضبطهم ، لتتنظم باستقامتهم أمورهم في الدنيا ، و هذه العلوم إنما يتعلق بالآخرة لأنه سبب لاستقامة الدنيا و في استقامتها استقامة الدين ، لأن الدنيا مزرعة الآخرة ، فكان هذا علم الدين بواسطة صلاح الدنيا ؛ بخلاف علم الأصول من التوحيد و صفات البارئ جل جلاله ، فهذا علم الفتوى من فروض الكفاية ، قلنا: لو لابس الفتوى من غير حاجة الناس إليه فهذا الرجل طلب المال و الجاه .

و أما العلم بالعبادات و الطاعات و معرفة الحلال و الحرام فانه أصل فوق العلم بالفرامات و الحدود و المداينات و الحيل ، فانه يكتفى بعالم واحد في بركة عظيمة ؛ ذكر أن أبا يوسف القاضي وهب ماله في آخر الحول لزوجته ثم استوجه منها بعد ذلك ليلسقط عنها الزكاة ، فذكر ذلك لأبي حنيفة فقال : هذا من فقهه^٢ ! و إن كان هذا يكره عند أبي حنيفة و محمد رحمهما الله^٣ . و أما علم المعاملة فهو على المؤمن المتقى ، كالزهد و التقوى

(١) الانحراف : الانسلاخ (٢) قال الأستاذ أبو زهرة في كتابه « أبو حنيفة حياته و عصره » ص ٣٣ : طبع دار الفكر العربي سنة ١٣٦٦ هـ : لم يؤثر عن أبي حنيفة قول في التحايل لمنع وجوب الزكاة ، و إن ورعه و تقواه و تشدده في الدين ليمتنع من أن يحال في أمر يتصل به

والرضا والفكر والخوف والمثقة في جميع أحواله والإحسان وحسن الظن وحسن الخلق والإخلاص، هذه علوم نافعة أيضا دون الأول. أما علم الكلام: فالسلف لم يشتغلوا، حتى أن من اشتغل به نسب إلى البدعة والاشتغال بما لا يعنيه، أما إذا تبع جماعة من المسلمين فبرز طائفة من المسلمين في دفع الشبهة وإزالة البدع كلأما مؤلفا لمجوز الاشتغال بتعلم هذا العلم بحكم هذه الضرورة فكان من فروض الكفاية أيضا. وأما علم المكافحة [فانه] لا يحصل بالتعليم والتعلم، وإنما يحصل بالمجاهدة التي جعلها الله مقدمة للهداية حيث قال ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلَنَا﴾^١ ولقد قبض رسول الله صلى الله عليه وسلم عن آلاف من الصحابة كلهم علماء باقة، أتى عليهم رسول الله صلى الله عليه وسلم، ولم يكن فيهم أحد يحسن الكلام. وأما علم السحر والتمائم والطلسمات^٢ وعلم النجوم ونحوها فهي علوم غير محمودة، روى أنه عليه السلام مر برجل قد اجتمع عليه الناس فسأل عنه فقالوا: رجل علامة فقال: بما ذا؟ قالوا: بالشعر وأنساب العرب! فقال عليه السلام: علم لا ينفع وجاهل لا يضر، وإنما العلم آية محكمة أو سنة قائمة أو فريضة عادلة. وأما علم الفلسفة والهندسة [فانه] بعيد من علم الآخرة، استخرج ذلك الذين استحبوا الحياة الدنيا على الآخرة.

الفصل الرابع في آفة العلم:

قال يحيى بن معاذ الرازي لعلماء الدنيا: يا أصحاب العلم اقصروكم قيصرية، وبيوتكم كمروية، = بالعبادة، وإن في النفس شيئا كثيرا من نفة هذا الكلام إلى أبي يوسف رضي الله عنه فانه أنزه في نفسه ودينه من أن يسهل على الناس منع ذلك الواجب الذي قاتل عليه أبو بكر رضي الله عنه، فهي رواية الأمل في هذه شك كبير، وليست كتب الأمل من كتب الدرجة الأولى في الرواية.

(١) العنكيوت: ٦٩ (٢) نونجات: السحر (٣) طلسمات: الطلم خطوط أو كتابة يستعملها الساحر ويؤمن أنه يدفع بها كل مؤذ.

و ابوابكم طاهرة^(١)، و أجناتكم^(٢) جالوتية، و مراياكم قارونية، و أواميركم فرعونية، و ماتمكم^(٣) جاهلية، و منكم شيطانية، فأين المهدية؟ و أنشد شعرا:

وراعي الشاه يحسب الذنب عنها فكيف إذا الرعاة بها ذئاب

و في الحديث: الناس موتى إلا العلماء، و العلماء سكارى إلا العاملون، و العاملون مغرورون إلا المخلصون، و المخلصون على وجل^(٤) حتى يجتمع بهم، قال أسامة بن زيد: سمعت رسول الله صلى الله عليه وسلم يقول: يؤتى بالعلم يوم القيامة فيلقى في النار فتدلق^(٥) أكابره فيدور كما يدور الحمار في الرحى فيطوف به أهل النار فيقولون: ما لك؟ فيقول: كنت آمر بالخير ولا آتبه، و أنهى عن الشر و آتبه، و قال عمر رضي الله عنه: إذا زل العالم زل بزلته عالم من الخلق، و قال عيسى عليه السلام: مثل الذي يتعلم المسلم ولا يعمل به كمثل امرأة زنت في السر لحملت و ظهر حملها، و كنا من لا يعمل بعلمه يفضحه الله على رؤس الأشهاد، قال النبي صلى الله عليه وسلم: "إن الشيطان ربما يسبكم بالعلم، فقيل: يا رسول الله! فكيف ذلك؟ قال: هو يقول: اطلب العلم ولا تعمل حتى تعلم، و لا يزال في العلم قائما و للعمل مسبوqa حتى يموت و ما عمل".

الفصل الخامس في بيان السنة و الجماعة:

في المضمرات: روى عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه أنه قال: المؤمن إذا أحب السنة و الجماعة استجاب الله دعاءه، و قضى حوائجه، و غفر ذنوبه، و كتب الله تعالى له براءة من النار و براءة من النفاق. و في الخبر عن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: "من كان علي السنة و الجماعة كتب الله له بكل خطوة يخطوها عشر حسنات و رفع له عشر درجات، فقيل: يا رسول الله؟ متى يصل الرجل أنه من

(١) لعل المراد منه طاهر بن حسين و هو قائد جيش المأمون و به حلت طاهريون عملا عليها
بين لمراته (٢) الأجنان جمع جنن: القصة الكبيرة (٣) ماتم: اجتماع الناس في حزن.
(٤) الوجل: الخوف (٥) تدلق: تخرج (٦) أقطاب جمع قطب: للأعيان.

أهل السنة والجماعة ؟ فقال : إذا وجد في نفسه عشرة أشياء فهو على السنة والجماعة : أن يصلي الصلوات الخمس بالجماعة ، ولا يذكر أحدا من الصحابة بسوء ولا يذكر واحدا منهم بمنقصة ، ولا يخرج على السلطان بالسيف ، ولا يشك في إيمانه ، ويؤمن بالقدر خيريه وشره من الله تعالى ، ولا يجادل في دين الله عز وجل ، ولا يكفر أحدا من أهل التوحيد بظن ، ولا يدع الصلاة على من مات من أهل القبلة ، ويرى المسح على الخفين جائزا في السفر والحضر ، وصلى خلف كل إمام بر وفاجر .

الفصل السادس في من يحل له الفتوى ومن لا يحل له :

في المضمرات : قال أبو يوسف رحمه الله : لا يسع لأحد أن يفتي بالرأى ، إلا من عرف أحكام الكتاب والسنة . وعرف الناسخ والمنسوخ ، وعرف أقاويل الصحابة ، وعرف المتشابه ، ووجوه الكلام . وروى عن محمد رحمه الله أنه قال : إذا كان صواب الرجل أكثر من خطئه جاز له أن يفتي . وسئل أبو بكر الإسكاف عن عالم في بلدة ليس هناك أعلم منه هل يسمعه أن لا يفتي ؟ قال : إن كان من أهل الاجتهاد لا يسمعه . وسئل أيضا عن رجل تفقه في الدين ثم اشتغل بالعبادة ولم يشتغل بالتعليم ؟ قال : إن كان الناس استغنوا عنه بغيره أجراه ؛ كما روى عن داود الطائفي أنه تعلم على أبي حنيفة رحمه الله ثم اشتغل بالعبادة ، وكان أقرانه يعلمون الناس . وسئل أيضا عن رجل يفتي وهو ماش ؟ قال : كان بعضهم يفتي في حالة المشي ، وبعضهم لا يفتي ، والمستحب عندي أن الشيء إذا كان ظاهرا فلا بأس به ، وإن كان يحتاج فيه إلى الاجتهاد فلا يفتي في حالة المشي ؛ وحكى أن رجلا أجرى على لسانه لفظا أشكل عليه أنه هل يقع الطلاق أم لا ! فلما ذهب إلى نصير بن يحيى فسأله عن ذلك ، فقال : اذهب إلى محمد بن سلية ، فلما أتاه فسأله قال : اذهب إلى نصير بن يحيى ، فلما جاءه قال : اذهب إلى محمد بن سلية ، قل للرجل وقال : امرأتى طالق ثلاثا ، هل بقي لأحد فيه إشكال . قال الشيخ أبو بكر الإسكاف رحمه الله : كان الشيخ أبو نصير بن سلام إذا ألح عليه مستفتيا قال : بجئت من مكان

ببند ١ بخول - شعر :

فما نحن ناديناك من حيث جئنا ولا نحن علينا المذاهبا
قال الفقيه أبو الليث رحمه الله : ينبغي أن يرقى الحق في أول الأمر ويقول : حتى أفورغ
من هذا الأمر ، فإن ألح عليه جاز له أن يجيب بمثل هذا الكلام .
الفصل السابع في آداب المفتي والمستفتي :

في المضمرات : اعلم أن اتفاق أئمة الهدى و اختلافهم رحمة من الله وتوسعة على
الناس ، فإذا كان أبو حنيفة رحمه الله في جانب وأبو يوسف ومحمد رحمهما الله في جانب
فاللحق بالخيار إن شاء أخذ بقوله وإن شاء أخذ بقولها ؛ وإن كان أحدهما مع أبي حنيفة
يأخذ بقولها البتة ، إلا إذا اصطاح المشايخ الأخذ بقول ذلك الواحد فيتبع اصطلاحهم ،
كما اختار الفقيه أبو الليث قول زفر رحمه الله في قعود المريض [للصلاة أنه يقعد كما
يقعد المصلئ في التشهد لأنه أسير على المريض]^١ وإن كان قول أصحابنا أنه يقعد المريض
في حال القيام متربعا^٢ أو محتيا^٣ ليكون فرقا بين القعدة وبين القعود الذي له حكم القيام ،
ولكن هذا يشق على المريض لانه لم يعود هذا القعود . وكذلك اختار تضمين الساعي
إذا سعى إلى السلطان بغير ذنب ، وهذا قول زفر رحمه الله سدا لباب السعاية ، وإن
كان على قول أصحابنا رحمهم الله لا يجب الضمان لانه لم ي تلف عليه مالا ، ويجوز للشيخ
أن يأخفوا بقول واحد من أصحابنا عملا لمصلحة أهل الزمان .

وفي التهذيب : ولو اختلف المتأخرون بختار واحدا من ذلك ، ولو لم يجد عن
المتأخرين يجهد برأيه إذا كان يعرف وجوه الفقه ويشاور أهل الفقه فيه . وفي الملتقط :
السرقة من خلف : إن الله تعالى جعل العلم بمد نبيه عليه السلام في الصحابة والتابعين ،
ثم في أبي حنيفة وأصحابه ، فمن شاء فليرض ومن شاء فليخط .

(١) من أر (٢) تربح في المجلس - تقي لخدمة تحت تحذيره غافلا لهذا (٣) احتج بالقول :
الشمائل به - جئت بين ظهره وساقه بجملة ونحوها .

وفي المحررات : لا يجوز الفتى أن يفتي يحصى الأقاويل المهبورة لمجر منفعته ،
لأن ضرر ذلك في الدنيا والآخرة أتم وأعم ، بل يحال أقاويل المتشايع و اختيارهم ،
و يقتل بغير السلف ، و يكتفى بأحراز الفضيلة والشرع ، ولا يجر به مالا ، ولا يزجرو
عليه في الدنيا مثالا ، فان ذلك مذهب للهابية والوجاعة ، ويعقب الندامة والملامة ، ويحل
بالاعتقاد على أقواله وأفعاله ، و يزول الاعتقاد عن آثاره وأحواله ، و يكون ما أخذ
مأخوذا عنه في الدنيا ، وأخذ مأخوذة في النقي . و حكى عن القاضي الإمام النجيب أبي بكر
السيوطي رحمه الله أنه كتب جواب المسألة ، وكان المستفتي خياطا فصنع ثوبه زرة وعزرة ،
فلما أتم ذلك أمره القاضي بتقصها وإباتها عن ثوبه تحمزا عن شبهة الرشوة والحرمه ؛
وهكذا كان المشايخ من أهل العلم والسنه ، وفيهم أسوة حسنة .

ومن شرائط اغتوى أن يكون المفتي حافظا للترتيب والعدل بين المستفتين ، لا يميل
إلى الاغنياء وأغوان السلطان والامراء ، بل يكتب جواب من يسبق ، غنيا كان
أو فقيرا ، حتى يكون أبعد من الميل والميلين . و من آدابه أن يأخذ الكتاب بالحرمه ،
و يقرأ المسألة بالحرمه ، و البهيرة مرة بعد مرة حتى يتضح له السؤال ثم يجيب ، فإذا
لم يتضح فانه يسأل عن المستفتي حتى يقف على كيفية السؤال ، ثم يجيب ، فيصيب بتوفيق
الله . و من شرائطه أن لا يرى بالكاذب كما اعتاده بعض الناس ، لانه فيه اسم الله تعالى ،
و تعظيم اسم الله تعالى واجب . قال الفقيه أبو جعفر محمد النسفي : سمعت الفقيه أبا بكر
الحجاز الرازي يقول : كنت إذا كتبت الجواب رميت برقة الفتوى ، فبلغ ذلك الفقيه
أبا الاسد أحمد بن إبراهيم الكرايسى يخارا فصاب على فقال : لا يجوز ذلك [لأن فيها
اسم الله تعالى ! فأخبرت بذلك فركت الرمي وحفظت حرمة ذلك] ٢ .

قال المصنف رحمه الله : أدركنا شيخ الإسلام عمدة الدين أبا بكر محمد الحاج الحلبي
رحمه الله ، كان لا يأخذ رقة الفتوى عن أيدي النسوان والصبيان ، وكان له تلميذ يأخذ

(١) كذا ، و الصحيح : من الليل إلى المليون (٢) من أر ، خ .

منهم و يجمع الفتاوى ثم يرفها فيكتبها ، فهذا لأجل تنظيم العلم و التوقير . و لو أخذ المفتى من كل صغير و كبير فهو أحسن لأجل التواضع و التيسير . و حكى عن إبراهيم النخعي رحمه الله أنه كان يفتى و هو ابن ست عشرة سنة في عهد التابعين ، فهذا يدل على أنه جاز للشبان أن يفتوا إذا كان الشاب حافظا للروايات ، واقفا على الدرايات ، محافظا على الطاعات ، مجانباً عن الشهوات و الشهات ؛ و قيل : العالم كبير وإن كان صغيرا ، الجاهل صغير وإن كان كبيرا ، و قيل في قول الله تعالى ﴿ اطيعوا الله و اطيعوا الرسول و اولي الامر منكم ﴾^١ : هم العلماء و الفقهاء ، لأن الملوك و الامراء أمروا أن يعملوا بحكمهم و يتبعوا صواب أمرهم .

و في السراجية : عن أبي القاسم الصفار البلخي أنه قال : لو سئل عالم و يقال له : هل يجوز هذا ؟ لحرك برأسه - أى نعم ، يجوز أن يستعمل ما أشار به .

ثم الفتوى على الاطلاق على قول أبي حنيفة ، ثم بقول أبي يوسف ، ثم بقول محمد بن الحسن ، ثم بقول زفر بن الهذيل و الحسن بن زياد - رحمه الله . و قيل إذا كان أبو حنيفة في جانب و صاحبه في جانب فالفتى بالخيار ، و الأول أصح إذا لم يكن المفتى مجتهدا ، لأنه كان أعلم العلماء في زمانه ، حتى قال الشافعي : الناس كلهم عيال أبي حنيفة رحمه الله في الفقه ؛ و لهذا قيل : سلم لأبي حنيفة سبعة أيمان العلم . عن القاضي الإمام على السعدي أنه سئل عن مفتين أفتيا بجوابين مختلفين ؟ قال : يتبع قول أفتيهما بعد أن يكون أوردعهما . و إذا أجاب المفتى بفتى أن يكتب عقيب جوابه « و الله اعلم » ، و نحو ذلك ، و قيل : في المسائل الدينية التي أجمع عليها أهل السنة و الجماعة ينبغي أن يكتب « والله الموفق » ، أو يكتب « والله التوفيق » ، أو يكتب « بالله العصمة » . و كره بعضهم الإفتاء لقوله عليه السلام : « أجروكم على النار أجروكم على الفتوى » : و الصحيح أنه لا يكره لمن كان أهلا ، لقوله تعالى ﴿ فستلوا أهل الذكر ان كنتم لاتعلمون ﴾^٢ فكان هذا أمر بالإجابة عن

(١) النساء : ٥٩ (٢) النحل : ٤٣ .

السؤال ، و تأويل ما روى : إذا لم يكن أهلاً ، و به تقول فتو له عليه السلام : " من أتى الناس بغير علم لينته ملائكة السموات و الأرض " : و لا ينبغي لأحد أن يفتى إلا أن يعرف أقوال العلماء ، و يعلم من أين قالوا ، و يعرف مملعات الناس ، فإن عرف أقوال العلماء لم يعرف مذاهبهم فإن سئل عن مسألة يعلم أن العلماء الذين يتحل مذاهبهم قد اختلفوا عليه فلا بأس بأن يقول : هذا جائز ، و هذا لا يجوز ؛ و إن كانت مسألة قد اختلفوا فيها فلا بأس بأن يقول : هذا جائز في قول فلان و في قول فلان لا يجوز ، و ليس له أن يختار فيجيب بقول بعضهم ما لم يعرف حجة : و في يوع الملتقط : ينبغي للذي ابتلى في أمر دينه أن يسأل الله زمانه في يده ، و لا يتمدى عن قوله غيره ، و إن كان فيها فقيهان فاتفقا أخذ بقولهما ، و كذلك إن كانوا ثلاثة فاتفق اثنان ، و إن اختلفوا تجرى الصواب ، و عن الشعبي رحمه الله قال : سلوا عما كان ، و لا تسألوا عما لم يكن . فإذا عرفت هذا فلتشرع فيما هو المقصود ، قال العبد الملتجئ إلى رحمة الله الغفار

المنتسب إلى الانتصار عالم بن البلاء ، عصمه الله عن الزيف و هده إلى المنهج السواء :
 أعلم أن الأحكام المشروعة أنواع أربعة ، هي : حقوق الله تعالى خالصة ، و حقوق العباد خالصة ، و ما اجتمع فيه الحقان ، و حق الله فيه غالب كحد القذف ، و ما اجتمع فيه الحقان و حق العبد فيه غالب كالتصاص . و حقوق الله ثمانية أنواع : عبادات خالصة كالإيمان و الصلاة و الزكاة و نحوها ، و عقوبات كاملة كالحدود ، و عقوبات قاصرة و نسيها الاجزىة و ذلك مثل حرمان الميراث بالقتل ، و حقوق دائرة بين الأمرين و هي الكفارات ، و عبادة فيها معنى المؤنة^١ حتى لا يشترط لها كمال الأهلية و هي صدقة الفطرية و مؤنة فيها معنى القرية و هو المشر و لهذا لا يبدأ على الكافر و جاز البقاء عليه عند محمد رحمه الله ، و مؤنة فيها معنى العقوبة و هو الحراج و لذلك لا يبدأ على المسلم و جاز البقاء عليه ، و حق قائم بنفسه و هو خمس الغنائم و المغان . و هذا

(١) للمؤنة: الشدة و الضيق .

الكتاب جامع لجميعها، قدمنا بيان حقوق الله تعالى لآله أحق بالتقديم، وبدأنا بأحكام الصلاة لأنها تالية الإيمان، وإن كان الإيمان أحق بالتقديم إذ هو رأس العبادات، إلا أن الأصل في الإيمان النظر والاستدلال، ولهذا إذا بلغ الرجل على شاطئ الجبل وأعانه الله بالتجربة وأمهله لدرك العواقب لم يكن معذورا بترك الإيمان وإن لم تبلغه الدعوة؛ فالاحتياج ببيان فروع الإيمان أشد، ولأن الإيمان ليس إلا إقرار باللسان وتصديق بالقلب، وفي الحكم والفتوى يكتب بظاهر ما نطق من كلتي الشهادة أخذ ذلك بالسامع والتقليد من غير نظر وبرهان، فإن النبي صلى الله عليه وسلم اقتنع من العرب بالتصديق والإقرار من غير تعليم دليل. وأما فروعه فلا يكاد يضبط لكثرتها فنقول والله ننتعم بما يهم^١:

إن للصلاة أنواعا في منازلها: مكتوبة، وواجبة، وسنة، وناظفة. وأنواعا في مقاديرها: صلاة حضر، وصلاة سفر، وصلاة جنازة. وأنواعا خصت بأوقاتها: كصلاة الجمعة، والعيد، وصلاحي عرفة ومزدلفة. وأنواعا أداها بسبب العذر كالصلاة بغير قراءة، وقاعدا، وبإيماء، وصلاة الخوف. ولها في نفسها أركان وواجبات وسنة هي غير واجبة في نفسها، وسنة زائدة.

ولها شروط، فبدأنا بالشروط لأن الشرط مقدم على المشروط، إذ هو علم على الوجود حكما، وقدمنا الطهارة لأنها شرط لازم لا يسقط بعفرا، وسائر الشروط مثل استقبال القبلة وستر العورة يسقط بالأعذار.

(١) يهم، الوسم: الميم والهمزة - يهم الشيء يهيمه.

كتاب الطهارة

المضمرات : الطهارة في اللغة النظافة ، وفي الشرع عبارة عن غسل أعضاء مخصوصة بصفة مخصوصة . الخلاصة : اعلم بأن الطهارة شرط جواز الصلاة ، وهي على ضربين : تطهير النجاسة الحكيمة ، وتطهير النجاسة الحقيقية : أما الحقيقية فهي الطهارة عن النجاسة حقيقة وهي أنواع ثلاثة : طهارة البدن ، وطهارة الثوب ، وطهارة المكان . أما الحكيمة فهي الطهارة عن النجاسة حكما ، وهي على نوعين : تطهير نجاسة الحدث وهو الوضوء ، وتطهير نجاسة الجنابة والحيض والنفس وهو الفسل ، لكن التيمم يقوم مقامهما عند الضرورة - المحيط . [هذا الكتاب يشتمل على تسعة فصول :

الفصل الأول في الوضوء]^١ :

وهو يشتمل على أنواع ، نوع منه في بيان فرائضه ، فنقول فرض الوضوء : غسل الوجه ، واليدين مع المرفقين ، ومسح الرأس ، وغسل القدمين مع الكعبين . وفي الخلاصة : مرة واحدة سابعة .

السراجية : حد الوجه من قصاص^٢ الشعر إلى أسفل الذقن طولا ، ومن شحمة الأذن إلى شحمة الأذن عرضا - كذا ذكره الشيخ الإمام السرخسي ، وذكر بعضهم إلى حد الذقن . وفي شرح الطحاوي : وإن لم يكن له لحية ففصل الذقن فرض . وإرسال الماء إلى داخل العينين ساقط ، فقد روى عن أبي حنيفة رحمه الله : لا بأس بأن يضل الوجه وهو مغمض عنيه - وفي الظهيرية : ولا يتكلف في الإغماض والفتح حتى يصل الماء إلى الأشفار^٣ وجواب العينين ، م : وفي رواية الحسن أن أبا حنيفة رحمه الله سئل :

(١) من أر ، خ (٢) قصاص : نهاية منبت الشعر من مقدم الرأس (٣) أشفار - جمع شفر : أصل منبت شعر الجفن .

أيضل الميتين بالماء؟ قال: لا ، وعن الفقيه أحمد بن إبراهيم أن من غسل وجهه وغضض عينيه تغميضاً شديداً لا يجوز ذلك ، وقيل فيمن رمدت عيناه فرمست^١ واجتمع رمصها في جانب : إنه يتكلف في إصال الماء تحت مجتمع الرمض ، ويجب إصال الماء إلى المآق^٢ . وفي الشفة تكلموا ، قال بعضهم : الشفة تبع اللحم فلا يجب إصال الماء إليه ، وقال الفقيه أبو جعفر رحمه الله : ما يظهر منها عند الانضمام فهو من الوجه فيجب إصال الماء إليه ، وما يكتم عند الانضمام فهو تبع للحم ولا يجب إصال الماء إليه . وفي النسيئة : وبه أخذوا . وفي الخلاصة : الوجه إن كان قبل نبات الشعر يجب غسل جميعه ، وإذا ثبت سقط غسل ما تحتها عندنا ، خلافاً للشافعي رحمه الله فيما إذا كان خفيفاً ، وعلى هذا الخلاف إصال الماء إلى أصول الشارب والحاجين . وفي الحثاية : ولا يجب إصال الماء إلى منابت الشعر إلا أن يكون الشعر قليلاً يبدو المنابت . النصاب : وإذا كان شارب^٣ المتوضئ طويلاً لا يصل الماء تحته عند الوضوء جاز ، وعليه الفتوى ، بخلاف الفسل . الخلاصة : ثم يجب غسل الشعر الذي يوارى الذقن والخذين في أصح الروايات ؛ ومسح ما يلاقى بشرة الوجه من اللحية لم يذكر في ظاهر الرواية ، وعن أبي حنيفة رحمه الله في غير الأصول روايتان ، في رواية قال : يفترض إصال الماء إليه إلى تلك اللحية أو ربها ، فكأنه أراد بهذا الكفاية عن الذقن والخذين ، وهو قول أبي يوسف . وفي الخلاصة : وفي رواية يكتفى بالربع وهو الصحيح ، وذكر الحسن بن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يفترض إصال الماء إلى ما يوارى الذقن ، لكن يسن ؛ وبعض مشايخنا رحمهم الله قالوا : وكذلك إجراء الماء على ظاهر الشارب على الروايتين ، وذكر شمس الأئمة الحلواني : اتفقوا أن عليه أن يمس الماء شعر حاجبيه حتى إذا لم يصبه

(١) رمست عنه : سال منها الرمض ، وهو وسخ أبيض في مجرى السمع من العين .
(٢) وآق = جمع يوق : مجرى الدمع من العين كما يلي الأنف (م) الشارب : ما ينبت من الشعر على الشفة العليا .

الماء لا يجوز وإن لم يكن إصال الماء إلى أصل الخاتم على وجه الكمال شرطاً . وفي
 النبايع : وإن توضأ ولم يصل الماء تحت حاجبيه أجزاء ، وعليه الفتوى . م : قال
 رحمه الله : وكذلك في الشارب ، عليه إصال الماء إلى شارب . وفي القدوري : مسح
 ما يلاق بشرة الوجه من اللحية واجب ، رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة ، وأشار في
 باب الوضوء أنه يفترض إصال الماء إلى كله ؛ وذكر الزندوسى في نظمه أن حاصل
 الجواب على قول أبي حنيفة رحمه الله يمسح ثلثها ، وعلى قول محمد والشافعى وأبي يوسف
 في رواية يمسح كلها وهو أحسن الأقاويل - وفي الظهيرية : وهو الصحيح وعليه
 الفتوى . م : ولا يجب إصال الماء إلى ما تحت شعر الحاجبين والشارب باتفاق الروايات .
 وكذلك لا يجب إصال الماء إلى ما استرسل من الشعر من الذقن عندنا - وفي الظهيرية :
 خلافاً للشافعى . م : وأما البياض الذى بين العذار^١ وبين شمة الأذن قد ذكر شمس
 الأئمة الحلوانى أن ظاهر المذهب أن عليه أن يبل ذلك الموضع ، وليس عليه سواء ،
 وذكر الطحاوى غسل ذلك الموضع . وفي العناية : أنه يجب غسله عند أبي حنيفة ومحمد
 رحمهما الله ، وزعم الطحاوى أن ما ذكر هو الصحيح ، وعليه أكثر مشايخنا رحمهم الله ،
 قال شمس الأئمة الحلوانى : إلا أن فيه كلفة ومشقة فالأولى أن تكفيه بلة الماء بناء
 على ما روى عن أبي يوسف أن المتوضئ إذا بل وجهه وأعضاء وضوئه بالماء ولم يسلم
 جاز ، ولكن قيل : تأويل ما روى عن أبي يوسف إن سال عن العضو فطرة أو قطرتان
 ولم يتدارك ؛ وذكر الفقيه أبو إسحاق الحافظ : وروى عن أبي يوسف ومحمد وزفر
 رحمهم الله أنه يفترض غسله ، قال : وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال : إن غسل
 الحسن ، وإن لم يغسل أجزاءه ، وفي النبائية : والمختار ما قاله أكثر المشايخ رحمهم الله
 أن يغسل ، وهو قول أبي حنيفة في الصحيح ، وهو قول محمد ، وعليه الفتوى .
 م : وأما فرض غسل اليدين فمن رؤس الأصابع إلى المرفقين ، ويدخل المرفقان في

(١) عذار : جانب الصعبة - أى الشعر الذى يحاذى الأذن ، ما يمت عليه ذلك الشعر .

الفصل عند علمائنا الثلاثة . م : وهل يجب إحصاء الماء إلى ما تحت الأظافر ؟ قال الفقيه أبو بكر : يجب إحصاء الماء إلى ما تحته ، حتى أن الحجاز إذا توشأ وفي أظفاره عجين . أو الطين إذا توشأ وفي أظفاره طين : يجب إحصاء الماء إلى ما تحته ، وكان يفرق بين الطين والعجين وبين الدرن ، لأن الدرن يتولد من الآدمي فيكون من أجزائه ، ولا كذلك الطين والعجين . وفي الظهيرة : والقروى والمدنى فى الدرن سواء . وفي الحاشية : أجمعوا أن الدرن لا يمنع تمام الفصل والوضوء ، أما الطين والعجين فقد اختلفوا فيه ، قال بعضهم : يتم غسله وضوؤه . وفي الحاشية : قال أبو نصر الديوبسى : هذا صحيح عندى . م : ذكر الشيخ أبو نصر الصفار أن الظفر إذا كان طويلا بحيث يستر رأس الأظفة يجب إحصاء الماء إلى ما تحته ، وإن كان قصيرا لا يجب ، وإن كان فى إصبه غاتم إن كان راسا لا يجب تحريكه ولا نزعه ، وإن كان ضيقا فى ظاهر رواية أصحابنا : لا بد من نزعه أو تحريكه ، وروى الحسن عن أبي حنيفة وأبو سليمان عن أبي يوسف أنها لم يشترطا النزع أو التحريك ، وبين المشايخ اختلاف فى هذا الفصل . البنائع : ويجب غسل ما كان مزكبا من أعضاء الوضوء من الإصبع الزائدة ، والكف الزائدة ، وما خلق على العضو غسل ما كان يحاذى محل الفرض ، ولا يلزم غسل ما فوقه .

م : وأما فرض مسح الرأس ففقدار الناصية ، وذلك قدر ربع الرأس ، وقدره بعض أصحابنا ثلاث أصابع . وفى الحجة : من أصابع اليد ، وفى السراجية : من أصغر أصابع اليد ، هو المختار . م : وفى المهرود : وقدره ربع الرأس ، ولو أخذ الماء بثلاث أصابع ووضع عليه وضعا ولم يدها أجزاء على قول من قدره ثلاث أصابع ، ولم يجر على قول من قدره بالربع حتى يستكمل بالإمرار ، هكذا ذكر القندورى رحمه الله ، وذكر الزندوسى هذا الفصل فى نظمه وقال : روى هشام عن أبي حنيفة وأبي يوسف وإبراهيم بن رستم عن محمد رحمه الله أنه يجوز ، وقال فى اختلاف زفر : لا يجوز على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله ، إلا أن يسح بقدر ثلث رأسه أو ربه ، وذكر فى صلاة الأثر أنه يجوز ،

من غير ذكر خلاف - و في السنناني : جاز في قول محمد في الرأس و الخف ، و لم يجوز في قول أبي حنيفة و أبي يوسف^١ . و في شرح الطحاوي : و قال الشافعي : إذا مسح ثلاث شعرات أجزاء ، و قال مالك : يمسح جميع الرأس . و في السنناني : و قال الحسن : المفروض أكثر الرأس . و في الظهيرية : و إن مسح برؤس الأصابع لا يجوز ، إلا إذا كان الماء سائلا من الكف إلى رؤس الأصابع - و في المضمرات : هو الصحيح . م : و إن مسح بأصبع واحدة بجواب الإصبع قدر ثلاث أصابع روى زفر عن أبي حنيفة رحمه الله : أنه يجوز ، و هذا الجواب مستقيم على الرواية التي قدر المسح فيها ثلاث أصابع ، و في الحجة : و لو مسح بأصبع بمجاء الأربع يجوز إذا وضع كل جانب موضعا آخر ، فصار كأنه مسح بأربع أصابع مرة واحدة - و في المراجعة : الأصح أنه لا يجوز . و في الحجة : و لو لم يمسح مقدم رأسه و لكن مسح مؤخره أو يمينه أو يساره أو وسطه يجوز ، و لو مسح بالإصبعين لا يجوز ، إلا أن يمسح بالسبابة و الإبهام مفتوحتين مع ما بينهما من الكف على رأسه ، لحيث يجوز لانهما لإصبعان و ما بينهما من الكف مقدار إصبع فيصير ثلاث أصابع فيجوز . المراجعة : و لو مسح بأصبع واحدة و مدها قدر ثلاث أصابع اليد الأصح أنه لا يجوز ، خلافا لزفر رحمه الله . و في التوازل : و لو أنه مسح بأصبع واحدة برضاها فمسحها ثم بلها حتى فعل ثلاث مرات ، قال أبو نصر : إن كان مسح في كل مرة غير الذي مسح أولا جاز . م : و إن كان على رأسه شعر طويل فمسح ثلاث أصابع إلا أن مسحه وقع على شعره ، إن وقع على شعر تحت الرأس يجوز عن مسح الرأس ، و إن وقع على شعر تحت جبهته أو رقبته لا يجوز عن مسح الرأس . و لو أخذ الماء و وضع على جبهته و مده إلى أصل الذقن حتى استوعب جميع الوجه أجزاء . و في شرح الطحاوي : و ما زال عنه الشعر من الرأس لحكمه حكم الرأس

(١) حتى يمر بها بقدر ما تصيب البتة مقدار ربع الرأس ، و راجع ما ذكره السرخسي في البسوط ج ١ ص ٦٤ من نوادر ابن دسقم .

لاحكم الوجه - وفي المضمرات: وهو الأصح - وفي النسفية: واختلفوا فيما جز من الشعر في مقدم رأسه أنه ملحق بالجبين [أم بالرأس؟ والصحيح أنه من الرأس، حتى لو مسح عليه متوضئ أجزى من مسح الرأس]^١، ومنهم من قال: إن قل فهو من الجبين، وإن كثر فهو من الرأس. م: إذا اختضب ومسح برأسه عند وضوئه على خضابه لا يجهز وإن وصل الماء إلى شعره، قال: وهو كالمرأة إذا مسحت على الوقاية وصل الماء إلى شعرها وذلك لا يجهز، فها هنا كذلك. ورأيت في مسألة الخضاب في شرح بعض المشايخ: وإذا اختلط البله بالخضاب وخرجت من حكم الماء المطلق لا يجهز المسح، وهو بمنزلة ماء الزعفران. ورأيت مسألة مسح المرأة على الخمار في شرح بعض المشايخ أيضا أن الماء إذا كان متقاطرا بحيث يصل إلى الشعر يجهز المسح، وما لا فلا. وذكر الزندوسى في نظمه: قال عامة العلماء: إذا وصل الماء إلى الشعر جاز، وما لا فلا؛ وقال بعضهم: إن كان الخمار غير مفسول لا يجهز - وفي الحائنة: جديدا غير مفسول، م: لا يجهز لأنه لا يقبل الماء، وقال بعضهم: إن ضربت يديها المبلوتين فوق الخمار جاز، وما لا فلا، لأن بالضرب ينفذ الماء إلى الشعر - وفي الحائنة: والأفضل أن تمسح تحت الخمار. الحجة: ويغنى للنساء أن يالئن في إصابة الماء حال مسح الرأس لأن رؤسهن مدعنة قلما يقبل الماء، فلهذا قلنا بالمبالغة. م: ولو كان له ذؤابتان^٢ مشدودتان حول الرأس - كما يفعلهن النساء - فوقع مسحه على رأس الذؤابة فبعض مشايخنا قالوا بالجواز إذا لم يرسلها، لأنه مسح على شعر تحته الرأس كما لو مسح على الشعر الأصلي. وعامتهم على أنه لا يجهز أرسلها أو لم يرسلها. وإذا نسي المتوضئ مسح الرأس فأصابه ماء المطر مقدار ثلاث أصابع فمسحه يده أو لم يمسحه أجزاه عن مسح الرأس، وإذا نسي أن يمسح رأسه فأخذ من لحيته ماء ومسح به رأسه لا يجهز، ولو كان في كفه بلل فمسح به رأسه أجزاه. قال الحاكم الشهيد: هذا إذا لم يستعمل في عضو من أعضائه بأن يدخل يده في إناة حتى

(١) من أر، غ (٢) ذؤابتان: صغيرتان.

اهل ، أما إذا استعمله في عضو من أعضائه بأن غسل بعض أعضائه وبقى هل كله ملل لا يجوز ؛ وأكثرهم على أن ما قاله الحاكم الشهيد خطأ ، والصحيح أن عمدا أراد بذلك ما إذا غسل عضوا من أعضائه وبقى البطل في كفيه^١ . ولو أمر الماء على رأسه وحيث ثم حلقها لا يلزم إعادة المسح عليهما - هكذا روى ابن سماعة في نوادره عن محمد ، وقال الناطقي : رأيت في كتاب الصلاة لمحمد بن مقاتل في الرأس : لا يلزم الإعادة ، وفي اللحية يلزمه ، أمار إلى الفرق فقال : لأن في الرأس قبل نبات الشعر كان فرضه المسح كما بعد نباته ، وبزوال الشعر لا تتغير صفة الفرض ، فأما في الوجه بعد النبات تتغير صفة الفرض ، ألا ترى قبل نبات الشعر على الوجه فرضها الفسل وبعد نباته لا يكون فرضها الفسل ، وهذه المسألة في القدوري بعبارة أخرى : فتقول وليس في مزال عن بدن وضوء ولا إمرار ماء على موضع المزال - يريد به إذا توضأ ثم قلم أظفاره أو حلق شعره ؛ وكان إبراهيم النخعي يقول بإعادة المسح في الرأس واللحية وأشباههما^٢ . وفي الظهيرة : لو غسل حاجبيه ثم حلقه أو جز شاربه لا يلزمه الإعادة . الذخيرة : وإذا مسح رأسه بالثلج يجوز ، وهكذا حكى عن مشايخنا ولم يفصلوا بين ما إذا كان متقاطرا أو لم يكن ،

(١) وما في كتاب الأجل للإمام محمد أبي الميسرة - ج ١ ص ٢٠٠ فضاله أبو سليمان الجوزجاني فقال : قلت : فإن نسي أن يمسح رأسه وكان في لحيته ماء فآخذ منه فمسح به رأسه ؟ قال لا يجزيه لأنه لا بد له أن يأخذ ماء فيمسح به رأسه لأنه واجب عليه ، قلت : فإن كان في كفه بل فمسح به رأسه ؟ قال : هذا يجزيه ، وهذا بمنزلة ما لو أخذ من الإماء ماء فمسح به ، ألا ترى أنه إنما يصل إلى الرأس منه البطل فلا يأتي من يديه كان أو من الإماء ، وأما ما كان على اللحية فانه ماء قد توضأ به مرة فلا يجزيه أن يتوضأ به ثانية (٢) مزال موضع أزيل منه شيء (٣) وهو فاسد ، وكذلك قول ابن جرير : عليه أن يتوضأ لأن النبي صلى الله عليه وسلم قال «لا وضوء إلا من حدث» والذي قلم الأظفار أو حلق شعر رأسه أو قص شاربه لم يزد إلا طهرا ونظافة كما قال علي بن أبي طالب رضي الله عنه - مبسوط المرحلي ج ١ ص ٦٥ .

فلذا أخذ البلل من عضو من أعضائه لا يجوز المسح به مفصولاً كان ذلك العضو أو مسحاً . الهداية : المسح على العمامة والقلنسوة لا يجوز .

م : و أما فرض غسل الرجلين فمن رؤس الأصابع إلى الكعبين ، و يدخل الكعبان في الفسل عند عليائنا الثلاثة ، و الكعب هو العظم الناقى في الساق الذى يكون فوق القدم ، و الذى رواه هشام عن محمد ، الكعب هو العظم المرتفع الذى يكون في وسط القدم عند معقد الشراك ، أراد به محمد في حق المحرم إذا لم يجد نملين و معه خضاف ، قال « يقطعها أسفل الكعبين » ، و أراد بالكعب العظم المرتفع الذى في وسط القدم عند معقد الشراك ليصير في معنى النملين ، و أما تفسير الكعب في الطهارة قال : العظم الناقى الذى هو في الساق فوق القدم - الظهيرة - هو الصحيح . فتاوى الحجة : و يجب على الذى قطعت يده و رجلاه إذا وجد أحداً يؤمنه أن يأمره بغسل وجهه و يمسح رأسه و يغسل موضع القطع إذا قطع من المرفق و الكعب ، و إن لم يجد يضع وجهه و رأسه في الماء ، أو يمسح وجهه على جدار ، و موضع القطع أيضاً يمسحه ثم يمسح . م : و لو قطعت رجله من الكعب و بقى النصف من الكعب يفترض عليه غسل ما بقى من الكعب أو موضع القطع ، و إن كان القطع فوق الكعب أو فوق المرفق لم يجب غسل موضع القطع . اليتيمة : سئل المجتهدى عن رجل زمن^١ رجله بحيث لو قطع لا يعرف هل يجب عليه غسل الرجلين في الوضوء ؟ قال : نعم . الذخيرة : و إذا ادهن رجله و توضأ و أمر^٢ الماء على رجله فلم يقبل الماء لمكان الدسومة جاز الوضوء .

م : و تخليل الأصابع إن كانت مضمومة و توضأ من الإناء فرض ، و إن كانت مفتوحة قترك التخليل جاز ، و إن كان يتوضأ في الماء الجارى أو في الحياض فأدخل رجله في الماء و ترك التخليل جاز و إن كانت الأصابع مضمومة . و في شرح الطحاوى : قال شيخ الإسلام : و تخليل الأصابع قبل وصول الماء إلى ما بين الأصابع فرض و بعده

(١) زمن الرجل أصابع الزماعة ، و هى اللطخة .

سنة . و ذكر شمس الاثمة الحلواني أن تخليل الأصابع سنة مطلقا ، ومن الناس من قال :
تخليل أصابع القدم فرض . قال محمد رحمه الله في الأصل : لو توضأ مرة واحدة ساقطة
أجزائه . و تكلموا في تفسير السبوغ ، قال بعضهم : يسل العضو بالماء أولا ثم يسيل الماء
عليه فيتيقن بوصول الماء إلى جميع العضو ، و قال بعضهم : يسيل الماء على عضوه وبذلك
حتى يصل الماء إلى جميعه ، و الشيخ الإمام أبو جعفر مال إلى القول الأول في زمان
الشتاء ، و إلى القول الثاني في زمان الصيف . و روى هشام عن أبي يوسف أنه إذا بل
الأعضاء ثلاث مرات يحرى عن الفسل ، ثم إذا توضأ مرة واحدة فإن فعل ذلك لمرة
الماء أو البرد أو الحاجة لا يكره ولا يأم ، وإن فعل من غير حاجة يكره ويأثم ،
و قد قيل أيضا : إن اتخذ ذلك عادة يكره ، و إن فعله أحيانا لا يكره .

و إذا كان يعض أعضاء الوضوء جرح قد انقطع قشره أو نحوه هل يجب لإصالح
الماء إلى ماتحته ؟ كان الفقيه أبو إسحاق يقول : ينظر ، إن كان ما اقشر يزول من غير
أن يتألم لم يجره إلا أن يصل الماء إلى ماتحته ، و إن كان لا يزال من غير أن يتألم أجزاء
و إن لم يصل الماء إلى ماتحته ، لأنه بمنزلة ما لم ينقشر . و في مجموع التوازل : رجل
يعض أعضاء وضوئه قرحة فبرأت و أطراف قشر القرحة موصولة بالجلد إلا الطرف
الذى منه القبح ففسل الجلدة و لم يصل الماء إلى ماتحت الجلدة جاز وضوؤه و جاز له أن
يصل ، و إذا كان على بعض أعضاء وضوئه قرحة نحو الدمل وشبهه و عليه جلدة رقيقة
و توضأ و أمر الله على الجلدة ثم نزع الجلدة هل يلزمه غسل ماتحت الجلدة ؟ قال : إن
نزع الجلدة بعد ما برأ بحيث لم يتألم بذلك فعليه أن يغسل ذلك الموضع ، و إن نزع قبل
البرأ بحيث يتألم بذلك إن خرج منها شيء و سال فقض الوضوء ، و إن لم يخرج لا يلزمه
غسل ذلك الموضع ، و الاشبه أن لا يلزمه الفسل في الوجهين جميعا - و في الفائية :
و هو المأخوذ . م : و إذا كان على بعض أعضائه خثرة ذباب أو برغوث فتوضأ -

وفي الذخيرة : أو اغسل م ، ولم يصل إلى ما تحته جاز ، لأن التحرز عنه غير ممكن ، ولو كان جلد حمله أو خبز مضوغ قد جف قوضاً ولم يصل الماء إلى ما تحته لم يحر لأن التحرز عنه ممكن ، وقد قيل : إذا كان على أعضائه وضوءه أو ساخ ولا يصل الماء إلى ما تحته قوضاً كذلك يجوز لأنه يتولد من البدن فهو بمنزلة البدن ، وإن كان برجله شقاق للجمل فيها التجمع وفصل الرجل ولم يصل الماء إلى ما تحته ينظر إن كان يضرب إصبعه إلى ما تحته يجوز ، وإن كان لا يضرب لا يجوز . الذخيرة : تسيل الماء في الوضوء شرط في ظاهر الرواية ، لا يجوز الوضوء ما لم يتقاطر الماء ، وعن أبي يوسف : إن التقاطر ليس بشرط .

نوع منه في تسليم الوضوء :

م : قال محمد رحمه الله في الأصل^١ : الوضوء أن يبدأ فينسل يديه ثلاثاً - ولم يذكر كيفيته ، وحكى عن الفقيه أبي جعفر الهندواني رحمه الله أنه ينظر إلى الإناه ، إن كان صغيراً يمكنه رفعه لا يدخل يده فيه بل يرفعه بشماله ويصب على كفه اليمنى ويغسلها ثلاثاً ثم يأخذ الإناه يمينه فيصب الماء على كفه اليسرى ويغسلها ثلاثاً ، وإن كان الإناه كبيراً لا يمكنه رفعه كالجب^٢ وشبهه فإن كان معه كوز صغير يرفع الماء بالكوز ولا يدخل يده فيه ثم ينسل يديه بالكوز على ما بينا ، وإن لم يكن معه كوز صغير أو يغسل أصابع يده اليسرى مضمومة في الإناه ولا يدخل الكف ويرفع الماء من الجب ويصب على يده اليمنى ويدلك الأصابع بعضها ببعض ، فيفعل كذلك ثلاثاً ثم يدخل يده اليمنى بالغاً ما بلغ في الإناه إن شاء ثم يستحب - والكلام في الاستنجاء سيأتي ، وبين المشايخ اختلاف في أنه ينسل يديه [قبل الاستنجاء أو بعده ، قال بعضهم : قبله ، وقال بعضهم : بعده ، وأكثرهم على أنه ينسل مرتين ، مرة قبل الاستنجاء ومرة بعده]^٣ وفي الحائض :

(١) كتاب الأصل للطبوع ج ، ص ٢ (٢) الجب : هو تقي في الجبل يجتمع فيه الماء من المطر ، والبئر العميقة (٣) من أر ، خ .

والأصح أنه يسلها مرتين ، مرة قبل الاستنجاء ومرة بعده . م : ثم يغمض ، ثم يستنشق ، ثم يغسل وجهه . وفي الحائية في غسل الوجه : أنه يضع الماء على جبهته حتى يتدفق الماء إلى أسفل الذقن ، ولا يضع على خده ، ولا على أذنه ، ولا يضرب على جبينه ضربا عفيفا . ثم يغسل ذراعيه . هكذا ذكر محمد رحمه الله في الأصل ، ولم يقل : ثم يغسل يديه ؛ من أصحابنا من قال : إنما ذكر ذراعيه ولم يذكر يديه لأنه سبق غسل اليدين فلا تجب الإعادة ، وقال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله : والأصح عندي أنه يعيد غسل اليدين [لأن الأول كان سنة افتتاح الوضوء فلا ينوب عن فرض الوضوء ، وإنه مشكل لأن المقصود هو التطهير فبأى طريق حصل فقد حصل المقصود] . ثم يمسح رأسه وأذنيه ظاهرهما وباطنهما بماء واحد ، وفي السراجية : ومسح الأذنين لا ينوب عن مسح الرأس . ثم يمسح عنقه . ثم يغسل رجلين مع الكعبين .

نوع منه في بيان سنن الوضوء وآدابه :

فقول : السنة ستان ، سنة الرسول عليه السلام ، وسنة أصحابه ، فسنة الرسول هي الطريقة التي سلكها رسول الله صلى الله عليه وسلم وواظب عليها كركعتي الفجر والأربع قبل الظهر وأشباهها ، وسنة الصحابة رضوان الله عليهم هي الطريقة التي سلكها الصحابة وواظبوا عليها كالتراويح فانها سنة عمر رضي الله عنه ، لأن عمر فعلها وواظب عليها . شرح الطحاوي : السنة على ضربين ، سنة أخذها هدى وتركها ضلالة كالآذان والجماعات ، وسنة أخذها فضيلة وتركها لا حرج فيه كالسواك وصلاة الليل والنوافل . م : والأدب ما فعله رسول الله صلى الله عليه وسلم مرة وتركه مرة . فقول : من السنة أن يغسل يديه إلى الرسغ ثلاثا . ويغسلها قبل الاستنجاء أو بعده ففيه كلام وقد ذكرناه ، وهذا إذا لم يكن على يديه نجاسة حقيقية ، أما إذا كانت فانه يفترض غسلها .

(١) من أر ، خ (٢) داج ج ١ ص ٦٥ من مبسوط السرخسي .

قال الطحاوى رحمه الله : يسمى فيقول : بسم الله العظيم والحمد لله على دين الإسلام ، وفي كون التسمية سنة كلام ، ففي ظاهر الرواية ما يدل على أنها أدب فانه قال : ويستحب له أن يسمى . وفي الهداية : وهو الأصح ، م : وذكر في صلاة الاثر أنها سنة . وفي الظهيرية : وهو الأصح - م : وفي محل التسمية اختلاف بين المشايخ ، قال بعضهم يسمى قبل الاستنجاء ، وقال بعضهم : يسمى بعد الاستنجاء ، وفي النائية : وقيل يسمى قبله بقلبه ، وبعده بلسانه ، وفي الخاتية : والاصح أنه يسمى مرة قبل كشف العورة ، ومرة بعد الفراغ من الاستنجاء وسر العورة ، وفي المضمرات : وعند الشافعي رحمه الله يسمى عند غسل الوجه ، وفي الفتاوى العتائية : و يسمى بعد الاستنجاء ، هو المختار ، وعن الحسن أنه لو ترك يأنم .

ومن السنة الاستنجاء - وفي الحجة : الاستنجاء طلب طهارة القبل والبر بما يخرج من البطن بماء أو تراب . وقال صاحب المجلد : النجس ما يخرج من البطن ، والاستنجاء طلب الفراغ عنه وعن أثره بماء أو تراب ، وقيل : الاستنجاء بالماء أقطع وأحوط من الحجر . والاستبراء في اللغة : طلب البراءة من الشيء ، فهاهنا طلب البراءة من بقية النجاسة . قال بعضهم : الاستبراء في ابتداء الوضوء وهو التنضح والسعال وقل الأقدام واجتذاب الذكر . وذلك ليزول ما بقى من البول في مجراه ، وكره كثير من السابغين المتقدمين المبالغة في ذلك وشبهوه بحلب اللبن من الشاة ، ونهوا عن ذلك ، وأمروا بالاكفاء بمسح الذكر واجتذابه ثلاث مرات دفعا للحرج والوسوسة ، قيل : من مسح ذكره على قطعة من طين لم يصبها الماء فانه يفسخ لاقطاع البلة . وقيل : الاستنجاء والاستجمار ، والاستطابة ، والاستنقاء ، بمعنى واحد ؛ وقيل : الاستنقاء أن يمسح موضع الاستنجاء بعد الفراغ من غسله بخرقة طاهرة ثلاثا يسيل الماء على غنديه ولتسكن تلك الحرقة والبلة طاهرتان . السنفاق : الاستنجاء بالحجر سنة مؤكدة عندنا ، لو تركها وحلى بغير استنجاء أجزته صلاته . وقال الشافعي رحمه الله بأنه فريضة ، لو تركه بالأحجار

أو ما يقوم مقامه لم تجز صلاته . وفي الظهيرة : الاستبراء واجب حتى يستقر قلبه على اقتطاع العود ، وذلك بالمشى أو بالتحنج أو النوم على الشق الأيسر .
 خزانة الفقه : الاستنجاء على سبعة أوجه ، اثنان منها فريضة ، وواحد منها واجب ، وواحد منها سنة ، وواحد منها احتياط ، وواحد منها مستحب ، وواحد منها بدعة ؛ أما الفريضتان : في حال الحيض ، وفيما إذا كانت النجاسة أكثر من قدر الدرهم - وفي الحائض : وإن كان درهما فادونه لا يفترض غطلها بالماء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف فإن لم يضل النجاسة و صلى جاز ؛ وأما الواجب فيها إذا كانت النجاسة مقدار الدرهم أو مقدار المقعد ؛ وأما السنة أن تكون النجاسة دون ذلك ؛ وأما المستحب وهو أن يبول ولم يتغوط ينبغي أن يضل قبله ودبره ، وأما الاحتياط أن يخرج منه شيء قليل ولم يطلع منه شيء ؛ وأما البدعة عن الريح - وفي الحائض : ولا يسن الاستنجاء في حدث الريح والنوم . ويكره الاستنجاء باليد اليمنى - وفي الحجبة : إلا إذا لم يكن له يسار - وبالطعام ، والمظم ، والروث ، والخوف^١ ، والآجر^٢ ، والفحم^٣ ، وفي الهداية : لو فعل ذلك يحزبه لحصول المقصود .

م : الاستنجاء نوعان ، أحدهما بالماء ، والثاني بالحجر أو بالمدر أو ما يقوم مقامهما من الخشب أو التراب ، والاستنجاء بالماء أفضل - وفي فتاوى الحجبة : إن أمكنه ذلك من غير كشف العورة ، وإن لم يمكن إلا بكشف العورة يستنجى بالأحجار ولا يستنجى بالماء . وفي الحائض : قالوا من كشف العورة للاستنجاء يصير فاسقا . م : واتباع الماء الأحجار أدب وليس سنة ، وعن مشايخنا من قال : هذا كان أدبا في زمن النبي وأصحابه ، وأما في زماننا فهو سنة ، ولا خلاف لأحد في الأفضلية فاتباع الماء الأحجار أفضل بلا خلاف . وفي الحجبة : قال المصنف : لو بدأ بالحجر أو بالمدر فإذا فرغ مسح عليه قطعة قطعة أو كريات ثم غسل بالماء يكون تظيفا . م : والاستنجاء من

(١) الخرف : ما عمل من الطين هـ شوى بالنار (٢) الآجر : ما بني به من الطين المشوي .

البول، والغائط، والمذي وأنتى، والدم الخارج من أحد السيلين دون غيرها من الأحداث؛ ويغنى أن يستنجى بالاشياء الطاهرة نحو الحجر، والمدر، والرماد، والتراب، والخرقه وأشباهها، ولا يستنجى بالاشياء النجسة مثل السرقين^١، ورجيع الإنسان، وكذلك لا يستنجى بحجر استنجى به مرة أو غيره، إلا إذا كان حجرا له أحرف يستنجى فى كل مرة بطرف لم يستنج به فى المرة الأولى فيجوز من غير كراهة، وكذا لا يستنجى بالعظم والروث . م : وكذا لا يستنجى بمطعم الأدمى وطف دواهم نحو الحنطة، والشعير، والحشيش وغيرها . وفى الصبرفة : ويكره بالخشبة، ولا يستنجى بالقطن والخرقة لأنه يورث الفقر . وفى جامع الجوامع : ولا يستنجى بالقبص لأنه يورث الباسور^٢ . وفى الظهيرية : ولا بأوراق الشجر . وفى الحجة : ويرى بالحجرين الأولين، ولو وضع الحجر المستعمل فى المرة الثالثة يستعمله فى الكرة الأولى من الاستنجاء الآخر جاز، لأن اللوث عليه قليل . م : وذكر الزندرسى أنه يستنجى بالمدر والحجر والتراب، ولا يستنجى بما سوى هذه الاشياء؛ وعدد الثلاث فى الاستنجاء بالاحجار أو ما يقوم مقامها ليس بأمر لازم، والمعتبر هو الإلقاء، فان أتى الواحد كفاه، وإن لم يلقه الثلاث يزيد عليها . وفى الفتاوى النفاية : الاستنجاء بالاحجار الثلاث مسنون، وتاركه ميسر، وقيل : فى زماننا واجب . وفى الحجة : الأفضل فى عدد الاستنجاء أن يكون ثلاثة، وإن احتاج إلى الزيادة يحصلها وترا . وفى شرح الطحاوى : وعند النفاضى شرط الاستنجاء العدد وهو الثلاث، حتى لو استنجى بما دونه لا يجوز . م : وقيل فى كيفية الاستنجاء بالاحجار إن الرجل فى زمان الصيف يدبر بالحجر الأول، وقبل بالثانى، ويدبر بالثالث . وفى الحجة : ولا يمدد حتى لا يزيد التلطح . م : وفى الشتاء يقبل بالحجر الأول، لأن فى الصيف خصيته متدلتان فلو أقبل بالأول يطلطح خصيته، ولا كذلك فى الشتاء، والمرأة تفعل فى الأحوال كلها مثل ما يفعل

(١) السرقين : السرجين، والزبل (٢) الباسور : علة تحدث فى المقعد، جمه : بواسير .

الرجل في الشتاء، وقيل: المقصود هو الإلقاء فيعمل على أي وجه يحصل المقصود، وقيل في كيفية الاستنجاء بالماء: ينبغي أن يجلس منفرجا كأفراج ما يكون ويرخي كل الإرخاء حتى يظهر ما يتداخل فيه من النجاسة فيضلها، وإن كان صائما لا يبالغ في الإرخاء حتى لا يصل الماء إلى باطنه فيفسد صومه، وعن هذا قيل: لا ينبغي أن يقوم عن موضع الاستنجاء حتى ينشف ذلك الموضع بخرقه حتى لا يصل الماء إلى باطنه، وكذلك قيل: لا ينبغي للصائم أن يتنفس في الاستنجاء للنفث الذي ذكرنا، ويستنجي يساره سواء كان الاستنجاء بالماء أو بالحجر، ويستنجي باصبع أو إصبعين أو ثلاث - وفي الحائض: يطون الأصابع لا برؤوسها، م: ولا يستعمل جميع الأصابع، فإن كان المستنجي رجلا يستنجي بأوساط أصابعه، وإن كانت امرأة تستنجي برؤوس الأصابع - عند بعض المشايخ، وعند بعضهم: تستنجي بأوساط الأصابع. وفي التراد: المرأة إذا استنجت تجلس منفرجة ما بين الرجلين وتغسل ما ظهر منها، ولا تدخل إصبعها كيلا تذهب عذرتها إن كانت عذراء - وفي الحجبة: وكذلك إذا لم تكن عذراء، قال الفقيه أبو الليث: وبه نأخذ؛ وفي الصيرفية: وعند محمد إن لم تدخل فليس بتنظيف، والمختار هو الأول. م: ويكفيها أن تغسل براحتها أو يمرض أصابعها، وفي الرجل كذلك، قال الصدر الشهيد: هو المختار، قيل: الاستنجاء بالإصبع يورث الباسور. وفي الحجبة: المرأة تستنجي بأصغر أصابعها ثم تغسل بكفها. وفي الحائض: يبالغ في الاستنجاء في الشتاء فوق ما يبالغ في الصيف، فإن استنجى في الشتاء بماء معين كان بمنزلة ما لو استنجى في الصيف، يعني لا يحتاج إلى المبالغة. وفي السراجية: إذا استنجى بماء معين في الشتاء كان ثوابه دون ثواب الاستنجاء بماء بارد. وفي الظهيرية: وصفة الاستنجاء أن يستنجي بيده اليسرى بعد ما استرخى كل الاسترخاء إذا لم يكن صائما، ويصعد الرجل لإصبعه الوسطى على سائر الأصابع صعودا قليلا في ابتداء الاستنجاء ويغسل موضعه، ثم يصعد بصره إذا غسل مرات، ثم يصعد خصره، ثم سبابه ويغسل موضعه حتى يطمئن قلبه

أنه قد طهره . وفي الحجة : إذا أراد الرجل أن يستنجي بالماء يجلس متفرجا ثم يمسح موضع الاستنجاء بوسط الإصبع الوسطى مرارا يسلها كل مرة حتى يزيل التجاسة ، ثم يسل بكفه ، ويصب الماء بالرقى ولا يضرب بالعنف . م : والمرأة تصعد بنصرها وأوسطها جميعا معاً لأنها لو بدأت بأصبع واحد كالرجل عسى أن يقع إصبعها في موضعها فتلذذت فيجب عليها الفسل وهي لا تشع به . وفي الحجة : أن من توضأ ثم أود أن يستنجي فأدخل إصبعه في دبره ينتقض وضوؤه ، ولو كان صائماً يفسد صومه بدخول الإصبع الرطبة . أما الوضوء فأنما ينتقض لأن الإصبع إذا خرجت لا تخلو عن بلة نجسة . وفي الذخيرة : الرجل يتوضأ فيدخل إصبعه في الاستنجاء لا ينتقض وضوؤه . فتاوى الحجة : ثم عند أبي حنيفة رحمه الله يسل دبره أولاً ثم يسل قبله بعده ، وعندهما يسل قبله أولاً . م : وعدد صباب الماء اختلف المشايخ فيه ، منهم من قدره بالسبع ، ومنهم من لم يقدر في ذلك تقديراً وفوضه إلى رأى المستنجي وقال : يسل إلى أن يقع في قلبه أنه قد طهر ، وبعضهم قد رأوا في ذلك تقديراً واختلفوا فيما بينهم ، فمنهم من قدره بالثلاث ، ومنهم من قدره بالسبع ، ومنهم من قدره بالشر ، ومنهم من قدره في الإحليل بالثلاث وفي المقعد بالخمسة . وفي الحجة : قال بعض المشايخ : يسل حتى يطمئن قلبه بحيث لو أراد أن يشرب الكف الآخر من الماء لا يكره . واليد تطهر مع طهارة الاستنجاء . ذكره في المنتقط . وفي الفتاوى الغياية : وكذا يطهر اللوح وعروة القميمة متى أخذته باليد ثلاثاً تبعاً لطهارة الأصل . وينبغي أن يستنجي بعد ما خطا خطوات حتى لا يحتاج إلى إعادة الطهارة . وفي الحجة : واختلفوا في عدد تلك الخطوات [قال بعضهم أربعاً قدم ، وقال بعضهم : ثلاثاً قدم ، وقال بعضهم : يمشى أربعين قدماً] ^١ وقال بعضهم : عشر خطوات ، وحكى أن محمد بن أبي يوسف القاضي كان يمشى على عدد سنى عمره فقال له أبو يوسف : امش بكل سنة من هرك خطوة وخذ

(١) من أر ، خ .

بيدك قارورة و صب مائها قمتنى و القارورة بيدك ^١ فقل ، ثم أخذها أبو يوسف [و وضع على يده قطعة قرطاس و وضع رأس القارورة على القرطاس قتل بقية الماء على القرطاس] ^٢ فقال له أبو يوسف : علمت أن لا عبدة للشيء عدد سنى عمرك ، لأنك مشيت و القارورة معك منكوسة و قد خرج منه شيء آخر ، فكذلك البول إنما العبدة للثيقن . و قال بعض المشايخ : يركض برجله على الأرض و يتحنح و يلف رجله اليمنى على اليسرى و ينزل من الصعود إلى الهبوط ، و الصحيح أن طباع الناس و عاداتهم مختلفة فمن وقع في قلبه أنه صار طاهرا جاز له أن يستنجى لأن كل واحد أعلم بحاله . و إذا كان الرجل يخاف خروج بقية البول بعد الوضوء و يطبق عنه انقطاع البلة ينبغي إذا فرغ من الاستنجاء أن يربط على ذكره خرقة طاهرة في حالة يكون ذكره ساكنا قاترا ، فإن فعل ذلك لا يخرج منه شيء و يكون وضوؤه كاملا . و هذا خير من أن يحشو إحليله بقطعة لأن القطنة ربما سقطت فخرج منه شيء ينقض به وضوؤه ، ولو حشى إحليله فابتل طرف منه إن ابتل الطرف الذى فى الداخل لا ينقض الوضوء ، وإن ابتل الطرف الذى هو خارج ينقض . و ينبغي أن لا يلقى البزاق فى البول لأنه يورث كثرة وسوسة . و لا يستنجى بكافد و إن كانت بيضاء ، لأن تعظيمها من آداب الدين . ولو أن رجلا بال و لم يتغوط يستحب له أن يغسل من ذكره ما وصل إليه بلة البول ، ولو خرج منه شيء قليل فإنه يستنجى و يبالغ فى الغسل حتى يطمئن قلبه . و من استنجى بثلاث حيات ^٣ أو حفنات ^٤ من التراب يجوز . يعنى بأخذ كفا من التراب فيمسح عليه هكذا ثلاث مرات فقد حصل الاستنجاء . قال المصنف : و ربما كانت النجاسة قليلة فأراد أن يغسلها و لم يحيط فى الغسل فتزداد النجاسة ، فيكون ترك الاستنجاء من مثل هذه الأشخاص أولى من إتيلته . الظهيرية : و لا بأس بالبول قائما - و فى السراجية : يكره البول قائما إلا أن

(١) من أر ، خ (٢) حيات - واحد حى : ما عرف باليد من التراب و غيره (م) حفنات - واحد حفنة : ملء الكفين .

يكون من عذر . م : وإن كان المستنجى لابس الخفين وماء الاستنجاء يجرى تحت خفه يحكم بطهارة الخف مع طهارة ذلك الموضع ، إلا إذا كان على الخف خروق ويدخل ماء الاستنجاء باطن الخف ، وإن كان الخروق بحال يدخل الماء فيها من جانب ويخرج من جانب آخر يحكم بطهارة الخف مع طهارة ذلك الموضع - هكذا ذكر الشيخ الصغار .

وفي فرائد أبي حفص الكبير : أنه سئل عن رجل شلت يده اليسرى ولا يقدر أن يستنجى بها كيف يستنجى بها ؟ قال : يستنجى يمينه ، وإن كانت يدها كلها قد شلتا ولا يستطيع الوضوء . التيمم ؟ قال : يمسح يده على الأرض - يعنى ذراعيه مع المرحقين - ويمسح وجهه على الحائط ، ولا بدع الصلاة على كل حال . وفي الحجة : رجل شلت يده اليسرى ولم يجد من يصب عليه الماء عند الاستنجاء لا يستنجى ، ولو قدر على الماء الجارى يستنجى يمينه . م : الرجل المريض إذا لم يكن له امرأة ولا أمة وله ابن أو أخ وهو لا يقدر على الوضوء ؟ قال : يوضؤه ابنه أو أخوه ، غير الاستنجاء فإنه لا يمس فرجه ويسقط عنه الاستنجاء ، والمرأة المريضة إذا لم يكن لها زوج وهى لا تقدر على الوضوء ولها بنت - وفي الحائض : أو أخت - قال : توضعها البنت بالماء الطهور ، ويسقط عنها الاستنجاء .

ثم الاستنجاء بالأحجار إنما يجوز إذا اقتضت النجاسة على موضع الحدث ، أما إذا تعدت عن موضعها بأن جاوزت الشرج^٢ فقد أجمعا على أن ما جاوز موضع الشرج من النجاسة أكثر من قدر الدرهم أنه يفترض غسلها بالماء ولا يكفيه الإزالة بالأحجار ، وإن كان ما جاوز من الشرج أقل من قدر الدرهم أو قدر الدرهم إلا أنه إذا ضم إليه موضع الشرج يكون أكثر من قدر الدرهم فأزالها بالحجر ولم يغسلها بالماء فلى قول أبى حنيفة رحمه الله يجوز ، ولا يكره ، وعلى قول أبى يوسف رحمه الله يجوز ويكره ، وعلى قول محمد لا يجوز إلا أن يغسلها بالماء . وهكذا روى عن أبى يوسف أيضا .

(١) شلت يده : أى يست (٢) الشرج : مجمع حقة الدبر الذى ينطبق .

وفي الذخيرة : وأصلب طرف الإحليل من البول أكثر من قدر الدرهم يجب غسله - وفي التصاب : هو الصحيح ، ولو مسح بالمدى وصلى كذلك قال بعضهم : يحرمه قياسا على المقعد ، وقال بعضهم : لا يحرمه ، وهو الصحيح - م : وإذا كانت النجاسة على موضع الاستنجاء أكثر من قدر الدرهم فاستجمر ولم يغسلها ذكر في شرح الطحاوى أن فيه اختلافا ، بعضهم قالوا : إن مسحه بثلاثة أحجار وأقاه جاز ، قال ثمه : هو أصح الرواية ، وبه قال الفقيه أبو الليث رحمه الله ، وإذا استنجى بالأحجار ثم شرع في ماء قليل أو جلس في طشت ماء ذكر الفقيه أبو جعفر في غريب الرواية : إن قيل « لا يتنجس » فله وجه - وفي جامع الجوامع : وهو الأصح - م : وإن قيل « يتنجس » فله وجه ، قال : وهو الأصح . وإن خرج من ذلك الموضع دم أو قيح أو أصابه نجاسة أخرى من خارج لا يحرم الإزالة بالأحجار - وفي الصيرفية : وفي المذى والودي يجوز الأحجار . وفي الذخيرة : اتفق أصحابنا رحمهم الله أن من استنجى بالأحجار وأقاه أن له أن يصلى من غير استعمال الماء ، واتفق المتأخرون رحمهم الله على سقوط اعتبار ما بقى من النجاسة في حق العرق ، حتى لو عرق وسال عرقه لا يمنع جواز الصلاة وإن صار أكثر من قدر الدرهم . الحجة : المستحاضة إذا توضأت لوقت كل صلاة لا يجب عليها الاستنجاء إذا لم يكن منها غائط ، لأنه يسقط اعتبار نجاسة دمه لمكان العذر . والرجل إذا خرج دبره وهو صائم ينبغي أن لا يقوم من مقامه حتى يشف ذلك الموضع بمغرفة ، نحرنا عن دخول الماء في جوفه وفساد صومه .

السراجية : ويكره استقبال القبلة بالفرج في الخلاء والاستنجاء ، ولا بأس بالاستنجاء إذا لم يرفع ذيله ، ويكره كشف العورة لإسباغ الوضوء ، كذا النظر إلى العورة ، وإذا دخلت في الخلاء فأبدأ برجلك اليسرى ، وإذا خرجت فأبدأ برجلك اليمنى .

القيمة : سألت أبا حامد عن في تكته دراهم مشدودة فيها شيء من القرآن هل له أن يدخل الخلاء ؟ قال : إن كان فيها بعض الآية لا يكره ، وإن كانت آية يكره .

وسئل المجتهد عن رجل له عاتم و على فم عاتمه اسم من أسماء الله تعالى هل يجوز له أن يستنحي بالماء تطهيرا لنفسه والحاتم في إصبه اليسرى ؟ قال : ينزعه وقت غسل النجاسة ، قيل له : وإن كان ذلك مُسمى فصار مبهما هل يجوز أن يستنحي بالماء والحاتم في إصبه اليسرى ؟ قال : نعم إذا لم يتبين كتابته . قال رحمه الله : دخل وفي كفه جامع القرآن الأفضل أن لا يكون ، فإذا اضطر لا يأتى .

وسئل موسى بن يوسف البقال عن المصل إذا كان على بدنه نجاسة ولا يمكنه غسلها إلا بإظهار عورته ؟ قال : يصل مع النجاسة ولا يغسلها مع الإظهار ، لأن إظهار العورة منهى عنه ، والغسل مأمور به ، والأمر والنهي إذا اجتمعا كان النهى أولى .
م : ومن السنة النية ، وإذا تركها يحزبه صلاته عندنا ، خلافا للشافى . وتكلموا في أنه إذا ترك النية هل ينال ثواب الوضوء ؟ قال الأكثر من المتقدمين من أصحابنا رحمهم الله : لا ينال ، وقال بعض المتأخرين رحمهم الله : ينال . هكذا ذكر أبو نصر الصفار ، وأشار الكرخى رحمه الله في كتابه إلى أن الوضوء بغير النية ليس الوضوء الذى أمر به الشرع ، وإذا لم ينو قد أساء وأخطأ وخالف السنة إلا أنه يجوز صلاته . ثم كيف ينوى حتى يكون مقبلا للسنة ؟ قالوا : ينوى لإزالة الحدث وإقامة الصلاة - وفى المنافع : أو عبادة لا تستغنى عن الطهارة . وفى شرح الطحاوى : وأجمعوا أن النجاسة إذا كانت على الثوب أو على البدن فإنه يظهر من غير نية .

م : ومن السنة الترتيب فى الوضوء - وفى التفريد : وكذا فى التيمم . م : يبدأ يديه إلى الرسغ ، ثم بوجهه ، ثم بذراعيه ، ثم برأسه ، ثم برجليه . وفى شرح المتفق : إلا أن يكون فى الترتيب ضرر ، كما إذا أحدث^٢ وإزاء الوضوء فى المسجد فأخرج الإناء ليتوضأ به فإنه لو عاف على الإناء لو تركه خارج المسجد : يغسل الوجه واليدين والرجلين

(١) له وعاء جمع فيه بعض أحاط القرآن (٢) أى أر ، خ = الباطع = (٣) أى فى الصلاة وهو يريد أن ينوى على صلاته .

ولا يمسح بل يرفع الإناث ويدخل المسجد مع الإناث ثم يأخذ الماء ويمسح، ليكون حاملاً للإناث من خارج المسجد إلى المسجد للوضوء ولا تقصد به الصلاة، وفي البداية؛ وقال الشافعي رحمه الله: الترتيب فرض. وفي شرح المتفق: ترتيب الوضوء ثلاثة، أحدهما أن يبدأ بما بدأ الله تعالى في كتابه، والثاني أن يبدأ باليمنى فانه فضيلة، والثالث يستحب أن يبدأ في غسل اليدين والرجلين من رؤس الأصابع وينتهي فيه إلى المرافق والكعبين.

م: ومن السنة الموالاة عندنا، وعند الشافعي ومالك فرض. وفي التحفة: الموالاة أن لا يشتغل بين أفعال الوضوء بعمل ليس منه.

ومن السنة السواك، أى استماله، وينبى أن يكون السواك من أشجار ثمرة وليكن رطباً، فى غلظ الخصر وطول الشبر، ولا يقوم الإصبع مقام الخشبة حال وجود الخشبة، فإذا لم توجد الخشبة لحيث يقوم الإصبع مقام الخشبة - وفى الظهيرية: من اليمن مقام الخشبة. وفى السفناتى: ثم وقت الاستياك هو وقت المضمضة - وفى الخلاصة: تكيلاً للاتقاء. وفى شرح الطحاوى: فإذا كان السواك سنة فله أن يستاك بأى سواك كان رطباً أو يابساً، مبلولاً كان أو غير مبلول، صائماً أو غير صائم، بالغداة والمساء؛ وعند الشافعي رحمه الله يكره السواك للصائم بعد الزوال. وفى القيمة: ويستحب السواك عندنا عند كل صلاة ووضوء، وكل شىء يغيره، وعند اليقظة، وهو من قضبان أشجار لها رائحة طيبة، فإن لم يكن نخرة وإلا فاصبع. الحجة: قال عبد الله ابن المبارك: لو أن أهل قرية اجتمعوا على ترك سنة السواك قاتلهم كما قاتل المرتدين كيلاً يجرئ الناس على ترك أحكام الإسلام.

ومن السنة أن يعضض ثلاثاً ويستنشق ثلاثاً. وفى الخلاصة: هما ستان فى الوضوء فرضان فى الغسل، وعند مالك فرضان فيها، وعند الشافعي ستان فيها. م: يأخذ لكل واحد منهما ماء جديداً ثلاث مرات. ويرتب الاستنشاق على المضمضة

عنه، وقال الشافعي رحمه الله: السنة أن يمضمض ويستنشق ثلاثاً بماء واحد، في كل مرة يأخذ بكفه ماء فيمضمض يمضه ويستنشق يمضه، ثم يأخذ هكذا مرة ثانية وثالثة، والمبالغة فيها سنة أيضاً. وفي شرح الطحاوي: [إلا أن يكون صائماً ٢٠] قال شمس الأئمة الحلواني: المبالغة في المضمضة [أن يخرج الماء من جانب، وقال شيخ الإسلام: المبالغة في المضمضة] الفرقة ١، وقال الصدر الشهيد: المبالغة فيها تكثير الماء حتى يملأ الفم، فإن لم يملأ الفم لم يمتد يفرغ؛ والمبالغة في الاستنشاق أن يضع الماء على منخربيه ويمر به حتى يصل إلى ما اشتد من أنفه، وقال بعضهم: المبالغة في الاستنشاق الاستنثار، ويكون المضمضة باليد اليمنى والاستنثار باليد اليسرى - وفي السراجية: وهو الأولى، وفي بعض المواضع إذا تمضمض واستنشق فليس عليه أن يدخل أصبعه في فمه وأنفه؛ قال الزندوسى: والأولى أن يغسل ذلك، وإن أخذ الماء بكفه ورفع منه بضعه ثلاث مرات وتمضمض يمجوز، وبمثل لو رفع الماء بكفه واستنشق ثلاث مرات لا يمجوز، لأن في الاستنشاق يعود بعض الماء المستعمل إلى الكف وفي المضمضة لا يعود. وفي الظهيرية: وإذا أخذ الماء بكفه فيمضمض يمضه ويستنشق بالباقي جاز، ولو كان على خلافه لا يمجوز.

م: ومن السنة تكرار الغسل ثلاثاً فيما يفترض غسله نحو اليد والوجه والرجلين، وهذا فصل اختلف فيه المشايخ رحمهم الله أن من توضأ وزاد على الثلاث هل يكره أم لا؟ كان الفقيه أبو بكر الإسكافي يقول: يكره، وكان الفقيه أبو بكر الأعمش يقول: لا يكره إلا أن يرى السنة في الزيادة، وبعض مشايخنا قالوا: إن كان من نية الزيادة يكره، وإن كان من نية تجديد الوضوء لا يكره بل يستحب له ذلك. وذكر الناطقي أن الوضوء مرة واحدة فرض، ومرتين فضيلة، وثلاثاً في المسحولات سنة، وأربعاً بدعة - وهذا كله إذا لم يفرغ من الوضوء، فأما إذا فرغ ثم استأنف فلا يكره بالاتفاق. وفي النوازل: قال أبو بكر: إذا توضأ رجل وغسل أعضائه ثلاثاً فلا يكره ذلك فريضة،

(١) من: أد، خ.

وهي بمنزلة من أطال الركوع والسجود . المنصهرات : و يقنى أن يغسل الأعضاء كل مرة غسلا يهل الماء إلى جميع ما يجب غسله في الوضوء ، فلو غسل في المرة الأولى وبقي موضعاً اليابس وفي المرة الثانية يغيب الماء بفضه ثم في المرة الثالثة يغيب مواضع الوضوء فهذا لا يكون غسل الأعضاء ثلاث مرات .

الهداية : وتخليل الحبة سنة . وفي قارى الحبة : وهو الأصح ، وقيل : هو سنة عند أبي يوسف ، جاز عند أبي حنيفة وعمر - رحمه الله . وفي المصايح : قال أنس رضي الله عنه : كان رسول الله صلى الله عليه وسلم إذا توضأ أخذ كفا من ماء فأدخله تحت عنقه غللاً به لحية وقال : هكذا أمرني ربي . وفي المنافع : وكيفية التخليل أن يدخل أصابعه فيها ويخلل من جانب الأسفل إلى فوق ، وهو المقول عن شمس الأئمة المكره . وفي المنافع : وكيفية التخليل أن يدخل أصابعه . وفي الظهيرية : والتخليل إنما يكون بعد التلثيث ، وتخليل الأصابع بعد إصصال الماء إليها سنة . وفي الحبة : في قولهم جميعاً . وإن كانت الأصابع مضمومة يجب تخليل الأصابع لا بحالة بقاء متقاطر . في بداية الهداية في آداب الوضوء : ثم اغسل رجلك اليمنى مع الكمين ، وتخلل بمخصر يدك اليسرى أصابع رجلك اليمنى مبتدياً من خنصرها حتى تحتم الخنصر اليسرى . ويدخل الإصبع من أسفل .

٣ . ومن السنة استحباب جميع الرأس في المسح ، وتكرار المسح والاستيعاب بماء واحد لا بأشبه ، والتلثيث في المسح بماء مختلف بلعة - هكذا ذكر شيخ الإسلام . وفي الخاتمة : عند الصافي رحمه الله يحس ثلاث مرات ثلاث مياه ، وعندنا لو فعل ذلك لا يكره ولكن لا يكون سنة ولا أدباً ، وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله في رواية عن أبي حنيفة أنه يحس ثلاث مرات يأخذ لكل مرة ماء جديداً . وفي التفريد : وروى ابن زياد عن أبي حنيفة المسح بماء واحد ثلاث مرات مسنون . م : ويان كيفية الاستيعاب أن يأخذ

(١) الحنك : الأسفل من طرف مقدم الصحيح .

الماء ويل كفه وأصابعه، ثم يلمس الأصابع ويضع على مقدم رأسه . من كل يد ثلاث أصابع، ويمسك إبهاميه وسبابته، ويحافظ بين كفيه، ويمد إلى قفاه ثم يرسل الأصابع ويضع كفيه على فؤديه^١ ويحركها إلى مقدم الرأس، ويمسح ظاهر أذنيه ياطن إبهاميه، وباطن أذنيه ياطن مسبحته . و البداية من مقدم الرأس على قول عامة المشايخ، وروى عن أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله أنه يبدأ من أعلى رأسه فيمد يديه إلى مقدم جبهته، ثم إلى قفاه . م : وذكر الشيخ أبو نصر الصفار : يبدأ في مسح الرأس من مقدم الرأس ويحركها إلى مؤخر الرأس، ثم يعيدها إلى مقدم الرأس، ولا يكون الإعادة استعمال المستعمل، لأن اليد ما دام على العضو لا يأخذ حكم الاستعمال . وفي الكافي : وكيف أن يضع أصابع يديه على مقدم رأسه وكفيه على فؤديه فيمد يديه إلى القفا . الملتقط : المستحب في مسح الرأس أن يستعمل أولا لإصبعين من كل يد : الخنصر والبنصر، ويضمهما على مقدم رأسه من منبت الشعر ويحركهما إلى نصف الرأس، ثم يرفعهما ويضع الوسطين في وسط الرأس ويحركهما إلى القفا إلى منبت الشعر ثم يعيدهما إلى وسط الرأس، ثم يضع الخنصر والبنصر من كل يد وسط الرأس ويحركهما إلى مقدم رأسه ثم إلى وسطه ويمد يديه إلى قفاه ليحصل المسح ثلاثا بماء واحد ظاهر غير مستعمل، ثم يدخل من كل يد إصبعي في أذنه ويدبرهما في زوايا الأذنين، ويدبر الإبهامين وراء أذنيه . وإذا غسل الرأس مع الوجه أجزاءه عن المسح، ولكن يكره لأنه خلاف ما أمر به .

ومن السنة مسح الأذنين بالماء الذي يمسح به الرأس، ولا يأخذ لهما ماء جديدا . وفي الظهيرية : ومسح الأذنين سنة، عليه إجماع الأمة، وقال الشافعي رحمه الله : يأخذ لهما ماء جديدا . وإدخال الإصبع - وفي السراجية : البلولة - في صمغ أذنيه أدب ليس بسنة، هو المشهور، وعن أبي يوسف أنه يرى ذلك، وذكر شمس الأئمة الخطواني وشيخ الإسلام خوهر زاده رحمهما الله أنه يدخل الخنصر في صمغ أذنيه ويحركها .

(١) افود : جانب الرأس على الأذنين إلى الأمام .

ولم يذكر محمد رحمه الله في الكتاب^١ مسح الرقبة، وكان الشيخ الفقيه أبو جعفر يقول: إنه سنة، وبه أخذ أكثر العلماء، وقال أبو بكر بن أبي سعد أنه ليس بسنة، وبه أخذ بعض العلماء. وأما تحليل اللحية فليس بمسنون، رواه أبو يوسف عن أبي حنيفة، وهو قول محمد، وقال أبو يوسف: هو سنة، قال ابن عمر رضي الله عنهما: مسحوا رقابكم قبل أن تفل بالثاء. وفي الحائنة: وأما مسح الرقبة ليس بأدب ولا سنة، وفي الظهيرة: قيل: مسح الرقبة مستحب، ومسح الحلقوم بدعة^٢ م. ومن السنة عند غسل الرجلين

(١) أى كتاب الأصل، راجع ١/ ٢ (٢) قال السرخسي في المبسوط ج ١ ص ١٠: ولم يذكر مسح الرقبة، وبعض مشايخنا يقول: إنه ليس من أعمال الوضوء، والأصح أنه مستحب في الوضوء، قال ابن عمر رضي الله عنهما: مسحوا رقابكم قبل أن تفل بالثاء. - ٥١. وفي ج ١ ص ٢٣ من اليدائع: أما مسح الرقبة فقد اختلف للشافعية فيه، قال أبو بكر الأعمش إنه سنة، وقال أبو بكر الإسكاف إنه أدب، ومثله في التحفة. وفي فتح القدير ج ١ ص ٢٣: ومسح الرقبة مستحب بظاهر الدين لعدم استحمال بلتها، والحلقوم بدعة، وقيل مسح الرقبة أيضا بدعة، وفيها قدمنا من رواية الهادي أنه صلى الله عليه وسلم مسح الرقبة مع مسح الرأس، وفي حديث وائل المقدم: وظاهر رقبته - ٥١. وفي جامع الرموز طبع الأستانة ص ٢٠: (ومسح الرقبة) أى العنق بظاهر كفيه - كما في النظم - للبطل بالماء البارد - كما في اللنية - وليس في أصله رواية عن المتقدمين - ٥١. وفي البناية شرح الهداية ١/ ٩٧: أما مسح الرقبة فلم يرد فيه رواية عن أصحابنا المتقدمين، قال في شرح الطحاوى: كان الفقيه أبو جعفر يمسح عنقه اقتباعا لما روى أن ابن عمر كان يمسح عنقه، وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم قال: مسح الرقبة أمان من الغل - الخ. ثم بحث عن سند الحديث وضعفه وصححه وبحث عن سند روايات رواها أبو داود وأحمد من حديث طلحة بن مصرف عن أبيه عن جده أنه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يمسح مؤخر أصل العنق وما يليه من مقدم العنق - فراجع. فظهر أن مسحة الرقبة من الفتاوى، ولم تذكر في كتب ظاهر الرواية ولا في النوادر، وليس فيها رواية عن أصحابنا، بل اختاره المجتهدون في المذهب لحديث ورد فيه مرفوعا وموقوف، وفي فتاوى لاضيفان: وعند اختلاف الأقوال كان منه أولى من تركه.

أن يأخذ الإماء بيته ويصب على مقدم رجله الأيمن ويدلكه بيساره فيفعلها ثلاثاً .
ثم يفيض الماء على مقدم رجله الأيسر ويدلكه بيساره .

شرح الطحاوى: السنة في الوضوء أربعة: الاستنجاء قبل ، والمضغطة ، والاستنشاق ، ومسح الأذنين . وما سوى ذلك قاذاب . الكافي : مستحبه الثيامن ، وفي التنطة :
البداية بالميامن سنة .

م : جئنا إلى بيان الأدب : ومن الأدب أن لا يسرف ولا يفتقر ، هكذا ذكر شيخ الإسلام ، وذكر شمس الأئمة الحلواني : هذا سنة . ومن الأدب أن يقول عند غسل كل عضو " أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله " .
ومن الأدب أن لا يتكلم بكلام الناس . ومن الأدب أن يقوم بأمر الوضوء بنفسه ، الحديث عمر رضى الله عنه فانه قال : إنا لا نستعين على وضوئنا ، ومع هذا لو استعان بغيره جاز بعد أن لا يكون الغسل غيره بل يغسل بنفسه ، وقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم استعان بالمغيرة و كان المغيرة يفيض الماء و رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يغسل . ومن الأدب أن لا يترك عورته مكشوفة ، يبنى بعد الاستنجاء . ومن الأدب أن يأتى بالصلاة قبل الوقت . وفي الخلاصة : ومن الأدب أن يوصل الماء إلى منابت شعر الحاجبين والشارب . م : ومن الأدب أن يقول بعد الفراغ من الوضوء " سبحانك اللهم وبحمدك ، أشهد أن لا إله إلا أنت ، أستغفرك وأتوب إليك ، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله " . ومن الأدب أن لا يمسح سائر أعضائه بالخرقة التي يمسح بها موضع الاستنجاء . ومن الأدب أن يستقبل القبلة عند الوضوء بعد الفراغ من الاستنجاء ، ومن الأدب أن يقول بعد الفراغ من الوضوء أو في خلال الوضوء " اللهم اجعلني من التوابين ، واجعلني من المتطهرين " . ومن الأدب أن يشرب فضل وضوئه أو يهضمه مستقبل القبلة ، إن شاء قائما وإن شاء قاعدا ، وذكر الإمام خواهر زاده رحمه الله

(١) قرأ على عماله : ضيق عليهم في النفقة ، وفي التنزيل " لم يسرفوا ولم يقتروا " سورة الفرقان : ٦٧ .

أنه يشرب ذلك الماء قائماً ، و قال : لا يشرب الماء قائماً إلا في موضعين أحدهما هذا ، و الثاني عند زمزم . و من الأدب أن يصل ركعتين بعد الفراغ من الوضوء . و من الأدب أن يملأ آيته بعد الفراغ من الوضوء . و في الحائنة : الوضوء أنواع ثلاثة : فرض ، وهو وضوء المحدث عند قيامه إلى الصلاة ، و واجب وهو الوضوء للطواف و إن طاف بالبيت بدونه جاز و يكون تاركاً للواجب ، و مندوب هو الوضوء على الوضوء و الوضوء للنوم إذا أراد النوم يستحب له أن يتوضأ . و منه المحافظة على الوضوء ، و تفسيره أن يتوضأ كلما أحدث . و منه الوضوء بعد الغيبة و إنشاد الشعر . و منه الوضوء إذا ضحك و قهقه . و منه الوضوء لفعل الميت .

و لا بأس للتوضي و المغتسل أن يمسح بالمنديل ، و منهم من كره ذلك ، و منهم من كره للتوضي دون المغتسل ، و الصحيح ما قلنا ، إلا أنه ينبغي أن لا يبالغ و لا يستقصى فيبقى أثر الوضوء على أعضائه .

خزانة الفقه : الكراهية في الوضوء و الطهارة ستة أشياء : التعميف في ضرب الماء على الوجه ، و النظر إلى العورة ، و المضمضة و الاستنشاق باليسار ، و الامتنعاط باليمين من غير عنبر ، و إلقاء البزاق في الماء . خزانة الفقه : التكلم في حال التوضي مكروه ، و عند الاغتسال أشد كراهة . و يحترز من وسوسة الشيطان في الوضوء لأن للشيطان في الوضوء وسوس . و ينبغي أن لا يترك شرائط الاحتياط ، و لا يظن فيه بل يقتصد . قال المصنف رحمه الله : ينبغي للتوضي أن يحفظ عينه و لسانه من الكذب و الغيبة و الخفية و النظر إلى المحرمات ، فقد جاء في الحديث أنهم يتقضن الوضوء . خزانة الفقه : و المنهى في الوضوء ستة أشياء : كشف العورة ، و إلقاء البول و الغائط في الماء ، و الاستنجاء باليمين ، و الإسراف في الماء ، و غسل الأعضاء أكثر من ثلاث مرات ، و المسح على الرجلين .

الفصل الثاني في بيان ما يوجب الوضوء

هذا الفصل يشتمل على أنواع ، نوع منه : الغائط يوجب الوضوء قل أو أكثر ، وكذلك

البول، وكذلك الريح الخارجة من الدبر، واختلف المشايخ رحمهم الله أن عين الريح نجسة أو هي طاهرة إلا أنها تنجس بمرورها على النجاسة، قالوا: وقائدة هذا الخلاف فيما إذا خرج منه الريح وعليه سراويل مبتلة هل يتنجس سراويله؟ فن قال "عينها نجسة" يقول: يتنجس، ومن قال "عينها ليست بنجسة" يقول: لا يتنجس. وأما الريح الخارجة من قبل المرأة وذكر الرجل فقد روى عن محمد أنه يوجب الوضوء، هكذا ذكر القدوري وبه أخذ بعض المشايخ، وقال أبو الحسن الكرخي: لا وضوء فيها إلا أن تكون المرأة مفضضة فيستحب لها الوضوء، وكان الشيخ الإمام الزاهد يقول: إذا كانت المرأة مفضضة يجب عليها الوضوء، وما لا فلا، وذكر هشام في نوادره عن محمد رحمه الله، ومن المشايخ من قال في المفضضة إن كانت الريح منتنة عليها الوضوء، وما لا فلا. وفي جامع الجوامع وقيل: إن سمع صوته ينقض. وفي الحجة: وإن كان في بطنه جافة فخرج منها ريح لا وضوء عليه كالجشاء^٢.

م: الدودة إذا خرجت من قبل المرأة فعل الأقاويل التي ذكرنا، وفي القدوري: إنها يوجب الوضوء، فإن خرجت من الدبر أوجب الوضوء. فرق بين الخارج من الدبر والخارج من الجراحة فإن الدودة الخارجة عن رأس الجراحة لا ينقض الوضوء. وعلى قياس مسألة الدودة الساقطة عن رأس الجراحة استحسنت المشايخ رحمهم الله في العرق المذني^٣ الذي يقال له بالفارسية "رشته" لو خرج عن عضو من إنسان لا ينقض الوضوء، وفي الظهيرية: وإن كان الماء يسيل من العرق المذني ينقض وضوءه. م: وإن خرجت الدودة من الإحليل حكى عن الشيخ ظهير الدين المرغيناني أنه ينقض، وكان يميله إلى فتاوى خوارزم. ولو خرجت الدودة من الفم قيل: لا ينقض الوضوء، وكذا الخارج من الأذن والآنف لا ينقض الوضوء.

و المذني ينقض، وهو الماء الرقيق الذي يخرج عن الشهوة، وكذا الودي ينقض

(١) البلانة: البلح في البلوف (٢) البلقاء: ريح تخرج من الفم مع صوت عند الشبع.

(٣) العرق المذني: داء، يخرج في الرجل شيء مثل خيط من العظم.

الوضوء وهو الماء الأبيض الذى يخرج بعد البول ، وكذا الحصة إذا خرجت من السيلان . والمضى إذا خرج من غير شهوة بأن حمل شيئاً فسبقه المضى أو سقط من مكان مرتفع فخرج منه لم يجب عليه الفسل ويجب الوضوء .

و دم الاستحاضة حدث يوجب الوضوء عندنا - وفى التجريد : قال مالك : لا وضوء فيه ، والمستحاضة كالحديث فى جميع الأحكام ، غير أن طهارتها تنقضى عند خروج الوقت . م : وفى هذا المقام يحتاج إلى بيان حد الاستحاضة ، فنقول : إن الاستحاضة إنما يعرف باستمرار الدم تمام وقت الصلاة كاملاً ، حتى لو سال الدم فى وقت صلاة وتوضأت وصلت ثم خرج الوقت ودخل وقت صلاة أخرى واقطع الدم ودام الانقطاع إلى آخر الوقت : توضأت وعادت تلك الصلاة ، وإن لم ينقطع الدم فى وقت الصلاة الثانية حتى لو خرج الوقت جازت تلك الصلاة . وفى الطحاوى : المرأة إنما تصير مستحاضة بأحد الأمرين : إما بدم فاسد ، وإما بطهر فاسد . وفى الهداية : المستحاضة هى التى لا يعضى عليها وقت صلاة إلا والحديث الذى ابتليت به يوجد فيه ، وكذلك من كان هو فى معناها . وفى الكافى : التعريف المذكور فى الهداية لبقاء لا للابتداء ، ففى الابتداء استيعاب الوقت بالحديث شرط . م : ومتى حكم باستحاضتها فى وقت صلاة يحكم بذلك فى وقت صلاة أخرى إذا وجد السيلان فى وقت صلاة أخرى مقارناً للوضوء أو طارئاً على الوضوء ، ولا يكتفى بوجود السيلان فى وقت صلاة أخرى سابقاً على الوضوء ، حتى أن المرأة إذا استحيضت فدخل وقت العصر ودمها سائل فاقطع قوضأت و الدم كذلك منقطع ولما صلت ركعتين من العصر غربت الشمس : فانها تفضى على صلاتها ، ولو حكم باستحاضتها لا تنقض طهارتها بخروج وقت العصر لأن طهارة المستحاضة تنقضى بخروج الوقت . وحديث صيرورة الإنسان صاحب الجرح السائل بسبب الرعاف والدمامل والجراحات والاستطلاق وحديث المستحاضة سواء ، وكان الشيخ أبو القاسم الصفار رحمه الله يقول : صاحب الجرح السائل أن يسيل جرحه فى وقت الصلاة مرتين

أو مراراً ، فإن كان أقل من ذلك لا يكون صاحب جرح سائل . و في الفتاوى : و يغني
 لمن رضع أو سال عن جرحه دم أن ينتظر إلى آخر الوقت ، فإن لم ينقطع الدم توضاً
 و صلى . في الواقعات : رجل رضع أو سال عن جرحه الدم ينتظر إلى آخر الوقت
 [فإن لم ينقطع الدم توضاً و صلى قبل خروج الوقت ، فإن توضاً و صلى ثم خرج
 الوقت] ^١ و دخل وقت صلاة أخرى و انقطع الدم توضاً و أعاد الصلاة ، و إن
 لم ينقطع في وقت الصلاة الثانية حتى خرج الوقت جازت صلاته . م : و بعد هذا يحتاج إلى
 معرفة أحكام المستحاضة و من بمعناها ، اختلف العلماء في تقدير بقاء هذه الطهارة ، فالشافى
 رحمه الله قدر بقاءها بالأداء حتى قال : المستحاضة توضحاً لكل صلاة مكتوبة و تصلى
 بوضوئها ما شئت من التوافل [و عللونا قدروا البقاء بالوقت حتى قالوا : المستحاضة
 توضحاً لوقت كل صلاة و تصلى ما شئت من التوافل و الفرائض في الوقت] ^١ . و في
 السنن : و هذا الاختلاف الذى ذكرنا بينا و بين الشافى رحمه الله في المستحاضة و من
 به سلس البول ^٢ و استطلاق البطن و انفلت الريح من الدبر ، و أما في حق صاحب
 الجرح السائل و الوعاء الدائم فالخلاف بينا و بينه بوجه آخر لأنه لا يرى الخارج من
 غير السيلين حدثاً . م : ثم إذا خرج الوقت في الصلاة التى اتصلت أوقاتها لانعدام
 الوقت المهيئ بين أوقاتها ثبت انتقاض الطهارة أيضاً فيضاف الانتقاض إلى خروج
 الوقت أو إلى دخول وقت آخر ، فبارة عامة المشايخ أن على قول أبى حنيفة و محمد
 يضاف إلى خروج الوقت ، وعند زفر يضاف إلى دخول وقت آخر ، وعند أبى يوسف
 إلى أيهما وجد . و ثمرة الاختلاف لا تظهر في هذه الصلوات التى اتصلت أوقاتها لازماً
 من وقت يخرج و يدخل وقت آخر ، و إنما تظهر في الصلاة التى لا تصل أوقاتها ،
 و لذلك صورنان ، إحداهما : إذا توضأت بعد طلوع الفجر للفجر و طلعت الشمس
 تنقض طهارتها عند أبى حنيفة و محمد وحمها الله بخروج الوقت ، حتى لم يكن لها أن

(١) من أر ، غ (٢) أى الذى لا يطيق أن يمسه .

تصلي صلاة الضحى بتلك الطهارة ، وكذلك عند أبي يوسف لأنه يعتبر بأى الأمرين وجد إما الخروج أو الدخول ، وعند زفر رحمه الله لا يتنقض لانعدام دخول الوقت ؛ والثانية ؛ إذا توضأت بعد ما طلعت الشمس لا يتنقض طهارتها ما لم يخرج وقت الظهر عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، حتى كان لها أن تصلي الظهر بتلك الطهارة ، وعند أبي يوسف وزفر يتنقض بدخول وقت الظهر . والصحيح ما قال أبو حنيفة ومحمد . والمحققون من مشايخنا ذيلوا عبارة عامة المعايخ رحمهم الله في هذا الباب وقالوا : انتقاض الطهارة بالحدث السابق ، ولذلك أنكروا الخلاف على الوجه الذى قلنا ، وقالوا : على قول أبي يوسف لا تنقض طهارتها بدخول بلا خروج ، إنما تنقض بخروج بلا دخول كما هو قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله . وفيما إذا توضأت قبل الزوال ودخل وقت الظهر إنما احتاجت إلى الطهارة لأجل الظهر عنده لأن طهارتها انتقضت بدخول الظهر عنده ، وذلك لأن هذه طهارة ضرورية فيفتقر بقدر الضرورة ولا ضرورة في تقديم الطهارة على الوقت [لأن الضرورة ضرورة الأداء ولا أداء قبل الوقت فلم يعتبر تلك الطهارة ، وعلى هذا الطريق لم يعتبر الطهارة قبل الوقت] ' في سائر الاوقات ، وكذلك على قول زفر لا يتنقض بدخول الوقت . وفيما إذا توضأت لصلاة الفجر وطلعت الشمس إنما لا يتنقض طهارتها لانعدام الدخول ، لأن ما بعد طلوع الشمس إلى وقت الزوال وقت مهمل ليس فيه فرض مشروع لجعل تبعاً لوقت صلاة الفجر ، ولهذا قالوا : لو فاتته الفجر مع سنتها يقضى السنة مع الفجر في هذا الوقت بالإجماع ، ولو فاتته السنة بدون الفجر يقضيها عند محمد ، لجعل كأن وقت الفجر باق فبقى الطهارة ببقاء الوقت . وإذا توضأت قبل الزوال ودخل وقت الظهر تمنع ، هذه المسألة على قول زفر ، وقول لها أن تصلي الظهر بتلك الطهارة . وفي الظهيرية : المستحاضة إذا توضأت وافتحت الصلاة النافذة فلما صلت منها ركعة خرج الوقت فسدت الصلاة ولزمها القضاء ، وكذلك إذا

شرعت في الصوم النفل ثم حاضرت قننت .

الجامع الكبير : صاحب الجرح إذا توضأ وصلى ثم انقطع فلهذه المسألة على أربعة أوجه : إن توضأ وصلى على الانقطاع لا يبعد الصلاة لأنها أدبت بطهارة كاملة ، وكذلك إذا صلى مع السيلان لأن الرخصة لوجود السيلان ، وكذلك إذا كان الانقطاع وقت الوضوء ولكن كانت الصلاة مع السيلان وصلى مع الانقطاع - وفي النيبات : أو انقطع خلال الصلاة وتم الانقطاع أعاد الصلاة .

م : ولو توضأ صاحب المنذر لصلاة العيد هل له أن يصلي الظهر بتلك الطهارة عند أبي حنيفة ؟ قد اختلف المشايخ فيه ، بعضهم قالوا : ليس له ذلك لأنه خرج وقت صلاة العيد ، وقال بعضهم : له ذلك ، وهو الصحيح لأن صلاة العيد في معنى صلاة الضحى وكان له أن يصلي الظهر بذلك الوضوء ، كذا هنا . ولو توضأ صاحب المنذر في وقت الظهر ثم جدد وضوءه آخر العصر ثم دخل وقت العصر هل له أن يصلي بذلك الوضوء ؟ اختلف المشايخ ، قال بعضهم : له ذلك ، وجعلوا طهارة للعصر وقت الظهر بمنزلة طهارة قبل الزوال للظهر ، ولو توضأ قبل الزوال للظهر ثم زالت الشمس له أن يصلي الظهر بذلك الوضوء ، إذ ليس فيه إلا تقديم الطهارة على الوقت وإنه جائز ، وقال بعضهم : ليس له ذلك - وفي الجامع الصغير والفتاوى الغياثية : ليس له ذلك بالإجماع هو الصحيح .

وفي فتاوى الحجة : ولو توضأ مراراً في وقت صلاة مكتوبة ثم خرج وقت تلك الصلاة بطلت طهارته .

وذكر في الجامع الكبير : لو توضأت المستحاضة للظهر والدم سائل فاقطع وتوضأت العصر ثم سأل بعد الوضوء لم تمد الوضوء ، لأن الوضوء انتقض بذهاب ذلك الوقت فوفقت الطهارة للوقت الثاني ، فان انقطع الدم في وقت العصر فأحدث حدثاً آخر وتوضأت له والدم منقطع فدخل وقت المغرب لم تمد الوضوء ، وذكر

عيسى بن أبان أنها تميد ، ولو توضأت في وقت العصر بدؤن الحاجة إليه ثم سال الدم لزمها الإعادة - وفي الكافي : وكذا إن توضأت لحديث آخر غير السيلان فسال توضأ لأن الوضوء ما وقع للسيلان بل لحديث آخر . ولو توضأ المنذور لصلاة العصر والدم سائل فشرع في الصلاة ثم دخل وقت المغرب استقبل الصلاة . وفي الخلاصة : إذا دخل وقت الظهر و الدم سائل ثم اقتطع قوضاً وصلى الظهر ثم دخل وقت العصر ولم يعد الدم يصلى العصر بذلك الوضوء . وفي الفتاوى الغياثة : وإن خرج الوقت في خلال الصلاة لا يبنى ، وإن توضأ لخروج الوقت لم ينتقض بالحديث الذى ابتلى ما بقى الوقت ، و ينتقض بحديث آخر . ٣ : وإذا استحضت المرأة فدخل وقت الظهر ودمها سائل فتوضأت ثم اقتطع الدم بعد الوضوء فصلت الظهر ودام الانقطاع إلى أن خرج وقت الظهر : ينتقض طهارتها [فإن توضأت في وقت العصر و الدم منقطع و صلت العصر ثم سال الدم بعد ذلك في وقت العصر لا ينتقض طهارتها] ١ ، فإن كان الدم لم يسلم في وقت العصر بل دام الانقطاع إلى أن دخل وقت المغرب ثم سال الدم في وقت المغرب ينتقض طهارتها ، فإذا توضأت تميد الظهر ولا تميد العصر ، فإن كان حينما توضأت للظهر و الدم سائل فصلت الظهر و الدم كذلك سائل ثم اقتطع بعد ذلك و سال في وقت المغرب : لا تميد الظهر . إذا استحضت المرأة فدخل وقت العصر ودمها سائل فتوضأت و الدم كذلك سائل و قامت صلى العصر فلما صلت ركعتين من العصر غربت الشمس : انتقض طهارتها .

و في الفتاوى : و يبنى لصاحب الجرح أن يعصب الجرح بربطة قليلا للنجاسة ، و لو ترك التعصيب^٢ لا بأس به ، و إن سال الدم بعد الوضوء حتى تقذ الرباط^٣ يصلى كذلك و يجوز صلاته . و في الفتاوى الغياثة : و لو قذ الرباط و أصاب ثوبه غسل ،

(١) من أر ، خ ، إلا أن فهما «توضأ» و «صلى» بصيغتي التذكير (٢) التعصيب :

عند العصابة (٣) الرباط : ما يربط به .

و لو تخذ إلى الطي الآخر فإن زاد على الدم لا يجوز ، فإن أصاب من ذلك الدم ثوبه أكثر من قدر الدم لزمه غسل الثوب إذا علم أنه لو غسله لا يصبه الدم ثانيا وثالثا ، أما إذا علم أنه يصبه ثانيا وثالثا فلا يفترض عليه غسله - وفي الكبرى : لو تنجس ثانيا وثالثا قبل الفراغ من الصلاة جاز أن لا يغسله ، وإلا فلا ، وهو المختار ، وفي النبائية : وعليه الفتوى ، وفي الفتاوى العتبية : وعن أبي يوسف أنه يحدد الفصل لوقت كل صلاة . وفي واقعات التاطني : إذا كان به جرح سائل وقد شد عليه خرقه فأصابها أكثر من قدر الدم إن كان بحال لو غسل يتنجس قبل الفراغ من الصلاة ثانيا جاز له أن لا يغسل ويصلي قبل أن يغسله ، وإلا فلا - قال صدر الشهيد : هو المختار .

وفي الأجتناس : رجل يسيل من أحد منخريه^١ دم قوفاً والدم سائل ثم احتبس الدم وانحدر من المنخر الآخر : انتقض وضوؤه ، وإن كان به دمايل أو جدرى^٢ منها ما هي سائلة ومنها ما ليست بسائلة قوفاً وبعضها سائلة ثم سالت إلى لم تكن سائلة انتقض وضوؤه ، والجدرى قروح وليست بقرحة واحدة . وفي المنتقى : أبو سليمان من محمد : رجل به جرحان لا يرقآن^٣ قوفاً ثم رقا أحدهما قال : يصلي ، وكذلك إن سكن هذا وسال الذي كان ساكنا لانهما في هذا بمنزلة جرح واحد .

الحائض إذا حبست الدم عن الخروج [لا تخرج من أن تكون حائضا ، وصاحب الجرح السائل إذا منع الدم عن الخروج خرج من أن يكون صاحب جرح سائل]^٤ . والمستحاضة إذا منعت الدم عن الخروج هل تخرج من أن تكون مستحاضة ؟ ذكر هذه المسألة في الفتاوى الصغرى : أنها تخرج من أن تكون مستحاضة حتى لا يلزمها الوضوء في وقت كل صلاة - وفي اليتيمة : ولا فرق بين أن يكون الحائض عارضا

(١) للنخر : ثقب الأنف (٢) الجدرى مرض يسبب بثورا حمرا يبيض الرؤوس تنتشر في البدن وتصحح سريعا ، وهو شديد العدوى (٣) رقا الدم : جف واقطع (٤) من أر ، خ .

أو خبطة ، و ذكر في موضع آخر أنها لا تخرج من أن تكون مستحاضة .

وفي المقتضى عن أبي يوسف أنه سئل عن المستحاضة تحتشئ ثم تصل ولا يسيل الدم للاحتشاء ؟ قال : هذا ليس بمنزلة الدبر ، وعليها الوضوء - يريد بهذا أن الاحتشاء إذا منع ظهور الدم في حق المستحاضة لم يمنع حكمها ، وفي الدبر الاحتشاء إذا منع ظهور الجذبة منع حكمه وهو الوضوء ، حتى أن من به استطلاق البطن إذا اجتثت دبره كيلا يخرج منه شيء ولم يخرج فلا وضوء ، وليس يحدث حتى يظهر .

وفي النصاب : رجل به سلس البول لجلل القطعة في ذكره ومنه من الخروج وهو علم أنه لو لم يحبس ظهر البول فأخرج القطن وعليها بة : فهو يحدث عند ساحة أخرج القطن ، وعليه الفتوى . وإن كان صاحب الجرح السائل يسيل جرحه عند السجود ولا يسيل إذا لم يسجد يؤمى قاعدا ، وكذا لو سلس بوله لو قام أو استطلق بطنه أو يسجد عن القراءة فانه يصل قاعدا بركوع وسجود ، لأن ترك القيام والركوع والسجود أهون من السيلان - وفي البصري : الأفضل أن يصل قاعدا بإيماء ، ولو أنه استلقى لم يصل يصل قاعدا بركوع وسجود مع السيلان ، لأن ترك الفرائض فيه أقل . م : وإذا احتشئ إحليله بقطعة خوفا من خروج البول ولو لا القطعة لخرج منه البول فلا بأس به ولا ينتقض وضوؤه حتى يظهر البول على القطعة ويخرج منه ، وإن ابتل الطرف الداخل من القطعة ولم ينفذ أو نفذ ولكن الحشو منفصل عن رأس الإحليل فهذا لا يعطى له حكم الخروج حتى لا ينتقض وضوؤه ، فإن كان الحشو عاليا عن رأس الإحليل أو محاذيا لرأس الإحليل إن نزل يعطى له حكم البروز وينتقض وضوؤه ، وإن سقطت القطعة إن كانت رطبة يثبت لها حكم البروز ، وإن كانت يابسة لا يثبت لها حكم البروز .

و إذا اجتثت المرأة فإن كان الاحتشاء في الفرج الخارج - والفرج الخارج بمنزلة الألتين والثقله - فإذا ابتل داخل الحشو ونفذ إلى خارجه أو لم ينفذ انتقض

(١) احتشت المرأة احتشاء ، أى أدخلت في فرجها شيئا .

وضوؤها ، وإن كان الاحتشاء في الفرج الداخل قابِل داخل الحشو إن لم ينفذ إلى خارجه لا ينتقض الوضوء ، وإن نفذ إلى خارجه إن كان الكرسف عالياً عن طرف الفرج الداخل أو كان محاذياً له ينتقض وضوؤها ، وإن كان منفصلاً متجافياً عنه لا ينتقض الوضوء ، وإن سقط الحشو إن كان يابساً لا ينتقض ، وإن كان رطباً ينتقض ، وفي هذا الحكم يستوى الفرجان جميعاً . القيمة : سئل على بن أحمد عن امرأة طاهرة توضأت واحتشمت وصلت مثلاً أربع صلوات ثم نظرت إلى الحاجز فوجدت فيه بللاً قد جاوز ظاهر الحاجز هل يجب عليها إعادة شيء من الصلاة ؟ قال : لا ، وسئل أيضاً عن وضع هذا الحاجز أهو مشروع حتماً وإيجاباً من الشرع حتى أن المرأة إذا صلت بدون الحاجز لا يجوز أم هو مستحب ؟ فقال : يستحب وضع الكرسف في الثيب . الظهيرية : المرأة لو أدخلت إصبعها في فرجها ينتقض وضوؤها ، لأنه لا يخلو عن البلة . م : رجل أدخل عوداً في دبره أو قطعة في إحليله وغيبها ثم أخرجها أو خرجت فضله الوضوء ، وإن كان طرف العود بيده ثم أخرجها لا يجب عليه شيء ، ألا ترى أن رجلاً لو أدخل المحقنة^٢ ثم أخرجها لم يكن عليه الوضوء هكذا ، ولكن تأويلها إذا لم يكن على العود والمحقنة بلة . وفي الفتاوى العتائية : لو أدخل شاة^٣ ثم خرج قبل الوصول إلى الجوف إن كان مبتلاً بنقض ، وإن كان يابساً لا ، والمختار أنه ينقض في الوجهين .

الحثاية : ولو كان الرجل أقلف وخرج البول من إحليله وبقي في قلفة قض الوضوء ، وكذا لو خرج البول من الفرج الداخل للمرأة دون الخارج نقض الوضوء ، ولو نزل البول من المثانة إلى الإحليل ولم يظهر على رأس الإحليل لا ينتقض .

الذخيرة : ومن توضأ ورأى البلل سائلاً من ذكره لا ينتقض وضوؤه ، فإن الشيطان يريه ذلك كثيراً ولا يستيقن أنه بول أو ماء . في الحجة : أو يوسوس في خروج

(١) الحاجز : ما تشد به المرأة الباكرة فرجها (٢) المحقنة : آلة الحقن (٣) الشافة : دونه يدخل في المقعد لاستطلاق البطن .

ريح منه مضى في صلاته ولا يلتفت إليه ، قال شمس الأئمة الحلواني : وتأويل هذا في الذي يرى البلل على طرف ذكره وقد استنجد بالماء ، ويحتمل أنه يكون من بلل الفسل ، وإن علم أنه خرج من داخل الإحليل فهو حدث ، ومن أصحابنا من قال : وإن علم أنه خرج من ذكره لا ينقض ما لم ييقن أنه بول أو مذي ، وذكر في بعض النوادر أن المستنجد إذا أدخل الماء في ذكره ثم خرج لم ينقض وضوؤه ، فيحتمل أن يكون الخارج من ماء الاستنجاء . قال الشيخ الإمام : والحيلة في قطع هذه الوسوسة أن ينضح فرجه بالماء - وفي الخلاصة : ينضح فرجه وإزاره بالماء إذا توضأ ، فإذا أراه الشيطان ذلك أحاله على الماء ، وهذه الحيلة إنما ينفعه إذا كان العهد قريبا بحيث لم يحف بالبلل ، أما إذا كان العهد بعيدا وجف البلل ثم رأى بللا يعيد الوضوء . الملتقط : ولا تفسد طهارة المرأة بركوب الدابة وسيرها إلا إذا خرج منها بلة . الخلاصة : ولو نزل البول إلى قسبة الذكر لا ينقض لأنه من الباطن ، ولو خرج إلى القلفة أو إلى اسكنى المرأة ينقض لأنه من الظاهر . الكبرى : وضعت الخرق في الموضع الذي يضل من الظاهر وابتلت انتقض الوضوء ولا يفسد الصوم ، لأنه خارج ، وانتقاض الوضوء يعتمد الخروج وفساد الصوم يعتمد الدخول ، وإن وضعتها من الفرج موضعا بعد ذلك من الباطن لا ينقض الوضوء وفسد الصوم لوجود عكسه .

م : نوع آخر مما يوجب الوضوء - قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير : نفطة^١ قشرت فسال منها ماء أو غير عن رأس الجرح فنقض الوضوء ، وإن لم يسل لا ينقض - وفي الهداية : وقال الشافعي : لا ينقض في الوجهين ، هذا إذا قشرها فخرج بنفسه ، أما إذا عصرها فخرج بعصره دما لا ينقض . م : شرط السيلان لانتقاض الوضوء في الخارج من السيلين ، وهذا مذهب علمائنا الثلاثة رحمهم الله . وإنه استحسان ، وقال زفر رحمه الله : إذا علا وظهر على رأس الجرح ينقض وضوؤه وهو القياس ، وأجمعا

(١) أي الفرج الظاهر (٢) نفطة : بثرة ملاء ماء تخرج باليد من العمل .

على أن الخارج من السيلين لا يشترط السيلان ويكتفى بمجرد الظهور والميلان، وإن الخارج من النقط كلها مثل الدم والقيح والصدید والماء سواء تنقض الطهارة بالكل إذا سال .

الخلاصة : أ من الخارج من غير السيلين كالدم والقيح والصدید إن سال إلى موضع يجب تطهيره أو يس من حدث ٤ وفي الكافي : حتى لو سال الدم إلى ما لان من الألف انتقض وضوؤه لأن الاستشاق فرض في الجنابة وسنة في الوضوء . ٥ م : ولو نزل الدم من الرأس إلى موضع يلحقه حكم التطهير من الألف أو الأذنين نقض الوضوء ، ولو نزل البول إلى نوبة الذكر لم ينقض الوضوء ، والفرق أن في المسألة الأولى النجاسة خرجت بنفسها عن محلها الباطن إلى موضع له حكم الظاهر ، ولا كذلك في المسألة الثانية ، حتى أن في المسألة الثانية لو خرج إلى التلقة نقض الوضوء لزواله عما له حكم الباطن ، ولا كذلك إذا خرج من فرج المرأة إلى الاسكتين لزواله عما له حكم الباطن والموضع الذي يلحقه حكم التطهير من الألف ما لان منه فإذا وصل الدم إلى ما لان منه انتقض وضوؤه وإن لم يظهر على الأربعة . وعن محمد رحمه الله فيمن استثر فسقط من أنفه قطرة دم لم تنقض طهارته ، وإن تقطر من أنفه قطرة دم انتقض طهارته . وإذا تبين الخنى أنه رجل أو امرأة فالفرج الآخر منه بمنزلة الجرح لا ينقض الوضوء بما يخرج منه ما لم يسيل . وإذا كان بذكر الرجل جرح له رأسان أحدهما يخرج منه ما يسيل في هجرى البول والآخر يخرج منه ما لا يسيل في هجرى البول : فالأول بمنزلة الإحليل ، إذا ظهر البول على رأس الإحليل ينقض الوضوء وإن لم يسيل ، لأنه سال عن موضعه إلى مكان له حكم الظاهر ، ولا كذلك الآخر .

المجيب ١ : إذا ظهر منه ما يشبه البول من الموضع الذي يخرج منه البول إن كان قادرا على إمساكه إن شاء أسكه وإن شاء أرسله : فهو بول ينقض الوضوء إذا ظهر على رأس الثقب ، وإن كان لا يقدر على إمساكه لا ينقض ما لم يسيل .

المحل عن أبي يوسف إذا زال الدم عن رأس الجرح لا ينقض وضوؤه حتى يسيل .

(١) المجيب : مقطوع الذكر .

الظهيرية: وإن كانت به حصة فربط ذلك الموضع فخرجت الحصة واندمل فاستحال البول إلى ذلك الموضع فهو بمنزلة الجرح لا يتنقض حتى يسيل .

ولو غرز رجل إبرة في يده وخرج منه الدم وظهر أكثر من رأس الإبرة لم يتنقض وضوؤه ، قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله : كان محمد بن عبد الله يميل في هذا إلى أنه يتنقض وضوؤه ورآه سايلا . مجموع النوازل : إذا غرز في عضوه شوكا أو إبرة فاخرج ذلك وظهر منه الدم ولم يسيل ظاهرا لا يتنقض وضوؤه . وفي فتاوى خوارزم : الدم إذا لم ينحدر عن رأس الجرح ولكن علا فصار أكثر من رأس الجرح لا يتنقض وضوؤه ، و الفتوى على أنه لا يتنقض وضوؤه في جنس هذه المسائل ، فإذا عصرت القرحة فخرج منها شيء كثير وكانت بحال لو لم يعصرها لا يخرج منها شيء . يتنقض الوضوء . وفي مجموع النوازل : جرح ليس فيه شيء من الدم والقيح والصدید دخل صاحبه الحمام أو الحوض فدخل الماء الجرح فصر الرجل الجرح وخرج منه الماء و سال لا يتنقض الوضوء . وإذا مسح الرجل الدم عن رأس الجراحة ثم خرج ثانيا فمسحه ينظر إن كان ما خرج بحال لو تركه سال أعاد الوضوء ، وإن كان بحيث لو تركه لا يسيل لا يتنقض الوضوء ، ولا فرق بين أن يمسحه بخرقة أو إصبع . وكذلك إذا وضع عليه قطعة أو شيئا آخر حتى انشف ثم وضعه ثانيا وثالثا فإنه يجمع جميع ما ينشف ، فإن كان بحيث لو تركه سال يحمل حدثا ، وإنما يعرف هذا بالاجتهاد وغالب الظن . وفي البنايع : وهذا عند أبي حنيفة ومحمد ، خلافا لأبي يوسف . م : وكذلك إن ألقى عليه التراب ثم ظهر ثانيا فتربه ثم ثالثا أو ألقى عليه دقيقا أو نخالة فهو كذلك يجمع ، قالوا : وإنما يجمع إذا كان في مجلس واحد مرة بعد أخرى ، أما إذا كان في مجالس مختلفة لا يجمع . وكذلك إذا وضع عليه دواء حتى ينشف جميع ما يخرج فلم يسيل عن رأس الجرح فإن كان ما ينشف بحيث يسيل بنفسه يحمل حدثا ، وما لا فلا . وإذا خرج من أذنه قيح أو صديد ينظر إن خرج بدون الوجع لا يتنقض وضوؤه وإن خرج مع الوجع يتنقض وضوؤه .

و فى نوادر هشام عن محمد رحمه الله : الشيخ إذا كان فى عينه رمد - و فى الذخيرة : أو عشى - م : و يسيل الدموع منها أمره بالوضوء لوقت كل صلاة .
 و فى الظهيرية : الغرب^١ الذى يكون بعين الإنسان إذا سال عنه الماء ينقض الوضوء .
 م : و إذا خرج دبره إن عاجله يده أو بخرقة حتى أدخله ينقض طهارته ، و ذكر شمس الأئمة الحلوانى بمجرد خروج المقعد تنقض طهارته لخروج النجاسة من الباطن إلى الظاهر .
 و إذا عض شيئا فرأى عليه أثر الدم من أصول أسنانه لا وضوء عليه . و فى الحجة : يتوضأ احتياطاً ، ولا يأكل ذلك القدر . م : وكذلك الحلال إذا رأى عليه أثر الدم لا ينقض الوضوء . و ذكر الشيخ علاء الدين رحمه الله فى كتاب الشرحين أن من أكل خبزاً أو شيئاً من الفواكه و رأى فيه أثر الدم من أصول أسنانه ينبغي أن يضع إصبعه أو طرف كفه على ذلك الموضع ، إن وجد فيه أثر الدم ينقض وضوءه ، و ما لا فلا . و فى الظهيرية : وكذلك إذا استاك سواكاً فوجد أثر الدم . الحجة : سئل عبد الله بن المبارك عن قطع يده بالسكين و هو على وضوء فابتدر فشد عليها حتى منع الدم ؟ قال : لا وضوء عليه . الحلوى : و سئل إبراهيم عن الدم إذا خرج من بين الأسنان ، فقال : إذا كان موضعه معلوماً و سال من مكانه ينقض الوضوء و هو نجس ، و إذا لم يعلم و خرج مع البزاق فانه ينظر إلى الغالب منه .

م : الأفراد إذا مص من عضو إنسان و امتلاً^٢ دماً إن كان صغيراً لا ينقض وضوءه ، و إن كان كبيراً ينقض . العلقه^٣ إذا أخذت بعض جلد الإنسان و مصت حتى امتلأت من دمه بحيث لو سقطت لسال انتقض الوضوء ، لأن الدم سائل . و الذباب و البعوض - و فى الحجة : و الزنبور - م : إذا مص عضو إنسان و امتلاً^٤ دماً لا ينقض وضوءه . و كذلك الذباب إذا عض عضو إنسان و امتلاً^٥ و ظهر الدم

(١) الغرب : عرق فى العين يسيل ولا ينقطع ، أوثرة فى العين (٢) الأفراد : دوية تتعلق بالبعير و نحوه ، و هى كاللحم للإنسان (٣) العلقه : دوية سوداء تفضل الدم .

لا ينقض وضوءه . و في الكبرى : القمل إذا مص عضو إنسان فامتلا^١ إن كان صغيرا
لا ينقض وضوءه ، وإن كان كبيرا ينقض .

م : و في النوادر عن أبي حنيفة : إذا بزق أو امتخط ورأى في ذلك علقه من الدم
لم يكن عليه الوضوء ، وإن كان يرى من الدم في جميع البزاق أو النخامة أو المخاط وكانت
حرته و صفوته غالبية على البياض فعليه الوضوء . و في الحائنة : و إن كان على السواء
فكذلك استحسانا . م : و إن كان الذي يراه يشبه غسالة اللحم و كان البياض غالبا
فلا وضوء عليه . و ذكر هشام عن أبي يوسف رحمه الله : إذا اصفر البزاق من الدم
فلا وضوء ، و إن احمر فعليه الوضوء ، و هذه الرواية موافقة لقول الفقيه أبي جعفر .
قال شمس الأئمة الحلواني : إن كان البزاق من لثاته أو أسنانه فهو على التفصيل ، إن كان
الدم غالبا أو مغلوبا أو كان على السواء ، و أما إذا خرج ذلك من جوفه فالامر فيه أسهل .

نوع آخر

و في الأجناس : إذا احتقن^٢ الرجل بدم من ثم عاد فعليه الوضوء لانه لا ينفك عن نجاسة .
و إن أقطر في إحليله دهنًا ثم عاد فلا وضوء عليه عند أبي حنيفة رحمه الله ، خلافا لما .
و فيه أيضا : و إذا صب دهنًا في أذنه و مكث في دماغه يوما ثم سال و خرج فلا وضوء
عليه - و في الظهيرية : إذا لم يتغير ، و كذلك إن خرج حارا ، و إن خرج من القم
نقض وضوءه ، و ذكر هذه الجملة في القدوري ، و ذكر رواية عن أبي يوسف أنه لو خرج
من فم فعليه الوضوء ، و أشار إلى قول أبي حنيفة و محمد رحمهما الله : و إن خرج من القم
فلا وضوء عليه ، و في الحائنة : إن خرج من أنفه أو أذنه لا وضوء عليه . م : و في نوادر
الهشام : لو دخل الماء أذن رجل في الاغتسال و مكث ثم خرج بنفسه فلا وضوء عليه -
و في العصاب : و هو الأصح . و في الظهيرية : و لو استعط^٣ ثم خرج من الأذن

(١) احتقن : استعمل الحفنة ، و هي كل دواء يدخل من المقعد لتسهيل بطن المريض .

(٢) استعط : استعمل السحوط ، أي الدواء الذي يسب في الأنف .

لا ينقض - الخلاصة : ولو وصل السوط إلى الرأس وعاد لا وضوء فيه . وعين أبي يوسف : إن عاد من فيه فعليه الوضوء لأنه وصل إلى الجوف أولاً ثم خرج . والماء إذا دخل وبلغ الرأس ثم خرج نقض صومه بالدخول وعليه القضاء ، وقال إبراهيم : لا ينقض وضوءه إن بلغ الرأس ، إلا إذا خرج وقد صار قيقاً فحينئذ ينقض ، ولا ينتجس الثوب إذا أصاب من ذلك وهو ماء إلا إذا تغير ، وقيل : ينقض وينجس قبل التغير .

شرح الطحاوى : ولو نزل الدم إلى قبة الألف وأنه مشدودة ينقض وضوؤه لأن داخل الألف يلحقه حكم التطهير ، ولو كان جراحة فربطها فابتل ذلك الرباط إن نزل البلل إلى الخارج نقض الوضوء ، وإلا فلا . ولو كان الرباط بطاقتين^١ ونفذ البعض دون البعض انتقضت طهارته . وفي الحجة : إذا خرج الدم إلى رباط الأذن بحيث يجب عليه إصصال الماء إليه في الاغتسال ينقض الوضوء . مختصر التنجيس : وإن خرج من السرة ماء صاف أو أصفر ففيه الوضوء . وفي النصاب : وإن لم يسيل لا ينقض ، وكذلك إذا سيله غيره لا ينقض ، وهو المختار .

م : وفي المتن : روى إبراهيم عن محمد رحمه الله في رجل أدخل عوداً في دبره أو قطنه في إبطيه وغيبها كلها ثم أخرجها أو خرجت بنفسها فعليه الوضوء ، ولو كان طرف العود بيده ثم أخرجها لا يجب عليه شيء ، ألا ترى أن الرجل أدخل المحققة ثم أخرجها لم يكن عليه الوضوء - هكذا ذكره ، ولكن تأويله إذا لم تكن على العود والمحققة بلة ، ألا ترى أن الرجل يتوضأ فيدخل إصبعه في الاستنجاء لا ينقض الوضوء ، فإن استنجد ولم يدخل إصبعه فليس بتطهير - قال أبو يوسف : مراده في الشرح^٢ الظاهر فانه متى جاوز الشرج الظاهر كان ذلك تنظيهاً للنجاسة لا تطهيراً .

م : نوع آخر في مسائل القى وما يتصل به

قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير : رجل قلص^٣ دون مله فيه لا ينقض وضوءه ، (١) أي الرباط فوق الرباط (٢) الشرج : اللغز (٣) قلص الرجل : خرج من بطنه إلى فمه طعام أو شراب مله القم أو دونه ، فإذا غلب فهو القى .

ولو قلص مله فيه مرة أو طعاماً أو ماء - وفي الينابيع : أو صفراء أو سوداء - قضي الوضوء ، م : وهذا منجبا ، ثم القليل منه حدث في القياس ، وهو قول زفر رحمه الله ، وفي الاستحسان ليس بحدث ، بل يشترط أن يكون مله الغم ، واختلف الأقاويل في تفسير مله الغم ، بعضهم قالوا : إذا كان بحيث لو ضم شففيه لم يعلم الناظر أن فيه شيئا فهو أقل من مله الغم ، وإن افتتح شفتاه حتى كان يعلم الناظر أن فيه شيئا فهو ملو الغم . وقال أبو علي الدقاق في كتابه : إذا كان القىء بحيث يمنعه من الكلام كان مله الغم ، وإن كان لا يمنعه لا يكون مله الغم . وقال الحسن بن زياد رحمه الله : إن كان بحيث لا يمكن للرجل ضبطه وإمساكه كان مله الغم ، وإن كان يمكنه لا يكون مله الغم - وزاد على هذا بعض المشايخ رحمهم الله وقال : إن كان القىء لا يمكن ضبطه وإمساكه إلا بتكلف كان مله الغم ، وإن كان يمكنه من غير تكلف لا يكون مله الغم ، وإليه مال كثير من المشايخ وهو الصحيح ، وشمس الأئمة الحلواني يقول : الصحيح أنه يفرض إلى صاحبه إن وقع في قلبه أنه قد ملأ فاه قد ملأ فاه . هذا إذا كان القىء قليلا فاه مرة واحدة ، وإن فاه مرارا قليلا قليلا بحيث لو جمع يبلغ مله الغم هل يجمع وهل يحكم باتقاض الطهارة ؟ لم يذكر هذا الفصل في ظاهر الرواية ، وذكر في النوادر خلافا بين أبي يوسف وعمره رحمهما الله ، فقال على قول أبي يوسف : إن اتحد المجلس يجمع ، وإن اختلف لا يجمع ، وقال عمره رحمه الله : إن اتحد السبب يجمع ، وإن اختلف لا يجمع - وفي الجامع الصغير للحامى : وهذا أصح - م : وتفسير اتحاد السبب عنده أن يكون المرة الثانية والثالثة قبل سكون الثنيان الأول ، وعن أبي علي الدقاق رحمه الله أنه كان يقول : يجمع اتحاد المجلس أو اختلف ، واتحد السبب أو اختلف ، هذا إذا فاه مرة أو طعاما أو ماء ، وإن فاه بلغها إن كان نزل من الرأس لا يقتض وضوءه وإن كان مله الغم بالاتفاق ، وإن صعد من الجوف على قول أبي يوسف رحمه الله يقتض وضوءه إذا كان مله الغم ، وعلى قول أبي حنيفة وعمره رحمهما الله : لا يقتض وضوءه وإن كان مله الغم^١ وأجمعوا

(١) من أر ، خ .

على أنه إذا كان أقل من ملء الفم أنه لا يتنقض وضوؤه ، وكان الطحاوى يميل إلى قول
أبي يوسف حتى روى عنه : أنه كان يكره للانسان أن يأخذ البلغم بطرف رده أو كفه
و يصلى معه ، ومن مشايخنا من أسقط الخلاف وقال : قولها محمول على ما إذا نزل من
الرأس وذلك ظاهر بالإجماع [وقول أبي يوسف محمول إذا خرج من المعدة وذلك
نحس بالإجماع]^(١) ، ومنهم من حقق الخلاف فيما إذا خرج من المعدة وهو صحيح .
وإن قام طاماً أو ما أشبه محتطاً بالبلغم ينظر إن كان الغلبة للطعام وكان بحال لو اضرده
الطعام بنفسه كان ملء الفم نقض وضوؤه ، وإن كانت الغلبة للبلغم وكان بحال لو اضرده
البلغم بلغ ملء الفم كانت المسألة على الاختلاف . وفي ثلثي الحجة : ولو قثت^(٢)
النفس وهاجت غرجت من الفم قطرات ماء حامض إن كانت بحال لو اجتمعت تلك
القطرات يكون ملء الفم نقض الوضوء ، وإلا فلا . وفي الظهيرية : ولو شرب الماء
مخرج صافياً نقض الوضوء ، فإن قام دماً إن نزل من الرأس وهو سائل انتقض الوضوء ،
وإن كان علقاً لا يتنقض وضوؤه ، وإن صعد من الجوف إن كان علقاً لا يتنقض
وضوؤه ، إلا أن يملأ الفم لأنه يحتمل أنه صفراء انجمد أو سوداء انعقد أو بلغم احترق
فيشترط فيه ملؤ الفم ، وإن كان سائلاً أو قد صعد من الجوف على قول أبي حنيفة
يتنقض وضوؤه وإن لم يكن ملء الفم ، وعلى قول محمد رحمه الله لا يتنقض وضوؤه
إلا إذا كان ملء الفم ، وقول أبي يوسف مضطرب ، وإنما يعرف سيلانه إذا خرج
بقوة نفسه لا بقوة البزاق . وفي المختار : وينقضه الدم والقيح وإن لم يملأ الفم ، وقال
محمد : لا ينقض ما لم يملأ الفم . وفي الحجة : وبه نأخذ . م : فن مشايخنا رحمهم الله
من قال : لا خلاف في المسألة على الحقيقة لأن ما قال أبو حنيفة رحمه الله محمول على
ما إذا خرج الدم من منابت الأسنان ومن اللهاوت^(٣) وكان أقل من ملء الفم ، وعند

(١) من أو ، خ (٢) غلت : اضطربت حتى تكاد تنفثا (٣) اللهاوت : جمع لاهة : اللعنة
المشرفة على الحلق في أقصى سقف الفم .

محمد رحمه الله في هذه الصورة الجواب كما قال أبو حنيفة ، وما قاله محمد رحمه الله محمول على ما إذا خرج الدم من المعدة ، وعند أبي حنيفة الجواب في هذه الصورة كما قال محمد ، ومنهم من حقق الخلاف فيها إذا خرج من المعدة .

وما يتصل بهذا النوع من المسائل ما روى ابن رستم في نوادره عن محمد رحمه الله : إذا دخل الملقى^١ حلق إنسان ثم خرج من حلقه دم رقيق سائل ينتقض وضوؤه ما لم يعلأ^٢ الفم ، وإذا بزق وخرج في بزاقه دم إن كان الدم هو الغالب ينتقض وضوؤه وإن كان أقل من ملء الفم ، وإن كانت الغلبة للبزاق لا ينتقض وضوؤه ، وإن كانا سواء فالقياس أن لا ينتقض طهارته ، وفي الاستحسان ينتقض وضوؤه . وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله في هذا الفصل صورا ، وهو : ما إذا كان الدم والبزاق على السواء فغامة مشايخنا على أن الوضوء بهذا ينتقض ، وكان الفقيه محمد بن إبراهيم الميداني يقول : أمره بإعادة الوضوء احتياطا وهو باق على وضوئه الأول ، وكان الفقيه أبو جعفر يقول : إن كان لونه يضرب إلى الصفرة فليس بناقض ، وإن كان يضرب إلى الحمرة فهو ناقض ، وإن كان عروق الدم تجرى بين البزاق كالعلقة لم يمكن فاقضا . وفي النوادر عن أبي حنيفة رحمه الله : إذا بزق أو امتخط ورأى في ذلك علقه من الدم لم ينتقض وضوؤه ، وإن كان الذي يرى من الدم في جميع البزاق أو النخامة وكانت حرته أو صفته غالبية على البزاق فعليه الوضوء ، وإن كان الذي يرى شبه غسالة اللحم وكان البياض غالباً فلا وضوء عليه . وذكر همام عن أبي يوسف : إذا اصفر البزاق من الدم فلا وضوء عليه ، وإن احمر فعليه الوضوء . وقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : إن كان البزاق يخرج من لسانه أو ثلثه^٣ فهو على التفصيل أن الدم غالب أو مغلوب أو على السواء ، فأما إذا خرج ذلك من الجوف فالأمر فيه أسهل .

(١) الملقى : اللويحة السوداء تمتص الدم ، واحداها علقه (٢) ثلاث جمع لثة : حول الأسنان من اللحم وفيه مغارضا .

نوع آخر في النوم والغشى والجنون:

إذا قام في صلاته قائماً أو راكعاً أو ساجداً فلا وضوء عليه - في الخلاصة ١ وعند الشافعي يلزم الوضوء، إلا في مستوى الجلوس، وعند مالك إذا طال نومه عليه الوضوء، وإن نام مضطجاً أو متوركا ف عليه الوضوء. ثم لم يفتل محمد رحمه الله في الأصل بينما إذا غلبه النوم و بينما إذا نام متمداً يفتل وضوءه، و روى عن أبي يوسف أنه قال: إنما لا يفتل وضوءه إذا غلبه النوم، أما إذا نام متمداً يفتل وضوءه على كل حال، و ذكر شمس الأئمة الحلواني قول أبي يوسف في السجود إذا تعدد النوم، و الصحيح ما ذكر في ظاهر الرواية. فتاوى الحجة: و لو غلبه النوم في السجدة و طال ذلك و بطلته محتلى من الريح و غيره يفتل وضوءه حقيقة. ٢: و إن نام قاعداً و هو يتأيل في حال نومه و يضطرب و ربما يزول مقدمه عن الأرض إلا أنه لم يسقط ظاهر المذهب أنه ليس بحدث، و عن أبي يوسف رحمه الله أنه حدث. و في النوم مضطجاً الحال لا يخلو إن غلبت عيناه فنام ثم اضطجع في حال نومه فهو بمنزلة ما لو سبقه الحدث يتوضأ و يفتل، و لو تعدد النوم في الصلاة مضطجاً فانه يتوضأ و يستقبل الصلاة - هكذا حكى عن مشايخنا رحمهم الله. و في الفتاوى: في المريض لا يستطيع أداء الصلاة إلا مضطجاً فنام في الصلاة يفتل وضوءه - و في الحجة: سواء كان النوم في حال قراءته أو ركوعه أو سجوده أو قعوده - ٣: قال الفقيه أبو الليث رحمه الله: و قد قيل لا يفتل، و الأول أصح، و في حجة المقتى: و به نأخذ. ٤: و في نوادر إبرايم عن محمد إذا قعد في الصلاة و إحدى أليته على قدمه فنام فلا وضوء عليه؛ قال الحاكم أبو الفضل رحمه الله: هذا خلاف ما روى عن محمد في الأصل. هذا إذا نام في الصلاة، أما إذا نام خارج الصلاة إن نام مضطجاً أو متوركا يفتل وضوءه، و إن نام قائماً أو على هيئة الراكع أو الساجد - ذكر القدوري رحمه الله في شرحه: أنه لا يفتل وضوءه. و في الحاشية: قال شمس الأئمة الحلواني: إذا نام خارج الصلاة على هيئة الركوع و السجود

يكون حدثا في ظاهر الرواية . م : وذكر شيخ الإسلام في شرح المبسوط فيما إذا نام ساجدا أن فيه اختلاف المشايخ، وذكر شيخ الإسلام أيضا عن علي بن موسى القمي رحمه الله أنه لا نص في هذه الصورة عن أصحابنا، ويبنى أن لا ينقض وضوءه إذا نام على هيئة الساجد على وجه السنة بأن كان رافعا يطنه عن غلظه مجافيا عضديه عن جنبيه . وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : أنه إذا نام ساجدا في غير الصلاة فظاهر المذهب أنه يكون حدثا . وقد قال بعض العلماء رحمه الله : إن النوم في حالة السجود لا يكون حدثا وإن كان خارج الصلاة، وذكر محمد رحمه الله في صلاة الأثر أن من نام قاعدا واضعا أليتيه على صفيه و صار شبهه المنكب على وجهه واضعا يطنه على غلظه لا ينقض وضوءه، وعن علي بن يزيد الطبري قال : سمعت محمدا رحمه الله يقول : من نام متكئا على وجهه لا ينقض وضوءه . قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : الشرط عند محمد رحمه الله أن يضطجع على غيره، أما اضطجاعه على نفسه لا يعتبر، وقال أبو يوسف : اضطجاعه على نفسه كاضطجاعه على غيره في زوال الاستسكاك فيكون حدثا، ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله ؛ قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : وقد قل عنه فصل يدل على أنه كان يميل إلى ما قاله أبو يوسف رحمه الله - يانه : قال فيمن كان محموبا فسجد على غلظه أو ركبته بأن وضع أفعه على طرف ركبتيه صح جهوده، و جملة بمنزلة السجود على وسادة أو لبنة، لجلس جهوده على نفسه كسجوده على غيره فلجاز أن يحمل اضطجاعه على نفسه كاضطجاعه على غيره ؛ فأما إذا نام قاعدا مستويا أليته على الأرض لا ينقض وضوءه . فان نام قاعدا مستويا الجالس ولكن مستندا إلى جدار أو أسطوانة - وفي التبايع : أو كان مريضا فأسكه إنسان - م : ذكر الشيخ شمس الأئمة الحلواني : أن ظاهر المذهب أن لا ينقض وضوءه، وعن الطحاوي أنه قال : إن كان بحيث لو أزيل السند سقط فهو كالاضطجع، وعلى هذا بعض مشايخنا رحمهم الله، وفي القدوري : روى

(١) الصدوب : الرجل الذي خرج ظهره و دخل صدره و بطنه .

أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله : أنه لا ينتقض وضوؤه إذا كانت أليته مستوية على الأرض - وفي الخلاصة : وعليه الفتوى لموم البلوى . م : وذكر شيخ الإسلام رحمه الله رواية عن أبي حنيفة رحمه الله غير مقيدة بما إذا كانت أليته مستوية على الأرض ، ومنهم من قال : إن جعل عليه عند مقدمه واستند إلى شيء ، وإن كان لا يكون حدثاً ، وقيل : إذا كان مستقراً على الأرض غير مستوفز^١ لا ينتقض وضوؤه ، وإن كان بحال لو أزيل السند لسقط ، وإن كان مستوفزاً غير مستقر على الأرض ينتقض وضوؤه ، وإن كان بحال لو أزيل السند لا يسقط لا ينتقض . ولو نام قاعداً مستوياً الجلوس فسقط على الأرض ذكر شمس الأئمة الحلواني ظاهر الجواب عند أبي حنيفة إن اتبته قبل أن يزيل مقدمه الأرض في حال سقوطه لم ينتقض طهارته - وفي الخاتمة : وإن اتبته بعد ما زال مقدمه عن الأرض انتقض وضوؤه سقط أو لم يسقط . م : وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله : لو استيقظ حين يقع جنبه على الأرض فلا وضوء عليه - وفي المضمرات : وعليه الفتوى ، وإن وقع جنبه وهو قائم بطل وضوؤه لأنه وجد شيء من النوم مضطجماً فينتقض وضوؤه - وفي الزاد : وهو الصحيح ، م : وعلى قولها لا ينتقض طهارته حتى يسقط على الأرض قبل أن يتبته ، ويشترط لاتقاض الطهارة عند أبي يوسف رحمه الله أن يكون الاتقاء بعد ما استقر قائماً على الأرض ، وهكذا روى ابن رستم عن محمد رحمه الله ، وعن محمد رحمه الله أنه كما اضطجع إذا اتبته فعليه أيضاً أن يتوضأ . نصاب الفقه : سئل أبو نصر رحمه الله عن نام قاعداً نوماً ثقيلاً قال : لا وضوء عليه ، ولكن يشترط أن يكون مقدمه على الأرض ، وهو الصحيح . وفي الخاتمة : فإن نام قاعداً متربحاً وقد أسند ظهره إلى شيء فقال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : لا يكون حدثاً ، وقال الطحاوي رحمه الله : إن كان بحال لو أزيل السند يسقط فهو حدث ، وإلا فلا . وفي النظرية : وإن نام محتياً رأسه على ركبته لا ينتقض

(١) مستوفز : قاعداً غير مطمئن وكأنه يجهأ للوقوف .

وضوءه ، ولو كان مريضا ورأسه على خلفه ينقض الوضوء . وفي الحجة : وقول العامة في المساجد : إذا سقط الثائم وضرب يده على الأرض انتقض وضوؤه ، ليس بشيء وهو ضرب من قلة علم الإنسان وكثرة مكر الشيطان ليفوته ثواب الجملة . وفي الظهيرية : ولو وضع يده على الأرض لا ينقض ، ويستوى في الوضع الكف وظهر الكف . م : وإذا نام ركباً على دابة والدابة عريان فإن كان في حالة الصعود والاستواء لا ينقض الوضوء ، أما حالة الهبوط يكون حدثاً . وفي الخلاصة : وإن نام على ظهر الدابة في سرج أو إكاف لا ينقض لعدم الاسترخاء . وفي الفتاوى العتائية : وعلى السرج لا ينقض . قيل : إذا لم يكن رجلاه في الركاب . هذا هو الكلام في النوم ، وأما في الثعاس في حالة الاضطجاع لا يخلو إما أن يكون ثقيلاً أو خفيفاً ، فإن كان ثقيلاً فهو حدث ، وإن كان خفيفاً لا يكون حدثاً ؛ والفصل بين الخفيف والثقل أنه إن كان يسمع ما قيل عنده فهو خفيف ، وإن كان يخفى عليه عامة ما قيل عنده فهو ثقل . والنوم في سجدة التلاوة لا ينقض الوضوء كالنوم في السجدة الصليية ، وكذلك النوم في سجدة الشكر عند محمد ، وعند أبي حنيفة ينقض . وعن أبي حنيفة أيضاً ليس بحدث - وفي الصيرفية : والفتوى على قول أبي حنيفة . م : قال القاضي الإمام : سواء سجد على وجه السنة أو لا على وجه السنة ، والنوم في سجدة السهو ليس بحدث . وفي فتاوى الحجة : لو نام في سجدة التلاوة انتقض وضوؤه لعدم أم لا ، في قول أبي يوسف وابن المبارك ، وقال محمد بن الحسن رحمه الله : من نام في الصلاة فهو في الصلاة ولا يكون مصلياً ، حتى لو أحدث في الصلاة ثم اتبعه بعد ساعة توجهاً وبني ، فلو كان مصلياً فأحدث ثم ذهب بعد ما مضت ساعة لا يحرز البناء . رجل قام وركع قائماً فسدت صلاته ، وإن نام في ركوعه أو سجوده لا يجب الإعادة وجازت صلاته ، وإن سجد سجدة وهو نائم أعاد السجدة . قال الفقيه أبو جعفر : لو وضع رجل صدره على خلفه وركبته على

(١) الإكاف : البردة ، وهي كساء يلقى على ظهر الدابة .

الأرض ورأسه في الهواء فقام كذلك انتقض وضوؤه في قول أصحابنا رحمهم الله ، ولو نام على رأس التور و صدره على غنذه و رجلاه في التور ينقض وضوؤه .

و في الفتاوى الحسامية : خمس و عشرون نوما من النوم لها حكم اليقظة في الشرع

(الأول) : المصل إذا نام في الصلاة فتكلم بكلام الناس فسدت صلاته ، لأن الكلام

لا يصلح في الصلاة فكأنه تكلم في حالة اليقظة . و (الثاني) : إذا نام و قرأ تبتل بتلك

القراءة في رواية - و في الكبرى : و المختار أنه لا يجوز عن القراءة . و (الثالث) : تلا آية

السجدة في نومه فسمع منه رجل : يلومه السجدة كما سمع من اليقظان . و (الرابع) : إذا

استيقظ هذا النائم فأخبر تلاوة آية السجدة كان شمس الأئمة الحلواني يقول : لا يجب

عليه السجدة بهذه التلاوة ، و قال بعض المشايخ : يجب ، و هو الصحيح احتياطاً في أمر

العبادة . و (الخامس) : إذا نام في الصلاة فاحتلم يجب الغسل و لا يجوز له البناء ، كأنه

وقع بصره على فرج امرأة في الصلاة فأمنى . و (السادس) : إذا بقي قائماً يوماً أو يومين

صارت الصلاة دينا عليه كما في حق اليقظان . و (السابع) : رجل أخذ النعاس فوضع

رأسه على ركبتيه أو على حجره ، و نام كان شمس الأئمة الحلواني يفتي على قول أبي يوسف

لا يكون حدثاً كأنه منقبه ، و عند محمد رحمه الله يكون حدثاً كأنه مضطجع . و (الثامن)

المتيمم إذا مرّت دابته على الماء و يمكن استعماله و هو قائم انتقض تيممه في هذه الرواية كأنه مر

و هو في اليقظة . و (التاسع) : الصائم النائم إذا فتح فاه فوحت قطرة من الماء أو طلجة في حلقه

انتقض صومه ، كأنه في اليقظة ، أو صب رجل ماء في حلقه فسد صومه عندنا ، خلافاً لأمر

رحمه الله . و (العاشر) : إذا قام الحاج على بئر و البير برفات أو مر برفات أو وقف

برفات قد أدرك الحج ، كأنه وقف بنفسه . و (الحادى عشر) : المحرم إذا نام فاقبل

على صيد قتلته يجب الجواز كاليقظة . و (الثاني عشر) : المحرم إذا نام لجاء رجل و حلق

رأسه و جب عليه الجواز كاليقظة . و (الثالث عشر) : المحرمة إذا نامت لجاء زوجها

و جامعها و هي في النوم و لم تستيقظ و جب عليها الجواز كاليقظة . و (الرابع عشر) :

(١) حبر - بالضم و الكسر : حزن الانسان .

إذا رمى رجل سهماً إلى صيد فوق الصيد عند قائم ومات من تلك الرمية فأدركه الصائد لا يحمل له ، كأنه وقع عند مسلم في اليقظة وقدر على الذبح ولم يذبحه .
 و (الخامس عشر) : رجل خلا بامرأته وتم رجل قائم لا يصح الخلوة ، كما في اليقظة .
 و (السادس عشر) : الزوج إذا نام في بيت لجماء امرأته ومكث عنده ساعة صحت الخلوة ، كأنه يقظان . و (السابع عشر) : المرأة إذا كانت نائمة لجماء زوجها ومكث عندها وليس ثم مانع صحت الخلوة . و (الثامن عشر) : رجل حلف أن لا يكلم فلاناً ثم إن الحالف مر به وهو قائم فقال « قم » ولم يستيقظ اختلف الأقاويل فيه ، والصحيح أنه يحث لأنه حلف أن لا يكلم وقد كلفه ، وأما الإسماع لم يكن شرطاً في الحلف .
 و (التاسع عشر) : إذا طلق رجل امرأته طلاقاً رجعيّاً وكانت نائمة لجماءها زوجها ومساها بشهوة يصير مراجعاً . و (العشرون) : لو كان قائماً لجماء هذه المرأة ومسه بشهوة يكون مراجعاً بينهما عند أبي يوسف . و (الحادي وعشرون) : لو كان قائماً لجماء هذه المرأة وأدخلت ذكر الرجل في فرجها وعلم الرجل ذلك ثبت حرمة المصاهرة بينهما . و (الثاني وعشرون) : إذا قبلته واتفقا على ذلك ثبت حرمة المصاهرة بينهما .
 و (الثالث وعشرون) : إذا اقبلت النائم على مال إنسان فأتلفه يجب الضمان .
 و (الرابع وعشرون) : إذا نام الأب تحت جدار فسقط الابن عليه من سطح فهلك الأب يحرم الابن عن الميراث - على قول البعض . و (الخامس وعشرون) : لو رفع النائم ووضعه تحت جدار راء^١ فسقط الجدار عليه فهلك لا يلزم الضمان .

م : و الإغماء يقتض الوضوء وإن قل - وفي الثانية : في الأحوال كلها . م : وكذلك الجنون والغشي^٢ وهو تعطيل القوى المتحركة والحساسة بضعف القلب واجتماع الروح إليه بسبب الخفة فلا يجد متغذاً للرجوع ، والإغماء امتلاء بطون البماخ من بلغم بارد غليظ - كذا في المغرب^٣ . الحجة : المصروع^٤ إذا أفاق عليه الوضوء .

(١) واه : ضعيف (٢-٣) لعل العبارة بفتح الهمزة من الرقيين مدرجة وليست من الأصول (٣) المصروع
 حلة تمنع الأعضاء النفسانية عن أفعالها من غير تام .

م : و السكر ينقض الوضوء أيضا ، وحد السكر هاهنا ما هو حده في باب الحد ، هكذا ذكر الصدر الشهيد رحمه الله في الواقعات فانه قال : إن كان لا يعرف الرجل من المرأة ينقض به وضوؤه ؛ وهذا الحد ليس بلازم بل إذا دخل في بعض مشيته تحرك فهو سكر ينقض وضوؤه ، هكذا ذكر شمس الائمة الحلواني رحمه الله و هو الصحيح .

نوع منه في القهقهة :

يجب أن يعلم بأن القهقهة في كل صلاة فيها ركوع وسجود ينقض الصلاة والوضوء عندنا . وفي الكافي : قيد الانتقاض بقهقهة مصل بالغ . وفي الحجة : ولو تكلم بكلام فاحش أو اغتاب أو كذب ينقض الصلاة ولا ينقض الوضوء ، لأن النص ورد في القهقهة في الصلاة ، والقهقهة خارج الصلاة لا ينقض الوضوء . وفي شرح الطحاوى : بالإجماع . م : وكذلك القهقهة في صلاة الجنابة وسجدة التلاوة ، وكذلك القهقهة من النائم في الصلاة لا ينقض الوضوء . وفي البحار : وبه نأخذ . م : ولكن تبطل صلاة الجنابة وسجدة التلاوة ، هكذا وقع في بعض الكتب . وذكر الزندوسى في نظمه : إذا نام في صلاته قائما أو ساجدا ثم قهقه لا رواية لهذا في الأصول ، قال شداد بن أوس رحمه الله : [قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى تفسد صلاته ولا يفسد وضوؤه ، وهكذا أقره الفقيه عبد الواحد رحمه الله] ١ - وفي النصاب : وعليه الفتوى ، وفي السنن : والصحيح أنه لا يكون حدثا ولا تفسد الصلاة أيضا ، وقال الحاكم أبو محمد الكوفي رحمه الله : فسدت صلاته وضوؤه جميعا وبه أخذ عامة المتأخرين احتياطا . ولو نسي كونه في الصلاة ثم قهقه قال شداد بن أوس رحمه الله قال أبو حنيفة رحمه الله : تفسد صلاته ولا يفسد وضوؤه ، وقال الحاكم الكوفي والفقيه عبد الواحد رحمهما الله : فسدا جميعا . والقهقهة من السبي في حالة الصلاة لا ينقض الوضوء . وفي الظهيرية : وتفسد صلاته . م : وإذا أحدث الرجل فذهب وتوضأ وعاد إلى مكانه وقهقه في الطريق حكى عن بعض المشايخ أنها تنقض ، (١) من أر ، خ .

و ذكر الشيخ على البزدوى رحمه الله أنها لا تنقض الصلاة ، و تنقض الوضوء استحساناً .
 وفي الفتاوى العتائية : و إذا سبقه الحدث فتوضأ و نسي المسح على الخف أو على الرأس
 ثم قهقهه فنقض ما غسله ، لأن القهقهة وجدت في حرمة الصلاة . و لو توضأ و مسح
 على الخف و شرع في الصلاة ثم قهقهه فنقض الوضوء و المسح جيماً . م : و لو تبسم في
 صلاة لا ينقض وضوءه - و في البنايع : و لا صلاته . م : ثم في حد القهقهة اختلف
 المشايخ رحمهم الله ، قال بعضهم : القهقهة ما يكون مسموعاً له و لجيرانه ، و في الخاتية :
 بدت أسنانه أو لم تبد ، م : و قال بعضهم ما يظهر فيه القاف و الهاء ، و التبسم ما لا يكون
 مسموعاً له و لا لجيرانه . و الضحك ما بينهما ، و هو ما يكون مسموعاً له لا لجيرانه ، و إنه
 ينقض الصلاة . لا ينقض الوضوء ، و كان القاضي الإمام يحكي عن الشيخ الإمام أنه كان
 يقول : إذا ضحك حتى بدت نواجذه و منع عن القراءة أو التسليم فنقض الوضوء ، قال
 رحمه الله و غيره من المشايخ رحمهم الله على أنه لا ينقض الوضوء حتى يسمع صوته
 و إن قل : و القهقهة عامداً كان أو ناسياً فنقض الوضوء . و في الخاتية : و تبطل التيمم
 كما تبطل الوضوء ، و لا تبطل طهارة الاغتسال ، و قد قيل تبطل طهارة الأعضاء
 الأربعة ، فيريد بهذا أن المغتسل في الصلاة إذا قهقهه بطلت الصلاة و جاز له أن يصلي
 بعده من غير وضوء جديد على القول الأول ، و على القول الأخير لا يجوز له أن يصلي
 بعده من غير وضوء جديد - و في الخاتية : و هو الصحيح . و لو صلى الفريضة بالإيماء بعد
 و قهقهه فيها انتقض وضوؤه . و لو صلى المكتوبة أو التطوع راكباً خارج المصر أو القرية
 و قهقهه فيها لا ينقض وضوءه عند أبي حنيفة و محمد رحمهما الله لأنه ليس في الصلاة - و في
 الحجة : و على قول أبي يوسف رحمه الله ينقض . م : و كذلك لو افتتح التطوع راكباً
 خارج المصر و دخل المصر ثم قهقهه فلا وضوء عليه في قول أبي حنيفة . و لو صلى
 في المصر ركعة من التطوع راكباً ثم خرج من المصر يريد السفر و قهقهه لا وضوء
 عليه في قول أبي حنيفة رضي الله عنه . و لو صلى راكباً و هو منهزم من العدو و الدابة

واقفة أو سائرة أو تمدوا به وهو يومى إمام إلى القبلة أو إلى غيرهما ثم فقهه كان عليه الوضوء . وفى الحجة : ولو كان منزهاً من هدو وهو راكب فدخل المصر وهو فى الصلاة جازت صلاته للمعذر ، ولو ضحك فسدت صلاته وضوءه بالاتفاق .

وفى نوادر ابن سماعة عن أبى يوسف رحمه الله : إمام تشهد ثم ضحك قبل أن يسلم فضحك بعده من خلفه فعليه الوضوء ، وعلى فقال : لأنى كنت آمرهم أن يسلموا - أشار إلى أن القوم لا يخرجون عن حرمة الصلاة بضحك الإمام ، قال الحاكم أبو الفضل رحمه الله روى عن محمد رحمه الله أنه قال : لا آمرهم أن يسلموا - أشار إلى أن ضحك الإمام يخرج القوم عن حرمة الصلاة فلا يحتاجون إلى التسليم . ذكر الحاكم فى إمام قد فى آخر صلاته قدر التشهد ولم يتشهد والقوم على مثل حاله فضحك الإمام ثم ضحك من خلفه ، قال : أما فى قول أبى حنيفة فعلى الإمام الوضوء ، ولا وضوء على القوم من قبل أن الإمام قد أقصد عليهم ما بقى من صلاتهم ، وقال أبو يوسف رحمه الله : عليهم الوضوء من قبل أنهم لو لم يضحكوا كان عليهم أن يتشهدوا ويسلموا ثم يفسد الإمام عليهم شيئاً . ولو كان الإمام والقوم تشهدوا ثم سلم الإمام ثم ضحك القوم قبل أن يسلموا فعليه الوضوء عندهما ، لأن سلام الإمام لا يفسد عليهم ما بقى ، وكذلك الكلام ، فأما الحدث متممدا والضحك يفسد عليهم ما بقى ، وعند محمد رحمه الله لا وضوء على القوم فى هذه الصورة ، وهو ما إذا ضحكوا بعد ما سلم الإمام ، لأن عنده بسلام الإمام يخرج المقتضى عن حرمة الصلاة ، فالضحك منهم لا يصادف حرمة الصلاة فلا يوجب الوضوء . أبو سليمان عن محمد رحمه الله فممن سعى عن التشهد خلف الإمام فى الثانية حتى سلم الإمام فى آخر الصلاة ثم ضحك هذا الرجل فلا وضوء عليه ، وليس هذا كسهو عن التشهد فى الرابعة . وفى الأمالى عن أبى يوسف رحمه الله : لو أن إماماً انصرف من غير أن يسلم وخرج من المسجد وضحك أو ضحك بعض القوم فلا وضوء عليه ولا عليهم . ابن سماعة عن أبى يوسف رحمه الله : إذا صلى من الجمعة ركعة ثم خرج وقتها ثم فقهه فلا وضوء عليه .

(١) هذا عدواً جرى وركض .

أبو سليمان عن محمد رحمه الله : ظن القوم أن الإمام قد كبر ولم يكن كبر فكبروا ثم قهقروا فلا وضوء عليهم . مسافر صلى ركعة من الظهر بغير قراءة . وفي الحائض : أو صلاهما . وقد قدر التشهد ثم قهقه فعليه الوضوء في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وفي قول محمد وزفر رحمهما الله لا وضوء عليه . وكذا المقيم إذا صلى ركعتين من الفجر بغير قراءة ثم قهقه . وكذلك قال أبو يوسف فيمن طلعت عليه الشمس وهو في صلاة الفجر ثم قهقه ، وقاس على قول أبي حنيفة [وكذلك إن ذكر صلاة عليه وهو في صلاة أخرى ثم قهقه]^١ . وكذلك إن نوى الإمام إمامة النساء لحاجات امرأة وقامت إلى جنبه تأتم به ثم قهقه فعليه الوضوء . وأما في قول محمد وزفر رحمهما الله فلا وضوء عليه في شيء من ذلك ، إذ فسدت الصلاة فكأنه تكلم فيها ثم قهقه ، قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : هذا إذا وقعت بحجب الإمام وكبرت بعد تكبيره ، فأما إذا كبرت مع الإمام لا تعتقد تحرمة الإمام فلا ينتقض طهارة الإمام . ولو وقعت المرأة بحجب إمام يؤمها ثم ضحكت وقهقهت هل تنتقض طهارتها ؟ في رواية : لا تنتقض طهارتها ، وفي رواية تنتقض ، والاول أصح . وإذا صلى فريضة عند طلوع الشمس أو عند غروبها سوى عصر يومه لم يكن داخلا في الصلاة حتى لا ينتقض طهارته بالقهقهة . وإذا شرع في التطوع عند طلوع الشمس أو عند غروبها ثم قهقه فكان عليه الوضوء . حكى بشر عن أبي يوسف رحمه الله : كل صلاة اقتضت صحبة ثم دخل فيها ما يفسد ما على وجه ما سمعناه ثم ضحك فعليه الوضوء . وهو إشارة إلى المسائل المتقدمة . وذكر المحلى عن أبي يوسف رحمه الله في رجل صلى ركعتين تطوعا ولم يقرأ في إحداهما ثم قهقه فلا وضوء عليه ، وهذا الجواب يخالف جوابه في المسائل المتقدمة . وقال في المحرى : إذا تبين له في خلال الصلاة أنه صلى إلى غير القبلة ثم بنى على صلاته بعد العلم به فسدت صلاته ، فإن قهقه فلا وضوء عليه ، وقال في موضع آخر من هذا الكتاب أن عليه الوضوء . فالحاصل أن في جنس

(١) من أ ، خ .

هذه المسائل روايتين عن أبي يوسف رحمه الله . وقال فيمن اقتضى وقى مسحه في صلاته ثم قهقه : فلا وضوء عليه ، وكذلك في الجائر إذا برأ في صلاته . قال : ولو أن صحيحاً اقتحج مكتوبة قاعداً أو مضطجعا من غير غير ثم قهقه أعاد الوضوء . وكذلك لو اقتحج الصلاة خلف مؤمٍ أو خلف آخرس أو أمي ثم قهقه فعليه الوضوء . وكذلك لو اقتحج المتوضئ خلف التيمم والمتوضئ يرى الماء والتيمم لا يراه . وكذلك من يأتى لمن يعلم أن عليه صلاة قبلها ولا يعلمها الإمام أو الإمام على غير القبلة ولا يعلمها والمؤتم يعلم ، وإن كان الإمام يعلم أنه اقتحج بغير القبلة فلا وضوء على المؤتم . وفي الحائض : وكذا لو كان المقتضى يعلم أن على الإمام قاتبة والإمام لم يعلم فضحك المقتضى كان عليه الوضوء . الباري إذا صلى ركعة ثم وجد ثوباً ثم قهقه ، في رواية : لا وضوء عليه ، وفي رواية : عليه الوضوء . رجل اقتحج العصر خلف من صلى الظهر والمقتضى لا يعلم كان شارباً في التطوع ويؤمر بالمضي ، وإن قهقه كان عليه الوضوء . رجل اقتحج المكتوبة وعليه مكتوبة يوم وهو ذاكر لها ، أو كان في صلاة العيد فزالت الشمس ، أو كان في الجمعة فدخل وقت العصر ، أو صلى ومقامه طاهر وموضع جهوده نجس ثم قهقه : كان عليه الوضوء . البديعة : ولو قهقه في الصلاة المظنونة^١ اختلف المشايخ فيه ، والأصح أنه ينقض الوضوء . م : ولو كان مسافراً ينوي الإقامة بعد السلام قبل الضحك كانت نيته قاطعة للصلاة ولم يكن عليه أن يتبها ، وهو كمن سلم وعليه مجدداً السهو . بشر بن أبي يوسف في رجل لا يقرأ صلى ركعة بغير قراءة ثم تعلم سورة قال : يتصرف على شفع وهو في الصلاة ، وعليه الوضوء إن قهقه . وعنه أيضاً إذا صلى البريان ركعة ثم وجد ثوباً فلبس في الصلاة قال : لا يتصرف على شفع ، ولا وضوء عليه إن قهقه . وقال في موضع آخر من هذا الكتاب : عليه الوضوء^١ في المسألة روايتان ، فيجب أن يكون المسألة الأولى على الروايتين أيضاً إذ لا تفاوت بينهما . وعنه أيضاً : أنه جلت بغير

(١) المظنونة - أي الصلاة التي يظن المقتضى فيها أنه في صلاة الإمام وليس كذلك .

قناع ركة ثم عقت فصلت ركة بغير قناع وهي تعلم بالمتق قال : إنها ليست في الصلاة فلا وضوء عليها إن قهقهت - وقال في موضع آخر من هذا الكتاب : عليها الوضوء . وعنه أيضا : لو دخل بنية الصلوة رجل يصل الظهر لزمه المضى معه وهو متطوع ، وعليه الوضوء إن قهقه . إذا سلم المقتدي قبل سلام الإمام بعد ما قد قدر التشهد ثم قهقه لا وضوء عليه . وإذا قهقه القوم بعد التشهد دون الإمام تمت صلاتهم و انتقضت طهارتهم ، ولا ينتقض طهارة الإمام ، ولو قهقه القوم بعد التشهد ثم الإمام تمت صلاتهم ، و انتقضت طهارتهم . وكذلك لو قهقه الإمام والقوم بعد التشهد مما تمت صلاتهم ، و انتقضت طهارتهم - وفي النبايع : خلافا لزم رحمه الله . وفي الفياضة : ولو سلم ناسيا ثم تذكر بمدة التلاوة فسجد وضحك فيها أو ضحك في سجدة السهو انتقض وضوؤه ، وهو المختار . الحاشية : إذا خرج الإمام عن صلاته لا على وجه القطع بل على وجه الإفساد بأن قهقه أو أحدث متعمدا ثم قهقه المأموم لا ينتقض وضوء المأموم ، وكان المأموم مسبوقا تفسد صلاة المسبوق . وفي الظهيرية : وفي فساد صلاة اللاحق روايتان ، فإذا فسد صلاة المأموم لا ينتقض طهارته بالقهقهة . م : وإذا قهقه الإمام بعد ما قد قدر التشهد قبل أن يسلم فصلاته تامة وعليه الوضوء لصلاة أخرى عند علانها الثلاثة ، خلافا لزم ، إلا أنه لم ينتقض صلاته . الخلاصة : إذا قهقه المقتدي في صلاته انتقضت طهارته ، ولهذا لو تكلم الإمام أو سلم عامدا بعد الفراغ من التشهد كان على المولى أن يسلم في أظهر الروايتين عن أبي حنيفة .

نوبع آخر من هذا الفصل

مس الرجل المرأة أو المرأة الرجل لا ينتقض الوضوء ، وقال مالك : إذا كان بشهوة قض الوضوء ، وإذا كان بغير شهوة لم ينتقض وضوؤه . ولو مس الذكر لا ينتقض الوضوء بحال ، وقال الشافعي : ينتقض إذا مسه يبلل الكعب من غير حائل ، وفي المنظومة في

(١) اقتناع : ما تنطى به المرأة رأسها .

باب الشافى :

ومنه الفرجين بالكف حدث وهكذا من النساء للعبث

و فى شرح الطحاوى : ولا وضوء على من مس شيئا من بدنه ، والمس كله لا يوجب قفص الوضوء ، سواء مس نجسا ، أو مس طاهرا ، أو مس خنزيرا ، أو ميتة ، أو جيفة .
بظاهر كفه أو ياطن كفه ، بينهما حائل أو لا . وفى الظهيرية : ولا وضوء على من قبل المرأة بشهوة . م : وإذا باشر امرأته مباشرة فاحشة بتجرد وانتشار آلة وملاقة الفرج بالفرج فبِهِ الوضوء فى قول أبى حنيفة وأبى يوسف رحمهما الله استحسانا - وفى شرح الطحاوى : وإن لم يخرج المذى ، وقال محمد : لا وضوء عليه ، وهو القياس ، وفى النصاب : هو الصحيح ، وفى البنايع : وعليه الفتوى . م : ولا وضوء فى أكل ما مسته النار أو لم تمسه ، وليس فى حمل الميت وغسله وضوء إلا أن يصيب يده أو جسده شيء من الماء فيفصل ذلك الموضع . وإذا ذبح الشاة فلا وضوء عليه ، إلا أن يتلطح يده بدمها فيفصل يده . وقال القدورى : وليس فى مزال عن البدن ولا بالموطوء عليه وضوء - والمعنى بالموطوء عليه أن يأتى نجاسة لا يلصق به شيء منها ، فإن لصقت فعليه غسلها - والله أعلم .

نوع آخر فى مسائل الشك

قال محمد رحمه الله فى الأصل^١ : ومن شك فى بعض وضوئه وهو أول ما شك غسل الموضع الذى شك فيه ، وأما إذا كان يرى ذلك كثيرا لم يلتفت ومعنى ، لأنه من الوسوس ، والسييل فيها ترك الالتفات إليها كيلا يقع فى مثل ذلك ثانيا وثالثا فيبقى فى أكثر همرة فى ذلك . قالوا : وهذا إذا كان الشك فى خلال الوضوء ، أما إذا كان بعد الفراغ منه لا يلتفت إليه ومعنى . م : وهو ظنير ما إذا شك فى صلاته أنه صلاها ثلاثا أو أربعا ، أما إن كان هذا الشك فى خلال الصلاة كان متبرا ، وإن كان بعد الفراغ

(١) راجع ج ١ ص ٦٨ - ٧٠ من الأصل .

من الصلاة لا يعتبر حلالاً لأمره على ما يحل وهو الخروج عن الصلاة بعد التمام كذا هنا .
وتكلموا في قوله . وهو أول ما شك فيه ، من المشايخ من قال : أراد به أول ما شك
في عمره ، ومنهم من قال : إنه أراد به أول شك وقع له في هذا الوضوء ، ومنهم من قال :
أراد به أن الشك في مثل هذا لم يصر عادة له . ومن شك في الحدث فهو على وضوء ، ومن
شك في الوضوء فهو محدث . قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : لا يدخل التحرى في باب
الوضوء إلا في فصل رواه ابن سماعة عن محمد رحمه الله : إذا كان مع الرجل آنية
وهو متذكر أنه جلس للوضوء إلا أنه شك أنه قام قبل أن يتوضأ أو بعد ما توضأ يتحرى
ويعمل بقالب الرأى ، وإن شك أنه جلس للتوضئ أولاً والآنية هناك موضوعة
فهو محدث فلا يجوز له التحرى . قال ابن سماعة رحمه الله في نوادره : وهو ظهير
الحق فانه إذا كان يتذكر أنه دخل الخلاء لتختل ولكن شك أنه خرج منها قبل أن
يتخلى أو بعد ما يتخلى جعل محدثاً ولا يجوز له التحرى ، ولو شك أنه دخل الخلاء
أو لم يدخل جاز له التحرى والعمل بقالب رأيه ، وهذه رواية مستحسنة . وفي الفتاوى
الخلاصة : ولو يثق أنه لم يفصل عضواً من أعضاء الوضوء لكنه شك في ذلك العضو
أنه أى عضو ذكر في مجموع النوازل : أنه يفصل الرجل اليسرى . ٢ : وفي المنتقى عن محمد
رحمه الله أنه سئل عن المتيقن بالوضوء إذا لم يتذكر حدثاً وقال له رجل : إنك بليت في
موضع كذا ، فشك الرجل وقد صلى بعد ذلك صلوات ، فقال : إذا شهد عنده عدلان
قضاها ، وإن شهد واحد عدل لم يقض . وفي الإملاء عن محمد رحمه الله : إذا وقع في
قلب المتوضئ أنه أحدث وكان على ذلك أكبر رأيه فالأفضل أن يمسد الوضوء ، وإن
صلى بوضوئه الأول كان في سعة من ذلك عندنا . وإن أخبره مسلم عدل رجل أو امرأة
حرة أو مملوكة أنه أحدث أو رغب أو نام مضطجماً لم يسع له أن يصلى حتى يتوضأ .
ولو استيقن بالحدث وشك في الوضوء فأخبره عدل أنه توضأ أو لم يعرف الخبر بكونه
عدلاً إلا أنه وقع في قلبه أنه صادق وسعه أن يصلى ، فإن كان يتلى بهذا كثيراً ويدخل عليه

فيه الشيطان فاستيقن بالحدث أو استيقن أنه قد فوضوه فان كان أكبر رأيه أنه توضأ ونسبه عندنا أن يمضى على أكبر رأيه ، فتاوى المحبة : قال أبو حفص البخارى رحمه الله : من شك في إنائه أو ثوبه أو بدنه أصابه نجاسة أم لا فهو طاهر ما لم يستيقن - فتاوى المحبة : وكذا الآبار والحياض التي يستقى منها الصغار والكبار والمسلمون والكفار ، وكذلك السمن والجبن والأطعمة التي يتخذها أهل الشرك والبطالة^١ ، وكذلك الثياب التي ينسجها أهل الشرك أو الجحمة من أهل الإسلام ، وكذلك العجائب^٢ الموضوعة أو المركبة في الطرقات والسقايات التي يتوم فيها إسابة النجاسة كل ذلك محكوم بظهارته حتى يتيقن بنجاستها^٣ . قال محمد رحمه الله في الأصل : ومن توضأ ورأى الببل منبلا من ذكره ينقض وضوءه ، فان كان الشيطان يريه به كثيرا ولا يستيقن أنه ببل ماء أو بول مطفى في صلاته ولا يلتفت إليه^٤ - قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : وتأويل هذا في الذي يرى الببل على طرف ذكره وقد استنجى فيحذف أن يكون ذلك من ببل النفس ، فأما إذا علم الرجل أنه خرج من داخل الإحليل فعليه الوضوء ، ومن أصحابنا من قال : وإن علم أنه خرج من ذكره لا ينقض وضوءه ما لم يستيقن أنه بول أو مذى إذا كان قد استنجى ، فقد ذكر في بعض النواذر أن المستنجى إذا أدخل الماء في ذكره ثم خرج لا ينقض وضوءه ، فيحتمل أن يكون هذا الخارج من ماء الاستنجاء ، قال شيخ الإسلام رحمه الله : الحيلة في قطع هذه الوسوسة أن يتضح فرجه بالماء ، فإذا أراه الشيطان ذلك أحاله على الماء ؛ قالوا : هذا الاحتيال إنما ينفعه إذا كان العهد قريبا بحيث لم يصف البول ، فأما إذا مضى عليه زمان ثم رأى بللا فإنه يعيد الوضوء .

(١) البطالة : التمثل والتفرغ من العمل (٢) العجائب : جمع عجب : الجرة ، وفي الصحاح : الحب الغريبة فارسي معرب (٣) حتى يستيقن أنه بول - ص ٦٩ من الأصل ج ١ ، يقول النبي صلى الله عليه وسلم : إن الشيطان يأتي أحدكم فيفزع في أهله ويقول أحدث ، فلا ينصرف حتى يسمع صوتا أو يجد ريحا . وفي الحديث : إن الشيطان يقال له هـ أولهان هـ لا تهمل هـ إلا الوسوسة في الوضوء ، فلا يهتف إلى ذلك - ذكره الترمذى في المعجم .

وما يتصل بهذا الفصل بيان أحكام المحدث

م : المحدث لا يمس المصحف ولا الدرام التي كتب عليها القرآن، ولا بأس بأن يقرأ القرآن . وإن أراد أن يغسل اليد ويأخذ المصحف لا يحل له ذلك، وكذا لا يحل له مس الكتابة لا يحل له مس البياض أيضا، وإن مس المصحف بغلافه فلا بأس به، والغلاف الجلد الذي عليه المتصل عند بعض المشايخ . وفي الكافي : هو الأصح، م : وعند بعضهم المنفصل كالخرقة^١ ونحوها، وفي الهداية : وهو الصحيح، وفي البنايع : وإن لم يكن الجلد مشرزا^٢ يحل له أخذه . م : وإن مس المصحف بكمه أو بذيله لا يجوز عند بعض المشايخ لأن ثيابه تبع لبدنه، ألا ترى أنه لو قام على النجاسة في الصلاة وفي رجله فغسل أو جرد يديه لا يجوز صلاته، ولو فرش نعليه أو جرد يديه وقام عليها جازت صلاته ! ألا ترى أن من حلف لا يجلس على الأرض يجلس عليها ويديه وبينها ثيابه يحث في يمينه واعتبر ثوبه تبعاً له حتى لم يعتبر حائلاً وأكثر المشايخ على أنه لا يكره لأن المحرم هو المس، وأنه أمم للباشرة باليد بلا حائل . ألا ترى أن المرأة إذا وقفت في طين وردغت حل لأجنبي أن يأخذ يدها بحائل ثوب ! ولذا حرمة المصاهرة لا يثبت بالمس بحائل ! وفي باب اليمين المعتبر وهو العرف وفي العرف يعد الجالس في ثيابه على الأرض جالسا على الأرض . وفي الهداية : ويكره مسه بالكم . هو الصحيح . م : ويكره له مس كتب التفسير، وكذلك يكره له مس كتب الفقه [وما هو من علم الشريعة، والمشايخ المتأخرون وسعوا في كتب الفقه بالكم للبلوى والضرورة]^٣، وكره بعض مشايخنا دفع المصحف واللوحي الذي عليه القرآن إلى الصبيان، وعامة المشايخ لم يروا به بأساً - وفي الهداية : وهذا هو الصحيح . م : ويكره له أن يدخل المسجد، وأن يطوف بالبيت [وفي الأذان روايتان، ويكره الإقامة رواية]^٤ .

(١) الخرقة : وعاء من جلد أو نحوه يشد على ما فيه (٢) مفرز : الضموم طرقة، وللشدود بعضه إلى بعض (٣) من أر، خ .

الفصل الثالث في الغسل

في التحفة : الغسل إسالة الماء على جميع ما يمكن غسله من بدنه مرة واحدة ، حتى لو ترك شيئاً سيرا لم يصبه الماء لم يخرج من الجنابة ، وكذا في الوضوء . الحاشية : الغسل عن الجنابة والحيض والنفاس فرض بصورة واحدة .

م : هذا الفصل يشتمل على أنواع :

نوع منه في تعليم الاغتسال :

قال محمد رحمه الله : يبدأ في غسل الجنابة يديه ويغسلها ثلاثاً ، ثم يأخذ الإناء بيمينه ويرغفه على شماله حتى يغسل فرجه وبقية ، وكذلك المرأة إذا اغتسلت بدأت وغسلت فرجها ، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة غير غسل القدمين ، ثم يفيض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثاً - وفي شرح الطحاوي : معاينة^١ وغير معاينة - م : ثم يقتنى عن مقتله فيغسل رجليه . و قال في موضع آخر : يتوضأ وضوءه للصلاة ثم يفيض الماء على منكبيه الأيمن ثلاثاً ثم على رأسه وسائر جسده ثلاثاً ، ثم على منكبيه الأيسر ثلاثاً ، ثم يقتنى فيغسل قدميه . وقد أمر بتأخير غسل القدمين في حق الجنب ، وقد اختلفت الروايات في فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم ، روت عائشة رضي الله عنها أن رسول الله صلى الله عليه وسلم غسل القدمين في الوضوء ، و روت ميمونة رضي الله عنها أنه عليه السلام لم يغسل القدمين في الوضوء بل أخره إلى ما بعد الاغتسال ، و علمناؤنا أخذوا برواية ميمونة رضي الله عنها أنه عليه السلام لم يغسل القدمين في الوضوء بل أخره إلى ما بعد الاغتسال لأن غسل القدمين قبل إقاضة الماء على رأسه لا يفيد لأن قدميه في مستقع الماء فيتجس ثانياً وثالثاً بوصول الماء المستعمل إليه فلا يفيد الاغتسال في الوضوء ، حتى لو أفاد بأن كان قائماً على حجر أو لوح لا يؤخر غسل القدمين عن الوضوء . ثم أشار هنا إلى مسح

(١) أي سواه كان جسده بحيث يمكنه النظر إليه أو لا .

الرأس في الوضوء . فإنه قال : يتوضأ وضوءه للصلاة ، والوضوء اسم يشمل المسح والغسل جميعاً ، وهو ظاهر المقام ، وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يمسح برأسه في وضوءه ، والصحيح أنه يمسح برأسه . وفي المتن : قال أبو حنيفة : من اغتسل عن الجنابة فليس عليه أن ينقطع في عبته الله . قال في الأصل : وذلك في الاغتسال ليس بشرط غنقاء ، محلاً للملك رحمه الله . وفي المتن : قال أبو يوسف رحمه الله في الأمانى : ذلك في الفصل شرط . وفي جامع الجوامع عن أبي يوسف في الأمانى : بذلك في اليوم البارد .

م : وإذا اغتسلت المرأة من الجنابة ولم تنقض رأسها إلا أنه بلغ الماء أصول شعرها أجزأها . واعلم بأن هاهنا فصلين ، أحدهما : إذا بلغ الماء أصول شعرها وأنتاتها فإنه جازئ بلا خلاف ، وأما إذا بلغ الماء أصول شعرها ولكن لم يدخل شعب عقاصها فقد اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : لا يجرها ، وعن عبد الله بن عمر رضي الله عنهما أنه كان يأمر جواريه بتنقض شعورهن عند الاغتسال عن الحيض والجنابة ، ويؤيد هذا القول ما روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله قال : تبل فواتيها ثلاثاً مع كل بلة عصرة ، وقائمة اشتراط الضر أن يصل الماء شعب قرونها ، وقال بعضهم : يجرها بظاهرها ما روى عن عائشة رضي الله عنها قالت : كنت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم نتقصل من إلقاء واحد وكان لا ينقض شعري . وفي التبايع : هو الصحيح . م : بخلاف العبة لأنه لا حرج في إصال الماء إلى أثناء العبة فيجب إصال الماء إليه ، ولا كذلك شعر المرأة حتى أن المرأة إذا كانت لا تخرج بأن كانت منقوضة الشعر فيفترض عليها إصال الماء إلى أثناء الشعر . وفي الجامع الصغير الحامى : أما المسترسل من شعرها فنسبه في الجنابة موضوع^١ ، هو المختار . م : وأما الرجل إذا كان على رأسه شعر وقد فعله كما يفعل الطويون والآتراك هل يجب عليه إصال الماء إلى أثناء

(١) العاصم : ضبط يشده أطراف الذوائب ، ج : يَنْقُص (٢) موضوع : ممنوع .

الشعر؟ ذكر الصدر الشهيد رحمه الله أنه يجب . و الاحتياط في إصال الماء إليه ، و ظاهر حديث جابر رضى الله عنه أن النبي عليه السلام قال " لا يضر للجنب و الحائض أن لا يتنض الشعر إذا اغتسل بعد أن يصل الماء ثؤن الشعر " أى أصول الشعر ، يدل على أنه لا يجب . و فى الفتاوى الحجة : يجب ، سواء كان مشدودا أو غير مشدود . و فى الحائفة ذكر فى باب الوضوء و الفصل : فإن كان الرجل ملتحيا^١ لا يجب غسل ما استرسل من الذقن ، و كذا لو جسل الرجل شعره ذؤابتين و شدهما حول الرأس أو أرسلهما ، و كذا المحرم إذا تلبد^٢ رأسه فوصل الماء إلى أصول شعره كفاء . م : و سئل الشيخ الإمام نجم الدين النسفى عن امرأة تغتسل من الجنابة هل تتكلف بإصال الماء إلى ثقب القرط؟ قال : إن كان القرط فيه و تعلم أنه لا يصل الماء إليه من غير تحريك فلا بد من التحريك كما فى الخاتم ، و إن لم يكن القرط فيه إن كان لا يصل الماء إليه إلا بتكلف لا تتكلف ، و كذلك إن انضم ذلك بعد نزع القرط و صار بحيث لا يدخل القرط فيه إلا بتكلف لا تتكلف أيضا ، و إن كان بحيث لو أمرت الماء عليه دخله و لو غطت عنه لم يدخله أمرت الماء عليه حتى يدخله ، و لا تتكلف إدخال شيء فيه من خشب أو نحوه لإصال الماء إليه . الخلاصة : و يجب إصال الماء إلى داخل السرة ، و ينبغي أن يدخل إصبه فيها للبانة . و فى الحائفة : و إن علم أنه يصل الماء إليه من غير إدخال الإصبع أجزاءه ، و فى الحادى : و به تأخذ . و فى الخلاصة : و يجب على المرأة غسل الفرج الخارج لأنه يمكن غسله . و فى الفتاوى المتأية : و لا تدخل المرأة إصبها فى فرجها عند الغسل ، و عن محمد أنه إن لم تدخل الإصبع فليس بتنظيف ، و المختار هو الأول . م : الاقلف^٣ إذا اغتسل من الجنابة و لم يدخل الماء داخل الجلدة جاز ، و فى واقعات الناطقى : و هو المختار . م : و قال فى الاقلف إذا خرج بوله فى طرف ذكره حتى صار فى ظفته : فعليه الوضوء ، و عن الشيخ الفقيه أبى بكر رحمه الله أن الاقلف إذا

(١) المتلحى : ذو لحية (٢) لبد اشعر لعن بعضه بعضا حتى صار كاللبد (٣) أى غير مخنون .

لم يدخل الماء داخل الجلدة: ففي الفصل لا يجره، وفي الوضوء يجره. وفي الحائض: وما يكون على البدن يقال بالفارسية فلباخ (كذا) لا يمنع عن تمام الفصل لأنه يتولد من البدن بمنزلة الدرن.

نوع آخر في بيان فرائضه وسننه:

فالفرض أن يغسل جميع بدنه - وفي شرح الطحاوى: تسيلاً، أما إذا لم يسيل جاز عد أبي يوسف، خلافاً لأبي حنيفة ومحمد رحمهم الله. م: ويتيمض ويتستشق، فالمضمضة والاستنشاق فرضان في الفصل، قتلان في الوضوء. وفي المنظومة في باب الشافى: وسنة غسلها للجنب - أى غسل القدم والأتف بالمضمضة والاستنشاق. م: وتقديم الوضوء على الاغتسال في الجنابة سنة وليس بفرض عند علمائنا رحمهم الله، حتى أنه لو لم يتوضأ وأفاض الماء على رأسه وسائر جسده ثلاثاً أجزاء إذا كان قد تيمض واستشق. وفي السنن: ومن العلماء من قال: إذا أجنب الرجل وهو محدث يلزمه الوضوء [لأن الوضوء قد لزمه قبل الجنابة فلا يسقط بها، ومنهم من أوجب الوضوء] بعد إفاضة الماء - كذا في المبسوط. وفي جامع الجوامع: ومن يوجب الوضوء مع الفصل غلط. وفي الخلاصة: وأما السنة في الفصل أن يغسل يديه، وفرجه، ثم يتوضأ وضوءه للصلاة سوى القدمين - إلى آخر ما مر في التليم.

م: رجل اغتسل من الجنابة ولم يتيمض إلا أنه شرب الماء هل يقوم شرب الماء مقام المضمضة؟ كان الفقيه أحمد بن إبراهيم رحمه الله يقول: نعم، وهكذا جواب أبي بكر محمد بن الفضل، وحكى عن الفقيه أبي جعفر رحمه الله أنه إذا بلغ البلل نواحي القدم حيث ما يبلغ إذا تيمض يجر، وما لا فلا، ونحوه روى الحاكم الشهيد في المتقى عن محمد، والذي روى عنه: جنب شرب الماء؟ قال: إن كان الشرب يأتي على جميع فنه يجره عن المضمضة، وإن كان مص الماء مصاً لم يأت جميع فنه لم يجر عن

(١) من أر، خ.

المضمضة ، وعن بعض مشايخنا رحمه الله : إن كان الرجل طالما لا يحمزه ، ولو إنه كان جاهلا أجراه ، لأنه إذا كان طالما يمس الماء بها فلا يصل إلى جميعه ، وإن كان جاهلا لب^١ الماء عا فيصل إلى جميعه ، وعن بعضهم أن الرجل إذا كان مصريا لا يحمز ، وإن كان قرويا يحمزه لما ذكر ، وفي واقعات الناطق : إنه لا يحمزه كيفما شرب ما لم يجه . الثانية : الجنب إذا قام في المطر الشديد متجردا بعد ما تمضمض واستنشق حتى اغتسل أعضائه جاز . م : وإذا اغتسل من الجنابة ربي بين أسنانه طعام فلم يصل الماء تحته جاز لأن ما بين الأسنان رطب فلا يمنع وصول الماء إلى ما تحته . وفي المضمرات : وبه يقتضى ، م : وذكر الناطق في واقعاته أنه لا يحمزه ما لم يقلع ذلك الطعام ويمر الماء عليه . وإذا كان على ظاهر بدنه جلد سمك أو خبز مضوخ قد جف على بدنه وباق المسألة بحالها . وفي الذخيرة : فاغتسل من الجنابة ولم يصل الماء إلى ما تحته . لا يحمز . م : والمرأة إذا عجت وبقى العجين في ظفرها فاغتسلت من الجنابة لم يحمز . م : ولو بقي الدرن جازت ، يستوى فيه القروى والمدنى عند عامة المشايخ وهو الصحيح ، وقد مرّت هذه المسألة في الوضوء أيضا . الظهورية : الصّرام^٢ والصباغ ما في ظفرها يمنع تمام الغسل ، وقيل في كل ذلك : يحمزهم الحرج . والضرورة . وفي الذخيرة : وكذا المرأة التي صبغت إصبعها بالحناء يحمز وضوؤها .

م : نوع آخر في بيان أسباب الغسل :

فتقول : أسباب الغسل ثلاثة : الجنابة ، والحيض ، والغسل . وفي الواد : هذا كله إذا كان من أهل وجوب الصلاة عليه ، أما إذا لم يكن كالجنون والكافر ونحوهما لا غسل عليه . وفي مختار الفتاوى : الواد بقوله : والحيض والغسل - اتقاعها . وفي الكافي : سبب وجوب الغسل الصلاة أو إزائه ما لا يحل مع الجنابة ، والإزالة والافتلاء^٣ شرط .

- (١) صب الماء : ضرب لله أو كرمه بلا تنفس (٢) الصرام : بائع الصرم أى البلذ .
(٣) الافتلاء : أى التقاء الختانين .

٣ : الجنابة يثبت بهيتين ، أحدهما : اتصال المني عن شهوة - وفي الخلاصة : من الرجل و المرأة من غير إيلاج بأى طريق حصل نحو اللس و الاحتلام و غيره ، و ضد الشافى الشهوة ليست بشرط ، و الثانى : الإيلاج ' فى الأدنى - و اختلفت عبارة أصحابنا رحمهم الله فى الإيلاج الذى يثبت به الجنابة ، فالمرى عن محمد رحمه الله : إذا التقى الحتانان و توارت الحشفة أنه يجب النسل ، و المروى عن أبى يوسف رحمه الله : أنه إذا توارت الحشفة فى قُبُل أو سيل آخر من الأدنى يجب النسل على الفاعل و المفعول به أنزل أو لم ينزل - وفي الخلاصة : هو الصحيح . [٣] : و الكرخى فى كتابه يقول : و الإيلاج فى إحدى السيلين إذا توارت الحشفة بوجوب النسل على الفاعل و المفعول به أنزل أو لم ينزل [٢] هذا هو المذهب لملائنا رحمهم الله ، فوجوب النسل عند طهائنا رحمهم الله غير مقصور على التقاء الحتانين ، فان الإيلاج فى الدبر بوجوب النسل عليها بالإجماع و إن لم يوجد التقاء الحتانين . و الإيلاج فى البهيمة لا بوجوب النسل بدون الإنزال [٣] كذا هاهنا [٢] ، و الإيلاج فى الميتة بمنزلة الإيلاج فى البهائم لا بوجوب النسل ما لم ينزل . و الإيلاج فى الصغيرة التى لا تجامع مثلها لا بوجوب النسل ما لم ينزل ، كذا ذكر فى الاجناس - و فى شرح الكافى فى كتاب الحدود : أن عليه النسل و إن لم ينزل . و فى الفتاوى : إذا أتى المرأة و هى بكر فلا غسل عليه ما لم ينزل ، لأن البكارة تمنع من التقاء الحتانين و بدونه لا يجب النسل ما لم ينزل ، وكذلك لا غسل عليها لانعدام السبب فى حقها . و كذلك إذا كانت ثيبا و لم تتوار الحشفة فلا غسل عليه ما لم ينزل . و كذا لا غسل عليها أيضا . و فى شرح الطحاوى : الإيلاج فى القُبُل و الدبر سواء فى حق و جوب النسل ، و كذا فى حق و جوب الكفارة فى شهر رمضان ، و إنما يختلفان فى وجوب الحمد : عند أبى حنيفة لا يجب الحمد فى الدبر ، و عدهما يجب . و فى البنايع : و لا يثبت حرمة المصاهرة بالوطئ فى الدبر . ٣ : قال محمد رحمه الله فى البكر إذا جمعت (١) الإيلاج : الإدخال (٢) من : أر ، خ (٣-٤) و الظاهر أن عبارة ما بين الرقنين مدرجة .

فيما دون الفرج فدخل من مائه فرجها فلا غسل عليها ، لأن الفصل إنما يجب بالتقاء الحائنين أو بزول الماء ولم يوجد واحد منهما ، حتى لو جلت يجب الفصل عليها لتزول مائها ، وكذا الحكم في الثيب - ذكره في الحائنة ، وفي الحجة : عليها الفصل من وقت الجماع لتزول مائها ، لأن الحبل لا يكون إلا بعد زول ماء المرأة - وفي الذخيرة : ويجب عليها إعادة الصلوات من ذلك الوقت . م : غلام ابن عشر سنين جامع امرأته البالغة فعليها الفصل لوجود السبب في حقها ، ولا غسل على الغلام لعدم توجه الخطاب إلا أنه يؤمر بالفصل تخلفا واعتيادا كما يؤمر بالصلاة . ولو كان الرجل بالغا والمرأة صغيرة تجامع مثلاً - وفي الذخيرة : والمرأة مراقة - فلي الرجل الفصل ، ولا غسل عليها . وجماع الخصى يوجب الفصل على الفاعل والمفعول به . وفي البيضة : سئل علي بن أحمد و أبو حامد عن الصبي إذا احتلم ولم ينزل هل يحكم بيلوغه ؟ فقال : لا .

م : الكافر إذا أجنب ثم أسلم ففي وجوب الفصل عليه اختلاف المشايخ رحمهم الله ، قال بعضهم : يجب ، وإليه أشار محمد في السير الكبير ، والمذكور في السير الكبير : ينبغي للرجل إذا أسلم أن يفسل غسل الجنابة - وعلل فقال : لأن المشركين لا يقتلون من الجنابة ولا يدرون كيفية الفسل . وإنما أراد بما قال - والله أعلم - أن من المشركين من لا يدين الاغتسال من الجنابة ، ومنهم من يدين كقريش و بنى هاشم فانهم توارثوا ذلك من إسماعيل عليه السلام إلا أنهم لا يدرون كيفية ، وكانوا لا يتضمنون ولا يستشقون و هما فرضان ، لحال الكفار لا يخلو عن أحد الوجهين : إما أن لا يقتلوا عن الجنابة ، أو يقتلون عنها ولكن لا يدرون كيفية ، وأيا ما كان يؤمرون بالاغتسال بعد الإسلام لبقاء حكم الجنابة . ثم ذكر محمد رحمه الله أن صفة الجنابة يتحقق في حق الكافر عند وجود سيها . وبه تبين أن ما ذكر بعض مشايخنا رحمهم الله أن الفصل بعد الإسلام مستحب فذلك في حق من لم يكن قبل ذلك أجنب ، وبه تبين أن ما قال بعض المشايخ رحمهم الله بأن الجنابة في حق الكفار لا يوجب الاغتسال لأن الكفار غير مخاطبين

بالشرائع غير سديد ، و هذا فصل اختلف فيه المشايخ أن الكفار هل يخاطبون بالشرائع أو لا يخاطبون ؟ فن قال « يخاطبون بها » فيقول : الفصل يجب عليه في حال كفره ، و لهذا لو أتى به يصح ، و هذا ظاهر ، و منهم من قال بأنهم « لا يخاطبون بها » فينبى أن يقول بوجوب الغسل بعد الإسلام ، و لذلك وجهان : أحدهما أن الاغتسال لا يجب بالجنابة فيقال إنه بوجوب الغسل غير مخاطب ، إنما وجوبه بارادة الصلاة و هو جنب ، كما أن الوضوء لا يجب بالحدث و إنما يجب بارادة الصلاة و هو محدث ، قلنا : و هو عند إرادة الصلاة جنب مسلم فلذلك يلزمه الغسل . و لأن صفة الجنابة مستدامة و استدامتها بعد الإسلام كانتائها ، و لهذا قلنا : لو انقطع دم الحيض قبل أن تسلم ثم أسلمت لا يلزمها الاغتسال لأنه لا استدامة للانقطاع حتى يحصل دوامه كابتدائه ، فلم يوجد سبب وجوب الاغتسال في حقها بعد الإسلام لا حقيقة ولا حكما فلا يلزمها الاغتسال ، فظهر الفرق على هذا المعنى بين الكافر إذا أجنب ثم أسلم و بين الكافرة إذا حاضت و انقطع الدم ثم أسلمت . السراجية : المجنون إذا أجنب ثم أفاق قيل : لا غسل عليه .

م : هذا هو الكلام في طرف الإيلاج ، جئنا إلى طرف انفصال المني ، يجب أن يعلم بأن المني ماء دافق غائر أبيض ينكسر منه الذكر ، هذا هو المذكور في عامة الكتب ، و زاد في الشافى : و يخلق منه الولد . فتى كانت حركته يعنى مفارقه عن مكانه و خروجه عن شهوة سواء كان بمس أو نظرة أو فكرة أو ما أشبه ذلك من الملاقاة و غيرها يجب الفصل عند علمائنا بلا خلاف ، و متى كانت مفارقه عن مكانه و خروجه لا عن شهوة لا يجب الفصل عند علمائنا المتقدمين و عامة مشايخنا المتأخرين رحمهم الله ؛ و حكى عن عيسى ابن أبان رحمه الله أنه قال : يجب الفصل بخروج المني على كل حال ، و هو قول الشافى رحمه الله ، حتى أن من حمل شيئا فسبقه المني فلا غسل عليه عند علمائنا المتقدمين و عامة المتأخرين ، خلافا لعيسى ابن أبان و الشافى رحمه الله . وكذلك الرجل إذا أصاب الضرب

(١) خائر : نقيض ، و كثير .

يظهره فسبقه متى لا غسل عليه عند علمائنا المتقدمين وعامة المتأخرين خلافاً للشافعي وعيسى .
 ومتى كانت مفارقه من مكانه من شهوة وخروجه لا عن شهوة فلي قول أبي حنيفة ومحمد
 يجب الفسل ، وعلى قول أبي يوسف لا يجب ، فالمعبرة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله
 لانفصال متى من مكانه على وجه الدق والشهوة لا لظهوره على وجه الشهوة ، وعند
 أبي يوسف المعبرة لخروجه ولظهوره على وجه الشهوة . وتظهر ثمرة الاختلاف في مسائل ،
 إحداها : إذا استمتع بالكف فلما انفصل متى عن مكانه عن شهوة أخذ بإحليله حتى سكنت
 شهوته ثم خرج متى فلي قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله : وجب عليه الفسل ، خلافاً
 لأبي يوسف - وفي الحاوي : وبه نأخذ . م : الثانية إذا احتلم فلما انفصل متى عن مكانه
 عن شهوة استيقظ وأخذ بإحليله حتى انكسرت شهوته ثم خرج متى - وفي الحاشية :
 وكذا إذا جامع امرأته فيما دون الفرج ، وفي الذخيرة : أو مس بشهوة فأخذ بذكره قبل
 خروج متى حتى سكنت شهوته ثم خرج منه متى كان عليه الفسل في قول أبي حنيفة ومحمد
 رحمهما الله ، وهو الأحوط ، م : الثالثة إذا جامع امرأته واغتسل قبل أن يبول ثم سال
 منه بقية متى وجب الفسل عندهما ، وكذلك إذا خرج منه منى - وفي الحجة : قال
 الفقيه أبو الليث : ويقول أبي يوسف رحمه الله نأخذ لانه أيسر على المسلمين . م : وأجمعوا
 على أنه إذا بال ثم اغتسل أو نام ثم خرج متى أو المذى لا يغسل عليه . وفي الاجتناس :
 لو جامع واغتسل قبل أن يبول وصلى ثم سال بقية متى فاته بعيد الفسل عندهما ، ولا يبعد
 الصلاة بلا خلاف ، وإذا بال فخرج من ذكره منى فإن كان ذكره منقشراً ففعله الفسل ،
 وإن كان منكسراً ففعله الوضوء . وفي مجموع التوازل : المرأة إذا اغتسلت بعد ما
 جامعها زوجها ثم خرج منها منى الزوج ففعلها الوضوء دون الفسل . وفي الحجة : ولو نظر
 بهوة أو لمس فابتل لإحليله من المذى لا يجب الفسل . وفي الفتاوى العتاية : إذا زل
 ماؤه عند الملاعبة ولم يخرج فعلها الفسل - وفي الصيرفية : وعن أبي حنيفة رحمه الله
 أنه لا يجب ما لم يظهر في فرجها الظاهر . وفي الرجل لا يجب ما لم يظهر . الهداية : وليس

في المذى والودى فصل ، وفيهما الوضوء ؛ وه الودى ، التليظ من البول يتعقب الرقيق ، وه المذى ، رقيق يضرب إلى الياض يخرج عند ملاعبة الرجل أهله .

م : وما يتصل بخروج المني مسائل الاحتلام

إذا استيقظ الرجل و وجد على فراشه أو غلظه بللا و هو يتذكر احتلاما إن يقن أنه منى أو يقن أنه مذى أو شك أنه منى أو مذى : فعليه الفسل ، وليس في هذا إيجاب الفسل بالمذى بل فيه إيجاب الفسل بالمنى لأن سبب خروج قد وجد و هو الاحتلام فالظاهر خروجه ، إلا أن من طبع المني الرقة باطالة المدة و الظاهر أنه منى إلا أنه رقيق قبل أن يستيقظ ، وإن يقن أنه ودى لا غسل عليه ، وإن رأى بللا إلا أنه لم يتذكر الاحتلام فإن يقن أنه ودى لا يجب الفسل ، وإن يقن أنه منى يجب الفسل ، وإن يقن أنه مذى لا يجب الفسل لأن سبب خروج المني هاهنا لم يوجد فلا يمكن أن يقال بأنه منى ثم رقيق لطول المدة بل هو مذى حقيقة والمذى لا يوجب الفسل . وفي الخاتمة : وإن رأى المذى يلزمه الفسل عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تذكر الاحتلام أو لم يتذكر ، وقال أبو يوسف رحمه الله : إن تذكر الاحتلام يلزمه الفسل وإلا فلا . م : وإن شك أنه منى أو مذى قال أبو يوسف رحمه الله : لا يوجب الفسل حتى يقن بالاحتلام ، وقالوا رحمهما الله : يجب الفسل ، هكذا ذكر شيخ الإسلام رحمه الله . وإذا تذكر الاحتلام ولم ير بللا فلا غسل عليه . ذكر هشام في نوادره عن محمد رحمه الله : إذا استيقظ الرجل فوجد البلل في إحليله ولم يتذكر حلما إن كان ذكره منتشرا قبل النوم [فلا غسل عليه إلا إذا يقن أنه منى ، فإن كان ذكره ساكنا قبل النوم فعليه الفسل] م : قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني : هذه المسألة يكثر وقوعها والناس عنها غافلون فيجب أن يحفظ إذا نام الرجل قاعدا أو قائما أو ماشيا و وجد بللا فهذا و ما لو نام مضطجعا سواء ، فإذا احتلم الرجل و انفصل المني عن مكانه إلا أنه لم يظهر على رأس الإحليل

(١) من أ ، خ .

فلا غسل عليه .

المراة إذا احتلثت ولم تر بللا روى عن محمد رحمه الله في غير رواية الأصول أنها إذا تذكرت الاحتلام والإزال والتلفظ فعلها الفصل وإن لم تر بللا ، وبه أخذ بعض المشايخ ، قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : لا نأخذ بهذه الرواية ، وفي ظاهر الرواية : يشترط الخروج من الفرج الداخل إلى الفرج الخارج لوجوب الفصل ، حتى لو انفصل منها عن مكانه ولم يخرج عن الفرج الداخل إلى الفرج الخارج لا غسل عليها . وفي النصاب : وهو الأصح . وقال بعضهم : وفي صلاة ابن عبد : امرأة قالت : معي جن يأتيني في النوم مرارا وأجد في نفسي ما أجد لو جامعني زوجي ، ذكر أنه لا غسل عليها . رجل وامرأة نأما فلما استيقظا وجدا منيا بينهما وكل واحد منهما ينكر الاحتلام وينكر أن المني منه : كان الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقول بوجوب الفصل عليهما ، وهو الاحتياط - وفي الظهيرية : وهو الأصح ، وفي الفتاوى المتأخرة : والصحيح أنه من الرجل لأن مأمرا لا يخرج ، م : ومن المشايخ من قال : إن كان الماء غليظا أبيض فهو من الرجل ، وإن كان رقيقا أصفر فهو من المرأة [ومنهم من قال : إن وقع طولا فهو من الرجل ، وإن وقع مدورا فهو من المرأة]^١ . الرجل إذا صار مغشيا عليه ثم أفاق وجد مذيا - وفي الحجة : أو منيا ، م : على نخذه أو ثيابه - فلا غسل عليه [وكذلك السكران إذا أفاق وجد مذيا على نخذه أو ثوبه فلا غسل عليه]^٢ وليس هذا كالنوم . الحائض : ومن احتلم في المسجد ينبغي أن يخرج من ساعته ، فإن كان في جوف الليل ويخاف الخروج يستحب له أن يقيم .

نوع آخر من هذا الفصل في المتفرقات :

اختلف المشايخ في سبيل وجوب الاغتسال ، قال بعضهم : سبب وجوب الجنابة ، وقال بعضهم : إرادة ما حرم عليه بسبب الجنابة ، وسيأتي بيان ما حرم عليه بسبب الجنابة في

(١) من أ . خ .

النوع الذى يلى هذا النوع . قال محمد فى الأصل : أدنى ما يكفى فى غسل الجنب من الماء صاع ، وهذا التقدير إنما يكون للإفاضة^١ ، فإن أراد تقديم الوضوء زاد مداً ، فكل ذلك ليس بتقدير لازم بل يستعمل من الماء بقدر ما يقع عنده أنه حصل التطهير . وفى الطحاوى : وإنما الكراهة فى الإسراف . وفى التحفة : وعامة مشايخنا قالوا : إن الصاع كاف فى الوضوء والفسل جميعاً ، وهو الأصح ، وفى الوضوء إن كان الرجل منخفضاً ولم يستنج كفاه رطل لفسل الوجه واليدين ومسح الرأس ، وإن كان يستنج كفاه رطلان رطل للاستنجاء ورطل للباقي ، وإن لم يكن منخفضاً كفاه ثلاثة أرطال رطل للاستنجاء ورطل للقدمين ورطل للباقي .

م : ولا بأس بأن يغتسل الرجل والمرأة من إناء واحد ، لحديث عائشة رضى الله عنها قالت " كنت أنا ورسول الله صلى الله عليه وسلم فغسل من إناء واحد ، فكنت أقول له : أبقي لى ، وهو يقول : أبقي لى " . وإذا أجنب المرأة ثم أدركها الحيض فهي بالخيار : إن شاءت اغتسلت لأن فيه زيادة تنظيف لإزالة أحد الحديثين ، وإن شاءت أخرت الاغتسال حتى تطهر لأن الاغتسال للتطهير حتى تتمكن من أداء الصلاة ، ألا ترى أن الجنب إذا أخر الاغتسال إلى وقت الصلاة لا يأتى .

و فى صلاة فتاوى الشيخ أبى الليث رحمه الله : ثمن ماء الاغتسال على الزوج ، وكذا ماء وضوئها عليه غنية كانت أو فقيرة . وفى الصيرفية : وعليه ثوى مشايخ وبلغ وثنوى صدر الشهيد وهو اختيار قاضى خان ورحمهم الله . م : وعن محمد بن سلة أن على الزوج الماء الذى تغسل المرأة ثوبها وبدنها من الوسخ ، وليس عليه أن يشتري لها ماء الوضوء والفسل ، كما لا يلزمه الدواء ، قال ثمة : وهكذا قول أصحابنا ورحمهم الله ، فقد قيل : ينبغي أن يجب عليه ماء الاغتسال ولا يجب عليه ماء الوضوء لأنه سبب لوجوب الاغتسال عليها ، أما ما هو سبب لوجوب الوضوء عليها بل وجوب الوضوء بإيجاب الله تعالى ابتداء .

(١) أى إفاضة الماء على الجسد .

و ينبغي للجنب أن يدخل إصبه في سرتة إلا إذا علم أن الماء يصل إليها من غير إدخال الإصبع . الفتاوى المتأية : عن أبي جعفر فيمن احتلم ولم ينزل حتى توضأ وصلّى ثم أنزل : اعتقل ولا يعيد الصلاة .

امرأة إذا أجنبت ثم أدركها الحيض ، أو الحائض إذا أجنبت ثم طهرت حتى وجب عليها الاغتسال فإذا اعتقلت فهذا الاغتسال من الجنابة أو من الحيض ؟ اختلفت عبارات أصحابنا رحمهم الله ، فظاهر الجواب أن الاغتسال يكون منهما جميعا ، وقال أبو عبد الله الجرجاني : من الأول ولا يكون من الثاني . وكذلك الرجل إذا رعف ثم بال فإن الوضوء يكون من الأول لا من الثاني على قوله ، وقال الفقيه أبو جعفر : إن كانا من جنسين متحدين يكون من الأول لا من الثاني كما إذا بال ' ، أما إذا كانا من جنسين مختلفين فإنه يكون منهما جميعا كما إذا رعف ثم بال ، هكذا روى عن أبي حنيفة في غير رواية الأصول أن الوضوء يكون منهما جميعا ، و ثمة الاختلاف يظهر فيما إذا قال الرجل : إن توضأت من الرعاف فأمرأتى طالق ، فرعف ثم بال ثم توضأ فإنه يقع الطلاق عليها على الأقوال كلها ، أما على قول أبي عبد الله الجرجاني لأنه وجد الرعاف أولا ، وأما على قول أبي جعفر وهو رواية أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله فلأن الوضوء منهما ، وأما إذا بال ثم رعف ثم توضأ فلي قول الجرجاني لا يقع الطلاق عليها في هذه الصورة لأن شرط وقوع الطلاق ما هنا الوضوء من الرعاف ، والوضوء ما هنا وقع عن البول عنده لأنه هو الأول ، وعلى الأقوال الأخرى يقع الطلاق لأن على الأقوال الأخرى الوضوء يكون منهما . قال الشيخ الإمام عبد الرحيم : كنا نقول الوضوء يكون لأغظهما حتى أن الرجل إذا رعف ثم بال فالوضوء يكون منهما لاستوائهما ، وأما إذا رعف وأجنب أو بال ثم أجنب فالوضوء الذي يكون في الاغتسال من الجنابة لأنها أغظ ، ثم وجدنا رواية عن أبي حنيفة رحمه الله أن الوضوء منهما فرجنا عن ذلك وأخذنا بقوله .

(١) أي مرتين .

الحجة : الرجل إذا كان عزبا^١ به شبق^٢ وفرط شهوة قالوا : له أن يعالج لتسكين الشهوة ، ولا تقول : هو مأجور على ذلك ، قال أبو حنيفة رحمه الله : حسبه أن ينجو رأسا برأس .

م : وذكر شيخ الإسلام شمس الأئمة السرخسى رحمه الله في شرحه أن الاغتسال على أحد عشر نوعا ، خمسة منها فريضة : الاغتسال من الحيض ، ومن النفاس ، ومن التقاء الغتاتين : غيوبة الحشفة ، ومن الاحتلام إذا أنزل ، ومن إزال المني عن شهوة دقا . وأربعة منها سنة : غسل يوم الجمعة ، والعیدن ، والفصل يوم عرفة . وعند الإحرام . و واحد منها واجب : وهو غسل الميت حتى لا يجوز الصلاة عليه قبل الفصل . وفي الخلاصة : وقيل غسل الميت سنة مؤكدة . م : والآخر مستحب : وهو غسل الكافر إذا أسلم . يريد به إذا لم يحبب قبل الإسلام فإنه يستحب له أن يغتسل .

وهنا فصل آخر أن الكافرة إذا أسلمت بعد ما أقطع دم الحيض أو النفاس فإنه يستحب لها أن تغتسل . ولا يجب عليها ذلك ، وإن كان أقطع الدم بعد الإسلام يفترض عليها الفصل . والكافر إذا أجنب قبل الإسلام ثم أسلم فقد ذكرنا أن في وجوب الفصل عليه اختلاف المشايخ رحمهم الله وذكرنا أن الصحيح أن يجب .

وما هنا فصلان آخران ، أحدهما : الصبي إذا بلغ بالاحتلام ، والثاني الصبية إذا بلغت بالحيض هل يجب عليها الفصل ؟ ففي الفصلين اختلاف المشايخ . والاحتياط في القول بالوجوب . وفي الفتاوى العتائية : الصبي إذا بلغ بالاحتلام والمجنون إذا أفاق فالتحتم وجوب الفصل على هؤلاء . الظهيرية : المرأة إذا ولدت ولدا ولم تر الدم هل يجب عليها الفصل ؟ الأصح أنه يجب ، وسيأتى في باب النفاس . خزانة الفقه : والفصل المستحب أربعة : غسل الحجاماة ، وفي ليلة البراءة ، وفي ليلة القدر ، وفي ليلة عرفة . القيمة : سئل

(١) العزب : من لا أهل له من الرجال والنساء (٢) شبق الإنسان : اشتدت شهوته الفاسدة ، فهو شبق .

الوبرى عن يجب عليه الفسل وهناك رجال ؟ قال : لا يده و إن رآه الناس و يحتار ما هو
أستمر له . قال : و المرأة تؤخر ذلك ، و به أقتى البقالى .

م : و بما يتصل بهذا الفصل يان أحكام الجنابة ، و فيها كثرة ، منها حرمة الصلاة .
و منها حرمة دخول المسجد سواء كان للعبور أو للعود . و منها حرمة الطواف بالبيت .
و منها حرمة قراءة القرآن ، و الآية و ما دونها فى تحريم القراءة سواء عند الشيخ أبى الحسن
الكرخى رحمه الله - و فى الظهيرية : و هو الأصح ، و قيد الطحاوى الحرمة بآية تامة ، و هذا
إذا قصد القراءة ، فان لم يقصدها فلا بأس به نحو قوله : الحمد لله رب العالمين ، على سبيل
الشكر ، و كذلك إذا قال : بسم الله الرحمن الرحيم ، إن قصد القراءة يكره ، و إن قصد
به افتتاح الكلام لا يكره ، و كذلك إذا ذكر دعاء فى القرآن و هو آية تامة يريد به الدعاء
لا يكره . و لا يكره له قراءة دعاء الفنون فى ظاهر مذهب أصحابنا رحمهم الله لأنه ليس
بقرآن - و فى الكبرى : و عليه الفتوى ، م : و عن محمد رحمه الله أنه يكره لأنه قرآن عند
بعض الصحابة رضى الله عنهم . و لا يكره له التهجد بالقرآن . و يكره له قراءة التوراة
و الزبور و الإنجيل . و لا يمس المصحف ، و لا اللمس المكتوب عليه آية تامة من القرآن ،
و لا الدرهم المكتوب عليه سورة الإخلاص . و فى شرح الطحاوى : و يكره مس اللوح
إذا كان فيه شيء من القرآن ، و كذلك الدرهم إذا كان مكتوباً فيه شيء من القرآن .
و كذلك إذا به إلا إذا كرهه فلا بأس بالإذابة . م : و كما لا يحل له مس الكتابة
لا يحل له مس اليابس ، و إن مس المصحف بفلافة فلا بأس به ، و الكلام فى الخلاف
فى حق الحب نظير الكلام فيه فى حق المحدث . و إذا مسه بكفه أو ذيله فهو على الاختلاف
الذى ذكرنا فى المحدث - و فى الظهيرية : الأصح أنه لا يجوز ، و فى الفتاوى المتأخرة : و هو
المختار . و إذا أراد أن يغسل النعم و يقرأ القرآن أو يغسل اليد و يمس المصحف فانه
لا يحل له القراءة و المس - و فى الظهيرية : و هو الأصح . و فى الفتاوى المتأخرة : و مس
المصحف بضمو ليس فيه حدث يريد به ما وراء الأعضاء الأربعة الأظهر أنه لا يجوز .

٣ : و يكره له مس كتب التفسير ومس كتب الفقه وما هو من كتب الشريعة ،
و المشايخ المتأخرون رحمهم الله وسعوا في مس كتب الفقه - و في الظهيرية : و المستحب
أن يكون متوضئا . ٣ : و يكره له كتابة القرآن عند محمد رحمه الله ، و هو قول مجاهد
و الشعبي و ابن المبارك ، و بقولهم أخذ الفقيه أبو الليث رحمهم الله ، و كذلك الفقيه
أبو جعفر رحمه الله ألقى بقولهم ، إلا أن يكون أقل من آية . و عن أبي يوسف رحمه الله
أنه لا بأس به إذا كانت الصحيفة على الأرض لأنه ليس بحامل القرآن ، و الكتابة توجد
حرفا حرفا . اليتمية : الكافر لا يمس المصحف لكفره عند أبي يوسف رحمه الله ، و عن
محمد رحمه الله : لا يمس لجنايته ، فإن اغتسل فلا بأس بأن يمس . تمنيس خواهر زاده :
و للجنب أن يسل الميت ، و كره أبو يوسف رحمه الله ذلك للحائض . الظهيرية :
ولو عاود جنب أهله أو نام قبل أن يتوضأ لم يكره . اليتمية : و لا بأس إذا أجنب نهارا
أن يخرج في حوائجه من غير أن يغتسل أو يتوضأ . الفتاوى العتاية : و يضرب الرجل
المرأة في تركها الاغتسال عن الجنابة ، و يأمر النصرانية تطهيرا - يني لا لأجل الصلاة .
٣ : و إذا أراد الجنب الأكل فينبى أن يسل يديه ثم يتمضمض ثم يأكل -
و الله أعلم بالصواب .

الفصل الرابع في المياه التي يجوز الوضوء بها والتي لا يجوز الوضوء بها

و هذا الفصل يشتمل على أنواع

نوع منه في الماء الجاري

يحوز التوضي بالماء الجاري ، و في الحائض : إذا كان قوي الجرى لا يحكم بتنجسه لوقوع
التجاسة فيه ما لم يتغير طعمه ، أو لونه ، أو ريحه - و في النصاب : و عليه الفتوى ، ٣ :
فبعد ما تغير أحد هذه الاوصاف و حكم بتنجسه لا يحكم بطهارته ما لم يزل ذلك التغير ،
بأن يرد عليه ماء ظاهر حتى يزول ذلك التغير ، و الدليل على أن العبرة في الماء الجاري

بتغير أحد الأوصاف التي ذكرناها : ذكر محمد في كتاب الأشربة : إذا صب حب الخمر في الفرات ورجل أسفل منه يتوصاً أجزاء إذا لم يتغير أحد أوصاف الماء . بعد هذا الكلام في تحديد أدنى ما يكون من الجريان في حق جواز الوضوء ، وقد اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : إذا كان يذهب بالنجاسة قبل اغتراف العرفة الثانية فهو ماء جار ، وإن كان بخلافه فليس بجار ، وقال بعضهم : إذا كان بحال لو ألقى فيه تبن أو ورق يذهب به فهو جار ، وإن كان بخلافه فليس بجار ، وقال بعضهم : إن كان بحال لو اغترف المتوضئ في أعرق موضع من الجدول انقطع جريانه ثم امتلأ حتى جرى فليس بجار ، وإن لم ينقطع فهو جار ؛ وقال بعضهم : إن كان بحال لو وضع إنسان يده عليه عرضاً لم ينقطع فهو جار ؛ وفي النبائية : المختار أنه لا يحسر بالاغتراف ما نحت مطلقاً غير مقيد من أعرق المواضع ؛ وفي الزاد : والجاري ما يعده الناس جارياً ، هو الصحيح . م : وهذا إذا كانت النجاسة غير مرئية ، فإن كانت النجاسة مرئية فإنه لا يتوصاً من الموضع الذي فيه النجاسة ، وإنما يتوصاً من موضع آخر ، هكذا قال بعض المشايخ ، وبعض المشايخ قالوا : وإن توصاً من الموضع الذي وقع فيه النجاسة بقرب النجاسة جاز إذا لم يتغير أحد أوصاف الماء . وفي المنافع : كانت النجاسة مستقرة أو جارية . الحائية : ماء له قوة الجريان قوياً إنسان من أسفله ينبغي أن لا يجوز و يكون نجساً . م : وإن جلس الناس صفوفاً على شط النهر فتوضوا بآبائه جاز ، هو الصحيح . وإذا كان الماء يجرى ضعيفاً فأراد إنسان أن يتوصاً منه فإن كان وجهه إلى مورد الماء . وفي الفتاوى العتابة : أو كان المتوضئ في جانب آخر - يأخذ الماء من جانب المورد يجوز ، م : وإن كان وجهه إلى مسيل الماء لا يجوز إلا أن يمكث بين كل غرتين مقدار ما يذهب الماء بضالته . وفي النبائية : وهو المختار . وفي الحائية : إذا أراد أن يتوصاً منه يحمل النهر بين قدميه إذا كان صغيراً ، وفي الفتاوى العتابة : وهذه المسألة تدل على أن من توصاً بالماء الراكد فتزول غسالته في الماء ثم يأخذ من ذلك لا يجوز ، إلا أن يحوله أو

أو يدفعه من بين يديه . و في الحاوى : و أما غسل النجاسة فان كان لا يقلب ربح النجاسة و لو نظا الماء فانه يجوز ، و إن غلب لم يجوز . و في نظم الزندرسى : إذا توضأ في الماء الجارى و هو قليل أو كثير فالأفضل أن يجعل يمينه إلى أعلى الماء - يعنى مورد الماء - و يأخذ الماء من الأعلى ، و إن لم يفعل كذلك و جعل يمينه إلى سبيل الماء : أخذه من الأسفل ففي الماء الكثير يجوز ، و في القليل يذنى أن يتوضأ على التأتى و الوقار حتى يمر عنه الماء المستعمل ، و هذا إذا كان الماء لا يجرى جريا عاجلا ، فإذا كان عاجلا يجوز كيف ما فصل ، و مشايخ بخارا رحمهم الله توسعوا في ذلك و جوزوا التوضي كيف ما توضأ لعموم البلوى إذا كان الماء كثيرا . فتاوى الحجة : و يذنى للانسان أن يتوضأ من النهر في موضع يجرى الماء سريعا . و أما قدر طول الماء الجارى قال أبو سهل : خط لى حسين بن مطيع خضا ، و الخط مقدار ذراع . قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله : قلت لأنى بكر الإسكاف : أ رأيت ناوقا^١ أصابته نجاسة فصب عليه الماء فسال من جانب إلى جانب هل يظهر ؟ قال : أما على قياس قول شاذان بن إبراهيم يظهر ، لأنه قال في قوم مسافرين معهم ماء في كوز فصب الماء على يدى رجل ثم سأل من يدى ذلك الرجل على يد غيره ثم على يد آخر حتى توضأ جميعا : جاز وضوؤهم كما عرف في الماء الجارى ، قال الفقيه أبو جعفر : فهذا يدل على أنه لم يفصل بين الجرية القليلة ، الكثيرة . و قال الفقيه أبو جعفر : قلت له : ما قولك في الناوق ؟ قال : إن امتلا^٢ الناوق من ماء الكوز الذى يصب فيه حتى يخرج منه فانه يظهر . و إلا فلا ، و لا عبرة للعرض . م : ماء النهر إذا انقطع من أعلاه و بقى الجريان فى أسفل النهر فتوضأ رجل من أسفل النهر جاز ، لأنه ماء جار . و عن أبى يوسف رحمه الله : ساقية^٣ صغيرة فيها كلب ميت قد سد عرضها فجرى الماء

(١) الناوق : الخشبة النقورة التى يجرى فيها الماء ، و الجمع ناوقات (٢) من الفقهاء من يشترط لجريان الماء المدد ، و منهم من يقول : إن جرى الماء و ليس له مدد فهو ماء جار ، و هذه السأنة و أمثاله مبنية على قول من لا يشترط المدد لجريان الماء (٣) الساقية : النهر الصغير .

عليها لا بأس بالتوضئ أسفل منه - وفي الذخيرة : ما لم يتغير لون الماء أو ريحه أو طعمه ، وفي التصاب : وعليه الفتوى ، م : وذكر الناطقي هذه المسألة بينها في الاجناس و أجاب بما أجاب في الواقعات ثم قال : وعندى هذا قول أبي يوسف ، و أما على قول أبي حنيفة و محمد رحمهما الله : لا يجوز الوضوء به - و في الطحاوى و النوازل : لو كان القدر الذى يلاقى الجيفة من الماء دون الذى لا يلاقىها جاز التوضئ أسفل منه ، وإن كان مثله أو أكثر لا يجوز ، و في الفياضة : و لو كان سواء فهو نجس ترجيحاً للنجاسة احتياطاً . م : قال : إذا كانت الجيفة ترى من تحت الماء لقلة الماء لا لصفاته كان الذى يلاقىها أكثر إذا كانت تسد عرض الساقية ، وإن كانت لا ترى أو لم تأخذ الأقل من النصف لم يكن الذى يلاقىها أكثر . الفتاوى المتأية : سئل أبو نصر عن الماء يجرى في جوف الجيفة ؟ قال : إن كان مداخله و مخارجه متسمة حتى لا يكون أكثر الماء عما ساء للجيفة فالما طاهر - م : و نظيره ما ذكر في الطحاوى و النوازل : ماء المطر إذا كان جرى في ميزاب السطح و كان على السطح عذرة فالما طاهر لأن الماء الذى يجرى على غير العذرة أكثر ، و إن كانت العذرة عند الميزاب إن كان الماء كله أو أكثره أو نصفه يلاقى العذرة فهو نجس و إلا فهو طاهر . [الفتاوى الحجة : و إن زالت النجاسة بهريان الماء على الميزاب و أبعداها من الماء الطاهر] ، و في الحاشية : و إن كان على السطح نجاسات كثيرة إن كان أكثر الماء يجرى على النجاسة أو نصفه فالما نجس ، و إن كان أقل الماء يجرى على النجاسة فالما طاهر - و في الفتاوى الحجة : جاز التوضئ به و يكره . م : و قال محمد رحمه الله : إن كانت النجاسة في جانب واحد من السطح فالما طاهر ، و كذلك إذا كانت في جانبين ، و إن كانت في ثلاث جوانب فالما نجس . و رأيت مسألة المطر في بعض الفتاوى و كان المذكور ثمة : قال بعض مشايخنا : المطر ما دام يطر فله حكم الجريان ، حتى لو أصاب العذرات على السطح ثم أصاب ثوباً لا يتنجس إلا أن يتغير .

(١) من أر ، غ .

و في المتفرقات للفقهاء أبي جعفر : المطر إذا أصاب السقف و في السقف نجاسة فوكف
و أصاب الماء ثوباً ينظر : إن كانت النجاسة في جميع السقف لجميع ما وكف^١ من السقف
نجس ، و إن كانت النجاسة في بعض السقف و عامته طاهر فأكف من السقف لا يكون
نجساً ، فيكون العبرة للغالب و عامة السقف طاهر فيكون الغالب إنما هو الماء الطاهر
فلا يحكم بنجاسته ، كماء جار في بعضه نجاسة و الغالب هو الطاهر . و كان الشيخ محمد بن
انفصل يزيه هذا التفصيل و كان يقول : النجاسة و إن كانت في بعض السقف إلا أن
الماء قد مر عليها فيتنجس فهذا ماء جار نجس ، و لكن الصحيح أنه ينظر في الذي
يسيل من السقف و الثقب إن كان مطراً دائماً لم ينقطع بعد فاسال من الثقب طاهر -
و في الغيائية : إذا لم يكن متغيراً ، م : و أما إذا انقطع المطر و سال من الثقب شيء فإ
سال فهو نجس ، و في النوازل^٢ : قال مشايخنا المتأخرون : و هو المختار - الظهيرية^٣ :
إذا مر الماء بالمنزلات و اجتمع في موضع يكون طاهراً ما لم يشاهد فيه النجاسة - و في
الغياية : إن كان الماء كله على المنزلات^٤ أو أكثر أو نصفه فهو نجس ، و هو الصحيح .
م : سئل أبو جعفر عن كلب ميت [احتبس النهر و الماء يجري في جانبي الكلب]^٥ له
قوة الجريان و معناه أنه لو انفرد يجري بنفسه يجوز التوضي به ، و كذلك إن كان الماء
الذي يجري على أعلى الكلب يجوز التوضي به . و إن كان جميع الماء يجري في جميع
الكلب و ليس في جانبيه قوة الجريان فالماء نجس ، و كان الشيخ محمد بن الفضل لا يفرق
بينهما و يقول : الماء نجس في الأحوال كلها . و في المنتقى : إذا كان بطن النهر نجساً
و جرى الماء عليه إن كان الماء كثيراً بحيث لا يرى ما تحته لا يتنجس و إن كان جميع بطن
النهر نجساً ، فهذه المسألة نظير مسألة الطحاوي و النوازل - و في الفتاوى العتائية : و هكذا
روى عن أبي حنيفة رحمه الله أن من توضأ أسفل من النجاسة يجوز إذا لم ير ما تحت الماء ،
(١) وكف السقف : سال قليلاً قليلاً (٢) و في س « الغيائية » (٣) و في س « انوارل »
(٤) المذرة : الغاط (٥) من أر ، خ .

وإن كانت النجاسة في النهر بولا أو خرا أو نحوه يظهر بطن النهر بمرئان الماء المظهر .
 الحلوى: سئل الحسن بن أبي مطيع عن يوم المطر إذا جرى النهر بماء المطر عما يجري إليها من السطوح و السكك حتى صار غالب ماء النهر منه فتوضأ منه إنسان ؟ قال : لا بأس به . وفي الفتاوى العتبية : ماء المطر الذي يجري في سكك و في السكك نجاسات ثم يجري الماء في النهر و ليس في النهر غير هذا الماء قال : لا بأس به إذا لم ير لون النجاسة .
 مثل أبو نصر عن ماء الثلج الذي يجري على الطريق و في الطريق سرقين و نجاسات يقين فيه أيتوضأ به ؟ قال : متى ذهب أثر النجاسة و لوها جاز . وفي الحجة : ماء الثلج و المطر يجري في الطريق إذا كان بعيدا من الآلوات يجوز التوضي به بلا كراهة . و إن كان يجري في الطريق مغطيا بالعذرات و الغالب هو الماء و لا أثر فيه يجوز ، و لا يخلو عن الكراهة لاحتمال اختلاط النجاسة بالماء الضعيف . و قالوا فيمن يصب الماء على إنسان من العلو فأصاب الماء بول قبل نزوله على الإنسان : يحصل الطهارة و لا يتنجس الماء ، لأن البول أصابه في حال جريته . الحاتية : نهر انهار حرفة و اتلت ؟ صفت ؟ فصار بعض الماء يدخل في التلة ؟ ثم يخرج منها إلى النهر : إن كان ما يقع فيها من الماء المستعمل لا يستتر فيها جاز ، و إلا فلا .

نوع آخر في ماء الحياض و الغدران و العيون :

يجب أن يعلم أن الماء الراكد إذا كان كثيرا فهو بمنزلة الماء الجاري . لا يتنجس جميعه بوقوع النجاسة في طرف منه ، إلا أن يتغير لونه أو طعمه أو ريحه ، على هذا اتفق العلماء ، و به أخذ عامة المشايخ رحمهم الله . فان كان قليلا فهو بمنزلة الحباب و الأواني ، يتنجس بوقوع النجاسة فيه و إن لم يتغير أحد أوصافه ، و قال مالك رحمه الله : لا يتنجس ما لم يتغير أحد أوصافه ، و قال الشافعي رحمه الله فيما دون القلتين مثل قولنا ، و إذا بلغ قلتين (١) جمع السكة ، الطريق المستوي (٢) اتلت : انكسرت (٣) ضفة النهر : جانبه (٤) التلة في الحائط و نحوه : الخلل ، و محل الكسر من الكسور .

وزيادة مثل قول مالك رحمه الله - والفلتان خمس - قرب ، كل قربة خمسون منا ، فيكون
الجملة مائتين وخمسين منا ، وقد قيل : الجملة ثلاثمائة من .

وقال بعض المتأخرين رحمهم الله : الوضوء بالماء الراكدة لا يجوز وإن كان عشرا في
عشر أو أكثر منه ، ولكن هذا ليس بشئ . ثم لا بد من حد فاصل بين القليل والكثير
فقول : إذا كان الماء بحيث يخلص بعضه إلى بعض بأن تصل النجاسة من الجانب المستعمل
إلى الجانب الآخر كان قليلا ، وإن كان لا يخلص كان كثيرا ، وإذا اشتبه الخلوص
فالجواب فيه كالجواب فيما إذا لم يخلص به ، ثم اتفقت الروايات عن أبي حنيفة وأبي يوسف
ومحمد رحمهم الله في الكتب المشهورة أن الخلوص يعتبر بالتحريك إذا حرك طرف منه ،
وإن لم يتحرك الطرف الآخر فهو مما لا يخلص ، وإن تحرك الطرف الآخر فهو مما يخلص ،
فيستدل بوصول الحركة إلى الجانب الآخر على أن النجاسة وصلت إليه ، وبدعم وصول
الحركة على أن النجاسة لم تصل إليه . م : والمتأخرون اعتبروا الخلوص بشئ آخر ، فمن
أبي نصر بن محمد بن سلام رحمه الله أنه قال : إن كان الماء بحال لو اغتسل فيه يتكدر
الجانب الذي اغتسل فيه وصلت الكدرة إلى الجانب الآخر فهو مما يخلص بعضا إلى بعض ،
وأبو حفص الكبير اعتبر الخلوص بشئ آخر وهو الصبغ ، يقال : يلقي فيه الصبغ من جانب
فإن أثر الصبغ من الجانب الآخر فهو مما يخلص بعضه إلى بعض ، وأبو سليمان الجوزجاني
رحمه الله كان يقول : إن كان عشرا في عشر فهو مما لا يخلص بعضه إلى بعض ، وإن كان
أقل من ذلك فهو مما يخلص - وعن محمد رحمه الله في النوادر أنه سئل عن هذه المسألة
فقال : إن كان مثل مسجدى هذا فهو لا يخلص بعضه إلى بعض ، فلما قام مسح مسجده
فكان ثمانا في ثمان في رواية ، وعشرا في عشر في رواية ، واثنا عشر في اثني عشر في رواية ،
وأكثر مشايخ بلخ رحمهم الله على أنه إن كان خمسة عشر في خمسة عشر لا يبقى فيه شبهة ،
وإن كان ثمانية في ثمانية يحاط فيه ، وطامة المشايخ أخذوا بقول أبي سليمان وقالوا : إذا
كان عشرا في عشر فهو كثير - وفي شرح الطحاوي : وعليه الفتوى . م : واختلفت

الروايات بعد هذا، روى عن أبي حنيفة أنه يعتبر التحريك بالاعتسال لأن حاجة الإنسان إلى الفسل فى المياه الجارية و الحياض أكثر من حاجته إلى الوضوء، فان الوضوء يكون فى البيوت غالباً. وفى رواية أخرى عنه أنه يعتبر التحريك بالوضوء، وعن محمد رحمه الله أنه يعتبر التحريك بغسل اليد لأنه أخف. وفى شرح الطحاوى: قال مشايخنا: وإنما يعتبر تحريك الجانب الآخر من ساعته لا بعد المكث، ولا يعتبر نفس التحريك و حباب الماء فان الماء وإن كثر يعلوه و يتحرك، وإنما الشرط أن يرتفع و ينخفض من الجانب الآخر من ساعته. و نحوه روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله.

جئنا إلى بيان مقدار العمق فنقول: ذكر المولى رحمه الله فى كتابه أنه ينبغي أن يكون عمقه قدر ذراعين، و هذا على قول من يعتبر التحريك بالاعتسال، لأن على قوله ينبغي أن يكون الماء بحال يتأتى فيه الاعتسال و ذلك قدر ذراعين، و بعضهم قالوا: يشترط أن يكون بحال لو رفع إنسان الماء بكفيه لا ينحسر و لا يظهر ما تحته - وفى الخلاصة: و هو الصحيح. وفى الظهيرية: و عليه الفتوى. م: و قال بعضهم: لو حرك وجه الماء تارة لا ينكسر وجه الأرض. و حكى عن الشيخ محمد بن الفضل رحمه الله أنه قال: قدر مشايخنا العمق بأربع أصابع مفتوحة.

ثم الحوض إذا كان كبيراً لا يخلص بعضه إلى بعض متى وقع فيه نجاسة حتى لا يتنجس جميعه هل يتنجس شيء منه؟ فهذا على وجهين: إما إن كانت النجاسة مرئية أو غير مرئية، فان كانت مرئية لا يتوضأ من الجانب الذى وقعت فيه النجاسة و إنما يتوضأ من ناحية أخرى كما فى الماء الجارى، بعد هذا اختلفت المشايخ، قال بعضهم: يحرك الماء بيده مقدار ما يحتاج إليه عند الوضوء و الاستقاء فان تحركت النجاسة لم يستعمل الماء من ذلك الموضع - وفى الثانية: و هو المختار، و قال بعضهم: يتنجس حولها مقدار حوض صغير، و ما وراءه طاهر، و فى الظهيرية: يتنقى إلى ناحية أخرى مقدار عشرة أذرع، و عن أبي يوسف فى (١) حباب: فتأجات الماء حتى تملؤه.

الامالى أنه لا يتنجس إلا ذلك الموضع، م: و قال بعضهم: يتحرى في ذلك، إن وقع تحريمه أن النجاسة لم يخلص إلى هذا الموضع توطأ وشرب منه، و يبقى على هذا ما إذا توطأ في مضخة فوجد فيها النجاسة بعد ما فرغ من الوضوء إن كانت النجاسة غير مرئية بأن بال فيها إنسان أو اغتسل فيها جنب حكى عن مشايخ العراق أنهم قالوا: لا فرق بين النجاسة المرئية وغيرها، فانه يجوز له التوضي من جانب آخر، ومشايخ بخارا وبلغ رحمهم الله فرقوا بين المرئية وغيرها فقالوا في غير المرئية: يتوطأ من الجانب الذى وقعت فيه النجاسة كما يتوطأ من الجانب الآخر، بخلاف المرئية - وفي الزاد: وهو الصحيح، وفي الغاية: المختار عن مشايخنا أنه يتوطأ من موقعها أو من أى موضع شاء.

م: و يبقى على هذا ما إذا اغتسل وجهه في حوض كبير فسقطت غساله وجهه في الماء فرفع الماء من موضع الوقوع قبل التحريك قالوا على قول أبي يوسف رحمه الله: لا يجوز ما لم يحرك الماء، وإلى هذا القول كان يميل الإمام أبو جعفر الأسروشى وغيره من مشايخ بخارا جوزوا ذلك، وجعلوه كاللآل الجارى لكثرة الماء. وتوسعوا فيه لعدم البلوى. ومن هذا الجنس مسألة أخرى وصورتها: إذا كانت به قرحة ففسل الدم أو القيح عنها، أو غسل النجاسة عن موضع من أعضائه أو ثوبه، أو استنجى ووقع ذلك في الماء: أما إذا تغير الماء لا شك أنه يتنجس موضع التغير، وإن لم يتغير يدخل فيه شبهة قول أبي يوسف رحمه الله.

وفي اجناس الناطلي: إن من اغتسل في حوض فلا آخر أن يتوطأ في ذلك المكان، وفي الحفانية: وأجمعوا على أنه لو توطأ إنسان في الحوض الكبير أو اغتسل كان لغيره أن يغتسل في موضع الاغتسال - وفي التفريد: إن كانت على بدنه نجاسة عينية لا يجوز، وهذا مروى عن أبي يوسف وعبد رحمها الله، والفتوى عليه، والمعتبر فيه الضرورة.

وفي الصيرفية: سئل عن حوض عشا في عشر دخل فيه أناس مثلا خمسون وجملة

(١) في الأصول: مضخة، والمضخة: آلة لدفع الماء.

« يهلوى بك ديكرا بايستاند » م : و اغسلوا من الجنابة هل يخرجون من الجنابة ؟ قال : نعم ، سألت الإمام مجد الدين عن هذا فقال : جاز غسلهم ، و قاسه بمسألة في شرح الكافي : حوض عشر في عشر فاستنحى على شط الحوض أناس كثير كل واحد منهم بقرب آخر قد اختلف المشايخ رحمهم الله ، و الصحيح الجواز لانه كالماء الجاري .

م : و ليس لرجل أن يتسلل في الحوض الكبير بناحية الجيفة - و في التجنيس الناصري : و كذلك في البحر . م : و أما إذا كان الماء في قارقين أو خندق وله طول مثلاً مائة ذراع و عرضه ذراع أو ذراعان ، فاعلم بأن في جنس هذه المسألة أقوال ثلاثة ، على قول أبي سليمان الجوزجاني : يجوز التوضي منه من غير تفصيل ، و في الحادي : قال الفقيه : و به نأخذ . م : و لو وقع فيه نجاسة يتنجس من طوله عشرة أذرع ، و قال محمد بن إبراهيم الكبير : إن كان هذا الماء مقدار لو جعل في حوض عرضه عشرة في عشرة مثلاً الحوض و صار عمقه قدر شبر يجوز التوضي فيه ، و ما لا فلا - و في الخلاصة : هو الصحيح تيسيراً للأمر على المسلمين . م : و كان الشيخ الإمام أبو بكر بن طرخان رحمه الله يقول : لا يجوز الوضوء و إن كان من بخارى إلى سمرقند ، قليل له : فما الحيلة في جواز الوضوء منه ؟ قال : تنحرف له حفيرة قريباً من الخندق ثم تنحرف نهيمة من الخندق إلى حفيرة حتى يسيل الماء من الخندق إلى الحفيرة في النهيمة فيصير الماء في الخندق جارياً فيتوضأ إن شاء من الخندق و إن شاء من النهيمة ؛ و هذه حيلة حسنة - و في المضمرات : و لو وقع فيها النجاسة المختار أنه لا يتنجس .

و في التوازل : سئل أبو بكر بن محمد بن أحمد عن ماء ممتد و ليس بعرض ؟ قال : لا بأس به إذا كان لا يحتلط طرفاه ، فإن كان جانب العرض يحتلط لا يجوز - و في فتاوى الصائية : إن كان عرضه ذراعاً يجب أن يكون طوله مائة ذراع حتى يصير في معنى عشر في عشر ، و إن كان عرضه ذراعين يجب أن يكون طوله خمسين ذراعاً ، و إن وقعت

(١) أي قاموا صفاً (٢) لعل المراد منه الجدول الصغير (٣) و في س « في الخلف » (٤) في س « فانه يجوز » (٥) و في س « في الصائية » .

نجاسة في طرف منه قوضاً إنسان لا يجوز، إلا أن يتوضأ في الطرف الآخر .

م : الحوض الكبير إذا انجمد ماؤه فنقب إنسان ليتوضأ فهذه المسألة على أربعة أوجه ، الأول : أن يخرج الماء من النقب و صار على وجه الجمد ، و الجواب فيه كالجواب على ما إذا كان على وجه الأرض من اعتبار المرض و الطول و العمق . و الوجه الثاني : أن يكون الماء تحت الجمد منفصلاً عن الجمد ، و في هذا الوجه يجوز التوضي منه و يكون الجمد كالسقف . الوجه الثالث : أن يكون الماء تحت الجمد إلا أنه متصل بالجمد ، و في هذا الوجه اختلف المشايخ رحمهم الله ، بعضهم اعتبروا النقب و قالوا : إن كان ماء النقب كثيراً - على التفسير الذي قلنا - يجوز التوضي به ، و ما لا فلا ، و بعضهم اعتبروا جملة الماء و قالوا : إذا كان جملة الماء كثيراً - على التفسير الذي قلنا - يجوز التوضي به ، و إلا فلا ، و به كان يفتي عبد الله بن المبارك و الشيخ أبو حفص البخاري ، و في الذخيرة :
و كان الفقيه أبو أحمد العياض يقول : يجوز التوضي في النقب إذا حرك المتوضي الماء في النقب تحريكاً شديداً - م : و على هذا التوايت^٢ التي في المصارف فمند بعض المشايخ يعتبر جملة الماء ، و عند بعضهم يعتبر ماء التوايت إذا كان متصلاً بالألواح ، و اتصال ماء مشرعة^٣ بالماء الخارج منها لا ينفع ، كحوض كبير اشعب منه حوض صغير فانه لا يجوز التوضي من الحوض الصغير و إن كان ماء الحوض الصغير متصلاً بماء الحوض الكبير ، وكذلك لا يعتبر اتصال ماء مشرعة بما تحتها إذا كانت الألواح مشدودة ، إن كان الماء أسفل من ألواح المشرعة قليلاً يجوز التوضي به ، و الزندوسى رحمه الله اعتمد على الجواز في مسألة الجمد و في هذه المسألة ولكن شرط تحريك الماء في كل مرة برفع الماء . الوجه الرابع : أن يكون الماء في النقب كالماء في الطشت ، ذكر الزندوسى رحمه الله في نظمه أن التوضي منه لا يجوز عند عامة العلماء ، إلا إذا كان النقب عشراً في عشر ، و في الولوالجية : و قد قال

(١) و في سنن « في الفتاوى » (٢) اتوايت جمع التابوت ، وهو الصندوق من الخشب .

(٣) للمشرعة : مورد الشاربة .

بعضهم : لو كان الجمد قويا مثل جمد خوارزم كان الجواب كما ذكر في الكتاب ، أما إذا كان رقيقا بأن كان عرضه مثل إصبع أو إصبعين أو ثلاث أصابع وكما غسل عضوا إن حرك الماء جاز . م : فإن تنجس الماء الذى فى النقب ثم ذاب الجمد ذكر هذا الفصل فى فوائد شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله أن الماء طاهر - وفى الفتاوى الخلاصة : وقيل : إذا ذاب بتدرج لا يكون طاهرا .

م : وعن أبى يوسف رحمه الله فى مشرعة يدخل فيها الماء ويخرج إلا أنها لا يظهر حركة الماء أنه يجوز التوضئ فيها ، وإن كان الماء لا يذهب كما وقع من يدور فيها فلا خير فيها . ولو توضأ فى أجمة^١ القصب فإن كان لا يخلص بعضها إلى بعض جاز ، واتصال القصب بالقصب لا يمنع اتصال الماء بالماء . وكذا لو توضأ من أرض فيها زرع وبعض الزرع متصل ببعض يجوز . وإذا توضأ من غدير وعلى جميع وجه الأرض جواز^٢ فقد قيل : إن كان بحال لو تحرك بتحريك الماء يجوز . إذا توضأ فى حوض اتحد ماؤه إلا أنه رقيق ينكسر بتحريك الماء جاز وضوؤه فيه ، وإن كان الجمد على وجه الماء قطعا قطعا إن كان كثيرا لا يتحرك بتحريك الماء لا يجوز الوضوء به ، وإن كان قليلا يتحرك بتحريك الماء يجوز التوضئ به ، بمنزلة ما لو كان على وجه الماء غود لا يتحرك بتحريك الماء لا يجوز الوضوء منه ، وإن كان يتحرك يجوز . الحوض إذا كان أقل من عشر فى عشر لكنه عميق فوقف فيه النجاسة وهو عشر فى عشر ثم انبسط وصار عشرا فى عشر فهو نجس ، ولو وقف فيه النجاسة وهو عشر فى عشر ثم اجتمع الماء فصار أقل من عشر فى عشر فهو طاهر . حوض هو عشر فى عشر قل ماؤه ووقف النجاسة غنى تنجس ثم امتلا^٣ الحوض ولم يخرج منه شيء : لا يجوز التوضئ به ، لأنه كلما دخل الماء يخلص . و مثل أبو نصر الديوبسى عن غدير لا يكون فيه ماء فى الصيف وبرده^٤ فيه

(١) الأجمة : الشجر الكثير الخلف (٢) جواز : نوع من الطهارة (٣) الروث : مرجين الفرس وكل ذى حافر .

الدواب والناس ثم امتلا في المصفاة ويرفع عنه الناس الجمد ويتوضئون معه ؟ قال : إن كان الماء الذي يدخل القدير أولا يدخل على مكان نجس فالله والجمد نجس وإن كان كثير الماء بعد ذلك ، فإن كان الماء الذي يدخل القدير أولا يدخل على مكان طاهر ويستقر فيه حتى يصير عشرا في عشر ثم انتهى إلى النجاسة فالله والجمد طاهران ، [وفي الثانية : ما لم يظهر فيه أثر النجاسة . م : وكفلك القدير إذا قل ماؤه حتى صار أربعاً في أربع فوقعت فيه النجاسة ثم دخل الماء إن صار الداخل عشرا في عشر قبل أن يصل فالله والجمد طاهران ، وما لا فلا] . وفي الذخيرة : إذا كان الحوض كبيرا وفيه نجاسة فدخل الماء واحتلا قال أهل بلخ وأبو سهل الكبير البخاري : هو نجس . وقال الفقيه أبو جعفر البلخي والفقيه إسماعيل بن الحسين الزاهد البخاري : الكل طاهر ، وبه أخذ كثير من فقهاء بخارا لأن الماء الكثير في حكم الماء الجاري . وفي نظم الزندوسى رحمه الله : " إذا كان الحوض كبيرا وفيه نجاسات ودخل الماء وامتلا قال أهل بلخ وأبو سهل الكبير البخاري رحمه الله : هو نجس ، وقال الفقيه أبو جعفر البلخي رحمه الله وإسماعيل بن الحسين الزاهد البخاري : الكل طاهر ، وبه أخذ كثير من فقهاء بخارا " . وهكذا أقر الفقيه عبد الواحد صرارا ، وهكذا أقر أبو بكر المياض . وفي الثانية : ما لم يظهر فيه أثر النجاسة . م : وكذلك القدير إذا قل ماؤه و صار أربعاً في أربع وقعت فيه النجاسة ثم ذاب الماء إن صار الداخل عشرا في عشر قبل أن يصل إلى النجاسة فالله والجمد طاهران ، وما لا فلا . وفي نظم الزندوسى : الحوض الكبير الخالي إذا مال فيه صبي أو توطئ ثم جاء الماء وملا قال أكثر مشايخ بلخ وأبو سهل الكبير البخاري : الماء نجس ، وقال الفقيه أبو جعفر

(١) من : أر ، خ ، و وقعت هذه العبارة في نسخة الأصول بفتح أسطر باختلاف يسير في بعض الألفاظ - انظر ص ١٤ (٢) في من : ابن ، (٣-٢) عبارة ما بين الركنين مكررة وقد مضت من الذخيرة ص ٧ ، لم كروها من نظم الزندوسى (٤) مهت هذه العبارة ص ٤-٧ كما بينها .

والشيخ إسماعيل بن الحسين الزاهد البخاري: الماء طاهر ويحصل كآنه بال و تنوط بعد ما ملا، قال الزندوسى: و به أخذ قهوا بخارا ورحمهم الله، و هكذا أقى الشيخ عبد الواحد، ألف مرة و قمت واقمة من هذا الحوض فى زماننا بخارا، و صورتها: ماء المطر مر على النجاسات فاجتمع بعد ذلك و دخل مياه حوض و هو حوض كبير و ماء المطر كان أكثر من ماء الحوض، فاتفقت أجوبة المفتين رحمهم الله أن ماء الحوض لا يتنجس، لأن جميع ماء المطر لا يتصل بماء الحوض بدفعة واحدة وإنما يتصل بدفعات مختلفة، و كل دفعة يتصل بماء الحوض فماء الحوض غالب عليها فلا يتنجس ماء الحوض بها، حتى لو تصور أن يتصل بماء الحوض بدفعة واحدة أكثر من ماء الحوض يتنجس ماء الحوض.

إذا كان أعلاه عشرة فى عشر و أسفله أقل من ذلك و هو مملوء يجوز التوضى به و الاغتسال فيه، و إن نقص الماء حتى صار سبعا فى سبع لا يجوز التوضى فيه، و إن كان الحوض مدورا يعتبر أن يكون حوله ثمانية و أربعون ذراعا لأن هذا أقصى ما قالوا فيه و كان أحوط - و فى الظهيرية: و قيل يعتبر ستة و ثلاثون ذراعا، و هو الصحيح، م: و المعتبر عند بعض من اعتبر التقدير بالذراع فى الحوض ذراع الكراس لا ذراع المساحة توسعة للأمر على المسلمين - و فى الخلاصة: و عليه الفتوى، و فى الظهيرية: و هو سبع قبضات ليس فوق كل قبضة إصبع قائم، و فى النهاية: بخلاف ذراع المساحة قال ثمة: فوق كل قبضة إصبع قائم، و فى الصيرفية: و ذراع المساحة يزيد على ذراع الكراس باصبع زائدة قائمة، و فى الحائية: يعتبر فيه ذراع المساحة لا ذراع الكراس لأن ذراع المساحة بالمسوحات أليق، هو الصحيح، م: و الأصح أن يقال: يعتبر فى كل أهل زمان و مكان ذراعهم - و إن كان أعلى الحوض أقل من عشر فى عشر و أسفله عشر فى عشر أو أكثر و قمت نجاسة فى أعلى الحوض و حكم بنجاسة الأعلى ثم انتقص الماء و انتهى إلى موضع هو عشر فى عشر قوضاً فيه إنسان أو اغتسل هل يجوز؟ صارت هذه

المسألة واقعة للفتوى ، و اختلفت فيها أجوبة المفتين ، و الأصح أنه يجوز التوضي و الاغتسال فيه ، و يصل كأن الحاجة وقعت فيه الآن ، و هو نظير الحوض المتجدد إذا كان الماء في قبه و قبه أقل من عشر في حشر فوقه في النقب نجاسة ؛ يحكم بنجاسة ماء النقب ، ثم إذا تسفل الماء كان هذا الماء طاهراً يجوز التوضي و الاغتسال فيه ، كذا ما هنا .
الحالفة ، و لو كان الحوض مسقفاً و كونه أقل من عشرة أذرع ينظر إن كان الماء منفصلاً عن السقف جاز منه الوضوء .

م : حوض صغير تنجس ماؤه فدخل الماء الطاهر فيه من جانب و سال ماء الحوض من جانب آخر كان الشيخ الإمام الفقيه أبو جعفر رحمه الله يقول : لما سال ماء الحوض من الجانب الآخر يحكم بطهارة الحوض ، و هو اختيار الصدر الشهيد رحمه الله ، و كان الفقيه أبو بكر بن سعد رحمه الله يقول : لا يحكم بطهارة الحوض حتى يخرج منه ثلاث مرات مثل ما كان في الحوض من الماء النجس ، و به يفتي الشيخ ظهير الدين المرغيناني رحمه الله ، و من المشايخ من شرط خروج مثل ما كان في الحوض من الماء النجس مرة واحدة - و في الظهيرية : و الصحيح أنه يظهر و إن لم يخرج مثل ما فيه ، و في النوازل : و به يأخذ ، م : و لو رفع إنسان من ذلك الماء الذي خرج و توضأ به جاز ، و إن دخل الماء و لم يخرج و لكن الناس يترقبون اعتراكاً متداركاً طهر - القيمة : سئل أبو الفضل عن حوض قلّ ماؤه حتى صار أربعة في أربعة فأتت فيها شاة ثم دخل الماء في الحوض حتى امتلأ فصار أكثر من عشرة في عشرة ثم خرج من جانب آخر من الحوض مقدار ما فيها ثلاث مرات أو نقص و الغاء الميتة في الحوض هل يظهر ؟ قال : لا ، قال : و هذه في الحقيقة مسألة البئر إذا وجب نزحها فزحوها و الفأرة فيها لا يظهر .
ن : حوض صغير يدخل الماء فيه من جانب و يخرج من جانب فوضأ فيه إنسان ذكر في مجموع النوازل عن الشيخ الفقيه أبي الحسن الرستغلي : إن كان أربعة في أربع فما دونه يجوز التوضي فيه ، و إن كان أكثر من ذلك لا يجوز إلا في موضع دخول الماء و خروجه ،

لأنه في الوجه الأول ما يقع فيه من الماء المستعمل يخرج من ساعته ولا يستقر فيه ، ولا كذلك في الوجه الثاني . وفي الخاتمة : وكذا قالوا في عين ماء وهي تسع في تسع يبيع الماء من أسفلها ويخرج من منفذها لا يجوز فيها التوضي إلا في موضع خروج الماء منها ، والأصح أن هذا التقدير غير لازم ، والاعتماد على المعنى ، بنظر إن كان ما يقع فيه من الماء المستعمل يخرج من ساعته لكثرة الماء وقوته يجوز فيه التوضي ، وإلا فلا ، م : وحكى عن الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني أنه سئل عن عين الماء إذا كان خمسا في خمس وكان يخرج الماء منه ؟ قال : إن كان يتحرك الماء من جريانه ويستعين بالحركة يجوز ، سئل الشيخ القاضي الإمام ركن الإسلام على السفدى رحمه الله عن هذه المسألة فأجاب بالجواز مطلقا ، ففي الحوض الصغير إذا كان يدخل الماء من جانب ويخرج من جانب يجب أن يكون هكذا لأن هذا ماء جار فالله الجارى يجوز التوضي به ، وعليه الفتوى . الفتاوى الخلاصة : ولو امتلأ الحوض وخرج من جانب الشط على وجه الجريان يظهر . أما قدر ذراع أو ذراعين لا يظهر . م : إذا كان على شط النهر أو على شط الحوض مثل الأفدق ' يدخل فيه الماء من النهر أو الحوض [والماء الذى فيه متصل بماء الحوض والنهر إلا أن جريان النهر والحوض] لا يظهر فيه قوضاً رجل في ذلك الموضع إن كان مقدار ما فيه من الماء من حيث الطول يبلغ ذراعين ونصفا لا يجوز التوضي فيه ولا يحمل ذلك تبعاً للحوض والنهر ، وإن كان أقل من ذلك يجوز ويحمل تبعاً للحوض والنهر - الذخيرة : لأن ذراعين ونصفا ربع الماء الكثير وهو عشر في عشر وللربع حكم الكل فلا يحمل ذلك تبعاً للحوض والنهر . وإن كان أقل من ذلك يجوز ويحمل تبعاً للحوض والنهر - هكذا قيل ، وقد قيل : لا يجوز التوضي فيه ولا يحمل تبعاً للحوض والنهر على كل حال . م : حوض صغير حفر رجل منه نهرا وأجرى الماء فيه وتوضأ ثم اجتمع الماء في مكان آخر لحفر منه رجل آخر نهرا آخر

(١) الأفدق : جدول صغير (٢) من أو ، خ .

وأجرى فيه الماء وتوضأ - وفي الذخيرة: واجتمع ذلك الماء في مكان آخر قفل رجل ثالث كذلك - م: جاز وضوء الكل وإن كان بين المكائين مسافة قليلة . وكذلك خفرتان يخرج من إحداهما ويدخل في الأخرى قوضاً إنسان فيما بينهما فإن كان بين الخفرتين قليل مسافة فاه الخفيرة الثانية طاهر ، وإن لم يكن بينهما مسافة فاه الخفيرة الثانية نجس . وكذلك في الحوض إذا لم يكن بين المكائين مسافة لا يجوز وضوء الثاني ، والفرق أنه إذا كان بين المكائين مسافة فالماء الذي استعمله الأول يرد عليه ماء جار قبل اجتماعه في المكان الثاني فلا يظهر فيه حكم الاستعمال ، وأما إذا لم يكن بينهما مسافة فالماء الذي استعمله الأول لا يرد عليه ماء جار قبل أن يجتمع في المكان الثاني فيظهر فيه حكم الاستعمال فلا يظهر بعد . وعلى قيس مسألة النقب ينبغي أن لا يشترط المسافة على قول بعض المشايخ رحمهم الله ، وصورة تلك المسألة : المسافر إذا كان مع ميزاب واسع و معه إداوة من ماء يحتاج إليه ولا يتيقن بوجود الماء لكنه على طمع [من ذلك ما ذا يصنع ؟ قيل : ينبغي أن يأمر أحداً من رفاقه حتى يصب الماء في طرف] ١ من الميزاب وهو يتوضأ وعند الطرف الآخر من الميزاب إناء طاهر يجتمع فيه الماء فانه يكون الماء طاهراً وطهوراً ، هذا قول بعض المشايخ رحمهم الله ، وبعض المشايخ زفوا ذلك وقالوا : الماء بالجرى إنما لا يصير مستعملاً إذا كان له مدد كالعين والنهر وما أشبهها ، أما إذا لم يكن له مدد فلا - وفي الذخيرة : والصحيح القول الأول . وفي الفتاوى الخلاصة : قيل والموضع الذي في النهر يقال له « كردابه » ٢ لا يجوز التوضئ فيه . م : ويجوز للرجل أن يتوضأ من الحوض الذي يخاف أن يكون فيه قدر ولا يتيقن به ، ويجوز له أن يتوضأ قبل أن يسأل عنه ، وليس عليه أن يسأل ، وينبغي أن لا بدع التوضئ منه حتى يستيقن أن فيه قدراً - وفي الفتاوى الخلاصة : حتى لو ظنه نجساً وتوضأ منه ثم ظهر أنه طاهر يجوز . وعلى هذا الضيف إذا قدم إليه الطعام ليس للضيف أن يسأله

(١) من أر ، خ (٢) كلمة فارسية معناها الورطة .

« من أين لك هذا الطعام من الفصب أم من السرقه » . م : « وإذا أتت ماء الحوض وهو كثره ولا يعلم بوقوع النجاسة فلا بأس بالتوضئ منه لأن الماء قد يتغير بطول الزمان وقد يتغير بوقوع الأوراق فيه ، فالغدير لا يدل على وقوع النجاسة لا بحالة فيجوز التوضئ منه . الحصة : كرهه أهر حنيفة رحمه الله الاستنجاء وغسل الثوب النجس في الحياض التي على طرق المسلمين ، ويجوز الوضوء والغتسال ، لأن الحياض التي على طرق يشرب منها الماء ، الفتاوى المتأخرة : « ولو وجد في المجرى ماء قليلا يجوز أن يأخذ منه ويتوضأ به ، فإن كان يده نجسة وليس معه ما يقترب به فانه يوقع متديلا ثم يرفعه ، وإذا سأل الماء على يده من المتديل طهر ، وإن وجد على شطه علامة دخول الكلب فان كان قريبا من الماء بحيث يعلم أنه يقدر على القرب منه لا يتوضأ منه ، وإن كان غير ذلك يجوز . الذخيرة : سئل الإمام أبو الحسن الرستغفي عن قدر على الماء الجاري وماء الحوض فالتوضئ بأيهما أفضل ؟ قال : بماء الحوض . لأن مذهب الاعتزال قد ظهر في هذا الزمان وهم لا يرون التوضئ في الحياض ، فتحن توضأ بماء الحياض رغما لافهم - وفي النصاب : الفتوى اليوم على أن يتوضأ بماء الحوض . الظهيرية : « ولو تجس الحوض ونجس ماؤه وجف طهر الحوض ، ثم إذا دخل الماء فيه الاظهر أنه لا يعود نجسا - وفي البنابيع : « وهو الاصح . م : جوض فيه عصير وقع فيه البول إن كان عسرا في عشر لا يفسد ، لأنه لو كان ماء لا يفسد فكذلك إذا كان عسيرا . وإذا تجس الحوض ثم امتلا وتشرب الماء جواتبه لا يظهر ما لم يخرج الماء من جانب آخر . الفتاوى المتأخرة : إذا كان الماء أربعا في أربع ويدخل الماء ولا يخرج لكن فيه إنسان يقتل ويخرج الماء باقتتاله من الجانب الآخر متداركا لا يتنص . الحوض المنجمد في الشتاء إذا قور^١ ووقع فيه نجاسة يتنص ، فلو قور في موضع آخر وأخذ من الماء وتوضأ به يجوز ، هكذا ذكر الشيخ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله ، وهذا إشارة إلى أن الماء الذي أسفل من

(١) قوره : قطعه من وسطه خرقا مستديرا .

الجذ طاهر ، و النجس قدر ما أحاط به القرب . و إن كان الماء يجري في وسط النهر و جانباه راكد فتوضأ به بجانبه لا يجوز إلا أن يدفع في كل مرة . و يسكره البول في الماء الجاري و الراكد ، هو المختار . القيمة : سئل رجل عن جاء إلى الحوض فاشتغل بالوضوء من مائه و اعتمد الظاهر هناك رجل جالس يعرف أن هذا الماء نجس هل يفترض عليه أن يخبر ؟ فقال : نعم ، و سئل عنها حمير الوري فأجاب كذلك ، و سئل أبو حامد فقال : لا يفترض عليه . الحاقية : إذا ورد الرجل ماء فأخبره مسلم أنه نجس لا يجوز له أن يتوضأ بذلك الماء ، و قالوا : هذا إذا كان المخبر عدلاً ، و إن كان فاسقاً لا يصدق ، و في المستور^١ روايتان ، في رواية : هو بمنزلة الفاسق ، و في رواية بمنزلة العدل . الخلاصة : لو أخبر واحد بطهارته و آخر بنجاسته و هما ثقتان عمل بأكبر رأيه للتعارض ، و في الفتاوى الحجة : سواء كانا حرين أو أحدهما حر و الآخر مملوك . فان أخبره رجلان مملوكان عدلان بنجاسة الماء و أخبره حر ثمة بطهارته لا يفتي له أن يتوضأ به ، و إن أخبره حران ثقتان بالطهارة و مملوكان ثقتان بالنجاسة أخذ بقول الحرين ، و إن كان المخبر بنجاسة الماء صيباً أو متوهاً^٢ أو كافراً فان كان أكبر رأيه أنه صادق أمراق الماء و توضأ بغيره ، و إن لم يجد غيره تيمم ، و إن كان أكبر رأيه أنه كاذب توضأ به ، و لو توضأ به في الوجهين أجزاء .

نوع آخر في ماء الآبار

البئر عندنا بمنزلة الحوض الصغير يفسد ماؤها بما يفسد به الحوض الصغير ، لأن عرض الآبار في الغالب يكون ما أقل من عشر في عشر ، حتى لو كانت بئر عرضها عشرة في عشرة لا يحكم بنجاستها بوقوع النجاسة فيها ما لم يتغير لون الماء أو طعمه أو أثره . و في نوادر ابن رستم عن محمد رحمه الله أنه قال : اجتمعت أما و أبو يوسف على أن نحكم على ماء البئر أنه لا يتنجس لأنه ماء جار ، ثم قلنا : و ما علينا أن لا نأمر بنزع دلاءه على ما جاءت به

(١) أي المخبر الذي لا يُعلم حاله (٢) المتعوه : ناقص العقل من غير مس جنون .

الاختلج حتى تتبع السلف فيكون قد حكمتا فيه بالأميرين - أشار إلى فضية القياس أن لا يصح بنجاسة البئر - إلا ألا تركنا القياس بالآثار - والآثار يأتي بعد ، وإنما قالوا ، إنه جار ، لأنه ينبع من جانب ويستخرج من جانب ، وقيل : أراد بقولها ماء جار ، ماء ألحق بالماء الجارى حكما لأجل الضرورة ، لأن التحرز عن وقوع النجاسة في البئر غير ممكن . وفي الكافي : مسائل البئر تبقى على اتباع الآثار ، إذ القياس فيها أحد الفيتين : إما أن لا يظهر البئر لأنه وإن نزع ما فيها بقي الطين نجسا ، وإما ما نقل عن أبي يوسف ومحمد أن ماءها في حكم الجارى لأنه ينبع من جانب ويؤخذ من جانب . وفي الخانية : وقال مالك رحمه الله : البئر بمنزلة النهر الجارى لا يفسد ماؤها بوقوع النجاسة مالم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه . قال الشافعي رحمه الله : إذا بلغ ماؤها قلتين لا يفسد ووقوع النجاسة فيه . م : ثم ما يقع في البئر نوعان :

[النوع الأول]

[وهو] نوع لا يفسد الماء . وهذا النوع في ضمة قسيان ، قسم يستحب فيه نزع بعض الماء ، وقسم لا يستحب فيه نزع شيء من الماء . أما الذى لا يستحب نزع بعض الماء فالأدنى الطاهر إذا دخل في البئر لطلب الدلو أو للتبرد وليس على أعضائه نجاسة وخرج منها حيا ، وهذا جواب ظاهر الرواية ، وذكر في شرح الطحاوى : الماء طاهر و طهور ، وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه ينزع عشرون دلو ، يريد به بطريق الاستحباب - وفي الخجة : وإن كان محدثا ينزع أربعين دلو ، وفي الفتاوى العتائية : وإن كان محدثا ينزع جميع الماء ، وقال زفر : أربعون ، وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله ، م : وإن كان جنبا ينزع أربعون . م : وكذلك سائر الجمادات الطاهرة كالخشب الطاهر والمدر الطاهر وأشباهاها لا يفسد الماء ولا يستحب نزع شيء منه ، وكذلك كل حيوان هو طاهر السور وما يتفصل عنه نحو الحمام وما أشبهه إذا وقع فيه وأخرج منه حيا لا ينزع منه شيء . الخانية : عظم القيل إذا لم يكن عليه دسومة وغسل لا يفسد الماء القليل . وعظم

و عظم الإنسان إذا وقع في الماء لا يفسده .

و أما القسم الذى يستحب نزح بعض الماء : فأرة وقعت في البئر ، أو عصفورة ، أو دجاجة ، أو شاة ، أو سنور وأخرجت منها حية لا يتنجس الماء ولا يجب نزح شيء منه ، وهذا استحسان لأن هذه الحيوانات ما دامت حية فهي طاهرة ، والقياس أن تننجس البئر لوقوع واحد من هذه الحيوانات فيها وإن أخرج حيا ، لأن سيل هذه الحيوانات نجس فينحل النجاسة في الماء فيوجب تنجس الماء ، لكننا تركنا القياس بحديث رسول الله صلى الله عليه وسلم وآثار الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين فانهم لم يعتبروا نجاسة السيل حتى أمروا بنزح بعض ماء البئر بعد موت الفأرة ، ولو اعتبروا نجاسة السيل لأمروا بنزح جميع الماء ، ولكن مع هذا إن كان الواقع فأرة يستحب لهم أن ينزحوا عشرين دلو ، وإن كان سنورا أو دجاجة بخلافه يستحب لهم أن ينزحوا أربعين دلو ، لأن سور هذه الحيوانات مكروه على ما يأتي ، والغالب أن الماء يصيب فم الواقع ، حتى لو ثبتنا أن الماء لم يصب فم هذه الحيوانات لا ينزح شيء من الماء ، وإن كانت الدجاجة غير بخلافه لا ينزح منها شيء .

هذا الذى ذكرنا كله ظاهر الرواية - و في النوادر عن أبي يوسف رحمه الله في مسألة الشاة روايتان ، في رواية قال : لا ينزح منه شيء ، كما هو جواب ظاهر الرواية ، و في رواية قال : ينزح ماء البئر ، و علل بهذه الرواية فقال : لأن البول الذى على غنظيها ورجليها [ينحل] فيها ، وكان المراد من الرواية الأخرى ومن ظاهر الرواية إذا لم يكن على غنظيها ورجليها بول . و في القدوري : الشاة التى تلتطخ غنظيها يبولها إذا وقعت في البئر قال أبو حنيفة : ينزح هشرون دلو لأن نجاسة بولها خفيفة فوجب إظهار الخفة في إيجاب نزح أدنى ما ورد التقدير به ، و قال أبو يوسف رحمه الله : ينزح جميعها لأن أثر خفة النجاسة يظهر في الثوب دون الماء ، ألا ترى أنه لو وقع قطرة من بولها في البئر ينزح جميع الماء ؟

(١) السيل : يعنى غرج النجاسة .

وفي الخلاصة : وعند محمد رحمه الله لا يزح شيء لأن بول ما يؤكل لحمه طاهر عنده . م :
و لو وقع فيه فرس وأخرج حيا فلي قولها لا يزح منها شيء ، وعلى قول أبي حنيفة
رحمه الله يزح منها دلاء بطريق الاستحباب .

ثم في كل موضع كان النزح مستحبا لا ينقص من عشرين دلوا ، إليه أشار محمد رحمه الله
في النوادر برواية إبراهيم عنه ، و صورة ما ذكر في التوارد : فأرة أو دجاجة مخلاة أو هرة
وقعت في بئر وأخرجت منها حية قال : إن توحاً منه أجزاء وأحب إلى أن يزح منها
عشرون دلوا ، ثم قال : ولا يكون النزح في شيء من الأشياء أقل من عشرين دلوا -
قد قدر النزح في هذه المسألة بعشرين دلوا ، والنزح في هذه المسألة بطريق الاستحباب ، ثم
عطف عليه قوله ، ولا يكون النزح في شيء أقل من عشرين دلوا ، فيعلم بدلالة الحال
أنه أراد بقوله ، ولا يكون النزح أقل من عشرين ، النزح المستحب ، قال أبو يوسف
رحمه الله : النزح الواجب لا يكون أقل من عشرين ، وأما النزح المستحب يكون أقل
من عشرين ولا يكون أقل من عشرة .

النوع الثاني

وهو الذي يفسد ماء البئر أقسام : قسم يفسد جميع ماء البئر لا بحالة ، وقسم لا يفسد
جميع ماء البئر على أحد الاعتبارين ، وقسم فيه اختلاف ، وقسم يفسد بعض الماء .
أما القسم الأول فإثر النجاسات ، نحو بول الأدمى و رجيته^١ . و بول ما لا يؤكل لحمه من
الحيوانات على الاتفاق ، و بول ما يؤكل لحمه على الخلاف . و كذلك إذا [وقع فيه
خمر أو ما سواها من الأشربة التي لا يحل شرها ، وكذلك إذا]^٢ وقع فيه خنزير أو سبع
وجب نزح جميع الماء - و في الثانية : مات أو لم يميت أصحاب الماء فم الواقع أو لم يصب .
و كذلك لو توحاً فيه طاهر أو اغتسل فيه يزح كل الماء ، م : و كذلك لو دخل في
البئر جنب أو محدث لطلب الدلو وعلى أعضائه نجاسة بأن لم يكن مستنجبا أو كان
(١) الرجيم : الفأطنة (٢) من أر ، خ ، س .

مستنجيا بالحجر : نزع جميع الماء ، وإن لم تكن على أعضائه نجاسة فقد ذكر في الهداية في الجنب أن عند أبي يوسف : الرجل بحاله لعدم الصب وهو شرط عنده لإسقاط الفرض ، والماء بحاله لعدم الأمرين ، وهما إقامة القرية وإسقاط الفرض - وفي شرح الطحاوى : روى عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال : كلاهما نجسان ، وفي الهداية : وعند محمد كلاهما طاهران ، الرجل لعدم اشتراط الصب ، والماء لعدم نية القرية ، وعند أبي حنيفة رحمه الله كلاهما نجسان ، الماء لإسقاط الفرض عن البعض بأقل الملاقة ، والرجل ببقاء الحدث في بقية الأعضاء ، وقيل : نجاسة الرجل عنده بنجاسة الماء المستعمل - وفي الأوزجندى : وهو الأصح ، حتى لو تمضمض واستنشق حل له قراءة القرآن ، وفي الظهيرية : ولو حلف أنه ليس بجنب لا يحنث في يمينه ، وفي الجامع الصغير الحسامى : الصحيح أنه نجس بنجاسة الجنابة ، وعنه أن الرجل طاهر لأن الماء لا يعطى له حكم الاستعمال قبل الانفصال ، وهو أوفق الروايات .

الفتاوى العتائية : الدودة إذا خرجت من الصفرة أو من البول وقعت في الماء القليل نجسته ، وإن لوقت بالثوب وزادت على الدرهم تمنع جواز الصلاة .
الحثاية : وفي رواية عن أبي يوسف رحمه الله : جلد الأدمى ولحمه - وفي الذخيرة أو قشره - إذا وقع في الماء وإن كان مقدار الظفر يفسد ، وإن كان دونه لا يفسد الماء . ولو سقط في الماء ظفره لا يفسد الماء . وفي الحجة : وأما الظفر إذا وقع في الماء إن كان يابسا غير متلطح بالوث لا ينجسه ولكن يكره التوضي به .

ولو دخل برأثم برأ و على بعض أعضائه نجاسة فهو على نوعين ، إما أن كانت النجاسة مرئية أو غير مرئية ، فإن كانت مرئية فالياه كلها نجسة ما دامت النجاسة عليه وإن دخل ألف برأ أو حوض صغير ، وإن كانت غير مرئية فالياه كلها نجسة عند يعقوب رحمه الله وإن كان ألفا ، وعند محمد رحمه الله يخرج من البرأ الثالثة طاهرا (١) يعقوب : أبو يوسف رحمه الله .

و المياه الثلاثة نجسة ، فإن دخل البئر الرابعة و هو لا ينوى الاغتسال فالماء طاهر والرجل طاهر عنده ، وإن نوى الاغتسال صار الماء مستعملا . و في الولو الجية : وكذلك جواي ' الخلل و الماء تقع فيها فأرة فيدخل يده فيها ثم في عشر جواي ، إن كان جواي الماء فهو على هذا الاختلاف ، عنه أبي يوسف أفسد الكل ، و جند محمد أفسد الثلاث و يخرج من الثالثة طاهرا ، وإن كان جواي الخلل أفسد الكل عند أبي يوسف و محمد ، و أما عند أبي حنيفة رحمه الله أفسد الثلاث و يخرج من الثالثة طاهرا في الوجهين جميعا .

الغياثة : الميت إذا وقع في الماء إن كان قبل الفصل أفسده و بعده لا ، و عن محمد رحمه الله و هو المختار ، إلا أن يكون كافرا فإنه نجس و إن وقع بعد الفصل . و في النوازل : سئل أبو بكر الإسكافي عن الميت إذا غسل ثم وقع في الماء ؟ قال : يفسد الماء سواء كان قبل الفصل أو بعد الفصل ، و قال أبو القاسم الصغار رحمه الله : لا يفسد سواء كان قبل الفصل أو بعده و هو بمنزلة الحي .

الحائية : و لو وقعت الحائض في البئر بعد انقطاع الدم و ليس على أعضائها نجاسة فهي كالرجل الجنب ، و لو وقعت قبل انقطاع الدم و ليس على أعضائها نجاسة فهي كالرجل الطاهر إذا انفمس في البئر للتبرد لأنها لا تخرج عن الحيض بهذا الوقوع فلا يصير الماء مستعملا . م : وكذلك إذا وقع كافر في البئر و أخرج جبانزج ماء البئر كله ، و ذكر ابن رستم رحمه الله في السقط كذلك ، و فيما استهل قبل الفصل كذلك ، و ذكر فيما استهل بعد الفصل أنه لا يفسد الماء .

الحائية : و لو وقع الشهيد في الماء القليل لا يفسد إلا إذا يبال منه الدم . و فيها : بتران وقعت في كل واحد منهما هرة و ماتت و أخرجت من البئر و نزح من أحدهما دلو فصب في الأخرى : ينزح من الثانية جميع الماء ، كما لو وقع فيها شاة و ماتت . م : قال أبو القاسم الصغار في الإنبيان الميت لو وقع في البئر : لا يفسد الماء غليل

(١) جواي : جمع جاية : الحرة الضخمة .

أو لم يضل . وكذلك إذا وقع شيء من الحيوانات في البئر وماتت وانقضت يجب نزع ماء البئر كله لأنه يفصل عنه بلة نجسة وتلك البلة مائة ، ومتى وقع في البئر مائع نجس يجب نزع ماء البئر كله . وعلى هذا قلنا : لو وقع ذئب القارة في البئر يجب نزع جميع ماء البئر لأنه لا يخلو عن بلة ، وكذلك إذا وقع فيها آدمى طاهر ومات يجب نزع ماء البئر كله انتفخ أو لم ينتفخ ، وكذلك لو كان الواقع فيه كلبا أو هامة انتفخ أو لم ينتفخ وجب نزع الماء كله [وكذلك إذا كان الواقع بغلا أو حمارا أو فرسا ومات انتفخ أو لم ينتفخ نزع جميع الماء]^١ .

الحقانية : ولو وقع في البئر خوخة أو خشبة نجسة يزح كل الماء . وفي الظهيرة : ولو وقعت في البئر خشبة نجسة أو قطعة ثوب نجس - وفي الفتوى المختلصة : أو عظم تطلع بالنجاسة وتغيبت فيها : طهرت بالنزع تبعا لطهارة ماء البئر ، كجاية^٢ الحمر إذا تظلم الحمر فيها ، وفي الحجة : ولو وقعت خشبة نجسة منشرة^٣ نزع ماء البئر كله ، ولا تطهر الخشبة فتخرج منها .

م : القسم الثاني : الحمار أو البغل إذا وقع في البئر وأخرج قبل أن يموت فإن أصاب الماء فمه يزح جميع الماء ، وإن لم يصب فيه لا يجب نزع شيء منها .

القسم الثالث : الكلب إذا وقع في الماء وأخرج حيا إن أصاب فيه الماء فهو من هلة القسم الأول يجب نزع جميع الماء ، وإن لم يصب فيه الماء لم يلزم قولها يجب نزع جميع الماء ، لأن عين الكلب نجس عندهما ، حتى قالوا : إذا وقع الكلب في ماء وأخرج وانقض^٤ وأصاب ثوبا أكثر من قدر الدرهم لم تجز الصلاة فيه - وفي النياية : وهو المختار ، وفي المختلصة : قول هذا إذا ابتل أصل شعره ، وإن ابتل ظاهر عمره يجوز ، وعليه الفتوى .

م : وعن أبي حنيفة في الكلب إذا وقع في الماء ثم خرج حيا أنه لا بأس به ، وهذا

(١) من أر ، خ (٢) الجاهية : الحوض الذي يهوى فيه الماء (٣) منشرة : أى النجاسة دخلت في أجزائها الداخلية (٤) أى تحرك ليزول منه الماء .

إشارة إلى أن عين الكلب ليس بنجس . وقال أيضا في كلب وقع في ماء وخرج حيا فاعتجنوا منه : فلا بأس بذلك . وفي الجامع الصغير : إذا وقع الكلب في البئر وخرج حيا قال أبو نصر الدبوسي رحمه الله : إن لم يصل الماء إلى فمه ولم يكن على دبره نجاسة لم يتنجس الماء ، وقال غيره : يتنجس . وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله : كلب مشى على الثلج فوضع إنسان رجله على ذلك الموضع ، أو جعل ذلك الثلج في الثلج ، فإن لم يكن رطبا يقال له بالفارسية : آب ناك ، لا بأس به ، وإن كان رطبا فهو نجس لأن عينه نجس . وكذا إذا مشى على طين ورددته^١ فوضع إنسان رجله على إثر رجله يتنجس رجله . وفيه أيضا : الكلب إذا دخل الماء ثم خرج وانفض فأصاب ثوب إنسان أفسده ، ولو أصابه ماء مطر وبقى المسألة مجالها لم يفسده ، لأن في الوجه الأول الماء أصاب جلده وجلده نجس ، وفي الوجه الثاني أصاب شعره وشعره ليس بنجس . وذكر مسألة المطر في موضع آخر وفصلها تفصيلا فقال : وإن أصاب الكلب ماء المطر فانتفض فأصاب ثوب إنسان إن أصاب المطر جلده منع جواز الصلاة ، وإن لم يصب جلده لا يمنع . وفي جامع الجوامع : شعر الكلب متوقا يتنجس الماء ، ومخلوقا لا . والولولة : خشبة أصابها نجاسة فاحترقت فوق رمادها في البئر يفسد الماء ، وكذا رماد العذرة التي احترقت فوق رمادها في البئر . [وهذا كله قول أبي حنيفة ، خلافا لمحمد رحمه الله . وفي المنظومة ذكر]^٢ هذه المسألة في اختلاف أبي يوسف ومحمد ، وباحراق يزول القدر . الخاتمة : صب ماء الوضوء في بئر ، عند أبي حنيفة يزرع كل الماء ، وعند صاحبه إن كان استجى بذلك الماء فذلك ، وإن لم يستج فعل قول محمد لا يكون نجسا لكن يزرع منها عشرون دلو ليصير الماء طهورا ، وفي الفتاوى العتائية : وعن محمد : يزرع أكثر منه و من عشرين .

م - القسم الرابع : إذا ماتت فأرة أو عصفورة في بئر فأخرجت حين ماتت قبل

(١) أي : الوحل الشديد (٢) من أر ، خ .

أن يتنفع فانه ينزع منها عشرون دلواً إلى ثلاثين بعد إخراج الفأرة و المصفورة على سبيل
 العتم، والزيادة على سبيل الاحتياط - ولو توجساً بماء البئر إنسان قبل نزع العشرين لا يجوز،
 وكان يجب أن يحدد الوضوء بعد إخراج الفأرة إذا لم تكن الفأرة اتفخت لأن الماء
 يوقر الفأرة فيه من ساعته لا يحكم بنجاسته متى أخرجت وهي حية، فيجب أن لا يحكم
 بنجاسة الماء متى أخرجت وهي ميتة ولم يبق من أجزائها في الماء شيء، إلا أنا تركنا
 القياس بالآثار، روى القاضي الإمام أبو جعفر والشيخ أبو علي الحافظ رحمهما الله بإسنادهما
 عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال في الفأرة إذا وقعت في البئر فأتت فيه
 فأخرجت من ساعته أنه ينزع منها عشرون دلواً أو ثلاثون دلواً، وعن علي أنه ينزع
 منها سبع دلاء، وفي رواية ينزع منها دلاء - ولا تقدير في هذه الرواية، وفي رواية
 ينزع منها عشرون دلواً أو ثلاثون دلواً، وفي رواية ينزع منها ثلاثون، وعن ابن عباس
 أنه ينزع منها سبع دلاء، وفي رواية ينزع أربعون دلواً، قررنا القياس بهذه الآثار،
 والسلف اتفقوا على هذا أيضاً فتركنا القياس اتباعاً لقولهم - وقد روى ابن أبي مالك
 عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال: ناظرت أبا حنيفة رحمه الله في الفأرة تموت في البئر
 وأخرجت من ساعته فاتفق رأينا أنه لا يجب نزع شيء بعد إخراج الفأرة، إلا أنا حكمنا
 بنجاسة الماء بالآثار، وإنما قدرنا بالعشرين لأنها أوسط الأعداد التي ذكرت في الآثار،
 وما روى عن أبي يوسف رحمه الله أنه قال: ينبغي أن يحكم بطهارة الماء إذا نزع دلو
 واحد أو اثنان أو ثلاث، لأنه كلما نزع من أعلاه ما ينبع من أسفلها فيصير بمعنى الماء
 الجاري، لكننا تركنا القياس اتباعاً للآثار وأقوال السلف رضي الله عنهم على ما بينا.

م: وإذا كان الواقع في البئر سنوراً أو دجاجة وأخرجت ساعة ما مات ينزع
 أربعون أو خمسون، في ظاهر الرواية، أربعون على طريق الحكم وخمسون على طريق
 الاستعجاب. وعن محمد رحمه الله أن الفأرتين إذا كانتا على هيئة الدجاج ينزع أربعون
 دلواً. وفي رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله يجب في الحمامة نزع ثلاثين دلواً.

وفي الفأرة التي هي صغير الجمل - وفي الحاتية : نزع عشر دلاء . الصفة : ولو وقع في البئر ، أو الحب سنور ، فأرة إن أخرجا حين ينزع منها دلاء احتياطا ، وإهراق ماء الحب ، وهو أحب إلى ، وإن توضأ به أجازه ، وهو قول أبي حنيفة . ثم هذه المتألة على وجوه : فإن ماتت الفأرة وأخرج السنور حيا وجب نزع عشرين دلوا إلى ثلاثين ، وإن مات السنور لحسب ينزع أربعون دلوا إلى ستين ، وإن ماتا جميعا ذكر في الفتاوى : ينزع أربعون دلوا ، حتى يتكون سنورا وخمس فأرات فينزع كله . وقيل : ينزع ستون دلوا أربعون لأجل السنور وعشرون لأجل الفأرة . وفي التبايع : وهذا كله إذا ماتت في البئر وليس بها جراحة ، فإن كانت بها جراحة أو هربت الفأرة من الهرة أو الهرة من الكلب ينزع جميع الماء ، سواء أخرجت من البئر حية أو ميتة . وما كان بين الفأرة والدجاجة فهو بمنزلة الفأرة ، وما كان بين الدجاجة والشاة فهو بمنزلة الدجاجة - وهذا ظاهر الرواية .

الحاتية : وإن وقع في البئر تمام أبرص^١ ومات فيها نزع منها عشرون دلوا في ظاهر الرواية . والصعوة^٢ بمنزلة الفأرة . والورشان^٣ بمنزلة السنور . وفي الفتاوى الغتائية : وكذا حكم البربوع^٤ : وإن وقع فيها حيلة^٥ وماتت فيها ينزع منها دلاء ، وفي زواية : ينزع عشرون أو ثلاثون ، وفي رواية أخرى : إن نزع أقل من عشرة جاز : والبط^٦ والإوز^٧ إن كان صغيرا فهو كالديجاج ينزع منها أربعون دلوا أو خمسون ، وإن كان كبيرا فهو كالأجل العظيم ينزع جميع الماء ، وإن كان قد تسخس شيء نزع كل الماء :

(١) سام أبرص : وزعة كبيرة (٢) صعوة : طائر أصغر من العصفور (٣) ورشان : نوع من الحمام أبري أكدر اللون فيه بياض فوق ذنبه (٤) ربوع : نوع من القواضم يشبه أنفاز ، قصير البدين طويل الرجلين ، وله ذنب طويل (٥) حيلة : ذودة صغيرة تقع في الجمل فتأكله (٦) البط : هو غدير مائي قصير الفخذ والرجلين وهو غير الإوز (٧) الإوزة : طائر مائي يقال له أيضا : الوز ، ج : إوز :

٢: وإذا وقع في البئر برة أو برتان من بحر الإبل أو الغنم فأخرجت قبل التفتت لم يتنجس البئر، وإن أخرجت بعد التفتت يتنجس البئر. وهذا استئذان، والقياس أن يتنجس البئر على كل حال لأن هذه نجاسة وقعت في الماء القليل فينجسه، كما لو وقعت في وعاء مائه قليل، والاستحسان وجهان، أحدهما: الضرورة والبلوى، ويان ذلك أن آبار القلوات ليست لها رؤوس حاجزة والإبل والغنم يسقي بها فتبرخ حولها فتتقطر في البئر، أو الرياح تلقىها في البئر، فلو حكنا بالنجاسة لضاق الأمر على الناس؛ والثاني: البرة هي صلب تتماصك لا يمازج الماء منه شيء، ومن المشايخ من اعتبر الوجه الأول، ومنهم من اعتبر الوجه الثاني، وأما سائر الأدعية على الوجه الأول ينجه لأنه لا ضرورة ولا بلوى فيها، وعلى الوجه الثاني لا ينجس لأن كونه صلبا لا يختلف. وإذا خرج من الحب برة فعلى الوجه الأول يحكم بنجاسته، وعلى الوجه الثاني لا يحكم بنجاسته، وأما إذا كان الواقع نصفًا فعلى الوجه الأول لا ينجس لأن البلوى والضرورة لا يفصل بين الصحيح وبين النصف، وعلى الوجه الثاني ينجه - وفي النهاية: - الأول هو المختار.

٣: وأما إذا كان البحر رطبًا فنقول: في ظاهر الرواية لم يفصل بين الرطب واليابس، فكأن في ظاهر الرواية اعتبر الوجه الأول وعليه كثير من المشايخ رحمهم الله، ومن أبي يوسف في الأمالي أن ما عليه نجس، وهذه الرواية أخذ بعض المشايخ رحمهم الله، وجهه أن ما عليه من الرطوبة يمتزج بالماء وتلك الرطوبة نجسة، وهذا القائل يقول بأن الرطوبة التي على اليضة والسخلة نجسة إلا أنها إذا يست طهرت، ومن اعتبر الوجه الأول في البرة إذا كانت يابسة يقول: البرة التي على الرطوبة طاهرة لأنها بلا إلقاء، وهذا القائل يقول: البرة على السخلة واليضة طاهرة. وفي الفتاوى المتأخرة: فإن خرجت البرة يابسة لا يمزج شيء عند محمد رحمه الله، وعند أبي حنيفة رحمه الله يمزج تشرون دلوا: وفي الظهيرية: البرة إذا لانت في البئر فهي كالرؤك. وفي الهداية: ولا فرق

بين الرطب واليابس ، والصحيح والمنكسر ، والروث والخثي^١ والبرعة ، لأن الضرورة تشتمل الكل - وفي الفتاوى الخلاصة: هو الصحيح . م : وهذا كله إذا كانت البئر في المغازة . فأما إذا كانت في المصر فقد اختلف المشايخ فيه ، فمن اعتمد على الوجه الأول ينجسه لأنه لا ضرورة ولا بلوى في الأمصار ، ومن اعتمد على الوجه الثاني يقول : لا ينجسه . وهذا كله إذا كان البحر قليلا ، فأما إذا كان كثيرا فإنه ينجس الماء ، وقد اختلفت الروايات في الحد الفاصل بين القليل والكثير ، فالمرئى عن أبي حنيفة أن ما استكثره الناس فهو كثير ، وما استقله فهو قليل - وفي الهداية : وعليه الاعتماد ، م : وعن محمد رحمه الله : إن كان بحال لو جمع يأخذ ربع وجه الماء كان كثيرا ، وإن كان أقل من ذلك فهو قليل ، ومن المشايخ من قال : إن كان بحال لو جمع يأخذ ثلث وجه الماء فهو كثير ، وما دونه قليل ، ومن المشايخ من قال : إن أخذ وجه جميع الماء فهو كثير ، ومنهم^٢ من قال : إن كان لا يخلو دلو عن بر فهو كثير ، وإن كان يخلو فهو قليل - وفي السنتاقى : هو الصحيح ، م : وفي السراجية : وأبو حنيفة رحمه الله لم يقدر الكثير بشيء بل فوضه إلى رأى المتبلى به ، فإن استغشاه واستكثره كان كثيرا ، وإلا فلا ، وعليه الفتوى . م : ولم يذكر محمد رحمه الله في الأصل روث الحمار وخناء البقر ، وقد اختلف المشايخ رحمهم الله فيه ، قال بعضهم : [ينجسه على كل حال قليلا كان أو كثيرا رطبا كان أو يابسا ، وقال بعضهم]^٣ إن كان من روث الحمار شيئا مدورا متمسكا فهو والبحر سواء ، [وكذلك من أثناء البقر شيئا صلبا متمسكا فهو والبحر سواء]^٤ وأكثر المشايخ على أنه يمتبر فيه الضرورة والبلوى ، إن كان فيه ضرورة وبلوى لا يتنجس ، وإن لم يكن فيه ضرورة وبلوى يتنجس . وفي المتقى : ابن سماعة عن أبي يوسف رحمه الله في روثه رطبة وقمت في بئر قال : يستقى منها عشرون دلو ، وإن وقمت وهي يابسة قابلت وحقرت فكذلك ، وإن أخرجت يابسة فلا شيء . وعن الحسن ابن زياد عن

(١) الخثي : بما يرميه القمل أو البقر من بطنه (٢) من أر (٣) من أر ، م .

أبي حنيفة رحمه الله في السرقين والبر والاختاء إذا وقع في الماء لم يتوضأ فيه ، وهو قول أبي يوسف ، ما خلا البقرة اليابسة . وقال أبو حنيفة رحمه الله في الياض من البقرة يقع في الاناء أو البئر : لا بأس به إذا كانت واحدة أو اثنتين ، وإن كان كثيرا أفسد ، وإن كان رطباً قليلاً وكثيره يفسد ، وهذه الرواية يوافق ما ذكرنا من رواية أبي يوسف رحمه الله . والسرقين قليله وكثيره يفسد ، وقال أبو يوسف : إلا أني أستحسن شيئاً أحفظه عن أبي حنيفة أنه إذا كان يسيراً لا يفسده . وعن ابن المبارك عن أبي حنيفة : بول ما يؤكل لحمه إذا وقع في البئر يفسد الماء . النايغ : روى عن أبي يوسف في التبن والتبنين المتلطحين بالسرقين لا يتنجس الماء ، وعن محمد رحمه الله : التبن والتبنان عفو . وفي السفناق : وهو الأصح . الخانية : وما يعود من جوف الدابة ثم يعود حكمه حكم الروث والبر . م : وإذا حلب شاة أو ضأفاً فإن وقع برة في الحلب حكى عن المتقدمين من المشايخ رحمهم الله أنهم توسعوا في ذلك إذا رمى من ساعته ، والمتأخرون اختلفوا فيه ، وفي العناية : اللبن طاهر ، وعليه جماعة من المتقدمين ، وهو المأخوذ ، وإن تفتت البقرة في اللبن يصير نجساً لا يظهر بعد ذلك .

م : وإذا وقع في البئر خره الحمام أو خره العصفور لا يفسده ، وهذا مذهبنا . الخانية : خره ما يؤكل لحمه من الطيور لا يفسد الماء إلا الدجاجة المخلاة ، وفي رواية : البط والإوز بمنزلة الدجاجة ، م : وأما خره البط فقد ذكر صدر الإسلام وشمس الأئمة السرخسي رحمه الله أن البط صنفان ، صنف يعيش فيما بين الناس ولا يطير كاللدجاج فيمكن التحرز عن خرنه فيكون الجواب فيه كالجواب في الدجاج ، وصنف لا يعيش فيما بين الناس ويطير ويزرق^(١) من الهواء فلا يمكن التحرز عن خرنه فيكون الجواب فيه كالجواب في الحمامة والعصفورة . الخانية : وذرق سباع الطير يفسد الثوب إذا لحس ، وفسد ماء الأواني ، ولا يفسد ماء البئر . وفي النايغ : وقد قيل : لا يفسد ماء الأواني لتغير صونها .

(١) ذرق : رمى ببعره .

م : ولو وقع في البئر أكثر من فأرة واحدة فالمرءى عن أبي يوسف أنه قال : ينزع عفرون دلوًا إلى الأربع ، فإذا كانت نخسا ينزع أربعون إلى التسع ، فإذا كانت حشرا ينزع ماء البئر كله - وعن محمد رحمه الله أن الفأرتين كفارة والثلاث كالحماسة ، وعنه رواية أخرى أن الفأرتين إذا كانت على هيئة الدجاج ينزع أربعون دلوًا . الحنافية : وإذا وقع في البئر فأرة أو فأرتان أو ثلاث فأرات نزع منها عشرون دلوًا أو ثلاثون ، وإن وقع أربع فأرات فليقل قول أبي يوسف الأربع كالثلاث ، وعلى قول محمد رحمه الله الأربع كالخمس ، وفي الخمس ينزع منها أربعون دلوًا أو خمسون .

م : وإذا توضأ رجل في بئر أياما وصلى ثم وجد فيها فأرة ميتة أو دجاجة فإن علم وقت وقوعها بعيد الوضوء والصلوات من ذلك الوقت بالإجماع ، أما إذا لم يعلم وقت وقوعها القياس أن لا يجب عليه إعادة شيء من الصلوات ما لم يتيقن أنه توضأ منها وهو فيها ، سواء وجدها متنفخة متسفة أولا ، وبه أخذ أبو يوسف ومحمد رحمهما الله ، إلا أن أبا حنيفة استحسَن وقال : إن وجدها متنفخة أو متسفة بعيد صلاة ثلاثة أيام ولياليها ، وإن وجدها غير متنفخة متسفة بعيد صلاة يوم وليلة ، قال بشر رحمه الله : إن أبا يوسف رحمه الله كان يقول : قولي كقول أبي حنيفة ، حتى رأيت يوما في بستانى جدًا في مقارها فأرة ميتة طرحتها في بئر الماء فرجعت عن قولي . وكذلك ما عجن من المعجن بذلك الماء القياس أن لا بأس بأكله ما لم يعلم أنه عجن به وهو فيه ، وبه أخذ محمد رحمه الله ، وفي الاستحسان إن كانت متنفخة متسفة لا يؤكل ما عجن من ذلك منذ ثلاثة أيام ، وإن كانت غير متنفخة لا يؤكل ما عجن من ذلك منذ يوم ، وبه أخذ أبو حنيفة رحمه الله ، وعن أبي يوسف رحمه الله روايتان في الأصل ، في رواية قوله كقول محمد ، وفي الإملاء : قوله كقول أبي حنيفة رحمه الله . وفي الحنافية : وكذا لو رأى طائرا وقع في بئر فأخرج ميتا بعد أيام ولا يدري أنه متى مات بعد الوقوع إن كان متنفخا تعاد صلاة ثلاثة أيام ولياليها ، وإن لم يكن متنفخا تعاد صلاة يوم

وليلة . وفي الذخيرة : وعن أبي يوسف رحمه الله : إذا وجب نزح الماء كله من البئر فحين من ذلك لا يطعم ذلك بنو آدم ، ولا بأس باطعامه وإلقائه بين يدي الكلاب أو السناير . وفي جامع الجوامع : قيل : يباع من النصارى ، وقيل : من الشفوى ، م : ولا بأس برش ذلك الماء في الطريق ، وروى عنه في غير هذا : يطعم ذلك العجين البهائم ولا يسقى ذلك الماء البهائم ، وعن أبي حنيفة رحمه الله : سنور وقع في الماء ثم خرج منه حيا فاعتجنوا منه لا بأس بذلك . جامع الجوامع : وإذا تجس الماء القليل بوقوع النجاسة فيه إن غيرت أوصافه لا يتفقع به من وجه كالبول ، وإلا جاز لسقى الدواب وبل الطين ، أما لا يطين المسجد .

م : ولو ماتت الفأرة في ماء في طشت ثم صب ذلك الماء في بئر ينزع عشرون دلوا ، وهو قول أبي يوسف رحمه الله . وذكر بعد هذه المسألة : لو ماتت فأرة في حب فأريق في البئر ماء الحب قال محمد رحمه الله : ينزع من البئر أكثر من عشرين دلوا و [مثل] ما في الحب من الماء ، وعن أبي يوسف روايتان ، في رواية قال : ينزع مثل ما في الحب وثلاثون دلوا ، وقال في رواية أخرى : ينزع مثل ما في الحب وعشرون دلوا . وفي الحاشية : فأرة ماتت في حب فوقعت قطرة من ذلك في البئر فانه ينزع من البئر عشرون دلوا أو ثلاثون كأن الفأرة وقعت في البئر ، وإن وقعت الفأرة في الحب وتفسخت ثم صب قطرة من ذلك في بئر فانه ينزع جميع الماء كأن الفأرة وقعت في البئر متفخة فينزع جميع الماء .

م : ثم في كل موضع وجب نزح جميع الماء ، ينزع حتى يغلبهم الماء . وفي الينابيع : هو الصحيح ، وفي الفتاوى العتبية : وعن أبي حنيفة رحمه الله : إذا نزح مائتان أو ثلاثمائة قد ظلمهم الماء ، وهو المختار . م : ولم يقدر أبو حنيفة رحمه الله في الغلبة شيئا ، وإنما يعمل فيه بنال الفن ، وهذا أصل مبداه في مسائل كثيرة . ومعنى المسألة أنه إذا وجب

(١) جمع سنور : المرة .

نزع جميع الماء وأخذوا في النزع وكلما نزعوا نبع من أسفله مثل ما نزعوا أو أكثر
فعل قول أبي حنيفة نزعوا مقدار ما يغلب على ظنهم أنه جميع ما كان عند ابتداء النزع،
وعنه في التوارد أنه ينزع منها مائتان، وفي رواية مائة، فإذا نزعوا هذا المقدار يحكم
بطهارة البئر. وفي الخلاصة: ثم في كل موضع يجب نزع جميع الماء بغيره أن يسد
منابع الماء وينزع ما فيها من الماء النجس، وإن لم يمكن سد منابه بغلبة الماء بالانفجار
ينزع ما فيها بطريق الجدد والاجتهاد. م: وعن محمد رحمه الله في التوارد روايتان،
في رواية قال: مائتا دلو أو ثلاثمائة، وفي رواية قال: مائتان وخمسون، وعن أبي يوسف
رحمه الله أنه قال: ينزع مقدار ما كان فيها من الماء، وقال في طريق معرفة ذلك: أن
يرسل قربة في البئر ويعلم على مبلغ الماء علامة ثم ينزع منها دلاء فينظر كم انتقص فينزع
بقدر ذلك. وفي الخلاصة: بهذا القول لا يفتى؛ وقيل: ينظر إلى عمق البئر وعرضه،
ثم تحفر حفيرة مثل ذلك ثم ينزع الماء من البئر ويصب في تلك الحفيرة فإذا امتلأت
الحفيرة علم أنهم نزعوا مقدار ما كان فيها، وعن أبي نصر محمد بن سلام رحمه الله أنه
ينظر إلى ماء البئر رجلان لهما بحارة في أمر الماء، فأى مقدار قالوا أنه في البئر فانه ينزع
ذلك المقدار. وفي الظهيرية: وهو المختار. وفي النصاب: إذا غلب الماء ولم ينزع يفتى
بقول محمد بثلاثمائة.

م: ثم إذا وجب نزع جميع الماء فلم ينزع حتى زاد الماء فقد اختلف المشايخ فيه [قال
بعضهم: ينزع مقدار ما كان في البئر وقت وقوع النجاسة] ١. وقال بعضهم: ينزع مقدار
ما كان وقت النزع. وكذلك اختلفوا في التوالى في النزع، فبعضهم شرطوا التوالى،
وبعضهم لم يشترطوا، ثم على قول من لم يشترط التوالى إذا نزع بعض الماء في اليوم
ثم تركوا النزع ثم جاؤا من الغد فوجدوا الماء قد ازداد فعند بعضهم ينزع كل ما فيه،
وعند بعضهم مقدار ما بقي عند ترك النزع من الأسس - وفي الفتاوى المتأخرة: وهو
(١) من أ، خ.

الصحيح . وفي الخلاصة : وكذا الثوب النجس الذي يجب غسله ثلاث مرات فغسل يوما مرة ويوما مرتين جاز لحصول المقصود . الحائية : ولا يجب نزح طين البئر لمكان المخرج . وفي العتاية : وبه نأخذ . م : وما ينزح من البئر لا يطهر به المسجد احتياطا . بئر تجست فغار الماء ثم عاد بعد ذلك : الصحيح أنه طاهر ، ويكون ذلك بمنزلة النزح . وفي الولوالجية : وإن صلى رجل في قمرها وقد جفت بجوز . وكذا بئر وجب فيها نزح عشرين دلوا قروح عشرة ولم يبق الماء ثم عاد بعد ذلك لا ينزح منه شيء . الحائية : ولو غار من قدر عشرين دلوا أو ثلاثين قالوا يجب فيه نزح هذا القدر طهرا للباقي من الماء . وفي الفتاوى : هذا قول نصير ، وقال محمد بن سلة : هو نجس ، وفي الفتاوى : العتاية : لا يظهر حتى ينزح مقدار الواجب ، وبه نأخذ . وفي بعض الفتاوى : إذا تعذر نزح الفأرة ونزح ثلاثمائة دلو تطهر للضرورة ، لأن الظاهر أنه يصير منزوحا المنتظ : بئر تجست فدخل الماء فيها وخرج من منفذها يحكم بطهارتها .

م : ثم عند بعض المشايخ يعتبر في كل بئر دلو تلك البئر . وفي الخلاصة : صغيرا كان أو كبيرا . م : وقال القدوري : يعتبر الدلو المعتاد الوسط ، وفي الخلاصة : والصحيح هو الدلو المتوسط بين الصغير والكبير ، م : وعند أبي حنيفة رحمه الله أنه قدره بما يسع فيه صاع ليتمكن كل واحد من النزح من رجل أو امرأة أو صبي ، ولو جاؤا بدلو عظيم يسع فيه عشرون دلوا بدلوهم فاستقوا به جاز ، قال القدوري رحمه الله : وهو أحب إلى ، وقال زفر والحسن بن زياد رحمهما الله : لا يجوز . وإذا نزح الماء وحكم بطهارة البئر يحكم بطهارة الدلو وغير ذلك ، وكذا إذا غسل يده النجسة من ققمة وحكم بطهارة اليد يحكم بطهارة العروة بطريق التبعية . وفي الظهيرية : قيل هذا الحكم في هذه البئر ، أما في الأخرى فلا ، كدم في ثوب الشهيد .

الحاوي : وما أصاب غارج البئر غسل . وعن الحسن بن زياد أنه يجب غسل الرسن و الدلو . وفي الفتاوى العتاية : وآجرات البئر لا يظهر ما أصاب غارج البئر .

و إذا جفت البئر و نصب ماؤها ثم عاد لم يطهر إلا بالنزع في قول أبي يوسف ، و قال محمد : يطهر بالجفاف . و إذا نزع الماء و بقى الدلو الأخير إن كان في الماء و لم ينح عن رأس الماء لا يجوز التوضي من البئر ، فإن أخرج من البئر و نعى عن رأس البئر إلا أنه لم يصب بعد : جاز التوضي من البئر ، و إن نعى عن رأس الماء إلا أنه لم ينح عن رأس البئر : لم يجز التوضي من البئر في قول أبي حنيفة ، و في قول أبي يوسف رحمه الله يجوز . و في الحائنة : و لا يتعم بطهارة البئر ، و في الفتاوى المتأخرة : هو المختار ، و قال محمد رحمه الله : يجوز ، و ذكر الحاكم قول أبي حنيفة مع قول أبي يوسف رحمه الله ، و إنه ليس بمشهور . و ما يعود إليه من القطرات صفو بالإجماع فلا يتغير به الحكم . الحائنة : رجل نزع ماء بئر رجل فبس البئر لا يضمن شيئاً ، و إن صب ماء الآواني يضمن لأن ماء الآنية مملوك و ماء البئر غير مملوك .

ذكر الناطقي رحمه الله : و في الهداية أن حكم النجاسة لا يختلف باختلاف الآبار ، فما يطهر البئر الأول يطهر البئر الثانية ، كالنجاسة إذا اقلقت من ثوب إلى ثوب آخر يختلف حكم إزالتها . هذا لفظ الناطقي ، بيان هذا فيما ذكر من الأصل : إذا وقعت فأرة في البئر و ماتت فنزع منها دلو و صب في بئر أخرى نزع منها عشرون دلو ، و في الحائنة : و إن كان صب الدلو الثاني في البئر الثانية ينزع من الثانية عشر دلاء . في رواية أبي سليمان ، و في رواية أبي حنيفة : ينزع أحد عشر دلو . و في الحائنة : هو الصحيح . م : و لو وقعت فأرة في بئر و فأرة أخرى في بئر أخرى و فأرة أخرى في بئر ثالثة ، ثم نزع من بئر منها عشرون دلو بعد إخراج الفأرة ، و من بئر منها عشرون دلو بعد إخراج الفأرة و صب الكل في البئر الثالث [ينزع من البئر الثالث أربعون دلو ، ينظر إلى ما وجد في البئر الثالث]^١ و إلى قدر المصوب فيها فينزع قدر المصوب و يسقط حكم ما وجب فيه ، كنجاسة على الثوب زيادة على قدر الدرهم أصابته نجاسة أخرى كان حكمها و حكم ما لم يكن عليه نجاسة سواء . و كذلك في البئر المصوب فيه حكم البئر التي أخرج منها الماء فيكتفى

(١) من أرو ، خ .

بأربعين دلوا من كل واحد عشرون دلوا . وقال محمد بن الحسن رحمه الله في صلاة الأثر :
 عشر آبار وقع في كل بئر فأرة ومات فينزع من كل بئر عشرون دلوا وصبت في
 واحدة : إنه إن جمعت الفأرات يبلغ بقدر دجاجة فينزع أربعون دلوا من البئر التي صبت
 فيها . وفي الطحاوي : فإن خرجت الفأرة من البئر وألقيت في البئر الطاهرة وصب فيها عشرون
 دلوا من الماء الأول كان عليهم إخراج الفأرة ونزع عشرون دلوا . مثل ما كان عليهم .
 الفتاوى العتائية : ولو وقع في البئر غائط أو براق كره ونزع دلاء ، ولو وقع فيه
 ماء الورد و ماء التمرة لا ينزع شيء . القيمة : وسئل الحنجدى عن ركية وجد فيها
 خفا خلقا لا يدري متى وقع فيها وليس عليه أثر النجاسة هل يحكم بنجاسة الماء ؟ قال : لا .
 وفيها : سئل يوسف بن محمد : لو وقع بعض الجلد من الخف مما يكون في موضع القدم
 في الجب و كان صاحب الخف يلبسه ؟ قال : لا يحكم بنجاسة الماء حتى يستيقن أن به
 نجاسة . وفي القدوري : إذا وقع عظم الميت في البئر فإن كان عليه لحم أو دسم يتنجس ،
 وإن لم يكن عليه لحم لا يتنجس . وفي مجموع النوازل : عظم تطلق بنجاسة
 و وقع في البئر ولم يمكن استخراجه ، فإذا نزعوا ماءها فقد طهر . وفي الأصل : أدنى
 ما ينبغي أن يكون بين بئر الماء و البالوعة خمسة أذرع [وهذا في رواية أبي سليمان ،
 وفي رواية أبي حفص رحمه الله : سبعة أذرع] ، قال شمس الأئمة الحلواني : ليس هذا
 بتقدير لازم ، بل الشرط أن يكون بينهما برزخ يمنع خلوص طعم البالوعة أو ريحها إلى
 ماء البئر ، و لا يقدر هذا بالذرعان حتى إذا كانت بينهما عشرة أذرع و كان يوجد أثر
 البالوعة في البئر فماء البئر نجس [وإن كان بينهما ذراع واحد و كان لا يوجد أثر البالوعة
 في البئر فماء البئر طاهر] إلا أن محمدا رحمه الله بنى هذا الجواب على ما علم من حال
 لأراضيهم ، و الجواب يختلف باختلاف صلاحة الأراضي و رغواتها . وفي الظهيرية :
 بئر الماء إذا كانت بقرب البئر النجسة فهي طاهرة ما لم يتغير طعمه أو لونه أو ريحه .

(١) أي البئر ذات الماء (٢) البالوعة : تذهب أو تها في وسط الدار (٣) من أر ، غ .

م: وفي التوازل: بالوعة حفروها وجعلوها بئر ماء، فإن حفروها مقدار ما وصلت إليه النجاسة فالماء طاهر وسمائها نجس، وإن حفروها أوسع من الأول فالكل طاهر.

نوع آخر في الحجاب ' والأواني:

قال: وفي الأصل: الكوز الذي يوضع في نواحي البيت ليقترب به من الحب فإن له أن يشرب منه ويتوضأ منه ما لم يعلم أن به قدرا، وحكى عن الإمام أبي حفص الكبير أنه كان يكره أن يستخلص الإنسان نفسه إناؤه يتوضأ به ولا يتوضأ به غيره. وفي الأصل أيضا: إذا أدخل الصبي يده في كوز ماء أو رجله فإن علم أن يده طاهرة يقين يجوز التوضي بهذا الماء. وإن علم أن يده نجسة يقين لا يجوز التوضي به. وإن كان لا يعلم أنه طاهرة أو نجسة فالمستحب أن يتوضأ بغيره لأن الصبي لا يتوقى عن النجاسات عادة. ومع هذا لو توضأ به أجزاء. وفي كتب الفقه للإمام عبد الصمد رحمه الله: إن كان مع الصبي رقيب فالماء طاهر و طهور. وإن كان مسيا ' في السكة فالماء مكروه كسور الدجاجة المخلاة، وهذا إذا أدخل الصبي يده في الإناء ولم ينو القرية. فأما إذا نوى القرية وتوضأ في الإناء فبأنى في الماء المستعمل.

و في الفتاوى الخلاصة: رجل توضأ من القصعة المستعملة في الحمام وغيره يجوز.

م: الجنب إذا اغتسل واتضح من غسالته في إنائه أو على ثوبه قطرات صفار لا يستين أثرها في الماء ولا في الثوب لا يصبها. وإذا استبان أثرها وهي ما إذا اجتمعت كانت أكثر من قدر الدرهم نجسه - هكذا روى الحسن عن أبي حنيفة، و مثل أبو سليمان عن ماء الجنابة إذا وقع في الإناء وقوعا يستبين؟ قال: إنها ليست بشيء، ومعنى قوله « يستبين » أي ينفرج وجه ماء الإناء عند وقوع القطرات، أو يرى عين القطرات ظاهرة، وذكر هذه المسألة في المبسوط وقال: إن كان الواقع قليلا لا يفسد الماء، وإن كان كثيرا يفسده، وتكلموا في حد القليل والكثير، روى عن محمد رحمه الله أنه قال: مثل

(١) الحجاب جمع حب، البجرة و امثالها (٢) أي الذي يدور في السكك من غير حاجة.

رؤس الإبر وأطراف الإبر هو قلب، وإن زاد على ذلك فهو كثير، وذكر العكرخج في كتابه أنه إن كان مواقع القطر تسعين في الإناء فهو كثير يفسد الماء، وإن كان لا تسعين فهو قليل لا يفسد الماء. وفي نوادر ابن سماعة: عن أبي يوسف رحمه الله: رجل جنب نزع دلوا من ماء بئر وصبه على رأسه ثم استقى دلوا آخر فتضاطر من جسده في البئر قال: هذا ليس بشيء وإن كان الماء المستعمل نجسا عنده، وكأنه أسقط اعتبار نجاسته ضرورة أن التحرز عنه غير ممكن.

حب فيه ماء أو رب^١ استخرج منه شيء وجعل في غاية^٢ ثم استخرج من حب آخر فيه ماء أو رب شيء منه وجعل في تلك الحفاية حتى امتلأت الحفاية ثم وجد في الحفاية فأرة ميتة ولا يدري أن الفأرة من أي الحبين ويطلب أنها لم تكن في الحفاية قبل ذلك قطعا لما حال الحبين؟ حكى عن الشيخ الإمام نجم الدين النسفي رحمه الله أنه سئل عن هذه المسألة فقال: إن غاب هذا الرجل عن الحفاية ساعة يتوهم وقوع الفأرة في الحفاية فالتجاسة للنجاسة، والحبان طاهران، وإن لم يجب حتى علم أنها من أحد الحبين فالتجاسة تصرف إلى آخر الحبين لأن الحوادث تضاف إلى آخر الأدقات، قالوا: ينبغي أن يقال إن كان كلا الحبين لرجل واحد وتحرى ولم يقع تحريمه على شيء تصرف النجاسة إلى آخر الحبين، فأما إذا وقع تحريمه على شيء يحمل به، وهذا الجواب على الإطلاق ليس بصحيح، فقد ذكر في كتاب التحرى أنه إذا كان مع الرجل في السفر أراني بعضها نجسة إن كانت الغلبة للنجس أو كانا سواء إن كانت الحالة حالة الاختيار لا تحرى لا للشرب ولا للوضوء، وإن كانت الحالة حالة الاضطراب تحرى للشرب بالإجماع، ولا يتحرى للوضوء عندنا ولكنه يقيم، ولو كان كل حب لرجل على حدة وكل واحد منهما يقول: حبي طاهر، يحمل كلا الحبين طاهرا. وسئل الشيخ نجم الدين أيضا عن فأرة ميتة كانت يمس ويهي في غاية لجعل في غاية الرب فظهرت على رأس الحفاية؟ فأجاب: أن الرب نجس، وهكذا أجاب شيخ الإسلام الإسيحاني رحمه الله،

(١) الرب: ما يطبخ من التمر وسواه (٢) الغاية: الجرعة الضخمة.

قال نجم الدين رحمه الله : هذا لأن الفأرة الميتة إذا يبست ، وإن قالوا إنها تطهر حتى لو صلى وفي جيبه فأرة ميتة يجوز صلاته ، لكن إذا أصابها بلل حتى ابتلت تعود نجسة في أصح الروايتين عن أبي حنيفة ، بمنزلة الأرض النجسة إذا يبست وذهب أثرها ثم أصابها الماء . وفي فتاوى ما وراء النهر : كوز فيه فأرة ميتة أدخل الكوز في حب رب ؟ قال : إن اغترف ولم يخرج منه شيء لم يفسد الحب ، وفي الحبة : وكذا إذا كان في كوز دم منجمد أدخل في حب أو بثر من الماء ملقى أم لا ، م : وإن صب ما فيه ثم أدخله ثانيا في الحب فسد الحب ، لأن فم الكوز صار متلطخا برب نجس . وفي الذخيرة : سئل نجم الدين عن وجد في كوزه فأرة ولا يدري أن الفأرة وقعت في هذا الكوز ابتداء أو في البصرة^١ التي جعل الماء منها في الكوز أو في البئر التي نزحوا الماء منها ؟ قال : إذا لم يتيقن بشيء منها فالتجاسة لهذا الكوز خاصة . الملتقط : فأرة أخرجت من جب أو جرة وهي حية يكره شربه والوضوء منه ، وإن فعلوا جاز . وفي الفياثية : ولو وقعت فأرة في سمن جامد أخذت الفأرة وما حولها ويؤكل الباقي ، وإن كان ذائبا لا يؤكل ويستصح^٢ ، وبدنغ الجلد ثم يضل . وكيفية الغسل ذكر في الحبة أنه يغسل ثلاث مرات ويخفف كل مرة ، وفيه : ولو باعه يجوز ولكن يبين عيبه . ولولم يبين فعمل المشتري له أن يردّه بالعيب ، وحد الجامد أنه لو كان بحال لو قور^٣ ذلك الموضع لا يستوى من ساعته . الفياثية : ولو وقعت المرة في حب ماء فأخرجت من ساعته قنوصاً إنسان من ذلك الماء جاز ، وفي الحاوي : فإن أمراته أحب إلى ، وبه قال أبو حنيفة . وقال بشر : وعندي أن الماء نجس لأنها تأكل الميتات والدم . م : وإذا فرت الفأرة من المرة ومرت على قصصة ماء ذكر هذه المسألة في مسائل زرين لشمس الأئمة الحلواني على التفصيل : أن المرة إن جرحتها تنجس القصصة ، وما لا فلا ،

(١) البصرة : إلهام من خرف به بطن كبير وعروقان وقم واسع ، أجمع : جرار (٢) أي يستعمل في وقود الصابون (٣) قور : قطع من وسط .

وقال : و في شرح الطحاوى : ان القصعة تتنجس مطلقا - و في الفتاوى الخلاصة : هو المختار ، م : وأشار شمس الأئمة إلى المعنى فقال : الغالب أنها تبول عن خوف المرة . حب الماء إذا ترشح منه الماء ، أو آنية الماء إذا ترشح منه الماء فجاء كلب فلحسه : لا يتنجس الماء الذى فى الحب والآنية . سمعت عن الإمام ظهير الدين المرغيناني : إذا كان لرجل ثلاث حباب فى إحداها الخلل و فى إحداها الدهن و فى إحداها الدبس^١ فأخذ من كل واحد من الحباب شيئا و جعلها فى طشت ثم وجد فى الطشت فأرة ميتة قال : فانه يشق بطنها ، فان كان فى بطنها الدهن فالنجاسة لحب الدهن ، و إن كان فى بطنها الدبس فالنجاسة لحب الدبس ، و إن كان فى بطنها الخلل فالنجاسة لحب الخلل ، و إن لم يكن فى بطنها شيء يلقى بين يدي المرة فان أكلتها فالنجاسة لحب الدهن و الدبس ، و إن لم تأكلها فالنجاسة لحب الخلل لأن المرة تأكل الدهن و الدبس و لا تأكل الخلل . التجنيس الناصرى : رطبة وقمت فى الخمر ثم فى اللبن و ربيت قبل أن تكففت فاللبن طاهر ، و هو قول حسن بن زياد و خلف بن أيوب و محمد بن مقاتل .

م : و مما يتصل بهذا الفصل

قال محمد رحمه الله فى الجامع الصغير : عقرب أو نحوها مما لا دم له يموت فى تور^٢ الماء أو ضفدع أو سمكة أو سرطان أو نحوه مما يعيش فى الماء يموت فى الحب : لا يفسد الماء عندنا ، خلافا للشافعى . يجب أن يعلم [ما ليس له دم سائل برىا إذا مات فى الماء أو مائع آخر سوى الماء لا يوجب نجس ما مات فيه]^٣ برىا كان أو مائيا عندنا - و فى الهداية : و هو الأصح ، وكذا الضفدع برىا كان أو بحريا ، و فى النوازل قال الفقيه : و به فأخذ ، قال الشافعى رحمه الله : يفسده إلا دود الخلل و سوس الثمار . م : و أما ما له دم سائل و إن كان برىا بحيث لا يعيش فى الماء فوته يوجب نجاسة ما مات فيه ، الماء وغيره من المائعات فى ذلك على السواء ، و إن كان مائيا إن كان لا يعيش إلا فى الماء إن مات

(١) الدبس : عسل العنب و التمر و غيره (٢) لانه صغير (٣) من أر ، خ .

في الماء : لا يتنجس الماء في ظاهر الرواية عن أصحابنا رحمهم الله ، وإن مات في غير الماء أجمعوا على أن في السمكة لا يتنجس ، وفي غير السمكة نحو الضفدع المائي والكلب المائي اختلف المشايخ فيه ، حكى عن نصير بن يحيى ومحمد بن سلمة وابن معاذ البلخي وأبي مطيع رحمهم الله أنه يتنجس ، وحكى عن أبي عبد الله البلخي ومحمد بن مقاتل أنه لا يتنجس ، وعن أبي يوسف رحمه الله في النوادر في الكلب المائي إذا مات في الماء : يفسد الماء ، وهذه المسائل يفتى على أصل أن الحيوانات التي لا تعيش إلا في الماء هل لها دم سائل على الحقيقة ؟ وللتاس فيه كلام ، بعضهم قالوا : لها دم على الحقيقة لأن اللون لون الدم والرائحة رائحة الدم ، وبعضهم قالوا : ليس لها دم على الحقيقة وما يرى في صورة الدم فهو ما تلون بلون الدم ، ألا ترى أن الدم إذا شمس اسود وهذا إذا شمس ايضاً فتقول إذا ماتت هذه الحيوانات في الماء لا يتنجس الماء ، أما على قول من يقول لا دم لهذه الحيوانات فهو ظاهر ، وأما على قول من يقول لهذه الحيوانات دم سائل فالأمر معدن هذه الحيوانات ومكانها والنسب في معدنه ومكانه لا يعطى له حكم النجاسة ، ألا ترى أن الرجل إذا صلى وفي كفه بيضة حال عنها دما فصلاته جائزة ، ولو صلى وفي كفه قارورة بول لا يجوز إلا في رواية عن محمد رحمه الله ، وأما إذا ماتت هذه الحيوانات في غير الماء من المائعات فأجمعوا على أن في السمكة لا يتنجس وفي غير السمكة اختلاف المشايخ - الخاتمة : وما يعيش في الماء ما يكون توالده ومثواه في الماء ، الغياثة : وحد المائي أنه إذا استخرج من الماء يموت من ساعته . م : وأما الحيوان الذي يعيش في البر والماء جميعاً وله دم سائل كالطير المائي إن مات في غير الماء نجسه ، وإن مات في الماء فقد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يتنجس الماء . والضفدع البري إذا مات في الماء إن كان كبيراً له دم سائل يتنجس الماء ، وإن كان صغيراً ليس له دم سائل لا يتنجس الماء كالذبابة والزبور وما أشبهها ، والمقرب ليس لها دم سائل فورها في

(١) حال : تغير .

الماء لا ينجس الماء . وفي السنن : وعن محمد رحمه الله أن الضفدع إذا قف في الماء كره شربه لا لتلصقه لكن لأن أجزاء الضفدع فيه و الضفدع غير مأكول - كذا في المبسوط ، وكذا كل غير مأكول اللحم إذا مات في الماء و تفسخ قاته يكره شربه و أكله ، ذكره في شرح الطحاوى . وفي الحجة : ضفدع برى مات في الماء أو اللبن فهو طاهر يجوز أكل اللبن و التوضؤ من الماء إلا إذا قف فيه فلا يجوز أكله و التوضؤ به ، وإن علم أنه إذا خرج يعيل منه الدم ينجس الماء . وفي الهداية : و قيل الضفدع البرى مفسد لوجود الدم و عدم المعدن ، و في الحاوى : قال أبو عبد الله : لو مات غارجا ثم وقع في الماء أفسده - و في السنن : وإنما يعرف الضفدع المائى عن البرى أن المائى ما يكون بين أصابعه ستره ' ، دون البرى . و في الفتاوى العتاية : وعن ابن مقاتل أن ما لا دم له مما لا يؤكل و يعيش في الماء إذا قفسخ في الماء أو في العصور جاز أكله ، و عن محمد رحمه الله أنه يكره لا كراهة التحريم . فتاوى الحجة : اعلم أن عند أبى حنيفة العبرة لكونه يعيش في الماء ، و عند أبى يوسف لعدم الدم ، فعلى هذا : الحية العظيمة المائية إذا ماتت في الماء لا تصد الماء ، و قال أبو يوسف رحمه الله : تفسده لأن لها دما ، و الصحيح عند أبى حنيفة و محمد رحمهما الله أن ذلك يشبه الدم و ليس بدم . و في الفتاوى العتاية : و حية البيت البرية إذا كان فيها دم سائل ماتت في البئر تقاس على ما يقار بها من الفأرة و نحوها ، و كذا الوزغة الكبيرة . الغيائية : البعوضة إذا مصت ثم وقعت في الماء أفسدته ، قال محمد رحمه الله : لا تفسده .

م : نوع آخر في ماء الحمام

روى المصنف عن أبى يوسف رحمه الله أنه قال : ماء الحمام بمنزلة الماء الجارى ، إذا أدخل يده فيه و فيه قدر لم يتنجس . و اختلف المتأخرون في بيان هذا القول ، فمنهم من قال : مراد

(١) السقعة ما يستر به ، و المراد الجلد الرقيق الذى يكون بين أصابعه .

أبي يوسف رحمه الله حالة مخصوصة وهي ما إذا كان الماء يجري إلى حوض الحمام والاعتراف منه متدارك فهذا الماء في هذه الحالة في حكم الجاري ، ومنهم من قال : ماء الحمام عنده بمنزلة الماء الجاري على كل حال لاجل الضرورة ويجوز التوضؤ بماء الحمام عنده ، وإن كان الماء في الحوض ساكناً لا يدخل من أنبوه شيء ما لم يعلم بوقوع النجاسة فيه فإن أدخل رجل يده في هذه الحالة وفي يده قدر فليقل قول أبي يوسف رحمه الله على ما ذهب إليه بعض المشايخ : لا يتنجس الحوض ، وعامة المشايخ رحمه الله على أنه يتنجس . وفي الصيرفة : وعليه الفتوى . م . وكذلك إذا كان الناس يتفرون بقصاعهم إلا أن الماء لا يدخل من الأنبوب فأدخل رجل يده فيه وفي يده قدر يتنجس الحوض عند عامة المشايخ رحمهم الله ، وإن كان يدخل الماء في الحوض من الأنبوب والاعتراف متدارك فعامة المشايخ على أنه لا يتنجس الحوض ، وعليه الفتوى . وإذا فسد ماء الحوض فأخذ رجل من ذلك الحوض بالقصة ، أمسك القصة تحت الأنبوب فدخل الماء القصة من الأنبوب وسال ماء القصة فتوضأ به : لا يجوز . وفي الغيابة : وقال بعض المتأخرين : إذا خرج أكثر ما فيها يجوز ، وفي الحجة : هذا إذا خرج من الإناء شيء من الماء وصار جارياً ولم يكن فيه أثر من أثر النجاسة كالطعم واللون والريح ، أما إذا كان فلا يظهر وإن خرج منه شيء كثير . وفي الفتاوى الخلاصة : تنجس حوض الحمام فدخل الماء من الأنبوب وخرج من الجانب الآخر كالحوض الصغير . وفي أقاويل ، والختار ما ذكرنا أنه يظهر . م : وإذا غاض الرجل في الماء المصبوب على وجه الحمام بعد ما غسل قدميه وخرج فإن لم يعلم أن في الحمام جنباً : أجزاء أن لا يغسل قدميه ، وإن علم أن في الحمام جنباً قد اغتسل يلزمه أن يغسل قدميه إذا خرج . وفي الصيرفة : وبه نأخذ . وفي واقعات الناطق : الرجل إذا دخل الحمام واغتسل وخرج من غير فعل لم يكن به بأس بالضرورة والبلى . وفي الولوالجية : والفتوى على أنه يجريه وإن لم يغسل قدميه ، م : وذكر في المنتقى رواية أخرى أنه يلزم غسل الرجلين على كل حال ، يعني سواء علم

أن في الحمام جنباً أو لم يعلم . الحجة : روى أبو يوسف [عن أبي حنيفة رحمه الله]^١ في رجل توضأ من أرى الحمام والماء يخرج من الأنبوب فيقع في حوض الحمام أنه جائز ولا يفسد الماء إذا وقع فيه شيء . الخاتمة : وينبغي لمن دخل الحمام أن يمكث مكثاً متعارفاً ، ويصب الماء صبا متعارفاً من غير إسراف . م : وحوض الحمام إذا تنجس ودخل فيه الماء لا يظهر ما لم يخرج منه مثل ما كان فيه ثلاث مرات ، وقال بعضهم : إذا خرج منه مثل ما كان فيه مرة واحدة يظهر ، والمذكور في المتنق للحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله : إذا كان في حوض الحمام قدر لم يغسلوا منه حتى يذهب قدر ما كان في الحوض ثم يسيل ماء آخر في الحوض ثم اغتسلوا به . فتاوى آمو : ولو بال في الحمام ثم توضأ فيه اختلاف ، قال ظهير الدين رحمه الله : لو صب الماء حتى اطمأن قلبه يصير طاهراً . أجرة الحمام على الزوج من الجنابة عند البعض ، ومن الحيضة عليها ، وفي بعض المواضع إن كان أيامها عشرة فعليها وإلا فعليه ، وهو اختيار قاضي خان .

م : نوع آخر في بيان المياه التي لا يجوز الوضوء بها على الوفاق وعلى الخلاف وإنها أنواع ، منها ماء الفواكه ، [وتفسيره أن يدق التفاح أو السفرجل دقا فاعما ثم يصير فيستخرج منه الماء]^١ أو يكون تفسيره أن يدق التفاح أو السفرجل ويطبخ بالماء ويصير ويستخرج منه الماء ، ففي الوجهين لا يجوز التوضؤ به ، وكذا لا يجوز التوضؤ بماء البطيخ والقتاء^٢ والقتل^٣ ، ولا بالماء الذي يسيل من الكرم فهو الريح ، ولا بماء الورد ، وفي جوامع أبي يوسف رحمه الله أنه يجوز التوضؤ بالماء الذي يسيل من الكرم ، وفي الأقنع : أو من غيره ، وفي الأوزجندی : ولا يجوز بماء العنب ، هو الصحيح .
 ٢ : ومنها الماء الذي خالطه شيء ، وذكر في نوادر داود بن رشيد عن محمد رحمه الله في الماء يطرح فيه الريحان أو الأشنان فإن تغير لونه بأن سوده الريحان أو حمره الأشنان (١) من أذخ (٢) اقتناء : نوع من انبات ثمره يشبه ثمر الخيار ، نوع من الفاكهة يشبه الخواص (٣) لم ينظر به ، والله - المنصل - هو البصل البري .

لو كان الغالب عليه أثر الاثنان أو أثر الريحان لا يتوضأ به ، وإن كان الغالب عليه أثر الماء فلا بأس بالتوضئ به ، وكذلك البابونج^(١) ، وأما الزعفران إن كان قليلا والغالب الماء فلا بأس به - فحمد رحمه الله اعتبر الغلبة في هذه المسائل إلا أن بعضها أشار إلى الغلبة باللون ، وفي بعضها أشار إلى الغلبة بالأجزاء . وفي الامالى رواية بشر عن أبي يوسف : ولو توضأ بماء أغل بأثنان أو بأس^(٢) أو بشيء مما يتعالج به الناس ويسلون به فإن الوضوء بذلك الماء يجرى ما لم يغلب عليه . ولو توضأ بماء زردج^(٣) أو الصفر^(٤) أجزاء إذا كان رقيقا يستبين الماء منه ، وإن غلبت الحرة وصار شيئا نخبنا لا يجوز التوضئ به ، وفي الهداية : قال رضى الله عنه أجرى في المختصر ماء الزردج يجرى المرق ، والمروى عن أبي يوسف رحمه الله أنه بمنزلة ماء الزعفران ، وهو الصحيح . م : وكذلك ماء الصابون إذا كان نخبنا قد غلب عليه الصابون لا يجوز التوضئ ، وإن كان رقيقا لكن يباح الصابون يكون غالبا عليه جاز التوضئ به . وفي الانفع : يعتبر الغلبة أولا من حيث اللون ، ثم من حيث الطعم ، ثم من حيث الأجزاء ، فنقول : ينظر إن كان شيئا يخالف لونه لون الماء كالقبن والصير والحل والزعفران ونحوها فالعبرة فيه باللون ، إن كان الغلبة للون الماء يجوز التوضئ به ، وإن كان مغلوبا لا يجوز ، وإن كان لونه يوافق لون الماء نحو ماء البليغ وماء الأشجار والثمار فالعبرة فيه للطعم ، إن كان شيئا له طعم يظهر في الماء فإن كان الغالب طعم ذلك الشيء لا الماء لا يجوز التوضئ به كتقبيح الزبيب وسائر الانبئة ، وإن كان شيئا لا يظهر طعمه في الماء فإن العبرة فيه لكثرة الأجزاء إن كان أجزاء الماء أكثر يجوز التوضئ به ، وإلا فلا . م : قال : ورأيت عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يجوز التوضئ بماء الحمص والبقلا - يريد به الماء الذى طبخ فيه الحمص أو الباقلا ، وكذلك ما طبع ليؤكل أو يشرب أو ليتداوى به . وإذا طبخ الآس في الماء أو البابونج فإن غلب على الماء حتى يقال ماء البابونج ، أو ماء الآس ، لا يجوز التوضئ به .

(١) بابونج : حشيشة ذات زهر أصفر ، معرب ، وبالفارسية : بابونه (٢) آس : شجر يحرق بالريحان (٣) زردج معرب زرده ، أى الجزر (٤) الصفر : صبيغ أصفر اللون .

وإن طبع في الماء السدر و الأشنان فتغير لونه إلا أنه لم يذهب رفته جاز التوضي به ،
 فالحاصل من مذهب أبي يوسف رحمه الله أن كل ما انحطط به شيء ينسب الماء فيما يقصد
 من استعمال الماء وهو التطهير فالتوضي به جائز بشرط أن لا يخلط ذلك المخلوط على
 الماء من حيث الأجزاء حتى لا يزول به الصفة الأصلية وهي الرقة ، وذلك مثل الأشنان
 و الصابون . ويجوز التوضي بالماء الذي ألقى فيه الحمص و الباقلا و تغير لونه إلا أنه
 لم يذهب رفته . وفي الحنفية : وإن طبع إن برد ثخن لا يجوز التوضي به ، وإن لم يثخن
 و رقة الماء باقية جاز ، وإن وجد فيها ربح الباقلا لا يجوز به التوضي . وفي الحنابلة :
 و الماء الذي أريق في الحنطة يجوز التوضي به ، فإن غلب على الماء حتى صار نقاشجا
 لم يجوز التوضي به . م : و إذا ألقى فيه الزاج^١ - وفي الظهيرية : أو العصف^٢ - حتى اسود
 لكن لم يذهب رفته جاز التوضي به ، وهذا لا يستقيم على قول محمد رحمه الله على القول
 الذي اعتبر الغلبة من حيث اللون ، ولو بل الخبز بالماء و بقي رفته جاز الوضوء به ، وإن
 صار ثخينا لا يجوز - وهذا لا يستقيم على قول أبي يوسف رحمه الله على الرواية التي
 يشترط الغلبة في خلط ما لا يناسب الماء في التطهير . ولو وقع الثلج في الماء و صار
 ثخينا لا يجوز به التوضي ، وفي الفتاوى ذكر مسألة التوضي بالثلج ، و ذكر فيها تفصيلا :
 إن كان الثلج يذوب و يسيل الماء على أعضائه و تقاطر يجوز ، و ما لا فلا ، و يجب أن
 يكون الجواب في المسألة المتقدمة على هذا التفصيل أيضا ، و في الذخيرة : الثلج إذا
 توضع به ، إن قطر قطرتان فصاعدا يجوز إجماعا - و في الحجة : و لكنه يكره ، و إن كان
 بخلافه فعلى قول أبي حنيفة و محمد رحمهما الله لا يجوز ، و على قول أبي يوسف يجوز ، وفي
 الظهيرية : و الصحيح قولها . م : و لا بأس بالتوضي بماء السيل إذا كانت رقة الماء عليه
 غالبة ، و إن لم تكن غالبة لا يجوز . و في القنوري : إذا اختلط الطاهر بالماء و لم يزل

(١) الزاج : ملح يستعمل في الصباغة ، و الكلمة فارسية ، و الغامة قول : البلاتر .

(٢) العصف : ورق الزرعي و ما لا يؤكل منه .

اسم الماء ورقته فهو طاهر و طهور تغير لونه أو لا ، ولم يذكر فيه خلافا - وهذا لا يستقيم على قول محمد على القول الذى يعتبر الغلبة من حيث اللون . وقال : وكل ماء طبع فيه شيء حتى تغير مثل الباقلا وغيره لم يجوز التوضى به لزوال اسم الماء عنه ، ولم يذكر فيه خلافا أيضا . فان أراد بهذا التغير من حيث اللون فهو قول محمد رحمه الله على القول الذى اعتبر الغلبة من حيث اللون ، فان أراد بهذا التغير التغير من حيث الاجزاء فهو على قول محمد أيضا على أحد قوليهِ وقول أبي يوسف رحمه الله على أحد قوليهِ على ما تقدم . وفي شرح الطحاوى : وكل ماء خالطه ما سواه من المائعات و غلب ذلك الشيء على الماء لحكمه حكم ذلك الشيء لا حكم الماء حتى لا يجوز التوضى به ، فان كان الغلبة للماء لحكمه حكم الماء المطلق يجوز التوضى به - بانه : اللبن أو الحنظل أو العصير إذا اختلط بالماء فان كانت الغلبة للماء جاز التوضى به ، وإن كانت الغلبة للحل أو العصير أو اللبن لا يجوز . وسئل الفقيه أحمد بن إبراهيم رحمه الله عن الماء الذى تغير بكثرة الأوراق الواقعة فيه حتى يظهر لون الأوراق في الكف إذا رفع الماء منه هل يجوز التوضى به ؟ قال : لا ، ولكن يجوز شربه و غسل الأشياء به . الحجة : و لو طبع البيض في الماء جاز الوضوء بذلك الماء .

ومنها الماء الذى غلب على الظن وقوع النجاسة فيه ، قال القدورى رحمه الله في كتابه : كل ماء يتقنا بوقوع النجاسة فيه أو غلب على ظننا لم يجوز التوضى به ، و بعض مشايخنا رحمهم الله قالوا : يعتبر التيقن ولا يعتبر غلبة الظن ، و الأصح ما ذكره القدورى . وفي الكافي : ولا يجوز التوضى بماء قليل دائم فيه نجس ، وقال مالك رحمه الله يتوضأ به ، و في المنظومة في بابه :

لا ينجس الماء القليل بالقدر ما لم يبق فيه نوع أثر

وفي الخزانة : ولا يجوز بماء الحناء والمرى^١ والأشربة . الحائية : وإن بال جاهل في

(١) المرى : كأمخ يتخذ من الخل والحم أو الخضراوات و يؤكل بعد ما يشمس .

الماء الجاري ورجل أسفل منه يتوضأ إن لم يتغير لون الماء أو طعمه أو ريحه يجوز ، وإلا فلا . الذخيرة : ذكر الحاكم الشهيد في المتقى عن أبي يوسف رحمه الله في رجل أخذ بفضه ماء من إناء ففصل به جسده أو توضأ به لم يجز ، ولو غسل به نجاسة من ثوبه أجزاء ، وذكر بعد هذه المسألة مسائل عن أبي يوسف رحمه الله في البزاق والنخامة يقع في إناء الوضوء يجوز التوضي ويكره . وفي السراجية : ويكره التخم والامتخاط في الماء . وفي متفرقات أبي جعفر : يحدث معه ماء قليل وعلى يده نجاسة فأخذ الماء بفيه من غير أن ينوى غسل فيه ثم غسل يديه ؟ قال : على قول محمد رحمه الله لا يظهر يده ، وهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف ، وفي رواية أخرى عنه أنه يظهر يده ، وهذا لأن الماء الذي أخذ بفيه غاطه البزاق وخرج من أن يكون ماء مطلقا فالتحق بسائر المائعات ، وفي غسل البدن بسائر المائعات سوى الماء المطلق روايتان عن أبي يوسف رحمه الله ، في رواية يظهر كالثوب ، وفي رواية لا يظهر ، بخلاف الثوب ، وعن محمد رحمه الله رواية واحدة بأن البدن لا يظهر ، بخلاف الثوب فإنه يظهر . قال الفقيه : الماء الذي أخذ بفيه اختلطه البزاق ولو غسل الثوب بالبزاق الذي في فيه يجوز ، فهذا أولى .

م : ومنها الماء المستعمل في البدن ، الكلام في الماء المستعمل في مواضع ، أحدها في نجاسته وطهارته فنقول : اتفق أصحابنا رحمهم الله أن الماء المستعمل ليس بظهور حتى لا يجوز التوضي به ، فلا يجوز غسل شيء من النجاسات به^١ ، وفي السفناقي : الماء المستعمل يظهر الانجاس فيما روى محمد عن أبي حنيفة رضي الله عنه - وفي الينابيع : وبه أخذ مشايخ العراق . م : و اختلفوا في طهارته ، قال محمد رحمه الله : وهو طاهر [غير ظهور] ، وهو رواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه ، وعليه الفتوى - وفي الغياثة : و مشايخنا اختلفوا قوله للفتوى لكنهم استثنوا مسألة الجنب إذا غاض ماء الحمام كما مرَّ وبه أخذ الفقيه أبو الليث ، م : وقال أبو يوسف رحمه الله : هو نجس نجاسة خفيفة ، وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله ،

(١) راجع التفصيل في كتاب الأصل المطبوع ج ١ ص ٢٥ إلى ص ٨٣ .

وقال الحسن بن زياد : إنهم نجس نجاسة غليظة كالدم والبول ، وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله . وفي شرح الطحاوي : سواء كان المتوضئ طاهرا أو محدثا ، م : وعند زفر رحمه الله هو طاهر وطهور ، وقال الشافعي رحمه الله : إن كان المستعمل محدثا فهو كذا قال محمد رحمه الله أقبح طاهر غير طهور ، وإن كان المستعمل طاهرا فهو كذا قال زفر رحمه الله طاهر وطهور ، وفي الخلاصة : وعند زفر إن كان المتوضئ محدثا أو جنبا فالله طاهر غير طهور ، وإن كان طاهرا فالله طاهر وطهور ، وعند مالك رحمه الله طاهر وطهور سواء كان المتوضئ طاهرا أو محدثا . وفي السنن : إلا أنه قال : أحب إلى أن يتوضأ بغيره ، والشافعي رحمه الله في قول مع زفر رحمه الله ، وفي قول مع مالك رحمه الله .

م : الموضع الثاني أن الماء المستعمل متى يأخذ حكم الاستعمال ؟ فنقول : المياه إنما يأخذ حكم المستعمل إذا زایل الماء البدن ، والاجتماع في المكان ليس بشرط ، هذا هو مذهب أصحابنا . وفي الهداية : وهو صحيح ، وفي فتاوى العتابة : وقالوا لو أصاب ثوبه يتنجس إن كان متقاطرا ، وكذا الخرقة يمسح بها أعضاء الوضوء إن كان متقاطرا يتنجس . وإذا أمسك إنسان يده تحت فراعي المتوضئ وغسلها بذلك الماء لا يجوز . مررى ذلك عن أصحابنا ، ذكره في الحاشية ، وما ذكره في شرح الطحاوي أن الماء إنما يأخذ حكم الاستعمال إذا زایل البدن واستقر في مكان فذلك قول سفيان الثوري وإبراهيم النخعي وبعض مشايخ بلخ ، وهو اختيار الطحاوي ، وبه كان يفتي الشيخ الإمام ظهير الدين المرغيناني ، أما مذهب أصحابنا فأن ذكرنا ، وعلى هذا قلنا : إن من نسي مسح رأسه فأخذ من ماله لحية ومسح رأسه لا يجوز ، لأنه كما أخذ من لحية زایل المضو فأخذ حكم الإستهمال . وفي شرح الطحاوي : الماء ما دام على البدن لا يلحقه حكم الاستعمال ، حتى أنه لو بقيت فيه الوضوء لم يصح الماء فصرف البلل النقي على ذلك المضو إلى تلك اللغة جاز ، م : ولو صرف البلل النقي في النقي إلى اللغة التي في اليسرى أو من اليسرى إلى النقي (١) اللغة من الجسد : بريق لونه ، البقعة .

لا يجوز ، ولو كان هذا في الجنابة جاز لأن الأعضاء في الجنابة كمضوء واحد . وفي النوازل : روى عن أبي حنيفة رحمه الله أن الماء المستعمل إذا أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلاة معه ، و روى عن أبي يوسف رحمه الله أنه يجوز ما لم يكن كثيرا فاحشا ، وهذا إذا اجتمع في موضع ثم أصاب الثوب ، أما إذا تقاطر من أعضائه و أصاب الثوب فانه لا يغسل في قولهم جميعا .

م : الموضوع الثالث معرفة سبب استعمال الماء ، فنقول : اختلف المشايخ المتأخرون في معرفة سبب الاستعمال ، قال الشيخ أبو بكر الرازي و جماعة من مشايخ الدراق : الماء على أصل أبي حنيفة و أبي يوسف رحمهما الله إنما يصير مستعملا بأحد الأمرين ، إما برفع الحدث بأن يتوضأ متبردا و هو محدث ، أو باستماله على قصد القرية بأن يتوضأ و هو متوضئ ناويا للوضوء ، و على أصل محمد رحمه الله الماء إنما يصير مستعملا بشيء واحد و هو الاستعمال على قصد إقامة القرية . و في الأقنع : غير المحدث و غير الجنب و الحائض إذا توضأ لا لوجه الله لا يصير الماء مستعملا بلا خلاف . قال القدوري : كان شيخنا أبو عبد الله المرحوم يقول : الصحيح عندي من مذنب أمحاننا رحمهم الله أن إزالة الحدث يوجب استعمال الماء لأن المقصود قد حصل بها ، كما لو قصد القرية . م : المحدث أو الجنب إذا أدخل يده في الإناء أو الحب لأجل الاغتزال لا يصير الماء مستعملا بلا خلاف ، إلا إذا نوى بادخال اليد الاغتسال . و لو أدخل رجله في البئر و لم ينو به الاغتسال ذكر شيخ الإسلام رحمه الله أنه يصير مستعملا عند أبي يوسف رحمه الله ، و ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني أنه لا يصير مستعملا عنده لأن الرجل في البئر يجرى مجرى اليد في الإناء ، فعلى قول هذا التحليل لو أدخل الرجل في الإناء يصير مستعملا لعدم الضرورة . و كذا لو أدخل رأسه أو عضوا آخر في البئر أو في الإناء يصير مستعملا لعدم الضرورة ، و على هذا إذا وقع الكوز في الحب و أدخل يده في الحب لإخراج الكوز لا يصير الماء مستعملا في الرواية المعروفة عن أبي يوسف رحمه الله .

و في الفتاوى : لو أدخل في الإناء أصباً لو أكثر منه دون الكف يريد غسله لم يتنجس الماء ، وإن أدخل الكف يريد غسله يتنجس ، قال الصدر الشهيد رحمه الله : هذا إنما يتأق على قول من يجعل الماء المستعمل نجساً - وفي المضمرات : هذا قول أبي يوسف رحمه الله ، وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله ، وأما على قول محمد وهو قول أبي حنيفة رضي الله عنه في الصحيح أنه طاهر ، وعليه الفتوى . وفي العمود عن محمد رحمه الله : جنب - وفي المضمرات أو حائض أو محدث - م : أصاب يده أو ثوبه قدر أخذ الماء فيه ولم يرد به المضمضة و غسل اليد أو الثوب يجوز ، وكذا لو توضأ به يجوز ، ولو أراد به المضمضة لم يجوز الغسل ولا الوضوء ، لأن في الوجه الأول لم يقصد القرية فلم يصير الماء مستعملاً ، وفي الوجه الثاني قصد القرية فصار الماء مستعملاً عنده ، وروى المصنف عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يجوز الوضوء به ولا الغسل لأنه قد ارتفع الحدث وإنه كاف لصيرورة الماء مستعملاً عنده ، وعلى هذا إذا أخذ الماء فيه وملا به الآية كان طاهراً وطهوراً إذا لم يرد به المضمضة ، وفي المضمرات : وقال أبو يوسف رحمه الله : إنه لا يبق طهوراً ، هو الصحيح ، ولو نوى المضمضة ثم نفخ في الثوب لا ينجسه . وفي الظهورية : الجنب إذا دفع الماء فيه من أرى الحمام و غسل به يديه لا رواية لهذا في الأصل ، قال محمد بن الفضل رحمه الله : فنه نجس ويدها نجستان والماء الذي خرج من فنه نجس مستعمل ، وقال بعضهم : الماء مستعمل ويدها نجستان و فنه طاهر ، والأول أصح . م : قال الحاكم الشهيد في المختصر : ولا يجوز التوضي بالماء المستعمل في وضوء أو غسل شيء من البدن ، و تفسيره إذا غسل جنبه أو غفده لا لتجاسة هل يأخذ حكم الاستعمال ؟ تكلم المشايخ فيه ، ولا نص فيه عن أصحابنا الثلاثة ، وفي الفتاوى الخلاصة : والأصح أنه لا يصير الماء مستعملاً ، م : والمخصوص من أصحابنا أنه إذا غسل أعضاء الوضوء وهو محدث متبرداً أو غسل أعضاء الوضوء وهو طاهر تارياً لوضوءه فالأمر الذي غسل به عضواً آخر من البدن وهو طاهر فتكلم المشايخ فيه ، منهم من قال : هو مستعمل ، وكثير من مشايخنا

مشايعنا رحمهم الله قالوا : لا نأخذ في هذا حكم الاستعمال . و ذكر الطحاوى أن من تبرء بالماء صار مستعملا ، و في شرح الطحاوى : و أخذوا عليه ، م : قال القدورى : و هو محمول على ما إذا كان محدثا . و ذكر الفقيه أبو الليث رحمه الله في الميرون وغيره أنه لو أدخل المحدث رأسه في الإناء يريد به المسح أو خفه يريد به المسح يحزبه المسح و لا يفسد الماء في رواية المولى عن أبي يوسف رحمه الله لأن المسح يتم بما يتصل به من البلة ، و روى ابن سماعة عن محمد رحمه الله أنه يصير مستعملا و لا يحزبه من المسح لإقامة القرية بهذا الماء . و كذا لو كانت على يده جبائر فغمسها في الإناء يريد به المسح فهو على هذا الاختلاف ، و لو لم يقصد المسح أجزاء المسح و لا يصير الماء مستعملا على اختلاف المذهبين ، عند محمد لعدم قصد القرية ، و عند أبي يوسف رحمه الله لأن الغرض لا يتأدى بما بقي بل بما اتصل من البلة . و في الذخيرة : ابن سماعة عن محمد رحمه الله : رجل على جراحته جبائر فغمسها في إناء يريد بذلك المسح عليها لم يحزبه و أفسد الماء ، و لو كان على أصابع يده أو كفه جبائر فغمسها في الماء يريد بذلك المسح عليها أجزاء و لا يفسد الماء ، قال : و اليد لا يشبه غيرها ، فقد أشار إلى اعتبار الضرورة في إدخال اليد . م : الرجل إذا غسل اليدين للطعام قبل الأكل أو بعده صار الماء مستعملا لأنه قصد به إقامة السنة ، فإن من سنة الطعام غسل اليدين قبله و بعده ، بخلاف ما لو غسل يده من الوسخ أو المعجن لا يصير مستعملا [لأنه لا قرينة ثم لا إزالة الحدث - و في الطحاوى : و قال بعضهم : للطعام يصير مستعملا] و من الطعام لا . م : و إذا أدخل الصبي يده في إناء على قصد القرية فالأشبه أنه يصير مستعملا إذا كان الصبي عاقلا لأنه من أهل القرية ، ولهذا يصح إسلامه و صحّت عباداته حتى أمر بالصلاة إذا بلغ سبعا و يضرب عليها إذا بلغ عشرة . الحاشية : غسالة الميت من الماء الأول و الثانى ، الثالث فاسدة ، و في الفتاوى الخلاصة : غسالة الميت من الماء الأول و الثانى إذا اجتمع بموضع ما دام في علاج الفسل لا ينجسه عند محمد رحمه الله ، و هو

(١) من أر ، خ (٢) و في س : المتأية .

إحدى الروایتین عن أبی حنیفة : و فی الحائیة : و ما یصیب ثوب الغاسل من ذلك قدر ما لا یمکن الاحتراز عنه یمکون عفوا ، و فی الظهیریة : و كذلك غسالة الحی . و فیها : و غسالة المیت نجس أطلق محمد رحمه الله فی الاصل . و الاصح أنه إذا لم یمکن علی بدنه نجاسة یمیر الماء مستعملا و لا یمکون نجسا إلا أن محمدا رحمه الله إنما أطلق لأن المیت لا یخلو عن النجاسة غالبا . الحجة : فان أصاب الماء المستعمل فی المرة الأولى ثوبا طاهرا یمجب غسله ثلاث مرات ، و إن أصاب الماء الثانی یمجب مرتین ، و إن أصاب الماء الثالث یمجب مرة ، و كذلك الإصابة الأولى یفسل ثلاث مرات ، و الثانیة مرتین ، و الثالثة مرة . الحائیة : و الثوب الذی یمسح به المیت طاهر کثوب الحی . و فی الغیاتیة : و ما بقی علی أعضاء المتوضئ إذا أخذه بالحرقة لا یمکون مستعملا البتة لأن فی ضرورة ، و هو المختار . و المحدث إذا استنجی فأصاب الماء ذیله أو کفه إن أصابه الماء الاول أو الثانی أو الثالث یتنجس بنجاسة غلیظة ، و إن أصابه الماء الرابع یتنجس بنجاسة الماء المستعمل - و فی الخلاصة : الماء الرابع فی الثوب طاهر و فی العضر مستعمل . و بکره شرب الماء المستعمل ، فکما یمیر الماء مستعملا بإزالة المحدث و الجنابة یمیر مستعملا بالغسل الاحرام . أو للإسلام ، أو للوضوء [علی الوضوء] و صلاة الجمعة ، و صلاة العید ، و لیلة عرفة ، و لیلة القدر . الظهیریة : و من احتجم ثم اغتسل فإؤه مستعمل ، و إذا غسل رأسه لیخلق شعره و هو متوضئ لا یمیر الماء مستعملا . الحائیة : و کذا إذا اغتسلت المرأة للحيض أو النفاس . أو غسل مینا ثم اغتسل فان الماء یمیر مستعملا فی هذه الوجوه لإقامة القرية . الحجة : الماء المستعمل علی ثلاثة أوجه : مستعمل هو نجس نجاسة حقیقة بالاتفاق کما الاستنجاء و غسالة الثياب النجسة ، و مستعمل هو طاهر و ظهور بالاتفاق کغسالة الجبوب و البقول و الثياب الطاهرة و القدر و التصاع و الثمار و ما أشبهها ، و مستعمل فی اقاول الائمة . و هو الماء الذی استعمل فی النجاسة الحکیة كالوضوء و الغسل . غسلت المرأة شعرا

(١) من ص (٢) راجع لتفصیل و دلایل الأقوال و الترجیح مبسوط السرخسی ج ١ ص ٤٦ و ما بعدها .

أو صلة شربها لا يصير الماء مستعملاً . وفي الطهيرية ولو غسل رأس إنسان أين من الجسد صار الماء مستعملاً لأنه يضم إلى البدن - وفي النهاية : ويصلى عليه وكان بمنزلة البدن فيكون غسله مستعملاً . الخلاصة : ولو ترضأ بالخل وماء الورد لا يصير مستعملاً عند الكل ، لأنه لم يوجد إقامة القرية ولا إسقاط الفرض . الفتاوى العتبية : ذكر الكرخي رحمه الله أن الماء الرابع في الوضوء ليس بمستعمل إلا أنه ينوى به استئناف الطهارة . وعن محمد في غسالة العضو [أنه] كره شربها ، وليس بحرام .

وما يتصل بهذا الفصل بيان حكم الآسار

المنافع : السور بقية الماء الذي يقيها الشارب في الإثاء ، ثم استعير لبقية الطعام وغيره . م : يجب أن يعلم بأن الآسار أربعة : طاهر لا كراهة فيه ، وطاهر مكروه ، ونجس ، ومشكوك - وفي الكافي : الأصل أن ينظر في اللعاب ، فإن كان لعابه طاهراً كان سوره طاهراً ، وإن كان نجساً كان نجساً ، وإن كان مكروهاً كان مكروهاً ، وإن كان مشكوكاً كان مشكوكاً^١ - م ، أما الطاهر الذي لا كراهة فيه فسور الآدمي وسور ما يؤكل لحمه ، سوى الدجاجة المخلاة والبط - وفي شرح الطحاوي : والبقر والغنم الجلالة^٢ ، وفي الخلاصة : سواء كان الآدمي طاهراً أو نجساً أو محدثاً ، مسلماً كان أو كافراً ، وفي المحبة : حائضاً كانت أو قضاة . وعن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قال : " من شرب سور أخيه كتب له عشر حسنات - وفي رواية : سبعون حسنة " وفي الخلاصة الختامية : وعليه إجماع المسلمين . م : وقال الشافعي رحمه الله : سور الكافر نجس . وأما سور ما يؤكل لحمه من الطيور والدواب فطاهر - سوى الدجاجة المخلاة والبط ، وفي شرح الطحاوي : والبقر والغنم الجلالة - لأن لعابه ينشأ من لحمه ولحمه طاهر فكذلك لعابه .

(١) راجع كتاب الأصل ج ١ ، ص ٢٥٢ (٢) الجلالة : البقرة أو الناقة تنقي التيجاسات .

و أما الطاهر الذى هو مكروه فهو سؤر الدجاجة المخلاة لأنها تقتش الجيف و الاقذار ، فتقارها لا يخلو عن نجاسة ، مع هذا إذا توضأ به أجزاء لأن مقارها فى الأصل طاهر و فى نجاسة مقارها شك لأن تقتيشها النجاسة و الاقذار ليس بقطعى ، فلمدم التيقن بنجاسة المقار لم يحكم بنجاسة السؤر ، و لمكان الاحتمال أثبتنا الكراهة^١ . فان كانت الدجاجة محبوسة فسؤرها طاهر من غير كراهة ، و اختلف المشايخ رحمهم الله بعضهم قالوا : المحبوسة إن تحبس فى بيت و تغلق هناك ، و قال بعضهم : صفة المحبوسة أن تحفر لها حفرة فيجعل رجلها فيها و رأسها و اللفف أمامها ، أو يجعل لها بيت و يكون رأسها و علفها و ماؤها خارج البيت بحيث لا يصل مقارها إلى ما تحت قدمها . و كذلك سؤر سباع الطير كالحقر و البازى و الشامين مكروه - و فى الطحافى : إلا إذا كان محبوساً فسؤرها غير مكروه ، و فى الغياثة : و كثير من مشايخنا رحمهم الله أخذوا بهذه الرواية و أفتوا بعدم كراهة سؤره من ، و فى الظهيرية : سؤر البازى و الباشق^٢ قيل مكروه ، و قيل لا يكره و هو الصحيح - و فى الخلاصة : و عند الشافعى رحمه الله سؤر سباع الطير نجس اعتباراً بلمعها . م : و كذلك سؤر ما يسكن البيوت من الحشرات كالفأرة و الحية و الوزغة مكروه - و فى الغياثة : كراهة تزيهية هو الأصح ، و فى الحجة : و الصحيح أن سؤر الفأرة نجس . م : و كذلك سؤر الهرة مكروه عند أبى حنيفة و محمد ، و على قول أبى يوسف لا يكره ، و ذكر فى صلاة الأثر : المستحب أن لا يتوضأ بسؤر الهرة وإن توضأ به أجزاء ، و عن أبى يوسف رحمه الله أنه قال : سألت أبا حنيفة و ابن أبى ليلى رحمهما الله عن سؤر الهرة فكرهاه ، و أما أنا فلا أرى به بأساً ، و هو قول الشافعى رحمه الله^٣ .

(١) و راجع ص ٢٧ ج ١ من كتاب الأصل (٢) الباشق : طير من أصغر الجوارح .
(٢) و فى كتاب الأصل ج ١ ص ٢٥٢ : إذا توضأ الرجل بسؤر الحمار أو البقر و هو يجد عذره لم يجزه ، و قال أبو حنيفة فى كتاب الكلب و الباع كلها : إذا كان أكثر من -

وما يتصل بسور المرة: إذا أكلت فأرة وشربت من إياه على فورها يتنجس الماء بلا خلاف، وإن مكثت ساعة أو ساعتين ثم شربت لا يتنجس الماء عند أبي حنيفة رحمه الله، وقال محمد رحمه الله: يتنجس، فأبو حنيفة رحمه الله يقول: إذا مكثت ساعة أو ساعتين قد غسكت فيها بلمايها ولمايها طاهر وإزالة النجاسة بما سوى الماء من المائعات عندي جائز فشربت بعد ذلك وفيها طاهر، وأبو يوسف رحمه الله يقول: النجاسة وإن كانت لا تزول عندي إلا بصب الماء عليها لكن في مثل هذا الموضع يحكم بالزوال بدون الصب للضرورة، ومحمد رحمه الله يقول: إزالة النجاسة بما سوى الماء من المائعات عندي لا يجوز فبقى فيها نجسا كما كان، ونظير هذا ما قالوا فيمن شرب الخمر ثم تردد في فمه من البزاق: ما لو كانت تلك الخمر على ثوب طهره ذلك البزاق إنه يظهر فمه عند أبي حنيفة رحمه الله، وكذلك الرجل إذا أصابه نجاسة في بعض أعضائه أو أصاب سيفه فلحسها بلسانه أو مسحها بريقه حتى ذهب أثره طهر - وفي الظهيرية: ولا يظهر النجاسة إلا بماء متقاطر، وإن لحس بلسانه ثلاث مرات وألقى بزاقه في كل مرة يظهر عند أبي يوسف رحمه الله، خلافا لمحمد رحمه الله. وفي فتاوى الحجة: إذا كان شارب الخمر طويلا يتنجس الماء وإن شرب بعد ساعة. م. وكذلك الصبي إذا قام على ثدي أمه ثم مص ذلك مرارا حكم بطهارتها عند أبي حنيفة رحمه الله. وعلى قياس مسألة السور قالوا في المرة: إذا لحست كف رجل يكره له أن بدعها تفعل ذلك لأن ريقها ليس بطيب. ولاجل ذلك كره التوضي بسورها. وكذلك قالوا: المرة إذا أكلت بعض الطعام كره للرجل أن يأكل الباقي.

وأما تنجس فسور سباع البهائم وسباع الوحش، كالأسد والذئب، ونجاسته غليظة في إحدى الروايتين عن محمد رحمه الله^١، وفي رواية أخرى عنه خفيفة وهو قول = قدر الدرهم أفند الصلاة، وقال: لا يتوضأ بسور شيء من السباع إلا بسور السور فإنه يتوضأ بسورها ولا بأس بلمايها، وقال أبو حنيفة: وغير سورها أحب إلى أن يتوضأ به، ومثله في ص ٧٧ من الأصل.

(١) أرايت إن شرب من الماء ما لا يؤكل لحمه مثل الحمار والبغل أو شبه ذلك؟ قال: =

أبي يوسف رحمه الله ، وكذلك سؤر الحنبر وسؤر الكلب نجس . وفي شرح الطحاوى :
وعند الشافعى رحمه الله سؤر سبع الوحش طاهر . وفي المنظومة : في باب مالك
رحمه الله :

وليس سؤر الكلب والحنبر مزايل الطهر ولا التطهير

وكذلك سؤر الفيل نجس كسؤر السباع ، وروى ذلك عن محمد .

وأما المشكل فسؤر الحمار ، واختلف المشايخ المتأخرون في أن الإشكال في طهارته
أو طهوريته ، قال بعضهم : الإشكال في طهارته ، وعانهم على أن الإشكال في طهوريته ،
والأصح ما نقل عن طائفة المشايخ أن الإشكال في طهوريته لا في طهارته - وفي النصاب :
وعليه الفتوى . ونص محمد على طهارته حتى قال : ثلاث لو غس الثوب فيها يجوز الصلاة فيه :
الماء المستعمل ، وسؤر الحمار ، وبول ما يؤكل لحمه ؛ ولهذا لا يؤمر بغسل الأعضاء إذا وجد
الماء الطاهر بعد ما توضأ بسؤر الحمار . وفي النصاب : وعند أبي يوسف رحمه الله
من توضأ بسؤر الحمار ثم وجد ماء مطلقا فعليه غسل ما أصاب ذلك من ثيابه وبدنه ،
والفتوى على قول محمد رحمه الله ، وروى عن أبي حنيفة أنه نجس . م : والحكم
في سؤر البغل مثل الحكم في سؤر الحمار ، وبعض مشايخنا رحمهم الله قالوا : حكم سؤر
الحمار أخف من سؤر البغل لأن البلى في حق الحمار أكثر لكثرة الحر وقلة البغال .
وبعض الناس فرقوا في الحر بين الفحل والأتان فقالوا : سؤر الفحل يكون نجسا لأنه
يشم الآبوال فيتطبخ شفته فيتنجس فإذا دخل في الماء القليل ينجس الماء ، ولا كذلك
الأتان لأنها لا تشم الآبوال ، وعندنا الكل مشكل ، وعن الكرخى رحمه الله عن
أبي حنيفة رحمه الله أن سؤر الحمار نجس - وفي النهاية : والصحيح أنهما سواء لأن ما

— لا يرضأ منه ، وإن توضأ منه ، صلى بذلك الوضوء يوما أو أكثر من ذلك فعليه أن

يعيد الوضوء . والصواب كلياً - كتاب الأصل ٢٨/١ .

ذكروا موهوم ، والاصل هو الطهارة . م : وذكر البخاري رحمه الله في اختلاف زفر
و يعقوب رحمهما الله أن سور الحمار والبغل نجس ، عند زفر والحسن نجاسة خفيفة ، طاهر
عند أبي يوسف . [وفي باب السهو من الاصل : قال أبو يوسف]^٢ وعمد رحمهما الله :
إذا سقط من لهما شيء في وضوء رجل قليلا كان أو كثيرا يفسد الماء ، وذكر الجواب
في لعاب ما لا يؤكل لحمه كذلك ولم يصفه إلى أحد . قال بعض مشايخنا : أراد بفساد الماء
ههنا أن لا يبقى طهورا . الحجة : مثل محمد بن الحسن عن رجل عنده سور حمار وماء طاهر
لا يعرف الطاهر منهما قال : يتوضأ بهما على التعاقب ، وليس عليه أن يتيمم . وفي الفتاوى
العتائية : ولو توضأ بسور الحمار [وتيمم ثم وجد ماء لا يصلح ما لم يتوضأ به ، وفي السفناني :
وإن لم يتوضأ به حتى ذهب الماء ومعه سور الحمار فعليه إعادة التيمم وليس عليه إعادة الوضوء
بسور الحمار]^٣ فإن لم يجد غير المشكوك يجمع بين الوضوء والتيمم . وفي الهداية : ويجوز
أيهما قدم ، وقال زفر رحمه الله : لا يجوز إلا أن يقدم الوضوء ، وفي الخاتبة : لو اكتفى
بأحدهما وصلى لا يجوز صلاته . وفي الحجة : بالاتفاق . وفي الجامع الصغير المحبوبي
عن نصير بن يحيى في رجل لم يجد إلا سور الحمار قال : يهريق ذلك السور حتى يصير عادما
لما ثم يتيمم . الحاوي : ولو أصاب بدن الحمار ماء ثم ركب إنسان فأصاب منه ثوبه
قال : حكمه حكم سوره . الكبرى : الحمار إذا شرب من العصير لا يجوز شربه ، وقال
محمد بن مقاتل : لا بأس به ، وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله : هذا خلاف قول أصحابنا ،
والاحتياط في أن لا يشرب . م : وروى البغداديون عن أبي حنيفة وأبي يوسف
أن سور ما لا يؤكل لحمه بمنزلة بوله ، إذا كان أكثر من قدر الدرهم الكبير أفسد الثوب .
وأما سور الفرس فمن أبي حنيفة رحمه الله فيه أربع روايات ، قال في رواية : أحب إلى
أن يتوضأ بغيره ، وفي رواية الحسن عه أنه مكروه كلعنه ، وفي رواية أخرى قال :
مشكوك كسور الحمار ، وفي رواية كتاب الصلاة قال : هو طاهر ، وهو الصحيح من

(١) في س . التلجي ، (٢) من أر ، خ .

مذهبه - وفي الخاتمة : والأظهر أنه طاهر و طهور ، و هو قولها . و في شرح الطحاوى :
وما دلغ مما لا يؤكل لحمه - إلا السنور - من إناؤه فيه ماء أمراق ذلك الماء و غسل الإناء
حتى يظهره ، لا وقت في ذلك عتدم ، و وقته سكون القلب إليه .

م : و بما يتصل بهذا الفصل بيان حكم العرق و اللعاب و اللبن . م : و ذكر الكرخي
و الطحاوى رحمهما الله في مختصرهما أن عرق كل شيء مثل سوره في النجاسة و الطهارة
و الحرمة و الكراهة - و في الهداية : و هو الأصح . و في باب السهو من الأصل أن عرق
الحمار و البغل و لعابهما لا ينجس الثوب و إن لحش ، و إذا وقعا في الماء القليل أفسده و إن
قلا ، و هذا ليس بتفرقة بين الثوب و الماء كما ظنه بعض المشايخ ، إلا أنه لم يحكم بنجاسة
الثوب الطاهر بالشك ، و لم يحكم بزوال الحدث بذلك الماء بالشك ، حتى لو وقع ذلك
الثوب في الماء القليل لا يجوز التوضؤ به ، و لو أصاب ذلك الماء الثوب لا يمنع جواز
الصلاة فيه و إن لحش . و روى الحسن بن أبي مالك عن أبي يوسف أن الماء يتنجس
بوقوع عرق الحمار فيه ، و عنه أيضا أن عرق الحمار نجاسة خفيفة حتى أن الكثير
القاحش على الثوب يمنع جواز الصلاة و ما دونه لا يفسد الصلاة . و في جامع البرامكة
عن أبي حنيفة برواية أبي يوسف رحمه الله في عرق الحمار أنه إذا كان أكثر من قدر
الدرهم يفسد الصلاة . و ذكر ابن سحابة في نوادره عن محمد أن عرق الحمار أو لعابه إذا
وقع في البئر مثل كف ينزع ماء البئر ، يحتمل أنه إنما قال ينزع ليصير طهورا ، و يحتمل
أنه إنما قال ذلك حتى تصير البئر طاهرة . و عن أبي حنيفة رحمه الله في عرق الحمار ثلاث
روايات ، في رواية هو طاهر ، و في رواية هو نجس نجاسة خفيفة ، و في رواية أخرى
هو نجس نجاسة غليظة . و في القندورى أن عرق الحمار طاهر في الروايات المشهورة .
و ذكر شمس الأئمة الحلواني أن عرق الحمار و البغل نجس ، و إنما جعل غلوا في الثوب
و البدن لمكان الضرورة . الحجة : و عرق الفرس طاهر ، و عرق السباع كلها نجس .
المخلاصة : و عرق الجلالة نجس بلا خلاف . و في الخاتمة : لعاب القيل نجس . جامع
الجوامع : عرق الجنب سال في البئر أو التور لا يفسده . الحجة : عرق المرأة طاهر ،

وكذا لبثها في قول ذكره في الخلاصة . م : و عرق الفرس و لبن الاتان نجس في ظاهر الرواية ، و روى عن محمد أنه طاهر و لا يؤكل . و في الذخيرة عن محمد : أن لبن الاتان بمنزلة لبنه و عرقه ، يفسد الماء و لا يفسد الثوب و إن كان مغعوسا فيه ، و في السفناق : و عن البردري يعتبر فيه الكثير الفاحش ، و هو الصحيح ، و عن شمس الأئمة الحلواني الصحيح أنه نجس نجاسة غليظة لانه حرام بالإجماع . م : و روى عن أصحابنا في لبن المرأة الميتة أنه طاهر ، و كذا لبن الشاة الميتة و البقرة الميتة ، و في المنظومة في الباب الأول :

إنفحة^١ الميتة و الألبان طاهرة و يستمر الشأن

و أوجبا في الجمادات غسلها و حرما في الذائبات أكلها

الصيرفية : و لبن المرأة الميتة إذا وقع في الماء نجسه و إن كان على حال حياتها طاهرا ، ألا ترى [أن عرق الاتان طاهر و لو وقع في الماء أفسده ، و ألا ترى]^٢ أن الماء الذي يخرج من فم الحى طاهر و من فم الميت نجس .

و بما يتصل بهذا الفصل يان ما لا يجوز الوضوء به من المائعات و ما يجوز : و لا يجوز التوضئ بتي من المائعات سوى الماء ، نحو الخل و الدهن و المرى و ما أشبه ذلك . جامع الجوامع : لا يجوز الوضوء بماء العينين و العسل ، فإنه بخار البحر يتفرق على الأرض و قيل نفس دابة ، أما لو ابتل عنه الخف جاز عن المسح استحسانا . م : و أما التوضئ بالأنفة فقد اتفقوا على أنه لا يجوز حال وجود الماء ، و أما حال صدم الماء فقد قال أبو حنيفة : يجوز التوضئ بنبيذ التمر ، و قد ذكر في الجامع عن أبي حنيفة رحمه الله في المسافر إذا لم يجد إلا نبيذ التمر أنه يتوضأ به و لا يقيم ، و قال في كتاب الصلاة عن أبي حنيفة رحمه الله [و لو تيمم مع ذلك أحب إلى ، و إن لم يقيم أجزاءه ، و روى نوح في الجامع عن أبي حنيفة]^٢ أنه رجع عن ذلك و قال : لا يتوضأ به و يقيم ، و هو

(١) أنفحة ، إنفحة ، وهي . يستخرج من بطن الحمى قبل أن يطعم غير اللبن أصفر فيومصر في صورة مبتلة في اللبن فينظف كاللبن (٢) من أر ، خ .

قول أبي يوسف ومالك والشافعي رحمهم الله ، وفي الجامع الصغير المتأني : روى نوح عن أبي حنيفة رحمه الله أن الوضوء بنيذ التمر منسوخ ، م : وقال محمد رحمه الله : يجمع بينهما احتياطاً - وفي السفناني : وثمرة الاختلاف تظهر فيما إذا شرع في الصلاة بالتييم ثم وجد النية فعند محمد رحمه الله يمضى فيها فإذا فرغ يتوضأ ويمسحها ، وعند أبي يوسف يمضى فيها ولا يمسحها ، وعند أبي حنيفة رحمه الله يقطعها . وفي وجود سؤر الحمار فيها جواب الكل بكجواب محمد رحمه الله . م : وحكى عن أبي طاهر الدباس رحمه الله أنه كان يقول : إنما اختلفت الأجوبة عن أبي حنيفة في نبيذ التمر لاختلاف الأسئلة ، كأنه سئل مرة عن التوضئ بنبيذ التمر إذا كان الماء غالباً على الخلاوة فأجاب وقال : يتوضأ ولا يتييم ، وسئل مرة أخرى عن التوضئ بنبيذ التمر إذا كانت الخلاوة غالباً قال : يتييم ولا يتوضأ به ، وسئل مرة أخرى عن التوضئ بنبيذ التمر إذا كانا سواء قال : يتوضأ به ويتييم ، فلي هذا يرتفع الخلاف . قال القدوري في كتابه : وكان أصحابنا رحمهم الله يقولون : إن الوضوء بالنبيذ على أصولهم يجب أن لا يصح إلا بالنية كالتيميم ، لأنه بدل عن الماء كالتيميم ولهذا لا يجوز التوضئ به حال وجود الماء . إلا أنه مقدم على التيميم بالخبر ، ولما كان بدلاً لا يجوز بدون النية كالتيميم . ولا نص عن أبي حنيفة رحمه الله في الاغتسال بنبيذ التمر ، واختلف المشايخ فيه ، بعضهم قالوا : يجوز كالوضوء ، وفي الفتاوى المتأني : هو الصحيح ، م : وبعضهم قالوا : لا يجوز ، وفي الجامع الصغير الحسامي : وهو الأصح ، وفي الكافي : والاغتسال به يجوز في الأصح . م : ثم لم يصف محمد رحمه الله بنبيذ التمر في الأصل وفي الجامع الصغير ، وإنما وصفه في التوارد فقال : على قول أبي حنيفة رحمه الله إنما يجوز الوضوء بنبيذ التمر إذا كان رقيقاً يسيل على العضو إذا صب عليه ، فأما الذي كان مثل الرب غليظاً فإن ألقى تمرات في الماء وطبخ ذلك الماء حتى صار غليظاً أو عصر الرطب حتى سال منه الماء وذلك يسمى دبساً فلا يجوز التوضئ به .

(١) في س . الخاني .

ثم الرقيق منه ما دام حلوا أو قارصاً^١ فالتوضي به جائز عند أبي حنيفة رحمه الله وكذلك إذا غلى واشتد وقذف بالوبد يجوز التوضي به عند أبي حنيفة رحمه الله أيضاً وذكر الشيخ الفقيه أبو طاهر الدباس والشيخ الفقيه القدوري أنه لا يجوز التوضي به بعد ما اشتد وصار مسكراً بالإجماع ، هذا إذا كان نقياً ، أما إذا طبع أدنى طهعة قال الكرخي رحمه الله : يجوز التوضي به مرا كان أو حلوا عند أبي حنيفة رحمه الله ، ومن المشايخ رحمهم الله من قال : لا يجوز - وفي الحاشية : هو الصحيح ، ومنهم من قال : إن كان حلوا يجوز التوضي به لأن ما طبع مع التمر صار كما طبع مع الصابون والاشنان . وإن اشتد فهو نجس على إحدى الروايتين عن أبي حنيفة فلا يجوز التوضي به ، وفي الحاوي : وكذلك حكم المنصف^٢ .

ثم : ولا يجوز التوضي بسائر الأنبة عندنا ، خلافاً لبعض الناس . الحاشية : وتفسير التيز أن يلقى التمر في الماء فيأخذ الماء حلاوته ولا يصير ثخيناً ولا سكرًا ، فإن صار سكرًا لا يحل شربه ولا يجوز التوضي به ، وفي السغاني : وإن توضأ قبل خروج الحلاوة يجوز . الحجة : ولو أصاب الثوب من التيز الملقق^٣ أكثر من قدر الدرهم عند أبي حنيفة رحمه الله يجوز الصلاة فيه ، وعند محمد رحمه الله لا ، قال المصنف : يؤخذ بقول محمد في الشرب والتوضي والاعتسال وإصابة الثوب والمكان ، وقال بعض المشايخ : يجمع بين الاعتسال بالتيز والتيمم في الحال وينسل بالماء إذا وجد ، الظهيرية : ولو قدر على ماء مكروه يتوضأ به ولا يتوضأ بنبذ التمر إجماعاً ، ولو قدر على ماء مشكوك وعلى نبذ التمر والصعيد يتوضأ بنبذ التمر عند أبي حنيفة لا غير ، وعند أبي يوسف رحمه الله يتوضأ بالماء المشكوك ولا يتوضأ بنبذ التمر ، وفي الحجة : ويتمم أيضاً ، وعند محمد رحمه الله يجمع بين الثلاث ، ولو ترك واحداً لا يجوز ، والتقديم والتأخير فيه سواء ، ويشترط النية في الاعتسال بنبذ التمر كما في التيمم . وفي السغاني : لو توضأ

(١) قارص : نيزد و بن يحذى اللسان (٢) المنصف : الشراب الذي طبع حتى ذهب نصفه و بقي نصفه و غلى واشتد (٣) الملقق : القديم .

باليد ثم وجد ماء مطلقا يقتضى وضوؤه كما يقتضى التيمم لوجود الماء ، قال أبو حنيفة رحمه الله : كل وقت يجوز التيمم يجوز التوضؤ بنيد التمر .

الفصل الخامس في التيمم

المنافع : اعلم أن التيمم لم يكن مشروعا لغير هذه الامة ، وإنما شرع رخصة لنا ، وهو في اللغة : القصد ، وفي الشرع : عبارة عن القصد إلى الصيد للتطهير .

م : وهذا الفصل مشتمل على أنواع :

الأول في كیفيته وصفته :

خرأة الفقه : فرائض التيمم أربعة أشياء : التية ، والصميد الطاهر ، وضربة للوجه ، وضربة للذراعين . وستة أربعة أيضا : إقبال اليدين ، وإدبارهما ، وتفرج الأصابع ، وإنقاضهما . م : قال محمد رحمه الله في بعض روايات الأصل : يضع يديه على الأرض - وقال في بعضها : يضرب يديه على الأرض ضربة ، والآثار جاءت بلفظ الضرب ، والضرب أفضل لأن بالضرب يدخل التراب أثناء الأصابع ، وبالوضع لا يدخل - ثم قال : ينفضهما ، وفي الهداية : بقدر ما يثثار التراب ، م : ويمسح بهما وجهه ، والمروى عن أبي يوسف رحمه الله : ينفضهما مرتين ، والمروى عن محمد رحمه الله ينفضهما مرة ، قالوا : ولا خلاف في الحقيقة لأن ما روى عن أبي يوسف محمول على ما إذا لصق يديه من التراب شيء كثير وما روى عن محمد رحمه الله محمول على ما إذا لصق شيء يسير ، فالمرأة يكفى والمرتان لا بأس بهما ، وهذا لأن الواجب المسح بكف موضوعة على الأرض لا استعمال التراب لأن ذلك مثله - قال : ثم يضرب يديه ضربة أخرى على الأرض ثم ينفضهما ويمسح الفم باليسرى واليسرى باليمنى ، ويمسح كفيه وذراعيه إلى المرفقين - هذا هو مذهب علاننا رحمهم الله . ولم يذكر في الكتاب نصا أنه يضرب ظاهر كفيه على الأرض أو باطنهما ، وإنما أشار إلى أن يضرب باطنهما ، فانه قال : فان مسح وجهه وذراعيه ولم مسح ظهر كفيه لا يجوز ، وإنما يستقيم وضع المسألة على هذا

هذا الوجه إذا كان يضرب باطن كفيه على الأرض . قال أبو يوسف رحمه الله في الآمال : سألت أبا حنيفة رحمه الله عن التيمم ؟ فقال : الوجه والذراعان إلى المرقعين ، قلت : كيف ؟ قال يده إلى الصيد فأقبل بهما وأدبر ، ثم رفعهما وقضهما ثم مسح وجهه ، ثم أعاد كفيه جميعا على الصيد وأقبل بهما وأدبر ، ثم رفعهما وقضهما ثم مسح بكل كف ظهر الذراع الأخرى وباطنها إلى المرقعين . وفي قوله : فأقبل بهما وأدبر ، وجهان أحدهما أنه ضرب بطن كفيه . وظهرهما على الأرض ، وعلى هذا الوجه يصير هذا رواية أخرى بخلاف ما أشار إليه محمد رحمه الله ، وفي الأخيرة : والاصح أنه يضرب باطن كفيه وظاهره على الأرض ، ٢ : والثاني أنه أقبل بهما وأدبر لينظر هل التصق بكفيه شيء . يصير حائلا بينه وبين الصيد ، وفي الحائنة : الإقبال والإدبار ليس بلام ، إن شاء فعل وإن شاء لم يفعل ، وفي الخلاصة : قال بعضهم : يفعل ذلك قبل الضرب يهين نفسه للتيمم .

م : وقال : بعض مشايخنا رحمهم الله في كيفية التيمم : أنه إذا ضرب يديه على الأرض في المرة الثانية وقضهما يبنى أن يضع بطن كفه اليسرى على ظهر كفه اليمنى ويمسح بثلاث أصابع يده اليسرى أصغرها ظاهر يده اليمنى إلى المرفق ويمسح المرفق ، وفي الحائنة : ثم يدبرها إلى باطن الساعد ، م : ثم مسح باطنه بالإبهام والمسبحة إلى رؤس الأصابع ، وهل يمسح الكف ؟ تكلموا فيه ، قال بعضهم : لا يمسح [لأنه مسحه مرة حين ضرب يده على الأرض] ، وفي الأوزجندی : هو الصحيح ، م : ثم يفعل في اليد اليسرى كذلك ، وفي الخلاصة : ثم يضرب أخرى ويقضهما فيمسح بأربع أصابع يده اليسرى ظاهر يده اليمنى من رؤس الأصابع إلى المرفق ، ثم يمسح بكفه اليسرى باطن يده اليمنى إلى الرسغ ويمد باطن إبهامه اليسرى على ظاهر إبهامه اليمنى ، ثم يفعل باليد اليسرى كذلك ، وهذا أحوط لأن فيه احترازا عن استعمال التراب المستعمل بقدر الإمكان .

(١) عبارة ما بين الرقعين كررت في آر ، خ (٢) من آر ، خ .

وفي التفريد: ولا يجوز التيمم بأقل من ثلاث أصابع . وفي الذخيرة: ولو تيمم بجميع الكف ورؤس الأصابع من غير أن يراعى الكف والأصابع يجوز - الحاوى: لا يجوز .

الكافي: التيمم عند ابن سيرين ثلاث ضربات، وهو عند الأوزاعي والشافعي إلى الرسفين، وعند الزهري إلى الإبط، وعند مالك إلى نصف الذراع . الحاشية: ولم يذكر في الكتاب تخليل الأصابع، ولا بد منه لهم الاستيعاب . م: ولو مسح وجهه وذراعيه بضربة واحدة لا يجرى، ولو تمك في التراب بنية التيمم فأصاب التراب وجهه ويديه أجراه لأن المقصود قد حصل . ولو قام في مهب الريح أو هدم حائطا - وفي الذخيرة: أو كنس دارا - م: فأصاب الغبار وجهه وذراعيه ففسح بنية التيمم جاز في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وبدون المسح بنية التيمم لا يجوز، وعلى هذا إذا فرغ على وجهه ترابا لم يجر . وإن مسح يده به التيمم والغبار على وجهه جاز على قول أبي حنيفة رضي الله عنه .

وذكر الكرخي رحمه الله في كتابه أن استيعاب المضمون بالتيمم واجب في ظاهر رواية أصحابنا رحمهم الله، حتى لو ترك التيمم شيئا قليلا من مواضع التيمم لا يجرى - وفي الخلاصة: وروى الحسن عن أبي حنيفة أن الأكثر يكتفى، وهو الأصح، وفي الحاوى: وكذلك كل ما يرجع إلى باب المسح فأصاب الأكثر من ذلك الموضع جاز . وفي الحاشية: واستيعاب المضمون شرط في ظاهر الرواية، وفي السراجة: هو المختار، حتى لو لم يمسح ما بين الحاجبين والعينين ولم يحرك الحاتم إن كان ضيقا والمرأة السوار^١ لم يجر - م: وروى عن محمد رحمه الله في النوادر ما يؤكد هذا القول، فإنه روى عنه: إذا لم يدخل الغبار بين أصابعه فعليه أن يخل ما بين أصابعه، وفي هذه الحالة يحتاج إلى ثلاث ضربات: ضربة للوجه، وضربة لليدين، وضربة لتخليل الأصابع، وفي الذخيرة: (١) التمكن: التمرغ (٢) وفم: بمونة (٣) السوار: حلة كالطوق تنسب المرأة في زندها أو معصمها .

و هل ما روى عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يضرب ياطن كفيه و ظاهرهما يحتاج إلى أربع ضربات ، م : و روى الحسن عن أصحابنا رحمهم الله : إذا ترك أقل من أربع يجهز . و في المهرود رواية الحسن عن أبي حنيفة : إذا مسح أكثر الكف و الذراعين أنه يجهز كما في مسح الرأس و مسح الخف ، فعل هذه الرواية الفرض استيعاب أكثر المحل لأن استيعاب جميع المحل في المسوحات لا يكون إلا بخرج ، و على هذه الرواية لا يجب تغليل الأصابع و نزع الخاتم و السوار ، قال شمس الأئمة الحلواني : ينبغي أن يحفظ هذه الرواية جدا لكثرة البلوى فيه ، م : و روى عن محمد ما يخالف رواية الحسن فإنه روى عنه : لو ترك المسح على ظهر كفه لا يجهز ، فظهر الكف أقل من الربع ، قال الفقيه أبو جعفر : ظاهر الرواية ما رواه الحسن أن المتروك لو كان أقل من الربع أنه يجهز : و يخرج مسألة ظهر الكف أن الكف عضو على حدة فظهر الكف لا يكون أقل من الربع ، فعلى رواية الحسن يحتاج إلى الفرق بين التيمم و الوضوء ، و الفرق أن حكم الوضوء أغلظ من حكم التيمم و لهذا شرع التيمم في عضوين و الوضوء في أربعة أعضاء . و اختلف العلماء رحمهم الله في وجوب التيمم في الذراعين ، قال الشافعي رحمه الله في القديم : لا يجب ، و هو قول مالك و الأوزاعي رحمهما الله ، فينبغي عن القليل إظهارا لخصته و قدوروا الكثير بالربع . م : و إذا تيمم و هو مقطوع اليدين من المرافق فله أن يسمح موضع القطع عندنا ، و لا يجهز تركه ، و عند زفر رحمه الله لا يسمح ، بناء على أن المرفق هل يدخل في فرض الطهارة ؟ فان قيل : كيف يجب مسح ذلك الموضع وإن لم يكن واجبا قبل القطع قلنا : إنما لم يجب قبل القطع لأنه كان مستورا ، و الآن صار مكشوقا . و إن كان القطع من فوق المرفق بأن كان من المنكب أو دون ذلك لم يكن عليه مسحه . و في الذخيرة : ذكر الحسن عن أبي حنيفة أن الرجل إذا كان مقطوع اليدين من المرفقين أو مقطوع الرجلين من الكمين يوضئ وجهه و يمس أطراف الكمين و المرفقين بالماء و لم يجهز إلا ذلك ، و هو قول أبي يوسف رحمه الله - و في الفتاوى المتأخرة : إذا لم يبق

من يديه ورجليه شيء من محل الفضل يسمح وجهه على الحائط ويصلي . وعن محمد رحمه الله في أقطع اليدين والرجلين وفي وجهه قروح يتغير غسله وتيممه : يصلي ولا يميد .
الطهيرة : التيمم في الحيض والنفاس والجناية والحدث سواء .

م : نوع آخر في بيان شرائطه

فقول : من شرط صحته النية ، خلافاً لزفر رحمه الله . وتكلموا في كيفية النية ، روى عن أبي حنيفة أنه قال : ينوي الطهارة لقربة لا تتأدى من غير طهارة ، وذكر القدوري فقال : ينبغي أن ينوي الطهارة أو استباحة أداء الصلاة . وفي الحائض : إذا نوى به التطهير جاز ، ولا يشترط نية التمييز . وفي الهداية : هو الصحيح ، وعن محمد رحمه الله في الجنب إذا تيمم يريد به الوضوء أجزاء من الجناية ، وفي النصاب : وعليه الفتوى ، م : وعن أبي بكر الرازي أنه لا بد من التمييز فينوي من الحدث أو من الجناية . وذكر القدوري في شرحه أنه لو تيمم للنافلة جاز أداء الفرض به . وقال الشافعي رحمه الله : لا يجوز . ولو تيمم للفرض جاز أداء النافلة عندنا وعندنا ، وكذا إذا تيمم لفرض جاز أداء فرض آخر به عندنا ، خلافاً له . وفي الفتاوى : إذا تيمم الجنب لقراءة القرآن ، أو لمس المصحف ، أو لدخول المسجد . وفي الحائض : أو لخروجه بأن دخل المسجد وهو متوضئ ثم أحدث . أو لدفن الميت ، أو للآذان ، أو للإقامة . أو لرد السلام ، وفي الحائض : أو لزيارة المريض - م : لا يجوز له أن يصلي بذلك التيمم عند عامة العلماء ، إلا عند أبي بكر ابن سعيد البلخي رحمه الله . وفي الطهيرة : ولو تيمم لقراءة القرآن اختلف المشايخ فيه ، قيل : لا يجوز ، وهو الصحيح . م : ولو تيمم لسجدة التلاوة أو لصلاة الجنازة أجزاء أن يصلي به المكتوبة بلا خلاف . وذكر القدوري في شرحه أنه لا يجوز التيمم لسجدة التلاوة . وفي الحلاصة : اتفاقاً ، لأنها غير موقفة فلا يخاف فوتها لو أخرها عن الوقت . فالخلاصة أن قول عامة العلماء رحمهم الله لو وقع التيمم للصلاة أو لجزء من الصلاة جاز أن يصلي به صلاة أخرى ، وما لا فلا . وعلى هذا إذا تيمم يريد به تعليم غيره أو لزيارة

القبر لا يجوز له أن يصل بذلك التيمم . ولو تيمم الكافر ثم أسلم لم يجوز له أن يصل بذلك التيمم عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله . وفي الولوالجية : وقال أبو يوسف يجوز إذا جرى به الإسلام . وفي الذخيرة : لو تيمم لسجدة الشكر على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يصل المكتوبة بذلك التيمم ، وعند محمد يصل .

م : ومن جملة الشرائط طلب الماء في العمرانات ، حتى لو تيمم في العمرانات قبل الطلب لا يجزئه ، وهذا بلا خلاف ، وأما في الفلوات فلا يشترط الطلب عندنا ، خلافاً للشافعي رحمه الله . وفي الظهيرية : لا يشترط الطلب إذا لم يخبر عن ماء ولم يطمع فيه ، ولكن يطلب مقدار الغلوة على وجه الاستحباب . م : وإذا غلب على ظن المسافر أن يقربه ماء لو طلبه وجده أو أخبر به وجب عليه الطلب بالإجماع ، وإنما الخلاف فيما إذا لم يغلب على ظنه ذلك أو لم يخبر به . وفي الحثانية : يفترض عليه الطلب ميمناً وساراً على قدر غلوة . ولا يبلغ في الطلب ميلاً ، ومقدار الغلوة أربعمائة ذراع ذكره في الظهيرية ، وفي التجريد عن محمد رحمه الله : يبلغ في الطلب ميلاً .

و الترتيب في التيمم ليس بشرط الجواز عندنا ، حتى لو بدأ بتراعيه في التيمم يجوز عندنا . وعند الشافعي شرط . وكذا الموالاة ليس بشرط للجواز عندنا ، حتى لو مكى بعد ما تيمم وجهه ساعة ثم تيمم ذراعيه أجزاء عندنا . وعند مالك لا يجوز بناء على مسألة الموالاة .

و من جملة الشرائط هجره عن استعمال الماء . الفتاوى المتأية : الاعتذار التي يباح به التيمم إذا هجر من الزول عن الدابة لحوف عدو ، أو بينه وبين الماء سبع - وفي التجنيس : صار - أو يخاف تلف عضو بسبب التبرد - خارج المهر إجماعاً وفي المهر عند أبي حنيفة رحمه الله ، أو يخاف زيادة المرض ، أو لا يجد آلة الاستقاء من البئر ، أو يكون بعيداً . وسيأتي بيانه .

(١) الغلوة : الثانية ، وهي رمية سهم أبعد ما يقدر عليه ، وهي أربعمائة ذراع .

م : و إذا تيمم المسافر والماء منه قريب وهو لا يعلم به أجزأه تيممه ، فإن كان عالما بالماء لم يجوز له التيمم ، وإن كان الماء بعيدا عنه جاز له التيمم . وإن كان عالما به . ولم يذكر في الكتاب حد القرب والبعد ، و روى عن محمد رحمه الله أنه قال : إذا كان بينه وبين الماء دون ميل لا يجوز له التيمم ويكون قريبا ، وإن كان ميلا أو أكثر أجزأه ويكون بعيدا ، والميل ثلاث فرسوخ . وفي الظهيرية : واختلفوا في المسافة التي بينه وبين الماء أنها كم هي حتى يجوز له التيمم ؟ قال أبو حنيفة : مقدار ميل ، وقال محمد بن مقاتل : مقدار ميلين . وفي السيون : عن أبي حنيفة قال : إذا كان الماء قريبا قدر ميل لم يجوز له التيمم . م : وقال الحسن بن زياد رحمه الله : إنما كان الميل بعيدا إذا كان على يمينه أو على يساره أو خلفه حتى يصير ميلين ذهابا ورجوعا ، فأما إذا كان قدماه فانه يكون الميل قريبا فيعتبر ميلين لجواز التيمم ، وفي الهداية : والميل هو المختار ، وفي الخلاصة : وهو الأصح ، م : كذا ذكره شمس الأئمة الحلواني وشمس الأئمة السرخسي ، وذكر شيخ الإسلام خواهر زاده رواية عن أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله وفسر الميل في كتابه بثلاثة آلاف ذراع وخمسة ذراع ، إلى أربعة آلاف ذراع ، وفي البناء : الميل ثلاث فرسوخ ، وذلك أربعة آلاف خطوة ، وكل خطوة ذراع ونصف بذراع العامة ، وذلك أربعة وعشرون أصبعًا بعدد حروف لا إله إلا الله محمد رسول الله ، م : وروى عن أبي يوسف أنه حد لهذا حدا آخر وقال : إن كانت بحال لو اشتغل فذهب القافلة وتغيب عن بصره يكون بعيدا ، وإن كان على العكس فهو قريب - وفي الذخيرة : وهذا حسن جدا ، م : وقال زهر رحمه الله : إن كان بحيث يصل إلى الماء قبل خروج الوقت لا يجوز له التيمم ، وإن كان على العكس يجوز له . هذا الذي ذكرنا في حق المسافر ، وأما المقيم إذا خرج من أمصره لا يريد سفرا وقد بعد عن المصير وليس معه ماء فهل يجوز له التيمم ؟ سيأتى الكلام فيه إن شاء الله تعالى ، وذكر الكرخي في كتابه : إذا كان يملئه صوت أهل الماء يكون قريبا ، وإن كان لا يملئه يكون بعيدا -

وفي الخاتمة بعد هذه المسألة : فإذا كان هذا في المقيم فما ظنك في المسافر . الحاوى :
 سئل أبو جعفر عن بينه وبين الماء أقل من ميل و يطلع الشمس قبل وصوله إلى الماء ؟
 قال : لا يقيم بل يتوضأ بعد طلوع الشمس ، وقال الحاكم : يقيم و يصل و لا يميد ،
 وعن أبي نصر بن سلام : بعد ، وفي الهداية : والمعتبر المسافة دون خوف الفوت . الخاتمة :
 قليل السفر وكثيره سواء في التيمم والصلاة على الدابة خارج المصر ، وإنما الفرق بين
 القليل والكثير في ثلاثة : قصر الصلاة ، والإضطرار ، والمسح على الخفين . م : وإذا
 كان مع رفيقه ماء ولم يكن معه ماء فانه يسأل ، هكذا ذكر في الاصل ، وفي الظهيرية :
 وإن كان مع رفيقه ماء فشرع في الصلاة قبل الطلب لا يجوز ، وقيل : يجوز على قول
 أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف : لا يجوز حتى يطلب الماء . م : ورأيت في موضع آخر
 عن أصحابنا رحمهم الله إذا كان غالب ظنه أنه يعطيه لم يجوز له أن يقيم قبل السؤال ، وعلى
 قول الحسن بن زياد لا يسأله ، فان سأله فأبى أن يعطيه إلا بالثمن فان لم يكن معه ثمنه
 فانه يقيم بالإجماع - وإن كان معه ثمنه فهذا على ثلاثة أوجه : إما أن أعطاه بمثل قيمته
 في ذلك الموضع أو بفن يسير أو بفن فاحش ، ففي الوجه الأول والثاني ليس له أن
 يقيم بل يشتري ويتوضأ ، هكذا ذكر في بعض المواضع ، وفي بعض المواضع : إذا باعه
 بمثل القيمة أو بفن يسير ومعه مال زيادة على ما يحتاج إليه - وفي الزاد : بمقدار ثمن
 الماء - م : لا يقيم بل يشتري الماء ، وفي مختار الفتاوى : و يشتري الماء بثمن المثل ،
 ولا يجب عليه أن يشتري بأكثر . م : وفي الوجه الثالث يقيم ، وقال الحسن البصري :
 يلومه الشرى بجميع ماله ، ونحن لا نأخذ بها فان حرمة مال المسلم كحرمة دمه ، ثم لو خاف
 تلف عضو جاز له التيمم ، فإذا خاف فوت المال الذي هو مثل تلف النفس أولى أن
 يجوز له التيمم ؛ ولم يذكر في الاصل الفتن الفاحش تقديراً ، وقد ذكر في النوادر : إن كان
 الماء الذي يكفي للوضوء يوجد في ذلك الموضع بدرهم فأبى أن يعطيه صاحب الماء إلا
 بدرهم ونصف فعليه أن يشتري و لا يقيم ، فان أبى أن يعطيه إلا بدرهمين يقيم

ولا يشتري . وقال بعضهم : النبي الفاحش ما لا يدخل تحت تقويم المحرمين و يعتبر قيمة الماء في أقرب المواضع من الموضع الذي يعز فيه الماء ، وقد أشار في النواذر إلى اعتبار قيمته في المكان الذي يشتري فيه ، وذكر الشيخ أبو نصر الصفار : المسافر إذا كان في موضع عز الماء في ذلك الموضع فالأفضل أن يسأل ، فإن لم يسأل وتيمم وصلى فانه يجوز صلاته ، لأن الظاهر أنه يجرى الشح في الماء في مثل ذلك الموضع فلو أعطاه بعد ذلك لا يجوز صلاته وعليه أن يعيد تلك الصلاة لانه لو سأل قبل ذلك أعطاه فإذا لم يسأل فالتقصير من قبله فلا يجوز ، فأما إذا كان في موضع لا يعز فيه الماء فانه يسأل حتى لو لم يسأل وصلى بقيمه لا يجوز صلاته كما في العمرانات ، فلو أنه سأل فابى أن يعطيه تيمم وصلى ثم أعطاه بعد ذلك فانه يجوز صلاته . وفي الفتاوى العتائية : وإن منعه الماء يجوز أخذه بغير رضا للشرب لا للوضوء . فتاوى الحجة : وإن كان عريانا لا يجب عليه السؤال ، فإن أعطاه صاحب الثوب فلم يأخذ وصلى عريانا جاز . م : قال شمس الإحمة الحلواني : وكان القاضي الإمام أبو علي النسفي رحمه الله يقول : إن بعض الحاجاج إذا اضرفوا من حجبهم ربما يحملون ماء زمزم في آفة للاستسقاء أو للعطية و يحملون رأس الآنية مرصصاً ولا يخافون على أنفسهم العطش ، وربما يعز الماء في بعض المواضع فيقيمون ماء زمزم في رحلهم ويرون ذلك جائزاً وهذا منهم جهل وحق لأنهم واجدون لله فلا يعجزهم التيمم - وذكر في فتاوى أبي الليث في هذه المسألة حيلة ، وهي أن يجب ذلك الماء لغيره و يسله إليه ثم إن الموهوب له يستودعه فيجوز له التيمم ، إلا أن هذه الحيلة ليست بصحيحة عندنا لأن القدرة على استعمال الماء بواسطة الرجوع في الهبة ثابتة فيمتنع جواز التيمم . وإن كان مع رفيقه دلو وليس معه دلو فانه لا يجب عليه أن يسأل ، وفي الماء يجب عليه أن يسأل إذ الوضوء يحصل بالماء لا بالدلو ، وربما يمكنه الاستسقاء بالدلو وربما لا يمكنه ، وربما يسطيه وربما لا يسطيه ، فلا يجب عليه السؤال ، فإن

(١) الشح : البخل .

سأل فقال له «انتظر حتى أستي الماء ثم أضع إليك الدلو» فاستحب عند أبي حنيفة رحمه الله أن ينتظر إلى آخر الوقت . فان عاف فوت الوقت تيمم وصلى ، وفي الحاتية : وإن تيمم ولم ينتظر جاز . م . و عندهما ينتظر وإن عاف فوت الوقت ، لأن الظاهر هو الوفاء بالوعد فيمد قادرا على الموعود به ، وكذا على هذا الخلاف إذا كان عريانا ومع رفيقه ثوب فقال «انتظر حتى أصلي ثم أضع إليك الثوب» ، وأجمعوا أنه إذا قال لغيره «أبعت لك مالى لتنج» ، فانه لا يجب عليه الحج ، وأجمعوا أن فى الماء ينتظر وإن خرج الوقت . وحاصل الاختلاف راجع إلى أن القدرة على ما سوى الماء يثبت بالإباحة ، عند أبي حنيفة رحمه الله لا يثبت بالإباحة وإنما يثبت بالملك فلم يوجد هنا فلم يثبت القدرة فيجزيه التيمم ، وعنهما القدرة على ما سوى الماء كما يثبت بالملك يثبت بالإباحة وقد وجدت الإباحة هاهنا فثبت القدرة وصار كما لو كان معه دلو ملوك له ، ولو كان هكذا لا يجوز له التيمم ، كذا هاهنا . وإذا انتهى إلى برء وليس معه دلو كان له أن يتيمم لجزءه عن استعمال الماء . وكذا إذا كان معه دلو إلا أنه ليس معه رشاء فانه يتيمم لجزءه عن استعمال الماء ، قالوا : وهذا إذا لم يكن معه متدبل طاهر يصلح لذلك ، فان كان لا يتيمم ، قال القاضي الإمام غفر الدين رحمه الله : إن كان ينقص قيمة المتدبل قدر درهم فضة يتيمم وليس عليه أن يرسل المتدبل ، فأما إذا كان النقصان أقل من قيمة درهم فضة لا يتيمم ، كما لو كان فى الصلاة فرأى إنسانا يسرق ماله فان كان مقدار درهم يقطع الصلاة ، وإن كان أقل لا يقطع . كذا هاهنا . وإذا رأى حيا من الاحياء وطلب الماء فلم يجد فصلى بالتيمم فهو على وجهين ، إن رأى قوما من أهله ولم يسألهم وصلى بالتيمم ثم سألهم وأخبروه بالماء لم يجر صلاته ، وإن سألهم فلم يخبروه أو لم يرقوما من أهله جازت صلاته ، وفى جامع الجوامع : سأله فلم يخبر ثم بعد الفراغ أخبره لا يبيد . م : وإن كان معه سور حمار أو بغل وليس معه غير ذلك يتوضأ به ويتيمم ، يرد به الجمع لا الترتيب ،

(١) رحمه الأرشية ، الحبل هو ما أوحل الدلو (٢) الحى : القية .

ولكن الأفضل أن يبدأ بالوضوء ليكون عادماً لله الطاهر عند التيمم يتيقن ، فإن لم يفعل إلا أحدهما صلى أعاد الصلاة ، فإن توضأ بسور الحار و صلى ثم تيمم و صلى تلك الصلاة فالصحيح أنه لا يلزمه الإعادة ، و كذا لو بدأ بالتيمم و صلى ثم توضأ بسور الحار و صلى لا يلزمه الإعادة ، و لو تيمم و صلى ثم أهرق سور الحار يلزمه إعادة التيمم و الصلاة . و إن كان معه نيز التمر و ليس معه غير ذلك قال أبو حنيفة : يتوضأ به و لا يقيم ، و ذكر في كتاب الصلاة عن أبي حنيفة : و إن تيمم مع ذلك أحب إلى ، غير أنه لو ترك التيمم أجراه ، و لو ترك التوضؤ به لا يجوز ، و روى نوح عن أبي حنيفة رحمه الله أن التوضؤ بنيز التمر مفسوخ فيقيم و لا يتوضأ به ، و هو قول أبي يوسف و مالك و الشافعي ، و قال محمد : يجمع بينهما ، و هو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله ، و إن لم يجد إلا سور الكلب يقيم و لا يتوضأ به عندنا . و إن مر المسافر بمسجد فيه عين ماء و هو جنب و لا يجد غيره فإنه يقيم لدخول المسجد ثم يدخل المسجد و يستقي من البئر . و إن لم يكن معه ما يستقي به و لا يستطيع أن يتعرف به منها لكنه يستطيع أن يقع فيها فإن كان ماء جارياً أو حوضاً كبيراً اغتسل فيه و إن كان عينا صغيراً لا يغتسل فيه و لكن يقيم للصلاة . و هذا إشارة إلى أنه لا يصل بالتيمم الأول لأن قصده عند ذلك دخول المسجد لا الصلاة قال في الجامع الصغير : رجل في رحله ماء قد نسيه فيقيم و صلى ثم تذكر الماء بعد فراغه من الصلاة و الوقت قائم يجوز ، و هذا قول أبي حنيفة و محمد رحمهما الله ، و عند أبي يوسف لا يجوز ، و في السنن : قبل بالنسيان لأن في الظن لا يجوز التيمم بالإجماع و بعيد الصلاة ، م : ثم قول محمد في الكتاب « رجل في رحله ماء قد نسيه » دليل على أن الخلاف فيها إذا علم بكون الماء في رحله ابتداء بأن وضعه بنفسه أو وضعه غيره بأمره ثم خفي عليه لأن النسيان إنما يكون بعد العلم ، فلي هذا لو كان الواضع غيره و هو لا يعلم فإنه يجوز التيمم بالاتفاق ، و إلى هذا ذهب بعض مشايخنا رحمهم الله . و قال بعض مشايخنا : الخلاف في الكل واحد ، و إليه أشار في كتاب الصلاة فإنه قال فيه « مسافر تيمم و في رحله ماء

وهو لا يعلم ، وهذا يتناول النسيان وغيره ، وفي السراجية : بخلاف ما إذا كان الماء في إناء على ظهره وهو لا يشعر . م : وأما إذا صلى عربانا وفي رحله ثوب وهو لا يعلم به فن مشايخنا من قال : هو على هذا الخلاف ، ومنهم من قال : لا يجوز الصلاة هاهنا بلا خلاف ، وقال الكرخي رحمه الله : لم تزل هذه المسألة مشكلة على حتى وجدت الرواية عن محمد أنه قال : يحزبه صلاته ولا يلزمه الإعادة ، والجواب في هذه المسألة فيما إذا تذكر في الوقت أو بعد خروج الوقت سواء . وإذا تيمم والماء قريب منه وهو لا يعلم فصل بقيمته جاز عندهما ، خلافاً لآبي يوسف رحمه الله . وكذا إذا ضرب خباج على رأس البئر قد غطى رأسها وفيها ماء وهو لا يعلم أو كان على شط النهر وهو لا يعلم بقيمته وصلى به فهو على الخلاف ، وذكر في البديعة مطلقاً لم يقيده بالنعطة . وإن كانت الإداوة معلقة من عتق دابة وفيها ماء ففسيه وصلى بالتيمم بعض مشايخنا على أنه على هذا الخلاف أيضاً ، وحكى عن الحاكم الإمام عبد الرحمن رحمه الله أنه كان يقول في فصل الإداوة : إنه لا يحزب بلا خلاف ، لأنه نسي ما لا ينسى وجهل ما لا يعلم ، ولو كان الماء معلقاً على الإكاف فهو على الوجهين ، إما أن يكون سائقاً أو راكباً . ولا يخلو إما أن يكون الماء في مقدم الرجل أو في مؤخر الرجل ، فإن كان راكباً والماء في مؤخر الرجل يحزبه لأنه نسي ما ينسى عادة ، وإن كان سائقاً وكان الماء في مؤخر الرجل لا يحزبه ، وإن كان في مقدمه يحزبه . ولو كفر بالصوم وفي ملكه رقبة أو ثياب أو طعام قد نسيه فلا رواية فيه ، وقد قيل : يحزبه عندهما ، والصحيح أنه لا يحزبه لأن الوجود في الكفارة عبارة عن الملك ولم ينعدم الملك بالنسيان ، والوجود في التيمم عبارة عن القدرة والنسيان انعدمت القدرة .

نوع آخر في بيان وقت التيمم :

قال محمد رحمه الله في الأصل^١ : المسافر الذي لا يجد الماء ينتظر إلى آخر الوقت - وفي شرح الطحاوي : مقدار ما تيمم وصلى ، فإذا خاف فوت التيمم ، وإنما قالوا ذلك لصير مؤديا للصلاة بأكل الطهارتين . وذكر القدوري : ويؤخر المسافر الصلاة إلى آخر الوقت إذا كان على طمع من وجود الماء ، ومعناه إذا كان يرجو وجود الماء ، وهو الصحيح . حتى أنه إذا كان لا يرجو وجود الماء لا يؤخر الصلاة عن الوقت المجهود إذ لا فائدة فيه ، وقال القدوري : إن التأخير إلى آخر الوقت استحباب وليس بحتم ، وروى عن أبي حنيفة وأبي يوسف : حتم ، لأن الطمع غلبة الظن وغلبة الظن حجة فصار باعتبار هذه الحجة قادرا على الاستعمال حكما ، وجه ظاهر الرواية أن العجز الحقيقي للحال ثابت يقرن وما ثبت يقرن لا يسقط حكمه إلا يقرن مثله ، وهذا إذا كان الماء بعيدا عنه ، فإن كان قريبا منه لا يجزئه التيمم وإن خاف فوت الوقت - واختلفت الروايات في الحد الفاصل بين القريب والبعيد وقد ذكرنا ذلك قبل هذا ، وفي الذخيرة : قال الفقيه أبو جعفر في غريب الرواية : أجمع أصحابنا أبو حنيفة وأبو يوسف ومحمد على هذا . م : ثم إذا أخر لا يفرط في التأخير حتى لا تقع الصلاة في وقت مكروه ، ولا يؤخر العصر إلى تغير الشمس ولكن يؤخرها إلى أن يصلى قبل التغير ، واختلف المشايخ في المغرب ، قال بعضهم : لا يؤخر المغرب ولكن يتيمم ويصلى بها في أول الوقت ، وأكثرهم على أنه لا بأس بالتأخير إلى غيوبة الشفق لأن وقت المغرب يمتد إلى هذا الوقت ، والدليل على هذا أن المسافر والمرضى إذا أجزأ المغرب حتى جمعا بين المغرب والعشاء جاز . قال القدوري في شرحه : يجوز التيمم قبل الوقت ، قال الشافعي : لا يجوز .

نوع آخر فيما يجوز به التيمم :

فقول : على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله يجوز التيمم بكل ما كان من جنس الأرض

نحو: التراب، والرمل، والحصاة، والزرنخ^١، وفي الغريد: والزرنخ المصدق،
والتورة، م: والجص، والكحل، والمردارسنج^٢، وفي الخلاصة: والمردارسنج
المصدق دون المتخذ من شيء آخر، والحجر الأملس، والمفسول، والطين الأحمر،
والأخضر، والأسود، والحائط المطين، والمحصص، والسبخة المنقذة من الأرض
دون المائية، وفي الحاشية: والمغرة^٣، والإئدة، والحجر الذي عليه غبار أو لا مدقوقا
أو غير مدقوق، وعن محمد رحمه الله إن كان الحجر مدقوقا أو عليه غبار جاز به التيمم
وإلا فلا. م: قال أبو يوسف: لا يجوز إلا بالتراب والرمل، وروى عنه آخر أنه
لا يجوز إلا بالتراب، وهو قول الشافعي. ولا يجوز التيمم بما ليس من جنس الأرض
نحو: الذهب، والفضة، والرصاص، والزجاج، والخنطة، والشعر، وسائر الحبوب
والأطعمة، وفي الخلاصة: والبورق^٤، وفي الظهيرية: والعنبر، والكافور، والمسك،
والحناء، وفي السراجية: والنشارة^٥. وقد ذكر بعض المشايخ في مسألة الذهب والفضة
والرصاص فقال: ما ذكر في الكتاب محمول على ما إذا كان مسبوكا ولم يكن مختلطا
بالتراب، أما إذا لم يكن مسبوكا بأن كان مختلطا بالتراب قبل التخليص جاز التيمم به
عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وإنه صحيح. وقالوا أيضا في الخنطة والشعر وسائر
الحبوب إذا كان عليه غبار: جاز التيمم، وإنه صحيح أيضا. ثم إن عند أبي حنيفة
رحمه الله وإحدى الروایتين عن محمد الشرط مجرد المس. ولا يشترط استعمال جزء من
الصعيد، حتى لو وضع يده على عذرة لا غبار عليها أجزاء عند أبي حنيفة وإحدى
الروایتين عن محمد^٦ وكذا إذا وضع يده على الأرض النديبة ولم يعلق يده شيء. جاز

(١) الزرنخ: جسم بسيط من المعدنات (٢) مردارسنج ويخفف ويقال «مرداسنج»
نوع حجر من المعدنات، فارسيته «مردار سنگ» ومعناه الحجر الموت (٣) السبخة:
أرض ذات نوع من الملح (٤) المغرة: طين الأحمر يصبغ به (٥) البورق: شيء كالملح.
(٦) النشارة ما سقط في النثر من الخشب ونحوه.

عند أبي حنيفة وإحدى الروایتين عن محمد ، وفي إحدى الروایتين عن محمد لا بد من استعمال جزء من الصعيد حتى لو وضع يده على صخرة لا غبار عليها أو على أرض تربة ولم يعلق به شيء لا يجوز . وفي الزاد : ثم الفاصل من جنس الأرض ومن غيرها أن كل ما يحترق بالنار ويصير رمادا ، أو ما ينطبع ويلين كالحديد والذهب : فليس من جنس الأرض ، وما عداهما فهو من جنس الأرض . ٢ : ويجوز التيمم بالآجر مدقوقا أو غير مدقوق في قول أبي حنيفة وإحدى الروایتين عن محمد رحمهما الله ، وذكر شيخ الإسلام أبو نصر الصفار أن في التيمم بالآجر عن أبي حنيفة روايتين والأصح أنه يجوز ، وفي رواية أخرى عن محمد لا بد وأن يكون مدقوقا أو يكون عليه غبار . وفي الخاتمة : ويجوز التيمم بالعقيق والزبرجد - وفي الخلاصة : والفيروزج والمرجان والياقوت والزمرد لأنه من أجزاء الأرض . ولو تيمم بالثوب واللبد لا يجوز . ولا يجوز بالآلئ لأنها خلقت من الماء . ٣ : ولو تيمم بغبار ثوبه أو غير ذلك أجزاء في قول أبي حنيفة ، وفي الظهيرية : في قول أبي حنيفة ومحمد وإن وجد التراب ، ٤ : وكان أبو يوسف يقول أولا : يتيمم بالغبار إذا لم يجد غيره ، ثم رجع وقال : الغبار عندى ليس من الصعيد ، والصحيح قول أبي حنيفة رحمه الله ، وصورة التيمم بالغبار أن يضرب يده ثوبا أو لبدا أو وسادة أو ما أشبهها من الأعيان الطاهرة التي عليها غبار فإذا وقع الغبار على يديه تيمم ، أو قفض ثوبه حتى يرتفع غباره فيرفع يديه في الغبار في الهواء فإذا وقع الغبار على يديه يتيمم . وفي فتاوى الحجة : قال أبو يوسف : يجوز التيمم بالغبار الذي على ظهر الفرس وعلى ظهر كل دابة يؤكل لحمه ، وفي الفتاوى العاتية : ولو ضرب يديه على البردعة النجسة فارتفع الغبار ف مسح بهما عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يجوز ، وفي السفتاقي : إذا تيمم بغبار الثوب النجس لا يجوز ، إلا إذا وقع التراب بعد ما جف الثوب . ٥ : ولو تيمم بالملح إن كان مائيا كالفركوكة ' يخارا لا يجوز ، وإن كان جلييا

(١) البردعة : الإكاف (٢) الفركوكة : ملح مائي .

ككشبة^١ بعض مشايخنا قالوا: يجوز لأنه بمنزلة الحجر، قال الشيخ الإمام المرخسى: الصحيح عندي أنه لا يجوز لأنه يذوب بالنار فلا يكون من جنس الأرض، وفي الحاشية: الصحيح هو الجواز، وفي الخلاصة: الأصح أنه لا يجوز. م: و قال محمد رحمه الله في الأصل^٢ في المسافر إذا كان في طين و ردغة أصابه مطر و ابتل سرجه و ثيابه و لم يجد ماء يتوضأ به فإنه يطلخ ثوبه بالطين و يحضه ثم يفركه و يقيم - قال القدوري في شرحه: و هذا قول محمد، فأما على قول أبي حنيفة و إحدى روايته عن محمد قال: يعتبر استعمال جزء من الصعيد، و إنما يعتبر المس و الطين من جنس الأرض فيضع يده على الطين و يقيم، و من المشايخ من قال: ما ذكر في الأصل قول الكل و لا يجوز التيمم بالطين عند الكل، لأن التراب لا يصير طينا ما لم يصر مغلوبا بالماء، و العبرة للغالب فكان الكل ماء فلا يجوز التيمم به. و ذكر الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله: و ينبغي للإنسان أن لا يتيمم بالطين إذا كان يطلخ به وجهه، و لو فعل ذلك يجوز. و في الولوجية: و إن ذهب الوقت قبل أن يحف الطين لا يتيمم بالطين ما لم يحف، لكن مشايخنا قالوا: هذا قول أبي يوسف رحمه الله فإن عنده لا يتيمم إلا بالتراب و الرمل، فأما عند أبي حنيفة إن خاف ذهاب الوقت يتيمم بالطين و إلا فلا. م: و يجوز التيمم بالحصى و الكيزان و الحباب^٣ و الحيطان من المدر، و لا يجوز بالفضارة^٤ إذا كانت مطلية بالأنك^٥، بطن الفضارة و ظهرها في ذلك على السواء إلا إذا كان عليه تراب خيثئذ يجوز، و إن لم يكن مطلية جاز التيمم به سواء كان عليه غبار أو لم يكن، و في إحدى الروايتين عند محمد لا يجوز إلا إذا كان عليه غبار. و لو تيمم بالحزف^٦ إن كان عليه تراب جاز، و إن لم يكن عليه غبار إن كان متخذاً من التراب الخالص أو لم يعمل فيه شيء من الأدوية

(١) الكشبة: ملح معننى (٢) ج ١ ص ١١١ (٣) راجع هامش ص ٢٠٠ (٤) الفضارة: القصعة الكبيرة (٥) الآنك: الأسرب (٦) الحزف: ما عمل من الطين و شوى بالنار نصار نخلارا.

جاز، وإن جعل فيه شيء من الأدوية لا يجوز، وفي النية : بالإجماع - ٢ : وإذا تيمم بالرماد لا يجوز، وفي الخلاصة الحاتية : فهو الصحيح من الجواب لأنه ليس من جنس الأرض، وفي الحلوى : وبه فأخذ - ٣ : وإذا استرق النخيل التي في الأرض واخلط رمادها بتراب الأرض إن كانت الغلبة لتراب الأرض يجوز، وإن كانت للرماد لا يجوز، وكذلك التراب إذا غالطه غير الرماد عما ليس من أجزاء الأرض يجزى فيه الغلبة، وفي الظهيرية : الأرض إذا احترقت فنيمم بذلك التراب قيل : يجوز، وهو الأصح، وفي النية : والفتوى عليه - ٤ : وإذا أصابت الأرض النجاسة وجسه وذهب أثرها لا يجوز التيمم بها ويجوز الصلاة عليها، هذا هو جواب ظاهر الرواية، وروى ابن كاس عن أصحابنا رحمهم الله أنه يجوز التيمم به أيضا - وإذا تيمم الرجل من موضع لجاء رجل آخر وتيمم من ذلك الموضع أيضا جاز، لأن الصمد باق في المكان بعد تيمم الأول، نظيره الماء في الإناء - بعد وضوء الأول فيكون طاهرا وطهورا في حق الثاني - وفي الولوالجية : إذا تيمم مرارا من موضع واحد جاز، لأن التراب لا يصير مستعملا لأن المستعمل ما التزق من يده، وهو كفضل ماء في الإناء.

نوع آخر في بيان من يجوز له التيمم ومن لا يجوز له :

فنقول : يجوز للسافر التيمم إذا لم يكن معه ماء، وكذلك إذا كان معه ماء وهو يخاف العطش على نفسه أو دابته لأنه عاجز عن استعمال الماء حكما لكونه مستحقا لحاجته الأصلية - وفي الكافي : وكذلك إذا كان الماء نجسا - ٥ : وكذلك إذا كان مقيما خرج عن المصر لحاجته نحو الاحتطاب والاحتشاش لا للسفر وقد صار بعيدا عن المصر فله أن يقيم، والتقدير في القرب والبعد قد مر قبل، وبعضهم قدروا البعد بالفرسخ وهو اثنا عشر ألف خطوة - كذا في السفاني، ٦ : وبعضهم بما لو خرج مسافرا يجب عليه قصر الصلاة، وبعضهم بما إذا كان بحيث لا يسمع الأذان، وبعضهم بحيث لو نودي من أقصى المصر لم يسمع، وفي الظهيرية : قال أبو حفص الكبير البخاري : إذا كان خارج المصر

بحيث لا يسمع أصوات الناس جاز له التيمم، م : وعن محمد رحمه الله أنه قدر بالميلين ، ومن الناس من قال : لا يجوز التيمم لمن خرج من المصر إلا إذا قصد سفرا صحيحا لأن الله تعالى قيده بالسفر حيث قال (وإن كنتم مرضى أو على سفر)^١ .

و يجوز التيمم للمريض - وفي الخلاصة الحثاية : حضرا أو مفرا ، م : إذا خاف زيادة المرض باستعمال الماء ، و قال الشافعي : لا يجوز إلا إذا خاف التلف ، و اعلم بأن هذه المسألة على أربعة أوجه : إما أن يخاف على نفسه الهلاك بسبب استعمال الماء ، أو تلف عضو من أعضائه ففي هذين الوجهين يجوز له التيمم ، وإما أن لا يخاف الهلاك ولا التلف ولكن يخاف زيادة المرض أو إبطاء البرء بسبب استعمال الماء - وفي الهداية : و لا فرق بين أن يشتد مرضه بالتحرك أو بالاستعمال - م : وهذا الوجه على الخلاف بيننا وبين الشافعي رحمه الله ، وإما أن لا يخاف على نفسه شيئا من ذلك وفي هذا الوجه لا يجوز التيمم بلا خلاف . وإن كان المريض بحال لا يضره استعمال الماء أصلا إلا أنه يجوز عن استعماله بحكم المرض فهذا على وجهين : الأول أن لا يجد أحدا يوضئه ، وفي هذا الوجه يجوز له التيمم في ظاهر مذهب أصحابنا رحمهم الله - وفي الغياية : بلا خلاف ، وهو الأصح ، م : وعن محمد رحمه الله أنه لا يجوز في المصر ، هكذا ذكر شمس الأئمة المرحوم ، و ذكر شيخ الإسلام خواهر زاده والشيخ أبو نصر الصغار : يجوز له التيمم بالاتفاق . وفي الظهيرية : وإذا لم يقدر المريض على الوضوء والتيمم وليس عنده من يوضئه أو يؤمّه فإنه لا يصلح عندهما ، وإن لم يوضئه إلا يبدل جاز له التيمم عند أبي حنيفة رحمه الله قل البدل أو كثر ، و قالوا : لا يتيمم إلا إذا كان الأجر ربع درهم . م : و أما إذا وجد أحدا يوضئه فهذا على وجهين أيضا ، الأول أن يكون الذى يوضئه حرا وفي هذا الوجه قال أبو حنيفة رحمه الله : يحزبه التيمم ، و قالوا لا يحزبه ، وفي الفتاوى المتأخرة : بخلاف القيام في الصلاة حيث لا يجب عليه أن يستعين بنيره ، في الظهيرية : وإن كان

(١) سورة النساء آية ٢٨ .

معه من يوضئه مجانا^١ لا يقيم - وفي الحائنة عند الكل . وفي الفتاوى الحجة : سئل أبو حنيفة رحمه الله عن عجز نفسه عن الوضوء ؟ قال : يجوز له التيمم وإن كان يجد من يوضئه - وفي الذخيرة : قال الفضل : هو الصحيح من مذهبه فإن من أصله أن لا يعتبر المكلف قادرا بقدره غيره . م . و على هذا الاختلاف إذا كان مريضا لا يستطيع استقبال القبلة أو في فراشه نجاسة ولا يستطيع التحول ووجد من يحوله ويوجهه إلى القبلة لا يفترض عليه ذلك عنده ، وعندهما يفترض . وكذلك الأعمى إذا وجد قائدا يقوده إلى الحج لا يفترض عليه الحج عند أبي حنيفة ، وعندهما يفترض . و أما المقعد ؟ إذا وجد من يحمله إلى الجمعة ذكر الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل [أنه لا جمعة عليه عند الكل ، قال : و ينبغي أن لا يكون عليه الحج ولا حضور جماعة بلا خلاف]^٢ و ذكر القاضي الإمام على السبكي رحمه الله أن الكل على الخلاف . و في التوازل : ولو كان عربا حاكمه حكم الماء ، عليه أن يستعين بمن يكسوه ، وفي الولوجية : وإن كان عنده مال مقدار ما يستأجر أجرا أو حضر من المسلمين من لو استعان على الوضوء أعانه لا يجوز له التيمم . م : الوجه الثاني : إذا كان الذي يوضئه مملوكا له بأن كان عبده أو أمته لا شك أن على قولها لا يجوز له التيمم ، و أما على قول أبي حنيفة رحمه الله فقد اختلف المشايخ والصحيح أنه لا يجوز له التيمم . وإذا كان عامة بدن الجنب جريحا وشيء منه مهيحا ، أو عامة أعضاء المحدث جريحا وشيء منه مهيحا : فإنه يقيم ولا يستعمل الماء فيما كان مهيحا ، وإذا كان على العكس فإنه يغسل ما كان مهيحا ويمسح على الجراحة إن أمكنه أو فوق الحرق إن كان المسح يضره ولا يقيم ، وهو قول عليائنا ، وقال الشافعي رحمه الله : يغسل ما كان مهيحا ثم يقيم بعد ذلك . وإن استويا فلا رواية في هذا الفصل عن مشايخنا ، و من مشايخنا من قال : يقيم ولا يستعمل الماء ، ومنهم من يقول : يغسل ما كان مهيحا ، وفي الحائنة : و هو الصحيح ، م : ويمسح على الباقي إذا كان المسح

(١) الجبان ما كان بلا هدى و بلا ثمن (٢) المقعد : للصاب بداه القعاد (٣) من أر . خ .

لا يضره ، ثم اختلف مشايخنا في حد الكثرة ، ففهم من اعتبر الكثرة من حيث هذه الاعضاء لا الكثرة في نفس العضو - ياه : إذا كان برأسه ووجهه و يديه جراحة و الرجل صحيح فانه يقيم سواء كان الأكثر من الاعضاء المبروكة جريحا أو الأقل ، و منهم من اعتبر الكثرة في نفس العضو فقال : إن كان الأكثر من كل عضو من أعضاء الوضوء جريحا كان كثيرا فيجزيه التيمم و إلا فلا ، و في الحجة : و إن عجز عن التيمم في الأكثر أو النصف سقط التيمم و يصلى إذا صح ، و قيل : يأمر غيره أن يؤمعه أو مسح وجهه و ذراعيه على جدار ، فإذا عجز عن ذلك صلى بالإيماء و يعيد إذا صح ، و قال أبو حنيفة : لا يصلى بنبر طهارة . م : المسافر أو المريض إذا أصابه جنابة و هو يخاف الهلاك على نفسه من شدة البرد أو تلف عضو إن اغتسل فانه يباح له التيمم . و في الخاتمة : و إذا زال المرض المصحح للتيمم ينقض تيممه . م : و أما إذا كان مقبيا صحيحا أصابه جنابة - و في الولوالجية : و لا يجد ماء ثمينا ، و في الخلاصة الخاتمة : و لا مكانا يؤويه . م : و هو يخاف الهلاك أو تلف عضو أو زيادة مرض إن اغتسل قال أبو حنيفة : إنه يقيم و لا يغتسل ، خلافا لهما ، و في الولوالجية : يقيم و يصلى و لا يعيد ، م : و كذلك المحدث على هذا الخلاف إذا كان يخاف على نفسه الهلاك أو تلف عضو ، هكذا ذكر شيخ الإسلام ، و ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله أن المحدث يتوضأ و لا يقيم بالإجماع ، و ذكر في غير رواية الأصول قول محمد مع قول أبي حنيفة رضى الله عنه ، و منهم من قال : لا خلاف في الحقيقة فان أبا حنيفة رضى الله عنه إنما قال هذا في بلد لا يوجد فيه ماء حار ، و هما أجبأبا في بلد يوجد فيه ماء حار لكن بالتكلف ، و منهم من يحقق الاختلاف و قالوا : لو كان في موضع فيه حمام و تؤخذ الأجرة عند الخروج عادة لا يباح له التيمم لأنه بعد ما خرج إذا علم أنه ليس معه شيء لا يطالب بشيء . القيمة : سئل أبو الفضل عن رجل في سفر معه جمل أو ثلج و معه آلات الذنوب بكاملها و في الوقت سنة هل يجب

(١) الجهد : التلج و الماء البارد .

عليه أن يذيعها وهو قادر على الذوب أم يجوز له التيمم؟ فقال: يجب عليه . وسئل على ابن أحمد: إذا انتهى رجل إلى بئر وأغلاه جامد والماء يجري تحت المجد ومعه آلات التقوير هل يجب عليه أن يقوره أم يجوز له التيمم؟ فقال: نعم عليه ذلك، وسألت عنها أبا حامد فقال: ليس عليه التقوير . وفي الظهيرية: من سقط فأصاب رجله وجمع لا يقدر على القيام ولا على غسل رجله يتوضأ ويمسح على ذلك العضو ولا يقيم . م: والمحبوس في السجن إذا لم يجد الماء فهو على وجهين . الأول: أن يكون محبوسا في موضع نظيف وأنه على وجهين أيضا، الأول أن يكون محبوسا خارج المصر قال أبو حنيفة رحمه الله: يصلي . بالتيمم ولا يعيد، وإن كان في المصر لم يصل، ثم رجع أبو حنيفة وقال: يصلي ثم يعيد، وهو قول أبي يوسف وعمر رحمه الله، وفي الظهيرية: وفي رواية عن أبي يوسف رحمه الله: لا يعيد، م: الوجه الثاني أن يكون محبوسا في مكان نجس لا يجد ماء ولا ترابا نظيفا فانه على وجهين . إن أمكنه قعر الأرض أو الحائط بشيء واستخراج التراب الطاهر فعل ذلك و يصلي بالتيمم، وإن لم يمكنه ذلك فعل قول أبي حنيفة لا يصل بل ينتظر حتى يجد الماء أو التراب الطاهر، وقال أبو يوسف - وفي التجريد: والشافعي - يصلي بالإيماء، وفي المصنف: قائما، م: تشيها بالمصلين ويعيد، وقول محمد مضطرب، ذكر في الزيادات وفي كتاب الصلاة في رواية أبي حنيفة قوله مع قول أبي حنيفة رحمه الله. وذكر في رواية كتاب الصلاة لأبي سليمان قوله منع قول أبي يوسف، قال بعض المشايخ: على قول أبي يوسف رحمه الله إنما يصلي بالإيماء إذا لم يكن الموضع يابسا، أما إذا كان يابسا يصلي برُكوع ومحمد . وفي الفتاوى التالية: إذا توضأ بالماء لم يجد مكانا نظيفا في السجن يصلي بالإيماء ثم يعيد عندهما، وفي الحاشية: كان ذلك في الحضر والسفر، وقال محمد رحمه الله: في السفر لا يعيد . م: وإذا توضأ ولم يجد مكانا يابسا أو طيبا يصلي بالإيماء ولا يعيد بالإجماع . م: الأسير في دار الحرب إذا منه الكفار عن الوضوء أو الصلاة يقيم

و يصل بالإيماء ثم يعيد إذا خرج . وكذلك إذا قيل لرجل : لا تقتلك إن توضأت ، أو : إن توضأت حسباك و قتلناك ، فإنه يصل بالتيمم و يعيد . وفي فتاوى الحجة : ولو كان الخوف و المنع من سبع يقيم و لا يعيد بالاتفاق . م : و أما العارى إذا لم يجد ثوبا أو اللابس إذا كان له ثوب كله نجس و لا يجد ما ينسل به فإنه يصل و لا يترك الصلاة و لا يعيد . وفي مسألة السجن : إذا لم يجد ماء و لا ترابا نظيفا على قول أبي حنيفة رحمه الله لا يصل ، و على قول أبي يوسف يصل و يعيد ، و في التوازل : إذا كان في السجن و هو يجد التراب و مكانا طاهرا و لا يجد الماء فإنه يقيم و يصل فإذا خرج أعاد الصلاة . و في الخاتبة : و من به جدرى^١ أو حصة^٢ يجوز له التيمم ، و في الظهيرة : إذا كان بعامة جسده جدرى يقيم . و في الخاتبة : و من لا يقدر على الوضوء إلا بمشقة لا يباح له التيمم - و في الذخيرة : المسافر إذا كان على يقين عن وجود الماء في آخر الوقت فقيم في أول الوقت إن كان بينه و بين الماء نحو ميل أجزاء .

م : نوع آخر في بيان ما يقيم عنه :

فقول : يجوز التيمم عن الجنابة ، و الحيض ، و النفاس كما يجوز عن الحدث . و قال بعض الناس : لا يجوز التيمم عن الجنابة و الحيض و النفاس ، و هو قول عمرو بن مسعود رضي الله عنها ، فذهبنا مروى عن علي و ابن عباس رضي الله عنهما . و أما بيان ما يقيم لأجله فقول : يجوز له التيمم لصلاة العيد إذا كان بحال لو توضأ فتوته الصلاة عندنا . و يجوز التيمم لصلاة الجنائزة صيانة عن القوات ، و عن هذا قلنا : إن الإمام لا يقيم لأنه لا يخاف القوات لأن الناس يفتظرونه ، و في الذخيرة : و لو لم يفتظروه أجزاء ، قال شمس الأئمة : الصحيح هذا . م : وكذلك غير الولي يقيم لصلاة الجنائزة إذا خاف القوات ، و الولي لا يقيم لصلاة الجنائزة ، و في الهداية : هو الصحيح . و في النصاب : و يجوز التيمم للإمام لصلاة الجنائزة ، وكذلك من كان له حق الصلاة ، و هو الصحيح ، (١) مرض شديد العدوى ، يسبب البثور (٢) الحصبة : مرض معد تخرج بثورا في الجلد .

٣ : ولو صلى غير الولى صلى الجنازة ظلولى حتى الإعادة . وفى الحائض : ولا يقيم السلطان لصلاة العبد . الخلاصة : التيمم للجنازة المنتظرة لا يجوز اتفاقاً . شرح الطحاوى : ولو تيمم وشرع فى صلاة الجنازة ثم أحدث جاز له أن يقيم ويبنى ويمضى على صلاته بالاتفاق ، ولو دخل بطهارة الماء ثم أحدث جاز له أن يقيم ويبنى فى قول أبى حنيفة رحمه الله ، وقالوا : لا يقيم ، وفى الصيرفة : فى فوائد الفضل أنه يبنى ولا يستخلف ، وقال بعضهم : يستخلف . ٤ : ولا يقيم للجمعة وإن غاب القوت ، وفى الحائض : لو أحدث فى صلاة الجمعة لا يبنى بالتيمم . ٥ : ويقيم لمس المصحف ودخول المسجد . وفى سجدة التلاوة اختلاف المصنف ، وفى شرح الأصل : ويقيم لسجدة التلاوة فى السفر ، ولا يقيم لها فى الحضر . وإذا سبق المؤتم الحدث فى صلاة العيد فى الجبابة فهذا على وجهين ، الأول : إذا سبقه الحدث قبل الشروع فى الصلاة وإنه على وجهين أيضاً ، إن كان يرجو إدراك شيء من الصلاة مع الإمام [لو توسأ لا يباح له التيمم - وفى الفتاوى المتأخرة بالإجماع ، ٣ : وإن كان لا يرجو إدراك شيء من الصلاة مع الإمام] يباح له التيمم ، وفى الفتاوى المتأخرة : التيمم لصلاة العيد قبل الشروع فيها لا يجوز للإمام لأن القوم ينتظرونه ، ٣ : الوجه الثانى : إذا سبقه الحدث بعد الشروع فى الصلاة ، فهذا على وجهين أيضاً ، الأول : أن يكون شروعه بالتيمم وفى هذا الوجه يقيم ويبنى بلا خلاف ، وإن كان شروعه بالوضوء وإن كان يخاف زوال الشمس لو اشتغل بالوضوء يباح له التيمم بالإجماع ، وإن كان لا يخاف زوال الشمس فإن كان يرجو إدراك الإمام قبل الفراغ لا يباح له التيمم بالإجماع ، وإن كان لا يرجو إدراك الإمام قبل الفراغ يقيم ويبنى عند أبى حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : يتوسأ ولا يقيم ، فمن مشايخنا من قال : هذا اختلاف عصر وزمان ، وكان فى زمن أبى حنيفة رحمه الله صلى الناس صلاة العيد فى جبلة بعيدة من الكوفة بحيث لو انصرف الرجل إلى بيته

(١) الجبلة : المصل العام فى الصحراء (٢) من أر ، خ .

ليتوضأ زالت الشمس فأفق على وفق زمانه . و في زمانها كان يصلى صلاة العيد في جبانة قرية بحيث لو انصرف الرجل إلى بيته ليتوضأ لا تزول الشمس فأقيا على وفق زمانها ، وكان الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني والشيخ الإمام الرخسى يقولان : في ديارنا لا يجوز التيمم لصلاة العيد لا ابتداء ولا بناء لأن الماء محيط بمصلى العيد فيمكن التوضي و البناء من غير خوف القوت ، حتى لو خيف القوت يجوز التيمم ؛ و من المشايخ من قال : هذا اختلاف حجة وبرهان ، و اختلفوا فيما بينهم ، قال الشيخ أبو بكر الإسكاف : هذه المسألة بناء على أن من شرع في صلاة العيد ثم أسفدها لا قضاء عليه عند أبي حنيفة رحمه الله وكان تقوته الصلاة على أصله لا إلى بدل لو لم يحز له التيمم فأجاز له التيمم ، و عندهما يلزمه القضاء فلا تقوته الصلاة لا إلى بدل و لو لم يحز له التيمم [قبل الشروع بالإجماع] ، و غيره من المشايخ من جعل هذا اختلافاً مبتدأ . و في الظهيرية : و كما يجوز التيمم للجنب لصلاة الجنائز و صلاة العيد فكذلك يجوز للمحاض إذا طهرت من الحيض إذا كان أيام حبضها عشرة ، و إن كان أقل من عشرة لا يجوز .

م : نوع آخر في بيان ما يبطل به التيمم و ما لا يبطله :

اعلم أن ما يبطل به الوضوء يبطل به التيمم ، و يبطل أيضا إذا رأى الماء ، و في الهداية : إذا قدر على استعماله . م : فبعد ذلك المسألة على وجهه : إن رأى الماء قبل الشروع في الصلاة يتوضأ به و صلى ، و إن رأى الماء بعد ما صلى لا بعيد الصلاة و إن كان في الوقت ، و إن رأى الماء في خلال صلاته يتوضأ و يستقبل الصلاة ، و إن رأى الماء بعد ما قد قدر التشهد في آخر صلاته فسدت صلاته في قول أبي حنيفة رحمه الله ، و قال أبو يوسف و محمد رحمهما الله : لا تفسد ، و هي من المسائل الاثنا عشرية المعروفة . و على هذا الخلاف : الماسح على الخف إذا انقضى وقت مسحه بعد ما قد قدر التشهد في آخر صلاته

(١) من أر . خ .

قبل أن يسلم صلى قول أبي حنيفة رحمه الله تصد صلاته و على قولها لا تصد . و على هذا الخلاف : الماسح على الخف إذا وجد على خفه نجاسة فتزعه و كان ذلك بعد ما قد قدر التشهد ، و المراد بهذه النجاسة أن تكون قدر الدرهم أو أقل حتى يصح شروعه فيها . أما إذا كانت أكثر من قدر الدرهم فلا يصح شروعه فيها ، و قال الفقيه أبو جعفر : هذا الاختلاف فيها إذا كان الخف واسما بحيث يخرج من غير معالجة كثيرة ، فأما إذا كان الخف بحال يحتاج في نزعه إلى معالجة بحيث لو وجد في خلال الصلاة أوجب فساد الصلاة فإن صلاته تكون تامة بالإجماع . و على هذا الخلاف : مصلى الجمعة إذا خرج وقت الجمعة بعد ما قد قدر التشهد . و على هذا الاختلاف [مصلى الفجر إذا طلعت الشمس بعد ما قد قدر التشهد . و على هذا الخلاف]^١ العارى إذا وجد ما يستر عورته بعد ما قد قدر التشهد . و على هذا : إذا تعلم الأمامي سورة بعد ما قد قدر التشهد . و على هذا : القارئ إذا استخلف أميا بعد ما قد قدر التشهد . و على هذا : المؤمى إذا قدر على الركوع و السجود بعد ما قد قدر التشهد . و على هذا : المصلى إذا تذكر فائتة بعد ما قد قدر التشهد و في الوقت سنة . و على هذا : المستحاضة أو صاحب الحدث الدائم إذا ذهب الوقت أو برأ جراحته . و على هذا : إذا كان ثوبه نجسا أكثر من قدر الدرهم فوجد الماء في هذه الحالة . و الشيخ الإمام شيخ الإسلام يزيد على هذه المسائل : فائتة الفجر إذا شرع في قضائها فزالت الشمس في هذه الحالة . و كذا إذا مسح على الجبائر فسقطت الجبائر عنه عن بره بعد ما قد قدر التشهد - من أصحابنا من قال : هذه المسائل تبتى على أصل ، و هو : أن الخروج من الصلاة بصنع المصلى فرض عند أبي حنيفة رحمه الله ، و عندهما ليس بفرض ، و جميع ما قلنا فيما إذا اعترض قبل السلام و كذلك في سجود السهو ، أو بعد ما فرغ منها قبل أن يتشهد ، أو بعد ما تشهد قبل أن يسلم ، هكذا ذكر في الأصل ، و إن وجد هذه الأشياء بعد ما سلم قبل أن يسجد للسهو فصلاته تامة عند

جميعا ، وكذلك إن كان سلم إحدى التعلّيمتين . وفي الحاتية : وإن وجد بعد ما عاد إلى جهود السهر فسدت صلاته . وفي شرح الطحاوى : ولو تذكر بعد السلام أن عليه جمعة التلاوة أو جمعة صلية فناد إليها ثم وجد الماء قبل أن يقدم قدر التشهد فسدت صلاته في قولهم جميعا ، ولو وجد الماء قبل أن يعود إليها فإن كانت عليه جمعة التلاوة لا تقصد صلاته ، وإن كانت صلية تفسد صلاته . وفي الفتاوى المتأينة : ولو أخبر بالماء في الصلاة يتم ثم يطلب ، فإن وجد أعاد ، وإن وجد في الصلاة لا يتم لأنه لم يبق في حرمة الصلاة . وفي النوازل : الجنب إذا تيمم ودخل المسجد ليحمل الماء فلم يقدر على الماء في المسجد فله أن يصلي بذلك التيمم . م : متيمم افتتح الصلاة ثم وجد سور الحمار مضى على صلاته . وإذا فرغ توطأ به وأعاد الصلاة احتياطا لجواز أن يكون سور الحمار طاهرا . ولو وجد نفيذ التمر في خلال الصلاة فكذلك عند محمد لأن عنده نفيذ التمر كسور الحمار . وعند أبي يوسف يتم الصلاة ولا يعيد لأن نفيذ التمر عنده ليس بماء مطلق ، وعند أبي حنيفة رحمه الله في قوله الأول تقتض طهارته لأن نفيذ التمر عنده بمنزلة الماء حال عدم الماء فتتقص طهارته فيتوطأ به ويستقبل الصلاة ، إن وجد سور الحمار والنفيذ جميعا فعند أبي حنيفة رحمه الله تفسد صلاته فيتوطأ بهما ثم يستقبل لأن سور الحمار إن كان طاهرا فالنفيذ معه ليس بطهور لأن التوضي بالنفيذ إنما يجوز عند أبي حنيفة إذا كان عادما للماء ، وإذا كان السور طاهرا لا يكون عادما للماء فلا يكون النفيذ طهورا ، وإذا لم يكن السور طاهرا فالنفيذ طهور وقد وقع الشك في سور الحمار فلهذا توطأ بهما ، وعند أبي يوسف رحمه الله هو على صلاته وإذا فرغ توطأ بالسور خاصة وأعاد الصلاة ، وعند محمد هو على صلاته فإذا فرغ توطأ بهما وأعاد الصلاة احتياطا . وإذا رأى التيمم في صلاته سرا بابا فظن أنه ماء ففسى إليه ساعة فإذا هو سراب فعليه أن يستأنف الصلاة

(١) السراب : ما يشاهد نصف النهار من اشتداد الحر كأنه ماء تنعكس فيه البهوت والأشجار وغيرها .

سواء جاوز مكان الصلاة أو لم يجاوز، وفي الظهيرة: ولا يقتضى تيممه. وفي الحائض: المصل بالتيمم إذا رأى سرايا إن كان أكبر رآه أنه ماء يباح له أن ينصرف، وإن شك أنه ماء أو سراب ويستوى الظن فاته يمض على صلاته، وإذا فرغ من صلاته ذهب إن كان ماء توطأ واستقبل الصلاة لأنه متيمم وجد الماء في خلال الصلاة، وإن كان سرايا لا يلزمه الإعادة. المسافر إذا مر في القلاة بماء موضوع في الحب أو نحوه لا يقتضى تيممه، وليس له أن يتوطأ منه لأنه وضع للشرب لا للوضوء، والمباح لنوع لا يجوز استعماله في نوع آخر، إلا أن يكون الماء كثيراً فيستدل بكثرته على أنه وضع للشرب والوضوء جميعاً بحيث يتوطأ ولا يقيم. وفي الفتاوى العتبية: ولا يقترف من الكثير للتوضي ولكن يقترف للشرب. م: وذكر القاضي الإمام أبو علي النسفي رحمه الله عن أستاذه أبي بكر محمد بن الفضل أن الماء الموضوع للشرب يجوز منه التوضي، والموضوع للوضوء لا يباح منه الشرب، وفي الولوالجية: الماء الموضوع للشرب يجوز شربه للفقير والفقير جميعاً لاستواء الحاجة في هذا الموضوع، وكذلك الثار إذا بذل للمارة. بخلاف الصدقة لأن الصدقة تمليك الفقير، وهذا إباحة للفقير والفقير جميعاً، مثال هذا المسجد والمقبرة والسرير والجنائز وأثابها والرباط ونحو ذلك من المصحف للقراءة. م: وإذا اقتدى المتوضي بالتيمم ثم رأى المقتدى ماء ولم ير إمامه فسدت صلاة المقتدى دون صلاة الإمام، وكذلك إذا أم التيمم المتوضين فأبصر بعض القوم الماء ولم يعلم به الإمام والآخرين حتى فرغوا فسد صلاة من أبصر خاصة، وهذا قول علمائنا رحمهم الله، وقال زفر رحمه الله: لا تفسد صلاته، وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله. وعلى هذا الاختلاف إذا أم الرجل قوماً في صلاة الظهر ولم يصل الفجر ولا يعلم به الإمام وقد علم به القوم فصلاة القوم فاسدة استحساناً عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله، وقال

(١) السرير - أي لتسل الميت (٢) الجنائز - أي السرير لمحل الميت.

زفر رحمه الله لا تقصد صلاته^١، وهو رواية أبي يوسف، وأجمعوا أن التيمم إذا أم التيممين ثم رأى بعض من خلفه الماء أو علم بمكانه ولم يعلم الإمام قصد صلاة من علم بالماء . التيمم إذا وجد الماء فلم يتوضأ به ثم حضرت الصلاة فلم يجد الماء أعاد التيمم . جماعة من التيممين إذا رأوا ماء في صلاتهم قدر ما يكفي لأحدهم إن كان الماء مباحا فسدت صلاة الكل . وإن كان ملحوكا لرجل فقال المالك : « أبحث لكل واحد منكم - أو قال : من شاء منكم فليتوضأ » فسدت صلاتهم ، وإن قال « أبحث لكم جميعا » لم تقصد صلاتهم . قال محمد رحمه الله في الزيادات : جماعة من التيممين إذا انتهوا إلى رجل في السفر معه من الماء ما يكفي لأحد فأباح الماء لهم وقال « خذوه فليتوضأ به أيكم شاء » ينتقض تيممهم ، م : قال فإن توضأ به أحدهم جاز وأعاد الباقيون تيممهم ، ولو قال « هذا الماء لكم فاقبضوه » فقبضوه لم ينتقض تيممهم ، قال بعض مشايخنا : وهذا على قولها لأن عندهما هبة المشاع فيما يحتمل القسمة من رجلين هبة صحيحة جائزة تامة و كان هذا تمليكا منهم ، أما على قول أبي حنيفة هبة المشاع فيما يحتمل القسمة من رجلين أو من جماعة غير جائزة فلا يكون هذا تمليكا منهم بل يكون مجرد إباحة فصار نظير الوجه الأول ، وبعضهم قالوا : هذا قولهم جميعا وهو الصحيح . وفي اللؤلؤجية : ولو أذن كل واحد منهم للواحد الوضوء عند أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز إذنه ، وعندهما صح إذنه ، وانتقض تيممهم ، فإن أباح كل واحد منهم لأصحابه يطل تيممهم ، وكذا لو أباحوا للواحد بعبه بطل تيممه ، قال مشايخنا : وهذا على قولها . أما على قول أبي حنيفة رحمه الله فاذنهم فيما بينهم لا يعمل قبل القبض لعدم المالك ، وبعد القبض لفساد المالك . التيمم إذا صلى بقوم تيممين ركعة لجماعة رجل مع كوز من ماء يكفي أحدهم وقال « هو لفلان الرجل من القوم » فسدت صلاة ذلك الرجل ويمضي القوم على صلاتهم ، فإذا فرغوا سأله الماء فإن أعطى الإمام توضأ الإمام واستقبل الصلاة ويستقبل القوم معه . وإن منع الإمام

(١) أى صلاة من علم من القوم .

و التوم صلاة الكل تامة ، ولو أن الذى جاء بالكوز قال للتيممين قبل الشروع فى الصلاة « من شاء منكم فليتوضأ به » انتقض تيممهم ، وفى الحاشية : وإن قال « هو بينكم - أو هو لكم » لا ينتقض تيممهم . ٣ : قوم من التيممين منهم متيمم للجنازة ومنهم متيمم للحدث وإمامهم متوضى لمجاه رجل بكوز ماء يكفى أحد التيممين عن الحدث وقال « هذا الكوز من الماء لمن شاء منكم » فسدت صلاة التيممين عن الحدث ولم تفسد صلاة التيممين عن الجنازة ، ولو كان الإمام متيماً عن الحدث فسدت صلاة الكل لفساد صلاة الإمام ، ولو كان الإمام متيمم للجنازة والماء لا يكفى للجنازة صلاة الإمام ومن خلفه من التيممين للجنازة والمتوضئين تامة وفسدت صلاة التيممين للحدث ، وإن كان الماء يكفى للجنازة فإن كان الإمام متوضئاً فصلاته وصلاة المتوضئين تامة وصلاة التيممين فاسدة ، وإن كان الإمام متيماً عن أى شئ كان فسدت صلاة الكل . رجلان يصليان أحدهما عريان والآخر متيمم لمجاه رجل وقال « مى ماء قرضاً به أيها التيمم ، ومى ثوب غلظ أيها العريان » فسدت صلاتهما - كذا قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله . المصل بالتيمم إذا قال له نصرانى « خذ الماء ، فإنه يمضى على صلاته ولا يقطع لأن كلامه قد يكون على وجه الاستهزاء ، وقد صح الشروع يقين فلا يقطع بالشك ، فإذا فرغ من الصلاة سأله فإن أعطاه أعاد الصلاة وإلا فلا . ذكر أبو الحسن فى جامعهم فى المصل إذا وجد مع رفيقه ماء كثيراً ولا يدرى أعطيه أم لا : أنه يمضى فى صلاته ، فإذا فرغ سأله فإن أعطاه توضأ وأعاد الصلاة ، وإن أبى حين سأله فقد تمت صلاته ، فإن أعطاه بعد ما أبى لم ينتقض ما مضى من صلاته . وعن محمد رحمه الله أنه إذا رأى فى الصلاة مع غيره ماء وفى غالب ظنه أنه يعطيه بطلت صلاته .

وما يتصل بهذه المسائل ما قال محمد رحمه الله فى الزيادات ، وصورته : مسافر اغتسل عن جنازة فبقيت منه لمعة لم يصبها الماء وليس معه ماء فإنه يتيمم [ويصل فإن تيمم للجنازة ثم أحدث حدثاً يوجب الوضوء وليس معه ماء فإنه يتيمم]^١ أيضاً للحدث (١) من أر ، خ .

و يصل ، فان وجد ماء قبل التيمم للحدث فهو على خمسة وجوه ، الاول : إذا وجد من الماء ما يكفي لها وفي هذا الوجه ينتقض تيممه للجنابة فيفضل اللمعة ثم يتوضأ للحدث ، الوجه الثاني : إذا وجد من الماء ما لا يكفي لأحدهما وفي هذا الوجه لا ينتقض تيممه للجنابة ويتمم للحدث ويستعمل ذلك الماء في اللمعة قليلاً للجنابة ، الوجه الثالث : إذا وجد من الماء ما يكفي لللمعة ولا يكفي للوضوء ففي هذا الوجه ينتقض تيممه للجنابة فيفضل اللمعة ويتمم للحدث ، الوجه الرابع : إذا وجد من الماء ما يكفي للوضوء ولا يكفي لللمعة ففي هذا الوجه لا يبطل التيمم للجنابة ويتوضأ للحدث ، الوجه الخامس : إذا وجد من الماء ما يكفي لكل واحد منهما حالة الاقتراد ولا يكفي لها على الجمع وفي هذا الوجه يصرف الماء إلى اللمعة ثم يتمم للحدث ، فان توضأ بهذا الماء جاز ويعد التيمم للجنابة ، ولو أنه لم يتوضأ بهذا الماء ولكن بدأ بالتيمم للحدث ثم صرف الماء إلى اللمعة هل يعد التيمم للحدث ؟ ذكر في الزيادات أنه جيد التيمم ، وعلى رواية الأصل لا يعد ، قيل : ما ذكر في الزيادات قول محمد ، وما ذكر في الأصل قول أبي يوسف رحمه الله . هذا الذي ذكرنا إذا وجد الماء قبل أن يتمم للحدث ، فأما إذا وجد الماء بعد ما تيمم للحدث فهو على خمسة وجوه ، الوجه الاول : إذا وجد من الماء ما يكفي لها وفي هذا الوجه يبطل تيممه للجنابة والحدث فيفضل اللمعة ويتوضأ للحدث ، الوجه الثاني : إذا وجد من الماء ما لا يكفي لأحدهما وفي هذا الوجه لا يبطل تيممه للجنابة ولا للحدث ولكن يصرف الماء إلى اللمة قليلاً للجنابة ، الوجه الثالث : إذا وجد من الماء ما يكفي لللمعة دون الوضوء ففي هذا الوجه يبطل تيممه للجنابة فيصرف الماء إلى اللمة ولا يبطل تيممه للحدث ، الوجه الرابع : إذا وجد من الماء ما يكفي للوضوء ولا يكفي لللمعة ففي هذا الوجه لا يبطل تيممه للجنابة ويبطل تيممه للحدث فيتوضأ به ويصل ، الوجه الخامس : إذا وجد من الماء ما يكفي لكل واحد منهما حالة الاقتراد ولا يكفي لها وهاتين يصرف الماء إلى اللمة ، وهل

يقتضى تيممه للحدث؟ على رواية الزيادات وهو قول محمد يقتضى، وعلى رواية الأصل وهو قول أبي يوسف لا يقتضى. جنب اغتسل ونسى أن يبدأ بمواضع الوضوء. يعنى لم يغسل مواضع الوضوء ونسى غسل ظهره أيضاً ثم أراق الماء: فانه يقيم، فان تيمم ووجد ماء يمكن لأحدهما إما لمواضع الوضوء. وإما لغسل الظهر لا يقتضى تيممه. وكان له أن يهرق هذا الماء إلى أيهما شاء ولكن الأفضل أن يستعمل في مواضع الوضوء. جنب اغتسل وبقى من جسده ظهره لم يصبه الماء وليس معه ماء آخر فله أن يقيم تيمماً واحداً للجنباء والحدث جميعاً، وإنما كان هكذا لأن التيمم خلف عن الماء ثم استعمال الماء مرة واحدة يمكن عن الحدثين، حتى أن الحائض إذا طهرت من حیضها وأجنبت يكفيها غسل واحد للجنباء والحدث جميعاً، قيل: ويغنى له عند التيمم أن ينوي الحدثين، فان تيمم لهما ثم وجد من الماء ما يمكن لأحدهما إما لغسل الظهر وإما لمواضع الوضوء صرفه إلى غسل الظهر ويعيد التيمم للحدث على رواية الزيادات وهو قول محمد رحمه الله؛ استشهد محمد رحمه الله في الكتاب لإيضاح مذهبه بمسألة قال: ألا ترى أن الرجل إذا كان بثوبه أو بجسده نجاسة أكثر من قدر الدرهم وأحدث ولم يجد ماء وتيمم ثم وجد ماء يمكن لأحدهما فانه يهرق إلى غسل النجاسة ثم يعيد تيممه للحدث مع أن هذا مستحق للصرف إلى النجاسة فكذا في مسائلنا، قال مشايخنا رحمهم الله: لا يحفظ لهذه الرواية حكماً عن أبي يوسف رحمه الله، والصحيح أن يقال: لا يقتضى تيممه ولا يلزمه إعادة التيمم عند أبي يوسف. جنب وجد من الماء قدر ما يمكن للوضوء دون الاغتسال فانه يقيم ولا يلزمه استعمال ذلك الماء عندنا، فان تيمم وتوضأ ثم أحدث فله أن يقيم، فان تيمم ثم وجد ماء يمكن لأحدهما إما لبقية جسده أو لمواضع وضوئه: صرفه إلى الجنباء ويعيد التيمم للحدث على رواية الزيادات، وهو قول محمد رحمه الله. وفي نوادر ابن سماعه رحمه الله: مسافر أجنب تيمم وشرع في الصلاة ثم أحدث ووجد من الماء ما يكفيه للوضوء يتوضأ به وينى على صلاته في قول محمد الآخر، وروى ذلك

عن أبي يوسف رحمه الله أيضا .

نوع آخر :

في التيمم إذا أحدث في الصلاة ، وفي إمامة التيمم للتوضئين :

إذا اقتنع الصلاة بالتيمم ثم سبقه الحدث فلم يجد ماء : يقيم ويبنى ، وكذلك لو اقتنع الصلاة بالوضوء ثم سبقه الحدث فلم يجد الماء يقيم ويبنى ، وإن وجد ماء بعد ما تيمم توضأ واستقبل الصلاة سواء وجد الماء بعد ما عاد إلى مكانه أو قبل أن يعود إلى مكانه ، هكذا ذكر الحاكم الشهيد في المختصر ، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني : كان الشيخ الإمام إسماعيل الزاهد يقول : وجدت رواية عن أبي يوسف أنه يتوضأ ويبنى ، قال : وهذا أقيس على مذهبه ، فيحتمل أن يكون ما ذكره الحاكم في المختصر قول محمد رحمه الله . وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله أن المتوضئ إذا سبقه الحدث فذهب وتيمم ثم وجد الماء بعد ما عاد إلى مكانه استقبل الصلاة ، وإن وجد الماء قبل أن يعود إلى مكانه ففي القياس يتوضأ ويستقبل الصلاة وهو قول محمد رحمه الله ، وفي الاستحسان وهو قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله : يتوضأ ويبنى على صلاته . وفي البقال : مسافر أجنب وشرع في الصلاة بالتيمم ثم سبقه الحدث فوجد ماء قدر ما يكفي للوضوء فانه يتوضأ به ويبنى ، قال : وهذا هو القول الأخير لمحمد رحمه الله وهو رواية عن أبي حنيفة رحمه الله . ويجوز للتيمم أن يؤم المتوضئ في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، وقال محمد رحمه الله : لا يجوز وهو قول علي رضي الله عنه . وإذا كان الإمام متيمما وخلفه متوضئون فأحدث فاستخلف متوضئا ثم وجد الإمام الأول الماء فسدت صلاته ولا تصد صلاة القوم ولا صلاة الخليفة ، وإن كان الأول متوضئا والخليفة متيمما فوجد الخليفة الماء فسدت صلاته وصلاة الإمام الأول والقوم جميعا ، وهذا التصريح إنما يتأى على مذهب أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله لأن عندهما اقتداء

المتوضئ بالتيمم جائز ، وأما على مذهب محمد رحمه الله لا يتأتى هذا التفريع لأن من مذهبه أن اقتداء المتوضئ بالتيمم لا يجوز .

نوع آخر من هذا الفصل في المتفرقات :

ويصلى الرجل بتييمه ما شاء من الصلاة من القرائن والنوافل والفوائت ما لم يحدث أو زوال الملة أو يحد الماء ، وقال الشافى رحمه الله : يصل بتييم واحد فرضاً واحداً وما شاء من النوافل ، وحاصل الخلاف يرجع إلى أن حكم التيمم عند عدم الماء ما ذا ؟ قال أصحابنا رحمهم الله : حكمه زوال الحدث مطلقاً من كل وجه إلى وقت الحدث كما فى الماء ، إلا أن فى الماء الزوال موقت إلى غاية الحدث وفى التيمم موقت إلى غاية الحدث أو وجود الماء أو زوال الملة ، وعند الشافى حكمه رفع الحدث مقدراً بالحاجة إلى فرض الوقت كما فى طهارة المستحاضة . إذا أجنب المسافر فوجد من الماء قدر ما يتوضأ به لا غير فانه يقيم ولا يتوضأ به عندنا ، وعند الشافى رحمه الله يتوضأ بذلك الماء ثم يقيم . وكذلك على هذا الخلاف المحدث إذا كان معه من الماء ما يكفيه لفصل بعض الأعضاء يقيم عندنا ، وعند الشافى رحمه الله يستعمل الماء فيما يكفيه ثم يقيم ، فان تيمم للجنازة وصلى ثم أحدث ومعه من الماء ما يتوضأ به يتوضأ به لصلاة أخرى ، وإن توضأ به ولبس خفيه ثم رجماء يكفيه للاغتسال فلم يقتل حتى صار عادماً للماء ثم حضرت الصلاة ومعه من الماء مقدار ما يتوضأ به فانه يقيم ولا يتوضأ به ولا يلزمه نزح الخف ، فان تيمم ثم حضرت الصلاة الأخرى وقد سبقه الحدث فانه يتوضأ به ولا يمسح على خفيه ، وإن لم يكن مر بالماء قبل ذلك مسح على خفيه . وإذا أصابت بدن التيمم نجاسة لم ينقض ذلك تيممه ، وكذلك إذا أصابت ثوبه ، ولكن يمسح تلك النجاسة بخرقة أو خشبة أو تراب ثم يصل لأنه بالمسح يزول العين وإن كان لا يزول الاثر فهو قادر على إزالة البعض ، ولو أمكنه إزالة الكل يؤمر به فإذا أمكنه إزالة البعض يؤمر به أيضاً ، وصار كالعارى إذا وجد من ثوبه ما يستر به بعض عورته ، فان ترك

المسح فانه لا يضره . قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير في مسلم تيمم ثم ارتد عن الإسلام - والبقاء - ثم أسلم : فهو على تيممه ، وقال زفر : يطل تيممه ، وأجمعوا على أنه إذا توطأ ثم ارتد عن الإسلام ثم أسلم فهو يكون على وضوئه . ولو تيمم ضراني يريد به الإسلام لا يصح تيممه حتى لا يصل بهذا التيمم لو أسلم عند أبي حنيفة و محمد رحمهما الله ، و على قول أبي يوسف رحمه الله يصح تيممه ، شرط في الجامع الصغير لإرادة الإسلام على مذهب أبي يوسف ، ولم يشترط إرادة الإسلام في كتاب الصلاة على مذهبه ، والصحيح ما ذكر في الجامع الصغير . و في الخلاصة : ولو تيمم الكافر ثم أسلم لا يجوز تيممه . و عند أبي يوسف رحمه الله إذا تيمم بنية الإسلام يصير مسلماً و يصح تيممه ، م : ولو توطأ حال كفره ثم أسلم فصلى بذلك الوضوء يجوز عندنا ، خلافاً للشافعي . و للسافر أن يطأ جاريته و إن علم أن لا يجد الماء ، و قال مالك : يكره له ذلك . سئل شيخ الإسلام السندي رحمه الله عن رجل ضرب يديه على الأرض للتيمم و رفضها قبل أن يمسح بها وجهه و ذراعيه أحدث بصوت أو بریح أو نحو ذلك ثم يمسح بها وجهه هل يجوز ذلك التيمم ؟ قال : وقعت هذه المسألة أيام أستاذنا رحمه الله فقال القاضي الإمام المنتجب إلى إسباجاب : يجوز التيمم ، بمنزلة من ملأ كفيه ماء فأحدث ثم استعمله في بعض أعضاء الوضوء أليس أنه يصح فكذلك هنا ، و قال الإمام أبو شجاع رحمه الله : لا يجوز لأن الضربة من التيمم . قال عليه السلام " التيمم ضربتان ضربة للوجه و ضربة للدين " فقد أتى ببعض التيمم ثم أحدث فينقضه كما ينقض الكل إذا حصل بعد تمامه و عند ذلك ينقض الكل .

ثلاثة نفر في السفر : جنب ، و حائض طهرت من الحيض ، و ميت ، و معهم من الماء قدر ما يكفي لأحدهم ، إن كان الماء لأحدهم فهو أحق به ، و إن كان الماء لهم لا يبنى لأحد أن يقتل ، و في الخاتبة : يباح التيمم للكل ، و في الولو اجبة : و يفني لها أن يصرفا نصيهما البيت و تيمما ، م : و إن كان الماء مباحا فالجنب أحق به - و في العتاية :

بالإجماع، م: و تيمم المرأة و يتيمم الميت و يصل عليه و تقتدى به المرأة، وكذلك لو كان مكان الحائض محدثاً يصرف إلىجنب بالإجماع، و في الحائض: ولو وهب لهما رجل ماء قدر ما يكفي لأحدهم قالوا: الرجل أولى به لأن الميت ليس من أهل قبول الهبة، و المرأة لا تصلح للإمامة - قال مولانا رحمه الله: هذا الجواب إنما يستقيم على قول من يقول إن هبة المشاع فيما يحتمل القسمة لا يفيد الملك و إن اتصل به القبض. و إن كان الماء بين الأب و الابن فالأب أولى به. و في الحجة: و إن كانت امرأة جنب و امرأة حائض طهرت فصرف الماء إلى الحائض التي طهرت أولى. م: تيمم مر على الماء و هو قائم ذكر في بعض الروايات أن على قول أبي حنيفة رحمه الله ينقض تيممه، و قيل: ينبغي أن لا ينقض عند الكل لأنه لو تيمم و جربه ماء و لم يعلم به يجوز تيممه عند الكل، إنما الخلاف بين أبي حنيفة و أبي يوسف رحمهما الله فيما إذا تيمم و في رحمه ماء لا يعلم به. رجل يرى التيمم إلى الرسغ أو الوتر ركة واحدة ثم رأى التيمم إلى المرقق أو الوتر ثلاثاً لا يعيد ما صلى، و إن فعل ذلك من غير أن يسأل أحداً ثم سأل فأمر بثلاث يعيد ما صلى. المسافر إذا وجد الماء قدر ما يغسل به كل عضو مرة واحدة لا يجوز له أن يتيمم إلا أن يخاف العطش على نفسه أو دابته. و لو كان متيمماً و وجد ماء قدر ما يكفي كل عضو مرة واحدة فغسل بعض أعضائه ثلاثاً ثلاثاً فلم يبق الماء فانه يعيد التيمم، و في المضمرات: و إن غسل أعضائه مرة و بقي بعض أعضائه لا يعطل التيمم، لأنه لم يجد ماء يتوضأ به فهو على تيممه. و في الظهورية: و إذا توضأ الرجل في الحفاضة و لم يكن معه من الماء ما يمسح به رأسه فانه يتيمم. م: و إذا أحدث [الإمام في صلاة الجنازة قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله: إن استخلف متوضئاً] ثم تيمم و صلى خلفه أجزاء في قولهم جميعاً، و إن تيمم هذا الذي أحدث و أم الناس و أتم جازت صلاة الكل في قول أبي حنيفة و أبي يوسف رحمهما الله، و على قول محمد و زفر

(١) من أر، خ.

رحمها الله صلاة التوضئين فاسدة وصلاة التيممين جائزة، وهذه المسألة دليل على أن صلاة الجنائز يجوز البناء والاستخلاف ويصح فيها اقتداء التوضئ بالتيمم كما في غيرها من الصلاة . المسافر إذا لم يجد الماء وجد الثلج إن كان ذلك في مكان البرد وزمانه جاز له التيمم ، لأن التوضئ بالثلج لا يجوز إلا بشرط أن يسيل الماء على أعضائه و يتقاطر منها وذلك لا يتصور في زمان الشتاء . فإذا عجز عن الوضوء جاز له التيمم . مسافر أحدث ومعه ثوب نجس فوجد ماء قدر ما يكفي للوضوء أو لنسل الثوب ولا يكفيها : فإنه ينسل الثوب به و يقيم للحدث ويصلي ، وإن توضأ بالماء وصلى في الثوب النجس يحزبه وكان سيئاً فيما فعل ، وفي المضمرات : و عن أبي يوسف رحمه الله أنه يتوضأ ولا يقيم . م : وإذا تيمم لصلاة الجنائز وصلى جاز له أن يصلي بذلك التيمم على جنازة أخرى قبل أن يقدر على الوضوء . وفي الظهيرة : وإذا كان مع المسافر ماء يحتاج إليه لا يتخذه العجين جاز له التيمم ، وإن كان يحتاج لا يتخذه المرقة لم يحز له التيمم . م : مسافر معه ماء طاهر وسور حار ولا يعرف أحدهما من الآخر قال محمد رحمه الله : يتوضأ بهما جميعاً ولا يقيم . جنب تيمم للظهر وصلى ثم أحدث لمحضرتة العصر ومعه ماء يكفي للوضوء فإنه يتوضأ للعصر ، فإن توضأ للعصر وصلى ثم مر بماء يتأني فيه الاغتسال وعلم به ولم يغتسل حتى حضرت المغرب وقد أحدث أو لم يحدث ومعه ماء قدر ما يكفي للوضوء : فإنه يقيم ولا يتوضأ به . ومن تيمم ثم شك أنه أحدث أو لم يحدث فهو على تيممه ما لم يستيقن بالحدث . مسافر أجنب فغسل وجهه وذراعيه ولم يبق الماء فإنه يقيم - وفي الحائض : للحائض لاؤها باقية ، م : فإن تيمم وشرع في الصلاة ثم فقه في الصلاة ثم وجد ماء يكفي للاغتسال فإنه يغسل به أعضاء الوضوء ، إلا رواية عن أبي يوسف رحمه الله ، ويغسل ما بقي من جسده لم يكن غسله في المرة الأولى بلا خلاف . الحائض : إذا ظهرت المسافرة من حبضها وأيامها أقل من عشرة تيممت إن صلت بذلك التيمم حل للزوج أن يطأها عند الكل ، وإن لم تصل لا ذكر لها في الأصل واختلف

المشايع فيه ، قال بعضهم : يحل الزوج وطؤها قبل الصلاة في قول محمد رحمه الله ، ولا يحل عندهما لأن عندهما لا ينقطع حق الرجعة قبل الصلاة ، وعلى قول محمد ينقطع ، والإحوط أن لا يطأها . ولو كان الرجل في المسجد فقبله النوم واحتلم تكلموا فيه ، قال بعضهم : لا يحل له الخروج قبل التيمم ، وقال بعضهم : يباح ، وفي الغيائية : ولو ظن أن الماء قد فنى تيمم وصلى ثم ظهر أنه بقي لا يجوز بالإجماع . فتاوى الحجة : الرجل إذا صار مربوطا وصار بحال لا يمكنه الوضوء تيمم ، فإن صار بحال لا يقدر على التيمم بنفسه ولا يجد أحدا يوضئ ولا يؤمنه سقط عنه الصلاة ما دام هكذا ، فلو صح ليس عليه القضاء ، وإذا مات لا وبال عليه ، وعلى قياس قول أبي يوسف يصلى هكذا تشبها بالصلاة . وإن كان في طين ولا يقدر على الوضوء والتيمم يصلى بالإيماء وبعد إذا قدر . وإذا كان في سفر ولا يمكنه إخراج يديه من الكم مخافة البرد فانه يحسح وجهه ويديه إلى الرسخ ويصلى . قال الشيخ أبو الليث البخاري الحافظ : حصل على ميت بالتيمم ثم وجدوا الماء فان سوى اللبن لا يخرج ولا يفضل ، وإن لم يستو اللبن أو لم يهل التراب عليه أخرج وغسل كأنه كان موضوعا على الأرض ، ولا تباد الصلاة . قياسا على جنب تيمم وصلى ثم وجد الماء فانه يغتسل ولا يعيد الصلاة . جامع الجوامع : صبي أو مجنون تيمم ثم بلغ أو أفاق أعاد . فتاوى العتبية : ولو توضأ بسور الحار ثم أحدث وتيمم وأعاد الصلاة خرج من العهدة - والله أعلم بالصواب .

الفصل السادس في المسح على الخفين

يجب أن يعلم بأن المسح على الخفين جائز عند عامة العلماء بأثار مشهورة قديمة من المتواتر ، وعن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه سئل عن السنة والجماعة فقال : أن تحب الشيخين ولا تظلمن في العتتين وتمسح على الخفين . - وقال الكرخي : من أنكر المسح على الخفين يخشى عليه الكفر . قالوا : وعلى قول أبي يوسف : من أنكر المسح على الخفين يكفر - وفي الكافي : من لم يره يدع ، ومن رآه ولم يحسح أخذوا بالعزيمة

يثاب ، والثواب باعتبار النزح والفعل . وفي الذخيرة : وفي فوائد الشيخ أبي الحسن
الاستغنى سئل عن المسح على الخفين يراه الرجل إلا أنه محتاط ويزرع خفيه عند كل
وضوء ولا يمسح عليهما ؟ قال : أحب إلى أن يمسح على خفيه فنيا للثمة لأن الرواض
لا يرونه . وفي جامع الجوامع : المسح أفضل من الفعل .

م : وهذا الفصل يشتمل على أنواع :

النوع الأول في صورة المسح و كفيته و مقداره :

فقول : قال أصحابنا رحمهم الله : مسح الحف مرة واحدة ، ولا يسن فيه التكرار ، ويبدأ
من قبل الأصابع فبضع أصابع يده اليمنى على مقدم خفه الأيمن ، ويضع أصابع يده
اليسرى على مقدم خفه الأيسر ويمدحها إلى أصل الساق . وفي الطحاوى : لو مسح عليهما
عرضاً أجزأه ولكن يكون مخالفاً للسنة . م : وعن محمد أنه سئل عن المسح على الخفين ؟
قال : أن يضع أصابع يده على مقدم خفيه ويحافى كفيه ويمدحها إلى الساق ، أو يضع
كفيه مع الأصابع ويمدحها جملة ، وقال محمد : كلاهما أحسن - قال شمس الأئمة الطوائى :
والأحسن تحصيل المسح بجميع اليد ، ولو بدأ من قبل الساق يجوز . وفي الخاتمة :
ويخرج بين أصابعه - وفي الذخيرة : قليلاً ، وفي الهداية : والبداية من الأصابع على
استحباب . وفي فتاوى الحجة : يستحب أن يضم ثلاث أصابع من اليدين ويضمهما على
الخفين من جانب أصابع الرجلين ثم يمدحها ، ويفتحها قليلاً قليلاً حتى يبلغ الأصابع إلى
الكعبين . م : ولو بدأ من الساق - وفي الخاتمة : ومد إلى الأصابع ، م : جاز إلا أنه
ترك السنة ، وترك السنة لا يمنع الجواز ، ألا ترى لو بدأ في الفسل من أصل الساق يجوز
ولو مسح بظاهر كفيه يجوز والمستحب أن يمسح ياطن كفيه . وفي الظهيرية :
وإظهار الخطوط في المسح ليس بشرط ، وكذلك لو محى الخطوط من الخف ،
وفي الحجة : ويستحب إظهار خطوط المسح على الخفين . وفي الولوالجية : ولو مسح
بأصبع واحدة قدر ثلاث أصابع مداً لا يجوز ، م : ولو مسح بأصبع أو إصبعين

لا يجوز ، ولو مسح بثلاثة أصابع جاز ، وفي الولوالجية : ولو مسح بثلاث أصابع وضعا لا مدا جاز . م : وعلى قيس رواية الحسن رحمه الله في مسح الرأس أنه لا يجوز ما لم يمسح مقدار الربع ولا يجوز في مسح الخفين إلا مقدار الربع أيضا ، ولو مسح بالإيهام والسبابة إن كانتا مفتوحتين جاز لأن ما بينهما مقدار إصبع آخر ، وقد ذكرنا هذا في مسح الرأس ، ولم يذكر محمد في الأصل أن التقدير بثلاث أصابع اليد أو بثلاث أصابع الرجل ؟ وكان الكرخي رحمه الله يقول : التقدير بثلاث أصابع الرجل اعتبارا بمحل المسح ، وكان الشيخ الفقيه أبو بكر الرازي يقول : التقدير بثلاث أصابع اليد اعتبارا لآلة المسح ، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله - وفي السراجية : وهو المختار ، وفي الخلاصة : وعند الشافعي رحمه الله التقدير بأدنى ما يطلق عليه اسم المسح ، ولو مسح بإصبع واحدة ثم به ومسح ثانيا وثالثا كذلك إن مسح كل مرة غير الموضع الذي مسحه مرة يجوز كأنه مسح بثلاث أصابع . وفي النخاية : وإن مسح برؤس الأصابع وجاف أصول الأصابع والكف لا يجوز ، إلا أن يبلغ ما ابتل من الخف عند الوضع مقدار الواجب وذلك ثلاث أصابع من أصغر أصابع اليد . م : ويجوز المسح على الخف يبل الفصل سواء كانت البلة متقاطرة أو غير متقاطرة - وفي الذخيرة : إذا لم يكن البلل مستملا بأن أخذ البلة من عضو آخر من أعضائه سوى الكف . م : ولا يجوز المسح يبل المسح ، وتفسير هذا : إذا توشأ ثم مسح الخف يلة بقيت على كفه بعد الفصل يجوز ، ولو مسح رأسه ثم مسح الخف يلة بقيت لا يجوز ، ولو توشأ ونسى مسح خفيه ثم غاض الماء فأصاب الماء ظاهر خفيه يمزجه من المسح ، وهو نظير ما لو نسى مسح الرأس فأصاب رأسه ماء المطر - وهل يصير الماء بهذا مستملا ؟ قال أبو يوسف : لا يصير . وقال محمد رحمه الله : يصير . وإذا لم يمسح على خفيه ولكن مشى في الحشيش فأبتل ظاهر خفيه يبل الحشيش إن كان الحشيش مبتلا بالماء أو بالمطر يجوز بالإجماع ، وإن كان مبتلا بالطل اختلف المشايخ فيه ، والصحيح أنه يجوز لأن الطل من الماء كال المطر .

وقيل : إن الطل يسيل في بيت المقدس كالطر . ولو أمر إنسانا حتى مسح على خفيه جاز
 لحصول المقصود . وهو إصال البلة . التوازل : ولو أن رجلا توضأ ولبس خفيه ثم
 وجد في موضع الوضوء مكانا لم يصب الماء فإن كان أحدث فيما بين ذلك فانه يخلع خفيه
 ويغسل قدميه ، وإن لم يحدث فيما بين ذلك فليس الماء على ذلك الموضع ولا ينزع خفيه ؛
 وهذا إذا ترك شيئا من فرائض الوضوء ، ولو أنه ترك من السنن كالمضمضة
 والاستنشاق فانه يغسل ذلك ولا ينزع خفيه أحدث أو لم يحدث ، ولو نسي من الجنابة
 المضمضة والاستنشاق أو ترك شيئا من السنن لم يصب الماء فإن كان أحدث يخلع خفيه ،
 وإن لم يحدث يغسل ذلك الموضع ولا يخلع خفيه .

نوع آخر في بيان محل المسح

نقول : محل المسح ظاهر الخف دون باطنه ، حتى لو مسح باطن خفيه دون ظاهرهما
 لا يجوز ، وقال الشافعي رحمه الله : المسح على ظاهر الخف فرض وعلى باطنه سنة ،
 والأولى عنده أن يضع يده اليمنى على ظاهر الخف ويده اليسرى على باطن الخف ويمسح
 بهما كل رجله . وفي الظهيرية : و موضع المسح ظهر القدم دون الكعب والجوانب ،
 و ظهر القدم من رؤس الأصابع إلى مفصل شراك النعل . م : وإذا مسح على العقب
 لا يجوز ، ولو مسح على ما على الساق أو ما على مقدم ظهر الخف يجوز ، ولو مسح على
 ما فوق الكمين لا يجوز .

نوع آخر

في بيان ما يجوز عليه المسح من الخفاف وما بمنائها وما لا يجوز .
 الخف الذي يجوز المسح عليه : ما يمكن قطع السفر به و تتابع المشي عليه و ستر
 الكمين وما تحتها ، و ستر ما فوق الكمين ليس بشرط ، وإن كان يرى من الكعب
 قدر إصبع أو إصبعين جاز المسح عليه ، وإن كان ثلاث أصابع فضاغدا لا يجوز ، نص
 عليه محمد رحمه الله في الزيادات ، و المذكور في الزيادات : رجل عليه خفان لا ساق لها

جاز له أن يمسح عليهما إذا كان الكعب مستورا، وإن كان خرج منها شيء من مواضع الرضوء نحو الكعب وغيره فإن كان ما خرج مقدار ثلاث أصابع من أصغر أصابع الرجل لا يجوز المسح عليهما، وعن هذه المسألة قال مشايخنا رحمهم الله: إذا لبس المكعب ولا يرى من كعبه إلا إصبعان جاز المسح لأنه بمنزلة الخف الذي لا ساق له. وفي فتاوى الحنفية: وإذا كان الخف لنا جدا جاز المسح عليه لأنه خيط خفا. وفي اليتيمة: سئل على بن أحمد عن المسح على الخف المتخذ من المسك^١، بالغ پوست، هل يجوز؟ فقال: لا يجوز لأنه لا استمسك لها، فأشبهه المهن، وقال الإمام الزنجرى: يجوز المسح عليهما، وسئل الورى فقال: إن كان صلبا غليظا بحيث يمكن المشي فيه فلا بأس به وإلا فلا، وعنه رواية أخرى أنه يجوز بعد أن يكون ذكيا. وسألت الورى عن البول إذا ترشش على الخف مثل رأس الإبرم مسح على ذلك الخف؟ قال: لا بأس به. قال: وسألت أبا ذر فقال: لا يجوز، وجواب الورى منصوص في الفتاوى البقالي^٢. م: قال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله: الصحيح من المذهب جواز المسح على الخفاف المتخذة من اللبود التركية^٣. وروى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه [لا يجوز]^٤، وإنما يجوز [المسح على الخفاف المتخذة من اللبود، وفي النياينة: الصحيح عند أبي حنيفة أنه]^٥ إذا كان تحته آدم؛ م: قال مشايخنا رحمهم الله: كان أبو حنيفة لم يعرف صلابة هذا النوع من الخف وصلاحته لقطع السفر وتابع المشي به، أما لو عرف ذلك لاقى به لأن مثل هذا الخف صالح لقطع السفر وتابع المشي به وكان كالخف المتخذ من الأديم. وفي الظهيرية: إذا مسح على القفافة التي يلبس عليها الصاروج^٦ يجوز. وفي السراجية. إذا مسح على الصاروج والطرباج على قول بعض المتأخرين يجوز إذا كانت القفافة ذات طاقين وقد شدها برباطات عليها بحيث لا يدخل فيها ثلاث أصابع اليد.

(١) المسك: الجلد (٢) اللبود التركية: تتلبد من الصوف (٣) من أر، خ (٤) الصاروج: النورة وأخطاها.

م : أما المسح على الجوارب فلا يخلو إما أن يكون المجرب رقيقاً غير منعل وفي هذا الوجه لا يجوز المسح بلا خلاف ، وإما أن كان ثخيناً منعلاً ففي هذا الوجه يجوز المسح بلا خلاف ، والمراد من الثخين أن يستمسك على الساق من غير أن يشده بشئ ولا يسقط . فأما إذا كان لا يستمسك ويسترخى فهذا ليس بثخين فلا يجوز المسح عليه . وأما إذا كان ثخيناً غير منعل لا يجوز المسح عليه عند أبي حنيفة رحمه الله ، وعندهما يجوز - وفي النصاب : وعليه الفتوى - وفي الهداية : ولا يجوز المسح على المجربين عند أبي حنيفة إلا أن يكونا مجلدين أو منعلين ، وفي التوافع : المجلد ما يكون في أسفل القدم وأعلاهما جلد ، والمنعل ما يكون أسفله جلداً كالنعل . م : ثم بين المشايخ رحمهم الله اختلاف في مقدار النعل الذي يكفي لجواز المسح على الثخينين عند أبي حنيفة رحمه الله . قال بعضهم : إذا كان في باطن الكف أديم وهو ما يلي كف القدم جاز المسح ، وقال بعضهم : لا يجوز المسح حتى يكون الأديم إلى الساق ليكون ظاهر قدميه وكعباه مستورا بالأديم ، فعلى قول هذا القائل لو كان المستور بالأديم ما دون الساق والساق بلا جوب لا يجوز المسح عند أبي حنيفة رحمه الله ، قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : سألت الشيخ الإمام الأستاذ رحمه الله عن تفسير الجوب المنعل عند أبي حنيفة رحمه الله : أراد به البط الرقيق الذي اعتاد الناس خروجه على جواربهم أو أراد به الصرم الغليظ فظهر الصرم الذي يكون على جوارب أهل مرو ؟ قال : إن كان هذا الجوب المنعل بجوارب الصيادين التي يمشون عليها في دقة الجوب وظظ النعل جاز المسح عند أبي حنيفة رحمه الله . قال شمس الأئمة في شرح كتاب الصلاة : الجوارب أنواع ، منها ما يكون من غزل وصوف ، ومنها ما يكون من غزل ، ومنها ما يكون من شعر ، ومنها ما يكون من جلد رقيق ، ومنها ما يكون من الكرياس^(١) - فالأول^(٢) لا يجوز المسح عليه عندهم جميعاً ، وأما الثاني^(٣) فإن كان رقيقاً لا يجوز

(١) الكرياس : ثوب من القطن الأبيض (٢) أى ما يكون من الغزل الصوف .
(٣) ما يكون من غزل .

المسح عليه بلا خلاف، وإن كان ثخيناً متمسكاً أى يمسك على الساق من غير أن يربط بشئ. ويستر الكعب سترًا لا يبدو الناظر كما هو جواب أهل مرو فلي قول أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز المسح عليه إلا إذا كان متعلاً أو مبطناً، وعلى قولها يجوز - وفي السفاني: وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز المسح على الجوارب وإن كانت منعقة، وأما الثالث^١ ذكر في النوادر أنه لا يجوز المسح عليه، قالوا: إذا كان صلباً متمسكاً يمشى معه فراسخ أو فرساج يجب أن يكون على الخلاف بين أبي حنيفة وصاحبه رحمهم الله، وأما الرابع^٢ فقد روى عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يجوز المسح عليه، والمتأخرون قالوا: الصحيح أن المسألة على الخلاف، وأما الخامس^٣ فلا يجوز المسح عليه كيف ما كان، ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في شرحه: حكى أن أبا حنيفة رحمه الله مسح على جوربيه في مرضه الذي مات فيه وقال لواءه^٤: فعلت ما كنت أمتنع الناس عنه، قال رحمه الله: استدلوأ به على رجوعه إلى قولها - وفي الذخيرة: قال الصدر الشهيد: وعليه الفتوى، وكان شمس الأئمة الحلواني رحمه الله يقول: هذا كلام محتمل يحتمل أنه كان رجوعاً إلى قولها، ويحتمل أن لا يكون رجوعاً ويكون اعتذاراً لهم، أى إنما أخذت بقول المخالف للضرورة، فلا يثبت الرجوع بالشك. وأما المسح على الجاروق^٥ فإن كان يستر الكعب والقدم فهو بمنزلة الحف الذي لا ساق له، وكل جواب ذكرنا ثمه فهو الجواب هاهنا، وإن كان لا يستر الكعب والقدم أكر يمشى جاروق يوزنى بر دوخته باشد چنانكه عادت بعض مردمان است مسح روا بود و این بمعنى جوربي باشد از پوست كه پليس مع الثعلين، آنجا مسح رواست باتفاق.

(١) ما يكون من الشعر (٢) ما يكون من جلد رفيع (٣) ما يكون من الكرباس .
 (٤) كيف كان هناك عواده ؟ والصحيح التثبت أنه مات في حين المنصور بعد ما سقى سما، فلما أحس بالموت سجد فمات في السجدة غريباً صهيئاً - رحمه الله ، ولعله قال ذلك في غير مرض للوت (٥) الجاروق: نوع فعل يستعمله البدويون .

كذا ذكره الطحاوى، واكر يش چاروق يوزنى بردوخته بود عامه مشايخ برانند كه لا يجوز المسح عليه، وجوز بعضهم ذلك لأن عوام الناس يسافرون به خصوصا في بلاد الشرق. وإذا كان الخف مشقوقا يعنى ما على ظاهر القدم وكان يبدو قدمه من ذلك، أو كان جوربا تخينا متعلا إلا أن ما على ظاهر القدم مشقوق وقد ميا لذلك الشق أزرارا^١ وكان يشدها، أو ميا له خيطا أو سيرا وكان يشدها شدا يستر قدمه : فهو كغير المشقوق، وفي الطحاوى : فإن حله بعد ما أحدث وانكشف من أسفل الكعب قدر ثلاث أصابع لا يجوز المسح عليه، ولو انكشف قدر إصبع أو إصبعين جاز المسح عليهما، وإن كان يستر بعضه دون بعض ذكر الإمام شمس الأئمة الحلوانى إن كان ذلك بمنزلة الحرق في الخف، سيأتى الكلام فيه بعد هذا إن شاء الله. وإذا لبس الجرموقين^٢ وأراد أن يمسح عليهما فامسأله على وجهين : إما أن يلبسهما وحدهما، أو يلبسهما فوق الخفين، وكل مسألة على وجهين : إما أن كان الجرموق من كرباس أو ما أشبه الكرباس، أو من أديم أو ما يشبه الأديم، فإن لبسهما وحدهما فإن كانا من كرباس أو ما يشبهه لا يجوز المسح عليهما، وإن كان لبسهما فوق الخفين فإن كانا من كرباس أو ما يشبه الكرباس لا يجوز المسح عليهما كما لو لبسهما على الأفراد، إلا أن يكونا رقيقين يصل البلى إلى ما تحتهما، وإن كانا من أديم أو ما يشبهه أجمعوا أنه إذا لبسهما بعد ما أحدث قبل أن يمسح على الخفين أو بعد ما أحدث ومسح على الخفين أنه لا يجوز المسح عليهما، وإن لبسهما قبل أن يحدث جاز المسح عليهما عندنا، به ورد الأثر عن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد روى المغيرة رضى الله عنه أنه مسح على الموق، وهو الجرموق. وفي الظهيرية : ولو أدخل يده تحت الجرموق ومسح على ظاهر الخف لم يجوز. وفي فتاوى الحجة : قال القاضى الإمام الحسن المروزى رحمه الله : إن كان الجرموق بحال

(١) أزرار - جمع زر : ما يحسن في العروة، وهو معروف (٢) الجرموق : ما يلبس فوق الخف الصغير ليقية من الطين.

لو أراد أن يدخل يديه و يمسح على الخف يمكنه ذلك لا يجوز مسحه على الجرموقين ، وإن كان لا يمكنه يجوز . القيمة : سئل الحسن بن علي رضي الله عنه عن لبس الجرموق الواسع الذي يبدو للناظر الكعب إذا نظر من أعلاه هل يجوز المسح عليهما ؟ قال : نعم . م : و إن مسح على جرموقيه ثم نزعهما أعاد المسح على خفيه ، فرق بين هذا وبين ما إذا مسح على خف ذي طاقين ثم نزع أحد طاقيه فإنه لا يلزمه إعادة المسح على الطاق الثاني ، وكذا إذا مسح على خفيه فقشر جلد ظاهر الخفين ثم رفعه فإنه لا يلزمه إعادة المسح . وكذلك إذا كان الخف مشعرا كالخف البجلي فمسح على ظاهر الشعر ثم حلق الشعر فإنه لا يلزمه إعادة المسح ، والفرق أن الخف إذا كان ذا طاقين وكل طاق متصل بالآخر غير مزابل عنه فيصير أن يحكم الاتصال كشيء واحد ، كالشعر مع بشرة الرأس حتى كان المسح على شعر الرأس كالمسح على البشرة . فكذا هاهنا يجعل المسح على أحد الطاقين كالمسح على الطاق الآخر . فأما الجرموق غير متصل بالخف بل هو مزابل عنه فلا يجعل المسح على الجرموق كالمسح على الخف ، فالمسوح مزال حقيقة وحكما و يحل الحدث بما تحته فيلزمه إعادة المسح على الخف البادي ، كما لو أحدث في هذه الحالة . وإذا لبس الخفين فوق الخفين فالجواب فيه على التفصيل الذي ذكرنا فيما إذا لبس الجرموقين فوق الخفين . وفي الولوالجية : و لو لبس خفيه ثم أحدث ثم لبس جرموقيه ثم توضأ مسح على خفيه دون جرموقيه . وإذا لبس الجرموقين فوق الخفين ثم نزع أحدهما فإن عليه أن يمسح على الخف البادي والجرموق الباقي ، هكذا ذكر في ظاهر الرواية ، و وقع في بعض نسخ كتاب الصلاة أنه يخلع الجرموق الثاني و يمسح على الخفين ، وهكذا روى عن أبي يوسف في غير رواية الأصول ، وفي التجرید : و قال زفر رحمه الله : لا يقتض المسح على الجرموق الثاني . وفي القيمة : من لبس جرموقين واسمين فوق خفيه بفضل الجرموقان على الخفين قدر ثلاث أصابع فمسح على ما فضل لم يجوز . وكذلك لو مسح على الأصابع وعلى ذلك الفضل قدر ثلاث أصابع . م : و من لبس الجرموق

الجرموق فوق الخف و مسح على الجرموق ثم أحدث و نزع الجرموق جاز المسح على الخف . و فى الخافية : و لو لبس الخفين و لبس أحد الجرموقين جاز له أن يمسح على الخف الذى لا جرموق عليه و على الجرموق .

م : و إذا كان فى الخف خرق فإن كان يسيرا لا يمنع جواز المسح ، وإن كان كثيرا يمنع ، و فى الهداية : و قال زفر و الشافى رحمهما الله : لا يجوز وإن قل ، م : و الحد الفاصل بين اليسير والكثير أن الخرق إذا كان قدر إصبع أو إصبعين فهو يسير ، وإن كان قدر ثلاث أصابع فهو كثير ، و فى الخافية : و لو كان طول الخرق أكثر من ثلاث أصابع [و اقتاحه أقل من ثلاث أصابع جاز المسح عليه ، وإن كان اقتاحه ثلاث أصابع] ' يظهر منه أطراف ثلاث أصابع من أصفر أصابع الرجل لا يجوز - م : ثم على روايات الزيادات اعتبر ثلاث أصابع من أصفر أصابع الرجل ، و فى الهداية هو الصحيح ، و على رواية الحسن عن أبي حنيفة اعتبر ثلاث أصابع اليد ، و فى الهداية و يعتبر هذا المقدار فى كل خف علاحدة . م : ثم الخرق الكثير إنما يمنع جواز المسح إذا كان منفرجا يرى ما تحته ، فأما إذا كان لا يرى ما تحته بأن كان الخف صلبا إلا أنه إذا كان أدخل فيه الأصابع تدخل فيها ثلاث أصابع لا يمنع جواز المسح ، وإن كان يبدو قدر ثلاث أصابع حالة المشى لا فى حال وضع القدم على الأرض يمنع جواز المسح . ثم اختلف معانيها فى فصل أنه إذا كان يبدو قدر ثلاث أنامل من أصابع الرجل هل يمنع جواز المسح ؟ قال بعضهم : يمنع ، و قال بعضهم : لا يمنع ، و يشترط أن يبدو قدر ثلاث أصابع بكاملها و هو الأصح . و فى الخافية : و لو ظهر من الخف الخنصر والوسطى والإبهام من كل إصبع منها شيء لا يجوز المسح ، و فى الظهيرية : و فى صلاة الحسن أنه يعتبر قدر ثلاث أصابع الرجل مضمومة لا منفرجة ، و فى شرح الطحاوى : و قال بعضهم : مقدار ما يسع فيه أنامل ثلاث أصابع م : و لو ظهر من الخرق الإبهام و هى

مقدار 'ما يسع فيه أنامل' ثلاث أصابع من غيرها جاز عليه المسح، و يعتبر نفس الأصابع الصغير والكبير فيه على السواء. قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله: وسواء كان الخرق في باطن الخف أو ظاهره أو في ناحية العقب فالحكم لا يختلف، يعني إذا كان الخرق مقدار ثلاث أصابع من أى جانب كان فذلك يمنع جواز المسح. وذكر الشيخ شمس الأئمة الحلواني و شيخ الإسلام المعروف بخواهر زاده أنه إذا كان المكشوف من قبل العقب أكثر من المستور لا يجوز المسح، وإن كان المكشوف قل من المستور يجوز المسح. والمرى عن أبي حنيفة رحمه الله في هذه الصورة أنه يمسح حتى يبدو أكثر من نصف العقب. وفي الخلاصة: لو ظهر الإبهام مع الأخرى - وفي جامع الجوامع طولاً - ٣: يمنع المسح. وفي الجامع الصغير: الإبهام مع جارته لو كانا مكشوفين جاز المسح مقدار ثلاث أصابع يعتبر ما وراء الأصابع. وفي الظهيرية: المعتبر في الخرق أكبر الأصابع إذا كان عند أكبر الأصابع. وإن كان الخرق عند أصغر الأربع يعتبر أصغر الأصابع. وفي الذخيرة: عن محمد بن الحسن: خف فيه فتق مفتوح أو بطانة الخف من حرقة أو غيرها لم يفتق محروزا في الخف جاز المسح عليه. وإذا كان الرجل مقطوع الأصابع من الرجل وفي الخف خرق يختلف المشايخ فيه، منهم من قال: يقدر الحرق بأصابع غيره، ومنهم من قال: يقدر أصابعه لو كانت قائمة ٣: ويجمع الحروق في خف واحد ولا يجمع في خفين - يانه: إذا كان في أحد الخفين خرق قدر إصبع وفي الآخر قدر إصبعين جاز المسح عليهما. وفي النخاية: ولا يجمع الخروق في خفين، بخلاف النجاسة المنفردة في الثوب، ٣: فإنها تجمع كانت في ثوب أو ثوبين، وكذا النجاسة تحت القدمين إذا كانت تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم وعند الجمع يصير أكثر. ٣: ولو كان في خف واحد خرق واحد في مقدم الخف قدر إصبع وفي العقب مثل ذلك وفي جانب الخف مثل ذلك لا يجوز المسح عليه، فرق

(١-١) ما بين الرقنين في نسخة م وحدها.

بين الخروق وبين النجاسة فإن النجاسة تجمع في خفين كما تجمع في خف واحد متى كان في موضعين ، وكذلك الخرق الذي في موضع العورة يجمع ، والفرق أن في باب النجاسة المانع عن النجاسة لأنها ينافي الطهارة ، وكذلك في باب العورة المانع عن انكشاف العورة وقد وجد ذلك وإن كان في مواضع متفرقة . فأما الخرق فما كان مانعا عنه بل لكونه مانعا تابع المشى به وهذا إذا كان الخرق مقدار ثلاث أصابع في خف واحد لا في خفين . وإن كان الخرق على الساق لا يمنع جواز المسح وإن كان أكثر من ثلاث أصابع . وفي الخلاصة . ولو مسح على ظاهر الخف وانتشر ظاهره وبقيت البطانة بقي المسح ولا يعيد المسح على الباطن .

م : نوع آخر في بيان شرط جواز المسح على الخف :

شرط جواز المسح على الخف أن يكون الحدث بعد اللبس طارئا على طهارة كاملة ، حتى لو غسل رجله أولا ولبس الخفين ثم أحدث لم يجز المسح ، لأن الحدث ما طرأ على طهارة كاملة ، وسواء كملت الطهارة قبل اللبس أو بعده جاز المسح في الحالين عندنا ، حتى أنه لو غسل رجله أولا ولبس الخفين ثم أكل وضوءه ثم أحدث جاز له المسح على الخف عندنا ، وقال الشافعي رحمه الله : الشرط أن يدخلها في الخف بعد إكمال الطهارة . وفي النخاية : شرط جواز المسح على الخف أن يكون لابس الخف على طهارة كاملة قبل الحدث . سواء لبس خفيه بعد ما توضأ وغسل رجله ، أو غسل رجله أولا ثم لبس خفيه قبل الحدث ، أو غسل إحدى رجله ولبس الخف عليها ثم غسل الرجل الأخرى ولبس الخف عليها ثم أكل الطهارة قبل الحدث . وفي جامع الجوامع : غسل رجله ولبس قبل الاستنجاء لا يجوز ، م : وثمرة الاختلاف مع الشافعي رحمه الله إنما ظهر فيما إذا توضأ وغسل رجله اليمنى ولبس عليها الخف ثم غسل رجله اليسرى ولبس عليها الخف ثم أحدث وتوضأ وأراد المسح جاز له المسح عندنا ، وعلى قول الشافعي رحمه الله لا يجوز ، واعتبر بما إذا أحدث بعد اللبس ثم أكل الطهارة فانه لا يجوز

المسح هناك . و في النايح : إذا لبس خفيه على غير طهارة ثم غاض ماء عظيم فدخل الماء في خفيه حتى غسل وجهه ثم غسل بقية أعضاء الوضوء فأحدث كان له أن يمسح عليهما . و في الفتاوى المحجة : توضأ للفجر و لبس الخف و صلى ، و توضأ للظهر و مسح و توضأ لكل صلاة إلى المشاء و صلى ، ثم تبين أنه نسي مسح الرأس في الفجر : يعيد الصلوات بوضوء كامل و يغسل رجله ، لأنه تبين أنه لم يلبس خفيه بطهارة كاملة . جامع الجوامع : يحدث على بدنه نجاسة و الماء يكفي لأحدهما يغسلها . و لو توضأ جاز خلافاً للنخعي ، و لو توضأ و لبس الخف ثم وجد ماء كثيراً يغسل النجاسة و يتوضأ و يمسح ، و في نوادر الصلاة عن محمد : هذا إذا كانت النجاسة على غير أعضاء الوضوء .

م : و النية ليس بشرط لجواز المسح على الخفين ، حتى أن من قال لغيره : علمني الوضوء و المسح على الخفين ، فتوضأ ذلك الغير و مسح على الخفين و كان قصده التعليم جاز عندنا ، و في فتاوى الفتاوى : و يشترط فيه النية كما في التيمم ، بخلاف المسح على الجبيرة . حتى لو متى في الماء و أصاب الماء ظاهر خفيه إنما يجوز عن المسح إذا نوى المسح . م : و كذلك الترتيب ليس بشرط عندنا - يانه فيما ذكرنا : أنه إذا غسل رجله أولاً و لبس الخفين ثم أكل وضوءه ثم أحدث و توضأ جاز له المسح على الخفين .

و يمسح من كل حدث أوجب الوضوء بعد اللبس ، فأما الجنابة فلا يجوز المسح فيها . و في الفتاوى الفتاوى : الجنابة إذا وجد ماء في السفر يكفي لوضوئه توضأ و تيمم للجنابة و لبس الخفين ثم أحدث و معه ماء يكفي لوضوئه : عن أبي يوسف رحمه الله أنه يجوز له أن يمسح على الخفين لأن اللبس حصل على طهارة كاملة ، و لو لبس الخف ثم أحدث قبل التيمم ثم تيمم للجنابة ثم أحدث و معه ماء يتوضأ به لا يمسح على الخف و يغسل رجله . و لو تيمم للجنابة فتوضأ و لبس الخفين ثم مر على الماء و لم يقتل فإنه يعيد التيمم للجنابة . و لو تيمم ثم أحدث و معه ماء يكفي للوضوء توضأ و غسل رجله لأن الجنابة حلت الرجل حين مر على الماء . و في التفريد : المستحاضة إذا توضأت في الوقت

ولبست الخف والدم سائل مسحت في الوقت ولا تمسح بعد الوقت ، خلافاً لغير
 رحمه الله ، ولو توضأت والدم منقطع تمسح تمام المدة . م : ذكر الناطق في هدايته ؛
 قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله في الإملاء : كل طهارة تنتقض بغير حدث فإذا انتقض
 بالحدث منع جواز المسح على الخفين ، وكل طهارة لا تنتقض إلا بحدث فإذا انتقض
 بالحدث الأصغر لا يمنع جواز المسح على الخفين ، وأشار إلى الفرق فقال : ما يطل
 بغير حدث كان الحدث موجوداً عند ابتداء لبسه فلم يصادف الحدث الطهارة ، ولا كذلك
 طهارة لا تنتقض إلا بالحدث لأن ابتداء اللبس صادف طهارة كاملة فكان الحدث طارناً
 على لبسه - وتفسير هذا : المسافر إذا لم يجد الماء وتيمم ولبس خفيه ثم أحدث ووجد
 من الماء ما يكفيهِ للوضوء فإن عليه أن يتوضأ ويغسل قدميه ، ولا يجوز له المسح على
 خفيه لأن تيممه قد بطل بوجود الماء وكان الحدث موجوداً في رجله لأن التيمم
 لا يرفع الحدث ، ولا كذلك المستحاضة ومن به جرح سائل ، وكذلك لو توضأ بنيدز
 التمر ولبس الخفين فمسح على الخفين بنيدز التمر ثم وجد الماء نزع خفيه وتوضأ به وغسل
 قدميه ، وإذا توضأ بسور الحمار ولبس خفيه ولم يقيم حتى أحدث فإنه يتوضأ بما بقي معه
 من سور الحمار ويمسح على الخفين ثم يقيم ويصلي ، ولو توضأ بنيدز التمر ولبس الخف
 ثم أحدث ومعه نيدز التمر فإنه يتوضأ ونزع خفيه وغسل قدميه في قول أبي حنيفة ولا يمسه
 على خفيه ، وفي سور الحمار قال : يمسه على خفيه مع أن نيدز التمر عنده مقدم على سور
 الحمار حتى قال في سور الحمار : يجمع بينه وبين التيمم ، ولم يقل بالجمع في نيدز التمر .

نوع آخر في بيان مقدار مدة المسح :

قال علماؤنا رحمهم الله : يمسح المقيم يوماً وليلة ، والمسافر ثلاثة أيام وليلاتها ، وفي
 السراجية : سواء كان سفر طاعة أو سفر معصية . م : وابتداء المدة تعتبر من وقت
 الحدث عند علمائنا رحمهم الله ، حتى أن من توضأ في وقت الفجر وهو مقيم وصلى
 الفجر ثم طلعت الشمس ثم لبس الخفين ثم زالت الشمس وصلى الظهر ثم أحدث ثم دخل

وقت العصر قروحاً و مسح على الخفين فعندنا مدة المسح باقية إلى الغد إلى الساعة التي أحدث فيها اليوم حتى جاز له أن يمسح الظهر في الغد بالمسح ، ولا يجوز أن يمسح العصر في الغد بالمسح ، و في الظهورية : و عند الشافعي ابتداء المدة من وقت المسح ، و عند مالك من وقت اللبس . و في الخلاصة : مدة المسح عند مالك غير مقدر ، و يجوز للمسافر دون المقيم . م : و إذا انقضى وقت المسح و لم يحدث في تلك الساعة فليه نزع خفيه و غسل رجله ، و ليس عليه إعادة بقية الوضوء ، و أراد بقوله ، و لم يحدث في تلك الساعة ، أنه لم يحدث بعد الحدث الأول من وقت اللبس ، لا أنه لم يحدث أصلاً من وقت اللبس . فان لابس الخفين إذا استكمل يوماً و ليلة و هو على وضوئه و لم يحدث أصلاً لا يجب عليه غسل القدمين بالإجماع . فأما إذا أحدث بعد لبس الخفين قروحاً و مسح على الخفين ثم استكمل يوماً و ليلة و هو على وضوئه و لم يحدث حدثاً آخر يجب عليه نزع الخفين و غسل القدمين و لا يجب عليه تجديد الوضوء ، و إن كان أحدث في تلك الساعة نزع خفيه و غسل رجله و أعاد الوضوء . و إذا استكمل المقيم مسح الإقامة ثم سافر نزع خفيه و غسل رجله ، و إن لم يستكمل مسح الإقامة حتى سافر إن سافر قبل أن يحدث فإنه يستكمل مدة مسح السفر بالإجماع ، و أما إذا أحدث و مسح على الخفين أو لم يمسح و سافر و كان ذلك قبل استكمال مسح الإقامة يستكمل مدة مسح المسافر عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله ، و في السنن : و عند الشافعي رحمه الله يستكمل مدة المقيم ، و أما إذا سافر بعد ما أحدث و بعد ما استكمل مدة المقيم لا يستكمل مدة السفر بالاتفاق . م : و إذا قدم المسافر مصره و كان ذلك بعد ما مسح يوماً و ليلة أو أكثر نزع خفيه ، لأنه صار مقيماً ، و لا يلزمه إعادة شيء من تلك الصلوات ، و إن كان قدومه بعد ما مسح أكثر من يوم و ليلة ، فإن قدم المصر قبل استكمال يوم و ليلة يمسح المقيمين بالاتفاق . و إذا انقضى مدة المسح و هو مسافر و يخاف ذهاب الرجل من البرد لو نزع خفيه جاز له المسح لمكان الضرورة ، و في فتاوى الحجة : لكن على وجه المسح على الجبيرة لا على

وجه المسح على الخفين ، م : و إن كان لا يخاف ذهاب الرجل ينزع خفيه و يغسل رجله . و إذا أحدث المسح في صلاته و انصرف ليتوضأ و اقضى مدة المسح قبل أن يتوضأ فانه يغسل رجله و يبنى على صلاته ، و إن كان لا يخاف ذهاب الرجل ينزع في صلاته كالمصلّي بالتيمم إذا أحدث و انصرف و وجد ماء فانه يتوضأ و يبنى على صلاته ، و إذا اقضى مدة المسح و هو في الصلاة و لم يجد ماء فانه يمضي على صلاته ، و لو قطع الصلاة و هو عاجز عن غسل الرجلين فانه يتيمم و لا حظ للرجل من التيمم فلهذا يمضي على صلاته ، و من المشايخ من قال : تقصد صلاته ، و الاول أصح . و في الحاتية : المحدث إذا تيمم عند عدم الماء و لبس الخف ثم وجد ماء فانه ينزع خفيه و يغسل رجله .

نوع آخر في بيان ما يبطل المسح على الخفين

الهداية : و ينقض المسح كل شيء ينقض الوضوء ، و ينقضه أيضا نزع الخف و مضى المدة ، و كذا إذا نزع قبل مضى المدة . م : و إذا مسح على الخف ثم دخل الماء الخف و ابتل من رجله قدر ثلاث أصابع أو أقل لا يبطل مسحه ، و لو ابتل جميع القدم و بلغ الماء الكعب بطل المسح ، روى ذلك عن أبي حنيفة رحمه الله ، و يجب غسل الرجل الأخرى ذكره في حيرة الفقهاء ، و عن الشيخ الإمام الفقيه أبي جعفر رحمه الله : إذا أصاب الماء أكثر إحدى رجله ينقض مسحه و يكون بمنزلة النسل ، و به قال بعض مشايخنا رحمهم الله ، و في الذخيرة : و هو الأصح . م : و بعض مشايخنا قالوا : لا ينقض المسح على كل حال . و إذا نزع خفيه بعد المسح أو أحدهما غسل رجله فقط ، و قد ذكرنا هذه المسألة فيما تقدم . و إذا بدا للمسح أن يخلع خفيه و نزع القدم من الخف غير أنه في الساق بعد فقد انتقض مسحه ، و هذا قول علاننا الثلاثة رحمهم الله ، هذا إذا نزع كل القدم إلى الساق ، فأما إذا نزع بعض القدم عن مكانه ذكر الشيخ الفقيه أبو محمد الخوارزمي رحمه الله عن أبي حنيفة رحمه الله في الإملاء : إذا زال عقب الرجل عن عقب الخف أو زال

أكثر عقب الرجل عن عقب الحلق: انتقض المسح ووجب غسل الرجل، وهو رواية عن أبي يوسف رحمه الله، وعنه في رواية أخرى: إذا زرع من ظهر القدم في موضع المسح قدر ثلاث أصابع انتقض مسحه، وعن محمد رحمه الله: إذا بقي من ظهر القدم في موضع المسح قدر ثلاث أصابع لا ينتقض مسحه. وفي الهداية: وحكم الزرع يثبت بخروج القدم إلى الساق، وكذا بأكثر القدم وهو الصحيح، م: وفي بعض الروايات أنه إذا كان بحيث يمكنه المشي بعد ما تحرك قدمه عن موضعه لا ينتقض مسحه، وإن كان بحيث لا يمكن المشي ينتقض مسحه، وفي بعض الروايات: إذا خرج أكثر ما يفترض عليه غسله ينتقض وما لا فلا، وفي بعض الروايات إن بقي في موضع قرار القدم مقدار ثلاث أصابع لا ينتقض المسح، وأكثر المشايخ على هذا، وهو المردى عن محمد رحمه الله. وفي التصاب: ولو زرع الخف وبقى بعض الرجل فالصحيح أنه إن بقي من الرجل فيه مقدار ثلاث أصابع البد طولاً لا ينتقض المسح، وإذا كان أقل ينتقض، وفي الذخيرة: وإذا زعته حتى بلغ إصبه موضع الكف انتقض مسحه عندنا. وسئل الإمام أبو الحسن الرستغني في الخف إذا كان واسعاً بحيث لو نظر الناظر إلى أعلى الخف رأى رجله في الخف، قال: يجوز. م: وفي كتاب الصلاة لأبي عبد الله الزعفراني: رجل أخرج يمشي على صدور قدميه وقد ارتفع عقباه عن موضع عقب الخف، أو كان لا عقب للخف وصدور قدميه في الخف، أو رجل صحيح أخرج عقبه من عقب الخف إلا أن مقدم قدمه في الخف في موضع المسح: له أن يمسح ما لم يخرج صدور قدميه عن الخف إلى الساق، وفي بعض المواضع إذا كان صدر القدم في موضعه والعقب يخرج ويدخل لا ينتقض مسحه. ولو كان الخف واسعاً إذا رفع القدم يرتفع القدم حتى تخرج العقب وإذا وضع القدم عادت العقب إلى موضعها لا ينتقض مسحه. وفي النخاعة: رجل له خف واسع الساق إن بقي من قدميه خارج الساق في الخف مقدار ثلاث أصابع سوى أصابع الرجل جاز مسحه، وإن بقي مقدار ثلاث أصابع بعضها من القدم وبعضها من الأصابع لا يجوز المسح عليه حتى يكون مقدار ثلاث أصابع، كلها من القدم لا اعتبار

للأصابع . م : ذكر أبو على الدقاق رحمه الله : رجل لبس خفين ولبس فوقهما جرموقين واسمين بفضل من الجرموق على الخف مقدار ثلاث أصابع فمسح على تلك الفضلة لم يجوز ، وإن مسح على تلك الفضلة وقد قدم رجله إلى تلك الفضلة ومسح عليه ثم زالت رجله عن ذلك الموضع أعاد المسح . وفي الذخيرة : وإذا انقضت مدة مسحه وهو في الصلاة ولم يجد ماء فاته يمض على صلاته ، ومن المشايخ من قال : تقسد .

نوع آخر :

في بيان أن المرأة في المسح على الخفين بمنزلة الرجل لاستوائها في المعنى المجوز للمسح : وإذا استحيضت المرأة ولبست خفيها بعد ما توضأت ثم أحدثت في الوقت حدثا آخر انتقضت طهارتها - لما عرف - فتوضأت وأرادت أن تمسح على خفيها ، فهذه المسألة على أربعة أوجه : إما أن كان الدم سائلا وقت الوضوء [واللبس ، أو كان منقطعا وقت الوضوء واللبس ، أو كان سائلا ^١ منقطعا وقت اللبس ، أو كان منقطعا وقت الوضوء سائلا وقت اللبس - في الوجوه كلها لما أن تمسح على خفيها . ولو لم تحدث حدثا آخر لكن خرج الوقت حتى انتقضت طهارتها بخروج الوقت فتوضأت وأرادت أن تمسح على خفيها قريبا إذا كان الدم منقطعا وقت الوضوء واللبس لما أن تمسح ؛ وفي الخلاصة : ولو توضأت ولبست والدم منقطع تمسح تمام المدة لأن اللبس حصل على طهارة كاملة ، م : وفيما عدا ذلك من الوجوه ليس لها أن تمسح عند علمائنا الثلاثة رحمهم الله ، وعند زفر لما أن تمسح . وصاحب الجرح السائل في حق هذه الأحكام بمنزلة المستحاضة لانه بمنها . وفي الولوالجية : المستحاضة وصاحب الجرح السائل يسمحان في وقت الصلاة ولا يسمحان بعد ذهابه .

نوع آخر :

قال محمد رحمه الله في الزيادات : رجل قطعت إحدى رجليه وبقي من موضع الوضوء مقدار

(١) من أر .

ثلاث أصابع أو أكثر قوضاً وغسل ذلك الرجل و الرجل الصحيحة ولبس الخف على الرجل الصحيحة ثم أحدث قوضاً لا يجوز له أن يمسح على الرجل، لأنه إذا بقي من الرجل المقطوعة شيء من مواضع الوضوء يجب غسله فيجب غسل الرجل الصحيحة كيلاً يؤدي إلى الجمع بين البدل والمبدل في وظيفة واحدة، وإن لبس الخفين فإن كان ما بقي من الرجل المقطوعة أقل من مقدار ثلاث أصابع فلا يجوز المسح على الخفين لأن محل المسح على الخفين قدر ثلاث أصابع ولم يبق من الرجل المقطوعة قدر ثلاث أصابع فلا يجوز المسح عليه ويجب عليه غسله فيجب عليه غسل الرجل الصحيحة لما ذكرنا، وهذا بخلاف ما إذا لبس الخفين فظهر من أحدهما أقل من مقدار ثلاث أصابع من موضع الوضوء ثم أحدث فإنه يتوضأ ويمسح على خفيه لأن هناك ليس يلزمه غسل ما ظهر من إحدى الرجلين فلا يلزمه غسل الباقي، أما هاهنا لزمه غسل الباقي من الرجل المقطوعة فزوم غسل الرجل الصحيحة، وإن كان الباقي من الرجل المقطوعة مقدار ثلاث أصابع فإن لم يكن الباقي من ظهر القدم لا يجوز المسح عليه، وإن كان الباقي من ظهر القدم جاز المسح، وفي نوادر ابن سمانة عن محمد رحمه الله: إذا كان الباقي مقدار ثلاث أصابع من جانب الأصابع جاز المسح، وإن لم يبق من جانب الأصابع شيء وإنما بقي على القعب مقدار ثلاث أصابع أو أقل أو أكثر لم يجر المسح، وهو الصحيح. وفي الذخيرة: وفي صلاة المستنق: إذا كان الرجل مقطوع الأصابع وبعض خفه خال عن القدم فمسح عليه ينظر إن وقع المسح على المفضول مقدار ثلاث أصابع جاز، وإلا فلا، وكذلك لو كان الخف واسعاً وبعضه خال عن القدم فمسح عليه ينظر إن وقع المسح على المفضول مقدار ثلاث أصابع جاز، وإلا فلا. م: رجل قطعت إحدى رجله من الكعب أو من نصف الكعب وبره ولبس الخف على الرجل الصحيحة لم يجر أن يمسح عليهما إلا على قول زفر رحمه الله. وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله في مقطوع الرجل من الكعب: عليه أن يمسح موضع القطع، وإن كان عليه خفان جاز له أن يمسح عليهما. وفي الحاشية:

و لو لم يكن له إلا رجل واحدة و لبس عليها الخف جاز له أن يمسح عليها .
نوع آخر :

قال محمد رحمه الله في الزيادات : رجل باحدى رجله جراحة لا يستطيع غسلها لكن يستطيع أن يمسح على الخرق التي عليها فانه يتوضأ و يمسح على الخرق التي عليها و يغسل الرجل الصحيحة ، فان توضأ و غسل الرجل الصحيحة و لبس الخف عليها و مسح على الخرق التي على الرجل الاخرى إلا أنه لم يستطع أن يلبس الخف عليها ثم أحدث فتوضأ لا يجوز المسح على الخف الذي لبسه على الرجل الصحيحة - و على قياس ما قيل لأبي حنيفة رحمه الله ان من ترك المسح على الجبائر و المسح لا يضره أنه يجهز عتده ، و ينبغي أن يجوز هاتما المسح على الخف عتده لأن المسح على الجبائر عتده ليس بفرض فيسقط وظيفة هذه الرجل المهروجة فكأنها ذهبت أصلاً ، وإن كان حين غسل الرجل الصحيحة و مسح و لبس الخفين ثم أحدث جاز المسح على الخفين ، وإذا كانت الجراحة بحال لا يقدر على المسح عليها و على ربط الخرق و الجبائر فغسل الرجل الصحيحة و لبس الخف ثم أحدث و توضأ جاز المسح على الخف في الرجل الصحيحة . رجل انكسرت يده و هو على وضوء فربط الجبائر عليها و لبس خفيه ثم أحدث و توضأ و مسح على الخفين و الجبائر ثم برأت اليد قال : يغسل موضع الجبائر و يغسل ، و لو كان على غير وضوء حين انكسرت يده فربط الجبائر عليها ثم توضأ و لبس خفيه ثم أحدث و توضأ و مسح على الخفين و الجبائر ثم برأت قال : يجب عليه نزع خفيه . قال الحاكم أبو الفضل : وجدت في بعض الأمالى عن أبي يوسف رحمه الله فيمن أحدث و على بعض مواضع وضوئه جبائر فتوضأ و مسح عليه ثم لبس الخف ثم برأ فعليه أن يغسل قدميه ، قال : و لو أنه لم يحدث بعد لبس الخفين حين برأ المرح و ألقى الجبائر و غسل مواضعها ثم أحدث فانه يتوضأ و يمسح على الخفين . و في المتن عن أبي يوسف : إذا مسح على جبائر إحدى رجله و غسل الاخرى و لبس خفيه ثم أحدث فانه يزعم الخف الذي على الرجل التي

عليها الجبار ومسح على الجبار وعلى الخفين الآخر - وفي الهداية: ولا يجوز المسح على البرقع والقلنسوة والقفازين .

م: وما يتصل بهذا الفصل المسح على الجبار^١ وعصاة^٢ المقصد^٣ ومسألة الشقاق:

قال الفقيه أبو جعفر في غريب الرواية: ذكر في كتاب الصلاة أن من ترك المسح على الجبار وذلك لا يضره أجزاء - ولم يبين القائل، قال: وسمعت أبا بكر محمد بن عبد الله يقول: ذلك قول أبي حنيفة رحمه الله، وقال الحسن: قال أبو حنيفة رضي الله عنه: إذا مسح على العصابة فليبه أن يمسح على موضع الجرح وعلى جميع العصابة صغيرا كان الجرح أو كبيرا أو على الأكثر منها، فقد أوجب المسح على العصابة فصار عن أبي حنيفة روايتان، قال الفقيه أبو جعفر: والله أعلم أيتهما الأولى وأيتهما الأخرى! قال الشيخ أبو حفص السكردى: ليس في روايتنا ما حكاه الفقيه أبو جعفر عن كتاب الصلاة، وإنما الذي في روايتنا قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: إذا ترك المسح على الجبار وذلك لا يضره لا يجره أفضل ما ذكره الفقيه أبو جعفر رحمه الله [في رواياتهم]^٤ في باب الوضوء والفصل من الأصل^٥ إذا اغتسل من الجنابة ومسح بالماء على الجبار التي على يديه أو لم يمسح لأنه يخاف على نفسه إن مسح يجره، وذكره مطلقا من غير أن يضيفه إلى أحد، ثم ذكر قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله على نحو ما حكاه الشيخ الإمام الزاهد أبو جعفر رحمه الله أنه إذا ترك المسح على الجبار وذلك لا يضره لا يجره، وذكر الشيخ الإمام الفقيه أبو الليث رحمه الله في مختلف الرواية اختلاف المتأخرين في قول أبي حنيفة رحمه الله، قال بعضهم: قوله لا يخالف قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله لأنها قالا بعدم جواز الترك فيمن لا يضره المسح، وأبو حنيفة رحمه الله قال: يجوز ترك المسح فيمن يضره ذلك، وبعضهم حققوا الخلاف فيما إذا ترك المسح والمسح لا يضره

(١) الجبار جمع الجبيرة، الميدان أو الخرق التي تجبر بها العظام (٢) العصابة ما يصب به من مبدل ونحوه (٣) المقصد العرق: شقه (٤) من أرو (٥) وسنورد ما في كتاب الأصل .

قالوا: على قول أبي حنيفة رحمه الله يجره وعلى قولها لا يجره^١، وفي شرح الطحاوى: أن المسح على الجبيرة ليس بفرض عند أبي حنيفة، وفي تكملة القدورى: أن الصحيح من مذهب أبي حنيفة رحمه الله أن المسح على الجبيرة ليس بفرض وإن كان لا يضره المسح، وكان القاضى الإمام أبو على النسفى يقول: المسح على الجبائر إنما يجوز إذا كان لا يقدر على المسح على القرحة كما كان لا يقدر على غسلها بأن كان يضرها الماء، أما إذا كان يقدر على المسح على القرحة فلا يجوز المسح على الجبائر، كما لو كان قدر على غسلها فلم يغسلها، وكان يقول: ينبغي أن يحفظ هذا فإن الناس عنه غافلون، وفي الخلاصة الحاتية: وإذا كان يضره الماء البارد دون الحار يغسله بالماء الحار ولا يجره ترك الفصل. وفي الحاتية: رجل باحدى رجله بثرة^٢ فغسل رجله ولبس الخف عليها ثم أحدث ومسح على الخفين وصلى صلوات فلما نزع الخف وجد البثرة قد انشقت وسال منها الدم وبطل مسحه وهو لا يعلم أنها قد انشقت قال الإمام أبو بكر محمد بن الفضل: ينظر إن كان رأس الجراحة قد يبست وكان الرجل لبس الخف عند طلوع الفجر ونزع

(١) وفي كتاب الأصل ج ١ ص ١٠٢: قلت: أرايت رجلا به جرح عليه خرقعة وقد نهى أن يصيبه الماء فتوضأ ومسح عليه ثم لبس خفيه ثم أحدث فتوضأ ومسح على الخفين ثم برا ذلك الجرح كيف يصنع؟ قال: ينزع خفيه ويغسل قدميه، ويكون على وضوءه لأن المسح إنما يجره ما لم يبرأ ذلك الجرح. - ١٠١. وفي ص ١٠٠ منه: أرايت إن كانت به جراحة وهو يخاف على نفسه أن يمسح عليها؟ قال: إذا خاف على نفسه أن يمسح عليها فلم يمسح عليها أجزاء.... قلت: أرايت إن أجنب فاغتسل فمسح بالماء على الجبائر التي على يده أو لم يمسح لأنه يخاف على نفسه أن يمسح؟ قال: يجره، وقال أبو يوسف ومحمد: إن ترك المسح على الجبائر ولا يضره ذلك لم يجره. - ١٠١. قال السرخسى في شرحه: ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وفي غير رواية الأصول عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يجره، وقيل: هو قوله الأول ثم رجع عنه إلى قولها (٢) بثرة: خراج صغير، وهو ما يخرج بالبطن من دمل ونحوه.

الخف بعد العشاء الأخيرة فإنه لا يجيد [الفجر و بعد ما بعد ما من الصلوات ، وإن نزع الخف و رأس الجراحة مبلولة بالدم فإنه لا يجيد] شيئا من الصلاة • صاحب الجبيرة إذا مسح على الجبيرة و لبس الخف عليها ثم أحدث و مسح على الخف ثم سقطت الجبيرة عن بره : بطل المسح على الخف •

م : و إذا كان بإصبعه قرحة و أدخل المرارة في إصبعه و المرارة تجاوز موضع القرحة فمسح عليها جاز ، و هل يكره إدخال المرارة في إصبعه لأجل الاستشفاء ؟ لاشك أنه إذا لم يكن فيها شيء من البول لا يكره ، و إن كان فيها شيء من بول الشاة يكره ، هكذا روى عن محمد رحمه الله ، و يجب أن يكون قول أبي يوسف في هذا كقول محمد لأن عندهما يجوز شرب بول الشاة للتداوى و يجوز الاستشفاء به . و على قول أبي حنيفة رحمه الله يكره لأن على قوله لا يجوز شربه للتداوى فيكره الاستشفاء به •

و كذلك إذا كان على بعض أعضائه جراحة لمجمل عليها الجائر و الجائر يزيد على موضع الجراحة فمسح عليها جاز • وكذلك في المفتصد ، و كان القاضي الإمام أبو على النسفي رحمه الله لا يميز المسح على عصاة المفتصد ، وإنما يميزه على خرقه المفتصد لا غيره • و ذكر القاضي الإمام علاء الدين محمود المفتي رحمه الله في شرح مختلف الرواية في حق المفتصد أنه إن كان في موضع يمكنه الشد بنفسه من غير إغارة أحد لا يجوز المسح على العصاة ، و إن كان في موضع يحتاج إلى العون يجوز المسح على العصاة • و ذكر شيخ الإسلام خواهر زاده : إذا كان حل العصاة و غسل ما تحتها يضر بالجراحة يجوز المسح على العصاة ، و ما لا فلا ، و في الذخيرة : و إن كان حل العصاة لا يضر بالجراحة ولكن نزحها عن موضع الجراحة يضر فإن عليه أن يخلها و يغسل ما تحتها إلى أن يبلغ موضع الجراحة ثم يهد العصاة و يمسح على موضع الجراحة ، و عامة المشايخ جوزوا المسح على

(١) من : أر ، خ (٢) للمرارة ، هـ شبه كبس لازمة بالكسب تكون فيها مادة صفراء هي للرة .

عصابة المقتصد وعليه الاعتماد، وفي الخلاصة^١ : وإن كان يضره المسح ولا يضره الحل فإنه يسمح على الخفة التي على الجرح ويسل حوالها وما تحت الخفة الزائدة، م : وكذلك الحكم في كل خفة جاوزت موضع القرحة . وأما القرحة التي تبقى من اليد بين العقدتين فقد اختلف المشايخ فيها، بعضهم قالوا : يجب غسلها، وبعضهم قالوا : لا يجب ويكفي المسح - وفي الصغرى : وهو الأصح وعليه الفتوى، لأنه لو أمر بالنسل ربما يئيل جميع العصابة وتفقد البلة إلى موضع الفصد فيتضرر . وفي الفتاوى العتاية : إذا مسح على الجراحة وبقى من موضع الفسل شيء صحيح وذلك عامة رجله غسله، وإن كان ما صح منها شيء قليل مسح على الجراحة وعلى ذلك الموضع . جامع الجوامع : رجل به رمد^٢ يداوها وأمر أن لا ينسل فهو كالجبيرة .

م : وإذا مسح على الجبيرة وعلى عصابة المقتصد هل يشترط الاستيعاب ؟ فقد اختلف المشايخ فيه، بعضهم شرطوا الاستيعاب وهو رواية الحسن عن أبي خنيفة رحمه الله، وبعضهم لم يشترطوا ذلك ولكن إذا مسح على أكثر العصابة يجوز . وإن مسح على النصف فما دونه لا يجوز، وبه كان يقول الشيخ المعروف بخواهر زاده . وفي الفتاوى العتاية : وينسل حد المرفق وكل ما هو بإد، وقيل : جاز المسح على الكل - وفي الذخيرة^٣ والنصاب : وبه يفتى . وفي اليتيمة : إذا قصد الرجل فما دام موضع الفصد مفتوحا قال القاضي الإمام الحكيم : هو في حكم المستحاضة . وقال القاضي الزرنجيري : لا يكون في حكم المستحاضة - م : وهل يشترط تكرار المسح ؟ اختلفوا فيه أيضا، قال بعضهم : يشترط إلى الثلث، إلا أن تكون الجراحة في الرأس فلا يشترط التكرار أيضا، ومنهم من قال : لا يشترط ويكتفى بالمسح مرة واحدة، وهو الصحيح، وفي الذخيرة والنصاب : وهو الأصح عند علماؤنا رحمهم الله .

(١) في م وحدها : الولوالجية (٢) الرمد : هيجان العين، وكل مؤلم للعين (٣) من م، وفي البقية : الصغرى .

م : و إذا انكسر عضو من أعضائه و هو يحدث فند عليه العصابة ثم توشأ و مسح على العصابة جاز ، و هذا بخلاف المسح على الخف فان اللبس إذا حصل مع الحدث لا يجوز المسح على الخف - فالمسح على الجبائر يخالف المسح على الخف في حق أحكام من جعلتها هذا ، و من جعلتها أن المسح على الحنفين ينتقض بمضى مدة المسح ، و المسح على الجبائر لا ينتقض إلا بالحدث كالفضل ، و منها أن من مسح الخف إذا نزع أحد خفيه يلزمه غسل الرجلين ، و إذا سقطت الجبائر لا عن بره لا يلزمه الغسل أصلاً - و في الذخيرة : و إن طالت المدة ، و في شرح الطحاوى : ولا يجب عليه إعادة المسح سواء شدها بتلك الجبائر أو بغيرها . م : و إن سقط عن بره يجب غسل ذلك الموضع خاصة . و في المتقى : الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله : إذا مسح على الجبائر ثم نزعها ثم أعادها كان عليه أن يعيد المسح عليها ، و إن لم يعد أجزاءه . رواية في موضع آخر : و إذا سقطت العصابة فبدها بعصابة أخرى فالأفضل و الأحسن أن يعيد المسح عليها ، و إن لم يعد أجزاءه . و في الظهيرية : و لو سقطت الجبائر في الصلاة إن كان سقوطها من غير بره مضى على صلاته ، و إذا سقطت عن بره يغسل ذلك الموضع خاصة و يستأنف الصلاة . و في النصاب : و لو مسح على الجبيرة ثم أم الغاسلين الأصح أنه يجوز . م : و عن أبي يوسف رحمه الله : رجل به جرح يضره مساس الماء فعصبه بمصابتين و مسح على العليا ثم رفعها قال : يمسح على العصابة الثانية ، بمنزلة الخفين و الجرموقين ، و لا يجوز به حتى يمسح . و في الأصل^١ : إذا انكسر ظفروه و جعل عليه الدواء أو العلك^٢ و توشأ و قد أمر أن لا ينزع عنه يجزيه و إن لم يخلص إليه الماء ، و لم يشترط المسح ولا إمرار الماء على الدواء أو العلك من غير ذكر خلاف ، و ذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله و شرط إمرار الماء على العلك ولا يكفيه المسح . و ذكر رحمه الله أيضا : إذا أتى علقه^٣

(١) ج ١ ص ٥٦ (٢) العلك : كل صمغ يعلق من لبان و غيره فلا يسيل (٣) العلقه دوية سوداء شبه السود تكون بالماء تعلق بالشارب منه فتمتص الدم منه .

على بعض أعضائه فسقطت العلقة للجمل الحناء في موضع العلقة ولا يمكنه الفسل ولا إمرار الماء يلزمه المسح ، وإن عجز عن المسح أيضا يسقط فرض الفسل والمسح جميعا فيفصل ما حول ذلك الموضع ويترك ذلك الموضع ، فإن سقط الحناء فإن كان السقوط عن بره يلزمه غسل ذلك الموضع وإلا فلا . وذكر إذا كان في أعضائه شقاق وقد عجز عن غسله يسقط عنه فرض الفسل ويلزمه إمرار الماء ، فإن عجز عن إمرار الماء يكفيه المسح ، فإن عجز عن المسح أيضا سقط عنه فرض الفسل والمسح فيفصل ما حول ذلك الموضع ويترك ذلك الموضع . وإذا كان الشقاق في يده ولا يمكنه استعمال الماء وقد عجز عن الوضوء يستعين بغيره حتى يوضئه ، فإن لم يستعن وتيمم وصلى جازت صلاته عند أبي حنيفة رحمه الله ، خلافا لهما . وإذا كان الشقاق في رجله للجمل فيه الدواء أو الشحم أو العلك ولا يمكنه إصال الماء إلى قره يؤمر بإمرار الماء فوق الدواء ولا يكلف إصال الماء إلى قره ولا يكفيه المسح ، وإذا توشأ وأمر الماء على الدواء ثم سقط الدواء إن سقط عن بره يجب غسل ذلك الموضع ، وما لا فلا .

الفصل السابع في النجاسات وأحكامها وفي معرفة

الآعيان النجسة وأضدادها

وهذا الفصل يشتمل على نوعين :

الأول فنقول : الآعيان النجسة نوعان : مائع ، وغير مائع . وكل نوع على قسمين : نجس باعتبار نفسه ، ونجس باعتبار غيره . وسنذكر بعضها هاهنا وبعضها في كتاب الصلاة . قال القدوري في كتابه : كل ما يخرج من بدن الإنسان مما يوجب الوضوء والفسل فهو نجس ، كالفائط ، والبول ، والدم ، والمني ، وغير ذلك ؛ وقال الشافعي : المنى طاهر ، وفي تيميس مختصر خواهر زاده : منى كل حيوان نجس . ٢ : الأرواث

(١) المائع : خلاف الجامد .

والإختاء كلها نجسة ، وقال زفر ومالك رحمهما الله : كلها طاهرة ، وفي الكافي : فالكل غليظة عند أبي حنيفة رحمه الله ، خفيفة عندهما ، ولا فرق بين ما كول اللحم وغيره ، وقال زفر رحمه الله : روث ما لا يؤكل لحمه غليظة كبوله ، وروث ما يؤكل لحمه خفيفة كبوله . م : روى المولى عن محمد رحمه الله أنه قال : الروث لا يمنع جواز الصلاة وإن كان كثيرا فاحشا ، قيل : هذا آخر أقواله ورجع إلى هذا القول حين جاء مع الخليفة إلى الري ورأى أسواقهم وسككهم مملوءة من الأرواث فرجع إلى هذا القول دفعا للبلوى ، قال مشايخنا : على قياس هذه الرواية طين بخارا لا يمنع جواز الصلاة وإن كان كثيرا فاحشا مع أن التراب مخلوطا بالعنرات ، دفعا للبلوى - وفي الفتاوى العتابة : ما لم ير عين النجاسة ، م : وكان الشيخ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله لا يعتمد على هذه الرواية وكان يقول : البلوى إنما يكون في النعال ، والنعال ما يمكن خلعها ، وقد اعتاد الناس خلع النعال ، وليس فيه كثير ضرورة ، والصلاة بغير النعل أحد ، فالكثير الفاحش فيه يمنع جواز الصلاة .

وقد ذكرنا خرم ما يؤكل لحمه من الطير كالحمامة والمصفور والبط في مسائل الآبار ، وأما ذرق ما لا يؤكل لحمه نحو سباع الطير كالصقر والبازي وغيرهما من الحداة وأشباهاها فهو طاهر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، وفي العتابة : في أظهر الروايات ، وفي السفناقي : وهو الأصح . م : وقال محمد رحمه الله : هو نجس .

والأبوال كلها نجسة عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، وقال محمد : بول ما يؤكل لحمه طاهر ، وإذا ثبت أنه طاهر فإنه إذا أصاب الثوب لا يمنع جواز الصلاة فيه وإن غش ، وإذا وقع في الماء القليل لا يمنع التوضي ، إلا أن يغلب على الماء لحيته لا يجوز التوضي به . وفي الحجة : نجاسة بول ما يؤكل لحمه غليظة عند أبي حنيفة رحمه الله ، خفيفة عند أبي يوسف ، والفتوى في الوقوع في الماء على قول أبي حنيفة ، وفي إصابة

الفتاوى التاريخية - (كتاب الطهارة - معرفة النجاسات وأحكامها) - ج ١ -

التوب على قول: أبي يوسف، وفي الحنطة في الكدس^١ على قول محمد رحمه الله . م : ثم إن أبا حنيفة وأبا يوسف رخصا الله اختلافا فيما بينهما . قال أبو حنيفة : لا يجوز شربه للتداوى ولغيره ، أو قال أبو يوسف : يجوز شربه للتداوى ولا يجوز شربه لغيره . وفي الفتاوى العتبية : يول الحمار والبغل نجس نجاسة غليظة . لأنه ليس فيه بلوى فإن الأرض تنشفه ، بخلاف الزوث لأنه يبقى على وجه الأرض . م : وبول الحرة نجس . وفي الحجة : إجماعا ، م : حتى لو أصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم منع جواز الصلاة ، وهو الظاهر من المذهب ، وخكى عن محمد بن سلام أنه كان يقول : لو ابتليت به لفسلت ولكن لا ، أمر غيرى . بأعادة الصلاة . وفي الخلاصة : وبول الصبي والصبية نجس لا يظهر إلا بالفصل ، وعند الشافعي يحزى الرش في الصبي الذي لم يطعم ، وبول الجارية لا يظهر إلا بالفصل اتفاقا . م : وأما بول الفأرة إذا وقع في الماء أفسد الماء حتى لا يجوز التوضئ به ، بخلاف سوره ، وإذا أصاب الثوب بول الفأرة فقد قال بعض مشايخنا : إنه ينجس الثوب ، ونقاه على الماء ، وقال بعضهم : لا ينجسه ، وعن محمد رحمه الله أنه قال : لا أرى بول الفأرة بأسا ، وذهب في ذلك إلى أن البلوى في بولها ظاهر ، ولو وجد رائحته في الثوب ولا يشيقن به فالتزئة به أولى ، وإن صلى فيه لم أقل بأنه لا يحزى به ، وبعض مشايخنا قالوا : لا ينجسه إلا أن يفحش ، وهذا القائل جعل أثر البلوى في التخفيف لا في سلب أصل النجاسة . وفي الخلاصة : وبول الفأرة وخرؤها نجس ، وقيل : بولها معفو ، وعليه الفتوى ، وفي الحجة : والصحيح أنه نجس . وفي الظهيرية : ومرارة كل شيء كبوله ، والمرارة التي تدخل في الإصبع المبروحة طاهر لا بأس به ، وكأنه قول أبي يوسف رحمه الله . م : قال الحسن بن زياد : لو أن برة من بئر الفأرة وقعت في قر حنطة فطحت لم يجر أكلها ، ولو وقعت في دهن فسد الدهن ، وقال محمد بن مقاتل رحمه الله :

(١) الكدس : هو ما يجمع من الحبوب والتلات في اليد و يطوى الأبقار وغيرها .

(٢) راجع ص ٢٨٤ .

ما لم يتغير طعمه لا يفسد الخنطة والدهن ، وقل للفقهاء أبو الليث رحمه الله : وبه نأخذ .
وفي مسائل أبي حفص رحمه الله في بحر الفأرة إذا وقع في الرب أو الخل أنه لا تفسد ،
وعن الشيخ الإمام أبي محمد الخيزرانى أنه قال : وقعت لى هذه الواقعة فسألت أبا إسحاق
الضريرى رحمه الله فقال : لو كان لى لشربت ، وأنا لم أشرب ولكن جئت . وبول
الحنافس وخرؤه ليس بشئ . لأنه لا يستطاع الامتناع عنه . وفي الخلاصة : ليس بنجس ،
المضمرات : وعليه إجماع المتقدمين والمتأخرين . وفي الحجة : وروى^١ الذباب ليس
بشئ . - معنى خرؤه . م . و كذا هم البق والبراغيث ليس بشئ . وإن كثرت ، لأنه ليس
بدم مسفوح . وأما دم الحلة^٢ والأوزاغ^٣ فنجس ، فإذا أصاب الثوب أكثر من قدر
الدرهم يمنع جواز الصلاة ، وفي الظهيرية : ودعيها نجس إذا كان سائلا .

وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله : الدم الذى يخرج من الكبد إن لم يكن من غيره
متمكنا فيه فهو طاهر ، وكذلك اللحم الملهوول إذا قطع فالدم [الذى فيه : ليس بنجس ،
هكذا حكى عن الفقيه أبى بكر محمد ، وكان الصدر الشهيد يزيغ]^٤ . هذا القول ويقول :
إن لم يكن هذا دما فقد جاور المدم ، والشئ يتنجس بنجاسة الجوار ، وفي الطعن كلام .
وفي فتاوى الفقيه أبى الليث فى موضع آخر ذكر مسألة اللحم مطلقا ولم يقيد بها بالملهوول .
ورأيت فى موضع آخر : للطحال إذا شق وخرج منه دم ، ليس بسائل ، فليس بشئ .
وكذا الدم الذى فى القلب ليس بشئ . ذكر المسألة مطلقا من غير فصل بين دم ودم .
وفي عيون المسائل : الدم المتزق باللحم إذا كان ملتزقا من الدم السائل . بعد ما سأل . كان
نجسا ، وإن لم يكن ملتزقا من المدم السائل لم يكن نجسا . وروى المعلى عن أبى يوسف
أنه قال : غسالة الدم إذا أصاب الثوب لم يحرم الصلاة فيه ، وإن صب فى بئر يفسد الماء .
يريد به الدم الذى بقى فى اللحم ملتزقا به . ولو طبخ اللحم فى القير ويوى صفرة أو

(١) الرطب : ما يطبخ من التمر . (٢) الزويم : سلخ الذهب . (٣) حلة : دودة تقع فى الولد
فأكله (٤) جمع وزعة : سام أبرص (٥) من أر ، خ .

حجرة فلا بأس به، ورد الأثر في عين هذه الصورة عن عائشة رضي الله عنها . وفي الخاتمة : دم السمك وما يعيش في الماء لا يغسل الثوب . في قول أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف : يغسل إذا لم يمس . ودم البرغوث والبق والبعض - وفي الحجة : والقمل - لا يغسل عندنا . وفي الغيابة : وإن كثرت الطحالب والكبد طاهران قبل غسل . وفي الخلاصة : وما يبق من الدم في عروق اللحم ليس بنجس ولهذا حل أكله ، وعن أبي يوسف أنه معفو [في الأكل لتعذر الاحتراز عنها ، غير معفو] في الثياب لإمكان الاحتراز . م : ومن أبي حنيفة رحمه الله أنه إنما يحرم الدم المسفوح ، وهو السائل ، فأما ما يكون في اللحم ملتزقا به فلا بأس به ، وعن أبي يوسف رحمه الله برواية ابن سنان : إنما يحرم الدم المسفوح الذي يسكن العروق وإذا طهر سائل . وفي الحجة : ومحمد بن الحسن : ما ليس بسائل ولا متقاطر فليس بركره ، وقال أبو بكر الإسكافي : الدم نجس ، مسفوحا كان أو غير مسفوح ، ودم قلب الشاة ليس بمسفوح وإنه حرام . وفي شرح الطحاوي : ودم الاستحاضة و صلب الجرح السائل نجس . وفي الظهيرية : ودم للشهيد ما دام عليه فهو طاهر ، فإذا أدين منه كان نجسا ، وفي الفتاوى المتأخرة : حتى لو أصاب الثوب أو وقع في الماء أفسده ، وفي الخاتمة : إذا صلى وهو حامل شهيد عليه دم جازت صلاته .

م : وفي الجامع الصغير عن أبي حفص الكبير رحمه الله أن الطين إذا جمل فيه السرقين و طين به شيء وليس . لا بأس أن يوضع عليه متبدل ببول ، وسئل هو عن سرقين جاف أو التراب النجس إذا هبت به الريح وأدخله في الثوب [فقال] لا ينجسه ما لم ير أثره . التبن النجس إذا استعمل في الطين إن كان يربى كان نجسا ، وإلا فلا ، لو ليس بحكم جهارته ، ولو أصابه الماء فهو على الروايتين ، وفي الذخيرة : فإن عاد بطلا في الوجه الثاني عاد نجسا في رواية . م : إذا كان الماء أو التراب نجسا فالطين منها يكون طاهرا ،

هكذا حكى عن الشيخ الإمام الفقيه أبي نصر محمد بن سلام ، وكان الشيخ أبو بكر الإسكافي يقول : العبرة للماء ، إن كان الماء طاهرا فالطين طاهر ، وإن كان الماء نجسا فالطين نجس . وقد قيل على العكس أيضا ، وفي الخلاصة : الصحيح أنهما نجسان ترجيحا للنجاسة ، وفي الحاوي : وبه تأخذ ، م : وكان الشيخ أبو القاسم الصغار يقول : الطين نجس ، وبعضهم قالوا : على قول محمد الطين يكون طاهرا ، وعلى قول أبي يوسف يكون نجسا ، وجملوه فرعا لمسألة أخرى : أن السرقين أو الخمر إذا احترقت وصارت رمادا فالذهب عند محمد رحمه الله أن النجس يظهر بالتغير والاستحالة ، خلافا لأبي يوسف رحمه الله . وفي الخلاصة : اختلط الروث بالطين يعتبر فيه الغالب لطين المنجس .

م : إذا لف الثوب النجس في ثوب طاهر وللثوب النجس رطبه مبتل فظهر غدوته على الثوب الطاهر ولكن لم يضر رطبا بحيث لو عصر يسيل منه شيء و يتقاطر اختلف المشايخ فيه ، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني : الأصح أنه لا يضر نجسا ، وكذلك الثوب الطاهر اليابس إذا بسط على أرض نجسة مبتلة وظهر أثر بقعة النجاسة في الثوب إلا أنه لم يضر رطبا ولم يضر بحال لو عصر يسيل منه شيء و يتقاطر اختلف المشايخ فيه ، قال شمس الأئمة : هذا الأصح أنه لا يضر نجسا ، وفي الصغرى : ذكر أستاذنا عن شمس الأئمة الحلواني أنه ذكر هذه المسألة في صلاة الأصل وقال : إن صار الثوب الطاهر بحيث لو وضع عليه يبتل يتنجس ، وإلا فلا ، م : ذكر هذين الفصلين في صلاة المستنقى . وإذا وضع رجله على أرض نجسة أو على لبد نجس إن كانت الرجل رطبة وللأرض أو اللبد يابسا وهو لم يقف عليه بل مشى لا تنجس رجله ، ولو كانت الرجل يابسة وهو لم يقف عليه بل مشى لا تنجس رجله ، ولو كانت الرجل يابسة [١] والأرض رطبة وظهرت الرطوبة في الرجل تنجس رجله . وفي الظهيرة : والندوة لا يعتبرا ، وهو المختار .

و في الحاية : الرجل إذا غسل رجله و مشى على أرض نجسة بغير نعل فأبطلت الأرض من بلل رجله و أسود وجه الأرض لكن لم يظهر أثر بلل الأرض في رجله فصل جازت صلاته ، و إن كان بلل الماء في الرجل كثيرا حين مشى على وجه الأرض و ابتل وجه الأرض و صار طينا ثم أصاب الطين رجله لا يجوز صلاته . و في الفتاوى الحجة : غسل رجله و مضى ثلاث خطوات ثم مشى على أرض نجسة أو نجاسة يابسة لم يضره ذلك . م : و إذا نام الرجل على فراش قد أصابه منى و يس فرق الرجل و ابتل الفراش من عرقه إن لم يصب يبل الفراش جسده لا يتنجس جسده ، و إن أصاب يبل الفراش جسده يتنجس جسده . و في مجموع النوازل عن الشيخ الفقيه أبي بكر الوراق رحمه الله أنه سئل عما إذا شط نهر و مشى حافيا إلى المسجد ؟ قال : كاد أن ينكسر ظهري في غم بعض الناس يتوضئون على شطوط الأنهار و يغسلون أقدامهم و يمشون حفاة و رجلام رطبة إلى مساجدهم فينجسون الحصى و البواري و تفسد صلاتهم و صلاة أهل المسجد و وبال ذلك عليهم ، ثم ينصرفون كذلك حفاة إلى منازلهم و ينامون مع أزواجهم فيتنجس فرشهم و أيدي أزواجهم و أرجلهم و جميع أعضائهم فيصلين ولا يشعرون بذلك تفسد صلاتهم و وبال ذلك عليهم . قال : و أكثر هذا الخوف على أرباب الدواب و أهل الرماثيق الذين يحتاجون إلى الدخول على الدواب و المرافط كل يوم كذا مرة . القيمة : و سئل حمير الوري عن عرق في الثياب النجسة هل يتنجس منه ؟ قال : نعم . و في الكبرى : أصابه الطين أو مشى في الطين و لم يضل قدمه حتى صلى يحرمه ، ما لم يكن فيه أثر النجاسة . م : و قد قيل في النيل : يربي بالدم ! فإن كان كذلك كان نجسا ، و الثوب المصبوغ به أيضا يكون نجسا فيفضل ثلاث مرات و يحكم بطهارته عند أبي يوسف رحمه الله ، و قد سألتنا عن هذا مآرف التجار فأخبرونا أنه لا يربي بالدم ، و سمعنا أيضا أن أهل الفارس يستعملون البول في الدياج عند النسيج

(١) البواري - جمع باري و بارية : الحصى للزوج من القصب .

و يقولون إن البول يزيد في برقه ، فإن كان كذلك لا شك أن دياجم يكون نجسا ولا يجوز الصلاة معه إلا بعد الفسل ثلاث مرات عند أبي يوسف رحمه الله - و في الفتاوى المتأنية : و الفتوى في الثوب المصبوغ بالنيل و دهن السراج أنه طاهر ، لأن الأصل هو الطهارة حتى ييقن بنجاسته .

و في تهنيس الناصرى : إذا امتخط في ثوبه فوجد فيه الدم فهو نجس سايلا كان أو لم يكن . م : و قد وقع عند بعض الناس أن الصابون نجس ، لأنه يتخذ من دهن الكتان و دهن الكتان نجس لأن أوعيته تكون مفتوحة الرأس عادة و الفأرة تقصد شربها و تقع فيها غالباً ، ولكننا لا نقتى [بنجاسة الصابون لأننا لا نقتى] بنجاسة الدهن ، و مع هذا لو قفى بنجاسة الدهن لا نقتى بنجاسة الصابون لأن الدهن قد تغير و صار شيئاً آخر . و في الجامع الصغير : سئل خلف رحمه الله عن ألقى حجراً ملطخاً بالعذرة في نهر كبير جار فارتفعت قطرات من الماء فأصاب ثوبه ؟ قال : إن كان ذلك من الماء المتصل بالحجر فسد ، و إن كان من غير ذلك الماء فلا بأس به ، و إن لم يعلم فأحب إلى أن يسله ، و يسهه أن يصل فيه من غير أن يسله ، و في الفتاوى : سئل ابن شجاع عن هذه المسألة فقال : عليه أن يسله ، و به قال نصير ، و قال إبراهيم بن يوسف : لا يضره ذلك ، و به قال الشيخ الفقيه أبو بكر إلا إن ظهر فيه لون النجاسة ، قال الفقيه أبو البيث : و به نأخذ . و عن إبراهيم رحمه الله : حار يبول في الماء فأصاب من ذلك الرش ثوب إنسان قال : لم يضره ، لأنه ماء حتى ييقن أنه بول ، قال الفقيه : و به نأخذ . و في البيعة : سئل على بن أحمد عن الغبار النجس إذا طار و وقع في الماء القليل هل يتنجس ؟ فقال : لا عبرة للغبار ، إنما العبرة للتراب . م : و في متفرقات الفقيه أبي جعفر رحمه الله في الفرس إذا شتى على الماء و عليه راكب و أصاب ثوبه من ذلك الماء ، عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله أنه إذا كان في رجل الفرس نجاسة نحو السرقين و غيره (١) من أر ، خ .

صار الثوب نجسا سواء كان الماء جاريا أو راكدا، وإن لم يكن في رجله شيء من النجاسة لا يضره . سئل أبو نصر رحمه الله عن رجل غسل الدابة فيصيبه من مائها أو عرقها؟ قال : لا يضره ذلك ، قيل : فإن كانت مرغت في بولها أو روثها؟ قال : إذا جف و تنثر و ذهب عنه لا يضره أيضا - وفي الغيابة : فعلى هذا إذا جرى الفرس في الماء و ابتل ذنبه و ضرب به راكبه يفتى أن لا يضره .

و في الأصل : رجل مر بكنيف فسال عليه من ذلك الكنيف شيء؟ قال : إن علم بنجاسته فعليه غسله ، و إن علم بطهارته لا يجب غسله ، و إن لم يعلم بنجاسته و لا بطهارته و لم يجد من يسأل عنه يتحرى و يفتى الأمر على ما يستقر عليه رأيه - قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني و الإمام المعروف بخواهر زاده : إنما بنى هذا الجواب على عرف ديارهم ، أما في عرف ديارنا فيغسله لا محالة لأن الكنيف في ديارنا معد لصب النجاسة و لا يصب فيه إلا النجاسة ، أما في ديارهم الكنيف كما يعد لصب النجاسات يعد لصب ماء غسالة القدر ، قال شيخ الإسلام : هذا و قياس كنيفهم بما عندنا الموازب فانه يصب فيه الماء و غيره فلا جرم لو أصابه شيء من الميزاب كان الجواب على ما ذكره في الكتاب ، و عن أبي عصمة سعد بن معاذ المروزي رحمه الله أنه مر بكنيف و سال منه شيء و هبت به الريح و انتضح عليه شيء مثل رؤس الإبر قال : هذا ليس بشيء و لا يجب عليه الغسل و إن استيقن أنه بول ، و هكذا ذكر محمد رحمه الله في الأصل ، قال الشيخ الفقيه أبو جعفر رحمه الله : قوله « رؤس الإبر » دليل على أن الجانب الآخر من الإبر معتبر و ليس عندنا هكذا بل لا يعتبر . و في نوادر المحلى عن أبي يوسف رحمه الله : إذا انتضح من البول شيء يرى أثره لا يد من غسله ، و لو لم يغسل و صلى كذلك و كان إذا جمع كان أكثر من قدر الدرهم أعاد الصلاة . و في واقعات التاطي : دخل المشرقة و توضأ و لم يكن له نعلان فوضع رجله على ألواح المشرقة و قد كان يدخل فيها من رجلاه قدر : جاز ، (١) وراجع ما في الأصل للطبوع ٦٠ / ١ برواية أبي سليمان الجوزجاني (٢) للمشرقة : مورد الشارحة .

ولا يجب غسل القدمين ما لم يعلم أنه وضع رجله على الموضع نجس ، لأن فيه ضرورة و بلوى ، وفي المتأية : والاحتياط أن ينسلها ، وفي الحائية : إن كان بحيث لو وضع عليه فمى يجل فهو نجس لأن عنه نجس ، وكذا الكلب إذا مشى في طين وردغة فوطئ إنسان على إثر رجله لما قلنا . وفي الصيرفة : بال الكلب في طين غلط كذلك قال طاهر ، لأن البول صار مستهلكا حيث خلط بالطين . الكلب إذا مشى مع إنسان في يوم بارد فجمد ثوبه من ريقه يتنجس ثوبه عند البعض لأنه يربط من ريقه و ريقه نجس ، وعند بعضهم ينظر : إن كان ثوبه متغيرا لا يصل به ، وإلا يصل - وفي الفتاوى المتأية : ولو تنفس في ثوب إنسان لو ابتل ثوبه يتنجس ، وإلا فلا ، وقال : و علامة الابتلال أنه لو أخذه يده يتل يده . وفي واقعات التاطي : الكلب إذا أخذ عضو إنسان أو ثيابه إن أخذ في حالة الغضب لا يجب غسله ، وإن أخذ في حالة المراح يجب غسله . وفي الملتقط : لا يتنجس ما لم ير البلل سواء كان الكلب راضيا أو غضبان - وفي الصيرفة : وهو المختار . وفي الحائية : وإذا نام الكلب على حصى المسجد إن كان يابسا لا يتنجس ، وإن كان رطبا ولم يظهر أثر النجاسة فيه فكذلك . م : وإذا امتخط الرجل في ثوب ورأى فيه أثر الدم لا ينجه لأن ما لا يكون حدثا لا يكون نجسا . وفي الظهيرية : السقاء إذا دخل الدار بالماء و صادم الستور المعلقة على الأبواب و الستور نجسة هل يتنجس الكوز و ما كان رطبا من السقاء ؟ قال رضى الله عنه : قال أستاذنا الشيخ الأجل ظهير الدين المرغيناني : لا يتنجس . وفي الحائية : إذا كان في عاية ثقب و الماء يسيل من الثقب لجم إنسان و وضع يده النجسة على الماء الذى يسيل من ثقب الحائية ، قال ظهير الدين : هذا يتنجس ماء الحائية . ثوب أصابه ماء ينفصل عن الضفدع حيث وثب هل يتنجس ؟ قال ظهير الدين : هذا لا يتنجس ، وقال غيره : إن عرف أنه بول يتنجس . م : ذباب المستراح إذا جلس على ثوب رجل قد قيل : لا بأس به لأن التحرز عنه غير ممكن ، و قيل : لا بأس به ، إلا إذا كثر و لحس .

النوع الثاني من هذا الفصل في مقدار النجاسة التي يمنع جواز الصلاة يجب أن يعلم بأن القليل من النجاسة عضو عندنا . ثم النجاسة على نوعين : غليظة ، وخفيفة . فالغليظة إذا كانت قدر الدرهم أو أقل فهي قلبية لا تمنع جواز الصلاة ، وإن كانت أكثر من قدر الدرهم منعت جواز الصلاة ؛ ويعتبر الدرهم الكبير دون الدرهم الصغير ، قال محمد في الجامع الصغير : الدرهم الكبير أكبر ما يكون من الدرهم ، ولم يبين أنه أراد به الكبير من حيث العرض و المساحة أو من حيث الوزن ، و ذكر في النوادر أن الدرهم الكبير أكبر ما يكون من الدرهم كالدرهم السود الزبرقانية - درهم تيير ضربه الزبرقان ، و قال في موضع آخر : الدرهم الكبير ما يكون عرض الكف كالدرهم الشهلبي ، و هذا اعتبار التقدير من حيث العرض ، و من المشايخ رحمهم الله من قال : أكبر ما يكون من الدرهم من نقود زمانهم ، و أما ما كان من النقود و اقطع لا يعتبر ، و ذكر في كتاب الصلاة : و اعتبر الكبير من حيث الوزن - قال الفقيه أبو جعفر : فوفق بين ألفاظ محمد و نقول : أراد بالتقدير من حيث العرض تقدير النجاسة الرقيقة ، و أراد بالتقدير من حيث الوزن تقدير النجاسة الغليظة ، و هو الصحيح من المذهب أن في الرقيقة يعتبر الدرهم من حيث العرض ، و في الغليظة يعتبر الدرهم من حيث الوزن . و روى بشر بن غياث عن أبي يوسف قال : سألت أبا حنيفة رضي الله عنه عن حد الكثير الفاحش فكره أن يحد فيه حدا و قال : الكثير الفاحش ما يستغشه الناس و يكثرونه ، و روى الحسن في المبرد عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال : الكثير الفاحش شبر في شبر ، و في كتاب الصلاة للمعلى رحمه الله قال : هو شبر أو أكثر . و عن محمد رحمه الله أنه قال : الكثير الفاحش هو ربع الثوب ، و ذكر أبو علي الدقاق رحمه الله في كتاب الحيض : الكثير الفاحش عند أبي حنيفة و محمد رحمهما الله ربع الثوب ، و روى هشام عن محمد رحمه الله أنه قال : الكثير الفاحش مقدار باطن الخفين - معناه أن يستوعب القدمين . و روى إبراهيم عن محمد رحمه الله أن الفاحش في الخف أكثر الخف . و قد اختلفت الروايات عن أبي يوسف

رحمه الله، أنه ذكر في كتاب الصلاة أنه شبر في شبر، قال الشيخ الفقيه رحمه الله: وهكذا ذكر في الامالى، وذكر في صلاة الاثر: قال أبو يوسف رحمه الله: وفي لعاب الحمار قدر شبر فاحش بعيد منه الصلاة، وفي عرقه الفاحش أكثر من شبر. وفي ماء الوضوء أكثر من شبر على أصله، وذكر الطحاوى في مختصره^١ عن أبي يوسف: ذارطا في ذراع. وقبل: على قياس مسائل كثيرة الفاحش أكثر من النصف، وفي النصف روايتان، قال مشايخنا رحمهم الله: التقدير بالربع أصح لأن الربع أقيم مقام الكل في كثير من الأحكام، كسح ربع الرأس أقيم مقام الكل، وفي الإحرام لخلق ربع الرأس أقيم مقام حلق الكل، وككشف ربع العورة أقيم مقام كشف الكل؛ ثم اختلف المشايخ رحمهم الله في كيفية اعتبار الربع، بعضهم قالوا: يعتبر ربع [جميع الثوب، واختلفوا فيما بينهم، حكى عن الشيخ أبي بكر الرازى أنه يعتبر ربع]^٢ السراويل احتياطا لأنه أقصر الثياب، ومنهم من يعتبر ربع أى ثوب كان. وقال بعض المشايخ: يعتبر ربع الطرف الذى أصابته النجاسة، يعنى ربع الكم أو الذيل والدخريص.

بعد هذا يحتاج إلى الحد الفاصل بين الغليظة والخفيفة. قال القدورى في شرحه: النجاسة الغليظة عند أبي حنيفة كل عين ورد في نجاسته نص ولم يعارضه نص آخر اختلف الناس فيها أو اتفقوا فيها - أشار إلى أنه إذا عارضه نص آخر فهم خفيفة اتفق الناس أو اختلفوا فيها. وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: ما ساغ الاجتهاد في طهارته فهو مخفف، وفي الخلاصة: وقالوا: المنظفة ما وقع الإجماع على نجاستها، وما ساغ الاجتهاد فيه فهم مخففة، وثمرة الاختلاف تظهر في الأرواث، عند أبي حنيفة نجاستها غليظة لأنه ورد النص فيها وهو حديث ابن مسعود رضى الله عنه ولم يعارض الحديث نص آخر، وعندهما نجاسة خفيفة لاختلاف العلماء فيها ولمكان البلوى. ونجاسة بول ما يؤكل لحمه على قول من يقول بنجاسة خفيفة حتى لو أصاب الثوب لا يمنع جواز

(١) ص ٢١ الطوبوم (٢) من أر. خ.

الصلاة ما لم يكن كثيرا فاحشا ، وإذا وقع قطرة في الماء أفسده لأن القليل في الماء يصير كثيرا . قال الفقيه أحمد بن إبراهيم : إن أصحابنا جعلوا القي . في ظاهر الرواية كالغذرة والبول حتى قالوا : إذا أصاب بدنه القي . وهو أكثر من قدر الدرهم لا يجوز الصلاة معه ، وفي رواية الحسن ما جعله كذلك حتى كان التقدير فيه على رواية الحسن بالكثير الفاحش . ونجاسة سوارس البهائم غليظة في إحدى الروايتين عن محمد رحمه الله . وفي رواية أخرى عنه خفيفة . وهو قول أبي يوسف رحمه الله . والخبر وهو القي من ماء العنب إذا غلى وقذف بالزبد فنجاستها غليظة ، وإذا طبخ أدنى طبخة وغلى واشتد وقذف بالزبد فنجاستها غليظة ، إليه أشار محمد رحمه الله في كتاب الأشربة ، قالوا : وهكذا روى هشام عن أبي حنيفة [وأبي يوسف رحمهما الله] ، وحكى عن الإمام أبي بكر محمد ابن الفضل أنه على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله يجب أن يكون نجاستها خفيفة ، والفتوى على الأول أن نجاستها غليظة . الظهيرة : وخلا بكة طاهر لا بأس به . الخائنة : نجو الكلب ورجيع السباع نجس نجاسة غليظة . وخمر ما يؤكل لحمه من الطيور ما له رائحة كريهة كحمر الدجاج والبط والإوز نجس نجاسة غليظة . وفي الصيرفية : خمر القلق^٢ نجس نجاسة غليظة . وخمر العلق^٣ نجس نجاسة غليظة . القيمة : سئل السمرقندي عن خمر الطاؤس والدراج فقال : خروهما بمنزلة خمر الحمام . وفي الصيرفية : خمر دود القز طاهر . وفي الذخيرة : خمر الحية وبولها نجس نجاسة غليظة ، وأما قبض الحية فقد قيل : إنه نجس ، والصحيح أنه طاهر . وفي الفتاوى العتائية : خمر الهرة نجس . وفي شرح الطحاوي : كل حيوان مات حتف أنفه فإنه يتنجس لحمه وجلده وشحمه حتى لا يجوز الصلاة معه ، وإن استهلك أحد لا يفرم قيمته ، ولا يجوز بيعه . في السراجية : ماء قم النائم طاهر - وفي السغناقي : سواء كان من القم أو منبعا

(١) من أر ، خ (٢) خلا بكة : الوحل (٣) القلق : طائر طويل العنق والرجلين وهو يأكل الحيات ، ويوصف بالذكاء والفضيلة . كنيته « أبو حديد » (٤) العلق : دويبة سوداء تمتص الدم .

من الجوف عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، وعليه الفتوى ، وفي الفتاوى العتائية : قال أبو يوسف : إن كان فيه لون الدم فهو نجس ، وعندهما طاهر . وفي الظهيرية : وماه فم الميت قيل : إنه نجس . السراجية : والماء الذي في دود الفيلق^١ طاهر . وفي الصيرفية : فلو وطئ دود القز فأصاب ثوبه أكثر من قدر الدرهم قال القاضي بديع الدين : يجوز الصلاة معه . القيمة : ذكر الحسن : بلة الفرج الطاهرة للمرأة طاهرة أو نجسة ؟ فالصحيح أن من جعلها كالقصب قال بنجاستها ، ومن قال كالقلفة قال بطهارتها . الحجة : الرطوبة التي على الولد عند الولادة طاهرة . حلب اللبن مخرج مع قطرة أو قطرتان من الدم : إن لم يكن في الضرع علة فذلك إمرار اللبن لا يضره . الملتقط : السخلة^٢ إذا خرجت من أمها فذلك الرطوبات طاهرة لا يتنجس بها الثوب والماء ، وكذا البيضة ، وفي الحجة : ويكره التوضي بالماء الذي وقع فيه لمكان الاختلاف . وفي الحثانية : وكذا الأنفحة^٣ إذا خرجت من الشاة بعد موتها . وفي الفتاوى العتائية : هو المختار ، وعندهما يتنجس ، وهو الاحتياط ، وفي المنظومة :

أقمصة الميتة والالبان طاهرة واستمر الشان

وأوجبا في الجمادات غسلها وحرما في الذبايات أكلها

وفي شرح الطحاوي : وإن يبيت البيضة أو السخلة ثم وقعت في الماء أو في المرق لا تفسدها ، وفي الظهيرية : البيضة إذا صار عنها دما أو مات فيها الفروخة فهي طاهرة ، وفي شرح الطحاوي : والصلاة معها جائزة ، إلا رواية عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال : إذا كان مضغة لا يجوز . وفي القيمة : البيضة إذا مفرت^٤ من غير أن يحضنها

-
- (١) «الفيلق» هو سحر الضفدين ، والصحيح «الفيلق» والفيلق والفيلق : ثم مجفف إذا تفلق من نواة (٢) السخلة : ولد الشاة ، والجمع : سخال (٣) الأنفحة شيء يستخرج من بطن البجدي قبل أن يطعم غير اللبن ، يتخذ منه البجن ، وهو المعروف عند العامة بالهجنة . (٤) مفرت البيضة : فسدت وخيث .

الدجاج تنجس . الذخيرة : الخارج من غير السيلين إذا لم يكن سايلا لم يكن حدثا موجبا انتقاض الطهارة . هل يكون نجسا ؟ فمن محمد أنه نجس . وبه كان يفتى الفقيه أبو بكر الإسكاف والفقيه أبو جعفر ، وعن أبي يوسف أنه طاهر ، وفي الهداية : هو الصحيح ، حتى أن الخارج لو وقع في الماء قبل قول من يقول هو نجس يتنجس الماء ، وعلى قول من يقول هو طاهر لا يتنجس . [في الحجة] قال المصنف رحمه الله : إذا ألقى الشيء الذي ليس ملء الفم في الماء القليل أفداه احتياطا . الصيرفة : شارب الخمر إذا بات قبل أن يضل فيه فأصاب الثوب من بزائه أكثر من قدر الدرهم لا رواية لهذا في الأصل ، قال أبو يوسف رحمه الله : إن رأت عين الخمر يمنع وإلا فلا ، وقال محمد رحمه الله : هو نجس سواء رأت عينه أو لم ير ، وفي فتاوى قاضيان : إن كان لا يرى فيه عين الخمر ولا ريعه ينبغي أن يكون طاهرا في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، ويظهر الفم بريقه . الغيائية : إذا أحرقت الطفرة في بيت فعلا دخانه وبخاره إلى الطابق و انقعد ثم ذاب أو عرق الطابق فأصاب ماؤه ثوبا : لا يهدأ استحسانا ما لم يظهر أثر النجاسة به ، وبه أفتى الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ، وهو اختيار أستاذنا الشيخ ظهير الدين المرغيناني . وفي الثانية : وكذا اصطلح إن كان حارا وعلى كونه طابق ففرق الطابق وتقاطر فيه منه . وكذا الحمام إذا أهرق فيه النجاسات ففرق حيطانها وكوتها وتقاطر منه . وكذا لو كان في الاصطبل كوز معلق فيه فترشح من أسفل الكوز في القياس يكون نجسا ، وفي الاستحسان لا يتنجس .

الذخيرة : الرجل إذا استجى بالماء ثم خرج منه ريح قبل أن يبس البلبل هل يتنجس من تنه الموضع الذي يمر فيه الريح ؟ أو كان سراويله مبتلا فأصابه هذا الريح هل يتنجس السراويل ؟ اختلف المشايخ فيه ، عامتهم على أنه لا يتنجس ؛ وكذا إذا دخل إنسان المربط في الشتاء وبدنه مبتلا بالماء أو بالبرق يلحف البلبل من حر المربط ، أو أدخل شيئا مبتلا في المربط يلحف ذلك الشيء من حر المربط : لا يتنجس البدن ولا ذلك الشيء عند

(١) من أر ، خ .

حامة المشايخ، إلا أن يظهر أثره كصفرة ظهرت في السراويل بعد خروج الريح أو في ذلك الشيء بعد الإدخال في المربط إذا يبس فإن هذا يتنجس . الظهيرية : إذا مرت الريح بالظفرات و أصاب الثوب المبلول يتنجس إذا وجد رائحة النجاسة . و ما يصيب الثوب من بخار النجاسات قبل : يتنجس الثوب بها ، و قبل : لا يتنجس ، و هو الصحيح . الصيرفية : لو عصر عنباً فأدى رجله و سال في العصير وإنه يسيل و لا يظهر أثر الدم فيه : لا يتنجس - ٤ . و هذا قول أبي حنيفة و أبي يوسف ، و كذلك لو بال فوقه في العصير و العصير غالب يسيل لأنه جار ، و لو عصر عنباً فأدى رجله قبل أن يسيل العصير قال القاضي بديع الدين : لا يتنجس للضرورة ، و قال بعضهم : يتنجس .

البيضة : سئل أبو حامد عن المرقعة إذا أُنقِئت هل تصير نجسة ؟ قال : لا ، قال رضي الله عنه : ذكر الحلواني في صلاته أن الطعام إذا تغير و اشتد تغيره يتنجس ، و ذكر الطحاوي في مشكل الآثار أن اللحم إذا أُنقِئت يحرم أكله ، و السمن و اللبن و الزيت و الدهن إذا أُنقِئت لا يحرم . و ذكر في باب الأشربة أن بالتغير لا يحرم ، فعمل ما ذكره الحلواني على أنه بلغ في نهاية التغير و إليه أشار فقال « و اشتد تغيره » ، و ما ذكر في كتاب الأشربة على أنه تغير من غير أن يبلغ النهاية - قال رحمه الله : وإنما اخترت هذا ليكون اتفاقاً لا اختلافاً . و دود لحم وقعت في مرقعة لا يتنجس ، و لا تؤكل الدود و لا المرقعة إذا تفسخت الدود فيها .

الدجاجة تدبج و يذف ربشها ثم تغلى في الماء قبل أن يشق بطنها صار الماء نجساً و صارت الدجاجة نجسة بحيث لا طريق إلى أكلها إلا أن تحمل المرة فتأكلها ' . الملتقط : أرض أصابها نجاسة فصب عليها الماء فاجتمع ذلك الماء في موضع آخر فهو نجس .

(١) و أما لو أُنقِئت الدجاجة تسهيلاً لتب الريش حالة غلى الماء و لا تترك فيه إلا مقدار ما تصل الحرارة إلى ظاهر الجلد لتصل مسام السطح عن الريش فالأولى أن تطهر بالمسل ثلاثاً - كما في مراقب الفلاح و رد المحتار .

الخلاصة الحاتية : بدن المحدث والجنب طاهر ، حتى لو صلى حامل محدث أو جنب يجوز .
الخلاصة : لا يتنجس من الميتة عشرة أشياء : الشعر ، والصوف ، والوبر ، والريش
والخافر ، والقرن ، والظفر ، والظلف ، والعظم ، والعصب إذا لم يكن عليه دسومة
ولا لحم ولا دود ؛ وفي الذخيرة : وأما العصب ففيه روايتان ، في رواية جاز الانتفاع به
ويحه لأنه طاهر ، وفي الكافي : خلافا لما لك في عظم الميتة . وفي الظهيرية : قال
أبو حنيفة رحمه الله : لا بأس بالانتفاع بحافر الميتة وظلفها وعظمها . وفي المنتقط :
عظام الفيل بعد ما جف طاهرة يجوز بيعها ، وفي الحاتية : عظم الفيل إذا لم تكن عليه
دسومة وغسل لا يفسد الماء القليل ، ويباح الانتفاع به في قول أبي حنيفة وأبي يوسف
رحمهما الله ، وعن محمد أنه نجس ، وفي المنظومة :

ولا يجوز بيع عظم الفيل والانتفاع منه بالقليل

[وكذا سن الكلب والتملب]^١ ، وكذا جلد الكلب بعد الدباغ طاهر . التجريد : وفي
شعر الخنزير الصحيح أنه لا يفسد الماء . وقيل : إن كان كثيرا يتنجس ، وإنما رخص
للخرازين^٢ الانتفاع بشعره ضرورة ، وفي تجميع الناصري : وتركه أحوط ، وفي شرح
الطحاوي : ولا يجوز بيعه في الروايات كلها ، الخلاصة : وعظم الخنزير نجس . وفي
الظهيرية : وجلد الكلب نجس ، وشعره طاهر ، وهو المختار . المنتقط : شعر الإنسان المنفصل
والمثصل طاهر لا يتنجس الماء إذا وقع فيه ، وفي الحجة : سواء كان الأدمي حيا أو ميتا ،
وفي الحادي عن رسم عن محمد : شعر الأدمي لم يحز الصلاة معه إن كان أثار من قدر
الدرهم أن لو بسط ، وبه قال أبو منصور الماتريدي ، وفي الفتاوى : قال أبو جعفر الهنتواني :
جاز . وبه تأخذ .

الخلاصة : العين النجس بمزاجه كالميتة والدم لا يجوز الانتفاع به في شيء ما ، وإن
كان بمجاورة كالماء والدهن إذا وقعت فيها نجاسة يجوز الانتفاع به في غير البدن كسقي
الدواب وبل الطين والاستصباح ويجوز بيعه . وعند الشافعي رحمه الله لا يجوز الانتفاع

(١) من أر ، غ(٢) الخراز هو الإسكاف .

به كما في ودك^١ الميتة . القيمة : عن أبي يوسف رحمه الله : ثوب يصبه بول ولا يقين أثره لا بأس أن ييبس ولا يبين . فان ظن أن المشتري يريد أن يصل فيه فأحب إلى أن يبين ، وكذا العليسان والفرو والحشو .

وعما يتصل بهذا الفصل :

ذكر الحاكم الشهيد رحمه الله في إشارات أن النجاسة إذا خرجت من البئر ولم ينزح شيء من الماء بعد فنجاسة الماء غليظة ، ثم بقدر ما ينزح من الماء تخف النجاسة وتقل . قال : وهذا كما قلنا في الكلب إذا ولغ في إنائين فضل أحدهما مرة وغسل الآخر مرتين : إن كل واحد منهما نجس بعد ، ولو تركها زماناً ثم غسلها مرة مرة فإن الذي غسل في المرة الأولى مرتين يطهر والآخر لا يطهر ما لم يغسل مرة ثالثة . قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني : قال مشايخنا رحمهم الله : نجاسة الثوب إذا غسل ينبغي أن يكون على هذا القياس - يانه : في الثوب النجس إذا غسل في ماء طاهر وعصر ، ثم غسل في ماء آخر طاهر وعصر ، ثم غسل في ماء ثالث طاهر وعصر : فإن الثوب يطهر والماء كلها نجسة ، ولو أنه أصاب هذا الماء الثالث ثوباً ينبغي أن يطهر [هذا الثوب وإن لم يغسل لأن ما دخل فيه من النجاسة لو كانت في الثوب الأول لكان يطهر]^٢ بالعصر ولا يحتاج فيه إلى الغسل ، ولو أصاب الماء الثاني كان طهارته بالعصر والغسل مرة ، ولو أصاب الماء الأول كان طهارته بالعصر والغسل مرتين ، وذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله في شرحه : أن الماء الثاني أو الثالث من غسل الثوب النجس إذا أصاب الثوب لا يطهر إلا بالغسل ثلاثاً . وفي شرح الجامع من تعليقه في مسألة الثوب : أن نجاسة المياه على نمط واحد عند أبي يوسف ، وعند محمد نجاستها مختلفة ، فمن حكم الماء الأول أنه إذا أصاب ثوباً آخر لا يطهر إلا بالغسل ثلاث مرات ، ومن حكم الماء الثاني أنه إذا أصاب الثوب لا يطهر إلا بالغسل مرتين ، ومن حكم الماء الثالث أنه إذا أصاب الثوب يطهر بالغسل مرة - والله أعلم بالصواب .

(١) ودك الميتة : الشمع وما يسيل منها (٢) من أر ، غ .

الفصل الثامن في تطهير النجاسات

و يجب أن يعلم أن إزالة النجاسة واجبة ، وإزالتها إن كانت مرئية بإزالة عينها ، وأثرها إن كانت شيئاً يزول أثرها ، ولا يعتبر فيه العدد ، وإن كان شيئاً لا يزول أثرها فإزالتها بإزالة عينها ويكون ما بقى من الأثر عذراً وإن كان كثيراً ، والمعنى في ذلك الحرج - بيانه : أن المرأة إذا اختضبت يدها أو رأسها بجماء نجسة لو شرطنا زوال الأثر للثوب الطهارة لتقاعدت عن الصلاة زماناً كثيراً وفيه من الحرج ما لا يخفى ، وكذلك الرجل إذا صبغ الثوب بصبغ نجس لو شرطنا زوال الأثر لثوب الطهارة لتقاعدت عن الصلاة إذا لم يكن له إلا هذا الثوب وإنه قبيح ، وحكى عن الفقيه أبي إسحاق الحافظ أن المرأة إذا اختضبت يدها بجماء نجسة أو الثوب إذا صبغ بصبغ نجس غطت يدها وغسل الثوب إلى أن يصفو ويسيل منه ماء أبيض ثم ينسل بعد ذلك ثلاثاً بحكم بطهارة يدها وبطهارة الثوب بالإجماع ، وكان الفقيه أبو جعفر يذكر مسألة الحناء والثوب المصبوغ بالصبغ النجس ويقول : على قول محمد رحمه الله لا يطهر . وكان الفقيه أبو إسحاق رحمه الله يقول في الدم : إذا كان حقيقاً لا يذهب أثره بالفسل ينسل إلى أن يصفو ويسيل الماء من الثوب على لونه ثم ينسل بعد ذلك ثلاثاً ، وكذلك الصديد وغيرها من النجاسات المبنية ، وفي فتاوى الشيخ الإمام الفقيه أبي الليث رحمه الله : إذا فحس الرجل يده في سمن نجس ثم غسل اليد في الماء الجاري بغير حرص ، وأثر السمن باق على يده طهرت يده ، لأن نجاسة السمن باعتبار المجاور وقد زال المجاور عنه فبق على يده سمن طاهر ، وهذا لأن تطهير السمن بالماء ممكن ، ألا ترى إلى ما روى عن أبي يوسف رحمه الله في الدهن إذا أصابته نجاسة أنه يحصل في إياه ويصب عليه الماء ثلاث مرات فيخلو الدهن الماء فيرفع بشيء ، هكذا يفعل ثلاث مرات ويحكم بطهارة في المرة الثالثة ؛ وإن زال السمن والأثر بالمرّة الأولى هل يحكم بطهارة الثوب ؟ اختلفت المصنف فيه ، منهم من قال : يطهر ، وقال بعضهم : وإن زال السمن بالمرّة الأولى ما لم ينسل مرتين أخراوين

(١) الحرج من ضم الحاء : الاشتان .

لا يحكم بطهارته اعتبارا بغير المرنى - وفي النوازل : هو الصحيح . م : هذا إذا كانت النجاسة مريئة [وإن كانت غير مريئة] كالبول والخر ذكر في الأصل وقال : يفسلها ثلاث مرات و يعصر في كل مرة . فقد شرط الفسل ثلاث مرات و شرط العصر في كل مرة . وعن محمد رحمه الله في رواية الأصول أنه إذا غسل ثلاث مرات و عصر في المرة الثالثة يطهر . وفي القدوري : وما لم يكن مريئة فالطهارة موكوفة إلى غلبة الظن ، و قدرنا بالثلاث لأن غلبة الظن يحصل عنده . وفي الخلاصة : ثم التقدير ليس بلامز عندنا بالثلاث بل هو مفوض إلى اجتهاده . إن كان غالب ظنه أنها تزول بما دون الثلاث يحكم بطهارته . وفي شرح الطحاوى : وإن كانت النجاسة غير مريئة كالبول وأشباه ذلك يفسله حتى يطهر ، ولا وقت في غسله ، و وقت سكون قلبه إليه . وهذا الذى ذكرنا من اشتراط الفسل ثلاث مرات مذهبنا ، وقال الشافى رحمه الله : إن كانت النجاسة غير مريئة فانه يطهر بالفسل مرة واحدة إلا أن يخرج الماء متغيرا ، و قد روى عن أبى يوسف رحمه الله كقول الشافى رحمه الله فانه ذكر الحاكم الشهيد فى المتقى عنه : إذا غسل مرة واحدة سابعة تطهر . وفي الخلاصة : وعند الشافى رحمه الله يكتفى بمرة واحدة إلا فى ولوغ الكلب فان الإناء يفسل منه سبعا إحداهن يغفر بالتراب ، وفي رواية : الثامنة بالتراب - م : ثم يشترط العصر ثلاث مرات فى ظاهر رواية الأصل وإنه أحوط . وفي غير رواية الأصول يكتفى بالعصر مرة وإنه أوسع وأرفق بالناس ، وفي النوازل : و عليه الفتوى . م : و ذكر شمس الأئمة الحلوانى أن النجاسة إذا كانت بولا أو ماء نجسا و صب الماء عليه كفاه ذلك ، و يحكم بطهارة الثوب على قياس قول أبى يوسف رحمه الله ، فانه روى عنه أن الجنب إذا اتزر فى الحمام و صب الماء على جسده من حيث الظهر و البطن حتى يخرج عن الجنابة ثم صب الماء على الإزار يحكم بطهارة الإزار وإن لم يعصره . و قال فى رواية أخرى : إذا صب الماء على الإزار و أمر الماء يكفيه فوق الإزار . فهو أحسن و أحوط ، فان لم يفعل يجره ، و فى المتقى : شرط العصر على قول أبى يوسف رحمه الله ، فقد روى

(١) من ار ، خ .

ابن جماعة عنه في الثوب يصبه مثل قدر الدرهم من البول فصب عليه الماء صبة واحدة وعصر طهر ، وكذلك إذا غمسه غمرة واحدة في إناء أو نهر جار وعصره فان ذلك يطهره ، وإن غمسه غمرة واحدة سابقة لم يطهر - قال الحاكم الشهيد : يريد به إذا لم يعصره ، وبعض مشايخنا قالوا : على قياس قول أبي يوسف رحمه الله إذا كانت النجاسة رطبة لا يشترط العصر ، وإذا كانت يابسة يشترط - ثم في كل موضع يشترط العصر ينبغي أن يبلغ في العصر في المرة الثالثة حتى يصير الثوب بحال لو عصر بعد ذلك لا يسيل منه الماء ، ويعتبر في حق كل شخص قوته وطاقته . وفي فتاوى الشيخ الإمام الفقيه أبي الليث رحمه الله : الثوب النجس إذا غسل ثلاثاً وعصره في كل مرة ثم تقاطر منه قطرة فأصاب شيئاً قال : ينظر إن عصر في المرة الثالثة عصراً بالغ فيه حتى صار بحال لو عصر لم يسيل منه الماء فالثوب طاهر واليد طاهرة وما تقاطر طاهر ، وإذا لم يبلغ في العصر في المرة الثالثة وكان الثوب بحال لو عصر سالت الماء فليد نجهه والثوب نجس وما تقاطر نجس . وفي الفتاوى المتأخرة : وعن محمد : وإذا صب الماء عليه صبة واحدة سابقة أو غمسه في النهر وعصره جاز . وفي تجنيس خواهر زاده : فان غمس الثوب النجس في الماء الجاري أو صب عليه الماء صبة سابقة طهر ، هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله ، فان أدخل يده في الماء وأمرها على موضع النجاسة ومسحه بخرقه حتى ذهب أثرها لم يطهر .

م : ثم الفصل بطريقتين : بورود الماء على العين النجس بأن يصب الماء على العين النجس ويغسل ، أو بورود النجس على الماء بأن يحمل الماء في طشت ويلقى فيه الثوب النجس ، والقياس أن لا يظهر العين النجس سواء ورد الماء عليه أو ورد هو على الماء ، وفي حال ورود النجس على الماء خلاف - والمسألة في الجامع ، وصورتها : إذا غسل الثوب النجس في إجابة ماء وعصر ثم غسل في إجابة أخرى وعصر ثم غسل في إجابة

(١) الإجابة : إياه تغسل فيه الثياب .

أخرى وعصر فقد طهر الثوب ، و المياه كلها نجسة ، هكذا ذكر المسألة في الجامع . و ذكر بعد هذه المسألة في الجامع : إذا غسل العضو النجس في ثلاث إجماعات فقد طهر عند أبي حنيفة و محمد ، و عند أبي يوسف رحمه الله لا يظهر ما لم يصب عليه الماء صبا ، ذكر الخلاف في فصل العضو و لم يذكر في فصل الثوب ، و المشايخ المتأخرون رحمهم الله يختلفون في ذلك ، فشايخ العراق رحمهم الله على أن الخلاف في الفصلين واحد ، عند أبي يوسف لا يظهر الثوب ما لم يصب عليه الماء صبا كالعضو ، قيل : و هكذا روى عنه في النوادر ، و مشايخ بلغ على أن الخلاف في فصل العضو لا غير . و في الطحاوى : الثوب إذا غسل في إجماعة ثم في إجماعة إلى العشرة أو أكثر فإنه ينظر : إن لم يكن على ثوبه عين نجاسة فالله طاهر لا يصير مستملا ، و لو كانت عليه نجاسة كان القياس أن يصير المياه نجسة ، و لا يظهر الثوب ما لم يصب عليه الماء أو يفسله في ماء جار ، و هو قوله بشر و زفر رحمهما الله ، و في الاستحسان يخرج الثوب من الإجماعة الثالثة طاهرا ، و أما المياه الثلاثة نجسة ، و الباقي طاهر بالإجماع - و في الحجة : إذا عصر في كل مرة ٣ : ثم إذا طهر الثوب بالفصل في إجماعات على قوله من قال به طهرت الإجماعة ، و هو نظير ما قلنا في طهارة الدلو و الرشاء تبعا لطهارة البئر . هذا إذا أصابت للنجاسة شيئا يتأني فيه العصر ، فأما إذا أصابت شيئا لا يتأني فيه العصر يقام لإجراء الماء فيه مقام العصر ، حتى حكى عن الشيخ الإمام الفقيه أبي إسحاق الحافظ رحمه الله : إذا أصابت النجاسة البدن يظهر بالفصل ثلاث مررات متواليات .

و في فتاوى أبي الليث : خف بطانة ساقه من الكرياس فدخل في بجوفه ماء نجس ففصل الخف و دلكه باليد ثم ملاء الماء ثلاثا و أهرقه إلا أنه لم يتبأ له عصر الكرياس : طهر الخف ، و في التوازل : المختار أنه يترك في كل مرة حتى يقطع التقاطر ، و في الفتاوى المتأية : و إن كان الخف منخرقا و دخل ماء الاستجماء فيه و ابتلت اللقافة أو دخل فيه بول و بطاته من الكرياس يملا من الماء ثلاث مررات و بذلك باطنه فطهر ،

و أما القافة لا تطهر إلا بالنسل و العصر ثلاثا ، و لو جففه بخرقة طاهرة جاز . م :
 البساط النجس إذا جعل في نهر قرك يوما و ليلة حتى جرى الماء عليه - و في الحجة :
 أو أكثر اليوم و الليلة - م : يطهر ، و في الحجة : و كذا البلد . و إذا أصابت النجاسة
 الأرض فإن كانت رخوة طهرت بالصب عليها ، و إن كانت صلبة فاندفع الماء عن موضع
 النجاسة طهر ذلك المكان و يتنجس الموضع الذي انتقل الماء إليه ، و في الفتاوى العتاية :
 و إن كان صلبا صب الماء عليه ثلاثا و سيله في كل مرة يطهر ، م : و إن لم ينتقل الماء
 عن ذلك المكان يحفر ذلك الموضع ، هكذا ذكر القدوري . و في الطحاوي : إذا كان
 الأرض منحدر و كانت صلبة فإنه يحفر في أسفلها حفيرة فيصب الماء عليها فيجمع الماء
 في تلك الحفيرة فتطهر الأرض ثم تكبس الحفيرة ، و إن كانت الأرض مستوية
 و كانت صلبة فلا حاجة إلى غسلها بل يجعل أعلاها أسفلها ، و أسفلها أعلاها فتطهر ،
 و في الفتاوى : إذا أصاب البول الأرض و احتيج إلى غسلها يصب الماء عليه ثم يدلك
 و ينشف ذلك بصوف أو خرقة ، فإذا فعل ذلك ثلاثا طهرت ، و إن لم يفعل ذلك و لكن
 صب عليه ماء كثيرا حتى عرف أنه زالت النجاسة و لا يوجد في ذلك لون و لا ريح ثم تركه
 حتى تشفت الأرض : كان طاهرا . و عن الحسن بن مطيع رحمه الله قال : لو أن أرضا
 أصابها نجاسة فصب عليها الماء فجرى عليها الماء إلى أن أخذ قدر ذراع من الأرض طهرت
 الأرض ، و الماء طاهر ، و يكون ذلك بمنزلة الماء الجاري . و في المتقى : أرض أصابها
 بول أو عذرة ثم أصابها ماء المطر و كان المطر غالبا قد جرى ماءؤه عليه فذلك مطهر لها ،
 و إن كان المطر قليلا لم يجر ماءؤه عليه لا تطهر ، ثم قال : و ليسل قدميه و خفيه - يريد به
 إذا كان المطر قليلا حتى لا يجرى لم يظهر ذلك الموضع ثم إذا وضع قدميه أو خفيه على
 ذلك الموضع يتنجس قدماء أو خفاه فله أن ينسل قدميه أو خفيه - و إن كان ذلك
 الموضع قد بيس قبل المطر فلا ينسل قدميه ، يريد به إذا كان المطر قليلا ، و هذه إشارة

(١) كبس البئر و النهر : طمهما بتراب .

إلى إحدى الروايتين في الأرض النجسة إذا يبست ثم أصابها الماء . وفي منفرقات الفقيه أبي جعفر عن أبي يوسف أنه سئل عن غسل أرض أصابها نجاسة ؟ قال : إذا صب عليها الماء مقدار ما يغسل به توب أصابته هذه النجاسة يغسل ثلاث مرات و عصفى كل مرة يظهر طهرت الأرض بهذا المقدار ، فبلغ هذا القول أبا عبد الله محمد بن سلة فأعجبه وقال : ما أجد رأى أبي يوسف إلا وعنده قائمة . وفي التوازل : لو أن بولا أصاب أرضا طويلا فصب الماء على أحد جانبي البول و انتهى الماء إلى الجانب الآخر يظهر . وفي الفتاوى المتأخرة : الأرض و البستان التي أقيمت فيه عنرات فسق ثلاث مرات طهر - يريد به إذا لم يبق أثر النجاسة . م : حصر أصابته نجاسة فإن كانت يابسة لابد من الدلك حتى يلين . وإن كانت رطبة إن كان الحصر من قصب أو ما أشبه ذلك فانه يظهر بالفصل فلا يحتاج فيه إلى شيء آخر ، وإن كان الحصر من بردى^١ أو ما أشبه ذلك يغسل ثلاثا و يوضع عليه شيء ثقيل أو يقوم عليه إنسان حتى يخرج الماء من أثنائه ، هكذا ذكر في بعض المواضع ، و ذكر عن العقبة أحمد بن إبراهيم رحمه الله أن الحصر إذا كان من بردى يغسل ثلاثا و يحفف في كل مرة و يظهر عند أبي يوسف ، خلافا لمحمد . و في شرح الطحاوي : إنه لا توقيت في إزالة النجاسة إذا أصابت الحجر أو الآجر أو شيئا آخر من الآواني بل يغسله مقدار ما يقع في أكبر رأيه أنه قد طهر ، و يشترط مع ذلك أن لا يوجد منه طعم النجاسة و لا رائحتها و لا لونها . فأما إذا وجدت هذه الأشياء لا يحكم بالطهارة . قال ثمة : سواء كانت الآنية من خوف أو غيره ، و سواء كانت قديمة أو جديدة ، و عن محمد رحمه الله أن الخزف الجديد إذا وقع فيه خمر أو بول أنه لا يظهر أبدا .

و في التوازل : إن تشربت النجاسة في المصاب بأن موء^٢ السكين بماء نجس أو كان الخزف والآجر جديدين على قول محمد رحمه الله لا يظهر أبدا ، و على قول أبي يوسف يموه الحديد

(١) البردى : نبات كالقصب كان قدماء المصريين يستخدمون قشره للكتابة (٢) موء

السكين : سقاء .

بالماء الطاهر ثلاثا . و هو المختار . الحديد إذا أصابته نجاسة فأدخله في النار قبل أن يمسحه أو يغسله ينبغي أن يطهر إذا ذهب أثر النجاسة . ويكون الحرق كالنسل . و في الصغرى : الحديد إذا موه بالماء النجس لا يطهر بمجرد إدغاله في النار لأن النجاسة تشربت . م : و يغسل الأجر الجديد و الخزف الجديد بالماء ثلاثا و يحفف في كل مرة يطهر ، و في الحبة : و أما العتيق المستعمل فيفضل ثلاث مرات بدفعة واحدة . و في الخانية : وكذا النعل الجديد إذا أصابه ماء نجس و تشرب . وكذا البردى إذا ألقى في الماء النجس في الابتداء على قول محمد رحمه الله لا يطهر أبدا ، و على قول أبي يوسف و عامة المشايخ فيفضل ثلاث مرات و يصرف في كل مرة [و يحفف في كل مرة] ' فيطهر - م : و حد التحفيف أن يترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر و يذهب الندوة ، و لا يشترط اليبس . و على هذا الاختلاف الحنطة إذا أصابها خمر و تشربت فيها و انتفخت من الخمر فغسلها عند أبي يوسف رحمه الله أن تنقع في الماء حتى يقترب الماء كما تشرب الخمر ثم تحفف ، يفعل ذلك ثلاث مرات ثم يحكم بطهارتها عند أبي يوسف رحمه الله . و قيل : مثل هذا في غسل الخزف الجديد أن يوضع في الماء حتى يقترب فيه الماء كالنجاسة و يطهر في قول أبي يوسف . و رأيت في المتنق عن أبي يوسف رحمه الله : تور كان فيه خمر فتطهيره أن يحمل الماء فيه ثلاث مرات كل مرة ساعة إذا كان التور جديدا ، و في الظهيرية : يطهر إذا لم تبق رائحة الخمر ، و إن بقيت لا ، و في تجنبس المنتقط : و إذا بقي في الحب بعد الغسل رائحة الخمر لا يجعل فيه شيء من المائعات سوى الخل و حينئذ يطهر و إن لم يغسل . و في فتاوى الحجة : سئل عبد الله بن مبارك رحمه الله عن الحب المركب في الأرض يتنجس ؟ قال : يغسل ثلاثا و يخرج الماء منه كل مرة فيطهر ، و لا يقلع الحب . م : إذا أصابت الحنطة الخمر إلا أنها لم تنتفخ من الخمر فغسلت ثلاثا و لا يوجد لها طعم و لا رائحة ذكر في بعض المواضع عن أبي يوسف أنه لا بأس بأكلها ، و في شرح

(١) من أر ، خ .

الطحاوى : إنه لا يحل أكلها ، و كان المذكور في شرح الطحاوى قول محمد رحمه الله .
و في المتن عن أبي يوسف رحمه الله : لو طبخت الحنطة بخمر حتى تنتفخ و تنضج فطبخت
بعد ذلك ثلاث مرات و انتضخت في كل مرة و جفت بعد كل طبخة فلا بأس بأكلها ،
و فيه أيضا : الدقيق إذا أصابه خمر لم يؤكل و ليس لهذا حيلة .

و فيه أيضا : قدر طبخ فيه لحم وقع فيه خمر فقل بما فيه لا يؤكل و هذا قول محمد ،
و عن أبي يوسف رحمه الله أنه يطبخ بالماء ثلاث طبخات و يبرد بعد كل طبخة و يؤكل .
امرأة تطبخ قدرا طار طير فوقه في القدر و مات لا يؤكل المرقعة بالإجماع لأنه تنجس
بموت الطير فيه ، و أما اللحم ينظر إن كان الطير وقع في القدر حالة الغليان لا يؤكل
لأن النجاسة تشربت ، و إن كان الطير قد وقع في القدر حالة السكون يغسل و يؤكل -
و هذا قول محمد رحمه الله ، و أما على قول أبي يوسف رحمه الله إذا كان الوقوع في القدر
في حالة الغليان بطبخ ثلاث مرات بماء طاهر و يخفف في كل مرة و يؤكل ، و كذلك
الحل المشوى كان في بطنها بر فأصاب بعض اللحم في حالة الشوى و طريق غسله ما
ذكرنا عن أبي يوسف رحمه الله . و في الظهيرية : امرأة تطبخ مرقعة لجاء زوجها سكران
و صب فيها خمرًا فصبت المرأة فيها خلا إن صارت المرقعة كالخل في المحوطة طهرت
المرقعة ، و في الثانية : لا بأس بأكلها - و على هذا في جميع المسائل إذا صب فيه الخل
فصار خلا لا بأس بأكله . دجاجة شويت فخرج من بطنها هي من الحبوب يقتصر
موضع الحبوب ، و تطهيره أن تطبخ ثلاث مرات بالماء الطاهر و تبرء في كل مرة .
م : أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل اتخذ مرياً^(١) من سمك و ملح و خمر قال :
إذا صار مرياً فلا بأس به ، بالآثر الذي جاء عن أبي الدرداء رضى الله عنه ، و أبو يوسف

(١) أى اللحم الذى كان فى المرقعة قبل وقوع الطائر فى القدر (٢) الحل : الحروف ، و قيل :
هو الجذع من أولاد الضأن ، ج : سحلان (٣) الرمي : كما يخ يخذ من السمك و الملح
و انحر و يؤكل بعد ما يشمس .

رحمة الله يقول كذلك إلا في خصلة واحدة: أن السمك إذا كان هو الغالب والخمر قليل وأراد أن يتناول شيئاً ليس له ذلك، وهو كالخمر إذا عجن بالخمر، وإذا كان الخمر غالباً وتحوّلت الخمر عن طبعها إلى المرى فلا بأس بذلك. وفيه أيضاً عن أبي يوسف أن رجلاً اتخذ من الخمر عتيّاً والتي فيه أقاويه لا يحل أن يتطيب به وأن يمسح به، ولا يحل له ينهض، وكذا ما غلط الخمر من الإدام فإن الخمر يخرمه، ما خلا خصلة واحدة: أن يتكون الخمر غالباً فيحول عن طباعها إلى الخل أو المرى. وعن أبي يوسف رحمه الله: لو أن رجلاً من الخبز المنهون بالخمر وقع في دن خل وذهب فيه حتى لا يرى فلا بأس بأكل الخل، فأما الرقيق فله فلا يؤكل. وفيه أيضاً: لو أن خرقة أصابها خمر ثم سقطت في دن خل فلا بأس بأكل الخل، ولو وقع رقيق طاهر في خمر ثم وقع في خل طهره التحل. ورأيت في موضع آخر: الرقيق إذا وقع في الخمر ثم تحلل فقد اختلف المشايخ فيه، وكذلك البصل إذا وقع في الخمر ثم تحلل فقد اختلف المشايخ فيه. ثم: وإذا أصابت النجاسة خفاً أو غلاظاً لم يكن لها جرم كالبول والخمر فلا بد من الفصل زطبا كان أو يابسا. وكان القاضي الإمام أبو غلى النفسى رحمه الله يحكى عن الشيخ الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل أنه إذا أصاب نعله بول أو خمر ثم مشى على التراب أو الرمل فزق به بعض التراب وجف ومسحه بالأرض: يظهر عنده أبي خيفة، وفي السخاقي: وهو صحيح وعليه الفتوى، ثم: وهكذا ذكر الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله مثل ذلك إلا أنه لم يشترط الجفاف: وفي النهاية: قال بعض المتأخرين: يجب أن يبقى هذا توسعة ودفا للخرج. وفي الخلاصة: ومن أبي يوسف إذا أصاب البول الخف فألقى عليه تراباً أو رماداً ومسحه على وجه المبالغة ولم يبق رائحة النجاسة وأثرها: حكم بطهارتها، ثم: وأما التي لها جرم إذا أصاب الخف أو الثعل كان كالث رطبة لا تظهر إلا بالنسل، وكذا أصابته مع غيرها. وعن

(١) أقاويه: نوافج الطيب، واحداً: موه.

أبي يوسف رحمه الله أنه إذا مسح في التراب أو الرمل على سبيل المبالغة . وفي السراجية : بحيث لا يبقى لها لون ولا رائحة - م : يطهر ، وعليه ترى مشايخنا رحمهم الله للبلوى والضرورة ، وإن كانت النجاسة يابسة تطهر بالحك والحث عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله . وقال محمد رحمه الله : لا يطهر إلا بالفسل ، والصحيح قولهما ، وعن محمد أنه رجع عن هذا القول بالرأى لما رأى من كثرة السرقين في طرقهم . قال القدوري رحمه الله في شرحه : ومعنى قول أبي حنيفة رحمه الله في هذه المسائل أن الخف أو النعل تطهر يريد به جواز الصلاة معه . أما لو أصابه الماء بعد ذلك يعود نجسا على إحدى الروايتين ، ثم إن محمدا رحمه الله ذكر في الجامع الصغير في النجاسة التي لها جرم إذا أصابت الخف أو النعل وحكها أو حتها بعد ما يثبت أنها تطهر في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وذكر في الأصل : إذا مسحها بالتراب تطهر ، قال مشايخنا رحمهم الله : لو لا المذكور في الجامع الصغير لكنا نقول : لا تطهر ما لم يمسحها بالتراب ، لأن المسح بالتراب له أثر في باب الطهارة فإن محمدا قال : المسافر إذا أصابت يده نجاسة يمسحها بالتراب ، فأما الحك فلا أثر له في باب الطهارة ، فالمذكور في الجامع الصغير أن للحك أثرا أيضا كما أن المسح بالتراب له أثر . ثم إذا وجب غسل الخف أو النعل في الموضع الذي وجب فإن كان الجلد صلبا ينشف رطوبات النجاسة فقد قال بعض مشايخنا إنه لا تطهر أبدا على قول [محمد إذا كان لا يمكن عصره ، وعلى قول أبي يوسف ينقع ثلاثا في ماء طاهر ويخفف]^١ في كل مرة في رواية ، وفي المرة الثالثة في رواية . وقاسوا الخف والنعل على الخزف الجديد والأجر الجديد ، وبعض مشايخنا قالوا : هذا التفصيل خلاف لفظ محمد ، فإن محمدا قال : لا يجره حتى يضل موضع النجاسة ، في الخف وغيره من غير فصل بين خف وخف ، وهو الظاهر فإن العرم الذي يتخذ منه الخف أو النعل أولا ينقع في الماء ويعالج بالشحم والدهن فلا تشرب فيه رطوبات النجاسة فلا يكون نظير

(١) من أر ، خ .

الكوز والحب ، ولاجل هذا المعنى أبى بعض مشايخنا اشتراط التجفيف في الخف ، ألا ترى إلى ما حكى عن أبى القاسم الصفار رحمه الله في الرجل يستجى ويمجرى ماء استنجائه تحت رجله وخفه ليس بمنخرق أن له أن يصلى مع ذلك الخف ، فعلى قول هذا القائل الخف أو المكعب إذا أصابته نجاسة يغسل ثلاث مرات بدفعة واحدة ويحكم بطهارته ، والمختار أنه يغسل ثلاث مرات ويترك في كل مرة حتى ينقطع التقاطر وتذهب الندوة ولا يشترط اليمس . وفي الحجة : حد التجفيف أن يصير بحال لا يتل منه اليد ، ولا يشترط صبروته بإساجدا . وفي مجموع التوازل : الخف الخراساني الذي صرعه موسى بالنزل حتى صار ظاهر الصرم كله غولا فأصابه نجاسة فحته وصلى فيه قال الشيخ نعم الدين النسفي رحمه الله : لا يجوز صلاته إلا إذا غسله بالماء ثلاثا وجففه في كل مرة ، وحكم هذا الخف حكم الثوب لا حكم الخف . وفي البيضة : سئل المجتهد عن خف أصابه دهن الميتة هل له حيلة حتى يكون نظيفا ؟ قال : الحيلة له أن يغسل ثلاث مرات ثم يذبح بالسبخة ونحوها حتى يذهب أثر الدهن ، فإذا ذهب أثر الدهن صار نظيفا .

م : السيف أو السكين إذا أصابه بول أو دم ذكر في الأصل أنه لا يظهر إلا بالنسل ، فإن أصابه غدرة إن كانت رطبة فكذلك الجواب ، وإن كانت يابسة طهرت بالحث عند أبى حنيفة و أبى يوسف رحمهما الله ، وعند محمد لا تظهر إلا بالنسل ، والكرخى رحمه الله ذكر في مختصره أن السيف يظهر بالمسح ، من غير فصل بين الرطب واليابس وبين الغدرة والبول . وفي الفتاوى : سئل الشيخ أبو القاسم رحمه الله عن ذبح الشاة بالسكين ثم مسح السكين على صوفها أو بما يذهب به أثر الدم عنه ؟ فقال : إنه يظهر . وعنه أنه لو لمس السيف بلسانه حتى يذهب الأثر فقد طهر . وعن أبى يوسف رحمه الله أن السيف إذا أصابه دم أو غدرة فمسحه بخرقة أو تراب أنه يظهر ، حتى لو قطع به بطيخا بعد ذلك أو ما أشبه ذلك كان البليخ طاهرا ويباح أكله ، وقد صح أن الصحابة رضئ الله عنهم أجمعين كانوا يقتلون الكفار بسبوفهم [ويعسحون السيوف] ويصلون منها .

(١) من أر ، خ .

فإذا وقع على الحديد نجاسة من غير أن يمسه بها فكما يظهر بالنسل يظهر بالمنسج بخرقة طاهرة أيضا إذا كان الحديد صقيلا غير خشن ، كالسيف والنبكين والمرأة ومحوها : الحديد إذا أصابته نجاسة فأدخله في النار قبل أن يفسده أو يمتسه فيبقى أن يظهر إذا ذهب أثر النجاسة ويكون الحرق كالنسل ، ألا ترى إلى ما ذكر في الفتاوى : إذا أحرق رجل رأس شاة فملطخ وزال عنه الدم يحكم بطهارته ١ كذا ما هنا .

وفي القول الجينة : ولو أصاب بعض أعضائه نجاسة قبل يديه ثلاثا ونسجها غلى ذلك إن كانت البلة في يديه متقاطرة جاز ، وإلا فلا .

م : وإذا سقرت المرأة النور ثم مسحت بخرقة مبتلة نجسة ثم خبزت فيه فان كانت حرارة النار أكلت بلة الماء قبل إلصاق الخبز بالنور لا يتنجس الخبز . قال الزندوسى رحمه الله في نظمه : شيطان يظهر أن بالجفاف الأرض إذا أصابها النجاسة لجفت ولم ير أثرها جازت الصلاة فوقها ، وفي الهداية : وقال الشافى رحمه الله : لا يجوز ، أما التيمم عنها روايتان والصحيح أنه لا يجوز ، ولو أصابها الماء تعود نجسا - وفي اللخيرة على أظهر الروايتين ، وكذا متى على الثوب إذا ابتل ، وكذا موضع الاستنجاء بالأحجار لأن النجاسة تكثر في هذا الموضع باصابة الماء فلا يكون غفوا ، وفي اللخانية : في المني الصحيح أنه يعود نجسا ، وفي الأرض الصحيح أنها لا تعود نجسة ، وفي الظهيرية : فيها الصحيح أنه لا يعود نجسا . م : والحشيش وما ينبت في الأرض إذا أصابها النجاسة لجفت طهرت ، ورأيت في موضع آخر أن الكلا* والشجر ما دام قائما على الأرض ففي طهارته بالجفاف اختلاف المشايخ ، وحكى عن الشيخ أبى بكر محمد بن الفضل رحمه الله أنه قال : الحمار إذا بال على التبة (كذا) فوقع عليه الظل ثلاث مرات والشمس ثلاث مرات قد طهر ويجوز عليه الصلاة : الخشب إذا أصابته النجاسة فأصابه المطر بعد ذلك كان بمنزلة النسل ، وفي بعض النسخ : وحكم الحصى حكم الأرض إذا تتجست لجفت وذهب أثرها - يريد به إذا كان الحصى في الأرض ، فأما إذا كان على وجه الأرض

الأرض لا يطهر ، وكذا الحجر على وجه الأرض إذا أصابه نجاسة . وفي متفرقات الفقيه أبي جعفر رحمه الله : والآجرة إذا كانت مفروشة لحكها حكم الأرض تطهر بالجفاف . وإن كانت موضوعة تنقل من مكان إلى مكان لا بد من الغسل ، وكذا اللبنة إذا أصابها نجاسة وهي غير مفروشة لا تطهر إلا بالجفاف ، وإن كانت مفروشة وصلى عليها بعد الجفاف يجوز ، فإن ابتلت بعد ذلك هل تعود نجسة ؟ فيه روايتان .

الخف أو النعل أو الثوب إذا أصابه منى فإن كان رطبا فلا بد من الغسل . وإن كان يابسا يجوز فيه الفرك ، قال الفقيه أبو إسحاق الحافظ : متى اليابس إنما يطهر بالفرك إذا كان رأس الذكر طاهرا وقت خروجه بأن كان بال واستنجد ، أما إذا لم يكن طاهرا وقت خروجه لا يطهر ، قالوا : وهكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله ، وقيل أيضا : إذا كان رأس الذكر طاهرا إنما يطهر المصاب بالفرك إذا خرج متى قبل خروج المنى ، أما إذا خرج المنى على رأس الإحليل ثم خرج متى لا يطهر الثوب بالفرك ، وفي الخلاصة : وفي رواية الحسن إن كان على البدن يغسل ، وفي ظاهر الرواية يطهر بالفرك لأن البلوى فيه أشد - وفي الخلاصة الحنافية : هذا ليس بصحيح ، وفي الحنافية : وقيل منى المرأة لا يطهر بالفرك لأنه رقيق بمنزلة البول . وفي الذخيرة : قال الفقيه أحمد بن إبراهيم : وضدى متى إذا خرج من رأس الإحليل على سبيل الدق ولم ينتشر على رأسه أنه يطهر بالفرك لأن البول الذى هو داخل الإحليل غير معتبر ومرور متى غير مؤثر ، وأما إذا انتشر متى على رأس الإحليل لا يكتفى به بالفرك ، فعلى هذا القول إذا بال الرجل ولم يحاوز البول ثقب الإحليل حتى لم يصر رأس الإحليل نجسا بالبول ثم احتلم يكتفى فيه بالفرك . وفي النصاب : اختلف المشايخ في الطاق الثانى من الثوب الذى أصابه متى هل يطهر بالفرك أم لا ؟ فالصحيح أنه يطهر بالفرك كالطاق الأعلى . وفي الفتاوى العتائية : متى إذا أصاب الخف ونفذ إلى اللقاعة فالخف يطهر بالفرك ، والقاعدة لا تطهر إلا بالغسل . م : وإذا كانت النجاسة على بدن الأذى ذكر

فى الاصل أنها لا تطهر إلا بالنسل رطبة كانت أو يابسة . لها جرم أو لا جرم لها ، و فى القنورى : لا يظهر شىء مما كان فيه نجاسة من ثوب أو بدن إلا بالنسل ، إلا متى فانه يجوز فيه الفرق إذا كان يابسا على الثوب ، و إن كان على البدن لا يكتفى بالحت و ينسل فى رواية الحسن ، و ذكر الشيخ أبو الحسن الكرخى رحمه الله مسألة متى فى محصره و ذكر أنه يظهر بالفرق من غير فصل بين العضو و غيره .

و يجوز إزالة النجاسة من الثوب و البدن بكل شىء ينصر بالمصر كالخل و ماء الورد فى قول أبى حنيفة و أبى يوسف رحمهما الله ، و قال محمد و زفر رحمهما الله : لا يزول إلا بالماء ، و روى عن أبى يوسف رحمه الله فى البدن كذلك . و فى المتقى : رجل على ساعده دم أخذ كفا من ماء و غسل به ذلك الدم و سال الماء على يده أجزاء و طهر ، و لو غس يده فى الماء و لم يأخذ فى يده شيئا منه ثم مسح به موضع الدم حتى ذهب أثره [لم يجره - يريد به إذا مسح موضع الدم بعد ما أخرجه من الماء ، أما لو مسح به فى الماء حتى ذهب أثره] يجره و هذا ظاهر ، و فى نوادر بشر عن أبى يوسف رحمه الله : و كل ما غسل به الثوب من شىء نحو الدم و أشباهه فخرج منه الدم بصره فانصر حتى سال فقد أذهب النجس . قال : و الأدهان لا تخرج الدم لأن لها دسومة و لصوقا بالهل فلا يقدر على الاستخراج . و لو غسله بلبن أو خل فانصر موضع الدم حتى خرج من الثوب فقد طهر . و روى الحسن بن زياد عن أبى يوسف رحمه الله : إذا غسل الدم من الثوب بدهن أو سمن أو زيت حتى ذهب أثره جاز ، و لو أصاب بدنه دم لم يجر إلا أن ينسله بالماء . و فى المتقى : قال أبو يوسف رحمه الله فى المحتجم : لا يجره أن يمسح الدم عن موضع الحجامة حتى ينسله . قال الحاكم الشهيد رحمه الله : رأيت عن أبى مخنف عن محمد أنه إذا مسح بثلاث خرقات رطاب نظاف أجزاء . و فى نوادر إبراهيم عن محمد فى حمار وقع فى المملحة و مات و ترك حتى صار ملحا أكل الملح ، و قال

(١) من ار . خ .

أبو يوسف: لا يؤكل . وكذلك رماد عفرة أحرقت و صلى عليه هل هذا الاختلاف . و حكى أبو عسمة رحمه الله أن خشبة لو أصابها بول فاحترقت و وقع رمادها في بر قال أبو يوسف رحمه الله: يفسد الماء، وقال محمد رحمه الله: لا يفسده، وفي الظهيرية: و الفتوى على قول أبي يوسف . م: الطين النجس إذا جعل منه الكوز أو القدر و طين يكون طاهرا . إذا قام ملء القم يبنى أن يفسل فاه، و إن لم يفسل و صلى بعد ما مضى زمان يبنى أن تجوز صلاته في قول أبي حنيفة و أبي يوسف رحمهما الله و يظهر فيه بيزاته، و على هذا إذا شرب الخمر و صلى بعد زمان .

فتاوى الحجة: إذا كان شارب الخمر طويلًا ينجس الماء و الإناء و إن شرب بعد ساعة . و في الحاوى: و قيل إن كان الإناء مملوءًا ينجس الماء و الإناء بملاقة فيه، و إن لم يكن مملوءًا لا ينجس . م: و إذا شرب الخمر و قام و سال من فيه شيء على وسادته إن كان لا يرى فيه عين الخمر و لا يوجد رائحته يبنى أن يكون طاهرا على قياس قول أبي حنيفة و أبي يوسف رحمهما الله . العنب إذا تنجس يفسل ثلاثا يؤكل - وضع المسألة في مجموع التوازل في المنقود: إذا أكل الكلب بضمه و ذكر أنه يفسل المنقود ثلاثا و يؤكل، قال ثمة: و كذلك يفعل بعد ما يبس المنقود . و لو عصر عنبًا فأدبى رجله و سال في العصير و العصير يسيل و لا يظهر أثر الدم فيه قال: لا يتنجس العصير، و هذا على قول أبي حنيفة و أبي يوسف رحمهما الله كما في الماء الجاري . الفأرة إذا وقعت في دن نشاستجة و ماتت و إن نشاسته رسيده بوده است قال الشيخ نجم الدين رحمه الله: 'نشاسته را سه بار بشویند، حقیر له: اگر موش بأول افتاده بود که آب درخم کرده بودند و یک روز سرخم کشاده بودند که آب دیگر ریختند و سرخم بستند و بعد از چند شبان رور سرخم کشادند موش یافتند آما سیده و معلوم شد که موش هم از اول در افتاده است' (١-١) تفصل للنشاستجة ثلاث مرات، قبل له: إن وقعت الفأرة في الدن و كان الدن مغروح الرأس يوما بعد و قرح الفأرة ثم صبوا الماء في الدن في يوم آخر و اغرقوا رأسه و حصوه بعد أيام فوجدوا الفأرة متفسخة و علموا أن الفأرة وقعت في أول يوم .

قال: الاحتياط في هذا أن يراق، وهذا الذي ذكره قول محمد رحمه الله، أما على قول أبي يوسف فينسل النجاسة ثلاثا ويخفف في كل مرة ويحكم بطهارته.

رجل اتخذ عصيرا في خاية فتلا واستند وقذف بالزبد وانتقص مما كان ثم صارت خلا طهر الحب كله، حتى يخرج الخل طاهرا إذا زالت رائحة الخمر، وهكذا وقع في بعض الكتب، وفي بعضها: إذا تخطل وتطاول مكثه في الدن طهر الحب كله، ولو رفع من الدن كما تخطل من غير مكث فالوضع الذي لوث بالخمر نجس، وأما إذا عالج ذلك الموضع بالخل قبل أن يتطاول مكثه فملى قول من يرى إزالة النجاسة الحقيقية بغير الماء يطهر الدن الذي فيه - العصير إذا غلى واشتد وصار خمرًا وعلى رأسه فدام^٢ فرفع ذلك الفدام بعد زمان يعنى بعد ما صار خلا وتطاول مكثه عليه فانه يكون طاهرا، حتى لو وضع على قدر مرققة لا تنجس المرققة، وأما إذا رفع قبل أن يصير خلا فانه يكون نجسا وتنجس المرققة، وكذلك إذا رفع بعد ما صار خلا ولكن قبل أن يتطاول مكثه. وقع كوز من دن خمر في دن خل أو صب فيه ولا يوجد طعمها ولا رائحتها يباح الخل من ساعته. ولو وقع قطرة من خمر في دن خل لا يباح الخل من ساعته. وينبى أن يقال في القطرة إذا كان غالب ظنه أنها صارت خلا تطهر. الخمر إذا وقع في الماء أو الماء إذا وقع في الخمر ثم صار خلا ففيه اختلاف المشايخ، واختيار الصدر الشهيد أنه يطهر، وكذلك في خلا بكمه اختلاف المشايخ واختياره أنه يطهر. وإذا صب خل النجس في الخمر حتى صار الكل خلا يبقى النجاسة في الكل. وإذا وقعت فأرة في دن خمر وصار الخمر خلا قد اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: يباح تناول الخل، وقال بعضهم: لا يباح. وقال بعضهم: إن تصخت فأرة فيها لا يباح، وإن لم تصسخ يباح. الكلب إذا ولغ في عصير فتخمر العصير ثم تخطل لا يباح شربه، وعلى قياس خلا بكمه ينبى أن يحل

(١) الدن: الراقد العظيم لا يقعد إلا أن يحضره (٢) فدام: المصفاة تجعل على فم الإبريق ليسنى بها ما فيه.

شربه . الأجرة الجديدة إذا أصابها نجاسة فبالفعل ثلاثا يظهر ظاهرها لا باطنها ، حتى لو وقع قطعة منها فى ماء قليل يتنجس الماء . ثوب أصابه عصير و مضى على ذلك أيام إلا أنه توجد منه رائحة الخمر لا يحكم بنجاسته . الفتاوى العناية : اللبن إذا لبن بالماء النجس أو التراب النجس و أحرق بالنار طهر ، و عن أبى سلة إذا جف قبل إدغال النار طهر . وإذا عاد الماء تعود النجاسة . المضمرات : المخلوج النجس إذا ندف إن كان الكل أو النصف نجسا لا يظهر ، و أما إذا كان النجس شيئا يسيرا بحيث يحتمل أن يذهب بهذا الفعل يحكم بطهارته . الصيرفة : لو صب الخمر فى سرى أو فى الكامخ^١ يفسده لانه من جنسه ، و ذكر الشيخ أبو بكر محمد بن حامد رحمه الله فى كتاب الآشربة : لا يفسد المرى لأن حوصته تخل ، قلت : و فى فتاوى قاضىخان أنه لم يؤكل فى الحال فإن مضى زمان و يوجد منه ريح الخل يؤكل . و فى الحجة : دباغ الخمر بالخل أو بالملح لو أراد أن يخلل الخمر بالخل لا يحمل الخمر إلى الخل و لكن يحمل الخل إلى الخمر فيصبه فيها ، و إذا أصاب الخمر الحب أو الكوز فلا يظهر إلا بصب الخل فيه . و فى العناية : دن الخمر إذا غسل ثلاثا و كان عتيقا مستعملا يظهر ، و فى الكبرى : إذا لم تبق رائحة الخمر .

و فى الظهيرية : العفريات إذا دفنت فى موضع حتى صارت ترابا قيل يظهر . الثوب إذا كان عليه نجاسة و لا يدرى مكانها يغسل كله ، و نقل عن الشيخ المعروف بنواهر زاده إذا غسل موضعا بلا تحرى يظهر ، و فى الخلاصة و النصاب : هو المختار . و فى الذخيرة : و نظير هذه المسألة الحنطة التى تداس بالخمر قبول و تروث و يجب بعض الحنطة و يحتاط ما أصيب منها بغيرها قالوا : لو عزل بعضها و غسل ثم خلط الكل أبيع تناولها ، و كذلك لو عزل بعضها و وهبها من إنسان أو تصدق به حل له تناول البقية . و فى الفتاوى العناية : و كذلك لو وقعت القسمة بين الآكارين^٢ جاز لكل فريق أكل ما أصابه لأن

(١) الكامخ : إدام يؤدم به ، وخصه بعضهم بالمخفلات التى تعمل تشبهى الطعام .

(٢) الأسكار : الحراث و إصلاح .

فيه احتمال النجاسة ولا معتبر به . وفي فتاوى الحجة : سئل أبو الليث البخارى عن كدس^١ تداس بالمخر قروث و تبول في الحنطة قال : أرحم أن لا يكون به بأس ، وقال أبو حفص رحمه الله : لا خير في ذلك حتى يغسل ، وقال أبو جعفر : إنه طاهر للبلوى ، وحكى عن محمد بن على الحكيم الترمذى عن أصحابنا : أنه لا يعبأ به إلا أن يكون في موضع مستقيم يأخذه العين ويحيط به العلم . الظهيرية : إذا أصلح مصارين^٢ شاة ميتة طهرت ، ولهذا تتخذ منه الأوتار . وفي الحامى : وكذلك المصب^٣ والغب^٤ . وكذلك لودبغت^٥ المثانة . وفي الحجة : لو جمل فيها لبنا جاز . وكذلك الكرش^٦ إذا قدر على إصلاحه ، وعن أبي يوسف أنه لا يظهر ، وفي الغانية : إنه لا يقبل الدباغ . وفيه : إذا وجد الشمير في بعر الإبل والغنم يغسل ، وفي الحجة : ويجفف ثلاثا ويؤكل ، وإن كان في أخشاء البقر لا يؤكل ، وفي الكبرى : الصحيح أن يفصل بالانتفاخ وعدمه . ويستوى بين البعر والحى .

الفصل التاسع في الحيض

هذا الفصل يشتمل على أنواع :

نوع منه في تفسيره

ف نقول : الحيض لغة اسم لدور الدم من أى شخص كان ، و تقول العرب : حاضت الأرب - إذا خرج الدم من فرجها . و شرعا اسم لدم دون دم ، فانه اسم لدم خارج من رحم المرأة^١ ، فأما الخارج من فرج المرأة دون الرحم فاستحاضة وليس بحيض شرعا ، و في فتاوى الشيخ الفقيه أبى الليث رحمه الله : أن الدم الخارج من الدبر لا يكون حيضا ، (١) الكدس : حبوب تجمّع في الورد (٢) مصارين : واحدها " مصير " ما ينتقل الطعام إليه بعد المعدة (٣) أطباء منقشرة في الجسم كله و هي تكون الحركة و الحس (٤) الغب : المصب الذى تعمل منه الأوتار (٥) الكرش : هي لدى الخلف و الغلظ بمقولة المعدة للإنسان . (٦) الرحم : بيت منبت الولد .

و يستحب لها أن تنقل عند انقطاع الدم ، وإن أمسك زوجها عن الإتيان بها أحب إلى لجواز أنه خرج من الرحم ولكن من هذا السيل . وفي كفاية الشعبي : روى في الأخبار أن آدم عليه السلام لما أبط في الأرض مع حواء وكانت حواء لم تر نجاسة قبل ذلك غاضت وهي في الصلاة فسألت آدم عليه السلام عنه ، فلم يعلم الجواب حتى نزل جبرئيل فسأله آدم عليه السلام عنه ، فلم يعلم حتى رجع ، ثم جاء جبرئيل وأمره أن يأمرها بترك الصلاة أيام حيضها ، ولم يأتها الأمر بالقضاء ، ثم حاضت بعد ذلك وهي صائمة فسألت آدم عليه السلام في ذلك فقال لها : أظنرى . فجاء جبرئيل عليه السلام وأمره أن يأمرها بالقضاء ، فقال آدم عليه السلام : يا رب ! كل واحد منهما عبادة كيف أمر بالقضاء في أحدهما دون الأخرى ؟ فأوحى الله إليه : إنك رجعت إلينا في المرة الأولى فحكما ما حكنا و في الثانية حكمت برأيك فصاقتنا بالقضاء لتعلم أن المرجع في جميع الأمور إلى الله تعالى .

م : ثم الدم الخارج من الرحم نوعان : حيض ، وقاس : قالقاس هو الدم الخارج من الرحم عقب الولادة و سيأتي الكلام فيه إن شاء الله تعالى ؛ وأما الحيض فقد قال الكرخي رحمه الله في مختصره : الحيض الدم الخارج من الرحم تصير المرأة بالغة بالبداية به ، وكان الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يقول : الحيضة هي الدم التي ينفضها رحم المرأة السليمة عن الداء والصفر .

نوع آخر

في بيان الدماء الفاسدة التي لا يتعلق بها حكم الحيض : وإنها كثيرة ، فمن جملة ذلك القاصر عن أقل مدة الحيض ، فقول : أقل مدة الحيض مقدر بثلاثة أيام ولياليها في ظاهر رواية أصحابنا - وفي البنائع : يريد بقوله « ولياليها » ليالي تقع في بعض هذه الأيام ، ولا يريد به ثلاثاً مقدرة كتقديره بثلاثة أيام ، وعلى هذا قال أبو حنيفة رحمه الله : إن رأت المرأة في أول الأيام غدوة اليوم دماً ثم انقطع

ثم رآته في اليوم الثاني ساعة ثم انقطع ثم رآته في اليوم الثالث ساعة ثم انقطع بالمشاء هذا حيض كله . وفي شامل الیهق : أقل الحيض ثلاثة أيام و ليالیهن ، ثنتان وسبعون ساعة ، وفي المنافع : و امتداد الدم إلى ثلاثة أيام بحيث لا يتقطع ساعة ليس بشرط . م : و روى ابن سماعه في نوادره و أبو سليمان في نوادر الصلاة عن أبي يوسف رحمه الله أنه يومان والاكثر من اليوم الثالث ، وفي التجريد : وكذلك ذكر محمد رحمه الله في نوادر الصلاة ، وقال الشافعي رحمه الله : يوم و ليلة ، وفي المنظومة في باب مالك رحمه الله :
والحيض ما يوجد قل أو أكثر والظهر ما يحصل جل أو صغر
وفي جامع الجوامع عن أبي حنيفة و أبي يوسف رحمهما الله : حاضت ثلاث ليل و يومين لا يكون حيضا .

م : و من جملة ذلك الدم الذي جاوز أكثر مدة الحيض ، فإن أكثر مدة الحيض مقدر شرطا ، و التقدير الشرعي يمنع أن يكون لما فوق المقدر حكم المقدر كيلا يفوت فائدة التقدير ، وفي هذا المقام يحتاج إلى بيان أكثر مدة الحيض فنقول : أكثر الحيض عشرة أيام ، وقال الشافعي رحمه الله : خمسة عشر يوما .

و من جملة ذلك الدم المتخلل في أقل مدة الطهر ، و لا يمكن معرفة ذلك إلا بعد معرفة أقل الطهر ، و أقله خمسة عشر يوما عندنا . و قال عطاء بن أبي رباح و يحيى بن أكثم و محمد بن شعاع : إنه تسعة عشر يوما .

و أما أكثر مدة الطهر فالتقول عن أصحابنا أنه لا غاية له ، و كان شمس الأئمة الحلواني رحمه الله يقول : قول أصحابنا ورحمهم الله ، لا غاية له ، إن كانوا عتوا به أن الطهر طهر و إن طال فصحيح ، و إن عتوا به أن الطهر الذي يصلح لنصب العادة عند وقوع الحاجة إليه بوقوع الاستمرار غير مقدر فهو ليس بصحيح بل هو مقدر عديم جيبا ، إلا عند أبي عصمة سعد بن معاذ المروزي رحمه الله فإنه لا يقدر طهرها بشيء إذا احتيج إلى نصب العادة لها إذا استمر بها الدم و خلت أيامها لكنها تبقى على ما رأت و إن

إمتد ، و عامة مشايخنا قالوا بتقديره و اختلفوا فيما بينهم - و يان هذا : مبتدأة رأت عشرة
 دما و ستة أشهر طهرا و استمر بها الدم قال أبو عصمة سعد بن معاذ رضى الله عنه :
 حيضها و طهرها ما رأت ، لأنها رأت دما صحيحا و طهرا صحيحا ، و المبتدأة إذا رأت
 دما صحيحا و طهرا صحيحا يحصل ذلك عادة لها : و قال محمد بن إبراهيم الميداني رحمه الله :
 يحصل عادتها من الطهر ستة أشهر إلا ساعة اعتبارا بمدة الحبل فان أقل مدة هى طهر كلها
 ستة أشهر [بمدة الحبل ، غير أن] مدة الحبل يكون أمد من مدة الطهر عادة فينقص عنها
 شيء ليقع الفرق بينهما ، و أقل ذلك ساعة حتى أن عدة هذه المرأة إذا طلقها زوجها على
 قول محمد بن إبراهيم الميداني تنقضى بتسعة عشر شهرا إلا ثلاث ساعات لجوار أن يكون
 وقوع الطلاق عليها في حالة الحيض فيحتاج إلى ثلاثة أطهار كل طهر ستة أشهر إلا ساعة ،
 و إلى ثلاث حيض كل حيض عشرة أيام . و فى الأنفع : و عليه الاعتماد ، م : و قال
 بعضهم : يحصل عادتها من الطهر سبعة و عشرين يوما ، لأن المرأة ترى الدم و الطهر في
 كل شهر عادة و أقل الحيض ثلاثة أيام فيجمل الباقي و ذلك سبعة و عشرون طهرا ،
 ثم يكمل الحيض عشرة أيام مع هذه الثلاثة فى الشهر الثانى ، و هكذا دأبها ما دام بها
 الاستمرار عشرة حيضها و سبعة و عشرون طهرها ، و قال أبو على الدقاق رحمه الله :
 يحصل عادتها من الطهر سبعة و خمسين يوما ، و كان أبو عبد الله الزعفراني يقول : يحصل
 عادتها من الطهر ستين يوما و حيضها عشرة ، و هكذا أثبتها الحاكم الشهيد فى المختصر .
 و من جملة ذلك ما تراه الحامل من الدم ، فقد ثبت عندنا أن الحامل لا تحيض ،
 و فى المنظومة فى باب الشافى رحمه الله :

و الحيض فى الحامل أيضا يوجد

و منها الدم الذى جاوز أكثر مدة النفاس .

و من جملة ذلك ما تراه الصغيرة جدا من الدم ، و اختلف المشايخ فى أدنى
 المدة التى يحكم يلوغ الصغيرة فيها بقوة الدم فحمد بن مقاتل الرازى بقدرها بتسع
 (١) من أر ، خ .

سنين ، و بعضهم قدروها بسبع سنين ، و سئل أبو نصر محمد بن سلام البلخي رحمه الله عن ابنة ست سنين إذا رأت الدم هل يكون حيضا ؟ قال : نعم إذا تمالى بها مدة الحيض و لم يكن نزوله عن آفة سماوية ، و أكثر مشايخ زماننا رحمهم الله على ما قاله محمد بن مقاتل رحمه الله ، و في النايح : و هكذا قال أبو يوسف رحمه الله ، و أجمعوا أن ابنة خمس سنين و ما دونها إذا رأت الدم لا يكون حيضا ، و ابنة تسع سنين و ما فوقها إذا رأت الدم يكون حيضا ، و اختلاف المشايخ في ابنة ست و سبع و ثمان ، م : و بعض مشايخ زماننا قدروا ذلك بثقي عشرة سنة ، فإذا رأت الدم و هي صحيحة لا داء بها فهو حيض و إلا فهو من المرض ، و الأغلب في زماننا رؤية الدم في ثلاث عشرة سنة أو في أربع عشرة سنة ، و أصحابنا المتقدمون رحمهم الله لم يحدوا في ذلك حدا و لكن قالوا : إذا بلغت مبلغا و رأت الدم ثلاثة أيام و لياليها فهو حيض .

و من جملة ذلك ما تراه الكبيرة جدا ، هكذا وقع في بعض الكتب ، و قد ذكر محمد في نوادر الصلاة أن السجود الكبيرة إذا رأت الدم مدة الحيض فهو حيض ، قال محمد بن مقاتل الرازي رحمه الله : رواية النوادر محمولة على ما إذا لم تحكم بإياسها ، فأما إذا انقطع الدم و حكم بإياسها و هي بنت سبعين سنة أو نحوها فرأت الدم بعد ذلك فلا يكون حيضا كما وقع في بعض الكتب ، و هو مروى عن عطاء بن أبي رباح و الشعبي و جماعة من التابعين ، و كان محمد بن إبراهيم الميذاني رحمه الله يقول : ما ذكر في النوادر محمول على ما إذا رأت دما سائلا و ذلك حيض ، و ما وقع في بعض الكتب محمول على ما إذا رأت بلة يسيرة و ذلك ليس بحيض ؛ و طامة المشايخ على أن في رواية النوادر لا تقدير في حد الآيسة بالسنين ، و تفسير الآيسة على هذه الرواية أن تبلغ من السن ما لا تحيض مثلها ، فإذا بلغت هذا المبلغ و انقطع دمها يحكم بإياسها ، فإن رأت بعد ذلك ما يكون حيضا على هذه الرواية ، و يظهر كونه حيضا في حق بطلان الاعتداد بالأشهر و في حق فساد الانكحة . و على رواية بعض الكتب لحد الآيسة تقدير ، و اختلف الأقاويل في التقدير ، قال بعضهم : إذا بلغت المرأة مبلغا لا تحيض فساد تلك البلة في ذلك الموضع يحكم بإياسها ،

و قال بعضهم : يعتبر بأزايها من قرايتها ، و كثير من المشايخ رحمهم الله منهم أبو علي الدقاق اعتبروا ستين سنة و هو مروى عن محمد رحمه الله نسا ، و اعتبر بعضهم خمسين سنة و هو مذهب عائشة رضي الله عنها ، و مشايخ مروا أقوا بخمس و خمسين سنة ، و كثير من المشايخ رحمهم الله كذلك أقوا بخمس و خمسين سنة و هو أعدل الأقوال ، و في الحجة : اليوم يفتى بخمسين سنة يسيرا على من ابتلى بارتفاع الحيض بطول العدة . فان رأت بعد ذلك دما هل يكون حيضا ؟ على هذه الرواية اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : لا يكون حيضا و لا يطل به الاعتداد بالأشهر و لا يظهر فساد الأنكحة ، و قال بعضهم : يكون حيضا و يطل به الاعتداد بالأشهر و يظهر فساد الأنكحة و هذا القائل يقول : الدم المرنى بعد هذه المدة إنما يكون حيضا إذا كان أحمر أو أسود ، أما إذا كان أخضر أو أصفر فلا يكون حيضا ، لأن كون هذا المرنى حيضا ثبت بالاجتهاد فلا يطل حكم الإياس الثابت بالاجتهاد ، فعلى قول هذا القائل يطل الاعتداد بالأشهر و يظهر فساد الأنكحة ، و قال بعضهم : إن كان القاضى يقضى بجواز ذلك النكاح ثم رأت الدم لا يقضى بفساد ذلك النكاح ، و في الحجة : هو الصحيح - م : و طريق القضاء أن يدعى أحد الزوجين فساد النكاح بسبب قيام العدة فيقضى بالقاضى بجوازه و باقضاء العدة بالأشهر ، و كان الصدر الشهيد يفتى بألوانها لو رأت الدم بعد ذلك على أى صفة رأت يكون حيضا و يفتى بطلان الاعتداد بالأشهر إن كانت رأت الدم قبل تمام الاعتداد بالأشهر ، و لا يفتى بطلان الاعتداد بالأشهر و لا بفساد النكاح إن كانت رأت الدم بعد تمام الاعتداد بالأشهر يقضى بالقاضى بجواز ذلك النكاح أو لم يقض .

و من جملة ذلك ما رآته المرأة على غير ألوان الدم ، و عند ذلك يحتاج إلى معرفة ألوان الدم ، فنقول - و بالله التوفيق : ألوان ما تراه المرأة في حالة الحيض من الدماء ستة ، بعضها على الوقاق و بعضها على الخلاف : أما الذى على الوقاق فالحمرة و السواد

و الصفرة - وفي النهاية : الصحيح أن الصفرة حيض ، وفي الطحاوى : قال أبو علي الدقاق رحمه الله إن الحمرة أرق من الدم المييط^(١) حيثما تراها وعليه عامة المشايخ وهو المأخوذ به ، والدم المييط أغلظ منها ، وكل ما تراه المرأة مما يقع عليه اسم الحمرة فهو حيض سواء كان مشبع^(٢) اللون أو لم يكن .

م : وكان الشيخ أبو منصور المازندى رحمه الله مرة يقول في الصفرة : إذا رأتها ابتداء في زمان الحيض إنها حيض ، وأما إذا رأتها في زمان الطهر واتصل ذلك بزمان الحيض فإنها لا تكون حيضا ؛ ومرة يقول : إذا اعتادت المرأة أن ترى أيام الطهر صفرة و أيام الحيض حمرة لحكم صفرتها يكون حكم الطهر حتى لو امتدت هي بها لم يحكم لها بالحيض في شيء في هذه الصفرة ؛ وحكمها حكم الطهر على قول أكثر المشايخ رحمهم الله ، ثم إن بعض مشايخنا أقروا بصفرة الفز ، وبعضهم بصفرة التبن ، وبعضهم بصفرة السن ، وعن محمد بن مقاتل أنه يعتبر فيه أدنى ما يطلق عليه اسم الصفرة . وفي النصاب : قال أبو علي الدقاق رحمه الله : الصفرة إذا كانت أقرب إلى الحمرة تكون حيضا ، وإن كانت أقرب إلى البياض لا تكون حيضا ، وهو الصحيح عند البعض - والاعتبار في الصفرة والبياض حين ترفع الحشو وهو طرى ولا يعتبر التغير بعد ذلك . م : وهذا كله في المرأة إذا كانت من ذوات الافراء ، فأما إذا كانت أيسة وحكم بإياسها ثم رأت شيئا قليلا به أثر الصفرة فلا يكون حيضا لأن ذلك أثر البول فلا يطل به حكم الإياس .

وأما الذي على الخلاف فن جلته الكبدية ، وهي كالماء الكدر ، وإنها حيض عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تقدمت على الدم أو تأخرت عنه . وقال أبو يوسف رحمه الله : إن تقدمت على الدم لا يكون حيضا ، وإن تأخرت يكون حيضا . ثم اختلف المشايخ رحمهم الله على قوله في الكبدية المتأخرة عن الدم أنها متى يعتبر حيضا ؟ (١) المييط : دم خالص طرى ، لم يوجد في نسخة بالعين بل بالسين وهو خطأ (٢) شبع الثوب : رواه صيفا .

والصحيح ما ذكره أبو علي الدقاق رحمه الله أن ما دون خمسة عشر يوما لا يفتل بيها و بين الدم كما لا يفتل بين الدمين .

و من ذلك الحضرة ، و قد أنكر بعض مشايخنا رحمهم الله وجودها حتى قال محمد ابن سلام البلخي رحمه الله حين سئل عن الحضرة : كأنها أكلت قتيلا - على سبيل الاستبعاد ، و قال أبو علي الدقاق رحمه الله : إنها كالكدرة و الخلاف فيها واحد ، و عنه أيضا أنها حيض من غير ذكر الخلاف ، قال الشيخ عمر الإسلام البزدوى رحمه الله : و الذي عليه عامة المشايخ أن المرأة إذا كانت من ذوات الأقراء فالحضرة منها حيض - و في الهداية : هو الصحيح ، و إن كانت كبيرة آيسة و لا ترى غير الحضرة لا يكون تحيضا و يحصل على فساد المنبت ، و الأول على فساد الغذاء .

و من جملة ذلك الترية ، قال الشيخ الإمام نجم الدين النسفي رحمه الله : و من الناس من يخفف هذه اللفظة . و منهم من يشدها ، و كان الفقيه محمد بن إبراهيم الميداني رحمه الله يقول : إن الترية ليست بشيء لأن موضع الفرج إذا اشتدت فيه الحرارة يخرج منه ماء رقيق و هو الترية ، و قيل : هي بين الكدرة و الصفرة . و في جامع الجوامع : الترية أرفع من الكدرة و أدون من الصفرة . و قيل : هي الصفرة ، م : كان الشيخ الإمام نجم الدين النسفي يقول : هي على لون التراب مشتقة منها . و في فتاوى الحجة : قال الخليل في كتاب العين : التربة مكسورة الراء معدودة مهموزة ، و قيل : هي الترية بزيادة الياء منسوبة إلى التراب ، و هي التي على لون التراب . م : و عامة المشايخ على أنها حيض . و في فتاوى الطحاوي : و البياض على مذهبهم جميعا ليس بحيض . و في النفية : سئل عن امرأة أقطع حيضها و هي من ذوات الأقراء و لزمها عدة الطلاق فاحتالت حتى رأت ثلاث مرات حيضها في أيام الحيض هل انقضت عدتها ؟ قال : إن كان ما رأت من الدم دم رحمها انقضت عدتها و إلا فلا ، قال : و إنما قيدت به لأنني سمعت أنهم يحتلن فيحشون بشيء يجرح داخل فرجهن فيدر دم قتل : إنه حيض ، و لا عبرة له .

(١) الفصل : التبريز أخضر لعل الدواب .

م : فروع آخر

في بيان أنه متى ثبت حكم الحيض والاستحاضة والنفاس .

يجب أن يعلم بأن حكم الحيض والنفاس والاستحاضة لا يثبت إلا بخروج الدم وظهوره ، وهذا هو ظاهر مذهب أصحابنا رحمهم الله وعيله عامة مشايخنا ، وعن محمد في رواية الأصول أن حكم الحيض والنفاس يثبت في حقها إذا أحست بالتزول وإن لم يظهر ولم يخرج ، فلا يثبت حكم الاستحاضة في حقها إلا بالظهور . وفي التهذيب : حتى لو احتشت كرسفة فابتل داخلها بالدم ثلاثة أيام يكون حيضا ، وكذا لو خرج الدم من قرحة في الفرج في أيامها وعلت المرأة ذلك فهو حيض عند محمد ، ولا يثبت حكم الاستحاضة في حقها إلا بالظهور - م : و الفتوى على ظاهر الرواية ، ويستوى في جميع ما ذكرنا من دم الحيض والنفاس والاستحاضة أيكون كثيرا سائلا أو قليلا غير سائل ، ولكن لا بد من معرفة الخروج والبروز ، ولا بد لمعرفة ذلك من معرفة مقدمة أخرى - وبياتها : أن للمرأة فرجين : فرج ظاهر ، وفرج باطن - على صورة الفم ، وللفم شفتان وأسنان وجوف الفم ، فالفرج الظاهر بمنزلة ما بين الشفتين ، وموضع البكارة بمنزلة الأسنان ، والركنان ' بمنزلة الشفتين ، والفرج الباطن بمنزلة ما بين الأسنان وجوف الفم ، وحكم الفرج الباطن حكم قصبة الذكر لا يعطى للخارج إليه حكم الخروج ، والفرج الظاهر بمنزلة القلفة يعطى للخارج إليه حكم الخروج ؛ فإذا وضعت المرأة الكرسف في الفرج الخارج وابتل الجانب الداخل منه دون الجانب الخارج فإن ذلك يكون حيضا ، فإن وضعت في الفرج الداخل وابتل الجانب الداخل منه دون الجانب الخارج لا يكون ذلك حيضا ، وإن فذت البلة إلى الخارج فإن كان الكرسف طالبا عن حرف الفرج الداخل أو كان محاذيا له فذلك حيض ، وإن كان الكرسف متسفلا متجافيا عنه فذلك ليس بحيض .

(١) الركن : الزلوية .

وعلى هذا : الرجل إذا حشى إحليله فابتل الجانب الداخل دون الجانب الخارج لا يتنقض وضوؤه ، وإن ابتل الجانب الخارج فكذلك إذا كانت القطعة متصلة عن رأس الإحليل متجاوفا عنه ، وإن كانت القطعة عالية عن رأس الإحليل أو معاذية له يتنقض وضوؤه ، وهذا كله إذا لم تسقط القطعة أو الكرسف ، فأما إذا سقط وقد ابتل الجانب الداخل كان حيضا ويتنقض وضوؤه فذبت البلة إلى الجانب الخارج أو لم تنفذ . وذكر الشيخ الإمام أبو الفضل الكرماني في شرح كتاب الحيض أن الدم إذا نزل من الرحم إلى الفرج فإن خرج فهو حيض وإلا فلا عند أبي حنيفة ، استدلالا بقصة الذكر إذا نزل إليها البول فإن ظهر على رأس الإحليل يتنقض وضوؤه وما لا فلا ، وقال محمد رحمه الله : هو حيض وإن لم يخرج ، استدلالا بقصة الأنثى إذا نزل إليها الدم فإنه يتنقض وضوؤه وإن لم يخرج - ولم يفصل بين الفرج الداخل والخارج وإنه مشكل لأنه إن أراد بقوله نزل الدم من الرحم إلى الفرج الداخل فذلك ليس بحيض بلا خلاف ، إلا رواية عن محمد رحمه الله في غير رواية الأصول ، وإن أراد به الفرج الخارج فذلك حيض بلا خلاف . وفي النوازل : قال أبو معاذ : إذا رأت المرأة أول ما رأت الدم فاتها لا تترك الصلاة حتى يأتي عليها ثلاثة أيام ، قال الفقيه : هذا القول خلاف قول أصحابنا ، وفي قول أصحابنا تترك الصلاة من ساعتها وبه نأخذ . جامع الجوامع : اقتطع دم المبتدأة في الحيض والنفاس كانت طاهرة مطلقة ولا تنتظر الزوج يأتيها .

م : وما يتصل بهذا النوع من المسائل أن اتخاذ الكرسف للبكر سنة عند الحيض ، والطيب يستحب لها اتخاذ الكرسف بكل حال ، وأما البكر فيستحب لها وضع الكرسف في حال الحيض ولا يستحب لها في غير حالة الحيض ، والطاهرة إذا صلت بغير كرسف وأمنت أن يخرج منها شيء جازت صلاتها ، والاحسن أن تضع الكرسف ، [وعن محمد ابن سلة البلخي رحمه الله أنه يكره للمرأة أن تضع الكرسف]^١ في الفرج الداخل ، وإذا

(١) من أر ، خ .

وضعت الكرسف في أول الليل وهي حائض ونامت فظفرت إلى الكرسف حين أصبحت
فأثرت اليافض الخالص فغلبها فغدا الغشاء لليقن بغيرها من حين وضعت الكرسف ،
ولو كانت طاهرة حين وضعت الكرسف ونامت ثم انتهت بعد طلوع الفجر فوجدت
البلة على الكرسف فانها تجعل كأنها رأت الدم في آخر نومها حتى لا يسقط عنها الغشاء
احتياطاً ، وكذلك حكم النفاس و احتطاه .

نوع آخر

في الأحكام التي تتعلق بالحيض .

يحب أن يعلم بأن الأحكام التي تتعلق بالحيض كثيرة . فمنها أن لا تصوم و لا تصلي .
و في الولوالجية : و يستحب للمرأة الحائض إذا دخل عليها وت الصلاة أن تتوضأ
و تجلس عند مسجد بيتها . و في السراجية : مقدار ما يمكن أداء الصلاة لو كانت طاهرة
و تسبح و تهلل كيلا تزول عنها عادة العبادة ، و في فتاوى الحجة : قال رسول الله صلى الله
عليه و سلم : إذا استغفرت الحائض في وقت كل صلاة سبعين مرة كتب لها ألف ركة ،
و غفر لها سبعون ذنباً ، و رفع لها سبعون درجة ، و أعطى لها بكل حرف من استغفارها
نور ، و كتب الله بكل عرق في جسدها حبة و حمرة . و منها أنها تقضى الصوم و لا تقضى
الصلاة . و منها أن لا يأتيها زوجها ، و في الولوالجية : و من أتى المرأة في حيضها فعليه
الاستغفار و التوبة . هذا من حيث الحكم ، أما من حيث الاستحباب يتصدق بدينار
أو نصف دينار . و منها أن لا تمس المصحف و لا الدرهم المكتوب عليه آية تامة من
القرآن ، و لا الورق المكتوب عليه آية تامة من القرآن ، و هل يكره لها مس المصحف
بكمها أو ذيلها ؟ قال بعض مشايخنا رحمهم الله : يكره ، و عاينهم على أنه لا يكره لأن
الحرم هو المس ، و أنه اسم للبشرة باليد من غير حائل ، ألا ترى أن المرأة إذا وقعت في
ردغة حل للأجنبي أن يأخذ يدها بمائل ثوب ، و كذا حرمة المصاهرة لا تثبت بالمس
بمائل ، و في الصيرفية : (بسم الله الرحمن الرحيم) قرآن تمنع من مسها ، و في الذخيرة :

قال محمد رحمه الله في رواية : لا بأس بسمه بالكم . ويكره للحائض مس كتب الفقه وما هو من كتب الشريعة . ولا بأس بالكم . وفي فتاوى أهل سمرقند : ويكره للجنب والحائض أن يكتب الكتاب الذي في بعض سطوره آية من القرآن وإن كانا لا يقرءان . ولا ينبغي . وفي التهذيب ويكره - للحائض أن تقرأ التوراة والإنجيل والزبور ، م : ولا بأس لما أن تمس المصحف بغلاف . والغلاف هو الجلد الذي عليه في أصح القولين . وقيل : هو المنفصل كالخريطة ونحوها . ولا بأس لما بكتابة القرآن عند أبي يوسف رحمه الله إذا كانت الصحيفة على الأرض لأنها لا تحصل المصحف ، والكتابة تقع حرفاً حرفاً وليس الحرف الواحد بقرآن ، وقال محمد رحمه الله : أحب إلى أن لا تكتب . ومنها أن لا تقرأ القرآن عندنا ، والآية وما دونها في تحريم القراءة سواء ، هكذا ذكر المكرخي رحمه الله في كتابه ، وفي الخلاصة والنصاب : هو الصحيح ، وقيد الطحاوي رحمه الله في حرمة القراءة بآية تامة ، وفي المنظومة في باب مالك رحمه الله :

وتقرأ القرآن في الحيض أعلن

م : وهذا إذا قصدت القراءة ، فإن لم تقصد بها نحو أن تقرأ الحمد لله ، شكراً للنعمة فلا بأس به . وذكر الصدر الشهيد رحمه الله في مختصر كتاب الحيض أن الآية إذا كانت طويلة قراءتها حرام عليها ، وإن كانت قصيرة إن كانت تجري على اللسان عند الكلام كقوله بسم الله الرحمن الرحيم ، الحمد لله رب العالمين ، يحرم أيضاً ، وإن كانت لا تجري على اللسان عند الكلام كقوله ثم نزل . وكقوله دولم يولد ، فلا بأس به . وفي الحجة : وقراءته بالفارسية أيضاً على قول أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز . وإذا حاضت المعلقة فينبى لها أن تلم الصبيان كلمة كلمة ، وتقطع بين الكلمتين على قول المكرخي رحمه الله ، وعلى قول الطحاوي رحمه الله تلم نصف آية وتقطع ثم تلم نصف آية . ولا يكره لها التهجي بالقرآن ، وكذلك لا يكره لها قراءة دعاء القنوت اللهم إنا نستعينك . . وفي السغناقي : النظر إلى المصحف لا يكره للجنب والحائض ، وينبغي للكافر عن مس المصحف .

وفي الصغرى: الحائض إذا سمعت آية السجدة لا سجدة عليها . م : ومنها أن لا تدخل المسجد ، وفي التهذيب : لا تدخل مسجد الجماعة ، وفي الحجة : إلا إذا كان في المسجد ماء ولا تجد في غيره ، وكذا الحكم إذا خاف الجنب أو الحائض سباً أو لصاً أو برداً فلا بأس بالمقام فيه ، والأولى أن يقيم تعظيماً للسجد . وفي السراجية : ولا بأس للجنب والحائض بزيارة القبور والدخول في مصلى العيد ، ويجوز لهما الدعوات . م : ومنها أنها لا تطوف بالبيت للحج أو العمرة ، وفي التهذيب : فرضاً كان أو تطوعاً . م : ومنها أنه يلزمها الاغتسال عند انقطاع الدم . وفي السغناقي : ومنها الحكم بيلوغها . ومنها الفصل بين طلاق السنة . م : ومنها أنه تقدر به الاستبراء . ومنها أنه تنفص به العدة . جامع الجوامع : شرعت في صلاة التطوع أو الصوم لحائض تقضى وفي الفرض لا .

م : وإذا مضت مدة الحيض وهي أكثر المدة عشرة أيام يحكم طهارتها انقطع الدم أو لا ، اغتسلت أو لم تغتسل ، مبتدأة أو معتادة ، ولا تؤخر الاغتسال لوقوع اليقين بخروجها عن الحيض ، وتقطع الرجعة ، ويحل لها الزوج بزواج آخر ولكن لا يستحب لها ذلك ، ويحل للزوج قربانها ولكن لا يستحب له ذلك ، وهي بمنزلة الجنب ما لم تغتسل . وإن انقطع دمها فيما دون العشرة إن كانت مبتدأة ومعنى عليها ثلاثة أيام فصاعداً أو كانت معتادة وانقطع الدم على عاداتها أو فوق عاداتها أخرت الفصل إلى آخر الصلاة . فإذا غابت فوت الصلاة اغتسلت وصلت ، وإنما أخرت الاغتسال والصلاة احتياطاً لاحتمال أن يعاودها الدم في العشرة ، وليس في هذا التأخير تفويت الشيء . ولكن إنما تؤخر الاغتسال والصلاة إلى آخر الوقت المستحب دون الوقت المكروه - وفي الظهيرية : نص عليه محمد في الأصل فقال : إذا انقطع الدم في وقت العشاء فإنها تؤخر الصلاة إلى وقت يمكنها أن تغتسل فيه وتصل قبل اتصاف الليل ، م : وإذا اغتسلت حكم بطهارتها في حق جميع الأحكام التي ذكرناها حتى حل قربانها ، وكذلك لو لم تغتسل ومعنى عليها أدنى وقت الصلاة . ولو كانت مسافرة قيمت

أو كانت في الحضر قيمت لمكان المرض إن صلت أو مضى عليها أدنى وقت الصلاة فكذلك ، وإن لم تصل ولم يمض عليها أدنى وقت الصلاة لا يحل للزوج قربانها ولا يحل لها الزوج بزواج آخر عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله . وفي الوافي : طهرت في وقت عصر أو عشاء تقضيها فقط . وفي الكافي : وعند الشافعي إذا طهرت في وقت العصر تقضى الظهر والعصر ، وإن طهرت [في وقت العشاء تقضى المغرب والعشاء بناء على أن وقت الظهر والعصر واحد عنده ، وكذا] وقت المغرب والعشاء حتى يجوز الجمع بالعذر . السراجية : الكتابة بمجرد انقطاع الدم تخرج من الحيض . وفي الذخيرة : المسافرة إذا طهرت من الحيض قيمت ثم وجدت الماء جاز للزوج أن يقر بها لكن لا تقرأ القرآن - وفي الكبرى : وعليه الفتوى .

و إذا حاضت المرأة في آخر الوقت أو صارت قضاء وهو وقت لو كانت طاهرة يمكنها أن تصلى فيه أو لا يمكنها ذلك يسقط عنها فرض الوقت . وفي فتاوى الحجة : لو طهرت وقد بقي من الوقت قليل إن كانت أيامها عشرة يجب عليها أن تغتسل وتقضى الصلاة ، لأن وقت الاغتسال لا يكون من الحيض كيلا يصير الأيام زائدة على العشرة ، وإن كانت أيامها أقل من العشرة لا يجب عليها قضاء تلك الصلاة ، إلا إذا بقي من الوقت بعد الغسل شيء فيجب الصلاة بالاتفاق . وفي المختصر : وإذا طهرت ويبقى من الوقت مقدار ما يسع فيه التحريم وهو قوله « الله » عند أبي حنيفة رحمه الله ، وعند أبي يوسف « الله أكبر » : عليها صلاة ذلك الوقت عندنا ، خلافا لغيره ، والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله - وفي شرح الطحاوي : ولزوجها أن يقر بها عندنا ، وقال زفر رحمه الله : لا يجوز حتى تغتسل ، وإن بقي من الوقت مقدار الاغتسال لا غير أو لا يسع الاغتسال فليس عليها قضاء تلك الصلاة ولا يحكم بطهارتها بمعنى ذلك الوقت حتى تغتسل أو يمضى عليها وقت صلاة أخرى . م : وإن كانت معتادة وانقطع الدم فيها دون (١) من أر ، خ .

العادة ولكن بعد ما مضى عليها ثلاثة أيام و اغتسلت أو مضى عليها الوقت كره للزوج قربانها و كره لها التزوج بزواج آخر حتى تأتي عاداتها و تنقش و تصوم و تصلى في هذه الأيام . و في شرح الطحاوى : و لو كان ذلك في آخر الحيض من عدتها فانه يطل الرجعة . و ليس لها أن تزوج بزواج آخر حتى يمضى أيامها ، م : و لو كانت أيام حيضها دون العشرة فانقطع الدم على رأس عاداتها أخرت الاغتسال إلى آخر الوقت أيضا ، قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله : تأخير الاغتسال في هذه الصورة على طريق الاستحباب دون الإيجاب . و في فتاوى الحجة عن النبي صلى الله عليه و سلم : إذا اغتسلت المرأة من الحيض و صلت ركعتين قرأ في كل ركعة بفاتحة الكتاب و قل هو الله أحد ثلاث مرات غفر لها كل ذنب عملت من صغيرة أو كبيرة ، و لم يكتب لها خطيئة إلى الحيضة الأخرى ، و أعطاهما ثواب ستين شهيدا ، و بنى لها مدينة في الجنة ، و أعطاهما بكل شعرة على رأسها نورا ، و إن ماتت إلى الحيضة الأخرى ماتت موت الشهداء .

و في الظهيرية : المطلقة طلاقا رجسيا إذا انقطع دمها من الحيضة الثالثة و أيامها أقل من عشرة تيسمت لا تنقطع الرجعة عند أبي حنيفة و أبي يوسف ، و إذا شرعت في الصلاة قيل : تنقطع بنفس الشروع و هو الأصح . و إذا طهرت و أيام حيضها أقل من عشرة قلت آية السجدة لا تلزمها السجدة . الحقن إذا خرج منه المني و الدم فالعبرة للمني دون الدم . م : و فيها : انقطع الدم فيما دون عاداتها و باقى المسألة بحالها فتأخير الاغتسال بطريق الإيجاب ، و لو كان حيضها عشرة أيام لحاضت ثلاثة أيام و طهرت ستة لا يحل للزوج قربانها عند أبي يوسف .

و بما يتصل بهذه المسائل : إذا عاودها الدم في العشرة بطل الحكم بطهارتها مبتدأة كانت أو معتادة ، و كأنها لم تطهر أصلا عند أبي يوسف ، و هذا الذى ذكرنا إذا عاودها الدم في العشرة و لم تزد على العشرة و طهرت بعد ذلك طهرا صحيحا خمسة عشر يوما و يكون جميع ذلك حياضا ، أما إذا زاد على العشرة أو لم يزد لكن انقضى الطهر بعد

ذلك عن خمسة عشر في المبتدأة العشرة حيض ، وفي المعتادة أيامها المعتادة حيض ، لأنه صار كالدم المتوالى ، وفي الدم المتوالى الجواب على نحو ما ذكرنا . وإن انقطع الدم بعد ما رأت يومين و هي مبتدأة أو معتادة أخرت الصلاة إلى آخر الوقت ، فإذا غافت الفوت توضأت و صلت وليس عليها مراعاة الترتيب صلت في أول الوقت أو في آخر الوقت ، وإن انقطع الدم بعد ما رأت يوما أو أقل وتوضأت فإن أرادت أن تصل في أول الوقت فعلها مراعاة الترتيب تقضى الفوائت أولا ، وإن كانت معتادة وعادتها في أيام حيضها أنها ترى يوما دما و يوما طهرا هكذا إلى العشرة فإن رأت الدم في اليوم الأول ترك الصلاة و الصوم ، وإذا طهرت في اليوم الثاني توضأت و تصلى ، فإن رأت الدم في اليوم الثالث فإنها ترك الصوم و الصلاة ، فإذا طهرت في اليوم الرابع تنقسل و تصلى ، هكذا تفعل إلى العشرة .

نوع آخر من هذا الفصل

مراعاة رأت الدم تركت الصلاة كما رأت ، وهو اختيار الشيخ الإمام الزاهد الفقيه أبي حفص الكبير و الإمام الفقيه محمد بن إبراهيم الميداني و الشيخ الإمام الفقيه محمد بن سلة البلخي رحمهم الله ، و عن أبي حنيفة في غير رواية الأصول أنها لا ترك الصلاة ما لم يستمر بها الدم ثلاثة أيام ، و به كان يقول بشر بن غياث المريسى رحمه الله . فإن استمر الدم ثلاثة أيام فصاعدا إلى عشرة تبين أنه كان حيضا فيلزمها قضاء الصوم و لا يلزمها قضاء الصلاة ، فإن انقطع دما على رأس العشرة فالعشرة كلها حيض ، وإن جاوز العشرة فالعشرة من أول ما رأت حيض و باقى الشهر يكون طهرا ، و عن أبي يوسف رحمه الله أنه تأخذ بالاحتياط فتقسل بعد ثلاثة أيام ثم تصوم و تصلى سبعة أيام بالشك ، و لا يقربها زوجها ، ثم تنقسل متى بعد تمام العشرة و تقضى صيام الأيام السبعة . و لكن هذا ضعيف ، و عن إبراهيم النخعي أنه يقدر حيضها بمحض نساء عشرتها ، و هو ضعيف أيضا .

نوع آخر

هو دائرة هذا الفصل

الأصل عند أبي يوسف رحمه الله وهو قول أبي حنيفة الآخر: أن الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان أقل من خمسة عشر يوما لا يفصل بين الدمين ويحمل الكل كالدم المتوالى، وإذا كان خمسة عشر أو أكثر يعتبر فاصلا ثم ينظر إلى الدمين: إن أمكن أن يحمل أحدهما باقراده حيضا يحمل ذلك حيضا، وإن أمكن أن يحمل كل واحد منها حيضا يحمل كل واحد منها حيضا. وفي الحجة: الأصل عند أبي يوسف رحمه الله أن الطهر إذا تخلل بين الدمين ولا يتجاوز العشرة فالطهر والدم كلاهما حيض، وإن جاوز العشرة فإن كانت مبتدأة فالعشرة الأولى من ذلك حيض ما رأت فيها الدم وما لم تر، وما زاد على العشرة فما رأت دما فهو استحاضة وما رأت طهرا فهو طهر. م: ومن أصله أيضا أن يبدأ الحيض بالطهر ويختتمها بالطهر إذا كان قبل البداية وبعد الحتم دم، وجه قوله في ذلك أن طهر ما دون خمسة عشر يوما طهر فاسد فلا يتعلق به حكم الطهر الصحيح والفصل بين الدمين من حكم الطهر الصحيح - يان قوله في أن طهر ما دون خمسة عشر: لا يفصل بين الدمين في المبتدأة إذا رأت يوما دما وأربعة عشر يوما طهرا ويوما دما، فالعشرة من أول ما رأت حيض يحكم يلوغها به، وكذلك إن رأت يوما دما وتسعة طهرا ويوما دما وتسعة طهرا ويومين دما، وفي المعتادة معروفها حيض وما زاد على ذلك استحاضة - ويان قوله في ابتداء الحيض بالطهر وفي ختمه بالطهر: يشترط أن يكون قبل البداية وبعد الحتم دم في المرأة إذا كانت عاداتها في الحيض في كل شهر خمسة فرأت قبل أيامها يوما دما ثم طهرت خمسا ثم رأت يوما دما فعنده خمستها حيض لإحاطة الدمين بها، ويقع الختم والابتداء هاهنا بالطهر، وفي المبتدأة لا يتصور الابتداء إلا بالدم، وكذلك لو رأت هي قبل خمستها يوما دما ثم طهرت أول يوم من خمستها ثم رأت ثلاثة دما ثم طهرت آخر يوم من خمستها ثم استمر بها الدم لحيضها خمستها عنده وإن كان ابتداء الحصة

وختمها

وختمها بالطهر لوجود الدم قبلها وبعدها ، و بعض مشايخنا رحمهم الله أخذوا بقول أبي يوسف ، وبه كان يفتى القاضي الإمام صدر الإسلام أبو اليسر رحمه الله وكان يقول : قول أبي يوسف أيسر وأسهل على النساء وعلى المفتى ، وعليه استقر رأى الصدر الشهيد حسام الدين وبه يفتى . والاصل عند محمد - وهو رواية عن أبي حنيفة وعليه قوى كثير من مشايخنا - أن الطهر المتخلل بين الدمين إذا كان أقل من ثلاثة أيام لا يصير فاصلا بين الدمين ، ويجعل ذلك كله بمنزلة الدم المتوالى ، فان كان ثلاثة أيام فصاعدا ينظر إن كان الطهر مثل الدمين أو أقل من الدمين لا يعتبر ذلك فاصلا أيضا فيجعل ذلك كله بمنزلة الدم المتوالى ، فأما الطهر إذا كان أكثر من الدمين يصير فاصلا ، ثم ينظر إن أمكن أن يحمل أحد الدمين بافراده حيضا يحمل حيضا وهذا ظاهر ، وإن أمكن اعتبارهما حيضا يحمل المتقدم حيضا وترجع السابق منها بقوة سبق ، وإذا اعتبر المتقدم حيضا لا يعتبر المتأخر حيضا .

نوع آخر من هذا الجنس

اختلف المشايخ رحمهم الله فيه على قول محمد رحمه الله أنه إذا اجتمع الطهران المتبران معنى به أن كل واحد منهما يصلح للفصل بين الدمين و صار أحدهما لإحاطة الدم بطرفيه واستوائه بالطهر كالدم المتوالى هل يتعدى حكمه إلى الطهر الآخر ؟ قال الشيخ أبو زيد الكبير وأبو علي الدقاق : إنه يتعدى ، وقال الشيخ الإمام أبو سهل الغزالي : لا يتعدى - صورة المسألة : مبتدأة رأت يومين دما وثلاثة طهرا فيوما دما وثلاثة طهرا ويوما دما فالسنة الأولى حيض بلا خلاف لا سواء الدم والطهر فيها ، والأربعة بعدها حيض عند أبي زيد رحمه الله ، وعند أبي سهل رحمه الله حيضها ستة الأولى فأما الأربعة بعدها لا يكون حيضا ، قال مشايخنا رحمهم الله : والاول أصح . وكذلك لو رأت يوما دما وثلاثة طهرا ويوما دما وثلاثة طهرا ويومين دما فالسنة الأخيرة حيض بالإجماع ، وفي الأربعة الأولى خلاف . فان رأت يوما دما وثلاثة طهرا ويوما دما وثلاثة طهرا ثم استمر بها الدم فعلى قول الشيخ الإمام أبي زيد والشيخ أبي علي الدقاق يمر يومان

من أول الاستمرار إلى ما سبق ، ويكون العشرة كلها حيضا عند محمد ، وعلى قول الشيخ الإمام أبي سهل حيضها عشرة بعد اليوم و الثلاثة الأولى فيكون سنة من أول الاستمرار حيضا عنده . ولو رأت هي يومين دما و ثلاثة طهرا و يوما دما و ثلاثة طهرا ثم استمر بها الدم فعند الشيخ الإمام أبي زيد و الشيخ الإمام أبي على الدقاق رحمهما الله حيضها عشرة من أول ما رأت فيكون أول يوم من الاستمرار من جملة حيضها يتم به العشرة ، وعند الشيخ الإمام أبي سهل حيضها ستة من أول ما رأت و لا يكون شيء من أول الاستمرار حيضا فقصلى إلى موضع حيضها الثانى .

نوع آخر فى الأوقات و الساعات و آخر النهار

هذا النوع لا يتأتى على قول أبي يوسف ، وإنما يتأتى على قول محمد - رحمهما الله ، فنقول وبالله التوفيق : يجب أن يعلم بأن الوقت الواحد لا يتكرر وجوده فى يوم واحد ، كطلوع الفجر و طلوع الشمس ، و إذا كان ابتداء الوقت من طلوع الشمس قيام اليوم و الليلة يكون قبيل طلوع الشمس من الغد ، لأن قيل ، اسم لوقت يتصل به الوقت المذكور بخلاف قبل ، - و يباه : فيمن قال لامرأته وقت الضحوة : أنت طالق قبل غروب الشمس ، طلقت فى الحال ، و لو قال : قبيل غروب الشمس ، لا تطلق حتى تغرب الشمس ، فإذا عرفت هذا و سئلت عن امرأة رأت الدم عند طلوع الشمس ثم انقطع دمها ثم رأت الدم قبيل طلوع الشمس من اليوم الرابع قل : إن الثلاثة كلها حيض ، وكذلك لو رأت الدم فى اليوم الرابع عند طلوع الشمس فالكل حيض ، وإن رأت الدم فى اليوم الرابع بعد طلوع الشمس لم يكن شيء من ذلك حيضا ، وإن رأت الدم عند طلوع الشمس ثم انقطع ثم رأت أنه من اليوم الرابع عند طلوع الشمس ثم انقطع ثم رأت أنه من اليوم السابع بعد طلوع الشمس فالكل حيض ، وإن رأت الدم عند طلوع الشمس ثم انقطع ثم رأت الدم فى اليوم الرابع قبيل طلوع الشمس ثم انقطع ثم رأت الدم فى اليوم السابع بعد طلوع الشمس ثم رأت الدم فى اليوم العاشر بعد طلوع الشمس

فند الشيخ الإمام أبي زيد الكبير وعند الشيخ الإمام الفقيه أبي علي الدقاق [الكل
حيض على قول محمد ، وعلى قول الشيخ الإمام الفقيه أبي سهل الغزالي]^١ الست الأولى
حيض وما بعدها ليس بحيض .

جنا إلى يان الساعة ، فقول : « الساعة » اسم لوقت يمد على ما يقوله المنجمون ،
فيشتمل اليوم واليلة عندهم على أربع وعشرين ساعة ، فارة يقتصر الليل حتى يكون
تسع ساعات ويزداد النهار حتى يكون خمس عشرة ساعة ، وهذا أمر حقيقي إلا أنها
إذا أطلقت يراد بها في عرف لسان الفقهاء جزء من النهار . فإذا عرفت هذا وسئلت
عن مبتدأة رأت ساعة دما وثلاثة أيام غير ساعتين طهرا وساعة دما قل : إن الكل
حيض ، لأن الكل ثلاثة أيام فصار الطهر دون الثلاث فصار كالدّم المتوالى ، وإن
رأت ساعة دما وثلاثة أيام غير ثلاث ساعات طهرا وساعة دما لم يكن شيء من ذلك
حيضا ، إلا رواية عن أبي يوسف فإنه يقيم الأكثر من اليوم الثالث في حق رؤية الدم
قائما مقام كله ، وإن رأت ساعة دما وثلاثة أيام غير ساعة طهرا وساعة دما فالكل
حيض ، وإن رأت ساعة دما وثلاثة أيام طهرا وساعة دما لم يكن شيء من ذلك
حيضا عند محمد رحمه الله ، وإن رأت ساعة دما وثلاثة أيام غير ساعة طهرا وساعة
دما وثلاثة أيام طهرا وساعة دما فعلى قول الشيخ الإمام الفقيه أبي زيد الكبير والشيخ
الإمام أبي علي الدقاق الكل حيض ، وعلى قول الفقيه أبي سهل حيضها ستة أيام وساعة
من أول ما رأت دما ، وأما آخر النهار فيحسب ما يذكر من ربه أو ثلثه أو غيره .
فإذا سئلت عن مبتدأة رأت ربيع يوم دما ثم يومين وثلاث يوم طهرا ثم ربيع يوم دما
قل : لا يكون شيء منه حيضا عندى ، وإن رأت ربيع يوم دما ثم يومين ونصف يوم
طهرا ثم ربيع يوم دما فالكل حيض ، وإن رأت ربيع يوم دما وثلاثة أيام طهرا وربع
يوم دما لم يكن شيء من ذلك حيضا - وهذا النوع من المسائل لا يقع غالبا لكنها
وضعت لتشديد الخاطر .

(١) من أر ، خ (٢) فخذ الكبير : أحده .

فروع آخر:

هو قريب مما تقدم من المسائل

مبتدأة رأت يوما دما ويوما طهرا واستمر كذلك أشهرها فلي قول أبي يوسف - وهو قول أبي حنيفة الآخر - الجواب في جنس هذه المسائل واضح، فانه يرى بداية الحيض بالطهر وختمه بالطهر فيكون العشرة من أول ما رأت حيضها والمشرون طهرها، وذلك دأبها في كل شهر، وعليه الفتوى، وأما على قول محمد حيضها من أول ما رأت تسعة وطهرها أحد وعشرون، وهو لا يرى ختم الحيض بالطهر، ويحتاج على قول محمد إلى معرفة ختم العشرة وإلى معرفة ختم الشهر ليتبين به حكم بداية الحيض في الشهر الثاني، ولذلك طريقتان، أحدهما: إن الاوتار من أيامها دم والشفوع طهر، واليوم العاشر من الشفوع فلم أنه كان طهرا. واستقبلها في الشهر الثاني مثل ما كان في الشهر الأول، والثاني وهو طريق الحساب وعليه تخرج هذه المسائل فنقول في معرفة ختم العشرة تأخذ دما وطهرا ذلك اثنان، وتضربه فيما يوافق العشرة وذلك خمسة، واثنان في خمسة عشرة فكان آخره طهرا، وفي معرفة ختم الشهر تأخذ دما وطهرا وتضربه فيما يوافق الشهر وذلك خمسة عشر فيكون ثلاثين فيكون آخره طهرا، وكذلك في الشهر الثاني حيضها عند محمد تسعة من أول ما رأت وطهرها أحد وعشرون، وإن رأت يومين دما ويوما طهرا واستمر كذلك فالعشرة من أولها حيض عند محمد أيضا لأن ختم العشرة بالدم. وإذا أردت معرفته في حق العشرة فخذ دما وطهرا وذلك ثلاثة واضربها فيما يقارب العشرة وذلك ثلاثة، لأنك لا تجد ما يوافقها، وثلاثة في ثلاثة يكون تسعة، وآخر المضروب طهر ثم بعده يوم دم فيكون ختم العشرة بالدم. وإن أردت معرفة ختم الشهر فخذ دما وطهرا ذلك ثلاثة واضربه فيما يوافق

الشهر وذلك عشرة فيكون ثلاثين ، و آخر المضروب طهرا ، واستقبلها بالشهر الثانى مثل ما كان لها فى الشهر الاول و يكون دورها فى كل شهر عشرة حيضها و عشرون طهرها . وكذلك إن رأت يوما دما ويومين طهرا فهو على هذا التخرج . وإن رأت يومين دما ويومين طهرا واستمر كذلك لحيضها عشرة من أول ما رأت عند محمد لأن ختم العشرة بالدم ، وطريق معرفته أن تأخذ دما وطهرا وذلك أربعة و تضربه فيما يقارب العشرة وذلك اثنان فيكون ثمانية و آخر المضروب طهر ثم بعده يومان دم تمام العشرة ، فعلم أن ختم العشرة بالدم وكانت العشرة من أول ما رأت حيضها . وإن أردت أن تعرف ختم الشهر فخذ دما وطهرا وذلك أربعة واضربها فيما يقارب الشهر وذلك سبعة فيكون ثمانية وعشرون و آخر المضروب طهر ثم بعده يومان دم تمام الشهر ، واستقبلها فى الشهر الثانى يومان طهرا ، وبداية الحيض بالطهر عند محمد رحمه الله لا يكون فتصل فى هذين اليومين ، ثم بعده يكون يومان دما ويومان طهرا ويومان دما فهذه الستة يكون حيضا لها فى الشهر الثانى لأن ختم العشرة فى الشهر الثانى يومين طهر ولا يختتم الحيض بالطهر ، ثم ينظر إن ختم الشهر الثانى بما ذا يكون فأخذ دما وطهرا وذلك أربعة فيضربه فيما يوافق الشهرين وذلك خمسة عشر فيكون ستين . و آخر المضروب طهر فتصل إلى هذا الموضع ، واستقبلها فى الشهر الثالث يومان دما وكان دورها فى شهرين فى الشهر الاول عشرة حيضا و اثنان وعشرون طهرا وفى الشهر الثانى ستة حيض بعد يومين مضيا و اثنان وعشرون طهر ، وعلى قياس ما قلنا يخرج ما يسأل عن هذا الجنس . وفى الخلاصة : لو رأت يومين دما ويومين طهرا ثلاثة أشهر ، فى الشهر الاول و الثالث العشرة حيض اتفاقا ، وفى الثانى عندهما عشرة . وعند محمد ستة .

م : نوع آخر فى نصب العادة للبستدأة

يجب أن يعلم بأن البستدأة على وجهين : إما أن ابتدأت و بلغت بالحيض ، أو ابتدأت و بلغت بالحبل - فبدا بما إذا بلغت بالحيض ، وإنه على وجه : أما إذا رأت دما صحيحا

وطهرها صحبها ثم ابتليت بالاستمرار ففي هذا الوجه يعتبر المرقى عادة لها في زمان الاستمرار ، لأنه لو لم يعتبر ذلك عادة لما ردت هي إلى العشرة والعشرين ولم ترمي ذلك قط وكان ردعا : إلى ما كانت رأت أنه مرة أولا ، بخلاف صاحبة العادة إذا رأت بخلاف عاداتها مرة ثم استمر بها الدم حيث لا يقتل عاداتها إلى المخالف عند أبي حنيفة ومحمد ، لأن هناك لو لم يعتبر المخالف عادة لما ردت هي إلى العادة الأصلية وذلك مرئية مؤكدة بالتكرار ، أما ما هنا بخلافه . ثم تفسير الدم الصحيح أن لا يتقص من ثلاثة أيام ولا يزيد على عشرة أيام ولا يصير مغلوبا بالطهر ، وتفسير الطهر الصحيح أن لا يكون أقل من خمسة عشر ولا ترى المرأة فيه بشيء من الدم من أوله وأوسطه وآخره وأن يكون بين الحيضتين ، فإذا رأت دما صحبها وطهرها صحبها مرة واحدة على التفسير الذي قلنا ثم ابتليت بالاستمرار يحمل أيام حيضها في زمان الاستمرار ما رأت من الدم قبل الاستمرار ، وأيام طهرها ما رأت من الطهر قبل الاستمرار - بيان ذلك : مبتدأة رأت خمسة دما وعشرين يوما طهرها ثم استمر بها الدم أشهرها فاتها ترك الصلاة من أول الاستمرار خمسة وتصل عشرين ، وذلك دأها في جميع زمان الاستمرار . وفي النوازل : سئل أبو بكر عن امرأة رأت الدم عشرة أيام ثم رأت الطهر ثلاثين يوما ثم عشرة دما ثم ثلاثين يوما طهرها فرأت هكذا ستين ثم استحيضت فاستمر بها الدم ؟ قال : سئل الحسن عن هذه المسألة قال : تدع الصلاة عشرة أيام ثم تنقسل وتصل سبعة وعشرين يوما ، ويكون هذا دأها . فيتقص من الثلاثين مقدار أقل الحيض ، قال : سمعت هذا عن أبي نصر ، فقال أبو نصر : عرضت هذا على محمد بن سلة فاستحسنه ، قال : وكان أبو سهل يروي فيه روايتين ، إحداهما أنها تمضي على عاداتها عشرا حيضا وثلاثين طهرا ، والآخرى عشرة حيضا وسبعة وعشرين طهرا ، قال الفقيه : وبه نأخذ . م : الوجه الثاني إذا رأت دما فاسدا وطهرها فاسدا ثم ابتليت بالاستمرار - وبيان ذلك : مبتدأة رأت أربعة عشر يوما دما وأربعة عشر طهرا واستمر بها الدم فهاهما الطهر والدم كلاهما فاسدان ، الدم للزيادة على العشرة ، والطهر لتقصان عن خمسة

خمس عشر ، فيجعل كلأها ابتليت بالاستمرار من الابتداء فيجعل حيضها عشرة من أول ما رأت أربعة عشر دما وبقية الشهر وذلك عشرون طهراء ، ومعنا ثمانية عشرة إلى زمان الاستمرار فيجعل من أول الاستمرار يومين ، من طهرها فيصلى في هذين اليومين ثم تقعد عشرة وتصل عشرين ، وذلك دأبها [وكذلك إذا كان الدم خمسة عشر و الطهر أربعة عشر يجعل حيضها عشرة من أول ما رأت خمسة عشر دما وبقية الشهر وذلك عشرون طهراء ، ومعنا تسعة عشر ويصلى من أول الاستمرار يوما من طهرها فيصلى فيه ثم تقعد عشرة وتصل عشرين] ، وكذلك إذا كان الدم ستة عشر و الطهر أربعة عشر يجعل حيضها عشرة من أول ما رأت الدم ستة عشر وبقية الشهر وذلك عشرون طهراء ، ومعنا عشرون ، فأول الاستمرار في هذه الصورة يوافق ابتداء حيضها فتدع الصلاة عشرة أيام من أول الاستمرار وتصل عشرين وذلك دأبها - ثم نسوق المسألة هكذا إلى أن نقول : الدم ثلاثة وعشرون و الطهر أربعة عشر ثم استمر بها الدم فان العشرة من أول ما رأت حيض ، وما بعد ذلك ابتداء طهرها ، وقد رأت في ثلاثة عشر يوما دما بقي إلى تمام طهرها سبعة أيام فن الأربعة عشر التي هي طهرت سبعة أيام طهرها وسبعة موضع حيضها الثاني ؛ ولم ترفه شيئا جاء الاستمرار وقد بقي من موضع حيضها الثاني ثلاثة والثلاثة حيض كامل فتدع الصلاة من أول الاستمرار ثلاثة ثم تصل عشرين ثم تدع الصلاة عشرة ثم تصل عشرين وذلك دأبها . فان كان الدم أربعة وعشرين والمسألة بخلافها يعني و الطهر أربعة عشر ثم استمر بها الدم فستة من طهر أربعة عشر وبقية طهرها بقي ثمانية أيام من موضع حيضها الثاني ولم ترفه دما ثم جاء الاستمرار وقد بقي من موضع حيضها الثاني يومان فلا يكون حيضها ، وهذه امرأة لم ترمرة فخصل موضع حيضها الثاني وذلك اثنتان وعشرون يوما من أول الاستمرار ، ثم تدع الصلاة عشرة وتصل عشرين ، وهذا قول أبي حنيفة ، ومحمد رحمه الله يقول بالإبدال على ما يأتي ثبانه بعد هذا إن شاء الله تعالى ، وأبو يوسف يقول بقول العامة لعدم الرؤية (١) من أر ، خ .

مرة حتى أن على قوله في هذه الصورة المرأة تتأق الحساب مرة من أول الاستمرار
تدع الصلاة من أول الاستمرار عشرة وتصل عشرين، فتقتل عاداتها من حيث المكان
و العدد على حاله، وهذا دأب كل امرأة لم ترق موضع حيضها مرة ثم استمر بها
الدم إنها تتأق الحساب من أول الاستمرار، فيجمل حيضها من أول الاستمرار،
فيقتل المكان و العدد على حاله . الوجه الثالث : إذا رأت دما فاسدا و طهرا صحيحا من
حيث الظاهر - و يان ذلك : مبتدأة رأت أحد عشر يوما دما و خمسة عشر طهرا ثم استمر
بها الدم فالدم هنا فاسد لكونه زائدا على العشرة و الطهر صحيح ظاهرا لأنه اشكل خمسة
عشر يوما . إلا أنه قد معنى بفساد الحيض لأنها وصلت في أول يوم منه بالدم ففلى
قول محمد بن إبراهيم الميداني يكون حيضها عشرة من أول ما رأت، و طهرها عشرون،
كما لو بلغت فاستمر بها الدم و معنا من طهرها ستة عشر اليوم الحادى عشر من الدم
و خمسة عشر بعد ذلك لم تر فيها الدم جاء الاستمرار و قد بقى من طهرها أربعة، [فتصل
أربعة]^١ من أول الاستمرار ثم تدع الصلاة عشرة ثم تصل عشرين، و على قول الشيخ الإمام
أبى على الدقاق : حيضها عشرة و طهرها ستة عشر يوما فتدع الصلاة من أول الاستمرار
وتصل ستة عشر . وذلك دأبها . الوجه الرابع : إذا رأت دما صحيحا و طهرا فاسدا و استمر بها
الدم - يان ذلك : مبتدأة رأت خمسة أيام دما و أربعة عشر يوما طهرا ثم استمر بها الدم
لحيضها خمسة و طهرها بقية الشهر خمسة و عشرون جاء الاستمرار و قد بقى من طهرها
أحد عشر يوما من أول الاستمرار ، فتصل أحد عشر يوما من أول الاستمرار ثم
تدع الصلاة خمسة و تصل خمسة و عشرين و ذلك دأبها . الوجه الخامس : إذا رأت دما
و طهرا كل واحد منهما صحيحا من حيث الظاهر و لكنه فاسد بطريق الضرورة [فلا يصلح
لنصب العادة]^١ - و يان ذلك : مبتدأة رأت ثلاثة دما و خمسة عشر يوما طهرا ثم يوما
دما ثم يومين طهرا و استمر بها الدم ، فها هنا وجد دم صحيح في الظاهر و هي ثلاثة أيام،

(١) من أر، خ .

وطهر صحيح في الظاهر وهو خمسة عشر يوما ، ولكنها لما رأت يوما دما بعدها ويومين طهرا لا يمكن اعتبار هذه الثلاثة حيضا لأن ختمها بالطهر ، ومحمد رحمه الله لا يرى ذلك ، ولا وجه فيه إلى الإبدال لأنه لا يبق بعد الإبدال إلى موضع حيضها الثاني طهر خمسة عشر يوما ، ولا يجوز الإبدال في مثله على ما يأتي . ياتيه بعد هذا ، فتصلى هي في هذه الأيام ضرورة ، فيفسد به ذلك الطهر لأنها وصلت فيه بالدم ويخرج^١ من أن يكون صالحا لنصب العادة ، فيكون حيضها ثلاثة أيام وطهرها بقية الشهر سبعة وعشرون وقد مضى منه ثمانية عشر يوما ، فتصلى من أول الاستمرار تسعة أيام ثم تدع الصلاة ثلاثة فتصلى سبعة وعشرين ، وهذا الذي ذكرنا قول محمد رحمه الله ، وأما على قول أبي يوسف لما رأت بعد طهر خمسة عشر يوما دما ويومين طهرا واستمر بها الدم أمكن اعتبار هذه الثلاثة حيضا ، لأنه يرى ختم الحيض بالطهر إذا كان بعده دم لجعلنا تلك الثلاثة حيضا ظم يفسد الطهر بل بقي صحيحا ، ويجعل عاداتها في الدم والطهر ما رأت ، وقد وافق ابتداء الطهر ابتداء الاستمرار ، فتصلى من أول الاستمرار خمسة عشر يوما وتدع الصلاة ثلاثة وذلك دأبها . ولو رأت في الابتداء أربعة دما وخمسة عشر يوما طهرا ثم يوما دما ويومين طهرا ثم استمر بها الدم فها هنا الطهر صحيح صالح لنصب العادة لأن بعده دم يوم وطهر يومين ويوم من أول الاستمرار تمام الأربعة فابتداء الحيض الثاني وختمه بالدم فيمكن أن يجعل ذلك حيضا ، فيقي الطهر على الصحة فيصلح لنصب العادة ، فتدع الصلاة من أول الاستمرار يوما ثم تصلى خمسة عشر ثم تدع الصلاة أربعة وتصلى خمسة عشر وذلك دأبها في زمان الاستمرار ، وهذا على قول محمد وأبي يوسف رحمهما الله . فان رأت الدم عشرة و الطهر خمسة عشر ثم الدم ثم الطهر ثلاثة ثم الدم يوما ثم الطهر ثلاثة ثم استمر بها الدم فعلى قول أبي يوسف رحمه الله هنا بمنزلة ما لو رأت الدم عشرة و الطهر خمسة عشر يوما ثم استمر بها الدم فيجعل حيضها من أول الاستمرار عشرة

(٢) أي الطهر .

والطهر خمسة عشر، ولو لمّا صلى قول محمد رحمه الله فقد اختلف المشايخ: الشيخ أبو زيد
 الكبير والشيخ أبو علي الدقاق والشيخ الإمام أبو سهل الغزالي رحمهم الله، قال الإمام
 أبو زيد وأبو علي: يخرج من أول الاستمرار يؤمن ويحتم إلى ما رأيت بعد خمسة عشر
 قصير الفترة بعد الحقة عشر يحتمها، فيصلح البتامة عليه: قدح الثلاثة من أول الاستمرار
 يؤمن ثم صلى خمسة عشر ثم تعد عشرة ثم صلى خمسة عشر، وذلك عليها؛ وعلى
 قول الشيخ الإمام أبي مهمل رحمه الله تعد من أول الاستمرار ستة ثم صلى خمسة عشر
 ثم تعد عشرة ثم صلى عشرين وذلك دأها. فإن رأيت ثلاثة وما وخمسة عشر طهرا
 ويوما وما وخمسة عشر طهرا ثم استمر بها الدم فتهذه امرأة رأيت دما حبيبا وطهرا
 قائدا، لأن الدم المتخلل بين الطهرين لا يصلح حيضا، فيكون أيام حيضها ما رأيت
 ابتداء وذلك ثلاثة وأيام طهرها بقية الشهر ستة وعشرون تقول: موضع عيظتها
 الثاني من ثلاثين إلى ثلاثة وثلاثين. ومن ابتداء ما رأيت إلى يوم الاستمرار أربعة
 وثلاثون قد مضى أيام حيضها الثاني بكاملها ولم تر فيها شيئا تثقل عادتها من حيث
 المكان والعدد على حاله عند أبي يوسف رحمه الله، فتطأف الحساب من أول الاستمرار
 فتعد ثلاثة وتحصل ستة وعشرين وذلك دأها في زمان الاستمرار، وإن رأيت
 ثلاثة وما وستة عشر يوما طهرا ويوما دما وأربعة عشر طهرا ثم استمر بها الدم
 تهذه امرأة رأيت دما حبيبا وطهرا حبيبا ثم رأيت دما قائدا وطهرا قائدا، لأن الطهر
 الثاني لما كان أقل من خمسة عشر لم يعتبر وصار كأنها رأيت ثلاثة وما وخمسة عشر
 يوما طهرا ثم استمر الدم يجعل ذلك عادة لها في زمان الاستمرار، ويجعل بعد طهر
 خمسة عشر ثلاثة أيام من حيضها وخمسة عشر من طهرها، ومن بعد طهر ستة عشر
 إلى يوم الاستمرار خمسة عشر، فلهذا الاستمرار وقد بقي من طهرها الثاني ثلاثة، وتصل
 من أول الاستمرار ثلاثة أيام بقية طهرها الثاني، وتعد عشرة وتحصل خمسة عشر وذلك
 دأها. بخلاف ما إذا رأيت ثلاثة دما وخمسة عشر يوما طهرا ويوما دما وخمسة عشر

يوما طهرا فان هناك جعلنا حيضها ثلاثة ايام و طهرها بقية الشهر سبعة و عشرين ، لان هناك الطهر الثانى لم يصركالدم المتوالى لانه بلغ خمسة عشر و صار فاصلا بين دم يوم و بين دم الاستمرار ، و دم يوم لا يمكن أن يحمل حيضها فصل في فيه فيضد الطهر الاول لمكان هذا اليوم لانه شابه دما أسرت بالصلاة فيه ، أما أن يصير الطهر الثانى كالدم المتوالى فلا ، أما هاهنا الطهر الثانى قصر عن خمسة عشر فصار كالدم المتوالى فلهذا اقترقا ؛ هذا إذا رأيت دما و طهرها ، فأما إذا رأيت دما مصحاحا و أطهرا ثم استمر بها الدم فانه على وجوه ، الاول : أن ترى دميين متفقين و طهرين متفقين ، نحو أن ترى ثلاثة دما و خمسة عشر طهرا و ثلاثة دما و خمسة عشر طهرا ثم استمر بها الدم ، ففي هذا الوجه تدع الصلاة من أول الاستمرار ثلاثة و تصل خمسة عشر لأن ما رأيت صارت عادة قديمة لها بال تكرار ، و لو كانت رأته مرة واحدة تعتبر عادة لها في زمان الاستمرار فإذا رأته مرتين أولى . الوجه الثانى : إذا رأيت دميين مختلفين و طهرين مختلفين بأن رأته ثلاثة دما و خمسة عشر يوما طهرا و أربعة دما و ستة عشر يوما طهرا ثم استمر بها الدم لا رواية في هذا الفصل ، و قد اختلف المشايخ فيه ، قال المقيي محمد بن إبراهيم المهداني : تبني ما رأته في الثانية على ما رأته في المرة الأولى ، و تفسير ذلك : أنها لما رأته أربعة دما فثلاثة من ذلك مدة حيضها ، و اليوم الرابع من حساب طهرها إلا أنها ترك الصلاة فيه لرؤية الدم ، فلما طهرت ستة عشر فأربعة عشر منها تمام طهرها و يومان مدة حيضها فلا ترك الصلاة فيه لأن ابتداء الحيض بالطهر لا يكون لجاء الاستمرار و قد بقي من مدة حيضها يوم و اليوم الواحد لا يكون سيضا فصل إلى موضع حيضها الثانى و ذلك ستة عشر ، ثم قعد و تصل خمسة عشر . الوجه الثالث أن ترى ثلاثة دما مختلفة و ثلاثة أطهار مختلفة كلها مصحاح ، فان رأيت الدم ثلاثة و الطهر خمسة عشر ثم رأيت الدم أربعة و الطهر ستة عشر ثم رأيت الدم خمسة و الطهر سبعة عشر ففي هذا الوجه لا تبني البعض على البعض بلا خلاف ، فرق الشيخ محمد بن إبراهيم المهداني على قول محمد بين هذا الوجه و بين الوجه

الثاني من حيث أن هاهنا رأيت خلاف ما رأيته أولاً مرتين ، و العادة تنقل برؤية المخالف مرتين ، بخلاف الوجه الثاني لأن هناك رأيت المخالف مرة واحدة - ثم إذا لم تبين البعض على البعض في هذا الوجه ما ذا تصنع ؟ قال الفقيه محمد بن إبراهيم : تبني هي أمرها على أوسط الأعداد وهو قول أبي نصر أحمد بن سهل ، و أبي عصمة سعد بن معاذ المروزي ، و أبي بكر الأعمش ، و على قول أبي عثمان سعد بن مزاحم السمرقندي رحمه الله تبني أمرها على أقل المرتين الآخرين . و هو قول أبي يعقوب الغزالي و أبي سهل و ابنه أبي نصر رحمهم الله . و ثمرة الخلاف لا تظهر في هذه الصورة التي ذكرناها فإن أوسط الأعداد في هذه الصور أربعة و ستة عشر ، و أقل المرتين الآخرين أيضاً أربعة و ستة عشر ، و إنما تظهر ثمرة الخلاف عند قلب هذه الصورة بأن قلت : لو رأيت خمسة دما و سبعة عشر يوماً طهراً ثم رأيت أربعة دما و ستة عشر يوماً طهراً ثم رأيت ثلاثة دما و خمسة عشر يوماً طهراً فعلى قول من يقول بأوسط الأعداد : تقعد من أول الاستمرار أربعة و تصل ستة عشر و ذلك دأبها . و على قول من يقول بأقل المرتين الآخرين : تقعد من ابتداء الاستمرار ثلاثة و تصل خمسة عشر و ذلك دأبها ، و الفتوى على هذا لأنه أيسر على النساء و على المفتين ، و يجب أن يكون مبنى الحيض على السعة و اليسر لأنه يتعلق بالنساء و في عقلهن نوع نقصان ، ألا ترى أن مشايخنا اختاروا الفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله في انتقال العادة برؤية المخالف لأنه أيسر عليهن ؛ و على هذا الاختلاف صاحبة العادة إذا احتلفت أياها في الحيض و الطهر ثم استمر بها الدم فعلى قول محمد بن إبراهيم الميداني ينظر إلى أوسط الأعداد الثلاثة في آخر الطهر و الحيض ، و على قول أبي عثمان ينظر إلى أقل المرتين الآخرين ، و سيأتي بيانه بعد هذا إن شاء الله ، و كان الشيخ غفر الإسلام البزدوى رحمه الله يفتى بأوسط الأعداد و هذا إذا كانت المرأة تذكرها ، و إن لم تكن تذكرها فأقل المرتين الآخرين إذا ذكرتهما ، و إن لم تذكرهما فبالأخيرة أخذاً بقول أبي يوسف رحمه الله في انتقاض العادة بمرة على ما يأتي بيانه بعد هذا .

الوجه الرابع إذا رأت دمين متفقين و طهرين متفقين ثم رأت بعد ذلك ما يخالف لها بأن رأت ثلاثة دما وخمسة عشر يوما طهرا ثم رأت ثلاثة دما وخمسة عشر يوما طهرا ثم رأت أربعة دما وسبعة عشر يوما طهرا ثم استمر بها الدم، ففي هذا الوجه على قول أبي حنيفة ومحمد تصلي من أول الاستمرار ستة عشر لأن عندهما العادة لا تنتقل برؤية المخالف مرة فيجب البناء على تلك العادة، فإذا رأت أربعة دما فتلاثة من ذلك حساب حيضها واليوم الرابع من حساب طهرها، فإذا رأت بعد ذلك ستة عشر يوما طهرا فأربعة عشر من ذلك تمام طهرها ويومان من حساب حيضها ولم تر فيها دما فلا يمكن اعتبار حيضها لجاء الاستمرار وقد بقي من حيضها يوم واحد ولا يمكن اعتبار يوم واحد حيضا فصلى هي إلى موضع حيضها الثاني وذلك ستة عشر يوما، ثم تقعد ثلاثة وتصل خمسة عشر وذلك دأبها، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله العادة تنتقل برؤية المخالف، وهو المختار للفتوى فتقعد من أول الاستمرار أربعة وتصل ستة عشر وذلك دأبها. الوجه الخامس: أن ترى دمين متفقين [و طهرين متفقين]^١ وبينهما ما يخالفهما بأن رأت ثلاثة دما وخمسة عشر يوما طهرا ثم رأت أربعة دما وستة عشر يوما طهرا ثم رأت ثلاثة دما وخمسة عشر طهرا ثم استمر بها الدم ففي هذا الوجه تقعد من أول الاستمرار ثلاثة وتصل خمسة عشر ويكون ذلك عادة جلية لها، وإنما سميت هاهنا عادة جلية، لأنها لا تكون على الاتفاق لكنها ضعفت لتخلل المخالف فسميت جلية لهذا. وقيل: إنما سميت هذه عادة جلية لأنها لو رأت المتفقين على الولا. لكان ذلك عادة أصلية لها فإذا كان بينهما ما يخالفهما يحصل ذلك عادة لها، على معنى أنا نعتبر ما رأيته آخرًا كالمضمومة إلى ما رأيته أولا لما بينهما من الموافقة فتأكد هي بال تكرار ويصير عادة لها في زمان الاستمرار، وتفسير العادة الجملية وأحكامها يأتي بعد هذا على سبيل الاستقصاء إن شاء الله تعالى، فهاهنا التكليف إنما يحتاج إليه ليخرج المسألة على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا على

قول أبي يوسف رحمه الله ، لأن على قوله العادة تثقل برؤية المخالف مرة ويمكن ذلك عادة أصلية ، حين رأيت أول مرة ثلاثة وخمسة عشر صار ذلك عادة أصلية لها ، فإذا رأيت بعد ذلك أربعة وستة عشر صار ذلك عادة أصلية لها ، فإذا رأيت بعد ذلك ثلاثة وخمسة عشر صار ذلك عادة أصلية لها ، فبقي عليها في زمان الاستمرار - والله أعلم .

هذا الذي ذكرنا إذا ابتدأت وبلنت بالحيض ، فأما إذا ابتدأت وبلنت بالحبل ولد يكون ذلك بأن سجلت من زوجها قبل أن تحيض فيكون بلوغها بالحبل ، فلو ولدته واستمر بها الدم فغاسها أربعين يوما عندنا ، وعند القاضي رحمه الله حائضه ، وبعد الأربعين يحصل عشرون يوما طهرا لأنه لا يتوالى نفاس وحيض لا طهر بينهما كما لا يتوالى حيضان لا طهر بينهما ، ثم بعد ذلك حيضها عشرة وطرهما عشرون وذلك دأبها .

وكذلك لو طهرت بعد الأربعين أقل من خمسة عشر ثم استمر بها الدم كان الجواب كما قلنا ، لأن هذا طهر قاصر لا يصلح للفصل بين الحيض والنفاس وكان كالدّم المتوالى ، فإن طهرت بعد الأربعين خمسة عشر يوما ثم استمر بها الدم فانها تدع الصلاة من أول الاستمرار عشرة أيام لأن طهر خمسة عشر طهر صحيح فيصير عادة لها بالمرة الواحدة ولا إعادة لها في الحيض . فيكون حيضها عشرة فتدع الصلاة من أول الاستمرار عشرة وتصل خمسة عشر ويكون دورها في كل خمسة وعشرين . ثم نسوق المسألة إلى أن نقول : طهرت بعد الأربعين أحدا وعشرين ثم استمر بها الدم فلا رواية في هذه الصورة وقد اختلف المشايخ فيه ، قال محمد بن إبراهيم الميداني رحمه الله : تدع الصلاة من أول الاستمرار تسعة وتصل أحدا وعشرين وذلك دأبها ، لأن طهر أحد وعشرين صحيح ، وعادتها في الطهر والحيض على ما طليه الغالب يوجد في كل شهر ، فإذا صار أحدا وعشرين طهرا لا يبقى للحيض إلا تسعة ، وقال أبو عثمان سعيد بن منار رحمه الله : تدع الصلاة من أول الاستمرار عشرة وتصل أحدا وعشرين ويكون دورها في كل أحد وثلاثين يوما ، قال الصدر الشهيد : هذا القول أليق بمذهب أبي يوسف

رحمه الله ظاهراً فيقضى به . ثم نسوق المسألة إلى أن تقول : ظهرت بعد الأربعين سبعة وعشرين ثم استمر بها الدم فعلى قول محمد بن إبراهيم حيضها من أول الاستمرار ثلاثة قدح الصلاة من أول الاستمرار [ثلاثة وتصل سبعة وعشرين و ذلك دأبها ، وعلى قول أبي عثمان حيضها من أول الاستمرار عشرة]^١ قدح الصلاة من أول الاستمرار عشرة وتصل سبعة وعشرين و ذلك دأبها ، ويكون دورها على قول أبي عثمان رحمه الله في كل سبعة وثلاثين ، فإن ظهرت بعد الأربعين ثمانية وعشرين يوماً ثم استمر بها الدم فهاهنا حيضها من أول الاستمرار عشرة ودورها في كل ثمانية وثلاثين بالاتفاق . فإن رأت بعد ما ولدت أحداً وأربعين يوماً دماً ثم خمسة عشر طهراً ثم استمر بها الدم فعلى قول محمد بن إبراهيم رحمه الله تقاسها أربعون و طهرها عشرون ، لأنها وصلت في اليوم الحادى والأربعين بالدم فيفسد طهر خمسة عشر فلا يصلح هناك لتصب العادة ، فصار كما لو ولدت واستمر بها الدم وهناك يحمل تقاسها أربعين وبعد الأربعين يحمل عشرون لظهرها ، وبعد ذلك عشرة لحيضها ، ومن بعد الأربعين إلى وقت الاستمرار ستة عشر بقی إلى تمام طهرها أربعة ، ومن ابتداء الاستمرار تصل أربعة وتضع الصلاة عشرة ثم تصل عشرين ثم تدع الصلاة عشرة و ذلك دأبها ، وعلى قول الشيخ أبي على الدقاق رحمه الله : طهرها ستة عشر وحيضها عشرة ، فمن أول الاستمرار تدع الصلاة عشرة وتصل ستة عشر و ذلك دأبها .

فوع آخر في الانتقال

يجب أن يعلم بأن الانتقال نوعان ، انتقال الحيض عن موضعه ، وانتقاله عن عدده ، فصورة انتقال الموضع أن يكون لما أيام حيض معروفة فلا ترى هي في موضع حيضها مرتين على الولاء ، فيثقل حيضها من موضعها والعدد على حاله ويستأنف الحساب من أسرع ما يمكن ، وهذا لأن ذلك الموضع إنما صار عادة لها في الحيض لرؤيتها الدم فيه (١) من أر ، خ .

مرتين أو مرارا ، لأن « العادة » مشتقة من « العود » مرة بعد أخرى ، فإذا لم ترق موضع حيضها مرتين على الولاء فقد عاودها الطهر في أيامها وعاودها الدم في غير أيامها ، فيجب نقل موضع الحيض إلى موضع آخر ، ويجب استئناف الحساب لأن هذه عادة جديدة غير العادة الأولى ، وإذا بطلت العادة الأولى يجب استئناف الحساب من أسرع ما يمكن لأن الأصل في القضاء بالحيض في غير المعروفة القضاء بأسرع ما يمكن ، قياسا على التي تبلغ مبلغ النساء إذا رأت الدم أول ما رأت فانه يحكم لها بالحيض في الحال وإن أسكن القضاء به من بعد - ويان هذا : امرأة كان أيام حيضها ثلاثة أيام طهرها خمسة عشر ، فرأت ثلاثة دما ثم طهرت أربعة و ثلاثين يوما ثم استمر بها الدم فقول : موضع حيضها الأول من خمسة عشر إلى ثمانية عشر ، وموضع حيضها الثاني من ثلاثة و ثلاثين إلى ستة و ثلاثين ، فإذا طهرت أربعة و ثلاثين ثم استمر بها الدم فهذه امرأة لم ترق في موضعها مرة أصلا ، ومضى من موضع حيضها الثاني يومان وبقى يوم فيوم واحد لا يمكن أن يحمل حيضا ، فلم تر الحيض هي في موضعها مرتين فانتقلت عاداتها من حيث الموضع والعادة والعدد على حاله فيستأنف لها الحساب من أسرع ما أمكن وذلك من أول الاستمرار ، فتدع الصلاة من أول الاستمرار ثلاثة أيام ثم تصل خمسة عشر ثم تدع الصلاة و تصل خمسة عشر وذلك دأبها . وكما ينتقل العدد في الحيض بعدم الرؤية في موضع مرتين ينتقل بعدم الرؤية في موضع مرة والعدد على حاله عند أبي يوسف رحمه الله ، وعليه الفتوى ، وعلى قوله لا يتفرع مسائل الإبدال ، لأن مسائل الإبدال إنما تفرع على قول من لا يرى الانتقال بعدم الرؤية مرة . وفي فتاوى الحجة : ولو أن امرأة طهرت شهرين ولم تر شيئا بعد ذلك رأت الدم غير موضعها يكون حيضا وتصير بمنزلة المبتدأة ، غير أن المبتدأة إذا رأت تمام الشهر يحمل العشرة الأولى حيضا وهامنا إذا استمر بها الدم ترد إلى المعروف لأن المكان انتقل دون العدد ، وكذلك

(١) في نسخة : تنقل العادة

إذا حبلت و كان أيامها في أول الشهر خمسة و طهرها خمسة و عشرين فلما مضت نفاسها طهرت خمسة و عشرين ثم رأت خمسة أيام دما فهي حيضها ، و كذلك إذا استمر بها الدم أشهراً فإن حيضها خمسة أيام من أول ما رأت و استمر بها الدم و طهرها خمسة و عشرون ، فهذا انتقال العادة من أول الشهر إلى آخره ، و لم ينتقل المدد مرة . م : صورة انتقال المدد أن يكون لها أيام معروفة في الحيض و الطهر ، فرأت خلاف عاداتها مرتين متفتتين على الولاء ، فانه تنتقل عاداتها في الحيض و الطهر عن موضعها و عددها و تصير عاداتها ما رأت مرتين في الحيض و الطهر بلا خلاف ، و إن رأت خلاف عاداتها الأصلية مرة ثم استمر بها الدم لم تنتقل عاداتها إلى ما رآته . آخرها في الروايات الظاهرة عن أصحابنا رحمهم الله ، روى بشر بن الوليد عن أبي يوسف و نحن نقى به أيضا . و في الولوالجية : و إن رأت مرة سبعا و مرة ستا ثم استحيضت أخذت في الصوم و الصلاة و انقطاع الرجعة بالأقل ، و في حل التزوج و الوطى بالأكثر احتياطا . هذا إذا جاوز العشرة ، أما إذا انقطع على العشرة فالعشرة حيض ، و في الزاد : و إذا مضى اليوم السابع اغتسلت في اليوم الثامن و قضى الصوم الذي صامت في اليوم السابع دون الصلاة .

م : و بما يتصل بهذا النوع معرفة أنواع العادة ، فنقول : العادة نوعان : أصلية ، و جعلية ؛ فالأصلية أن ترى دميين متفتقين و طهرين متفتقين على الولاء ، أو دماء متفتقة و أطهارا متفتقة على الولاء ، و الجعلية أنواع : جعلية في حق الطهر و الدم جميعا ، و ذلك بأن ترى أطهارا مختلفة و دماء مختلفة أو ترى دميين متفتقين و طهرين متفتقين و بينهما مخالف ، ثم استمر بها الدم فيجب البناء إما على أوسط الأعداد الثلاثة الآخرة أو على أقل المربين الآخرين على حسب ما اختلفوا ، فيسمى ذلك عادة جعلية في الدم و الطهر جميعا - جامع الجوامع : يانه . مبتدأة رأت ثلاثة دما و خمسة عشر طهرا و أربعة دما و ستة عشر طهرا و خمسة دما و سبعة عشر طهرا فالعادة الوسط اتفاقا ، لانه وسط و أقل ، و فيه : إذ أرات أربعة ثم خمسة ثم ثلاثة ثم خمسة ، و قيل : ثلاثة . م : و جعلية في الطهر دون الدم بأن ترى هي أطهارا مختلفة

أو ترى طهرين متفقين و بينهما طهر يخالفهما ثم استمر بها الدم ، فيجب البناء في حق الطهر على أوسط الأعداد الثلاثة الآخرة أو على أقل المرتين الأخيرين ، فتصير عاداتها في الطهر جملة . و جملة في حق الدم دون الطهر : بأن ترى دماء مختلفة أو دمين متفقين و بينهما دم يخالفهما ثم استمر بها الدم فيجب البناء في حق الدم على أوسط الأعداد الثلاثة الآخرة أو على أقل المرتين الأخيرين ، فتصير عاداتها في الدم جملة . و كذلك في حق الطهرين و الدمين و بينهما مخالف ، وهذه المادة الجميلة إذا اعترضت على المادة الأصلية ثم جاء الاستمرار هل تنقض المادة الأصلية ؟ قال مشايخ بلخ : لا تنقض . و قال مشايخ بخارا : تنقض - و يان ذلك : أن المرأة إذا كانت لها عادة أصلية في الطهر و الحيض فرأت دماء مختلفة و أطهارا مختلفة و نصب أوسط الأعداد و أقل المرتين الأخيرين عادة لها ثم جاء الاستمرار فاتها تبنى الأمر في زمان الاستمرار على ما جعل عادة لها عند مشايخ بخارا ، و عند مشايخ بلخ تبنى الأمر في زمان الاستمرار على ما كانت لها عادة في الأصل .

و بما يصل بهذا النوع من المسائل : إذا كانت للمرأة عادة أصلية في الحيض و الطهر فوقعت الحاجة إلى نصب عادة لها برؤية أطهار مختلفة و دماء مختلفة و نصب أوسط الأعداد عادة لها على قول من يقول به فوافق تلك المادة الأصلية : فانه يطرح المأخوذ ثم ينظر إلى أوسط الأعداد من التاني أو إلى أقل المرتين الأخيرين ، فإذا وافق ذلك المادة الأصلية علم أن المادة الأصلية باقية فبنى عليها ، فان لم يوافق هذه المادة الأصلية علم أن المادة الأصلية قد جلت فيصير المطروح عادة جملة لها - يان هذا : امرأة عاداتها في الحيض عشرة و في الطهر عشرون ، طهرت ثلاثين يوما ثم رأت الدم عشرة ثم طهرت [أربعين يوما ثم رأت الدم عشرة ثم طهرت خمسة عشر يوما ثم رأت الدم عشرة أيام ثم طهرت عشرين ثم] استمر بها الدم فتقول : أوسط الأعداد في الطهر عشرون لأنها طهرت

(١) من أرءخ .

مرة ثلاثين ومرة أربعين ومرة خمسة عشر ومرة عشرين، فمشرون أوسط الأعداد الثلاثة الأخيرة، إنما يصبر أوسط الأعداد من الثلاثة التي قبل الاستمرار فانه موافق للعادة الأصلية فيطرح ذلك فيبقى بعده خمسة عشر وثلاثون وأربعون، وأوسط الأعداد منها ثلاثون وإنه ليس بموافق للعادة الأصلية فلم أن العادة الأصلية قد اتفقت لأنها رأت بخلافها مرتين فبقي الأمر على المطروح وهو دم عشرة وظهر عشرين ويصير ذلك عادة جسيمة . ولو رأت الدم عشرة والطهر ثلاثين والدم عشرة والطهر خمسة عشر والدم عشرة والطهر عشرين ثم استمر بها الدم فأوسط الأعداد عشرون، وإنه موافق للعادة الأصلية فيطرح ذلك فيبقى بعده خمسة عشر وثلاثون، وما كان في الأصل عادة لها وذلك عشرون فالأوسط عشرون، فقلنا أن العادة الأصلية لم تنقضي لأنه لم يجر بخلافها إلا مرة فبقي عليها ما بعدها، فإذا طهرت ثلاثين يوما فمشرون منها زمان طهرها وعشرة من حساب حيضها، ثم رأت الدم عشرة وهو ابتداء طهرها ثم رأت الطهر خمسة عشر ف عشرة من ذلك حساب طهرها وخمسة من حساب حيضها، ثم رأت الدم بعده عشرة فخمسة من ذلك بقية حيضها وخمسة من حساب طهرها، ثم رأت الدم بعده عشرين يوما فخمسة عشر من ذلك بقية طهرها وخمسة من حساب حيضها ثم استمر بها الدم، وقد بقي من مدة حيضها خمسة فدفع الصلاة خمسة أيام من أول الاستمرار ثم صلى عشرين ثم دفع الصلاة عشرة وذلك وأبها .

فروع آخر في البذل على قول من يرى ذلك

إذا كان للمرأة أيام حيض وأيام طهر مبرزة فلم ترمي في موضع حيضها مرة فأنها تصل إلى موضع حيضها الثاني، ولا يدل لها في وقت طهرها وإن رأت الدم فيه عند أبي حنيفة رحمه الله، لما فيه من إيهام نقل العادة بمرة، وقال محمد رحمه الله: يتبدل لها بعد أيامها إذا أمكن بذلك، وإنما يثبت الإمكان إذا كان يتيقن ببدل البذل إلى موضع حيضها الثاني ظهر خمسة عشر يوما، أو كان لا يتيقن ببدل البذل إلى موضع حيضها الثاني

طهر خمسة عشر يوما ، إلا أنه يمكن أن يمر من موضع حيضها الثاني إلى بقية طهرها ما يتم خمسة عشر يوما ، و يبقى بعد الجمر في موضعها الثاني ما يكون حيضها فاته يمر لأن مبنى الحيض على الإمكان وإنه موجود إذا بقى بعد البذل مدة طهر تام أو أمكن تسميم ما يمر ، وكان الشيخ أبو زيد الكبير والشيخ أبو يعقوب الغزالي رحمهما الله يأخذان بقول محمد رحمه الله بالبذل ما لم يحتج إلى الجمر ، فإذا احتج إلى الجمر لا يأخذان بقوله ، وكان الشيخ أبو حفص الكبير البخارى والفقير محمد بن مقاتل الرازى يقولان : يدل لها بقدر ما تستغنى فيه عن الجمر ، وكثير من مشايخنا المتأخرين رحمهم الله أخذوا بقول محمد و اختاروا قول الشيخ أبي حفص والفقير محمد بن مقاتل الرازى ، ثم يجوز أن يدل لها مثل أيامها وأقل من أيامها ، ولا يجوز أن يدل لها أكثر من أيامها إلا أن يكون قبلها و بعدها طهر تام ، وقيل : إذا كان هو تاما بين طهرين تلمين فإن كان حيضها ثلاثة فرأت هي عشرة دما ولم يحاوز كان كله حيضا وكان هو أصلا لا بدلا ، ثم يجوز البذل بعد أيامها كيف ما كان ، ولا يجوز البذل قبل أيامها إلا أن يكون على إثر طهر تام لأن الطهر متى وجد أينما وجد يتوقع بعدها وجود دم حيض عند محمد رحمه الله ، فإن من مضى أن المرأة إذا رأت عشرة أيام دما خمسة قبل أيامها وخمسة في أيامها كان ذلك حيضا إذا كان الطهر قبله و بعده تاما ، فإذا انقضت أيامها ولم تر فيه ما يكون حيضا يتوقع منها بعده وجود دم الحيض ، فإذا وجد كيف ما كان حكم بالبذل منه ، وكذا الدم قبل أيامها إذا كان على إثر طهر تام ، وأما إذا لم يكن هو على إثر طهر تام فهو غير مرئى في وقت كان دم الحيض متوقفا منها فأمرت بالصلاة فيه . ثم اختلف المشايخ في مراد محمد رحمه الله من قوله « لا يدل لها قبل أيامها إلا أن يكون على إثر طهر تام » قال الحاكم أبو نصر أحمد بن مهرويه : أراد به الصحيح الخالص الذى لا يشوبه دم قورم المرأة بالصلاة فيه ، لا التام مع الفساد ، وقال بعض مشايخنا : أراد بالتام أن يكون خمسة عشر يوما لا أن يكون صحيحا غالبا ، وإذا أمكن البذل موضعين تبدل

من أسرعها ، و هو معنى قول محمد رحمه الله في الكتاب : إذا أمكن البدل قبل أيامها ، و بعد أيامها يبدل لما قبل أيامها ، و هذا لأن البدل يعتبر بالأصل ، و في الأصل هي المبتدأة متى أمكن اعتبار الحيض في الموضعين جعل هو من أسرعها إمكانا فكذا في البدل . ثم علامة مسائل البدل على قول محمد أن كل امرأة وجب عليها أن تصل إلى موضع حيضها الثاني سبعة عشر أو أقل من ذلك فلا يبدل لها عند محمد ، و كل امرأة وجب عليها أن تصل إلى موضع حيضها الثاني ثمانية عشر أو أكثر من ذلك يبدل لها عنده .

جاء إلى أن نخرج المسائل على الأصول ، فقول : المرأة إذا كانت عادتها في الدم خمسة و في الطهر عشرين طهرت مرة اثنين و عشرين يوما ثم استمر بها الدم : يحمل حيضها من أول الاستمرار ثلاثة لأنها رأت في أيامها ما يمكن أن يحمل حيضا ، و لو طهرت ثلاثة و عشرين يوما ثم استمر بها الدم فتد أبي حنيفة تصل إلى موضع حيضها الثاني و ذلك اثنان و عشرين يوما ، و عند محمد رحمه الله تبدل لها خمسة أيام من أول الاستمرار لأن الباقي بعد الإبدال إلى موضع حيضها الثاني سبعة عشر يوما . و كذلك إن طهرت أربعة و عشرين يوما أو خمسة و عشرين يوما ثم استمر بها الدم فانه يبدل لها خمسة أيام عند محمد رحمه الله لأن الباقي بعد الإبدال إلى موضع حيضها الثاني ستة عشر أو خمسة عشر قدح الصلاة من أول الاستمرار خمسة ثم تصل خمسة عشر ثم تدع الصلاة خمسة و تصل عشرين . و لو طهرت ستة و عشرين يوما ثم استمر بها الدم فعلى قول أبي يعقوب و أبي زيد رحمهما الله لا تبدل لها لأن الباقي بعد البدل أربعة عشر فلا يمكن القول بالبدل إلا بطريق الجر ، و هما لا يريان الجر ولكنها تصل إلى موضع حيضها الثاني كما هو قول أبي حنيفة رحمه الله ، فتصل من أول الاستمرار تسعة عشر يوما ثم تدع الصلاة خمسة و تصل عشرين ، و على قول محمد رحمه الله يبدل لها خمسة أيام لأن البدل بطريق الجر يمكن فيجر من موضع حيضها الثاني يوم إلى بقية طهرها حتى يتم خمسة عشر يوما ، و تدع الصلاة من أول الاستمرار أربعة و تصل عشرين ثم تدع خمسة و تصل عشرين ، و على قول الشيخ الإمام الزاهد أبي حفص و الشيخ الإمام

محمد بن مقاتل تبدل لها أربعة حتى تستغنى عن الجر فتدع من أول الاستمرار أربعة وتصل خمسة عشر ثم تدع خمسة وتصل عشرين - وفي الطهوية : وهذا بدل بطريق الطرح ، و الأول بدل بطريق الجر ٢٠ م : وكذلك إن طهرت سبعة وعشرين يوما ثم استمر بها الدم فالخروج على هذا . وإن طهرت هي ثمانية وعشرين يوما فلا تبدل لها ولكنها تصل إلى موضع حيضها الثاني لأنه يبقى بعد الإبدال من طهرها اثنا عشر يوما ، فلو جردنا إليها ثلاثة من موضع حيضها الثاني لا يبقى من موضع حيضها الثاني ما يمكن اعتباره حيضا ، فلا تبدل لها ولكنها تصل إلى موضع حيضها الثاني وذلك نسبة عشر يوما ثم تدع الصلاة خمسة وتصل عشرين . إذا كان أيام حيضها خمسة وأيام طهرها عشرين فظهرت خمسة عشر يوما ثم رأت خمسة دما وظهرت أيامها فهد محمد رحمه الله تبدل لها الخمسة المتقدمة . ولو ظهرت أربعة عشر يوما ثم رأت ستة دما ثم ظهرت أيامها فلا تبدل لها من المتقدمة لنفسه . ولو كانت عاداتها في الحيض ثلاثة وفي الطهر سبعة وعشرين فظهرت خمسة عشر يوما ثم رأت الدم ثلاثة ثم طهرت هي اثنا عشر يوما ثم رأت قاتها لم تر في أيامها شيئا ، فتبدل لها الثلاثة التي رأتها بعد طهر خمسة عشر .

نوع آخر في الزيادة والنقصان في أيام الحيض

صاحبة الغاية المعروفة في الحيض إذا رأت الدم زيادة على معروفها يحمل ذلك كله حيضا ما لم يجاوز المرقى عشرة ، [وإن جاوز المرقى عشرة] ردت إلى معروفها والباقي يكون استغناء ، فإذا انقصر على العشرة أمكن أن يحمل ما زاد على معروفها حيضا ، وإذا جاوز العشرة لا يمكن أن يحمل ما زاد على معروفها حيضا ، ولو كانت عاداتها في الحيض خمسة فرأت الدم في اليوم السادس فعلى قول مشايخ بلع رحمهم الله تؤمر هي بالاعتزال والصلاة وكان الشيخ الإمام محمد بن إبراهيم الميداوي يقول : لا تؤمر بالصلاة ولا بالاعتزال ، فإن جاوز الدم العشرة حيقظ تؤمر بالاعتزال ما تركت من الصلاة بعد أيامها ، وكان الصدر الشهيد رحمه الله يفتي في هذه الصورة بأنها تؤمر بالاعتزال ولا تؤمر بالصلاة ، ولو كانت عاداتها في الحيض الأول خمسة فظهرت في

اليوم الرابع فانها تقوم بالاغتسال إذا غافت فوق الوقت وتقوم بالصلاة حاجنا ، ولو كانت مادتها في الحيض خمسة في أول كل شهر فرأت ثلاثة دما في أول الشهر ثم اقتطع دما سبعة أيام أو ستة أيام ثم رأت يوما دما ثم خمسة من أول الشهر حيض عند أبي يوسف لأنه يجوز ختم الحيض بالطهر ، وعند محمد رحمه الله الثلاثة الأولى هي حيض لأنه لا يرى ختم الحيض بالطهر ، هكذا ذكر محمد رحمه الله المسألة في الأصل ، والمسألة في السنة مشكلة لأن الثلاثة قبل الستة دم ويوما بعدما دم فالحكمة عشرة فيمكن جعل الكل حيضا عند أبي يوسف وقد أجاب أن حيضها خمسة عند أبي يوسف ! فالصحيح أن تزداد على طهر ست ساعات أو ما أشبهها أو على يوم الحيض بعدها ويصير تقدير المسألة : فرأت ثلاثة دما في أول شهر ثم اقتطع دما سبعة أيام أو ستة أيام وساعة ثم رأت يوما دما أو أكثر ليزيد على العشرة فيرد إلى معروفها عند أبي يوسف رحمه الله . ولو رأت يومين دما في أول العشرة ويومين دما في آخر العشرة فحسبتها المعروفة حيض عند أبي يوسف إذا كان اليومان الآخران هو اليوم العاشر واليوم الحادى عشر ، فأما إذا كان اليومان الآخران هو اليوم التاسع والعاشر فالكل حيض عند أبي يوسف ، وعند محمد - رحمه الله - شيء من ذلك لا يكون حيضا ، ولو رأت في أول العشرة يومين دما ورأت اليوم العاشر والحادى عشر والثانى عشر دما فحيضها خمسة عند أبي يوسف ، وعند محمد رحمه الله الثلاثة الأخيرة حيض . ولو رأت في أول خمسة يوما دما ويوما طهرا حتى جاوز العشرة فحسبتها هي الحيض عتدم جميعا . فان طهرت يوما من أول الشهر ثم رأت يوما دما ويوما طهرا حتى جاوز العشرة فاليوم الاول ليس بحيض عتدم والأربعة الباقية من أيامها حيض عند أبي يوسف ، وعند محمد حيضها اليوم الثانى والثالث والرابع . وإن وقف الدم على العشرة كان ما بعد اليوم الاول حيضا كله . ولو رأت يوما دما قبل رأس الشهر ومن أول الشهر يوما طهرا ثم يوما دما إلى العشرة فجميع ذلك حيض عند أبي يوسف إلا اليوم العاشر ، وإن جاوز الدم العشرة فحيضها

خمسها المروقة عند أبي يوسف رحمه الله ، و عند محمد حيضها ثلاثة أيام من مبروتها
و هو اليوم الثانى والثالث والرابع .

نوع آخر فى تقديم الحيض وتأخيرہ

هذا النوع يشتمل على ثلاثة أقسام : قسم فى المتقدم ، و قسم فى المتأخر ، و قسم فى
الجمع بينهما .

أما القسم الأول فهو على وجوه ، الأول : إذا رأت فى أيامها ما يكون حيضا
ورأت قبل أيامها ما لا يكون حيضا - وفى الينابيع إلا أن المجموع ما لم يجاوز
الضرة ، م : بأن كان المرئى فى أيامها ثلاثة والمرئى قبل أيامها أقل من ثلاثة ، وفى
هذا الوجه روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله ، روى محمد عنه أن المتقدم لا يكون حيضا ،
وروى الحسن عنه أن الكل حيض ، و ذكر بعض مشايخنا رحمهم الله فى شرح كتاب
الحيض فى هذا الوجه أن الكل حيض من غير ذكر خلاف ، و ذكر بعضهم أن الكل
حيض بالاتفاق - وفى الينابيع : بالإجماع . م : الوجه الثانى : إذا رأت قبل أيامها ما يصلح
حيضا ولم ترفى أيامها شيئا ، ففى هذا الوجه حكها موقوف عند أبي حنيفة فان ، طهرت
أيامها مرة أخرى فى الشهر الثانى صار حيضها ما رأتہ ، و انتقلت عاداتها فى الحيض
عن موضعها ، وإلا فالمرئى استحاضة ، وفى الينابيع : ويجب عليها قضاء ما تركت فيها
من الصلاة ، م : و عند أبي يوسف المتقدم حيض و يصير ذلك عادة لها ، وعليه
الفتوى ، و على قول محمد يكون المتقدم حيضا بدلا عن أيامها ولكن لا يصير عادة لها ،
وفى الينابيع : لا يصير عادة لها حتى ترى مثله مرتين كما هو قول أبي حنيفة .
م : الوجه الثالث : إذا رأت فى أيامها ما لا يصلح حيضا و قد رأت قبل أيامها ما يصلح
حيضا ، والجواب فى هذا الوجه نظير الجواب فى الوجه الثانى ، لأنها إذا رأت فى أيامها
ما لا يصلح حيضا كان المرئى فى أيامها فى حكم العدم . والوجه الرابع : إذا رأت فى أيامها
ما يصلح أن يكون حيضا ورأت قبل أيامها ما يصلح أن يكون حيضا ولم يجاوز
الكل

الكل العشرة، ففي هذا الوجه عند أبي حنيفة روايتان، روى محمد والحسن بن زياد رحمهما الله أن المتقدم على أيامها لا يكون حيضا، وروى بشر بن الوليد والمولى وغيرهما عن أبي يوسف رحمه الله أن المتقدم حيض، غير أن في بعض روايات أبي يوسف أنه قول أبي حنيفة، وفي بعض رواياته أنه قياس قول أبي حنيفة، وفي الحجة: فإرأت في أيامها حيض في قولهم جميعا، وما أرأت قبل أيامها في رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة كلاهما حيض، وفي رواية محمد عنه موقوف حتى ترى في الشهر الثاني مثله، وعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله المتقدم حيض إذا لم يجاوز العشرة، ثم عند أبي يوسف يصير ذلك مادة لها، وعند محمد لا يصير عادة لها، وفي التنايع: المرئى في عاداتها يكون حيضا بالإجماع. م: الوجه الخامس: إذا أرأت في أيامها ما لا يصلح حيضا وأرأت قبل أيامها ما لا يصلح حيضا وإذا جمعا صلحا حيضا، وفي هذا الوجه اختلف المشايخ، قال بعضهم: إنها نظير الوجه الثاني والثالث لأنها لما أرأت في أيامها ما لا يصلح حيضا كان المرئى في أيامها كالدم، وقال بعضهم: الجواب فيه كالجواب في الوجه الرابع، وذكر الشيخ الإمام غفر الإسلام على بن محمد البزدوى رحمه الله في شرح كتاب الحيض: إن شيئا من ذلك لا يكون حيضا، إلا أن ترى في موضعها الثاني مثل ذلك فتثقل العادة إليها في الابتداء. وما يتصل بهذا القسم: امرأة تستغنى أنها ترى الدم قبل أيامها ذكر الصدر الشهيد في مختصر كتاب الحيض أنها تؤمر بترك الصلاة إذا كان الباقي من أيام طهرها ما لو ضم إلى حيضها لا يجاوز العشرة، وذكر الشيخ الإمام نجم الدين همر النسفي في كتاب الخصائل أن على قولها تؤمر بترك الصلاة إذا كان المتقدم من أيامها لا يجاوز العشرة، وعلى قول أبي حنيفة إن كان المتقدم ثلاثة أيام لا ترك الصلاة، وإن كان أقل من ذلك فكذلك على قوله ما اختاره مشايخ بخارا، وعلى ما اختاره مشايخ بلخ ترك.

و أما القسم الثاني: فهو على وجوه أيضا، الأول: إذا أرأت في أيامها ما يصلح

(١) أي تأخير الحيض عن العادة.

حيضا ورأت بعد أيامها ما لا يصلح حيضا، وفي هذا الوجه الأول الكل حيض - وفي
 النسخ: إن لم يجاوز البشرة، وفي الحجة: فالكل حيض اتفاقا، م: وأيامها تبع ما بعدها
 وانتقل الهادة لأن ما بعدها لا يستقل بنفسها وقد تبعت أيامها بعد مشاهدة فتيها حكما .
 الوجه الثاني: إذا رأت أيامها أو رأت في آخر أيامها ما يصلح حيضا ورأت ما بعد أيامها
 ما يصلح حيضا أيضا، وفي هذا الوجه إن لم يجاوز العشرة فالكل حيض، وإن جاوز فالمعروفة
 حيض وما زاد على ذلك استحاضة . الوجه الثالث: إذا لم تر في أيامها شيئا ورأت بعد
 أيامها ما يصلح حيضا، وفي هذا الوجه الكل حيض، ذكر المسألة في الأصل من غير
 ذكر خلاف، وقد اختلف المشايخ فيه . قال الشيخ الإمام أبو علي الدقاق والزعفراني في
 كتابيهما والقدروري في شرحه وعامة مشايخ خراسان: إن ما ذكر في الأصل قول الكل،
 وقال أبو سهل الفرضي وجماعة من البلخيين وعامة الحنفيين من البخاريين أن هذا على
 الاختلاف الذي بيناه في المتقدم . الوجه الرابع: إذا رأت في أيامها ما لا يصلح حيضا
 ورأت بعد أيامها ما يصلح حيضا، فالجواب في هذا الوجه كالجواب في الوجه الثالث،
 لأنها إذا رأت في أيامها ما لا يصلح حيضا كان المرق في أيامها ملحقا بالدم . الوجه الخامس:
 إذا رأت في أيامها ما لا يصلح حيضا ورأت بعد أيامها ما لا يصلح حيضا أيضا ولكن
 إذا جمعا صلحا حيضا، فالجواب في هذا الوجه نظير الجواب في الوجه الثالث والرابع،
 لأنها لما رأت في أيامها ما لا يصلح أن تكون حيضا صار كأنها لم تر في أيامها شيئا .
 وما يتصل بهذا القسم: امرأة جاءت تستفتي عما رأت بعد أيامها ذكر الشيخ الإمام نجم
 الدين النسفي في كتاب الخصائل أن الأصح أنها تؤمر بترك الصلاة، إلا إذا جاوز العشرة
 تؤمر بالقضاء .

وأما القسم الثالث: وهو ما إذا اجتمع المتقدم والمتأخر وذلك كله دون البشرة
 كأنه المتأخر حيضا، والمتقدم هل يكون حيضا؟ فهو على ما فسرنا ثمة على الوجه: أما
 أن يكون المتقدم والمتأخر كل واحد منهما نصابا، وصورتها: امرأة طادت في الحيض

أربعة فرأت أيامها دما و رأت قبل أيامها ثلاثة دما و رأت بعد أيامها ثلاثة دما فالكل حيض عندهما ، وكذلك عند أبي حنيفة في رواية [وفي رواية أخرى : المتقدم ليس بحيض ، وإذا لم يكن المتقدم حيضا على هذه الرواية هل يحمل التأخر استحاضة ؟ قد اختلف المشايخ فيه ، والصحيح أن لا يحمله . و أما أن لا يكون المتقدم ولا التأخر نصابا و صورتها : امرأة أيام حيضها ستة فرأت أيامها دما و رأت قبل أيامها يومين و رأت بعد أيامها يومين دما فالكل حيض عندهما وكذلك عند أبي حنيفة في رواية [. و أما أن يكون المتقدم نصابا و التأخر لا يكون نصابا ، و صورتها : امرأة حيضها عشرة فرأت أيامها ستة دما و رأت ثلاثة قبل أيامها دما و رأت يومين بعدها دما فتدعي العشرة حيض ، وكذلك عند أبي حنيفة في رواية ، و في رواية أخرى : المتقدم ليس بحيض ، وإذا لم يكن المتقدم حيضا على هذه الرواية هل يحمل التأخر استحاضة ؟ قد اختلف المشايخ و الأظهر أن لا يحمله . هكذا ذكر الشيخ الإمام نجم الدين عمر النسفي . و أما أن لا يكون المتقدم نصابا و التأخر يكون نصابا ، و صورتها : امرأة أيام حيضها خمسة فرأت أيامها دما و رأت يومين قبل أيامها دما و رأت ثلاثة دما و رأت قبلها يومين دما و رأت التسعة دما و رأت بعدها يومين دما فحيضها موقوفها ، وكذلك إذا كان أيام حيضها ستة فرأت قبلها ستة و بعدها ستة أو رأت قبلها خمسة و بعدها خمسة فحيضها موقوفها وإن كان أحدهما استحاضة ، و معناه أن يكون أحدهما بحال لو ضم إلى أيامها يزيد على العشرة و الآخر

(١) من أد ، خ -

لم يكن استحاضة على هذا التفسير ، فأيامها حيض . والتي هي استحاضة لا يلحق بأيامها وهذا يمتد إلى الآخر حتى يجعله استحاضة فمن أبي حنيفة روايتان ، ذكر في الاصل عنه يمتد لأنه دم واحد ، وروى الحسن رحمه الله أنه لا يمتد لأن أيامها فاصل بين الدمين فبطل الجمع بين المتقدم والمتأخر ، بيان هذا في امرأة أيام حيضها تسعة فرأت قبلها يومين دما وبعدها يوما دما ، فالتقدم استحاضة لأنه دم لو اقرد وضم إلى أيامها يزيد على العشرة والمتقدم ليس باستحاضة لأنه لو اقرد وضم إلى أيامها لا يزيد على العشرة ، ففي هذه الصورة أيامها حيض والمتقدم استحاضة . وهل يصير المتأخر بالتقدم استحاضة ؟ فمن أبي حنيفة رحمه الله روايتان في رواية الاصل يصير استحاضة وهو قولها وهو الصحيح ، وهذا بخلاف ما تقدم وهو ما إذا كان أيامها أربعة ورأت قبلها ثلاثة دما ورأت بعدها ثلاثة دما أن المتقدم استحاضة في إحدى الروايتين عنه ، ولا يجعل المتأخر استحاضة . وإذا كان أيامها ستة فرأت قبلها أربعة وبعدها خمسة فهاهنا المتأخر استحاضة والمتقدم ليس باستحاضة ، وهل يؤثر المتأخر في المتقدم فيجعل استحاضة ؟ فهو على ما قلنا . ومن جملة صورة هذه المسألة : إذا كان أيامها خمسة فرأت أيامها دما ويومين قبلها وستة بعدها فهاهنا المتأخر دم استحاضة ، والمتقدم ليس باستحاضة ، وإن رأت أيامها دما وستة قبلها ويومين بعدها فهاهنا المتقدم دم استحاضة . والله أعلم .

وبما يتصل بما تقدم من المسائل : امرأة أيام حيضها خمسة من رأس كل شهر فرأت هي قبل خمستها خمسة دما وطهرت أيامها ثم رأت بعد ذلك يوما أو يومين أو ثلاثة دما فمروفتها هي الحيض في قول أبي يوسف ، وقال محمد رحمه الله : المتقدم هو الحيض . وكذلك إن رأت يومين من أول أيامها أو من آخر أيامها مع ذلك ، لأن المروي في أيامها لا يمكن اعتباره حيضا بافراده . وإن رأت ثلاثة دما في أيامها مع ذلك من أولها أو آخرها فهذه الثلاثة هي الحيض عند محمد ، لأنه يمكن جعله حيضا . وإن كان حيضها ثلاثة أيام من أول الشهر فتقدم حيضها قبل ذلك أحد عشر يوما ثم طهرت أيامها فلم ترفها ولا فيما بعدها دما ففي قياس قول أبي حنيفة هو استحاضة ، إلا أن يلودها الدم

في مثل ذلك الحال أحد عشر ، فان طودها كانت ثلاثة أيام من الأيام الأولى من أولها
حيضا وثلاثة أيام من أول هذه الأحد عشر الأخيرة حيضا ، لأنه لا يرى الإبدال فيجعل
ذلك موقوفا ، فان تأكد ذلك بالتكرار ينتقل العادة وما لا فلا ، وأما على قول محمد
رحمه الله ثلاثة من أول الأحد عشر الأولى حيض بطريق البذل لرؤيتها ذلك عقيب
طهر صحيح ، وحكم انتقال العادة موقوف على ما ترى في الشهر الثاني كما قاله أبو حنيفة ،
وإن كان حيضها خمسة من أول كل شهر لحاضتها ثم استمر بها الدم تمام الشهر
ثم اقتطع خمسها ثم استمر بها الدم بعدها فعلى قول أبي يوسف حيضها خمسها لإحاطة
الدمين بجانبيها ، وقال محمد رحمه الله : حيضها خمسة أيام بعد أيامها . وإن لم ترك ذلك
ولكن رأت خمسة دما قبل أيامها وطهرت أيامها فلك الحصة في الحيض عند محمد
لوجود شرط الإبدال في المتقدم ، فان رأت في المرة الثانية تلك الحصة وأيامها المروقة
وزيادة يومين دما لحيضها معروفتها لأن عاداتها لم تتقل لأنها رأت المخالف مرة ، وإن
لم تر في المرة الثانية كذلك ولكنها رأت الحصة التي قبل أيامها وطهرت أيامها ثم رأت
في المرة الثالثة تلك الحصة وأيامها وزيادة يوما لحيضها خمسة من أول ما رأت لاتقال
العادة من حيث الموضع لعدم رؤيتها الدم في معروفتها مرتين . وإن كانت هي طهرت
أيامها مرة واحدة لحيضها هي الحصة المروقة لأن انتقال العادة لا يحصل لعدم الرؤية مرة
إلا على قول أبي يوسف رحمه الله ، وإن لم تر قبل أيامها ولا في أيامها ولكن رأت بعدها
خمس ثم في المرة الثانية طهرت خمسها وهذه الحصة ثم استمر بها الدم لحيضها خمسة من
حين استمر بها الدم ، لأن عاداتها قد انتقلت إلى موضع الرؤية لعدم الرؤية في أيامها مرتين ،
قال محمد رحمه الله في الأصل : وما بعدها طهر إلى تمام الشهر من حين استمر بها الدم ثم
تكون حائضا ، وكثير من المشايخ قالوا : هذا الجواب غلط ، والصحيح أنها بعد ما
تركزت الصلاة من أول الاستمرار خمسة أيام تصلي ثلاثين يوما لأن عاداتها في الطهر
قد انتقلت إلى ثلاثين لرؤيتها ذلك مرتين على الولاء ، ففي الشهر الأول طهرت خمسها

بعد ما مضى من طهرها خمسة وعشرون وذلك ثلاثون ثم رأت خمسة دما ثم طهرت
عشرين بقية الشهر و طهرت أيامها من أول الشهر الآخر وخمسة بعدها وذلك ثلاثون
أيضا ، فلم أنها طهرت ثلاثين يوما على الولاء فانتقلت عاداتها إليه في الطهر فبقي هي على
ذلك في زمان الاستمرار ، ومن المشايخ من صحح ما ذكر في الكتاب وقال : المكان
قد أقتل ، أما العدد لم يقتل فبقى اعتبار العدد الأول - والله أعلم .

نوع آخر في رسم الفتوى

المرأة إذا أخبرت أنها طهرت عشرة أيام ينبغي للفقى أن يسألها : إنك طهرت اليوم
العاشر أو اليوم الحادى عشر ؟ فان قالت : اليوم العاشر أخذ تسعة ، وإن قالت : اليوم
الحادى عشر أخذ عشرة - . واعلم بأن تمام العشرة الأيام في اليوم الحادى عشر قبل
الساعة التى رأت الدم فيه في اليوم الاول بلا فصل إلا أنا لو استقصينا في الساعات في
مثل هذا يتصر عليها الأمر فلا يستقصى ولكن يسألها على نحو ما بينا . وكذلك هذا
في الإطهار إذا أخبرت أنها طهرت عشرين ينبغي للفقى أن يسألها : إنك رأيت الدم يوم
العشرين أو يوم الحادى والعشرين ؟ فان قالت : يوم العشرين أخذنا تسعة عشر ، وإن
قالت : يوم الحادى والعشرين أخذنا عشرين ، يفعل هكذا في جميع الصور ، إلا في دم
ثلاثة أيام وفي طهر خمسة عشر فانا نستقصى في دم ثلاثة أيام . وإذا أخبرت أنها طهرت
في اليوم الرابع في الساعات عتقة أن ينتقص الدم عن ثلاثة أيام ولياليها ، وكذلك نستقصى
في طهر خمسة عشر . وإذا أخبرت أنها رأت الدم يوم السادس عشر عتقة أن يتصر الطهر
عن خمسة عشر ، وينبغي للفقى أنها إذا أخبرت أنها اغتسلت من حیضها عند تمام العشرة
بالأمس ولا ينقطع دمه أن يسألها عن أيام حیضها و طهرها . فان أخبرت أن عاداتها في
الطهر عشرون وعاداتها في الحيض عشرة أيام أمرها بالصلاة من بعد تمام العشرة عشرين
يوما ثم تبع الصلاة عشرة إن رأت الدم وتصل عشرين . وإن أخبرت أن عاداتها في الطهر
عشرون وفي الحيض ستة أيام أمرها بإعادة ما تركت من الصلاة بعد تمام السنة وذلك
أربعة وهو أول الطهر ، ثم يأمرها أن تصلى من ذلك الوقت إلى تمام طهرها وذلك

سنة عشر يوما حتى يتم أيام طهرها عشرون يوما ثم تدع الصلاة ستة أيام من موضع حيضها إن رأت الدم ، و هذه المرأة قد كانت أصابت كما رأت أيام حيضها ستة أيام فتركت الصلاة إلى تمام العشرة لأن هذا دم على إثر طهر تام فيكون حيضا ، و هكذا الجواب في كل دم كان على إثر طهر تام ، م : إن المرأة تؤمر بترك الصلاة فيه من غير تقدير لأن ما زاد على أيام حيضها دم على إثر الحيض فيكون تبعا للحيض حتى يظهر أنه ليس بحيض و ذلك بأن يجاوز العشرة ، و إن لم يجاوز العشرة و لكن الطهر يقتصر عن خمسة عشر ففي هذه الصورة كان حيضها معروفها ، و ما تأخر عن أيام حيضها يكون استحاضة تؤمر هي بإعادة الصلاة في ذلك ، فأما إذا اقتلع الدم على رأس العشرة أو فيما دون العشرة و الطهر بسده خمسة عشر يوما لا يتخلطه دم فكان جميع ما رآته في أيامها و بعد أيامها حيضا . و إن أخبرت أن عاداتها في الطهر كان عشرين يوما و لكن كان يختلف دما إلا أنها تسلم أن الدماء كلها صحاح سألها عن دم واحد قبل هذه الدماء التي جاءت فيه و هي تستفي فيسألها : كم كان الدم الذي قبل الطهر الآخر ؟ فان قالت : عشرة ! لا يسألها عن شيء آخر عند أبي يوسف و ظهر له جواب مسائلها لأن المادة عنده تنقل برؤية المخالف مرة فاذا أخبرت أن الدم الذي كان قبل الطهر الآخر عشرة فالدماء كلها صحاح ، فقد عرف المفتي أن عاداتها انتقلت إلى عشرة فيأمرها بأن تصل إلى تمام عشرين يوما ثم تترك الصلاة عشرة أيام إن رأت الدم ، و الفتوى على هذا القول . فان أخبرت أن الدم الذي قبل الطهر الآخر كان سبعة أمرها بقضاء صلاة ثلاثة أيام من هذه العشرة لانه قد ظهر أن عاداتها في الحيض انتقلت إلى سبعة أيام و قد رأت في هذه المسألة عشرة وزيادة عليها فيكون حيضها عاداتها و ذلك سبعة ، و يكون ما زاد على ذلك استحاضة و ذلك ثلاثة أيام من هذه العشرة . فان أخبرت أنها لا تحفظ إلا طهر خمسة عشر و دم عشرة فهذا لا يكفي للاستئناف لأنها لو أخبرت عن ثلاثة أظهار كلها خمسة عشر و عن ثلاثة دماء كلها عشرة و هذا لا يكفي للاستئناف ، و إذا

لم يصلح ذلك للاستئناف وجب البناء ، ولا يدرى على ما ذا تنهى فيقول لها المفتى : اذهبي وتذكرى أيامك وإلا فأنت والعلة سواء ، والحكم في ذلك يذكر بعد هذا . وإن أخبرت أن ما قبل ذلك من الاطهار كان أكثر من خمسة عشر إلا أنها لا تدري هل كان بينها استحاضات أو لم يكن فهذا يكفي للاستئناف ، لانا نيقنا بخلوص خمسة عشر يوما لأنه بين دمى ترك وقد كانت الاطهار قبل هذا أكثر من خمسة عشر ، فينتقل إليها أيامها برؤية خلافا مرة ، ، نيقنا بخلوص دم عشرة لأنه بين طهرين تأمين فجددت العادة ، و العادة إذا تجددت وجب الاستئناف ، فمن أول الاستمرار عشرة حيض وخمسة عشر طهرا فأمرها بالصلاة تمام خمسة عشر وترك الصلاة بعد ذلك عشرة إن رأت الدم . وإن أخبرت أن ما قبل ذلك من الاطهار أكثر من خمسة عشر وأنها لم تكن مستحاضة فهذا على ثلاثة أوجه : إما أن أخبرت أن ما قبله من الاطهار المتقدمة كانت متفقة ، أو مختلفة ، أو لا تدري ، وفي الوجوه الثلاثة يكفيها ذلك للاستئناف لان عاداتها المتقدمة أصيلة كانت أو جعلية تنقص إلى طهر خمسة عشر برؤية المخالف مرة والعادة إذا تجددت وجب الاستئناف . فان أخبرت عن طهرين قبل هذا الدم الذي جاءت فيه كلاهما خمسة عشر وبينهما دم عشر لا تحفظ قبل ذلك فهذا لا يكفيها للاستئناف ، لان ما قبلها بعد لا يكون أكثر من طهر خمسة عشر فلا تنتقل العادة إلى طهر خمسة عشر فلم تتجدد العادة ، والعادة إذا لم تتجدد بالانتقال لا يجب الاستئناف ، فيجب البناء ولا يدرى على ما ذا تنهى فتكون هي والعلة سواء ، وإن أخبرت أنها لم تكن مستحاضة إلا أنها لا تدري أن الاطهار المتقدمة كانت خمسة عشر أو أكثر من خمسة عشر فهذا يكفي للاستئناف لأنها إذا لم تكن مستحاضة قبل ذلك فالاطهار المتقدمة إذا كانت خمسة عشر هي كذلك ، وإن كانت أكثر من خمسة عشر أو رأت طهرا طويلا صار الطهر الطويل عادة لما لأنها جئنا ثم انتقلت العادة إلى خمسة عشر ، وترك الصلاة والصوم من أول الاستمرار عشرة وتصل خمسة عشر ، بخلاف المسألة الأولى

لأن ثمة احتمال أن الإطهار المتقدمة خمسة عشر ورأت طهرا طويلا عاظمه دم فيجب البناء ثم لم تر طهرا أكثر من خمسة عشر لتثقل العادة إليه ثم تنتقل إلى خمسة عشر ، فيجب البناء ولا يدري على ما ذا تبقى . وإن أخبرت أن الإطهار التي كانت قبل هذين الطهرين كانت أكثر من خمسة عشر لكنها لا تدري أنها كانت مستحاضة أو لم تكن فهذا يكفي للاستئفاف لأن الطهر الأخير عاظم يقين ، لأن الطهر الحاصل قد يكون بين دى ترك وقد وجد ، وقد علم أن ما قبلها من الإطهار أكثر منها فتنتقل إليها العادة ، والعادة إذا تجددت بالانتقال يجب الاستئفاف فمدع عشرة وتصلى خمسة عشر . وإن أخبرت عن ثلاثة أطهار كلها خمسة عشر وعن ثلاثة دماء كلها عشرة وليست تحفظ شيئا قبل هذا فهذا لا يكفي للاستئفاف لأنه يتوهم أن العادة كانت خمسة عشر ثم طهرت طهرا طويلا وهو ثلاثة وثلاثون في حالة دم ، فيجب البناء ولا تدري على ما ذا تبقى . وإن أخبرت أنها لم تكن مستحاضة ولكن لا تدري أن ما قبل هذه الإطهار وهذه الدماء أطهارا كانت أكثر من خمسة عشر أو خمسة عشر والدماء كانت عشرة أو أقل فإن هذا يكفيها للاستئفاف ، لأنها لم تكن مستحاضة من قبل . فإن كانت الإطهار المتقدمة أكثر من خمسة عشر انتقل إلى خمسة عشر . وإن كانت خمسة عشر يبقى خمسة عشر ، أكثر ما في الباب أنه يتوهم طهر طويل لأن العادة تثقل برؤية المخالف مرة ثم تنتقل العادة إلى خمسة عشر . فإن أخبرت أن الإطهار المتقدمة كانت أكثر من خمسة عشر فهذا يكفي للاستئفاف بالطريق الأولي ، والحاصل أن شرط الاستئفاف من أول الاستمرار شيئا : أحدهما أن تخبر عن طهر صحيح والطهر الصحيح أن يكن خمسة عشر فصاعدا بين دى ترك ، والثاني أن تخبر أنها لم تكن مستحاضة من قبل ، أو تخبر عن طهر صحيح آخر مخالفا لهذا الطهر .

نوع آخر في الإضلال

إذا كانت للمرأة أيام حيض وطهر معروفة فاستحيضت فلم تهتم لديها حتى آتى على ذلك زمان ثم ندمت على ما فرطت لجأت تستقي وهي لا تعلم موضع حيضها ولا موضع

طهرها وتلم عادتھا في الحيض والطمهر أو لا تلم : فانھا تتحرى عندنا ، لأن هذا اشتباه وقع في أمر من أمور الدين فأشبه اشتباه القبلة والسهو في أعداد الركعات ، فان استقر أكبر رأيها وظنها على موضع حيضها وعددها مضت على ذلك كما في القبلة . فصل في كل زمان هي طاهرة بغالب ظنها ولكن بالوضوء لوقت كل صلاة ، وتدع الفرض الصلاة في كل زمان هي حائض بغالب ظنها ، وبكل زمان لم تستقر رأيها فيه على شيء وتردد بين الحيض والطمهر لم تمسك عن صلاة الفرض لاحتمال أنها طاهرة في ذلك الزمان فظليها ذلك ويحتمل أنها حائض فليس عليها ذلك فاستوى فعل الصلاة وتركها في حق الحل والحرمه والباب باب العبادات فتحتاط فيها وتصل ، لأنها إن صلت وليس عليها ذلك كان خيرا لها من أن تركها وعليها ذلك ، فبعد ذلك ينظر : إن كان التردد بين الطهر وبين دخول الحيض صلت فيه بالوضوء لوقت كل صلاة بالشك ، وإن كان انتردد بين الطهر والمخرج من الحيض صلت فيه بالفصل لوقت كل صلاة بالشك استحسانا ، والقياس أن تغتسل في كل ساعة لأنه ما من ساعة إلا ويوم أنه وقت خروجها من الحيض فتغتسل احتياطا ، وجه الاستحسان : أن في إيجاب الاغتسال عليها في كل ساعة حرجا عظيما لأنها تصير مشغولة عن إقامة الصلوات وإصلاح أمر المعيشة ، قال الشيخ نعم الدين النسي رحمه الله : والصحيح أنها تغتسل لكل صلاة ، وعن الشيخ الفقيه أبي سهل أنها إذا اغتسلت في وقت صلاة وصلت ثم اغتسلت في وقت صلاة أخرى أعادت الصلاة ثم تصل الوقتية ، وهكذا تصنع في كل صلاة احتياطا لاحتمال أنها إن كان حائضا في وقت الصلاة الأولى تكون طاهرة في وقت الصلاة الثانية فتفعل كذا لتيقن بأداء إحداها بصفة الطهارة ، ولما أن تصل السنن المشهورة لكونها تبطل للفرائض ، وتصل الوتر أيضا ، ولا تصل تطوعا سوى هذه السنن المشهورة لتردها بين المباح والبدعة . وإذا صلت الفرائض لا تطيل القراءة بل تقرأ الفاتحة وسورة قصيرة ، وقال بعض مشايخنا : تقرأ في الأولين عند أبي حنيفة رحمه الله آية واحدة أو ثلاث آيات قصار ،

وعندهما بقدر ما تجوز به الصلاة، وقيل : تقرأ الفاتحة في الأولين من المكتوبات وفي كل ركعة من السنن [ولا تقرأ غيرها ، وقيل : إنها تقرأ في الأولين من المكتوبات وفي كل ركعة من السنن]^١ الفاتحة وسورة قصيرة أو ثلاث آيات لأنها واجبة ، وهو الصحيح ، ولا تقرأ في الآخرين من المكتوبات أصلاً عند بعض المشايخ رحمهم الله ، وعند بعضهم تقرأ وهو الصحيح ، قال بعض مشايخنا : لا تفتي به اللهم إنا نستعينك ، لأنها سورتان من القرآن عند عمرو وأبي بن كعب رضي الله عنهما ، وغيره من الدعوات تقوم مقامه فلا تقرأ احتياطاً ، وذكر الصدر الشهيد في مختصر كتاب الحيض : إنما تقرأ اللهم إنا نستعينك ، ولا تقرأ القرآن في غير الصلاة لاحتمال قيام الحيض ، هكذا وقع في بعض النسخ ، وفي بعض النسخ يقول : ولا تقرأ آية تامة في غير الصلاة ، ولا تمس المصحف ، ولا تدخل المسجد ، وإن سمعت بمجدة ومجدة للحال سقطت عنها ، وإن سمعت بعد ذلك أعادتها بعد عشرة أيام لجواز أن السماع كان في الطهر والآداء في الحيض ، فإذا أعادت بعد عشرة أيام فقد تفتت بالآداء في الطهر في إحدى الروايتين ، وإن كانت عليها صلاة فائتة فقضتها فعلها بإعادتها بعد عشرة أيام عند مشايخ بخارا ، وقال الشيخ الفقيه أبو علي الدقاق : إعادتها بعد تمام عشرة أيام قبل أن تزيد على خمسة عشر وهو الصحيح ، ولا تطوف للتحية ، وتطوف للزيارة ثم تميده بعد عشرة أيام ، وتطوف للصدر ثم لا تميده ، ولا يأتيها زوجها أبداً ، ومن المشايخ من قال : يأتيها زوجها بالتحري ، ولكن هذا باطل فقد نص محمد رحمه الله في كتاب التحري أن التحري في باب الفروج لا يجوز ، ولا تقطر في شيء من شهور رمضان لتوم الطهر في كل يوم ثم بعد ما مضى رمضان تقضى أيام الحيض .

وأكثر ما يكون حيضها في الشهر عشرة أيام سواء كان الشهر كاملاً أو ناقصاً ، وهذا إذا كانت تعرف أن حيضها كان في كل شهر مرة إلا أنها لا تعرف مقدار

(١) من أد ، خ .

حيضها فان في هذه الصورة يحصل حيضها عشرة ، ثم المسألة على ثلاثة أوجه : إن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالليل فليها قضاء عشرين يوما ، و يستوى إن كانت تقضى بعد الفطر من غير تأخير أو كانت تؤخر القضاء مدة معلومة ، و إن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالنهار فان أكثر ما يفسد من صومها أحد عشر لأن ابتداء الحيض إذا كان في بعض النهار قيام العشرة يتكون في اليوم الحادى عشر فليها أن تقضى بعد الصر اثنين و عشرين يوما فقت هي بعد الفطر من غير تأخير ، أو أخرت القضاء مدة طويلة لجواز أن يوافق شروعاتها في القضاء حيض عشرة أيام فيفسد صوم أحد عشر يوما فليها أن تصوم أحد عشر يوما أخرى لتخرج عن المهلة ييقن ، و إن لم تعلم أن ابتداء حيضها كان يكون بالليل أو بالنهار يعمل على أنه يكون بالنهار لأن هذا أحوط الوجوه ، و هو اختيار الشيخ الفقيه أبى جعفر وغيره من المشايخ رحمهم الله قالوا : تقضى هي صيام عشرين يوما لأن الحيض لا يكون أكثر من عشرة أيام . و إن علمت أن حيضها في كل شهر عشرة أيام و الطهر عشرون و لكنها لا تعرف موضع حيضها و لا موضع طهرها فالجواب من أوله إلى آخره على نحو ما ذكرنا . و إن علمت أن حيضها في كل شهر تسعة أيام و طهرها بقية الشهر إلا أنها لا تعرف موضع حيضها ، فان علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالليل فاتها تقضى بعد رمضان بمائة عشر يوما ، و إن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالنهار فاتها تقضى بعد رمضان عشرين يوما بلا خلاف لأن أكثر ما يفسد من صيامها في الوجه الأول تسعة و في الوجه الثانى عشرة فتنفى ضعف ذلك لاحتمال اعتراض الحيض في أول يوم القضاء ، و إن لم تعلم أن ابتداء حيضها كان يكون بالليل أو بالنهار فاتها تقضى عشرين يوما بلا خلاف . هذا إذا علمت أن دورها كان في كل شهر ، و إن لم تعلم أن دورها في كل شهر فليها أن لا تفطر في شيء من شهر رمضان احتياطاً ، و عليها إن عرفت أن ابتداء حيضها كان يكون بالليل قضاء خمسة عشر يوما لأنها تحصل حيضها عشرة و طهرها خمسة عشر في هذه

الصورة بطريق الاحتياط ، فأنما فسد صومها إما عشرة من أول الشهر وخمسة من آخره أو خمسة من أول الشهر بقية حيضها وعشرة من آخر الشهر . فبعد ذلك المسألة على وجهين : إما أن كانت تقضى موصولا بشهر رمضان ، وفي هذا الوجه عليها قضاء خمسة وعشرين يوما لأنه إن كان ما فسد من صومها عشرة من أول الشهر وخمسة من آخر الشهر فيوم الفطر هو السادس من حيضها [لا تصوم هي فيه ثم تصوم تسعة عشر يوما ولا يجزئها صومها في أربعة أيام بقية حيضها]^١ ، ثم يجزئها في خمسة عشر بعدها ، وإن كان ما فسد من آخر الشهر عشرة فيوم الفطر أول يوم من طهرها لا تصوم هي فيه ، ثم يجزئها الصوم في أربعة عشر ثم لا يجزئها في عشرة . ثم يجزئها في يوم ، في هذا الوجه كان عليها أن تصوم خمسة وعشرين ، وفي الوجه الأول عليها أن تصوم تسعة عشر وكان الاحتياط أن تصوم خمسة وعشرين ، وإن كانت تقضيه مفصولا فكذاك تقضى خمسة وعشرين يوما لاحتمال أن ابتداء القضاء يوافق أول يوم من حيضها ولا يجزئها الصوم في عشرة ثم يجزئها في خمسة عشر ، وهذا إذا كان شهر رمضان ثلاثين يوما ، فأما إذا كان تسعة وعشرين يوما فعلیها أن تصوم بعد الفطر إذا وصلت عشرين يوما وإذا فصلت أربعة وعشرين ، هكذا ذكر الصدر الشهيد في مختصر كتاب الحيض . وإن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالنهار وأكثر ما فسد من صومها في الشهر ستة عشر يوما إما أحد عشر من أوله وخمسة من آخره ، وإما خمسة من أول بقية الحيض وأحد عشر من آخره ، بعد ذلك المسألة على وجهين : أما إن كانت تقضيه موصولا برمضان ، وفي هذا الوجه عليها أن تقضى اثنين وثلاثين يوما والاحتياط في هذا لأنه يجوز إنما فسد صومها أحد عشر من أول رمضان وخمسة من آخر رمضان ويوم الفطر هو السادس من حيضها فلا تصوم فيه ثم لا يجزئها صومها في خمسة أيام ثم يجزئ في أربعة عشر بعدها ثم لا يجزئ في أحد عشر ثم يجزئ في يومين فيكون الجملة اثنين وثلاثين ،

(١) من أ . خ .

و اما إن كانت تقضى مفصولا عن رمضان ففي هذا الوجه عليها قضاء ثمانية و ثلاثين لجواز أن يوافق ابتداء القضاء أول زمان حيضها فلا يجزئها صومها في أحد عشر يوما ثم يجزئها في أربعة عشر ثم لا يجزئها في أحد عشر ثم يجزئها في يومين لجملة ذلك ثمانية و ثلاثون ، فإذا صامت هذا القدر تيفت بجواز صومها في ستة عشر يوما و ذلك القدر كان واجبا عليها ، هذا إذا كان شهر رمضان ثلاثين يوما ، فأما إذا كان تسعة و عشرين يوما فليها أن تصوم بعد الفطر إذا وصلت اثنين و ثلاثين يوما ، وإذا فصلت سبعة و ثلاثين يوما ، هكذا ذكر الصدر الشهيد في مختصر كتاب الحيض . وإن كانت لا تدري أن ابتداء الحيض كان يكون بالليل أو بالنهار فمضى الشيخ الفقيه أبى جعفر رحمه الله تأخذ بأحوط الوجهين فتقضى ثمانية و ثلاثين إن قضت مفصولا ، و إن قضت موصولا تقضى اثنين و ثلاثين ، و عند عامة المشايخ تقضى خمسة و عشرين ، و الصحيح قول الفقيه أبى جعفر . و إن كانت تعلم أن أيام حيضها ثلاثة و نسبت أيام طهرها بحمل طهرها على الأقل خمسة عشر ، فإذا صامت شهر رمضان كله ثم أرادت أن تقضى فإن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالليل و كان شهر رمضان ثلاثين يوما صامت تسعة أيام وصلت يوم الفطر أو فصلت ، أما إذا وصلت فلاته يحتمل أنها حاضت في أول شهر رمضان ثلاثة ثم طهرت خمسة عشر ثم حاضت ثلاثة ثم طهرت خمسة عشر فقد قد من صومها ستة أيام ، فإذا وصلت فقد جاز من صيامها بعد يوم الفطر خمسة أيام ثم تحيض ثلاثة فيفسد صومها فصار ثمانية بقی عليها صوم يوم فيصير تسعة ، و أما إذا فصلت فلان الواجب عليها من القضاء ستة أيام و يحتمل اعتراض الحيض في أول يوم القضاء فيفسد صومها في ثلاثة ثم يجوز في ستة فيصير تسعة . و إن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالنهار تصوم اثني عشر يوما بعد يوم الفطر وصلت يوم الفطر أو فصلت ، أما إذا وصلت فلاته يحتمل أنها حاضت في شهر رمضان فيفسد صومها في أربعة ثم يجوز [في أربعة عشر ثم يفسد

في أربعة فقد فسد من صومها ثمانية فإذا قضت موصولا بالشهر^١ جاز بعد الفطر صوم خمسة أيام ثم استقبلها الحيض فيفسد صوم أربعة أيام وقد بقى عليها قضاء ثلاثة أيام لجله ذلك اثنا عشر . هذا إذا كان شهر رمضان ثلاثين يوما ، وإن كان تسعة وعشرين فتخريجه على قياس المسألة المتقدمة يعرف عند التأمل ، وعلى هذا القياس يخرج جنس هذه المسائل .

وإن وجب على هذه المرأة صوم شهرين متتابعين في كفارة القتل أو في كفارة الفطر بأن كانت أضطرت قبل هذه الحالة فإن الفطر في هذه الحالة لا يوجب الكفارة لتسكن الشبهة في كل يوم لتردده بين الحيض والطمهر ، فهذا على وجهين : إن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالليل وكان دورها في كل شهر [فعلها أن تصوم تسعين يوما لأن الواجب عليها صوم ستين ، فإن كان دورها في كل شهر]^١ يجوز صومها في عشرين يوما من كل ثلاثين فإذا صامت تسعين فقد تيقنت بجواز صومها في ستين يوما . وإن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالنهار وكان دورها في كل شهر فعلها أن تصوم مائة يوم و أربعة أيام لجواز أن يوافق ابتداء صومها ابتداء حيضها فلا يجوز صومها في أحد عشر ثم يجزئها في تسعة عشر ثم لا يجزئها في أحد عشر ثم يجزئها في تسعة عشر فبلغ العدد تسعين يوما ، وإنما جاز صومها في سبعة وخمسين يوما ثم لا يجزئها في أحد عشر ثم يجزئها في أربعة عشر فبلغ العدد مائة وخمسة عشر جاز صومها في ستين يوما يتيقن . وإن كانت لا تدري كيف كان ابتداء حيضها بالنهار أو بالليل فهو على الاختلاف الذي بيننا ، على قول الفقيه أبي جعفر تأخذ بأسوط الوجهين فتصوم مائة و أربعة أيام ، وعلى قول كثير من مشايخنا تصوم تسعين يوما . وإن كانت لا تدري أن دورها كيف كان في كل شهر فإن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالليل فعلها أن تصوم مائة يوم لأنها تحمل حيضها في هذه الصورة عشرة و طهرها خمسة عشر فكلما صامت

(١) من أر ، خ .

خمس وعشرين من ستين جاز صومها في خمسة عشر ، فإذا صامت مائة جاز صومها في ستين يوما يقين فسقطت عنها الكفارة . وإن كانت تعلم أن ابتداء حيضها كان يكون بالنهار فليها أن تصوم مائة وخمس عشر يوما لأن من الجائز أن يوافق ابتداء الصوم ابتداء حيضها فلا يجرها في أحد عشر ثم يجرها في أربعة عشر ثم لا يجرها في أحد عشر ثم يجرها في أربعة عشر ثم لا يجرها في أحد عشر ثم يجرها في أربعة عشر فبلغ العدد مائة ، وإنما جاز صومها في ستة وخمسين يوما ثم لا يجرها في أحد عشر ثم يجرها في أربعة فبلغ العدد مائة وخمس عشر ، وإنما جاز صومها في ستين يوما يقين . وإن كانت لا تدري كيف كان ابتداء حيضها فهو على الاختلاف الذي بينا ، ولو وجب عليها صوم ثلاثة أيام في كفارة البين ، فإن كانت تعلم أن ابتداء حيضها كان يكون بالليل فليها أن تصوم خمسة عشر يوما ويجرها في ثلاثة بعده وذلك ثلاثة عشر ، وإن كان عند ابتداء صومها قد بقي من طهرها يوم أو يومان جاز صومها فيها ثم لم يجرها صومها في عشرة والقطع التتابع فإن صوم ثلاثة أيام في كفارة البين يجب متتابعة ، وعذر الحيض فيه لا يكون عذرا لأنها تجد ثلاثة أيام عالية عن الحيض بخلاف الشهرين ، فليها أن تحتاط وتصوم خمسة عشر يوما ، حتى إذا كان الباقي من طهرها يومين حين هرجعت في صومها لم يجر صومها فيها عن الكفارة لاقطاع التتابع وفي العشرة بعدها بطر الحيض و جاز في ثلاثة بعدها وكانت الجملة خمسة عشر ، وإن صامت صامت ثلاثة أيام ثم بعد عشرة أيام تصوم ثلاثة أخرى فتيقن أن إحدى الثلاثين واقت بزمان طهرها و جاز صومها فيها عن الكفارة . وإن علمت أن ابتداء حيضها كان يكون بالنهار فليها أن تصوم ستة عشر يوما لأن من الجائز أن الباقي من طهرها حين شرعت في الصوم يومان فلا يجرها صومها فيها عن الكفارة لاقطاع التتابع ثم لا يجرها في أحد عشر يوما بسبب الحيض ثم يجرها في ثلاثة أيام فيكون الجملة ستة عشر ، وإن صامت صامت هي ثلاثة أيام ثم أفطرت أحد عشر يوما ثم صامت ثلاثة أيام فتيقن أن إحدى الثلاثين كان في

زمان طهرها فيجزيها عن الكفارة، كذا قال محمد رحمه الله، قال القاضي الإمام الشهيد محسن بن أحمد المروزي رحمه الله: هو خطأ فإنه يجوز أن يكون اليوم الأول من الثلاثة الأولى يوم خروجها من الحيض واليوم الثاني من الثلاثة الأخرى يوم دخولها في الحيض فلا يجزيها إحدى الثلاثين، قال: والصحيح ما قاله أبو علي الدقاق إنها تصوم ثلاثة أيام وتفطر سبعة أيام وتصوم أربعة أو تفضل على قلبه وتظهر صحتها بالإمتحان، وعلى هذا قضاء رمضان أيضاً فإن كان الواجب عليها قضاء عشرة أيام بأن كان دورها في كل شهر فإن صامت عشرين يوماً كما بينا، وإن شامت صامت عشرة أيام في شهر ثم في شهر آخر عشرة أخرى سوى العشرة الأولى ليقين بأن إحدى الشرطين يوافق بزمان طهرها. وكذا إن علمت أن حيضها كان يكون في كل شهر ثلاثة أو أربعة أيامها بعد ما مضى رمضان قضاء نصف عدد أيامها، وإن شامت صامت عدد أيامها في عشرة من شهر ثم في شهر آخر صامت مثل ذلك ليقين أن إحداهما يوافق زمان طهرها فيجزيها من القضاء. إلا أننا لم نشكك به في قضاء رمضان لأنه لا تخفيف عليها لتقصان العبد وقد بيناه في صوم كفارة اليمين لأن التخفيف متحقق فيه، ولو وجب عليها قضاء صلاة تركتها في زمان طهرها صلت تلك الصلاة بالاغتسال ثم أعادتها بعد عشرة أيام لتخرج عما عليها يقرن ليكون أحد الوقتين زمان طهرها.

ولو أن هذه المبتدأة كانت أمة فاشترها إنسان فعلى قول محمد بن إبراهيم الميداني رحمه الله يتقدر مدة استبرائها ستة أشهر وعشرين يوماً إلا ساعتين لجواز أن الشراء كان بعد ما مضى ساعة من حيضها، فلا يقتضب هذه الحيضة من الاستبراء لأنه عشرة أيام إلا ساعة ثم بعدها طهر ستة أشهر إلا ساعة ثم بعده الحيض عشرة أيام فيكون الجلة ستة أشهر وعشرين يوماً إلا ساعتين فيستبرئها به، قال مشايخنا رحمهم الله: وهذا على قول من يحرّض عليها بالتحرى، أما على قول من لا يجوز عليها أصلاً - وهو الأصح - فلا حاجة له إلى هذا التكليف. ولو كانت المبتدأة حرة فطلقتها زوجها بعد الدخول بها

فلى قول أبى عصمة سعد بن معاذ رحمه الله لا تنقضى عدتها فى حكم التزوج بزواج آخر أبداً، لما بينا أنه لا يقدر أكثر الطهر بشيء، وعلى قول محمد بن إبراهيم الميادنى تنقضى عدتها بمعنى تسعة عشر شهراً وعشرة أيام غير أربع ساعات من وقت الطلاق لأنه يقدر أكثر مدة الطهر بستة أشهر غير ساعة على ما مر، ومن الجائز أن الطلاق كان بعد مضى ساعة من حیضها فلا يحتسب هذه الحيضة من العدة وذلك عشرة أيام غير ساعة ثم بعده يحتاج إلى ثلاثة أطهار كل طهر ستة أشهر إلا ساعة وثلاث حيض كل حيض عشرة أيام فإذا جمعت بين هذه الجملة كانت الجملة تسعة عشر شهراً وعشرة أيام غير أربع ساعات فيحكم باقتضاء عدتها بمعنى هذه المدة من وقت الطلاق فيجوز لها التزوج بزواج آخر بعدها، وعلى قول من يقدر طهرها بسبعة وعشرين على ما بينا تتزوج بزواج آخر بعد مضى أربعة أشهر ويوم واحد غير ساعة من وقت الطلاق لأن من الجائز أن الطلاق كان بعد مضى ساعة من حیضها فلا يحتسب هذه الحيضة من الحيض التى تنقضى بها العدة وهى عشرة أيام غير ساعة، ثم بعد ذلك يحتاج إلى ثلاثة أطهار كل طهر سبعة وعشرون وإلى ثلاث حيض كل حيض عشرة فبلغ الجملة مائة وأحداً وعشرين يوماً غير ساعة فتزوج بعد مضى هذه المدة. وأما حكم انقطاع الرجعة للزوج فى حق هذه المرأة فقول: إذا مضى من وقت الطلاق تسعة وثلاثون يوماً يحكم بانقطاع الرجعة لأن هذا أمر يحتاج فيه، ومن الجائز أن حیضها كان ثلاثة وطهرها كان خمسة عشر وكان وقوع الطلاق فى آخر جزء من أجزاء طهرها. وتنقضى عدتها بمعنى تسعة وثلاثين لأن فى هذه الصورة تنقضى عدتها ثلاث حيض كل حيض ثلاثة ويطهرين كل طهر خمسة عشر، وهذا الجواب فى حق امرأة لا تعرف مقدار حیضها فى كل شهر.

نوع آخر فى المرأة تضل عدداً فى عدد

إن سئل المقل من امرأة أضلت أيامها فيها دونها من العدد بأن قيل: أيامها كانت عشرة فأضلت فى أسبوع، فهذا السؤال محال لامتناع وجودها فى أسبوع. وكذلك إذا

سئل أن المرأة أضلت أيامها في مثلها من العدد بأن قيل : أيامها كانت سبعة فأضلت ذلك في أيام جمعة ، فهذا السؤال محال أيضا لأنها واجده أيامها و عاله بها . وإن سئل عن امرأة أضلت أيامها فيما فوقها من العدد ، فهذا السؤال مستقيم ، ثم الأصل فيه ما ذكرنا أن كل زمان تيقنت بالحيض فيه ترك الصلاة والصوم ولا يأتيها زوجها فيه ييقن ، و كل زمان يتردد فيه بين الحيض و الطهر لا تترك المكتوبات و صوم رمضان ، بعد ذلك إن كان التردد بين الطهر و الخروج من حيض تصلي فيه بالاغتسال لكل صلاة أو لوقت كل صلاة على حسب ما اختلفوا بالشك ، وإن كان التردد بين الطهر و الدخول في الحيض تزناً لوقت كل صلاة بالشك . و أصل آخر أن المرأة متى أضلت أيامها في ضعفها من العدد أو أكثر منها فإنها لا تيقن بالحيض في شيء منها ، ومتى أضلت أيامها فيما دون ضعفها من العدد فإنها تيقن بالحيض في شيء منها نحو ما إذا كان أيامها ثلاثة فأضلتها في خمسة فإنها تيقن فترك الصلاة بالحيض في اليوم الثالث فإنه أول الحيض ، و آخر الحيض أو الثاني منه ييقن فترك الصلاة فيه . إذا عرفنا هذا فنقول - و بالله التوفيق : إن علمت أن أيامها كانت ثلاثة فأضلتها في الشهر الأخير من الشهر ولا تدري هي في أي موضع من العشر ولا رأى لها في ذلك فإنها تصلي ثلاثة من أول العشر بالوضوء لوقت كل صلاة أو لكل صلاة للتردد بين الحيض و الطهر ، ثم تصلي بعده إلى آخر الشهر بالاغتسال لوقت كل صلاة أو لكل صلاة على حسب ما ذكرنا من الاختلاف بين المشايخ رحمهم الله للتردد بين الطهر و الخروج من الحيض ، إلا إذا تذكرت أن خروجها من الحيض في أي وقت من اليوم كان يكون في هذه الصورة تنقسل في كل يوم في ذلك الوقت مرة . وإن لم تذكر ذلك الوقت تنقسل لكل صلاة أو لوقت كل صلاة - و في فتاوى الحجة : ثم تنقسل عند تمام العشر . م : و إن أضلت أربعة في العشرة فإنها تصلي أربعة من أول العشرة بالوضوء لوقت كل صلاة للتردد بين الطهر و الحيض ثم تنقسل بعد ذلك إلى آخر العشرة لكل صلاة أو لوقت كل صلاة

لتردد بين الظهر وبين الخروج من الحيض ، وإن أضلت خمسة في العشرة فاتها صلى
 خمسة من أول العشرة بالوضوء لوقت كل صلاة ثم تنقل لوقت كل صلاة أو لكل
 صلاة على ما ذكرنا ، وإن أضلت ستة في العشرة صلت من أول العشرة أربعة أيام
 بالوضوء لوقت كل صلاة ثم تدع يومين ثم تصلى أربعة أيام بالاغتسال لكل صلاة
 أو لوقت كل صلاة لأن الخامس والسادس حيض يقيهن لأن أيامها إن كانت من أول
 العشرة فالخامس والسادس آخر حيضها ، وإن كانت من آخر الشهر فالخامس والسادس
 أول حيضها ثم إلى آخرها ويتم الخروج وتنقل ، وإن أضلت سبعة في عشرة صلت
 في ثلاثة من أولها بالوضوء لكل صلاة أو لوقت كل صلاة ثم تدع أربعة لثبوتها
 أيام الحيض ثم تصلى ثلاثة بالاغتسال لكل صلاة أو لوقت كل صلاة ، وإن أضلت
 ثمانية في عشرة فاتها تصلى في يومين من أولها بالوضوء لكل صلاة ثم تدع الصلاة في
 ستة لثبوتها بكرها أيام الحيض ثم تصلى يومين بالاغتسال ثم الخروج عن الحيض ،
 وإن أضلت تسعة في العشرة فاتها تصلى في أول العشرة يوما بالوضوء ثم تدع
 الصلاة ثمانية ثم تصلى يوما بالاغتسال ، فإن قالت : أضلت عشرة في عشرة ، فهي
 واجدة طائفة بها ، وهذا السؤال منها محال . وإن علمت أنها كانت تطهر في آخر الشهر
 ولا تدري كم كانت أيامها توضأت لوقت كل صلاة إلى تمام مائة وعشرين من الشهر
 و صلت ثم تدع الصلاة ثلاثة أيام ثم اقتطعت فصلا واحدا في آخر الشهر و صلت في
 آخر الشهر = هكذا ذكر محمد رحمه الله في الأصل ، قالوا : والجواب الذي ذكره صحيح
 إلا أنه مبهم لأنه لم يميز وقت يقيتها بالحيض من وقت الطهر . وإنما قام الجواب أنها إلى
 العشرين يتيقن بالظهر لأن الحيض لا يريد على عشرة أيام فتوضأ في لوقت كل صلاة
 يتيقن ويأتيها زوجها ، ثم في سبعة أيام بعد العشرين تردد حالها فيه بين الحيض والطهر لأنه
 إن كان حيضها لثلاثة هذه السبعة من جملة طهرها فصل فيها بالوضوء لوقت كل صلاة
 [يتيقن] وإن كان حيضها عشرة فهذه السبعة من جملة حيضها فتصل فيها بالوضوء لوقت

كل صلاة [بالشك و ترك الصلاة في ثلاثة أيام من آخر الشهر لتيقنها بالحيض فيه ، وقت الخروج من الحيض معلوم لها ، هو عند اندلاخ الشهر تغتسل في ذلك الوقت غسلا واحدا ، فإذا ذكرت أنها كانت ترى الدم إذا جاؤت عشرين يوما ولكن لا تدري كم كانت فانها بعد العشرين تدع الصلاة ثلاثة يمين لأن الحيض لا يكون أقل منها ثم تغتسل لكل صلاة إلى آخره لا قلت ، وإن علمت أنها كانت ترى الدم يوم الحادى والعشرين ولا تذكر سوى ذلك فالجواب أنها تبقي بالطهر إلى الحادى والعشرين من الشهر فتصلي بالوضوء لوقت كل صلاة يمين ويأتيها زوجها ، ثم تصل تسعة أيام بالوضوء بالشك لمواز أن اليوم الحادى والعشرين آخر حيضها وأيامها عشرة ولا يأتيها زوجها في هذه التسعة ، ثم تدع الصلاة في اليوم الحادى والعشرين لأن فيه تعين الحيض ثم تصل إلى آخره بالاغتسال لكل صلاة . وإن علمت أنها كانت ترى الدم بعد مضي سبعة عشر من الشهر فلا تدري كم كانت أيامها فقد ذكر في بعض النسخ أنها تدع الصلاة ثلاثة أيام بعد سبعة عشر لتيقن الحيض ثم تصل بالاغتسال لكل صلاة بالشك ، وتأويل هذا ؛ إذا كانت تذكر أن ابتداء حيضها كان يكون بعد سبعة عشر - وفي طائفة النسخ قال ؛ تصل بالوضوء ثلاثة أيام ثم بالاغتسال سبعة أيام ، وهكذا الذى ذكره الحاكم الشهيد رحمه الله في المختصر . وإن علمت أنها كانت تحيض في كل شهر مرة في أوله أو آخره ولا تدري كم كان حيضها فانها تتوضأ من أول الشهر لوقت كل صلاة ثلاثة أيام ولا يأتيها زوجها لتردد حالها فيه بين الحيض والطهر . ثم تغتسل سبعة أيام لكل صلاة لتردد حالها فيه بين الطهر والحيض والخروج من الحيض ولا يأتيها زوجها ثم تتوضأ إلى آخر الشهر ، ولم يميز في هذا الجواب الزمان الذى فيه تمن الطهر فتقول : في العشرة الأوسط تتوضأ لوقت كل صلاة لأنها تيقن بالطهر ويأتيها زوجها فيها ، ثم في العشرة الأخيرة تتوضأ لوقت كل صلاة بالشك ولا يأتيها زوجها فيها لتردد حالها فيها بالحيض والطهر ثم تغتسل هي تمام

الشهر مرة واحدة. وإن علت أن أيامها خمسة وأنها كانت ترى الدم في اليوم العشرين ولا تحفظ شيئاً آخر صلت بالوضوء من أول الشهر إلى خمسة عشر تيقن الطهر، ثم تصلى بالوضوء بالشك أربعة أيام، ثم ترك الصلاة في اليوم العشرين لأنه من أيام الحيض يمين، ثم تغسل بعدها أربعة أيام بالشك باحتمال الخروج عن الحيض. وإذا كانت للراء أيام معلومة في كل شهر اقتطع عنها الدم أشهراً ثم عاودها الدم أشهراً ثم اقتطع عنها الدم ثم عاودها الدم واستمر ونسيت أيامها تركت الصلاة من أول الاستمرار ثلاثة أيام لتيقنها بالحيض منها، فإن عادت قد انتقلت إلى موضع الاستمرار لعدم رؤيتها الدم في موضعها مرتين وزيادة قيقن بالحيض في ثلاثة أيام فترك الصلاة فيها، ثم تغسل لوقت كل صلاة في سبعة أيام لتردد حالها فيه بين الحيض والطهر والخروج عن الحيض. ثم تتوضأ عشرين يوماً لوقت كل صلاة لتيقنها بالطهر ويأتيها زوجها فيها وذلك دأبها، هكذا ذكر محمد رحمه الله جواب المسألة في الكتاب، وتأويلها أنها تعلم أن دورها في كل شهر، فإن لم تعرف ذلك فلا ذكر له في الكتاب عن محمد رحمه الله، والجواب أن هذا لا يخلو من وجوه، أما إن كانت لا تعرف مقدار حيضها ومقدار طهرها وتدع الصلاة من أول الاستمرار ثلاثاً يمين ثم تصلى سبعة بالاعتسار بالشك لتردد حالها فيها بين الحيض والطهر والخروج عن الحيض. ولا يأتيها زوجها في هذه العشرة لاحتمال الحيض، ثم تصلى ثمانية أيام بالوضوء لوقت كل صلاة ويأتيها زوجها في هذه الثمانية لتيقنها بالطهر فيها، فانه إن كان حيضها ثلاثة فهذا آخر طهرها، وإن كان حيضها عشرة فهذا أول طهرها، ثم تصلى ثلاثة أيام بالوضوء لوقت كل صلاة بالشك ولا يأتيها زوجها فيها، فقد بلغ الحساب أحداً وعشرين، ثم تصلى بعد ذلك بالاعتسار لوقت كل صلاة بالشك لأنه لم يبق لها بعده يقين بالحيض أو بالطهر في شيء. فما في وقت إلا يوم أنه وقت خروجها من الحيض. وأما إن عرفت مقدار طهرها لم تعرف مقدار حيضها بأن عرفت أن طهرها كان خمسة عشر ولكن لا تعرف مقدار حيضها، وفي هذا

الوجه ترك الصلاة من أول الاستمرار ثلاثة أيام يتيقن ثم تصلى سبعة أيام بالفصل
لوقت كل صلاة بالشك لأنه يتوهم في كل وقت أنه وقت خروجها من الحيض ، ثم
تصلى ثمانية أيام بالوضوء لوقت كل صلاة . ثم تصلى ثلاثة أيام بالوضوء لوقت كل
صلاة بالشك فبلغ الحساب أحدا وعشرين . فلو كان حيضها ثلاثة أيام فابتداء طهرها
الثاني بعد أحد وعشرين ، ولو كان حيضها عشرة فابتداء طهرها الثاني من خمسة و ثلاثين ،
ففي هذه الأربعة عشر - أعني بعد أحد وعشرين إلى خمس و ثلاثين - تصلى بالاغتسال
لوقت كل صلاة بالشك لاحتمال خروجها من الحيض في كل وقت من ذلك ثم تصلى
يوما واحدا بالوضوء لوقت كل صلاة يتيقن ، وذلك بعد ما تغتسل عند تمام خمسة
و ثلاثين لأن هذا اليوم من طهرها يتيقن ، ثم تصلى ثلاثة بالوضوء لوقت كل صلاة
بالشك لتردد حالها فيه بين الحيض والطهر ، ثم تغتسل بعد ذلك بالشك أبدا لوقت كل
صلاة لأنه لم يبق لها يقين الطهر بعده في شيء ما من ساعة إلا ويتوهم أنه وقت
خروجها من الحيض ، وأما إن عرفت مقدار حيضها ولم تعرف مقدار طهرها بأن
عرفت أن حيضها كان ثلاثة ولا تدري كم كان طهرها ففي هذا الوجه تدع الصلاة
ثلاثة أيام من أول الاستمرار يتيقن وتغتسل ثم تصلى خمسة عشر يوما بالوضوء لوقت
كل صلاة يتيقن ويأتيها زوجها فيها ثم تصلى ثلاثة أيام بالوضوء لوقت كل صلاة
بالشك لتردد حالها فيها بين الحيض والطهر فبلغ الحساب أحدا وعشرين يوما ولم يبق لها
يقين في شيء من ذلك فصلى فيها بالاغتسال لوقت كل صلاة بالشك لأنه ما من وقت
بدنما إلا ويتوهم أنه وقت خروجها من الحيض . وأما إن عرفت مقدار طهرها
خمس عشرة وتردد رأيها في الحيض بين الثلاثة والأربعة ففي هذا الوجه تركت من
أول الاستمرار ثلاثة ثم اغتسلت وصلت في اليوم الرابع بالوضوء بالشك ثم تغتسل
عند مضي اليوم الرابع مرة أخرى ثم تصلى بالوضوء أربعة عشر يوما يتيقن فبلغ الحساب
ثمانية عشر ، ثم تصلى اليوم التاسع عشر بالوضوء بالشك ثم تدع اليوم العشرين والحادي
والعشرين يتيقن . وتغتسل تمام العاды والعشرين لاحتمال أنه وقت خروجها من

الحيضة الثانية بأن كان حيضها ثلاثة ، و تصلى اليوم الثانى والعشرين بالوضوء ، بالشك ، ولا تغتسل لقام الثانى والعشرين لأنه بناء على الحيض فى الحال بأن كان حيضها أربعة و طهرها فى الحال بأن كان حيضها ثلاثة فلا تغتسل فيه ولكن تصلى فيه بالوضوء ، بالشك ، ثم تغتسل عند تمام الثالث والعشرين لاحتمال أنه أذن خروجها من الحيضة الثانية بأن كان حيضها أربعة ثم تصلى ثلاثة عشر يوما بالوضوء يقين فبلغ الحساب ستة وثلاثين ، ثم تصلى يومين بالوضوء ، بالشك ، ثم تدع الصلاة يوما واحدا لأن هذا اليوم آخر حيضها إن كان حيضها ثلاثة ، و أول حيضها إن كان حيضها أربعة . فتتقن فيه بالحيض فبلغ الحساب تسعة وثلاثين . ثم تغتسل لجواز الخروج من الحيض ثم تصلى ثلاثة بالوضوء ، بالشك فبلغ الحساب اثنين وأربعين . ثم تغتسل لاحتمال أن طهرت أو أن خروجها من الحيض بأن كان حيضها أربعة ، ثم تصلى اثني عشر يوما بوضوء يقين فبلغ الحساب أربعة وخمسين ، ثم تصلى ثلاثة بالوضوء ، بالشك ثم تغتسل و تصلى أربعة بالوضوء ، بالشك . وتسوق المسألة مكذبا بأمرها بالاغتسال فى كل وقت يتوم خروجها من الحيض .

وما يتصل بهذا النوع . إذا كانت المستحاضة لا تذكر أيامها غير أنها تستيقن بالظهر فى اليوم العاشر والعشرين والثلاثين فإنها تصلى ثلاثة أيام من أول الشهر بالوضوء لوقت كل صلاة لتردها فيه بين الحيض والظهر ، ثم تصلى ستة أيام بالاغتسال لوقت كل صلاة لاحتمال خروجها من الحيض فى كل ساعة . ثم تصلى اليوم العاشر بالوضوء لوقت كل صلاة يقين الظهر . ثم تصلى اليوم الحادى عشر والثاني عشر والثالث عشر بالوضوء لوقت كل صلاة بالشك لتردد حالها فيه بين الحيض والظهر . ثم تصلى بمسند ذلك ستة أيام بالاغتسال [لوقت كل صلاة لتوم خروجها من الحيض فى كل ساعة ثم ترحأ فى اليوم العشرين و تصلى يقين الظهر ثم تصلى ثلاثة أيام بعدها بالوضوء ، بالشك ثم تصلى ستة أيام بالاغتسال] ثم تصلى اليوم الثلاثين بالوضوء يقين الظهر . ولا يجوزها

(١٠) من أر . ع .

صومها في تسعة أيام عن رمضان فلتضم ضمنها ثمانية عشر يوما ، قال الحاكم العميد رحمه الله : لو قضت صوم رمضان في هذه الأيام الثلاثة اليوم العاشر و اليوم العشرين . اليوم الثلاثين كفها لتيقنها بالطهر [فيها : التابع في صوم هذا القضاء ليس بشرط ، و ما قضت من الفوائت في غير هذه الأيام الثلاثة] ' فلتضمها في هذه الأيام الثلاثة ، و لا يأتيها زوجها إلا في هذه الأيام لأنها لا تتيقن بالطهر إلا فيها .

و مما يحصل بهذا النوع : إذا كان على المستحاضة صلوات فاقصة قضت ما عليها في يوم إن قدرت عليه أو في يومين بالاغتسال لكل صلاة ، ثم تبيدها بعد ١٠ نوى عشرة أيام في اليوم الحادى عشر و الثانى عشر لتتيقن بالأداء في زمان الطهر .

نوع آخر في استخراج معرفة الضالة

امراة كانت أيام حيضها عشرة و طهرها عشرين و طهرت أشهراً ثم استمر بها الدم فلم تنضت في ذلك حتى أتى عليها سنون بمارض اعترض بأن جئت أو تركت الاستفتاء فسقا و مجانة ' ثم ندمت على ذلك و جاءت تستفتى أها في الحيض أو في الطهر في أوله أو آخره و هى تعلم يوم الاستمرار أنه أى يوم و من أى شهر و من أى سنة بأن علمت أن يوم الاستمرار مثلا يوم الأربعاء الخامس من محرم سنة ثمان و ستين و خمسمائة و يوم الاستفتاء يوم الخميس الثامن عشر من رجب سنة إحدى و سبعين و خمسائة : فان على المفتى أن يجمع عدد الأيام من أول الاستمرار إلى يوم الاستفتاء فأخذ الستين الكواحل و هى في هذه الصورة ثلاث سنين و يضربها في شهور السنة و هى اثنا عشر فيصير ستة و ثلاثين . و يأخذ أيضا الشهور الكواحل بعد ثلاث سنين و ذلك هنا ستة فيضم إلى الأول و ذلك ستة و ثلاثون فيصير اثنين و أربعين ، ثم يضرب ما اجمع و ذلك اثنين و أربعين في عدد أيام الشهور و هو ثلاثون في الأصل فيصير ألفاً و مائتين و ستين ، فيضم إليها ما بقى من الأيام من يوم الاستمرار إلى يوم الاستفتاء بعد الستين الكاملة

(١) من أر ، بخ (٢) عن الرجل مجانة : عزل و ما باله قولاً و فعلاً .

والشهور الواردة عليها وهي ثلاثة عشر فيصير ألفاً ومائتين وثلاثة وسبعين ، إلا أن كل الشهر لا تكون كاملة وكلها لا تكون ناقصة بل يكون نصفها كاملة ونصفها ناقصة ، هذا هو القالب ، وبحسبه ورد الأثر عن عمر رضي الله عنه ، والذي اجتمع عندنا من الشهور اثنان وأربعون ، ينقص عما اجتمع عندنا من الأيام أحد وعشرون ، والذي اجتمع عندنا من الأيام ألف ومائتان وثلاثة وسبعون ، فيطرح عنها أحد وعشرون يبقى هنالك ألف ومائتان واثنان وخمسون ، ثم ينظر المقتضى إلى دورها وذلك ثلاثون يوماً ، حیضها عشرة من أولها ثم طهرها عشرين ، وهذا عدد له ثلث صحيح وعشر صحيح ، فيطرح من جملة ما اجتمع عندنا ما له ثلث صحيح وعشر صحيح وذلك ألف ومائتان وثلاثون ، ويبقى هناك اثنان وعشرون إلى تمام ألف ومائتين وخمسين ، واثنين ليس له ثلث وعشر صحيح فشرة منها من أولها حیض واثنان عشر من طهرها وقد بقي من طهرها ثمانية - ثم بقي شبهة أن المقتضى يجوز أن يكون مصيباً في هذا الطرح بأن كان عدد السكامل من الشهور مثل عدد النواقص من الشهور ، ويجوز أن يكون مختطفاً في الطرح فيها بأن كان عدد السكامل والنواقص أكثر ، فالوجه في معرفة الصواب والخطأ في الطرح أن يدعى المقتضى ما حصل منه من الأيام من يوم الاستمرار إلى يوم الاستفتاء بأيام الجمعة سبعة سبعة إذ أيام الجمعة لا تزيد على السبعة ولا تنقص ، فيحط سبعة سبعة ويحط عدد الأيام التي تنقص من السبعة في العاقبة فيقابل بعدد ما مضى من يوم الاستمرار إلى يوم الاستفتاء في أيام الجمعة وذلك سبعة ، فإن استويا ظهر أنه كان مصيباً في الطرح ، وإن تفاوتوا ظهر أنه كان مختطفاً في الطرح فرفع الخطأ بأن يرد في الطرح أو ينقص في الطرح ، إذا ثبت هذا فقول : اجتمع عندنا من الأيام من أول الاستمرار إلى يوم الاستفتاء بعد طرح أحد وعشرين ألف ومائتان واثنان وخمسون ، فيطرح منها سبعة سبعة فيطرح أولاً سبعمائة ، ثم يطرح نصفها ثلاثمائة وخمسون ، ثم ما زاد من أربعين ، ثم ستة وخمسون ، لجملة المطروح ألف ومائتان وستة وأربعون ، يبقى هنالك سبعة إلى

تمام ألف ومائتين واثنين وخمسين . و أول الاستمرار إن كان يوم الأربعاء والسؤال يوم الخميس فذلك يومان ، و الباقي ماها ستة فرغ الخطأ بأربعة ، فيزيد المقي في التواضع أربعة أيام و يلحقها بالكامل ، و يزيد هذه الأربعة على أصل الحساب و ذلك ألف ومائتان واثنان وخمسون فيصير ألفا ومائتين وستة وخمسين ، و قد طرحنا من الابتداء ألفا ومائتين وثلاثين ، بقى إلى تمام ما اجتمع عندنا في الأخيرة و ذلك ألف ومائتان وستة وخمسون : ستة وعشرون ، عشرة من أولها حيض وستة عشر يوما مضى من طهرها و بقيت من طهرها أربعة ، فصل أربعة ثم تقدم عشرة ثم تصل عشرين يوما .

نوع آخر في النفاس

هذا النوع يشتمل على أقسام

الأول : يجب أن يعلم بأن النفاس هو الدم الذى يخرج عقيب الولادة ، قبل : إنه مشتق من النفس الذى هو عبارة عن الدم ، و قيل : مشتق من النفس الذى هو عبارة عن الولد ، فمخرج الولد لا ينفك عن بلة دم ، و قيل : هو عبارة عن نفس الولادة ، يقال : نفست المرأة ، فهي نفساء ، و الولد منفوس . و الولد لا ينفك عن بلة الدم ، فلو ولدت ولم ترمي وما فهي نفساء في رواية الحسن عن أبي يوسف رحمه الله ، و هو قول أبي حنيفة رحمه الله ، ثم رجح أبو يوسف و قال : هي طاهرة ، و حمرة الاختلاف تظهر في حق وجوب الغسل ، فأما الوضوء واجب بالإجماع ، و في فتاوى الحجة : قال محمد في الإملاء : لا غسل عليها ، و قال أبو علي الدقاق : الغسل بنفس خروج الولد ، م : و أكثر المفاتيح أخذوا بقول أبي حنيفة ، و به كان يفتى الصدر الشهيد ، و بعضهم أخذوا بقول أبي يوسف رحمه الله ، ثم الأمة أجمعت على وجوب الغسل بالنفاس . و في الولو الجنية : المرأة إذا خرج ولدها ميتا من قبل سرتها فأن ظهر قرحة عند سرتها ثم انشقت سرتها و لم يخرج منها ولد ميت إن سلك الدم من قبل البرة لا يصير نفساء بل تكون مستحانة ، وإن

سأل الدم من الأسفل صارت قنساء، ولو كانت معتدة انقضت عدتها، ولو كانت أمة
تصبح لم ولد له إن كان الولد من المولى، وفي العتاية: ولو كان قال لها الزوج، إن
ولمعت فأنت طالق، طلقت لوجود الولد. م: وليس لقليله غاية على ظاهر رواية
أصحابنا، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه قال: أقل مدة النفاس مقدر بأحد عشر يوما،
وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه قدره بخمسة وعشرين يوما، وفي المتابع: وأما ما قالوا عن
أبي حنيفة رحمه الله أن أقل النفاس عنده خمسة وعشرون يوما فإنما هو تقدير ما تصدق
فيه النساء إذا كانت معتدة وليس بتقدير لأقل النفاس، حتى إذا انقطع الدم فيما دون
ذلك يكون قنساء؛ وفي الحجة: أقله ساعة واحدة - وفي الخزانة: هذا مروى عن
محمد رحمه الله، وفي السراجية: وعليه الفتوى. م: وأكثر مدة النفاس مقدر بأربعين
يوما عندنا، وقال الشافعي رحمه الله بستين يوما، وقال مالك بثمانين يوما، وفي التجريد:
وقال مالك: سبعون يوما. م: وإن زاد الدم على الأربعين فالزيادة على الأربعين
استحاضة، والأربعون نفاس في المبتدأ، وفي صاحبة العادة معروفتها نفاس والزيادة
عليها استحاضة. وفي الحجة: وإن انقطع الدم قبل الأربعين ودخل وقت صلاة
تنظر إلى آخر الوقت ثم تنقل في بقية الوقت وتصل. وفي العتاية: وأحكام النفاس
كأحكام الحيض، سوى أنه لا تقضى به العدة والاستبراء، والنساء لا تطلق للسنة
كالخائض.

م: قسم آخر في الطهر المتخلل بين الأربعين في النفاس

قال أبو حنيفة رحمه الله: الطهر المتخلل بين الأربعين في النفاس لا يعتبر فاصلا بين
الدمين، سواء كان أقل من خمسة عشر أو خمسة عشر أو أكثر منها، وبمحل إحاطة
الدمين بطرفيه كالدم المتوالى - وفي الخلاصة: وعليه الفتوى، م: وقال أبو يوسف
ومحمد رحمهما الله: إذا كان الطهر المتخلل بين الأربعين خمسة عشر فصاعدا يعتبر فاصلا بين

الدمين ويحمل الأول قاسا و الثاني حيضا إن أمكن؟ وإن كان أقل من خمسة عشر
يعتبر فاصلا بين الدمين ويحمل كالدم المتوالى، فأبو يوسف سوى بين النفاس وبين الحيض
فلم يحمل الطهر أقل من خمسة عشر فاصلا بين الدمين فيها، و محمد رحمه الله فرق
بينهما لحمل الطهر أقل من خمسة عشر فاصلا بين الدمين ولم يحمل في الأربعين فاصلا -
و على هذا الأصل مسائل: إذا رأت بعد الولادة يوما دما و ثمانية و ثلاثين يوما طهرا
و يوما دما فالأربعون كلها قاس عند أبي حنيفة رحمه الله، و عند أبي يوسف و محمد
رحمهما الله فاسها الدم الأول، و لو رأت مبتدأة خمسة دما بعد الولادة بأن بلغت بالحبل
ثم خمسة عشر يوما طهرا ثم رأت خمسة دما ثم خمسة عشر يوما طهرا ثم استمر بها الدم
فعند أبي يوسف و محمد رحمهما الله فاسها هي الحصة، و عادت في الطهر يكون خمسة عشر،
و يكون حيضها هي الحصة التي رأتها بعد العشرين و يصير ذلك عادة لها برؤيتها إياها
مرة لكونها مبتدأة في الحيض، و عند أبي حنيفة فاسها يكون خمسة و عشرين، و الطهر
الأول غير معتبر عنده أصلا، و الطهر الثاني صحيح و معتبر، و يصير عادت في الطهر خمسة
عشر لرؤيتها ذلك مرة لكونها مبتدأة و لا عادة لها في الحيض فيجعل حيضها من أول
الاستمرار عشرة و الطهر خمسة عشر، هذا قول أبي حنيفة رحمه الله، و عندهما يحمل حيضها
من أول الاستمرار خمسة و يصير عادت في النفاس عند أبي حنيفة رحمه الله خمسة و عشرين
و عندهما خمسة . و في التبايع : و لو كانت المرأة لها عادة معروفة في النفاس و هي التي
ولدت غير مرة فكلما رأت من الدم و لم يجاوز الأربعين فذلك كله قاس بالإجماع، كما
في الحيض إذا لم يجاوز العشرة، و في الخلاصة : و إذا جاوز الدم على الأربعين ترد إلى
عادت في السراجية : إذا كانت عادت في النفاس أربعين فكلما كل أربعين أخذت
حكم الطامرات و حل للزوج قربانها و إن لم تنقل، و لو بقي من الوقت قدر ما يمكنها
أن تقول . الله ، و نحو ذلك فانها تقضى تلك الصلاة .

م : قسم آخر في معرفة أول وقت للنفس

وقد اختلف العلماء رحمهم الله فيه ، قال أبو حنيفة وأبو يوسف : هو من وقت ولادة الولد الأول - وفي الزاد : هو الصحيح ، م : وقال محمد وزفر رحمهما الله : هو من الولد الثاني ، ومثمة الاختلاف تظهر فيما إذا ولدت ولدا وفي بطنها الآخر ، قال أبو حنيفة وأبو يوسف : كما ولدت الأول تصير قصاء ، وقال محمد وزفر : لا تصير قصاء ما لم تلد الولد الثاني . وإن كان بين الولدين أربعون يوما فصاعدا فقد اختلف المشايخ رحمهم الله فيه على قول أبي حنيفة رحمه الله ، قال بعضهم : يجب عليها النفاس من الولد الثاني أيضا عنده ، وقال بعضهم لا يجب عليها النفاس من الولد الثاني على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف وهو الصحيح ، وإلى هذا أشار في الجامع الصغير ، ولكنها تقتل كما تضع الولد الثاني وتصل ، وهذا صحيح لأنه لا يتوالى قياسان ليس بينهما طهر صحيح ؛ وفي فتاوى اللجنة : ويؤخذ بقولها في ترك الصلاة والصيام ودخول المسجد وتلاوة القرآن ، ويؤخذ بقول محمد بوجوب القضاء احتياطاً . وفي الكافي : والتوأمين ولدان بينهما أقل من ستة أشهر .

م : وما يتصل بهذا القسم امرأة ولدت ثلاثة أولاد بين كل ولدين أقل من ستة أشهر وبين الولد الأول والثالث أكثر من ستة أشهر فالأولاد الثلاثة هل يحبل من حبل واحد ؟ اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم منهم أبو علي الدقاق : يحبل من حبل واحد . وما يتصل بهذا القسم أيضا : امرأة خرج بعض ولدها منها ورأت الدم هل تصير به النفس ؟ اختلفت الروايات فيه ، روى خلف بن أيوب عن أبي يوسف رحمه الله [وهو قول أبي حنيفة رحمه الله] : أنه يتبر فيه خروج أكثر الولد ، لما عرف أن أكثر الشيء له حكم كله ، وروى الملق عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله أنه إذا خرج بعض الولد [صارت به قصاء ، وروى همام عن محمد أنها لا تصير قصاء حتى يخرج (١) من : أر ، خ .

الرأس ونصف البدن أو الرجلان أو أكثر من نصف البدن . و عن محمد رحمه الله أنها لا تصير نساء حتى يخرج جميع ولدها ، و عن أبي حنيفة أنها تصير نساء بمجرد خروج بعض الولد [١] لاقتراح فيه الرحم بمخرج بعض الولد ، وكذلك لو انقطع الولد في بطنها بمجرد أكثره تصير نساء في إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله ، و بمجرد بطنه تصير نساء على الرواية الأخرى . و في الذخيرة : إن خرج الأقل لا يكون حكمها حكم النساء و يجب عليها أن تصل ، و لو لم تصل تصير عاصية ، ثم كيف تصل ؟ قال : يؤتى بقدر فيحصل تحتها و تحضر لها حفيرة و تجلس هناك و تصل ، و في الحجة : و تصل قاعدة كيلا يؤذى الولد . و في الهداية : و الدم الذي تراه الحامل ابتداء أو في حال ولادتها قبل خروج الولد استحاجة و إن كان ممثدا . و في الخزانة : فلا تترك الصلاة و يأتيها زوجها و إن كان ذلك أيام حيضها المتأخر . و في فتاوى الحجة : و قيل إن المرأة إذا تصير عليها الولادة يكتب على فرطاس و بسم الله الرحمن الرحيم و ألت ما فيها و تحلت و أذنت لربها و حقت أميا اشراها . و تطلق من تلحذا اليسرى تطلق الولد من ساعته إن شاء الله تعالى هو و جل . و ذكر في فتاوى القابلة : إذا اشتغلت بالصلاة تخلف خروج الولد و سقوطه و هلاكه جاز لها أن تؤخر الصلاة حتى لا يعطّر الولد ، كن رأى إنسانا يفرق في الماء و في وسعته إنجاز جازله التأخير . و في النسفة : المرأة إذا كانت تنور قدرها و هي في الصلاة جاز لها القطع ، و كذا المسافر إذا ندت دابة ، و كذا لو عاف الراعي على غنمه الذئب ، أو رأى أعمى على حريم^٢ بئروسه قطعها .

م : و بما يصل بهذا القسم : المرأة إذا أسقطت سقطا^٣ فان استبان شيء من لحقه

(١) من أو ، خ (٢) ند البير : قرر وذهب على وجهه شاردا (٣) حريم البئر ما حولها من حقولها و مرافقها (٤) السقط : الولد الغير التام ، أو الذي يسقط من بطن أمه ميتا و هو مستبين^٤ ألقى .

فهي قضا فيها زأت الدم - وفي البلح - وتتضح به العدة، وتصير الجلوية أم ولد
 إذا كان الطوق من الحول، م: فإن لم يستن من خلقه فلا قلس لها، ولكن إن أمكن
 جعل للفرق من الدم حيضا بأن تقدمه طهر تام - وفي السفنق: و وافق أيام عادتها -
 م: يحمل حيضا لمة أنه دم عارج عن الرحم، وإن لم يمكن أن يحمل حيضا بأن
 لم تقدمه طهر تام فهو استحاضة، وإن رأت دما قبل إسقاط السقط ورأت دما بعد
 إسقاط السقط فإن كان السقط مستين الخلق فأرأته قبل الإسقاط لا يكون حيضا
 لأنه تبين أنها حين رأته كانت حاملا وليس لدم الحامل حكم الحيض وهي قضا فيها
 رأت بعد إسقاط السقط، وإن لم يكن السقط مستين الخلق فأرأته قبل الإسقاط حيض
 إن أمكن جعله حيضا بأن وافق أيام عادتها أو كان مرتيا عقيب طهر صحيح لأنه تبين
 أنها لم تكن حاملا، م: إن كان ما رأت قبل السقط مدة تامة بأن كان أيامها ثلاثة فرأت قبل
 الإسقاط ثلاثة دما ثم استمر بها الدم بعد الإسقاط فأرأته بعده تكون استحاضة،
 وإن لم تكن مدة تامة بأن رأت قبل الإسقاط يوما أو يومين دما يكمل مدتها بما رأت
 بعد إسقاط السقط ثم هي مستحاضة بعده، وإن كانت لا تدري حال السقط بأن أسقطت
 في المخرج ولا تدري أنه كان مستين الخلق أو لم يكن فاستمر بها الدم وهي مبتدأة
 في النفاس وصاحبة عادة في الحيض والطهر كان عادتها في الحيض عشرة وفي الطهر
 عشرين فنقول على تقدير أن السقط مستين الخلق: هي قضا، ويكون قضاها أربعين
 يوما لأنها مبتدأة في النفاس وقد استمر بها الدم فيجعل قضاها أكثر النفاس، كما يحمل
 حيض المبتدأة في الحيض إذا استمر بها الدم أكثر الحيض وهي عشرة أيام، وعلى
 تقدير أن السقط لم يكن مستين الخلق لا تكون قضا، ويكون عشرة أيام عقيب
الإسقاط حيضا إذا وافق عادتها وكان ذلك عقيب طهر صحيح فترك هي الصلاة عقيب

(٤) طقت المرأة بالولد: حلت، والعلوق: الحيض.

الإعقاط عشرة أيام يمين لأنها فيه إما حائض أو نساء، ثم تقبل مرة وتصل عشرين يوماً بالوضوء. لوقت كل صلاة بالشك لتردد حالها فيه بين الطهر والنفاس، ثم ترك الصلاة عشرة أيام يمين لأنها في هذه العشرة إما حائض أو نساء، ثم تقبل لتمام مدة النفاس والحيض، ثم بعد ذلك يكون طهرها عشرين وحيضها عشرة وذلك دائماً. وإن كانت رأت قبل الإسقاط دماً فإن كان ما رأت قبل الإسقاط مستقلاً بنفسه لا ترك هي الصلاة بعد الإسقاط، وإن لم يكن ما رأت قبل الإسقاط مستقلاً بنفسه فإنها ترك بعد الإسقاط قدر ما تم بها مدة حيضها، ولا ترك الصلاة فيما رأت قبل الإسقاط على كل حال، ولو تركت فعلها قضاءها. ثم إذا كان معروفتها في الحيض عشرة وفي الطهر عشرين ورأت قبل الإسقاط عشرة دماً اغسلت وصلت عشرين يوماً بعد السقط لأنه تردد حالها فيه بين النفاس والطهر، ثم ترك عشرة يمين لأنها فيها نساء أو حائض: إن كان السقط مستبين الخلق فهي نساء وإن كان غير مستبين الخلق فهي حائض فيها، ثم تقبل هي وتصل عشرين يوماً عشرة بالشك لتردد حالها فيه بين الطهر والنفاس ثم تقبل وتصل عشرة أخرى يمين الطهر، ثم تصل عشرة أخرى بالشك لتردد حالها فيه بين الحيض والطهر ثم تقبل، وهكذا دائماً أن تقبل في كل وقت يوم أنه وقت خروجها من الحيض والنفاس. فإن رأت قبل الإسقاط خمسة دماً ثم أسقطت هكذا فإنها ترك الصلاة خمسة أيام بعد السقط لأن السقط إن لم يكن مستبين الخلق فهذه الخمسة تم مدة حيضها، وإن كان مستبين الخلق فهو أول قاسها فترك الصلاة في الخمسة يمين لأنه حيض أو نفاس، ثم تقبل وتصل عشرين يوماً بالوضوء بالشك والتردد بين النفاس والطهر، ثم ترك عشرة يمين لأنه حيض أو نفاس فبلغ الحساب خمسة وثلاثين، ثم تقبل وتصل خمسة بالوضوء بالشك، ثم تقبل لتمام الأربعين، ثم تصل خمسة عشر يوماً بالوضوء باليمين لأنه طهر فبلغ الحساب خمسة وخمسين، ثم تصل خمسة بالوضوء

فتردد بين أول الحيض إن لم يكن السقط مستبين الحلقى والظهار إن كان مستبين الحلقى فبلغ الحساب ستين ، ثم ترك خمسة أيام لأنها أول حيضها أو آخر حيضها ، ثم تنقسل وتصل خمسة أيام بالوضوء بالشك ، ثم تنقسل مرة أخرى لأنه آخر أيام حيضها إن كان السقط مستبين الحلقى ، ثم تصل خمسة عشر يوما بالوضوء يقين . وإن كانت المرأة معتادة في الحيض والظهار والنفاس وكانت عادتها في الحيض عشرة وفي الظهر عشرين وفي النفاس أربعين فأسقطت في أول أيام حيضها ولم تدر حال السقط : فاتها ترك الصلاة عشرة يقين لأنها حيض أو نفاس ، ثم تنقسل وتصل عشرين بالوضوء بالشك لأنها إما نفاس أو ظهر ، ثم ترك الصلاة عشرة لأنها حيض أو نفاس ، ثم تنقسل وتصل عشرين لأنه طهر في الأحوال كلها . الصيرفة : سئل عن إسقاط الجنين في الأربعين ؟ قال : يكره .

م : قسم آخر في الضلال في النفاس

المرأة إذا كانت لها عادة معروفة في الناس فحسبت عادتها وولدت بعد ذلك ولدا ورأت الدم : فليها أن تقعد عن الصلاة أربعين يوما إن كانت ترى الدم ، وإن لم يجاوز دمها أربعين يوما وطهرت هي بعد الأربعين طهرا كاملا لم تمد هي شيئا عما تركت من الصلاة ، وإن جاوز الدم الأربعين أو لم يجاوز ولكن طهرت بعد الأربعين أقل من خمسة عشر يوما فإن عليها أن تحرى في ذلك فإن وقع أكبر رأيها وغالب ظنها على حد أنه كان عادة فاسها ذلك فصحت على ذلك وأعادت ما تركت من الصلاة في أكثر أيام فاسها المعتادة ، وإن لم يكن لها رأى في ذلك احتاطت فصحت صلاة الأربعين كلها لجواز أن فاسها كان ساعا ، وإن كان دمها مستمرا للحال انقطعت عشرة أيام ثم فصحت صلاة هذه الأربعين ثانيا لاحتئال حصول القضاء في أول مرة في حالة الحيض ، والاحتياط في العبادات واجب .

قسم آخر

وإذا ولدت ولدا واستمر بها الدم وشكت في حيضها أو في طهرها أو فيهما فهي على ثلاثة أوجه: فإن شككت في حيضها أنها حمة أو عشرة وتلفت في الطهر أنه عثرون فالحمة تعد الأربعين النفاس، ثم تنقسل وتصل عشرين يوما ويقين الطهر، ثم تدفع حمة يقين الحيض ثم تنقسل فبلغ الحساب حمة وخطرين، ولها حجابان: الأقصر والأطول. وفي الأقصر استقبلها طهر عشرين، وفي الأطول بقي من حيضها حمة فتصل فيها بالوضوء بالشك، ثم تنقسل وتصل حمة عشر بالوضوء يقين الطهر فبلغ الحساب حمة وأربعين، وفي الأقصر استقبلها الحيض حمة وفي الأطول بقي من طهرها حمة فتصل حمة بالوضوء بالشك [فبلغ الحساب خمسين ثم تنقسل، وفي الأقصر استقبلها طهر عشرين وفي الأطول استقبلها حيض عشر فتصل عشرا بالوضوء بالشك]^١ ثم تنقسل فبلغ ستين، ثم في الأقصر بقي من طهرها عشرة وفي الأطول استقبلها طهر عشرين فتصل عشرة يقين فبلغ سبعين، وفي الأقصر استقبلها حيض حمة وفي الأطول بقي من طهرها عشرة فتصل حمة بالوضوء بالشك فبلغ حمة وسبعين فتنقسل، ثم في الأقصر استقبلها طهر عشرين وفي الأطول بقي من طهرها حمة فتصل حمة بالوضوء يقين فبلغ ثمانين، ثم في الأقصر بقي من طهرها حمة عشر وفي الأطول استقبلها حيض عشرة فتصل عشرة بالوضوء بالشك فبلغ تسعين فتنقسل في الأقصر لبق من طهرها حمة، وفي الأطول استقبلها طهر عشرين فتصل حمة بالوضوء يقين فبلغ حمة وتسعين، ثم في الأقصر استقبلها حيض حمة وفي الأطول بقي من طهرها حمة عشر فتصل حمة بالوضوء بالشك ثم تنقسل فبلغ الحساب مائة، وفي الأقصر استقبلها طهر عشرين وفي الأطول بقي من طهرها عشرة فتصل عشرة يقين فبلغ مائة وعشرة، ثم في الأقصر بقي من طهرها عشرة وفي الأطول استقبلها حيض عشرة

(١) من أم، خ.

فصل عشرة بالشك ثم تقتل فبلغ مائة وعشرين، ثم في الأقصر استقبلها حيض خمسة وفي الأطول استقبلها طهر عشرين فصل خمسة بالوضوء بالشك فبلغ الحساب مائة وخمسة وعشرين، ثم في الأقصر استقبلها طهر عشرين وفي الأطول بقي من طهرها خمسة عشر فصل خمسة عشر بالوضوء يقين فبلغ مائة وأربعين، وفي الأقصر بقي من طهرها خمسة وفي الأطول استقبلها حيض عشرة فصل خمسة بالوضوء بالشك فبلغ مائة وخمسة وأربعين، ثم في الأطول بقي من حيضها خمسة وفي الأقصر استقبلها حيض خمسة فترك هذه الحصة يقين ثم تقتل فبلغ الحساب مائة وخمسين واستقام دورها. وعلى هذا يخرج: إذا شك في الطهر أنه خمسة عشر أو عشرون واستقام دورها تكون في مائة وخمسين. وعلى هذا يخرج إذا شك فيها: شك في الحيض أنه خمسة أو عشرة، وشك في الطهر أنه خمسة عشر أو عشرون، واستقام دورها يكون في ثلاثمائة.

قسم آخر:

امرأة ولدت واقطع دمها بعد يوم أو يومين انتظرت إلى آخر الوقت واغتسلت وصلى.

قسم آخر:

في المرأة إذا طلقها زوجها فأخبرت عن انقضاء العدة في كم تصدق؟ وهذا فصل اختلف فيه العلماء رحمهم الله، روى أبو يوسف ومحمد عن أبي حنيفة أنها لا تصدق في أقل من خمسة ومثلين يوما، وفي رواية الحسن عنه لا تصدق في أقل من مائة يوم، وذكر الشيخ الإمام أبو سهل القرظي في كتاب الحيض عن أبي حنيفة رحمه الله أنها لا تصدق في أقل من مائة وخمسة عشر يوما، وعلى قول أبي يوسف رحمه الله لا تصدق في أقل من خمسة وستين يوما، وقال محمد رحمه الله: لا تصدق في أقل من أربعة وخمسين يوما وساعة. وهذا إذا كانت حرة، أما إذا كانت أمة وقد طلقها الزوج بعد الولادة

فعل رواية محمد عن أبي حنيفة لا تصدق في أقل من خمسة وستين يوما ، وعلى رواية الحسن لا تصدق هي في أقل من خمسة وسبعين يوما ، وعلى رواية أبي سهل لا تصدق هي في أقل من تسعين يوما ، وعلى قول أبي يوسف لا تصدق هي في أقل من سبعة وأربعين يوما ، وعلى قول محمد رحمه الله لا تصدق في أقل من ستة وثلاثين يوما وساعة .

قسم آخر في ختم النفاس بالطهر الفاسد :

يجب أن يعلم بأن أبا يوسف رحمه الله كان يرى ختم النفاس بالطهر الفاسد ، كما يرى ختم الحيض بالطهر الفاسد ، إذ الأصل عنده أن كل طهر بين الدمين يكون هو أقل من خمسة عشر فهو كدم مستمر ، وأبو حنيفة رضى الله عنه على ما يروى عنه أبو يوسف رحمه الله يرى ختم النفاس بالطهر الفاسد ، وعلى ما يروى عنه محمد لا يرى ختم النفاس بالطهر الفاسد ، واختلف المشايخ فيه على قول محمد رحمه الله ، قال الشيخ الفقيه محمد بن إبراهيم الميداني رحمه الله والشيخ الفقيه أبو بكر الأعمش : إن محمدا لا يرى ختم النفاس به كما لا يرى ختم الحيض به ، وقال جماعة منهم : إن محمدا يرى ختم النفاس به ، ففرقوا بين النفاس والحيض - ويبان ذلك : امرأة بلغت بالحبل فرأت الدم ثلاثين يوما ثم طهرت أربعة عشر يوما ثم استمر بها الدم أشهراً فتد من يرى ختم النفاس بالطهر الفاسد يكون قاسماً أربعين يوما عادة أصلية لها ، وطهرها عشرون يوما عادة أصلية لها ، وحيضها عشرة ، فصلى بعد الأربعين عشرين يوما ، وتدع الصلاة عشرة أيام ، وتصل عشرين يوما وذلك دأبها ما دامت ترى الدم ؛ وعلى قول من لا يرى ختم النفاس بالطهر الفاسد يكون قاسماً ثلاثين يوما عادة أصلية لها ، وطهرها عشرين عادة أصلية ، وحيضها عشرة عادة أصلية ، فصلى بعد الثلاثين عشرين وتعد عشرة ثم تصل عشرين .

قسم آخر في انتقال العادة في النفاس :

يجب أن يعلم بأن انتقال العادة في النفاس إنما يكون بالحال من النفاس ، و حاله أن يكون حيب النفاس طهر ثام خمسة عشر يوما فصاعداً ، وإذا قصر الطهر بعد النفاس عن خمسة عشر فذلك النفاس قاعد [غير حاله] ، ولا يفسد النفاس بدم ترى قبل الولادة لأنه لم يخرج عن الرحم [لا تسدد فم الرحم بالولد ، فتقتل العادة في النفاس بروية المخالف مرة عند أبي يوسف رحمه الله و تفسير فذلك عادة لها ، في عليه التيمم] و ياتيه : امرأة كانت أيام قاضها أربعين يوما عادة أصلية لها ، و أيام طهرها عشرين ، و أيام حبيها عشرة ، فولدت و رأت الدم ثلاثين ، ثم طهرت خمسة عشر ، ثم استمر بها الدم : انتقلت عادتها في النفاس إلى ثلاثين ، و في الطهر إلى خمسة عشر ، و بقيت عادتها في الحيض عشرة ، فترك الصلاة من أول الاستمرار عشرة ، ثم صلى خمسة عشر ، و على هذا القياس قاضهم - و الله أعلم .



كتاب الصلاة

هذا الكتاب يشتمل على خمسة و ثلاثين فصلا

في الخلاصة : الصلوات الخمس فريضة على المسلمين الماعلين البالغين من الرجال و النساء دون الحائض و النفساء في المواقيت المبرورة .

م : الفصل الأول في المواقيت

هذا الفصل يشتمل على أنواع :

الأول في بيان أول المواقيت و آخرها ، فنقول : أول وقت الفجر من حين تطلع الفجر الثاني و هو الفجر المستطير المنتشر في الأفق ، فإذا طلع الفجر الثاني خرج وقت العشاء و دخل وقت الفجر . هذا هو المنقول عن أصحابنا رحمهم الله ، ولم ينقل عنهم أن العبرة لأول طلوع الفجر الثاني أو لاستطارته و انتشاره ، و قد اختلف المشايخ فيه . و في الحاشية : الفجر لجران ، سمي الضرب الأول كاذبا و هو أن يبدو كذنب السرحان و يعقبه ظلام ، و في الهداية : و لا معتبر بالفجر الكاذب ، و هو البياض الذي يبدو طويلا ثم يعقبه الظلام ، لا يخرج به وقت العشاء ، و لا يثبت شيء من أحكام النهار . و الثاني هو البياض الذي يستطير و يعترض في الأفق ، و لا يزال يزداد حتى ينتشر ، و سمي مستطيرا لذلك . يثبت به أحكام النهار من حرمة الطعام و الشراب للصائم و خروج وقت العشاء و جواز أداء الفجر . م : و آخر وقت الفجر حين تطلع الشمس ، فإذا طلعت الشمس خرج وقت الفجر و لا يدخل وقت صلاة أخرى حتى تزول الشمس ، فمن حين طلوع الشمس إلى زوالها وقت مهمل .

(١) السرحان : الذئب ، و ذنب السرحان : اضفر الكاذب .

فأول وقت الظهر من حين تزول الشمس - وفي الحانية : اتفاقاً م : و إذا أردت معرفة زوال الشمس فالمقول عن أبي حنيفة رحمه الله أنه ينظر إلى القرص فما دام في كبد السماء فإنها ما زالت الشمس . فإذا انحطت يسيراً فقد زالت ، والمقول عن محمد رحمه الله في ذلك أن يقوم الرجل مستقبل القبلة فإذا مالت الشمس عن يساره فهو الزوال ، وقد قيل في معرفة ذلك أن تفرز خشبة مستوية في أرض مستوية قبل زوال الشمس ويخط في مبلغ ظلها علامة فإن كان الظل يقصر عن العلامة فاعلم بأن الشمس ما زالت لأن ظل الأشياء يقصر إلى زوال الشمس ، وإن كان الظل يطول ويجاوز الخط فاعلم بأن الشمس قد زالت ، وإن امتنع الظل عن القصور ولم يأخذ في الطول فهذا وقت الزوال وهو الظل الأصلي - وفي الظهيرية : وهو الصحيح ، وفي الحانية : وعن محمد رحمه الله أنه جعل لمعرفة زوال الشمس طريقاً آخر وهو أن يقوم الرجل مستقبل الشمس فإذا دام الشمس على حاجبه الأيسر علم أن الشمس لم تزل ، وإذا صار الشمس على حاجبه الأيمن - وفي الخلاصة الحانية ووجد حرماً على جفن عينه اليمنى - علم أن الشمس قد زالت م : و اختلفوا في آخر وقت الظهر ، روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن آخر وقت الظهر أن يصير ظل كل شيء مثله سوى الظل الأصلي ، فإذا صار ظل كل شيء مثله خرج وقت الظهر ودخل وقت العصر ، وهو قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ، وذكر في الأصل أنه لا يدخل وقت العصر حتى يصير الظل قائمتين ، ولم يتعرض لآخر وقت الظهر ، وروى أسد بن عمرو عن أبي حنيفة رحمه الله [أنه إذا صار ظل كل شيء مثله خرج وقت الظهر ، ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثله ، وروى أبو يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله أنه] ' إذا صار الظل أقل من قائمتين خرج وقت الظهر ، ولا يدخل وقت العصر حتى يصير ظل كل شيء مثله ، وقال أبو الحسن : هذه

(١) من أد ، خ

الرواية أصح فعلى هاتين الروایتين يكون بين الوقتين وقت مهمل يسميه الناس بين الصلاتين .

و أول وقت العصر عند أبي يوسف وعمد رحمهما الله إذا صار الظل قائمة وزاد عليها ، و ذكر أبو سليمان عن أبي يوسف أنه لم يعتبر الزيادة ، قال أبو الحسن : الخلاف في آخر وقت الظهر هو خلاف في أول وقت العصر ، وفي النياية : و أول وقت العصر إذا صار ظل كل شيء مثليه ، و هو المختار . م : و آخر وقت العصر وقت غروب الشمس ، و في التحفة : و للشافعي فيه قولان ، في قول إذا صار ظل كل شيء مثليه يخرج وقت العصر ولا يدخل وقت المغرب حتى تغرب الشمس فيكون بينهما وقت مهمل عنده ، و في قول إذا صار ظل كل شيء مثليه يخرج الوقت المستحب و يبقى أصل الوقت إلى غروب الشمس .

و أول وقت المغرب حين تقيب الشمس - و في التحفة : بلا خلاف . م : و آخر وقتها حين تقيب الشفق ، و في الحاشية : و قال الشافعي : وقتها مقدار ما يتمكن فيه من أداء ثلاث ركعات ، و من صلى بعده كان قاضيا لا مؤديا ، و في التحفة : و قد عده مقدار ما يتطهر الإنسان و يؤذن و يقيم و يصل ثلاث ركعات . و في النياية : و إذا اجتمع صلاة المغرب و صلاة الجنائزة يقدم المغرب و سنتها لأن تأخيرها مكروه .

م : و أول وقت العشاء حين تقيب الشفق - و في التحفة : بلا خلاف . م : و آخر وقتها يمتد إلى طلوع الفجر ، و في التحفة : و للشافعي فيه قولان ، في قول حين يمضي ثلث الليل ، و في قول حين يمضي نصف الليل . م : و تفسير الشفق في قول أبي حنيفة الياض الذي يكون في جانب المغرب - و في السراجية : بعد الحمرة ، م : و في رواية أسد بن عمرو عنه أنه الحمرة ، و هو قول أبي يوسف وعمد و الشافعي رحمهم الله - و في الوقاية : و به يفتي ، و في الحاشية : حتى لو صلى العشاء بعد ما غابت الحمرة و لم يغب الياض لا يجوز عنده . و في النياية : و اختار بعض مشايخنا في العشاء

أن يؤخذ بقول أبي حنيفة: **قوله** العشاء ، ويعد الشفق يائسا لطول الليالي وطول بقاء
اليأس إلى ثلث الليل ، م : ورد قوى في زمن الصدر الكبير برهان الأئمة وفيه : إما
لا نجد وقت العشاء في بلدنا فإن الشمس كما تقرب يطلع الفجر من الجانب الآخر هل
طينا صلاة العشاء؟ فكتب في الجواب : إنه ليس عليكم صلاة العشاء ؛ وفي الظهيرة :
الصحيح أنه ينوي القضاء لفقد وقت الأداء .

م : وأما الوتر فوقته ما هو وقت العشاء ، إلا أنه مأمور بتقديم العشاء عليه ، وفي
التجريد : حتى لو صلى الوتر قبل العشاء لم يحكم إلا إذا كان ناسيا في قول أبي حنيفة ،
وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : وقته إذا فرغ من صلاة العشاء ؛ وفي الحاشية :
وإن صلى العشاء على غير وضوء ثم استيقظ في السحر فأوتر فلما فرغ من الوتر فذكر
أنه صلى العشاء على غير وضوء فإنه يعيد العشاء ولا يعيد الوتر في قول أبي حنيفة
رضي الله عنه . وفي التفريد : وهو واجب عنده ، ستة عندهما .

وفي التهذيب : ثم الوجوب يتعلق بآخر الوقت عندما بمقدار الترخية . وعند
زفر بمقدار أداء الصلاة ، قال ابن شجاع : أول الوقت يتعلق به الوجوب ويتضيق في
آخره ، وهو قول الشافعي رحمه الله ، حتى أن الكافر إذا أسلم ، والصبي إذا بلغ ،
والجنون إذا أفاق ، والحائض إذا طهرت : إن بقي مقدار الترخية يجب عليه الصلاة
عندنا . ثم إذا أدى في أول الوقت قيل : يقع فرضا ويتمين ذلك الوقت للوجوب [فيه
وقيل : يقع قفلا ، وقيل : يقع موقوفا إن بقى في آخر الوقت أهلا للوجوب] يقع
فرضا ، وإن لم يبق كان قفلا . م : وقت الجمعة ما هو وقت الظهر .

نوع آخر في بيان فضيلة الأوقات

قال أصحابنا رحمهم الله : الإسفار بالفجر أفضل في الأئمة كلها ، إلا صيغة يوم النحر
لما جاء بمردفة فإن هناك التغليس أفضل ، إلا أنه لا يلبي أن يؤخر تأخيرها يقع الشك في

(١) من أراءه .

طلوع الشمس لأنه حيث يقع العك في فساد صلاته، وفي الغاية: والخبر أنه لا يؤخر تأخيراً لا يمكن السبوق قضاء ما فاتته. م؛ واختار الطحاوي في الفجر الجمع بين التغليس والإسفار، يبدأ بالتغليس ويطول القراءة ويحتم بالإسفار. وفي الغاية: وهو حسن، ولا سيما في جماعة الصلحاء والإبرار. وفي الطحاوي: في ظاهر الرواية: ويستحب أن يبدأ بالإسفار ويحتم بالإسفار. وفي الحاشية: وجد الإسفار ما قاله شمس الأئمة الحلواني والقاضي الإمام أبو علي النسفي إنه يبدأ الصلاة بعد انتشار البياض في وقت يحل الفجر بقراءة مسبونة ما بين أربعين آية إلى ستين أو أكثر ويرتل القراءة، فإذا فرغ من الصلاة لو ظهر منه سهو في طهارته يمكن أن يتوضأ ويبدأ الصلاة قبل طلوع الشمس، كما فعل أبو بكر وعمر رضي الله عنهما. وفي فتاوى الحجة: الإسفار في الفجر أفضل - أي أدائها في آخر الوقت، وعند الشافعي التغليس أفضل، وكذا التحجيل والأداء في أول الوقت في سائر الصلوات أفضل^١.

و أما العصر فأخيرها أفضل في الأزمان كلها ما لم يتغير الشمس، ولكن يكره تأخيرها إلى أن يتغير الشمس - هكذا ذكر في الأصل، وفي القدوري. وذكر الطحاوي رحمه الله إلى أن تحمر الشمس، ولكن مع هذا لو صل جاز لأنه صل في الوقت. ثم على ما ذكره في الأصل يعتبر التغير في عين القرص^٢ أو في الضوء الذي يقع على الجدران والحائط، قال السفيان وإبراهيم النخعي رحمهما الله: في الضوء، وعن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد في التوادر أنه يعتبر التغير في القرص [وبه كان يقول مشايخ بلخ والشيخ محمد بن الفضل يبخارو. ثم تكلموا في معرفة التغير في القرص^٣] قال بعضهم: إذا قامت الشمس للغروب قدر رحمن أو رمح لم يتغير، فإن صارت أقل من ذلك فقد تغير، وقال بعضهم: يوضع طست ماء في الصحراء وينظر فيه، فإن كان القرص يبدو للناظر فقد تغيرت، وفي التبايع: وقال بعضهم: يوضع الطست فإن ارتفعت الشمس (١-١) من أر، خ وغيرهما، وفي نسخة م: وتجيلها في ربامان الشتاء أفضل (٢) قرص الشمس: عنها (٣) من أر، بخ.

على جوانبه فهو الوقت المتخير المكروه، وإن وقعت في جوف الطست فهو الوقت المباح،
 م : وقال بعضهم : إذا كان بحال يمكنه إحاطة النظر إلى القرص ولا حاز عيناه
 فقد تغيرت - وفي الهداية : هو الصحيح ، وفي النهاية : وهو الأصح ، وبه تأخذ م : وإن
 كان لا يمكنه إحاطة النظر إلى القرص وتجاوز عيناه فالتغيرت . وقال بعض أصحابنا :
 إن التأخير إلى هذا الوقت مكروه ، وأما الفعل فغير مكروه ، لأنه مأثور بالفعل ولا يستقيم
 إثبات الكراهية للشيء مع الأمر ، وفي الكافي : قيل الأداء مكروه أيضاً ، وفي الظهيرية :
 روى عن إبراهيم النخعي أنه قال : ما اجتمع أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم
 كاجتماعهم على تنوير الفجر وتأخير العصر . ولو أسلم الكافر عند غروب الشمس فأراد
 أن يقضيها عند غروب الشمس من اليوم الثاني هل له ذلك ؟ ذكر الشيخ أبو علي البردوي :
 لا رواية لهذه المسألة ، وينبغي أن يجوز لأنه أداها كما وجب ، وفي جامع الجوامع :
 لو عاف دخول الوقت المكروه وهو لم يصل الظهر صلى الظهر ثم العصر ، وقيل : العصر .
 م : وأما المغرب فيكره تأخيرها إذا غربت الشمس - وفي السراجية : إلا بغير
 السفر أو بأن كان على المائدة .

م : وأما العشاء فتأخيرها أفضل إلى ثلث الليل في رواية - وفي التفريد : وهو
 الاختيار ، م : وفي رواية إلى نصف الليل . هكذا ذكر القدوري ، وذكر الكرخي
 رحمه الله أن تأخير العشاء إلى ثلث الليل مستحب ، وفي النهاية : إلا إذا كان فيه تفرق
 الجماعة ، وبعده إلى نصف الليل مباح غير مكروه ، م : وقال الطحاوي : وبعد نصف
 الليل إلى طلوع الفجر مكروه إذا كان التأخير بغير عذر . وفي الحاشية : ويجعل العشاء
 في الصيف ويؤخر في الشتاء إلى ثلث الليل ، وفي المضمرات : أن الاختيار في صلاة العشاء
 التأخير ما بينه وما بين ثلث الليل . م : وأما الوتر فإن كان لا يتق من نفسه الاستيقاظ
 أو تر أول الليل ، وإن كان يتق فالأفضل آخر الليل .

وفي يوم النجم يؤخر الفجر والظهر والمغرب ، ويجعل العصر والعشاء في الأزمته

كلها ، وفي الهداية : و عن أبي حنيفة رحمه الله التأخير في الكل للاحتياط . م : وأراد بقوله « يؤخر المغرب » التأخير قدر ما يستيقن بغروب الشمس . وفي النائية : و يؤخر الظهر قدر ما يستيقن بزوالها ، م : و أراد بقوله « ويجعل العصر » التججيل قدر ما يقع عنده أنه لا يقع في الوقت المكروه ، فإن التأخير إلى آخر الوقت مستحب ، وأراد بقوله « يجعل العشاء » التججيل قليلا على الوقت المعتاد .

ولا يجمع بين الصلاتين في وقت إحداهما ، لا في سفر ولا في حضر ، ما خلا عرفة والمزدلفة ، وسيأتي في الحج ، وفي الحائية : وعند الشافعي رحمه الله يجوز الجمع بين الصلاتين بعذر السفر والمرض والمطر . م : وقبل الجمع بين الصلاتين فعلا لعذر المطر جائز إحرارا لفضيلة الجماعة ، وذلك بتأخير الظهر وتجيل العصر ، وتأخير المغرب وتجيل العشاء .

قال مشايخنا رحمهم الله : المستحب للإنسان أن لا يؤخر الظهر حتى يصير ظل كل شيء مثله ، ولا يصل العصر حتى يصير ظل كل شيء مثليه ليصير مؤديا كل الصلاة في وقتها بالإجماع .

نوع آخر في بيان الأوقات التي يكره فيها الصلاة

الأوقات التي يكره فيها الصلاة خمسة ، ثلاثة يكره فيها التطوع والفرض ، وذلك عند طلوع الشمس ووقت الزوال وعند غروب الشمس ، إلا عصر يومه فاتها لا يكره عند غروب الشمس ، وفي الخلاصة والسراجية والتفريد : يكره التطوع . ولا يجوز الفرض عند طلوع الشمس ، وقيام الظهيرة ، والغروب - وفي شرح الطحاوي : وقال الكرخي : التطوع في هذه الأوقات يجوز وأحب إلى أن يعيد ، وفي السغناقي : وعند الشافعي يجوز الفرائض في هذه الأوقات في جميع الأماكن دون النوافل ، وفي مكة يجوز الفرائض والنوافل عنده ، وفي التفريد : في هذه الأوقات عند الشافعي رحمه الله يجوز الفرض والنافة إذا كان لها نسيب ، ولا يجوز إنشاء النوافل . م : و عن أبي يوسف رحمه الله أنه جوز الغل

وقت الزوال يوم الجمعة ، وفي جامع الجوامع عن أبي يوسف أنه يجوز النفل وقت الزوال يوم الجمعة وركعتي التحية ، وفي التحفة : أن الأفضل في صلاة الجنازة في هذه الأوقات أن يؤدبها ولا يؤخرها ، وكذا سجدة التلاوة فإنه إنما يكره في هذه الأوقات فيها إذا كانت التلاوة في غير هذه الأوقات ، أما لو تلا في وقت مكروه وسجدها فيه جاز من غير كراهة . م : ولا يجوز في هذه الأوقات صلاة الجنازة ، ولا سجدة التلاوة ، ولا سجدة السهو ، ولا قضاء فرض ، ولو قضى فرضاً من الفائتات في هذه الأوقات يجب عليه إعادتها ، ولو صلى صلاة الجنازة لا يبيدها ، وكذلك لو سجد للتلاوة في هذه الأوقات لا يبيدها وتسقط عنه ، وإذا تلا آية السجدة في هذه الأوقات فالأفضل أن لا يسجد ، ولو سجد جاز ولا يبعد . وفي الينابيع : ولو صلى التطوع في هذه الأوقات الثلاثة يجوز ويكره ، والأولى أن يقطعها ويقضيها في وقت مباح . وفي الفتاوى العتبية : سئل شمس الأئمة الحلواني عن قوم كسالى عادتهم الصلاة وقت طلوع الشمس أيمنون عن ذلك ؟ قال : لا ، لأنهم لو آمنوا لا يصلون بعد ذلك .

م : وقتان آخران يكره فيها التطوع وهما بعد طلوع الفجر إلى طلوع الشمس إلا ركعتي الفجر ، وما بعد صلاة العصر إلى وقت غروب الشمس ، ولا يكره فيها الفرائض ولا صلاة الجنازة ، وفي الكافي : ولا سجدة التلاوة ، وفي الينابيع : ولا سجدة السهو . وفي الفتاوى العتبية : ولو أخر القضاء ثم قضى في مثل هذا الوقت لا يجوز ، وعن الكرخي رحمه الله أنه يجوز ، وفي المنظومة في باب زفر رحمه الله :

ولو تلا عند طلوع وسجد عند الزوال وإذا غابت فسد

م : ولو أفسد سنة الفجر قبل الفرض ثم قضاها بعد الفرض لا يجوز ، ولا يجوز أدائها المنذورة في هذين الوقتين ، وإن كانت الصلاة المنذورة واجبة إلا أنها وجبت بإيجاب العبد والواجبات على قسمين : قسم وجب بإيجاب العبد كالمنذورة ، وقسم وجب بإيجاب الله تعالى كالوتر على إحدى الروايات عن أبي حنيفة وسجدة التلاوة وسجدة السهو ،

فما وجب بإيجاب الله تعالى يجوز أدائه في هذين الوقتين : وما وجب بإيجاب العبد لا يجوز . وفي السنن : ذكر في التجنيس من أراد أن يصلي تطوعا في آخر الليل فلما صلى زكاة طلع الفجر كان الإتمام أفضل ، لأنه وقع صلاة التطوع بعد الفجر لا عن قصد . م : و الواجب على نفسه صلاة في هذه الاوقات ، فالأفضل له أن يصلي في وقت مباح ، ولو صلى في هذا الوقت يسقط عنه . ولا يجوز ركعتا الطواف في هذين الوقتين ، وفي الولوالجية : ويكره ركعتا الطواف قبل طلوع الشمس وبعد العصر ولا يكره الطواف في هذين الوقتين ، هو الصحيح . م : وهاتان وقت آخر ، وهو ما بعد غروب الشمس قبل أن يصلي المغرب فالصلاة فيه مكرومة ، لا لمضي في الوقت بل لتأخير المغرب . وفي الحاشية : تسعة أوقات يجوز فيها قضاء الفائتة و صلاة الجنائزة و سجدة التلاوة ، ولا يجوز فيها قل لها سبب كالمندورة و ركعتي العجر و الطواف و تحية المسجد - وفي الهداية : و الذي شرع فيه ثم أفسده . م : أو لم يكن لها سبب : بعد طلوع العجر قبل صلاة الفجر لا يجوز إلا سنة الفجر ، و بعد الفريضة قبل طلوع الشمس ، و بعد صلاة العصر قبل التغير ، و بعد غروب الشمس قبل صلاة المغرب ، و عند الخطبة يوم الجمعة ، و عند إقامة الجمعة ، و عند خطبة العيدين ، و عند خطبة الكسوف . و عند خطبة الاستسقاء . فالحاصل أن الأوقات التي يكره فيها الصلاة اثنا عشر ، فثلاثة يكره الصلاة فيها لمضي في الوقت . وهي : وقت الطلوع ، و الغروب ، و الزوال ؛ فذلك يكره فيها جنس الصلاة فرضا و نفلا ، و البواقي لمضي في غير الوقت فذلك أثر في النوافل .

م : في الكلام في الوقت الذي يباح فيه الصلاة إذا طلعت الشمس ، و المذكور في الأصل : إذا طلعت حتى ارتفعت قدر رحمن أو قدر رح يباح فيه الصلاة ، و كان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يقول : ما دام الإنسان يقدر على النظر إلى قرص الشمس فالشمس في الطلوع لا يباح فيه الصلاة ، فإذا عجز عن النظر يباح فيه الصلاة ، و قال الشيخ أبو محمد عبد الله بن الفضل : ما دامت الشمس عمرة أو مصفرة على رؤوس

الحيطان و الجبال و الأشجار فهي في الطلوع فلا تحل الصلاة ، فإذا أبيضت فقد طلعت و قد حلت الصلاة ، و قال الإمام أبو حفص السفيكردرى رحمه الله : يؤتى بطست و يوضع في أرض مستوية فإذا دامت الشمس تقع على حيطان فهي في الطلوع فلا تحل الصلاة ، فإذا وقعت في وسطه فقد طلعت و قد حلت الصلاة .

و لو شرع في النفل في الأوقات الثلاثة فالأفضل له أن يقطعها ، فإذا قطعها لزمه القضاء في المشهور من الرواية . و قال الناطقي في هدايته : روى ابن شجاع عن أبي حنيفة رضي الله عنه أنه لا قضاء عليه ، و لو شرع في الوقتين في النافلة ثم أفسدها لزمه القضاء ، و لو اقتح النافلة في وقت مستحب ثم أفسدها ثم أراد أن يقضيها بعد العصر قبل غروب الشمس لا يقضيها و إن كانت واجبة ، و لو شرع في صلاة النفل في وقت طلوع الشمس ثم قطعها ثم قضاها في تلك الساعة عقيب ما أفسدها جاز ، و كذلك إن قضاها من الغد في مثل ذلك الوقت ، و إن لم يفسدها و أتىها لا قضاء عليه . و عن أبي يوسف رحمه الله في رواية أخرى أنه لا يجوز القضاء إلا في وقت يحل الأداء ، و على هذا : لو شرع في سنة الفجر ثم أفسدها ثم أراد أن يقضيها بعد ما صلى الفجر قبل طلوع الشمس لا يقضيها ، هكذا قيل ، و حكى عن الشيخ الإمام محمد بن الفضل أن له أن يقضيها بعد ما صلى الفجر قبل طلوع الشمس ، و صورة ما حكى عنه : رجل جاء إلى الإمام في صلاة الفجر و غاف أنه لو اشتغل بالسنة تفوته الفجر بالجماعة ، قال : جاز له أن يدخل في صلاة الإمام و يترك السنة و يقضيها بعد ما طلعت الشمس عند محمد ، فإن أراد أن يقضيها قبل طلوع الشمس فالخيلة أن يشرع في السنة ثم يفسدها على نفسه ثم يشرع في صلاة الإمام فإذا فرغ الإمام من الفريضة يقضيها قبل طلوع الشمس . و لا يكره لأنه بافساده إياها صارت ديناً عليه و يصير كمن شرع في التطوع ثم أفسدها على نفسه ثم قضاها في هذا الوقت و ذلك لا يكره ، كذا هاهنا ، و من المشايخ من قال : في هذه الخيلة نوع خطأ لأن فيها أمراً بإفساد العمل و الله تعالى يقول ﴿وَلَا تَبْطُلُوا أَعْمَالَكُمْ﴾ و الأحسن

(١) آية ٣٣ من سورة محمد .

أن يقال: يشرع في السنة ويكبر لها ثم يكبر مرة ثانية للفريضة فيخرج بهذه التكبير من السنة ويصير شارعا في الفريضة ولا يصير مفسدا بل يصير مجاوزا من صل إلى صل، وهو كن كبر للظهر في وقت الصبر على ظن أنه لم يصل الظهر ثم تذكر أنه صلى الظهر في وقتها فكبر ثانيًا من غير سلام ولا كلام ينوي الدخول في العصر يصير شارعا في العصر خارجا عن الظهر، كذا هاهنا. ولو غربت الشمس في خلال العصر لا يفسد عصره ويتمها، وقال الناطني: ما كان قبل غروب الشمس كان أداء. وما كان بعد غروب الشمس يحتاج أن ينوي فيه القضاء. ولو طلعت الشمس في خلال الفجر تفسد فجره. وفي التجريد: وقال الشافعي: يتم. وعن أبي يوسف رحمه الله أن من صلى ركعة من الفجر ثم طلعت الشمس لم يفسد صلاته ولكن يلبث كذلك إلى أن ترفع الشمس وتبيض ثم يتم الصلاة. وفي التهذيب: ولو غربت الشمس أتمها اتفاقا. وفي الجملة: لو خرج الوقت ينقلب تطوعا عند أبي حنيفة رحمه الله، وعند محمد بطل أصلا. وفي البيهقي: سئل البقال عن تحية المسجد بعد طلوع الفجر هل يجوز؟ قال: لا يجوز. وذكر في شرح السنة أن عند الشافعي من دخل المسجد لا يجلس حتى يصل ركعتين تحية المسجد. وذكر في شرح المناقب في باب ما جاء في مناقب أبي حنيفة أن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يصلي ركعتي تحية المسجد بعد طلوع الفجر. وفي الظهيرية: ولو شرع في التطوع قبل طلوع الفجر فلا صلى ركعة طلع الفجر قيل: يقطع الصلاة، والأصح أن يتمها، وهل ينوب ما صلى بعد طلوع الفجر عن سنة الفجر؟ الأصح أنه لا ينوب. وكذا إذا صلى الظهر ستا وقد قدر التشهد في الرابعة الأصح أنه لا ينوب عن الركعتين. في النياية: ولو صلى ركعتين من الليل فلا سلم علم أنه وقع بعد طلوع الفجر يقع عن السنة، فهذا يدل على أن السنة يتأدى بنية التفل.

وما يتصل بهذا الفصل: يكره الكلام بعد انشقاق الفجر إلى أن تصل الفجر، إلا بخير لأثر عمر وابن مسعود رضي الله عنهما، فإذا صلى الفجر فلا بأس بأن يتكلم في

حاجته ويمشى في حاجته كعاشه ومجده، والمراد من هذا الكلام الكلام المباح، أما الفاحش لحرام في جميع الأوقات، وقال بعض الناس: يكره الكلام بعد صلاة العصر أيضا إلى طلوع الشمس، وقال بعضهم: إلى أن ترتفع الشمس، وعن الحسن بن علي رضي الله عنهما أنه كان لا يتكلم إلى أن ترتفع الشمس، وذكر الشيخ الإمام أبو الميثم رحمه الله في كتابه «البيان» أن السير بعد العشاء مكروه عند البعض، وسيأتي الكلام فيه - والله أعلم.

الفصل الثاني

في فرائض الصلاة وواجباتها وسننها وآدابها

فرائض الصلاة نوعان: أحدهما قبل الشروع فيها^١، وإنها نذيرة، فمن جلتها: ستر العورة، العورة للرجل من تحت سرنه حتى يجاوز ركبته، وفي شرح المتفق: وقال الشافعي: من فوق السرة إلى ما فوق الركبة، م: وقال زفر: من فوق السرة إلى تحت الركبة، وركبته عورة عند علمائنا رحمهم الله إلا أنه إذا ستر مقدار ما ذكرنا وصلى كذلك كان مسئلا بخلاف ما إذا صلى في ثوب واحد متوشحا به، وتفسير التوشح أن يفعل بالثوب مثل ما يفعل القصار في المقصرة إذا لف الكرباس على نفسه حيث لا يكون مسئلا، وفي الحاوي: ويؤمر بذلك إذ لم يجد ثوبا آخر، م: وعن أبي حنيفة رضي الله عنه أن الصلاة في سراويل واحد يشبه فعل أهل الجفاء، وفي الثوب الذي يتوشح به أبعد من الجفاء، وفي قبض وإزار أخلاق الناس وتكملهم. وفي الخلاصة: العورة العورتان: غليظة وخفيفة، والغليظة كالقبل والذبر، والخفيفة سائر الأعضاء، والأصح أن التقدير في الغليظة والخفيفة الأربع، وذكر الكرخي رحمه الله في كتابه أنه يمتد في الغليظة قدر الدرهم - وفي الخلاصة والخاتمة: وهذا ليس بصحيح. م: وذكر ابن شهاب (١) عمر فلان: لم يزل يتحدث فيه (٢) وتسمى شرائط الصلاة، وما تكون بعد المشروع تسمى أركان الصلاة.

أنه إذا كان محلول الإزار وكان إذا نظر رأى عورة نفسه لم يجوز صلاته . وفي نوادر هشام : إذا صلى في قبض واحد وهو محلول الجيب فافتتح جيبه حتى لو نظر رأى عورة نفسه فصلاته فاسدة ، وزاد فقال : وإن لم ينظر ، وإن كان قد لوث الثوب بصدرة فلم ير عورته لو نظر إليها لا تفسد صلاته ، فعلى هذه الرواية جعل ستر العورة من نفسه شرطاً ، حتى فرق بعض أصحابنا على هذه الرواية بين أن يكون المصلح خفيف اللحية وبين أن يكون كث اللحية فقال : إذا كان المصلح كث اللحية يجوز صلاته لأن لحية تستر عورته ، وقال بعضهم : لا يجوز صلاته ولا ينفعه لحية . وذكر الزندوسى هذا القول في نظمه ، وعامة أصحابنا رحمهم الله جعلوا الشرط ستر العورة من غيره لا من نفسه ، ألا ترى أنه يجوز لصاحبه سها والنظر إليها . وفي السراجية : إذا صلى في قبض محلول الجيب بغير إزار جاز ، وهو المختار وإن لم يكن طویل اللحية ، وفي الولوالجية : وهو الأصح ، وعليه الفتوى ، م : وروى ابن شجاع عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله أنه إذا كان محلول الجيب فنظر إلى عورته لا تفسد صلاته ، وفي الصغرى : هو الصحيح ، م : وإن كان عليه قبض ليس عليه غيره وكان إذا مجد لا يرى أحد عورته ولكن لو نظر إنسان من تحته رأى عورته فهذا ليس بشيء . وفي الفتاوى الثانية : إذا كانت العانة مكشوفة لا يجوز صلاته ، وفي فتاوى الحجّة : إذا عقد إزاره أسفل السرة وحولها مكشوف فوق العانة لا يجوز أن ينظر الرجل إليه ، ولا يجوز أن يصل كذلك ، وفي الكبرى : المصلح إذا انكشف ما بين ستره وعانة إن انكشف ربه فسدت صلاته ، والمراد من حولها ، جميع البدن . وفي التوازل : سئل أبو نصر عن رجل عريان ومعه ميت وثوب واحد لحضرت الصلاة قال أبو عبد الله البلخي : الحى أولى بالثوب من الميت ، يوارى الميت في التراب ويلبس الثوب الحى ؛ قال الفقيه : هذا الجواب إنما يصح إذا كان الثوب ملكاً للحى ، أما إذا كان ملكاً للميت فلا يصح للحى أن يلبسه ولكن يكفن

(د) العانة : منبت الشجر في أسفل البطن .

البيت لأن الكفن أولى من الميراث . وأما المرأة يلزمها أن تستر نفسها من قرنها إلى قدمها ، ولا يلزمها ستر الوجه والكفين بلا خلاف ، وفي جامع الجوامع : وقيل يداها إلى الرسغ ورجلاها إلى الكعب ليست بعورة ، وفي المنافع : قول صاحب القدوري : إلا وجهها وكفيها ، فيه إشارة إلى أن ظهر الكف عورة ، وفي الفتاوى المتأية : وفي الذراع روايتان عن أبي يوسف ، في رواية كالساق ، وفي الظهيرية : وهو الأصح ، وفي رواية كالكف . م : وفي القدمين اختلاف المشايخ ، وكان الشيخ الإمام أبو جعفر يقول مرة : إن قدمها عورة ، ومرة يقول : ليست بعورة ، والأصح أنها ليست بعورة ، وفي الظهيرية : وذكر الكرخي أن القدم ليست بعورة في حق النظر بغير شهوة ، وفي السراجية : قدم المرأة ليست بعورة في حق الصلاة . م : وفي الجامع الصغير : امرأة صلت وربع ساقها أو ثلث ساقها مكشوف لم تجز صلاتها ، هذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، وقال أبو يوسف : إن كان المكشوف أكثر من النصف لم تجز صلاتها ، وإن كان أقل من النصف جاز ، وفي النصف عنه روايتان ، وقليل الانكشاف عفو بالإجماع ، فقال أبو حنيفة ومحمد رحمهما الله : الربع وما فوقه كثير ، وما دونه قليل ، وقال أبو يوسف : ما فوق النصف كثير ، وما دونه قليل ، وفي النصف روايتان ، الصحيح قولهما . وكذلك حكم البطن والظهر والفخذ والشعر ، ثم إن كان المراد من الشعر المذكور في الكتاب ما يوارى المنت فذكر من الجواب على الروايات كلها ، وإن كان المراد من الشعر المسترسل فذكر من الجواب على إحدى الروايتين لأن في كون المسترسل عورة روايتين ، واختيار الشيخ أبي الليث أنه عورة ، وفي الهداية : هو الصحيح ، وفي النوازل : وهو المختار ، وفي الخلاصة والحانية : وغسله في الجنابة موضوع ، وهو المختار . وفي الذخيرة : امرأة صلت وشعرها ماتحت الأذنين مكشوفة قدر الربع لا تجوز صلاتها لأنها عورة على اختيار الفقيه أبي الليث في حق هذا الحكم ، وكذا عورة في حق نظر الأجني حتى لا يجوز النظر للأجنبي إلى طرف صدغ الأجنبية ،

أما في حق الغسل عن الجنابة فالاختيار الرواية الأخرى . وفي الفتاوى العتائية : وإذا انكشف ربيع عورتها عند السجود تركت السجود . ولو كان بمحلقه قرحة تسيل لو قرأ أو سجد : عند أبي حنيفة رحمه الله يقرأ ويسجد مع السيلان ، وفي الزيادات : يترك السجود . وفي السراجية : امرأة معها ثوب لو صلت فيه قائمة انكشف ربيع ساقيها ، ولو صلت قاعدة يستر الجميع فانها تصل قاعدة . ٣ : و اختلف المشايخ في الركبة ، منهم من قال : الركبة عضو على حدة حتى يعتبر فيه انكشاف الربع منه ، ومنهم من قال : يعتبر مع الفخذ عضوا واحدا حتى يعتبر الربع فيها ، وفي الخلاصة : حتى لو كان ربيع الركبة مكشوفاً يجوز صلاته وهو المختار ، وفي الملتقط : ولو صلى وركبته مكشوفتان والفخذ مغطى جازت صلاته . في الهداية : الذكر يعتبر بانفراده ، وكذا الاثنيان ، هو الصحيح . ٤ : وأما ثدي المرأة إن كانت مراوحة فهي تبع للصدر ، وإن كانت كبيرة فالثدي أصل بنفسه . وفي الفتاوى العتائية : و الظهر بانفراده عورة ، والبطن كذلك ، وكذا الصدر . وفي الظهيرية : و اختلف المشايخ في الدبر أنه عورة مع الألتين جميعاً أو كل منهما عورة والدبر ثالثهما ، منهم من قال : كل ذلك عورة واحدة ، ومنهم من قال : كل منها عورة . وفي الحجة : ولو صلت الأمة ورأسها مكشوف جاز بالاتفاق ، ولو صلت و صدرها وثديها مكشوفة لا يجوز عند أكثر مشايخنا . وفي النياية : للصغيرة أن تصل بغير قناع لأن صلاتها ليست فرضاً ، والمختار أن تصل بقناع لتعتاد ما يجب عليها بعد البلوغ . وفي السراجية : و المراوحة لو صلت عريانة أمرت بالإعادة . وفي الفتاوى العتائية : لو صلت أمة شهراً بغير قناع ثم علمت أنها أعتت منذ شهر تعيد تلك الصلوات . و الانكشافات المتفرقة تجمع ، كالتجاسات المتفرقة ، و تضم الغليظة إلى الخفيفة فإذا بلغا ربما منعه . وفي الحجة : إذا وجد العارى حصيراً أو بساطاً صلى فيه ولا يصل عرياناً ، وكذا إن أمكنه أن يستر عورته بالحشيش وأوراق

(١) القناع : ما تغطي به المرأة رأسها .

القرع^١ ، وفي السنن: كل عضو عورة ، فإذا انقلب على وجهه انظر إليه ، فيه وجهان ، أحدهما أنه لا يجوز ، وكذا الذكر المقطوع من الرجل وشعر عاتقه إذا حلق . وفي الفتاوى السنية : العريانة إذا لم يجد ثوبا يصلح قاعدا بالإيماء - وفي الكافي : أو قائما بركوع وسجود ، والاول أفضل ، وقال زفر والشافعي : يصلح قائما بركوع وسجود ، ولو جمعوا يقوم الإمام وسطهم . الهداية . وما كان عورة من الرجل فهو عورة من الأمة ، وبلنها وظاهرها عورة ، وفي المنتقى : قال أبو حنيفة رضي الله عنه : ذراع الأمة عورة كبطنها ، وقال أبو يوسف : ليس بعورة ، وفي الظهيرية : وكذا من فيها شيء من الرق كالمدبرة^٢ وأم الولد والمكاتب^٣ والمستعانة^٤ بمنزلة المكاتب عند أبي حنيفة . والأمة إذا اعتقت في خلال الصلاة فإن أخذت قناعها بعمل قليل وتقنعت به قبل أن تؤدي ركنا لا تفسد صلاتها ، وكذا المصلي إذا تعرى فيستر من ساعته ، وكذلك من ألقى عليه الثوب النجس ثم رماه من ساعته . وفي السراجية : العاري إذا كان بمحضرتة من له كسوة فإنه يسأله فإن لم يعطه صلى عريانا ، ولو وجد في خلال صلاته ثوبا استقبل . وفي الحجة : ولا يجوز صلاة النساء [على السطوح]^٥ قاعدات لأنهن غير عاريات .

م : ومن جعلتها^٦ طهارة ما يستر به عورته إذا كان مقبيا وله ثوب آخر أو ليس له ثوب آخر ، وإذا كان مسافرا وله ثوب آخر لا يجوز صلاته مع الثوب النجس إذا كانت النجاسة أكثر من قدر الدرهم . وإن لم يكن له ثوب آخر وعجز عن غسله لعدم الماء أو معه ماء وهو يخاف العطش جاز له الصلاة فيه - وفي الهداية : ولا يعيد ،

- (١) القرع : نوع من البقطين طويل إلى نحو شبر (٢) التدبير هو إيجاب الفتح الحاصل بعد الموت (٣) كاتب العبد : كتب على نفسه ثمنا فإذا سمي وأداه حتى (٤) استنسى العبد استسقطه : كلفه من العمل ما يؤدي به عن نفسه إذا اعتق بعضه ليحتق ما بقي منه (٥) من أرض . (٦) أي من فرائض الصلاة قبل الشروع فيها ، راجع ص ٤١٢ .

م : وإن كان كله مملوفاً من الدم كان هو بالخيار : إن شاء صلى عريانا قاعداً بايماء ، وإن شاء صلى قائماً بركوع وسجود ، وعن محمد : يلزمه أن يصلي فيه قائماً بركوع وسجود ، وفي السراجية : الأفضل أن يصلي قاعداً بايماء . وإن كان ربه طاهراً وثلاثة أرباعه نجساً . وفي جامع الجوامع أو نصفه . لم تجز الصلاة عريانا بالإجماع ، وإن كان أقل من الربع طاهراً فله الخيار على الاختلاف الذي مر . وفي التنايع : ولو أن مسافراً معه ثوبان أحدهما فيه النجاسة أكثر من قدر الدرهم وفي الآخر مقدار الدرهم صلى في الذي نجاسته قدر الدرهم ، ولو أن في أحدهما قدر الدرهمين وفي الآخر قدر ثلاثة دراهم جاز له أن يصلي في أيهما شاء ، والأفضل أن يصلي في الثوب الذي نجاسته أقل ، ولو كانت نجاسة أحدهما مقدار الربع ونجاسة الآخر أقل من الربع والنجاسة مخففة صلى في الذي نجاسته أقل من الربع ، ولو صلى في الآخر لا يجوز ، ولو كانت نجاسة أحدهما قدر ثلاثة أرباعه ونجاسة الآخر أكثر من ثلاثة أرباعه فإنه يصلي في الأقل منها ، ولو صلى في الآخر لا يجوز ، وفي الكافي : ولو كان أحدهما مملوفاً دماً والآخر ربه طاهر فتعين الذي ربه طاهر . م : ولو وجدت المرأة ثوباً تستر به جسدها وربع رأسها لا يزيد على ذلك فغطت به جسدها ولم تستر به رأسها لم تجز صلاتها ، ولو كانت تقدر على أن تغطي بذلك الثوب جسدها وأقل من ربع رأسها فالأفضل لها أن تغطي ما قدرت عليه من رأسها قليلاً للضرورة ، وإن لم تغط رأسها وغطت جسدها جاز . فإذا صلى وهو لا بس منديلاً أو ملاءةً وأحد طرفيه نجس والطرف الذي فيه النجاسة على الأرض فإن كان التجسس يتحرك بتحريك المصلي لم تجز صلاته ، وإن كان لا يتحرك تجوز . وإذا صلى في ثوب وعنده أنه نجس فلما فرغ من صلاته تبين أنه طاهر يجوز صلاته . وبمثله لو صلى إلى جهة وعنده أن القبلة إلى جهة أخرى فلما فرغ من صلاته تبين أنه أصاب القبلة لا يجوز صلاته . وفي الفتاوى العتائية : ولو وجد ثوباً أحد طرفيه نجس والباقي طاهر ويمكنه أن يترد بالطرف

(١) الملاءة : ثوب يلبس على الفضذين .

الظاهر لا يجوز عريانا . السراجية : إذا اغتصب عليه الثوب الطاهر من التجسس تحرى وإن كانت الغلبة للثياب النجسة ، وفي جامع الجوامع : تحرى وصلى الظهر في ثوب والعصر في آخر لم يجر ، وكل ما صلى بالأول جاز دون الثاني . اليتية : سألت أبا الفضل الكرماني عن عريان لا يحد إلا ثوب حرير فاذا وضع ؟ قال : يصلي فيه ، وليس هذا كالثوب النجس . قال الحسن بن علي المرعشي في عريان لم يكن منه إلا ثوب ديباج و ثوب كرباس فيه نجاسة أكثر من قدر الدرهم : يصلي في ثوب الديباج .

م : ومن جملة ذلك طهارة موضع الصلاة ، فإن كان موضع قدميه وركبتيه وجهته وألفه طاهر أجازت صلاته بلا خلاف ، وكذلك إذا كان موضع قدميه طاهرا وموضع ألفه نجسا وموضع وجهته وركبتيه طاهرا يجوز صلاته بلا خلاف ، وكذلك إذا كان موضع قدميه وموضع ركبتيه وموضع ألفه طاهرا وموضع وجهته نجسا وسجد على ألفه يجوز صلاته بلا خلاف ، وإن كان موضع قدميه وركبتيه طاهرا وموضع ألفه وجهته نجسا ذكر الزندوسى في نظمه : قال أبو حنيفة : يسجد على ألفه دون وجهته ويجوز صلاته وإن لم يكن بوجهته طهر [وفي الملتقط والمنص : وهو الصحيح ، وعندهما لا يجوز صلاته إلا إذا كان بوجهته عذر]^٢ ، وفي القدورى عن أبي حنيفة رضى الله تعالى عنه في هذا الفصل روايتان ، روى محمد عنه أنه لا يجوز ، وروى أبو يوسف عنه أنه يجوز ، فإن أجاد تلك السجدة في الصلاة في مكان طاهر يجوز . وإن كان موضع قدميه وجهته وألفه طاهرا وموضع ركبتيه نجسا ذكر الزندوسى في نظمه أن في ظاهر رواية الأصول لا يجوز صلاته ، وقال الطحاوى : يجوز . وذكر الإمام المرحضى في شرحه في باب الحديث : إذا كانت النجاسة في موضع السكمين أو الركبتين جازت صلاته عندنا ، خلافا لفر رحمه الله . وفي النائية : وطهارة موضع الركبتين ليست بشرط عندنا جميعا ، هو المختار . م : وفي المنتقى ابن سماعة عن أبي يوسف في الأمانى : إذا سجد على دم أو وضع

(١) أى من شرائط الصلاة (٢) من أر ، خ .

يديه أو ركبتيه عليه فانه لا يبعد الصلاة عند أبي حنيفة، و عدهما إن سجد عليه يبعد الصلاة، وإن وضع يديه أو ركبتيه لا يبعد الصلاة - وفي النبايع: فيه خلاف زفر، وفي الكافي: والشافعي، وفي الخلاصة: واختار الفقيه أبي الليث أنه لا يجوز، وفي الحجة: وعليه الفتوى، م: وعن الشيخ الإمام أحمد بن إبراهيم أنه قال فيمن صلى قائما وموضع القدمين نجس: فسدت صلاته، ولا يفترق حال بين أن يكون جميع موضع القدمين نجسا وبين أن يكون موضع الأصابع نجسا، لأن القدم وموضع الأصابع شيء واحد فكان حكمهما واحدا. وإذا كان موضع إحدى القدمين طاهرا وموضع الأخرى نجسا فوضع قدميه اختلف المشايخ فيه، بعضهم قالوا: يجوز صلاته، والأصح أنه لا يجوز. فان وضع إحدى القدمين التي موضعها طاهر ورفع القدم الأخرى التي موضعها نجس وحلى فان صلاته جائزة. وفي الخلاصة: ولو كانت النجاسة تحت قدميه أكثر من قدر الدرهم لا يجوز صلاته، وفي الحاشية: وإن كانت النجاسة تحت كل قدم أقل من قدر الدرهم ولو جمعت تصير أكثر من قدر الدرهم فانها تجمس وتمنع جواز الصلاة، وفي المضمرات: هو المختار، وفي الفتاوى العتائية: وكذا تجمع نجاسة موضع السجود وموضع القدم. م: في القدوري: إذا افتتح الصلاة على مكان نجس منع ذلك انعقاد الصلاة، وإن افتتح الصلاة على مكان طاهر ثم نقل قدميه إلى مكان نجس ثم عاد إلى مكان طاهر صححت صلاته إلا أن يتناول، وفي الذخيرة: إلا أن يتناول حتى يصير في حكم الفعل الذي إذا زيد في الصلاة أسدعا. وفي النباية: ولو بسط كفه على النجاسة وسجد عليه فيه اختلاف المشايخ، قال صاحب جامع الفتاوى: سمعت أستاذي رحمه الله يقول: إن الصحيح أنه لا يجوز، وفي البيهقي: سئل عبد العزيز أحمد الحلواني رحمه الله عمن صلى في مكان نجس فأرسل طرفي سراويله فقام على ذلك وهو يركع ويسجد على كفه هل يجوز؟ فأجاب بأنه يجوز، وسألت عنها يوسف بن محمد وحيرا الوبري فقالا: لا يجوز، وسألتهما أيضا عن المرأة تبسط المصلى فتلط بعضه على ساقتها وبعضه على الأرض النجسة مبسوط فقالا: لا يصح صلاتها إلا إذا وضعت المسألة في

مصل لا يتحرك بتحريكها . م : و لو صلى على بساط في ناحية منها نجاسة إن كانت النجاسة في موضع قيامه لا يجوز ، وإن كانت موضع سجوده صلى ما ذكرنا فيما إذا كانت النجاسة على الأرض ، وإن كانت في غير هذين الموضعين اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : يجوز صغيرا كان البساط وحده إذا رفع أحد طرفيه يتحرك الطرف الآخر أو كبيرا وحده أنه إذا رفع أحد طرفيه لا يتحرك الطرف الآخر ، وفي الوجهين جميعا يجوز صلاته ، وبه أخذ الشيخ أبو جعفر رحمه الله ، وفي المضمرات : وهو المختار . وفي الحجة : البساط إذا أصابه نجاسة ولا يدرى في أى موضع هى فانه يجوز أن يتحرى حتى يطمئن قلبه فيصل في ذلك الموضع الذى اطمأن قلبه أنه طاهر ، ويجوز فيه التحرى . م : ولو كان البساط مبطلا وأصابته النجاسة البطانة فصل على الظهارة^١ وقد قام على ذلك الموضع فمن محمد أنه يجوز ، وعن أبي يوسف أنه لا يجوز ، قيل : جواب محمد في غيبط غير مضرب^٢ حكمه حكم ثوبين ، وجواب أبي يوسف في غيبط مضرب حكمه حكم ثوب واحد ، فلا خلاف بينهما في الحقيقة . قال شمس الأئمة الحلواني في نوادره : الضم [بالحياطة غير معتبر ، وهو كتوين منفصلين الأسفل منهما نجس ، وأبو يوسف يقول : الضم]^٣ قد جمعها فهو كثوب واحد غليظ . وفي نوادر المعل عن أبي يوسف رحمه الله في جبة مبطنة أصابها دم قدر درهم وخلص إلى البطانة وهو إن جمع كان أكثر من قدر الدرهم فصل في جازت صلاته ، والجبة بمنزلة ثوب واحد ، وروى أبو سليمان عن محمد أنه لا يجوز . وفي النوادر : إن صلى ومعه ثوب ذو طاقين فأصابته نجاسة أقل من قدر الدرهم ونفذت النجاسة إلى الجانب الآخر حتى صارت أكثر من قدر الدرهم لا يجوز ، ولو كان الثوب ذا طاق واحد فأصابته نجاسة ونفذت إلى الجانب الآخر حتى صارت أكثر من قدر الدرهم لم تمنع جواز الصلاة ، لأن هذا من الجانبين واحد فلا يعتبر متعددا ، فأما ذو طاقين فتعدد ، وما ذكر من الجواب في الثوب إذا كان ذا طاقين فذلك قول محمد ، أما على قول

(١) إذا كان الثوب ذا طاقين فطاق الأعلى : الطهارة ، والطاق الأسفل : البطانة (٢) بساط مضرب : أى غيبط (٣) من أر ، خ .

أبي يوسف فلا يجمع ذلك جواز تلك الصلاة . وفي القدوري : لو كانت على بطانة مضلاه أو في حشوها نجاسة جازت الصلاة عليها ، بخلاف ما إذا كانت النجاسة في حشوها . وفي الفتاوى المتأخرة : ولو تقي وفي العلى الأسفل نجاسة وصلى على الطاق الأعلى يجوز ، وإن كان ثوباً لا يتهيأ أن يحصل ثوبين بشقه عرضاً لا يجوز الصلاة بلا خلاف لأنه ثوب واحد ، ولو كان المصل رقيقاً فبسطه على النجاسة إن كان يحكى ما تحته لا يجوز الصلاة عليه . م : وإذا صلى على موضع نجس وقرش نعليه وقام عليها جاز . وفي الحاشية : أما إذا كان النعل ظاهراً وباطنه طاهراً فطاهر ، وإن كان ما يلي الأرض منه نجساً فكذلك ، وهو بمنزلة ثوب ذي طاقين أسفله نجس وقام على ظاهره ، م : ولو كان لا يساهلها لا يجوز ، وإذا قام على مكعبه وعلى نعله نجاسة جاز عند محمد رحمه الله خلافاً لأبي يوسف ، ولو كان لم يخرج رجله وصلى فيها إن كان واسعاً فهو على الخلاف ، وإن كان ضيقاً لم يجوز بلا خلاف ، وإن كانت النجاسة في خفه لا يجوز بلا خلاف ، وفي قول أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز في باب المسح . من نوادر شمس الأئمة الحلواني : رجل زعم الناس يوم الجمعة تخلف على نعليه فرفضها وهو في الصلاة وكان فيها نجاسة أكثر من قدر الدرهم ثم وضعها لا تفسد صلاته حتى يركع ركوعاً تاماً أو يسجد سجوداً تاماً والنعل في يده حتى يصير مؤدياً ركناً تاماً مع النجاسة من غير حاجة . وفي فتاوى أهل سمرقند : إذا صلى على مكان طاهر وسجد على مكان طاهر إلا أنه إذا سجد يقع ثيابه على أرض نجسة يابسة أو ثوب نجس جازت صلاته . وفي اختلاف زفر : إذا كانت النجاسة على باطن اللبنة أو الآجرة وهو على ظاهرهما قائم يصلح لم تفسد صلاته . وفيه أيضاً : لبنة أو آجرة أصابها بول ملغيت حتى ذهب أثره ثم بنى عليها بناء أو فرشها جاز أن يصل عليها . وفيه أيضاً : آجرة حلت بها نجاسة قلبها رجل وسجد عليها جاز ، وبمثلها لو حلت نجاسة بنحشة قلبها رجل وسجد عليها لم يجوز ، هكذا ذكر في بعض المواضع ، وذكر مسألة الخشبة في موضع آخر وذكر أنه إذا كان غلط الخشبة بحيث

يقبل القطع يجوز الصلاة . وعن أبي يوسف في الآجر والبن بقلبه ينظر في ذلك ، فإن وضع البناء أو الفراش جازت صلاته - وفي الفتاوى العتبية : بلا خلاف ، وإن وضع بغير ذلك لكى يرفع لم يجوز صلاته ، وذكر الفتاوى العتبية فيه اختلاف المشايخ . وكذلك في الأرض إذا أصابته نجاسة فألقى عليه التراب وصلى عليها فإن كان ذلك للكسب^١ والبناء من غير أن ينقل إلى غيرها جازت صلاته وإلا فلا ، قال محمد رحمه الله في هذه الفصول كلها : إن صلاته جائزة . وفي الخلاصة : إذا أراد أن يصلى على أرض عليها نجاسة فكسبها بالتراب ينظر إن كان التراب قليلا بحيث لو استشمه يجد رائحة النجاسة لا يجوز ، وإن كان كثيرا لا يجد الرائحة يجوز . واقعات التاطي : مريض مجروح تحته ثياب نجسة إن كان لا يسط تحته شيء إلا نجسه من ساعته له أن يصلى على حاله لأنه ليس فيه فائدة ، وكذلك إن لم ينجس الثاني إلا أنه يزداد مرضه ويلحقه المشقة لأن الحرج مدفوع . م : ولو كان لبدا أصابته نجاسة بقلبه وصلى على الوجه الثاني روى عن محمد أنه يجوز ، وقال أبو يوسف : لا يجوز . في النصاب : الرحي الموضوعة على الأرض النجسة الرطبة لو كان أحد جانبي الرحي نجسا فصل على الوجه الطاهر لا يجوز عند أبي يوسف لأنه اعتبر الصورة ، وعند محمد يجوز وهو اعتبر المني ، حتى لو صلى على لوح في وجهه الأسفل نجاسة روى عن محمد أنه قال : إن أمكن أن يقطع بالنصف لفظه جاز ، وإلا فلا .

م : ومن جملة ذلك^٢ الوضوء ، أو التيمم إذا كان مسافرا أو عادما للماء ، ومسائل الوضوء والتيمم ذكرناها في كتاب الطهارة .

ومن جملة ذلك^٣ الوقت ، حتى لو صلى قبل دخول الوقت لا يجوز . الحاشي : ولو صلى المكتوبة وعنده أنه قبل الوقت ثم ظهر أنه كان في الوقت قالوا : لا يجوز ، ويخاف عليه في دينه .

م : ومن جملة ذلك^٤ استقبال القبلة ، وفي الينايع : ومعرفة القبلة عند الشروع في (١) الكسب - بالكسر : التراب الذي تكس به البئر والنهر (٢) أي من شرائط الصلاة .

الصلاة لم تذكر في ظاهر الرواية، قال بعضهم : معرفة القبلة فرض، و قال بعضهم : إن أتى بها الحسن، و إن تركها لا يضر . م : و كل من كان بحضرة الكعبة يجب عليه إصابة عينها . و في الخاتمة : ثم تعين لكل قوم منها مقام، فلاهل الشام الركن الشامي، و لاهل المدينة موضع الحطيم و الميزاب - و في الظهيرية : و هذا محمول على ما قبل إخراج الحطيم من البيت، أما بعد الإخراج فلا، و لهذا لو توجه إلى الحطيم لا يجوز - و في جامع الجوامع : إلا إذا ظن أنه الكعبة، الخاتمة : و لاهل بين الركن اليماني، و لاهل الهند ما بين الركن اليماني إلى الحجر . و لاهل خراسان و المشرق الباب و مقام إبراهيم عليه السلام . و من كان غائبا عنها ففرضه جهة الكعبة لا عينها، و هذا قول الشيخ أبي الحسن الكرخي و الشيخ الفقيه أبي بكر الرازي - و في الهداية و التحفة : هو الصحيح، و على قول الشيخ أبي عبد الله الجرجاني : من كان غائبا عنها ففرضه عينها لأنه لا فصل في النص، و بمرة الخلاف تظهر في اشتراط نية عين الكعبة، فعلى قول أبي عبد الله يشترط ذلك، و على قول أبي الحسن و أبي بكر رحمهما الله لا يشترط . و كان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله يشترط نية الكعبة مع استقبال القبلة، و كان الشيخ أبو بكر محمد بن حامد لا يشترط ذلك، و بعض المشايخ رحمهم الله يقول : إن كان يصلي إلى المحراب فكما قال الحامدي، و إن كان في الصحراء فكما قال الفضلي، و في الظهيرية : و المختار أنه لا يشترط . و هل يشترط في النية أن يتكلم بلسانه؟ قالوا : يستحب و هو المختار . م : و ذكر الزندوسى في نظمه أن الكعبة قبله من يصلي في المسجد الحرام، و المسجد الحرام قبله أهل مكة لمن يصلي في بيته [أو في البطحاء، و مكة قبله أهل الحرم، و الحرم قبله أهل العالم، قال : و قيل مكة وسط الدنيا] ' قبله أهل المشرق إلى المغرب عندنا، و قبله أهل المغرب إلى المشرق، و قبله أهل المدينة إلى يمين من توجه إلى المغرب، و قبله أهل الحجاز إلى يسار من توجه إلى المغرب، فإذا

(١) من أد، خ .

صلى بمكة صلى إلى أى جهة الكعبة شاء مستقبلاً بشئ منها ، وإن كان منحرفاً عنها غير متوجه إلى شئ منها لم يجر . وفى الحاشية : وجه الكعبة يعرف بالدليل ، والدليل فى الأمصار والقرى المحارِب التى نصبها الصحابة والتابعون ، فحين فتحوا العراق جعلوا قبلة أهلها ما بين [المشرق والمغرب ، لذلك قال أبو حنيفة : إن كان بالعراق جعل المغرب عن يمينه والمشرق عن يساره ، وهكذا قال محمد ، وحين فتحوا خراسان جعلوا قبلة أهلها ما بين] مغرب الصيف ومغرب الشتاء ، فعلينا اتباعهم فى استقبال المحارب المنصوبة ، فإن لم يكن فالسؤال عن الأهل . أما فى البحار والمفاوز فدليل القبلة النجوم ، وعن أبى يوسف أنه قال فى قبلة أهل الرى : اجعل الجدى^٢ على منكبك الأيمن . واختلف المشايخ فيما سوى ذلك من الأمصار ، قال بعضهم : إذا جعلت بنات نعش الصغرى^٣ على أذنك اليمنى وانحرفت قليلاً إلى شمالك فذلك القبلة ، وقال بعضهم : إذا جعلت الجدى خلف أذنك اليمنى فذلك القبلة ، وعن عبد الله بن المبارك وأبى مطيع وأبى سعاد وسلمان بن سالم وحلى بن يونس أنهم قالوا : قبلتنا العقرب^٤ عند الغروب ، وعن بعضهم : إذا كانت الشمس فى برج الجوزاء^٥ ففى آخر وقت الظهر إذا استقبلت الشمس بوجهك فذلك القبلة ، وعن الفقيه أبى جعفر أنه قال : إذا قت مستقبل المنيارب فى وقت النهار الأخيرة يكون فوق رأسك نجمان مضيئان وهو بموضع زوال الشمس من رأسك وهما متقابلان فالذى عن يمينك يقال له « النسر الواقع » ، والذى عن يسارك يقال له « النسر الطائر » ، وهو أسرعها سقوطاً ، فإذا سقط الذى يمينك فسقطه يكون بحذاء منكبك الأيمن ، وإذا سقط النسر الطائر كان سقوطه فى وجهك بحذاء عينك اليمنى والقبلة

- (١) من أر ، خ (٢) الجدى : نجم إلى جنب القطب ، يدور مع بنات نعش ، تعرف به القبلة (٣) بنات نعش : النجوم المتفرقة فى الألفى (٤) العقرب : برج فى السماء . (٥) الجوزاء : برج فى السماء (٦) النسر - كوكب ، وهما اثنان ، يقال لأحدهما : النسر الواقع ، وللآخر : النسر الطائر .

ما بينهما؛ قال الفقيه أبو جعفر: قلة بخارا هي قبلتنا، وعن القاضي الإمام جعفر الإسلام رحمه الله ما هو قريب من هذا فإنه قال: القبلة ما بين الفسرين الفسر الواقع والفسر الطائر وبينهما قريب من عشرين ذراعاً في مرأى العين فإذا [مر على رأسك يكون القبلة بينهما]. وعن الشيخ الإمام أبي منصور الماتريدي قال: [إذا] أردت معرفة القبلة فانظر إلى مغرب الشمس في أقصر أيام السنة واجعل لذلك علامة، ثم انظر إلى مغرب في أطول أيام السنة واجعل لذلك علامة، ثم دع الثلثين عن يمينك والثلث عن يسارك فالقبلة بين ذلك. وفي الفتاوى العتابة: وصلى فيما بين ذلك، ولو صلى إلى جهة غير ما بين المغربين لا يجوز وإلى المغربين يجوز. وفي السراجية: قبله الشافعي عندنا خطأ، وهو أن يميل إلى مغرب الشتاء جداً. وفي الحجة: إذا اشتبه على المصلي استواء القبلة فالتأنيث أولى من التيسار. وفي الظهيرية: وعن بعض العارفين أنه قال: قبله البشر الكعبة، وقبله أهل السماء البيت المعمور، وقبله الكرويين الكرسي، وقبله حملة العرش المش، ومطلوب الكل وجه الله. وفي الخلاصة: استقبال القبلة شرط إن قدر عليه، وإلا فيكتفى بالجهة. والمعتبر التوجه إلى مكان البيت دون البناء، حتى لو صلى فوق الكعبة جاز لأن الكعبة هي العروة والهواء إلى عنان السماء عندنا دون البناء، ألا ترى لو صلى على جبل أبي قيس جاز. وعند الشافعي رحمه الله الصلاة فوقها لا يجوز إلا إذا كان بين يديه سترة ليصير متوجهاً إلى الكعبة. م: قال القدوري رحمه الله: إن صلوا جماعة استداروا حول الكعبة، بهذا جرت العادة، ومن كان منهم أقرب إلى الكعبة من الإمام فإن كان في الجهة التي يصلي إليها الإمام لم يجز، وإن كان في جهة أخرى جاز، وإن صلت امرأة إلى جنب الإمام في تلك الجهة فسدت صلاة الإمام وصلاة القوم، وإن صلت إلى غير تلك الجهة فسدت صلاة من يجاورها خاصة، والكلام في فساد صلاة الرجل بسبب المحاذاة يأتي بعد هذا إن شاء الله تعالى. سواء كانت الكعبة مبنية

(١) من أد، ع.

أو منهمة يتوجه إليها ، لأن الكعبة ليست بسم للحيطان . ألا ترى أنه لو وضع الحيطان في موضع آخر صلى إليها لا يجوز . وفي النهاية : إذا رفضت الكعبة عن مكانها لزارة أصحاب الكرامة كما جاء في الآثار ، ففي تلك الحالة جازت صلاة المتوجهين إلى أرضها . وفي الحجة : الصلاة في الآبار العميقة والجبال والتلال الشائعة وعلى ظهر الكعبة جائزة ، لأن القبلة من الأرض السابعة إلى السماء السابعة بمحاء الكعبة إلى العرش . م : وفي الأصل يقول : وإذا كانت الكعبة تبنى جاز له أن يصلي إليها - وأراد به انهدام الحيطان لكن كره إطلاق لفظ الهدم عليها . ولو صلى في جوف الكعبة أو على سطحها جاز إلى أي جهة توجه - وفي الظهيرية : خلافا لما لك رحمه الله . م : ولو صلى على جدار الكعبة فإن كان وجهه إلى سطح الكعبة يجوز وإلا فلا . ولو صلى في جوف الكعبة بجماعة استداروا خلف الإمام وينبغي لمن يواجه الإمام أن يجعل بينه وبين الإمام سترة ، ولو صلى وظهره إلى ظهر الإمام جاز ، ومن كان ظهره إلى وجه الإمام لم يجوز . وفي شرح الطحاوي : ولو صلوا في جوف الكعبة أجزام بحيث ما كانت وجوههم ، سواء كان ظهره إلى وجه الإمام أو إلى ظهره ، أو وجهه إلى وجهه إلا أن هذا مكروه لأن في ذلك استقبال الصورة الصورة في الصلاة ونهى عليه السلام عن ذلك " وينبغي لمن يواجه الإمام أن يجعل بينه وبين الإمام سترة " . م : ولو نوى مقام إبراهيم ولم يركب الكعبة إن كان هذا الرجل قد أتى مكة جاز ، وإن لم يكن أتى مكة

(١) ليس هنا أثر ثابت أن الكعبة المشرفة رفضت عن مكانها ! وما حكى أن الكعبة زادت عن مكانها وذهبت لاستقبال ولي من أولياء الله الصالحين فتأويله أن التجليات الربانية التي تكون في الكعبة المشرفة توجهت إلى ذلك الولي فلم يجد أهل العرفان تلك التجليات في الكعبة وراوها متجهة إلى جهة بعض الأولياء قالوا : زالت الكعبة عن مكانها لاستقبال فلان الولي ، عازا لا حقيقة ، وأما نفس الكعبة فلا يزال في مكانها فلا يتغير هذه المسألة على هذه المفروضة - والله أعلم (٢-٣) العبارة بين الرقيق ليست في آر ، خ و غير هذا .

وعنده أن المقام والبيت واحد أجزاء لأنه نوى البيت، وذكر شيخ الإسلام خواجه زاده: من نوى مقام إبراهيم لا يحزبه - وفي النبائية: هو الصحيح، م: إلا أن ينوى الجهة لحقن يمحز. وفي شرح الطحاوى: ولو نوى المسجد الحرام دون البيت لا يمحز أيضا، وفي الحاوى قبل لأبي نصر: أليس روى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال "الكعبة قبل لأهل المسجد، والمسجد قبل لأهل الحرم، والحرم قبل لأهل الآفاق"؟ قال: بنى المسجد وما فيه وكذا فى أخواته، فالحاصل يرجع إلى شيء واحد وهو البيت. م: ومن شرط نية الكعبة يقول: إذا نوى الكعبة أو نوى العرصة يمحز، ولو نوى البناء لا يمحز إلا أن يريد بالبناء الجهة، ولو صلى مستقبلا بوجهه إلى الحطيم لا يمحز، ولو نوى قبله محراب مسجده لا يمحز صلاته لأنه ليس بقبله بل هو علامة للبيت، وقوله «وجه وجهي» للصلاة لا ينوب عن نية القبلة. وفي تجميع الناصري: ولو علم أن قبله الكعبة فلم ينوها جازت صلاته عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله. م: ولو أن مريضا صاحب فراش لا يمكنه أن يحول وجهه إلى القبلة وليس بمحضرة أحد بوجهه - وفي الظهيرية: أو كان ولكن يضره التحويل - يحزبه صلاته حينما توجه، وفي شرح الطحاوى: فريضة كانت صلاته أو تطوعا. وكذا إذا كان صحيحا لكنه مستنقع من العدو أو غيره ويخاف أنه إذا تحرك واستقبل القبلة أن يشعر به العدو: جاز له أن يصلى قاعدا أو قائما بالإيماء أو مضطجعا بحيث ما كان وجهه، وفي شرح الطحاوى: إلا فى فصل واحد وهو أنه إذا كان يخاف النزول عن الدابة لخوف طين أو ردة يصلى مستقبلا لأنه لا ضرورة فى ترك استقبال القبلة هاهنا. وفى الحثانية: ولو حول المصلى وجهه عن القبلة من غير عذر فسدت صلاته. م: وكذلك إذا انكسرت السفينة وبقى على لوح وخاف أنه لو استقبل القبلة لسقط فى الماء له أن يصلى حيث ما كان وجهه. المصلى إذا حول وجهه عن القبلة إن حول صدره فسدت صلاته، وإن لم يحول صدره لا تفسد صلاته إذا استقبل من ساعته القبلة لأنه

(١) وسباقى المسألة فى فصل السجدة من الحجة.

قلما يمكنه التحرز من هذا، قالوا: وهذا الجواب أليق يقول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله، أما على قول أبي حنيفة رحمه الله فينبغي أن لا تقصد صلاته في الوجهين جميعا، بناء على أن عندهما الاستدبار إذا لم يكن لقصد الإصلاح يفسد الصلاة، وعند أبي حنيفة إذا لم يكن لقصد ترك الصلاة لا تفسد ما دام في المسجد، أصل هذا: إذا انصرف عن القبلة على ظن أنه أتم الصلاة ثم تبين أنه لم يتم فتند أبي حنيفة رحمه الله يبنى ما دام في المسجد، وعنهما لا يبنى.

ومن جملة ذلك النية، وفي الأصل يقول: «إذا أراد الدخول في الصلاة كبره وظن بعض أصحابنا أن محمدا لم يذكر النية وليس الأمر كما ظنوا، لأنه ذكر إرادة الدخول في الصلاة، وإرادة الدخول في الصلاة هي النية». والكلام فيها في الفصلين: في كيفيتها، وفي محلها. أما الكلام في كيفيتها فنقول: المصل لا يخلو إما أن يكون متفلا أو مقترضا، فإن كان متفلا يكفيه نية مطلق الصلاة لأن الصلاة أنواع في منازلها وأدائها. نزلة النفل فانصرف مطلق النية إليه، وفي صلاة التراخي يكفيه أيضا مطلق النية على ظاهر الجواب وبه أخذ عامة المشايخ رحمهم الله، وفي سائر السنن يكفيه مطلق النية وبه أخذ عامة المشايخ. وفي الانتفع: هو الصحيح، وفي الذخيرة: والاحتياط في السنن أن يؤم الصلاة متابعا لرسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. وفي الفتاوى العتائية: وسنن الصلاة هل يتأدى بنية النفل؟ واختار أنه يتأدى. م: وإن كان المصل مقترضا فلا يخلو إما أن كان منفردا أو إماما أو مقتديا، فإن كان منفردا لا يكفيه نية مطلق الفرض سواء كان يصلي في الوقت أو خارج الوقت. ثم إذا عين الظهر مثلا وكان في وقت الظهر هل يشترط نية فرض الوقت؟ اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: يشترط، وقال بعضهم: لا يشترط؛ وإن نوى فرض الوقت ولم يبين أجزائه إلا في فرض الجمعة فإن في فرض الوقت وتعين يوم الجمعة خلافا على ما يأتي بيانه. وإذا نوى فرض الوقت أو ظهر الوقت أو عصر (١) أي من شرائط الصلاة.

الوقت ولم ينو أعداد الركعات جاز ، هذا إذا كان يصلى فى الوقت ، وإن كان يصلى بعد ما خرج الوقت وهو لا يعلم بخروج الوقت ونوى فرض الوقت لا يجوز . وفى الفتاوى المتأخرة : وهو الصحيح ، ولو نوى ظهرا لا غير قال بعضهم : لا يجوز ، والأصح أنه يجوز . وفى التوازل : ولا بد للفترض المنفرد من نية الفرض المعين فى الوقت كالظهر وغيره . وفى النجاة : الواجبات والفرائض لا يتأدى بمطلق النية إجماعا . وفى الحاشية : ولو كانت الفوائت كثيرة فاشتغل بالقضاء يحتاج إلى تعيين الظهر أو العصر أو نحوهما ، وينوى أيضا ظهر يرم كذا وعصر يوم كذا ، فإذا أراد تسهيل الأمر ينوى أول ظهر عليه أو آخر ظهر عليه ، وإذا نوى الأول وصلى فما يليه يصير أولا ، وكذا لو نوى آخر ظهر عليه وصلى فما قبلها يصير آخر . - فرق بين الصلاة وبين الصوم : فى الصوم لو كان عليه قضاء يومين قضى يوما ولم يمين جاز لأن فى الصوم السبب واحد وهو الشهر وكان الواجب عليه إكمال العدد ، أما فى الصلاة السبب مختلف وهو الوقت وباختلاف السبب يختلف الواجب فلا بد من التمين لا جرم ، لو كان عليه قضاء يومين من رمضانين يحتاج إلى التمين . وذكر فى المشتق عن أبى حنيفة رحمه الله : رجل فاتته عصر يومه فقضى أربعا مما عليه وهو يرى أن عليه الظهر لم يجز ، بمنزلة ما لو صلى أربعا قضاء مما عليه وقد جهل الصلاة التى عليه لم يجوز حتى ينويها ويعينها . وفى الخلاصة الحاشية : رجل افتتح الظهر فصلى ركعة ثم افتتح العصر بتكبيره أخرى فقد قضى الظهر ، وكذا إذا كان يصلى منفردا فكبر بنوى الاقتداء بالإمام يصير شارعا فيما كبر ، وهذا فى حق من لا ترتيب عليه ، فأما صاحب الترتيب إذا انتقل من الظهر إلى العصر قبل أداء الظهر لا يصير شارعا إلا فى التطوع . م : رجل افتتح المكتوبة ثم ظن أنها تطوع فصل على نية التطوع حتى فرغ فالصلاة هى المكتوبة ولو كبر بنوى التطوع ثم كبر بنوى الفرض يصير شارعا فى الفرض ، وفى الولوالجية : ولو كان على العكس فالصلاة هى التطوع . قال أبو نصر : إن لم تقم بجنبه يصح اقتداؤها ، وإن قامت بجنبه لا يصح ،

وقال أبو يوسف^١: لا يجوز اقتداؤها بنى الإمام في الوجهين . م : وإذا أراد أن يصلى ظهر يومه وعنده أن وقت الظهر لم يخرج وقد خرج الوقت فنوى ظهر اليوم جاز . هذا الذى ذكرنا كله إذا كان منفردا ، أما إذا كان إماما فكذلك الجواب فى حقه لأنه بمنزلة المفرد فى حق نفسه ولا يحتاج إلى نية الإمامة ، وإن كان مقتديا لا يكفيه نية الفرض والتممين حتى ينوى الاقتداء ، وكذلك فى صلاة التراويح إذا كان مقتديا يحتاج إلى نية الاقتداء مع نية التراويح . وإن نوى الاقتداء بالإمام ولم يعين الصلاة احتلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : لا يجوز ، وقال بعضهم : يجوز ، وكذلك إذا قال « نويت أن أصلى مع الإمام » . وذكر محمد رحمه الله فى باب الحدث : إذا اقتدى بالإمام ينوى صلاة الإمام [ولا يعلم أن الإمام فى أية صلاة فى الظهر أو فى الجمعة ؟ أجزاء أبتها كانت ، وإن نوى صلاة الإمام]^٢ لا يجوز بالاتفاق ، وذكر شمس الأئمة السرخسى : إن نوى صلاة الإمام جاز عن نية ذاتية الصلاة وعن نية الاقتداء ، وإن نوى الشروع فى صلاة الإمام فقد اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : يجوز - وفى الزاد : هو الصحيح ، م : وقال بعضهم : لا يجوز ، وفى الحاشية : وقال بعضهم : إذا انتظر تكبيرة الإمام فكبر مع الإمام يجوز ويكون مقتديا به . م : ولو نوى الاقتداء بالإمام ولكن لم ينو صلاة الإمام إنما نوى الظهر فإذا هى الجمعة لا يجوز ، لأن اختلاف الفرضين يمنع الاقتداء . وإذا أراد المقتدى تهسير الأمر على نفسه ينبغي أن ينوى صلاة الإمام والاقتداء به ، أو ينوى أن يصلى مع الإمام ما يصلى الإمام ، ولو نوى الجمعة ولم ينو الاقتداء بالإمام اختلفوا فيه ، قال بعضهم : يجوز . ولو نوى الاقتداء بالإمام ولم ينظر بياله أنه زيد أو عمرو جاز اقتداؤه . وفى الفتاوى المتأخرة : ولو نوى الاقتداء بالإمام فى صلاة الجمعة ونوى الظهر والجمعة جميعا بعضهم جوزوا ذلك ورجحوا نية الجمعة بالاقتداء . ولو قال « اقتديت

(١) فى « أبو القاسم » وفى « أبو يوسف » وحلى هامش نسخة م « أبو القاسم كذا فى الذخيرة والحاوى » (٢) كذا من أر ، غ غرره .

بالخليفة ، و هو غير الخليفة لا يجهزه ، ولو قال « بهذه الخليفة اقدبت » ، فاذا هو ليس بخليفة يجهزه ، و فى الحامى : و لو صلى خلف الإمام و هو يرى أنه خليفة فاذا هو غيره يجهز ، و إن نوى حين كبر أنه خلف الخليفة - أى أقدى - فاذا هو غيره لا يجهز .
 م : و لو نوى الاقتداء بالإمام و هو يرى أنه زيد فاذا هو عمرو يصح اقتداؤه ، و لو قال « اقدبت بزيد » ، أو نوى الاقتداء بزيد فاذا هو عمرو لا يصح اقتداؤه . و لو نوى الشروع فى صلاة الإمام على قول من يرى صحة الشروع بهذه النية و الإمام لم يشرع بعد و هو يعلم بذلك يصير شارعا فى صلاة الإمام إذا شرع الإمام .

و الأفضل أن ينوى الاقتداء بعد ما قال الإمام « الله أكبر » ، حتى يكون مقتديا بمصلى ، و لو نوى الاقتداء حين وقف الإمام موقف الإمامة يجهز به نيته عند عامة العلماء ، و به كان يفتى الشيخ الإمام الزاهد إسماعيل و الحاكم عبد الرحمن الكاتب . و قال أبو سهل الكبير و الفقيه عبد الواحد و القاضى الإمام أبو جعفر رحمهم الله - و به أخذ أهل بخارا : لا يجهز نية الاقتداء ما لم يكبر الإمام . و قال الشيخ الفقيه الزاهد الخوارزمى رحمه الله : ينوى الاقتداء بعد قول الإمام « الله » ، قبل قوله « أكبر » ، و قول إسماعيل الزاهد و الحاكم عبد الرحمن أجمود .

الذخيرة : سئل نعم الدين عن الإمام يقوم فى المحراب و ينوى التوم الاقتداء به قبل تكبيره هل يجهز نيتهم ؟ قال : نيتهم الاقتداء به قبل تكبيره ليس إلا قصد متابعهم إياه فى أداء هذه الصلاة إذا شرع فيها ، و هذا هو تقديم النية على العمل متصلا بالعمل و هو المشروع و المشروط ، و سئل أيضا عن يقول بلسانه عند الشروع فى الصلاة قبل التكبير « در آدم بنياز » ، أو يقول « اقتداء كردم بامام » هل يصح هذا و إنه لإخبار عن الماضى ؟ قال : المعتبر قصد القلب ، فان كان من قصده أنه يدخل فى صلاة نفسه أو شرع فى الصلاة متابعا للإمام فيها يكفيه ذلك ، و لا يضره خلل اللفظ كما لا يضره عدم اللفظ . و فى القيمة : سألت والدى عن قال « نويت أن أصلى أربع ركعات »

مكان « ركعات » هل يصير شارعا في الصلاة ؟ قال : قد أساء و يجره . وفي الوافي :
والجنازة ينوي الصلاة والدعاء لليت .

م : ولو نوى الشروع في صلاة الإمام على ظن أن الإمام قد شرع ولم يشرع الإمام بعد اختلفوا فيه ، قال بعضهم : لا يجوز . وإذا كان المقتدى يرى شخص الإمام قال : اقتديت بهذا الإمام الذي هو عبد الله ، فإذا هو جعفر جاز ، وكذا إذا كان في آخر الصفوف لا يرى شخص الإمام قال : اقتديت بالإمام الذي هو قائم في المحراب الذي هو عبد الله ، فإذا هو جعفر . ولو نوى الصلاة ولم ينو الصلاة لله يجره ويكون قفلا . ولو شرع في صلاة ما عليه على أنها سبقة فإذا هي أحدية لا يصح شروعه . ولو شرع على ظن أنها أحدية فإذا هي سبقة يصح شروعه . وإذا جاء إلى المسجد قال : إن كان الإمام زيدا فأشروع وإن كان عمرو فلا ، قال محمد بن مقاتل رحمه الله : فهو على ما نوى ، وقال الفقيه أبو جعفر : لا يصح شروعه أصلا . وفي الغياثة : لو قال : إن كانت [هذه القعدة الأولى اقتديت وإن كانت] الأخيرة ما اقتديت ، لا يصح الاقتداء أصلا ، ولو قال : إن كانت الأولى اقتديت به الفريضة ، وإن كانت الثانية اقتديت به تطوعا . لا يصح في الفرض لعدم الاكتفاء بأصل النية ، و يصح في التطوع . وفي الحثانية : و ينبغي للمقتدى عند كثرة القوم أن لا يعين الإمام لكن يقول : نويت الاقتداء بالإمام القائم في المحراب فاصلي الإمام فأنا أصلي تلك الصلاة ، فإذا نوى ذلك جاز ، وكذا في صلاة الجنازة ، ولا ينبغي أن يعين الميت بأن ينوي الصلاة على فلان الميت لكن ينبغي أن ينوي الاقتداء بالإمام في الصلاة على الميت الذي يصلي عليه الإمام . وفي النخبة : وإذا نوى الظهر خمسا وسلم على رأس الرابع جاز ظهره ولت نيته . وفي الفتاوى العتبية : ولو اقتدى بمصلي الظهر في التطوع وأفسد ثم اقتدى به في الظهر وصلى خرج عن عهدة كليهما . وفي (١) من أراءه .

الفتاوى إذا قال الله على أن أحلى هذه الصلاة التي يصلحها الإمام تطوعاً ، و الإمام في الظهر فدخل معه ثم تذكر أن عليه الظهر ودخل معه في الظهر وصلى لا شيء عليه .

م : وإذا لم يعرف الرجل فرضية صلوات الخس و لكن يصلحها في مواعيتها لا يجوز وعليه قضاءها ، وكذلك لو علم أن منها فريضة و منها ستة إلا أنه لم يعلم الفريضة من السنة و لم ينو الفريضة في الكل لم يجوز الفرائض ، و لو صلى سنين و لم يعرف النافذة من المكتوبة إن ظن أن الكل فريضة جاز ما صلى ، و إن كان لا يعلم أن البعض فريضة و البعض ستة و كل صلاة صلاحها خلف الإمام جاز إذا نوى صلاة الإمام ، و إن كان يعلم الفرائض من النوافل و لكن لا يعلم ما في الصلاة من الفريضة و السنة فصلى الفرائض بينتها فصلاته جائزة . و إذا كان لا يعلم الفرائض من النوافل فأمر قوما و نوى الفرائض في الكل فقد ذكرنا أن صلوات الإمام كلها جائزة ، و أما صلاة القوم و كل صلاة قبلها مثلها من التطوع كالنحر و الظهر لا يجوز صلاتهم ، و كل صلاة ليس قبلها من التطوع كالصبر و المغرب و العشاء يجوز صلاتهم .

و في الحادى : سئل أبو القاسم عن ترك فريضة من فرائض الله تعالى عمدا هل يكفر ؟ قال : التعمد على وجهين ، إن تعمد على وجه الجحود كفر ، و إن لم يكن على وجه الجحود فهو ذنب و لا يكفر ، و إن تركها استخفافا يخاف عليه .

م : و إذا كان الرجل شاكا في وقت الظهر هل هو باق ؟ فدى ظهر الوقت فإذا الوقت قد خرج يجوز ، بناء على أن القضاء بنية الأداء يجوز و الأداء بنية القضاء أيضا يجوز ، هذا هو المختار . و في الفتاوى المتأخرة : و كذا كل وقت شك في خروجه . و اختلفوا أن الوقت هل يجوز بنية القضاء ؟ و المختار أنه يجوز إذا كان في قلبه فرض الوقت ، و في الذخيرة : و كذلك القضاء بنية الأداء جائز . و لو نوى ظهر يومه و هو يظنه يوم الخميس فإذا هو يوم الأربعاء صحته .

و لو اقتح غاصاقه ثم دخل في قلبه الرياء فهو على ما اقتح ، و الرياء أنه لو خلى

عن الناس لا يصلى ولو كان مع الناس يصلى، فأما لو صلى مع الناس يحسنها ولو صلى وحده لا يحسن فله ثواب أصل الصلاة دون الإحسان، ولا يدخل الرياء في الصوم .
 وفي التبايع : قال إبراهيم بن يوسف رحمه الله : لو صلى رياء فلا أجر له وعليه الوزر ،
 وقال بعضهم : يكفر ، وقال بعضهم : لا أجر له ولا وزر عليه وهو كأن لم يصلى .
 وفي الولوالجية : وإذا أراد الرجل أن يصلى أو يقرأ القرآن يخاف أن يدخل عليه الرياء فلا ينبغي أن يترك لأنه أمر موهوم . وفي الفتاوى العتبية : ولو اقتح الظهر ثم نوى التطوع أو العصر أو الغائصة أو الجنائزة وكبر يخرج عن الأول ويشرع في الثاني إلا رواية عن محمد رحمه الله ، والنية بدون التكبير ليس بمخرج . ولو أن قوما صلوا تطوعا بجماعة وقوما آخرين كذلك ثم أفسد الفريقان فاقضى أحد الفريقين بالآخر لا يجوز . م : رجل صلى الظهر ونوى أن هذا من ظهر الثلاثة فتبين أن ذلك من يوم الأربعاء جاز ظهره والغلط في تعيين الوقت ، ثم في هذه الفصول هل يستحب أن يتكلم بلسانه ؟ بعض المشايخ قالوا : لا ، وبعضهم قالوا : يستحب وهو المختار ، وإليه أشار محمد رحمه الله في أول كتاب المناسك .

هذا هو الكلام في كيفية النية ، بقى الكلام في معرفة وقتها ، لا شك أنها لو كانت مقارنة للشروع يجوز ، أما إذا تقدمت النية على حالة الشروع لم يذكر محمد رحمه الله هذا في ظاهر الرواية ، وذكر محمد بن شعاع في نوادره عن محمد رحمه الله أن من توضأ يريد به الصلاة الوقتية وقد عريت عن النية أجزاءه . وفي الرقيات : خرج من منزله يريد الصلاة التي كان القوم فيها فلما انتهى إلى القوم كبر ولم يحضره النية فهو داخل مع القوم - وفي شرح الطحاوى : وقيل هذا هو الأصح ، وقال بعضهم : إذا توضأ بنية [الصلاة ولم يشتغل فيما بين ذلك من أعمال الدنيا كفته تلك النية وجازت] ^١ صلاته . وفي الحجة : ولو سعى ليدرك الفرض بالجماعة فدخل في الصلاة ولم يذكر النية ولا الوقت

(١) من أر ، خ .

بالسان جازت صلاته ، ومن أصحابنا من قال : إذا كان عند التحريمة بحيث لو قيل له « أى صلاة هذه ، أمكنه أن يجب على البدية هى نية صحيحة ، وإلا فلا . م : وذكر فى المناسك : إذا خرج يريد الحج فأحرم ولم يحضره النية جاز لإحرامه . وذكر هشام رحمه الله فى نوادره أن من جعل الدرهم فى صرة ليتصدق بها عن زكاة ماله فى السر ولم يحضره النية عند الفعل لا يحزبه عن الزكاة عند أبى حنيفة رحمه الله ، وقال محمد رحمه الله : أرجو أن يحزبه . فالخلاص أن الشروع فى الصلاة وفى جملة العبادات صحيح بالنية المتقدمة عند محمد رحمه الله إذا لم يشتغل بعدها بعمل آخر لا يليق بالصلاة ، وقال أبو يوسف رحمه الله : لا يحزبه إلا فى الصوم خاصة ، وذكر الطحاوى رحمه الله : ينوى مقارنا للتكبير ومغالطاً له ، وهو مذهب الشافعى رحمه الله ، وفى الأقنع : الأصل فى النية أن يكون مقارنا إلا عند الضرورة كما فى الصوم ، وفى شرح الطحاوى : والأفضل أن يشتغل فى الصلاة قلبه بالنية ولسانه بالذكر وبده بالرفع .

اليتمة : سئل الحنجدى عن اشتبه عليه الوقت فى يوم غيم ونوى الصلاة الوقتية ثم تبين أنه صلاها فى غير وقتها هل يحوز ؟ فقال : إذا نوى ما عليه من أقرب الصلاة يحوز ، وسئل أبو الفضل عنه فقال : إذا عين الصلاة التى يؤديها صح نوى القضاء أو الإداء . النفسية : سئل والدى عن رجل عليه صلوات كثيرة أراد أن يقضيها هل عليه أن ينوى بأن هذا من أمسه أم أول من أمسه ؟ فقال : لا يجب . وفى الفتاوى التالية : وروى عن أبى يوسف رحمه الله : من ظن أن عليه ظهر أمسه ونواها ثم تبين أن عليه ظهر أول من أمسه لا يحوز . م : روى عن أبى يوسف رحمه الله فبين خروج من منزله يريد الفرض بالجماعة فلما انتهى إلى الإمام كبر ولم يحضره النية فى تلك الساعة أنه يحوز ، وأما إذا تأخرت النية عن الشروع بأن عريت عنه النية وقت الشروع ونوى بعد التكبير فى ظاهر الرواية أنه لا يصح . وفى شرح الطحاوى : وإن جعلت النية بعد قوله « الله » قبل قوله « أكبر » لا يحزبه ، وقال الشيخ الإمام أبو الحسن

الكرخى : يصح ما دام في الشاء ، وقال بعض الناس : يصح إذا تقدمت على الركوع ، وفي الحائنة : وقال بعضهم [إلى أن يرفع رأسه من الركوع ، وفي السناقى : وقال بعضهم] ' إلى القعود .

النوع الثانى

من فرائض الصلاة التى هى عند الشروع^٢

وهى ثمانية : ستة على الوفاق ، وهى : تكبيرة الافتتاح ، والقيام فى حق القادر عليه ، والقراءة ، والركوع ، والسجود ، والقعدة الأخيرة ، واثنان على الخلاف ، وهما : القومة بين الركوع والسجود ، والجلوس بين السجدين . والخروج عن الصلاة بفعل المصلى فرض - على ما يأتى يسانه إن شاء الله تعالى . وفى الخلاصة : وذكر الكرخى الأركان الأربعة ولم يعد التكبير لأنه شروع فى الصلاة وليس من الصلاة ، وكذا القعدة الأخيرة وقال : هى فرض وليس بركن . وفى التحفة : إن الستة التى فى الصلاة : القيام ، والقراءة ، والركوع ، والسجود ، والانتقال من ركن إلى ركن ، والقعدة الأخيرة - إلا أن الأربعة الأولى من الأركان الأصلية دون الاثنين الباقيين ، حتى أن من حلف لا يصلى فقيد الركعة بالسجدة حنث وإن لم يقعد ، ولكنها من فرض الصلاة حتى لا يجوز الصلاة بدونها .

فصل فى [تكبيرة الافتتاح]

تكبيرة الافتتاح أو ما يقوم مقامها مع النية فرض ، لا دخول فى الصلاة إلا بهما ، ويستقبل القبلة ويقول « الله أكبر » ، وفى شرح المتفق : وعن ابن عينة والأصم أنه يدخل بمجرد النية ، وفى الغبائية : يفتى أن يكبر قائما وهو مستوى . م : وإذا أراد التكبير برفع يديه ويكبر ، ورفع اليدين عند تكبيرة الافتتاح

(١) من أر ، خ (٢) هى أركان الصلاة ، وراجع ص ٤١٢ .

الصحيح أنه ستة، فإن ترك رفع اليدين يائمه، وقال بعضهم: لا يائمه وقد روى عن أبي حنيفة رضى الله عنه ما يدل على هذا القول فإنه قال: إن ترك رفع اليدين جاز، وإن رفع فهو أفضل، وكان الشيخ الإمام الصفار رحمه الله يقول: إن ترك أحيانا لا يائمه، وإن اعتاد ذلك يائمه - وفي النصاب: وهو المختار، وفي شرح الطحاوى: إن تركه يكون مسيئا . م: وكذلك اختلوا في وقت رفع اليدين، قال بعضهم: يرفع ثم يكبر - وفي الأتبع: وهو الأصح، وما ذكر في القدورى « ورفع يديه مع التكبير، أشار إلى المقارنة وهو مروي عن أبي يوسف رحمه الله، م: وقال بعضهم: يرسل يديه أولا إرسالاً ويكبر ثم يرفع يديه، وقال الفقيه أبو جعفر: يستقبل بطرف كفيه القبلة، وفي الحاوى: وقال بعضهم: يجعل بطن كل كف إلى الكف الأخرى، م: وينشر أصابعه ورفضها، فإذا استقرتا في موضع المحاذاة يعنى محاذاة الإبهامين شعبة الأذنين يكبر، وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسى رحمه الله: وعليه عامة المشايخ رحمهم الله، وفي الحاشية: ويس طرف إبهاميه شعبة أذنيه وأصابعه فوق أذنيه، وفي الطحاوى: وعند الشافعى رحمه الله يرفضها حذاء منكبيه، وعند مالك حذاء الرأس . م: وعن بعض المشايخ أن الصواب أن يقبض أصابعه قبضا ويضمها ضمما في الابتداء فإذا جاء أوان التكبير نشرها، وعن بعضهم أنه لا يفرج أصابعه كل التفريج ولا يضمها كل الضم بل يتركها على ما عليه العادة وهو المعتمد، وذكر ابن رستم أنه لا يفرج أصابعه كل التفريج في حالة الصلاة ولا يضم كل الضم إلا في موضعين: في حالة الركوع يفرج كل التفريج. وفي حالة السجود يضم كل الضم، وفيما سواهما يتركها ما عليه العادة، وفي الحجة: ويسط أصابع يديه في التكبير، فإن شاء فرج وإن شاء لم يفرج . م: وعن أبي يوسف رحمه الله عليه ينبغي أن يقرن التكبير برفع اليدين، وبه أخذ شيخ الإسلام خواهر زاده والشيخ الإمام الزاهد الصفار، وينبئ أن يرفع يديه حذاء أذنيه ويحاذى بإبهاميه شعبة أذنيه .

و أما المرأة ترفع يديها كما يرفع الرجل في رواية الحسين عن أبي حنيفة رضي الله عنه ،
 و بهذه الرواية أخذ بعض المتأخرين ، و قال بعضهم : حذاء منكبها هو الأصح ، و في
 الظهورية : و الأمة كالرجل في رفع اليدين ، كالخمر في الركوع و السجود و القعود ،
 و في شرح الطحاوي : و لو أنه رفع اليدين و لم يكبر و نوى ذلك بقلب لا يجوز صلاته .
 ثم تكبيرة الافتتاح ليس من جملة أركان الصلاة بل هي شرط الدخول في الصلاة ،
 و قال الشافعي رحمه الله : هي من أركان الصلاة ، و في التفريد : تكبيرة الافتتاح و التنية
 ليستا من الصلاة بل هي شروع في الصلاة عندنا ، و عند الشافعي من الصلاة ، و في
 الكافي : و عدت التحريمة من فرائض الصلاة لأنها تصل بالأركان فالتحت بها على أن
 عند بعض أصحابنا ركن - م : و فائدة الخلاف بيننا و بين الشافعي تظهر في جواز بناء
 النفل على تحريمة الفرض ، و في جواز بناء ركعتي الظهر على تحريمة الظهر ، و في جواز
 بناء الفرض على تحريمة الفرض : عندنا يجوز و عنده لا يجوز .

و لو افتتح الصلاة بالتهليل بأن قال : لا إله إلا الله ، أو بالتحميد بأن قال : الحمد لله ،
 أو بالتسبيح بأن قال : سبحان الله ، أو قال : الله أجل ، الله أعظم ، أو قال : لا إله غيره ،
 أو قال : تبارك الله ، يصير شارعا في الصلاة ، و كذلك إذا قال : الرحمن أكبر ،
 «الرحيم أكبر» ، يصير شارعا ، و هذا قول أبي حنيفة و محمد رحمهما الله و هو قول البخاري
 و الحكم بن عتيبة - و في الزاد : و الصحيح قولهما . و في الفتاوى : إنه بقوله «الرحمن ،
 يصير شارعا ، و بقوله «الرحيم ، لا يصير شارعا لأنه من الأسماء المعتبرة . و يستوي أن
 كان يحسن التكبير أولا يحسن التكبير ، و كذلك يستوي أن كان يعرف أن الصلاة
 تفتح بالتكبير أولا يعرف ، و قال أبو يوسف و محمد في الجامع الصغير : إذا كان
 يحسن التكبير لم يجزه إلا بقوله «الله أكبر» ، «الله الأكبر» ، «الله الكبير» ، و لم يفصل
 فيما إذا كان يعلم أن الصلاة تفتح بالتكبير أولا يعلم ، و ذكر في كتاب الصلاة :
 و قال أبو يوسف إذا كان يحسن التكبير و يعلم أن الصلاة تفتح بالتكبير لا يصير
 شارعا

شارعا بما ذكرنا من الالتفات ، فأما إذا كان لا يعرف الإتيان بالتكبير يجوز وإن كان يحسن التكبير ، وقال الباقى رحمه الله : إذا كان يحسن التكبير لا يصير شارعا إلا بقوله « الله أكبر » ، « الله الأكبر » ، وقال مالك رحمه الله : لا يصير شارعا إلا بقوله « الله أكبر » ، وفي الجيزة : وتجاوز التحريم بجميع الأسماء الحسنى ، والتكبير أولى : وفي الصيرفة : ولو قال « آية » ، مع ألف الاستفهام لا يصير شارعا بالاتفاق . م : وعن محمد وعن مجاهد وعبد الرحمن أن الأنبياء عليهم السلام كانوا يفتحون الصلاة بـ « لا إله إلا الله » ، وفي الخلاصة الحاتية : ونينا من جملتهم . ولو قال « أكبر الله » ، روى عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يصير شارعا ، ولو قال « الله الكبير » ، روى عن أبي يوسف أنه يصير شارعا لأن الكبير لغة في الكبير ، وفي القيمة : سمعت أبا حامد يقول : ولو قال « الله أكبرت » ، يصير شارعا بقوله « الله » ، ويفسد بقوله « أكبرت » . م : ثم إن محمدا رحمه الله ذكر أنه إذا افتتح الصلاة بالتلهيل أو بالتسبيح أو بالتحميد أنه يصير شارعا عندهما ، ولم يذكر أنه هل يكره ذلك عندهما ؟ وقد اختلف المشايخ فيه ، بعضهم قالوا : يكره ، وبعضهم قالوا : لا يكره ، والأول أصح . ولو قال « اللهم اغفرلى » ، أو « اللهم ارحمنى » ، كلها لا يصير شارعا بلا خلاف . وفي الخلاصة الحاتية : وكذا لو ذبح وقال « اللهم اغفرلى » ، لم يحز عن التسمية : م : وعلى هذا إذا قال « استغفر الله » ، أو قال « أعوذ بالله » ، أو قال « إنا لله » ، أو قال « لا حول ولا قوة إلا بالله » ، أو قال « ما شاء الله » ، لا يصير شارعا ، ولو قال « الله » ، يصير شارعا عند أبي حنيفة رحمه الله في رواية الحسن عنه ، وفي ظاهر رواية الأصيل : لا يصير شارعا ، وفي رواية الحسن عنه اكتفى بذكر الاسم ، وفي ظاهر رواية الأصيل اعتبر الصفوة مع الاسم ، وذكر الشيخ شمس الأئمة البرغصى الإمام والشيخ الإمام الصفار أن على قول أبي حنيفة رحمه الله يصير شارعا ، وعلى قول محمد رحمه الله لا يصير شارعا . ولو قال « يا الله » ، يصير شارعا عندهما هكذا ذكر الصفار ، وعلى قياس المسألة المتقدمة يفنى أن لا يصير شارعا عند محمد . ولو قال « الله أكبر » ،

بالقاف يصير شارعا لأن العرب تبدل الكاف بالقاف ، و لو قال « اللهم » فقد اختلف أهل التحريف على قولها ، قال البصريون : يصير شارعا ، وقال الكوفيون : لا يصير شارعا ، والاول أصح - وفي شرح الطحاوى : الاظهر أنه لا يصير شارعا . م : وفي فتاوى النفسى : إذا افتتح الصلاة بالتعوذ أو بالتسمية لا يصير شارعا ، أما بقوله « سبحانه اللهم وبحمدك » يصير شارعا . و فى الحاوى : عن محمد بن الفضل فيمن افتتح الصلاة بقوله « بسم الله » فإنه يجوز بقول أبى حنيفة . و فى الظهيرية : و لو كبر متجبا ولم يرد به التعظيم - و فى الصيرفية : أو أراد به جواب المؤذن - لم يجوز ، و فى الفتاية : و إن نوى . م : و لو كبر بالفارسية بأن قال « خدا بزرگ است » ، أو قال « خدای بزرگ » ، « بام خدای بزرگ » ، جاز عند أبى حنيفة رحمه الله سواء كان يحسن العربية أو لا يحسن العربية ، إلا أنه إذا كان يحسن العربية لا بد من الكراهة ، و على قول أبى يوسف و محمد رحمهما الله لا يجوز إذا كان يحسن العربية . و فى الهداية : و يجوز بأى لسان كان سوى الفارسية هو الصحيح ، و التشهد و الخطبة على هذا الاختلاف . و فى شرح الطحاوى : و لو كبر بالفارسية أو سمى بالفارسية عند الذبح أو لى عند الاحرام بالفارسية أو بأى لسان كان سواء كان يحسن العربية أو لا جاز بالاتفاق ، و فى التهذيب : وكذا الإيمان يجوز اتفاقا . و فى الحانية : و فى صلاة الجنازة لو دعا الإمام بالفارسية يجوز ، و يصح اقتداء الناس به فى قول أبى حنيفة رحمه الله يحسن العربية أو لا ، و عندهما إن كان يحسن لا يجوز صلاته ، و إن كان لا يحسن يجوز صلاته ، و اقتداء من يحسن به باطل و يصل مصليا وحده . م : و على هذا الاختلاف لو سجد بالفارسية فى الصلاة أو دعا أو أتى على الله تعالى أو تعوذ أو هلل أو تشهد أو صلى على النبي بالفارسية فى الصلاة ، و فى القراءة بالفارسية كلمات كثيرة يأتى بعد هذا إن شاء الله تعالى .

و فى نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله : إذا افتتح المؤتم الصلاة مع الإمام و فرغ من قوله « الله » قبل فراغ الإمام من قوله لم يجوز ، سواء قال « أكبر » مع الإمام أو (١١٠) أو ٤٤٥

أو قبله أو بعده، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله، وقال أبو يوسف رحمه الله: يحوزه [إذا قال «أكبر» مع الإمام أو بعده، وفي الحائنة: وأجمعوا على أن المقتدى لو فرغ من] قوله «الله» قبل فراغ الإمام عن ذلك لا يكون شارعا في الصلاة في أظهر الروايات. م: ولو قال «الله» مع الإمام أو بعده وفرغ من قوله «أكبر» قبل فراغ الإمام من قوله «أكبر» على قول أبي حنيفة رحمه الله يجوز، وقيل ينبغي أن لا يجوز هاهنا بالاتفاق، وفي الحائنة ذكر الفقيه أبو جعفر: الأصح أنه لا يكون شارعا عندهم، وكذا لو أدرك الإمام في الركوع وقال «الله أكبر» إلا أن قوله «الله» كان في قيامه وقوله «أكبر» وقع في الركوع لا يكون شارعا في الصلاة عندهم. م: وإذا نوى الاقتداء وكبر ووقع تكبيره قبل تكبير الإمام فصلى الرجل صلاة الإمام لم يحزه، وهل يصير شارعا في صلاة نفسه؟ أشار في كتاب الصلاة إلى أنه يصير شارعا، وذكر في نوادر أبي سليمان رحمه الله أنه لا يصير شارعا فانه قال: إذا فهمه لا تنقض طهارته، ولو صار شارعا تنقض، وهو الأصح ذكره في السراجية، وفي الذخيرة: والأصح أن في المسألة روايتين، قال الصدر الشهيد: والاعتماد على أنه لا يصير شارعا، وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرحه أن ما ذكر في الأصل قول أبي يوسف، وما ذكر في التوازل قول محمد رحمه الله. م: ثم إذا شرع في صلاة الإمام في هذه الصورة وقطع ما كان فيها هل يلزمه قضاء ما قطعها؟ ينظر إن كانت تلك الصلاة قفلا يلزمه القضاء بالشروع، وإن كانت فرضا ينظر إن كانت تلك الصلاة والصلاة التي اقتدى بالإمام واحدة لا يلزمه شيء، وإن كانتا مختلفتين يلزمه القضاء. وفي السراجية: رجل عليه ظهر وعصر من يومين ولا يدرى أيتهما أولى أو يدرى ولكن كبر لهما لا يصير شارعا.

م: ثم الأفضل في تكبيرة الافتتاح في حق المقتدى أن يكون تكبيره مع تكبير الإمام عند أبي حنيفة، وهو قول زفر رحمه الله، وقال أبو يوسف ومحمد: يكبر بعد

(١) من أر، خ.

تكبير الإمام . وفي المصنف : المقارنة على قوله كفارة حركة الحاقم والإصبع ، والهدية على قولها أن يوصل المقتدى همزة « الله » براء « الأكبر » - وتظهر قاعدة الاختلاف في وقت إدراك فضيلة تكبيرة الافتتاح ، فمده لا يدركها ما لم يكبر مع الإمام ، وعندهما يدركها إذا كبر في وقت التثاء ، والمقارنة في الأفعال أفضل بالإجماع ، وقيل : الخلاف فيها أيضا . وذكر الشيخ أبو نصر الصفار عن شداد بن الحكيم : إن كان الرجل جاضرا وأراد أن يدرك فضيلة تكبيرة الافتتاح ينبغي أن يشرع [في صلاة الإمام قبل أن يقرأ ثلاث آيات ، وإن كان غائبا أن يشرع]^١ قبل قراءة سبع آيات أدرك ، وقال بعضهم : إذا أدرك في الركعة الأولى يصير مدركا فضيلة تكبيرة الافتتاح ، وهذا أوسع للناس - وفي المحصر : هو الصحيح ، وفي فتاوى الحجة : قال محمد بن مقاتل وأبو بكر ابن أبي سعيد : الخلاف لأصحابنا في الأفضلية لا في أصل الجواز ، وقال الحسن بن مطيع : الاختلاف في الجواز ، قال النقيض أبو الليث : المستحب أن يكون افتتاح المقتدى موصولاً بفراغ الإمام من قوله « الله أكبر » ، وبه نأخذ . م . ولو كبر مقارنا قال أبو يوسف في رواية : يحوزه ويكره ، وقال محمد : أجزاء . وإذا لم يعلم الختم أنه كبر قبل تكبير الإمام أو بعده ذكر المسألة في المارونيات على ثلاثة أوجه : إن كان أكبر وأيه أنه كبر بعد الإمام يحوزه ، وإن كان أكبر رأي أنه كبر قبل الإمام لا يحوزه ، وإذا استوى الغتان فإنه يحوزه لأن أمره محمول على الصواب حتى يظهر الخطأ . وإذا نسي المصل تكبيرة الافتتاح وقرأ ثم تذكر ذلك فكبر للركوع ينوي أن يكون ذلك من تكبيره لم يحوز ذلك عن تكبيرة الانقاسح ، وكذلك إذا كبر في الطلوع حالة الركوع للافتتاح لا يحوز وإن كان الطلوع يحوز قاعدا من غير عذر . وفي السراجية : إذا نسي نية الصلاة ثم نوى الشروع حالة قراءة التثاء يصح شروعه ، به أقر بعضهم . وفي الكبرى : المصل إذا كان قائما ينبغي أن يكون بين قدميه قدر أربعة أصابع اليد لأنه أقرب إلى

(١) من أد ، خ .

الخشوع ، فيكذا روي عن أبي نصر الديلمي أنه كان يفعل كذا .

م : فصل في القراءة

يجب أن يعلم بأن القراءة في الصلاة ركن ، قال الله تعالى ﴿ قارءوا ما تيسر من القرآن ﴾^١ الأمر للوجوب ، والمراد به حالة الصلاة ، إذ هي لا تجب خارج الصلاة فتعين حالة الصلاة .

و إذا ثبت أن القراءة ركن فنقول : لا بد من معرفة : حدها ، ومحلها ، وقدرها ، وصفتها . أما معرفة حدها فنقول : تصحيح الحروف أمر لازم لا بد منه ، ولا تصير قراءة إلا بعد تصحيح الحروف ، فإن صحح الحروف بلسانه ولم يسمع نفسه حكي عن الكرخي أنه يجهزه ، وبه كان يفتي الفقيه أبو بكر الأعمش رحمه الله ، وإليه أشار محمد رحمه الله في الأصل حيث قال : وإن كان وحده وكانت صلاة يجهز فيها بالقراءة قرأ في نفسه ، إن شاء جهر وأسمع نفسه ؛ ولو كان إسماع نفسه داخلا في القراءة لكان إسماع نفسه مستفادا من قوله « قرأ في نفسه » فيكون قوله « وأسمع نفسه » تكرارا^٢ ، وحكي عن الشيخ أبي جعفر والشيخ محمد بن الفضل أنه لا يجهزه ما لم يسمع نفسه ، وبه أخذ عامة المشايخ - وفي البراجية : هو المختار ، وفي الخلاصة : والصحيح أنه لو سمع هو جاز وإلا فلا ، م : قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : الأصح أنه لا يجهزه ما لم يسمع نفسه ويسمع من هو بقره ، قال بعض مشايخنا : كل حكم يتعلق بالذكر نحو : التسمية

(١) آية رقم ٢٠ من سورة المزمل . (٢) والذي في الأصل : وإن كان وحده ليس بامام قرأ في نفسه إن شاء إن كانت صلاة يجهز فيها بالقراءة ، وإن شاء جهر وأسمع نفسه ، وفي نسخة : وأسمع أذنيه - اهـ ، راجع المطبوع ج ١ ص ٤ ؛ أي أن المنفرد يختار في الصلاة الجهرية بين السر والجهر الأدنى ، وأدنى الجهر أن يسمع نفسه كما قال الإمام الكرخي ، وأما الإمام فيسمع غيره ، وانظر ما سيأتي ج ٢ ص ٤٤٦ وما بعدها ، و راجع ما ذكره من المحيط البرهاني ص ٤٤٢ .

على الذبيحة ، و الاستثناء فى اليمين ، و الطلاق ، و العتاق ، و الإيلاء ، و البيع ، فهو على هذا الاختلاف - و فى الخلاصة : و كذا وجوب مجدة التلاوة ، و جواز الصلاة ، م : ذكر القاضى الإمام علاء الدين رحمه الله فى شرح مختلفاته : و الصحيح عندى أن فى بعض التصرفات يكفى سماعه ، و فى بعضها يشترط سماع غيره ، مثلاً فى البيع لو أدنى المشتري صمخه إلى فم البائع فسمع يكفى ، و لو سمع البائع بنفسه و لم يسمع المشتري لا يكفى ، و فيما إذا حلف لا يكلم فلاناً فإداه من بعيد بحيث لا يسمع لا يحنث .

م : و أما الكلام فى عملها فنقول : عمل القراءة فى التطوع الركعات كلها حتى يفترض القراءة فى الركعات كلها ، و فى الفرائض عمل القراءة الركعتان حتى يفترض القراءة فى الركعتين ، إن كانت الصلاة من ذوات المثنى يقرأ فيها جميعاً ، و إن كانت من ذوات الأربع يقرأ فى الركعتين الأوليين ، و فى الآخرين بالخيار : إن شاء قرأ ، و إن شاء سبغ ، و إن شاء سكت - و فى الحجة : إن شاء سكت قدر ثلاث آيات ، و إن كان القيام أقل من ذلك لا يقطع صلاته ، م : و قال الشافعى رحمه الله : القراءة فرض فى الأربع ، و فى الخلاصة : و عند مالك رحمه الله فى ثلاث ركعات ، و عند الحسن فى ركعة واحدة م : و إن ترك القراءة و التسليم فى الآخرين لم يكن عليه حرج ، و لم يكن عليه مجدات السهو إن كان ساهياً ، لكن القراءة أفضل ، هذا هو الصحيح من الروايات . و روى الحسن عن أبى حنيفة أنه لو سبغ فى كل ركعة ثلاث تسيحات أجزاء ، و قراءة الفاتحة أفضل ، و إن لم يقرأ و لم يسبغ كان مسيئاً إن كان متممداً ، و إن كان ساهياً فعليه مجدات السهو . و فى شرح الطحاوى : قال أصحابنا رحمهم الله : القراءة فرض فى الركعتين بغير عنيهما ، إن شاء قرأ فى الأوليين ، و إن شاء قرأ فى الأولى و الرابعة ، و إن شاء فى الثانية و الثالثة ، و أصلها فى الأوليين و هى المسنونة ، و إن كانت الصلاة ثلاث ركعات فالمغرب فالقراءة فرض فى الركعتين ، و فى الثالثة هو بالخيار . و فى الكافى : و عن أبى حنيفة رحمه الله أن قراءة الفاتحة فى الآخرين واجبة ، رواه الحسن ، حتى لو تركها

عامدا كان سيئا، وإن كان ساهيا يسجد للسهو . م : وعن أبي يوسف رحمه الله أنه قال : يسج فيها ولا يسكت، إلا أنه إن أراد أن يقرأ الفاتحة فليقرأ على وجه التثاء لا على وجه القراءة، وبه أخذ بعض المتأخرين من أصحابنا رحمهم الله . وفي الوتر محل القراءة الركعات كلها حتى يفترض القراءة في الركعات كلها، وهذا على أصلها لا يشكل لأن الوتر على أصلها ستة والقراءة في السنن في جميع الركعات واجبة، وأما على أصل أبي حنيفة فإن عنده وإن كان فرضا عملا ولكن دليل القرصية قاصر لأنه من أخبار الأحاد، فأظهرنا أثر القصور بإيجاب القراءة في الكل احتياطا، فإن القراءة في الفرائض لا يوجب الفساد، وترك القراءة في ركعة من التوافل يوجب الفساد .

و أما الكلام في قدر القراءة فنقول : فرض القراءة عند أبي حنيفة رحمه الله يتأدى بآية واحدة وإن كانت قصيرة - وفي الخلاصة - وهو الأصح، وفي الوقاية : والمكتفى بها سوى، م : وقال أبو يوسف وعبد رحمهما الله : لا يتأدى إلا بآية طويلة كآية المداينة والكرسى أو ثلاث آيات قصار، وفي الخلاصة : وهو رواية عنه، وما دون الآية فليس لها حكم القرآن ولهذا لا يحرم على الجنب والحائض قراءته، هكذا ذكر الطحاوى . وفي الحاوى : سئل أبو الحسن عن قرأ في الفرض فاتحة الكتاب وآية قصيرة وركع ساهيا قبل أن يقرأ ثلاث آيات قصار أو آية طويلة هل يجب عليه سجدة السهو؟ قال : نعم . م : ثم على قول أبي حنيفة رضى الله عنه إذا قرأ آية قصيرة هي كلمات أو كلمتان نحو قوله (مقتل كيف قدر) (ثم نظر) وما أشبه ذلك يجوز بلا خلاف بين المشايخ، كذا ذكره بعض المشايخ، وأما إذا قرأ آية قصيرة هي كلمة واحدة نحو قوله تعالى (مداهماتان) أو آية قصيرة هي حرف نحو قوله (ص، و، ن، و، دق)، فإن هذه آيات عند بعض القراء : اختلف المشايخ فيه، وفي الظهيرية : الأصح أنه لا يجوز، قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : لأنه يسمى عاذا ولا يسمى قارئا . ولو قرأ نصف (١) سورة المدثر : آية ١٩ (٢) سورة المدثر آية ٢١ (٣) آية رقم ٦٤ من سورة الرحمن .

آية مرتين أو كرر كلمة واحدة من آية مرارا حتى بلغ آية تامة لا يجوز . وفي الصيرفة : ولو قرأ في صلاته (بسم الله الرحمن الرحيم) لا غير يجوز صلاته . م : وإذا قرأ آية طويلة في الركعتين نحو آية الكرسي أو آية الدين البض في ركعة والبض في ركعة اختلف المشايخ فيه على قول أبي حنيفة ، بعضهم قالوا : لا يجوز لأنه ما قرأ آية تامة في كل ركعة ، وعامتهم على أنه يجوز لأن بعض هذه الآيات يزيد على ثلاث آيات قصار أو يمدّها فلا تكون قراءته أقل من ثلاث آيات قصار ، وفي الظهيرية : الصحيح أنه لا يجوز عند أبي حنيفة . م : وفي نوادر المحلى عن أبي يوسف : إذا كان الرجل لا يحسن إلا هذه الآية وهو قوله (الحمد لله رب العالمين) فانه يقرأها مرة واحدة في الركعة ولا يكررها في الركعة يجوز صلاته ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله ، وروى الحسن ابن زياد عن أبي حنيفة : أدنى ما يجوز من القراءة في الصلاة في كل ركعة ثلاث آيات تكون تلك الآيات الثلاث مثل أقصر سورة من القرآن مثل (إنا أعطيناك الكوثر) وإن قرأ بآيتين طويلتين أو بآية طويلة تكون تلك الآيات مثل أقصر سورة في القرآن يجوز أيضا ، وإن لم يكن الآيتان أو الآية مثل أقصر سورة من القرآن لا يجزئه . وفي التحفة : ثم مقدار القراءة التي يخرج به عن حد الكراهية هو فاتحة الكتاب وسورة قصيرة قدر ثلاث آيات أو ثلاث آيات من أي سورة كانت . وفي شرح الطحاوي : ولو قرأ الفاتحة وحدها أو قرأ الفاتحة ومعاها آية أو آيتين فإن ذلك مكروه ، وقال الكرخي في مختصره : ولو قرأ الفاتحة ولم يقرأ معها سورة فهو مكروه عديم جيبا . م : وقراءة الفاتحة على التعيين ليست بفرض عندنا ، ولكنها واجبة حتى يكره تركها ، وقال الشافعي رحمه الله : فرض حتى لو ترك حرفا لم تصح صلاته .

وأما الكلام في صفة القراءة فتقول : لا يخلو إما أن يكون إماما أو منفردا ،

(١) آية رقم ٣٠ من سورة النمل (٧) أي آية اللدانية ، وهي آية رقم ٧٨٢ من سورة البقرة .

والصلاة لا تخلو إما أن تكون مكتوبة أو فائقة ، أما إذا كانت الصلاة مكتوبة فإن كان إماماً فإنه يجهر في موضع الجهر ويسر في موضع الإسرار ، وموضع الجهر : الفجر والمغرب والعشاء والجمعة والميدان ، وموضع الإسرار : الظهر والعصر - وفي الهداية وإن كان برفة ، وفي الكافي : وقال مالك : يجهر في ظهر عرفة . وفي اليتيمة : سئل أبو الفضل عن شرع في صلاة يجهر فيها بالقراءة وليس أحد يقتدى به فاختار المخافة ولو قرأ الفاتحة ثم دخل في صلاته جماعة أيجهر بالسورة أم يخافت ؟ قال : إن قصد الإمامة يجهر . م . و اختلفوا في حد الجهر والمخافة ، قال الشيخ أبو الحسن الكرخي : أدنى الجهر أن يسمع نفسه ، وأقصاه أن يسمع غيره ، وأدنى المخافة : تحصيل الحروف ، وفي الجامع الصغير العتابي : وأدنى المخافة أن يسمع نفسه أو غيره إذا وضع أذنه على فمه إلا لمانع . وفي شرح المتفق : ذكر في الجامع الصغير : إذا قرأ الإمام في صلاة المخافة بحيث يسمع رجل أو رجلان لا يكون جهرًا حتى يسمع الكل . وفي شرح الطحاوي : ولو قرأ بقلبه ولم يحرك لسانه فإنه لا يحوز ، ولو حرك لسانه بالحروف أجراه وإن كان لا يسمع منه . وقال الفقيه أبو جعفر والشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل : أدنى الجهر أن يسمع غيره ، وأدنى المخافة أن يسمع نفسه ، وعلى هذا يتمدد - وفي الوقاية : وهو الصحيح ، وفي شرح الطحاوي : وما دون ذلك فمجمعة لا يسى قراءة ، وإن جهر فيها يخافت أو عافت . فيما يجهر فقد أساء لأنه خالف السنة . وفي الحجة : وإن كان إماماً يسمع غيره ، ولا يرفع صوته بحيث ينفخ على الضرر . م : أما إذا كان منفرداً إن كانت صلاة يخافت فيها يخافت ، وإن جهر يكون مسيئاً ، وإن كانت صلاة يجهر فيها فهو بالخيار إن شاء جهر وأسمع نفسه وإن شاء أسر وقرأ في نفسه ، هكذا ذكر في عامة الروايات ، وذكر في رواية أبي حفص أن الجهر أفضل - وفي السفناني : هو الصحيح ، م : والأصل فيه ما روى عن النبي عليه السلام أنه قال " من

(١) يجمع الرجل في الحديث لم يبينه ولم يحد به .

صلى على سنية الجماعة صلت بصلاته صفوف من الملائكة " والجهر من سنية الصلاة
بجماعة فيما يجهر ، و أما النوافل فلا يخلو إما أن تكون نوافل النهار أو نوافل الليل ، فإن
كانت نوافل النهار يكره الجهر فيها لأنها تابعة للقرائن ، و أما نوافل الليل فلا بأس
بالجهر فيها لكن الأفضل أن يكون بين الجهر والإخفاء - وفي كفاية الشعبي : و أما
في التطوع النهار فانه يخاف فيها بالقراءة ، إلا من عذر و هو أن يكون هناك من يتحدث
أو يظله النوم فيجهر في ذلك لرفع النوم أو لغلبة الكلام عليه ولا يجب بحمد السهو ،
و في الكافي : و في التطوع في الليل فيقرأ بين الجهر والخافتة والجهر أفضل . م : و أما
الخافتة في "بسم الله الرحمن الرحيم" في أوائل السور فهو عند أصحابنا ، و هو قول الثوري .
بقى الكلام بعد هذا في القدر المسنون ، قال محمد رحمه الله في الكتاب : القراءة في
الصلاة في السفر يقرأ بفاتحة الكتاب و أى سورة شاء ، و في الحضر يقرأ في الفجر في
الركعتين أربعين أو خمسين آية سوى فاتحة الكتاب ، و كذا في الظهر ، والعصر والعشاء
سواء ، و القراءة فيها على النصف من القراءة في الفجر والظهر ، و في المغرب يقرأ
بقصار المفصل - و في التهذيب : جدا ، هذا هو المذكور في ظاهر الرواية ، و في بعض
روايات الحسن : و يقرأ في الظهر في الركعتين مثل قراءته في الركعة الأولى من الفجر .
اعلم أن محمدا رحمه الله بدأ في الكتاب ببيان حالة السفر فقال : تقرأ في السفر بفاتحة
الكتاب و أى سورة شئت ، وقد صح أن النبي عليه السلام قرأ في صلاة الفجر في
السفر سورة «المؤذنين» ، و هذا في حالة الضرورة ، و أما في حالة الاختيار في
السفر يقرأ في الفجر سورة «البروج» ، و "اشتقت" ليحصل الجمع بين مراعات السنة
في القراءة وبين التخفيف ، و في الظهر مثل ذلك ، و في العصر والعشاء دون ذلك ،
و في المغرب يقرأ بالقصار جدا . أما تسيحات الركوع والسجود يقولها ثلاثا أو أكثر ،
ولا ينقص عن الثلاث . و في السراجية : و يقرأ [في] حالة الخوف قدر ما تيسر ،
م : و أما في حالة الحضر فإن كان الحال حال الضرورة بأن كان يخاف خروج الوقت يقرأ

مقدار ما لا يفوته الصلاة في الوقت ، وإن كانت الحالة حالة الاختيار بأن كان في الوقت سعة ذكر في الجامع الصغير أنه يقرأ في الفجر في الركعتين بأربعين أو خمسين أو ستين آية في كل ركعة عشرين أو خمس وعشرين أو ثلاثين سوى فاتحة الكتاب ، و روى الحسن ابن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يقرأ ما بين الستين إلى مائة - و في الينابيع : سوى الفاتحة ، و في غير رواية الأصول عن أبي حنيفة رحمه الله : أنه يقرأ في الركعتين في الأولى « ألم تنزل السجدة » ، و في الثانية « هل أتى على الإنسان » . و في الخلاصة : و السنة أن يقرأ بفاتحة الكتاب ثم من ثلاثين إلى ستين آية في الركعة الأولى من الفجر ، و في الثانية من عشرين إلى ثلاثين ، و الآثار قد اختلفت عن رسول الله صلى الله عليه وسلم ، فنه أنه كان يقرأ في الفجر من ستين إلى مائة ، و عن بعض الصحابة رضى الله عنهم أنه قال : تلقفت من في رسول الله صلى الله عليه وسلم سورة « ق » و « الذاريات » لكثرة ما كان يقرأهما في صلاة الفجر ، و عنه عليه السلام أنه قرأ في الفجر « إذا الشمس كورت » ، و « إذا السماء انفطرت » ، و عنه عليه السلام أنه قرأ في الفجر سورة « المزمل » و « المدثر » ، و عن أبي بكر الصديق رضى الله عنه أنه قرأ في الركعة الأولى فاتحة « البقرة » و في الثانية خاتمتها ، و عن عمر رضى الله عنه أنه قرأ في الركعة الأولى سورة « النحل » و في الثانية سورة « بنى اسرائيل » ؛ و لما اختلفت الاخبار في المقادير اختلفت مقادير حملها ، و بالاختلاف يستدل على أن في الأمر سعة ، و المشايخ وقفوا بين الروايات ، فمنهم من قال : الأربعون للكسالى ، و ما فوق ذلك إلى الستين للاوساط ، و ما بين الستين إلى المائة للذين يتجددون و يستأنسون بالقراءة . و منهم من وفق من وجه آخر فقال : المراد من الأربعين إذا كانت الآى طوالا كسورة « الملك » ، فانها مع طولها ثلاثون آية ، و المراد من الخمسين و الستين إذا كانت الآى متوسطة بين الطول و القصر أو مختلطة فيها الطوال و القصار ، و المراد بما بين الستين إلى المائة إذا كانت الآى قصارا كسورة « المزمل » . و « المدثر » و كسورة « الرحمن » . و منهم من وفق من وجه

آخر فقال: إن كان الوقت وقت كل وكسب نحو الصيف يقرأ أربعين، وإن كان وقت فراغ كالشتاء يقرأ ما بين الستين إلى المائة، وإن كان فيما بينهما - وفي الخلاصة: وفي الربيع والخريف - يقرأ من خمسين إلى ستين. ومنهم من يقول: إذا كانت الليالي قصارا يقرأ أربعين، وإن كانت طوالا يقرأ ما بين الستين إلى المائة، وإن كان فيما بين ذلك يقرأ خمسين أو ستين. وفي الزاد: وقيل: المائة للوهاد، والستون في الجماعة الممهودة، والأربعون في مساجد الشوارع. وفي الينابيع: وفق بعضهم بين الروايات فقال: المساجد ثلاثة: مسجد ليس على مارة الطريق وفيه زهاد وعباد فيقرأ فيه على رواية الحسن، ومسجد على مارة الطريق كمساجد الرباط والطريق المجادة فيقرأ فيه أربعين، ومسجد ليس فيه زهاد وعباد وليس على مارة الطريق فيقرأ فيه ستين آية. وفي السفناني: ذكر الإمام الترمذی هذا كله إذا كان إماما، وأما إذا كان منفردا قرأ ما شاء لأن على الإمام أن يراعى حق القوم. وذكر أبو بكر رحمه الله الأفضل أن يطول القراءة إذا كان يصل وحده، وإذا كان بجماعة لا، تيسيرا على الناس.

هذا كله في صلاة الفجر، وأما في صلاة الظهر فقد ذكر في الجامع الصغير: ويقرأ في الظهر مثل الفجر، وذكر في الأصل: ويقرأ في الظهر مثل الفجر أو دونه. وأما في صلاة العصر فيقرأ في الركعتين بعشرين سوى فاتحة الكتاب - وفي الينابيع: أو ثلاثين، وفي اليتيمة: إذا كان يؤدي العصر في وقت مكروه فالصواب أن يستوفي القراءة المسنونة لأنه نص في الكتاب أن لا كراهة في نفس الوقت، إنما الكراهة في فعل التأخير، م: وروى عن جماعة من الصحابة أنهم قالوا: حرزنا قراءة رسول الله صلى الله عليه وسلم في العصر فوجدناه على النصف من قراءته في الظهر. وفي الخلاصة الحاشية: ذكر في المجلد: يقرأ في الظهر في الركعتين ثلاثين آية سوى الفاتحة، وفي بعض الروايات: يقرأ في الركعتين من الظهر مثل ما يقرأ في الركعة الأولى من الفجر.

م : و أما في صلاة العشاء يقرأ ما يقرأ في العصر . و أما في المغرب فيقرأ في كل ركعة بسورة قصيرة ، وقال الشافعي رحمه الله : يقرأ في المغرب مثل سورة « المرسلات » و « عم يتساءلون » . و أما الوتر فاقرا فيه فهو حسن ، بلغنا عن رسول الله صلى الله عليه وسلم أنه قرأ في الوتر في الركعة الأولى بـ « سبح اسم ربك الأعلى » ، وفي الثانية بـ « قل يا أيها الكافرون » ، وفي الثالثة بـ « قل هو الله أحد » - وفي التهذيب : يقرأ أحياناً هذا للتبرك و أحياناً غير هذا للتحرز عن هجران باقي القرآن ، م : و روى أنه عليه السلام يوتر بتسع سور من المفصل في الركعة الأولى بـ « انا أنزلناه » ، و « اذا زلزلت الأرض » ، و « الهنك » ، و في الركعة الثانية « العصر » ، و « انا اعطيتك الكوثر » ، و « اذا جاء نصر الله » ، و في الثالثة بـ « قل يا أيها الكافرون » ، و « ثبت » ، و « قل هو الله أحد » . و في شرح الطحاوي : و الأفضل للامام أن لا يزيد القراءة على ما ذكرنا ، و لا يقل على القوم و لكنه يخفف بعد أن يكون على التمام و الاستحباب .

م : نوع آخر

الأفضل أن يقرأ في كل ركعة بفاحة الكتاب و سورة تامة ، و لو قرأ بعض السورة في ركعة و البعض في ركعة بعض مشايخنا رحمهم الله قالوا : يكره لأنه خلاف ما جاء به الأثر - و في النهاية : و كأنهم أرادوا بذلك سورة قصيرة ، م : روى عن أصحابنا أنه لا يكره ، و في الظهيرية : هو الصحيح ، و في الخلاصة : لا يكره و لكن لا ينبغي أن يفعل ، و لو فعل لا بأس به . م : و لو قرأ في الركعتين من وسط سورة أو من آخر سورة فلا بأس به ، و لو قرأ في الركعة الأولى من وسط سورة أو من آخر سورة و قرأ في الركعة الأخرى من وسط سورة أخرى أو من آخر سورة أخرى فلا يفعل ذلك على ما هو ظاهر الرواية ، و لكن لو فعل لا بأس به ، و قال بعضهم : يكره ، و قال بعضهم : لا يكره - و في الذخيرة قال شمس الأئمة : هو الأصح : و في الحجة : و لو قرأ في الركعة الأولى من آخر سورة و في الركعة الثانية من وسط سورة أو سورة قصيرة كما لو قرأ « امن الرسول »

في ركعة، و«قل هو الله أحد» في ركعة لا يكره . م : وفي فتاوى أبي الليث : سئل عن القراءة في الركعتين من آخر السورة أو هو أفضل أو قراءة سورة بتمامها ؟ قال : إن كان آخر السورة أكثر آية من السورة التي أراد قراءتها كان قراءة آخر السورة أفضل ، وإن كانت السورة أكثر آية فهي أفضل ، ولكن ينبغي أن يقرأ في الركعتين آخر سورة واحدة . [وفي الحاشية] : ولا ينبغي أن يقرأ في كل ركعة آخر سورة على حدة . م : وإن أراد أن يقرأ آية طويلة مثل آية المدانية أو ثلاث آيات اختلفوا ، والصحيح أن قراءة ثلاث آيات أولى إذا بلغت الآيات مقدار أنصر سورة من القرآن .

في فتاوى الحجة : ثم القراءة على ثلاثة أوجه في الفرائض : على التؤدة^١ ، والترسل^٢ ، والتدبر حرفاً حرفاً . وفي التراويح يقرأ بقراءة الائمة بين التؤدة والسرعة ، وفي النوافل بالليل له أن يسرع بعد أن يقرأ كما يفهم ذلك مباح ، ألا ترى أن أبا حنيفة رضي الله عنه كان يختم القرآن في ليلة واحدة في ركعة واحدة^٣ . و ينبغي أن يفتح القراءة في الصلاة بآية الرحمة والنعمة والجنة ، ويختم كذلك لبذل ذلك على حسن القول وحسن الحال ، وبشيراً على صالح الأعمال . م : وإذا انتقل من آية إلى آية أخرى من سورة أخرى أو من هذه السورة وبينهما آيات يكره ، وكذلك يكره أن يختار قراءة أو آخر السور دون أن يقرأ السورة على الولاء في الصلاة وخارج الصلاة لأنه يخالف فعل السلف ، وإذا جمع بين السورتين في ركعة رأيت في موضع أنه لا بأس به ، وذكر شيخ الإسلام أنه لا ينبغي له أن يفعل هكذا على ما هو ظاهر الرواية . إذا جمع بين السورتين بينهما سورة واحدة في ركعة واحدة فإنه يكره - وفي النخبة : بالاتفاق ، وإن كان في الركعتين فإن كان بينهما سور لا يكره ، وإن كانت سورة واحدة قال بعضهم : يكره ، وقال بعضهم : إن كانت السورة طويلة لا يكره ، وقال بعضهم : لا يكره أصلاً .

(١) التؤدة : الرزاة والثاني (٢) الترسل : التمهّل والترقي (٣) ذكره الذهبي في تاريخ الإسلام وغيره ، وذكره الصيمري وغيره في مناقب الإمام وأخباره .

الذخيرة : إذا أراد أن يقرأ في صلاته سورة لم يقرأ على لسانه سورة أخرى ، فلما قرأ منها آية أو آيتين أراد أن يتركها ويفتح السورة التي أراد قراءتها لا ينبغي له أن يفعل ذلك ، بل المختار أنه يمضي في قراءتها . م : وإذا قرأ في ركعة سورة وفي الأخرى سورة فوق تلك السورة أو قرأ في ركعة سورة ثم قرأ في تلك الركعة سورة أخرى فوق تلك السورة يكره . وفي الضميمة : ومثل أبو الفضل عن قرأ في النفل في الركعة الأولى « ثبت يد أبي لب » وفي الثانية « إذا جاء نصر الله » قال : إن تمم ذلك يكره ، وذكر القاضي الإمام أبو بكر أنه يكره في الفريضة ولا يكره في النفل ، م : وإذا قرأ في الركعة الأولى « قل اعوذ برب الناس » ينبغي أن يقرأ في الركعة الثانية أيضا « قل اعوذ برب الناس » . وإذا قرأ في ركعة آية وقرأ في الركعة الأخرى آية فوق تلك الآية ، أو قرأ في ركعة آية ثم قرأ بعدها في تلك الركعة آية أخرى فوق تلك الآية فهو على ما ذكرنا في السور . وإذا جمع بين آيتين بينهما آيات أو آية واحدة في ركعة واحدة أو في ركعتين فهو على ما ذكرنا في السورة أيضا . ولو قرأ في ركعة سورة وقرأ في الثانية سورة أطول منها إن كان التفاوت قليلا لا يكره ، فقد صح أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يقرأ في الجمعة في الركعة الأولى « سبح اسم ربك الأعلى » ، وفي الركعة الثانية « هل اتك » . وهو أطول من « سبح اسم » ، بقليل ، وفي الغبائية : قالوا القليل مقدر بآية أو آيتين ، وإن كان التفاوت بثلاث فما فوقها لا شك أنه يكره ، م : وإن كان التفاوت كثيرا يكره . وهذا كله في الفرائض ، فأما في السنن لا يكره . وإذا قرأ الفاتحة وحدها في الصلاة أو قرأ الفاتحة معها آية أو آيتين فذلك كله مكروه . وفي السراجية : إذا قرأ في الأولين من التطوعات من « المودتين » وفي الآخرين « ثبت » ، وسورة « الإخلاص » لا يكره . القيمة : سئل علي بن أحمد عن رجل شرع في الصلاة ثم تذكر أنه لم يقرأ بفاتحة الكتاب أيعود إلى الفاتحة أو يمضي ؟ قال : لو عاد إلى الفاتحة فقد أحسن ، وقال الوري ويوسف بن محمد : يقرأ الفاتحة ثم السورة ، وسئل

عن رجل قرأ في الركعة الأولى من الظهر سورة « الفلق » وفي الثانية الفاتحة و « قل هو الله أحد » فلما بلغ « الله الصمد » تذكر أن عليه أن يقرأ « قل أعوذ برب الناس » ؟ قيل : يتم سورة الإخلاص . وفي الكبرى : ولا ينبغي أن يقرأ في كل ركعة آخر سورة واحدة في ركعتين . واللؤلؤية : من يحتم القرآن في الصلاة إذا فرغ من المعوذتين في الركعة الأولى يركع ثم يقوم في الركعة الثانية يقرأ بفاتحة الكتاب و شيء [من سورة البقرة لأن النبي عليه السلام قال " خير الناس الحال المرتحل " أى الخاتم المفتوح] .
 م : المقندى إذا قرأ خلف الإمام في صلاة لا يجهر فيها اختلف المشايخ رحمهم الله بعضهم قالوا : لا يكره . وبعض مشايخنا ذكروا في شرح كتاب الصلاة أن على قول محمد لا يكره ، وعلى قولها يكره ، وفي الكافي : وقال مالك : يقرأ في السرية لا في الجهرية . وقال الشافعي : يقرأ الفاتحة في الكل ، وفي الهداية : ويستحسن على سبيل الاحتياط ، وقوم فرقوا بين ما يجهر فيها وبين ما لا يجهر فيها ، فبما يجهر يسكت ، وبما يخافت يقرأ ، وفي الذخيرة : الأصح أنه يكره ، وفي السغاني : وقال شمس الأئمة السرخسي : يفسد صلاته في قول عدة من الصحابة ، وقيل : يستحب أن يكسر أسنانه ، وعند الشافعي رحمه الله يقرأ في كل صلاة إلا في صلاة الجهر ، ويقرأ الفاتحة بعد فراغ الإمام منها فإن الإمام نصت حتى يقرأ .

وفي الجامع الصغير الحسامي : إمام قرأ آية الترغيب أو الترهيب يستمع من خلفه ويسكت ، وكذا في الخطبة ، وكذا لو صلى على النبي عليه السلام . م : ولا بأس بقراءة القرآن على التأليف فقد صح أن الصحابة فعلوا ذلك ، وفي الحجة : والصحيح أن رعاية ترتيب المصاحف لازمة عملاً باجماع الصحابة لكن لا يجب السهو بترك هذا الترتيب ، م : ومشايخنا استحسنا قراءة المفصل ليستمع القوم ويتلوا . وإذا كبر للركوع في الصلاة ثم بدا له أن يزيد في القراءة لا بأس به - م : ما لم يركع ، ويكره

(١) من أ ر ، خ .

أن يتخذ شيئاً من القرآن وقتاً بشيء من الصلوات ، يعنى لا يقرأ غيرها فى تلك الصلاة - وفى الكافى : أريد به سوى الفاتحة ؛ م : فإذا فعل ذلك فى بعض الأوقات فلا بأس به ، وفى بعض شروح الجامع الصغير أن هذه الكراهة فيما إذا اعتقد أن الصلاة لا تجوز بدونها ، أما إذا اعتقد أن الصلاة تجوز بدونها إلا أن قراءة هذه السورة أسير عليه فلا بأس به . وفى الحجة : ولو تبرك بقراءة النبي صلى الله عليه وسلم فقرأ سورة السجدة و . هل أتى على الإنسان ، يوم الجمعة جاز ولا يداوم على ذلك ، وكذا لو قرأ سورة « الجمعة » ، و « المناقير » ، فى صلاة الجمعة وغيرها يجوز ، وكذلك قرأ رسول الله صلى الله عليه وسلم فى صلاة المغرب ليلة الجمعة . قل يابها الكفرون ، و « قل هو الله احد ، فالتبرك والتين به يجوز ، وفى السفناق : ويكره أن يتخذ سورة السجدة ، و « هل أتى على الإنسان » ، لصلاة الفجر فى كل جمعة ، وقال الشافعى رحمه الله : يستحب ذلك . م : وإذا كرر آية واحدة مراراً فإن كان ذلك فى التطوع الذى يصلى وحده فذلك غير مكروه ، وإن كان ذلك فى الصلاة المفروضة فهو مكروه ، وهذا فى حالة الاختيار ، أما فى حالة الضرر والفساد فلا بأس به . وفى الذخيرة : وإذا قرأ الفاتحة فى الصلاة على قصد التناء جازت صلاته .

فتاوى الحجة : وقراءة القرآن بالقراءات السبع والروايات كلها جائزة ، ولكنى أرى الصواب أن لا يقرأ بالقراءة العجيبة بالإمالات وبالروايات الغريبة لأن بعض الناس يتعجبون وبعضهم يتفكرون وبعضهم يخطئون ، وبعض السفهاء يقولون ما لا يعلمون ، ولعلمهم لا يرغبون فيقعون فى الإثم والشقاء ، ولا ينبغي للاتمة أن يحملوا العوام إلى ما فيه نقصان دينهم وديارهم وحرمان نواهم فى عقابهم ، م : لا يقرأ على رأس العوام والجهال وأهل القرى والجبال مثل قراءة أبى جعفر المذنب وابن عاصر وعلى بن حمزة الكسائى صيانة لدينهم فلعلمهم يستخفون أو يضحكون وإن كان كل القراءات والروايات صحيحة فصيحة طيبة ، ومشايخنا اختاروا قراءة أبى عمر حفص عن عاصم .

م : نوع آخر

في معرفة طوال المفصل وأوساطه وقصاره

فنقول : طوال المفصل من سورة الحجرات ، إلى سورة البروج ، ٤ و الأوساط منها إلى سورة لم يكن ، ٤ و القصار منها إلى آخر القرآن . و في الكافي : المفصل السبع ' السابع ، سمي به لكثرة فصوله و هو من سورة محمد ، و قيل من الفتح ، و قيل من ق . و في الجامع الصغير المتأني : طوال المفصل من الحجرات ، إلى عبس ، و أوساطه إذا الشمس كورت ، إلى سورة الضحى ، و الباقي قصاره .

م : نوع آخر

في إطالة القراءة في الركعة الأولى على الثانية

قال أبو حنيفة - في الجامع الصغير : و يطول الركعة الأولى من الفجر على الثانية : و ركعتا الظهر سواء ؛ و قال محمد : أحب إلى أن يطول الركعة الأولى على الثانية في الصلوات كلها - و في الحجة : و هو المأخوذ للفتوى . م : و يجب أن يعلم أن إطالة القراءة في الركعة الأولى على الثانية من الفجر مسنونة بالإجماع ، و سائر الصلوات كذلك عند محمد . و عند أبي حنيفة و أبي يوسف إطالة القراءة في الركعة الأولى في سائر الصلوات غير مسنونة . ثم يعتبر التطويل من حيث الآيات إذا كان بين ما كان يقرأ في الأولى و بين ما يقرأ في الثانية مقارنة من حيث الآي ، أما إذا كان بين الآي تفاوت من حيث الطول و القصر فيعتبر الكلمات و الحروف ، و في الخاتمة : فالمعتبر كثرة الآي لا كثرة الكلمات و الحروف . م : بعد هذا اختلف المشايخ رحمهم الله ، بعضهم قالوا : ينبغي أن يكون التفاوت بينهما بقدر الثلث و الثلثين ، الثلثان في الأولى و الثلث في الثانية ، و في شرح الطحاوي قال : ينبغي أن يقرأ في الأولى قدر ثلاثين و في الثانية قدر عشر آيات أو عشرين آيات هذا هو بيان الأولى .

(١) الحرب السابع .

و أما يانته الحكم فتقول : التفات و إن كان فاجسا بأن قرأ في الأولى بأربعين آية و في الثانية بثلاث آيات لا بأس . و به ورد الأثر ، أما إطالة الركعة الثانية على الأولى فمكروه بالإجماع ، هذا إذا كان التفات كثيرا بثلاث آيات فما فوقها ، و أما إذا كان قليلا نحو آية أو آيتين فلا يكره .

م : نوع آخر في القراءة بالفارسية

و إذا قرأ في الصلاة بالفارسية جازت قراءته سواء كان يحسن العربية أو لا ، أما إذا كان يحسن [يمحز ، و يكره عند أبي حنيفة ، و عندهما لا يمحز إن كان يحسن] ، و يمحز إن كان لا يحسن ، و ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الصلاة و شمس الأئمة السرخسي في شرح الجامع الصغير رجوع أبي حنيفة رحمه الله إلى قولها - و في النصاب و الخلاصة : هو الصحيح ، و عليه الاعتماد ، و في الخلاصة الحانية : و كان الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل يقول : الخلاف فيما إذا جرى على لسانه من غير قصد . أما من تعدد ذلك يكون زنديقا أو مجنونا ، فالحجوت يداوى و الزنديق يقتل ، م : و قال الشافعي رحمه الله : لا يمحز قراءته على كل حال . و أجمعا على أنه لا يفسد صلاته بالقراءة بالفارسية ، إنما الخلاف في الجواز ، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : إن أبا حنيفة إنما جوز قراءة القرآن بالفارسية إذا قرأ آية قصيرة ، يعني قرأ ترجمة آية قصيرة ، ثم ذكر الشيخ الفقيه أبو سعيد البردعي أن أبا حنيفة إنما جوز القراءة بالفارسية خاصة دون غيرها من اللسان لقربها من العربية على ما جاء في الحديث « لسان أهل الجنة العربية و الفارسية الدرية ، و الأصح أن الاختلاف في جميع اللسان و اللغات نحو التركية و الرومية و الهندية . » ثم إنما يمحز عند أبي حنيفة رحمه الله إذا كان مقطوع القول بأن ما أن به هو المعنى و يكون على نظم القرآن نحو قوله تعالى (لجراؤم جهنم) « سزائے دوزخ » ، و قوله (لجمنم جمما) « لجهنم عندا (كذا) » و قوله تعالى (ميثقة

(١) من أر .

جنسك) فقال : يعيش تنكا ، فأما إذا لم يكن على نظم القرآن فلا يجوز ، قال الشيخ الإمام الصفار : يجوز كيف ما كان ، وقال بعضهم : إنما يجوز إذا كان ثناء كسورة الإخلاص ، فأما إذا كان عن القصص فانه لا يجوز كقوله تعالى (اقلوا يوسف) فقال بكشيد يوسف را ، تفسد صلاته ، والصحيح أنه يجوز في الكل .

وإن اعتاد القراءة بالفارسية ، أو أراد أن يكتب المصحف بالفارسية منع من ذلك على أشد المنع ، وإن فعل ذلك في آية أو آيتين لا يمنع من ذلك ، ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي في شرح الجامع الصغير : وإن كتب القرآن وتفسير كل حرف وترجمته تحته روى عن الشيخ الفقيه أبي جعفر أنه لا بأس به في ديارنا ، وإنما يكره في ديارهم لأن القرآن نزل بلغتهم .

وإذا قرأ الرجل في صلاته شيئاً من التوراة والإنجيل والزيور لم تجز صلاته سواء كان يحسن القرآن أو لا يحسن ، وقال الشيخ شمس الأئمة : وجدت في بعض النسخ أنه إن كان ما قرأ من التوراة وأشباها مؤدياً للمعنى الذي في القرآن يجوز في قول أبي حنيفة رحمه الله ، وكثير من مشايخنا اختاروا هذا القول ، وإذا لم يكن مؤدياً للمعنى الذي في القرآن لا شك أنه لا يجوز صلاته ، ولكن هل تفسد صلاته ؟ ينظر : إن علم أنه هو التوراة الذي أنزل على موسى عليه السلام لا تفسد صلاته لأنه بمنزلة التبسيح إلا أن يكون ذكر قصة بحيث تفسد صلاته لأنه كلام الناس ، وكثير من مشايخنا اختاروا ما حكاه الشيخ الإمام شمس الأئمة عن بعض النسخ أنه ينظر : إن كان ما قرأ في صلاته من التوراة موافقاً للمعنى الذي في القرآن جازت صلاته في قول أبي حنيفة رحمه الله لأن العبرة عنده للمعنى . وفي الظهورية : وإن كان لا يدري ما معناه تفسد صلاته لأنه لا يؤمن بما حوله أهل الكتاب . ولو قرأ ما حكى رسولنا من ربنا جل جلاله " نحو قوله " الصوم لي وأنا أجزى به " لا يجوز .

(١) أي الحديث القسبي .

نوع آخر من هذا الفصل

فيم نسي القراءة في الأولين

محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل قرأ في الأولين من العشاء سورة ولم يقرأ بفاتحة الكتاب لم يقض فاتحة الكتاب في الآخرين، وفي الثانية : له أن يقرأ الفاتحة في الآخرين إن شاء، وإن قرأها لا تكون قضاء . م : فإن قرأ في الأولين بفاتحة الكتاب ولم يقرأ بالسورة قرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب والسورة . وفي الجامع الصغير المتأني : و جهر بهما هو الصحيح ، و قيل : جهر بالسورة وحدها ، وفي الخلاصة : وعن أبي حنيفة أنه يجهر بالسورة دون الفاتحة ، وعن محمد أنه لا يجهر بهما ، وفي الفتاوى المتأني : أسر بهما تبعاً للفاتحة وهو المختار : م : وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يقضى السورة ، وفي الكافي : وقال الحسن بن زياد : يقضيها ، و قيل : يقضى الفاتحة دون السورة لأنها أم فتكون قراءتها أولى . م : فإن أراد أن يقرأ السورة وحدها في الآخرين وترك الفاتحة ويقول : كنت بالخيار قبل هذا في قراءة الفاتحة في الآخرين بين أن أقرأ بها وبين أن أتركها فأضئ على خياري ولا أقرأها . هل له ذلك ؟ لم يذكر هذا في الكتاب ، ومشايخنا رحمهم الله فيه مختلفون ، منهم من قال : لا يقرأ الفاتحة لأنها لم تكتب عليه في الآخرين ، وهو الأشبه بمذهب أصحابنا . ومنهم من قال : ليس له أن يترك الفاتحة هنا ليقع السورة بعد الفاتحة كما هو سنة القراءة في الصلاة ، ثم قول محمد رحمه الله في الجامع الصغير : وإن قرأ في الأولين بفاتحة الكتاب ولم يقرأ السورة قرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب والسورة . يقتضى وجوب قضاء السورة ، وذكر هذه المسألة في الأصل وقال : إذا ترك السورة في الأولين فأحب إلى أن يقرأها في الآخرين نصاً على أن قضاء السورة في الآخرين بطريق الاستحباب ؛ فصار في المسألة روايتان ، على رواية الأصل يستحب قضاء السورة ، وعلى رواية الجامع الصغير يجب قضاء السورة ، وقول محمد في الجامع الصغير : قرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب والسورة وجهر ، يحتمل أنه

أراد بالجمهور السورة وال فاتحة جميعا ، وهو رواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه - وفي الكافي : وهو الأصح ، م : ويحتمل أنه أراد به الجمهور بالسورة دون الفاتحة ، وإليه ذهب المشايخ رحمهم الله وهو رواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه أيضا ، وفي الكافي : وهو اختيار غير الإسلام ، م : ومنهم من قال بأنه يخالف بهما ، وهو رواية عن أبي حنيفة رضي الله عنه أيضا . وفي الحجة : ولم يقرأ فاتحة الكتاب والسورة في الأولين قضاها في الآخرين .

م : وما يتصل بهذه المسألة : إذا نسي الفاتحة في الركعة الأولى أو في الركعة الثانية وقرأ السورة ثم تذكر قرا بفاتحة الكتاب ثم السورة - هكذا ذكر في الأصل . وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه يركع ولا يقرأ الفاتحة . ولو لم يقرأ في الركعتين الأوليين أصلا وقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب عامة فإن صلاته جائزة ، وينوب هذا عن الأوليين ، ولو قرأ في الأوليين بفاتحة الكتاب عامة أليس أنه يجوز صلاته أكذا هذا . وفي الحجة : ويسجد للسهو ، م : إلا أن يريد بقراءة الفاتحة في الآخرين التثنية والدخول على ما جرى من السنة فيحتمل لا يجوز صلاته ولا ينوب هذا عن القراءة . وفي فتاوى الحجة : ولو قرأ في الأوليين من الأربع قبل الظهر بفاتحة الكتاب وسورة وقرأ في الآخرين بفاتحة الكتاب وركع فإن تذكر في الركوع رجع وقرأ الفاتحة والسورة ، وإن رفع رأسه من الركوع فتذكر لا يقرأ السورة . القيمة : سئل حمير الوري عن رجل سها أنه هل قرأ الفاتحة أم لا وهو قائم ويحرف أنه لم يقرأ السورة بعد الأولى في حقه أن يترك الفاتحة وقرأ السورة أم يقرأ الفاتحة ثم السورة ؟ قال : يتحرى في ذلك ويبنى على ما يقع في رأيه ، وإن لم يثبت له رأى فإنه يقرأ السورة لا غير ؛ وسئل عنها يوسف بن محمد قال : الأولى أن يقرأ بفاتحة الكتاب ثم السورة إذا لم يثبت له رأى ، قال رضي الله عنه : والصواب ما ذكره يوسف بن محمد لأن السرخسي ذكر في كتاب السجودات في أوله : وما تردد بين البدعة والواجب عليه أن يأتي به احتياطاً لأنه لا وجه

ترك الواجب، وقراءة الفاتحة واجبة عدداً وأقصى درجات تكرار الفاتحة أن يجعل بدعة . م : محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة رحمه الله في رجل قاته المشاء فصلاها بعد ما طلعت الشمس إن أم فيها جهر بالقراءة، وإن صلى وحده اتفق المشايخ أنه يتخير بين الخفافة والجهر، والجهر أفضل إن كان في الوقت، وإن كان بعد ذهاب الوقت اختلف المشايخ رحمهم الله فيه، بعضهم قالوا: يخاف حتماً - وفي الجامع الصغير العتاني : وهو الأصح، م : وبعضهم قالوا: يتخير والجهر أفضل، وفي الذخيرة : والأصح أنه يجهر كما في الوقت . م : ولم يجب الجهر على المنفرد بعد الوقت كما لا يجب في الوقت بالإجماع، والجهر في الوقت أفضل، أما بعد خروج الوقت فنهى من قال: يخاف، ومنهم من قال: كلاهما سواء والجهر أفضل، وهذا أصح . محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة في رجل صلى أربع ركعات تطوعاً ولم يقرأ فيهن شيئاً أو في بعضهن : يقضى ركعتين، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد، وقال أبو يوسف رحمه الله : يقضى أربع ركعات - وهنا مسائل ستأتي في الفصل العاشر . إذا أوتر وترك القراءة في الركعة الثالثة تفسد صلاته بالإجماع . وإذا ترك القراءة في إحدى ركعتي الفجر تفسد صلاته، وكذا المسافر إذا ترك القراءة في إحدى الركعتين . وإذا افتتح المصنوع ثم نام فقرأ وهو قائم ذكر المسألة في الفتاوى في الموضعين، فأجاب في أحد الموضعين بالجواز، وأجاب في الموضع الآخر بعدم الجواز، واختار عدم الجواز - وفي الظهيرية : وهو الأصح . م : قال الإمام غفر الدين : إذا نام في القيام وقرأ فيه يحوز، وإن نام قاعداً بأن كان يصلي قاعداً قرأ فيه لا يحوز . م : إمام افتتح الصلاة وركع قبل أن يقرأ ثم رفع رأسه وقرأ وركع فالمعتبر في هذا الركوع الثاني، حتى لو اقتدى به إنسان في هذا الركوع يصير مدركا للركعة، وكذا إذا لم يتم القراءة وركع بأن قرأ الفاتحة ولم يقرأ السورة أو قرأ السورة ولم يقرأ الفاتحة وركع ثم رفع رأسه وأتم القراءة وركع، فأما إذا أتم القراءة وركع ثم رفع رأسه من الركوع وقرأ ثانياً وركع ذكر في باب الحدث أن المعتبر

هو الركوع الأول . حتى لو اتقى به إنسان في هذا الركوع لا يصير مدركا ، وذكر في بعض السهو أن المتبر هو الركوع الثاني ، ولو أن هذا الإمام ركع ولم يقرأ فلا رفع رأسه من الركوع الأول سبقة الحدث فاستخلف رجلا قرأ هذا الرجل وركع لحاء رجل واتقى به : يصير مدركا للركعة [وكذا إذا قرأ الإمام الأول الفاتحة ولم يقرأ السورة وركع فلا رفع رأسه سبقة الحدث فاستخلف رجلا وقرأ الخليفة السورة وركع لحاء رجل اتقى به فإن الرجل يصير مدركا للركعة] ' . وكذا لو قرأ الإمام الأول السورة ولم يقرأ الفاتحة ، باقى المسألة بحالها فانه يصير مدركا للركعة . فلو أن الإمام الأول قرأ وركع فلا رفع رأسه من الركوع سبقة الحدث فاستخلف رجلا قرأ هذا الخليفة وركع لحاء رجل واتقى به فعل الرواية التي ذكرنا في باب الحدث لا يصير مدركا للركعة .

نوع آخر في زلة القارئ

يحتاج لتفريح مسائل هذا النوع إلى معرفة مخارج الحروف . و إلى معرفة جواز إبدال الحروف بعضها عن بعض . فنبداً ببيان مخارج الحروف ، فنذكر الحروف وهي تسعة وعشرون على ترتيب مخارجها ، فنقول : أولها الهمزة والالف والهاء ، ثم العين والحاء ، ثم القين والحاء ، ثم القاف والكاف ، ثم الجيم والشين والياء ، ثم الصاد ، ثم اللام والراء ، ثم النون ، ثم الطاء والدال والتاء ، ثم الصاد ، ثم الزاي والسين ، ثم الظاء والدال والتاء ، ثم الفاء والباء والميم والواو .

فهذه الحروف ستة عشر مخرجاً : ليطبق منها ثلاثة مخارج : فأقصاها مخرج الهمزة والالف والحاء ، وأوسطها مخرج العين والحاء ، وأدناها من القيم القين والحاء . ومن أقصى اللسان مخرج القاف والكاف ، ومن وسط اللسان مخرج الجيم والشين والياء ، ومن طرف اللسان خمسة مخارج ، فالطاء والدال والتاء من مخارج واجبة هو طرف

(١) من : أو ، غ .

اللسان و طرف الثنايا العليا ، و الدال و الظاء و التاء من مخرج واحد و هو طرف اللسان
 و أصول الثنايا العليا - و فى الحجة : من أراد أن يقول الطاء فليقل بلسانه مع ضم الأسنان
 ولا يخرج رأس لسانه . م : و الصاد و السين و الزاى من مخرج واحد و هو طرف
 اللسان و فوق الثنايا العليا ، و يبق فرجة قليلة بين اللسان و الثنايا العليا عند الذكر . و مخرج
 النون المتحركة من طرف اللسان بينه و بين ما فوق الثنايا . و عما يتصل بالحياشيم و راه
 مخرج النون من ظهر اللسان و الحنك مخرج الراء . و لحافة اللسان مخرجان و حرفان ،
 فمن حافة اللسان من أقصاها إلى ما يلي الأخراس الصاد ، فبعضهم يخرجها من الجانب
 الأيمن . و بعضهم يخرجها من الجانب الأيسر - و فى الحجة : و بالايسر أصح . م : و من
 حافة اللسان من أدناها إلى ما يلي الثنايا و ينتهى طرف اللسان بينها و بين ما يليها من
 الحنك الأعلى مخرج اللام . و للشفة مخرجان ، فالفاء من باطن الشفة السفلى و أطراف
 الثنايا العليا ، و الباء و الميم و الواو بين الشفتين . و مخرج النون الخفيفة و هو نون «نك»
 و «عنك» من الحياشيم ليس لها فى القم موضع .

و لهذه الحروف فروع بعضها مستقبحة و بعضها مستحسنة ، فالمستحسنة مستعملة فى
 المرية الصحيحة و اللغة الفصيحة ، و هى خمسة : النون الخفيفة و صفتها ما ذكرنا ، و همزة
 الخفيفة و هى التى لا تكون همزة محضة من غير تليين و لا تليينا محضا من غير همزة
 و ذلك نحو قوله «سأل» فانه ليس بمهموز محض و لا تليين محض ، و ألف التثنية
 و هو الألف التى تجدها بين الألف و الواو نحو : للصلوة و الزكاة و الحياة ، و ألف
 الإمالة و هى الألف التى تجدها بين الألف و الباء كما فى قوله : عالم حاتم ، و الصاد التى
 كالزاي غير أن الصاد التى كالزاي إنما تقع مستحسنة إذا وقعت قبل الدال قطع . و أما
 المستقبحة فهى : السين التى كالجيم ، و الباء التى كالفاء ، و الجيم التى كالشين ، و الجيم التى
 كالفاء ، و القاف التى كالكاف عند قوم قالوا فى مثل قال : كال ، و الطاء التى كالتاء ، فهى
 بسبب أحراف ، و إنما عارضة عن لغة الفصحاء .

جئنا إلى الإبدال فنقول : الهمزة تبدل من خمسة أحرف : الألف والواو والياء والياء والعين ، والباء تبدل عن الواو ، والتاء في القسم تبدل من الواو والياء والسين والضاد والطاء والدال ، والتاء تبدل من الياء ، والجيم تبدل من الياء ، والحاء لا تبدل من حرف ما إلا مادراً ، وكذا الخاء ، وقيل : الخاء تبدل من العين ، والحاء تبدل من الخاء ، والدال تبدل من التاء ، والدال لا تبدل وقيل : تبدل عن التاء والدال والتاء . والراء لا تبدل وقيل : تبدل عن اللام ، والراء تبدل عن السين والصاد ، والسين تبدل عن الياء ، والسين تبدل من السين والكاف التي هي خطاب للؤث ، والصاد تبدل من السين إذا جاوره حاء أو عين أو قاف أو طاء ، والضاد لا تبدل وقيل : تبدل من الصاد ، والطاء تبدل من تاء اقبل ، والطاء تبدل عن الدال عند بعضهم ، والعين تبدل من الهمزة والحاء ، والسين تبدل من العين عند بعضهم ، والفاء تبدل من الياء ، والقاف تبدل من الكاف ، والكاف تبدل من القاف ، واللام تبدل من الضاد والنون ، والميم تبدل من الواو والنون والياء واللام ، والنون تبدل من الهمزة ، والواو تبدل من الهمزة والألف والياء ، والحاء تبدل من الهمزة والألف والياء واللام والألف الساكنة في " لا " وهي التي تسمى لام ألف تبدل من الهمزة والياء والنون الضخيفة والواو ، والياء تبدل من الألف والواو والهمزة والحاء والسين والتاء والراء والنون واللام والصاد والضاد والميم والدال والعين والكاف والباء والتاء والجيم .

وبعد الوقوف على هذه الجملة نشرع في المسائل فنقول : الذي يمرض من الخطأ في القراءة على وجهه فنجعل لكل وجه فصلاً تيسيراً على الطالبين ، ونذكر عقيب كل فصل ما يتصل به من المسائل - والله ولي التوفيق .

الفصل الأول

في ذكر حرف مكان حرف

وأنه على وجهين الأول : أن لا تخرج الكلمة بحرف البديل من ألفاظ القرآن ،

و معناه أن هذه الكلمة مع حرف البدل توجد في القرآن ، نحو أن يقرأ ، يأمون ، مكان
 " يعلمون ، أو ما أشبه ذلك ، ففي هذا الوجه لا تفسد صلاته ، ويحصل كأنه ابتداء من
 هذه الكلمة . الوجه الثاني : أن لا توجد الكلمة مع حرف البدل في القرآن ، وإنه
 على قسمين ، الأول : أن يكون مع مواقعة في المعنى نحو أن يقرأ " نياها " مكان
 " توابا " أو يقرأ " ان الله يحب التوابين " أو يقرأ " كونوا قيامين " وفي هذا القسم
 لا تفسد صلاته عند أبي حنيفة و محمد رحمهما الله خلافاً لأبي يوسف ، وعلى هذا إذا
 قرأ " لا يباه حليم " لا تفسد صلاته ؛ أما القسم الثاني من هذا الوجه : أن يكون مع
 مخالفة في المعنى نحو أن يأتي بالظاء مكان الصاد ، وفي الخلاصة : ولو قرأ الظاء مكان
 الصاد أو على العكس تفسد صلاته عند أبي حنيفة و محمد ، وعند عامة المشايخ كأبي
 مطيع البلخي و محمد بن سلية لا تفسد صلاته ، وفي الثانية : ولو قرأ " الظالمين " بالظاء
 مكان الصاد أو بالذال لا تفسد صلاته . ولو قرأ " الله الذين " تفسد ، أو بالصاد مكان الظاء
 فالقياس أن تفسد صلاته و هو قول عامة المشايخ . واستحسن بعض مشايخنا وقالوا بعدم
 الفساد للضرورة في حق العامة خصوصاً للمجموع ، وهذا في الحروف المتقاربة في المخرج ، أما
 في الحروف المتباعدة في المخرج بعد تغير المعنى نحو أن يقرأ " ينشرك " مكان " ينسرك " ،
 تفسد صلاته . الظهيرية : كل صاد بعده طاء كقوله " الصراط " أو غين كقوله " لتصغي "
 و " صاغرون " وكل سين بعده قاف كقوله " سلقوكم " و " سفر " أو بعده غاء كقوله
 " يسخرون " و ما أشبه هذا يجوز أن يقال مكان الصاد سينا أو زايا أو مكان السين صاداً
 و أما الصاد التي بعدها الدال قال : إن كانت الصاد ساكنة كقوله " يهدر " يجوز أن
 يقرأ بالسين أو بالزاي ، وكل صاد متحركة نحو " الصمد " لا يجوز أن يقرأ بالسين ،
 ولو قرأ تفسد صلاته . وفي السراجية : ولو قرأ " كل هو الله احد " ولم يكن بلسانه
 علة تفسد صلاته ، ولو قرأ " تل هو الله احد " بالثاء تفسد . وفي القيمة : ولو قرأ
 " لم يلت ولم يولت " تفسد صلاته ، ولو قرأ " سيد " مكان " مسجد " فهو لغة بني أسد

يحملون الجيم ياء و يقرؤون " ولا تقربا هذه الشيرة " - والحاصل من الجواب في جنس هذه المسائل أن الكلمة مع حرف البدل إذا كانت لا توجد في القرآن و الحرفان من مخرج واحد أو بينهما قرب المخرج و يجوز إبدال أحد الحرفين عن الآخر : لا تقصد صلاته عند بعض المشايخ ورحمهم الله ، و عليه الفتوى ، و على هذا إذا قرأ في صلاته " فاما اليتيم فلا تكهر " بالكاف لا تقصد صلاته على ما اختاره بعض المشايخ ، فكذلك إذا لم يكن بين الحرفين اتحاد المخرج و لا قربه إلا أن فيه بلوى العامة نحو أن يأتي بالذال مكان الصاد أو يأتي بالزاي المحض مكان الذال و الظاء و الصاد لا تقصد صلاته عند بعض المشايخ ورحمهم الله ، و لو قرأ " الحمد لله " بالخاء لا تقصد صلاته عند المشايخ ورحمهم الله ، و إذا قال " الحمد لله " بالهاء تقصد إذا كان لا يجهل تصحيحه ، و ينبغي أن لا تقصد لأن الهاء تبدل من الحاء يقال : مدحته ، و مدحته ، واقعات الناطق : رجل قرأ في صلاته " الرحمن الرحيم " بالهاء ، أو " التحيات لله " بالهاء أو قال " سمع الله لمن حده " بالهاء إذا كان يجهل أنه الليل و النهار في تصحيحه و لا يقدر عليه فصلاته جائزة ، و إن ترك جهده في بعض عمره لا يسهه أن يترك في باقي عمره ، و إن ترك فصلاته فاسدة . م : و إذا قرأ " السمد " بالسين حكى عن الشيخ الإمام نجم الدين النسفي رحمه الله أنه لا تقصد صلاته ، و هكذا حكى عن الشيخ الإمام أبي بكر الزنجري ، و كذا لو قرأ " اهدنا الصراط " بالهاء المنقوطة بنقطين من فوق أو قرأ " المسطقيم " بالطاء المهملة لا تقصد صلاته لأن فيه بلوى العامة اليتيمة : مثل علي بن أحمد عن قرأ " اهدنا الصراط " قال : تقصد صلاته . م : و لو قرأ " اهدنا الصراط " بالسين أو بالزاي الخالصة أو بالصاد التي بين الزاي و السين لا تقصد صلاته . و لو قرأ " عتي حين " أو قرأ " هنالك تتلوا " مكان " تبلوا " بالتائين لا تقصد صلاته ، و لو قرأ " سبحا طويلا " لا تقصد صلاته . الذخيرة : و لو قرأ " رحلة الشتاء و الصيف " أو قرأ " إذا جاء نصر الله " بالسين قال : تقصد صلاته عند بعض المحققين من مشايختنا لأنه بصير اسم شيء آخر فتغير به المعنى ، و هذا هو الأصل .

الخاتية : و إن ذكر حرفا مكان حرف وغير المعنى فان أمكن الفصل بين الحرفين من غير مشقة كالطاء مع الصاد فقرأ " الطالحات " مكان " الصالحات " تفسد صلاته عند الكل ، و إن كان لا يمكن الفصل بين الحرفين إلا بشقة كالظاء مكان الصاد ، و الصاد مكان السين ، و الطاء مع التاء اختلف المشايخ فيه ، قال أكثرهم : لا تفسد صلاته . و عن أبي منصور العراقي كل كلمة فيها عين أو حاء أو قاف أو طاء أو تاء أو فيها سين أو صاد فقرأ السين مكان الصاد و الصاد مكان السين : جاز . و إذا قرأ " الطالحات لله " بالطاء أو قرأ " الدجبات " بالدال قال القاضى : لا تفسد صلاته ، و لو قرأ " و لا يغوث و يعوق و نصرا " بالصاد لا تفسد صلاته . و فى الظهيرية : و لو قرأ " على عباد الله السالحين " بالسين قال بعضهم : تفسد صلاته . الخاتية : و لو قرأ " اصاطير " أو " اساتير " بالتاء لا تفسد صلاته ، و لو قرأ " الا ما اظطررتم " بالطاء أو " ما اذطررتم " بالذال مكان الضاد تفسد صلاته ، و لو قرأ " غاسا و هو حصير " بالصاد لا تفسد صلاته ، و لو قرأ " عسير " بالعين مع السين لا تفسد صلاته ، و لو قرأ " نصير " بالصاد مع العين تفسد صلاته ، و لو قرأ " يوم تبلى السرائل " باللام تفسد صلاته ، و لو قرأ " تبرا " بالراء لم تفسد صلاته ، و لو قرأ " قاضين " بالطاء تفسد صلاته ، و كذا لو قرأ " لا انقسام لها " بالسين أو قرأ " لا انفصال " لا تفسد ، و لو قرأ " و عند الوجوه " بالدال تفسد صلاته ، و لو قرأ " لاتم اشد رهبطا " بالطاء لم تفسد صلاته ، و لو قرأ " الا من خفف الختفة " بالتاء فيها تفسد صلاته ، و كذا لو قرأ يوم " نبش البتة الكبرى " بالتاء أو قرأ " فى يوم ذى مسقة " بالقاف أو قرأ " مس سفر " بالعين تفسد صلاته ، و لو قرأ " ذلكم بانه اذا دعى الله وعده " بالعين لا تفسد صلاته ، و لو قرأ " هم اظلم و اننى " بالتاء لا تفسد صلاته ، و لو قرأ " و اتقى " بالتاء و القاف مكان " و اطفى " تفسد صلاته ، و لو قرأ " و العاديات طلبحا " بالطاء تفسد صلاته ، و لو قرأ " يوم ترجف الارز و الجبال " بالزاي أو قرأ " تحسبها جامدة " بالذال أو " جامدة " مقبولة تفسد صلاته ، و لو قرأ " حامدة "

بالخاء لا تفسد صلاته ، ولو قرأ " فتقبلوا عاسين " في " عاسرين " لا تفسد صلاته .
 ولو قرأ " رب هذا البيت التي " بالياء فهي بمنزلة ما لو قرأ " اياك نعبد و اياك نستعين " ؛
 ولو قرأ " فظلمت تفكحون " بالخاء أو بالعين تفسد صلاته . م : ولو قرأ بالذال مكان
 الدال ، أو على العكس ، أو ذكر العين مقام القاف أو اللام مكان النون ، أو على العكس
 تفسد صلاته بالاتفاق ، ولو قرأ في دعاء القنوت « ونستغفرك » بالخاء لا تفسد صلاته عند بعض
 المشايخ رحمهم الله . و في القيمة : سئل على بن أحمد عن قال : اللهم سل على محمد ،
 فقال : تفسد صلاته ، وفي الخاتمة : لا تفسد ، قال : سئل على بن أحمد عن قال : ولو قرأ اللهم
 كل على محمد ، وقد قعد قدر التشهد قال : لا تفسد صلاته ، وقيل : لو قرأ « ونسطفغفرك »
 بالطاء ؟ قال : تفسد ، قيل : ولو قرأ « انا نستعذك » بغير ياء أو قرأ « ونومين بك »
 بالياء أو قرأ « وثنا عليك » ؟ فقال : لا تفسد ، قيل : ولو قرأ « وتوكلن عليك »
 بالنون ؟ فقال : تفسد ، قيل : ولو قرأ « ونخضع » ؟ قال : تفسد إذا تبين منه ذلك ، قيل :
 ولو قرأ « ونشجده » بالشين ؟ قال : تفسد إذا تبين منه ذلك ، قيل له : ولو قرأ « وإليك
 نسعي ونخفد » ؟ قال : تفسد ، وقيل : ولو قرأ « بالكفار ملحق » بتشديد الحاء ؟ قال :
 لا تفسد و الإعادة أحوط ، و سئل جابر الله عن قرأ « وعافنا فيمن عفيت » بغير ألف
 أو قرأ « فيمن عديت » فقال : لا تفسد صلاته ، م : و لو قرأ " وزرايب مبثوثة "
 تفسد ، و لو قرأ " وزرايب " لا تفسد صلاته لأن إبدال الجيم من الياء ليس يعيد .
 الخاتمة : و إن اختلف المعنى و لم يكن التي قرأها في القرآن نحو أن يقرأ " فسحقا
 لأصحاب السعير " تفسد عند الكل ، و لا يميز بين حرف و حرف ، و لا يعتبر تعذر الفصل
 بين الحرفين و لا قرب المخرج كما قاله محمد بن سلمة ، إنما العبرة لاتساق المعنى في قول
 أبي حنيفة و محمد ، و لوجود المثل عند أبي يوسف رحمه الله .

و في السراجية : و لو قرأ " نشتعين " بالياء و الشين ونحو ذلك يجوز ، و لا يقتضى به .
 الخاتمة : و لو قرأ " بل الساعة " موعدهم " بالذال أو " موعظهم " بالطاء أو " موعضهم " بالضاد

تفسد صلاته في الوجه كلها، ولو قرأ "فهل عصيت" بالصاد مكان السين لا تفسد صلاته، [وكذا لو قرأ "فان عسوك" بالسين، ولو قرأ "ليغيض بهم الكفار" بالصاد أو قرأ بالذال لا تفسد صلاته. ولو قرأ "فيحكم تجلوا" بالحاء المهملة لا تفسد صلاته ولو قرأ "يلبسون ثيابا خدرًا" بالذال أو بالذال لا تفسد صلاته، ولو قرأ "يعودون برجال" بالذال لا تفسد صلاته، ولو قرأ استرق السمع "استرغ" بالعين تفسد صلاته، ولو قرأ هذا ما لدى عتيد "عتيد" بالنون لا تفسد صلاته، وكذا لو قرأ "كل كفار عتيد" بالثاء لا تفسد صلاته [١]، ولو قرأ إلا النار "إلا الناس" تفسد صلاته، ولو قرأ كلا إذا بلغت التراقي "بلغت" بالقاف لا تفسد صلاته. وفي الفتاوى الحجة: ولو قرأ "فاذا فرقت" مكان "فرغت" قال صاحب الكتاب: لا تفسد صلاته إن شاء الله تعالى، ولو قرأ "لا تزل فلوبنا" مكان "لا تزغ" لا تقطع صلاته، ولو قرأ "صراط الدين" بالذال لو قال قائل: لا تقطع صلاته لا يبعد، لأن الصراط والدين بمعنى متقارب. ولو قرأ مكان السين صادا في بعض المواضع يجوز، وفي بعضها لا يجوز، نحو قوله تعالى "لست عليهم بمسيطر" و"بمسيطر" "بسطة" و"بصلة" كلاهما صح في القرآن واللغات، وفي أكثر المواضع لا يجوز، كقوله "الله السمد" بالسين تفسد صلاته، ولو قرأ "قل هو الله وحده" وكثير من العوام يقولون هكذا فإنه لا تفسد صلاته، ولو قرأ "سبحان الله" بالصاد تفسد صلاته. وفي القيمة: ولو قرأ "وسطا" بالصاد أو قرأ و"اسبغ" بالصاد مكان السين أو "اسبغ" بالعين لا تفسد صلاته. وهاتان أصل في اللغة، وهو أن كل كلمة كان فيها بعد السين طاء أو غين أو قاف أو عاء جاز أن تبدل السين صادا. الغاية: ولو قرأ ولا تكن خصيما "خصيما" بالسين تفسد صلاته، وكذا لو قرأ "عصيا" بالعين، ولو قرأ "وما هو على الغيب بظنين" بالفاء لا تفسد صلاته، ولو قرأ "غير المغضوب" بالقاف تفسد صلاته،

(١) من أر، خ.

وكذا لو قرأ بالظاء أو بالذال تفسد صلاته . وفي الهبة : وإذا قال مكان الضاد ظاه
 اختلف المشايخ فيه ، فيقى في حق الفقهاء ومن يعرف الفقه بقول أبي مطيع بإعادة الصلاة ،
 و يفى في حق العوام بالجواز بقول محمد بن سلة اختياراً للاحتياط في موضعه وللرخصة
 في موضعه . وفي الملتقط : و لو قرأ " قل اعوذ " بالذال لا تفسد صلاته . وفي
 التوازل : إن كان منكسراً لانه جاز ، وإلا فلا . وفي البيعة : سئل على بن أحمد
 والدى عن قرأ " اياك نعت " هل تفسد صلاته ؟ قال : نعم ، وسئلا عن قرأ
 " غير المطلوب " فقال : لا تفسد ، [وقيل لعل بن أحمد عن قرأ " المستقين " قال :
 تفسد]^١ ، وسألت البقالى عن قال " اشد أن عمدا رسول الله " مكان " أشهد " قال
 هذا لغو من الكلام ، فإن قرأها بعد ما قرأ قدر التشهر في الفعدة الأخيرة لا تفسد صلاته
 ولكن لو قرأ في الفعدة الأولى تفسد ، و لو قرأ " غير منضوب " سئل جاز الله عنه
 فقال : أرجو أن يحزبه . الحانية : و لو قرأ " الشيطان " بالباء لا تفسد صلاته ، و لو قرأ
 ان لم يره احد " احت " بالباء تفسد صلاته ، و لو قرأ ولم يكن " ولم يكل "
 باللام لا تفسد صلاته ، و لو قرأ صدناكم " سدناكم " بالسين لا تفسد صلاته ،
 وكذا لو قرأ تصطلون " نسطلون " بالسين لا تفسد صلاته . [و لو قرأ ام موسى
 فارغاه فارعا ، لا تفسد صلاته]^٢ ، و لو قرأ لا تأخذه سنة ولا نوم " ثنة " بالباء تفسد
 صلاته ، و لو قرأ " ولا تكونوا كالذين خرجوا من ديارهم بتر " بالباء لا تفسد
 صلاته ، و لو قرأ ان هؤلاء متبر " دبر " أو " مدمر " لا تفسد صلاته ، و لو قرأ وشروه
 بشمن بنحس " بشر " لا تفسد صلاته ، و لو قرأ انما هي زجرة " زحرة " بالحاء تفسد
 صلاته ، و لو قرأ " ونخل طلعمها هضم " بالظاء أو بالذال تفسد صلاته ، و لو قرأ " قلعمها "
 بالباء لا تفسد صلاته .

و في البيعة : لريعة لغة يقولون في صيحة العذاب " صيحة العذاب " : و لقيس لغة

(١) من خ (ر) من أر، خ .

يجمعون الفاء ثاء ، ولغة أخرى مكان قوله ان افه اصطفاك و طهرك " اصطفاش و طهرش " ، ولسد من بنى تميم لغة يقولون " و قلوبهم وجرة " مكان وجلة ، و قيس و تميم يقولون كشطت " قشطت " فلي هذا إذا قرأ في صلاته ذلك لا تقصد صلاته عندهما ، وعند أبي يوسف رحمه الله : تقصد صلاته إذا كان لغة وليس بقراءة ، وأجمعوا أنه إذا كان قراءة لا تقصد .

الحانية : ولو قرأ " و امطرنا عليهم مطرا " بالثاء تقصد صلاته ، ولو قرأ " ان الشيطان يزع بينهم " بالعين المهملة لا تقصد صلاته ، وكذا لو قرأ ولا اكثر " ولا اكثر " بالثاء لا تقصد صلاته . ولو قرأ " الا عن موعدة " بالذال أو بالضاد تقصد صلاته . ولو قرأ " موعظة " بالطاء لا تقصد صلاته ، ولو قرأ " ما أنا بظلام للعبيد " بالذال تقصد صلاته . اليتيمة : سئل زين المشايخ البقالى عن قال في ركوعه " سبحان ربى العظيم " ؟ قال : لا تقصد ، وقيل له : ولو قال " سبحان ربى العظيم " ؟ قال : لا تقصد . وذكر محمد بن الفضل في فتاواه أن الترك ليس في لغتهم حاء ، إنما في لغتهم خاء ، فإذا قرأ ترك مكان الحاء خاء لم تقصد صلاته لأنه لا يمكنه إقامة الحاء إلا بمشقة و جهد فصارت هذه لغة ، وكذلك قال في كل أعجمى لا يمكنه إقامة حرف إلا بمشقة و جهد . وسئل الورى عن قرأ في صلاته " ربنا لك الحمد " بالهاء ؟ قال : لا تقصد صلاته إن شاء الله تعالى . وسئل عن تحش لحنه في قراءته وقد ضاق وقت صلاته ولا يقدر على إصلاح لحنه أقرأ هكذا أم يصلى ولا يقرأ ؟ قال : لا بل يصلح لحنه ثم يشرع في الصلاة بعد ذلك ، وسئل مرة أخرى عن ذلك فقال : يصلى ولا يقرأ . سئل جارا الله عن إمام علم بفساد صلاته لبعض ما عليه لم يأمرهم بالإعادة لاختلافهم فيه هل يسمه ذلك ؟ فقال : يسمه و يجب العمل في ذلك ما يستفده . الحانية : ولو قرأ " قل موتوا بغيظكم " بالضاد لا تقصد صلاته ، [ولو قرأ " فظا غليظا " بالضاد تقصد صلاته ، ولو قرأ خلصوا نجيا " خلطوا نجيا " بالطاء

لا تفسد صلاته [١]، ولو قرأ " في البحر سربا " بالصاد تفسد صلاته، ولو قرأ " نيا " بالصاد أو قرأ " بنى اسرائيل " بالصاد أو قرأ " اذ اوتينا الى الصخرة " بالسين أو قرأ " فطرة الله التي فطر الناس عليها " بالتائين تفسد صلاته، ولو قرأ " ولقد فضلنا بعض النبيين " بالصاد لا تفسد صلاته، ولو قرأ " فضل الله " بالصاد لا تفسد [ولو قرأ " تفصل الآيات " بالسين تفسد، ولو قرأ " كتاب فصلت " بالصاد لا تفسد صلاته] [١] ولو قرأ " ولا تقبلوا لهم شهادة " بالياء تفسد صلاته، ولو قرأ " ويدرو عنها العذاب " بالذال تفسد صلاته، ولو قرأ " والطور " بالتاء تفسد صلاته، ولو قرأ " مسطورا " بالتاء لا تفسد، ولو قرأ " ومن يشاقق الرسول " بالسين تفسد صلاته، وكذا لو قرأ كنتم تشاقون " تساقون " بالسين تفسد صلاته، ولو قرأ " طفقاً يخصفان " بالسين فسدت صلاته، ولو قرأ انا ارسلنا عليهم ريحا " روحا " لا تفسد صلاته، وكذا لو قرأ تنزل الملائكة والروح " والريح " لا تفسد صلاته، ولو قرأ " يساقون الى الموت " بالثين لم تفسد صلاته، ولو قرأ " من الجبال جدد يعص " بالذال لا تفسد صلاته، ولو قرأ ورتل القرآن ترتيلا " ترتيلا " لا تفسد، " سورة انزلناها " قرأ بالصاد لا تفسد، " فقال لما يريد " قرأ بالتاء لا تفسد، ومن كل كرب قرأ " ومن كل كلب " لا تفسد صلاته، " سوط عذاب " قرأ بالصاد تفسد صلاته " وجاءكم النذير " قرأ بالصاد لا تفسد صلاته، " ولو لا أن رجئنا " قرأ بالتاء تفسد صلاته؛ " وهو أفصح مني لسانا " قرأ بالسين لا تفسد، بل عجبت ويسخرون " يسخرون " بالحاء، " وإذا رأوا آية يستسخرون " قرأ بالحاء لا تفسد صلاته، " ومن يزغ منهم عن امرنا " قرأ بالعين لا تفسد صلاته، " ولو طأ اتيناه " قرأ بالتاء لا تفسد صلاته؛ " من القاين " قرأ بالعين لا تفسد صلاته، [" الذين ينقضون " قرأ بالصاد لا تفسد، وكذا لو قرأ بالعين لا تفسد صلاته] [١] " فينقضون اليك رؤسهم " لو قرأ بالقاف لا تفسد صلاته؛ " وان كنت لمن الساخرين " قرأ بالحاء

(١) من أد، خ.

لا تفسد صلاته ؛ " لا يجاوزونك " لو قرأ بالزأى لا تفسد صلاته ؛ " ليسأل الصادقين عن
صدقتهم " قرأ بالسين فيها لا تفسد صلاته ؛ " فكأنوا يهترون " قرأ بالسين لا تفسد صلاته ؛
" ولا تكن كصاحب الحوت " قرأ بالطاء لا تفسد صلاته ؛ " وهو مكظوم " قرأ بالذال أو
بالضاد تفسد صلاته ، لم يحدك فيها قرأ " يحدك " بالثاء تفسد ، " قولا سديدا " قرأ بالصاد
تفسد صلاته ؛ وقل جاء الحق وزهق الباطل قرأء الباطن ، بالنون تفسد صلاته ، " وكانت من
القائمين " " فإذا لم يقطعون " ومن يفت من رحمة ربه ، قرأ بالثاء مكان الطاء أو على
العكس تفسد صلاته ، وه من يفت منكن لله ، قرأ بالطاء مكان التاء تفسد صلاته ،
ايهم اقرب لكم قرأء اغرب ، تفسد صلاته ، وخط وائل ، قرأ بالثاء تفسد صلاته ،
فاكتبا مع الشامدين قرأء " فاكتننا " بالميم لا تفسد صلاته ، " ولا يستنون " قرأء
بالطاء لا تفسد ، " وجوه يومئذ ناضرة " قرأء بالطاء لا تفسد صلاته ، ويتجنبها الاشقي الذي
قرأء " اتقى " بالثاء قال : إن وصل به " الذي يصل النار الكبرى " تفسد صلاته
وإلا فلا ، [وسيجنبها الاتقى لو قرأء " اشقى " فان وصل به " الذي يؤتى ماله يتزكى "]
تفسد صلاته وإلا فلا [' ، وما قلى قرأء بالعين " وما غلى " تفسد صلاته ، وإنه على
ذلك لشهد قرأء " لشديد " لا تفسد صلاته [وكذا لو قرأء " لحب الخير لشهد "]
فى لشديد لا تفسد صلاته [' ، فالمغيرات صبعا قرأء " سبعا " بالسين تفسد صلاته ،
فأرن به قعا قرأء " قعا " تفسد صلاته ، " ولسوف يعطيك ربك فترضى " قرأء بالطاء
تفسد صلاته ، لإيلف قريش قرأء " كريش " لا تفسد صلاته ، كلا اذا بلغت التراقي
قرأء " تراخى " قبل : لا تفسد صلاته ، فالتقمه الحوت قرأء " فالتقطه " قبل : لا تفسد ،
هل اتاك حديث العاشية قرأء " العاشية " بالعين تفسد صلاته ، وكذا إذا قرأء " والبل
إذا ينشئ " بالعين وكذا " وذلك قطوفها تذليلا " قرأء بالضاد تفسد صلاته ، ولو قرأء
بالطاء لا تفسد ، [وكذا لو قرأء] " فظلت اعناقهم " بالذال أو بالضاد لا تفسد

(١) من أو ، ح .

صلاته ، الم يحدك يقيا فلو قرأ " الم يزدك " لا تقصد صلاته ، يومئذ تحدث اختيارها قرأ " اجارها " قال بعضهم : تقصد صلاته ، نار حامية قرأ " حامية " بالخاء وكذا " و تواسوا بالحق و تواسوا بالصبر " قرأهما بالسين تقصد صلاته ، " الم يجعل كيدهم في تضليل " قرأ بالذال لا تقصد صلاته . و لو قرأ بالظاء تقصد ، " فصل لربك وانصر " قرأ بالهاء تقصد صلاته ، ثبت يدا أبى لهب قرأ " اذا أبى لهب " تقصد صلاته ، " حمالة الحطب " قرأ بالثاء تقصد صلاته ، وكذا لو قرأ " رحلة الشتاء " بالطاء أو من شر غاسق قرأ " فاسق " تقصد صلاته . وكذا لو قرأ " وقب " وخب " . و من شر حاسد اذا حسد قرأ بالصاد " حسد " لا تقصد صلاته ، " كيدهم في تضليل " قرأ بالظاء قال بعضهم : لا يصح ، " اذا لا ذنباك ضعف الحيوة و ضعف الممات " قرأ بالذال أو بالظاء تقصد صلاته ، ولا تكن من العافلين قرأ " غافرين " بالراء لا تقصد صلاته ، ليكون من الخاسرين قرأ " من الشاكرين " تقصد صلاته ، ومن يكتبها قرأ " يكتبها " بالباء تقصد صلاته ، " إن يقيمون الا الظن " قرأ بالصاد تقصد صلاته ؛ ذلك اذكى لكم و اظهر قرأ بالظاء " و أظهر " لا تقصد صلاته ، و لو قرأ بالصاد أو بالذال تقصد صلاته ، " اذاعوا به " قرأ بالصاد لا تقصد صلاته ، امنت طائفة قرأ " آمنط " بالطاء لا تقصد صلاته ، و لو قرأ " نائفة " بالثاء تقصد ، كلها أرادوا أن يخرجوا منها أعيديا فيها قرأ " اعيذوا " بالذال تقصد صلاته ، " حتى اذا فزع " قرأ بالراء والغين لا تقصد صلاته ، و لو قرأ " فسموا و سموا " بالسين تقصد صلاته ، و فتح قريب قرأ " غريب " بالغين لا تقصد صلاته ، " لنسفعا بالناسية " قرأ بالسين لا تقصد صلاته ، وكذا لو قرأ " لنسفعا " بالصاد ، " كاذبة " قرأ بالذال لا تقصد صلاته ، وكذا لو قرأ " غاتة " بالثاء لا تقصد صلاته ، هل ترى من فطور قرأ " طرى " بالطاء و " فطور " بالثاء لا تقصد صلاته . و في فتاوى الحجة : قرأ إمام هل ترى من فطور فامرهم الشيخ أبو بكر محمد بن إبراهيم بالإعادة - خ : فسيهره لليسرى قرأ " لليسرى " تقصد صلاته ،

(١) له أراد بهذا الرمز الثلاثة ، لأنه يتقل من الثلاثة بالاستمرار و ذكر من فتاوى الحجة -

و أما الزبد فقرأ " وأما الذهب فيذهب جفاء " تفسد صلاته ، أتوكأ عليها قرأ " أتوكل عليها " لا تفسد صلاته ، إيهم بذلك زعيم قرأ " زعيم " تفسد صلاته ، " يومئذ يصدر الناس " قرأ بالسین و الطاء " يسطر الناس " تفسد صلاته ، و لو قرأ بالسین و التاء قال بعضهم : لا تفسد ، فانزلنا به الماء قرأ " فاحيينا به الماء " قال بعضهم : لا تفسد صلاته ، " و من يضل الله " قرأ بالطاء لا تفسد صلاته ، ثمانية أيام حسوما قرأ " حسوما " بالصاد تفسد صلاته ، فسترضع له اخرى قرأ " فسترضع " لا تفسد صلاته ، و التين و الزيتون قرأ بالطاء " و الطين " تفسد صلاته ، و إذا مسه الخير قرأ " الخیر " بطرح الياء تفسد صلاته ، " و ابتغ فيما اتتك الله " قرأ بالعين لا تفسد صلاته ، [" و زرع " قرأ بالذال لا تفسد صلاته ؛ " ان الذى فرض عليك القرآن " قرأ بالطاء تفسد صلاته]^١ ، و " لبنا خالصا " قرأ بالسین لا تفسد صلاته ، وكذا لو قرأ " سائغا " بالصاد لا تفسد ، إنه كان بن حنينا قرأ " خنيا " لا تفسد صلاته ، " و انا لجميع حاذرون " قرأ بالصاد لا تفسد صلاته ، بكل وبع قرأ " بكل ريغ " لا تفسد صلاته ، لا تدرسون إيهم اقرب قرأ " لا يدرسون " تفسد ، لو لا ان تداركه نعمة قرأ " تداركه نعمة " بالذال تفسد صلاته ، " قل كل مترهب قربصوا " قرأ بالسین فيها تفسد صلاته ، " بعجل حنيذ " قرأ بالذال تفسد صلاته ، " و اليك نسعى ونخمد " قرأ بالذال تفسد صلاته ، مصحفا منشرة قرأ " مصحفا " بالسین تفسد صلاته ، ما سبقكم بها من احد قرأ " سبقكم " بالعين لا تفسد صلاته ، " و قالوا انذا ضللتنا " قرأ بالطاء ، لا تفسد صلاته ، و لو قرأ " فن فرض فيهن الحرج " بالطاء أو بالذال تفسد صلاته ، و ذروا ظاهر الاثم قرأ " وظروا " بالطاء

— قول أبى بكر بن إبراهيم ضمننا فى «خود» ثم استأنف النقل من الخالية لذلك كفى ذكره بالرمز - والله أعلم .

(١) من أر ، خ (٢) ليست هذه الجملة من القرآن الكريم ، بل هى قطعة من القنوت فى الوتر .

أو بالصاد تفسد صلاته، "و جعلوا لله ما قرأ من الحرف" قرأ بالصاد أو بالفاء تفسد صلاته، "و تذف الاعين" قرأ بالصاد أو بالفاء تفسد صلاته، "ضاف عليها طائف" قرأ بالفاء تفسد صلاته، و لو قرأ يدخلون في دين الله أثاناً يفعلون "تفسد صلاته، انصت عليهم قرأ باللام "الممت" تفسد صلاته، و لو قرأ "ظن ان لن يحول" مكان "يحول" لا تفسد صلاته، و لو قرأ فرش مرفوعة "مرفوعة" بالقاف قال بعضهم: تفسد صلاته، و قال بعضهم: لا، و لو قرأ وأخذ برأس أخيه يجره إليه "يجزوه" بالحاء و الزاي قال بعضهم: تفسد صلاته، و قال بعضهم: لا، و لو قرأ فمرزنا مكان "فمرزنا" قال بعضهم: تفسد صلاته، و قال بعضهم: لا .

وفي الظهيرة: و لو سبح في ركوعه سبحان ربى الأعلى، مكان العظيم، لا تفسد صلاته . و فى الولوجية لو قال سبحان ربى العظيم، بالصاد أو بالذال إن كان يجهد بالليل و النهار فى تصحيحه و لا يقدر عليه فضلاته جائزة لأنه عاجز، و إن ترك جهده فضلاته قاسدة، إلا أن يكون الدهر كله فى تصحيحه .

و عما يصل بهذا الفصل: إذا زاد حرفاً لا يوجب الكلمة فى الأصل إلا أنه تغير النظم و الحكم و لا يوجب المعنى نحو أن يقرأ "و ما أنا الا بشر مثلكا" مكان "ما انت إلا بشر مثلكا" لا تفسد صلاته، و قد كتب فى مصحف عثمان رضى الله عنه فى سورة النكبات "و خلق الله السّموات" بزيادة واو، و كتب فى سورة النجم "ان ربك واسع المغفرة و هو اعلم" بزيادة واو، و كتب فى اقربت الساعة "نعمه من عندنا و كذلك نهوى من شكر" بزيادة واو، و كتب فى المنتحة "و تسرون اليهم بالمودة" بزيادة واو فى تسرون . و إن زاد حرفاً لا يوجب الكلمة فى الأصل و يفسد النظم و يوجب المعنى نحو أن يقرأ "يسن و القرآن الحكيم و انك لمن المرسلين" بزيادة واو فى "انك" أو قرأ "و النهار إذا تهمل و ان سميك" قد قال بعض مشايخنا رحمهم الله: أخاف أن تفسد صلاته . فتلاوى الحجة: و لو قرأ "الحمد لله" لا تفسد صلاته لأن "الحمد" كلام تام

و "الله" كلام تام بقى حرف واحد لا تفسد صلاته .

م : و عما يتصل بهذا الفصل : إذا زاد حرفاً هو ساقط و أصل المشتق من الفعل واحد نحو أن يقرأ "اردوها على" مكان "ردوها على" ونحو أن يقرأ "انا رادوه اليك" لا يوجب فساد الصلاة ، و يؤيد ذلك ما كتب فى مصحف ابن مسعود رضى الله عنه "ولا تمشى فى الارض مرحاً" ياء بعد الشين . وكذلك كتب فى مصحفه "وانهى عن المنكر" ياء بعد الهاء ، و كتب فى مصحف آخر "يا ايها الذين امنوا من يردد منكم عن دينه" بدالين ، و كتب "ما مكنتى فيه ربى خير" بنوفين . و فى الحاشية : و لو قرأ "اسفل السافلين" بالالف و اللام فى "سافلين" لا تفسد صلاته .

م : و عما يتصل بهذا الفصل : الألف . و هو الذى لا يقدر على التكلم ببعض الكلمة و يقرأ مكان الراء ياء فيقرأ مكان "الرجيم" "اليجيم" أو ما أشبه و لا يطاوعه لسانه على غير ذلك ، و فى التوازل : الألف الذى يتخذ لسانه الناء غير السين فيقرأ "بسم الله" بالثاء فى صلاته و لا يطاوعه على غير ذلك . أو كان مكان اللام ثاء فى جميع القرآن هل يجوز صلاته ؟ فانه روى أبو القاسم أنه قال : الهندى الذى لا يفصح بالقراءة فسكوته أحب إلى من قراءته فى الصلاة ، و قيل : ألهذا القارئ أجر لو قرأ فى غير الصلاة أم لا ؟ قال : إن كان عند تبديل الحروف يصير كلاماً آخر من كلام الناس فلا ينبغي له أن يقرأ فان قرأ فى الصلاة تفسد صلاته و هو بقراءته ذلك غير مأجور . و فى الولوالجية : إذا قرأ فى صلاته "بسم الله" بالشين أو بالثاء و هو الألف فلا يطاوعه لسانه غير ذلك فان كان فيه تبديل الكلام تفسد صلاته ، و لو قرأ خارج الصلاة لم يكن مأجوراً . م : و إنه على وجهين : إما أن يؤم ، أو يصل وحده ، ففى الوجه الأول فى حق ذلك الحرف كان أمياً و لا يجوز إمامة الأئمة للقارئ و يجوز لمن كان بمنزلة حاله ، و هذا قول أبى يوسف و محمد رحمهما الله ، و كذلك قول أبى حنيفة رحمه الله إذا لم يكن فى القوم من يقدر على التكلم ببعض الحروف ، و أما إذا كان فى القوم من يقدر على التكلم بذلك

قد فسدت صلاته وصلاة القوم عند أبي حنيفة رحمه الله ، قياسا على الأذى إذا صلى بأمينين وقارئين ، وكذا من يقف في غير مواضعه ولا يقف في مواضعه لا ينبغي له أن يؤم ، وكذا من تتنح عند القراءة كثيرا لا ينبغي له أن يؤم ، وكذلك من كان به تمتة وهو أن يتكلم بالتاء مرارا ، أو فاقاة وهو أن يتكلم بالفاء مرارا حتى يتكلم بعده لا ينبغي له أن يؤم ، وأما الذى لا يقدر على إخراج الحروف إلا بالجهد ولا يتكلم بالفاء مرارا ولا بالتاء وإذا أخرج الحروف أخرجها على الصحة فصلاته وقراءته جائزتان ولا يكره أن يكون إماما . وفى الوجه الثانى - وهو ما إذا كان صلى وحده - ينظر : إن لم يكن فيه تبدل الكلام ولا يمكنه أن يتخذ آيات من القرآن ليس فيها تلك الحروف تجوز صلاته بالاتفاق ، وإن كان يمكنه أن يتخذ من القرآن آيات ليس فيها تلك الحروف يتخذ إلا فاتحة الكتاب فإنه لا بدع قراءتها . وإن كان فيه تبدل فإن كان يتخذ آيات ليس فيها تلك الحروف يتخذ تلك الآيات التى ليس فيها تلك الحروف ، ولو قرأ مع ذلك الآيات التى فيها تلك الحروف الصحيح أنه لا تجوز صلاته . وفى الحاوى : حكى عن أبى القاسم الصفار أنه كان يقول : الخطأ إذا دخل فى الحرف لا تفسد لأن فى هذا بلوى عامة الناس ، لا يقيمون الحرف ولا يمكنهم إقامتها إلا بمشقة . م : وإن كان لا يجد آيات ليس فيها تلك الحروف قال بعض مشايخنا يسكت ولا يقرأ ، ولو قرأ تفسد صلاته ، وقال بعضهم : يقرأ ولا يسكت ، ولو سكت تفسد صلاته : والمختار للفتوى فى جنس هذه المسائل أن هذا الرجل إن كان يجتهد أثناء الليل وأطراف النهار فى تصحيح هذه الحروف ولا يقدر على تصحيحها فصلاته جائزة . وإن ترك جهده فصلاته فاسدة ، وإن ترك جهده فى بعض عمره لا يسه أن يترك فى باقى عمره ، ولو ترك تفسد صلاته - قال صاحب الذخيرة : وإنه مشكل عندى لأن ما كان خلقه فالعبد لا يقدر على تغييره . الحجة : وما يجرى على السنة النساء والأرقاء من الخطأ الكثير من أول الصلاة إلى آخرها " كالشيطان " و " الآمين " " اياك نأيد و اياك نستعين " " الشرات "

” الشرات “ ” انأمت “ و كيف تمد أصناف خطايام ؟ فلى جواب الفتاوى المحسنية ما داموا فى التعلم والتصحيح والإصلاح بالليل والنهار ولا يطاوعهم لسانهم جازت صلاتهم ، كسائر الشروط إذا عجز عنها من الوضوء وتطهير الثوب وترك القيام والقراءة والركوع والسجود والقعود والتوجه إلى القبلة إذا حصل العجز عنها جازت صلاتهم ، فكذلك هاهنا . وأما إذا ترك التصحيح والتقويم والجهد فسدت صلاتهم كما إذا ترك سائر الشروط فى الصلاة ، وإنما جوز صلاتهم لعجزهم عن إصلاح ذلك فصار تلك الألفاظ لغتهم ولسانهم كأنهم قرأوا القرآن بلغتهم . وفى واقعات الناطقى عن أبى شجاع : قال الأئمة مكان رب رب ، أو شبه ذلك تجوز صلاته ، وفى الحاشية : وإن أخطأ بذكر حرف مكان حرف ولم يختلف المعنى والى قرأها تكون فى القرآن جازت صلاته عند الكل ، كما لو قرأ ” من المسلمين “ ” من الظالمين “ ، وإن لم يختلف المعنى ولكن ما قرأ ليس فى القرآن كما لو قرأ ” كونوا قيامين “ ” ولا تذر على الأرض من الكافرين دواراً “ أو قرأ ” الحى القيوم “ فسدت صلاته فى قول أبى يوسف ، وفى قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله لا تفسد صلاته ، وإن اختلف المعنى ولم يكن التى قرأها فى القرآن نحو أن يقرأ ” فسحقاً لأصحاب الشمر “ تفسد صلاته عند الكل ، ولا يميز بين حرف وحرف بخلاف ما قاله منصور العراقى رحمه الله ، ولا يعتبر تضرر الفصل بين الحرفين ولا قرب المخارج كما قاله محمد بن سلة رحمه الله ، إنما العبرة لاتفاق المعنى فى قول أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله ولوجود المثل عند أبى يوسف .

الفصل الثانى :

فى ذكر كلمة مكان كلمة على وجه البديل :

وإنه على وجهين أيضاً ، الأول : أن يوجد الكلمة التى هى بدل فى القرآن ، وإنه على قسمين ، الأول أن يوافق البديل المبدل فى المعنى ، نحو أن يقرأ ” الفاجر “ مكان ” الأثيم “ فى قوله ” طعام الأثيم “ والجواب فيه أن صلاته تامة على قول أصحابنا رحمهم الله ، القسم

الثاني أن يخالف البذل المبدل من حيث المعنى ، وإنه على نوعين: إن كان اختلافا متقاربا نحو أن يقرأ "الحكيم" مكان "العليم" أو "السميع" مكان "البصير" ونحو أن يقرأ "خييرا" مكان "بصيرا" أو يقرأ "كلاهما موعظة" مكان قوله "تذكرة" وفي هذا النوع صلاته تامة - وفي الخلاصة: وبه يفتى ، النوازل: سئل أبو بكر عن رجل قرأ في صلاته "ذاك الدار الآخرة"؟ قال: تفسد صلاته لأنه أتى بما ليس في القرآن ، قال الفقيه: ولو قرأ "ذلك الدار الآخرة" ينبغي أن لا تفسد لأن "ذلك" في القرآن كثيرة، م: وإن كان اختلافا متباعدة نحو أن يحتم آية الرحمة بآية العذاب أو آية العذاب بآية الرحمة أو أراد أن يقرأ "الرحمن علم القرآن" لجرى على لسانه الشيطان، أو أراد أن يقرأ "الشيطان يمدكم الفقر" لجرى على لسانه "الرحمن" فلي قول أبي حنيفة ومحمد تفسد صلاته ، وأما على قول أبي يوسف لا تفسد صلاته إذا لم يقصد ذلك ومر على لسانه غلطا ، ويحمل كأنه ابتدأ بكلمة من كلمات القرآن ، وبه كان يفتى الشيخ الإمام أبو الحسن رحمه الله وهو اختيار محمد بن مقاتل الرازي . وقيل: في المسألة على قول أبي يوسف روايتان ، وفي الظهيرية: قال رضى الله عنه: والصحيح عندي أنه إذا وقف ثم اتقل لا تفسد صلاته ، وإن وصل تفسد ، وفي الخانية: والصحيح هو الفساد . وفي اليتيمة: سئل جابر الله عن قرأ في قصة فرعون "وأنا من المفسدين" مكان "المسلمين"؟ قال: لا تفسد ، قال رضى الله عنه: وهذا على قياس قول أبي يوسف وأما على قول أبي حنيفة ومحمد تفسد ، وسئل أيضا عن قرأ "قالبوم نسوم" ، أو قرأ "إذا لقيكم" مكان "لقوكم"؟ فقال: تفسد . وفي الظهيرية: ومن قرأ في صلاته مكان قوله "أولئك أصحاب الجنة" "أولئك أصحاب النار" أو قرأ "إن الكافرين في جنات النعيم" مكان "المتقين" أو قرأ "إلا إن حزب الله هم الكافرون" مكان "الفلحون" تفسد صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله . وفي الحاوى: سئل ابن المبارك عن

(١) أى كلمة ذلك ، وه الدار الآخرة . متفرقا (٢) أى مكان: فساهم .

قرأ "ان الذين امنوا و عملوا الصلوات أولئك أصحب النار" قال : لا يقطع صلاته إلا أن يعتمد لحيفه يقطع ، وفي النهاية : ومن العلماء من يوجب الفساد لقبح المنى وخروجه من أن يكون قرأنا وعليه الفتوى ، الخاتمة : و لو قرأ مكان " فاكثروا فيها الفساد " " فاسلوا " لا تفسد صلاته ، و لو قرأ " ان هؤلاء يكذبون العاجلة " مكان " يحبون " تفسد صلاته ، و لو قرأ سوف يذهبهم الله " بينهم الله " من اليان لا تفسد صلاته ، و لو قرأ " وعسى ان تكرهوا شيئا وهو شر لكم " وعسى ان تحبوا شيئا وهو خير لكم " لا تفسد صلاته ، و لو قرأ و ما اتيناهم من كتاب " و ما اهلكناهم " تفسد صلاته . و لو قرأ و الاغلال التي كانت عليهم " و الاعناق التي كانت عليهم " لا تفسد صلاته ، و لو قرأ بما كنتم تكفرون " بما كنتم تكسبون " لا تفسد صلاته ، [و لو قرأ في عقبه " في عنقه " لا تفسد صلاته] ، ما يأتيهم من رسول قرأ " من رزق " لا تفسد صلاته ، حتى تكون حرصا أو تكون من الهالكين قرأ " من الجاهلين " تفسد صلاته . و اوتيت من كل شيء قرأ " من كل نفس " لا تفسد صلاته ، ليكون من الخاسرين قرأ " من الشاكرين " تفسد صلاته ، و لو قرأ فن ينجي الكافرين " فن يريد الكافرين " لا تفسد صلاته ، سيقولون ثلثة رابعهم قرأ " ثلثة ربيعهم " تفسد صلاته ، كيف ضربوا لك الأمثال قرأ " كذبوا لك الأمثال " لا تفسد صلاته ، ما نفع من آية او نفسها قرأ " او مؤتها " لا تفسد صلاته ، سوف تؤتيه اجرا عظيما قرأ " نصليه اجرا عظيما " لا تفسد ، و لو قرأ و اذكر في الكتاب ادريس " ابليس " تفسد صلاته ، و كذلك لو قرأ أن يمسك عذاب من الرحمن " عذاب من الشيطان " أو قرأ و من يؤمن بالله و يعمل صالحا " و من يكفر بالله و يعمل صالحا يدخله جنات تجري " موصولا تفسد ، فان قرأ مفصولا لا تفسد ، و لو قرأ في ان ربكم الرحمن " ربكم الشيطان " تفسد صلاته ، و لو قرأ " قد تبين الرشد من الغي " باللقاف تفسد ، و لو قرأ " و اذ قال ابراهيم رب اني كيف نبجي

(١) من أر ، خ و غيرها .

الموتى قال او لم تؤمن قال نعم" لا تقصد صلاته . وفى الخلاصة : "أفرايتم ما تخلقون" مكان "نمنون" تقصد ، ويجب أن لا تقصد ، والأظهر هو الفساد ، ولو قرأ " ذق انك انت العزيز الحكيم" مكان "الكريم" لا تقصد صلاته ، وقيل : تقصد ، وبالأول بقى ، ولو قرأ مكان احدى "غثة اوحى" لا تقصد هو المختار . وفى الحارى : سئل أبو حفص رحمه الله عن قرأ "أفضل المجرمين كالمسلمين" قيل : لا تقطع .

م : الوجه الثانى : أن لا يوجد الكلم التى هى بدل فى القرآن ، وإنه على قسمين أيضا ، الأول : أن يوافق البديل المبدل من حيث المعنى ، نحو أن يقرأ " ان الله لا يغفر ان يكفر به " مكان قوله " ان يشرك به " أو قرأ " فبلى الا ربك لا يجحدان " مكان قوله " تكذبان " أو قرأ " الم ذلك الكتب لا شك فيه " مكان " لا رب فيه " أو ما أشبه ذلك ، وفى هذا القسم لا تقصد صلاته عند أبى حنيفة وعند رحمهما الله ، وعند أبى يوسف تقصد . والثانى : أن لا يوافق البديل المبدل من حيث المعنى ، نحو أن يقرأ " قوسرة " مكان " قسورة " او " فحضا لا صاحب الثمير " مكان السعير تقصد صلاته بالاتفاق . وفى الثانية : ولو قرأ " قصورة " بالصاد فى قسورة ، أو " كفص " مكان كمصف ، أو قرأ " مثل الغبار " مكان الغراب تقصد صلاته ، وقال بعض المشايخ رحمهم الله : لا تقصد . وفى النصاب : لو قرأ فى صلاته " احوالها " مكان " اوحى لها " لا تقصد صلاته وهو الأصح لتقلب المعنى .

م : وما يتصل بهذا الفصل : استبدال النسبة ، وإنه على وجهين ، فالأول : أن لا يكون المنسوب إليه فى القرآن ، نحو أن يقرأ " ومريم ابنت غيلان التى أحسنت " مكان " ومريم ابنت عمران " أو قرأ " عيسى ابن سارة " مكان " عيسى ابن مريم " تقصد صلاته ، الوجه الثانى : أن يكون المنسوب إليه فى القرآن ، نحو أن يقرأ " ومريم ابنت لقمان " و " عيسى ابن موسى " و " موسى ابن مريم " وما أشبه ذلك اختلف

(١) مكان قول الله « افجعل المسلمين كالمجرمين » .

المتأخرون ، منهم من قال : تفسد صلاته عند أبي حنيفة و محمد رحمهما الله ، وعن أبي يوسف روايتان في رواية لا تفسد ، ومن المتأخرين في "مریم ابنت لقمان" و "عيسى ابن موسى" الجواب على الخلاف ، أما في "موسى ابن مریم" و "عيسى ابن موسى" فلا تفسد صلاته - والحاصل في فصل النسبة أنه إذا كان التفاوت في حرف واحد لا يتمر بلا خلاف ، وإذا كان التفاوت في حرفين أو أكثر فالمسألة على الخلاف .

الفصل الثالث

في القراءة بغير ما في المصحف الذى جمعه أمير المؤمنين عثمان رضى الله عنه بأن قرأ في مصحف عبد الله بن مسعود و أبي بن كعب رضى الله عنهما :
وروى نصر بن يحيى عن أبي سليمان الجوزجاني عن محمد بن الحسن رحمه الله أنه قال : قال أبو حنيفة رحمه الله : إذا قرأ القارئ في الصلاة بغير ما في مصحف العامة فصلاته فاسدة ، وهو قول أبي يوسف رحمه الله وقولنا ، وروى أيضا نصر بن يحيى عن محمد ابن سماعة رحمه الله قال سمعت أبا يوسف يقول : إذا قرأ القارئ في الصلاة بحرف أبي وابن مسعود رضى الله عنهما وليس ذلك في مصحفنا فإن الصلاة لا تجوز ، وروى عبد الصمد بن الفضل عن عصام بن يوسف أنه كان يقول : من قرأ بقراءة ابن مسعود رضى الله عنه في الصلاة فسدت صلاته ، والمتأخرون من مشايخنا قالوا : هذا إذا لم يثبت برواية صحيحة مسندة إليهما أو إلى واحد منهما أنه قرأ كذلك الترتيب في قراءة ابن مسعود وقراءة أبي بن كعب رضى الله عنهما بأن لم يثبت كذلك إنما وجد ذلك في المصحف ، لأن بمجرد وجوده في المصحف لا يثبت قراءتها ، ولا يجوز العمل بما في المصحف إذا لم يوجد له رواية ، فأما إذا ثبت برواية صحيحة مسندة إليهما أنها قرأ ذلك أو واحد منهما قرأ كذلك لا تفسد صلاته ، وذكر بعض المشايخ أنه إذا قرأ بغير ما في المصحف المعروف ما لا يؤدى معنى ما في المصحف تفسد صلاته بالاتفاق إذا لم يكن دعاء ولا ثناء في نفسه ، وإذا قرأ ما يؤدى معنى ما في المصحف المعروف فلي قولهما لا تفسد وعلى

قول أبي يوسف تفسد ، و الصحيح من الجواب في هذا أنه إذا قرأ ما في مصحف ابن مسعود أو غيره لا يعتد به من قراءة الصلاة ، أما لا تفسد صلاته لأنه إذا لم يثبت ذلك قرأنا ثبت قراءة شاذة والمقروء في الصلاة إذا كانت قراءة لا يوجب فساد الصلاة ، و ما روينا في أول هذا الفصل عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد وعصام بن يوسف رحمهم الله أن المصل إذا قرأ بغير ما في المصحف العام أن صلاته فاسدة فأويله : إذا قرأ هذا ولم يقرأ معها شيئاً بما في مصحف العامة تفسد صلاته لتركه قراءة ما في مصحف العامة لا لقراءته ما في مصحف ابن مسعود رضي الله عنه ، حتى لو قرأ مع ذلك شيئاً بما في مصحف العامة مقدار ما يجوز به الصلاة تجوز صلاته . وفي فتاوى الحجة : قال الفقيه أبو جعفر : من قرأ بقراءة عبد الله بن مسعود رضي الله عنه لا يقطع صلاته مثل قوله " فامضوا إلى ذكر الله " مكان قوله " فاسعوا " وكقوله " وكان وراءهم ملك يأخذ كل سفينة صالحة غصبا " وكقوله " ثم أتينا موسى الكتاب تماماً على الذي أحسنوا " وكقوله تعالى " لقد كان في يوسف وأخوته عبرة للعاقلين " وكقوله تعالى " قال فعلتها إذا وأنا من الجاهلين " ففي هذه الوجوه كلها لا تفسد صلاته ، و ما يقرأ من الشواذ مما يحتمله لفظ القرآن كقوله تعالى " قال يوم ننجيك يدنك لتكون لمن خلفك آية " مكان " خلفك " و ما يحى من هذا النوع لا تفسد صلاته .

الفصل الرابع

في ذكر آية مكان آية

يجب أن يعلم بأن المتأخرين رحمهم الله اختلفوا في هذا الفصل ، ففهم من قال : تجوز على كل حال ، ومنهم من فصله تفصيلاً قال : إن وقف على الآية وقفاً تاماً ثم ابتدأ بآية أخرى لا تفسد صلاته وإن تغير المعنى ، فهو أن يقرأ " والتين والزيتون وطور سينين وهذا البلد الأمين " ووقف تاماً ثم قرأ " لقد خلقنا الإنسان في كبد " ، فأما إذا لم يوقف

(١) أي زيادة : هالكة (٢) مكان : أحسن (م) مكان : أينت (هـ) مكان : من الضالين .

و وصل الآية بالآية إن كان لا يتغير به المعنى نحو أن يقرأ "وجوه يومئذ عليها غبرة ترهقها قفرة"، ثم قرأ بدون الوقف "أولئك هم الكافرون حقا"، أو قرأ "ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات فلهم جزاء الحسنى" فلا تقصد صلاته، أما إذا تغير به المعنى بأن قرأ "وجوه يومئذ عليها غبرة ترهقها قفرة أولئك هم المؤمنون حقا" قال عامة أصحابنا: تقصد صلاته، وقال بعض أصحابنا: لا تقصد صلاته. وفي الحاشية: ولو قرأ "ان الابرار لفي جحيم وان الفجار لفي نعيم" أو قرأ "ان الذين آمنوا وعملوا الصالحات أولئك هم شر البرية" تقصد صلاته، وهو الأصح.

الفصل الخامس

في حذف حرف عن كلمة

فقول: إن كان الحذف على سبيل الإيجاز والترخيم عن تلك الكلمة فلا يوجب الفساد، وللحذف على سبيل الترخيم شرائط ثلاثة، أحدها: أن يكون ذلك في اسم النداء، حتى لا يجوز الترخيم في الأفعال ولا في الحروف ولا في اسم المعرفة بالالف واللام ولا في التثنية، والثاني: أن يكون المنادى معروفاً نحو قوله: يا حارث! وما أشبه ذلك ولا يصح في المنكر نحو: يا قاتل! يا ضارب! إلا في قوله: يا صاحب! يا فلان! والثالث: أن يكون الاسم المنادى على أربعة أحرف صحاح أو ما زاد على ذلك، أما إذا كان على ثلاثة أحرف فلا يجوز الترخيم إلا إذا كان ثلث الحروف الهاء، فأما فيما عدا ذلك فلا يجوز الترخيم، فإذا وجدت هذه الشرائط وحذف الأخير نحو أن قرأ "ونادوا يا مال ليقتض علينا ربك" لا تقصد صلاته، وكذلك لو ترك حرفين من آخر الكلمة والباقي ثلاثة أحرف أو ما زاد على ذلك فذلك جائز - فالحاصل أن ينظر في مثل هذا إلى الباقي، فإن كان الباقي من اسم النداء ثلاثة أحرف فصاعداً لا تقصد صلاته، وذلك أن يترك من "طالوت" الواو والتاء، ومن "هاروت" الواو والتاء، ومن "هارون" الواو والنون. وبعض مشايخنا قالوا إذا حذف حرفاً زائداً وآتى بجميع أصول الكلمة

ولم يكن قاصدا لا تفسد صلاته على قول أبي حنيفة و عبد الله بن المبارك رحمهما الله ،
وهو مذهب عبد الله بن مسعود رضى الله عنه ، و ذلك نحو أن يقرأ ” إذا وقت
الواقعة “ بحذف الهاء أو قرأ ” لا ترفعوا أصواتكم “ بحذف الميم . ثم اختلف أهل النحو
فيما إذا ترك حرفا أو حرفين ، فالحرف الباقي قبل المتروك عند أكثر أهل النحويين على
حركته حتى يقال : يا حاريا بكسر الراء من حارث ، و يقال : يا عائشاه بفتح الشين
من عائشة ، و لفاطمة : يا فاطمة ، و بعضهم على أنهم يرفع الحرف الأخير حتى يقال :
يا حاريا بضم الراء ، و يا عائشاه بضم الشين . هذا إذا كان الحذف على وجه الإيجاز
و الترخيم ، فأما إذا لم يكن على وجه الإيجاز و الترخيم فإن كان لا يغير المعنى لا تفسد
صلاته ، نحو أن يقرأ ” ولقد جاءهم رسلنا بالبينات “ بترك التاء من ” جاءتهم “ [أو يقرأ
” قالوا إنما أنت من المسحرين “ ” قالوا ما أنتم إلا بشر مثلنا “ بترك الواو من قالوا] أو يقرأ
” سبحن الذى بيده ملكوت كل شيء “ بترك الفاء من ” فصبجان “ . و فى الخاتمة :
و لو ترك الألف و اللام فى الرحمن أو الرحيم لا تفسد صلاته . م : و إن غير المعنى
تفسد صلاته عند عامة المشايخ فهو أن يقرأ ” فالحم يؤمنون “ فى ” لا يؤمنون “ بترك
هـاء . و فى الفائية : و هو الصحيح ، م : أو يقرأ ” وإذا قرأ عليهم القرآن يسجدون “ بترك
” لا “ أو يقرأ ” تنزل عليهم الملائكة لا تخافوا و لا تحزنوا “ بترك ” لا “ : ألا ترى أنه
لو تعدد ذلك مع عليه و اعتقد ذلك يكفر ، فإن كان غططنا تفسد صلاته . و الله أعلم .
و فى العناية : فإن حذف حرفا أصليا من كلمة فتغير المعنى تفسد صلاته فى قول أبي حنيفة
و محمد رحمهما الله . كما لو قرأ ” و بما رزقناهم “ بحذف الراء أو الزاي ، أو قرأ ” و يقولوا
درست “ بغير دال ، أو قرأ ” و الليل اذا يمشى و النهار اذا تجلى “ ما خلق الذكر و الأنثى “
بحذف الواو عن ” و ما خلق الذكر “ لأن الواو فيه و اوقم فإذا حذف حرف القسم
يصير جوابا للقسم و يصير نفيما بعد ما كان إثباتا ، و لو تعدد به يكفر ، قالوا : على قياس

(٢) من أو ، خ .

قول أبي يوسف لا تفسد لأن المقروء موجود في القرآن . ولو كانت الكلمة ثلاثية لحذف حرفاً من أولها أو أوسطها كما لو قرأ في قرأتاً عربياً دريباً ، أو عربياً ، بحذف الباء تفسد صلاته إما لتغير المعنى أو لأنه يصير لغواً في الكلام ، وكذا لو حذف الحرف الآخر نحو أن يقرأ " ضرب الله مثلاً " بحذف الباء .

م : وما يتصل بهذا الفصل : إسقاط حرف من الكلمة بآيات همزة مكانها ، إذا قرأ " حافظوا على الصلوات و الصلوة الاسطى " أو قرأ " قد استمسك بالعمدة الاثني " وما أشبه ذلك فلي قول أبي حنيفة في ظاهر الرواية و هو قول عبد الله بن المبارك لا تفسد صلاته ، و هو مذهب ابن مسعود ، و على قول أبي يوسف و هو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة تفسد .

الفصل السادس

في زيادة كلمة لا على وجه البدل

مسائل هذا الفصل على وجهين ، أحدهما : أن تكون الكلمة الزائدة موجودة في القرآن ، و إنه على قسمين ، إن كان لا يغير المعنى لا تفسد صلاته بالإجماع نحو أن يقرأ " إن الله كان بعباده خبيراً بصيراً " ، أو يقرأ " قد خسر الذين كفروا " و كذبوا بلفظ الله " ؛ فإن كان يغير المعنى تفسد صلاته بلا خلاف نحو أن يقرأ " و الذين آمنوا و كفروا " بالله و رسوله أولئك هم الصديقون " ، أو يقرأ " فاما من آمن " و طغى و آثر الحيوه الدنيا " ، و في الخاتمة : إنى أريد أن انكحك قرأه رب انى اريد ، تفسد صلاته ، و في الظهيرية : و لو قرأ " رب رب العالمين " ، أو " ملكك ملك يوم الدين " الصحيح أنه تفسد صلاته . م . الوجه الثاني أن لا تكون الكلمة الزائدة موجودة في القرآن ، و إنه على قسمين أيضاً ، إن كان لا يغير المعنى نحو أن يقرأ " فيها فاكهة و نخل و تفتح و رمان " أو يقرأ " كلوا من ثمره اذا اثمر و استمتعوا " عند عامة المشايخ لا تفسد صلاته و زعموا أن هذا (١) أى زيادة : خبيراً (٢) أى زيادة : كفروا و (ب) أى زيادة : و كفروا (٣) أى زيادة : آمن و .

قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، وعند أبي يوسف رحمه الله تقصد صلاته ، وإن كان تغير المعنى نحو أن يقرأ " إنما نملئ لهم ليزدادوا أثماً وجماً " لا تقصد بلا خلاف .

الفصل السابع

في الخطأ في التقديم والتأخير .

وإنه على وجوه ، أحدها : أن يقدم جملة على جملة ويفهم بالتقديم ما يفهم بالتأخير ، نحو أن يقرأ " يوم تسود وجوه وتبيض وجوه " أو يقرأ " كتبنا عليهم فيها أن العين بالعين والنفس بالنفس " أو يقرأ " العبد بالبعد والحر بالحر " ونحو ذلك لا تقصد صلاته ، وإن غير المعنى نحو أن يقرأ " إنما ذلكم الشيطان يخوف أولياءه مخافوم ولا تخافوني " تقصد صلاته ، وكذلك إذا قرأ " وإن هذا صراطى مستقيماً فلا تتبعوه واتبعوا السبل " .
والثاني أن يقدم كلمة على كلمة ولا يغير المعنى ، بأن يقرأ " لهم فيها شهيق وزفير " أو يقرأ " فابتغا فيها عذاباً حباباً " لا تقصد صلاته ، ولو قرأ " إن الأبرار لفي جحيم وإن الفجار لفي نعيم " فأكثر المشايخ أنه تقصد ، وهو الصحيح . وفي مجموع النوازل : إذا قرأ " إذ الاعناق في اغلالهم " لا تقصد صلاته . الثالث : أن يقدم حرفاً على حرف فنقول : بتقديم الحرف أن تبدل الكلمة لا محالة فيكون الجواب فيه كالجواب فيما إذا ذكر كلمة مكان كلمة ، قالوا : هذا إذا لم يكن من باب المقلوب ، فإن كان من باب المقلوب مثل " جذب " و " جذب " فعلى قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله لا تقصد صلاته ، وعلى قول أبي يوسف إن كانت الكلمة الثانية في القرآن لا تقصد صلاته ، وإن لم تكن في القرآن تقصد صلاته ، وفي الحاشية : ولو قرأ " إن الإنسان لفي سرخ " مكان " خسر " تقصد صلاته .

(١) أي مكان : فلا تخافوهم وتخافوني (٢) أي مكان : فاتبعوه ولا تتبعوا السبل (٣) أي مكان : إذ الأغلال في اعتناهم .

الفصل الثامن

في الوقف والوصل والابتداء

إذا وقف في غير موضع الوقف أو ابتداء من غير موضع الابتداء فإنه على وجهين ،
الاول: أن لا يتغير به المعنى تغيراً فاحشاً لكن الوقف والابتداء قبيح نحو أن وقف على
اسم إن قبل ذكر الخبر ثم ابتداء بالخبر فقرأ " ان الذين امنوا وعملوا الصلحت " ووقف
ثم ابتداء بقوله " أولئك هم خير البرية " ونحو أن فصل بين التمت والمنعوت والصفة
والموصوف فقرأ " انه كان عبداً " ووقف وابتداء " شكورا " لا تفسد صلاته بالإجماع
بين علمائنا رحمهم الله ، الوجه الثاني : أن يتغير به المعنى تغيراً فاحشاً بأن قرأ " شهد الله
انه لا اله " ووقف ثم قال " الا هو " أو قرأ " وقالت النصارى " ووقف ثم قال
" المسيح ابن الله " وفي هذا الوجه أيضاً لا تفسد صلاته عند علمائنا رحمهم الله ، وعند
بعض العلماء تفسد صلاته ، والفتوى على عدم الفساد بكل حال ، الخاتمة : ولو قرأ " وما
اتم بمصرخى " ووقف عليه ثم ابتداء بقوله " انى كفرت " ^١ لو تعدد ذلك يكفر وبتطل
صلاته ، ولو قرأ " لقد سمع الله قول الذين قالوا ان الله فقير " ووقف عليه ^٢ لا تفسد
صلاته ، ولو قرأ " أنت قلت للناس " ووقف عليه ^٣ أو " قال الله لا تتخذوا " ووقف
عليه ^٤ أو " ألا انهم من افكهم ليقولون " ^٥ أو " ثم تولوا عنه وقالوا معلم " ^٦
أو " حشر فتادى فقال " ^٧ ووقف عليه إن وقف لاقطاع النفس في هذه المواضع
لا تفسد صلاته ، ولو قرأ " من بثنا من مرقدنا هذا " ووقف عليه ^٨ قال : هذا وقف

(١) هذه العبارة هكذا في جميع النسخ ، والصحيح عندي : " وما اتم بمصرخى انى كفرت " ووقف عليه ثم ابتداء بما اشركتمون « (٢) أى ولم يقرأ : ونحن اثنياه (٣) أى ولم يقرأ : اتخذوني ؛ وإى المؤمنين (٤) أى ما قرأ : المؤمنين اثنين : (٥) أى ما قرأ : ولله وانهم لكاذبون (٦) أى ما قرأ : مجنون (٧) أى ما قرأ : الاربكم الاعلى (٨) أى ما قرأ : ما وعد الرحمن وصدق المرسلون .

حسن ، أو قال " في ضلال بين " ووقف عليه وابتدأ بقوله " اقلوا يوسف " لا يأثم ولا تقصد صلاته . وفي فتاوى الحجة : الأصل أن حفظ الوقوف ومعرفة ذلك من باب الفضيلة ولا يتعلق به قطع الصلاة ، وإنما وقف لا تقصد صلاته ، وكذلك التقديم والتأخير في جميع القرآن حتى لو قرأ " يخرجون الرسول وإياكم " ووقف ثم قال " أن تؤمنوا بالله ربكم " هذا الوقف فيه غير مستحسن ولكن لا يقطع الصلاة ، وهذا مذهب الفقهاء . فأما مذهب القراء فهم يزعمون أن عددا من الوقف في القرآن بمواضع معينة ، لو وقف غيرها يقطع الصلاة ، وسمعت أنهم يكفرون به صاحبها ولكن الكفر إنما يكون بالقصد وسوء الاعتقاد ، فالذي يقف للتنفس والضرورة لا يكون للكفر فيه مدخل ولا يقطع الصلاة ، فمن ذلك قول الله تعالى حكاية عن الشيطان يقول يوم القيامة للكفار " إن الله وعدكم وعد الحق وعدتكم فاخلفتم وما كان لى عليكم من سلطان إلا أن دعوتكم فاستجبتم لى فلا تلومونى ولوموا انفسكم ما انا بمصرخكم وما اتم بمصرخى انى كفرت " بعض القراء يكفروا وهذا ليس بكفر لأن الشيطان يكفر بمن أشرك به - والله أعلم ، ومن ذلك " قالت اليهود عزيز ابن الله " ولو وقف عند قوله " وقالت اليهود " ثم قال " عزيز ابن الله " قال القراء : يقطع صلاته ، وعند الفقهاء لا تقصد ، سئل على بن أبى طالب رضى الله عنه عن الترتيل في القرآن في قوله تعالى ﴿ ورتل القرآن ترتيلا ﴾ فقال : حفظ الوقوف وأداء الحروف . والأصل أن الوقوف على الرفع دون المرفوع غير مستحسن نحو قوله تعالى " شهد الله " و " قال الله هذا يوم ينفع الصادقين " ، و " قال الرسول يارب " فالوقف على " قال ، و " شهد ، و " هذا ، غير حسن ، والوقف على المرفوع دون الرفع غير حسن أيضا نحو قوله " الحمد لله رب العالمين " فالوقف على " الحمد ، وقوله " الله خلق كل دابة من ماء " فالوقف على " الله ، في اللغة غير حسن أيضا ، وكذلك الوقف على الناصب دون المنسوب غير حسن كقوله تعالى " ونادى نوح ابنه " ، وكذلك الوقف على المنسوب دون

الناصب كقوله "اياك نعبد"، وكذلك الوقف على "ان، غير حسن، و كل موضع حسن الوقف عليه وتم الكلام به و حسن الابتداء بما بعده جاز الوقف عليه، و كل موضع تم الكلام به و حسن الوقف عليه [غير أنه لا يحسن الابتداء جاز الوقف عليه من غير تمامه، و كل ما لا يحسن الوقف عليه]^١ و لا يتم الكلام به و لا يحسن الابتداء به فالوقف عليه غير حسن، و الوقف على الحروف المجمة لحسن عند عامة العلماء و القراء كقوله تعالى "الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي أَنزَلَ عَلَىكَ الْكِتَابَ" أو يقف على "المحصر" ثم يقول "كتب أنزل إليك" و نحوهما في القرآن إلا في قوله تعالى "الْحَمْدُ لِلَّهِ" فان الميم منصوبة متصلة بقوله "الله" على قول الجمهور غير الأعشى .

م : و بما يتصل بهذا الفصل : إذا وصل حرفاً من كلمة أخرى بأن قرأ "اياك نعبد" و وصل كاف "اياك" بنون "نعبد" أو قرأ "انا اعطيتك الكوثر" و وصل كاف "اعطيتك" بألف "الكوثر" أو قرأ "غير المنضوب عليهم" و وصل الباء بالعين أو ما أشبه ذلك فعلى قول بعض العلماء تفسد صلاته، و على قول العامة لا تفسد صلاته - و في الخاتمة : لا تفسد و إن تعمد ذلك، الخلاصة : إذا قال «سمع الله لمن حمده» و وصل الهاء من «الله» باللام فالصحيح أنه لا تفسد، و كذلك إن تعمد ذلك : م : و بعض المشايخ ذكروا في ذلك تفصيلاً فقالوا : إذا علم أن القرآن كيف هو إلا أنه جرى على لسان هذا لا تفسد، فان كان في اعتقاده أن القرآن كذلك تفسد صلاته، و على هذا إذا قرأ "إذا جاء نصر الله" بطريق الاستفهام . الحجة : المصلى إذا بلغ في الفاتحة "اياك نعبد و اياك نستعين" لا ينبغي أن يقف عند قوله "اياك" ثم سكت ثم قال "نعبد" ثم قال "و اياك" و سكت ثم قال "نستعين" . و قيل : في آخر سورة الكوثر "ان شاتك هو الابر" ينبغي أن يقرأ مهموزاً و موصولاً . و لا يرفع الراء في "الابر" إنما يقول "هو الابر" بحزم الراء و يقف، ثم قال "الله أكبر"^٢ . و كان القاضي الإمام السعيد

(١) من أر، خ .

أبو بكر اليماني قال : إذا فرغت من القراءة وتريد أن تكبر للركوع فإن كان الحتم بالثناء فالوصل بالله أكبر ، أولى كقوله تعالى " وكبره تكبيرا " ؛ ولو لم يكن ختم السورة بالثناء فالفصل أولى كقوله عز وجل " ان شأئك هو الاثر " الاولى أن يقف ويفصل ثم يقول : الله أكبر ، وكقوله عز وجل " في جديها جبل من مسد " يقف ثم يقول : الله أكبر .

الفصل التاسع

في ترك المد والتشديد في موضعها والإتيان بهما في غير موضعها :

إن كان لا يغير المعنى ولا يقيح الكلام لا يوجب فساد الصلاة ، وإن كان يغير المعنى و يقيح الكلام اختلف المشايخ ، قال بعضهم : لا تفسد صلاته . وقال عامتهم : تفسد صلاته ، وفي النصاب : وعليه الفتوى . م : مثال الأول في ترك التشديد إذا قرأ " ملعونين ايها كفروا اخذوا و قتلوا " بغير تشديد لا تفسد صلاته لأنه قريب من " قتلوا " بالتشديد . وفي الحاشية : " يدع اليتيم " قرأ " يدع " غير مشدد لا تفسد صلاته ، ولو قرأ " يدع " بتسكين الدال تفسد صلاته . ولو قرأ " ما ودعك " بغير تشديد لا تفسد صلاته ، ولو قرأ " ربك " بغير تشديد تفسد . م : مثال الثاني إذا قرأ " قل اعوذ برب الناس " وذكر " الرب " من غير تشديد ، أو قرأ " ان النفس لامارة بالسوء " ذكر " الامارة " بغير تشديد ، ولو قرأ " اياك نعبد " بغير تشديد ، قال بعضهم : تفسد صلاته لأن " ايا " ضمه فكأنه قرأ : ضمه نعبد - وفي الذخيرة : ولو اعتقد ذلك يكفر ، فإذا قرأ سهوا تفسد صلاته ، والاصح أنه لا تفسد ، وفي الخلاصة : وهو المختار ، ولو قرأ " فن اظلم من كذب على الله " شدد الذال في " كذب " اختلف المشايخ فيه ، وفي النائية : قال بعضهم : لا تفسد ، وعليه الفتوى ، م : ولو قرأ " فاولئك هم العادون " وشدد الدال تفسد صلاته بلا خلاف . ومثال الأول في ترك المد [نحو اذا قرأ " انا اعطيتك "]

(١) ايا الشمس : نورها وحسها (٢) من أر ، خ .

بدون المد . ومثال الثانى إذا قرأ "سواء عليهم" بدون المد [١] ، ونحو أن قرأ دعاء ونداء بدون المد اختلف المشايخ فيه كما فى ترك التشديد ، وفى الخلاصة : والمختار أنه تفسد . وفى الظهيرية : قال بعضهم لا تفسد الصلاة بتشديد الخفيف ، ولا بتخفيف المشدد ، ولا بمد المقصور ، ولا بقصر الممدود ، ولا بهمز المثلين ، ولا بتلين المهموز ، ولا بادغام المظهر ولا باظهار المدغم ، ولا بتسكين المتحرك ، ولا بتحريك الساكن ، ولا بإبدال حركة بحركة لمعوم البلوى ، والصحيح إن تغيير المعنى تفسد نحو أن يقرأ "ولما جاموس" بغير المد لأن "الجاموس" حيوان .

م : وما يتصل بهذا الفصل : إذا فرغ المصلى من فاتحة الكتاب قال "آمين" بالمد والتشديد فقد قيل : تفسد صلاته . وقيل : لا تفسد على قول أبى يوسف ، وقيل : لا تفسد على قولهما أيضا وعليه الفتوى وهو الأصح ، م : وينبغى أن يقول "آمين" بغير مد ولا تشديد أو "آمين" بالمد دون التشديد ، وفى النصاب : ولو قال "آمين" بغير مد ولا تشديد لدعاء غيره تفسد صلاته . م : و "آمين" "يا آمين" استجبت لنا ، إلا أنه لما سقط عنه ياء النداء ادخل فيه المد وأقيم مقامه . وفى الظهيرية : ذكر نجم الدين رحمه الله فى تفسيره وجها لآمين بالتشديد صيانة لكلام العامة وتحريزا عن إفساد الصلاة وقال : إن معناه : ندعوك قاصدين لإجابتك . م : ولو قال "آمين" بالمد وحذف الياء لا تفسد صلاته على قول أبى يوسف ، ولو قرأ "أمن" بترك المد وحذف الياء ينبغى أن تفسد . وفى الحجة : وفى آمين ثلاث قراءات معروفة : "آمين" بالمد دون التشديد ، و "آمين" بغير مد و تشديد بنصب الألف وهو اسم من أسماء الله تعالى ، و "آمين" بالإمالة .

الفصل العاشر فى الإعراب

إذا ألحن فى الإعراب لحنا ، وهو على وجهين : إما أن لا يغير المعنى بأن قرأ "لا ترضوا أصواتكم" أو قرأ "ان الذين يفضون أصواتهم" أو قرأ "الرحمن على العرش" بنصب (٢) من أ ، خ .

الرحمن في هذا الوجه لا تفسد الصلاة بالإجماع، وفي الخاتمة: ولو قرأ "وَرَبِّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَاءُ وَيَخْتَارُ" بالنصب لا تفسد صلاته، ولو قرأ "وَلَا تَحْسَبِ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ خَيْرًا لَّا تُنْفِسُهُمْ أَنَّمَا نُمْلِي لَهُمْ" بكسر الأول ونصب الثاني لا تفسد عند المتأخرين، ولو قرأ "وَقَالَ فِرْعَوْنُ ذَرُونِي أَقْتُلْ مُوسَى" بالرفع دون الجزم لا تفسد صلاته، ولو قرأ "الْحَمْدُ لِلَّهِ" برفع اللام الأول لا تفسد صلاته، م: وإما أن تغير المعنى بأن قرأ "هو الله الخالق البارئ المصور" بفتح الواو ورفع الراء، أو قرأ "وَعَصَى آدَمُ رَبَّهُ" بنصب آدم ورفع ربه، أو قرأ "وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ" برفع إبراهيم ونصب ربه، أو قرأ "مَنْ الْجَنَّةِ" والناس بفتح الجيم، أو قرأ "عَفَا اللَّهُ عَنْكَ لِمَ أَذْنَبْتَ" بكسر الكاف والتاء في هذا الوجه قال بعض المشايخ: لا تفسد صلاته، وهكذا روى عن بعض أصحابنا رحمهم الله، وهو الأشبه - وفي الخلاصة: وبه يفتى، وفي الخاتمة: وفي الإعادة أحوط. وفي النصاب: وعن أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله فيمن قرأ "وَإِذْ ابْتَلَى إِبْرَاهِيمَ رَبَّهُ" الصحيح أنه تفسد صلاته. وفي المنتقط: ولو قرأ "الخالق البارئ المصور" بنصب الواو فن أبي الفضل الكرماني أنه أقوى بالفساد، وفي الخاتمة: ولو قرأ "رَبَّنَا إِنَّمَا أَتَيْنَا لِمَا نَزَلَتْ وَاتَّبَعْنَا الرَّسُولَ" بنصب العين ورفع الرسول لا تفسد صلاته عند المتأخرين، وكذا لو قرأ "فَإِنْ كَذَّبُوكَ فَقَدْ كَذَّبَ رَسُولَ مَنْ قَبْلِكَ" بنصب كاف كذب لا تفسد صلاته عند المتأخرين، وكذا لو قرأ "كُذِّبَ أَصْحَابُ الْآيَةِ" برفع الكاف، ولو قرأ "أَنَّ اللَّهَ بِمَا يَفْعَلُونَ" بالنصب لا تفسد صلاته، ولو قرأ "وَلَا يَفْرَنَكُم بِأَقْبَهُ الْفُرُورُ" بالكسر تفسد صلاته. الظهيرية: سئل الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل عن قرأ "أَنَا كَفِينَاكَ الْمُسْتَهْزَوْنَ" في "المستهزئين" هل تفسد صلاته؟ قال: لا، كأنه قال: أنا كفيناك هم المستهزؤون، وذكر التتبي في كتابه: من قرأ "وَلَا يَحْزَنُكَ قَوْلُهُمْ أَنَّ الْعِزَّةَ لِلَّهِ جَمِيعًا" بنصب إن كان متعمدا يكفر، وإن كان غير متعمد فسدت صلاته لأن هذا تغير المعنى كأن النبي عليه السلام كان يحزنه أن يكون العزة لله! قال الشيخ: هذا بعيد لأن "أَنَّ" قد يكون بمعنى "لأن"

فيكون معناه : ولا يحزنك قولهم لأن العزة لله . وفي التوارد : محمد بن مقاتل ؛ لو أن رجلا صلى قرأ "المريطين" مكان "المريطين" ، و"المنذرين" مكان "المنذرين" أو ختم آية رحمة بآية عذاب أو على العكس وما أشبه ذلك خطأ وغلطا لم تفسد صلاته ، فإن ذكر في صلاته فليعد إلى ذلك الموضع وليقرأ على الصحة . وفي النياية : و لو قرأ "أغیر الله اتخذ وليا فاطر السموات والارض وهو يعلم ولا يعلم" بنصب الياء من الاول ورفعها من الثاني أتى عامة الأئمة بسمرقند بفساد الصلاة ، فبلغ ذلك الشيخ السيرافي المقرئ فأخبر أنه قراءة الأعشى ، ووجهه : أغیر الله اتخذ وليا ذلك الولى يعلم ولا يعلم ؛ فأخبروا بذلك فرجوا . وفي اليقظة : و لو قرأ "ليغيظهم الكفار" برفع الياء لا تفسد صلاته ، وفي الحجة : و لو قرأ "وقتل داود جالوت" بنصب داود ورفع جالوت ينبغي أن يقطع صلاته ، وفي السراجية : و لو قرأ "اياك نريد" بكسر الباء لا تفسد صلاته ، وفي النصب تفسد ، وفي النياية : و لو قرأ بكسر اللام "ان الله يرى من المشركين ورسوله" الصحيح أنه تفسد صلاته ، وفي الظهيرية : والمتأخرون من أصحابنا يقولون الخطأ في الإعراب لا تفسد صلاته ، وعليه الفتوى . وقل عن أبي القاسم الصفار البخاري رحمه الله أن الصلاة إذا جازت بوجوه وفسدت من وجه يحكم بالفساد احتیاطا إلا في باب القراءة لأن للناس عموم البلوى فيه . م : وروى هشام عن أبي يوسف رحمه الله : إذا لحن القارئ في الإعراب وهو إمام ففتح عليه رجل إن صلاته جائزة ، وهذه المسألة دليل على أن أبا يوسف رحمه الله كان لا يقول بفساد الصلاة بسبب اللحن في الإعراب في المواضع كلها ، وعن أبي حنيفة رحمه الله أيضا فيمن قرأ "واذا ابتلى إبراهيم ربه" برفع إبراهيم ونصب ربه أنه لا تفسد صلاته ، وعنه أيضا أن من قرأ "إنما ينشئ الله من عباده الصالحين" بنصب العلماء لا تفسد صلاته ، ومعناه : إنما يجازى على خشية العلماء الله تعالى .

(١) لأن معنى نريد : نقض .

الفصل الحادى عشر

فى ترك الإدغام والإتيان به

إذا أتى بالإدغام فى موضع لم يدغمه أحد من الناس نحو أن يقرأ "قل للذين كفروا
 سئلبون و تحشرون"، أدغم الغين فى اللام و شدد اللام فقرأ "سئلبون" و أدغم الحاء
 فى الشين و شدد الشين فقرأ "و تحشرون"، فسدت صلاته ، و إن أتى بالإدغام فى موضع
 لم يدغمه أحد إلا أن المعنى لا يتغير به و يفهم ما يفهم مع الإظهار نحو أن يقرأ "قل سيروا"
 و أدغم اللام فى السين و شدد السين لا تفسد صلاته ، و إذا ترك الإدغام بأن قرأ ["إنيما
 تكونوا يدرككم الموت " أو قرأ "قل لو كان البحر مدادا" أو قرأ] "قل لو كنتم فى
 بيوتكم" و أشباه ذلك ، و كذلك كل ما التقى الحرفان من جنس واحد و الأول ساكن
 و الآخر متحرك فلم يدغم الأول فى الثانى ، أو اجتمع ثلاثة أحرف و الأوسط ساكن
 فلم يدغم الأوسط فى الثالث نحو أن قرأ "و لقد مننا عليك مرة أخرى" فظهر التونات
 الثلاث ، أو اجتمع ثلاثة أحرف و الأول منها ساكن فلم يدغم الأول كما فى قوله "قل لله
 الامر جميعا" "قل للذين كفروا سئلبون" و كذلك فى نظائره لا تفسد صلاته و إن
 لحش من حيث العبارة .

الفصل الثانى عشر

فى الإمامة فى غير موضعها :

إذا قرأ "بسم الله" بالإمامة أو قرأ "ملك يوم الدين" بالإمامة أو قرأ "ذلك الكتاب"
 بالإمامة أو قرأ "حتى ترقى" أو قرأ ، و كانتا تحت عبيدين " و ما شاكل ذلك لا تفسد
 صلاته ، و قد روى عن أبى يوسف رحمه الله أنه قال : ليس كل لحن يفسد الصلاة ،
 و لا نعلم لحنأخف من هذا ، و روى عن أبى صالح أنه كان يعلم الصبيان "لحناهما" على
 الإمامة ، و لم يرو عن أحد من فقهاء السلف فى وقته مع صلاتهم فى أمر الدين و معرفتهم
 (١) من أر ، خ .

بالاحكام وإقدامهم على النهى واشتهار هذه القراءة في المساجد والمحاريب الإنكار عليهم، وقد روى أنه مكتوب في مصحف عثمان الذي فيه أثر الدم "الله لا اله الا هو ليجتمعكم اليه" يوم القيامة، وكذلك مكتوب في أول الأمام "في قرطيس" فليسوءه، وكذلك مكتوب في أول آل عمران "بآيت الله" ومكتوب "لا تتخذوا اليهين امين"، بالياء بين اللام والهاء .

الفصل الثالث عشر

في حذف ما هو مظهر وفي إظهار ما هو محذوف :

نحو أن يقرأ "مُ الَّذِينَ كَفَرُوا" فيجزم الميم ويظهر الألف من الذين وكانت الألف محذوفة في الوصل غير مدغمة، ونحو أن يقرأ "الحمد لله رب العالمين" فأظهر الألف من "العالمين" وكانت محذوفة وهذا لا يفسد الصلاة، وكذلك إذا أظهر حرفين إحداها محذوفة والاخرى مدغمة نحو أن يقرأ "وما خلق الذكر والاثني" أظهر الألف وكانت محذوفة وأظهر اللام وكانت مدغمة في الذال لأجل التسهيل لا تفسد صلاته، وفي الثانية: وأما حذف ما هو مظهر فنحو أن يقرأ "وهم لا يظلمون فرأيت" لحذف الألف عن "افرايت" ووصل نون "يظلمون" بفاء "افرايت" ونحو أن يقرأ "وهم يحسبون أنهم يحسنون صنعا" لحذف الألف من "انهم" ووصل النون بالنون فاته لا يفسد الصلاة، وقد اختلف القراء في حذف ألف قرية من هذه نحو قوله "قد اظلم" "بل اتينهم" "من أجل ذلك"، وفي مصحف عثمان رضى الله عنه مكتوب في الصافات "لَوْ أَنَّ عِندَنَا ذِكْرًا مِنَ الْأُولَىٰ" بحذف الألف من "ان" .

م: وما يتصل بهذا الفصل: إذا قرأ "الهنك" "القارعة" "الحاقة" وحذف اللام

فاته يفسد صلاته .

(١) أى مكان: إلى (٢) أى مكان: قرطس (٣) أى مكان: آيات (٤) أى مكان: اليهين .

الفصل الرابع عشر

في ذكر بعض الحروف من الكلمة :

إذا ذكر بعض الكلمة وما أتىها إما لا تقطع النفس أو لانه نسي الباقي ثم تذكر
فذكر الباقي، نحو أن يقرأ "الحمد لله" و لما قال "أل" انقطع نفسه أو نسي الباقي ثم تذكر
فقال "حمد لله" أو لم يذكر الباقي نحو أن قرأ فاتحة الكتاب و السورة ثم نسي قراءته فأراد
أن يقرأ فلما قال "أل" فذكر أنه كان قد قرأ ترك ذلك و ركع، أو ذكر بعض الكلمة
و ترك تلك الكلمة و ذكر كلمة أخرى و في هذه الصور كلها و ما شاكلها تفسد صلاته
عند بعض مشايخنا، و به كان يفتي الشيخ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله، و من المشايخ
من فصل الجواب تفصيلا فقال: إن ذكر شطر الكلمة لو ذكر كلها يوجب ذلك فساد
الصلاة فذكر شطرها يوجب فساد الصلاة - و في الثانية: هو الصحيح، م: و إن ذكر
شطر الكلمة لو ذكر كلها لا يوجب فساد الصلاة فذكر شطرها لا يوجب فساد الصلاة،
و ذكر الشيخ الإمام نجم الدين في الخصائل في فصل زلة القارئ هذه المسألة و فرق بين
الاسم و الفعل فقال في الاسم نحو "الحمد لله": لا تفسد الصلاة إذا ذكر البعض و ترك
البعض، و في الفعل إذا ذكر البعض و ترك البعض نحو أراد أن يقرأ "يشكرون" فقال
"يش" و ترك الباقي تفسد صلاته، و في هذا التفصيل نظر، و الفرق أن الألف و اللام
في الاسماء زوائد و ترك الزوائد لا يوجب فساد الصلاة، فأما في الأفعال فالكل يكون
أصلا و ترك الأصل يوجب الفساد، إلا أن هذا الفرق إنما يستقيم إذا قال "أل" في الحمد
و ترك الباقي، فأما إذا قال "الح" و ترك الباقي فلا يتأتى هذا الفرق تفسد صلاته، و من
المشايخ من قال: إن كان لما ذكر من الشطر وجه صحيح في اللغة و لا يكون لغوا
و لا يغير به المعنى فينبغي أن لا يوجب فساد الصلاة، و إن كان العطر المقروء لا معنى
له و يكون لغوا أو لم يكن لغوا لكن يكون مغيرا للمعنى يوجب فساد الصلاة، و صيانة

(١) أي من الحمد .

الصلاة في هذا أكثر، وعامة المشايخ رحمهم الله على أنه لا تقصد - الحجة : وما حصل الانقطاع به في وسط الكلمة كما إذا قال المصل "و" فسكت لا تقصد صلاته لأن من قرأ حروف القرآن منفصلة لا يقطع صلاته . ولو قال "وع" فاقطع وسكت اختلف المشايخ فيه . قال بعضهم : لا تقصد لأنه قال واوا وعينا ، وقال بعضهم : تقصد لأنه قال "وع" ، ولو قال ثلاثة أحرف فسكت أو أربعة أحرف وسكت قال بعضهم : لا تقصد مثل "سَئِسَ" بغير "هـ" ومثل قوله "وَالْ" بغير "ذى" . وفي الحاشية : "حتى مطلع الفجر" لما قال "الفجر" انقطع نفسه فركب لم تقصد صلاته .

م : وما يتصل بهذا الفصل : إذا خفض صوته يحض حروف الكلمة فالصحيح أنه لا يقصد . لأن فيه بلوى العامة .

الفصل الحامس عشر

في إدخال التأنيت في أسماء الله تعالى :

إذا قرأ في صلاته "هل ينظرون إلا أن تأتيهم" الله في ظلل من الغمام" قال هل ابن محمد الأديب : تقصد صلاته لأن التأنيت لا يجوز إدخاله في أسماء الله تعالى ، كما لا يجوز في قوله عز وجل "الله لا اله إلا هو" الحى القيوم" وكما لا يجوز في قوله "لم تلد ولم تولد" وأشبه ذلك ، وحكي عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله أنه لا تقصد الصلاة لأن الإتيان هنا فعل غير الله ولا فرق في ذلك بين التذكير والتأنيت ، وبعض مشايخنا صحروا ما ذكره الفضلي من الجواب ولكن أشاروا إلى معنى آخر فقالوا : إنما لا تقصد صلاته في هذه الصور باضممار الكلمة و صار تقدير الآية - والله أعلم : إلا أن تأتيهم كلمة الله ، كما في وجه القراءة بالياء ليس المراد إتيان الله بل المراد إتيان أمر الله تعالى ، ويمكن أن يقال : إننا تقدم ذكر الملائكة في ظلل من الغمام في القراءة ويصير

(١) أى معلل من "وعيد" (٢) أى في : نسفه (٣) أى في : واذنى (٤) بدلاً من : يأتيهم .

(٥) بدلاً من : هو (٦) بدلاً من : لم يلد ولم يولد .

تقدير الآية: هل ينظرون إلا أن تأتيهم الملائكة واقه، والتقديم والتأخير سائغ في اللغة.

الفصل السادس عشر

في التقى بالقرآن والالخان:

هذا الفصل على وجهين: إن كان الالخان لا يغير الكلمة عن وضعها ولا يؤدي التقى بها إلى تطويل الحروف التي حصل التقى بها حتى لا يصير الحرف حرفين بل يحسنه تحسين الصوت وتزين القراءة لا يوجب ذلك فساد الصلاة، وذلك مستحب عندنا في الصلاة وخارج الصلاة، وإن كان يغير الكلمة عن وضعها يوجب فساد الصلاة لأن ذلك منهي عنه، وإنما يجوز إدخال المد في حروف المد واللين وهي الموائمة والمعلقة نحو الالف والواو والياء. وفي الخاتمة: والالخان في حروف المد واللين لا يغير، إلا إذا غش، وإن قرأ بالالخان في غير الصلاة اختلفوا فيه، وعامة المشايخ كرهوا ذلك، وكرهوا الاستماع أيضا لأنه يشبه بالفسقة بما فعلوه في فسقهم، وكذا الترجيع في الأذان، ومراد قوله عليه السلام "زينوا القرآن بأصواتكم" القراءة بنعمة العرب.

فصل آخر

في الأحكام المتعلقة بالقرآن وقراءته خارج الصلاة.

الحجة: أعلم أن حفظ القرآن مقدار ما يجوز به الصلاة فرض عين على المسلمين، وحفظ فاتحة الكتاب وسورة واجب على كل مسلم، وحفظ جميع القرآن على سبيل الكفاية على الأمة. الخاتمة: رجل تعلم من القرآن ما يجوز به الصلاة كأن تعلم الباقي، وتعلم الفقه والأحكام أولى من صلاة التطوع. وفي الكبرى: وتعلم الفقه أولى من تعلم جميع القرآن لأنه فرض كفاية وتعلم ما لا بد من الفقه فرض عين. إذا كان الرجل تعلم بعض القرآن ولم يتعلم البعض فإدا وجد فراغا كان تعلم القرآن أفضل من صلاة التطوع. امرأة تعلم القرآن من الإعمى إن تعلمت من امرأة كان أحب، وفي المتن: لا يجوز للمرأة أن تعلم القرآن من الإعمى. م: ولا بأس بأن يعلم النصراني

القرآن فرمما يتوب ، إذا قال الكافر من أهل الحرب أو النعمة لمسلم : علني القرآن أفلا بأس به بأن يعلمه ويفقهه في الدين ، وفي كراهية أهل سمرقند : النصراني إذا تعلم القرآن [أى إذا أراد تعلم القرآن يعلمه ويفهمه كذلك لأنه عسى يهتدى لكن لا يمس المصحف ، وإن اغتسل ثم منه لا بأس به]^١ وهذا قول محمد رحمه الله ، فقد ذكر القدورى عن أبي يوسف أنه لا يترك الكافر أن يمس المصحف من غير فصل . ويجب للولى أن يعلم عبده من القرآن قدر ما يحتاج إليه لأداء الصلاة . رجل يقرأ القرآن و يلحن في قراءته فسمع إنسان إن علم أنه لو لقته الصواب لا تدخل عليه الوحشة أو تدخله ولكن لا يخرج من الطبع ولا يقع بينهما عداوة يلقنه الصواب ولم يكن في وسعه من تركه ، وإن علم خروجه من الطبع وخاف صوته ووقع المدعاة فهو في سعة من أن لا ينجره . وفي الحاشية : وتكلموا في قراءة القرآن في الفرائض مضطجعا ، والأولى أن يقرأ على وجه يكون أقرب إلى التعظيم ، ولا بأس بالتهليل والتسبيح مضطجعا ، وكذا بالصلاة على النبي عليه السلام . وقراءة القرآن من المصحف أولى من القراءة عن ظهر القلب . م : ولا بأس بالتهليل والتسبيح على ما يفرش ويسط . و كتابته على الجدران والمحاريب غير مستحسن عند البعض . م : إذا قال الرجل " بسم الله الرحمن الرحيم " فإن أراد به قراءة القرآن يتعوذ قبله ، وإن أراد به افتتاح الكتاب كما يقرأ التليذ على الأستاذ لا يتعوذ قبله لأنه لم يرد قراءة القرآن ، ألا ترى أن الرجل لو أراد أن يشكر فيقول " الحمد لله رب العالمين " لا يحتاج إلى التعوذ قبله والأولى في التعوذ أن يقول " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " ولو قال " أعوذ بالله العظيم " أو قال " أعوذ بالله السميع العليم " جاز لكن لا أحب أن يقول " أعوذ بالله من الشيطان الرجيم " إن الله هو السميع العليم ، لأنه يصير فاصلا بين التعوذ والقراءة فلا يحصل القراءة عقيب التعوذ - وفي الحجة : الأصح أنه يجوز . م : رجل

(١) من أ ر ، خ .

قرأ القرآن في غير الصلاة لا يجب عليه أن يتعوذ عند افتتاح كل سورة . وفي الحجة :
ولو تعوذ وقرأ ثم سلم عليه إنسان فرد عليه أو أجاب المؤذن أو سجد و ذكر و طل
و مجد لا يجب عليه أن يعيد التعوذ ، ولو عقد أو أكل أو عمل عملاً كثيراً فانه يعيد
الاستعاذه ، وذكر السيد أبو القاسم السمرقندي : إنما تركت التسمية في سورة البراءة
إذا كتبها وصلها سورة الأتفال ، أما إذا ابتدأها فليتعوذ وليأت بالتسمية ، وفيه
دليل على أن من ابتدأ بآية الكرسي أو " شهد الله " أو توسط أى سورة يفنى أن يأتي
بالتسمية تبركاً و تيمناً بها كافتتاح جميع الأمور . وفي التوازل : سئل محمد بن مقاتل
عن رجل ابتدأ قراءة سورة البراءة ولا يسمى ؟ قال : أخطأ ، وقال أبو القاسم :
الصحيح ما قال محمد بن مقاتل لأن الرجل لو أراد أن يتدنى قراءة آية من سورة من
السور كان مأموراً بأن يستعذ بالله من الشيطان الرجيم و يقول " بسم الله الرحمن الرحيم "
وكذلك سورة البراءة . م : إذا أراد الرجل أن يقرأ القرآن يستحب أن يكون على
أحسن حاله ، فليلبس صالح ثوبه و يتعمم و يستقبل القبلة ، وكذا العالم يجب أن يعظم
العلم - وفي الخاتمة . و أن يكون على الطهارة ، ثم يتعوذ ، ثم يقول " بسم الله الرحمن
الرحيم " . م : رجل يقرأ القرآن وكلما انتهى إلى قوله تعالى (يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا)
رفع رأسه وقال : ليك يا سيدي ! فالأحسن أن لا يفعل ذلك ، ولو فعل في الصلاة
قالوا : لا تفسد صلاته ، والأوجه أن تفسد . وفي الترجيع بقراءة القرآن تكلم المشايخ
فيه ، قال بعضهم : لا بأس به ، وأكثرهم على أنه مكروه ، ولا يفنى لأحد أن يفعل
ذلك ، ولا يفنى لأحد أن يستمع إليه ، ومعنى قوله صلى الله عليه وسلم " من لم يتغن "
من لم يستغن ، ذكره في الفريين . رجل يقرأ القرآن كله في يوم واحد ، والآخر يقرأ
خمسة آلاف مرة " قل هو الله احد " فان كان هذا قارئاً قراءة القرآن كله أفضل .
و يفنى لحامل القرآن أن يحتم القرآن في كل أربعين يوماً . وفي السراجية : يفنى له
أن يكون في كل ستة ختان ، وفي القيمة : سئل عمر الحافظ عن المروى عن أبي حنيفة

أن من قرأ القرآن في السنة مرتين قد قضى حقه ، أن المراد به في سنة في عمره أم في كل سنة ؟ قال : بل في كل سنة . و اختلف مشايخنا رحمهم الله في قارئ القرآن إذا أراد أن يقضى حقه الواجب بقراءته ، قال بعضهم : يتختم كل أسبوع ، و قال الحسن بن زياد رحمه الله : في كل سنة مرتين ، و الاحسن فيه أن يقال : الختم في كل شهر مرة ، و به أفتى أبو عصمة رحمه الله . و في جامع الفتاوى : رأيت في بعض النسخ : لا يستحب أن يتختم القرآن في أقل من ثلاثة أيام لقوله عليه السلام : ” من قرأ القرآن في أقل من ثلاثة أيام لم يفقهه “ . م : إذا أراد إنسان ختم القرآن قال عبد الله بن المبارك : يجب أن يتختم في الصيف أول النهار ، و في الشتاء أول الليل ، لأنه إذا ختم أول النهار فالملائكة يصلون عليه حتى يمسي ، فإذا ختم أول الليل فالملائكة يصلون عليه حتى يصبح . و في فتاوى سمرقند : و يكره الدعاء عند ختم القرآن في شهر رمضان ، و عند ختم القرآن بهجاءة ، لأن هذا لم ينقل عن النبي عليه السلام و لا عن الصحابة ، و لهذا قال أبو القاسم الصفار : لو لا أن يقول أهل هذه البلدة لمننا من الدعاء و إلا لمحتهم لكن هذا شيء لا يقضى به لأنه لا ينبغي أن يقال للعامة ما لم يفهموا . قراءة ” قل هو الله أحد “ ثلاث مرات عند ختم القرآن لم يستحسنها بعض المشايخ . و قال الفقيه أبو الليث : هذا شيء استحسنه أهل القرآن و أئمة الامصار فلا بأس به - و في النوازل : قال الفقيه : و به نأخذ لأن ما رآه المسلمون حسنا فهو عند الله حسن . إلا أن يكون ختم القرآن في الصلاة ، و في الحائض : في المكتوبة فلا يزيد على مرة واحدة . م : القراءة في الأسبوع جائزة ، و في المصحف أحب ، و يكره أن يصغر المصحف و يكتب بقلم رقيق . و في البيعة : إذا حفظ الإنسان القرآن ثم نسب قاته يأثم ، و روى فيه عن أنس بن مالك عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال : ” عرضت على أجور أمي حتى القذاة أو البرة يخرجها الرجل من المسجد ، و عرضت على ذنوب أمي فلم أر ذنبا أكبر من آية أو سورة أوتيتها الرجل قسيتها “ - قال يوسف بن محمد رحمه الله : و تفسير النسيان أن لا يمكنه القراءة من

المصحف . و سئل الورى عن سماع القرآن و هناك و اعظأ أيها استماعه أول؟ قال :
 العظة ، سئل البقالى أيضا عن قراءة القرآن أفضل أم الصلاة على النبي عليه السلام عند
 طلوع الشمس و فى الأوقات المنهى عن الصلاة ؟ قال : الصلاة على النبي و الدعاء
 و التسبيح أفضل من قراءة القرآن . و سئل الحنجدى عن مصحف صار قديما لا يصلح
 للقراءة هل يجوز أن يحد به القرآن ؟ قال : لا ، و سألت والدى عن كواخذ من الاخبار
 و من التعليقات يستعملها الوراقون فى الغلاف ؟ فقال : إن كان فى المصحف أو فى
 كتب الفقه فلا بأس به ، و إن كان فى كتب الأدب أو النحو يكره لهم ذلك . رجل
 يكتب الفقه و يحبه رجل يقرأ القرآن لا يمكنه أن يستمع القرآن كان الإثم على القارئ
 لأنه قرأ فى موضع اشتغل الناس فى أعمالهم ، و فى الكبرى : و لا شيء على الكاتب .
 م : و لا يقرأ القرآن فى المخرج^١ و المقتسل - و فى الحاتية : و المسلخ^٢ ، م : و الحمام ،
 و فى القدورى : أطلق محمد رحمه الله القراءة فى الحمام . و فى صلاة النازل : قراءة
 القرآن فى الحمام على وجهين : إن يرفع صوته يكره ، و إن لم يرفع بل يقرأ خفيا
 لا يكره ، هو المختار - و فى النصاب : و عليه الفتوى . و فى الصيرفة : و قال القاضى
 الإمام بدیع الدين : لو كان فى الحمام وحده و يرفع صوته لا يكره ، و فى التمهيل
 و التسبيح لا بأس به و إن رفع ، قال ظهير الدين : يكره التناء . و فى فتاوى قاضى
 برهان الدين : إن كان يرفع صوته يكره ، و إلا فلا . و فى الحاتية : قراءة القرآن فى
 الحمام [إن لم يكن فيه أحد مكشوف العورة و كان الحمام]^٣ طاهرا لا بأس بأن يرفع
 صوته بالقراءة ، و إن لم يكن كذلك فان قرأ فى نفسه و لا يرفع صوته لا بأس به .
 و أما قراءة المائى و المحترف إن كان متعبا لا يشغله العمل و المائى جاز ، و إلا فلا .
 و لا بأس بالخولة و الجامعة فى بيت فيه مصحف لأن بيوت المسلمين لا يغلو عن ذلك .
 م : قراءة القرآن عند القبور يكره عند أبى حنيفة ، وعند محمد لا يكره ، و مشايخنا

(١) المخرج : بيت الخلاء أو المستراح (٢) المسلخ : مذبح الحيوانات (م) من أر ، خ .

أخفوا بقول محمد ، ثم هل ينفع ؟ والمختار أنه ينفع لأن الأخبار وردت بقراءة آية الكرسي وسورة الإخلاص والفاتحة وغير ذلك . رجل مات فأجلس وارثه رجلاً يقرأ القرآن على قبره تكلّموا فيه ، منهم من كره ذلك ، والمختار أنه ليس بمكروه ، ويكون المأخوذ في هذا الباب قول محمد . وفي القيمة : سألت والدي عن ختم القرآن ليلة البراءة أو في أواخر شهر رمضان ويوم الجمعة ؟ فقال : هو مندوب . وسئل الحنفي عن إمام يقرأ مع أهل جماعة كل غداة بعد ما فرغ من صلاته جاهراً آية الكرسي وشهد الله وآخر سورة البقرة هل يجوز له أن يعتاد بهذه العادة ؟ فقال : لا بأس به ، والأفضل الإخفاء بها . وسئل عن إحياء ليلة القدر بقراءة القرآن أولى أم بصلاة التطوع ؟ فقال : قراءة القرآن في الصلاة أولى - وبعض هذه المسائل يأتي في كتاب الاستحسان .

واقعات الناطق : الرجل إذا أمكنه أن يصلي بالليل وينظر بالنهار في العلم فعل ، وإن لم يمكنه أن ينظر بالنهار في العلم فإن كان له ذهن يعلم ويعقل الزيادة كان النظر في العلم أفضل من الصلاة ، لأنه جاء في العلم أن مذاكرة ساعة خير من إحياء ليلة .

م : فصل في الركوع

اختلف المشايخ في وقت الركوع ، عامتهم على أن وقته بعد ما فرغ من القراءة ، وبعضهم قالوا : إذا أتم بقية القراءة في حالة الخروا للركوع لا بأس به بعد أن يكون ما بقي من القراءة حرفاً أو كلمة ، والاول أصح [والقدر ما يتأوله الاسم بأن يكون أقرب إلى تمام الركوع]^١ . وإذا ركع يضع يديه على ركبتيه ، ويفرج أصابعه : ولا يطبق عندنا ، وكان ابن مسعود وأصحابه رضي الله عنهم يقولون بالتطويق ، وصورته : أن يضم إحدى الكفين إلى الأخرى ويرسلها بين تخفيه . ويبسط ظهره ولا ينكسر رأسه ولا يرفعه ، مناه يسوى رأسه بجزءه . فإذا اطمان راكمها رفع رأسه ، والطمانينة ليست بفرض عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله حتى لو تركها لا تعد صلاته ، وعند (١) من أر ، غ .

أبي يوسف والشافعي رحمهما الله فرض حتى لو تركها تصد صلاته . وفي التوازل : سئل عن رجل ركع فلم يرفع رأسه من الركوع وخر ساجدا؟ قال أبو بكر : في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله جازت صلاته ، وفي قول أبي يوسف لا يجوز . م : وذكر المصنف في نوادره عن أبي يوسف قال : سألت أبا حنيفة عن من لم يقيم صلبه في الركوع والسجود؟ قال : لا يجوز صلاته ، قال أبو يوسف : وأنا أقول : لا يجوز صلاته ، وفي صلاة الأثر عن هشام عن محمد مسألة تدل على أن قول محمد مثل قول أبي يوسف رحمه الله . م : وإن طأطأ رأسه في الركوع قليلا ولم يتدل فظاهر الجواب عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يجوز ، وروى الحسن أنه إن كان إلى الركوع أقرب يجوز ، وإن كان إلى القيام أقرب لا يجوز ، قال بعض مشايخنا رحمهم الله : إذا كان بحال لو نظر الناظر إليه من بعيد لم يشكل عليه أنه في الصلاة يجوز ، وإن أشكل عليه أنه في الصلاة أو خارج الصلاة لا يجوز .

فصل في السجود

السنّة في السجود أن يسجد على : الجبهة ، والأيمن ، واليسار ، والركبتين ، والقدمين ؛ وأما فرض السجود فيتأدى بوضع الجبهة أو الأيمن والقدمين في قول أبي حنيفة رحمه الله ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : لا يتأدى بوضع الأيمن - وفي جامع الجوامع : كده وذقه ، م : إلا إذا كان بجبهته عنبر ، وفي التفريد : يجوز عند أبي حنيفة مع الكراهة ، ولو سجد على الجبهة دون الأيمن يجوز اتفاقا . وعند الشافعي لا يجوز ، م : قال الشيخ الإمام يسمي الأئمة الحلواني رحمه الله : ذكر الأيمن - وهو اسم لما صلب من الأيمن - دليل على أنه لا يكفي أن يسجد على ما لان من الأيمن وهو الأربعة ، وإن عليه أن يمكن ما صلب من الله من الأرض بالقدر الممكن . والسجود على اليمين والركبتين ليس بواجب عندنا ، وقال زفر والشافعي رحمهما الله : هو واجب ، وفي

جامع الجوامع : ستة عندنا . وفي الحجة : وإذا سجد على مفرق رأسه لا يجوز . ولو وضع الرأس والقدمين ولم يضع اليدين جاز . ووضع القدمين على الأرض حالة السجود فرض ، فإن وضع إحداهما دون الأخرى لا يجوز . وفي الحائية : ولا يسجد رافعا إحدى قدميه عن الأرض . م : ولو سجد على كور عمامته - وفي المنافع : وهو دورها ، وفي القدوري : أو فاضل ثوبه - جاز ، وفي الفتاوى العتابة : ولو سجد على كور عمامته قيل : إنما يجوز إذا لم يكن غليظا ، ثم إذا كان لدفع الأذى لا يكره ، وإن كان ثلثا يصيبه التراب يكره . م : ووضع يديه في السجود حذاء أذنيه - وفي الوقاية : ضاماً أصابعه ، م : ويوجه أصابعه نحو القبلة ، ويعتمد على راحتيه ويدي ضبعيه ، وفي الهداية : ويحافى بطنه عن غلظته ، وقيل : إذا كان في الصف لا يحافى كيلا يوذى جاره . م : ويبتدل في سجوده ، ولا يفترش ذراعيه ، وفي جامع الجوامع : لك أن تفترش في النفل ، وفي الحجة : والنساء جاز لهن وضع الذراعين على الأرض - م : وقسم الاعتدال الطمأنينة ، وإنه ليس بفرض عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، ولكر لو تركه يكره أشد الكراهة ، رأيت في بعض الشروح روى عن أبي حنيفة أنه قال : أخشى عليه أن لا يجوز صلاته . والمرأة تلتصق بطنها بركبتها ولا تحافى عضدها ، وهي في الباقي كالرجل ، وفي شرح الطحاوى : والمرأة تنخفض ولا تنتصب كاتصلب الرجل وتلوق بطنها بغلظتها ، وفي الولوالجية : ولا تحافى بطنها من غلظتها في ركوعها وسجودها . م : ثم الاعتدال في الركوع والسجود إذا لم يكن فرضا عند أبي حنيفة يكون واجباً أو سنة عنده ، قال أبو عبد الله الجرجاني : لو تركه ساهيا لا يلزمه سجدة السهو ، ولو تركه متعمداً يكون ميثاً ، وذكر الكرخي أنه واجب لو تركه ساهيا يلزمه سجدة السهو ، ولو تركه متعمداً ذكره صدر الإسلام : يلزمه الإعادة .

وفي الحجة : فلو كان بموضع سجوده شوك كثير أو قراضات زجاجة فرفع رأسه من موضع السجود ووضع بموضع آخر جاز ، ولا يكون ذلك سجدة أخرى بل الكل

بمجة واحدة . القيمة : سئل الحلواني عن رفع رأسه من السجدة قبل الإمام أيمك أم يعود إلى السجدة ؟ قال : يعود ، وسئل هو عن صلى ثم تذكر بعد السلام أن عليه بمجة ولكن لا يدري أصلية كانت أو بمجة تلاوة ولا يقع تحريره على شيء ؟ فقال : يبعد . م : وهامنا كلمات كثيرة تأتي في فصل : ما ينبغي للصلي أن يفعله في صلاته .

فصل في القعدة الأخيرة

يجب أن يعلم بأن القعدة الأخيرة فرض عندنا ، وفي جامع الجوامع : عند الشافعي واجب . وعند مالك ستة . م : وقد فرض فيها مقدار قراءة التشهد ، وفي المنافع : وهو إلى قوله « عبده ورسوله » ، وقيل : القدر المفروض ما يأتي فيه بكلمة الشهادتين ، والأول أصح . م : والسنة في القعدة الأولى والثانية أن يفرش رجله اليسرى فيقعد عليها وينصب اليمنى نصبا - وفي شرح الطحاوي : ويوجه أصابع رجله نحو القبلة - وفي الرافى : واضعاً يديه على فخذه باسطة أصابعه ، وفي التجريد : وقال الشافعي رحمه الله : يفعل في القعدة الأولى مثل ذلك ، وفي الثانية يخرج رجله من الجانب الأيسر ويجلس على الأرض ، وفي الكافي : وقال مالك : يتورك في القعدتين . وفي الذخيرة : وفي القعدة يضع يده اليمنى على فخذه اليمنى واليسرى على فخذه اليسرى ، ولا يأخذ في الركبة . هو الأصح [وفي شرح الطحاوي : ويفرق بين أصابعه . م : وتعد المرأة كأستر ما يكون لها]^١ . وفي شرح الطحاوي : والمرأة تجلس للتشهد على أليتها اليسرى وتخرج رجلها من الجانب الأيمن لأنها أستر لها ، وفي الولوالجية : وتعد على رجلها إن شاءت .

م : فصل في القومة التي بين الركوع والسجود والجلسة بين السجدةتين يجب أن يعلم بأن الروايات اختلفت عن أبي حنيفة رحمه الله في هذا ، ذكر في بعضها أن رفع الرأس من الركوع والسجود فرض ، فأما عوده إلى القيام عند رفع الرأس من

(١) من أر ، غ .

الركوع والجلسة بين السجدين ليسا بفرض ، وهو قول محمد رحمه الله ، وفي شرح الطحاوى : ولو ترك القومة جازت صلاته ولكن يكره أشد الكراهة . م : وقال أبو يوسف رحمه الله : العود إلى القيام والجلسة فرض ، وعن أبي حنيفة رحمه الله أن الانتقال فريضة ، فأما رفع الرأس من الركوع والعود إلى القيام ليس بفرض وهو الصحيح من مذهبه ، إلا أن الانتقال من السجدة إلى السجدة بدون رفع الرأس لا يمكن فيشترط رفع الرأس لتحقيق الانتقال لا لأنه رفع الرأس فرض بنفسه ، حتى لو تحقق الانتقال من السجدة إلى السجدة من غير رفع الرأس بأن يمد على وسادة ثم نزع الوسادة من تحت الرأس ويمد على الأرض يجوز ولا يشترط فيها رفع الرأس ، هكذا ذكره القدورى في كتابه وشيخ الإسلام في شرحه . وفي الكافي : إذا ركع المصلى فلم يرفع رأسه من الركوع حتى خر ساجدا وهو ساه حكى عن عدة من أصحابنا أنه يجب عليه سجدة السهو ، وفي البيهقي : سئل حمير الوبرى عن رجل كان لا يتم الركوع في حقه أن يقضى هذه الصلوات ويأخذ في ذلك على قول أبي يوسف والشافعى أم يشتغل بالطوع ؟ فقال : ما دام وقت الصلاة باقيا يؤمر بالإعادة ، وإذا خرج لا ، ولو أعاد يثاب عليها . م : ثم على الرواية التي شرط فيها رفع الرأس من الركوع يكتفى بأدنى ما يطلق عليه اسم الرفع ، وكذلك في السجدة إذا شرطنا رفع الرأس يكتفى بأدنى ما يطلق عليه اسم الرفع ، والعود إلى القيام عند رفع الرأس من الركوع والجلسة بين السجدين إذا لم يكونا فرضين عند أبي حنيفة رحمه الله فهما سكتان عنده بلا خلاف .

فصل في الخروج عن الصلاة بفعل المصلى

الخروج عن الصلاة بفعل المصلى فرض ، وذلك بأن يني على صلاته صلاة إما فرضا أو قلا ، أو يصحك فقهية ، أو يحدث عمدا ، أو يتكلم ، أو يذهب ، أو يسلم ، وقالوا : ليس بفرض ، وفي جامع الجوامع : وعند الشافعى الخروج بلفظ السلام فرض - م : وثمرة الاختلاف تظهر فيما إذا طلعت الشمس بعد ما قعد قدر التشهد ولم يسلم ولم يضل شيئا

بما ذكرنا فسدت صلاته عند أبي حنيفة رحمه الله ، خلافا لها ، و يترك على هذا مسائل .

[واجبات الصلاة]

وأما واجبات الصلاة فالمذكور في شروح المشايخ أنها ستة ، إحداها : تعديل الأركان عند أبي حنيفة و محمد رحمهما الله ، وفي المغرب : والمراد بتعديل أركان الصلاة تسكين الجوارح في الركوع والسجود والقومة بينها والقعدة بين السجدين . م : و الثانية تعيين الفاتحة للقراءة في الأولين ، و الاقتصار على قراءتها مرة ، و تقديمها على السورة ، وتعيين الأولين بقراءتها و قراءة ثلاث آيات بعدها ، و قراءة الفاتحة في الآخرين عندهما في ظاهر الرواية و عند الكل في رواية الحسن بن زياد . و الثالثة القعدة الأولى من ذوات الأربع و الثلاث من الفرائض و الواجبات . و الرابعة قراءة التشهد في القعدة الأولى و الأخيرة ، و في الحجة : و التشهد في القعدة الأولى سنة مؤكدة ، و في السغناق : و الأصح أنها واجبة ، و في الكافي : و عند الشافعي فرض ، و في خزائن الفقه : و الصلاة على النبي صلى الله عليه و سلم في القعدة الأخيرة واجبة ، و في القيمة : ذكر السرخسي في أول كتاب الصلاة له في التطوع : يصلي على النبي صلى الله عليه و سلم في القعدة الأولى ، و في الفريضة لا يصلي على النبي عليه السلام عندنا ، و عند الشافعي رحمه الله يصلي . م : و الخامسة قراءة القنوت في الوتر . و السادسة تكبيرات صلاة العيد .

و هاهنا أشياء أخرى من جملة الواجبات ، إحداها الجهر فيما يجهر و الخافت فيما يخافت ، و في الحجة : و بعضهم قالوا : هو السنة . و الصحيح أنها واجبان ، و تجب بهدنا السهو بتركها . م : و الإنصات عند قراءة الإمام للقنوت ، و متابعة الإمام على أي حال وجدته و إن لم يكن محسوبا من صلاته ، و مهدة التلاوة ، و مهدة السهو . و في الكافي : و رعاية الترتيب في فعل مكرر كالسجدة حتى لو ترك السجدة الثانية و قام إلى الركعة الثانية لا تقسد صلاته ، أما ترتيب القيام على الركوع و ترتيب الركوع على السجود ففرض لأن الصلاة لا توجد إلا بذلك ، و إصابة لفظ السلام و ما زاد سنة أو ندب .

وفي السناق: المشروع في الصلاة ركنا أو فرضا أنواع، منها ما يتحد في كل الصلاة كالقعدة، ومنها ما يتعدد في كل الصلاة كالقراءة، ومنها ما يتحد في كل ركعة كالقيام والركوع، ومنها ما يتعدد في كل ركعة كالسجود، والترتيب ليس بشرط بين ما يتعدد في كل الصلاة أو في كل الركعات وبين المتحد في كل الصلاة.

[سنن الصلاة]

م: وأما سنن الصلاة فمن جعلتها رفع اليدين مقارنا لتكبيره الافتتاح، وقد ذكرنا المسألة مع فروعها في فصل تكبيره الافتتاح'. ومن جعلها نشر الأصابع عند رفع اليدين، وقد مر. وجه الإمام بالتكبير لإعلاما للناس بالشروع، وتكبيره المقتدى في أول القيام مع الإمام عند أبي حنيفة وبعد تكبيره عندهما، وقد مرّت المسألة من قبل. والثناء. والتعوذ والإخفاء به، والتعوذ لأجل القراءة عند محمد فيأتي بها من يقرأ وحين يقرأ حتى قال: لا يتعوذ المقتدى، والمسبوق إذا قام إلى قضاء ما سبق به يتعوذ، وعند أبي يوسف رحمه الله التعوذ تبع للثناء فيتعوذ المقتدى ولا يتعوذ المسبوق إذا قام إلى قضاء ما سبق به، وفي الوقاية: ويؤخر عن تكبيرات العبد، وفي الخلاصة: قال الصدر الشهيد الإمام: قول أبي يوسف أصح، وفي الخاتمة: المسبوق إذا قام إلى قضاء ما سبق قالوا: إن تعوذ كان حسنا. م: والتسمية، والإخفاء بها. والتأمين، يأتي به الإمام والقوم جميعا ويخفونه. والاعتماد يمينه على يساره، ويكون موضع الوضع تحت السرة عندنا، وفي التحفة: وقال مالك: السنة هي إرسال اليدين حالة القيام، وفي الخلاصة: وعند الشافعي يضمها على الصدر، وفي الطحاوي: المرأة تضع يدها على صدرها بالاتفاق، وفي الهداية: ثم الاعتداء سنة القيام عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمه الله خلافا لمحمد رحمه الله حتى لا يرسل حالة الثناء. م: والتكبير إذا انحط للركوع وإذا رفع الرأس سنة. والتسييح فيه ثلاثا، وفي

الكافي: وقال مالك: لا تسبيح في الركوع وتسبيح السجود فرض. ووضع اليدين والركبتين سنة في السجود، خلافاً لأبى والشافعى رحمهما الله. وفي السراجية: إذا رفع رأسه من الركوع يرسل يديه ولا يأخذهما، وعليه الفتوى. م: وأخذ الركبتين باليدين في الركوع، وقترح الأصابع. والتكبير إذا خر ساجداً. والتسبيح في السجود ثلاثاً. واقتراش رجله اليسرى والقعود عليها. ونصب اليمنى نصاً وقد مرت. والصلاة على النبي عند القعود. والثناء بما يشبه ألفاظ القرآن ولا يشبه كلام الناس. وقد قيل: رفع سبابة يد اليمنى في التشهد عند قوله "أشهد أن لا إله إلا الله" عند أبي حنيفة ومحمد والشافعى رحمهم الله تعالى، وسيأتى هذا مشبعاً في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى، وقال في ظاهر الأصول: لا يرفعها، وكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله، وذكر في الحواشي عن أبي يوسف رحمه الله أنه روى في الإشارة حديثاً مفسراً وذكر فيه الاختلاف، وقول أكثر المشايخ أنه يستحب. وقد قيل: قراءة الفاتحة في الآخرين في الفرائض سنة والخروج بلفظ السلام، والسلام عن يمينه ويساره سنة.

[الأذان]

م: ومن جملة السنن الأذان، ومئاته أنواع. السخاقي: ثم الكلام هاهنا في مواضع: في تفسيره لغة وشرعية. وفي سببه، وفي وصفه، وفي كيفية، وفي سنه، وفي المحل الذي شرع هو فيه، وفي وقته، وفيما يجب على السامعين عند الأذان. أما الأول فإن الأذان لغة الإعلام، قال الله تعالى ﴿ وأذان من الله ورسوله ﴾ أى إعلام، وفي الشرعية عبارة عن إعلام مخصوص بأوقات مخصوصة.

م: نوع في بيان صفة

فقول: الأذان من سنن الصلاة، وبعض المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله قالوا: إنه

(١) آية رقم ٣ من سورة التوبة.

واجب ، و الصحيح أنه سنة ، و عليه عامة المشايخ ، إلا أنه سنة مؤكدة ثبت ذلك بفعل النبي عليه السلام و إجماع الصحابة رضى الله عنهم و من بعدهم عليه ، و روى عن أبي حنيفة في قوم صلوا في مسجد بغير أذان ولا إقامة أنهم أخطأوا السنة - و في اللؤلؤجية : إنهم أسألوا . ٣ : و روى عن محمد رحمه الله أنه قال : إذا اجتمع أهل البلدة على ترك الأذان قاتلناهم ، و لو ترك واحد ضربته و حبسته ، و كذلك سائر المسلمين . و قال أبو يوسف : إذا امتنعوا عن إقامة الفرض نحو صلاة الجمعة و سائر الفرائض و أداء الزكاة يقاتلون ، و لو امتنع واحد ضربته ، و أما السنن نحو صلاة العيد و صلاة الجمعة فأنى أمرهم و أضربهم و لا أقاتلهم ليقع التفرقة بين الفرائض و السنن . و محمد رحمه الله يقول : الأذان و صلاة العيد و نحو ذلك و إن كان من السنن إلا أنها من أعلام الدين ، فالإصرار على تركها استخفاف بالدين فيقاتلون على ذلك لهذا . و قد نقل عن مكحول رحمه الله : السنة ستان ، سنة أخذها هدى و تركها لا بأس به ، و سنة أخذها هدى و تركها ضلالة كالأذان و الإقامة و صلاة العيد و الجمعة ، يقاتلون على الضلالة ، إلا أن الواحد إذا ترك ذلك يُضرب و يحبس لتركه سنة مؤكدة و لا يقاتل ، لأن فعله لا يؤدي إلى الاستخفاف بالدين ، و في الحاتية : لو امتنع أهل مصر أو أهل قرية أو محلة أوجرهم الإمام ، فإن لم يفعلوا قاتلهم . و في القائية : و لو ترك أهل محلة يؤدبون . عن نصير في ترك المضمضة و الاستنشاق في الجنابة و ترك الوتر : يؤدبون ، و في ترك السنن نحو غسل القدم و الاتف في الوضوء و ركعتي الفجر و ترك السواك يؤمرن و لا يؤدبون .

السفاني : السنن في الأذان نوعان ، أحدهما يرجع إلى نفس الأذان ، و الثاني يرجع إلى نفس المؤذن ؛ أما الأول فهو أن يأتي بالأذان و الإقامة جهرا رافعا بها صوته إلا أن الإقامة أخفض منه ، و أن يفصل بين كلمتي الأذان بكسرة و يطولها من غير تطريب و هو المراد بالترسل ، و يجعل كلمتي الإقامة كلاما واحدا و هو المراد بالحدس ؛ و منها أن يربط بين كلمتي الأذان و أن يوال بينهما ، حتى لو ترك الموالاة قالته

أن بعيد ، و أن يأتى بهما مستقبل القبلة إلا فى " الصلاة " و " الفلاح " ، و أما السنن التى يرجع إلى صفات المؤذن فذكورة فى بيان الأهمية و فى فصل بيان ما يفعل المؤذن .

م : نوع آخر

فى بيان سبب ثبوت الأذان :

وقد تكلموا فيه ، الأشهر ما قيل فيه ما روى عن النبى عليه السلام أنه لما قدم المدينة كان يؤخر الصلاة تارة ويعجلها أخرى ، فاستشار الصحابة رضى الله عنهم فى علامة يعرفون بها وقت أداء الصلاة كيلا تفوتهم الجماعة ، فقال بعضهم بنصب راية فلم يجبه ذلك ، و أشار بعضهم بضرب الناقوس فكره لأجل النصارى ، و بعضهم بالنفخ فى الشبور فكره لأجل اليهود ، و بعضهم بالبوق فكره لأجل المجوس ، فنفروا قبل أن يجمعوا على شيء ، قال عبد الله بن زيد بن عبد الله الأنصارى رضى الله عنه : فبت لا يأخذنى النوم ، و كنت بين النائم واليقظان إذا نزل شخص من السماء و عليه ثوبان أخضران و فى يده شبه الناقوس ، قلت : أتيمنى هذا ؟ قال : ما تمنع به ! قلت : ضربه عند صلاتنا ، فقال : هل أدلك على ما هو خير منه ؟ قلت : نعم ! فقام على جذع حائط مستقبل القبلة و قال " الله أكبر الله أكبر " - الأذان المعروف . ثم مكث هنيهة ثم قام فقال مثل مقالته الأولى و زاد فى الآخر " قد قامت الصلاة " مرتين ، فأثبت رسول الله صلى الله عليه وسلم و أخبرته بذلك ، فقال عليه السلام : رؤيا صدق - أو قال : رؤيا حق ألقها على بلال فإنه أمد صوتاً منك ! فألقيتها عليه ، فقام على سطح امرأة أرملة بالمدينة و جعل يؤذن ، فجاء عمر رضى الله عنه و هو فى إزار و هو يهرول و يقول : لقد طاف بى ما طاف بجد الله بن زيد إلا أنه سبقنى ؛ و روى أنه سبعة من الصحابة رضوان الله عليهم

(١) أى فى قوله : حى على الصلاة ، حى على الفلاح (٢) الشبور : البوق أو النفير ، و الكلمة عبرانية (٣) الجذع : الأصل .

رأوا تلك الرؤيا في ليلة واحدة [وفي السنن : هذا سبب في الابتداء ، وأما سببه في البقاء دخول وقت الصلاة المكتوبة] ' .

م : نوع آخر

في بيان ما يفعل فيه

الحاتية : وينبغي أن يؤذن [على المثناة أو خارج المسجد ولا يؤذن في المسجد ، وفي الحجة : وينبغي أن يؤذن] ' في أول الوقت ، و يقيم في أوسطه ، حتى يفرغ المتروني من وضوئه والمصلي من صلاته والمعتصر من قضاء حاجته . م : المستحب للتؤذن أن يستقبل القبلة استقبالا ، هكذا روى عبد الله بن زيد رضى الله عنه عن النازل من السماء ، وفي شرح الطحاوى : ولوترك استقبال القبلة أجزاء ويكره . م : فإذا انتهى إلى « الصلاة » و « الفلاح » حوّل وجهه يمينا وشمالا وقدماه مكانهما ، ومن الناس من يقول : إذا كان يصلى وحده لا يحول وجهه لأنه لا حاجة إلى الإعلام هاهنا ، وهو قول شمس الأئمة الحلواني ، والصحيح أنه يحول على كل حال لأنه صار سنة للأذان فيؤتى به على كل حال ، حتى قالوا في الذي يؤذن للولود ينبغي أن يحول وجهه يمينه ويسرة عند هاتين الكلمتين ، وإن استدار في الصومعة الحسن ، وهذا إذا لم يستطع سنة « الصلاة » و « الفلاح » وهو تحويل الرأس يمينا وشمالا مع ثبات قدميه لاتساع الصومعة ، أما بغير حاجة فلا يفضل ذلك . ويؤذن قائما ، وإن أذن راكبا في السفر لا بأس به ، ويؤذن حيث كان وجهه ، هكذا روى عن أبي يوسف رحمه الله ، وينزل للإقامة ، وهذا إذا كان راكبا ، وأما إذا كان يمشى فلا بأس بأن يؤذن غير مستقبل القبلة و يقيم مستقبلها . وفي الحجة : والمشي عند الإقامة مكروه ، م : وأما في الحضر فظاهر الرواية أنه يكره أن يؤذن راكبا ، وعن أبي يوسف أنه لا بأس به ، وإن لم ينزل المسافر للإقامة وأقام كذلك أجزاء لحصول المقصود ، وإن اقتصر المسافر على الإقامة

(١) من أر ، خ .

وترك الأذان جاز ، وإن تركها أو ترك الإقامة قد أساء ويكره .

ويكرر التكبير في الأذان أربعا " الله أكبر الله أكبر ، الله أكبر الله أكبر " ، وقال مالك رحمه الله : مرتين ، وهكذا روى عن أبي يوسف في غير رواية الأصول ، وقيل : إنه قول الحسن بن زياد رحمه الله ، اعتمادهم على حديث أبي مخضرة رضى الله عنه قال : طعن رسول الله صلى الله عليه وسلم الأذان وقال " الله أكبر " مرتين ؛ وقاسا على الطرف الآخر من الأذان ، ولنا أن النازل من السماء كرر التكبير الأول أربعا ، ولأنه شريح في آخره مرتين فيجب أن يكون في أوله ضعف ذلك قياسا على التهليل . ويجتمع الأذان بالتهليل " لا إله إلا الله " وعند مالك رحمه الله بالتكبير " لا إله إلا الله والله أكبر " وهو قول أهل المدينة ، ومن الناس من يقول : إذا قال " لا إله إلا الله " يقول بعده " محمد رسول الله " في نفسه يسمع نفسه . ولا ترجيع في الأذان عندنا ، وقال مالك والشافعي رحمهما الله : فيه ترجيع ، وذلك أن يتدنى بالشهادتين - يريد به " أشهد أن لا إله إلا الله " و " أشهد أن محمدا رسول الله " - ينخفض بهما صوته ثم يرجع إليهما فيرفع بهما صوته ، وفي المنافع : الترجيع أن يرجع المؤذن بعد قوله في المرة الثانية " أشهد أن محمدا رسول الله " خفية إلى قوله في المرة الأولى " أشهد أن لا إله إلا الله " رافعا صوته ، فيكرر الشهادتين فيقول كل واحد من الشهادتين أربع مرات ، مرتين بالإحطاء ، ومرتين بالجهر . قال : والأذان والإقامة منى منى عندنا ، وقال الشافعي رحمه الله : الإقامة فرادى إلا قوله " قد قامت الصلاة " فانها مرتين - الحاشية : الأذان خمس عشرة كلمة ، وآخر الأذان عندنا " لا إله إلا الله " ؛ والإقامة سبع عشرة كلمة ، عشرة خمس منها كلمات الأذان وكلمتان قوله " قد قامت الصلاة " ، وأذان الفجر في بلادنا سبع عشرة كلمة : خمس عشرة منها كلمات الأذان المعروف وكلمتان قوله " الصلاة خير من النوم " .

وفي روضة الفقهاء : قال أبو بكر الأباري : عوام الناس يضمنون الزاء من قوله

”الله أكبر“ ، وكان أبو العباس المبرد يقول : الأذان سمح^٢ موقوفاً في مخاطبه كقوله
 ”حى على الصلاة، حى على الفلاح“ . وفي المبسوط البكرى : ويكره للؤذن أن يقول
 الله أكبر ويطول ذلك . وفي الكافي : تفليط اللام في اسم الله تعالى لغة أهل الحجاز
 ومن يليهم من العرب ، قال السيرافي : لغة أهل البصرة التريق ، وعن مجاهد رحمه الله أنه
 يختار تفليط اللام إذا تقدمها نعمة أو ضمة ، فإذا تقدمها كسرة اختار التريق . م : والأفضل
 للؤذن أن يجعل لإصبعه في أذنه ، وإن ترك ذلك لم يضره - معنى ترك جعل الإصبعين
 في الأذنين ، وقال في الجامع الصغير : فهو حسن ، قالوا : خلاف السنة كيف يكون حسناً !
 والجواب أنه ليس بسنة أصلية لأنه ليس في الحديث النازل من السماء ذلك ولكن أمر به
 رسول الله صلى الله عليه وسلم بلالاً ، لأن صوته يدخل أذنه فربما يضعفه ، فإذا كان كذلك
 لا يؤثر فيه ولا يكون في تركه بأساً . ولا يجهد نفسه . لما روى أن عمر رضى الله عنه رأى
 مؤذناً يجهد نفسه في الأذان فقال : أما تخاف أن يقطع مريتك^١ ، وفي المختلط : ويكره
 للؤذن أن يرفع صوته فوق الطاقه . وإذا أخذ المؤذن في الإقامة لا ينتظر الإمام ولا غيره .
 السراجية : ذكر حسام الدين رحمه الله : التنجس عند الإذان والإقامة بدعة . والثوب
 في الفجر ”حى على الصلاة“ و ”حى على الفلاح“ بين الأذان والإقامة حسن ،
 ويكره الثوب في سائر الصلوات ؛ هذا هو لفظ الجامع الصغير ، وذكر في الأصل :
 ولا ثوب إلا في صلاة الفجر عندنا ، وقال يعقوب : لا أرى بأساً أن يذهب المؤذن
 إلى باب الأمير في جميع الصلوات ويقول ”السلام عليك أيها الأمير ورحمة الله وبركاته !
 حى على الصلاة وحى على الفلاح ، يرحمك الله“ وكذلك كل من اشتغل بمصالح المسلمين
 كالقاضي والمفتي يخص بنوع إعلام ، ومشايخنا اليوم لم يروا بالثوب بأساً في سائر
 الصلوات في جميع الناس لأنه حدث بالناس تكاسل في الأمور الدقيقة ، ويعتبر في ذلك
 (١) أى ويوصلونها باللام بحذف الألف من اسم الجلالة (٢) سمح ، أى من غير تطريب
 ولا لحن (م) للزنى : مجرى الطعام من الحقوق إلى للعمدة .

ما يتعارفه كل قوم، حكى عن محمد بن سلمة أنه كان يتنحس، وكان عادة أهل سمرقند قبل هذا هكذا، واختار مشايخ بخارا " الصلاة، الصلاة، بانك نماز بانك نماز، قامت قامت". وفي فتاوى الحجة: بكره للأذن أن يقول " صلاة صلاة" ثم يؤذن لأنه خلاف السنة - م: وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه ينبغي للأذن أن يمكث بعد الأذان قدر ما يقرأ الإنسان عشرين آية ثم يثوب، ثم يصلي ركعتي الفجر، ثم يمكث قليلاً ثم يقيم، وفي الخلاصة: وفي الظهر يصلي أربع ركعات يقرأ في كل ركعة عشر آيات ثم يقيم، وكذلك العشاء، وفي العصر يصلي ركعتين يقرأ في كل ركعة عشر آيات، وعن أبي يوسف أن الثوب بعد الأذان والإقامة بساعة، قال محمد في الجامع الصغير: الثوب الذي يثوب الناس في الفجر بين الأذان والإقامة "حى على الصلاة حى على الفلاح" مرتين حسن، وهذا هو الثوب المحدث، ولم يبين الثوب القديم، وذكر في الأصل: كان الثوب الأول في صلاة الفجر بعد الأذان " الصلاة خير من النوم" فأحدث الناس هذا الثوب وهو حسن، ولم يبين المحدث، بعض مشايخنا قالوا: أراد محمد رحمه الله بقوله في الأصل " فأحدث الناس هذا الثوب" أحدث مكان الثوب لا نفس الثوب، فإن الثوب الأول في صلاة الفجر " الصلاة خير من النوم" بعد الأذان فالناس جعلوها في الأذان، ومن المشايخ من قال: أراد بقوله " فأحدث الناس هذا الثوب" نفس الثوب فإن الثوب الأول " الصلاة خير من النوم" ثم إن من التابعين وأهل الكوفة أحدثوا هذا الثوب وهو قوله "حى على الصلاة، حى على الفلاح" مرتين بين الأذان والإقامة - ومعنى الثوب: العود إلى الإعلام بعد الإعلام، من: ثاب يثوب، بمعنى: رجع. قال: ويرسل في الأذان، ويحذر في الإقامة، وإن ترسل في الإقامة وحذر في الأذان، أو ترسل فيها أو حذر فيها فلا بأس - والله أعلم. وفي النبايع: الترسل أن يقول " الله أكبر الله أكبر" ويقف ثم يقول مرة أخرى مثله، وكذلك يقف بين كلتين إلى آخر الأذان، والمصدر الوصل والمرعة. الملتقط:

و لا ينبغي لأحد أن يقول لمن فوته في العلم و الجاه : حان وقت الصلاة . سوى المؤذن ،
و فيه : الإمامة أفضل من الأذان .

م : نوع آخر

في أذان المحدث و الجنب ، و بيان من يكره أذانه و من لا يكره :
قال محمد رحمه الله في مؤذن أذن على غير وضوء و أقام : أجزاه و لا يبيده ،
و الجنب أحب إلى أن يعيد ، وإن لم يعد أجزاه . و في الخاتمة : و أهليه يستمد معرفة
القبلة و العلم بمواقيت الصلاة . و في الخلاصة : و ينبغي أن يكون المؤذن رجلا عاقلا
صالحا تقيا عالما بالسنة مواظبا على ذلك ، و في الكافي : و الأولى أن يتولى العلماء أمر
الأذان ، و في الجامع الصغير الحسامي : قال يعقوب : رأيت أبا حنيفة يؤذن في المغرب
و يقيم و لا يجلس ، فهذا يدل على أن الحق أن المقي هو المؤذن . م : يجب أن يعلم بأن
الكلام هاهنا في التفصيل : في الكرامة ، و في الإعادة ، أما الكلام في الكرامة فنقول :
ذكر بعض المشايخ رحمهم الله في شروحه أنه يكره الإقامة مع الحدثين باتفاق
الروايات ، لأنه يقع الفصل بين الإقامة و الصلاة ، و موضع الإقامة أن يتصل بها أداء
الصلاة ، و كذلك يكره الأذان مع الجنابة باتفاق الروايات ، و في كراهية الأذان مع
الحدث روايتان ، بعض مشايخنا ذكروا في شروحه عن أبي حنيفة أن أذان المحدث و إقامته
جائزان من غير كراهة ، و هو رواية عن أبي يوسف رحمه الله . و أما الكلام في الإعادة
فأذان المحدث لا يعاد و كذلك إقامته ، و أذان الجنب و إقامته يعادان على طريق
الاستحباب ، لفظ حكم الجنابة و لحقة حكم الحدث ، و في رواية لا يعادان ، قال بعض
مشايخنا رحمهم الله : و الأشبه أن يقال : يعاد أذان الجنب و لا يعاد إقامته ، لأن تكرار
الأذان منروع في الجملة كما في الجملة ، فأما تكرار الإقامة فغير مشروع أصلا . ثم إن
محمد رحمه الله قال في الجنب : « أحب إلى أن يعيد ، وإن لم يعد أجزاه ، قيل : يحتمل

أن يكون معنى قوله "أجزاء" جواز الصلاة بغير أذان [ويحتمل الجواز في أصل الإقامة للحصول المقصود . قال في الأصل : و ليس على النساء أذان] ^١ ولا إقامة قال في الجامع الصغير : والمرأة إذا أذنت يعاد أذانها ، وإن لم يعيدوا جاز ، وذكر في الأصل : ويكره أذان المرأة ، ولم يذكر أنه هل يعاد ؟ وقوله في الكتاب : « وإن لم يعيدوا جاز » ، يحتمل جواز الصلاة بغير أذان ، ويحتمل الجواز في أصل الأذان على ما مر . ولم يذكر في الجامع الصغير حكم أذان الصبي ، وذكر القدوري في شرحه : إذا أذن الصبي الذي لا يعقل أو مجنون يعاد ذلك ، وفي السراجية : أذان الصبي المراهق لا يكره ، إلا رواية عن أبي حنيفة . ويكره الأذان قاعدا ، إلا إذا أذن لنفسه . وفي الخاتبة : ولو أذن لأبعد . م : ويكره أذان السكران ويستحب إعادته . وكذا يكره أذان الفاسق ولا يعاد أذانه للحصول المقصود به . وإن اشترط على الأذان أجرا فهو فاسق . وفي الخاتبة : وإن لم يشارطهم على شيء لكنهم عرفوا حاجته لمجموعه في كل وقت شيئا كان حسنا وطاب له ذلك ، وفي جامع الجوامع . وكذا الإمام ، خلافا للشافعي رحمه الله . وفي فتاوى الحجة : ولو أخر المؤذن الإقامة ليحضر أهل المسجد جاز ، وفي المنتقى : إن تأخير المؤذن وتطويل القراءة لإدراك بعض الناس حرام ، هذا إذا مال لأهل الدنيا تطويلا أو تأخيرا يشق على الناس ، فالحاصل أن التأخير القليل لإعانة أهل الخير غير مكروه فلا بأس بأن ينتظر الإمام انتظارا أوسطا . م : ويجوز أذان العبد والقروى وأهل المغاوير وولد الزنا والأعمى من غير كراهة ، ولكن غير هؤلاء أولى . وكذا يجوز أذان من يؤذن في بعض الصلاة دون البعض بأن كان في السوق نهارا وفي السكك ليلا من غير كراهة ، وغيره أولى . وإن أذن رجل وأقام رجل آخر إن غاب الأول جاز من غير كراهة ، وإن كان حاضرا وتلحقه الوحشة بالإقامة غيره يكره ، وإن رضى به لا يكره عندنا ، وفي باب الشافعي في المنظومة :

(١) من أر ، خ ، م .

ولا يقيم غير من يؤذن والسبق في كل صلاة أحسن
وإن أذن وأقام ولم يصل مع القوم يكره ، لأنه إن كان صلى فهذا تغل بالأذان وإنه
غير مشروع ، وإن كان لم يصل فقد جمعهم على الخير وفارقهم فيكره .

م : نوع آخر

في فصل بين الأذان والإقامة

قال في الجامع : ويحس بين الأذان والإقامة - وفي السراجية : قدر ما يمكن
أن يصل أربع ركعات ، وفي الجامع الصغير العتابي : مقدار ركعتين أو أربع إلا في
المغرب ، وهذا قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : يحس في المغرب
أيضا جلسة خفيفة . م : يجب أن يعلم بأن الفصل بين الأذان والإقامة في سائر الصلوات
مستحب ، والأصل في ذلك قوله عليه السلام لبلال رضي الله عنه " اجعل بين أذانك
وإقامتك مقدار ما يفرغ الآكل من أكله والشارب من شربه " واعتبر الفصل في
سائر الصلوات بالصلاة حتى قلنا : إن في الصلوات التي قبلها تطوع مسنون أو مستحب .
فالأولى للؤذن أن يتطوع بين الأذان والإقامة ، جاء في تفسير قوله تعالى ﴿ ومن
أحسن قولاً ممن دعا إلى الله وعمل صالحاً ﴾ أنه المؤذن يدعو الناس بأذانه ويتطوع
بعده قبل الإقامة . ولم يعتبر الفصل في المغرب بالصلاة لأن الفصل بالصلاة في المغرب
[يؤدي إلى تأخير المغرب عن أول وقتها وهو مكروه ، وإذا لم يفصل بالصلاة في
المغرب] ١ بماذا يفصل ؟ قال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله : يفصل بجلسة خفيفة ،
وقال أبو حنيفة : يفصل بالسكوت ، وفي الخلاصة : وقال الشافعي رحمه الله : يفصل
بركعتين خفيفتين اعتباراً بسائر الصلوات : م : ثم عند أبي حنيفة رحمه الله مقدار السكنة
ما يقرأ فيه ثلاث آيات قصار أو آية طويلة ، وروى عنه أنه قال : مقداره ما يخطو ثلاث

(١) من أر ، خ ، س .

خطوات ، وعندهما مقدار ما يحلّس الخطيب بين الخطبتين من غير أن يطول ويمكن مقعده على الأرض .

نوع آخر

في بيان الصلوات التي لها أذان [والتي لا أذان لها ،
و في بيان في أي حال يؤتى بها

و ليس لغير الصلوات الخمس والجمعة ^١ نحو السن والوتر والتطوعات والتراويح والعبدان أذان ولا إقامة . [وفي الحاتية : إذا أذن قبل الوقت يسكره الأذان والإقامة]
ولا يؤذن لصلاة قبل الوقت ، وقال أبو يوسف والشافعي رحمهما الله : يؤذن لصلاة الفجر في النصف الأخير من الليل - وفي الحجة : ثم إذا طلع الفجر بعيد الأذان عند أبي حنيفة رحمه الله ، وعندهما لا بعيد ، والفتوى على قول أبي حنيفة رحمه الله .
وأجمعوا أن الإقامة قبل الوقت لا يجوز . الحاتية : وفي الجمع بين الصلاتين بعرفة ومزدلفة يؤذن ويقيم للأولى ، ويقيم للثانية ولا يؤذن ^٢ .

م : نوع آخر

في تدارك الخلل الواقع فيه

إذا غشى على المؤذن ساعة في الأذان أو في الإقامة قال محمد رحمه الله : أحب إلى أن يتدبّر فيهما من أولهما ، ولو لم يتدبّر فيهما وأتمها جازت صلاته ، وكذلك لو رفع أو أحدث فيهما فذهب وتوضأ ثم جاء فأحب إلى أن يتدبّر فيهما من أولهما . قال مشايخنا رحمهم الله : الأولى أن يتم الأذان إن أحدث في الأذان ، وأتم الإقامة إن أحدث في الإقامة ثم يذهب ويتوضأ ويصلي . وكذا إذا مات المؤذن في الأذان أو ارتد - والعباد بالله - فالأولى أن يتدبّر غيره ، [وإن لم يتدبّر غيره] ^٣ وأتمه جاز ، وإذا أذن

(١) من أر ، س (٢) من خ (٣) هذا الحكم في العرفة ، وأما في المزدلفة فلا يقيم للثانية - كما سيأتي في كتاب المناسك (٤) من أر ، خ ، س .

بتأيمه ثم ارتد فان اعتدوا بأذانه وأمروا من يقيم ويصلي بهم جاز ، وإن استقبلوا الأذان كان أولى . القيمة : سئل عن يقف في خلال الأذان ؟ قال : يبعد الأذان ، قال رضى الله عنه : هذا إذا كانت الوقفة كثيرة بحيث تمد فاصلة ، فأما إذا كانت يسيرة مثل التحنن والسعال فإنه لا يبعد . وفي الحاتية : إذا حصر المؤذن في خلال الأذان وفي الإقامة ولم يكن هناك من يلقيه يجب الاستقبال ، وكذا إذا أخرس في الأذان أو في الإقامة وعجز عن الإتمام يستقبل غيره . م : وإذا قدم المؤذن في أذانه أو إقامته بعض الكلمات على البعض نحو أن يقول ” أشهد أن محمدا رسول الله “ قبل قوله ” أشهد أن لا إله إلا الله “ فالأصل في هذا أن ما سبق أوانه لا يعتد به حتى يعيده في موضعه ، وإن مضى على ذلك جازت صلاتهم . وإذا اتسع الأذان فظن أنها الإقامة وأقام في آخرها وصلى بالقوم جازت صلاتهم ، وإن استيقن قبل الشروع في الصلاة بأن علم بعد ما قال ” قد قامت الصلاة “ أنه في الأذان فإنه يتم الأذان به ثم يقيم - ثم في فصل الأذان قال : يتم الأذان ، ولم يبين صورة الإتمام ، وقد قال الناطق رحمه الله في هدايته : قوله ” يتمها أذانا “ معناه يتمها أذانا من الموضع الذي جعلها إقامة ، وقد ذكر الإمام الزاهد أبو نصر الصفار رحمه الله صورته فقال : يعود إلى قوله ” حى على الصلاة ، حى على الفلاح ، الله أكبر الله أكبر ، لا إله إلا الله “ ؛ وإذا ظن الإقامة من أولها أذانا وأتمها أذانا ينبغي أن يبعد الإقامة لأن التغير في كلها ولو ألحق باخراها ” قد قامت الصلاة “ وصلى بها جاز ، ولو أنه حين فعل في الإقامة ما فعل ظن ذلك لا يجوز فاستقبل الأذان من أوله ثم أقام وصلى فإنه يجوز ، لأنه أتى بأحسنها . القيمة : سئل حسن بن على رضى الله عنها عن الإمام إذا تبين له في خلال الصلاة أنه لم يكن على وضوء وقدم رجلا جاء ساعثا هل يسن إعادة الإقامة أم لا ؟ قال : لا . السراجية : الإقامة أفضل من الأذان .

م: نوع آخر

فيمن يقضى الفوائت بقضيا بأذان وإقامة أو بنيرهما ؟

ومن فاتته صلاة عن وقتها تقضاها في وقت آخر أذن لها وأقام ، واحدا كان أو جماعة . وفي الهداية : فان فاتته صلوات أذن للاولى وأقام ، وكان بخيرا في الباقي إن شاء أذن وأقام ليكون القضاء على حسب الاداء ، وإن شاء اقتصر على الإقامة ، وعن محمد رحمه الله أنه يقيم لما بعدها ولا يؤذن ، قالوا : يجوز أن يكون هذا على قولهم جميعا . م : فان اكتفوا بالإقامة لكل صلاة جاز . وذكر الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة السرخسى رحمه الله قال الشيخ الإمام أبو جعفر الهندوانى رحمه الله : فالأحسن أن يؤذن و يقيم للاولى ، ثم بعد ذلك يقضى كل صلاة بإقامة من غير أذان ، وذكر الإمام الصفار : فان صلوا بنير أذان وإقامة و جماعة يجوز ، وفي الذخيرة : قال أبو سعيد الخدرى : الأحسن أن يؤذن و يقيم لكل صلاة ليكون القضاء على هيئة الاداء ، وفي الأنفع : إنما كان يخير في الباقي إذا قضاها في مجلس واحد ، أما إذا قضاها في مجالس قيل : يشترط كلاهما . م : وفي جامع الهارونى : قوم ذكروا فساد صلاة صلوها في غير وقت تلك الصلاة قضاها بأذان وإقامة في غير المسجد الذى صلوا فيه تلك الصلاة مرة ، فان ذكروها في وقتها صلوها في ذلك المسجد ولا يبيدون الأذان والإقامة ، فان صلوا قائمة في ذلك المسجد صلوها وحدها .

م: نوع آخر

في المتفرقات من هذا الفصل

إذا صلى رجل في بيته و اكتفى بأذان الناس وإقامتهم أجزاء من غير كراهة ، وفي التجريد : وإن أذن فهو أفضل . و المسافر إذا صلى وحده وترك الأذان والإقامة أو ترك الإقامة فانه يكره له ذلك ، م : و المقيم إذا صلى وحده بنير أذان ولا إقامة لا يكره ،

والفرق وهو أن المقيم إن صلى بغير أذان وإقامة حقيقة ولكنه صلى بأذان وإقامة من حيث الحكم والاعتبار ، فأما المسافر فقد صلى بغير أذان وإقامة حقيقة وحكما فيكره له . وإذا أذن المقيم وأقام وحده فهو حسن ، وكذا إن أقام ولم يؤذن روى عن طلوس رضي الله عنه أنه قال : إذا صلى الرجل وحده إن صلى بإقامة صلى معه ملكاه ، وإن صلى بأذان وإقامة صلى من وراءه من ملأته الخاقين ^٢ . قال القاضي صدر الإسلام رحمه الله : إذا لم يؤذن في تلك المحلة يكره له تركها ، ولو ترك الأذان وحده لا يكره . قال القدوري رحمه الله في شرحه : روى عن أبي حنيفة في الجماعة إذا صلوا في منزل أو في مسجد بغير أذان وإقامة أنهم أسأوا ، ولا يكره للواحد . وفي الفتاوى المتأخرة : ولو أذن وأقام في الصحراء وهو منفرد لحكمه حكم المنفرد في أنه يجمع بين التسميع والتحميد ، وكذا في الجهر والخفية . وفي الخاية : ويكره أذاه المكتوبة بالجماعة في المسجد بغير أذان وإقامة ، ولا يكره في البيوت والكروم ^٣ وضياع ، القرى لأن أذان القرية والمصر أذان لهم ، وإن أذنوا كان أولى .

م : ومن سمع الأذان فليعلم أن يجب ، قال عليه السلام : " من لم يجب الأذان فلا صلاة له " ، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : تكلم الناس في الإجابة ، قال بعضهم هي الإجابة بالقدم لا باللسان ، حتى لو أجاب باللسان ولم يمش إلى المسجد لا يكون مجيبا . ولو كان حاضرا في المسجد حتى سمع الأذان فليس عليه الإجابة ، وقوله عليه السلام " من قال مثل ما يقوله المؤذن فله من الأجر كذا " فهو كذلك إن قاله قال الثواب الموعود ، وإن لم يقله لم يثل ، فأما أن يأثم أو يكره له ذلك فلا ، وأما إذا أراد الجواب باللسان لينال الثواب الموعود فكل ما هو ثناء وشهادة يقوله

- (١) حيث صلى على أذان الحى أو المحلة أو القرية ، فأذاذهم أذان له (٢) الخاقين : المشرق والغرب (٣) الكروم - جمع كرم ، وهو أرض يحوط بها حائط وفيها أشجار ملتفة .
(٤) ضياع - جمع ضيعة : العقار .

كما قال المؤذن وعند قوله "حى على الصلاة، حى على الفلاح" يقول "لا حول ولا قوة إلا بالله ما شاء الله كان" وفي المضمرات : ذكر في التمهيد، مثل رسول الله صلى الله عليه وسلم عن تفسير "لا حول ولا قوة إلا بالله" فقال : لا عصمة من معصية الله إلا بعصمة الله، ولا قوة على طاعة الله إلا بموته ؛ ومن لم ير الحول والقوة من الله يصير كافرا . وفي التحفة : وإذا قال المؤذن "الصلاة خير من النوم" لا يقوله السامع لأن فيه شبه المحاكاة كما في قوله "حى على الصلاة، حى على الفلاح" بل يقول "صدقت وبررت" . وفي فتاوى الحجة : روى عن سعد بن معاذ رضى الله عنه عن النبي عليه السلام أنه قال : "من قال بعد الأذان : وأنا أشهد أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله رضيت بالله ربا وبالإسلام ديناً وبمحمد رسول الله صلى الله عليه وسلم نبيا، غفر له" .

وفي المنافع في بيان معاني كلمات الأذان "الله أكبر الله أكبر الله أكبر الله أكبر" أما "الله" اسم للعبود القديم بذاته ؛ "أكبر" للتفضيل، وتقديره : الله أكبر من كل ما اشتغل به ؛ قوله "أشهد أن لا إله إلا الله" إعلام منه أنى غير مخالف لكم فيما دعوتكم إليه، فلما فرغ من الإيذان والإعلام بالإيمان أمرهم بالصلاة وعدمهم بالفلاح لكيلا تكاسلوا . وقيل : معنى قوله "الله أكبر" أى أعظم وعمله أوجب فاشتغلوا بعمله وتركوا الدنيا وقوله "أشهد أن لا إله إلا الله" [أى أشهد أنه واحد لا شريك له فاتبوا أمره فإنه لا ينفعكم أحد إلا الله]^١ ولا ينجيكم من عذابه أحد إن لم تؤدوا أمره وصدقوا رسوله فى الأمر بإقامة الصلاة، وهذا معنى قوله "أشهد أن محمدا رسول الله" . والأذان فى الحقيقة هو قوله "حى على الصلاة، حى على الفلاح" حتى يحنث الخائف بأن لا يؤذن بقوله "حى على الصلاة، حى على الفلاح" - ذكره فى فتاوى الحجة، قال أبو بكر الإسكاف : إنما يحنث بعد تمامه . ومعنى قوله "حى على الصلاة، حى على الفلاح" أى أسرعوا إلى أداء الصلاة فإنه قد حان وقتها فأتيموها ولا تؤخروها عن

(١) من س، خ .

وقتها و صلوا بالجماعة ، ومعنى قوله " حتى على الفلاح " أى أسرعوا إلى ما فيه نجاتكم وسعادتكم فأقيموا لتجرا من عذابه ، إلا أنه سمى المجموع أذانا لأن المقصود منه إعلام الوقت .

٣ : وفي مجموع النوازل : رجل في مسجد يقرأ القرآن فسمع الأذان فان كان هذا الرجل في المسجد يعضى على قراءته ولا يجب المؤذن . وإن كان في منزله فان لم يكن هذا أذان مسجده لا يجب المؤذن ويعضى في قراءته ، وإن كان هذا أذان مسجده يقطع القرآن ويجب المؤذن ، قال الشيخ الإمام أبو الحسن السفدى رحمه الله : رأيت إمام الهدى أبا منصور رحمه الله في المنام فقال : يا أبا الحسن ألم تر أن الله غفر لامرأة لم تصل قط ؟ قلت : بما ذا ؟ قال : باستماع الأذان وإجابة المؤذن . وفيه : أن أجر الإجابة أفضل من أجر الأذان . سئل ظهير الدين عن سماع الأذان في وقت واحد من الجهات ما ذا يجب عليه ؟ قال : إجابة أذان مسجده بالفعل . وفي الحجة : ويكره الكلام والذهاب عند الأذان .

٤ : رجل دخل مسجدا صلى فيه أهله فانه يصلى وحده من غير أذان وإقامة ، ويكره له أن يصلى بجماعة بأذان وإقامة ، والأصل في ذلك ما روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم خرج ليصلح بين الأنصار واستخلف عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه ، فرجع بعد ما صلى عبد الرحمن ، فدخل بيته وجمع أصحابه وصلى بهم ، ولو كان يجوز إعادة الصلاة في المسجد لما ترك الصلاة في المسجد مع أن الصلاة في المسجد أفضل ، ولأن في هذا تقليل الجماعة لأن الجماعة إن كانت لا تقوتهم لا يجعلون للحضور فان كل واحد يعتمد على الجماعة ، وبه وقع الفرق بين هذا وبين ما إذا صلى فيه قوم ليسوا من أهله حيث كان لأهله أن يصلوا فيه بجماعة بأذان وإقامة . وروى عن أبي يوسف في الفصل الأول أنه قال : إنما يكره تكرار الجماعة إذا كان القوم كثيرا ، أما إذا صلى واحد بواحد أو باثنين بعد ما صلى فيه أهله فلا بأس به ، لما روى أن

رسول الله صلى الله عليه وسلم صلى بأصحابه فدخل أعرابي وقام يصلي فقال صلى الله عليه وسلم : من يتصدق على هذا فيقوم ويصلي معه ؟ فقال أبو بكر رضى الله عنه وصلى معه . وروى عن محمد رحمه الله أنه لم يكره التكرار أبداً إذا صلا في زاوية المسجد على سبيل الحقيقة ، وإنما يكره إذا صلا على سبيل التداعى والاجتماع - وفي الولوالجية : ولم يقم مقام الأول ، وبه نأخذ . وفي الخلاصة : وقال الشافعي رحمه الله : لا بأس بتكرار الجماعة . م : وإن كان المسجد على قارة الطريق وليس فيه قوم معينون فلا بأس بتكرار الجماعة . وفي المنتقط : ولو صلى بعض أهل المسجد بإقامة وجماعة ثم دخل المؤذن والإمام وبقية الجماعة فالجماعة المستجابة لهم ، والتكرامة الأولى . م : جماعة من أهل المسجد أذنوا في المسجد على وجه الخفية بحيث لا يسمع غيرهم وصلوا ثم حضر قوم من أهل المسجد ولم يعلموا ما صنع الفريق الأول فأذنوا على وجه الجهر والإعلان ثم علموا ما صنع الفريق الأول فلمهم أن يصلوا بالجماعة على وجهها . ولا عبرة للجماعة الأولى لأنها ما أقيمت على وجه السنة باظهار الأذان والإقامة ، فلا يبطل حق الباقيين .

ولا بأس بالطرب في الأذان ، وهو تحسين الصوت من غير أن يتغنى . فان تغنى بلحن أو مد أو ما أشبه ذلك يكره . قال شمس الأئمة الحلواني : إنما يكره ذلك فيما إذا كان من الأذكار . أما قوله : حتى على الصلاة ، حتى على الفلاح ، فلا بأس به بأدخال المد فيه . المؤذن إذا لم يكن عالماً بأوقات الصلاة لا يستحق ثواب المؤذنين . ولا ينبغي للمؤذن أن يتكلم في الأذان أو الإقامة بشيء ، لأن لها شبيهاً بالصلاة ، وإن تكلم بكلام يسير لا يلزم الاستقبال . وإذا انتهى المؤذن إلى قوله قد قامت الصلاة له الخيار إن شاء أممها في مكانه وإن شاء مشى إلى مكان الصلاة إماماً كان المؤذن أو لم يكن ، وفي الذخيرة : وإن كان المؤذن غير الإمام والإمام حاضر يتمها في المكان الذي بدأ . وفي الحاوي عن أبي حنيفة أنه قال : أكره للمؤذن أن يمشى في الإقامة حتى يفرغ . م : وإذا (١) وتفسير الولوالجية يتعلق بالجمعة : إذا صلا في زاوية المسجد - الخ .

سلم الرجل على المؤذن في أذانه أو عطس رجل روى عن أبي حنيفة رضي الله عنه : أنه يرد السلام في نفسه و يشمت في قلبه ولا يلومه شيء من ذلك إذا فرغ ، وعن محمد : أنه لا يفعل شيئا في الأذان و إذا فرغ من الأذان رد السلام و نعت العاطس إن كان حاضرا ، وعن أبي يوسف رحمه الله : أنه لا يفعل شيئا من ذلك لا قبل الفراغ من الأذان ولا بعده ، وهو الصحيح . ولا يؤذن بالفارسية ولا بلسان آخر غير العربية ، ولو علم الناس بأنه أذان قد قيل : إنه يجوز . والله أعلم .

فصل في بيان آداب الصلاة

فتقول : من آداب الصلاة إخراج الكفين من الكمين عند التكبير . ومنها أن يكون نظره في قيامه إلى موضع سجوده . وفي الركوع إلى أصابع رجله ، وفي السجود إلى أربعة أقطار . وفي قعوده إلى حجره ، وسيأتي ذلك بتمامه في الفصل الثالث إن شاء الله تعالى . ومنها : كظم الفم إذا تئامب ، فإن لم يقدر غطاء يده أو بكفه . ومنها : دفع السعال عن نفسه ما استطاع . ومنها : أن لا يمسح التراب والعرق عن وجهه بعدما قد قدر التشهد في آخر الصلاة ، هكذا ذكر الشيخ الإمام نجم الدين النسفي رحمه الله في الحاصل ، واعلم أن هذه المسألة على وجوه . أحدها : إذا مسح جبهته بعد السلام وإنه لا بأس به بل يستحب ذلك لأنه قد خرج من الصلاة وفيه إزالة الأذى عن نفسه ؛ والثاني : إذا مسح جبهته بعد الفراغ من أعمال الصلاة قبل السلام وإنه لا بأس به أيضا لأن هذا دون الخروج من الصلاة والذهاب وقد أبيع له الخروج والذهاب قبل الخروج حتى لو ذهب ولم يسلم تمت صلاته فادون الخروج والذهاب أولى أن يكون مباحا ؛ والثالث : إذا مسح جبهته بعد ما رفع رأسه من السجدة الأخيرة ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة النرخسي أنه لا بأس به وذكر الشيخ شمس الأئمة الحلواني أنه اختلفت ألفاظ الكتب في هذا الوجه ذكر في بعضها : لست أكره ذلك ، وذكر في بعضها : أكره ذلك ، وذكر في بعضها : لا أكره ذلك . بعض مشايخنا قالوا : قوله " لا " مقطوع

عن قوله "أكره" قوله "لا" نهى وقوله "أكره" تأكيد له، معناه: لا تفعل،
فصار هذه اللفظة وقوله "أكره ذلك" سواء، وهذا القائل يستدل بما روى عن
ابن مسعود رضى الله عنه أنه قال: أربع من الجفاء - وذكر من جملتها: وأن تسمع
جبهتك قبل أن تفرغ من صلاتك، وقال بعضهم: قوله "لا" متصل بقوله
"أكره" فصار هذا اللفظ على قول هذا القائل وقوله "لست أكره ذلك" سواء،
واستدل هذا القائل بما روى عن ابن عباس رضى الله عنه أنه قال: بت في بيت خاتى
ميمونة رضى الله عنها فقامت أصل مع النبي صلى الله عليه وسلم فقامت عن يساره لمحولى
إلى يمينه ورأيت يمسح العرق عن جبينه، الرابع: إذا مسح جبهته في خلال الصلاة
ففي ظاهر الرواية لا بأس به. وقال أبو يوسف أحب إلى أن يدعه.

قال محمد في الأصل: إذا كان الإمام مع القوم في المسجد فإنه يقوم الإمام والقوم
إذا قال المؤذن "حى على الفلاح" عند علمائنا الثلاثة، وقال الحسن بن زياد: إذا قال
المؤذن "قد قامت الصلاة" قاموا في الصف، وإذا قال مرة ثانية كبروا. والصحيح
قول علمائنا الثلاثة: هذا إذا كان المؤذن غير الإمام والإمام حاضر في المسجد، فأما
إذا كان الإمام خارج المسجد فإن دخل المسجد من قبل الصفوف اختلقوا فيه، قال
بعضهم: كما رأوا الإمام يقومون، وقال بعضهم: ما لم يأخذ الإمام مكان الصلاة.
لا يقومون، وقال بعضهم: إذا اختلط الإمام بالقوم قاموا، وقال بعضهم: كلما جاز
صفا قام ذلك الصف، وإليه مال الشيخ شمس الأئمة الحلوانى والشيخ الإمام المعروف
بخواهر زاده والشيخ الإمام شمس الأئمة الرخسى. وإن كان الإمام دخل المسجد
قدامهم يقومون كما رأوا الإمام. وإن كان الإمام والمؤذن واحداً فإن أقام في المسجد
فالقوم لا يقومون ما لم يفرغ من الإقامة، وإن أقام خارج المسجد فلا ذكر لهذه المسألة
في الأصل، ومشايخنا اتفقوا على أنهم لا يقومون ما لم يدخل الإمام في المسجد.
ثم الإمام متى يأتى بالتكبير؟ قال أبو حنيفة: يكبر قبيل قوله "قد قامت الصلاة"
هكذا

هكذا فسر في النوادر، و ظاهر ما ذكر في الكتاب يوجب أن يكبر بعد فراغه عن قوله " قد قامت الصلاة "؛ قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني: والصحيح ما ذكر في النوادر، وقال أبو يوسف: ينتظر فراغ المؤذن من الإقامة فإذا فرغ منها كبر، هذا يان الأفضلية، ولو كبر بعد ما فرغ المؤذن من الإقامة كما قال أبو يوسف رحمه الله جاز عند أبي حنيفة، ولو كبر قيل قوله " قد قامت الصلاة " كما قال أبو حنيفة جاز عند أبي يوسف - وقال أبو يوسف رحمه الله: ليس المراد من قوله " قد قامت الصلاة " حقيقة الإخبار عن الإقامة بل المراد به الإخبار عن المقاربة. ثم اختلفوا في وقت إدراك فضيلة تكبيرة الافتتاح، ذكر شيخ الإسلام الاختلاف بين أبي حنيفة وصاحبيه فقال: على قول أبي حنيفة إذا كبر مقارنا لتكبير الإمام يصير مدركا فضيلة تكبيرة الافتتاح وإلا فلا، وعندهما إذا أدرك الإمام في التاء وكبر يصير مدركا فضيلة تكبيرة الافتتاح وإلا فلا، وذكر الشيخ الإمام أبو نصر الصفار أن شداد ابن الحكيم كان يقول: إن كان الرجل حاضرا وأراد أن يدرك فضيلة تكبيرة الافتتاح ينبغي أن يشرع في صلاة الإمام قبل أن يقرأ ثلاث آيات، وإن كان غائبا ينبغي أن يشرع قبل قراءة سبع آيات، وقال بعضهم: إذا أدرك الإمام في الركعة الأولى يصير مدركا فضيلة الافتتاح، وهذا أوسع بالناس - والله أعلم.

الفصل الثالث

في بيان ما يفعله المصلي في صلاته بعد الافتتاح

إذا اقتح وضع يمينه على يساره تحت السرة، وقد مر هذا، ولم يذكر في الأصل موضع وضع اليدين على اليسار، و اختلف المشايخ، قال بعضهم: يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى، وقال بعضهم: باطن كفه اليمنى على ذراع اليسرى، وقال أكثرهم: يضع باطن كفه اليمنى على مفصل اليسرى، وبه أخذ الطحاوي - وفي شرح الطحاوي: وهو الأصح،

وفي غير رواية الأصول قال أبو يوسف رحمه الله : يقبض يده اليمنى وسفله اليسرى ،
وقال محمد رحمه الله : يضع كذلك ، وفي جامع الجوامع : ويكون أصحابه على الساعد ؛
وفي الظهيرية : قال شمس الأئمة السرخسي : واستحسن أكثر مشايخنا الجمع بينهما - يعنى
بين الأخذ والوضع ، وذلك بأن يضع باطن كفه اليمنى على ظاهر كفه اليسرى ويعلق
بالخصر والإبهام على الرسغ ، م : قال الفقيه أبو جعفر : قول أبي يوسف أحب إلى
لأن في القبض وضعا وزيادة ، قال شيخ الإسلام المعروف بخواهر زاده : كما كبر يضع
يمينه على يساره عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وعن محمد رحمه الله في النوادر : في حالة الشتاء
يرسل يديه ولا يعتمد ، وإنما يعتمد إذا فرغ من الشتاء ، وأما في صلاة الجنائز وقوت
الوتر وتكبيرات العيد والقومة التي بين الركوع والسجود يرسل ولا يضع عند محمد
رحمه الله ، وفي الظهيرية : أما في صلاة الجنائز وقوت الوتر يضع ، هو المختار - م :
والحاصل أن الوضع عنده سنة قيام فيه قراءة ، واختلف المشايخ رحمهم الله على قول
أبي حنيفة في قوت الوتر ، قال بعضهم : يرسل ، وهو قول أبي يوسف . وقال بعضهم :
يضع ، وأما في القومة التي بين الركوع والسجود ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب
الصلاة أنه يرسل على قولها كما هو قول محمد - وفي واقعات الناطني : وهو المختار ، وفي
السراجية : وعليه الفتوى ؛ م : وذكر في موضع آخر أن على قولها يعتمد ، ومشايخ
ما وراء النهر رحمهم الله اختلفوا ، قال الشيخ أبو حفص رحمه الله : السنة في صلاة
الجنائز وتكبيرات العيد والقومة التي بين الركوع والسجود الإرسال . وقال أصحاب
الشيخ أبي بكر محمد بن الفضل : السنة في هذه المواضع الاعتماد والوضع ، وقالوا : مذهب
الروافض الإرسال من أول الصلاة ونحن نعتد مخالفة لهم ، وكان الشيخ الإمام شمس
الأئمة الحلواني رحمه الله يقول : كل قيام فيه ذكر مسنون فالسنة فيه الاعتماد كما في حالة
الشتاء والقنوت وصلاة الجنائز ، وكل قيام ليس فيه ذكر مسنون كما في تكبيرات العيد
فالسنة فيه الإرسال - وفي الهداية : وهو الصحيح ، وفي الواد : وهو المختار ، م : وبه

كان يقى الشيخ شمس الأئمة السرخسى والشيخ الإمام برهان الدين والصدر الشهيد . ثم يقول " سبحانك اللهم وبحمدك وتبارك اسمك " إلى آخره ' وفى الظهيرية : إماما كان أو مقتديا أو منفردا ، ولم يذكر فى الأصل ولا فى النوادر " وجل ثناؤك " لأنه لم ينقل فى المشاهير ، وفى الهداية : فلا يأتى به فى القرائن ، م : قال شمس الأئمة الحلوانى رحمه الله قال مشايخنا : إن قال " جل ثناؤك " لم يمنع عنه ، وإن سكنت عنه لم يؤمر به ، وروى الحسن بن زياد عن أبى حنيفة رحمه الله : إذا قال " سبحانك اللهم وبحمدك تبارك اسمك " بحذف الواو فقد أصاب وهو جائز ، وروى محمد بن المنكدر عن النبي صلى الله عليه وسلم مثل ذلك . وعن أبى يوسف رحمه الله فى الإملاء : أحب إلى أن يزيد فى الافتتاح " إنى وجهت وجهى للذى فطر السموات والأرض حنيئا " إلى قوله " وأنا أول المسلمين " فعلى هذا عن أبى يوسف روايتان ، فى رواية قال : يقول " وأنا من المسلمين " وفى رواية قال : يقول " وأنا أول المسلمين " والطحاوى أخذ بهذا إلا أنه قال : المصلى بالخيار إن شاء قال ذلك قبل التاء ، وإن شاء قال بعد التاء وهو إحدى الروايتين عن أبى يوسف ، وفى رواية أخرى عنه يقول ذلك بعد التاء ، قبل : هو الصحيح من مذهبه ، وفى ظاهر رواية أصحابنا : لا يقول ذلك بعد افتتاح الصلاة ، وهل يقول قبل الافتتاح ؟ فمن المتقدمين أنه لا يقول ذلك ، وقال المتأخرون : يقول ، وهو اختيار الفقيه أبى الليث . ثم على قول من يقول " وأنا من المسلمين " لو قال " وأنا أول المسلمين " هل تفسد صلاته ؟ اختلفوا فيها بينهم ، قال بعضهم : تفسد ، وقال بعضهم : لا تفسد ، وفى الحاشية : عند أبى حنيفة ومحمد رحمه الله لو قال ذلك قبل التكبير لإحصار القلب فهو حسن ، وفى الهداية : والاولى أن لا يأتى بالتوجه " قبل التكبير ليتصل النية

(١) أى : وتعالى جددك ولا إله غيرك (٢) وهو من التنزيل ، آية رقم ٧٩ من سورة الأنعام حكاية عن قول خليل الله إبراهيم عليه السلام ، ونهى : " وما أنا من المشركين " .

(٣) أى : إنى وجهت - الآية

به ، هو الأصح - وفي قوله ” ولا إله غيرك “ أربع لغات : لا إله غيرك ، لا إله غيرك ، لا إله غيرك ، لا إله غيرك : ولا يقول ” ولا إله خيرك “ ولو جرى ذلك على لسانه خطأ هل تفسد صلاته ؟ اختلف المشايخ فيه ، والصحيح أنه لا تفسد ، وبه كان يفتي الشيخ أبو نصر الصفار . ثم يقول ” أعوذ بالله من الشيطان الرجيم “ في نفسه ، واعلم أن الكلام في التعوذ في فصول ، أحدها في أصله قال علماؤنا : يتعوذ ، وقال مالك : لا يتعوذ ؛ والثاني في وقته ومحلّه ، قال علماؤنا رحمه الله : يتعوذ بعد التناء قبل القراءة ، وقال بعض أصحاب الظواهر : يتعوذ بعد القراءة ؛ والثالث في لفظ التعوذ ، وهذا فصل لم يذكر محمد ، وقد اختلف فيه القراء ، قال بعضهم ” أعوذ بالله السميع العليم من الشيطان الرجيم “ وقال بعضهم ” أعوذ بالله من الشيطان الرجيم إن الله هو السميع العليم “ وعن الفقيه أبي جعفر المندوفى رحمه الله أنه اختار أحد اللفظين ” أستعيذ بالله من الشيطان الرجيم “ ” أعوذ بالله من الشيطان الرجيم “ ؛ وفي المضمرات : والأدلى أن يقول ” أستعيذ بالله من الشيطان الرجيم “ ليوافق القرآن ، وفي الحناية : قال الفقيه أبو جعفر : وهو المختار ، وفي الكافي : وهو اختيار حمزة ، وفي الخلاصة : يقول ” أعوذ بالله من الشيطان الرجيم “ وهو المختار ، م : وفي الكافي : وهو اختيار أبي عمرو وعاصم وابن كثير ، وفي جامع الجوامع : فالمستحب ” أعوذ بالله من الشيطان الرجيم “ ، ولا يقول بعد التعوذ ” إن الله هو السميع العليم “ ، وفي الحجة : لا يقول في الصلاة ” إن الله هو السميع العليم “ لأنه يصير فاصلا بين التعوذ والقراءة ، والأصح أنه يجوز . وفي الظهيرية : والاستعاذة سنة عند عامة العلماء ، وعند عطاء واجب ، ثم إن محمدا رحمه الله قال : يتعوذ في نفسه ، فهذا إشارة إلى أن السنة فيه الإختفاء ، وهو المذهب عند علماؤنا . وهذا الذي ذكرنا في الإمام والمختر ، وأما المقتدى هل يأتي بالتعوذ ؟ على قول أبي يوسف يأتي ، وعلى قول محمد لا يأتي ، ولم يذكر قول أبي حنيفة رحمه الله ، وذكر شيخ الإسلام خواهر زاده . والشيخ الزاهد أبو نصر الصفار في شرح كتاب الصلاة أن قول أبي حنيفة مثل

قول محمد ، و أحالة إلى الزيادات فطلبنا قول أبي حنيفة في الزيادات و استقصينا في ذلك فلم نجد قوله ثمة و لا في شيء من الكتب ، فطلع الخلاف بين أبي يوسف و محمد ، و قد رأيت في متفرقات الشيخ الإمام أبي جعفر رواية الحسن بن زياد عن أبي حنيفة مثل قول محمد ؛ و منشأ الخلاف أن التعوذ تبع للثناء أو تبع للقراءة ؟ فوقع عند أبي يوسف أنه تبع للثناء و المقتدى يأتي بالثناء فيأتي بالتعوذ تبعاً له ، و وقع عند محمد أن التعوذ تبع للقراءة و المقتدى لا يأتي بالقراءة فلا يأتي بالتعوذ - و مبررة الخلاف تظهر في ثلاثة مواضع . أحدها هذه المسألة ، و الثاني في العيدين المصلى يأتي بالتعوذ بعد الثناء قبل تكبيرات العيد عند أبي يوسف و عند محمد رحمه الله يأتي بالتعوذ بعد تكبيرات العيد ، و الثالث أن المسبوق إذا قام إلى قضاء ما سبق به فعل قول أبي يوسف لا يأتي بالتعوذ ، و عند محمد في هذه الصور روايتان في رواية يتعوذ ، و في رواية لا يتعوذ ، قال صدر الإسلام : قول أبي يوسف أصح ، و التعوذ عند افتتاح القراءة في الركعة الأولى لا خير ، إلا على قول ابن سيرين ؛ و في الولوالجية : رجل اقتنع الصلاة ففسى التعوذ حتى قرأ فاتحة الكتاب لا يتعوذ . ٣ : ثم يفتح القراءة ، و يأتي بالتسمية و يخفيها ، و في الكافي : قال مالك : يبدأ الإمام بالفاتحة بلا ثناء و تعوذ و تسمية ؛ و اعلم أن الكلام في التسمية في مواضع ، أحدها : أن التسمية هل هي من القرآن ؟ فندنا هي من القرآن - و في الولوالجية : و هو الصحيح ، و عند مالك ليس من القرآن ، و في الحجة : و أجمعوا أنه آية من القرآن في سورة النمل (انه من سليمان و انه بسم الله الرحمن الرحيم) ؛ و الثاني أنها هل هي من الفاتحة و من رأس كل سورة أم لا ؟ قال أصحابنا : إنها ليست من الفاتحة و لا من رأس كل سورة و لكنها آية من القرآن أنزلت للفصل بين السور ، و هذا اختيار الشيخ الإمام أبي بكر الرازي رحمه الله ، و قال الشافعي : إنها آية من الفاتحة قولاً واحداً ، و له في كونها من رأس كل سورة قولان ، و في القدوري : قال أبو الحسن الكرخي رحمه الله : لا أعرف هذه المسألة بيننا عن متقدمي أصحابنا رحمهم الله ، و الأمر

بالإخفاء دليل على أنها ليست من السور ، وفي شرح الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني : اختلف المشايخ في أن التسمية هل هي آية من الفاتحة ؟ وبه يصير سبع آيات : والثالث أنه هل يجر بها ؟ على قول أصحابنا : لا يجر بها في الجهرية ، وقال الشافعي : يجر بها ؛ والرابع : أنها هل تكرر ؟ روى الحسن عن أبي حنيفة أنه قال : المصل يسمي في أول صلاته ثم لا يعيد ، وإليه مال الشيخ الإمام الفقيه أبو جعفر رحمه الله ، وروى المصلي عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه يأتي بها في أول كل ركعة ، وهو قول أبي يوسف ، وفي الحجة : والفتوى على قول أبي يوسف رحمه الله ، م : وذكر الفقيه أبو جعفر عن أبي حنيفة أنه إذا قرأها مع كل سورة فحسن ، وروى عن أبي نصر عن محمد رحمه الله أنه يأتي بالتسمية عند افتتاح كل ركعة وعند افتتاح السورة أيضا - وفي الفتاوى القياية وهو المختار ، إلا أنه إذا كان صلاة يجر فيها بالقراءة لا يأتي بالتسمية بين الفاتحة والسورة - وفي التفريد : ويفصل بسكتة ، م : وذكر الشيخ الإمام أبو علي الدقاق أنه يقرأ قبل الفاتحة في كل ركعة ، وهو قول أصحابنا ، كما هو رواية أبي يوسف عن أبي حنيفة ، وهو قول أبي يوسف ، وهو أحوط ، م : وعند الشافعي رحمه الله يأتي بالتسمية في كل ركعة ويأتي بها في رأس السورة سواء كان صلاة يجر بالقراءة أو يخافت . وفي الحاوي : قال أبو يوسف : لا يجب على المقتدى قراءة التسمية بعد الشاء ، كذا روى الحسن عن أبي حنيفة ، قال الفقيه : وبه نقول ، والمسبوق إذا قام إلى قضاء ما سبق روى الحسن عن أبي حنيفة أنه ليس يأتي بالتسمية أيضا ، وعن محمد رحمه الله أنه يتعوذ ويسمى ، وبه نأخذ ، م : قال صدر الإسلام في شرحه : ولم يذكر محمد رحمه الله في التسمية خلافا بين أبي يوسف وبين نفسه أنها للصلاة والقراءة كما ذكر في التعوذ ، وما روى الحسن عن أبي حنيفة أنه يسمي في الركعة الأولى لحسب يدل على أنها للصلاة من حيث أنه لا يتكرر بتكرار القراءة . وفي الخلاصة : ويسكت المؤتم عن الشاء إذا جهر الإمام ، هو الصحيح . م : وإذا فرغ من الفاتحة قال " آمين " والسنة فيه الإخفاء ،

وينبغي للإمام والمأموم " آمين " ؛ وفي الكافي : وقال مالك : لا يقولها الإمام ، وفي شرح الطحاوى : وعند الشافعى رحمه الله يمجهر بالتأمين ، م : وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن المقتدى لا يؤمن ، وإذا سمع المقتدى من الإمام " ولا الضالين " في صلاة لا يمجهر فيها مثل الظاهر والمصر بعض المشايخ قالوا : إنه لا يؤمن ، وعن الفقيه أبي جعفر أنه يؤمن ، ومن سمع الإمام أمن في صلاة الجماعة أمن هو ، وفي الكافي : و " آمين " ليس من الفاتحة اتفاقا .

م : ثم إذا فرغ من القراءة يركع ، وقد ذكرنا بعض مسائل الركوع في الفصل المتقدم ، قال محمد رحمه الله : وإذا أراد أن يركع يكبر ، وفي شرح المتفق : يمجهر الإمام بتكبير الركوع وغيره ، وهو ظاهر الرواية ، وقيل : لا يمجهر ، قال بعض مشايخنا : ظاهر ما ذكر محمد يدل على أن تكبير الركوع يؤتى بها في حال القيام فانه قال : وإذا أراد أن يركع يكبر ، وقال بعضهم : يكبر عند أول الخرورج للركوع ، فيكون ابتداء تكبيره عند أول الخرورج والفراغ عند الاستواء للركوع ، والطحاوى رحمه الله في كتابه يقول : يخبر راكمكبرا - وفي الظهيرية : وهو الصحيح ، م : وهذا إشارة إلى القول الثانى . ولا يرفع يديه لا في حال الركوع ولا في حال رفع الرأس من الركوع ، وفي شرح الطحاوى : وعند الشافعى يرفع . م : ويقول في ركوعه : سبحان ربى العظيم ، ثلاثا ، وذلك أدناه ، وإن زاد فهو أفضل بعد أن يحتتم على وتر فيقول خمسا أو سبعا ، هكذا ذكره الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلوانى ، وفي الزاد : الأدنى هو الثلاث ، والأوسط خمس مرات ، والأكل سبع مرات . م : قال الشيخ الإمام خواهر زاده : هذا في حق المنفرد ، وأما الإمام فلا ينبغي أن يطول على وجه يمل القوم [لأنه يصير سببا للتفكير وذلك مكروه] ، وكان الثورى رحمه الله يقول : ينبغي للإمام أن يقول ذلك خمسا حتى يتمكن القوم من أن يقولوا ثلاثا ، ثم لم يرد محمد رحمه الله بقوله : وذلك أدناه .

(١) ص : ٥٠٥ و ٥٠٦ (٢) من أر ، خ .

أدنى الجواز، لأن الركوع بدون هذا الذكر جائز في ظاهر الرواية، وإنما أراد به أدنى الفضيلة، وفي الأنفع: «وذلك أدناه، أى أدنى كمال الجمع». وفي الحجة: أى أدناه من حيث السنة. م: وعن محمد رحمه الله في غير رواية الأصول أنه إذا ترك التسبيح أصلاً أو أتى به مرة يجوز ويكره، وفي السفناني: وقال أبو مطيع تليذ أبي حنيفة: لو قص من ثلاث في تسبيحات الركوع والسجود لم تجز صلاته. م: ولو كان الإمام في الركوع فسمع حلق النعال هل ينتظر أم لا؟ قال: أبو يوسف: سألت أبا حنيفة وابن أبي ليلى رحمهما الله عن ذلك فكرها، قال أبو حنيفة: أخشى عليه أمراً عظيماً - يعنى الشرك، وروى هشام عن محمد رحمه الله أنه كره ذلك، وعن أبي مطيع أنه كان لا يرى به بأساً. وقال الشافعي: لا بأس به مقدار التسبيحة والتسبيحتين، وقال بعضهم: يطيل التسبيحات ولا يزيد في العدد، وقال الشيخ الإمام أبو القاسم الصغار رحمه الله: إن كان الجاني غنياً لا يجوز له الانتظار، وإن كان فقيراً جاز له الانتظار، وقال الفقيه أبو الليث: إن كان الإمام عرف الجاني لا ينتظره، وإن لم يعرفه لا بأس بذلك، وفي الحجة: مقدار تسبيحة أو تسبيحتين. م: وقال بعضهم: إن طال الركوع لإدراك الجاني خاصة ولا يريد باطالة الركوع التقرب إلى الله تعالى فهذا مكروه. وفي واقعات الناطقي: الإمام إذا طول القراءة في الركعة الأولى لكي يدرك الناس الركعة فإن كان التطويل تطويلاً يشق على الناس فنبغي أن لا يفعله.

م: ثم يرفع رأسه من الركوع، فبعد ذلك لا يخلو إما أن يكون المصلح إماماً أو مقتدياً أو منفرداً. فإن كان إماماً يقول: «سمع الله لمن حمده، بالإجماع، وهل يقول «ربنا لك الحمد؟ على قول أبي حنيفة لا يقول، وعلى قولها يقول - وفي الكافي: يقول سرا، م: وقال الإمام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله: كان شيخنا القاضي الإمام يحكي عن أستاذه أنه كان يميل إلى قولها وكان يجمع بين التسميع والتحميد حين كان إماماً، والطلحاوى رحمه الله كان يختار قولها أيضاً، وهكذا نقل عن الجماعة من المتأخرين

رحمهم الله أنهم اختاروا قولهما ، وهو قول أهل المدينة ، وفي شرح الطحاوى : وهو قول الشافعى . م : ثم ذكر في الكتاب لفظين «ربنا لك الحمد» و«اللهم ربنا لك الحمد» ، والثاني أفضل ، وفي الطحاوى : و الأول أظهر ، م : و هاهنا لفظ آخر لم يذكره محمد رحمه الله في الكتاب وهو قوله «ربنا ولك الحمد» ، وحكى عن الفقيه أبى جعفر الهندوانى أنه لا فرق بين قوله «ربنا لك الحمد» وبين قوله «ربنا ولك الحمد» ، وفي الكافى : وصفة التحميد «ربنا لك الحمد» ، «ربنا ولك الحمد» ، «اللهم ربنا لك الحمد» ، «اللهم ربنا ولك الحمد» ، هو الاحسن ، والكل منقول عن رسول الله صلى الله عليه وسلم . وإن كان مقتديا يأتى بالتحميد ولا يأتى بالتسميع بلا خلاف . وفي جامع الجوامع : وقال الشافعى : المقتدى بقولهما . وإن كان منفردا لا شك بأن على قولهما يأتى بالتسميع والتحميد ، وأما على قول أبى حنيفة رحمه الله ذكر الطحاوى أنه لا رواية فيه نصا عن أبى حنيفة رحمه الله ، واختلف مشايخنا فيه والاصح أنه يأتى بهما ، وفي القدورى : عن أبى حنيفة فيه روايتان ، وذكر شمس الأئمة السرخسى رحمه الله في شرحه : روى الحسن عن أبى حنيفة أنه يجمع بينهما - وفي الجامع الصغير العتبانى : وعليه الاعتماد ، م : و روى المولى عن أبى يوسف رحمه الله أنه يأتى بالتحميد لا غير ، وذكر شيخ الإسلام في شرحه : روى أبو يوسف عن أبى حنيفة أنه يأتى بالتسميع لا غير ، والصحيح من مذهبه أنه يأتى بالتحميد لا غير ، وبه كان يفتى الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلوانى والشيخ شمس الأئمة السرخسى رحمهما الله ، وذكر الإمام أبو نصر الصفار أن المنفرد يأتى بالتسميع باتفاق الروايات وفي التحميد اختلفت الروايات والصحيح ما قلنا أنه يأتى بالتحميد لا غير . وفي الانفع : و الهاء في قوله «لمن حمده» ، للكناية لا للاستراحة ، وفي الحجة : إذا قال «سمع الله لمن حمده» يقول الهاء بالجرم ولا يبين الحركة في الهاء ولا يقول «ة» . الخلاصة : قال يعقوب سألت أبا حنيفة عن الرجل يرفع رأسه من الركوع في الفريضة أيقول «اللهم» ؟ قال يقول «ربنا لك الحمد» ، ثم يسكت ، وكذلك بين السجدين يسكت . القيمة : يأتى بالتسميع

في حالة الرفع وبالتحديد في حالة الاستقرار، وقال عمر بن الحافظ: الأول المجمع بينهما وقت الرفع. وسئل يوسف بن محمد عن رفع رأسه من الركوع ولم يقل عند الرفع «سمع الله لمن حمده»، قال: لا يأتي به بعد ما استوى قائما. وكذا كل ذكر يؤتى به في حال الانتقال لا يؤتى به في غير محله كالتكبير الذي يؤتى به عند الانحطاط من القيام إلى الركوع أو من الركوع إلى السجود، وكذا لا يأتي بيقية تسبيح السجود بعد رفع رأسه بل الواجب أن يراعى كل شيء في محله. ويصل خاتمة السورة بتكبير الركوع، وروى عن أبي يوسف أنه قال: ربما وصلت وربما تركت تعظيما للرخصة. م: وإذا ركع المقتدى قبل الإمام وأدركه الإمام في الركوع جاز، وقال زفر: لا يجزئه، وإن رفع رأسه قبل أن يركع الإمام لم يجز الركوع - وهذا كله إذا ركع بعد فراغ الإمام من القراءة، فأما إذا ركع قبل أخذ الإمام في القراءة ثم قرأ الإمام وركع والرجل راكع فقد قال الفقيه أبو محمد الحرمين^١ رحمه الله: لا يجزئه من ركوعه، ولو ركع بعد ما قرأ الإمام ثلاث آيات ثم أتم القراءة وأدركه جاز. ولو ركع الإمام بعد قراءة الفاتحة ونسى السورة فركع المقتدى معه ثم عاد الإمام إلى قراءة السورة ثم ركع والمقتدى على ركوعه الأول أجزاء ذلك الركوع. ولو تذكر الإمام في ركوعه في الركعة الثالثة أنه ترك سجدة من الركعة الثانية فاستوى الإمام فسجد للثانية وأعاد التشهد ثم قام وركع الثالثة والرجل على حاله راكع لم يجز للمقتدى ذلك الركوع. الفتاوى الغياثية: ولو رفع المقتدى رأسه من الركوع والسجود قبل الإمام يجب عليه أن يعود ويكون ذلك واحدا.

م: جثا إلى السجود، قال: ينخر ساجدا، ويكبر في حالة الحرور - فذكر لفظ «الحرور» في النوادر، وفي الأصل ذكر: ثم ينحط ويكبر ويسجد، وكأنه اختار لفظة الحرور اتباعا للكتاب، واختار لفظ الانحطاط اتباعا للسنة. وفي الطحاوي: فيكون أول (١) له «الحرميني» وخرمين ثرية قرب بخارا.

ما يصيب الأرض ركبتاه، ثم يده، ثم جبهته، ثم أذنه، وقال بعضهم: أذنه ثم جبهته، وفي الحاوى: وقال مالك: إن شاء وضع يديه أولاً ثم ركبتيه، وإن شاء عكس. م: ويقول في سجوده "سبحان ربى الأعلى" ثلاثاً وذلك أدناه، وإن زاد فهو أفضل، والكلام في تسبيحات السجود نظير الكلام في تسبيحات الركوع. ثم يرفع رأسه ويكبر حتى يطمئن. ثم يكبر وينشط للسجدة الثانية، ويسبح فيها مثل ما يسبح في السجدة الأولى. وفي الطحاوى: وإذا أراد القيام يرفع يديه أولاً ثم ركبتيه - هذا إذا كان حافياً يمكنه ذلك، ولو كان في خف لا يمكنه وضع الركبتين قبل اليدين فإنه يضع يديه أولاً ويقدم اليمنى على اليسرى. وفي شرح الطحاوى: وليس بين السجدة ذكر، وفي الفتاوى العتبية: وعن الحسن بن أبى مطيع يقول "سبحان الله وبحمده وأستغفر الله". وفي المنافع: معنى ذكر التكبير عند كل خفض ورفع وعند ابتداء كل ركن وعند انتهائه: أكبر من أن يؤدي حقه بهذا القدر بل حقه أعلى من هذا، كما قالت الملائكة "ما عبدناك حق عبادتك". م: وإذا سجد ورفع رأسه قليلاً ثم سجد أخرى إن كان إلى السجود أقرب لا يحزبه عن السجدة لأنّه بعد ساجداً - وفي الهداية: وهو الأصح، م: وإن كان إلى الجلوس أقرب يحزبه عن السجدة، وفي الحجة: جاز مع الكراهة، م: وبعض مشايخنا قالوا: إذا زايل جبهته عن الأرض ثم أعادها جاز ذلك عن السجدة، وعن الحسن بن زياد ما هو قريب من هذا فإنه قال: إذا رفع رأسه بقدر ما يجرى فيه الريح يحوز، وقال محمد بن سلة: لا يكون عنهما ما لم يرفع جبهته مقدار ما يقع عند الناظر أنه رفع رأسه لسجدة أخرى، إن فعل ذلك جاز عن السجدة وإلا يكون عن سجدة واحدة - وفي التهذيب والتفريد: وهو الأصح. الكبرى: المصلى إذا أتم الركوع والسجود فلا بأس بالتخفيف، روى عن النبي عليه السلام أنه

(١) أى ساجداً للسجدة الأولى، ولا يخرج منها برفع رأسه قليلاً.

كان أخف الناس صلاة . وفي الولوالجية : و يطمئن في كل حال من أحوال صلاته راكعا أو ساجدا أو رافعا . م : وإذا سجد قبل الإمام وأدركه الإمام فيها جاز على قول علمائنا الثلاثة ولكن يكره للمقتدى أن يفعل ذلك ، وقال زفر : لا يجوز ، والكلام فيه نظير الكلام في الركوع . وإذا سجد قبل رفع الإمام رأسه من الركوع أو سجد للثانية قبل رفع الإمام رأسه من السجدة الأولى ثم شاركه الإمام فيها فقد روى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يجوز . وإذا رفع المقتدى رأسه من السجدة الأولى فرأى الإمام ساجدا فظن أنه في السجدة الثانية وهو في السجدة الأولى بعد فالمسألة على ستة أوجه ، في الخمسة يصير ساجدا للسجدة الأولى ، منها : إذا لم ينو شيئا حملا لأمره على الصواب وهو المتابعة ، والثانية : إذا نوى الأولى ، والثالثة : إذا نوى المتابعة ، والرابعة : إذا نوى الأولى والمتابعة والجواب فيها أظهر ، والخامسة : إذا نوى الثانية والمتابعة ، والسادسة : إذا نوى الثانية لحسب وهنا يصير ساجدا عن الثانية : ثم إذا صار ساجدا عن الثانية فرفع الإمام رأسه عن السجدة الأولى وأدركه في هذه السجدة وقد ذكرنا رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يجوز ، وروى عن أبي يوسف أنه يجوز ، وعن محمد روايتان . فإن أطال المقتدى السجدة الأولى وسجد الإمام الثانية ثم رفع المقتدى رأسه فرأى الإمام ساجدا وظن أنه في السجدة الأولى ثم سجد فالمسألة أيضا على ستة أوجه ، في الوجوه كلها يصير ساجدا عن الثانية ، وأما إذا لم تحضره النية فإن كان هذه ثانية باعتبار حاله وحال الإمام ، أما إذا نوى الثانية أو نوى المتابعة والثانية فظاهر ، وأما إذا نوى المتابعة والأولى فلما ذكرنا ، وأما إذا نوى الأولى لحسب كأن النية لم تصادف محلها لا باعتبار حاله ولا باعتبار حال الإمام فتلغو . فتاوى الحجة : ركع الإمام ولم يقدر المقتدى على السجود حتى قام الإمام وركع للركعة الثانية ثم سجد هذا المقتدى أربع سجعات : فانه يكون السجدة منهن للركعة الأولى حتى يتم ركعة ، ويعيد الركعة الثانية لأن الركوع بلا سجدتين لا يكون ركعة ، فيضم السجدة إلى الركوع الأول ، والقيام

والقيام والركوع الثانى لا يحتسبان من الصلاة لأنها حصلتا قبل تمام الركعة الأولى .
 الوافى : إذا ذكر راکعاً أو ساجداً سجدة فسجدها بيدهما ولو لم يعد جاز . الحجة :
 رجل صلى مع الإمام أربع ركعات وسبق لإمامه فى كل ركوع وسجد السجدة كلها
 مع الإمام : إن هذا الرجل صلى ركعة بغير سجدين فيصلى بسجدين وثلاث ركعات ، لأن
 الركوع قبل الإمام لا يستد به فكان سجوده مع الإمام قبل الركوع فلا يستد به ، فبقيت
 الركعات بغير السجدة فلا يجوز . هذا إذا نوى بالسجدة متابعة الإمام ولم ينو القضاء ،
 ولا يقرأ فى هذه الركعات لأنه لاحق . وعن محمد رحمه الله : إذا ركع مع الإمام فى
 الركعة الأولى ولم يمكنه السجود ولم يركع مع الإمام للركعة الثانية ولكن سجد معه
 فى الثانية فإن سجوده لا يكون للأولى ، ويقوم فىأتى بسجدين للركعة الأولى ويستأنف
 الركعة الثانية . فإن سبق لإمامه فى السجدة كلها وركع مع الإمام فى الركعات كلها
 فهذا رجل صلى ركعتين فعليه قضاء ركعتين ، لأن ركوعه الأول معتد به وسجدته قبل
 الإمام فى الركعة الثانية محسوتان من الركعة الأولى ، وكذلك الجواب فى الثالثة والرابعة ،
 فيجوز ركعة ولا يجوز ركعة ؛ فإن سبق بركوع وسجد وقام معه وركع وسجد قبله
 فى ركعة قيل : تفسد صلاته لأنه سبقه بركعة . ولو صلى رجل فلما تكلم تذكر أنه ترك
 الركوع فى صلاته قال : إن صلى كما صلى العلماء الاتقياء يقضى الصلاة لأنه ترك ركن
 الركوع ، وإن كان صلى كما صلى العوام جازت صلاته لأن العالم التقي يقوم وينحط
 إلى السجود قائماً مستوياً فلم يكن لصلاته ركوع ، وأما العوام ينحط إلى السجود منحنيًا
 فذلك ركوع وإن كان منها ، وقليل الانحناء محسوب من الركوع لأن قليل المنكس
 فى الركوع والسجود يقوم مقام الفرض كأنه ركع ولم يقم بين الركوع والسجود .
 وسئل الشيخ الفقيه أبو نصر رحمه الله عن يضع وجهه على حجر صغير ؟ قال : إذا وضع
 أنثر الوجهة على الأرض يجوز وإلا فلا . وسئل الشيخ الفقيه عبد الكريم عن وضع
 وجهه على الكف للسجدة ؟ قال : لا يجوز . وفى الحجة : وإن وضع كفيه على الأرض ،

وهو الأصح ١ : وقال غيره من أصحابنا رحمهم الله : يجوز . وإذا بسط كنه على النجاسة وسجد قال بعض مشايخنا : يجوز ، كما لو كان منفصلا عنه ، وقال بعضهم : لا يجوز . وإذا سجد على ظهر غيره بسبب الزحام ذكر في الأصل أنه يجوز ، وقال الحسن بن زياد والشافعي رحمهما الله : لا يجوز ، وروى الحسن عن أبي حنيفة أنه إنما يجوز إذا سجد على ظهر المصل ، أما إذا سجد على ظهر غير المصل لا يجوز : وفي الحجة : وقال علي بن الجعد : إن آخر السجود حتى يسجد مكانا فيسجد على الأرض فهو أحب . وروى ذلك عن أبي يوسف ، وقال أبو يوسف رحمه الله : أكره أن يسجد على ظهر غيره بغير أمره ، وقال الحسن بن زياد : إن كان السجود عليه في المبطلة ^١ جاز ليكون أمكن من السجود ؛ وإن سجد الثالث على ظهر الثاني لا يجوز . ٢ : ولو سجد على غلظه إن كان بغير عذر فاختار أنه لا يجوز ، وإن كان بعذر فاختار أنه يجوز ، هكذا ذكر الصدر الفهيد . ولو سجد على ركبته لا يجوز بعذر أو بغير عذر . وفي الكبرى : لكن إن كان بعذر يكفيه الإيماء . وإذا لم يضع المصل ركبته على الأرض عند السجود لا يحويه ، هكذا اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله ، وقوى مشايخنا على أنه يجوز لأنه لو كان موضع الركبتين نجسا يجوز ، هكذا ذكر القدوري رحمه الله في كتابه ، والشيخ الإمام الفقيه أبو الليث رحمه الله لم يصح هذه الرواية . وإذا بسط كنه وسجد عليه فإن بسط لثي التراب عن وجهه يكره ذلك . وإن بسط لثي التراب عن ثيابه وسجد عليه لا يكره . وفي الكبرى : لا بأس به . وفي الحاوي : وقال الفقيه : وهذا أحب إلى ، وفي الحجة : وإن سجد على كنه لصيانة عمامته وقلنسوته أو لصيانة عيفيه من الشوك جاز . الثانية : ولا بأس بالصلاة والسجود على الخشيش ، والحصير ، والبساط ، والبوارى . ٣ : رجل يصلي على الأرض ويسجد على خرقة وضما بين يديه ليقب به الحر لا بأس به ، وذكر عن أبي حنيفة رحمه الله أنه فعل ذلك فرب رجل وقال : يا شيخ لا تفعل مثل (١) المبطلة : ما اطمان من الأرض ، أي السهل المنخفض .

هذا فانه مكروه ا فقال أبو حنيفة رحمه الله : من أين أتت ؟ فقال : من خوارزم ، فقال أبو حنيفة رحمه الله : الله أكبر جاء التكبير من وراء ا يعنى الصف الآخر ، ومراده أن علم الشريعة يحمل من هاهنا إلى خوارزم^١ لا على العكس . الخلاصة : ولو وضع الرأس والقدمين ولم يضع اليدين جاز . م : وإذا سجد ورفع أصابع رجله عن الأرض لا يجوز ، كذا ذكر الكرخي رحمه الله والجصاص في كتابه . وفي الغاية : هذا إذا لم يصب أصابعه الأرض عند وضع الرأس أصلاً . ولو سجد على العجلة^٢ وهي على ظهر البقر لا يجوز لأنه كالسجود على ظهر البقر . وفي التوازل : إذا سجد على الثلج إن لبدته جاز ، وإن لم يلبد وكان ينيب وجهه فيه ولا يحد حجمه لم يحر لأنه بمنزلة الساجد على الهواء ، وعلى هذا إذا ألتى في المسجد حشيش كثير فسجد عليه إن وجد حجمه يجوز وإلا فلا ، وإذا صلى على التبن والقطن المحلوج وسجد عليه إن استقرت جبهته وأفضه على ذلك ووجد الحجم يجوز ، وإن لم تستقر جبهته لا يجوز . وفي الفتاوى الغاية : ولا يجوز على الأرض والجاورس^٣ والرمل لأنه لا تستقر جبهته ؛ وفي السراجية : إذا سجد على صبرة جاورس جاز ، وقيل : الأصح أنه لا يجوز . وفي الحاوى : مثل عمن صلى فوق ثياب كثيرة ؟ إن كان موضع سجوده مستقراً له جاز ، وإن نهض مرة ورفع أخرى لم يحر . م : وإذا سجد على ظهر ميت إن كان على الميت لبد ولا يحد حجم الميت يجوز لأنه سجد على اللبد ، وإن وجد حجم الميت لا يجوز لأنه سجد على الميت . وفي فتاوى الحجة : ولو سجد على شاة مذبوحة جاز إن أمكن جبهته عليه كأنه سجد على لبد ، وفيها : إذا صلى على صبرة الحنطة أو الشعير أو الملح أو الدياج تجوز صلاته . الخاتمة : ولا يصل في طين ولا ردة^٤ لأن فيه تطلعن الوجه ، وإن كانت الأرض ندية بحيث

(١) وموقع بلاد خوارزم من وراء النهر (٢) العجلة : السرعة ، الآلة التي تعمل عليها الأثقال (٣) الجاورس : نبات حبه يشبه الأرز (٤) الردة : الطين والوحل الشديد ، والرزة : الطين الرقيق والوحل .

لو وضع جبهته عليها لا يتلطح لا بأس به . السجدة : ولو صلى رجل في الصحراء ولا يجد الأرض [إلا] مبتلة فإن كان وجهه لا يغيث في الطين يصل قائما بركوع وسجود ، وإن كان يتلطح وجهه ويتضرر عينه ويتلوث ثوبه يصل بالإيماء ، فإن وجد مكانة القعود يقعد ويؤمى . ولو كان الرجل لا يمكنه من شدة المطر أن يقعد يصل قائما يؤمى بالركوع والسجود صيانة للدين واحترازا عن الطين وإحرازا للثواب واحترازا عن تلطح الأثواب بالتراب ، فيؤمى كما تيسر له^١ . وذكر الشيخ الأجل الشهد في الواقعات : إذا اشتد المطر أو الخوف ودخل وقت الصلاة ينزل ويصل ، فإن لم يمكنه يصل على دابته واقفا يؤمى ، وإن لم يمكنه الإيقاف يصل ذاهبا إلى القبلة ، وإن لم يمكنه التوجه إلى القبلة يؤمى ويصل كما تيسر ولا يدع الصلاة ، وإن كان الخوف أشد من ذلك فأخر الصلاة يجوز دفعا للهلاك عن نفسه - م : وإذا كان موضع السجود أرفع من موضع القدمين قيل : إن كان التفاوت مقدار لبنة أو لبنتين يجوز ، وإن كان أكثر من ذلك لا يجوز ، وأراد باللينة المنصوبة دون المفروشة .

ثم إذا فرغ من السجدة ينهض على صدور قدميه ولا يقعد ، وقال الشافعي رحمه الله : يجلس - وفي الهداية : جلسة خفيفة - ثم ينهض معتمدا على الأرض . م : وقوله " ينهض على صدور قدميه " إشارة إلى أنه لا يعتمد على الأرض يديه عند قيامه ، وإنما يعتمد يديه على ركبتيه [هكذا ذكر القدوري في شرحه ، وقال الشافعي رحمه الله : يعتمد يديه على الأرض]^٢ وذكر شمس الأئمة الحلواني أن الخلاف في الفضل ، حتى لو فضل كما هو مذهبا لا بأس به عند الشافعي ، ولو فضل كما هو مذهبه لا بأس به عندنا .

و يفعل في الركعة الثانية مثل ما فعل في الركعة الأولى من القيام والقراءة والركوع والسجود . وفي القدوري : إلا أنه لا يستفتح ولا يتعوذ ، وفي الزاد : ولا يرفع

(١) وانظر ما مضى عن شرح الطحاوى ص ٤٢٧ (٢) من أر . خ .

يديه إلا لتكبيرة الافتتاح .

م : وإذا رفع رأسه من السجدة الثانية في الركعة الثانية يقعد قدر التشهد في ذوات الأربع والثلاث من الفرائض ، وهذه القعدة سنة ، لو تركها لا تفسد صلاته ولكن يكره تركها متعمدا ؛ وفي الظهيرية : والأصح أنها واجبة حتى لو تركها ساهيا يلزمه سجود السهو . م : وإذا قعد يضع يديه على ركبتيه أو على فخذيته وتشهد ، والتشهد أن يقول : ” التحيات لله و الصلوات والطيبات ، السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، السلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله “ ، وفي الشامل البيهقي : قال الشافعي رحمه الله : يقول ” بسم الله خير الاسماء ، التحيات الزاكيات المباركات و الصلوات الطيبات لله ، سلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته ، سلام علينا وعلى عباد الله الصالحين ، أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمدا عبده ورسوله “ . وفي النوازل : سئل الحسن البصري عن معنى ” التحيات لله “ إنه قال : كان لأهل الجاهلية أصنام صغار يمسحون وجوههم ويقولون ” لك التحية الباقية “ فلما جاءهم الإسلام أمرهم الله تعالى أن يجعلوا تلك التحيات لله ؛ وفي المنافع : ” التحيات لله “ بمعنى العبادات القولية ، و ” الصلوات “ بمعنى العبادات البدنية ، و ” الطيبات “ بمعنى العبادات المالية كلها لله ، فصار جامعا لجميع أنواع الاعمال - وفي الانفع : وكذا عادة من دخل على الملوكة يقول بلسانه التثاء ثم يخدمه ثم يعطى المال ؛ ” السلام “ هو السلامة من الآفات ، وسمي به الله تعالى لتزوجه عن النقائص والذائل ؛ و ” النبي “ اسم من النبأ ، وهو الخبر ، فعيل بمعنى مفعول . م : فإن زاد على التشهد في القعدة الأولى وصلى على النبي ودعا لنفسه ولوالديه فإن كان عامدا كان ذلك مكروها ، وإن كان ساهيا روى عن أبي حنيفة أنه يلزمه سجدة السهو ، وعن أبي يوسف ومحمد أنه لا يلزمه سجدة السهو - وفي فتاوى الحجة : يعني إذا زاد قدر ما يمكنه أن يؤدي فيه ركعا ، قال في موضع آخر : إذا قال . ” اللهم صل على محمد “

ثم تذكر قائم سجدة السهو ، و في الحامى : إن على قولها ما لم يبلغ " إنك حميد مجيد " لا يجب السهو .

م : فإذا فرغ من قراءة التشهد قام ، و لا بأس بأن يعتمد يده على الأرض ، وإذا قام فعل في الشفع الثانى مثل ما فعل في الشفع الأول من القيام و الركوع و السجود غير أنه في القراءة بالخيار إن شاء قرأ ، و إن شاء سبح . و إن شاء سكت ، و قد ذكرنا هذا في فصل القراءة .

إذا رفع رأسه من السجدة الأخيرة من الشفع الثانى قعد ، و هذه القعدة فرض . و في السراجية : و لكن من أنكر فرضيتها لا يكفر ، و به أقر القاضى الإمام عبد الواحد . م : و قراءة التشهد فيها واجبة و ليس بفرض حتى لو تركها لا تفسد صلاته عندنا ، و إن قرأ بعض التشهد و ترك البعض ففي ظاهر الرواية أنه يجوز صلاته أيضا ، و ذكر في بعض الروايات فيما إذا قعد قدر التشهد و قرأ بعض التشهد اختلافا بين أبى يوسف و محمد ، عند أبى يوسف يجوز صلاته كما لو ترك الكل ، و عند محمد لا يجوز صلاته لأنه إذا شرع في القراءة اقترض عليه الإتمام و إذا تركها فقد ترك الفرض ففسد صلاته ، و هو ظاهر من سلم ثم تذكر أن عليه سجدة ثلاثة فلو ذهب و لم يسجد لها فصلاته تامة ، و لو خر ساجدا ثم رفع رأسه و ذهب و لم يعد إلى القعدة فسدت صلاته ، و كذا في مسألتنا . يتشهد في هذه القعدة أيضا ، فإذا فرغ من التشهد صلى على النبي صلى الله عليه و سلم و يدعو للمؤمنين و المؤمنات و لنفسه و لوالديه إن كانا مسلمين ، هكذا ذكر الطحاوى رحمه الله ، و لم يذكر محمد رحمه الله الصلاة على النبي في الأصل ، و الصحيح ما ذكر الطحاوى . ثم يدعو بما شاء مما يشبه أنفاظ القرآن - و في الواقى : و السنة - م : و لا يدعو بما يشبه كلام الناس ، و في السفناقي : و قال الشافعى : و كل ما شرع من الدعاء خارج الصلاة لا يفسد الصلاة . و في الولوالجية : المصلى ينبغي أن يدعو في الصلاة بدعاء محفوظ لا بما يحضره لأنه يخاف أن يجرى على لسانه ما يشبه كلام

كلام الناس فتفسد صلاته ، وأما في غير الصلاة فينبغي أن يدعو بما يحضره ، ولا يستظهر الدعاء لأن حفظ الدعاء ينمعه عن الرقة . و في اليقظة : ذكر في شرح السنة في باب أدب الدعاء رفع اليدين عن النبي عليه السلام أنه قال : ” إذا سألت الله تعالى فاسألوا يطون أكفكم ولا تسألوا بظهورها ، وإذا دعا أحدكم ففرغ من الدعاء فليمسح يديه على وجهه “ ؛ وقال في شرح السنة : إذا رفع يديه في الدعاء لم يحطها حتى يمسح بها وجهه .

٣ : و الصلاة على النبي في هذه القعدة ليست من الواجبات ، و قال الشافعي رحمه الله : هي واجبة ، كذا ذكر القدوري ، وقال الإمام أبو الحسن الكرخي : الصلاة على النبي واجبة على الإنسان في العمر مرة ، إن شاء فعلها في الصلاة أو في غيرها ، و عن الطحاوي رحمه الله أنه يجب عليه الصلاة كلما ذكر - و في المضمرات : أو سمع ، و هذا هو الأصح :

٤ : قال الإمام شمس الأئمة السرخسي : ما ذكر الطحاوي مخالف للاجماع فعامة العلماء على أن الصلاة على النبي كلما ذكر مستحبة وليست بواجبة ، و قال الشيخ أبو عبد الله الجرجاني رحمه الله : الصلاة على النبي ليست بفرض . ثم بقى الكلام في كيفية الصلاة على النبي عليه الصلاة والسلام ، ذكر عيسى بن أبان أن محمدا سئل عن الصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم فقال : يقول ” اللهم صل على محمد وعلى آل محمد كما صليت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد ، وبارك على محمد وعلى آل محمد كما باركت على إبراهيم وعلى آل إبراهيم إنك حميد مجيد “ ؛ و اختلفت الآثار في قوله ” على إبراهيم وعلى آل إبراهيم “ فذكر بعضها إبراهيم ولم يذكر الآل ، و في بعضها ذكر الآل ولم يذكر إبراهيم ، و في بعضها جمع بينهما . و في واقعات الناطقي : ويكره أن يصلي إنسان على أحد من آل الرسول على الافراد ويقول ” اللهم صل على فلان “ و روى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : لا يصلي على أحد بعد رسول الله صلى الله عليه وسلم [إلا إذا ذكره على إثر الرسول وذلك لتعظيم الرسول عليه السلام] ١ .

وفي الذخيرة : حكى عن محمد بن عبد الله أنه كان يكره قول المصلي " و ارحم محمدًا وآل محمد " وكان يقول : هذا نوع ظن بتقصير الانبياء فان أحدا لا يستحق الرحمة إلا باتيان ما يلام عليه ونحن أمرنا بتعظيم الانبياء ، ولهذا إذا ذكر النبي عليه السلام لا يقال " رحمه الله " ولكن يقال " صلى الله عليه وسلم " وإذا ذكرت الصحابة لا يقال " رحمهم الله " ولكن يقال " رضى الله عنهم " ؛ وذكر شمس الأئمة السرخسى أنه لا بأس به لورود الآثار ، ولأن أحدا لا يستغنى عن رحمة الله . وفي المضمرات : إن النبي عليه السلام كان يقول بعد التشهد : " اللهم إني أعوذ بك من عذاب جهنم ومن عذاب القبر ومن فتنة المحيا والممات ومن شر المسيح الدجال " . وفي فتاوى الحجة ويستحب أن يقول المصلي بعد ذكر الصلاة في آخر الصلاة ﴿ رب اجعلني مقيم الصلاة ومن ذريتي ربنا وتقبل دعاء ربنا اغفر لي ولوالدي وللمؤمنين يوم يقوم الحساب ﴾ ١ . م : وينبغي أن يحذف التكبير كلها . واعلم أن المد في التكبير لا يخلو إما أن يكون في " الله " أو في " أكبر " ، فان كان في " الله " فلا يخلو إما أن يكون في أوله أو في أوسطه أو في آخره ، فان كان في أوله كان خطأ ولكن لا تفسد صلاته ، قال بعض مشايخنا : يوم الكفر ، وقال أبو نصر الصفار : لا يوم ، وفي فوائد الجامع الصغير : إذا قال " الله تعالى أكبر " بحد الحمزة من أول " الله " فهذا يفسد الصلاة ، ولو تعمد به يكفر . م : فان كان في أوسطه فهو الصحيح وهو المختار ، وإن كان في آخره فهو خطأ ولكن لا يفسد الصلاة . وأما إذا كان المد في " أكبر " فانه يفسد الصلاة سواء كان في أوله أو أوسطه أو آخره ، وإذا تعمد ذلك في أوسطه يكفر ، وإن لم يتمد لا يكفر ويستغفر ويتوب ، وفي فوائد الجامع الصغير : وأما إذا مد الآخر من " أكبر " بأن وسط الألف بين الباء والراء قال بعضهم : تفسد ، وقال بعضهم : لا تفسد . م : وينبغي أن يقول " الله " برفع الهاء ، ولا يقول بحزم الهاء ، (١) وهي من التنزيل من سورة إبراهيم آية رقم ٤٠ .

و. في قوله "أكبر" هو بالخيار إن شاء ذكره بالرفع وإن شاء ذكره بالجزم، وفي فوائد الجامع الصغير: ويجزم الراء من التكبير وإن كان أصله الرفع لكونه خبر المبتدأ، لما روى عن إبراهيم النخعي موقوفا عليه أو مرفوعا إلى النبي صلى الله عليه وسلم قال: "الأذان جزم، والإقامة جزم، والتكبير جزم"؛ قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله: إن شاء غم التكبير، وهو استخراج اللام من أقصى مخرجه بما على الحلق، ويكره قصر اللام منه . م: وإن كرر التكبير مرارا ذكر "الله" بالرفع في كل مرة وذكر "الأكبر" فيما عدا المرة الأخيرة بالرفع، وفي المرة الأخيرة هو بالخيار إن شاء ذكره بالرفع وإن شاء ذكره بالجزم .

قال محمد رحمه الله: ويكون منتهى بصره في صلاته إلى موضع سجوده - وفي المضمرات: وهذا في ظاهر الرواية، وذكر الطحاوي والكرخي: ينبغي أن يكون منتهى بصره في قيامه إلى موضع سجوده، وفي الركوع إلى ظهر قدميه، وفي سجوده إلى أرنبة آتفه، وفي قعوده إلى حجره - وفي الحجة: وفي سجوده إلى خديه، وفي قعوده إلى ركبتيه، م: وزاد بعضهم: وعند التسليم الأولى إلى كتفه الأيمن، وعند التسليم الثانية إلى كتفه الأيسر. ومن الناس من يقول: يكون بصره أمامه، كمن يناجي غيره وهو بين يديه يكون بصره أمامه، وما ذكره الطحاوي بيان الاستحباب لا بيان الوجوب حتى لو نظر في حالة القيام أمامه وفي حالة الركوع والسجود على الأرض لا بأس به ولا يأثم. وفي التهذيب: ثم ينبغي أن يكون في الصلاة حاضر القلب خاشعا بنفسه وقلبه، فيكون منتهى بصره في القيام إلى موضع سجوده وفي الركوع إلى قدميه - إلى آخر ما مر. القيمة: سئل عمر النسفي بسمرقند عن شرع في صلاة الفرض وشغله أمر التجارة بأن كان تاجرا أو شغله الفكر في مسألة بأن كان قضايا حتى أتم الصلاة الأولى في حقه أن يعيدها أم الأولى أن يتوب؟ فقال: لا يستحب الإعادة، وسئل عنها الحسن بن علي المرغيناني فقال: لا يعيد. م: ثم إذا أخذ في التشهد وانتهى إلى قوله "أشهد أن لا إله إلا الله" هل يشير بإصبعه

السبابة من اليد اليمنى؟ لم يذكر محمد رحمه الله هذه المسألة في الأصل، وقد اختلف المشايخ فيه، منهم من قال: لا يشير، وفي الكبرى: وعليه الفتوى، م: ومنهم من قال: يشير، وذكر محمد رحمه الله في غير رواية الأصول حديثاً عن النبي عليه السلام أنه كان يشير، قال محمد رحمه الله: "يصنع يصنع النبي عليه السلام"؛ ثم قال: "وهذا قولى وقول أبى حنيفة"؛ وفي الملتقط: الإشارة عند قوله "أشهد أن لا إله إلا الله حسن". م: ثم كيف يصنع عند الإشارة؟ حكى عن الشيخ الفقيه أبو جعفر رحمه الله أنه قال: يسجد الخنصر والبصر ويحلق الوسطى مع الإبهام ويشير بسبابه، وفي الحاوى: وقبل يشير بثلاثة وخمسين. ثم إذا فرغ من التشهد وصلى على النبي عليه السلام دعا لنفسه ولوالديه وللمؤمنين والمؤمنات، ويسلم تسليمتين: تسليمة عن يمينه وتسليمة عن يساره، ويجول في التسليمة الأولى وجهه عن يمينه حتى يرى يابض خده الأيمن، وفي التسليمة الثانية عن يساره حتى يرى يابض خده الأيسر. ومن الناس من يقول في السلام "سلام عليكم ورحمة الله" بحذف الألف واللام، وعندنا يقول "السلام" بالآلف واللام - وفي الظهيرية: وهو المختار، وكذلك في التشهد خلافاً للشافعى رحمه الله، م: ولا يقول في هذا السلام فى آخره "وبركاته" عندنا، وفي مختار الفتاوى: ثم يسلم عن يمينه ويقول "السلام عليكم ورحمة الله وبركاته" وعن يساره كذلك. م: والسنة في السلام أن يكون التسليمة الثانية أخفض من الأولى. وعن محمد رحمه الله أن التسليمة الثانية تحية للحاضرين، والتسليمة الأولى التحية والخروج، لأن من تحرم فقد غاب عن الناس ولا يكلمهم ولا يكلمونه، وعند التحليل كأنه يرجع إليهم فيسلم، فإن سلم أولاً عن يساره فسلم عن يمينه ولا يعيده عن يساره. وإذا سلم عن تلقاء وجهه يبعد ذلك عن يساره، وفي جامع الجوامع: يسلم تلقاء وجهه ثم عن يمينه وشماله جاز، رواه الحسن عن محمد رحمه الله، وفي الكافى: وقال مالك يسلم تسليمة واحدة تلقاء وجهه. م: وينوى بالتسليمة الأولى من عن يمينه من الحفظة والرجال والنساء، وبالتسليمة الثانية من عن يساره منهم، وفي الهداية:

ولا ينوي النساء في زماننا ولا من لا شركته في صلاته وهو الصحيح، ولا ينوي في الملائكة عددا محسورا لأن الأخبار في عددهم قد اختلفت فأشبه الإيمان بالأنبياء . م : و اختلف المشايخ في النية، منهم من قال في نية الحفظة : ينوي كراما كاتين ، ومنهم من قال : ينوي جميع من معه من الملائكة ، وفي نية الرجال و النساء اختلف المشايخ أيضا ، منهم من قال : ينوي من كان معه في الصلاة ، ومنهم من قال : ينوي بالتسليم الأولى عن يمينه من المحضور وفي الثاني ينوي جميع عباد الله الصالحين من الملائكة و الإنس . ومنهم من قال : في التسليمتين جميعا ينوي جميع المؤمنين - وفي الكافي : من الرجال و النساء من يشاركه و من لا يشاركه . م : هذا الذي ذكرنا في حق الإمام ، و المقتدى يحتاج إلى نية الإمام مع نية من ذكرنا ، فإن كان الإمام في الجانب الأيمن نواه فيهم ، و إن كان في الجانب الأيسر نواه فيهم ، و إن كان بجذائه نواه في الجانب الأيمن عند أبي يوسف ترجعا للجانب الأيمن ، و عند محمد ينويه فيها لإمكان الجمع عند التعارض - وفي الكافي : و هو رواية عن أبي حنيفة ، و في السنن و هو الصحيح ، و في الخلاصة الحانية : قيل لا يشترط النية في حق الإمام لأنه أشبهه إليهم ، و في الخلاصة الحانية : و الأصح أنه ينوي ، ثم اختلفوا ، قال بعضهم : ينوي في التسليم الأولى ، و الأصح أنه ينوي في التسليمتين ، و في السنن : و كان ابن سيرين يقول : المقتدى يسلم ثلاث تسليمات ، إحداهن لرد سلام الإمام ، و هذا ضعيف فإن مقصود الرد حاصل بالتسليمتين إذ لا فرق في الجواب بين أن يقول "عليكم السلام" و بين أن يقول "السلام عليكم" و بهذه الرواية علم أن جواب السلام لا يفتاوت بين تقديم السلام على "عليكم" و بين تأخير عنه . م : و المفرد لا ينوي إلا الحفظة عند بعض المشايخ ، و منهم من قال : ينوي جميع من على يمينه من الرجال و النساء و جميع من على يساره من الرجال و النساء ، و في الخلاصة الحانية : و قل بعضهم : ينوي جميع المؤمنين و المؤمنات . م : ثم قدم الحفظة على بنى آدم في الذكر في الأصل ، و في الجامع الصغير قدم بنى آدم على الحفظة ، و من المشايخ من

قال : ليس في المسألة اختلاف الروايتين . لأن الوارد لا تقتضي الترتيب بل تقتضي مطلق الجمع فينويهم من غير ترتيب ، كما لو سلم على جماعة فيهم الشيوخ والشباب لا ترتيب في التسليم بل يجمعهم ، ومنهم من قال : في المسألة روايتان . ثم المقتدى متى يسلم ؟ فمن أبي حنيفة روايتان ، في رواية يسلم مع الإمام ، فعلى هذه الرواية لا يحتاج إلى الفرق بين التسليم والتكبير ، وفي رواية يسلم بعد الإمام ، وبعض مشايخنا قالوا : عند محمد يسلم مقارنا للإمام . وذكر الإمام أبو نصر الصفار أن عطاء وإبراهيم يقولان : المقتدى بالخيار إن شاء سلم بعد فراغ الإمام وإن شاء سلم مع الإمام ، وقال محمد بن سلة : إذا سلم الإمام عن يمينه يسلم المقتدى عن يمينه بعده ، وإذا سلم الإمام عن يساره يسلم المقتدى عن يساره ، وقال الفقيه أبو جعفر المندواني رحمه الله : يسلم المقتدى مع الإمام حتى يصير خارجا بسلام نفسه ، فذهب الفقيه أبو جعفر إلى أن المقتدى يصير خارجا بسلام الإمام بشرط أن يسلم مع الإمام فيكون مقبلا للسنة ، وعن أبي حنيفة رحمه الله في هذا روايتان ، في رواية يصير المقتدى خارجا عن حرمة الصلاة بسلام الإمام ، وفي رواية لا يصير خارجا - وفي السراجية : إلا عند محمد رحمه الله . م : قال الشيخ الإمام أبو جعفر إلى الرواية التي يصير خارجا عن حرمة الصلاة - فتاوى الحجة : وإن سلم المقتدى قبل الإمام وذهب إن كان بعذر يجوز ، وإن لم يكن بعذر يكره مخالفة الإمام . ويجوز التحليل بكل شيء وبالتسليم أولى ، ولو جلس طويلا ولم يخرج يصير خارجا ، فإن كان عمدا كره منه وجازت صلاته ، وإن كان سهوا لا ، وإن سلم عن يمينه فقام وإن لم يتكلم ولم يخرج من المسجد يقعد ويسلم . م : وإذا فرغ الإمام من التسيحات قبل فراغ المأموم فللمأموم يتابع الإمام ولا يتم التسيحات - وفي الكبرى : هو الصحيح ، م : قال الفقيه أبو جعفر : هو الأشبه بمذهب أصحابنا ، وعلى قياس قول أبي مطيع البلخي يتم التسيحات لأن التسيحات عنده فريضة ، حتى قال : تفسد الصلاة بتركها كلا وبعضا ، والاشتغال بتمام الفرض أولى من الاشتغال بالواجب . وفي الذخيرة : وفي

صلاة الإمام. رواية بشر بن غياث: إذا أدرك المقتدى الإمام في ركوعه وركع معه وسبح مرة قبل أن يتمها ثلاثا رفع الإمام رأسه أتمها ثلاثا، ولو كان مع الإمام قبل أن يركع الإمام فركع مع الإمام وسبح قبل أن يتمها ثلاثا رفع الإمام رأسه رفع هو أيضا رأسه تبعاً للإمام، قال ثمة: وكذلك هذا في السجود. وإذا فرغ الإمام من التشهد والمؤتم لم يفرغ بعد ففي القعدة الأولى لا يتابع الإمام ما لم يتشهد، وفي فتاوى الحجة: يتابعه لأن المتابعة فرض، وقال الفقيه أبو الليث رحمه الله: الصحيح أن المقتدى يتم التشهد لأنه من الواجبات، وفي القعدة الأخيرة يتابع الإمام ويسلم معه. وفي الحاتية: ولو سلم الإمام قبل أن يفرغ المقتدى من الدعاء الذي يكون بعد التشهد أو قبل أن يصل على النبي عليه السلام فإنه يسلم مع الإمام، بخلاف التشهد لأن قراءة التشهد واجبة ولهذا يلزمه السهو بتركها ساهيا. بخلاف الدعاء والصلاة على النبي عليه السلام. ولو تكلم الإمام قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فإنه يتم التشهد، والكلام بمنزلة السلام. وإن أحدث الإمام متعمدا قبل أن يفرغ المقتدى من التشهد فإنه لا يتم التشهد، وفي الحاوي: سئل عن أحدث متعمدا قبل الفراغ من التشهد؟ قال: إن قدم مقداره جاز وإن كان في قراءته بعد. وفي الحاتية: ولو ركع الإمام في الوتر قبل أن يفرغ المقتدى من القنوت فإنه يتابعه لأن القنوت ليس بموقت ولا مقدر، ولو ركع الإمام في الوتر والمقتدى لم يقرأ شيئا من القنوت إن خاف فوت الركوع فإنه يركع، وإن كان لا يخاف يفت ثم يركع. م: وفي الكبرى: ومن أدرك الإمام في التشهد فقام الإمام أو سلم في آخر الصلاة قبل أن يتم المقتدى تشهده قال الفقيه أبو الليث: المختار عندي أنه يتم تشهده لأن التشهد من الواجبات، وإن لم يفعل أجزاء. م: وفي الفتاوى الحسامية: إذا قال الإمام السلام فاقضى به رجل في هذه الحالة لا يصير شارعا في صلاته لأنه سلم ولا يريد أن يعود إلى صلاته، ألا ترى أن المصلي إذا أراد أن يسلم على إنسان في صلاته ناسيا فلما قال «السلام» تذكر فسكت فسدت صلاته.

م: وإذا فرغ الإمام من الصلاة أجمعوا على أنه لا يمكن في مكانه مستقبل للقبلة في الصلوات كلها، فبعد ذلك ينظر: إن كان صلاة لا تطوع بعدها يتخير إن شاء انحرف عن يمينه أو عن يساره، وإن شاء ذهب في حوائجه، وإن شاء استقبل الناس بوجهه إذا لم يكن بحذاءه رجل يصلي - ولم يفصل بين ما إذا كان المصلي في الصف الأول أو الآخر، وهو جواب ظاهر المذهب، وفي الذخيرة: وإن كان بحذاءه رجل يصلي يكره للإمام أن يستقبل الناس وإن كان بينهما صفوف. وإن كان صلاة بعدها تطوع كالظهر والمغرب والمشاء يقوم إلى التطوع، ويكره له تأخير التطوع عن حال أداء الفريضة، وإذا قام إلى التطوع لا تطوع في المكان الذي صلى المكتوبة فيه بل يتقدم أو يتأخر أو ينحرف يمينا وشمالا أو يذهب إلى يمينه تطوع فيه، ومن المشايخ رحمهم الله من قال: إن كان إماما ومن عادته أن يتطوع قبل المكتوبة عن يمين المحراب فبعد المكتوبة ينبغي أن يتطوع عن يسار المحراب، قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله: هذا إذا لم يكن من قصده الاشتغال بالدعاء، فإن كان له وورد يقضيه بعد المكتوبات فأراد أن يقضى قبل أن يشتغل بالتطوع فإنه يقوم عن مصلاته فيقضى ورده قائما، وإن شاء جلس في ناحية من المسجد وقضى ورده ثم قام إلى التطوع، فمن الصحابة رضي الله عنهم من كان يقضى ورده قائما، ومنهم من كان يجلس في ناحية المسجد فيقضى ورده ثم يقوم إلى التطوع، والأمر فيه واسع، وما ذكره شمس الأئمة الحلواني دليل جواز تأخير السنن عن حال أداء المكتوبة، وما ذكرنا في ابتداء المسألة نص على كراهة تأخير السنن عن حال أداء الفريضة. هذا الذي ذكرنا في حق الإمام، فأما المنفرد والمقتضي فإن شاما قاما في مصلتهما، وإن شاما قاما للتطوع في مكانهما أو في مكان آخر، وفي بعض النواذر: قاما للتطوع في مكان آخر من المسجد فهو أحسن. وفي بعض الروايات: إن ذهب خطوة أو خطوتين فهو أحب إلي. وفي شرح شيخ الإسلام: بعض مشايخنا قالوا: المؤمنون يتقضون الصفوف ويتأخر بعضهم ويتقدم البعض، قال: وهكذا روي عن محمد

رحمه الله . وفي الحجة : الإمام إذا فرغ من الظهر والمغرب والعشاء يشرع في السنة ولا يشتغل بأدعية طويلة ، لما روى عن عائشة رضي الله عنها أن النبي صلى الله عليه وسلم كان يمكث بعد السلام قدر ما يقول " اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام " ؛ وروى أن النبي صلى الله عليه وسلم يقول دبر كل صلاة : " لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، له الملك وله الحمد ، يحيي ويميت وهو حي لا يموت ، بيده الخير وهو على كل شيء قدير ، هو الأول والآخر والظاهر والباطن وهو بكل شيء عليم ، ليس كمثل شيء وهو السميع البصير " ؛ وروى عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه كان يقول إذا فرغ من صلاته " سبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين " ، وفي الخبر عن النبي صلى الله عليه وسلم : من قرأ بعد كل صلاة مكتوبة " قل هو الله أحد " مرة فهو رقيق في الجنة ، ومن استغفر بعد كل صلاة عشر مرات غفر الله تعالى له ذنوبه وإن كانت أكثر من زبد البحر . وفي الصغرى : إذا فرغ من المغرب الأولى أن يبدأ بالركعتين قبل الدعاء . والولوية : رجل يدعو وهو ساهى القلب فإن كان دعاءه على الرقة فهو أفضل ، وإن لم يمكنه أن يدعو إلا وهو ساهى القلب فالدعاء أفضل من تركه لأنه ليس في وسعه أكثر من ذلك . وفي الخلاصة : ويكره أن يتطوع على مكان الفريضة .

م : و ٤٤ يتصل بهذا الفصل :

إذا انتهى إلى الإمام وقد سبقه الإمام بشيء من صلاته هل يأتي بالثناء ؟ فهذا على وجه الأول : إذا أدركه في حال القيام في الركعة الأولى أو في الثانية ، وفي هذا الوجه كان القاضي الإمام أبو علي النسفي يحكي عن أستاذه : لا يأتي بالثناء ، وقال غيره من أصحابنا : يأتي ، وذكر شيخ الإسلام المعروف بخواهر زاده : إن كانت الصلاة صلاة يخاف فيها بالقراءة يأتي بالثناء لا محالة - وفي النصاب : وعليه الفتوى ، م : وأما إذا كانت صلاة يجهل فيها بالقراءة إن أدرك الإمام في الركعتين الآخرين فكذلك الجواب يشتغل بالثناء ، وإذا

(١) وفي نسخة م : الكبرى .

كان في الركعتين الأولين فقد اختلف المشايخ ، منهم من يقول : يشتغل بالنساء ، ومنهم من يقول : لا يشتغل بالنساء وإليه كان يميل الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله وهو الأصح ، ومنهم من يقول : ينتظر مواضع سككات الإمام فأبى بالنساء فيما بينهما حرفا حرفا . وفي متفرقات شيخ الإسلام أبي جعفر : إذا جاء المسبوق إلى الإمام والإمام في الفتحة في صلاة يجهر فيها يثنى بالاتفاق ، وإذا جاء الإمام في السورة في صلاة يجهر فيها قال أبو يوسف رحمه الله : يثنى المسبوق ، وقال محمد : لا يثنى ، وفي اليتيمة : وذكر محمد بن شجاع عن أبي حنيفة وأبي يوسف مطلقا في المسبوق أنه يستفتح ثم إذا قام إلى القضاء فإنه يعيد الاستفتاح أيضا ، وفي الحائفة : ولو أن المسبوق لم يأت بالنساء في أول الصلاة فنام إلى قضاء ما سبق ذكر في الكيسانيات أنه يأتي به ، وفي النايغ : إذا أراد المسبوق أن يقضى ما سبق به قال الفقيه أبو الليث : ينبغي أن يتعوذ ويسمى ، وعلى قول أبي حفص الكبير رحمه الله يستفتح ثم يتعوذ ، والأصح أن النساء موضعه بعد التكبيرة الأولى ، وفي الحائفة : وعند أبي يوسف رحمه الله يتعوذ عند الدخول في الصلاة وعند القراءة أيضا ، وفي النايغ : المسبوق في قضاء ما سبق لم يكن عليه أن يقرأ بسم الله ، هكذا رواه الحسن عن أبي حنيفة ، وعن محمد أنه قال : يتعوذ ويأتى بالتسمية . قال الحسن الكرخي : وبه نأخذ . وفي صلاة العيد والجمعة إذا كان المسبوق بعيدا من الإمام لا يسمع قراءته : هل يثنى بعد تكبيرة الاستفتاح ؟ قال الفضلي : لا يثنى ، وقال الشيخ أبو عبد الله بن الفضل : يثنى . هذا الذي ذكرنا إذا أدرك الإمام في حالة القيام ، وأما إذا أدركه في حالة الركوع وكبر تكبيرة الافتتاح قائما هل يأتي بالنساء قائما ؟ يتحرى فيه ، إن كان أكبر رايه أنه لو أتى به قائما يدرك الإمام في شيء من الركوع فإنه يأتي به . وإن كان أكبر رايه أنه لو اشتغل بالنساء لا يدرك الإمام في شيء من الركوع لا يأتي بالنساء بل يتابع الإمام في الركوع ، ألا ترى أنه لو أدرك الإمام في صلاة الفجر إن كان أكبر رايه أنه لا يدرك الإمام في الركعة الثانية فإنه

لا يشغل بركنى الفجر ١ وقد ورد في ركعتى الفجر من المؤكدات ما لم يرد في غيره
لكن لما كان الاشتغال بركنى الفجر يؤدي إلى نفويت سنة الجماعة في الركعة الثانية كان
إقامة سنة الجماعة أولى ، فكذلك هاهنا ، وفي فتاوى الحجة : وفي الركوع لا يقرأ التاء
إذا أدرك الإمام في الركوع ، لكن يأتي تسيحات الركوع ، وفي النوازل : وكان
الفقيه أبو جعفر يقول : يترك التاء في حالة الركوع ، وبه تأخذ . وفي الذخيرة : وإن
أدركه وهو في الركوع فدخل في صلاته ولم يركع معه وسجد سجدتين لا يصير مدركا
للكعة ولا تفسد صلاته . وكذا لو أدرك الإمام في السجدة الأولى فركع وسجد معه
سجدتين لا يصير مدركا للركعة ، ولا تفسد صلاته . وإذا أدرك الإمام بعد ما رفع رأسه
من السجدة الأولى فدخل في صلاته فركع وسجد السجدة الأولى بنفسه والثانية مع الإمام
تفسد صلاته . م : فإن أدرك بعد ما رفع رأسه من الركوع يكبر تكبيرة الافتتاح
قائما ، يأتي بالتاء إن كان أكبر رايه أنه لو أتى بالتاء يدرك الإمام في السجدة . وكذا
لو أدركه في السجدة الأولى يكبر تكبيرة الافتتاح قائما ، يأتي بالتاء إن كان أكبر رايه
أنه يدرك الإمام في السجدة الثانية ثم يسجد ، ولا يأتي بالركوع وسجدتين ، ولو أتى بهما
تفسد صلاته ؛ وهل يستفتح قائما ؟ ذكر البقال في فتاواه : منهم من قال لا يستفتح ، ومنهم
من قال يستفتح ، وعن أبي حنيفة رحمه الله في المسبوق أنه يستفتح مطلقا من غير فصل .
وأما إذا أدركه في القعدة الأخيرة فانه يكبر تكبيرة الافتتاح قائما ثم يقعد ويتابعه
في التشهد ، ولا يأتي بالدعوات المشروعة بعد الفراغ من التشهد عند بعض المشايخ ، وإليه
مال شيخ الإسلام رحمه الله ، وبعضهم قالوا : يأتي بها متابعة للإمام ، هكذا رواه الشيخ
أبو عبد الله البلخي عن أبي حنيفة ، وبه كان يفتي عبد الله بن الفضل - الظهيرية : وهو
الأصح . ثم على قول من لا يأتي بالدعوات المشروعة بعد الفراغ من التشهد ما ذا يصنع ؟
اختلفوا فيما بينهم ، قال بعضهم : يكرر التشهد من أوله ، وقال بعضهم : يصلي على
النبي عليه السلام ، وفي التفريد : وقال بعضهم : يكرر كلمة الشهادة ، م : وقال بعضهم

يأتى بالدعوات التى فى القرآن (ربنا لا تواخذنا إن نسيتا أو آخطانا)^١ (ربنا لا تزغ قلوبنا بعد إذ هديتنا)^٢ وقال بعضهم : يسكت ، وقال بعضهم : بالخيار إن شاء أى بالدعوات المذكورة فى القرآن وإن شاء صلى على النبي صلى الله عليه وسلم ، وفى الحجة : صلى على النبي صلى الله عليه وسلم إلى قوله " حميد مجيد " : وسئل شيخ الإسلام محمد الطيان عن هذا فقال : يقرأ المسبوق التحيات كلمة كلمة ويقف عند كل كلمة حتى إذا بلغ التشهد بلغ الإمام السلام فيقوم إلى قضاء ما سبق لكيلا يكرر التشهد ولا يسكت ولا يجاوز قدر التشهد ، وهذا أولى الوجوه . القيمة : ذكر فى الأصل : وإذا انتهى الرجل والإمام قاعد وقد سبق بركعتين ؟ قال : يكبر تكبيرة يفتح بها الصلاة ثم يكبر أخرى فيقعد بها . وذكر البقالى فى كتاب الصلاة : و اختلفوا فى الاستفتاح فى هذا الموضع ، فبعضهم من قال يستفتح ثم يقعد ، وبعضهم من قال : لا يستفتح ، وفى الظهيرية : إذا قام المسبوق إلى قضاء ما سبق قبل سلام الإمام يكون مسيئاً ، وقيل : إن كان فى الوقت ضيق لا يكره ، وقيل : إن كان يخالف المرور بين يديه لا يكره . وفى الحجة : فإن قام المسبوق قبل أن يقعد الإمام قدر التشهد فإن بلغ المسبوق قدر التشهد فقد قد الإمام أيضاً ، وإن قام قبل أن يقعد الإمام قدر التشهد فإنه ينظر : إن قرا المسبوق بعد بلوغ الإمام قدر التشهد مقدار ما تجوز به صلاته جازت صلاته ويكره ، فإن قام المسبوق قبل أن يفرغ الإمام من التشهد فالمسألة على وجوه : إما أن يكون مسبوقاً بركعة أو بركعتين أو بثلاث ، فإن كان مسبوقاً بركعة فإن وقع من قراءته بعد فراغ الإمام من التشهد مقدار ما تجوز به الصلاة جازت صلاته ولو مضى على ذلك ، وإن لم يقع من قراءته ذلك المقدار بعد ما فرغ الإمام من التشهد لا تجوز صلاته . وكذلك لو كان مسبوقاً بركعتين ، ولو كان مسبوقاً بثلاث كان عليه فرض القراءة فى الركعتين وفرض القيام فى ركعة فينظر : إن كان قام بعد فراغ الإمام من التشهد أدنى قومة وقرأ فى الآخرين ما تجوز به الصلاة جازت صلاته ، وإن ركع فى الأولى قبل فراغ الإمام من التشهد ومضى على ذلك فسدت صلاته - والله أعلم .

(١) آية : ٢٨٦ من سورة البقرة (٢) آية : ٨ من سورة عمران .

الفصل الرابع: في بيان ما يكره للمصلى أن يفعل

في صلاته وما لا يكره

في التجريد: ويكره ترك الأذكار المسنونة - يريد بها الاستفتاح وتكبيرات الركوع والسجود وتسيحاتها . م : ويكره للصلى أن يغطي فاه - وفي الخاتمة: والله - في الصلاة، م : وهذا الذي ذكرنا في غير حالة المنذر، أما في حالة المنذر بأن غلبه التأثرب فلا بأس بأن يضع يده على فاه . الحجة: ويكره للصلى أن يغمض عينيه في الصلاة لأنها عادة اليهود . وفي السفناني: وحاصله أن كل عمل هو مفيد للصلى فلا بأس أن يأتي به، أصله ما روى أن النبي عليه السلام عرق في صلاته ليلة فسلط العرق عن جبينه لأنه كان يؤذيه، وكان مفيدا، وفي زمن الصيف كان إذا قام من السجود تفض ثوبه يمنة ويسرة، فأما ليس بمفيد فيكره للصلى أن يشتغل به . م : ويكره أن يصلى معتجرا - وتكلموا في تفسير الاعتجار، قال بعضهم: أن يشد العمامة حول رأسه بالتمديد ويدي هامته كما يفعل بعض الشطارين، وقال بعضهم: أن يشد بعض العمامة على رأسه والبعض على بدنه، وعن محمد رحمه الله أنه قال: لا يكون الاعتجار إلا مع تقب وهو أن يلف بعض العمامة على رأسه ويحمل طرفاه شبه المعجرا للنساء يلف حول وجهه، وإنه مكروه . ويكره أن يصلى وهو عاقص شعره - والعقص هو الإحكام والشد، والمراد من المسألة عند بعض المشايخ أن يجمع شعره على هامته ويشده بصمغ أو غيره ليتلبد، وعند بعضهم أن يلف ذوائبه حول رأسه كما تفعله النساء في بعض الأوقات، وعند بعضهم أن يجمع الشعر كله من قبل القفا ويسكه بخيط أو خرقة كيلا يصبب الأرض إذا سجد . ويكره أن يضع يديه على الأرض قبل ركبته إذا انحنى للسجود، وإذا قام رفع يديه قبل ركبته، ويجوز أن يفعل خلافا حالة المنذر . وفي الحجة: ويكره للصلى

(١) المعجور: ثوب تشده المرأة على رأسها .

أن يجر ذراعيه في السجود والقعود، لأنه يخل بحرمة الصلاة . م : ويكره أن يقرقر الديك ، وأن يقبض إقواء الكلب - وتفسيره : أن يضع يديه على الأرض وينصب غنديه ، وقيل تفسيره : أن يضع أليته على الأرض وينصب يديه أمامه نصبا ، وفي شرح الطحاوى : والإقواء أن ينصب رجله ويقعد عليها - وفي الكافي : هو الأصح . وفي الهداية : والإقواء أن يضع أليته على الأرض وينصب ركبته نصبا ، وهو الصحيح . وفي الحجة : والإقواء أن يقعد على عقبه بين السجدين ويدها على الأرض وهو إقواء الكلب . وإن لم يضع يديه على الأرض عند الرجوع إلى القعود ولكن لا يقعد بين السجدين قعودا تاما ويقعد على عقبه فهو أيضا إقواء . م : ويكره أن يفترش ذراعيه اقتراش الثعلب ، وفي الحجة : ويكره أن يفترش ذراعيه في السجدة ويضع بطنه على غنديه ويرفع رأسه قليلا . لأنه يشبه قر الديك وهو منهي . وفي الكافي : ويكره للصلى أن يفضل ما هو من أخلاق الجبارة لأنه في مقام التواضع . م : ويكره أن يرفع يديه عند الركوع وعند رفع الرأس من الركوع . ويكره السدل في الصلاة - وتفسيره : أن يضع ثوبه على كتفيه ويرسل طرفيه ، وفي القدوري يقول في تفسيره : أن يجعل ثوبه على رأسه أو كتفيه ثم يرسل أطرافه من جوانبه ، ومن صلى في قباء أو المطرف أو في الباراني يبنى أن يدخل يديه في كفيه ، ويشد القباء بالمنطقة احترازا عن السدل ، وعن الشيخ الإمام أبي جعفر رحمه الله : إذا صلى مع القباء وهو غير مشدود الوسط فهو مسيء . وفي الخلاصة والنصاب : المصلى إذا كان لابس شقة أو فرجى ولم يدخل يديه في كفيه اختلف المتأخرون في الكراهية ، والمختار أنه لا يكره . وفي السراجية : ويكره الصلاة في ثوب اليهودي والمجوسى . م : ويكره لبسة السماء - وذلك بأن يجمع طرفي ثوبه ويخرجهما تحت إبطيه ويضعهما على كتفيه الأخرى إذا لم يكن عليه سراويل . وكذلك

(١) رداء من حر ذو اعلام ، جمه : مطارف (٢) لعل المطررة ، أى الكسوة التى يرتديها الرجل في المطر فوق الثياب لوقايتها ، و " باران " بالفارسية : المطر .

يكره أن يضع ثوبه على رأسه ويلب به جميع بدنه بحيث لا يبقى له فرجة . وكذلك يكره له أن يكف ثوبه أو يرفه لثلاث يترتب . وفي شرح المتفق : ولا يحك جسده يده . م . ويكره الصلاة في إزار واحد . وفي الحاشية : من غير عذر ، قال الشيخ الإمام نعم الدين النسفي في كتاب الحاصلات : قلت لشيخ الإسلام إن محمدا رحمه الله يقول في الكتاب : لا بأس بأن يصلى في ثوب واحد متوشحا به أقال : مراد محمد رحمه الله أن يكون ثوبا طويلا يتوشح به ويجعل بعضه على رأسه وبعضه على منكبيه وعلى كل موضع من يديه ، أما ليس فيه تنصيص على إعراء الرأس والمنكبين ، وقد روى عن أصحاب النبي عليه السلام كانوا يكرهون إعراء الماكب في الصلاة . ويكره الصلاة حاسرا رأسه تكاسلا أو تهاونا . وفي الذخيرة : إذا كان يجد العمامة ، م . ولا بأس إذا فعله تذكلا وخشوعا بل هو حسن ، وفي الحجة : ذكر السيد الإمام في الملتقط أنه يكره على الإطلاق لأن الخشوع خشوع القلب ، وفي ذلك ترك هيئة الصلاة وتطيئها ، وفي الحاشية : إن صلى مكشوف الرأس لأجل الحرارة والتخفيف يكره ، وفي الفتاوى العتبية : والمختار أنه يكره . م . وكذلك يكره الصلاة في ثياب البذلة ، وكذلك يكره في ثوب فيه تصاوير ، وفي التهذيب : ولو كانت على وسادة منصوبة بين يديه يكره ، ولو كانت ملقاة على الأرض لا يكره ، الهداية : إنه يكره لو كانت على الستر ، وأشدّها كراهة أن يكون أمام المصلّي ثم فوق رأسه ثم على يمينه ثم على شماله ثم خلفه ، وفي الجامع الصغير الثاني : وإن كان خلفه أو تحت قدميه لا يكره ، الهداية : ولا يكره تمثال غير ذي الروح لأنه لا يعبد ، وفي الجامع الصغير الحاشي : ويكره التصاوير في الثوب ، وفي الحاشية : والكراهة إذا كانت الصورة كبيرة وتبدو للنّاظر من غير تكلف ، فإذا كانت صغيرة أو محوّة الرأس لا بأس به ، وفي الفتاوى العتبية : ومقدار الطير يكره وإن خيط عنقه لأنه كالطوق إلا أن يخط رأسه كله . وفي الظهيرية : هذا إذا كانت التصاوير مكشوفة ، أما إذا كانت مستورة فلا بأس به ، وفيه مسائل ستأتي في كشاف

الاستحسان . م : والمستحب للرجل أن يصل في ثلاثة أبواب : قبض ، وإزار ، وعباءة ،
والمستحب للمرأة أن تصل في قبض ، وإزار ، ومقنعة . ولا يرفع ولا يثبت بشيء من
جسده أو ثيابه . وفي الفتاوى الخلاصة : إذا أراد أن يصل على القباء يحمل الكتف تحت
رجليه فيسجد على الذيل ويصل على الظهارة . وفي الحجة : سئل صاحب الكتاب عن
سقطت قلنسوته أو عمامته في الصلاة كيف يصنع ؟ فقال : رفع القلنسوة بعمل قليل
يد واحدة أفضل من الصلاة مع كشف الرأس ، وأما العمامة فإن أمكنه رفعها
وضمها على الرأس معقودة كما كانت فستر الرأس أولى يد واحدة ، وإن انحلت العمامة
ويحتاج إلى تكويرها فالصلاة مع كشف الرأس أولى من عقد العمامة وقطع الصلاة .
م : ولا يفرقع أصابعه . وفي الحائنة : ولا يتمطى ، وفي النوازل : يكره التفرقع في
المسجد في غير الصلاة . م : ولا يحمل يده على عاصرته ، قيل : إنه استراحة أهل النار ،
ولا يقلب الحصى ، إلا إن لا يمكنه من السجود فيسوى موضع سجوده مرة أو مرتين
فلا بأس به ، وفي الفتاوى العتاية : ويكره شد وسطه لأنه صنيع أهل الكتاب . م : ويكره
مسح جبهته من التراب في أثناء الصلاة . وفي الحائنة : لا بأس بأن يمسح العرق من جبهته
في الصلاة . ويكره أن يشبك أصابعه . ولا بأس بأن يفض ثوبه ثلثا يلتصق بجسده
في الركوع . م : ويكره عد الآي والتسبيح في الصلاة ، وكذلك عد السور - يريد بها
العد بالأصابع ، وهذا قول أبي حنيفة رضي الله عنه ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله :
لا بأس به ، ثم من مشايخنا من قال : لا خلاف في التطوع أنه لا يكره ذلك وإنما
الخلافاً في المكتوبات ، قال الفقيه أبو جعفر : وجدت رواية عن أصحابنا أنه يكره
فيهما ، وعن أبي يوسف أنه قال : لا أرى بعد الآي في المكتوبة بأساً ولا في التطوع ،
قال : وأراد بهذا المدّ بالقلب دون البنان ، وفي الحائنة : قالوا إن غزبرؤس
الأصابع لا يكره . واختلف المشايخ في كراهة عد التسبيح خارج الصلاة ، بعضهم كرهوا
ذلك وقالوا : تسبح وتمحى وتذنب ولا تحصى . م : المصلى إذا مر بأية فيها

[ذكر النار أو ذكر الموت فوق عندها وتوعد من النار واستغفر، أو مر بأية فيها] ذكر الرحمة فوق عندها وسأل الله الرحمة فهاتان ثلاث مسائل: مسألة في المنفرد والجواب فيها أنه إن كان في التطوع فهو حسن وإن كان في الفرائض يكره، ومسألة في الإمام والجواب فيها أنه لا يفعل ذلك في التطوع والقرض، ومسألة في المقتدى والجواب فيها أنه يستمع وينصت ولا يشتغل بالدعاء. وفي السراجية: إذا أتى الإمام وهو راكع كره أن يركع دون الصف، وينبغي أن ينتهي إليه بالسكينة والوقار. م: ويكره له أن ينظر إلى السماء، ولا يلتفت يميناً وشمالاً، فأما إن نظر بموق عينيه ولا يحول بعض وجهه لا يكره. ويكره له أن يسجد على كور عمامته. وفي الزاد: وفاضل ثوبه، وعن أبي يوسف أنه لا يجوز. وهو قول الشافعي رحمه الله. م: ويكره له التنخم قصداً - يعني عن اختيار - إذا كان صوتاً لا حروف له. وإن كان له حروف كان في كونه مفسداً اختلاف كما يأتي بيانه بعد، وأما السعال الذي هو مدفوع إليه فلا يكره، ويكره التنخم قصداً. وفي الكافي: وكره رد السلام بيده لأنه سلام معنى، وفي القيمة: ولا يكره رد السلام بالإشارة، وحكى نحوه عن الشافعي: رحل صلى فدخل عليه الآخر فقال: كم صليتم؟ فأشار بيده أهم صلوا ركعتين قال: لا تفسد صلاته بالإشارة. م: ولا يصلى وفي فيه دراهم أو ذنانير لإيتمه عن القراءة، وإن منه لم تجز صلاته، وفي موضع آخر: إن منه عن أداء الحروف أفسد الصلاة، وإن لم يمتنع عن عين القراءة وإنما منه عن سنة القراءة لا تفسد صلاته ولكن يكره له، وإن لم يمتنع شيئاً فلا بأس به. ويكره النفخ في الصلاة. ومراده نفخ لا يسمع. ويكره أن يتلع ما بين أسنانه إذا كان قليلاً. الذخيرة: ومن صلى وقدامه بول أو عذرة يكره، وفي الملتقط: ولا يكره عن يساره أو عن يمينه. القيمة: مثل علي بن أحمد عن الإزار الذي يمسح به الوجه والرجل هل يكره الصلاة عليه؟ قال: غيره أولى بالصلاة عليه. و مثل أبو حامد

(١) من أر، خ وغيرهما.

قال : لا بأس به . م : الرجل إذا كان خلف الإمام قرع الإمام من السورة لا يكره له أن يقول " صدق الله و بلفت رسله " ولكن الأفضل أن لا يقول . و يكره الجهر بالتسمية في صلاة الجهر ، و كذلك الجهر بالتأمين . و كذلك يكره له إتمام القراءة في الركوع . و كذلك يكره تحصيل الأذكار المشروعة في الانتقالات بعد تمام الانتقال . و يكره الاتكاء على العصا ونحوها من غير عذر في الفرائض ، و لا يكره في التطوع ، و قبل : يكره في التطوع أيضا ، و في الحجة . ولو احتاج في الصلاة إلى أن يتوكأ على عصاه أو جدار لا بأس به عند أبي حنيفة رحمه الله ، و عندهما يكره . م : و يكره إمساك شيء من ثوب أو درم يده ، فإن كان لا يشغله فلا بأس به . و كذا يكره حمل الصبي في حالة الصلاة ، و إن كان بعذر لا يكره . و يكره أن يخطو خطوات من غير عذر و وقف بعد كل خطوة ، و إن كان بعذر لا يكره . و يكره التهايل على يمناه مرة و على يسراه أخرى . و في الظهيرية : و يكره القيام باحدى القدمين ، و يكره التراوح بين القدمين في الصلاة إلا بعذر . و في الحامى عن أبي القاسم : لو تحول من الظل إلى الشمس قال : أكره له ذلك لأن الظل لا يؤذيه ولكن أراد به الراجح . قال نصر : يكره التطرع قبل العشاء مخافة أن يفوته العشاء ، و إن لم يفت فلا كرامة . م : و يكره التربع من غير عذر ، و في النخاية : و إن تربع في التطوع لا على وجه التكبر جاز . م : و إن أخذ قلة في الصلاة يكره له أن يقتلها ، لكن بدفنها تحت الحصير ، وهذا قول أبي حنيفة ، و روى أيضا : لو أخذ قلة أو برغوثا و قتله أو دفنه فقد أساء ، و عن محمد أنه يقتلها و قتلها أحب إلى من دفنها ، و أى ذلك فعل فلا بأس به ، و قال أبو يوسف رحمه الله : يكره قتلها و دفنها في الصلاة . و في الحجة : و يكره أن يذب يده و كنه الذباب و البعوض ؛ إلا عند الحاجة بهمل قليل . م : و يكره أن يترق في الصلاة . و كذا يكره ترك الطمأنينة في الركوع و السجود ، و هو أن لا يقيم صلبه . و في النخاية : و يكره القراءة غير حالة القيام . الملتقط : و لو فرغ من الوتر و سجد سجودا طويلا لا يكره على قياس قول

محمد : م : ولا بأس بالصلاة على الطنافس ، والبيود وسائر القروش - وفي جامع الجوامع :
والأدم ، وقال مالك : يكره ، وفي فتاوى القباية : و يكره الصلاة مع البرنس ،
ولا يكره لبسه في الحرب . م : والصلاة على الأرض وعلى ما أشبه الأرض أفضل : ويكره
أن يطول الركعة الأولى في التطوع ، وفي السنن : وعلى اختيار أبي اليسر : لا يكره ،
ويكره تطويل الثانية على الأولى في جميع الصلوات . وفي الخانية : ويكره تكرار
السورة في ركعة واحدة في الفرائض ، ولا بأس بذلك في التطوع . م : ويكره أن
يحرف أصابع يديه أو رجله عن القبلة في السجود وغيره . ويكره نزع القميص
والقلنسوة ولبيها ، وخلع الخف بعمل يسير . ويكره أن يشم طيباً أو ريحاناً . في
اليتمية : سئل الوري عن صلى فيرفع يديه للتكبير خارج الكم أذاك أفضل أم رفضها
في كره ؟ فقال : كلاهما سواء . وخارج الكم أولى . وذكر أبو بكر في باب الطواف
من كتاب الحج أن محاذاة المرأة للرجل في صلاة لا يشتركان فيها بوجوب الكراهة . في
الحصة : إذا صلى وبين يديه سراج يضيء فلا بأس به ، والأولى أن لا يواجهه . وفي
الخانية : ويكره أن يصل وبين يديه تور - وفي السنن : مفتوح الرأس - م : أو كانون
فيه نار موقدة . ولا بأس بأن يصل وبين يديه أو فوق رأسه بهضب أو سيف معلق
أوما أشبه ذلك ، وفي الجلالة الخانية : ومن الناس من كره ذلك . وفي السنن :
واختلف فيمن صلى وبين يديه شمع أو سراج قبل يكره والصحيح أنه لا يكره .
وبعض المسائل : تأتي في كتاب الكراهة والاستحسان .

وما يتصل بهذا الفصل

قال محمد رحمه الله : لا بأس بأن يكون مقام الإمام في المسجد ورأسه في السجود في
الطاق ، ويكره أن يقوم في الطاق ، فإن كان المجراب مشبكاً وقام الإمام في الطاق هل
(١) الطنافس جمع طنفسة ، وهي البساط والحصير ، والكلمة من الدخيل (٢) برنس :
قلنسوة طويلة كانت تلبس في صدر الإسلام (٣) في نسخة م : وكثير من اللساني .

يكره؟ على أحد القولين وهو على طريق تخصيص المكان يكره، وعلى الطريق الآخر وهو على طريق اشتباه حال الإمام لا يكره^١، ثم إن محمدا رحمه الله اعتبر القدم في هذه المسألة لجعل الإمام كالحارج عن الطاق إذا كان قدماء خارج الطاق وإن كان رأسه في الطاق عند السجود، وإنه يوافق أصول أصحابنا فأنهم قالوا فيمن حلف لا يدخل دار فلان فأدخل رجله في دار فلان [يحنث في يمينه وإن كان جميع أعضائه خارج الدار، ولو أدخل جميع أعضائه في دار فلان]^٢ ورجلاه خارج الدار لا يحنث، وكذلك الصيد إذا كان قدماء في الحرم ورأسه خارج الحرم كان صيد الحرم، ولو كان على العكس لا يكون صيد الحرم، وكذلك المصل إذا كان قدماء على مكان نجس لا يجوز صلاته، ولو كان قدماء على مكان طاهر وركبته ويداؤه على مكان نجس يجوز. وكذلك قالوا في المأموم إذا كان أطول من الإمام وصلى بجنبه وهو بحال لو سجد يقع رأسه قبل رأس الإمام فصلاته جائزة، فقد اعتبروا القدم في هذه المسائل. وفي السراجية. ويكره أن يقوم الإمام [في غير المحراب إلا لضرورة] ٣٠؛ وإذا كان الإمام على الدكان والقوم على الأرض^٤، أو كان الإمام على الأرض والقوم على الدكان: ففي الفصل الأول يكره رواية واحدة، وفي الفصل الثاني روايتان، في رواية الأصل يكره، وذكر الطحاوي أنه لا يكره، وقال بعض مشايخنا: إنما يكره إن كان الإمام وحده على الدكان أو وحده على الأرض، أما إذا كان بعض القوم مع الإمام فلا بأس به، وذكر شيخ الإسلام خواهرزاده فيما إذا كان القوم على الدكان إنما يكره على رواية الأصل إذا لم يكن للقوم فيه خطر، أما عند الضر فلا يكره، كما في الجمعة فإن القوم يقومون على الرقاف^٥ والإمام على

(١) يبحث أن حال الإمام لا يشته (٢) مس. أر. خ وغيرهما (م) الدكان: الحانوت، هو شيء كالصطبة يقعد عليه، والمصطبة مكان محمد قليل الارتفاع عن الأرض يجلس عليه (٤) الرقاف جمع: رف، وهو خشبة أو نحوها تنشد إلى الحائط فنوضع عليها طرائف البيت.

الأرض ولم ينكر عليهم أحد من الأئمة . وحكى عن شمس الأئمة الحلوانى : الصلاة على الرفوف في المسجد الجامع من غير ضرورة مكروهة ، وعند الضرورة بأن امتلاء المسجد ولم يحدد موضعا يصلى فيه فلا بأس به . وحكى عن الإمام أبى الليث رحمه الله فى مسألة الطاق إذا تحققت الضرورة بأن ضاق المسجد على القوم والإمام يقوم فى الطاق فلا يكره ، وذكر شيخ الإسلام عن الطحاوى رحمه الله أنه قال : إن كان الدكان دون قامة الرجل لا يكره كبف ما كانت ، وإن كان مثل قامة الرجل إن كان الإمام على الدكان يكره رواية واحدة ، وإن كان القوم على الدكان فيه روايتان ، وهكذا روى عن أبى يوسف أنه قدر الدكان بهذا ، وذكر الشيخ شمس الأئمة الحلوانى عن الطحاوى الكراهة فيما إذا جاوز الدكان قدر قامة الوسط . وإن كان دون ذلك لا يكره . قال رحمه الله : وقد قال بعض مشايخنا : إن كان الدكان قدر ذراع يكره ، وإن كان دون ذلك لا يكره . وفى الخلاصة الخانية : وعليه الاعتقاد .

م : و يكره للقتدى إذا كان وحده أن يقوم على يسار الإمام أو خلفه ، فإن السنة أن يقوم على يمينه . وكذا يكره للنفرد أن يقوم فى خلال صفوف الجماعة فيخالفهم فى القيام والعمود . الخانية : و يكره أن يصلى وقبله نيام أو قوم يتحدثون فى رواية الحسن عن أبى حنيفة ، وفى الجامع الصغير الخانى قالوا : لا بأس أن يصلى إلى ظهر رجل قاعد يتحدث ، م : وقالوا : إذا كان حديثهم لا يشوش عليه ، أما إذا كان يشوش فهو مكروه ، وفى الكافى : والتقييد بالظهر يشير إلى أنه لو صلى إلى وجهه يكره ، م : قالوا : وتأويل رواية الحسن إذا رفعوا أصواتهم وربما يصير ذلك سببا لقطع الصلاة ، وفى الخلاصة الخانية : وفى التائمين إنما يكره إذا كان يخاف أن يظهر صوت التائم فيضحك فى صلاته ويضجل التائم إذا اتقه ، وإن لم يكن كذلك فلا بأس به . وفى السنن : قوله « إلى ظهر رجل يتحدث » إشارة إلى أنه لا بأس بأن يصلى وإن كان بقربه قوم يتحدثون ، ومن الناس من كره ذلك . م : و يكره للقتدى أن يقوم خلف الصفوف وحده إذا وجد فرجة

في الصفوف ، وإن لم يجد فرجة في الصفوف روى محمد بن شعاع والحنن بن زبيد عن أبي خنيفة أنه لا يكره ، وإن جر أحدا من الصف إلى نفسه وقام معه فذلك أولى .

الحائفة : ويكره الصلاة في سبعة مواطن : في قوارع الطريق ، وفي ضناطن الإبل ، والمزيلة ، والمجزرة ، والمخرج ، والمقتسل ، والحمام ، فإن غتلت في الحمام فوضعا ليس فيه تماثيل فصل لا بأس به . ولا بأس بالصلاة في موضع جلوس الحامي . وذكر في الخزانة من جعلتها : مراض الغنم ، و سطح المويلة ، والاصطبل ، والفاحونة ، م : ومنها الصلاة في المقبرة لأنه تشبه باليهود ، فإن كان فيها موضع أعد للصلاة ليس فيه قبر ولا نجاسة لا بأس به ، وفي الخاوي : وإن كانت القبور ما وراء المصلي لا يكره ، وإن كان بينه وبين القبر مقدار فو كان في الصلاة ويمر لإنسان لا يكره فها هنا أيضا لا يكره . وفي السنن : ويكره للإنسان أن يخص لنفسه مكانا في المسجد يصلي فيه ، خ : ومنها الصلاة على سطح الكعبة لما فيه من ترك التعظيم . ولا بأس بالصلاة على السجدة بأن كانت موضوعة على الأرض لأنها بمنزلة السرير . وإن كانت في عنق الدابة وهي تسير أو لا تسير فهي صلاة على الدابة . وفي المقتط : والصلاة في مراض الغنم لا يكره إذا كان بعيدا من النجاسة . م : ويكره الصلاة في طريق الطامة ، وكذا يكره الصلاة في الصحراء من غير سترة ، ومقدار سترة يأتي بعد هذا في فصل على جدة إن شاء الله ، ويكره للرجل أن يؤمر بما لم يكره ، وكذا يكره له أن يتقبل على قوم بالتطويل ، وكذا يكره له أن يتوقف عليهم على وجه يعيظهم عن إكمال سلتها ويكره أن يلجئ الصوم إلى الفتح عليه ويقرأ ما لا يعي فيه ، فإن عرض له شيء انتقل إلى غيره أو رجع إن قرأ ما يتكفيه . وكذا يكره له أن يمسك في مكانه بعد ما تسل

(١) سلة أراد بهذا الرمز خزانة الله لأنه أوود قبل هذا من الخزانة بعض مواضع تتركه الصلاة فيها ، أو المراد به الخاية أي الفتوى المصطلحان ، فانه شرع بذكر المواطن تتركه فيها الصلاة من الخالية .

إلا قدر ما يقول : اللهم أنت السلام ومنك السلام تباركت يا ذا الجلال والإكرام ،
الملتقط : ولو صلى فى بيت رنجل فى مصلاه بنير إذنه يجوز لوجود الإذن دلالة .
الضيقية : ويكره أن يؤم الرجل للرجل فى بيته إلا بأذنه ، إلا أن يكون الضيف سلطانا
لحسن الإمامة له . البتمة : سئل الحلوانى عن يصل جماعة مع أهله فى بيته أحيانا هل
ينال فضل الجماعة ؟ قال : لا ، وسئل : هل يكون بدعة ومكرها ؟ قال : نعم . وفى
المتفق : وإن تفت عن مسجد المحلة فالمرأ فى البيت يؤم أهله . الحجة : الصلاة فى العالين
تفضل على صلاة العالى أضعاقا مخالفة لليهود .

البتمة : سئل عبد العزيز بن أحمد الحلوانى عن الإساءة والكراهة حكم أىها أغلظ ؟
فقال : الكراهة ألحش من الإساءة .

فى خزنة الفقه : و من المنهى الارتفاع قبل الإمام ، و المدو والمرولة للصلاة ،
ومن المنكروه مجاوزة الدين عن الأذنين ، ورفع الدين تحت المنكبين ، و سجدة السهو
قبل الإمام ، و المكث قاعدا بعد أداء الفريضة فى الظهر والمغرب والعشاء ، و قيام القوم
فى الصف عند الإقامة مع غيبة الإمام .

م : الفصل الخامس

فى بيان ما يفسد الصلاة وما لا يفسد

يجب أن يعلم بأن ما يفسد الصلاة نوعان : قول ، وفعل . فبدأ بالقول ، فنقول :
إذا تكلم فى صلاته ناسيا ، أو ساميا ، أو عامدا ، أو عاهتا ، أو قاصدا قليلا أو كثيرا ، تكلم
لإصلاح صلاته بأن قام الإمام فى موضع القعود فقال له المقتدى أقعد أو قد فى
فى موضع القيام فقال له المقتدى قم أو لا للإصلاح فى صلاته ويكون الكلام
من كلام الناس - وفى الثانية قبل أن يقدم قدير التشهد - م : استقبل الصلاة عندنا ،
وفى السناقى : وعند الشافى إذا تكلم ناسيا أو عاهتا لا يستقبل الصلاة إلا إذا طال
كلامه . لم : وهذا إذا تكلم على وجه يسمع منه ، فأما إذا تكلم على وجه لا يسمع منه

فإن كان بحيث يسمع نفسه تفسد صلاته ، وإن كان بحيث لا يسمع نفسه إن لم يصحح الحروف لا يضره ، وإن صحح الحروف حكي عن الإمام الكرخي أنه تفسد صلاته ، وحكى عن الإمام أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله أنه لا تفسد ، والاختلاف في هذه المسألة كالاختلاف فيما إذا قرأ في صلاته ولم يسمع نفسه هل يجوز صلاته . وفي النوازل : ولو هجر في صلاته أو هذى بعد ما غلب النوم تفسد صلاته . وإذا تكلم في الصلاة وهو في النوم تفسد صلاته ، وهو المختار .

م : وإذا عطس الرجل فقال : رجل في الصلاة " رحمك الله " فسدت صلاته ، ذكر المسألة في الجامع الصغير من غير ذكر خلاف ، وذكر في موضع آخر : قال أبو يوسف رحمه الله : لا تفسد صلاته . وفي فتاوى الفضلي : إذا عطس الرجل فقال رجل في صلاته " الحمد لله " لا تفسد صلاته وإن أراد به الجواب ، لأنه جواب غير العاطس للعاطس ليس هو التحميد فلم يكن مجيباً ، وفي الحجة : لو توجه إلى العاطس فقال " الحمد لله " قطع صلاته لأنه أخرج الكلام مخرج الجواب . وفي المنتقط : ولو أراد الشكر لا تفسد صلاته . وعن حسن بن زياد : ينبغي إذا عطس أن يحمده الله تعالى فيقول " الحمد لله رب العالمين " أو " الحمد لله على كل حال " ولا ينبغي أن يقول غير ذلك . م : وفي نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله : إذا عطس الرجل في الصلاة حمد الله تعالى ، فإن كان وحده إن شاء أسر به وحرك لسانه ، وإن شاء أعلن ، فإن كان خلف إمام أسر به وحرك لسانه ، وقال أبو يوسف بعد ذلك : إن كان يصلي وحده أو خلف الإمام فطس فليحمد الله في نفسه ولا يتكلم فيه . وفي النوازل : قال الفقيه وبه نأخذ ، م : وقال أبو حنيفة : يهت ، وفي الوالوجية : الأحسن أن يسكت . م : وعن أبي حنيفة رحمه الله في العاطس : يحمده الله في نفسه ولا يحرك لسانه ، ولو حرك تفسد صلاته . وعن بعض المشايخ أن المصلي إذا عطس وقال لنفسه " رحمك الله " (١) هجر في النوم أو مرضه : خطأ وهذى (٢) هذى : تكلم بغير معقول لمرض أو غيره .

ياقضى، لا تفسد صلاته، وفي الخاتمة: ولو قال "يرحمك الله" لنفسه فسدت صلاته وينبغي أن لا تفسد كما لو دعا بدعاء آخر . ٢ : ولو عطس رجل في الصلاة فقال له رجل في الصلاة "يرحمك الله" فقال العاطس "آمين" فسدت صلاته لأنه أجابه . وفي الخاتمة: ولو كان بمجنب المصلي العاطس رجل آخر في الصلاة فأتعطس المصلي وقال له رجل ليس في الصلاة "يرحمك الله" فقال المصليان "آمين" فسدت صلاة العاطس ولا تفسد صلاة غير العاطس، لأن تأمينه ليس بجواب . وفي الولوجية: وإذا عطس خارج الصلاة ينبغي أن يحمده الله تعالى فيقول "الحمد لله رب العالمين" وينبغي لمن يحضره أن يقول "يرحمك الله" ويقول العاطس "بغفر الله لنا ولكم" أو يقول "يهديك الله ويصلح بالك" ولا يقول غير ذلك . وإن عطس ثلاث مرات ينبغي أن يحمده الله في كل مرة ومن يحضره أن يشتمه ثلاث مرات، فإذا زاد على الثلاث فالعاطس يقول "الحمد لله" وأما من حضره إن شتمه لحسن، وإن لم يفعل بعد الثلاث لحسن . وفي واقعات الناطق: وإذا عطست المرأة لا بأس بتشميتها إلا أن تكون شابة لأن فيه فتنة .

الذخيرة: إذا آمن المصلي لدعاء رجل هو ليس في الصلاة تفسد صلاته . الصيرفة: سئل قاضي خان عن قراءة الكتاب خارج الصلاة فقال رجل في الصلاة "آمين"؟ قال: تفسد، وفي غريب الرواية: لا تفسد . ٣ : وإذا أخبر المصلي بخبر يسوؤه قال "إنا لله وإنا إليه راجعون" وأراد به جوابه فهذا يقطع الصلاة، وإن لم يرد جوابه لم يقطع، وذكر المسألة من غير خلاف . ولو أخبر بخبر يسره بأن قيل له "قدم أبوك" قال "الحمد لله" وأراد جوابه قطع الصلاة في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وقال أبو يوسف: لا يقطع . وعلى هذا الاختلاف إذا أخبر بما يسجبه قال "سبحان الله" أو قال "لا إله إلا الله" وأراد جوابه، وفي الهداية: والاسترجاع على هذا الخلاف في الصحيح - وفي الكافي: وقيل إنه مفسد اتفاقاً . وفي السفناني: وعلى هذا الخلاف

إذا وصف الله تعالى بوصف لا يليق به فقال "سبحان الله" يرد به الجواب، و قول الشافعي مثل قول أبي يوسف . وفي الخاتمة: وإذا أخبر بخبر يهوله فقال "لا إله إلا الله" أو قال "الله أكبر" إن لم يرد به الجواب لم تفسد صلاته . الخلاصة: المصلي إذا أخبر بخبر يسره أو بخبر عجيب فقال "اللهم صل على محمد" أو قال "الله أكبر" لا تفسد صلاته بالإجماع إن لم يرد به الجواب، وإن أراد به الجواب فقال بعضهم: تفسد صلاته عند الكل، وهو الظاهر . ولو قال رجل "اقرأ الفاتحة لأجل المهات" قرأ المسبوق لقاتل أن يقول: لا تفسد، و لقاتل أن يقول: تفسد، كالتسبيح، وفيه اختلاف المشايخ وعن الإمام الحسائي رحمه الله أنه أفتى بفساد الصلاة . وبه يفتى . وفي الظهيرية: ولو لدغته عقرب فقال "بسم الله" تفسد صلاته عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله . وكذا لو قال عند رؤية الهلال "ربي وربك الله" . ولو عوذ نفسه بشيء من القرآن للحمي ونحوها تفسد عندهم .

وفي السراجية: رجل أجهت قراءة الإمام لمجمل يكي ويقول "بلى ونعم" أو "آرى" لا تفسد صلاته . وفي الملتقط: ولو قال "سمع الله لما حمده" لا تفسد صلاته . م: رأى رجلا اسمه يحيى وبين يديه كتاب موضوع فقال "يا يحيى خذ الكتاب بقوة" وأراد به خطابه، أو كان الرجل في سفينة وابنه خارج السفينة قال "يا بني اركب معنا" وأراد به خطابه، أو كان يجبه رجل اسمه موسى وفي يده عصا فقال له المصلي "وما تلك بيمينك يا موسى" وأراد به خطابه، أو قال رجل للمصلي: بأي موضع مررت؟ فقال "بئر معطلة وقصر مشيد" وأراد به جوابه، أو أشد شمرا في الصلاة فيه ذكر الله نحو قوله "تبارك ذو العلا والكبرياء": يحمل متكلمها حتى تفسد صلاته في هذه الوجوه كلها . وكذا إذا قرع الباب على المصلي أو نودي من الخارج فقال "ومن دخله كان آمنا" وأراد به الجواب والإذن بالدخول تفسد صلاته، وإذا أراد قراءة القرآن في هذه الصور كلها لا تفسد صلاته . وفي الخاتمة: ولو قال "انا ربكم الاعلى" وأراد

الإخبار عن نفسه كما قال فرعون - عليه اللعنة - يصير كافرا و تبطل الصلاة . و لو قال رجل بين يدي المصلي " أجمع الله إله آخر " قال المصلي " لا إله إلا الله " إن أراد به الجواب تفسد صلاته ، و في الكافي : و عند أبي يوسف رحمه الله لا تفسد . و في السنن : قالوا في رجل صلى فقبل له : ما مالك ؟ فقال " الخيل و البغال و الحير " فانه ينظر ، إن أراد به جوابه تفسد . م : إذا عرض للمصلي شيء فذكر الله يريد به خطاب الغير نحو أن يزجره عن فعل أو يأمره فسدت صلاته في قول أبي حنيفة و محمد ، و قال أبو يوسف : لا تفسد صلاته . و في التجريد : و إذا وقف المصلي عند القراءة فتعوز باقية من النار و ذلك في التطوع فهو حسن . و أما الإمام في صلاة الفرض فلا يفعل ذلك ، و كذا المأموم يسمع و ينصت . م : و إن عرض للإمام شيء فسبح له فلا بأس به ، و كذا إذا سبح ليعلم غيره أنه في الصلاة لا تفسد صلاته [و في الخلاصة : و كذا إذا قال " لا إله إلا الله " و أراد به ليعلم أنه في الصلاة لم تفسد] بالإجماع .

و في فتاوى الحجة : المصلي إذا كبر بنية أن يعلم غيره أنه في الصلاة لا تفسد صلاته ، و الأولى التسبيح لقوله عليه السلام : " التسبيح للرجال و التصفيق للنساء " ، و لو صفق الرجل و سبحت المرأة لا تفسد صلاتهما و قد زكا السنة . جامع الجوامع : سبح رجل لا يقبض الإمام لا تفسد صلاته ، [و إن] قام إلى الثالثة لا يسبح . م : و إذا دعا في الصلاة فسأل الله تعالى الرزق و العافية لا تفسد صلاته ، و اعلم بأن الدعاء في الصلاة مندوب إليه ، و في الحجة : و كل دعاء في القرآن إذا دعا به لا يقطع الصلاة ، م : و إذا دعا بما يشبه ما في القرآن و لا يشبه كلام الناس لا تفسد صلاته ، و إن دعا بما يشبه كلام الناس تفسد صلاته ، و في الكافي : و عند الشافعي لا تفسد كاللحاء بما يشبه ألفاظ القرآن ، م : و الفرق بين ما يشبه ما في القرآن و بين ما يشبه كلام الناس أن كل ما يستل به الله و لا يستل به غيره فهذا بما يشبه ما في القرآن و ذلك نحو

(١) من أر ، خ ، س .

قوله " اللهم اغفر لي ، اللهم أدخلني الجنة " ، وكل ما يستل به الله ويستل به غيره فهذا من جملة ما يشبه كلام الناس وذلك نحو قوله " اللهم زوجني فلانة ، اللهم اقض ديني ، اللهم اكفني ثوبا " ، وفي شرح الطحاوي : ولو قال بعد ما قد قدر التشهد يصير خارجا كما إذا تكلم ، وفي الحاتية : ولو قال " اللهم ارزقني دابة ، أو : كرما " ، تفسد صلاته ، فالخاصل أنه إذا دعا في الصلاة بما جاء في الصلاة أو في القرآن أو الأدعية الماثورة لا تفسد صلاته ، وإن لم يكن في القرآن ولا في الماثورة ولا يستحيل سؤاله من العبادة تفسد صلاته . ولو قرأ من الإنجيل أو التوراة أو الزبور وهو يحسن القرآن أو لا يحسن فسدت صلاته . وفي جامع الجوامع : إذا قال " اللهم ارزقني فلانة " قال بعضهم : لا تفسد صلاته ، والصحيح أنه تفسد . م : روى عن أبي بكر الصديق رضي الله عنه أنه قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : علني دعاء أدعوه به في صلاتي فقال : قل " اللهم إني ظلمت نفسي ظلما كثيرا وإله لا يغفر الذنوب إلا أنت فاغفر لي مغفرة من عندك وارحمي إنك أنت الغفور الرحيم " . وذكر في الجامع الصغير : ادع في الصلاة بكل شيء من القرآن . وبنحوه قل عن الإمام أبي بكر محمد بن الفضل فانه يقول : إذا قال " اللهم اغفر لي ولوالدي " لا تفسد صلاته ، وكذا إذا قال " اللهم اغفر لآبائي " . وفي الحاتية : ولو قال " اللهم اغفر لآخي " قال شمس الأئمة الحلواني : لا تفسد صلاته . وقال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل : تفسد صلاته . ولو قال " اللهم اغفر لعمي أو خالي " تفسد صلاته . ولو قال " اللهم اغفر للمؤمنين والمؤمنات والمسلمين والمسلمات " لا تفسد لأنه في القرآن . م : [ولو قال " اللهم اغفر لزيد ، أو لعمرو " تفسد صلاته] [ولو قال " اللهم ارزقني من قبلها وقاتها وفومها وعدسها وبلصها " لا تفسد صلاته لأن عينها في القرآن . ولو قال " اللهم ارزقني بقلًا وقاء وعدسا وبلصا " تفسد صلاته ، وقول محمد في الأصل : إذا دعا بما يشبه ما في القرآن]^١ لم يرد به حقيقة الشبه ،

(١) من خ (٢) من : أر ، بخ ، بس .

لأن الدعاء كلام العباد والقرآن كلام الله . ولكن أراد به إذا دعا بدعوات يكون منها
معنى الدعوات المذكورة في القرآن ، ذكر الإمام أبو نصر الصغار أنه إذا دعا بالدعوات التي
ذكرها محمد رحمه الله في الكتاب نحو قوله " اللهم أكرمى . اللهم أنعم على ، اللهم عافى من
النار ، اللهم أصلح لى أمرى ، اللهم سدنى ووقنى ، اللهم احرف عني شر كل ذي شر ،
أعوذ بالله من شر الجن والإنس ، اللهم ارزقنى حج بيتك و جهادا في سبيلك ، اللهم
استملى في طاعتك وطاعة رسولك ، اللهم اجعلنا طابدين حامدين صادقين شاكرين ، اللهم
ارزقنا وأنت خير الرازقين " وهذا كله حسن ولا يقطع الصلاة . وفي الخلاصة : [ولو قال
" اللهم اهن ديني ودين والدي " تفسد صلاته . وفي الحجة : ولو قال " اللهم العن
الظالمين " لا يقطع صلاته]^١ . ولو قال " اللهم العن فلانا " يعنى ظالما يقطع صلاته . وفي
الخاتمة : ولو قال " اللهم ارزقنى جنتك ، أو روثيك " لا تفسد صلاته . وكذا لو لبى الحاج
في صلاته ، ولو قال في الصلاة في أيام التشريق " الله أكبر " لا تفسد صلاته .
ولو قرأ الإمام آية الترغيب فقال المقتدى " صدق الله و بَلَّغَتْ رسله " فقد أساء ،
ولا تفسد صلاته . وفي الظهيرية : والإمام إذا قرأ آية الرحمة بكره أن يسأل شيئا
منها لما فيه من التقبل على القوم ، و بكره للمقتدى أن يفعل ذلك لما فيه من الإخلال
بالسمع ، وإن كان منفردا لا بأس به .

م : وإذا نفخ التراب لتقية موضع مجوده فهذا على وجهين : إن كان نفخا لا يسمع
صوته لا تفسد صلاته . وفي جامع الجوامع : بكره ، م : إن كان يسمع تفسد صلاته
عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، وظن بعض مشايخنا أن النفخ المسموع ما يكون له
حروف مهجاة نحو قوله " أف ، يف ، تف " وغير المسموع ما لا يكون له حروف
مهجاة وإليه مال الشيخ شمس الأئمة الحلواني رحمه الله ، وبعض مشايخنا لم يشترطوا للنفخ
المسموع أن يكون له حروف مهجاة وإليه ذهب شيخ الإسلام خواهر زاده ، ثم إقامة
(١) من أر ، خ وغيرهما .

الحروف باللسان بدون الصوت مفسدة، وكذا الصوت المسموع الخارج من مخارج الكلام يجب أن يكون مفسدا فكأنه مال إلى قول الكرخي فيما إذا صحح الحروف بلسانه ولم يسمع نفسه، وكان أبو يوسف رحمه الله أولا يقول: لا تقصد صلاته إلا إذا أراد به التأنيف - يريد به لغة العرب أف كما في قوله تعالى ﴿ فلا تقل لها أف ﴾ و قال القائل: أفا وتا لمؤذيه، فأما إذا أراد تنقية موضع سجوده من التراب لا يقطع الصلاة، ثم رجع وقال: لا يقطع صلاته وإن أراد بالتأنيف لغة العرب، وفي الحجة: وعند أبي يوسف النفخ والتأنيف لا يقطعان الصلاة. ولا فرق بين حروف الزوائد وغيرها، هو الصحيح. م: والمطاس لا يقطع الصلاة وإن كان مسموعا وله حروف مهجاة، وفي السغناقي: وهي "أصهت" أراد باصهت هيئة المطاس فانه يكون لبعض الناس على هذه الهيئة. وفي الكافي: وأما الجشاء إن حصل به حروف ولم يكن مدفوعا إليه [يقطع عندهما، وإن كان مدفوعا إليه لا يقطع الصلاة على كل حال أيضا، وإن لم يكن مدفوعا إليه] إلا أنه تنحى لإصلاح الخلق ليتمكن من القراءة إن ظهرت له حروف "أخ" أو "أح" وتكلف لذلك قال الإمام إسماعيل رحمه الله: يقطع الصلاة عندهما. وقال غيره من المشايخ: لا يقطع، وإن لم يظهر له حروف مهجاة لا يقطع الصلاة عندهما على قياس ما ذكره شمس الأئمة، وفي السراجية: ولو تنحى بغير عذر وحصل حرفان تفسد، وفي النصاب: إذا تنحى ليلم القارع أنه في الصلاة قال: إن تعمدت وسمع حروفه فسدت صلاته، ورأيت جواب الفتوى عن محمد بن عبد العزيز أنه لا تقصد صلاته وإن تنحى بغير حاجة. م: وإذا ساق الذابة بقول "هو" أو زجر الكلب فقال "هند" يقطع عندهما، وكذلك إذا قرأها بما له حروف مهجاة. وفي الذخيرة: وإن دعا المرة بما له حروف مهجاة يقطع الصلاة عندهما. وإن دعا بما ليس له حروف مهجاة لا يقطع. وفي الحاشية: ولو تاب فارتفع صوته لحصل به حروف لم تقصد صلاته.

(١) آية ٢٢ من سورة الإسراء (٢) أي الإمام أبو يوسف عن قوله الأول (م) من أر، خ.

الملتقط : ولو صلى الإمام المصطفى صلى الله عليه وسلم قال بعضهم «صلى ثلاثاً» فصلاة القائطين قاسدة .
 م : ولو أن في صلاته أو تأوّه أو بكى فارتفع بكاؤه - وفي الحائنة لحصل له حريف - م : فإن كان من ذكر الجنة أو النار فصلاة تامة ، وإن كان من وجع أو مصيبة فسدت صلاته عند أبي حنيفة وعمر رحمهما الله ، وفي الحجة : ولو تأوّه لكثرة الذنوب لا يقطع الصلاة ، وفي الحائنة : ولو بكى في صلاته فإن سال دمه من غير صوت لا تفسد صلاته . م : و تفسير الآتين أن يقول "آه آه" و تفسير التأوّه أن يقول "أوه" ، وفي الكافي : الآتين أن يقول "آه" ، م : وعن أبي يوسف إذا كان يمكنه الامتناع بقطع الصلاة ، وإذا كان لا يمكنه لا يقطع الصلاة ، وعند محمد رحمه الله ما هو قريب منه فإنه قال : إذا كان المريض خفيفاً يقطع الصلاة ، وإن كان ثقیلاً لا يقطع الصلاة . و سئل محمد بن سعدة عن ذلك فقال : لا يقطع . وفي النهاية : قالوا و الأخذ بهذا أولى و أحسن للفتوى لأن هذا مما يتبلى به المريض إذا اشتد مرضه ، م : و المشهور عن أبي يوسف روايتان ، إحداهما أن الآتين لا يوجب قطع الصلاة سواء كان من وجع أو من ذكر الجنة والنار - وفي النوازل قال الفقيه : و به نأخذ ، م : الثانية أن الآتين إذا كان بحرفين فهو "آه" لا تفسد صلاته ، وإن كان بثلاثة أحرف نحو "أوه" تفسد صلاته عند بعض المشايخ سواء كان من وجع أو ذكر النار ، و هذا بناء على أن كل كلمة اشتملت على حرفين زائدين أو إحداهما أصلية والأخرى زائدة لا يقطع الصلاة عند أبي يوسف ، وفي الهداية : و هذا لا يقوى لأن كلام الناس في منقام الحرف يقع حروف الهجاء و قيام المعنى و يتحقق ذلك في حروف كلها زوائد ، م : وعند أبي حنيفة وعمر رحمهما الله يقطع . و كل كلمة اشتملت على ثلاثة أحرف أو ما زاد عليها ففي الزيادة على الثلاث تفسد الصلاة عند أبي يوسف بلا خلاف بين المشايخ ، و في الثلاث اختلاف المشايخ على قوله ، و الحروف الزوائد عشرة جمعها البضاديون في (١) أن : صوت لآلم و تأوّه .

قولهم "اليوم نفساء"، وقلنا: قوله "أَوْه" مع التشديد يتولد منه أربعة أحرف لأن التشديد يقوم مقام حرف واحد، و"أَوْه" بدون التشديد يتولد منه ثلاثة أحرف فيكون في أَوْه بدون التشديد خلاف المشايخ على قول أبي يوسف رحمه الله، وفي أَوْه مع التشديد اتفاق بين المشايخ، وحكى عن أبي حفص الكبير أنه كان يقول: إذا تأوه في صلاته لا تفسد صلاته. وإنه خلاف الرواية، وفي الغياثة: وأما قوله أَوْه بالتشديد فقد اتفق المشايخ على فساد الصلاة على قوله لوجود أربعة أحرف. م: وإن جرى على لسانه حرف واحد لا تفسد صلاته عند الكل، وذكر شيخ الإسلام خواهر زاده: على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تفسد الصلاة بالصوت المسموع فبحرف واحد أولى. وفي الحجة: ولو أظنى السراج فقال "تف" يقطع صلاته، ولو برد الطعام بالنفخة لا يقطع وإنه مكروه.

م: قال محمد رحمه الله في الرجل يستفتح الرجل وهو في الصلاة فتفتح قال: في هذا كلام، اعلم بأن فتح المصلى لا يخلو من ثلاثة أوجه: إما إن يكون على إمامه، أو على رجل ليس هو في الصلاة أصلاً، أو على رجل في الصلاة غير صلاة الفاتح؛ فإن كان الفتح على إمامه لا تفسد صلاته، وبعض مشايخنا قالوا: هذا إذا كان فيه إصلاح صلاته بأن ارتجى على الإمام قبل أن يقرأ مقدار ما يجوز به الصلاة أو بعد ما قرأ إلا أنه لم ينتقل إلى آية أخرى [وأما إذا لم يكن فيه إصلاح صلاته بأن قرأ الإمام مقدار ما يجوز به الصلاة أو انتقل إلى آية أخرى] تفسد صلاته، وبعضهم قالوا: لا تفسد على كل حال، وفي المتنق: والفتح بعد ما تلا ما يكفى ما يجوز، هو الأصح فاعرف. الهداية: ولو كان الإمام انتقل إلى آية أخرى تفسد صلاة الفاتح وتفسد صلاة الإمام لو أخذ به لوجود التلقين والتلقن من غير ضرورة، وينوى الفتح دون القراءة هو الصحيح لأنه مرخص فيه وقراءته ممنوع عنه. م: ولو أخذ الإمام من الفاتح بعد ما انتقل إلى آية أخرى هل تفسد صلاة الإمام؟ حكى عن القاضي الإمام (١) من أر، خ وغيرهما.

أبي بكر الزنجرى أنه قال : تفسد ، وغيره من المشايخ قالوا : لا تفسد ، ولا يبنى للإمام أن يلجئ القوم إلى الفتح ولكن إذا قرأ مقدار ما يجوز به الصلاة ركع ، وإن لم يقرأ مقدار ما يجوز به الصلاة ينتقل إلى آية أخرى ، ولا يبنى للفتى أن يفتح على الإمام من ساعته - وفي السفن : وتفسير الإلجاء أن يردد الآية أو يقف ساكناً ، وفي الحجة : و الأول إذا فتح على إمامه أن يقرأ آية قبلها ثم وصلها بما معه كيلاً يشبه التعليم والتعلم وهذا ليس بلازم ٢٠ م : وإن كان الفتح على رجل ليس هو في الصلاة فهو على وجهين ، إن أراد به التعليم تفسد صلاته ، وإن لم يرد به التعليم وإنما أراد به قراءة القرآن لا تفسد صلاته ، وفي الحجة : والأصح أنه يستقبل الصلاة ، م : وبعض مشايخنا قالوا ما ذكرنا من الجواب فيما أراد به التعليم يجب أن يكون قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله ، أما على قول أبي يوسف يبنى أن لا تفسد . وإن كان الفتح على رجل هو في صلاة غير صلاة الإمام فهو على وجهين أيضاً : إن أراد به التعليم تفسد صلاته إلا على قول أبي يوسف ، وإن أراد به قراءة القرآن لا تفسد ، وهل تفسد صلاة المستفتح في هذه الصورة وهو ما إذا لم يكن الصلاة واحدة ؟ لم يذكر محمد رحمه الله هذه المسألة في شيء من الكتب ، وذكر الإمام الصغار أنها تفسد . وذكر القدورى في شرحه : إذا فتح على غير الإمام فسدت صلاته من غير فصل ، ثم لم يشترط في الجامع الصغير التكرار ، وفي الحاشية : وهو الأصح ، م : و شرط التكرار في الأصل فقال : إذا فتح غير مرة فيدل على أن بالفتح مرة لا تفسد صلاته ، القيمة : كتب إلى الحسن بن علي : إذا فتح الصبي المراهق على الإمام هل تبقى صلاة الإمام صحيحة ؟ قال : نعم .

م : وإذا أذن في الصلاة وأراد به الأذان فسدت في قول أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف : لا تفسد حتى يقول "حى على الصلاة ، حى على الفلاح" ، وكذا إذا سمع المصل الأذان فقال مثل ما قال المؤذن وأراد به جواب المؤذن فسدت صلاته - في الحاشية : في قول أبي حنيفة ، وعلى قول أبي يوسف لا تفسد حتى يقول "حى على الصلاة ، حى على

الفلاح“ ، و في الولوالجية : و إن لم يرد به الجواب لا تفسد ، و إن لم يكن له نية تفسد أيضا لأن الظاهر أنه أراد به الإجابة . و في الصيرفة : إذا سمع التلاوة من الإمام قال ” سمنا و أطلعنا “ لم تفسد ، و الأصح أنه تفسد إذا أراد به الجواب . و في فوائد شمس الأئمة الحلواني : إذا قرأ الإمام ” يا أيها الذين آمنوا “ فقال ” ليك “ قال لا ينبغي أن يشتغل بهذا ، و إن قال لا تفسد . م : و إذا جرى على لسانه ” نعم “ فإن كان ذلك عادة له يجرى على لسانه في غير الصلاة فسدت صلاته ، و إن لم يكن عادة له لا تفسد ، و إن قال بالفارسية ” آرم “ فهو بمنزلة قوله ” نعم “ إن كان ذلك عادة له تفسد صلاته و إلا فلا . و الإمام الفقيه أبو الليث رحمه الله يقول : ينبغي أن يكون المسألة على الاختلاف الذي عرف فيما إذا قرأ القرآن بالفارسية . و الصحيح ما ذكرنا لأن عريته إذا جعلت من القرآن صار كأنه قرأ القرآن بالفارسية و تمة لا تفسد بالإجماع ، إنما الاختلاف في الاعتداد به . المصلي إذا وسوسه الشيطان فقال ” لا حول و لا قوة إلا بالله “ إن كان ذلك في أمر الآخرة لا تفسد صلاته ، و إن كان في أمر الدنيا تفسد صلاته . و إذا قال المصلي في صلاته ” صلى الله على محمد “ إن لم يكن مجيبا لأحد لا تفسد صلاته ، و في الحارثي : قال في المجرد عن أبي حنيفة : إنه يقطع . م : و في فتاوى أهل سمرقند : إذا سمع اسم النبي صلى الله عليه وسلم فصلى عليه و هو في الصلاة فسدت صلاته ، و لو صلى عليه و لم يسمع اسمه فهذا ليس باجابة فلا تفسد صلاته . و في الملقط : و كذا لو سمع اسم الله تعالى فقال ” جل جلاله “ ، و في الظهيرية : و كذا لو سمع اسم الشيطان فقال ” لعنه الله “ . النصاب : مريض صلى فقال عند قيامه أو عند انحطاطه ” بسم الله “ لما يلحقه من المشقة و الوجع لا تفسد صلاته ، و عليه الفتوى .

م : و إذا قرأ المصلي من المصحف فسدت صلاته ، و هذا قول أبي حنيفة ، و قال أبو يوسف و محمد رحمهما الله : لا تفسد . و في الجامع الصغير الحسامي : و لكنه يكره ، و في السفاقي : و عند الشافعي يجوز بغير كراهة ، و في جامع الجوامع : و من المهراب قال الكرخي

الكرخى : جاز لإجماع ، وفى المصنى : لأبى حنيفة وجهان ، أحدهما أنه يحتاج إلى عمل كثير وهو النظر فى المصحف وقلب الأوراق ورفع المصحف وغير ذلك والعمل الكثير يفسد الصلاة ، والثانى أنه تلقن وتلم من المصحف فصار كالتلقن والتعلم من إنسان آخر ، ولو كان المصحف بين يديه موضوعا لا يحتاج إلى قلب الأوراق والرفع أو كان مكتوبا فى المحراب فهى على النكتة الأولى لا تفسد ، وعلى الثانى تفسد - وفى التهذيب : وهو الأصح - وفى الخانية : ولو نظر فى المحراب أو المصحف وفهم ولم يقرأ لا تفسد صلاته ، هو الأصح ، م : وإذا كان المكتوب على المحراب غير القرآن بأن كان المكتوب عليه " كن فى صلاتك عاشعا " فنظر المصلى فى ذلك وتأمل حتى فهم قال بعض مشايخنا : على قياس قول أبى يوسف لا تفسد ، وعلى قياس قول محمد تفسد ، وبه أخذ مشايخنا ؛ وفى العيون : وقاسوا هذه المسألة على مسألة البين ، فإن من حلف لا يقرأ كتاب فلان فبسط ونظر إليه حتى فهم ولم يقرأ بلسانه قال أبو يوسف : لا يبحث فى بيته لأنه لم يقرأ ، وقال محمد : يبحث لأنه وجد معنى القراءة وهو فهم ما فى الكتاب وهو المقصود من البين : وينبغى للفقهاء أن لا يضع جزء تعليقه بين يديه فى الصلاة لأنه ربما يقع بصره على ما فى الجزء ويفهم فتدخل فيه شبهة الاختلاف ، ومن المشايخ من قال : على قول محمد لا تفسد وإن فهم ما فى المصحف أو ما على المحراب ، وروى ذلك نضا عن محمد رحمه الله . ثم لم يفصل فى الكتاب فى هذه المسألة بين إذا قرأ قليلا أو كثيرا ، قال بعض مشايخنا : إذا قرأ مقدار آية تامة تفسد صلاته عند أبى حنيفة وفيما دون ذلك لا تفسد ، وقال بعضهم : إذا قرأ مقدار الفاتحة [تفسد صلاته]^١ وفيما دون ذلك لا تفسد . وكذلك لم يفصل فى الكتاب بين إذا لم يكن حافظا للقرآن وبينما إذا كان حافظا ، قال الإمام الصغار : إذا كان حافظا للقرآن ومع هذا نظر فى المصحف أو فى المكتوب على المحراب وقرأ جازت

(١) من أر ، خ ، س و غيرها .

صلاته ، وإن نظر إلى شيء مكتوب و فهم ما فيه إن نظر غير مستفهم ولكنه فهم لا تفسد صلاته - وفي الرواوية بالإجماع ، ٣ : وإن نظر مستفهم و فهم تفسد صلاته عند محمد رحمه الله ، وبه أخذ الشيخ الفقيه أبو الليث ، ولا تفسد عند أبي يوسف . وفي الجامع الصغير الحسامي : ولو نظر في كتاب من الفقه في صلاته و فهم لم تفسد صلاته بالإجماع ، بخلاف ما لو حلف أن لا يقرأ كتاب فلان .

م : وفي العمود : المصل إذا سلم على أحد أو رد السلام على غيره فسدت صلاته ، وفي التجريد : ولا ينبغي أن يسلم على المصل بكلام أو إشارة . ٣٠ : إذا أراد المصل أن يسلم على غيره ساهيا فلما قال " السلام " فذكر أنه لا ينبغي له أن يسلم وهو في الصلاة فسكت تفسد صلاته ، وفي الحجة : وكذا لو قال " عليكم " .

م : النوع الثاني :

في بيان الأفعال المفسدة

ذكر محمد رحمه الله في السير الكبير : روى شعبة العتيكي عن الأزرق بن قيس أنه رأى أبا برزة رضي الله عنه صلى أخذاً بقياد فرسه حتى صلى ركعتين ، ثم انسل قياد فرسه من يده فمضى الفرس إلى القبلة فتبعه أبو برزة حتى أخذ بقياده ثم رجع فأكصا على عقبيه حتى صلى الركعتين الباقيتين ؛ قال محمد رحمه الله في السير الكبير : وبهذا تأخذ ، الصلاة تجرى مع ما صنع لا يفسدها الذي صنع لأنه رجع على عقبيه ولم يستدبر القبلة بوجهه ، ولو استدبر القبلة بوجهه حتى جعلها خلف ظهره فسدت صلاته ، ثم ليس في هذا الحديث فصل بين المشي القليل والكثير ، فهذا بين لك أن المشي في الصلاة مستقبل القبلة لا يوجب فساد الصلاة وإن كثر ، وبعض مشايخنا أربوا هذا الحديث واختلفوا فيما بينهم في التأويل ، فهم من قال : تأويله أنه لم يجاوز الصفوف أو لم يجاوز موضع سجوده ، فأما إذا جاوز ذلك فإن صلاته تفسد لأن موضع سجوده في القضاء مصلاه ، وكذلك موضع الصفوف للمسجد وخطاه في مصلاه غفو ، كما قالوا في المصل

إذا ظن أنه رغب في صلاته فذهب للبناء مستقبل القبلة ثم علم أنه ما رغب في صلاته قبل أن يخرج من المسجد ثم عاد إلى مكانه لا تفسد صلاته، ولو خرج من المسجد ثم عاد تفسد صلاته، وكذلك إذا كان في القضاء فإن جاوز الصفوف أو موضع سجوده فسدت صلاته وإن لم يجاوز لا تفسد، وكذلك إذا رأى سوادا في صلاته فظن أنه عدو ففر ثم ظهر أنه سواد الوحش فإن جاوز الصفوف أو موضع سجوده تفسد صلاته وإن لم يجاوز لا تفسد؛ ومنهم من قال: تأويله أن مشيته لم يكن متلاصقا بل مشى خطوة فسكن ثم مشى خطوة وذلك قليل وإنه لا يوجب فساد الصلاة، أما إذا كان المشى متلاصقا تفسد صلاته وإن لم يستدبر القبلة لأنه أكثر العمل، وفي النوازل: لو مشى خطوة أو خطوتين ثم وقف ثم مشى حتى مشى شيئا كثيرا قال: فإن كان ما بين الأول والثاني فصل لا يفهم بذلك اتصال الأول بالثاني فذلك غير مفسد عليه؛ م: ومنهم من قال: حديث أبي برزة محمول على أنه مشى مقدار ما يكون بين الصفيين، فإن انشأ في الصلاة إذا كان مقدار ما يكون بين الصفيين ولا يستدبر القبلة لا تفسد صلاته، وهذا كما قالوا في رجل كان في الصف الثاني فرأى فرجة في الصف الأول فمشى إليها لم تفسد صلاته، ولو كان في الصف الثالث فرأى فرجة في الصف الأول فمشى إلى الصف الأول وسد تلك الفرجة تفسد صلاته وإن لم يستدبر القبلة؛ ومن المشايخ من أخذ بظاهر الحديث ولم يقل بالفساد قل المشى أو كثر استحسانا والقياس أن تفسد صلاته إذا كثر المشى، كما لو لم ينسل قياد الفرس من يده فمشى شيئا كثيرا فإن هناك تفسد صلاته وإن لم يستدبر القبلة إلا أنا تركنا القياس بحديث أبي برزة رضي الله عنه، وإنه خص حالة العذر، وفي غير حالة العذر يعمل بقضية القياس. وكان الشيخ الإمام على السعدي يحكي عن أستاذه أنه كان يقول بجواز الصلاة إذا مشى مستقبل القبلة بعد أن يكون إغازيا، وهكذا الجواب في كل حاج أو مسافر إذا كان سفره سفر العبادة؛ وهذا كله إذا لم يستدبر القبلة، أما إذا استدبر فسدت صلاته. الفتاوى المتأخرة: الإمام صلى ركة يقوم فجاء قوم فأذنوا

وأقاموا بناحية المسجد فسألوا ذلك الإمام أن يؤمهم فثنى إليهم شيئا لا يقطع الصلاة .
 م : قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير : لا بأس بقتل العقر في الصلاة ،
 وذكر في الأصل قتل العقر والحية في الصلاة لا يفسدها - وفي الجامع الصغير الثاني :
 يريد به إذا قصدناه . م : ونص على الإباحة في الجامع الصغير في قتل العقر ولم يذكر
 الحية واعلم بأن هاهنا حكين : لإباحة القتل ، وفساد الصلاة ، فأما حكم الإباحة فمن
 مشايخنا رحمهم الله من يسوى بين قتل الحية والعقر في حكم الإباحة وقال : كما يحل
 قتل العقر والحية في غير الصلاة يحل قتل العقر والحية في الصلاة ، والحية نوعان
 جنية وهي أن تكون بيضاء - وفي الخلاصة الحاتية : ولها ضفيرتان تمشي مستوية - م :
 وغير الجنية وهي أن تكون سوداء تمشي ملتوية ، والكل في ذلك سواء ، ومن
 المشايخ من فرق بين الحية والعقر فقال : يحل قتل العقر في الصلاة ولا يحل قتل
 الحية ، ومن المشايخ من يقول : يحل قتل غير الجنى ، وهذا القائل هكذا يقول في غير
 حالة الصلاة إلا بعد الإنذار والاعتذار وهو أن يقول لها " مر بأذن الله وخل
 طريق المسلمين لا تقض عهد رسول الله " فإن أبى حيثذ يحل قتله ، وفي الخلاصة :
 والأولى هو الاعتذار رجاء للعمل بالعهد ، م : ومن يقول يحل قتل الجنى في الصلاة
 كذلك يقول خارج الصلاة وهو الصحيح من المذهب ، وإنما يباح قتل الحية
 والعقر في الصلاة إذا مر بين يديه وخاف أن يؤذيه ، فأما إذا كان لا يخاف الأذى
 فسيكره ، وأما حكم فساد الصلاة بالقتل فمن مشايخنا من قال : إن احتاج في القتل إلى
 المثنى والضرب الكثير قصد صلاته ، وإن لم يحتج إلى المثنى والضربات الكثيرة
 بأن وطئها برجله أو وضع نعله عليها أو غمزها أو ضربها بحجر حربة واحدة
 لا تفسد صلاته ، ومن المشايخ من أطلق الجواب إطلاقا كما أطلق محمد في الأصل ،
 الحادى : ولو قتل عقرى قدام الإمام أو في صف النساء ثم عاد إلى مكانه نجارت صلاته
 إن كان ذلك قليلا . م : وذكر في الأصل إذا رمى طائرا بحجر وهو في الصلاة أكره

له ذلك وصلاته تامة ، وقيل : هذا إذا كان الحجر في يده ، أما إذا أخذ الحجر من الأرض ورى به طيرا تفسد صلاته ولكن هذا خلاف رواية الأصل فإن محمدا رحمه الله ذكر في الأصل : وصلاته تامة ، ولم يفصل بينا إذا كان الحجر في يده أو أخذه من الأرض ، وفي الخلاصة : ولو رى حجرا بغير حاجة إن رى بأصابعه لا تفسد صلاته لأنه عمل قليل ، وإن رى بكفه تفسد ، وفي الولوجية : وإن رى واحدا أو اثنين لا تفسد ، وإن رى ثلاثا تفسد ، وفي الحجة : وقال بعض المشايخ : إذا رى حجرا بسط ذراعه ومدعا بطاقته ورى نحو الهواء فسدت صلاته بحجر واحد . م : وفي الأصل أيضا : إذا أخذ قوسا ورى بها تفسد صلاته ، وهذا إذا أخذ السهم ووضعه على الوتر ومده حتى رى ، فاما إذا رى بالقوس فلا تفسد صلاته ، وكذلك لو كان القوس في يده والسهم على الوتر لا تفسد صلاته إذا رى .

ثم اختلف المشايخ في الحد الفاصل بين العمل اليسير وبين العمل الكثير ، بعضهم قالوا : العمل الكثير ما اشتمل على عدد الثلاث ، واستدل هذا القائل بما روى الحسن عن أبي حنيفة إذا تروح بمروحة مرة أو مرتين لا تفسد صلاته . وفي الحجة : ولكن يكره ، م : وإن زاد فسدت صلاته . وبعضهم قالوا : العمل الكثير عمل يكون مقصودا للفاعل وله مجلس على حدة ، وهذا القائل يستدل بامرأة صلت قلبها زوجها وقبلها بشهوة تفسد صلاتها ، وكذا إذا مص صبي ثديها وخرج اللبن تفسد صلاتها . وبعضهم قالوا : كل عمل لا يمكن إقامته إلا باليدين فهو كثير ، حتى قالوا : لو شد الإزار فسدت صلاته ، وكذا إذا اغتم ، وكل عمل يمكن إقامته بيد واحدة فهو يسير ما لم يتكرر ، حتى قالوا : لو حل الإزار لا تفسد صلاته ، وكذا إذا كان عليه عمامة فانقضت منها كور فسواء لا تفسد صلاته . وذكر ابن سماعة عن أبي يوسف : إذا فتح بابا أو أغلقه بدفعة واحدة يده - يريده - در باز کرد یا فراز کرد - لا تفسد صلاته ، وإن عاجله بمفتاح أو قفل فسدت صلاته : ولو رفع العمامة من الرأس ووضع على الأرض

أو رفع عن الأرض ووضعها على الرأس لا تفسد صلاته . ولو نزع القميص لا تفسد صلاته ، ولو لبس تفسد . ولو تتعل أو خلع نعليه لا تفسد صلاته . ولو لبس الخفين تفسد ، وفي الحجة : ولو تخفف بيد واحدة والخف واسع لا يقطع صلاته ، وفي الخلاصة : ولو نزع الخف وهو واسع لا يقطع - وفي النوازل : وبه نأخذ ، وفي الحجة : وإن نزع خفيه بلفافيه فسدت صلاته . وفي النخاية : ولو ألجم دابة أو أسرجها أو نزع السرج فسدت ، وإن أمسكها وخلع اللجام لا تفسد . ولو لبس القلنسوة أو البيضة أو نزعها لا تفسد ، وكذا لو زر القميص تفسد ، ولو حل لا تفسد ، وفي الحاروى : وحل الإزار وشده وحل المنطقة وشده لا تفسد وقد أساء . وفي الظهيرية . قال بعضهم : كل عمل يقام باليدين عادة فهو كثير وإن فعل بيد واحدة ، وما يقام بيد واحدة فهو يسير . م : وقال بعضهم : كل عمل يشك الناظر في عامله أنه في الصلاة أو ليس في الصلاة فهو يسير ، وكل عمل لا يشك الناظر أنه ليس في الصلاة فهو كثير . وفي الصنرى : وهو المختار . م : قال بعضهم : يفوض ذلك إلى رأى المبتلى به ، وهو المصلى إن استغشاه واستكثره فهو كثير وما لا فلا ، قال الإمام شمس الأئمة الحلوانى : هذا القول أقرب إلى مذهب أبى حنيفة . وإذا ادهن أو سرح رأسه - وفي الولوالجية أو لحيته - م : أو حملت المرأة صيا فأرضعته - وفي الذخيرة أو قاتل رجلا أو قطع ثوبا أو غاطه : فهذا كله عمل كثير على الأقوال كلها . النخاية : المرأة إذا تخمرت فسدت صلاتها ، ولو جاء صبي وارتضع من ثديها وهي كارهة قزل لبنها فسدت صلاتها ، وإن مص مصة أو مصتين ولم ينزل لبنها لم تفسد صلاتها ، وإن مص ثلاث مصات تفسد صلاتها ينزل اللبن أو لم ينزل . م : وإذا تروح بكه لا تفسد صلاته - وفي الحجة : إذا لم يكن كثيرا وإن كان بغير ضرورة يكره . ولو أصلح السراج بيد واحدة لا تفسد صلاته ، ولو استوقده باليدين تفسد صلاته ، وفي السراجية : ولو حك جسده باصبع واحدة مرات متواليات تفسد صلاته . وفي الفتاوى الخلاصة : إذا حك ثلاثا في ركن واحد

تفسد صلاته ، هذا إذا رفع يده في كل مرة ، أما إذا لم يرفع في كل مرة فلا تفسد
لأنه حك واحد . م : و سئل الشيخ الإمام أبو نصر عن رجل تنف شعره في
الصلاة ؟ قال : إن تنف ثلاثا فسدت صلاته ، وفي الحاتية : و لو تنف شعرة أو شعرتين
بمرة أو مرتين لا تفسد صلاته . و في النوازل : و لو أن المصلى رفع شيئاً فجسا بيده ثم
رماه لا تفسد صلاته . اليتيمة : سئل علي بن أحمد عن الرجل الذي يصلّي الفجر فلما رفع
رأسه من السجدة الأخيرة نام قدر التشهد فلما اتقه سلم و ذهب هل تفسد صلاته ؟ قال :
إذا نام قاعدا جازت صلاته بالسلام بعد القعود قدر التشهد . م : و عن الحسن
رحمه الله في المصلى على الدابة إذا ضربها لاستخراج السير فسدت صلاته ، و بعضهم
قالوا : إن ضربها مرة أو مرتين لا تفسد صلاته ، و إن ضربها ثلاثاً في ركعة واحدة تفسد
صلاته - يريد به إذا ضربها على الولا . و لو كان في صلاة الظهر أو في أربع من النفل
فضربها في كل ركعة مرة أو مرتين لا تفسد صلاته ، و بعض مشايخنا قالوا : إذا كان
معه سوط فبها به و نفضها لا تفسد صلاته . و إن أهوى به و ضربها تفسد ، و إن حرك
رجلاً واحدة لا على الدوام لا تفسد صلاته ، و في الحجّة : و إن حرك رجله قليلاً
يضرب بها جنب الدابة لا تفسد صلاته ، م : و إن حرك رجله تفسد صلاته ، و اعتبر
هذا القائل العمل برجلين بالعمل باليدين ، و العمل برجل واحدة بالعمل بيد واحدة ،
و قال بعضهم : إن حرك رجله قليلاً لا تفسد صلاته ، و إن فعل ذلك كثيراً تفسد
صلاته . و لو أكل أو شرب عامداً أو ناسياً فسدت صلاته ، و في الحجّة : قال الحسن
البصري : لا تفسد الصلاة بالطعام و الماء ناسياً قياساً على الصوم ، م : و إذا كان بين أسنانه
شيء فابتلع لا تفسد صلاته ، هذا إذا كان بين أسنانه قليل دون الحصة ، فأما إذا كان
أكثر من ذلك تفسد ، و سوى هذا القائل بين الصلاة و الصوم ، و قال بعض مشايخنا :
لا تفسد صلاته بما دون ملء الفم ، و في أجناس الناطق : إذا ابتلع المصلى ما بين أسنانه
أو فضلة طعام أكله أو شراب قد شربه قبل الصلاة فصلاته تامة - و في الحجّة : و عليه

الفتوى، م: ولم يذكر المقدار، وهذه الرواية توافق قول محمد في باب الحدث فإن محمدا رحمه الله لم يذكر المقدار منه، وعن أبي يوسف رحمه الله في المصلى إذا مضى الملك أن صلاته فاسدة، وعنه أيضا إذا كان في فيه هليجة فلاكها فسدت صلاته - وفي الحجة: لو كان كثيرا، م: ولو دخل حلقه منها شيء من غير أن يلوكها لا تفسد صلاته إلا إذا كثر ذلك، وفي الفتاوى العتبية: ولو كان في فيه سكر أو فانيذ^١ يذوب ويدخل ماؤه حلقه فسدت صلاته، وهو المختار، م: ولو أكل السكر قبل الشروع ثم شرع والحلاوة في فيه فدخل حلقه مع البزاق لا تفسد، كبرودة الماء بعده، م: وعنه^٢ في المصلى إذا تناول شيئا أو ناول فصلاته قامة، ما لم يكثر ذلك أو يكن حلا ثقيلًا يتكلف بأعضائه أن يأخذه، وعنه أيضا في امرأة صلت فباشرها رجل قليل المباشرة لا تفسد صلاتها، وفي كثير المباشرة تفسد صلاتها، وكذلك القبلة، وقال الشيخ أبو جعفر: إن كان بشهوة فسدت صلاتها على كل حال، وإن كان بغير شهوة فالقليل يخالف الكثير. ولو كانت المرأة في الصلاة لمجامعها زوجها بين الفخذين فسدت صلاتها وإن لم يزل منها بلة. الذخيرة: عن أبي يوسف: إن لمسته امرأة بشهوة ولم يشته هو أو قبلته امرأته على فيه ولم يقبلها هو لا تفسد صلاته، وروى ابن سماعة: إن لمس بشهوة فسدت صلاته - وفي النوازل قال محمد بن سلة: و به نأخذ. الحاوي: عن ابن المبارك فيمن تناول شيئا وشبهه قال: أكرهه ولا تفسد صلاته، وقال في الجامع الأصغر: إن شم شيئا أو نظر في مكتوب في الحائط أو نحوه إن كثر ذلك فسدت صلاته، وإن قل لا. الحجة: ويكره للرجل أن يدخل في الصلاة حاقنا، ولو دخل جاز أن يقطع الصلاة ويحدد الوضوء ويستقبل الصلاة - وفي الحائنة: وإن مضى عليها جاز وقد أساء، وفي الحجة: وكذلك لو حدث^٣ في الصلاة جاز له القطع، ولو أتم يكون صلاته مع (١) فانيذ: نوع من السكر غير السكر الأحمر (٢) أي عن الإمام أبي يوسف (٣) أي حدث الحلق في الصلاة.

الركعة ، و في الفتاوى العتاية : إلا إذا عاف فوت الوقت بالإتمام أولى من تقويته من الوقت ، و في الحجة : ولو كان لا يتروأ و يترك الصلاة لو أمر بقطع الصلاة فالصلاة مع هذا أولى من تركها ؛ و كذا لو كان أرجل يصلى عند طلوع الشمس فيقال له اصبر حتى ترتفع الشمس ، فلو صبر و صلى يؤجر ، و لو كان يشتغل بالأشغال و ربما لا يصلى فالصلاة في وقت الطلوع أولى من تركها لأنه على مذهب بعض العلماء يكون مصليا . جامع الجوامع : سرح رأسه أو لحية بالأصابع لا تفسد صلاته . م : و إن عبث بلحيته أو حك بعض جسده لا تفسد صلاته ، قيل : هذا إذا فعل ذلك مرة أو مرتين . و كذا إذا فعل مرارا و لكن بين كل مرتين فرجة ، فأما إذا فعل ذلك مرات متواليات تفسد صلاته . و عن الفقيه أبي جعفر سئل عن قتل قلة في صلاته ؟ قال : لا تفسد صلاته ، قيل : فان قتل اثنين أو ثلاثة ؟ قال : إن كان يهترى ذلك لا تفسد صلاته ، و إن قتل مرة بعد مرة فان كان يقتل على طلبه تفسد صلاته ، و في الولوجية : المصلى إذا قتل القمل مرارا في صلاته إن كان قتلا متداركا حتى يكثر فسدت صلاته ، و إن كان بين القتلين فرجة لا تفسد ، و الكف عنه أفضل ، و في الحاوى : و قتلها في غير الصلاة في المسجد لا بأس به ، و في الفتاوى العتاية . و لو كثر طلبه القمل في ثوبه بالجلس دون النظر لا تفسد ، فان كان معه النظر تفسد ، و لو طلب القمل في ثوبه بين يديه فسدت صلاته ، و كذا إن غسل بعض عضوه أو ثوبه . م : و إذا صافح إنسانا يريد بذلك التسليم عليه فسدت صلاته . و لو ضرب إنسانا بسوط أو يد فسدت صلاته . و في الحجة : و لو سقط إنسان فأعطاه يده ليتمسك بها لا تفسد صلاته . و لورفه إنسان من مقامه ثم وضعه أو ألقاه ثم قام و وقف مكانه و لم يتحول وجهه من القبلة لا تفسد صلاته . م : و لو كتب في صلاته خطا مستيتا لا تفسد صلاته ، إلا أن يطول فيصير عملا كثيرا لحينئذ تفسد صلاته ، و حد الطول أن يزيد على ثلاث كلمات ، و في الحجة : و إن كتب خطا مستيتا بحيث يظنه الناظر أنه ليس في الصلاة تفسد صلاته ، و في الذخيرة :

المعل عن أبي يوسف: إذا كتب في شيء يقرأ فسدت صلاته، ولو كتب في شيء لا يقرأ لا تقصد، م: ولو كتب على يديه أو على الهواء شيئاً لا يتبين لا تقصد صلاته وإن كثرة. وإذا صب الدهن على رأسه يد واحدة لا تقصد صلاته، وإن أخذ وعاء الدهن بيد واحدة يد أخرى فسدت صلاته، وفي العيون: وإن كان في يده شيء من الدهن فدخل في صلاته وهو في يده فسد برأسه أو ببلحيته لا تقصد صلاته وقد أساء. وإن تناول الكحل فاحتل تقصد صلاته. م: وإذا جعل ماء الورد على نفسه فهو على التفصيل الذي ذكرنا، وفي الحجة: وإن أعطى غيره ماء الورد فأطرق على ثوبه أو مس وجهه لا تقصد صلاته. م: ولو ركب دابة فسدت صلاته، ولو نزل من الدابة لا تقصد، قيل: هذا يشكك بما إذا حمله غيره ووضعه على السرج فإن هناك تقصد صلاته، والجواب عنه من وجهين، الأول: إن الحكم يتي على الغالب والغالب ركوب الإنسان بنفسه، أما إركاب غيره فليس بغالب، وركوبه بنفسه لا يقوم إلا باليدين؛ والثاني: إن غيره لا يركبه عادة إلا بأمره، وفعل الغير بأمره يقتل إليه فكأنه ركب بنفسه. ولو تقلد سيفاً أو نزع لا تقصد صلاته. وفي الخاتمة: وكذا إذا تردى برداء أو حمل شيئاً خفيفاً يحمل بيد واحدة أو حمل ثوباً على عاتقه لم تقصد صلاته. ولو دفع المار بين يديه برأسه أو يده لا تقصد صلاته.

م: وإذا أحدث في صلاته من بول أو غائط أو ريح أو رعاف متممدا فسدت صلاته، وإن سبقه الحدث ولم يتعمد إن كان موجه الفسل فكذلك، نحو إن احتلم أو نظر إلى امرأة فأزول أو تفكر فأزول، وإن كان موجه الوضوء فإن كان شيئاً يفعلها الآدمي فكذلك الجواب عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تقصد صلاته، وإن كان شيئاً لا يفعلها الآدمي لا تقصد صلاته بل يتروأ ويبنى. وإن كان على بدنه دمل أو جراحة أو بثرة فغمزها بيده غمزاً فسأل منه الدم فسدت صلاته، وإن لم يغمزها لكنها انشقت بإصابة اليد أو الثوب في الركوع أو في السجود وسال منها الدم فسدت صلاته في قول

أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله، وهو بمنزلة ما لو رماه لإنسان ببندقة أو حجر وهناك تفسد صلاته عند أبى حنيفة ومحمد رحمهما الله، كذلك هاهنا، وكذلك لو سقط من السقف حجر أو خشب على المصلى فأدماه، وكذلك لو دخل الشوك في رجل المصلى، أو وضع جبهته على الأرض في السجود فسال منه الدم من غير قصد تفسد صلاته عندهما، وقيل: تفسد عند الكل، وكذا إذا صلى تحت شجرة فسقطت منها ثمرة لمجرحته. السراجية: إذا رأى المقتدى على ثوب الإمام شيئاً أكثر من قدر الدرهم فظن أنه نجاسة ولم تكن تفسد صلاته. اليتيمة: سئل على بن أحمد عن المصلى إذا سبقه الحدث فأخذ نعله ليتوضأ وشيئاً آخر كان وضع قبل الشروع في الصلاة هل تفسد صلاته بأخذ ذلك الشيء؟ قال: نعم. الصيرفية: ذكر الزندويستى في متجانه: لو شد بساطاً على أربعة أشجار وصلى على البساط يتعلق في الهواء لا يحموز. ولو صلى على قطعة جمد في النهر والجند يحموز لأنّه بمنزلة السفينة. وسئل بديع الدين: لو قطع من عضوه لحاشم وضع في الحال « ولوقت؟ قال: لا يحموز صلاته، وعليه الفتوى، وعند أبى يوسف يحموز صلاته.

م: وإن قام في صلاته هاهنا فصلان، فصل في القىء، وفصل في التقيء، أما فصل القىء فنقول: لا تفسد صلاته بالقيء إذا كان أقل من ملء القم، فإن عاد إلى جوفه وهو لا يملك إمساكه لا تفسد صلاته، وإن ابتلع وهو قادر على أن يمجعه يجب أن يكون على قياس الصوم عند أبى يوسف لا تفسد صلاته كما لا يفسد صومه، وعند محمد رحمه الله المسألة تكون على الروایتين، في الكبرى: الأظهر أن لا يفسد صومه هاهنا لا تفسد صلاته، وفي الخاتمة: تفسد في قول محمد والأحوط قوله، م: وفي فتاوى الفضلي ذكر روايتين عن أبى يوسف لا عن محمد، وإن قام ملء القم تنقض طهارته ولكن لا تفسد صلاته لأنه ليس يحدث عمداً فیتوضأ ويغسل فيه ويبقى على صلاته، وإن ابتلع بعد ما قام وهو يقدر على أن يمجعه فسدت صلاته. وأما فصل التقيء: فإن كان أقل من ملء القم لم تفسد صلاته، وإن كان ملء القم تفسد صلاته لأنه

حدث محمد ، وإن ابتلع ما بين أسنانه من الدم لم تفسد صلاته إذا لم يكن ملء الفم .
المصلي إذا نظر إلى فرج امرأته المطلقة طلاقاً رجعيّاً بشهوة يصير مراجعاً ، وهل
تفسد صلاته ؟ حكى عن الناطقي : على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تفسد
صلاته ، وهكذا ذكره شيخ الإسلام خواهر زاده والصدر الشهيد ، وأجاب الشيخ
أبو القاسم الصفار بالفساد مطلقاً . وفي الجامع الأصغر : قال ابن شجاع : إذا نظر المصلي
إلى فرج المرأة بشهوة يفنى أن تفسد صلاته في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله ، وذكر
ابن رستم في نوادره : وقال أبو حنيفة رحمه الله : المصلي إذا نظر إلى فرج المرأة بشهوة
لا تفسد صلاته وتحرم عليه أمها وابنتها ، وهو قول محمد ، وقال أبو يوسف رحمه الله
في صلاة الأثر لهشام : لا تفسد صلاته ، وهو رجمة لو حصل ذلك في المطلقة الرجعية
كان في المسألة عن أبي حنيفة وأبي يوسف روايتان . الحجة : ولو وقع بصر المصلي على
عورة غيره لا تفسد صلاته ، وإن تعدد ذلك فهو مسمى ، وقال إبراهيم بن يوسف :
إذا تعدد النظر فسدت صلاته .

جامع الجوامع : شك أنه صلى أربعاً أم ثلاثاً ورفع رأسه ونظر إلى القوم يقومون
قيل : تفسد ، وقيل : لا وإنه أصح . التوازل : إن أمياً اقتدى بقارئ فضلى ركعة ثم
تعم سورة فسدت صلاته ، وقال أبو عبد الله محمد بن خزيمة : يمضي على صلاته ولا تفسد
عليه ، وقال الفقيه : بهذا القول نأخذ . م : رفع اليدين - وفي الولوالجية عند الركوع
والسجود - في الصلاة لا تفسد صلاته ، وفي السراجية : وهو المختار ، م : وذكر الصدر
الشهيد في شرح الجامع الصغير رواية مكحول عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله أنه
تفسد . وإذا سلم لإنسان على المصلي فرد السلام بالإشارة أو باليد أو بالرأس أو بالإصبع
لا تفسد صلاته . ولو طلب لإنسان من المصلي شيئاً فأوى برأسه : أي نعم ، أو أراه إنسان
درهما وقال : أجد هو ؟ فأوى برأسه : أي نعم ، لا تفسد صلاته . النسفية : سئل عن

تفكر في صلاته فتذكر حديثاً أو حقيلاً أو شعراً فيه أو أنشأ كلاماً مرتباً أو أنشأ خطبة أو رسالة أو آياتاً من شعره فعمل ذلك في قلبه ولم يتكلم بلسانه هل تفسد صلاته؟ قال: لا. الحاشية: الأي إذا تعلم القرآن فسدت صلاته، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله: إن تعلم الأي بعد ما قد قدر الشاهد لا تفسد صلاته، وإن تعلم الأي بعد ما سلم ثم تذكر بحمده التلاوة فسدت صلاته في قول أبي حنيفة، ولو كانت السجدة صلياً فسدت عند الكل. ولو كان الأي مقتدياً بالقارئ فعمل القرآن في وسط الصلاة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل: لا تفسد، وفي النبايع: وقال الفقيه أبو الليث: وبه نأخذ. وكذا صاحب الجرح السائل إذا قطع دمه، أو خرج الوقت في خلال الصلاة، والميمم إذا وجد الماء، وماسح الخف إذا انقضت مدة مسحه، وصاحب الجيرة إذا سقطت الجيرة في الصلاة عن بره: فسدت صلاته. مصل الجمعة إذا خرج وقتها فسدت صلاته. وكذا لو أنشد شعراً فيه تسبيح أو تهليل فسدت صلاته. ولو أغشى على المصل أو جن فسدت صلاته. إذا نام المصل مضطجاً متمداً فسدت صلاته، ولو نكس في الصلاة ولم يتمد قال فيه حتى اضطجع قال بعضهم: تنقض طهارته ولا تفسد صلاته، وله أن يتوضأ ويبنى، وقال بعضهم: لا تفسد صلاته ولا تنقض طهارته، ولو نام في ركوعه أو سجوده إن لم يتمد ذلك لا تفسد صلاته، وإن تمعد تفسد في السجود ولا تفسد في الركوع. الكافي: إن كان المقتدى متوشحاً والإمام متميماً فرأى المقتدى ما به تفسد صلاته، خلافاً لفر رحمه الله. النبايع: ولو صلى الأي ركعتين من ذوات الأربع بغير قراءة ثم تعلم سورة قراًها في الآخرين جاز عند أبي يوسف، وقالوا: لا يجوز.

م: وما يتصل بهذا الفصل مسائل الفقهية:

إذا تيقن في صلاته فسدت صلاته بلا خلاف، وإنما عالجنا الشافعي في كونه

حدثنا ، و أحد الفقهاء ما يكون مسموعا له ولجيرانه ، و التمس ما لا يكون مسموعا له ولا لجيرانه ، و الضحك ما يكون مسموعا له دون جيرانه - هكذا ذكر شيخ الإسلام ، و ذكر شمس الأئمة الحلواني : ما فوق التمس دون القهقهة لا ذكر له في المبسوط ، و كان الشيخ ركن الإسلام يحكي عن أستاذه أنه كان يقول : إذا ضحك حتى بدت نواجذه و منعه عن القراءة أو التسييح نقض الصلاة ، و غيره من المشايخ على أنه لا يتنقض حتى يسمع صوته و إن قل - و إذا قهقه الإمام بعد ما قعد مقدار التشهد قبل أن يسلم فصلاته تامة و إن لم يأت بلفظ السلام ، لأن الخروج بلفظ السلام ليس بفرض ، إنما الفرض على قول أبي حنيفة الخروج بفعل المصلي و قد وجد صنع المصلي قمت صلاته ، و عليه الوضوء لصلاة أخرى عند علمائنا الثلاثة خلافا لزم رحمه الله . و أما صلاة القوم فإن كانوا لاحقين أدركوا أول الصلاة فصلاتهم تامة ، و إن كانوا مسبوقين فصلاتهم فاسدة في قول أبي حنيفة ، و في قولها صلاتهم تامة ؛ و هذا بخلاف ما إذا سلم الإمام أو تكلم أو خرج من المسجد بعد ما قعد قدر التشهد حيث لا تفسد صلاة المسبوقين بل يقومون و يقضون ما بقى من صلاتهم ، و إن قهقه الإمام و القوم جميعا في وسط الصلاة فإن كان قهقهة الإمام أولا فعلى الإمام إعادة الوضوء و الصلاة جميعا ، و ليس على القوم ذلك ، و إن كان قهقهة القوم أولا فعلى الكل إعادة الصلاة و الوضوء . و كذلك إن كانوا قهقهوا جميعا معا . و لو تكلم الإمام بعد ما قعد قدر التشهد ثم ضحك القوم لا وضوء عليهم . و في فوادر ابن سماعة عن أبي يوسف : إمام تشهد ثم ضحك قبل أن يسلم فضحك بعده من خلفهم فعليهم الوضوء . و ذكر في المتن في إمام قعد في آخر صلاته قدر التشهد و لم يتشهد و القوم على مثل حاله فضحك الإمام ثم ضحك من خلفه فقال : أما في قول أبي حنيفة فعلى الإمام الوضوء ولا وضوء على القوم ، و قال أبو يوسف : عليهم الوضوء . و لو كان الإمام و القوم تشهدا ثم سلم الإمام ثم ضحك القوم قبل أن يسلموا فعليهم الوضوء عندهما ، و كذلك عند محمد لا وضوء على القوم في هذه الصورة

وهي ما إذا مسحوا بعد سلام الإمام . و القهقهة في سجدة السهو تنقض الوضوء ولا تفسد الصلاة ، لأن العود إليها يرفع السلام دون القعدة و كأنه قهقهة بعد القعدة قبل السلام فلا تفسد الصلاة ، وعن أبي يوسف رحمه الله في رواية شاذة أن العود إلى مجدي السهو يرفع القعدة كالعود إلى سجدة التلاوة ، فلي تلك الرواية يلزم إعادة الصلاة كما تلزمه إعادة الوضوء . وإذا نام في صلاته ثم قهقهة لا ينتقض وضوؤه ولكن تفسد صلاته .

إمام أحدث تقدم رجلا قد فاتته ركعة فله أن يصل بهم بقية صلاة الإمام ، وإذا جاء أوان السلام يتأخر ويقدم رجلا من المدركين ليسلم بهم ، ثم يقوم هذا المسبوق ويقضى ما سبق به ، فإن قهقهة الإمام الثاني وقد بقي عليه ركعة أو ركعتان فإن صلاته وصلاة الإمام الأولى من خلفه فاسدة ، ولا وضوء على القوم ولا على الإمام الأول ، فإن توضع الإمام الأول والإمام الثاني في الصلاة مع القوم يتابعه الإمام الأول ، وإن أراد الإمام الأول أن يصل في بيته ينظر إن صلى بعد ما فرغ الإمام الثاني من بقية صلاته فصلاته تامة ، وستأنى المسألة في فصل الاستخلاف . وإن قد الإمام في الرابعة قدر التشهد وهي له الثالثة ثم قهقهة أعاد الوضوء والصلاة ، أما صلاة من خلفه إن كان مسبوقة فكذلك فاسدة أيضا ، ولا وضوء عليهم لصلاة أخرى لأن القهقهة وجدت من الإمام لا منهم فلا تنقض طهارتهم ، كما لو أحدث الإمام حدثا آخر وصلاة المدركين تامة ، وذكر الشيخ أبو جعفر الهندواني أن أبا يوسف رحمه الله قال في الأمالي : صلاة المدركين فاسدة أيضا كصلاة المسبوقين ، وأما صلاة الإمام الأول فإن كان فرغ من صلاته خلف الإمام الثاني فصلاته تامة بلا خلاف كغيره من المدركين . وإن كان في بيته ولم يدخل مع الإمام الثاني في الصلاة اختلفت الروايات فيه ، في رواية أبي سليمان رحمه الله تفسد صلاته وهو الأشبه بالصواب . وفي الهداية : وهو الأصح - م : وفي رواية الشيخ الكبير أبي حفص صلاته تامة ، والشيخ الإمام الزاهد أبو نصر الصفار ومشايخ العراق مسحوا رواية أبي حفص .

التيمة : سئل علي بن أحمد عن رجل ترك القراءة في الركعة الأخيرة من الفجر فلما قد

للتشهد تذكر ذلك قيام وصلى ركعة وقرأ وتشهد وسجد للسهو هل يجوز صلاته؟
قال : لا يجوز .

م : وما يتصل بهذا الفصل : و إذا زاد في صلاته ركوعاً أو سجوداً - وفي الكبرى متعمداً ، م : و ذكر في ظاهر الرواية أنه لا تصد صلاته ، وهذا ظاهر ، فان من اقتدى بالإمام والإمام ساجد كان عليه أن يسجد معه و تلك السجدة له زائدة ، وكذلك لو تلا آية السجدة في الصلاة لزمه سجدة التلاوة وهذه السجدة ليست من موجبات تحريمه ، ثبت أن زيادة السجدة في الصلاة لا تفسد الصلاة . وكذلك إن زاد سجدةً أو أكثر لا تفسد صلاته لأن الجنس واحد فهن وإن كثرن كأنها سجدة واحدة ، وهي كلها زوائد في الحقيقة ، لأنها ليست من موجبات تحريم الصلاة ، لأن ما شرع في الصلاة مثنى فلو اُحد حكم المثنى ، فان الركعة تنقيد بالسجدة الواحدة عندنا كما تنقيد بالسجدة الواحدة وكذا التحلل يحصل بالسلام الواحد كما يحصل بالمثنى ، ثبت أن ما شرع في الصلاة مثنى حكمه حكم الواحد ، ثم الصلاة لا تفسد بالسجدة الواحدة وكذا بالمثنى . والذي بينا في السجود كذلك في الركوع الزائد ، وكذلك الركوعات وما زاد على ذلك . و روى عن محمد رحمه الله أنه قال في السجود الزائد : تفسد صلاته ، وهكذا ذكر الكرخي عن أبي حنيفة رحمه الله . وفي الخاتمة : المقتدى إذا رفع رأسه من السجدة قبل الإمام وأطال الإمام السجدة فظن المقتدى أن الإمام في السجدة الثانية فسجد ثانياً وكان الإمام في السجدة الأولى قالوا : إن نوى متابعة الإمام أو نوى السجدة التي فيها الإمام [جاز ، فان نوى المقتدى السجدة الثانية وكان الإمام في الأولى]^١ فرفع الإمام رأسه عن السجدة وانحط للسجدة الثانية فقبل أن يضع الإمام جبهته على الأرض للسجدة الثانية رفع المقتدى رأسه عن السجدة الثانية لا يجوز سجدة المقتدى ، وكان عليه إعادة السجدة حتى لو لم يعد فسدت صلاته ، وفي الفتاوى العتبية : ولو رفع رأسه من الركوع أو السجود قبل الإمام يجب

(١) من أر . خ .

عليه أن يعود ويكون ذلك واحداً . ٢ : وإذا جاء إلى الإمام وقد رفع الإمام رأسه من الركوع فدخل في صلاته وركع وسجد معه السجدين لا يصير مدركا للركعة ، ولا تفسد صلاته . وكذلك لو أدرك الإمام في السجدة الأولى فركع هذا الرجل وسجد سجدين لا تفسد صلاته ، فرق بين هذا وبيننا إذا ركع الإمام وسجد سجدة ورفع رأسه عنها فجاء رجل ودخل معه وركع وسجد سجدين فإنه تفسد صلاته : والفرق أن في المسألة الأولى لم يدخل فيها إلا زيادة ركوع لأنه وجب عليه متابعة الإمام في السجدين وإذا لا يفسد الصلاة ، أما ههنا أدخل زيادة ركعة وهو الركوع والسجود وأنه يفسد الصلاة ، وبعض مشايخنا رحمهم الله قالوا : إن زاد في الركوع أو في السجود إن كان الزيادة عن سهو بأن ركع ركوعاً زائداً أو سجد سجوداً زائداً لا تفسد صلاته بالإجماع ، أما إذا تعدد ذلك يجب أن يكون المسألة على الاختلاف على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا تفسد صلاته وعلى قول محمد رحمه الله تفسد ، بناء على اختلافهم في سجدة الشكر ، وكان الشيخ الفقيه محمد بن مقاتل الرازي يقول بالفساد في صورة العمد . فتاوى الحجة : وعن محمد رحمه الله : إذا زاد ركوعاً لا تفسد ، وإن زاد سجوداً تفسد لأنه يتقرب بالسجدة بانفرادها فقد خلط المكتوبة بالتطوع . وفي الحاشية : إذا زاد الإمام في صلاته بسجدة لا يتابعه المقتدى لأنه خطأ إجماعاً ولا متابعة في الخطأ ، بخلاف ما إذا ترك القعدة الأولى في ذوات الأربع فإن المقتدى يتابعه ولا يقعد . ٣ : وفي نوادر ابن سماعه عن محمد : رجل دخل مع الإمام في أول صلاته ثم قام فأتته وقد سجد الإمام بسجدة ثلاثة فظن هذا الرجل أنه قد ركع وسجد فركع هذا الرجل وسجد يريد اتباع الإمام قال : لا تفسد عليه صلاته لأنه متبع الإمام فيها للتلاوة ، فإن سجد أخرى فسدت صلاته . والولوية : رجل افتتح الصلاة وحده يركع بركوع مصلّى آخر ويسجد بسجوده ويقعد بقعوده لا تفسد صلاته لأنه ربما يكون صاحب وسوسة فيقول : إن صليت متممداً على نفسي يشبه عليّ فأفتح الصلاة وأعتمد على صلاة غيره - والله أعلم بالصواب .

الفصل السادس

في بيان من هو أحق بالإمامة . وفي بيان من يصلح لإمامة
لغيره ومن لا يصلح لإمامة . وفي بيان تفير حال المصل
إماما كان أو منفردا أو مقتديا . وفي بيان ما يمنع صحة
الاعتداء وما لا يمنع .

أما الكلام في بيان من هو أحق بالإمامة

قال : الأولى بالتقديم الأعلم بالسنة إذا كان يحسن قراءة ما تجوز بها الصلاة ، فإذا تساوا
فأكثرهم قرآنا ، وفي السنن : فإن تساوا في العلم فأقروم ، وفي الكافي عن أبي يوسف أن
الأقرأ أولى من الأعلم . فإن تساوا فأبينهم ورعا . فإن تساوا فأكرمهم سنا ، وفي السراجية :
فإن تساوا فأرغوم عند القوم . وفي المختار مكان فأرغوم فأحسنهم خاتما . وفي الخلاصة :
ثم أصبحهم وجها وأنسبهم . م : و العالم بالسنة أولى بالتقديم إذا كان يجتنب الفواحش
الظاهرة وإن كان غيره أروع منه . وفي فتاوى الإرشاد : يجب أن يكون إمام القوم
في الصلاة أفضلهم في : العلم ، والورع ، والتقوى ، والقراءة ، والحسب والنسب ،
والجمال ، على هذا إجماع الأمة . وفي شرح المتفق : قال الفقيه أبو الليث رحمه الله في
مبسوطه : الفقه والقراءة والورع والسن إذا اجتمع في واحد فهو أفضل من غيره ، وإن
اجتمعت هذه النصال في رجلين يقرع بينهما ، أو الخيار إلى القوم . البيهقي : مثل الحلواني
عن المحدث والجنب إذا تيمما أيها أولى بالإمامة ؟ قال : المحدث . م : وقال
أبو يوسف : أكره أن يكون الإمام صاحب البدعة ، ويكره للرجل أن يصلي خلفه .
ولو أن رجلين هما في الفقه والصلاح سواء إلا أن أحدهما أقرأ قدّم القوم الآخر
ولم يقدموا أقرأهما قد أساوا . في الحجّة : أو تركوا السنة . ولكن لا يأتمن لأنهم قدموا
رجلا صالحا ، وكذلك هذا الحكم في الإمارة والحكومة ، وأما الخلافة . وهي الإمامة

الكبرى - فلا يجوز أن يتركوا الأفضل، وفي البديعة: وعليه إجماع الأمة . ح :
جماعة في دار أضياف يريد أن يتقدم واحد يبنى أن يتقدم المالك ، فان قدم المالك
واحدا منهم لعله وكبره فهو أفضل ، وفي الملتقط : إذا تقدم أحدهم جاز لأن الظاهر
أن المالك أذن لضيفه لإكرامه له ، وفي جامع الجوامع : صاحب البيت أولى إلا أن
يكون معه ذو سلطان أو قاض . وفي فتاوى الحسامية : دار فيها مستأجرها ومالكها
وضيف فن هو أحق بالإذن ؟ قال : المستأجر أحق بالإذن والاستئذان منه ، لأن الصلاة
في البيت نوع من الانتفاع . وولاية استيفاء الانتفاع للمستأجر في المدة .

م : وذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الصلاة : الصلاة خلف أهل الهواء يكره .
وفي شرح الكرخي : وإن كان أفرام بكتاب الله ، وقال : حاصل الجواب فيه أن كل
من كان من أهل قبلتنا ولم يضل في هواه حتى لم يحكم بكونه كافرا ولا يكون ماجنا
بتأويل فاسد - وفي الذخيرة : ولكنه مال عن الحق بتأويل فاسد - تجوز الصلاة خلفه ،
م : وإن كان هوى يكفر أهلها كالجهمي والقدرى الذي قال بخلق القرآن والرافضى
الغالى الذى ينكر خلافة أبى بكر رضى الله عنه لا تجوز ، وفي المتقى : بشر عن أبى يوسف :
من اتحل من هذه الأهواء شيئا فهو صاحب بدعة ، ولا يبنى للقوم أن يؤمهم صاحب بدعة .
وفي التصاب : الصلاة خلف الكرامية لا تجوز لأنهم يصفون الله بالجسم وذا كفر حتى
لا يجوز أداء الزكاة إليهم . م : وعن الشيخ أبى محمد بن إسماعيل الحسن رحمه الله أنه
قال : روى عن أبى حنيفة وأبى يوسف أن الصلاة خلف أهل الأهواء لا تجوز . وقال
أبو يوسف رحمه الله : لا تجوز الصلاة خلف من يستثنى في إيمانه ، وفي الذخيرة : لو قال
”أموت مؤمنا إن شاء الله تعالى“ يصح الاقتداء به . م : وأما الصلاة خلف شافى
المذهب ذكره شيخ الإسلام : إن كان منهم من يميل من القبلة ، أو احتجم ولم يتوضأ ،
أو خرج منه شيء من غير السيلين ولم يتوضأ ، أو أصاب ثوبه منى أكثر من قدر الدرهم
(١) الماجن : الذى لا يبالي قولاً وفلا .

ولم يفضل: لا تجوز . وفي الذخيرة : وقال شمس الأئمة الحلواني : لا يصح الاقتداء بشفعوى المذهب إذا كان يعلم أنه لا يرى الوضوء من الحجامة والوتر ثلاثة بتسليمه واحدة ، وقال ركن الإسلام على السفدى : ما لم يتيقن بالفسد يصلى خلفه . وفي الحانية : الاقتداء بشفعوى المذهب قالوا : لا بأس به إذا لم يكن متعصبا ، ولا شاكاً في إيمانه ، ولا منحرفاً انحرافاً فاحشاً عن القبلة بأن جاوز المغارب ، ولا يتوضأ بالماء القليل الذى وقعت فيه النجاسة . وفي الخلاصة : وذكر مكحول النسفى عن أبى حنيفة أنه إذا لم يعلم منه شيء من هذه الأشياء يجوز الاقتداء من غير كرامة ، وكذا فى التاية والمختار أيضاً .
 ٣ : وقال أبو يوسف لا تجوز الصلاة خلف المتكلم بحق ، لأنه بدعة ، ولا تجوز الصلاة خلف المبتدع . وفى المنتقى : إبراهيم عن محمد أنه سئل : هل يصلى خلف شارب الخمر؟ قال : لا ولا كرامة - ومعنى قول محمد رحمه الله "لا" : لا ينبغي ، فأما الصلاة خلفه لفايزة . وفى جامع الجوامع : وقال أبو يوسف : يكره .

٣ : وفى نوادر المعلى عن أبى يوسف معتوه يفتق أحياناً إلا أنه ليس لإفاقة وقت معلوم إن كان فى أكثر حالاته معتوها فهو فى جميع حالاته بمنزلة المطبق عليه ، فإن صلى فى حال إفاقة يقوم أعادوا الصلاة ، وإن كان لإفاقة وقت معلوم فهو فى إفاقة بمنزلة الصحيح . وفى الحانية : ولا يصح الاقتداء بالمجنون المطبق ، فإن كان يحن ويفيق يصح الاقتداء به فى زمان الإفاقة . ولا يصح الاقتداء بالسكران ، وفى العيون قال الفقيه : فى الروايات الظاهرة لا فرق بين أن يكون لإفاقة وقت معلوم أو لم يكن فهو بمنزلة الصحيح فى حال إفاقة ، وبه نأخذ . ٣ : ولا بأس بأن يؤم الأعمى ، والبصير أولى ، وفى الخلاصة : ويكره إمامة الأعمى ، وفى الأئمة ذكر الإمام المعروف بنحواهر زاده فى مبسوطه : إنما يكره تقديم الأعمى إذا كان غيره أفضل منه . أما إذا كان الأعمى أفضل من غيره فهو أولى . وفى فتاوى التاية : ولو كان مقدمه عرج يقوم بعض قدمه يجوز ، وغيره أولى . ٣ : ويكره إمامة العبد وولد الزنا - وفى شرح

الكرخى : معناه غيره أولى . و فى الكبرى : ويكره أن يكون الإمام فاسقا ، ويكره للرجال أن يصلوا خلفه . و فى شرح المتفق : لو اجتمع الحر والعبد أو الحر والمتق واستويا علما وقراءة فالحر الأصل أولى من العبد والمتق عندنا ، وإن قدموه جاز ، و فى الكافى : وإن تقدم الفاسق جاز ، خلافا لما لك رحمه الله . م : وأما الأعرابى فإن كان عالما بالسنة فهو كغيره إلا أن غيره أولى . و فى الكافى : قالوا ويستحب تقديم العربى لأنه يسكن المدن . و فى التهذيب : الإمام إذا كان جنبا أو محدثا والقوم لا يعلمون لا يصح اقتداؤهم به ، وعند الشافعى يصح صلاة القوم ، و فى السنن : وأما إذا علم قبل الاقتداء أن الإمام جنب أو محدث فلا يجوز الاقتداء بالإجماع : وأما الاقتداء بالكافر والمرأة فلا يجوز عنده كما لا يجوز عندنا سواء علم أو لم يعلم . م : ولا يجوز لإمامة الصبي فى صلاة الفرض ، وقال الشافعى : يجوز ، وأما اقتداء البالغ بالصبي فى التطوع فقد جوزة محمد بن مقاتل للحاجة إليه خصوصا فى ليالى رمضان فى التراوىح ، وبه قال مشايخ بلخ ، والأصح عندنا أنه لا يجوز ، لأن نفل الصبي دون نفل البالغ حتى لا يلزمه القضاء بالإفساد - و فى نوادر الصلاة : إذا افتتح الصلاة خلف غلام لم يحتمل ثم قهقه لا ينتقض طهارته . و يجوز الاقتداء بمن كان معروفا بأكل الربا ولكن يكره . و فى الظهيرية : ولا بأس بالصلاة خلف الإمام الجائر . م : و روى عن أبى حنيفة نسا وعن أبى يوسف رحمه الله : لا ينبغي للقوم أن يؤمهم صاحب خصومة فى الدين ، وإن صلى رجل خلفه جاز ، قال الفقيه أبو جعفر : يجوز أن يكون مراد أبى يوسف الذين يناظرون فى دقائق الكلام . و من صلى خلف فاسق أو مبتدع يكون محرزا ثواب الجماعة ، أما لا ينال ثواب من صلى خلف التقي . الفاسق إذا كان يؤم ويجز القوم عن منعه تسكلموا ، قال بعضهم : فى صلاة الجمعة يقتضى به ولا يترك الجمعة بإمامته ، وأما فى غير الجمعة من المكتوبات لا بأس بأن يتحول إلى مسجد آخر ولا يصلى خلفه ولا يأثم بذلك . و من أم قوما وم له

كارهون إن كانت الكراهة لفساد فيه أو لأنهم أحق بالإمامة كره له ذلك، وإن كان هو أحق بالإمامة لم يكرهه. الحجة: ويبنى للإمام أن يحتز عن ملامسة النساء ومخالطتهن لأنه قد يقتدى به من يرى قفص الوضوء بملامسة النساء حتى لا يكون صلاتهم عندهم مع الكراهة، ويحتز مواقع الاختلاف ما استطاع. م: أبو سليمان عن محمد في نوادره: رجل أم قوما شهرا ثم قال "كنت على غير وضوء" أو قال "في ثوبي قدر"؟ قال: يعيدون صلاتهم، إلا أن يكون ماجنا فحينئذ لا يلتفت إلى قوله ولا يعيدون الصلاة. وقد فر بعض المتقدمين الماجن: المائل إلى الهزء واللعب، وفي الظهيرية: والماجن هو الفاسق وهو أن لا يبالي بما يقول ويفعل ويكون أعماله على نهج الفساق، وفي الحجة: ولو قال وادعى أنه كان مجوسيا لا يصدق لأن الصلاة بالجماعة آية الإيمان فيضرب ضربا شديدا ولا يجب إعادة الصلاة. وذكر السيد الإمام أبو القاسم السمرقندي في كتاب الملتقط إذا وقعت صلاة الإمام فاسدة يبنى أن يخبر الناس الذين صلوا خلفه ليعيدوا صلاتهم، فإن غابوا يكتب إليهم أو يرسل إليهم من يأمرهم بذلك ليخرج هو وممن من المهدة، إلا إذا كان في فصل مجتهد فيه جاز أن يأخذ في تلك الصلاة بقول من يقول بالجواز، كما حكى أن أبا يوسف اغتسل يوم الجمعة وصلى ينفذ فوجدوا في تلك البئر فارة ميتة فأخبر بذلك فقال: نأخذ بقول إخواننا من أهل المدينة تمسكا بالحديث المروي عن النبي عليه السلام أنه قال "إذا بلغ الماء قلتين لا يحتل خبثا"، أما إذا كان الفساد بأمر حتم يأمر الناس بالإعادة، روى عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أصابته الجنابة فغنى ذلك عليه حتى صلى ثم تذكر فأمر مناديا ينادى في المدينة: ألا إن الأمير صلى وهو جنب فمن صلى خلفه فليعد الصلاة.

م: وأما بيان من يصلح إماما لغيره ومن لا يصلح:

قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير: لا يؤم القاعد الذي يؤم قوما يركعون ويسجدون قياما، ولا قوما قعدوا يركعون ويسجدون، فإن كان حال الإمام مثل حال المقتدى

أو فوه جازت صلاة الكل ، وإن كان حال الإمام دون حال المقتدى صححت صلاة الإمام ولا يصح صلاة المقتدى - بيان هذا الأصل في المسائل إذا كان الإمام يصلي قائما بركوع وسجود وخلفه قوم يصلون قياما بركوع وسجود ، أو قوم يصلون قعودا بركوع وسجود ، أو قوم يصلون بالإيماء مستلقين على قاعدهم : فصلاة الكل جائزة . وإذا كان الإمام يصلي قاعدا بركوع وسجود وخلفه قوم يصلون قياما بركوع وسجود القياس أن لا تجوز صلاة القوم ، وبه أخذ محمد رحمه الله - وفي الظهيرية : الفرض والنفل سواء ، م : وفي الاستحسان تجوز صلاة القوم ، وهو قولهما . وفي البديعة : ولو كان القوم يصلون قعودا بركوع وسجود كالإمام ، أو يصلون قعودا بالإيماء ولا يقدر على السجود ، أو يصلون قياما بالإيماء بأن كانوا لا يقدر على القعود : فصلاة الكل جائزة . م : وإن كان الإمام يصلي قاعدا بالإيماء لا يقدر على السجود وخلفه قوم يصلون قعودا بالإيماء أيضا يجوز . وإن كان خلفه قوم قيام بركوع وسجود ، أو قوم قعود بركوع وسجود لا تجوز صلاة القوم عندنا ، وعند زفر رحمه الله تجوز - فرع في نواذر الصلاة على هذا الأصل وقال : إذا كان الإمام مستلقيا يؤم وخلفه من يؤم مستلقيا ومن يؤم قاعدا تجوز صلاة من هو في مثل حاله ، ولا تجوز صلاة القاعد ، ولهذا فرق أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله بين هذا وبين اقتداء القائم بالقاعد الذي يركع ويسجد ، لأن حال الإمام هناك قريب من حال المقتدى حتى يجوز أداء التطوع قاعدا مع القدرة على القيام ، وما هنا بخلافه . قال محمد في الجامع الصغير أيضا في أمي صلى بقوم أميين وقوم قارئين : فصلاتهم جميعا فاسدة عند أبي حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد صلاة الإمام ومن هو بمثله تامة ، وصلاة القارئ فاسدة . يجب أن يعلم بأن الأمي إذا أم قوما أميين أن صلاتهم جميعا جائزة بلا خلاف . وفي الذخيرة : لأن الحالة مستوية ، فهو كالعاري إذا أم قوما عراة ، وكصاحب الجرح السائل إذا أم قوما جرحى ، وفي السفناني : واختلفوا في الذي يصلي قاعدا مؤميا بالذي يصلي مضطجعا

و الإصح أنه يجوز على قول محمد ، وكذلك الإظهار على قولهما جواز . م : والامى
 إذا أم قوما قارئى صلاة الكل فاسية بلا خلاف ، و كان شيخ الإسلام أبو الحسين
 الكرخى يقول : اقتداء القارئى بالامى صحيح فى الاصيل لكن إذا جاء أو أن القراءة تنقيد
 صلاته ، و كان أبو جعفر الطحاوى يقول : لا يصح اقتداء القارئى بالامى أصلا -
 وفى التهذيب : اتفاقا ، و فى الخلاصة البخانية : و الأصح أنه لا يصور شارحا فانه ذكر فى
 الاصل : القارئى إذا اقتدى بالامى فى التطوع ثم أفيد لا يلزمه القضاء . م : والقارئى
 إذا أم قوما أميين فصلاتهم جميعا جائزة بلا خلاف . وفى الحجة : الامى الذى لا يقرأ
 شيئا من القرآن ، و الذى لا يكتب ولا يقرأ شيئا من الخط ، و المراد بما نذكره فى
 الفقه هو الذى لا يقرأ شيئا من القرآن ، أما الذى لا يكتب ولا يقرأ ولكنه
 يحفظ من القرآن ما يجوز به الصلاة فلا يراد به الامى فى الفقه لانه إذا قرأ الفاتحة
 والهورة من حفظ يجوز اقتداء القارئى وإن كان لا يفهم الخط ولا يكتب .
 ولو اقتدى أى بالقارئى ثم تعلم سورة فى الصلاة فانه لا تقصد صلاته لانه وإن
 كان قارئاً لكن لا قراءة على المقتدى فلا يجب عليه أن يستقبل الصلاة ، وفى السنفاق :
 و ذكر الإمام الترمذى رحمه الله : يجب أن لا يترك الامى اجتهاده فى أثناء ليله
 ونهاره حتى تعلم مقدار ما تجوز به الصلاة ، فان قصر لم يضر عند الله تعالى ،
 وفى الكبرى : والعارى إذا وجد فى صلاته ثوبا وهو خلف الإمام يستقبل الصلاة .
 والآخرى إذا أم قوما خرسا فصلاة الكل جائزة ، وإذا أم أميا ذكر فى بعض
 المواضع : لا يجوز عند علمائنا ، و ذكر شيخ الإسلام فى شرح كتاب الصلاة أن الآخرى
 مع الامى إذا أراد الصلاة فان الامى أولى بالإمامة ، فهذا دليل على جواز اقتداء الامى
 بالآخرى ، والامى إذا أم الآخرى فصلاتها جائزة بلا خلاف . وفى السراجية :
 الآخرى إذا صلى منفردا جاز وإن كان قاهرا على الإقتداء بالقارئى . م : الآخرى
 إذا أم قوما خرسا وقوما قارئى فصلاة الكل فاسية عند أبي حنيفة ، وعندهما صلاة
 الإمام

الإمام ومن هو بمثل حاله جائزة في المأثنتين جميعا ، قياسا على القارى إذا أم قوما كعدة وعرة ، و قياسا على صاحب الجرح البائل إذا أم قوما صحاحا وجرحى ، و قياسا على المؤمى إذا أم قوما مؤميين وقوما قاذبين فان في هذه الصور تجوز صلاة الإمام ومن هو بمثل حاله . و رأيت مسألة الأمامى إذا كان يصلى وحده وهناك قارئ يصلى وحده في بعض النسخ أن القارئ إذا كان على باب المسجد أو بهوار المسجد والأمام في المسجد يصلى وحده إن صلاة الأمامى جائزة بلا خلاف ، و كذلك إذا كان القارئ في الصلاة غير صلاة الأمامى جاز لأمام أن يصلى وحده ولا يقتظر فراغ القارئ من الصلاة بالاتفاق ، و أما إذا كان القارئ في ناحية أخرى وصلاتهم مواقة فقد ذكر القاضى الإمام أبو حازم رحمه الله : على قياس قول أبي حنيفة لا يجوز ، وهو قول مالك رحمه الله ، ولئن سلمنا أنه يجوز فوجه تخريجه أنه لم يظهر من القارئ رغبة في أداء الصلاة بالجماعة فلا يعتبر وجود القارئ في حق الأمامى . وفي السغناق : و لو حضر أمة على قارئ يصلى فلم يقتد وصلى وحده اختلفوا فيه ، والأصح أن صلاته فاسدة ، و لو اقتسح الأمامى ثم حضر القارئ قيل : تفسد ، و قال الكرخى : لا تفسد . م : و ذكر شيخ الإسلام عبد الله الجرجاني عن القاضى الإمام أبي حازم في مسألة الآخرس : إذا صلى بقوم خرس و بقوم قارئين ، و في مسألة الأمامى إذا صلى بقوم أميين و بقوم قارئين : إنما تفسد صلاة الأمامى والآخرس عند أبي حنيفة إذا علم أن خلفه قارئا ، أما إذا لم يعلم فلا تفسد صلاته كما قالوا ، إلا أن في ظاهر الرواية لا فصل بين حالة العلم وبين حالة الجهل ، وإلى هذا يميل الشيخ أبو نصر الصفار رحمه الله ، و روى هشام عن محمد أنه قال قال عامة أصحابنا : إذا أم الآخرس الأميين صلاة الآخرس تامة وصلاة الأميين فاسدة ، وإن أم أمة الآخرس فصلاتها تامة - قال الشيخ الإمام أبو جعفر رحمه الله : أراد محمد بقوله " قال عامة أصحابنا " من كان معه من المتعلمين ، ولم يرد به أبا حنيفة لأنه يخالفهم في ذلك . ثم إن محمدا لم يذكر في الجامع الصغير أن القارئ إذا اقتدى بالأمام هل يجزئ شيئا

في الصلاة ؟ وهذا فصل اختلف المشايخ فيه ، بعضهم قالوا : لا يصير شارعا حتى لو كان في التطوع لا يجب القضاء ، وبعضهم قالوا : يصير شارعا ثم تفسد حتى لو كان في التطوع يجب القضاء ، والصحيح هو الأول ، نص عليه محمد في الاصل ، ذكر القدوري أن القارئ إذا دخل في صلاة الأُمى متطوعا ثم أفسدها لم يلزمه القضاء عند زفر رحمه الله ، قال : ولا رواية عن أبي حنيفة في هذا الفصل ، وإنما لا يلزم القضاء لأن الشروع بمنزلة النذر ، ولو نذر القارئ أن يصلي بغير قراءة لا يلزمه فكذا إذا شرع . وكل جواب عرفته في القارئ إذا اقتدى بالأمى ثم أفسده على نفسه فهو الجواب في الرجل يقتدى بالمرأة أو الصبي أو المحدث أو الجنب ثم أفسده على نفسه .

ولا يوم المؤمى من يركع ويسجد ، وقال زفر رحمه الله : يجوز ، وفي السكافي : وعند الشافعي رحمه الله صبح . ٣ : ولا تؤم المرأة الرجل - وفي التهذيب : اتفاقا . ٣ : ويوم الماسح الغاسل ، وفي الخانية : ويجوز اقتداء ماسح الخف بماسح الخف . الخلاصة : وفي حق صاحب الجيرة اختلف المشايخ ، والاصح أنه يجوز . وفيها اقتداء المتوضئ بالمتيمم في صلاة الجنائز بلا خلاف ، وذكر شيخ الإسلام هذا الخلاف فيما إذا لم يكن مع المتوضئين ماء ، وإن كان معهم ماء فإنه لا يؤم المتوضئين . وقال زفر رحمه الله بأنه يؤم المتوضئين سواء كان معهم ماء أو لم يكن . وفيها : ويكره للمرأة أن تؤم النساء لعدم ورود السنة بالجماعة في حقهن ، وإن فعلت قامت وسطهن . وفي جامع الجوامع : وخشى المشكل تقدمهن ، وفي السراجية : إمامة الخنثى المشكل بمثله لا تجوز . ٣ : ويوم القاعد الذي يركع ويسجد قوما قياما عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقال محمد لا يؤم . ويوم الاحدب^٢ القائم كما يؤم القاعد ، وفي الظهيرية : ولا يصح إمامة الاحدب القائم ، وقيل : يجوز ، والأول أصح . ٣ : ولا يؤم

(١) أي في الخاتمة (٢) الأحدب : الرجل الذي خرج ظهره ودخل صدره وابطنه .

الفتاوى التاريخية (كتاب الصلاة - من يصلح إماما لغيره ومن لا يصلح) ج - ١

الراكب النازل . والآن ' إذا أم غير الائن ذكر الشيخ محمد بن الفضل أنه يجوز ، وقال غيره : لا تجوز إمامته . والمقتصد إذا أم غيره إن كان يأمن من خروج الدم يجوز ، وفي الحائض : قيل لا يؤم على الفور ويؤم بعد زمان . النوازل : المحدود في القذف لو صلى بالناس جازت صلاته ، ولو قضى أو شهد لا تجوز . الفتاوى العنايه : ولا يصح اقتداء الصحيح الذي ثوبه نجس وتعذر عليه غسله بالمبلى بالحدث الدائم . وعن محمد رحمه الله إذا قرأ الإمام في الأولين ثم خرس أو صار أميا فسدت صلاة القوم وأتم هو . وعنه : إذا اقتدى الأمي بالفارسي ثم تذاكر سورة استقبال في أى حالة كانت . الحائض : ولا يصح اقتداء الكاسى بالعارى . ولا انصح بصاحب العذر ، وفي الكافى : وعند الشافى رحمه الله يصح . وفي الظهيرية : ومن اقتدى بإمام في الوتر والإمام يقلد أبا يوسف ومحمدا في أن الوتر ستة والمقتدى يقلد أبا حنيفة في أن الوتر واجب يصح الاقتداء به لأن الصلاة واحدة . م : أمى اقتدى بقارئ بعد ما صلى ركعة فلما فرغ الإمام قام الأمى لقضاء ما عليه فصلاته فاسدة في القياس ، وقيل : هذا قول أبي حنيفة ، وهو كرجل نسي القراءة بعد ما قام إلى قضاء ما سبق فانه تفسد صلاته عند أبي حنيفة رحمه الله . وفي الاستحسان يجزيه وهو قولهما . كرجل افتتح صلاة العصر مع تذكره أن الظهر عليه فلما صلى ركعتين غربت الشمس يمضى على صلاته لأنه لو استقبل كان مؤديا جميع الصلاة خارج الوقت ولا شك أن أداء بعض الصلاة في الوقت وبعضها خارج الوقت أولى من أداء جميعها خارج الوقت . وكذلك الجواب في الآخرس . وفي الأصل : أن الأمى إذا افتتح الصلاة بقوم بعضهم أميون وبعضهم قارئون فأحدث قبل أن يصلى شيئا فأنصرف وقدم رجلا من القارئى فان صلاتهم فاسدة ، وخص محمد قول أبي حنيفة في الكتاب وإنه قولهم جميعا . قال محمد رحمه الله في إمام قرأ في الأولين فسبقه الحدث ثم قدم أميا في الآخرين : فسدت

(٢) الآنح : من يرجع لسانه إلى الله والنين .

صلاتهم ، وكذلك إن قدمه في التشهد وهو قول أبي يوسف وعمد رحمهما الله ، وروى عن أبي يوسف في غير رواية الأصول أنه لا تفسد صلاتهم . وفي الكافي : ولو قدمه بعد ما قعد قدر التشهد فهو الخلاف المعروف بين أبي حنيفة وصاحبيه ، وقيل : لا تفسد عند الكل ، م : وأما إذا صلى ركعة ثم سبقه الحدث ثم استخلف أميا لم يصح هذا الاستخلاف بلا خلاف .

وأما بيان تغير حال المصلي :

قال محمد رحمه الله في الأصل : أي صلى يقوم بعض صلاته ثم تعلم سورة وقرأها فيما بقي فإنه لا تجوز صلاته وصلاة من خلفه ، بمنزلة الآخرس يزول ما به من الخرس في خلال صلاته ، وهذا قول علمائنا الثلاثة : هذا إذا كان إماما وتعلم سورة في وسط الصلاة ، وفي الذخيرة : وكذلك الجواب فيما إذا كان منفردا وتعلم سورة في وسطه ، م : أما إذا كان مقتديا بالقارئ وتعلم سورة في وسط الصلاة لا ذكر لهذه المسألة في الكتب المشهورة ، وقد اختلف المشايخ فيه ، كان الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل يقول : لا تفسد صلاة ، وكان الشيخ أبو بكر محمد بن حامد وعامة المشايخ يقولون : تفسد صلاته . القارئ إذا صلى بعض صلاته ثم نسي القراءة وصار أميا فسدت صلاته عند أبي حنيفة ويستقبلها ، وعلى قول أبي يوسف ومحمد لا تفسد صلاته ويبقى عليها استحسانا وهو قول زفر رحمه الله . القارئ إذا صلى يقوم قارئين وقرأ في الركعتين الأوليين ثم أحدث واستخلف أميا فسدت صلاتهم ، كما لو استخلف صيا أو امرأة ، إلا على قول زفر رحمه الله . وعلى هذا إذا رفع الإمام رأسه من آخر السجدة فسبقه الحدث واستخلف أميا فسدت صلاته وصلاة القوم عنده ، فإن كان قعد مقدار التشهد ثم سبقه الحدث واستخلفه فهو على الاختلاف المعروف بين أبي حنيفة وصاحبيه ، وهي من جملة الاثني عشرة ، وهكذا ذكر الشيخ شمس الأئمة السرخسي وأبو عبد الله الجرجاني ، وذكر الشيخ الإمام أبو جعفر في كشف الغوامض أن على قول أبي حنيفة لا تفسد

صلاته . وفي الأصل : الأي إذا اقتضت صلاة الظهر و قد قدر التشهد و سلم ثم تعلم سورة ثم تذكر أن عليه مجدى السهو فانه لا يعود ، و صلاته جائزة عند الكل - وظهير هذا ما لو كان مسافرا فنوى الإقامة بعد السلام و كان عليه مجدنا السهو فانه يصير غارجا بالسلام السابق . و أما إذا عاد إلى مجدى السهو فلما جمد مجدة تعلم السورة فان صلاته تفسد على قول أبى حنيفة ، و على قولها لا تفسد ، و أما إذا سلم ثم تعلم سورة ثم تذكر أن عليه مجدة التلاوة أو قراءة تشهد لم يذكر هذا فى الكتاب ، و يجب أن تكون المسألة من الاثنى عشرة ، فأما اذا سلم ثم تعلم سورة ثم تذكر أن عليه مجدة صلية فان صلاتهم تفسد عندهم جميعا ، لانه تعلم سورة و عليه ركن من الأركان . شرح المتفق : و لا يقتضى بمن يقف فى القراءة عند المجاوزة .

م : و أما بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع :

فاذا كان بين الإمام و بين المقتدى حائط أجزته صلاته ، أطلق الجواب فى الأصل إطلاقا ، قالوا : و هذا إذا كان الحائط ذليلا قصيرا ، أما إذا كان بخلافه يمنع صحة الاقتداء ، و فى الحاقية : إذا كان قصيرا أنه مقدار الفرجة بين الصفين ذراع أو ذراعان كما يكون بين المسجد الصغرى و الشوى . م : و اختلف المشايخ فى الحد الفاصل بين القصير الذليل و غيره ، حكى عن أبى طاهر الدباس أنه كان يقول : الذليل الذى يصعد عليه من غير كلفة و لا مشقة يخطو خطوة و يضع قدمه عليه . و عن محمد بن سلة رحمه الله أنه قال : الذليل الذى لا يشته على المقتدى حال الإمام بسية ، و غير الذليل الذى يشته عليه حال الإمام بسية ، و ذكر الشيخ الإمام خواهر زاده : الذليل الذى لا يمنع المقتدى الوصول إلى الإمام لو قصد الوصول إليه - مثل حائط المقصورة - لا يمنع صحة الاقتداء ، و إن كان صغيرا يمنه عن الوصول إلى الإمام و لكن لا يشته عليه حال الإمام سمعا أو رؤية ، فن مشايخنا من قال : يمنع صحة الاقتداء لانه إذا لم يمكنه الوصول إلى الإمام فقد اختلف المكان . و منهم من قال : لا يمنع هذا ، هو الصحيح . و إن كان عريضا

أو طويلا بحيث يمنع عن الوصول إلى الإمام لو أراد الوصول، إليه ذكر في بعض المواضع أنه يمنع صحة الاقتداء يشبهه عليه حال الإمام أو لم يشبهه، وإن كان على هذا الحائط الطويل المريض ثقب إن كان لا يمنع عن الوصول إلى الإمام لا يمنع صحة الاقتداء، وفي الحاتية: إن كان لا يمنعه عن الوصول ولا يشبهه عليه حال الإمام بساع أو رؤية صح الاقتداء في قولهم . م : وإن كان الثقب صغيرا يمنعه عن الوصول إلى الإمام ولكن لا يشبهه عليه حال الإمام سمعا أو رؤية فمن مشايخنا من قال: يمنع صحة الاقتداء، ومنهم من قال: لا يمنع، وهو الصحيح . وإن كان على هذا الحائط باب إن كان الباب مفتوحا لا يعتبر حائلا، وإن كان الباب مشدودا قال الشيخ الإمام أبو بكر الإسكاف: يعتبر حائلا وينع صحة الاقتداء. وقال الشيخ أبو بكر الأعمش: لا يمنع صحة الاقتداء، وإن كان الحائط طويلا إلا أنه مشبك فمن اعتبر الوصول إلى الإمام يجعله حائلا، ومن اعتبر عدم اشتباه حال الإمام لا يجعله حائلا . وفي التوازل: سئل أبو نصر عن أبواب المسجد إذا غلقت واتصلت الصفوف بحيطان المسجد من ورائه؟ قال: إن كان باب من الأبواب مفتوحا من أى جانب كان جازت صلاتهم، قيل: أ رأيت لو كان هذا الباب الذى يدخل الأمير؟ قال: فى الاستحسان جائز، قال الفقيه: وقد روى عن أبى يوسف رحمه الله أن صلاتهم جائزة وإن كانت الأبواب كلها مغلقة إذا لم يخف عليهم أحوال الإمام . م : وذكر شيخ الإسلام شمس الأئمة السرخسى أنه إذا لم يكن على الحائط المريض باب ولا ثقب ولا خوخة فقيه روايتان، فى رواية يمنع الاقتداء لأنه يشبهه عليه حال الإمام، وفى رواية لا يمنع وعليه عمل الناس بمكة فإن الإمام يقف فى مقام إبراهيم وبعض الناس يقفون وراء الكعبة من الجانب الآخر وبينهم بين الإمام الكعبة ولم يمنعه أحد من ذلك . ولو كان بينه وبين الإمام طريق عظيم أو نهر عظيم أو صف من النساء لا يجوز الاقتداء عندنا، وقد تكلم المشايخ فى مقدار الطريق الذى يمنع الاقتداء، قال بعضهم: أن يكون مقدار ما يمر فيه العجلة أو حمل بغير -

وفي الكبرى: وما دون ذلك لا يمنع لأنه يسير . م : وقال بعضهم إذا كان طريقا يمر فيه العامة يكون عظيما يمنع الاقتداء به ، وإن كان طريقا لا يمر فيه العامة وإنما يمر فيه الواحد والاثنان لا يمنع الاقتداء ، وفي الحجة : وأما طريق العامة يمنع إذا كان ذلك قدر الصفين ، [وفي البديعة : وإن كان بينه وبين الإمام أقل من ثلاثة أذرع]^١ . م : وهذا إذا لم يكن الصفوف متصلة ، فأما إذا اتصلت الصفوف على الطريق لا يمنع الاقتداء ، وإن كان على الطريق واحد لا يثبت به الاتصال ، وبالتلات يثبت الاتصال بالاتفاق ، وفي المتن خلاف ، على قول أبي يوسف رحمه الله يثبت ، وعلى قول محمد لا يثبت . وفي الحاشية : فإن قام مقتدى في عرض الطريق واقتدى بالإمام جاز ويكره : م : وكذا اختلفوا في مقدار النهر العظيم الذي يمنع صحة الاقتداء ، قال بعضهم : النهر العظيم الذي يمنع صحة الاقتداء الذي يجري فيه السفن والزوارق ، هكذا ذكر الحاكم الشهيد في المستقى عن أبي حنيفة وهو الصحيح ، ولكن إنما يمنع الاقتداء في هذه الصورة إذا كان الناس يمرّون فيه ، وإن كانوا لا يمرّون فيه لا يمنع الاقتداء . وفي الغاية : وإن كان بين الإمام والمقتدى نهر صغير لا يجري فيه السفن والزوارق لا يمنع الاقتداء وهو المختار ، م : وعن أبي يوسف أنه إذا كان بحيث يمكن المشي في بطنه كان عظيما . وفي الحجة : سواء كان فيه ماء أو لم يكن ، م : ومن المشايخ من قال : إذا كان لا يمكن للرجل القوي أن يجتازه بوثبة . وفي الحجة بوثبة من غير تكلف . م : فهو عظيم مانع من صحة الاقتداء ، وفي الملتقط : إذا كان النهر كأصيق الطرق فإنه يمنع الاقتداء ، وإن كان بحيث لا يكون طريق صغير مثله لا يمنع . وفي الحجة : ساقية صغيرة مثل الذي بين الصفين^٢ لا يمنع سواء كان فيها ماء أو لم يكن . وقال أبو يوسف : النهر الذي يمشي في بطنه حل وفيه ماء يمنع الاقتداء ، وإن كان يابساً واتصلت الصفوف جاز . م : وإن كان على النهر جسر وعليه

(١) من نسخة م فقط (٢) أي قدر ما يكون بين الصفين من الفصل .

الفتاوى النافذة عناية به (كتاب الصلاة ما يمنع صحة الاقتداء لا ما لا يمنع) ج ١ ص ١٠

صنف متصل لا يمنع صحة الاقتداء من كان خلف النهر - وفي الحجة : سواء رأوا إمامهم أم لا ، ولثلاثة حكم الصف بالإجماع ، وليس الواحد حكم الصف بالإجماع ، وفي المتن اختلاف على ما مر في الطريق . وإن كان بينه وبين الإمام بركة أو حوض إن كان بحال لو وقعت النجاسة في جانب يتنجس الجانب الآخر لا يمنع الاقتداء ، وإن كان لا يتنجس يمنع الاقتداء ويكون كثيرا ، كذا ذكره الشيخ الإمام أبو نصر الصفار ، وفي الخاتمة : [لو كان في المسجد الجامع نهر يجري إن كان صغيرا لا يمنع ، وإن كان كبيرا يجري فيه الزوارق] يمنع .

٣ : وفي فتاوى الشيخ أبي الليث : رجل يصل بقوم في قلاة كم يقتلوا ما ينبغي أن يكون بينه وبين القوم حتى لا يجوز صلاتهم ؟ حكى عن الشيخ الإمام أبي القاسم أنه مطلق : مقدار ما يمكن أن يصطف فيه القوم ، وفي الحجة : مقدار ما يمر فيه العجلة ، ٣ : وغيره من المشايخ قال : مقدار ما يسمع فيه الصفان ؛ فرق بين هذا وبين ما إذا صلى الإمام في مصلى العيد يوم العيد حيث يجوز وإن كان بين الصفوف فصل ، والفرق أن مصلى العيد بمنزلة المسجد في حق الصلاة بالاتفاق وإن اختلفوا فيما عدا الصلاة لأن ذلك كله جعل للصلاة ، ولا كذلك القلاة . وفي الخاتمة : ولو صلى بالناس في الجبابة صلاة العيد جازت صلاتهم وإن كان بين الصفوف قضاء واتساع ، لأن الجبابة عند أداء الصلاة لها حكم المسجد . وفي الحجة : وأما مصلى العيد فالمقصورة كالمسجد بالاتفاق . وأما المحوط الكبير قال المفاتيح : في يوم العيد يأخذ المحوط حكم المسجد حتى أنه لو تباعد الصفوف

(١) من أر . غ ، من وغيرهما (٢) الجبابة : ما استوى من الأرض في ارتفاع ولا سفل فيه ، وفي الاصطلاح مكان يجزئ لفلاة العيد خارج البلد ، دون مصلى العيد (٣) المقصورة : السور الحواشي المصنعة ، ولزادها ما للمقصورة التي تكون في الصل ويكون فيها الخراب وللمجر على المصوم بدون الصلاة (٤) المحوط : الحظيرة ، والمراد بها الجبابة أو مصلى العيد الكبير المحوط يحاط به المسجد الكبير إلا أنه لا سقف فيه .

أو بقي حالاً مقدار طاعة فزاع يجوز؛ وفي غيره من الأيام فله حكم المعتادة حتى لو ضلوا بعض الصلوات بجماعة فالتمسوا الصلوات متصلة لا تجوز الصلاة، وأما غير متصل البعد من الجماعة خارج المحوط إن اتصلت الصفوف جازت صلاتهم وإلا فلا، والجماعات المنفردة يوم العيد خارج البلدة في كل موضع جلوساً ووقوفاً بينهم وبين المصل مفازات حالية لا تجوز صلاتهم ما لم يتصل . ٢ : إمام صلى بقوم على الطريق فاصطف الناس في الطريق على الطول قال: إذا لم يكن بين الإمام وبين القوم مقدار ما يمر فيه الحبل جازت صلاتهم، وإن كان فلا، وكذلك بين الصف الأول وبين الصف الثاني - وفي الحاشية: إلى آخر الصفوف . ٣ : رجلان أم أحدهما صاحبه في فلاة من الأرض فجاء ثالث ودخل في صلاتها فتقدم الإمام حتى جاوز موضع سجوده مقدار ما يكون بين الصف الأول وبين الإمام لا تقصد صلاته وإن جاوز موضع سجوده لأن في الابتداء لو كانوا ثلاثة وكان ينظر بينهما هذا القدر جاز، فكذلك إذا تقدم هذا القدر - وفي الفتاوى: لو صلى في الصحراء متأخر عن موضع قيادة مقدار سجوده لا تقصد صلاته - وفي الولو الجبة: وهو المختار؛ ٤ : ويترتب مقدار سجوده من خطفه وعن يمينه ويساره ويسمى لهذا القدر حكم المسجد كما في وجه القبلة، فما لم يتأخر عن هذا الموضع لم يتأخر عن المسجد فلا تقصد صلاته، ولا يعتبر النقط في هذا الباب حتى لو خط حوله خطأ ولم يخرج عن الخط ولكن تأخر عما ذكرنا من الموضع فقدت صلاته - وفي هذا الموضع أيضاً: قوم يصلون خارج المسجد أو في الصحراء وفي وسط الصفوف موضع لم يقم فيه أحد مقدار حوض أو قاريين سجود صلاة من وراء ذلك الموضع إذا كانت الصفوف المتصلة حوالى ذلك الموضع، وهذه المسألة لو قيل قول من يقول بجواز الإقضاء خارج المسجد إذا كانت الصفوف متصلة بصفوف المسجد وإن لم يكن المسجد ملائناً؛ وفي باب الجمعة في صلاة الأهل مسألة تدل على هذا القول، وصورتها: إذا صلى الرجل في سوق الصبابة صلاة الجمعة مثلياً، ما دام في المحطة جاز إلا كانت الصفوف متصلة بصفوف المسجد،

اجتر اتصال الصفوف ولم يتحركون المسجد ملائق . وإذا صلى الرجل في المئذنة مقتديا بإمام في المسجد يجوز . وكذا لو صلى على سطح المسجد مقتديا بإمام في المسجد تجوز صلاته لأن غالب سطح المسجد لا يغلو عن كوة ومفصل ومفرد فصار كحائط بينه وبين الإمام عليه باب . هذا إذا كان مقامه خلف الإمام أو على يمينه أو على يساره ، فأما إذا كان أمام الإمام أو بزاوته فوق رأسه لا يجوز ، هو المنقول عن أصحابنا ، وذكر الإمام المروفي بنواحر زاده هذه المسألة وجعل الجواب فيها كالجواب في الحائط إذا كان عليه قبة أو باب مفتوح أو مشدود . الحاشية : إن كان السطح باب في المسجد ولا يشتبه عليه حال الإمام صح الاقتداء في قولهم ، وإن لم يكن له باب في المسجد ولكن لا يشتبه عليه حال الإمام صح الاقتداء به أيضا ، وإن اشتبه حال الإمام لا يصح الاقتداء . م : هذا إذا صلى على سطح المسجد ، وإن صلى على سطح بينه وبينه متصل بالمسجد ذكر الشيخ الإسلام شمس الأئمة الحلواني رحمه الله أنه يجوز لأن سطح بينه إذا كان متصلا بالمسجد لا يكون أشد حالا من منزل يكون بجنب المسجد بينه وبين المسجد حائط ، ولو صلى رجل في مثل هذا المنزل مقتديا بإمام في المسجد وهو يسمع التكبير من الإمام أو المكبر تجوز صلاته ، فالقيام على السطح يكون كذلك . الحاشية : ويجوز الاقتداء لجار المسجد بإمام المسجد وهو في بيته إذا لم يكن بينه وبين المسجد طريق عام ، وإن كان طريقا عاما ولكن سنده الصفوف جاز الاقتداء لمن في بيته بإمام المسجد ، ولو كان هذا في مسجد الرباط والحان وبينهما طريق لأهل الرباط لا يمنع الاقتداء لأنه ليس بطريق عام ، م : وذكر القاضي الإمام علاء الدين رحمه الله : لا يجوز الاقتداء لأن الحائط حائل ، نصاب الفقه : وقال بعض الفقهاء : إن كان بينهما على الحائط قبة يسهل فيه إنسان جاز ، وإن لم يكن فلا . م : وإذا قام على رأس الحائط يريد به الحائط الذي بين المسجد ومنزله ذكر القاضي الإمام علاء الدين في شرح المغتربات قالوا : يجوز الاقتداء لأنه لا حائل ما بيننا ، وذكر القاضي الإمام علاء الدين أيضا أنه

القول الثاني: (كتاب الصلاة) ما يمنع من الاقتداء بما لا يجمع . ج - ٥

إذا كان هل رأس الحائط صف و صف على سطح المنزل فصحة الاقتداء الصف الذي على سطح المنزل على الخلاف فيما إذا قامت الصفوف خارج المسجد متصلة بالمسجد . وهناك إن كان المسجد ملآن يصح الاقتداء ، وإن لم يكن المسجد ملآن قال بعض المشايخ : لا يجوز الاقتداء ، وقال بعضهم : يجوز وهو الصحيح . وفي فتاوى الشيخ الإمام أبي القاسم : إمام صلى بالناس في المسجد الجامع في غير يوم الجمعة قام صف خلف الإمام عند المقصورة وقام صف آخر في آخر المسجد تكلموا فيه ، منهم من قال : يجوز : ومنهم من قال : لا يجوز ، قال الصدر المهيد : الأفضل من الأقاويل أن الإمام إذا كان في المقصورة والقوم في سراجه خاصه يجوز ، وكذلك إذا كان الإمام في مسجد الأنبار والقوم في سراجه خاصه يجوز ، وإن كان الإمام في المقصورة والقوم في مسجد الثالثة لا يجوز . وفي الحاشية : وأما الصلاة في المسجد الجامع بالجماعة والإمام في داخل المقصورة والقوم في الصحن ففي يوم الجمعة ويوم العيد والصفوف متصلة تجوز بالاتفاق ، وسمعت بعض المشايخ يقولون : الطريق الذي في الجامع يمنع الاقتداء لأنه طريق عام ، قلت : إنه طريق المسلمين إلى موضع الصلاة فلا يكون مانعا فاقصال الصفوف أولى . م : واتحاد الصلاتين شرط لصحة الاقتداء حتى لم يصح اقتداء صلى الظهر بمصلي العصر ، ولا اقتداء من صلى ظهر يوم بمن صلى ظهر غير ذلك اليوم ، وفي الحاشية : وكذا صاحب الظهر إذا أم لصاحب الجمعة أو الإمام يصلي الجمعة والقوم يصلي الظهر ، وفي جامع الجوامع : ولا من صلى ركعة ثم حضر الإمام فاقضى به ، م : ولا اقتداء المفترض بالتفعل ، وصح اقتداء المتفعل بالمفترض . وفي جامع الجوامع : وإن لم يقرأ في الآخرين ، م : وقال الشافعي : يصح الاقتداء في جميع ذلك . ثم إذا لم يصح الاقتداء في هذه المسائل عندنا ولم يصح شارعا في الفرض هل يصير متطوعا شارعا في الصلاة ؟ ذكر في باب الحدث أنه لا يصير شارعا ، وذكر في باب الأذان أنه يصير شارعا ، ومن المشايخ من قال : في المسألة روايتان ، ومنهم من قال : ما ذكر في باب الحدث قول

الفتاوى التاريخية (الكتاب الصلاة) لا يمنع صحة الاقتداء بها ولا يمنع (الكتاب الصلاة)

محمد رحمه الله - وعادة كره في باب الإذان قولها بناء على أن القرنية إذا بطلت على
ينقلب تطوعا. ذكر في الزيادات : إذا اختلف القرضان قام أحدهما صاحبه لا يجوز
صلاة المأموم ، وإن فهم فيها لم يكن عليه وضوء ، وهذا يدل على أنه لم يصر
شارعا في الصلاة ، وفي الكافي : ولو ائقدي بمتفل بمقتضى طقسه المقتضى ثم
اقتدى به في ذلك القرض ونوى قضاء ما لزمه بالإفساد جاز عندنا قضاء ، خلافا لغير
رحمته . م : ثم بين المشايخ اختلاف في اقتداء المقرض بالمتفل ، قال بعضهم : اقتداء
المقرض بالمتفل كما لا يجوز في جميع أفعال الصلاة لا يجوز في فعل واحد ، وبعض مشايخنا
قالوا : اقتداء المقرض بالمتفل إنما لا يجوز في جميع أفعال الصلاة أما يجوز في فعل واحد ،
ألا ترى ما ذكر محمد أن الإمام إذا رفع رأسه من الركوع جاء إنسان و ائقدي به قبل أن
يسجد بمحمدتين سبق الإمام الحدث فاستخلف هذا الرجل الذي [ائقدي به . ساعدت
صح الاختلاف و يأتي الخليفة بالسجدتين ويكون] هاتان السجدتان قولا للخليفة حتى
يعدهما بعد ذلك ، فرضا في حق من أدرك أول الصلاة ، ومع هذا صح الاقتداء
وكذلك المتفل إذا ائقدي بالمقرض في الشفع الأخير يجوز ، وهذا اقتداء المقرض
بالمتفل في حق القراءة ، وعامة المشايخ على أن اقتداء المقرض بالمتفل كما لا يجوز في
حق جميع أفعال الصلاة لا يجوز في فعل واحد لأن المعنى لا يوجب الفصل - وأما ما
ذكره من المسألتين أما الأولى قلنا : نحن لا نقول بأن السجدتين نقل في حق الخليفة بل
هما فرض لوجود حد الفرض فإن حد الفرض أنه إذا لم يؤده في محله يؤمر بالإعادة
إذا أمكنه ، وإذا عجز عن الإعادة بأن خرج من حرمة الصلاة ففسد صلاته ، وقد وجد
هذا الحد في مسألتنا ، ولأن الخليفة قائم مقام الأول ، ولو كان الأول في مكانه كانت
السجدتان فرضا في حقه وكذا في حق الخليفة إلا أنه لا يندبهما في صلاته ، وكم من
فرض لا يندب به لعدم الاعتبار لا يدل على عدم القرنية ، [وأما المسألة الثانية] قلنا :

(١) من أدركه ، من يؤيده .

صلاة المقتدى أخفت حكم الفرض بسبب الإقتداء ولهذا لزمه قضاء ما لم يدرك مع الإمام من الشفع الأول، وكذا لو أفسد المقتدى الصلاة على نفسه يلزمه قضاء أربع ركعات، وإذا أخذت صلاة المقتدى حكم الفرض بثلث القراءة فلا في حق الإمام، فكان هذا إقتداء المتفل بالمتفل في حق القراءة، وإذا اقتدى أحد التاذرين بصاحبه لم يجوز لأن سببها مختلف واختلاف الأسباب يوجب اختلاف الأحكام فصار كاختلاف الفرضين وكذا من أفسد صلاة قضاها مقتديا بالمتفل لا يجوز لأن القضاء لزمه بالإفساد فصار كإقتداء المفترض بالمتفل.

الحاشية: رجل اقتدى بالإمام في المغرب ينوي التطوع فصل الإمام بأربع ركعات وقد على رأس الثالثة وتابعه المقتدى في ذلك قال الشيخ الإمام محمد بن الفضل: تفسد صلاة المقتدى لأن الرابعة وجبت على المقتدى بالشروع وعلى الإمام بالقيام إليها، فصار كرجل أوجب على نفسه أربع ركعات بالنذر واقتدى فيهن بغيره، فلا تجوز صلاة المقتدى، وفي الفتاوى المتأخرة: وإن لم يقعد الإمام بعد الثالثة فصلاة الإمام فاسدة - يعني الفريضة - وصلاة المقتدى جائزة لأنه انقلب كله فلا للإمام. الحاشية: وإذا صلى الرجل المغرب في منزله لجاء رجل واقتدى به صلى المغرب تطوعا قام الإمام إلى الرابعة ناسيا ولم يقعد على الثالثة وتابعه المقتدى قالوا: فسدت صلاة الإمام والمقتدى. م: وفي النواذر عن محمد بن رجلين صليا معا صلاة واحدة ونوى كل واحد منهما إمامة صاحبه: جاز، ولو اقتدى كل واحد منهما بصاحبه فإن صلاتهما فاسدة، ولو نذر رجل أن يصلي ركعتين قال رجل آخر: لله على أن أصلي تلك المنذورة. ثم اقتدى أحدهما بالآخر جاز، وإذا نذر رجل أن يصلي ركعتين وحلف آخر وقال: والله لأصلي ركعتين، جاز إقتداء الحالف بالتاذر، ولا يجوز إقتداء التاذر بالحالف - وعلى جامع الصوامع: جاز إقتداء التاذر بالحالف، وكذا عكسه. م: ولو حلف رجلان كل واحد منهما أن يصلي ركعتين واقتدى أحدهما بالآخر جائزة.

بمنزلة اقتداء المتطوع بالمطوع . ولو أن وجبتين طاف كل واحد منهما أسبوعاً أسبوعاً واقتدى أحدهما بالآخر في ركعتي الطواف لا يصح اقتداؤه ، بمنزلة اقتداء التاجر بالتاجر . الخاتمة : إذا اقتدى المتفل بالمقتضى فأحدث المقتضى وخرج من المسجد فسدت صلاة الإمام ، ولا تفسد صلاة المتفل . الفتاوى العتبية : لو اقتدى بمصل للظهر في التطوع وأفسد ثم اقتدى به في الظهر وصلى خرج من صلاته كليهما . وإذا قال الله على أن أصل ركعة الصلاة التي يصلها الإمام تطوعاً ، والإمام في الظهر فدخل منه ثم تذكر أن عليه الظهر فدخل منه في الظهر وصلى : لا شيء عليه . ولو اقتدى في التفل بمن صلى الظهر وهو مقيم يلزمه الأربع ، ولو أفسد يقضى أربعاً بسلامة واحدة يقرأ في كل ركعة ، ولا يجوز بتسليمتين ، وإن كان الإمام مسافراً فليجوز قضاء ركعتين . ولو اقتدى بإمام صلى الظهر وهو مقيم في التفل ثم أفسد الإمام وسافر في الوقت : فالإمام يصلى ركعتين والمقتدى يصلى أربعاً ، وإن اقتدى به في تلك جاز لكن إذا سلم الإمام لا يسلم المقتدى بل يقوم ويصلى ركعتين بقرعة ، وإن لم يقرأ في أحدهما لا يجوز . م : ولو أن حنفي المنصب اقتدى في الوتر بمن يرى مذهب أبي يوسف ومحمد رحمهما الله قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل : يصح اقتداؤه ، ولو اشتراكاً في نافلة فأفسداها ثم اقتدى أحدهما بالآخر في القضاء : يصح . الخاتمة : رجل شرع في ركعتين تطوعاً ثم أفسد ورجل آخر شرع في ركعتين تطوعاً ثم أفسد فاقضى أحدهما بالآخر في القضاء : لا يجوز . جامع الجوامع : اقتدى في الظهر متطوعين فأفسدا فأما أحدهما الآخر : جاز . ولو اقتدى رجل برجل في أربع قبل الظهر فاقضى به رجل آخر يرى بد الظهر أربعاً وعملها : جاز . القيمة : سئل الحسن بن علي عن رجل شرع في العصر ثم غربت الشمس في خلاله ثم اقتدى به إنسان في هذا العصر هل يصح اقتداؤه ؟ قال : نعم . إن لم يكن الإمام مقيماً والمقتدى مسافراً . م : ولا يجوز اقتداء المسبوق في قضاء ما سبق بمثله ، وكذا اقتداء التلاحق بمثله .

وإذا كان صف تام من النساء خلف الإمام وورا من صفوف من الرجال فسدت صلاة تلك الصفوف كلها استحسانا ، وفي القياس تفسد صلاة صف واحد خلف النساء ، فإن كن ثلاثا وقفن في الصف يفسدن صلاة واحد على يمينهن وواحد على شمالهن وثلاثة خلفهن إلى آخر الصفوف - وفي النايح : وعليه الفتوى . م : وذكر في واقعات الناطق : ويجعل الثلاث صفا تاما حتى قال بفساد صلاة تلك الصفوف إلى آخرها . فإن كانت امرأتان فالمرورى عن محمد رحمه الله أن المرأتين تفسدان صلاة أربعة نفر : واحد عن يمينها وواحد عن يسارها واثنتين خلفهما بخذائهن ، وعن أبي يوسف روايتان ، في رواية جعل الثلاث كالاثنتين قال : لا تفسدان إلا صلاة خمسة نفر : واحد عن يمينهن وواحد عن يسارهن وثلاثة خلفهن بخذائهن . وفي رواية أخرى جعل اثني كالثلاث وقال : امرأتان تفسدان صلاة واحد عن يمينها وواحد عن يسارها وصلاة رجلين خلفهما إلى آخر الصفوف . ابن سماعه عن محمد رحمه الله في قوم وقفوا على ظهر ظلة المسجد تحتمهم والنساء قدامهم : لا تجوز صلاتهم . وفي فوائد الشيخ أبي الحسن الرستغقي : إذا كان في المسجد ردف وعلى الرف صف من النساء اتدبن بالإمام وتحت الرف صفوف الرجال هل تفسد صلاة من وقف خلف النساء ؟ قال : لا تفسد ، وكذلك الطريق . قال : فإن كان الرجال الذين فوق الظلة بخذائهم تحتمهم نساء أجزتهم ، بمنزلة امرأة بخذاء رجل بينها وبينه حائط . وإن قام ثلاث نسوة خلف الإمام أفسدن على من قام بخذائهن خلفهن إلى آخر الصفوف ، ومن لم يكن بخذائهن من أهل الصفوف فصلاتهم تامة . بشر عن أبي يوسف في إمام صلى برجال ونساء و صف النساء بخذاء صف الرجال قال : تفسد صلاة رجل واحد الذي بين الرجال والنساء ، وصار ذلك كستره أو حائط بينهم وبينهن ، ألا ترى أنه لو كان بين صف النساء وبين صف الرجال سترة قدر مؤخرة الرجل كان ذلك سترة للرجال ولا تفسد صلاة واحد منهم ، وكذلك لو كان بينهم حائط وكان الحائط قدر الذراع كانت سترة

وإن كان أقل من ذلك لا يكون ستره - فإن كان النسب فوق ذلك للحائط - يعني الذي هو قدر الذراع - فليس بستره - وإن كان الحائط قد وقامة أو أطول فهو ستره لمن كان على الأرض من الرجال ولا يكون ستره لمن كان على الحائط ، وإن قام الرجل على الحائط والنساء على الأرض فهذا وما لو قامت النساء على الحائط والرجل على الأرض سواء .

الفصل السابع

في بيان مقام الإمام والمأموم

وإذا كان مع الإمام رجل أو صبي يحقل الصلاة قام عن يمينه ، وهو المختار ، وفي الفتاوى الغناية ويكره أن يقوم عن يساره أو خلفه . وفي جامع الجوامع : وقال الشافعي رحمه الله : تفسد ، وفي شامل البيهقي : ولو وقف على يساره جازت صلاته وقد أساء ، م : لما روى عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال : بت عند عائتي ميمونة فقام رسول الله صلى الله عليه وسلم ، قممت وتوضأت ووقفت على يساره ، فأخذ رسول الله صلى الله عليه وسلم أذني وأدارني وراء ظهره وأقامني على يمينه - وفي هذا الخبر فوائد ، منها أن السنة أن يقوم الواحد على يمين الإمام ، وإن وقف على يساره لا تفسد صلاته لأن النبي عليه السلام لم يأمره بتجديد التكبير ، وأن المفتدى إذا تقدم إمامه تفسد صلاته لأن النبي صلى الله عليه وسلم أداره وراء ظهره ولو أداره أمامه لكان أسهل عليه ، وأن العمل القليل لا يفسد الصلاة لأن النبي عليه السلام أداره . وفي الغناية : المفتدى إذا تقدم على الإمام لا يجوز صلاته . ولو كان المفتدى أطول من الإمام ورأسه عند السجود يقع قبل رأس الإمام جازت صلاته . وكذا المرأة إذا صلت مع زوجها في البيت إذا كان قدما بجذاء قدم الزوج لا تجوز صلاتهما بالجماعة ، وإن كان قدما خلف قدم الزوج إلا أنها طوية يقع رأسها قبل رأس الرجل جازت صلاتها لأن العبرة بالقدم ، ألا ترى أن صيد الحرم إذا كان رجلاه خارج الحرم ورأسه في الحرم يحل أخذه . وإن كان

على العكس لا يحمل . م : إذا كان مع الإمام رجل واحد ثم في ظلم الرواية لا يتأخر
 يقتضى عن الإمام ، وعن محمد رحمه الله قال : ينبغي أن يكون أصابع المقتضى عند كعب
 الإمام ، ولو وقف خلف الإمام لا يكره ، ولو صلى خلف الصف ولم يلحق بالصف
 فالتقول عن الشيخ أبي بكر أنه لا يكره ، وذكر محمد بن شجاع أن على قول أبي حنيفة
 رحمه الله يكره . قال : وإذا كان معه اثنان قلما خلفه ، وكذلك إذا كان أحدهما صيا ،
 وإن كان معه رجل وامرأة أقام الرجل عن يمينه والمرأة خلفه ، وإن كان رجلان
 وامرأة أقام رجلين خلفه والمرأة وراءهما . الخلاصة : ولو كانوا رجالا ونساء
 وصيانا وصيات : صف الرجال ، ثم الصييان ، ثم النساء . ثم الصيات - وذكر في
 البنايع مكانها : المرافعات ، وفي المتفق : صف الرجال ، خلفهم صييان ، ثم الحنات ،
 خلفهم النسوان . م : وإن كان معه رجلان وقام الإمام وسطهما فصلاتهم جائزة
 ولم يذكر الإسائة . وفي الفتاوى العتبية : ولو قام الإمام وسط القوم أو قاموا في
 ميمته أو ميبرته فقد أسأوا ، ولو جاء والصفوف متصلة انتظر حتى يجيء آخر فان
 خاف فوت الركعة جذب واحدا من الصف أو من على يمين الإمام إن علم أنه لا يؤذيه .
 م : وأفضل مكان المأموم حيث يكون أقرب إلى الإمام ، وإذا تساوت المواضع فمن
 يمين الإمام أولى ، وقال بعض المشايخ : من يسار الإمام أولى ، والاول أحسن ،
 وفي الخلاصة : وإن لم يجد في الصف الأول فرجة يقوم في الثاني لأنه أقرب إلى الأولى .
 النسفية : سألت أبا الفضل الكرماني وعلى بن أحمد عن أفضل الصفوف في حق الرجال
 ما هو ؟ فقالوا : في صلاة الجنازة آخرها ، وفي سائر الصلوات أولها ، قال : وكانا يشيران
 إلى معنى وهو أن هذا شفاعا لئلا ينبغي للشفيع أن يختار أقرب المواضع إلى التواضع
 ليكون شفاعته أدهى إلى القبول . م : وإذا قاموا في الصفوف تراصوا وسوا بين
 مناهجهم ، وفي جامع الجوامع : ويسدون الخلل . وينبغي أن يجيء إلى الصلاة بالسكينة
 والوقار - وفي الخلاصة : وإن خاف الفوت ، م : وكذلك إذا أدرك الإمام في

الركوع . جامع للعوامع : ويغني أن يحاذي الإمام أفضلهم . الخلاصة : إذا دخل المسجد والإمام في الركوع لا يدخل في الركوع ما لم يصل إلى الصف . م : رجلا ن صليا في الصحراء واتم أحدهما بالآخر وقام على يمين الإمام لجاه ثالث وجذب المؤتم إلى نفسه قبل أن يكبر للافتتاح حكى عن الشيخ الإمام أبي بكر طرخان أنه لا تقصد صلاة المؤتم ، جذبه الثالث إلى نفسه قبل التكبير أو بعده . وفي الفتاوى العتابة : هو الصحيح ، وقال غيره من المشايخ : إذا جاء الثالث لا يغني له أن يجذب المؤتم إلى نفسه لكن يتقدم الإمام ويقوم في موضع يهوده فيصير الثالث مع من كان على يمين الإمام خلف الإمام .

قال محمد في الجامع الصغير في رجل صلى ولم ينو أن يؤم النساء لماعت امرأة فدخلت في صلاته خلفه ثم قامت إلى جنبه : لم تقصد صلاته عليه ، ولم تهز صلاتها . يجب أن يعلم أن نية إمامة المرأة شرط لصحة اقتدائها به ، وفي الخلاصة الحاتية : وقال زفر رحمه الله : ليس بشرط ، ولهذا يصح اقتداؤها به في صلاة الجمعة والعيدين وصلاة الجنازة وإن لم ينو الإمام إمامتها ، وفي الهداية : وإنما يشترط نية الإمامة إذا [اتمت محاذية ، فإن لم يكن بجانبها رجل ففيه روايتان . م : ثم لا بد لمعرفة هذه المسألة من معرفة المحاذية ومعرفة المرأة والصلاة المطلقة والمشاركة ، فنقول - وبالله التوفيق : معنى المحاذية أن تقوم المرأة بمحاذة الرجل في مكان متحد من غير أن يكون بينهما حائل ، حتى لو كان الرجل على الدكان والمرأة على الأرض والدكان مثل قامة الرجل لا تقصد صلاة الرجل لاختلاف المكان ، ولو كانا في مكان متحد بأن كانا على الأرض أو على الدكان إلا أن بينهما أسطوانة أو ما أشبهها لا تقصد صلاة الرجل أيضا لمكان الحائل . ونفى بالمرأة أن تكون بمن تصح منها الصلاة ، وهي بالغة أو صبية مشتهة ، حتى أن المجنونة إذا حاذت الرجل لا تقصد صلاة الرجل وإن كانت بالغة مشتهة لأنه لا تصح منها الصلاة ،

(١) من أ. خ. س. و غيرها ، وموضعه في نسخة م : ثبت .

والصية التي تعقل الصلاة إذا كانت لا تنتهي لحاذت الرجل لا تقصد صلاة الرجل .
 ونفى بالصلاة المطلقة الصلاة الموهودة ، حتى أن المحاذاة في صلاة الجنابة لا تقصد صلاة
 الرجل . ونفى بالمشاركة أن يكونا شريكين بتحرمة وأداء - وفي الخاتمة : سواء اقتدت
 في الفريضة أو اقتدت متطوعة بالمفترض . ٣ : ونفى بالشركة بتحريمه أن يكونا بانيين
 تحريمتهما على تحريم الإمام . ونفى بالشركة أداء أن يكون لهما إمام فيما يؤديانه حقيقة
 أو تقديرًا فإذا استجمعت المحاذاة هذه الشرائط أوجب فساد صلاة الرجل - وفي الخاتمة :
 قلت المحاذاة أو كثرت ؛ ٤ : ولا توجب فساد صلاة المرأة استحسانًا . وحكى عن مشايخ
 العراق صورة في المحاذاة تقصد صلاة المرأة ولا تقصد صلاة الرجل ، وبيناها : إذا جاءت المرأة
 وشرعت في الصلاة بعد ما شرع الرجل في الصلاة ناويا إمامة النساء وقامت بحذائه . وهذا
 لأن فساد صلاة الرجل بسبب المحاذاة لتركه فرضا من فروض المقام فإن الرجل مأمور
 بتأخير المرأة لقوله عليه السلام ” أخروهن من حيث أخرهن الله “ فإذا لم يؤخرها فقد ترك
 فرضا من فروض المقام ، فأما المرأة فتركت فرضا من فروض المقام وإن صارت مأمورة
 بالتأخير ، لأن المرأة ما صارت مأمورة بالتأخير نصا وإنما تصير مأمورة بالتأخير ، إذا وجد
 التأخير من الرجل ليقع تأخيرها مفيدا ، فإذا كانت المرأة حاضرة حين شرع الرجل في الصلاة
 فقامت بحذائه أمكنه التأخير بالتقدم عليها خطوة أو خطوتين ، فإذا لم يتقدم لم يوجد منه
 التأخير فلا يلزمها التأخير فلم تترك فرضا من فروض المقام ، فأما إذا جاءت بعد ما شرع
 الرجل في الصلاة لا يمكنه التأخير بالتقدم عليها خطوة أو خطوتين لأن ذلك مكروه في
 الصلاة ، وإنما تأخيرها بالإشارة أو باليد أو ما أشبه ذلك ، فإذا فعل ذلك فقد وجد منه
 التأخير ، وإذا لم تأخر فقد تركت فرضا من فروض المقام ففسد صلاتها - وهذه المسألة
 عجبية . وإذا قامت المرأة بحذاء الإمام واقتدت به ونوى الإمام إمامتها أفستد صلاة
 الإمام والقوم لوجود المحاذاة في صلاة مشتركة ، وفساد صلاة القوم بفساد صلاة الإمام ،
 وكان محمد بن مقاتل يقول : لا يصح اقتداؤها ، وهذا قاسد لأن المحاذاة غير مؤثرة في صلاتها

وإنما تقصد صلاتها بفساد صلاة الإمام ، ولا تقصد صلاة الإمام إلا بعد صحة شروعاتها ، لأن المحاذاة ما لم يكن في صلاة مشتركة لا أثر لها في الإفساد ، وأما إذا لم ينو الإمام إمامتها فلم تكن داخلة في صلاته فلا تقصد الصلاة على أحد . وفي الخاتمة : وإن قامت بحجب إمام نوى إمامتها وكبرت مع الإمام لم تنقذ تحريرة الإمام ، هو الصحيح ، وإن تقدمت على الإمام وانتمت به لم تقصد صلاة الإمام . الخلاصة : يصح اقتداء المرأة بالرجل في صلاة الجمعة وإن لم ينو إمامتها ، وكذا العبدین ، وهو الأصح . الطحاوی : إمامة الرجل للمرأة جائزة إذا نوى الإمام إمامتها إذا لم يكن في الخطوة ، أما إذا كان الإمام في الخطوة فإن كان الإمام لمن أو لبعضهن محرما فإنه يجوز ويكره ، وقال زفر رحمه الله : يجوز إمامة الرجال للنساء سواء نوى الإمام أو لم ينو . الصيرفة : وإذا نوى الإمام إمامة امرأة بينها فاقدت به ثم جاءت أخرى واقدت قال قاضيخان والقاضي برهان الدين : لا يصح . جامع الجوامع : محاذاة الختنى المشكل لا تقصد . م : قال محمد رحمه الله في الجامع : إذا صلى الرجل برجال ونساء صلاة مكتوبة فأحدث رجل وامرأة من خلفه وذهبا يتوضآن ثم جاءا وقد صلى الإمام قكما يقضيان صلاتها فقامت المرأة بخذاء الرجل في مكان واحد فصلاة الرجل فاسد وصلاة المرأة تامة ، ولو كانا مسبوقين بأن دخلا في صلاة الإمام بعد ما سبقها الإمام بشيء من الصلاة فقامت المرأة بخذاء الرجل في مكان واحد فصلا فصلا تامة . وكان الشيخ عبد الله الخيزرانى يقول : أصحابنا جعلوا المسبوق فيما يقضى كالمفرد إلا في ثلاث مسائل ، إحداها : أنه إذا قام إلى قضاء ما سبق فجاء إنسان فاقتدى به لا يصح اقتداؤه ، ولو كان كالمفرد يصح اقتداؤه ، والثانية : إذا قام إلى قضاء ما سبق فكبر ونوى استئناف تلك الصلاة وقطعا يصير مستأنفا وقاطعا ولو كان كالمفرد لما صار مستأنفا وقاطعا ، والثالثة : إذا قام إلى قضاء ما سبق وعلى الإمام بمحدثا السهو فعليه أن يتابعه ولو لم يتابعه حتى فرغ من صلاته كان عليه أن يسجد بمحدث السهو ، ولو كان كالمفرد لا يلزمه بمحدثا السهو بسهو سواه الإمام .

ثم إن محمدا رحمه الله وضع المسألة في الكتاب فيما إذا تحاذيا بعد العود، وفرق بين المدركين وبين المسبوقين، ولم يذكر ما إذا تحاذيا في الطريق؟ قال مشايخنا: ينبغي أن لا تفسد صلاة الرجل استحسانا سواء كانا مدركين أو مسبوقين، لأنها غير مؤديتين الصلاة والمحاذاة إنما أوجبت فساد صلاة الرجل بتركه فرضا من فروض المقام وذلك مختص بحالة الأداء. الولوالجية: رجل صلى خلف الإمام فزعمه الناس حتى وقع في صف النساء ولم يبرح حتى فرغ الإمام من صلاته فلما وجد مسلكا تنحى عن النساء ثم صلى فصلاته تامة، لأنه لم يؤد ركنا مع النساء. م: وحكى عن الشيخ أبي الحسن على بن محمد البردوى أن الفقهة في هذه الحالة لا تكون حدثا استحسانا ولكن تقطع الصلاة.

الفصل الثامن في الحث على الجماعة

الجماعة سنة مؤكدة، لا يجوز لأحد التأخر عنها إلا بمنزلة، وفي المتن: الجماعة واجبة، وفي الأضع: وعند داود الطائي الجماعة فرض، وفي السنن: الجماعة سنة مؤكدة، أي قوية تشبه الواجب في القوة حتى قال الناس بأن الصلاة بالجماعة فريضة، إلا أن منهم من يقول بأنها من فروض الكفاية حتى إذا قام بها البعض سقط عن الباقي، ومنهم من يقول بأنها من فروض الأعيان حتى لو صلى وحده ويمكنه الأداء بالجماعة فإنه لا يجوز. وفي جامع الجوامع: ولا يجب على المقعد، والزمن، ومقطوع اليد والرجل من خلاف، والمفلوج، والشيخ الفاني، والاعمى وإن وجد قائدا عند أبي حنيفة رحمه الله، وقال: يجب، م: والاعمى إذا وجد قائدا يقوده إلى الجمعة لا يجب عليه الجمعة عند أبي حنيفة خلافا لها. قال: وإذا زاد على واحد فهي جماعة في غير جمعة، ولو كان معه صبي يعقل الصلاة كانت جماعة، ولو فاتته الجماعة جمع بأمله في منزله - وفي جامع الجوامع: وإن كان واحدا، وفي الفتاوى العتبية: ينال ثواب الجماعة. م: وقال أبو يوسف: سألت أبا حنيفة عن الأمطار والارداغ أيأتى فيها المساجد أو يصل في المنازل؟ قال: ما أحب أن يتركوا حضور المساجد، قال

أبو يوسف: هذا أحسن مما سمعنا فيه . ابن سماعه قال: سألت رجلاً محمداً رحمه الله قال: إن لنا مسجداً ظاهراً على الطريق أؤذن فيه وأقيم ولا يجتمع فيه أحد إلا أنا وابن عمي وربما كنت وحدي وبقربي مسجد يجتمع فيه جمع عظيم أرى أن أعطل هذا المسجد وأصلي في المسجد الكثير الجماعة؟ قال: لا تعطله ما قدرت عليه . عن الحسن عن أبي حنيفة في رجل جاء إلى مسجد وقد صلى فيه فسمع الإقامة في مسجد آخر قال: إن دخل فيه فلا يخرج منه حتى يصلي هذه الصلاة التي صلاها . بشر عن أبي يوسف قال: سألت أبا حنيفة عن النساء هل يرخص لهن في حضور المساجد؟ قال: المجوز تخرج للمساء والفجر ولا تخرج لتسيرهما ، والشابة لا تخرج في شيء من ذلك ، وقال أبو يوسف: والمجوز تخرج في الصلوات كلها ، وفي الكافي: واختلفت الروايات في المغرب ، لجواز أن يكون فيه روايتان . والفتوى اليوم على الكراهة في كل الصلوات لظهور الفساد ، ومتى كره حضور المسجد للصلاة لأن يكره حضور مجالس الوعظ - خصوصاً عند هؤلاء الجهال الذين تحلوا بحلية العلماء - أولى . جامع الجوامع: وللولى منع العبد من الجماعة . الكافر صلى بجماعة المسلمين يحكم بإسلامه ، وعند الشافعي لا .

الفصل التاسع

في المار بين يدي المصل وفي دفع المصل المار ،

واتخاذ السترة ومسائلها

قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير في امرأة تريد أن تمر بين يدي رجل وهو يصلي قال: يدروها ، وإن مرت لا تقطع صلاته . اعلم أن الكلام في هذه المسألة في مواضع ، أحدها أن المرور بين يدي المصل لا يقطع الصلاة عند أي شيء كان المار ، وهذا مذهبنا ، وقال بعض الناس: إن مرور المرأة والحر والكلب يقطع الصلاة ، وهو قول بعض الصحابة . والثاني أن المصل كيف يدرو؟ اختلف المشايخ في كيفية الدرة ، منهم من قال: يدرو بالإشارة ، ومنهم من قال: يدرو بالتسبيح ، وفي الكافي:

و اتفق بين الإشارة والتسبيح يكره ، والإشارة بالأيسر واليمين أو غيرهما ، وفي الفتاوى المتأخرة : وإن لم يمنع لم تقصد صلاته والإثم على المارء ٤ : وذكر في الأصل : إذا سبح وأشار بأصبعه ليصرفه عن نفسه لم يقطع صلاته وأحب إلى أن لا يفعل ، واختلاف المشايخ في معنى قوله « أحب إلى أن لا يفعل » قال بعضهم : لأنه جمع بين الإشارة والتسبيح وكان يكفيه أحدهما ، وقال بعضهم : لأنه سبح واليسر ورد بالإشارة ، وقال بعضهم : يحتمل أن يكون معناه أن ترك الإشارة والتسبيح للدرء أولى لأن الكراهة في المرور ثابتة من غيره ، وهذا ثابت بفعله ، وفعله عليه الهلام محمول على الابتداء حيث كان يجوز إدخال ما ليس من الصلاة في الصلاة - ثم إذا أشار أو سبح أو جمع بينهما ولم يتمتع المار عن المرور لا يزيد على ذلك ولا يشتغل بالمعالجة هذا هو مذهب علمائنا . ومن العلماء من أطلق للأصل أن يأخذ ببعض ثيابه أو ببعض يديه فيدبر ظهره لظاهر قوله عليه السلام " وادروا ما استطعتم " ، ومن العلماء من أطلق أن يضربه ضربا وجيعا وأن يقاتله لقوله صلى الله عليه وسلم " وادروا ما استطعتم فإن أبي فليقاتله فإنه شيطان " ، وعندها لا يزيد على الإشارة . الحجة : وإذا دفع رجل آخر لا بأس به ، سواء كان في الصلاة أو غير الصلاة ، لما روى عن عطاء بن أبي رباح قال : سمعت النبي عليه السلام يوم الجمعة يصل بالناس العصر وهو قاعد في الركعتين فركب فدعا سجد على الكلب فأهلكه الله ، فلما فرغ من صلاته ونظر إلى الكلب أنه قد هلك قال : من الداعي منكم على هذا الكلب ؟ فلم يتكلم أحد ، ثم أعاد النبي عليه السلام القول ، فقال سيد عند ذلك : أنا الداعي عليه يا رسول الله بأبي أنت وأمي ، يا رسول الله ! أهفقت أن يقطع عليك صلاتك فدعوت عليه ، فقال النبي : كيف دعوت عليه يا سعد ؟ قال : " سبحانك لا إله إلا أنت يا ذا الجلال والإكرام أهلك هذا الكلب أن يقطع على فعلك صلاته " فقال النبي عليه الهلام : يا سعد لقد دعوت فدعوت يوم وبيعة وكلبيات لو دعوت على ما بين السماء والأرض لاستجيب لك : فأبشر يا سعد - يحتمل أن المراد

من هذا القطع قطع المناجاة لا قطع الصلاة ، و يحتمل أنه شدد على الناس ليمسوا الكلاب ، و يحتمل أنه صار القطع منسوعا . م : و الثالث أن المرور بين يدي المصل مكروه ، و المار آثم : الرابع في مقدار ما يجب أن يكون بين يدي المصل و المار حتى لا يكره المرور ، و هذا فصل لا ذكر له في الأصل و اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : نخسون ذراعا ، و بعضهم قالوا : مقدار موضع صلاته و هو موضع قدمه إلى موضع جهوده ، و في الكافي : و إنما يأثم إذا مر في موضع جهوده في الأصح لأن هذا من المكان حقه و في تحریم ما ورائه تضيق على المارة . م : قال الشيخ أبو جعفر : إذا مر في موضع يقع بصر المصل عليه - و بصره إلى موضع جهوده - فذلك مكروه . و ما زاد على ذلك فليس بمكروه ، و في الظهيرية : و المختار ما قاله أبو جعفر . و في السنن : و اختلف في الموضع الذي يكره المرور فيه ، منهم من قدره بثلاثة أذرع ، و منهم من قدره بخمسة ، و منهم من قدره بأربعين ، و منهم من قدره بقدر صفين أو ثلاثة ، و الأصح أنه إن كان بحال لو صلى صلاة عاشع لا يقع بصره على المار فلا يكره و كذا اختيار نضر الإسلام ، م : و قال الشيخ الإمام أبو القاسم الصفار : إذا كان بينه و بين المار مقدار ما بين الصف الأول إلى حائط القبلة فروره لم يضره ، و هذا إذا كان في الصحراء و لم يكن له سترة ، فان كان له سترة فر بينه و بين السترة فهو مكروه ، و إن مر من وراء السترة فهو ليس بمكروه ، و كذا لا يدرك المصل إذا مر من وراء السترة ، قال بعض المشايخ : فانما يكره المرور بين المصل و بين السترة إذا كان بين المصل و المار أقل من مقدار الصفين . أما إذا كان مقدار الصفين فسادا فلا يكره ، و في السنن : و إن مر على بعد في المسجد الجامع فقد قيل : يكره ، و الأصح أنه لا يكره ، و في الحجة : و الاحتياط في أن لا يمر و إن كان بعيدا . م : و إن كان يصلي في المسجد و كان بينه و بين المار أسطوانة أو إنسان قائم أو قاعد لا يكره ، و إن لم يكن بينهما حائل إن كان المسجد صغيرا يكره في أى موضع يمر ، و إليه أشار محمد في الأصل ، و إن كان

المسجد كبيرا مثل الجامع قال بعض المشايخ: هو بمنزلة المسجد الصغير فيكره المرور في جميع الأماكن، و قال بعضهم: هو بمنزلة الصحراء، و من المشايخ من قال: الحد في المسجد قدر ثلاثة أذرع فترك ذلك القدر و فيها وراء ذلك الأمر واسع عليه. و إن كان الرجل يصل على الدكان أو على السطح فر إنسان بين يديه على الأرض قد مر بين يديه إن كان السطح و الدكان على أقل من قامة الرجل يكره، هكذا ذكر بعض المشايخ و ذكر بعضهم إن كان بحيث يحاذى أعضاء المار أعضاء المصلى يكره، و ما لا فلا. الملتقط: عن أبي يوسف رحمه الله أنه يكره أن يصل في محض المسجد ولا يقرب من السترة. ٢: و لو مر رجلان بين يدي المصلى متحاذين فالذى يليه هو المار بين يديه، و لو مر بين يدي المصلى خلف الدابة فليس بمار بين يديه. و في الفتاوى العتابة: و لو كان المار اثنين يقوم أحدهما أمامه فيمر الآخر و يفعل الآخر هكذا. و في السنن: و إن استر بدابة فلا بأس. القيمة: و في غريب الرواية: و إن كان بين يديه نهر كبير تجري في مثله السفن فليس بسترة. ٣: قال محمد رحمه الله: رجل يصل في الصحراء يستحب له أن يكون بين يديه شيء مثل العصا، و إن كان لا يجد العصا استر بحائط أو سارية أو شجرة، و الكلام هنا في المواضع، أحدها: في أصل السترة و أنه مستحب. و الثاني: أن الستة فيها الفرز. و الثالث: ينبغي أن يكون مقدار طولها ذراعا، و لم يذكر في الأصل قدرها عرضا، و ينبغي أن يكون في غلط الإصبع، هكذا ذكره الشيخ شمس الأئمة الرخسى، و أما إذا كان طول السترة أقل من قدر ذراع ففيه اختلاف المشايخ، قال شيخ الإسلام خواجه زاده: فلي هذا إذا وضع قنطرة أو جعبة بين يديه إن كان ارتفع قدر ذراع يصير سترة بلاخلاف، و إن كان دون ذلك ففيه خلاف. و الرابع: سترة الإمام تجزى أصحابه. و الخامس: ينبغي للمصل أن يقرب إلى السترة. و السادس: ينبغي أن يجعل السترة على أحد حاجبيه إما اليمين

(١) الفتاة: الرمح (٢) البلبة كثافة الثياب، أى السهام.

أو الأسير، والأفضل أن يجعلها على حياجه الإيمن . و السابع : إذا تعذر غمزة الحنة
لصلاة الأرض أو الحجير لا يضمها بين يديه عند بعض المشايخ، وفي الكبرى :
ولا يعتبر الإلقاء بالوضع، وهو المختار، م : وعند بعضهم يصح لأن الشرح كما ورد
بالغرض ورد بالوضع ولكن يصح طولاً . والثامن : لا بأس بترك السترة إذا أمن
المرور ولم يواجه الطريق، وفي الفتاوى الهنائية : ويكره ترك السترة إذا أمن المرور،
وكذا في المسجد الجامع إذا لم يستتر بأسطوانة . والتاسع : إذا لم يكن معه خشية بغيرها
أو يضمها بين يديه، هل ينط خطا بين يديه؟ عامة المشايخ على أنه لا ينط خطاً، وهو
رواية عن محمد، وفي الكبرى : هو المختار، م : وقال بعض مشايخنا : ينط، وهو قول
الشافعي، وهو رواية عن محمد أيضاً . وفي الحاوي : وهو قول أبي حنيفة في رواية
الحسن، وقول أبي يوسف وزفر رحمهم الله . م : والذين قالوا بالخط اختلفوا فيما
بينهم في كيفية الخط، قال بعضهم : ينط طولاً، وقال بعضهم : ينط كالحراب .

الفصل العاشر في التطوع

خزاة اللفظ : التطوع في كل يوم أربع وعشرون ركعة، منها صلاة الضحى
وتمامها ست ركعات إلى ثلث عشرة ركعة، وصلاة الزوال وهي ركعتان، وأربع
ركعات قبل العصر وهي ستة أيضاً، وست ركعات بعد صلاة المغرب وهي صلاة
الإوائين . العمود : روى ابن سماعه عن محمد بن الحسن قال : رجل انتحى الظهر وهو يظن أنه
لم يصلها فدخل معه رجل يريد به التطوع ثم ذكر الإمام أنه ليس عليه الظهر فرفض صلاته
فلا شيء عليه ولا على من اقتدى به . الخلاصة : إذا شرع في النفل ثم أفسده يلزمه القضاء
خلافًا للشافعي . م : رجل انتحى التطوع بنوى أربع ركعات ثم تكلم فيه قضاء ركعتين
في قول أبي حنيفة . محمد رحمهما الله . وعن أبي يوسف ثلاث روايات، في رواية
ابن سماعه أنه يلزمه أربع ركعات ولا يلزمه أكثر من ذلك وإن نواها، وفي رواية
بشر بن الأزهر عنه أنه يلزمه ما نوى وإن نوى مائة ركعة، وفي النبايع : وفي رواية

يلزمه ثمانى ركعات ، م : و فى رواية أخرى عنه إن كان شروعه فى الأربع قبل الظهر
و الأربع قبل العصر و الأربع قبل الجمعة و بعدها يلزمه أربع ركعات ، و إن كان فى
غير ذلك لا يلزمه إلا ركعتان ، و بعض المتأخرين من أصحابنا اختاروا هذا القول ،
و الصحيح من مذهبه أنه رجع إلى قول أبى حنيفة رحمه الله - و حاصل الكلام راجع
إلى أن بالشروع فى التطوع فى ظاهر الرواية لا يلزمه أكثر من الركعتين و إن نوى أكثر
من ذلك ، و عند أبى يوسف رحمه الله يلزمه ، و اتفق أصحابنا أن الشروع فى التطوع
بمطلق النية لا يلزمه أكثر من الركعتين ، إنما الاختلاف فيما إذا نوى أربع ركعات .
و يلزمه فى كل ركعتين من القراءة و الذكر و الفعل ما يلزمه فى صورة الفرض ، و فى
التجريد : و ما كان مسنونا فى الفرض فهو مسنون فى التطوع ، م : و قالوا : إذا قام إلى
الثالثة يستفتح كما يستفتح فى الابتداء لأن كل شفع من التطوع صلاة على حدة على ما مر .
و إذا ترك القعدة الأولى فالقياس أن تفسد صلاته و هو قول عماد . كما لو تركها من
آخر الفرض ، و فى الاستحسان لا تفسد و هو قول أبى حنيفة و أبى يوسف ، فإن أفسدها
يجب قضاؤها ، و قال الشافعى : لا يجب . الكبرى : رجل نزل به ضيف و له ورد من
صلاة التطوع فإن كان هذا الرجل كثير الضيافة لا يترك و رده . م : و كل ركعتين
أفدهما فعليه قضاؤهما دون ما قبلهما . الخلاصة : رجل صلى التطوع ثلاث ركعات
و لم يقعد على رأس الركعتين الأصح أنه تفسد صلاته . و لو صلى ست ركعات أو ثمانى
ركعات بقعدة واحدة اختلف المشايخ ، فيه الأصح أنه تفسد استحسانا و قياسا .
و لم يذكر الإمام السرخسى أنه إذا لم يقعد و قام إلى الثالثة هل يعود ؟ ذكر الإمام الصفا فى
نسخة من الأصل : على قياس قول عماد يعود و يقعد ، و عندهما لا يعود و يلزمه يعود
السهو . و الأربع قبل الظهر و الوتر حكمها حكم التطوع عند عماد ، و أما عند أبى حنيفة
فيه قياس و استحسان ، و فى الاستحسان لا تفسد صلاته عنده ، هو المأخوذ . م : و إذا
انفتح التطوع قائما ثم أراد أن يقعد من غير عذر فله ذلك عند أبى حنيفة استحسانا ،

وقالوا : لا يحرزه ، و هو القياس ، و فى الخلاصة : و كذا إذا أعى فأتكأ على عصا أو قوس - م : وجه القياس أن الشروع ملزم كالنذر ومن نذر أن يصلى ركعتين قائما لم يحرز أن يقعد فيها من غير عذر فكذلك إذا شرع قائما . و فى الوقاية : و ينفلق قاعدة مع قدرة قيامه ابتداء ، و كره بقاء إلا بعذر . شرح الطحاوى : و لو صلى قاعدة فى التطوع أو فى الفريضة و هو لا يقدر على القيام فانه بالخيار إن شاء جلس محتيا فى حالة القراءة وإن شاء جلس متربعا ، و عن أبى يوسف روايتان ، فى رواية : يقتضى تربعه إذا أراد أن يركع ، و فى رواية : يركع على حاله متربعا أو محتيا ثم ينقض إذا أراد السجود ، و فى قول زفر يجلس كما يجلس فى التشهد . م : و لو نذر أن يصلى صلاة و لم يقل قائما أو قاعدة قال الشيخ أبو جعفر : لا رواية لهذه المسألة ، و اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : هو بالخيار إن شاء صلى قائما و إن شاء صلى قاعدة ، قال بعضهم : يلزمه قائما ، و قال بعضهم : هو على الاختلاف قياسا على الاختلاف الذى بينا فى الشروع . فلو أنه افتح التطوع قاعدة و أدى بعضها قاعدة ثم بدا له أن يقوم قدام و صلى بعضها قائما أجزأه عندهم جميعا . فلو أنه افتح التطوع قاعدة وكلما جاء أو ان الركوع قام و قرأ ما بقى من القراءة و ركع جاز ، و هكذا ينبغى أن يفعل إذا صلى التطوع قاعدة لما روى عن عائشة رضى الله عنها أن النبى عليه السلام كان يفتح التطوع قاعدة فيقرأ و رده حتى إذا بقى عشر آيات قام ثم يقرأ ثم يركع و يسجد ، و هكذا يفعل فى الركعة الثانية ، فقد انتقل من القعود إلى القيام و من القيام إلى القعود ، فدل أن ذلك جائز فى التطوع . و فى الكبرى : و من يصلى التطوع قاعدة فإذا أراد الركوع قام و ركع فالأفضل له أن يقرأ شيئا إذا قام ثم يركع ليكون موافقا لسنة ، فان قام مستويا و لم يقرأ شيئا و ركع أجزأه ، و إن لم يستو قائما و ركع لا يحرزه . اليتيمة : مثل على بن أحمد عن رجل افتح أربع ركعات فقلبا رفع رأسه من السجدة الثانية من الركعة الثانية قام إلى الثالثة و لم يقعد أيقعد أم بعضى فى القيام ؟ فقال : بل يعود إلى القعود ، قال رضى الله عنه : هو قول أبى بكر

خواهر زاده و صدر القضاة رحمهما الله ، و قول على الزدوى رحمه الله أنه لا يهود على طريق الاستحسان . م : و إذا افتتح التطوع على غير وضوء أو بثوب نجس لم يكن داخلًا في صلاته ، و إذا لم يصح شروعه لا يلزمه القضاء . و إن افتتحها نصف النهار أو حين تحمر الشمس أو بعد الفجر قبل طلوع الشمس فصلى قد أساء و لا شيء عليه لأنه أداها كما التزم . كن نذر أن يصوم يوم النحر فصام فإنه لا يبق عليه شيء ، و إن قطعها فعليه القضاء عندنا ، و عند زفر لا قضاء عليه . الحاوى : فى الزيادات عن محمد : لو دخل الرجل فى الخامسة من الظهر مع الإمام و نوى التطوع فأفسد الداخل لا قضاء عليه ، كما لو أفسد إمامه . و فى نوادر المحلى : إن يجهل الإمام الخامسة ثم قطع فعلى الداخل ركعتان ، و إن عاد الإمام إلى الرابعة فعلى الداخل أربع ركعات . فى فتاوى ما وراء النهر : سئل الفقيه عن تطوع بست ركعات و اقتدى به فى أول الركعة فعليه قضاء ركعتين ، و الذى اقتدى به فى آخر الركعة يجب عليه قضاء ست ركعات . العيون : رجل صلى الظهر خمس ركعات و قد قدر التشهد فإنه يضيف إليها ركعة أخرى ، فإن دخل معه رجل فى هاتين الركعتين يريد به التطوع وجبت عليه ست ركعات فى قول محمد ، و قال أبو يوسف : لا يلزمه إلا ركعتان . الحاوى : سئل عن دخل فى صلاة التطوع مقتدياً بمن صلى الظهر فسلم الإمام على رأس الركعتين قال : يجب على المأموم قضاء أربع ركعات . و فيه : افتتح التطوع قائماً ثم قدّم ثم أفسد قضاها قاعداً جاز ، و لو أفسد قبل التعمد لم يجز القضاء إلا قائماً . البيهقي : شرع فى النفل بنية الثلاث و قد على رأس الثنتين ثم قام و لم يسلم و شرع فى الثالثة و أنماها و سلم يجب عليه قضاء ركعتين . رجل انتهى إلى الإمام و لم يصل ركعتي الفجر و شرع مع الإمام فى الفرض ثم تذكر أنه لم يصل ركعتي الفجر و غلب على ظنه أنه إن أفسد ما شرع فيه و صلى ركعتي الفجر يدرك مع الإمام ركعة أو ركعتين فالأولى فى حقه أن يمضى فيما شرع فيه . سئل على بن أحمد و أبو حامد عن الادعية المأثورة عن النبي صلى الله عليه و سلم فى أوقاتها الاشتغال بها أفضل أم الاشتغال بفاعية

الكتاب ؟ قالوا : الاشتغال بفاتحة الكتاب أولى . م : إذا نذر أن يصلي ركعتين بغير وضوء أو بغير قراءة أو عريانا فعلى قول أبي يوسف في المواضع كلها يلزم ما يسمى من الصلاة الصحيحة ، وما زاد في كلامه فهو لغو ، وعلى قول زفر رحمه الله لا يلزمه شيء في الأحوال كلها ، وعند محمد إذا سعى ما لا يحوز أداء الصلاة معه بحال كالصلاة بغير طهارة لا يلزمه شيء ، وإذا سعى ما يحوز الصلاة معه في بعض الأحوال كالصلاة بغير قراءة يلزمه .

و طول القيام أفضل في التطوع ، و روى عن أبي يوسف رحمه الله : إذا كان له ورد من القرآن فالأفضل أن يكثر عدد الركعات لأن القيام لا يختلف و يضم إليه زيادة الركوع والسجود ، وإذا لم يكن له ورد فطول القيام أفضل . فتاوى الحجة : [ولو صلى التطوع بالإيماء من غير عذر لا يحوز لعدم أركان الصلاة . م : ٤] ' ولا يصلي التطوع بجماعة إلا في شهر رمضان ، و عن شمس الأئمة السرخسي أن التطوع بالجماعة إنما يكره إذا كان على سيل الداعي ، أما لو اقتدى واحد بواحد أو اثنان بواحد لا يكره ، وإذا اقتدى ثلاثة بواحد اختلف فيه ، وإن اقتدى أربعة بواحد كره اتفاقا . التفريد : و لو شرع في النفل ثم أفسده إن خرج به من التحريم كما لو أحدث أو تكلم لا يصح بناء الآخرين عليه ، وإن لم يخرج كما لو ترك القراءة يصح بناء الآخرين عليه .

م : قال محمد رحمه الله : رجل صلى أربع ركعات ولم يقرأ فحين شئنا يقضى ركعتين ، و هذا قول أبي حنيفة و محمد رحمهما الله ، و قال أبو يوسف : يقضى أربع ركعات - و اعلم بأن هاتين ثمان مسائل ، إحداها هذه ، والثانية : إذا قرأ في إحدى الأولين وإحدى الآخرين ، و الثالثة : إذا قرأ في الأولين ، و الرابعة : إذا قرأ في الآخرين : و الخامسة : إذا قرأ في الثلاث الأول ، و السادسة : إذا قرأ في الثلاث الآخر ، و السابعة : إذا قرأ في الركعة من الأولين ، و الثامنة : إذا قرأ في الركعة من الآخرين - و الأصل

(١) من أر ، خ ، س و غيرها .

في جملتها أن يترك القراءة في الشفع الأول في الركعتين أو في إحداهما لا ترتفع التحريمه
ولا تقطع : عند أبي يوسف ، فيصح بناء الشفع الثاني على الشفع الأول بترك التحريمه ،
فإن قرأ في الشفع الثاني في الركعتين صح هذا الشفع و عليه قضاء الشفع الأول لا غير ،
وإن ترك القراءة في الشفع الثاني في الركعتين أو في إحداهما فسد هذا الشفع و كان
عليه قضاؤه ، وعند محمد ترك القراءة في الشفع الأول في الركعتين أو في إحداهما
يرفع التحريمه و يقطعها فلا يصح بناء الشفع الثاني على الشفع الأول ولا يلزمه
قضاؤه ، وعلى قول أبي حنيفة ترك القراءة في الشفع الأول في الركعتين يقطع التحريمه
كما هو قول محمد باتفاق الروايات ولا يصح الشروع في الشفع الثاني عنده ولا يلزمه
قضاؤه ، و اختلفت الروايات عنه في ترك القراءة في الشفع الأول : إحدى الركعتين ،
روى محمد أنه لا يقطع التحريمه كما هو مذهب أبي يوسف فيصح الشروع في الشفع الثاني
و يلزمه قضاء الأربع ، و روى بشر بن الوليد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة أنه يقطع
التحريمه فلا يصح الشروع في الشفع الثاني ولا يلزمه قضاؤه :

جئنا إلى مخرج المسائل : إذا ترك القراءة أصلا فعلى قول أبي يوسف يجب
عليه قضاء الأربع لأن التحريمه عنده بقيت على الصحة فصح الشروع في الشفع الثاني ،
وعند أبي حنيفة و محمد عليه قضاء ركعتين لأن التحريمه قد انقطعت عندهما في الشفع
الأول في الركعتين فلم يصح الشروع في الشفع الثاني فلا يلزمه قضاؤه ، وإذا قرأ في إحدى
الأوليين و في إحدى الآخرين يعنى في الأولى والثالثة فله قضاء أربع ركعات عند
أبي يوسف وكذلك عند أبي حنيفة على رواية محمد عنه لأن عند أبي حنيفة على رواية
محمد عنه بترك القراءة في إحدى الأوليين لا يبطل التحريمه فيصح بناء الشفع الثاني
عليه فيلزمه قضاء الأربع ، وعند محمد يلزمه قضاء ركعتين لأن عنده بترك القراءة في
إحدى الأوليين تبطل التحريمه فلا يصح بناء الثاني عليهما فيلزمه قضاء ركعتين ، [وإذا قرأ
في الأوليين إن كان قد على رأس الركعتين فله قضاء ركعتين بالإجماع]^١ لأن التحريمه

لم تنقطع بالإجماع فيصح بناء الشفع الثاني عليها بالإجماع ، إلا أنه بترك القراءة في الآخرين أفسد الشفع الثاني وفساد الشفع الثاني لا يوجب فساد الأول إذا قد في الشفع الأول كما إذا أحدث متمدا ، وإن لم يقعد على رأس الركعتين فعليه قضاء الأربع بالإجماع لأن الشفع الثاني قد يلزمه وقد أفسده بترك القراءة قبل أن يقعد على رأس الركعتين فيؤثر في الشفع الأول ، كما لو أحدث متمدا في الشفع الثاني قبل أن يقعد في الشفع الأول ، فإذا قرأ في الآخرين فعليه قضاء الشفع الأول لأن الشروع في الشفع الأول صحيح والآداء قد فسد لعدم القراءة فيلزمه قضاؤه ، وأما الشفع الثاني عند محمد لم يصح الشروع فيه وكذلك عند أبي حنيفة فلا يلزمه القضاء ، وعند أبي يوسف صح الشروع فيه وصح الآداء لوجود القراءة فلا يلزمه القضاء فإذا اتحد الجواب مع اختلاف التخرج . وإذا قرأ في الثلاث الأول فإن كان قد قعد على رأس الركعتين فعليه قضاء الشفع الثاني بالإجماع لأن الشفع الأول قد صح بوجود القراءة فيه فيصح بناء الشفع الثاني عليه وقد فسد الشفع الثاني بترك القراءة في إحدى الركعتين فيلزمه قضاؤه ، وإن لم يقعد على رأس الركعتين فعليه قضاء الأربع بالإجماع ، وإذا قرأ في الثلاث الأواخر فعليه قضاء الركعتين عند محمد لأن بترك القراءة في الركعة الأولى انقطعت التحريم فلم يصح الشروع في الشفع الثاني . وعند أبي يوسف يلزمه قضاء الأربع لأن بترك القراءة في الركعة الأولى لا ينقطع التحريم فيصح الشروع في الشفع الثاني وفسد الأول والثاني بناء عليه والبناء على الفاسد فاسد ، وكذلك الجواب عند أبي حنيفة على رواية محمد ، وإذا قرأ في إحدى الأولين فعند محمد عليه قضاء الشفع الأول لا غير وعند أبي يوسف عليه قضاء شفعين وكذلك عند أبي حنيفة على رواية محمد ، وإذا قرأ في إحدى الآخرين فعند محمد عليه قضاء الشفع الأول لا غير وعند أبي يوسف عليه قضاء الأربع .

الحجة : ولو قرأ في الأربع كلها ثم بنى عليها ركعتين ولم يقرأ شيئا في الشفع الأخير فعليه قضاء الشفع الثالث . ولو صلى بمائتي ركعات ولم يقرأ في الشفع الثالث والرابع فعليه

قضاء الركعتين عند أبي حنيفة وهو قول زفر ومحمد رحمهما الله، وهو الشفع الثالث، وليس عليه قضاء الشفع الرابع، وقال أبو يوسف: عليه قضاء الشفع الثالث والرابع . م : فإن صلى أربع ركعات ولم يقرأ في الأولين وقرأ في الآخرين بنوى قضاء الأولين لا يكون قضاء، لأن بناءهما على تحريمة واحدة والتحريمة الواحدة لا يستتبع القضاء والأداء . فإن ترك القراءة في الأولين ثم أقضى به رجل في الآخرين فصلاهما معه فعليه قضاء الأولين، كما يقضى الإمام لأنه لما شارك الإمام في التحريمة فقد التزم ما التزمه الإمام بهذه التحريمة، وهذا إنما يستقيم على قول أبي يوسف، وعلى قول أبي حنيفة على ما روى عنه محمد لأن التحريمة لا تنحل بترك القراءة عندهما، فأما عند محمد رحمه الله فالتحريمة انحلت بترك القراءة وصار الإمام خارجاً عن الصلاة فلم يصح اقتداء الرجل بالإمام ولا يجب عليه قضاء شيء، فإن دخل معه رجل في الأولين فلما فرغ منها تكلم الرجل ومعنى الإمام في صلاته حتى صلى أربع ركعات فعلى الرجل المقتضى قضاء الركعتين الأولين فقط . البنائع : وإن صلى أربع ركعات وقعد في الأولين ثم أفسد الآخرين لزمه قضاء ركعتين، يريد به إذا قام إلى الثالثة ثم أفسدها، ولو كان قبل القيام إلى الثالثة لا يلزمه شيء عند أبي حنيفة ومحمد، وعند أبي يوسف يلزمه قضاء ركعتين . الذخيرة : ذكر في المنفردات قبيل الزكاة : رجل افتتح التطوع ونوى ركعتين وصلى ركعة بقراءة وركعة بغير قراءة فسدت صلاته، فإن لم يسلم حتى قام وصلى ركعتين وقرأ فيها ونوى قضاء عن الأول فإنه لا يجزئه وعليه أن يستقبل الصلاة ركعتين، وكذلك إذا صلى الفجر وقرأ في ركعة منها ولم يقرأ في الأخرى فسدت صلاته، ولو أنه لم يسلم ولكن قام وصلى ركعتين وقرأ فيها ونوى قضاء عن الأولين فإنه لا يجزئه وعليه أن يستقبل الصلاة . م : قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير عن أبي حنيفة أنه قال : صلاة الليل إن شئت صليت بتكبير ركعتين، وإن شئت أربعاً، وإن شئت ستاً . وذكر في كتاب صلاة الاصل : وإن شئت مائياً . واعلم بأن التطوع بالليل حسن لقوله تعالى ﴿ ومن الليل ﴾

فتعبد به نافعة لك) ، م : قال بعض العلماء : ركعتان في كل ليلة لمن يقرأ القرآن سنة ، وقال بعضهم : فريضة ، وعندنا قيام الليل ليس بسنة ولا فريضة ولكن مستحب ، قال عليه السلام " خصصت صلاة الليل " . قال : وصلاة النهار ركعتان ركعتان أو أربع أربع ، ويكره أن يزيد على ذلك ، وإن زاد لزمه . واعلم أن هاهنا أحكاما ثلاثة : الجواز ، والكراهة ، والأفضلية ؛ أما الكراهة فالزيادة على ثمان في صلاة الليل بتسليمية و الزيادة على أربع في صلاة النهار بتسليمية مكروهة لأن السنة في صلاة الليل وردت إلى ثمان وفي صلاة النهار إلى أربع ، وما روى أنه عليه السلام صلى تسعا بتسليمية واحدة فتأويله أن الثلاث كان وترا وست ركعات صلاة الليل ، وما روى أنه عليه السلام صلى إحدى عشرة ركعة فثلاث منها كان وترا وثمانى ركعات لصلاة الليل ، وما روى عنه عليه السلام صلى ثلاث عشرة ركعة فثلاث منها كان وترا وثمانى ركعات صلاة الليل و ركعتان للفجر - قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل : هذا التفسير منقول عن النبي صلى الله عليه وسلم غير مستخرج من تلقاء أنفسنا ، وهذا لأن في ابتداء الأمر كان النبي صلى الله عليه وسلم يوصل صلاة الليل بالوتر وصلاة الوتر بركعتي الفجر ، فلما صار الوتر واجبا فصل بين صلاة الليل والوتر وركعتي الفجر فاستقر أمر الشريعة على ثمانى ركعات بتسليمية واحدة في صلاة الليل ، فيكره الزيادة عليها لأنه خلاف السنة لكنه لو فصل يجوز لأن الكراهة لا تمنع الجواز كالصلاة في الأوقات المكروهة . أما الكلام في الأفضلية أما صلاة الليل قال أبو حنيفة : الأفضل أربع ركعات بحرمة واحدة ، وقال أبو يوسف ومحمد والشافعي رحمهم الله : الأفضل ثنتي عشرة وفي كل ركعتين يسلم ، وأما في صلاة النهار فالأفضل أربع ركعات بتسليمية واحدة وعدنا ، وعند الشافعي ركعتان بتسليمية واحدة ، فالحاصل أن عند أبي حنيفة في تطوع الليل والنهار أربع ركعات أفضل ، وعند الشافعي ركعتان فيها أفضل ، وعندهما

(١) آية رقم ٤٩ من سورة الاسراء .

صلاة الليل متى أفضل و صلاة النهار أربعا أفضل .

و إذا شرع في التطوع و أراد أن يصلي الركعتين ثم بدا له أن يصلي أربعا بتسليمه واحدة جاز له ذلك . و عن أبي يوسف رحمه الله في الأمالى : إذا قال الرجل « لله على أن أصلي أربع ركعات ، فصل ركعتين بتسليمه ثم ركعتين بتسليمه لا يجوز ، و لو نذر أن يصلي ركعتين فصل أربعا بتسليمه واحدة جاز . الخلاصة : و ينبغي أن يستفتح بثلاثة التفل لأن كل شفع من التطوع صلاة على حدة . جامع الجوامع : اقتضى متطوعا ثم أقصد ثم ثانيا ينوي آخر : عليه الأول كما لم ينو شيئا ، خلافا لغير رحمه الله . و فيه : رجل صلى أربع ركعات أو أكثر بتكبيره فاقضى به رجل في التشهد الأخير وجب عليه قضاء الجميع .

م : الفصل الحادى عشر

في التطوع قبل الفرض و بعده ، و فواته

عن وقته ، و تركه بعذر أو بغير عذر

و في المنافع : التوافل لجبر قصان يمكن في الفرائض لأن العبد و إن علت رتبته لا يخلو عن تقصير . م : يجب أن يعلم أن التطوع قبل الفجر ركعتان اتفقت الآثار عليهما و أنهما من أقوى السنن ، و في المنافع : سنة الفجر أقوى السنن حتى لو أنكرها بغشى عليه الكفر ، و لا يجوز أن يصلها قاصدا مع القدرة على القيام ، و لهذا قيل إنها قريب من الواجب . م : و التطوع قبل الظهر أربع ركعات لا فصل بينهما إلا بالتشهد - يريد به أنه يصلها بتسليمه واحدة و تحرمة واحدة ، و لو أداها بتحرمتين لا يكون معتدا بها عندنا ، و في الكافي : و عند الشافى بتسليمتين ، م : و بعد الظهر ركعتان . و أما قبل العصر فإن تطوع بأربع ركعات لحسن ، و غيره بين أن يفعل و بين أن لا يفعل ، و في الكافي : و روى أنه عليه السلام كان يصلي قبل العصر ركعتين ، و الأربع أفضل ،

٣ : و لا تطوع بعدها . و التطوع بعد المغرب ركعتان . و في المختار [إذا فرغ من صلاة المغرب الأولى أنه يبدأ بالركعتين قبل الغداة ، أكذا] ' عن أبي بكر الجرجاني ، و في الفتاوى الخلاصة ، و إن تطوع بعد المغرب بنت ركعات فهو أفضل . ٣٠٠ : و أما التطوع قبل العشاء فان تطوع قبلها بأربع ركعات لحسنه و التطوع بعدها ركعتان ، و إن تطوع بعدها بأربع فهو أفضل ، و في المفهرات : يذكر في خزانة الفقه ستة المشبه على ثلاث مراتب : مشروع و حسن و أحسن ، أما المشروع فركعتان ، و الحسن أربع ، و الإحسن ستة يصل ركعتين ثم أربع ، ٣ : و ذكر شيخ الإسلام خواهر زاده و الإمام الزاهد أبو نصر الصفار أن التطوع بعد العشاء يجزئ إن شاء قبل و إن شاء لم يفعل ، لأنه لم يقل إلنا أن رسول الله صلى الله عليه و سلم واظب عليها ، و في الهداية : و بأربع قبل العشاء و أربع بعدها ، و إن شاء ركعتين ، و الأصل فيه قوله عليه السلام " من تبار على ثقي عشرة ركعة في اليوم و الليلة بنى الله له بيتا في الجنة " و فرغ على نحو ما ذكر في الكتاب غير أنه لم يذكر الأربع قبل العصر فهذا سماع في الأصل حسنا و خيرا لا اختلاف الآثار ، و في الذخيرة : من مثابنا من قال : ما ذكر في الكتاب أنه يتطوع بعد العشاء بركعتين قول أبي يوسف و محمد ، فأما علي قول أبي حنيفة الأفضل أن يصل أربعاً . ٣ : و التطوع قبل الجمعة أربع ركعات ، و قد اختلفوا فيه بعدها ، فمن ابن مسعود رضي الله عنه أنه أربع و به أخذ أبو حنيفة و محمد و زعمها الله - و في الذخيرة : و إن أبي حنيفة أيضا أنه ركعتان ، ٣ : و عن علي رضي الله عنه أنه يصل بعدها ست ركعتين ثم أربعاً ، و روى عنه برزاية أخرى أنه يصل أربعاً ثم ركعتين و به أخذ أبو يوسف و الطحاوي و كثير من المشايخ على هذا ، و أما التطوع قبل صلاة العيد و بعدها سيأتي في باب صلاة العيد أن شاء الله تعالى .

٤ : الخلاصة : السنة إذا قامت مع الفريضة تقضى تبعاً للفرض و إلا فلا ، قال محمد بن يعقوب

(١) من أراد ، بخ ، س و غيرها .

ركعتي الفجر، وعند الشافعي يقضى الجميع، وإذا أقبلت الجماعة لا يشتغل بالسنة بخلاف سنة الفجر، لأن كلاهما م : وإذا ما سبحة الضحك قد ورد في الترغيب فيها من الركعتين إلى ثلثي بحشة ركعة . المراجية : المتجدد بالليل، إن شاء جهر قليلا وهو الأفضل، وإن شاء خافت . خزانة الفقه : الطلوع في كل يوم بأربع، وعشرون ركعة، منها صلاة الضحى تمامها سب ركعات إلى ثلثي عشرة، وصلاة الزوال وهي ركعتان، وأربع ركعات قبل العصر وهي ستة أيضا، وسب ركعات بعد صلاة المغرب وهي صلاة الاوابين... م : وركعتا الفجر إذا قاتا وحدهما بأن جاء رجل ووجد الإمام في صلاة الفجر فدخل مع الإمام في صلاته ولم يشتغل بركعتي الفجر أنها لا تقضى قبل طلوع الشمس ولا بعده قياسا، وهو قول أبي حنيفة، وأبي يوسف، رحمهما الله، وتقضى بعد طلوع الشمس استحسانا إلى وقت الزوال وهو قول محمد، وإذا قاتا مع الفرض يقضى مع الفرض إلى وقت الزوال، وإذا زالت الشمس يقضى الفرض ولا يقضى السنة، وفي الكافي : وقال يقضيها تبعا ولا يقضى مقصودا إجمالا، م : ومن مشايخنا من قال : لا خلاف في الحقيقة لأن عند محمد لو لم يقض لا شيء عليه وعندهما لو قضى يكون حسنا، ومنهم من يثبت الخلاف، وقال : الخلاف في أنه لو قضى يكون نفلا مبتدئا أو سنة . وأما الأربع قبل الظهر إذا قاته أوجدهما بأن شرع في صلاة الإمام ولم يشتغل بالأربع هل يقضيها بعد الفراغ من الظهر مادام الوقت باقيا بمقتضى اختلاف المشايخ فيه، بعضهم قالوا : لا يقضيها، وطلعتهم على أنه يقضيها، وهكذا روى عن أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله وهو الصحيح، ثم اختلف العامة فيما بينهم أن هذا يكون سنة أو نفلا مبتدئا؟ بعضهم قالوا : يكون نفلا مبتدئا هكذا روى عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله وهو قول إبراهيم النخعي رضي الله عنه وهو : الأظهر، ثم كيف يأتي بها؟ قبل الركعتين أو بعدهما؟ فلي قياس قول من يقول بأن الأربع نفل مبتدئ يقول : يأتي بها بعد الركعتين لأنه لو أداها قبل الركعتين تقوته

الركعتان من وقتها، وعلى قياس من يقول بأنها ستة بقول: يأتي بها قبل الركعتين لأن كل واحدة منهما ستة إلا أن إحداهما فائتة والأخرى وقتية، ولو كان عليه فرضان واحداهما فائتة والآخر وقتي يبدأ بالفائتة أولاً، فكذا هاهنا، وفي جامع التتائي: وهل ينوى القضاء؟ اختلف المشايخ فيه.

م: وفي فتاوى أهل سمرقند: رجل ترك سنن الصلوات الخمس إن لم ير السنن حقاً فقد كفر، وإن رأى السنن حقاً منهم من قال: لا يأثم، والصحيح أنه يأثم. وفي النوازل: إذا ترك السنن إن تركها بعذر فهو معذور، وإن تركها بغير عذر لا يكون معذوراً فيها ويسأل الله تعالى يوم القيامة عن تركها. وسائر النوازل إذا فائتت عن وقتها لا تقضى بالإجماع سواء فائتت مع الفرض أو بدون الفرض، هذا هو المذكور في ظاهر الرواية. وفي الخلاصة الحاشية: وعند بعض المشايخ وهو قول الشافعي، وكان الشيخ الفقيه أبو جعفر المهندواني يقول في ركعتي الفجر أنه يقضيها، وفي الكبرى: روى عن النبي عليه السلام أنه قال "من تهاون بالآداب حرم السنن، ومن تهاون بالسنن حرم الفرائض، ومن تهاون بالفرائض حرم الآخرة". النسخة: سئل والدي عن رجلين قرأ أحدهما في سنة الفجر والذاريات والطور وقرأ الآخر فيها الموحدين أو غيرهما من القصار المفصل أيها أفضل؟ قال: الذي قرأ القصار أفضل لأن هذا الوقت أخرجه الشرع من أن يكون محلاً للنفل، وذكر الطحاوي في باب القراءة في ركعتي الفجر من شرح الآثار أن الأفضل أن [لا] تطال القراءة فيها عندنا، وعند مالك رحمه الله يقرأ فيها بقائتة الكتاب خاصة.

م: وما يتصل بهذا الفصل يان الأماكن التي يؤتى فيها بالسنن:

يجب أن يعلم بأن السنة في ركعتي الفجر أن يأتي بهما الرجل في بيته، فإن لم يفعل فبند باب المسجد، فإن لم يمكنه ففي المسجد الخارج إذا كان الإمام في المسجد الداخل وفي الداخل إن كان الإمام في المسجد الخارج، وإن كان المسجد واحداً تخلف أسطوانة

أو نحو ذلك ، وفي الكبرى : إمام يصلي الفجر في المسجد الداخل لجهة رجل صلى ركعتي الفجر في المسجد الخارج اختلف المشايخ فيه . قال بعضهم : يكره . وقال بعضهم : لا يكره ، والاحتياط أن لا يفعل ، م : ويكره أن يصلي خلف الصفوف بلا حائل ، وأشد ما كراهة أن يصلي في الصف مخالفا للقوم . وهذا كله إذا كان الإمام والقوم في الصلاة ، فأما قبل الشروع في الصلاة إذا أتى بهما في المسجد في أى موضع شاء لا بأس به ، وفي الفتاوى الخلاصة : والسنّة في ركعتي الفجر ثلاث ، أحدها : أنه يقرأ في الركعة الأولى الكافرون وفي الثانية الإخلاص ، الثاني : أن يأتي بهما أول الوقت ، الثالث : أن يأتي بهما في بيته ، وفي الكافي : قال عليه السلام " من صلى سنة الفجر في بيته يوسع له في رزقه ، وتقل المنازعة بينه وبين أهله ، ويحتم له بالإيمان " ، الحاوي : قال الإمام الزاهد عبد الجبار : المستحب أن يؤدي ركعتي الفجر قريب الفريضة . م : وأما السنن التي بعد الفرائض فلا بأس بالإتيان بها في مسجده في المكان الذي يصلي فيه الفريضة ، والأولى أن يتخطى خطوة أو خطوتين ، والإمام يتأخر عن المكان الذي يصلي فيه الفريضة لا محالة ، وفي المتفق : والأفضل النقل لأجل النقل للمقتضى والمقتضى بالنقل

وفي الجامع الأصغر : إذا صلى الرجل المغرب في المسجد بالجماعة يصلي ركعتي المغرب في المسجد إن كان يخاف أن لو رجع إلى بيته يشتغل بشيء ، وإن كان لا يخاف فالأفضل أن يصلي في بيته لقوله عليه السلام " خير صلاة الرجل في المنزل إلا المكتوبة " . وفي شرح الآثار للطلحاوي : إن الركعتين بعد الظهر والركعتين بعد المغرب يؤتى بهما في المسجد ، فأما ما سواهما فلا ينبغي أن يصلي في المسجد ، وهذا قول البعض ، والبعض يقولون : التطوع في المساجد حسن وفي البيت أفضل ، وبه كان يفتى الشيخ أبو جعفر . وذكر شمس الأئمة الحلواني في شرح كتاب الصلاة أن من فرغ من الفريضة في الظهر والمغرب والعشاء فإن شاء صلى التطوع وإن شاء رجع وتطوع في منزله . المضمرات : ولو صلى ركعتي الفجر أو الأربع قبل الظهر واشتغل بالبيع أو الشراء أو الأكل فإنه

يميد السنة ، أما بأكل لقمة أو بشربة لا تبطل السنة .

م : وما يتصل بهذا الفصل :

إذا صلى ركعتين في آخر الليل ينوي بهما ركعتي الفجر ، فإذا تبين أن الفجر لم يطلع لم يحزه عن ركعتي الفجر ، وكذلك إذا وقع الشك في طلوع الفجر في الركعتين أو وقع الشك في إحدى الركعتين أنها وقعت قبل طلوع الفجر لم يحزه ذلك عن ركعتي الفجر ، ولو صلى بعد طلوع الفجر ركعتين بنية التطوع كان ذلك عن ركعتي الفجر - وفي النياثية : ذكر الفقيه أبو جعفر في غريب الرواية هو المختار ، م : وذكر الحسن في كتاب الصلاة أنه لا يكون عن ركعتي الفجر . ولو صلى ركعتين بنية التطوع وهو يظن أن الليل باق فإذا تبين أن الفجر قد كان طلع قال الإمام علاؤ الدين في شرح المختلفات : لا رواية في هذا عن المتقدمين ، وقال المتأخرون : يحزه عن ركعتي الفجر - وفي الحاوي : وبه نأخذ ، وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يجوز ، وفي الخلاصة : هو الأصح ، وعلى قولها يحزه . وفيها : وفي متفرقات شمس الأئمة الحلواني في رجل صلى أربع ركعات في الليل فبين أن الركعتين الآخرين صلاهما بعد الفجر يحسب عن ركعتي الفجر عندهما ، وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة رحمه الله ، وبه يعنى . م : قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير : رجل دخل في مسجد قد صلى فيه فلا بأس بأن يتطوع قبل المكتوبة ما بدا له في الوقت - يريد بهذا إذا كان الوقت متسماً ، وإذا ضاق تركه ، من مشايخنا من قال : أراد بقوله . لا بأس بأن يتطوع قبل المكتوبة ، التطوع قبل العصر والعشاء دون الفجر والظهر ، لأن سنة الفجر واجبة ، وفي ترك سنة الظهر وعيد قال عليه السلام " من ترك الأربع قبل الظهر لم تله شفاعتي " ، ومنهم من قال : لا بل أراد الكل .

وفي الكافي : وقالوا لو كان العالم مرجحاً للفتوى له ترك سائر السنن لحاجة الناس

إليه إلا سنة الفجر . وفي الحاشية : وللسافرين أن يتركوا السن عند البعض ، وقال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل : لا يرخص له في ترك السن ولا في قصرها . م : والإنسان متى صلى المكتوبة وحده من غير جماعة لا بأس بأن يأتي بسنة الفجر والظهر ولا بأس بأن يتركها لأن النبي عليه السلام لم يأت بها إلا عند أدائه المكتوبات بالجمع ، فإذا أتى بها إذا صلى وحده لم يكن آتيا بسنة رسول الله صلى عليه وسلم ، وعن الحسن بن زياد أنه قال فيمن تفوته الجمعة فصل في مسجد يته : إنه يتدنى بالمكتوبة ولا يتطوع ، والقول الأول أظهر والأخذ به أحوط ، وفي السراجية : ومن صلى الفرائض وحده الأصح أن يأتي بالسنن ، وفي الكافي : إلا إذا غاف فوت الوقت ، السراجية : إذا دخل المسجد فإن شاء صلى السنة ثم يجلس ، وإن شاء جلس ثم قام وصلى السنة .

م : وما يتصل بهذا الفصل :

رجل انتهى إلى الإمام والناس في صلاة الفجر إن خشي أن تفوته ركعة من الفجر بالجماعة ويدرك ركعة صلى سنة الفجر ركعتين عند باب المسجد ثم يدخل المسجد ويصلي مع القوم ، وإن غاف أن تفوته الركعتان جميعا لو اشتغل بالسنة يدخل مع القوم في صلاتهم ، وفي التفريد : وعند الشافعي رحمه الله إذا أقيمت الفريضة يشتغل بالفرض ثم إذا فرغ يقضى الركعتين على مكانه ، م : ثم ذكر في الكتاب إذا كان يرجو إدراك ركعة من الفجر مع الإمام يأتي بركعتي الفجر ، ولم يذكر ما إذا كان يرجو إدراك القعدة مع الإمام صريحا أنه يشتغل بركعتي الفجر وأشار إلى أنه يدخل مع الإمام فانه قال : إذا خشي أن تفوته الركعتان مع الإمام يدخل في صلاة الإمام ، وبه أخذ بعض المشايخ ، بخلاف ما إذا كان يرجو إدراك ركعة من الفجر مع الإمام ، ومنهم من قال : على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف وحدهما أنه يجب أن يشتغل بركعتي

الفجر إذا كان يرجو إدراك الإمام في التشهد ، و على قياس قول محمد يدخل في صلاة الإمام و لا يشتغل بركعتي الفجر - أصل المسألة: إذا أدرك الإمام يوم الجمعة في التشهد يصير مدركا للجمعة عندهما ، وعند محمد لا يصير مدركا لها . ثم إن محمدا رحمه الله ذكر في الجامع الصغير: إذا انتهى إلى الإمام و الإمام في صلاة الفجر إن خشي أن تفوته ركعة من الفجر صلى ركعتي الفجر و يدخل مع الإمام في صلاتهم ، و ذكر في كتاب الصلاة: إذا انتهى إلى الإمام و الإمام يريد أن يدخل في الإمامة قد اختلفوا فيه ، قال بعضهم: هذا وما ذكر من قبل سواء و يشتغل بركعتي الفجر في الحالين إذا كان يرجو إدراك ركعة مع الإمام ، و قال بعضهم: إذا انتهى إلى الإمام و الإمام في الصلاة يشتغل بركعتي الفجر إذا كان يرجو إدراكه مع الإمام ، أما إذا أراد الإمام أن يأخذ في الإمامة يدخل في صلاة الإمام لأن في الصورة الأولى تكبيرة الافتتاح فائتة حقيقة ، و في الصورة الثانية تكبيرة الافتتاح ما فاتته حقيقة ، فلو دخل في صلاة الإمام يحرز تكبيرة الافتتاح حقيقة و فضيلة و كان هذا أولى ، و من سوى بين الحالين يقول في الصورة الثانية إن كان يحرز فضيلة تكبيرة الافتتاح حقيقة تفوته فضيلة ركعتي الفجر ، و إذا اشتغل بركعتي الفجر يحرز فضيلة ركعتي الفجر و يحرز تكبيرة الافتتاح معنى و كان هذا أولى . الذخيرة: و في الظاهر يدخل مع الإمام و لا يشتغل بالسنة ، سواء خاف فوت الركعتين بالجماعة أو لم يخف . القيمة: مثل علي بن أحمد عن يتكلم بعد الفريضة قبل السنة هل يسقط ذلك السنة؟ قال: لا و لكن ثوابه أقص ، و مثل الوبري عن شغله هومه عن فكرته؟ قال: لم ينقص أجره إن لم يكن بتقصيره ، و مثل عمر النسفي بسرقته عن شرع في صلاة الفرض و شغله أمر التجارة بأن كان تاجرا أو شغله التفكير في مسألة بأن كان فقيها حتى أتم صلاته الأولى في حقه أن يعيدها أم الأولى أن يتوب؟ قال: لا ينبغي الإعادة ، و مثل عنها الحسن بن علي المرغيناني قال: لا يعيد - و الله أعلم .

الفصل الثاني عشر

في رجل يشرع في صلاة ثم أقامت تلك الصلاة، أو يشرع في النفل ثم أقامت الفريضة، أو يدخل في مسجد قد أذن فيه :

إذا صلى ركعة من الظهر ثم أقامت الظهر في ذلك المسجد يقطعها ويدخل مع القوم، يجب أن يعلم بأن نقض العبادات مقصودا بغير عذر حرام، والنقض لأداء ما هو فوقه جائز لأنه ليس بنقض معنى بل هو لإكمال فيجوز، كهدم المسجد للإصلاح، ونقض الظهر يوم الجمعة لأداء صلاة الجمعة، قلنا: وللصلاة بجماعة ضرب مزية على الصلاة منفردا ويجوز نقض الصلاة منفردا لإحراز الجماعة لأن هذا النقض وسيلة إلى ما فوقه، ولكن هذا إذا لم يثبت شبهة الفراغ عن صلاته منفردا، أما إذا ثبت شبهة الفراغ لا ينقض لأن العبادة بعد الفراغ عنها لا تقبل البطالان إلا بالردة - وإذا ثبت هذا جئا إلى تخريج المسائل التي ذكرناها، والجواب فيها ما ذكرنا، وإنما يقطعها ويدخل مع الإمام إحرازاً لفرضية الجماعة ولكن يضيف إليها ركعة أخرى لأنه يمكنه إحراز الجماعة مع إحراز النفل بإضافة ركعة أخرى فيصير شفعاً. وإن كان في الركعة الأولى قائماً - وفي الجامع الصغير الحسامي أوراكما - م: لم يتمها بعد حتى أقامت الظهر يقطعها للحال، في الخلاصة الخانية: هو الصحيح. م: وقال بعضهم لا يقطع، وكان الشيخ إبراهيم الميداني إذا سئل عن هذه المسألة تارة يقضى بالمضى وتارة يقضى بالقطع، فقيل له: لم لا تثبت أيها الشيخ على قول واحد؟ فقال: إن قلبي لا يثبت على شيء واحد فكيف يثبت قولي؟ وإذا لم يقطع على قول هؤلاء ما ذا يصنع؟ اختلفوا فيما بينهم، قال بعضهم: يخفف إذا شرع المؤذن في الإقامة ويتم الصلاة، وقال بعضهم: يصل ركعتين ثم يقطع وإليه مال شمس الأئمة السرخسي. وإن كان قد صلى من الظهر ركعتين وقام إلى الثالثة ثم أقامت الظهر فإن لم يقيد الثالثة بالسجدة قطعها ولم يسجد، ثم اختلف المشايخ بعد ذلك، قال بعضهم: هو بالخيار إن شاء عاد وقد وسلم ودخل في صلاة

الإمام ، وإن شاء كبر قائماً بنوى الدخول في صلاة الإمام ، وقال بعضهم : يعود إلى التشهد لا محالة . وسلم ، ثم إذا عاد إلى القعدة على من يقول بالعود اختلفوا فيما بينهم أنه هل يقرأ التشهد ثانياً أم لا ؟ قال بعضهم : يقرأ . وقال بعضهم : يكفيه التشهد الأول ، ثم يسلم بتسليمتين عند بعض المشايخ ، وعند بعضهم يسلم بتسليمة واحدة ، وبعضهم قالوا لا يعود إلى التشهد لا محالة ، ذكر الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني أنه لو لم يعد إلى القعدة وسلم قائماً تفسد صلاته ، وإن كان قد قيد الثالثة بالسجدة أتمها ، وإذا أتمها إن شاء دخل مع الإمام بنية التطوع وإن شاء لم يدخل ولكن الأفضل أن يدخل في صلاة الإمام كيلاً يتوم أنه لا يرى الجماعة ويكون ما صلى مع الإمام تطوعاً ، وإن أراد أن يكون فرضه ما صلى مع الإمام فالحيلة له أن لا يقعد في الرابعة من صلاته التي أدامها وحده . وصلى الخامسة والسادسة . ويصير ذلك قفلاً ويكون فرضه ما صلى مع الإمام ، وفي الغاية : فالحيلة أن يصلى الرابعة قاعداً لتقلب هذه قفلاً عندهما خلافاً لمحمد . وكذلك الحكم في صلاة العشاء ، وأما في صلاة العصر فلا يدخل في صلاة الإمام بعد ما أتم صلاته ، وفيما عدا هذا الحكم العصر نظير العشاء ونظير الظهر ، ولو كان في صلاة الفجر وقد صلى ركعة منها ثم أقيمت الفجر في ذلك المسجد قطعها إحرازاً لفضيلة الجماعة ، وكذلك إذا كان قام إلى الثانية ولم يقبدها بسجدة قطعها إحرازاً لفضيلة الجماعة . وفي الشامل للبيهقي : فلو قيد الثانية بالسجدة أتمها لأنه أتى بأكثر الصلاة وله حكم الكل ، وخرج^١ لأنه لا تطوع بعد الفجر والمكث معهم بلا صلاة من سوء الأدب . م : ولو كان في المغرب وقد صلى ركعة منها ثم أقيمت في ذلك المسجد قطعها ، وكذلك إذا قام إلى الثانية ولم يقبدها بسجدة قطعها ، وإن قيد الثانية أو الثالثة بالسجدة أتمها ، ولا يشرع في صلاة الإمام بعد ما أتمها ، وفي الشامل للبيهقي : وإن دخل فهو مسمى . ولزمه أربع ركعات ، هكذا روى عن عمر وعلي وابن مسعود وعائشة وأبي الدرداء .

(١) أي يخرج من المسجد .

رضى الله عنهم، م: وعن أبي يوسف أنه قال: الأحسن أن يدخل مع الإمام ويصلي مع الإمام أربعاً ثلاث ركعات مع الإمام، فإذا فرغ الإمام قام وأتم الرابعة، وعنه رواية أخرى أنه يدخل في صلاة الإمام ويسلم على رأس الثالثة مع الإمام، لأن هذا تغير وقع في التطوع بسبب الاقتداء فلا يكون به بأس، كما إذا صلى الظهر وحده أولاً ثم دخل في هذا الظهر مع الإمام وترك الإمام القراءة في آخرين فإنه يجوز صلاة المقتدى، وهذه الصلاة تطوع في حق المقتدى وأداء التطوع منفرداً على هذا الوجه لا يجوز ولكن لما كان هذا تغيراً بسبب الاقتداء لم يكن به بأس. وإذا صلى الظهر في بيته يوم الجمعة ثم صلى الجمعة مع الإمام فالجمعة فرض ويصير الظهر فحلاً، بخلاف سائر الأيام فإن في سائر الأيام لو صلى الظهر في بيته ثم شرع فيها مع الإمام فإن الأولى يكون فرضاً والثانية تطوعاً. وفي الجامع الصغير الحسامي: رجل أدرك من الظهر ركعة ولم يدرك الثلاث وقام وصلى الثلاث قال: لم يصل الظهر بجماعة، وهو قول أبي يوسف، وقد أدرك فضل الجماعة، وأصله ما ذكر في الجامع الكبير: رجل قال عبده حر إن صلى الظهر مع الإمام فسبق ببعضها لم يحسب لأنه لم يصل الظهر مع الإمام فإنه منفرد ببعضها، ولو قال عبده حر إن أدرك الظهر مع الإمام حنث وإن أدركهم قعوداً لأن إدراك الشيء إدراك جزئه فصار محرراً ثواب الجماعة لأن شرط إحراز ثواب الجماعة إدراك الجماعة وقد وجد. م: وأما إذا شرع في النفل ثم أقبلت للفرض وهو قائم في الركعة الأولى لا يقطع بالإجماع، ولكن يتم ذلك الشفع ويدخل في الفرض، وإن كان في أربع قبل الظهر فقد اختلف المشايخ فيه، قال بعضهم: الجواب فيها كالجواب في الظهر من أولها إلى آخرها، وقال بعضهم: يتمها أربعاً، وكان الشيخ الإمام أبو علي النسفي رحمه الله يقول: كنت أقي زماناً أنه يتم الأربع هاهنا حتى وجدت رواية عن أبي يوسف أنه يسلم على رأس الركعتين فرجعت عن ذلك، فإن قطعها قضى ركعتين عند أبي حنيفة ومحمد، وعلى قياس قول أبي يوسف رحمه الله يقضيها أربعاً، كما في سائر

التطوعات إذا شُرع فيها ينوي أربع ركعات وأفسدها يلزمه قضاء ركعتين عندهما، وعند أبي يوسف يلزمه قضاء الأربع، وكان الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل يفتي في سنة الظهر أنه يقضيها أربعاً متى قطعها في أى حال قطعها، وكان يقول في سائر التطوعات: عندهما إنما يقضى ركعتين - وفي النصاب: وهو الأصح لأنه بالتشروع صار بمنزلة الفرض. م: وكذلك إذا شُرع في الأربع قبل الجمعة ثم انتح الخطيب الخطبة هل يقطع؟ فيه اختلاف المشايخ، منهم من قال: يصلى ركعتين ويقطع، ومنهم من قال: يتم أربعاً وبه كان يفتي الصدر الشهيد بهان الدين رحمه الله.

قال محمد رحمه الله في رجل دخل مسجداً قد أذن فيه: كره له أن يخرج حتى يصلى، اعلم أن هذه المسألة على وجهين: إما أن كان هذا الرجل قد صلى تلك الصلاة أو لم يصلى. فإن لم يصلى وكان هذا المسجد مسجداً لا يخرج من المسجد لقوله عليه السلام: "لا يخرج من المسجد بعد النداء إلا منافق أو رجل يخرج لحاجة يريد الرجعة"، وأما إذا كان هذا المسجد مسجداً آخر فإن كان أهل مسجده صلوا في المسجد لا ينبغي له أن يخرج أيضاً، وإن كان أهل مسجده لم يصلوا فيه فقد اختلف المشايخ فيه. بعضهم قالوا: إن خرج ليصلى في مسجد حيه فلا بأس به. وبعضهم قالوا: إن كان هذا الرجل يقوم بأمر الجماعة في مسجده كاملاً ومؤذن ويفرق الجماعة بسبب خروجه منه لا يكره له الخروج استحساناً. هذا إذا لم يصلى الرجل تلك الصلاة، فإن كان قد صلى تلك الصلاة لا بأس بأن يخرج قبل أن يأخذ المؤذن في الإقامة، فإن أخذ المؤذن في الإقامة ففي الظهر والعشاء لا يخرج ويشرع في صلاة الإمام ويجعلها تطوعاً، وفي العصر والمغرب والفجر يخرج.

وما يتصل بهذا الفصل: رجل له مسجد في محله أراد أن يحضر المسجد الجامع لكثرة جمعه لا ينبغي له أن يحضره، والصلاة في مسجده أفضل. ومنها أن المؤذن إذا

(١) بل ينتظر في ذلك المسجد للجماعة.

لم يكن حاضرا لا ينبغي للقوم أن يذهبوا مسجدا آخر بل يؤذن ويصلي وإن كان واحدا،
ومنها مسجدان أراد الرجل أن يصلي في أحدهما صلى في أحدهما بناء، فإن كانا سواء
يقيس منزله منهما ويصلي في أقربهما، وإن استويا فهو غير، وإن كان قوم أحدهما
أكثر فإن كانا هو ففيها يذهب إلى الذي قومه أقل ليكثر جمعه بسية، فإن لم يكن قريبا
يذهب حيث أحب. قال في الجامع الصغير: تحية المسجد بركعتين ليست بواجبة، وهذا
مذهب علمائنا، وقال الشافعي: إنها واجبة.

الفصل الثالث عشر في التراويح

مسائل التراويح تشتمل على أنواع، الأول: في بيان صفتها وكيفيتها وأدائها.
أما الكلام في صفتها فنقول: التراويح سنة، هو الصحيح، وفي الحاشية: سنة مؤكدة
توارثها الخلف عن السلف من ن لد تاريخ رسول الله عليه السلام إلى يومنا هذا،
هكذا روى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله، وقد واظب عليها الخلفاء الراشدون، وقال
عليه السلام "عليكم بستي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدى"، وأقامها أزواج النبي
عليه السلام نحو عائشة وأم سلمة، أقامت عائشة خلف ذكوان، وأم سلمة
أقامت بجماعة النساء أمتها مولانا، وأتى على رضى الله عنه على عمر ودعا له فقال:
نور الله مضجع عمر كما نور مساجدنا، وإنما لم يواظب النبي عليه السلام خشية أن
يكتب علينا، إليه أشار في حديث رواه عمر، ثبت أنها سنة وأنها سنة الرجال والنساء.
وفي جامع الجوامع: التراويح سنة مؤكدة، ومن لم يرها سنة فهو رافضى يقاتل كن
لم الجماعة، وقال أهل السنة والجماعة: إنها سنة رسول الله صلى الله عليه وسلم فعلها ثلاث
ليال، وقالت الروافض: إنها سنة عمر رضى الله عنه، وقد صلاها رسول الله صلى الله عليه
وسلم عشرين ركعة بعشر تسليمات ثم ترك مخافة أن يجب، وكان لرسول الله صلى الله عليه
وسلم وأصحابه حرص في قيام الليل، كان رجل منهم يصلي مائة ركعة وأكثر، وكذا في
زمن أبي بكر، فلما ظهر الكسل في زمن عمر خاف أن يندرس، فالصحابا اتفقوا على

أن يصلوا بجماعة وزيّنوا المساجد بالقناديل ولم يكن على رضى الله عنه حاضرا، فلما حضر ورأى الجماعة والقناديل قال: أقام الله أمور عمر كما أقام سنة نبينا . وفي المضمرة: ذكر البخارى فى الصحيح عن عائشة أن رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم خرج ليلة من جوف الليل صلى فى المسجد وصلى رجال بصلاته، فأصبح الناس فتحدثوا، فاجتمع أكثر منهم فى الليلة الثانية فصلى فصلوا معه، فأصبح الناس تحدثوا. وكثر أهل المسجد فى الليلة الثالثة فخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم فصلوا بصلاته، فلما كانت الليلة الرابعة هجر المسجد عن أهله حتى خرج لصلاة الصبح، فلما قضى الفجر أقبل على الناس فشهد ثم قال "أما بعدا فأنا لم يخف على مكانكم ولكن خشيت أن تغتربوا عليكم فتعجزوا عنها" ثوفى رسول الله صلى الله عليه وسلم والأمر على ذلك؛ فهذه الأخبار تدل على أن التراويح سنة .

م: وأما الكلام فى كتبها فنقول: إنها مقدرة بعشرين ركعة عندنا وعند الشافعى، وعند مالك رحمه الله بست وثلاثين [ركعة] . وفى الحنفية: يصلى أهل كل مسجد فى مسجد كل ليلة سوى الوتر عشرين ركعة، خمس ترويعات بعشر تسليمات يسلم فى كل ركعتين، م: فإن قاموا بما قال مالك بالجماعة فعند الشافعى لا بأس به، وعندنا يكره بناء على التنفل بالجماعة خلافا للشافعى، وإن أتوا بما زاد على العشرين [فراى فلا بأس وهو مستحب] . وأما الكلام فى كيفية أدائها فقد روى الحسن بن زياد عن أبى حنيفة رحمه الله أن الإمام يصلى بالقوم ويسلم فى كل ركعتين، وكلما يصلى ترويعتين ينتظر بين الترويعتين قدر ترويعة، و ينتظر بعد الترويعة الخامسة قدر ترويعة فيوتر بهم، فلا انتظار بين كل ترويعتين مستحب بمقدار ترويعة واحدة عند أبى حنيفة، وعليه عمل أهل الحرمين غير أن أهل مكة يطوفون بين كل ترويعتين أسبوعا، وأهل المدينة يصلون بدل ذلك أربع ركعات، وأهل كل بلدة بالخيار يسبحون أو يهللون أو ينتظرون سكوتا، (١) معنى عنده أيضا مقدرة بعشرين ركعة (٢) من أ، ب، خ، س وغيرها .

و هل يصلون ؟ اختلف المشايخ ، منهم من كره ذلك ، و كان الشيخ أبو القاسم الصغار
و إبراهيم بن يوسف و خلف و شداد لا يكرهون ذلك ، و كان إبراهيم بن يوسف يقول :
ذلك حسن و جميل - و في الخاتمة : فصار تراويح أهل مكة مع الوتر ثلاثا و عشرين ،
و تراويح أهل مدينة مع ما يصلون بين الترويعات ستا و ثلاثين . و أما الانتظار
و الاستراحة على رأس خمس تسليمات فقد اختلف المشايخ ، قال بعضهم : يكره ،
و عاتمهم على أنه لا يكره ، و في الخلاصة : و أكثر المشايخ على أنه لا يستحب ، هو الصحيح .
م : و إذا صلى كل تسليمة لإمام على حدة حتى يصير لكل ترويعة إمامان فقد جوزوه
بعض المشايخ رحمهم الله ، و عاتمهم على أنه مكروه ، و ينبغي أن يؤدي كل ترويعة لإمام
على حدة ، عليه عمل أهل الحرمين و غيرهم ، و في الخاتمة : و الصحيح أنه لا يستحب ،
و إنما يستحب أن يصلي كل إمام ترويعة ، فلما جاز التراويح بأمامين على هذا الوجه يجوز
أن يصلي الفريضة أحدهما و الآخر التراويح .

نوع آخر في أن الجماعة هل هي سنة التراويح

فتقول : ذكر الطحاوي في اختلاف العلماء عن المولى عن أبي يوسف أنه قال : من قدر
على أن يصلي في بيته كما يصلي مع الإمام في شهر رمضان فأحب إلى أن يصلي في بيته ،
و ذكر عن مالك نحوه ، و كان الشافعي رحمه الله يقول في القديم : صلاة المفرد في قيام
رمضان أحب إلى كما قال الطحاوي ، و قد قال قوم إن الجماعة أفضل - و في الخاتمة : و هو
الصحيح ، م : ذكر الطحاوي رحمه الله : أستحب له أن يصلي في بيته ، إلا أن يكون قتيها
عظيما يقتدى به فيكون في حضوره ترغيب لغيره لحيث لا يستحب له أن يصلي في بيته ،
و في نوادر المشايخ قال : سألت محمدا رحمه الله عن القيام في شهر رمضان في المسجد
[أحب إليك أم في البيت ؟ قال : إن كان ممن يقتدى به فصلاته في المسجد] أحب إلى ،
و قال أبو سليمان : كان أبو محمد رحمه الله يصلي مع الناس التراويح و يوتر بهم و يرجع ،
(١) من أرخ ، س و غيرها .

وهكذا كان يفعل أبو مطيع وخلف وشداد وإبراهيم بن يوسف ، ومن المشايخ من قال : من صلى التراويح منفردا كان تاركا للسنة وهو مسمى ، وبه كان يفتى الشيخ الإمام ظهير الدين المرغيناني رحمه الله ، ومن المشايخ من قال : يكون تاركا للفضيلة ولا بأس به ، وأكثر المشايخ على أن إقامتها بالجماعة سنة على سبيل الكفاية حتى لو ترك أهل المسجد كلهم إقامتها بالجماعة فقد أسأوا وتركوا السنة ، وإذا أقيمت التراويح بالجماعة في المسجد وتخلف عنها من أفراد الناس وصلى في بيته فقد ترك الفضيلة ولم يكن مسيئا . وإن صلوا بالجماعة في البيت فقد اختلف المشايخ فيه . والصحيح أن للجماعة في البيت فضيلة وللجماعة في المسجد فضيلة أخرى فهذا جاء باحدى الفضيلتين وترك الفضيلة الزائدة ، وفي الحاشية : والصحيح إن أداها بالجماعة في المسجد أفضل . ولو كان الفقيه فالأفضل والأحسن له أن يصلى بقراءة نفسه ولا يقتدى بغيره . ويكره للرجل أن يستأجر رجلا يؤمه في بيته لأن استئجار الإمام فاسد . م : ولو أن إماما يصلى التراويح في مسجدين في كل مسجد على الكمال لا يجوز ، هكذا حكى عن الشيخ الإمام أبي بكر الإسكافي ، ثم قال أبو بكر : سمعت أبا نصر : يجوز لأهل كلا المسجدين ، قال الشيخ الإمام أبو الليث رحمه الله : قول أبي بكر أحب إلي ، وفي الحاشية كما لو أذن المؤذن وأقام وصلى ثم أتى مسجدا آخر فأذن وأقام وصلى معهم فانه لا يكره وإنما يكره إذا أذن وأقام ولا يصلى معهم ، كذلك في التراويح . وذكر القاضى الإمام أبو على النسفى فيمن صلى العشاء والتراويح والوتر في منزله ثم أم قوما آخرين في التراويح ونوى الإمامة كره له ذلك ولا يكره للأمويين ، ولو لم ينو الإمامة وشرع في الصلاة فاقضى به الناس لم يكره لواحد منها . الحاشية : ولو صلى من التراويح تسع تسليمات وشرع في الوتر فاقضى به رجل في الوتر [ثم علم الإمام أنه صلى تسع تسليمات لم يجوز للفتدى ما نوى ، لانه نوى التراويح] ^١ والإمام نوى الوتر . م : والمقتضى إذا صلاها في المسجدين لا بأس به ،

(١) من أر ، خ ، س ، و غيرها .

ولكن ينبغي أن يوتر في المسجد الثاني . هكذا حكى عن الفقيه أبي القاسم .
ولو صلوا التراويح ثم أرادوا أن يصلوا ثانيا يصلون فرادى . السراجية : إذا فاتته
بعض التراويح فأوتر مع الإمام ثم صلى التراويح وحده جاز .

نوع آخر في بيان وقت التراويح

قال الشيخ الإمام إسماعيل المستمل و جماعة من متأخري مشايخ بلخ : الليل كله إلى وقت
طلوع الفجر وقت لها ، قبل العشاء وبعدها ، قبل الوتر وبعده الوتر ، وقال عامة مشايخ بخاري :
وقتها ما بين العشاء و الوتر ، فان صلاها قبل العشاء أو بعد الوتر لم يؤدها في وقتها .
وفي الخاتمة : ولا يكون تراويحا ، م : و أكثر المشايخ على أن وقتها بين العشاء إلى طلوع
الفجر حتى لو صلاها قبل العشاء لا يجوز ، وفي السراجية : و هو المختار ، م : ولو صلى
بها بعد الوتر يجوز ، قال الشيخ الإمام أبو على النسفي : هذا القول أصح . إمام صلى
العشاء على غير وضوء و هو لا يعلم ثم صلى بهم إمام آخر التراويح ثم علموا فليهم أن
يعيدوا العشاء و التراويح . وهذا الجواب في التراويح على قول من يقول بأن وقت
التراويح ما بين العشاء إلى آخر الليل . الخاتمة : رجل دخل المسجد فوجد الناس
يصلون التراويح و هو لم يصل العشاء فافتتح التراويح معهم ثم صلى العشاء يجوز ذلك
على قول من يجوز التراويح قبل العشاء ، وإن وجدهم في الوتر ولم يصل العشاء فصل
الوتر معهم لا يجوز وتره في قولهم . ويستحب التراويح إلى ثلث الليل ، والأفضل
استيماب أكثر الليل بالصلاة ، فإذا أخروا التراويح إلى ما بعد نصف الليل قال بعضهم :
لا يستحب ، كما لا يستحب تأخير العشاء إلى نصف الليل ، وبعضهم قالوا : لا بأس به ،
و هو الصحيح .

نوع آخر في نية التراويح :

الاحتياط في التراويح أن ينوي التراويح أو سنة الوقت أو قيام الليل في الشهر ، وفي

سائر السنن الاحتياط أن ينوى الصلاة متابعا لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فإن نوى صلاة مطلقة أو نوى تلوها لحسب اختلف المشايخ رحمهم الله فيه ، ذكر بعض المتقدمين أنه لا يجوز . وأكثر المتأخرين على أن التراويح وسائر السنن يتأدى بمطلق النية . وفي الغياثية : وهو المختار ، م : وروى الحسن عن أبي حنيفة ذلك في ركعتي الفجر . وفي الحاشية : وإنما يتأدى سنة الفجر إذا نوى السنة أو نوى الصلاة متابعا للنبي عليه السلام ، وفي صلاة التراويح إذا كان مقتديا يحتاج إلى نية الاقتداء مع نية التراويح . وإن نوى الاقتداء بالإمام ولم يعين الصلاة اختلف المشايخ ، قال بعضهم : لا يجزئه ، وقال بعضهم : يجزئه . م : ولو صلى التراويح بنية الفوات لم تكن محسوبة من التراويح . ثم هل يشترط النية في كل شفع ؟ اختلف المشايخ فيه ، وفي السراجية : إذا صلى التراويح مع الإمام ولم يحدد لكل شفع نية جاز ، وفي الخلاصة : والصحيح أنه ينوى لكل شفع لأنه صلاة على حدة [وفي الحاشية : والأصح أنه لا يحتاج لأن الكل بمنزلة صلاة واحدة] ١ .

نوع آخر يان القراءة في التراويح :

اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : يقرأ في كل ركعة كما يقرأ في المغرب . وفي الحاشية : هذا ليس بصحيح ، لأن هذا القدر لا يحصل الختم مرة واحدة وهو ستة ، م : وقال بعضهم : يقرأ في كل ركعة كما يقرأ في العشاء ، وقال بعضهم : يقرأ في كل ركعة من عشرين إلى ثلاثين ، وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه يقرأ في كل ركعة عشر آيات . وفي الحاشية : هو الصحيح ، م : والحاصل أن السنة في التراويح إنما هي الختم مرة ، والختم مرتين فضيلة ، والختم ثلاث مرات في كل عشرة مرة أفضل . وفي جامع الجوامع : الأفضل أن يتم فيه القرآن إن لم يتقل على القوم ، وفي الكافي : والجمهور على أن السنة الختم مرة فلا يترك لكسل القوم ، م : والختم مرة يقع بقراءة عشر آيات في كل ركعة ، وفي الكافي :

(١) من مخ .

لأن عدد الركعات في جميع الشهر ستائة ، وعدد آي القرآن ستة آلاف وشيء ، فإذا قرأ في كل ركعة عشر آيات يحصل الختم فيها ، ومشايخ بخارا جعلوا القرآن خمسمائة وأربعين ركوعا وأعلوا المصاحف بها ليقع الختم في الليلة السابعة والعشرين رجاء أن ينالوا فضل ليلة القدر ، م : والختم مرتين يقع بقراءة عشرين آية ، والغتم ثلاث مرات يقع بقراءة ثلاثين آية . وفي الخاتمة : وينبغي للإمام وغيره إذا صلى التراويح وعاد إلى منزله وهو يقرأ القرآن أن يصلي عشرين ركعة يقرأ في كل ركعة عشر آيات لإحراز الفضيلة وهي الغتم مرتين ، والزهاد وأهل الاجتهاد يختمون في كل عشر ليال ، وعن أبي حنيفة رحمه الله أنه كان يختم في شهر رمضان أحدا وستين ، ثلاثين في الأيام وثلاثين في الليالي وواحدة في التراويح ، وعن رحمه الله أنه صلى ثلاثين سنة الفجر بوضوء المشاء . م : قال القاضي أبو علي النسفي : إذا قرأ بعض القرآن في سائر الصلوات بأن كان القوم يعملون الغتم في التراويح فلا بأس به ، ويكون لهم ثواب الصلاة ولا يكون لهم ثواب الغتم . وسئل أبو بكر الإسكافي عن الإمام في شهر رمضان أبجرد الفريضة بقراءة على حدة أو يخلط قراءة الفريضة بقراءة التراويح ؟ قال : يميل إلى ما هو أخف للقوم . وسئل أيضا عن الإمام إذا فرغ من التشهد هل يزيد عليها أو يقتصر ؟ قال : إن علم أن ذلك لا يثقل على القوم يزيد من الصلاة والاستغفار ما شاء ، وإن علم أنه يثقل لا يزيد ، وفي السنن قال رحمه الله : ينبغي أن يأتي بالصلاة لأنها فرض عند الشافعي فيحتاج في الإتيان بها . وفي الخاتمة : من لم يكن عارفا بأهل زمانه فهو جاهل ، ويأتي بالنساء في كل شفع . وفي السراجية : ويكره الإسراع في القراءة وفي أداء الأركان . وفيها : ثم الإمام إذا لم يكن حافظا للقرآن أن يقرأ سورة الإخلاص ، وهو اختيار البعض ، وقيل : الأولى أن يقرأ في كل ركعة سورة من القصص . وفي البرهانية : السنة هو ختم القرآن في التراويح عند الأكثر وهو المروى عن أبي حنيفة رحمه الله والمقول في الآثار ، والناس في بعض البلاد تركوا

الغتم لترايهم^١ في الأمور الدينية ثم اعتادوا قراءة " قل هو الله احد " في كل ركعة ،
وبعضهم اختاروا قراءة سورة الفيل إلى آخر القرآن مرتين وهذا أحسن لأنه لا يشتبه
عليه أعداد الركعات ولا يشتغل قلبه بحفظها . م : ويكره للإمام إذا ختم في التراويح أن
يقرأ « الإمام » في ركعة واحدة إذا علم أن القوم يملون ، وكذا يكره أن يجعل
ويحتم القرآن في الليلة الحادية والعشرين - وفي الغاية : أو قبلها - إذا علم أن القوم
يملون ، قال مشايخ بخارا : وينبغي للإمام إذا أراد الختم أن يحتم في الليلة السابعة
والعشرين لكثرة ما جاء من الأخبار أنها ليلة القدر . وإذا غلط في القراءة في التراويح
وترك سورة أو آية وقرأ ما بعد فاستحب له أن يقرأ المتروكة ثم المقررة ليكون
قد قرأ القرآن على نحوه ، وإذا فسد شفع وقد قرأ فيه هل يعيد ما قرأ ؟ اختلف
المشايخ ، قال بعضهم : لا يعيد لأن المقصود هو القراءة ولا فساد في القراءة ، وقال
بعضهم : يعيد ليكون الغتم في صلاة صحيحة . و إذا ختم القرآن فله أن يقرأ من حيث
شاء بقية الشهر ، الغاية : ولو عمل الختم له أن يفتح القرآن في بقية الشهر ، م : قال
القاضي الإمام أبو علي النسفي : إذا ختم في التراويح مرة و صلى العشاء بقية الشهر من
غير التراويح يجوز من غير كراهة ، لأن التراويح ما شرعت لحق نفسها بل لأجل القراءة
فيها ، والسنة هو الختم مرة ، وقد ختم مرة فلو أمرناه بالتراويح بعد ذلك أمرنا بها لحق
نفسها ، وإنها ما شرعت لحق نفسها . الغاية : ولا ينبغي للقوم أن يقدموا في التراويح
« النخش خوان »^٢ ولكن يقدم « درست خوان »^٣ فإن الإمام إذا كان يقرأ
بصوت حسن يشتغل عن الخشوع والتدبر والتفكير ، م : قال القاضي الإمام : إذا كان
إمامه لحانا لا بأس بأن يترك مسجده و يطوف^٤ ، وكذلك إذا كان غيره أخف قراءة
وأحسن صوتا ، وهذا تبين أنه إذا كان لا يحتم في مسجد حيه له أن يترك مسجد حيه
(١) تواني توانيا ، قر و قصر (٢) كلمة فارسية معناها : حسن الصوت (م) أى : الجود
و صحيح القراءة (٤) لعل المراد منه أن يترك مسجد حيه و يطوف مساجد بلده .

[و يطفو، وما ذكر الصدر الشهيد إذا كان يقرأ في مسجد حبه قدر المسنون لا يترك مسجد حبه] 'لم يتنصح منه، وفي الذخيرة: إذا كان الإمام لا يتحتم في مسجد حبه في التراويح ولكن يقرأ مقدار المسنون - وهو قدر ما يقرأ في المشاء - فالأفضل أن يصل في مسجده، ومراده إذا كان يقرأ مقدار المسنون - وهو عشرون آية في الركعتين في كل ركعة عشر آيات - ولا يقرأ على التأليف من أول القرآن إلى آخره على وجه يقع به النخم بل يقرأ مقدار المسنون من بعض السورة في الركعتين ويبعد تلك الآيات بينها في التسليمة الأخرى هكذا إلى أن يتم الترويعات بها .

م : وما يتصل بهذا النوع : ما روى الحسن عن أبي حنيفة أن الأفضل تعديل القراءة بين التسليحات، وإن خالف في هذا فلا بأس به، وأما التسليمة الواحدة فلا يستحب تطويل الركعة الأولى على الثانية ولا تطويل الثانية على الركعة الأولى كما في سائر الصلوات، وأما تطويل الركعة الأولى على الثانية فقد قيل لا بأس به من غير ذكر الخلاف، وقد قيل : يجب أن تكون المسألة على الخلاف : على قول أبي حنيفة وأبي يوسف لا يطول بل يستوى، وعلى قول محمد يستحب تطويل الركعة الأولى - وفي الخاتمة : وهو المختار عنده .

نوع آخر في القوم يصلون التراويح قعوداً

اعلم بأن هذا النوع على وجوه، الأول : أن يصل الإمام والقوم جميعاً التراويح قعوداً بغير عذر، والكلام فيه في موضعين في الجواز وفي الاستحباب، أما الكلام في الجواز فقد اختلف المشايخ، قال بعضهم : لا يجوز، وقال بعضهم : يجوز وهو الصحيح، وفي الخاتمة : إلا أن ثوابه على النصف من صلاة القائم، م : وأما الكلام في الاستحباب فلا خلاف أنه لا يستحب . الوجه الثاني : أن يصل الإمام والقوم جميعاً قعوداً بغير، وإنه جائز من غير كراهة، والكلام فيه ظاهر . الوجه الثالث : أن يصل الإمام (١) من أر، خ، س، و غيرها .

التراويح قاعداً بغير غدر أو بغير غدر واقتدى به قوم قياماً ، والكلام فيه على موضعين أيضاً في الجواز والاستحباب ، أما الكلام في الجواز فقد اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : على قول أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز الاقتداء ، وعلى قول محمد لا يجوز ، ومنهم من قال : يجوز إجماعاً - قال القاضي الإمام أبو علي النسفي : هو الصحيح ، وإذا صح الاقتداء على الوفاق على قول هؤلاء هل يستحب للقوم القيام ؟ اختلفوا فيما بينهم ، قال بعضهم : لا يستحب احترازاً عن صورة المخالفة ، وقال بعضهم : على قول أبي حنيفة وأبي يوسف يستحب القيام ، وعلى قول محمد يستحب القعود . وذكر أبو سليمان عن محمد بن رجل أم قوماً في رمضان جالساً أيقومون . يعني القوم ؟ قال : نعم في قول أبي حنيفة وأبي يوسف : فبعض مشايخنا قالوا : إن محمداً خص قول أبي حنيفة وأبي يوسف في بيان حكم الجواز يعني على قول أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز للقوم أن يصلوا قياماً والإمام قاعد ، ونخصيص قولها في بيان حكم الجواز دليل على أنه لا يصح اقتداءهم به عند محمد ، وبعض مشايخنا قالوا : خص قولها في بيان حكم الاستحباب يعني يستحب لهم القيام عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله ، وعند محمد لا يستحب .

نوع آخر فيما إذا صلى ترويحة واحدة بتسليمة واحدة :

فهذه المسألة على وجهين ، الأول : أن يقعد على رأس الركعتين ، وفي هذا الوجه اختلاف المشايخ ، قال بعض المتقدمين : لا يجزئ إلا عن تسليمة واحدة ، وقال بعض المتقدمين وعامة المتأخرين : إنه يجزئ عن تسليمتين ، قال القاضي الإمام أبو علي النسفي : هو الصحيح ، ولو صلى ستاً أو ثمانياً - وفي الحائنة أو عشراً - بتسليمة واحدة وقعد على رأس كل الركعتين لم يجز إلا عن ركعتين في قول بعض المتقدمين ، وفي قول بعض المتقدمين وطامة المتأخرين يجوز عن تسليمتين . م : قال بعضهم : متى صلى بتسليمة واحدة عدداً بعضها مستحبة في صلاة الليل وبعضها غير مستحبة فإنها تجزئ عن القدر المستحب لأنه في الزيادة مسمى فكيف ينوب ذلك عن التراويح ؟ وما كان في استحبابه اختلاف كان

في هذا اختلاف أيضا . فعلى هذا إذا صلى ستا أو ثمانيا بتسليمة واحدة وقد على رأس كل ركعتين فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله يجوز عن تسليمين - وفي الظهيرة: هو الصحيح، م: و على قول أبي حنيفة فيما إذا صلى ستا يقع ذلك عن ثلاث تسليمات باتفاق الروايات، وفيما إذا صلى ثمانيا يقع عن أربع تسليمات على ما ذكره في الأصل، وعلى ما ذكره في الجامع الصغير يقع عن ثلاث تسليمات، وعلى ما قاله بعض المشايخ أنه ليس في المسألة اختلاف الروايتين ولكن أطال في الأصل وأوجز في الجامع يجب أن يجوز عن أربع تسليمات . ولو صلى عشر ركعات بتسليمة واحدة وقد في كل ركعتين فعلى قولهما يجوز عن أربع ركعات، وعلى قول أبي حنيفة في الروايات الظاهرة يجوز عن أربع تسليمات، وعلى قول العامة وهو الصحيح يجوز عن خمس تسليمات كل ركعتين عن تسليمة، وفي النبايع: وفي رواية عنه يجب عن ثلاث . م: ولو صلى التراويح كلها بتسليمة واحدة وقعد على رأس كل ركعتين عندهما يجوز عن أربع ركعات، وعلى قول أبي حنيفة يجوز عن ثمان ركعات، وعلى قول عامة المشايخ يجوز كل ركعتين عن تسليمة عند أبي حنيفة، وفي الحائفة . وإن لم يقعد في كل ركعتين وقد في آخرها في القياس وهو قول محمد وزفر تفسد صلاته ولا يجوز عن شيء، وفي الاستحسان على القول الصحيح يجوز عن تسليمة واحدة - وفي النبايع: وهو الأصح . وقيل: عند أبي حنيفة وأبي يوسف يجوز عن الكل . ولو صلى أربعا بتسليمة واحدة ولم يقعد على رأس الركعتين ففي القياس وهو قول محمد وزفر وإحدى الروايتين عن أبي حنيفة أنه تفسد صلاته ويلزمه قضاء هذه الترويحة، وفي الاستحسان وهو قول أبي حنيفة في المشهور وقول أبي يوسف يجوز، لكن عن تسليمة واحدة أو عن تسليمين؟ قال بعضهم: عن تسليمين، وبه أخذ الشيخ أبو الليث رحمه الله . وفي الحائفة: وكذا لو صلى الأربع قبل الظهر ولم يقعد على رأس الركعتين جاز استحسانا، م: وكان الشيخ أبو جعفر يقول: يجوز عن تسليمة واحدة، وفي الحائفة: هو الصحيح، م: وبه

كان يفتي الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ، قال القاضي الإمام أبو علي النسفي :
قول الفقيه أبي جعفر و الشيخ الإمام أبي بكر أقرب إلى الاحتياط و كان الأخذ به
أولى و عليه الفتوى . و عن الشيخ الإمام أبي بكر الإسكاف أنه سئل عن رجل قام
إلى الثالثة في التراويح و لم يقعد على رأس الثانية ؟ قال : إن تذكر في القيام يفتي أن
يعود إلى القعدة فيقعد و يسلم - و في الحاتية : ما لم يقعد الثالثة بالسجدة ، م : و إن تذكر
بعد ما ركع الثالثة و يهد فان أضاف إليها ركعة أخرى كانت هذه الأربعة عن تروية
واحدة ، و في الحاتية : يعني عن الركعتين ، و رأيت في نسخة فيما إذا صلى أربعا بتسليمة
واحدة و لم يقعد على رأس الركعتين على قول أبي حنيفة يجوز عن تسليمتين و على قول
أبي يوسف عن تسليمة واحدة ، و أما إذا صلى ثلاثا بتسليمة واحدة إن قعد على رأس
الركعتين يجوز عن تسليمة واحدة و عليه قضاء الركعتين ، و إن لم يقعد على رأس الثانية
سأما أو حامدا لا شك أن صلاته باطلة قياسا و هو قول محمد و زفر رحمهما الله و هو
رواية عن أبي حنيفة و عليه قضاء ركعتين لحسب ، و على جواب الاستحسان و هو قول
أبي حنيفة رحمه الله في المشهور ، و على قول أبي يوسف اختلف المشايخ قال بعضهم :
يجزئه عن تسليمة ، و قال بعضهم : لا يجوز أصلا . و كذا الاختلاف في غير التراويح
إذا تنفل ثلاثا و لم يقعد على رأس الثانية هل يجوز هذه الصلاة ؟ قال بعضهم : يجوز ،
و إذا جاز التنفل جاز التراويح ، و صار هذا و ما لو صلى الأربع بقعدة واحدة سواء ،
و قال بعضهم : لا يجوز - و في الحاتية : هو الصحيح ، م : ثم على قول من يقول يجزئه الثلاث
عن تسليمة هل يلزمه شيء لأجل الثالثة ؟ إن كان سأما فلا لأنه شرع في المظنون ، و إن
كان حامدا لزمه ركعتان في قول أبي حنيفة و أبي يوسف رحمهما الله ، و على قول من
يقول لا يجزئه الثلاث أصلا لزمه قضاء الأولين ، و هل يلزم لأجل الثالثة شيء ؟ إن كان
سأما لا شيء عليه ، و إن كان حامدا لزمه ركعتان في قول أبي يوسف لبقاء التحريمة ،
و في قول أبي حنيفة لا يلزمه شيء لأن التحريمة قد فسدت حيث لم يقعد على رأس الثانية
و لم (١٦٦) ٦٦٤

ولم يأت بالاربع فاذا قام إلى الثالثة فقد قام إليها بتحريمه فاسدة وذلك موجب القضاء عند أبي يوسف، وعند أبي حنيفة في الصحيح من مذهبه لا يلزمه القضاء - فلي هذا إذا صلى التراويح عشر تسليمات كل تسليمة ثلاث ركعات ولم يقعد على رأس الركعتين في كل ثلاث فلي جواب القياس وهو قول محمد وزفر رحمهما الله وهو رواية عن أبي حنيفة عليه قضاء التراويح كلها ولا شيء عليه سوى ذلك. وأما على قول أبي حنيفة وأبي يوسف فلي قول من يقول إذا صلى ثلاث ركعات لا غير بتسليمه واحدة يحوزه عن تسليمه أجزاءها عن التراويح كلها ولا شيء عليه إن كان قام ساهيا، وإن كان قام عامدا فعليه قضاء عشرين ركعة. وعلى قول من يقول لا يحوزه الثلاث عن تسليمه واحدة فعليه قضاء التراويح كلها ولا شيء عليه سوى ذلك في قول أبي حنيفة كيف ما كان، وفي قول أبي يوسف إن كان ساهيا فهو كذلك وإن كان عامدا فعليه مع التراويح قضاء عشرين ركعة أخرى - وفي الظهيرية: لكل ثالثة قضاء الركعتين. وإذا صلى التراويح كلها ثلاثا ثلاثا وصلى إحدى وعشرين ركعة بسبع تسليمات كل تسليمة ثلاث ركعات ولم يقعد على رأس الركعتين ساهيا رأيت في نسخة مجموع النوازل أن عليه قضاء ركعتين لا غير عندهما، وعند محمد رحمه الله بعيد التراويح كلها ولا يلزمه بالقيام إلى الثالثة شيء، قال ثم: والصحيح قولها لأنه لما صلى ثلاثا ولم يقعد في الثانية وسلم ساهيا على رأس الثالثة بهذا السلام لم يخرج عن حرمة الصلاة، فلما قام وكبر وصلى ثلاث ركعات صارت ست ركعات فقد قدم في آخرهن مقام مقام ثلاث تسليمات ثم ثلاث و ثلاث هكذا ثم ثلاث و ثلاث مكثا فيصير ثمانى عشرة ركعة فانه يقام بست تسليمات، بقي عليه تسليمة واحدة فاذا صلى ثلاث ركعات وترك القعدة على رأس الركعتين لم يحوزه هذه التسليمة عما عليه وكان عليه قضاء ركعتين من هذا الوجه، لو تذكر وضم إلى الثالثة في المرة الأخيرة ركعة جاز تراويحه ولا شيء عليه. الذخيرة: إذا صلى من الشفع

(١) كذا في نسخة م، وفي بقية النسخ: مقام ثلاث تسليمات.

الأول من التراويح ركعة و سلم ساهيا ثم أدى ما بقى على وجهها ركعتين ركعتين إن كان حين سلم تكلم أو فعل مما يوجب قطع الصلاة فليس عليه إلا قضاء الشفع الأول بالإجماع و أما إذا لم يعمل شيئا مما قلنا قال مشايخ سمرقند : التراويح كلها فاسدة لأن ذلك السلام لا يخرج عن حرمة الصلاة ، فإذا قام إلى الشفع الثاني صح الشروع فيها و تقع قدمته على رأس الثالثة ، فإذا سلم كان ساهيا أيضا و صح الشروع في الشفع الأخير و تقع القدمة على رأس الثالثة هذا إلى آخر التراويح فهذا الرجل ترك القعود على الركعتين في الاشفاع كلها ، و قال مشايخ بخارا عليه قضاء الشفع الأول لا غير لأن كل شفع من التراويح كصلاة على حدة فإذا كبر و دخل في الشفع الآخر خرج من الأول كالقروضين المختلفين ، كيف و إنه نوى الشفع الثاني بلسانه و إنه يقطع الصلاة .

م : نوع آخر في الشك في التراويح :

إذا سلم الإمام في تروحة فاختلف القوم عليه قال بعضهم : صلى ثلاثا ، و قال بعضهم : صلى ركعتين ، قال أبو يوسف : يأخذ الإمام بعلم نفسه و لا بدع عليه بقول غيره ، و قال محمد : يقبل قول غيره و يعمل بقول من معه و إن كانوا أقل ، و في الحاشية : و إن لم يكن الإمام على يقين يأخذ بقول من كان صادقا عنده . م : و كذلك إذا وقع الاختلاف عن هذا الوجه بين الإمام و جميع القوم ، و إن شك الإمام فأخبره عدلان يأخذ بقولها . و إذا شكوا أنه صلى عشر تسليمات أو تسع تسليمات اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : لا يبيدون تسليمه ، و قال بعضهم : عليهم أن يبيدوا تسليمه بالجماعة ، و ليس في هذا زيادة على التراويح بجماعة بل هذا لإتمام التراويح ، فالزيادة على التراويح أن يتموا التراويح ثم يصلوا الزيادة بين التراويح و الوتر ، و هاهنا يشرعون في هذه التسليمات بنية إتمام التراويح فلا يكره ، و هو نظير التطوع بعد العصر إذا شرع فيه مع العلم أنه يكره ، و إذا شرع في التطوع بنية العصر ثم علم أنه قد كان صلى العصر فإنه يتم صلاته و لا يكره ، هكذا هاهنا ، و قال بعضهم : لا يصلون بتسليمات أخرى احترازا عن الزيادة على التراويح ،

و قال بعضهم : يصلون بتسليمة واحدة فرادى فرادى حتى يقع الاحتياط في فعل السنة بنهاها ويقع الاحتراز عن أداء النافلة غير التراويح بالجماعة ، و هو الصحيح .

نوع آخر :

إذا صلى التراويح مقتدياً بمن يصلي مكتوبة أو نافلة غير التراويح اختلف المشايخ ، منهم من بنى هذا الاختلاف على الاختلاف في النية ، من قال من المشايخ إن التراويح لا يتأدى إلا بنية يجب أن يقول بعدم صحة الاقتداء هاهنا لأنها لما كانت لا تتأدى إلا بنية لا تتأدى بنية الإمام وهي تخالف نيته ، و من قال بأنها تتأدى من غير نيتها بل بنية مطلقة يجب أن يقول بصحة الاقتداء هاهنا ، و منهم من قال : لا يصح ، قال القاضي الإمام أبو علي النسفي رحمه الله : و هو الأظهر والأصح . و على هذا الاختلاف إذا لم يسلم من العشاء حتى ينوي عليه التراويح و الصحيح أنه لا يصح ، و هذا أظهر لأنه مكروه ، و على هذا الاختلاف إذا بناها على السنة بعد العشاء و الصحيح أنه لا يصح . وكذلك لو كان الإمام يصلي التراويح و اقتدى به رجل و لم ينو التراويح و لا صلاة الإمام لا يجوز ، كما لو اقتدى رجل بمصلي المكتوبة و نوى الاقتداء به و لم ينو المكتوبة و لا صلاة الإمام لا يجوز . و لو اقتدى بإمام يصلي التسليمة الثانية أو العاشرة و المقتدى نوى التسليمة الأولى أو الخامسة جاز . و في الخلاصة : هو الصحيح ، م : و هذا كمن اقتدى في الركعتين بعد الظهر بمن يؤدي الأربع قبل الظهر صح اقتداؤه ، و هذا أولى . و في تراويح القاضي الإمام أبي علي النسفي : رجل صلى العشاء في منزله ثم أتى المسجد و وجد الإمام في الصلاة و ظن أنه في التراويح فاقضى به ثم ظهر أنه في العشاء قال : هذا متفل اقتدى بمفترض فيجزيه ، و لم يقل : يجره عن التراويح أو عن النفل . و في فتاوى النسفي : إذا ظن المقتدى أن إمامه افتتح الوتر و أتم التراويح فزوى الوتر ثم تبين أنه في التراويح و تابعه في ذلك قال : يجوز من شفع . و في تراويح أبي علي النسفي : إذا اقتدى بالإمام

في التراويح [أجراه] ، وإذا اقتدى بالإمام في التراويح^١ ينوي سنة العشاء ، فإن لم يأت بسنة العشاء حتى قام الإمام إلى التراويح أجراه . [فاذا اقتدى]^١ في التسليمة الأولى أو الثانية بمن يصل التسليمة الخامسة أو السادسة اختلف المشايخ فيه ، قال الصدر الشهيد : الصحيح أنه يجوز . وفي الحانية : وكذا لو اقتدى في الركعتين بعد الظهر بمن يؤدي الأربع قبل الظهر صح اقتداؤه . م : وإذا لم يدر المقتدى أن الإمام في التراويح أو في العشاء ونوى . إن كان في العشاء فقد اقتديت به ، وإن لم يكن في العشاء وكان في التراويح ما اقتديت به ، لا يصح الاقتداء سواء كان في العشاء أو في التراويح ، وإن نوى أنه . إن كان في العشاء فقد اقتديت به ، وإن كان في التراويح اقتديت به ، فظهر أنه كان في التراويح أو في العشاء صح الاقتداء .

نوع آخر في إمامة الصبي في التراويح

جوزها أكثر علماء خراسان ، ولم يجوزها مشايخ العراق ، وفي الفتاوى عن نصير بن يحيى قال : لا بأس بأن يؤم الصبي في شهر رمضان إذا بلغ عشر سنين - يعني في التراويح ، وقال محمد بن سلة : لا يجوز ، وعن محمد بن مقاتل أنه قال : يجوز في التراويح خاصة ، وكان الحسن بن علي رضي الله عنهما يؤم عائشة رضي الله عنها في التراويح وإنه صبي ، وكان القاضي الإمام أبو علي النسفي يفتي بالجواز ، وكان الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي يفتي بعدم الجواز - وفي الحانية : هو الصحيح ، وكان يقول : الإمام ضامن والصبي لا يصلح الضمان ، فلي هذه الملة لو أن هذا الصبي يؤم صبيانا بمثل حاله يجوز . وفي المنتقى : لو أن قوما صلوا خلف الصبي لا تجوز صلاتهم .

نوع آخر في قضاء التراويح

إذا فات التراويح عن وقتها هل يقضى ؟ اختلف المشايخ ، قال بعضهم : يقضى ما لم يدخل

(١) ليس في نسخة م.

وقت تراويح آخر، وقال بعضهم: يقضى ما لم يحضر رمضان، وقال بعضهم: لا يقضى أصلاً وهو أصح، والدليل عليه أنها لا تقضى بالجماعة بالإجماع، ولو كانت تقضى لتضيت كما قالت، فإن قضاها منفرداً كان نقلاً مستحباً كسنة المغرب إذا قضيت. وفي الفتاوى: من ترك السنة يسئل عنها وإذا قالت عن وقتها لا يؤمر بالقضاء، قال الشيخ أبو الليث: من ترك السنة بعذر فهو معذور ومن تركها بغير عذر فهو مغرور، وفي الحاشية: ولو ترك السنن بغير عذر استخفافاً وتهاوناً يكون سيئاً. م. وإذا تذكروا في الليلة الثانية أنه قد علم عليهم شفع في الليلة الأولى فأرادوا أن يقضوا يكره ذلك لأنهم لو قضوا بنية التراويح يزيد على تراويح هذه الليلة وإنه مكروه، وإذا فاتته تروية أو ترويحتان وقام الإمام في الوتر تابع في الوتر أم يأتي بما فاتته من الترويحات؟ قد اختلف مشايخ زماننا، وذكر في واقعات الناطقي أنه يوتر مع الإمام.

نوع آخر في المتفرقات

إمام شرع في الوتر على ظن أنه أهم التراويح فلما صلى ركعتين تذكر أنه ترك تسليمه فلم على رأس الركعتين لم يحجز ذلك عن التراويح لأنه ما صلى بنية التراويح. في الحاشية: سئل عن المقتدى في التراويح سلم إمامه وهو قائم قاعدة فاسقط سلم أو يقرأ ما بقي من التشهد؟ قال: يقرأ ما بقي من التشهد ثم يسلم، فإن لم يتذكر أنه إلى أي موضع انتهى يسلم ويتابع الإمام في التروية الأخرى. فتاوى الحجة: قال صاحب الكتاب لا ينقص من تسيحات الركوع والسجود عن الثلاثة، لأن التراويح سنة وعدد الثلاث في الركوع والسجود سنة فلا يترك هذه السنن في السنة. القيمة: سئل أبو الفضل عن صلى التراويح مع الإمام بجماعة ثم خرج يريد أن يصلي الوتر في بيته بعد نصف الليل أدأوه بالجماعة أولى أم تأخيره إلى ثلث الليل؟ قال: الإتيان بالجماعة أولى. وذكر الحلواني رحمه الله: قال أصحابنا فيمن دخل المسجد والإمام في قيام رمضان فإنه يصلي العشاء أولاً ثم يتابع الإمام في التراويح. م. ويكره للمقتدى أن يقدم في التراويح، فإذا أراد الإمام أن يركع يقوم

لأن فيه إظهار التكاسل في الصلاة والتشبّه بالمساقين . وكذا إذا غلبه النوم يكره له أن يصلي مع القوم بل يتصرف حتى يستيقظ . وكذا لو صلى على السطح من شدة الحر ، وكذا يكره أن يضع يديه على الأرض عند القيام بل يقوم بواحدة . ويكره عدد الركعات في التراويح . ولا يصلي تلوّعا بجماعة إلا قيام رمضان ، وحكى عن شمس الأئمة السرخسي رحمه الله أن التطوع بالجماعة على سبيل التداعي [مكروه] ، أما لو اقتدى واحد بواحد أو اثنان بواحد لا يكره ، وإذا اقتدى ثلاثة بواحد ذكره رحمه الله أن فيه اختلاف المشايخ قال بعضهم : يكره ، وقال بعضهم : لا يكره ، وإذا اقتدى أربع بواحد كره بـلاخلاف .

جئنا إلى مسائل الوتر

ذكر القاضي الإمام أبو علي النسفي رحمه الله أن الوتر بالجماعات أحب إلى في رمضان ، قال : واختار علماؤنا رحمهم الله أن يوتر في منزله في رمضان ولا يوتر بجماعة ، وفي الخاتمة : والصحيح أن الجماعة أفضل ، وفي البنايع : ولو صلى الوتر مع الإمام في غير رمضان لا يمتنع ذلك ، وفي الصغرى : ذكر في مختصر القدوري أنه لا يجوز ، والمراد بعدم الجواز الكرامة . ٣ : والوتر ثلاث ركعات ، وقال الشافعي رحمه الله : إن شاء أوتر بركعة أو ثلاث أو بخمس أو بسبع . وفي التجريد أو بتسع - ٤ : أو بأحدى عشر ، قال الحسن رحمه الله : أجمع المسلمون على أن الوتر ثلاث ركعات ، لا يسلم إلا في آخرهن ، وما روى الخصم محمول على ما قبل استقرار الوتر . وإنه سنة عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله ، وعن أبي حنيفة في الوتر ثلاث روايات ، في رواية هو واجب ، وفي رواية هو سنة ، وفي رواية هو فرض ، والصحيح أنه واجب عنده - ومعناه أنه فرض عملا لا اعتقادا حتى أن جاحده لا يكفر ، وهو معنى قوله فرض على رواية ، ومعنى قوله على رواية سنة ثبت وجوبه بالسنة . وإنما شرعت القراءة في الكل لأنها سنة عملا فأوجبنا القراءة في الكل احتياطا على أنه يجوز أن يجب القراءة في الفريضة في جميع

الركعات احتياطاً ، فإن من دخل في صلاة الإمام وقد سبقه بركعتين فأحدث الإمام واستخلف هذا المسوق يجب عليه أن يقرأ في هاتين الركعتين ، وإذا أمّ صلاة الإمام وقد استخلف رجلاً أدرك أول الصلاة حتى يسلم بهم ثم يقوم ويصلي ركعتين بقراءة ، فهذه صلاة فريضة مع ذلك اقترضت القراءة في جميع الركعات . وفي المتن عن أبي يوسف قال : سمعت أبا حنيفة يقول : الوتر فريضة واجبة ، قيل : كيف جمع بين صفة الفريضة وصفة الوجوب والواجب عند أهل الفقه غير الفرض ؟ والجواب أنه فريضة عملاً لا علماً ، وواجب علماً لا اعتقاداً ، وتفسيره أن من نفي فرضيته لا يكفر ، أو نقول عنى بقوله « واجبة » أن وجوب الوتر لم يثبت بطريق قطعى كسائر الواجبات ، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه قال : الوتر سنة واجبة ، قيل في طريق الجمع بين السنة والواجب : إنه أراد بالسنة الطريقة فعنى قوله « الوتر سنة واجبة » أن وجوب الوتر طريقة مستقيمة ، وقيل : أراد به بيان الطريق الذي عرفنا به وجوب الوتر فإن وجوب الوتر ما عرف إلا بالسنة ، ففي القولين إشارة إلى أن الوتر واجب عند أبي حنيفة رحمه الله ، وإنه خلاف المشهور من قوله . وفي الظهيرية : قال القاضي المنتسب إلى إسيحاج : الوتر على درجة من السنة حتى يقضى لو فات ، وأدنى درجة من الفرض حتى لا يكفر بجاهده ، ولا أذان فيه ولا إقامة . م : وفي النوازل : أهل قرية اجتمعوا على ترك الوتر أديهم الإمام وحسبهم ، فإن لم يمتنعوا قاتلهم ، وهذا الجواب ظاهر على قول أبي حنيفة ، وكذلك على قولهما على اختيار أئمة بخارا فإنه إذا اجتمع أهل البلدة على الامتناع عن أداء السن لجواب أئمة بخارا أن الإمام حسبهم فإن لم يمتنعوا قاتلهم كما يقاتلهم على ترك الفرائض . ولو ترك الوتر حتى طلع الفجر فعليه قضاءه في ظاهر رواية أصحابنا ، وعن أبي يوسف في غير رواية الأصول أنه لا قضاء عليه ، وعن محمد في غير رواية الأصول : أحب إلى أن يقضيه ، وما ذكر من الجواب في ظاهر الرواية على مذهب أبي حنيفة ، ومتى قضى الوتر قضى بالقنوت .

ثم إذا أراد أن يصلي الوتر كبر وفعل بعد التكبير ما يفعل في سائر الصلاة ، فاذا فرغ من القراءة في الركعة الثالثة كبر ورفع يديه حذاء أذنيه وبقنت . والكلام في القنوت في مواضع^١ ، أحدهما : لا قنوت إلا في الوتر عندنا . والثاني : أن القنوت مشروع عندنا قبل الركوع وعند الشافعي رحمه الله بعد الركوع . والثالث : أن القنوت في الوتر في جميع السنة عندنا ، وقال الشافعي رحمه الله : لا قنوت إلا في النصف الأخير من شهر رمضان .

والرابع : أن مقدار القيام في القنوت قدر سورة " إذا السماء انشقت " . فتاوى الحجة : القنوت في الوتر واجب لما روى الحسن بن علي رضي الله عنه قال : علي رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم دعاه القنوت فقال قل " اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ، ونؤمن بك وتوكل عليك ، وثقت عليك الخير ، وتشكرك ولا نكفرك ، ونظلم وتترك من يفجرك ، اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد ، وإليك نسعى ونحفد ، وزجوا رحمتك ونخشى عذابك إن عذابك بالكفار ملحق ، اللهم اهدني فيمن هديت ، وعاقني فيمن عاقبت ، وتولي فيمن توليت ، وبارك لي فيما أعطيت ، وقني ربنا شر ما قضيت إنك تقضي ولا يقضى عليك ، أنت تمل ولا يمل عليك ، أنت الغني ونحن الفقراء إليك ، إنه لا يذل من واليت ولا يمز من عاديت . تبارك ربنا وتعاليت عما يقول الظالمون علوا كبيرا ، يا ذا الجلال والإكرام " وفي رواية " اللهم اهدنا وعافنا - إلى آخره " وروى أنه كان يقرأ " اللهم إني أعوذ بعفوك من عقابك ، وبرضاك من مضحك ، ولا نحسي ثناء عليك ، أنت كما أئتميت على نفسك " وفي اليتيمة " اللهم إنا نستعينك

(١) فأورد فيما يلي تسعة مواضع : القنوت في الوتر وحده ، والقنوت قبل الركوع ، والقنوت كل يوم ، مقدار القيام في القنوت وكيفية القنوت ، كيف إذا نسي القنوت ، يجهر بالقنوت أو يخافت ، للفتوى بقنت ، يرسل يديه في القنوت أو يعتمد ، الصلاة على النبي في القنوت ، ويذكر بعد ذلك كيف إذا وقع الشك في القنوت .

والمستغفرك ، وثق عليك الخير ، نشكرك ولا نكفرك ، ونخلع وترك من يجررك ، اللهم
 إياك نعبد ، ولك نصلي ونسجد ، وإليك نسعى ونغمد ، وزجر زحمتك ونحنى عذابك
 إن عذابك بالكفار ملحق ؛ م : وليس فيه دعاء موقت ، وقد روى عن محمد أن التوقيت
 في الدعاء يذهب بركة القلب ، قال بعض مشايخنا : يريد بقوله « ليس فيه دعاء موقت » ،
 ليس فيه سوى قوله « اللهم إنا نستعينك - الخ » دعاء موقت ، فالصحابة رضى الله عنهم
 اتفقوا على هذا في الوزر ، وقال بعضهم : لا بل ليس فيه شيء موقت أصلاً لما ذكرنا ،
 والأولى أن يقرأ « اللهم انا نستعينك - الخ » ويقرأ بعده « اللهم اهدنا فيمن هديت
 - الخ » هكذا علم رسول الله صلى الله عليه وسلم الحسن بن علي رضى الله عنه . التحفة :
 ولا ينبغي أن يقتصر على الدعاء المأثور « اللهم إنا نستعينك - الخ » و « اللهم اهدنا
 فيمن هديت - الخ » كيلا يتوهم العوام أنه فرض ، ولكن إذا أتى بالدعاء المأثور في
 بعض الأوقات وبغيره في البعض فهو حسن . القيمة : قال أخبرنا ابن أبي ليلى عن عطاء
 عن غنيد بن عمير قال : صليت خلف عمر صلاة الغداة فحقت فيها بعد الركوع وقال في
 قنوته « اللهم إنا نستعينك ونستغفرك ، وثق عليك الخير ، نشكرك ولا نكفرك ،
 ونخلع وترك من يجررك ، اللهم إياك نعبد ولك نصلي ونسجد ، وإليك نسعى ونغمد ،
 وزجر زحمتك ونحنى عذابك إن عذابك بالكفار ملحق » .

م : والخامس أنه إذا نسي القنوت حتى ركع وتذكر في الركوع ، فمن أصحابنا فيه
 روايتان ، في رواية : يعود إلى القيام ويقت ، وفي رواية أخرى : يمضي على ركوعه
 ولا يرفع رأسه القنوت . وذكر في بعض المواضع أنه يعود إلى القيام ويأتي بها في حالة
 القيام ، ثم إذا عاد إلى القيام وقت لا يبعد الركوع ، لأن الركوع فرض والقنوت واجب
 ولا يجوز رفض الفرض لإقامة الواجب ، وفي الظاهرية : والصحيح أنه لا يقت في
 الركوع ولا يعود إلى القيام ، فإن عاد إلى القيام وقت ولم يعد الركوع لم تفسد صلاته .
 م : ولو أوزر وقرأ في أثنائه القنوت ولم يقرأ الفاتحة ولا السورة أو قرأ الفاتحة دون

السورة وركع ثم تذكر ذلك في الركوع فانه يعود إلى القيام وقرأ - وفي الظهيرية :
و بقت - م : ثم يركع وعليه سجود السهو عاد أو لم يمد قنت أو لم يفتت ، وفي
المضمرات : هذا إذا تذكر في الركوع . أما إذا رفع رأسه من الركوع ثم تذكر فانه
لا يعود إلى قراءة ما نسي بالاتفاق - وفي الخاتمة : ويسجد لسهو في آخر الصلاة .

السادس : أنه يجهر بالقنوت أو يخافت به ؟ وقع في بعض الكتب أن على قول
محمد يخافت به لأنه دعاء والسيل في الدعاء الإخفاء - وفي الخلاصة الخاتمة : وهو الصحيح -
وعلى قول أبي يوسف يجهر به . و وقع في بعض الكتب على عكس هذا : على قول
أبي يوسف يخافت به وعلى قول محمد يجهر به ، وفي الحاوي : و قيل يتوسط بين الجهر
و الخافت ، و ذكر القاضي الإمام علاء الدين المعروف بدين في شرح الاختلافات أن المتفرد
يخافت بالقنوت ، و الإمام يخافت عند بعض المشايخ منهم الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن
الفصل و الشيخ الإمام أبو حفص السفكردي ، فلو لا أنه علم من أستاذه محمد بن الحسن
أن من سنته الخافتة و إلا لما عالف أستاذه ، قال بعض مشايخ زماننا رحمهم الله : إن كان
الغالب في القوم أنهم لا يملكون دعاء القنوت فالإمام يجهر به ليتعلموا منه - وفي الخاتمة :
روى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم كان يجهر به و الصحابة يتعلمون دعاء القنوت
منه ، م : و إن كان الغالب أنهم يملكون يخفيه ، و قال بعض المشايخ : يجب أن يجهر به
لأن لها شها بالقرآن فان الصحابة اختلفوا فيه قال بعضهم : هما سورتان من القرآن ،
و يجهر بما هو قرآن على الحقيقة فكذا بما له شبه بالقرآن .

السابع : في بيان أن المفتدى هل يقرأ القنوت ؟ ذكر الشيخ الإمام علاء الدين
أن على قول أبي يوسف رحمه الله يقرأ ، و على قول محمد لا يقرأ ، و في الخاتمة : ثم ما ذا
يصنع ؟ في رواية عنه يسكت ، و في رواية يسكت إلى أن يبلغ الإمام موضع الدعاء
حيث يقرأ ، م : و كر في موضع آخر أن القوم يؤمنون عند محمد و يسكتون عند
أبي يوسف رحمه الله ، [و ذكر في موضع آخر أن على قول أبي يوسف القوم] بالخيار

إن شأوا قرؤا وإن شأوا سكتوا، وقال محمد: إن شأوا قرؤا وإن شأوا آمنوا لدعائه، في الحاوى: في صلاة الوتر لعشام عن محمد أن الإمام والمأموم يجهران بالقنوت، وكان يقول: رفع المأمومين أصواتهم بالدعاء أحب إلى من الإخفاء، م: وذكر الطحاوى أن القوم يتابعون إلى قوله "إن عذابك بالكفار ملحق" وفي الظهيرية: قال الإمام أبو بكر محمد بن الفضل: المختار عندى أن المؤتم يخفى، الكبرى: إذا قنت الإمام في الوتر فالمقتدى يقرأ بالدعاء خلفه لأن الإمام يقرأ بالمخافة هو المختار فيتمكن المقتدى، م: وذكر الطحاوى أن القوم يتابعونه إلى قوله "إن عذابك بالكفار ملحق" فإذا دعا الإمام فمسد أبي يوسف يتابعونه وعند محمد يؤمنون. الظهيرية: ولو ركع الإمام في الوتر قبل أن يفرغ المقتدى من القنوت فإنه يتابع الإمام ولا يقنت، ولو ركع الإمام ولم يقرأ المقتدى شيئا من القنوت إن خاف فوت الركوع فإنه يركع، وإن لم يخف يقنت. ومن يقضى الصلوات والأوتار يقنت في الأوتار لأنه إن كان عليه الوتر فليسه القنوت، وإن لم يكن فالقنوت يكون في التطوع ولا بأس به. م: ومن لم يحسن القنوت يقول "ربنا اتنا في الدنيا حسنة وفي الآخرة حسنة وقنا عذاب النار"، وقال الشيخ أبو الليث: يقول "اللهم اغفر لي" ويكرر، وفي شرح الطحاوى: ويقول ثلاث مرات، وفي الحاوى: يقول "يارب" ثلاثا بعد أن لا يقصر في تعلم القنوت.

م: الثامن: أن في حالة القنوت يرسل يديه أو يمتد؟ والكلام فيه قد مر، وفي كتاب الصلاة للحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله أنه إذا مد يديه في دعاء القنوت أرسل يديه وأشار بالسبابة من يده اليمنى، وروى ابن سماعة عن أبي يوسف أنه يسط يديه بسطا حال دعاء القنوت. وذكر في صلاة الأثر أن هذا على ثلاثة أوجه، أحدها: قول ابن مسعود رضي الله عنه أنه يمد يديه مداً ويضمهما إلى صدره وبه أخذ هشام (١) في النسخ كلها: أخذ.

ابن عبد الله ، الثاني : قول إبراهيم النخعي أنه يرسل يديه بجيما عند الوقوف إذا فرغ من تكبير القنوت وبه أخذ أبو حنيفة و أبو يوسف و محمد رحمهم الله ، و الثالث : قول الحسن أنه كان يرسل يده اليسرى و يشير بأصبعه التي على الإبهام اليمنى ،

التاسع : في الصلاة على النبي عليه السلام في القنوت ، و الشك الواقع فيه ، قال بعضهم : هذا ليس بموضع الصلاة على النبي عليه السلام = يعني لا يصل عليه ، و قال الشيخ الإمام أبو الثبت : هذا دفعه و الأفضل في الدعاء أن يكون فيها الصلاة على النبي عليه السلام ، فإن صلى على النبي عليه السلام في القنوت لم يخل في القعدة الأخيرة عند بعضهم ، وكذا الذي سها فحصل على النبي عليه السلام في القعدة الأولى لا يبعد ما في القعدة الأخيرة عند بعضهم ، و روى الحسن عن أبي حنيفة أن عليه السهو ، و قال محمد رحمه الله : و استحب أن أزمه السهو لأجل الصلاة على النبي عليه السلام .

و إذا قنت في الركعة الأولى أو الثانية ساهيا لا يقنت في الثالثة لأنه لا يتكرو في الصلاة الواحدة ، و إن شك أنه قنت أم لا يعني في الثالثة و هو في قيام الثالثة يحرى ، فإن لم يحضره رأى قنت لأنه عسى لم يقنت ، و ذكر في الواقعات : رجل شك في الوتر و هو في حالة القيام أنه في الأولى أو في الثالثة فانه يأخذ الأكل احتياطا إذا لم يقع تحريره على شيء ، و يحد في كل ركعة و يقرأ ، و أما قنوت الوتر فقلت قال أئمة بلخ : إنه يقنت في الركعة الأولى لا غير ، و عن أبي حنيفة الكبير أنه يقنت في الركعة الثانية أيضا ، وبه أخذ القاضي الإمام أبو علي النسفي . و لو شك في حالة القيام أنه في الثانية أو في الثالثة يتم تلك الركعة ، و يقنت فيها لجواز أنها في الثالثة ، ثم يبعد و يقوم فيصلي إليها أخرى و يقنت فيها على قول الشيخ الإمام أبي حنيفة الكبير و القاضي الإمام أبي علي النسفي ، و في الذخيرة : و هو المختار ، م : فرقا بين هذا و بين المسبوق بركعتين في الوتر في شهر رمضان إذا قنت مع الإمام في الركعة الأخيرة (١) و انظر ما يأتي في فصل سجود السهو .

من صلاة الإمام حيث لا يقنت في الركعة الأخيرة إذا قام إلى القضاء في قولهم جميعا، وكذلك إذا أدرك في الركعة الثالثة في الركوع ولم يقنت معه لم يقنت فيما يقضى .
وفي الخاتمة : و المسبوق في الوتر يأتي بالقنوت في آخر صلاته عند محمد رحمه الله ،
وعن شيخ الإسلام الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل أن في مسألة الشك لا يقنت
مرة أخرى كما هو قول أئمة بلخ في المسألة الأولى .

و إذا صلى الفجر خلف إمام يقنت فيها لا يتابعه في القنوت في قول أبي حنيفة
ومحمد ، وقال أبو يوسف رحمه الله : يتابعه ، وفي الملتقط : والأولى أن لا يصلي خلف
من يقنت في صلاة الفجر ، وفي الهداية : وقيل يقف قائما ، وقيل : يقعد تحقيقا
للخالف . م : ولو صلى الوتر خلف من يقنت في الوتر بعد الركوع في القومة والمقنود
لا يرى ذلك تابعه فيه . وكذلك لو اقتدى بمن يرى سجود السهو قبل السلام تابعه فيه .
وكذلك لو اقتدى بمن يرى الزيادة في تكبيرات العيد تابعه فيها ما لم يخرج عن حد
الاجتهاد . وإن اقتدى في صلاة الجنائز بمن يرى التكبير خمسا لا يتابعه في الخامسة -
وفي الخلاصة الخاتمة : قال بعضهم يصل قبل الإمام ، والأصح أنه يسكت ويصل
مع الإمام .

التيمة : سئل علي بن أحمد عن صلى الفريضة والتراويح وحده [ثم انتهى إلى
الإمام وهو في الوتر هل يدخل في صلاة الإمام أم يوتر وحده] ؟ قال : لا يصلي الوتر
مع الإمام ، قيل له : ولو كان صلى الفريضة مع الإمام دون التراويح ؟ قال : لا أيضا ،
قيل له : لو أنه صلى التراويح وحده ثم انتهى إلى الإمام في الوتر هل يصلي معه الوتر ؟
قال : لا ، وسئل الحنفي عن صلى ركعة من الوتر ثم طلع الفجر ماذا يصنع ؟ قال :
يتنمها ويخرج عن العهدة ، وسئل عن رجل شافى المذهب ترك الصلاة ستة أو سنتين
ثم انتقل إلى مذهب أبي حنيفة كيف يجب عليه القضاء ؟ فقال على مذهب أبي حنيفة يقضى .

(١) من أ ، خ ، س ، و غيرها .

المضمرات: عن النبي صلى الله عليه وسلم أنه قال لفاطمة رضى الله عنها: يا ما من مؤمن ولا مؤمنة يسجد بعد الوتر بمحدثين يقول في سجوده خمس مرات "سبح قدوس رب الملائكة والروح" ثم يرفع رأسه ويقرأ آية الكرسي مرة ثم يسجد ويقول في سجوده خمس مرات "سبح قدوس رب الملائكة والروح" والذي نفس محمد بيده إنه لا يقوم من مقامه حتى يغفر الله له وأعطاه ثواب مائة حبة ومائة عمرة، وأعطاه الله ثواب الشهداء، وبعث الله إليه ألف ملك يكتبون له الحسنات، وكأنا أعطى مائة رقة، واستجاب الله تعالى دعاءه، وبشفع يوم القيامة في ستين من أهل النار، وإذا مات شهيدا.

الفصل الرابع عشر

في الذي صلى ومعه شيء من النجاسات

إذا صلى ومعه نأفة^(١) مسك فقد ذكر الفضل في فتاواه: إن كانت النأفة بحال متى أصابها الماء لم تفسد جازت صلاته، وإن كانت بحال متى أصابها الماء تفسد لا تجوز، وإن كانت هذه نأفة دابة لم يذكرك لم تجز صلاته. بمنزلة جلد ميتة لم يدبغ. وفي البقالى: وأما نأفة المسك فيبسها دباجها، فهذا إشارة إلى جواز الصلاة معها على كل حال. وفي القدورى: وكل شيء دبغ به الجلد مما ينمعه من الفساد ويعمل عمل الدباج فإنه يظهر، يريد به إذا ألقي جلد ميتة في الشمس حتى يبس أو عرّج بالتراب حتى يبس فهو طاهر، وهكذا روى عن أبي يوسف إذا أتاه من الشمس والريح ما لو ترك لم يفسد كان دباجا، وذكر الكرخي في جامعه عن محمد في جلد الميتة إذا يبس ووقع في الماء لم يفسده من غير فصل، وكذا روى عنه داود بن رشيد، وقيل في جلد الميتة: إذا يبس بالتراب والشمس ثم أصابه الماء هل يعود نجسا؟ فمن أبي حنيفة فيه روايتان، واختلاف

(١) معرب « نأفة » من الفارسية .

الروايات في عود النجاسة عند إصابة الماء دليل على الطهارة قبل إصابة الماء ، وبهذا تبين أن الصحيح في مسألة الناجفة جواز الصلاة معها من غير فصل . ولو صلى ومعه جلد حية أكثر من قدر الدرهم لا تجوز الصلاة مذبوحة كانت أو غير مذبوحة ، وأما قيص الحية قال بعضهم : هو نجس ، وقال بعضهم : هو طاهر ، قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله : والصحيح أنه طاهر فإنه قال : عين الحية طاهر حتى لو صلى وفي كفه حية يجوز ، وإذا كان عين الحية طاهرا كان قيصها طاهرا أيضا . وفي المتق عن محمد : رجل صلى ومعه حية أو سنور أو فأرة أجواه ، ولو صلى ومعه جرو كلب أو ثعلب لم تجز صلاته . وخر الحية وبولها نجس نجاسة غليظة ، وذكر لجنس هذه المسائل أصلا فقال : كل ما يجوز الوضوء بسؤره تجوز الصلاة معه ، وما لا يجوز الوضوء بسؤره لا تجوز الصلاة معه ، وذكر مسألة الخنزير في متفرقات الفقيه أبي جعفر فقال : إذا كان الخنزير أكثر من قدر الدرهم لا تجوز الصلاة ، وإن كان أقل منه تجوز . وفي القدوري : عين الكلب نجس فإن محمدا يقول في الكتاب : وليس الميت بأنجس من الكلب والخنزير ، وعن أبي يوسف في الكلب وقع في بئر فخرج حيا نجسها ، وإن انتفض فأصاب الثوب أكثر من قدر الدرهم لم تجز الصلاة فيه ، ومن المتأخرين من أصحابنا من زعم أن عين الكلب طاهر ويستدل هذا القائل على طهارة جلده بالديباغ ، وعن أبي حنيفة في الكلب إذا وقع في الماء ثم خرج حيا أنه لا بأس به ، قال أبو عصمة : إن كان الماء أصاب فم الكلب فلا خير فيه ، وفي النوازل : إذا دخل الكلب في الماء ثم خرج وانتفض فأصاب ثوب إنسان أفسده ، ولو كان ذلك ماء مطر أصابه لا يفسده . [إذا صلى ومعه مرارة الشاة فرارة كل شيء كبوله فكل حكم في البول فهو الحكم في المرارة] . وفي البقال : قيل في قطعة من جلد كلب تلزق على جراحة في الرأس فيبست : إنه كالديباغ ويعد ما صلى قبل ذلك . ويظهر المجلود كلها بالديباغ إلا جلد الإنسان والخنزير

و هكذا قول علمائنا رحمهم الله في المشهور ، و عن أبي يوسف في جلد التحذير أنه يظهر بالدباغ . و في بعض الكتب عن أصحابنا في جلد الكلب روايتان ، في رواية يظهر وهو الصحيح ، و ما ظهر جلده بالدباغ ظهر جلده و لحمه بالذكاة ، و قال الشافعي ، لا يؤثر الذكاة فيما لا يؤكل لحمه ، قيل : و يشترط عند علمائنا أن تكون الذكاة من أهلها فيما بين الالبه و الحيين و تكون الذكاة مقرونة بالتسمية بحيث لو كان المذبوح مأكولا يحمل بذلك التسمية .

اليتيمة : قال أصحابنا : إن صوف الحيوانات الميتة و عصبها و وبرها و شعرها و عظمها طاهر ، إلا أن يكون على العظم دسم ، سواء كان مأكول اللحم أو غير مأكول اللحم ، حتى يجوز الصلاة مع هذه الأشياء عندما جُزَّ عنها قبل الموت أو بعده . و قال الشافعي : إن كانت هذه الأشياء من مأكول اللحم و جز منها قبل موتها فانها طاهرة يجوز الاتفاع بها ، و إن جز منها بعد موتها فانها نجسة ، و إن كانت هذه الأشياء من غير مأكول اللحم فانها نجسة لا يجوز الاتفاع بها جز قبل الموت أو بعده . و أما عظم التحذير فنجس . و في عظم الآدمي اختلفوا ، بعض مشايخنا قالوا : إله نجس ، و بعضهم قالوا : إله طاهر ، و اتفقوا على أنه لا يجوز الاتفاع به و لكن على قول البعض لنجاسته و على قول البعض لكرامته . و أما العصب ففيه روايتان ، في رواية : لا حياة فيه فلا يتنجس و به أخذ شيخ الإسلام رحمه الله ، و في رواية : فيه حياة فيتنجس بالموت و به أخذ شمس الأئمة السرخسي . و أما شعر الآدمي فمن محله في روايتان ، في رواية نجس ، و في رواية طاهر حتى لو صلى و معه شعر الآدمي أكثر من قدر الهرم تجوز صلاته ، نص عليه السرخسي رحمه الله و هو الصحيح ، و حرمة الاتفاع به لكرامته كحرمة الاتفاع بعظمه و هذا لا يدل على النجاسة . و أما شعر التحذير فنجس هو الظاهر من مذهب أبي حنيفة إلا أنه (١) أي الأشباه التي لا يكون فيها الحياة والدم ، منها أيضا قاب القيل أي العاج و غيره و الظفر و الظلف و الحافر .

ورخص للخرازين استعماله وجرت العادة من زمن الصحابة إلى يومنا في استعماله في الخبز من غير تكبير متكرر. وعن أبي يوسف في التوارد: شعر الخنزير إذا وقع في الماء يفسد الماء، وعن محمد أنه لا يفسد إلا أن يئلب على الماء، وهل يجوز يمه؟ قال الفقيه أبو الليث: إذا لم يجد المشتري شعر الخنزير إلا بالشراء يجوز له الشراء، ويكره للبائع يمه لأنه لا ضرورة للبائع، وعن ابن سيرين وجماعة من الزهاد أنه لم يجوز الارتفاع به. وأما عظم الفيل روى عن محمد أنه نجس، وروى عن أبي يوسف أنه طاهر وهو الأصح.

وأما سباع البهائم إذا ذبح هل تجوز الصلاة مع لحمه؟ ولو وقع في الماء القليل هل ينجسه؟ قال أبو الحسن الكرخي: تجوز الصلاة مع لحمه ولا ينجس الماء وإن كان لا يؤكل، وقال الفقيه أبو جعفر: لا تجوز الصلاة وينجس، وكان صدر الشهيد يفتى بطهارة لحمه وجواز الصلاة معه مطلقا. وأما سباع الطير كالبازي وأشباهه والفأرة والحية تجوز الصلاة مع لحمها إذا كانت مذبوحة، لأن سور هذه الأشياء ليس بنجس وما لا يكون سوره نجسا لا يكون لحمه نجسا فتجوز الصلاة معه، وعن نصير بن يحيى أنه كان يفرق بين سباع يكون سورها نجسا وبين سباع يكون سورها طاهرا، وكان يجوز الصلاة مع لحم ما يكون سوره طاهرا ولا يجوزها مع لحم ما يكون سوره نجسا. في الصلاة المستغنى لشمس الأئمة الحلواني: إن لحم الكلب وغيره من السباع سوى الخنزير يظهر بالذكاة إذا كانت الذكاة بين اللبة والحنين وفيها إنبهار الدم وإفراء الأرداج، أما إذا عقر ومات من ذلك لا يظهر جلده ولحمه، قال ثمة: وهذا إذا كان الكلب آفقا، فأما لو توحش فرمى بسهم فمات من ذلك فذلك ذكاة له وطهر لحمه وجلده، وكذلك الذئب والأسد والثعلب.

وفي العيون: امرأة صلت ومها صبي ميت هي حامل له فإن كان لم يستهل

(١) أنرى النى: قطعه وشقه.

فصلاتها [فاسدة غسل أو لم يغسل ، وكذلك إن استهل ولم يغسل ، وإن استهل وغسل فصلاتها]^١ جائزة . وكذلك إذا صلى الرجل وهو حامل رجلا ميتا إن غسل فصلاته تامة . وفي الغيائية وهو المختار ، م : وإن لم يغسل فصلاته فاسدة ، وهذا في المسلم ، فأما إذا كان كافرا فصلاته فاسدة وإن غسل ، وإن صلى وهو حامل شهيد جازت صلاته ، وإن أصاب دم الشهيد ثوب إنسان أفسده ، وفي نوادر المحلى عن أبي يوسف رحمه الله : من صلى وهو حامل ميتا قد غسل فعليه إعادة الصلاة . وفي متفرقات الشيخ الفقيه أبي جعفر : لو أن رجلا صلى ومعه صبي وعلى الصبي ثياب نجسة وهو يركب عليه ويلبسه إذا جهد فإن كان الصبي يستمسك بنفسه وهو الذي يركبه فإن صلاته معه تجوز ، وإن كان لا يستمسك بنفسه ويحتاج إلى من يمسكه عليه فصلاته فاسدة . الحنانية : ومن صلى ومعه جرو كلب أو ثعلب لم تجز صلاته . الفتاوى العتائية : ولو كان فوق المصلى ثوب معلق طرفه نجس فتى قام يقع الطرف النجس على رأسه فسدت صلاته ، فأما مجرد المس من غير حمله لا يضر . وعن محمد رحمه الله فيمن صلى وفي يده عنان دابته أو مقودها وهو نجس : فإن كان موضع قبضه نجسا لم يجز ، وإن كان النجس موضعا آخر جاز وإن كان يتحرك بتحريكه في ركوعه وسجوده . ولو جلست حامية على رأس المصلى وفي مقارها نجاسة لا يمنع الجواز لأن الحامل غير المصلى . م : وفي المبون عن أبي يوسف : إذا قطع رجل أذنه أو قلع سنه وأعاد ذلك إلى مكانه [فصل مع ذلك]^٢ أو صلى وأذنه المقطوعة أو السن المقطوع في كه فصلاته تامة وإن كان أكثر من قدر الدرهم . وفي الفتاوى الخلاصة : في ظاهر الرواية ، وفي الغيائية : وهو المختار ، م : وعن محمد رحمه الله أنه لا تجوز صلاته إذا كان أكثر من قدر الدرهم ، وبه أخذ الفقيه أبو الليث رحمه الله ، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه قال : إن كان سنه جازت صلاته ، وإن كان سن غيره لم تجز صلاته . فتاوى الحجة : قال أبو الليث الحافظ (١) من أر ، خ ، س وغيره .

البخارى فيمن قطعت أذنه فألزمها فالتزقت فصلاته جائزة، وإن لم يلتزق لم تجز صلته.
وقال أبو حفص الكبير فيمن وضع جلد الكلب أو عظمه على رأسه للعاجة: إن
اختلط به والتزق جازت صلاته وإلا فلا، وبعض المشايخ قالوا: ينبغي أن تجوز وإن
لم يلتزق لأنه بمنزلة الحرقعة المشدودة على الجراحة وقد جاز ذلك للضرورة. وفي الظهيرية:
قال محمد رحمه الله: سن وقعت في الماء القليل يفسد الماء، وإذا طحنت في الحنطة
لا تؤكل. م: وفي متفرقات أبي جعفر: إذا صلى ومعه عظم إنسان وعليه لحم أو قطعة
لحم لا يجوز، وإن كان ذلك مفسولا فيه روايتان، وفي صلاة المستغنى: إن أستان
الكلب الميت طاهرة ولو صلى معها يجوز، وأستان الإنسان إذا سقطت نجسة ولو صلى
مها لا يجوز، وحكى الشيخ رحمه الله عن بعض المتقدمين من أصحابنا من أثبت مكان
أستانه أستان [آدمى آخر منع جواز صلاته، ولو أثبت مكان أستانه أستان]^١ الكلب
لا يمنع جواز الصلاة، قال الفقيه أبو جعفر: وتأويله عندي إذا أمكن قلع أستانه
من غير إجماع ولا ضرر، أما إذا كان لا يمكن قلعها إلا بإجماع فلا يمنع جواز الصلاة.
وكذا إذا كسر ساقه وصل فيه ساق إنسان آخر أو عظما آخر من عظامه منع جواز
الصلاة، ولو وصل فيه عظم كلب لا يمنع جواز الصلاة، وتأويله عند الشيخ ما قلنا.
وفي السراجية: وإذا وصل عظم الخنزير بالساق ولا يقدر على نزعها إلا بضرر وصل
كذلك جاز. م: ولو صلى ومعه تكة^٢ من شعر الكلب لا تفسد صلاته. امرأة
صلت ومها دود القز لا تفسد صلاتها. إذا صلى وفي كفه قارورة فيها بول لا تجوز
الصلاة سواء كانت ممتلئة أو غير ممتلئة - وفي التوازل قال الفقيه: وبه نأخذ.
الخلاصة: ولو صلى وفي عنقه قلادة فيها سن كلب أو ذنبه يجوز. ولو صلى ومعه
فأرة أو مرة أو حية تجوز الصلاة وقد أساء، وكذا كل ما يجوز التوضؤ بسوره.
ولو صلى ومعه جلد حية أكثر من قدر الدرهم لا تجوز صلاته وإن كانت مذبوحة.

(١) من أر، خ، م (٢) تكة: رباط السراويل.

م : ولو صلى وفي كفه يضة مذرة^١ حال عنها دما جازت صلاته ، وكذا البيضة التي فيها فرخ ميت . وإذا صلى وفي كفه فرخة حية فلا فرغ من الصلاة وأما ميتة فإن لم يكن في غالب رأيه أنها ماتت في الصلاة لا يعيد الصلاة ، وفي الحية : والاحتياط في الإعادة ، م : وإن كان في غالب رأيه أنها ماتت في الصلاة أعادها . وفي نوادر هشام قال : سألت عمدا عن رجل صلى وفي ثوبه أكثر من قدر الدرهم من نيزد السكر أو قبيح الزبيب أو النصف^٢ يعني إذا غلا واشتد ؟ قال : يعيد الصلاة - يعني عند أبي حنيفة ، وكذلك قول أبي يوسف^٣ . وقول أبي حنيفة فيمن صلى وفي ثوبه نيزد معتق يعني نيزد الزبيب المطبوخ إن صلاته تامة لأنه كان لا يرى بشره بأسا ، وهو قول أبي يوسف ، وقال محمد : وأما أنا أمره أن يعيد الصلاة ، وهذا بناء على أن عمدا لا يرى للطبخ أثرا في الحل ، ويستوى بين الطبخ أدنى طبخة وبين غير الطبخ . وقال محمد رحمه الله : وما لا يقع عليه الذكاة إذا دبغ جلده لم يطهر مثل الخنزير ، وأما الأسد إذا دبغ جلده قد طهر ، وكذا الثعلب . وعنه أيضا برواية المولى : لو صلى في جلد خنزير مدبوغ فصلاته تامة وقد أساء ، وفي شرح الطحاوي : ولو صلى مع شعر الخنزير جازت صلاته عند محمد ، وعند أبي يوسف لا تجوز إذا كان أكثر من قدر الدرهم - قال بعضهم : وزنا ، وقال بعضهم : بسطا .

م : وفي عيون المسائل : رجل زحمه الناس يوم الجمعة تخاف أن تضعف نعله فرفضها وهو في الصلاة وكان فيها نجاسة أكثر من قدر الدرهم قام ثم وضعها لا تفسد صلاته حتى يركع ركوعا تاما أو يسجد سجودا تاما والنعل في يده حتى يصير مؤديا ركنا تاما مع النجاسة من غير حدث ، بخلاف حالة القيام لأن له في رفع النعل حالة القيام حاجة كيلا تضعف نعله ، وبخلاف ما إذا شرع في الصلاة والنعل للنجاسة في يده لأن هناك (١) مذرت البيضة : أي قسدت وخبثت فهي مذرة (٢) للنصف : الشراب الذي طبخ وغلى حتى ذهب نصفه (٣) زيد في نسخة : وقول محمد .

الشروع في الصلاة لا يصح، وفي المتقي عن محمد رحمه الله: لو أن مصليا حمل فعلا وفيها قدر أكثر من قدر الدرهم ووضع من ساعته فصلاته جائزة، شامل البيهقي: لا بأس في الصلاة في ثياب الذي لأن الأصل في القطن الطهارة، ويكره في سراويلهم لأنهم لا يمتزجون عن نجاسة المخرج بالاستنجاء وغيره. م: الدرهم إذا وقع في النجاسة لا تجوز الصلاة معه، وفي الحجة: الدرهم الذي مسحته أكثر من نصف الدرهم أصابته النجاسة في وجهه فصلى معه لا تجوز الصلاة لأن بينهما فاصلا فيجمع بينهما فبصير أكثر، وفي الخاتمة: إذا صلى ومعه درهم تنجس جانباه الصحيح أنه لا يمنع جواز الصلاة لأن الكل درهم واحد، وذكر في فوائد شمس الأئمة: وهو المختار. ولورأى في ثوب إمامه نجاسة أقل من قدر الدرهم فإن كان من مذهب المقتدى أن النجاسة القليلة لا تمنع جواز الصلاة ومذهب الإمام أنها تمنع فصلى الإمام وهو لا يعلم جازت صلاة المقتدى دون صلاة الإمام، وإن كان مذهبها على العكس لحكمها على العكس، وفي الحاوى قال شدداد: المبرة لرأى المقتدى لا لرأى الإمام. م: إذا شرع فرأى في ثوبه نجاسة أقل من قدر الدرهم إن كان مقتديا وعلم أنه لو قطع الصلاة وغسل النجاسة يدرك إمامه في الصلاة أو يدرك جماعة أخرى في موضع آخر فإنه يقطع الصلاة ويفضل الثوب لأنه قطع للاكمال، وإن كان في آخر الوقت ولا يدرك جماعة أخرى مضى على صلاته. القيمة: سئل أبو حامد عن قطرة من دم وقعت في ماء ثم أصاب من ذلك الثوب أكثر من قدر الدرهم هل تجوز الصلاة معه؟ قال: لا تجوز.

وفي البنايع: وروى هشام عن محمد فيمن رأى في ثوبه أثر المني قال: قال: يهد الصلاة من أقرب نومة إليه. وفي الولوالجية: إن كان للنجاسة سبب يحال على ذلك السبب حتى قبل إن كانت النجاسة دما بعيد من آخر ما احتجم أو اقتصد، وإن كان بولا فن آخر ما بال. م: وإن كان رعاقا فن آخر ما راعف، وإن كان منيا فن آخر ما احتلم أو جامع، وذكر ابن رستم في نوادره: إن وجد منيا في ثوبه

يعيد الصلاة من آخر نوم قام فيه ، وإن رأى دما لا يعيد حتى يستيقن أنه صلى وهو فيه .
 هذا إذا كان ثوبا يلبسه بنفسه ، وإن كان الثوب قد كان يلبسه غيره فالتغطية والدم
 في ذلك سواء لا يلزمه الإعادة حتى ييقن بوقت الإصابة رطبا كان أو يابسا ،
 وفي الولوالجية : وروى عن أبي حنيفة رضى الله عنه أنه يعيد صلاة يوم و ليلة إن
 كان حديثا ، ويعيد صلاة ثلاثة أيام و لياليها إن كان عتيقا . وفي الفتاوى العتائية : ولو
 سلم فرأى نجاسة صلى ثوبه إن غلب على ظنه أنه أصاب في الصلاة أو قبلها يعيد هذه
 الصلاة ، ولا يعيد غيرها ما لم ييقن متى أصابه ، وعن أبي حنيفة إن كانت يابسة يعيد
 صلاة ثلاثة أيام ، وإن كانت رطبة يعيد صلاة يوم و ليلة - وفي المختصر الكافي :
 لا يعيد شيئا عند الكل ، وهو المختار . وفي الحجة : قال أبو بكر الجوزجاني : إن
 كانت التجاسة قدام الثوب يعيد صلاة يوم و ليلة ، وإن كانت خلفه يعيد صلاة ثلاثة
 أيام و لياليها ، كما قال أبو حنيفة رحمه الله في البئر ، وفي النايح : و فرق بعضهم بين
 الصيف و الشتاء فقال : إن كان في الصيف و التجاسة يابسة يعيد صلاة يوم و ليلة ،
 وإن كان في الشتاء يعيد صلاة ثلاثة أيام و لياليها . الحجة : فتى جبة فوجد فيها فأرة
 ميتة إن كان في الجبة ثوب يعيد صلاة ثلاثة أيام و لياليها ، وإن لم يكن لها ثوب يعيد
 صلاة مذ ذنف القطن عند أبي حنيفة ، وقالوا : لا يعيد حتى ييقن متى ماتت فيها .
 وفي جامع الجوامع : صلى في جبة محشوة سنه و ظهر أن فيها فأرة ميتة قيل : تؤخذ
 فأرة و تحبس جائمة حتى تموت و تحف فقدر ما عاشت لا يعيد ، و ما كانت رطبة
 يعيد دون ما يست .

الملتقط : عن محمد رحمه الله فبمن شرب الخمر و صلى و لم يفضل فيه لا يجوز ، إلا
 أن يكون ما أصابه أقل من قدر الدرهم . النسفة : سئل عن صبي رضيع ارتضع من
 أمه ثم قام فأصاب ثياب الأم قال : إن كان مله فيه فهو نجس ، فإذا زاد على قدر الدرهم
 منع جواز الصلاة ، و إن كان أقل من مله فيه فليس بنجس - و الله أعلم .

الفصل الخامس عشر في الحدث في الصلاة

م: رجل دخل في الصلاة ثم أحدث حدثاً من بول، أو قائط، أو ربح، أو رفاف، أو شيء يسبقه لا يعتمد له فلا يخلو: إما أن يكون إماماً، أو منفرداً، أو مقتدياً؛ فإن كان إماماً تأخر - وفي السفناني: من غير توقف بعد سبق الحدث - م: لو قدم رجلاً من خلفه ليصلي بالقوم أو يذهب هو فيتوضأ ويبني على صلاته إن لم يتكلم جاز عندنا استحساناً - وفي الحجة: إن لم يتكلم قليلاً أو كثيراً قبل تجديد الوضوء أو بعده، م: وفي القياس - وهو قول الشافعي: يستقبل الصلاة، وفي جامع الجوامع: قال الشافعي لا يستخلف بل صلوا وحداناً، م: وكان مالك يقول أولاً: يبني، ثم رجع وقال: يستقبل فمات به محمد في كتاب الحجة لوجه من الآثار إلى القياس. ولم يذكر في الكتاب أن المستحب ما إذا؟ وقد روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة أنه قال: المستحب أن يقطع الصلاة ويستقبل، وفي الهداية: وقيل إن المنفرد يستقبل، والإمام والمقتدى يبني صيانة لفصيحة الجماعة. م: وأجمعوا على أنه لو أحدث متممدا لا يجوز له البناء، وإنما الاختلاف فيما إذا سبقه الحدث من غير قصده، وفي الحجة: البناء إنما يجوز إذا سبقه الحدث من غير قصده وفعله أو فعل غيره حتى أنه لو غثا جوفه فاستقاء استقبل الصلاة. وأجمعوا على أنه لو نام في الصلاة واحتمل لا يجوز له البناء، وفي جامع الجوامع: وكذا إذا أزل بالنظر، م: فأجمعوا على أنه لو أغشى عليه أو جن في الصلاة لا يجوز له البناء. النوازل: سئل أبو جعفر عن رجل دخل في الصلاة فظن أنه ترك مسح الرأس فانصرف ولم يخرج من المسجد حتى تذكر أنه مسح ولم يتكلم هل يجوز له أن يبني على صلاته؟ قال: لا، وعليه أن يستقبل الصلاة لأن انصرافه يرفع الصلاة، وليس كالذي ظن أنه أحدث ثم علم قبل أن يخرج من المسجد أنه لم يحدث جاز له أن يبني على صلاته ويمضي.

(١) كتاب الحجة على أهل المدينة المطبوع ج ١ ص ٢٦٤.

م : هذا إذا كان إماماً ، وإن كان مقتدياً يذهب ويتوضأ ، وإن كان فرغ من الوضوء قبل أن يفرغ الإمام من الصلاة فعليه أن يعود إلى مكانه لا محالة لأنه بقي مقتدياً . وفي التفريد : ويقضى ما فاتهُ أولاً بنير قراءة ثم يتابع الإمام ، ولو سها فيه لا يسجد بخلاف المسبوق ، م : ولو أتم بقية الصلاة في بيته لا يحزبه ، لأن بيته وبين إمامه ما يمنع صحة الاقتداء ، حتى لو فرغ إمامه تخير المقتدى بين أن يعود إلى المسجد وبين أن يتم في بيته على ما تبين . وإن كان منفرداً يذهب ويتوضأ ثم يتخير بين الرجوع إلى المسجد ليكون مؤدياً جميع الصلاة في مكان واحد وبين أن يتم في بيته ، إذ ليس فيه إلا ترك المشي في الصلاة وذلك لا يضر . وفي الخلاصة : ويعاد الركن الذي وقع فيه الحدث ، وفي الكافي : ولو لم يعد لم يحز . وإن كان إماماً تقدم غيره دام المقدم على الركوع والسجود ، أى مكث راکماً أو ساجداً كما كان . م : واختلف المشايخ في الأفضل للفرد وللقتدى إذا فرغ الإمام من صلاته ، ذكر شمس الأئمة السرخسى و شيخ الإسلام المعروف بخواهرزاده أن العود إلى المسجد أفضل ، وبعض مشايخنا قالوا : الصلاة في بيته أفضل ، وذكر في نوادر ابن سماعه في المقتدى أنه لم يعد إلى المسجد بعد ما فرغ الإمام الثاني لأنه مشى في صلاته من غير حاجة ، إلا أن عمداً رحمه الله لم يقسم هذا التقسيم ، والصحيح ما بينا . الظهيرية : وإذا دخل المسجد وأتم الصلاة قبل مكان الإمام لا رواية لهذا في الكتاب ، والمختار أنه يجوز .

م : والرجل والمرأة في حكم البناء سواء ، هكذا ذكر عمداً رحمه الله في الباب الأول من الجامع الكبير ، وعن أبي يوسف في غير رواية الأصول أنه إذا أمكنها البناء من غير كشف العورة بأن أمكنها غسل ذراعيها مع الكمين وأمكنها مسح الرأس مع الخمار بأن كانا رقيقين يصل الماء إلى ما تحتها فكشفتها لا تنبى لأنها كشفت عورتها من غير حاجة ، فهي نظير الرجل إذا كشف عورته حالة البناء من غير حاجة ، وإن لم يمكنها الفصل والمسح بدون الكشف بأن كان عليها جبة وخمار تخين لا يصل

الماء إلى ما تحتهما فكشفت الذراعين والرأس جاز لها البناء لأنها كشفت عورتها لحاجة
 فهي نظير الرجل إذا كشف عورته بأن جاوزت النجاسة موضع الخروج أكثر من قدر
 الدرهم حتى وجب عليه غسل ذلك الموضع . وعن محمد رحمه الله في النوادر أن الرجل
 إذا سبقه الحدث فاستنجى إن استنجى من تحت ثيابه فإن صلاته لا تفسد ، وإن كشف
 عورته فسدت ولا يبنى لأنه وإن لم يكن مصليا فهو في حرمة الصلاة وقد حصل
 الكشف من غير ضرورة وحاجة لأن الاستنجاء سنة . وفي السفناني : المصل إذا سبقه
 الحدث فذهب ليتوضأ فأنكشفت عورته في الوضوء أو كشفها هو قال القاضي الإمام
 أبو علي النسفي : إن لم يجد بدا من ذلك لم تفسد صلاته ، وإن وجد منه بدا بأن
 يتمكن من الاستنجاء وغسل موضع النجاسة تحت القميص فأبدى عورته فسدت صلاته .
 م : وإن قام في صلاته مرة أو طعاما أو ماء أو تقيأ هل يبنى ؟ فهذا على وجهين : إن
 كان ذلك غير ملء الفم لا تفسد صلاته ولا حاجة إلى البناء ، والقيء والتقيؤ سواء ، فإن
 كان ملء الفم ففي القيء - وهو ما إذا ذرعه القيء من غير قصد - يذهب ويتوضأ ويبنى
 على صلاته ما لم يتكلم ، كما في الرعاف ، وفي التقيؤ لا يبنى . وإذا فعل بعد ما سبقه
 الحدث فعلا ينافي الصلاة ، فإن كان فعلا لا بد منه كالشئ والاعتراف من الإثم لا يمنعه
 البناء ، وإن كان فعلا منه بد بأن دخل المخرج أو جامع أهله أو تنوط أو ما أشبه ذلك
 منع البناء لأن تحمل ما لا بد منه لأجل الضرورة وذلك لا يوجد فيما له منه بد ورد إلى
 ما يقتضيه القياس . وفي الحجة : إذا قال الذي يريد أن يبنى على صلاته « بسم الله ،
 يستقبل ، ولو قال في صلاته من غير حدث وبناء » بسم الله " أو " سبحان الله " لا يستقبل .
 وفي الفتاوى الحسامية : إذا توضأ وغسل أعضائه ثلاثا ثلاثا قال بعض المشايخ رحمه الله :
 يستقبل الصلاة لأن الفرض غسل الأعضاء مرة مرة فإذا زاد استقبل بعمل
 الزيادة ، قال الصدر الشهيد : الصحيح أن لا يستقبل لأن الفسل المفروض في حق
 العوام يحصل بالفسل ثلاثا ثلاثا ، أما لو غسل أربعا أربعا يستقبل الصلاة .

م : و إذا فعل فعلا لا بد منه بحكم الحال وله منه بد في الجملة نحو أن استقي ماء لوضوئه من البئر لا يبنى ، لأن الأحوال لا تعتبر لبناء الأحكام الشرعية وإنما تعتبر في الجملة وفي الجملة لا يحتاج إلى الاستقاء من البئر لأن الحاجة تندفع بالاغتراف من الحب . وفي الظهيرية : و لو سبقه الحدث في الصلاة له أن يستقي الماء من البئر ويتوضأ ويبني إذا لم يكن عنده ماء آخر ، وفي الحنافية : و لو سبقه الحدث في الصلاة وبقربه بئر فذهب إلى الماء قالوا : إن كان مؤنة النزح والاستقاء أقل من مؤنة الذهاب فانه يستقي ولا يذهب إلى الماء ، وإن وجد الدلو منخرقا غرزه فانه يستقبل الصلاة ، و لو انتهى إلى نهر فيه ماء تجاوز عنه إلى نهر آخر لا يبنى ، و لو طلب الماء بإشارة أو اشترى بالتعاطى لا يبنى ، وفي النصاب : و لو كان عنده ماء في حبه للشرب فلم يتوضأ ومشى إلى الآخر لا يجوز البناء ، وعليه الفتوى ، وفي السنناني : إذا أتى الخوض فوجد موضعاً يقدر على الوضوء لجاوز ذلك الموضع وتوضأ من مكان آخر فسدت صلاته لأنه مشى بغير حاجة ، وفي جامع الجوامع : حضر نهرًا ولم يتوضأ من جانب نهر حضره وذهب إلى آخر فسدت إن أمكنه وإلا فلا ، وفي الظهيرية : و لو وجد ماء فذهب إلى الأبعد إن كان قليلا بأن وجد مشرعة قركها وذهب إلى الأخرى بجنبها يبنى . م : وفي الفتاوى : إذا سبقه الحدث والماء بعيد وبقربه بئر يذهب إلى الماء ، لأنه لو نزح الماء من البئر استقبل الصلاة . وفي الحجة : فان توضأ فنسى مسح الرأس ثم رجع [ففسح جازله البناء ، و لو نسي ثوبه فرجع]^١ ورفع استقبل الصلاة لأنه ليس من أعمال الصلاة . الفتاوى العتاية : إذا أحدث في حال نومه ومكث حتى اتقه وذهب يبنى ، وعن محمد : إذا ركع أو سجد في حال نومه ثم اتقه وذهب جاز البناء . م : وفي متفرقات الشيخ الإمام أبي جعفر : إذا سبقه الحدث وفي المسجد ماء في إناه فتوضأ بذلك الماء وحل ذلك الإناء إلى موضع صلاته جاز له البناء إن كان حمل الإناء على يد واحدة لأنه حمل

(١) من أر ، خ ، س وغيرها .

يسير ، و في الفتاوى : وكذا لو دخل المشرقة ورد الباب . جامع الجوامع : رجل دخل منزله و باب مغلقة فتفتح و توحاً فاذا خرج يطلق إن غاب السارق و إلا فلا ، و إن كانت أخوات مفتاحه منكسرة فأصلح لا يضره ، م : و إن ملأ الإناء و حمل مع نفسه ليتوضأ لا يبنى ، و لو أدى شيئاً من الصلاة مع الحدث الذي سبقه فسدت صلاته . و في جامع الجوامع : بأن كان ساجداً فكبر و رفع ليقيم السجود و للانصراف لا ، و لو قال ” سمع الله لمن حمده “ فسدت في الحالين ، و في الحجة : و لو رفع رأسه من الركوع أو السجود و قال ” الله أكبر “ و لم يرد به أداء ركن قبضه روايتان عن أبي حنيفة رحمه الله . م : و في نوادر بشر عن أبي يوسف رحمه الله : إذا تفكر الإمام المحدث من يقدم و لم يتو بمقامه الصلاة لم تفسد صلاته ، شرط في حال تفكره أن لا ينوي بمقامه الصلاة لأنه إذا نوى ذلك صار مؤدياً مع الحدث ، و الشرع أبطل الأداء مع الحدث . و في الثانية : إذا سبقه الحدث في الصلاة فكث ساعة بعد الحدث و لم يتصرف فسدت صلاته . م : و في نوادر لإبراهيم عن محمد رحمه الله : إمام أحدث في جهوده فرفع رأسه و كبر معه الناس فسدت صلاته و صلاة القوم ، و إذا صلى فسبقه الحدث في قيامه في موضع القراءة فذهب ليتوضأ ففسخ في ذلك الوقت قبل أن يتوضأ فصلاته تامة ، و إن قرأ فصلاته فاسدة لأنه أدى ركناً من الصلاة مع الحدث ، و يستوى الجواب بينما إذا قرأ ذاهباً أو جاثياً عند بعض المشايخ - و في الكافي : هو الصحيح ، م : و من المشايخ من فرق فقال إن قرأ ذاهباً تفسد و إن قرأ جاثياً لا تفسد ، و منهم من قال على العكس ، و المختار أنه لا فرق . الفتاوى العتبية : العارى إذا وجد ثوباً ، أو التيمم عن الحدث وجد ماء يكفي لوضوئه ، أو الأذى تعلم سورة ، أو الماسح على الخف انقضت مدة مسحه : لا يبنى عند أبي يوسف رحمه الله ، وكذا مسح الجيرة برئت جراحته أو صاحب الجرح السائل خرج وقت الصلاة ففي هذا كله يستقبل .

(١) أي استأن الفتاح .

م : وفي فوائد الصلاة : أحدثت الأمة فأعقت في حالها تروضات ثم قنعت بنت ، وإن رجعت إلى الصلاة غير مقنعة قنعت ثم قنعت استقبلت . الخلاصة الخاتمة : رجل صلى المشاء فسلم على رأس الركعتين على ظن أنها ترويجة أو كان صلاة الظهر فسلم على رأس الركعتين على ظن أنها جمعة أو على ظن أنه مسافر فانه يستقبل ، ولو سلم على رأس الركعتين على ظن أنها رابعة فانه يبنى على صلاته و يسجد للسهو . م : وإن فقهه في الصلاة استقبل الصلاة فامسا كان أو عامدا ، وإن ضحك دون الفقهه مضى على صلاته ، وإن فقهه بعد ما قد قدر التشهد قبل أن يسلم لا تفسد صلاته وعليه الوضوء لصلاة أخرى عندنا خلافا لوفرحه الله . وإذا أصاب المصلي حدث بغير فعله بأن شهج إنسان استقبل في قول أبي حنيفة ومحمد ، وقال أبو يوسف يبنى ، قال الناطلي في هدايته : رأيت في صلاة الأثر قال أبو حنيفة في الرجل يصيه بندق أو حجر في صلاته فشججه ففسله : يبنى على ما مضى من صلاته ، فصار عن أبي حنيفة في المسألة روايتان . ولو سقط من السطح مدر فشج رأسه إن كان بمرور المار فهو على الاختلاف ، وإن كان لا بمرور المار فن مشايخنا رحمهم الله من قال : يبنى بلا خلاف ، ومنهم من قال على الخلاف ، وفي الظهيرية : هو الأصح . م : ولو وقع الكثرى من الشجر على رأسه فهو على هذا منهم من قال بلا خلاف يبنى ، ومنهم من قال على الاختلاف ، لأن إنبات الشجر كان يصنع منا . ولو أصابه حشيش المسجد فأدماه منهم من قال : [لا يبنى لأنه حصل بضمنه فانه يمكنه التحفظ منه ، ومنهم من قال]^١ على الاختلاف . الحجة : ولو أخذ السعال أو العطاس أو التئح عخرج به ريح أو كان به دمل فاصطدمه رجل فأدماه أو طار طائر فوق من متقاره حجر على رأس المصلي فأدماه لا يجوز له البناء عند أبي حنيفة رحمه الله . الظهيرية : ولو دخل الشوك في رجل المصلي أو عهد فدخل الشوك في جبهته فسال منه الدم من غير قصده لا يبنى ، وكذلك لو عضه زنبور فسال منه الدم . م : ولو

(١) من أر ، خ ، س .

أصاب بدنه أو ثوبه نجاسة إن أصاب بسبب مطلق له البناء بأن قام أو رفع فأصاب ثوبه أو بدنه بسبب من ذلك يغسل ويبنى ، وفي الحجة : وفي رواية أخرى يستقبل لانه فضل منه بد في الجملة ليس من خصائص البناء وهو الأقيس . م : وأما إذا أصابه لا بسبب مطلق له البناء ، بأن انتضح البول على ثوبه أكثر من قدر الدرهم فغسلها لا يبنى ، وعن أبي يوسف أنه يبنى ، وقيل الفصل لو أمكنه النزوع بأن وجد ثوبا آخر فنزع من ساعته أجزاه ، وإن لم يمكنه النزوع من ساعته بأن لم يجد ثوبا آخر فإن أدى جزءا من الصلاة مع ذلك التوب تفسد صلاته بالإجماع ، وإن لم يؤد جزءا من الصلاة مع ذلك ولكن مكث كذلك لم تفسد وإن طال مكثه ، وإن أمكنه النزوع من ساعته بأن كان يجد ثوبا آخر فلم ينزع ولم يؤد جزءا من الصلاة اختلف أصحابنا قال أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله : تفسد صلاته فيذهب ويغسل التوب ويستقبل الصلاة ، وقال محمد رحمه الله : لا تفسد فيغسل ويبنى كما لو أصاب جسده . وعلى هذا الاختلاف مسائل أخر ، جامع الجوامع : وضع يده على قدر ظفوه أكثر من قدر الدرهم إن تعمد استأنف وإلا غسل وبنى . م : المفتدى إذا زحمة القوم حتى وقع في صف النساء أو أمام الإمام أو في المكان النجس - وفي الخاتمة : أو حولوه عن القبلة أو طرحوا إزاره وانكشفت عورته : قبيحا إذا تعمد ذلك فسدت صلاته قل ذلك أو أكثر ، وإن لم يتعمد فإن يمسح مع ذلك أو ركع فسدت صلاته علم بذلك أو لم يعلم ، م : فإن مكث بغيره إن لم يمكنه التحول ولم يؤد شيئا فإن صلاته لا تفسد ، وإن مكث بغير عذر ولم يؤد شيئا فهو على الاختلاف ، وفي الخاتمة : وظاهر الرواية عن محمد أنه تفسد ، وقيل : قول أبي حنيفة في هذا كقول محمد . م : وكذلك المصلى إذا سقط عنه ثوبه فكف عريانا ولم يستر من غير عذر ولم يؤد شيئا من الصلاة فعلى هذا الاختلاف ، ومحمد رحمه الله يقول : (إن) لم يؤد شيئا من الصلاة فلا تفسد كما لو مكث بغيره ، وهما يقولان : (إن) مكث بغير عذر تفسد كما لو أدى ركنا . وإن أصاب ثوبه الدم بسبب الرطاف وأصابه نجاسة أخرى

بسبب آخر وذلك أقل من قدر الدم لكن مع الرغاف أكثر من قدر الدم ففصل
 النجاسة التي لا بسبب الرغاف فبقت صلاته سواء كانا في محل واحد أو في محلين ، وإن
 سال من دملته دم ترضاً و غسل و نهي ما لم يتكلم ، و لو أصاب ثوبه من ذلك الدم فإنه
 بخلاف ما إذا أصابته نجاسة أخرى فصلها حيث لا يبنى يغسل الثوب و يبنى ، و في
 الظهيرة : و لو أصابه دم غيره يمنع البناء ، م : و إن عصر الدم حتى سال أو كان
 في موضع ركبته دمل فاقطع من اعتياده على ركبته في سجوده فهذا بمنزلة الحدث العمد
 فلا يبنى على صلاته ، و في الصيرفة : القرحة التي تكون بالإنسان في موضع الجلوس
 فإذا جلس و هو في الصلاة عصر و سال لا يبنى لأنه من فعله ، وكذا لو كان بمجهته .
 الهداية : و إن سبقه الحدث بعد التشهد ترضاً و سلم ، و إن تعدد الحدث في هذه الحالة
 أو تكلم أو عمل عملاً ينافي الصلاة تمت صلاته .

فإن رأى المتيمم الماء بعد ما قد قدر التشهد ، أو كان ما يحا فاقضت مدة مسحه أو خلع
 خفيه بعمل يسير ، أو كان أمياً فعلم سورة ، أو عريانا فوجد ثوباً ، أو مؤمياً قدر على
 الركوع و السجود ، أو تذكر فائتة عليه قبل هذه ، أو أحدث الإمام القارئ فاستخلف أمياً ،
 أو طلعت الشمس في الفجر ، أو دخل وقت العصر في الجمعة ، أو كان ما يحا على الجيرة
 فسقطت عن بره ، أو كان صاحب عذر فاقطع عذره : بطلت الصلاة في قول أبي حنيفة ،
 و قيل : الأصل فيه أن الخروج بصنع المصلي فرض عنده و ليس بفرض عندهما ، فاعتراض
 هذه الموارض عنده في هذه الحالة كاعتراضها في خلال الصلاة ، و عندهما كاعتراضها في
 بعد التسليم ، و في السنن : و قيل لا تصدع الكل فيمن أحدث بعد ما قد قدر التشهد
 فاستخلف أمياً ، أما عندهما فظاهر وكذلك عند أبي حنيفة لوجود الخروج من الصلاة
 بصنعه و هو الاستخلاف ، و جعل الإمام الترمذى عدم الفساد عند الكل أولى .
 م : و لو خاف المصلي سبق الحدث فأنصرف ثم سبقه ترضاً فليس له أن يبنى في قول

أبي حنيفة ومحمد وزفر رحمهم الله، وعن أبي يوسف رحمه الله أنه يبنى . ولو ظن الإمام أنه أحدث ثم علم أنه لم يحدث وهو في المسجد رجع ويبنى ، وفي الخلاصة الخاتمة : روى عن محمد رحمه الله أنه قال : هذا إذا كان يمشى في المسجد ووجهه إلى القبلة بأن كان باب المسجد على حائط القبلة ، فأما إذا أعرض عن القبلة فسدت صلاته وإن كان في المسجد ، وهو القياس لأنه انصراف عن القبلة من غير غرض فلو أنه الاستقبال ، وفي ظاهر الرواية لم يفصل بينهما لأن هذا لإصلاح الصلاة لا على قصد الترك والإعراض عن الصلاة ، م : وإن خرج من المسجد فسدت صلاته ، وفي جامع الجوامع : أخرج إحدى رجله فهو في المسجد ، وقيل : إن كانت السكة أسفل فسدت ، وإن كانت مستوية ينظر إلى شخصه إن كان مع الرجل الخارج فسدت ، وقيل : إن كان الرجل طويلا و الباب قصيرا فسدت ، وعن أبي يوسف : صلوا في بيت فالخروج منه كالمسجد ، وفي العتاية : وعليه الفتوى . م : ولو ظن أنه على غير وضوء أو في ثوبه نجاسة فتحوّل عن القبلة فسدت صلاته ، وكذا المتيمم إذا رأى سرايا وظنه ماء ، ولو سلم على رأس الركعتين سابحا على ظن أنه آثم ثم تبين له ذلك صار حكمه حكم الذي ظن أنه أحدث سواء على الاختلاف الذي ذكرنا . وفي الخلاصة الخاتمة : ولو صلى الظهر و ظن أنه لم يصل الفجر فانصرف ثم علم أنه قد صلى ، أو ظن الماسح في صلاته أنه قد اقضى مدة مسح فانصرف ثم علم أنه لم تقضى ، أو رأى في صلاته حمرة و ظن أنه دم فانصرف ثم علم أنه لم يكن : استقبل الصلاة . م : وإذا كان يصلي في الصحراء فظن أنه أحدث فذهب عن مكانه ثم علم أنه لم يحدث فإن كان يصلي وحده فوضع سجوده ككونه في المسجد وكذلك يمينه وشماله وخلفه ، وإن كانوا يصلون بالجماعة فإن انتهى إلى آخر الصفوف ولم يجاوز الصفوف صلى ما بقي استحسانا ، وإن جاوز الصفوف استقبل الصلاة ، وإن تقدم إمامه وليس بين يديه بناء ولا سترة إن تقدم مقدار ما لو تأخر جاوز الصفوف فسدت صلاته ، وإن كان أقل من ذلك لا تقصد صلى ما بقي استحسانا ،

وإن كان بين يديه حائط أو سترة فإذا جاوزها بطلت صلاته ، و ذكر هشام عن محمد رحمه الله أنه لا تفسد صلاته حتى يتقدم مثل ما لو تأخر خرج من الصفوف و جاوز أصحابه ، وإن كان بين يديه سترة . الذخيرة : سئل القاضي الإمام محمود الأوزجندی عن أحدث في صلاته قدم ليتوضأ فلم يحمده الماء تيمم فأنصرف ثم وجد الماء هل تفسد صلاته ؟ قال : لا ، قيل : أليس للذهاب والمجيء حكم الصلاة ؟ قال : بلى ولكنه لم يؤد شيئاً من الصلاة ، قيل : لم لا تفسد للضربة بالتيمم من غير حاجة ؟ قال : في ذلك الوقت كان مقتدياً . الحجة : المحدث الذي سبقه الحدث في الصلاة في حكم الصلاة ولا يكون مصلياً ، و بينى ، على هذا لو صلى بالمسح قد ذهب وقت المسح و هو في الصلاة انتقضت صلاته لأنه يحتاج إلى نزح الخفين و غسل القدمين لسراية حكم الحدث إلى الرجلين ، و لو كان أحدث قد ذهب ليتوضأ و بينى فانتقضت مدة المسح له أن ينزع خفيه و يغسل قدميه و بينى على صلاته لأنه في حكم الصلاة وليس في أعمال الصلاة و قد يجوز له إتمام الوضوء و هذه صلاة أدى بعضها بالمسح و بعضها بالتسل - و الله أعلم .

الفصل السادس عشر في الاستخلاف

في كل موضع جاز البناء فلامام أن يستخلف ، و ما لا يصح له معه البناء فلا استخلاف فيه ، لأن الاستخلاف في القائم و قد فسدت صلاته بما صنع . و الإمام المحدث على إمامته ما لم يخرج من المسجد أو يستخلف رجلاً ، و يقوم الخليفة في مقامه ينوي أن يؤم الناس أو يستخلف القوم غيره ، حتى لو لم يوجد شيء من ذلك فتوضأ في جانب المسجد و القوم ينتظرونه و رجع إلى مكانه و أتم صلاته بهم أجزام . و إن لم يستخلف الإمام و لا القوم حتى يخرج من المسجد فسدت صلاة القوم ، و يتوضأ الإمام و بينى لأنه في حق نفسه كالمفرد ، و في الظهيرية : و هو الأصح ، و ذكر الطحاوي أن صلاته تفسد أيضاً ، م : و القياس أن لا تفسد صلاة القوم فإذا استخلف الإمام و تقدم الخليفة

قد صار هو الإمام، وبطلت الإمامة في حق الأول لأنه لا يجتمع في الصلاة الواحدة إمامان، وفي الفتاوى المتأخرة: حتى لو تذكر قائم أو تكلم لم تصد صلاة القوم، ولو تذكر أو تكلم قبل أن يقوم الخليفة موضع الإمام فسدت صلاتهم . الحجة: و لو استخلف رجلا فانه يصلي صلاته ثم إذا رجع الأول وقد بقى من صلاته شيء يتم خلف الخليفة، وإن فرغ الخليفة أتم صلاته بغير قراءة لأنه لاحق . الظهيرية: و الأولى للإمام أن لا يستخلف المسبوق، وإن استخلفه ينبغي أن لا يقبل لأنه عاجز عن جميع ما على الإمام وإن قبل جاز . و إن كان على الإمام سهو استخلف رجلا ليسلم بهم و يسجد للسهو و هو يتابعه في سجدة السهو . و الأولى للإمام أن يستخلف من هو عالم . و في السنن: و تفسير الاستخلاف أن يأخذ بثوبه و يحمله إلى المحراب، و في شرح المنقذ: و يجوز الاستخلاف، و لا يجوز بالعمل الكثير و الكلام لأنه مفسد . و في الفتاوى المتأخرة: و الاستخلاف يكون بالإشارة لركعة واحدة بأصبع واحدة، و لسجدة يضع إصبعه على الجبهة إن كانت واحدة، و إن كانت اثنتين بأصبعين، و لسجدة الثلاث يضع إصبعه على الجبهة و اللسان، و للسهو يشير بذلك بعد السلام بتحويل رأسه يمينا و شمالا، و قيل: يضع الإصبع على قلبه، و في الظهيرية: هذا إذا لم يعلم الخليفة بذلك، أما إذا علم فلا حاجة إلى ذلك . م: و كل من يصلح إماما للإمام الذي سبقه الحدث في الابتداء يصلح خليفة له، و من لا يصلح إماما له في الابتداء لا يصلح خليفة له . و في السنن: إن كان خلفه جماعة لا يتعين أحدهم إلا بتقديم الإمام أو القوم أو بتقديمه فيقتدوا به، و لو لم يكن مع الإمام إلا رجل واحد فهو إمام نفسه قدمه المحدث أو لا، و في الجامع المتأخر: كالخليفة إذا مات و له ابن واحد يصلح للخلافة يتعين للخلافة . الظهيرية: و إن لم يستخلف الإمام في المسجد و استخلف من الرحبة و فيها قوم جازت صلاة الكل إذا كانت الرحبة متصلة بالمسجد الداخل، و لو لم يكن في الرحبة إلا ذلك الرجل لا رواية لهذا، و قال عبد الواحد: جازت صلاتهم . و لو أحدث الإمام و لم يستخلف أحدا

ولا القوم حتى خرج الإمام من المسجد إلى الرحبة وهي متصلة بالمسجد فقدم القوم رجلا والإمام بعد في الرحبة وليس فيها أحد قال النقيع عبد الواحد: يجوز إذا كانت الرحبة متصلة بالمسجد. م: ولو اقتدى رجل بهذا الإمام المحدث قبل أن يخرج من المسجد صم دخوله وإن كان بعد انصرافه، لأن حكم الإمامة قائم لحاز البناء عليه وإن كان المقتدى في آخر المسجد فصار كأن الإمام في مكان الإمامة بعد، فبعد ذلك ينظر إن قدم المحدث خليفة يصل بالقوم جازت صلاة الداخل، وإن لم يكن تقدم حتى خرج من المسجد فصلاة الداخل فاسدة، وهو الحكم في حق الذين كانوا مع الإمام قبل الحدث، وفي الجامع الصغير العتابي: وإن لم يكن الذي خلفه صالحا للإمامة فسدت صلاته دون صلاة الإمام. السراجية: رجل دخل المسجد والقوم في الظهر فسبق الإمام المحدث فاستخلف هذا الرجل قبل أن يقتدى به جاز.

ولو قدم الإمام امرأة فسدت صلاتهم جميعا الرجال والنساء والإمام المقدم، وقال زفر رحمه الله: صلاة المقدم والنساء تامة، وكذلك إذا قدم صيا فسدت صلاته وصلاة القوم، وكذلك إذا قدم رجلا على غير وضوء فسدت صلاته وصلاة القوم. الحانية: وإذا أحدث الإمام قدم جنبا أو مجنونا. وفي الفتاوى العتابية: أو أميا أو أخرس. وخرج من المسجد فسدت صلاة الكل. وفي فتاوى الحجة: ولو استخلف رجلا على غير وضوء أو امرأة أو صيا أو كافرا ولم يقم أحد من هؤلاء مقامه حتى استخلف من يصلح للإمامة أو استخلف القوم مقام مقام الإمام لم تصد صلاتهم. م: ولو أن الإمام حين قدم واحدا من هؤلاء لم يتقدم المقدم بنفسه ولكن استخلف هو رجلا آخر فإن كان المقدم على غير وضوء فاستخلافه غيره جائز، وإن كان المقدم امرأة أو صيا أو كافرا لا يجوز استخلافه غيره. الفتاوى العتابية: ولو تقدم رجل فبدا له فأخر فسدت صلاته. التجريد: الإمام إذا قرأ بالعربية فأحدث فاستخلف من يقرأ بالفارسية جاز، وروى عن أبي يوسف أنه إذا دعا بالفارسية أعاد الصلاة، وكذا إذا استخلف من يقرأ بالفارسية

فسدت صلاته . م : و إذا أخذت الإمام وخلفه نساء لرجال ممن تقدمت واحدة
منهن من غير تقديم الإمام قبل خروج الإمام تفسد صلاة الإمام وصلاة النسوة ،
هكذا روى الحسن بن زياد عن أبي حنيفة رحمه الله نساء أن صلاة الإمام تفسد بتقدم
واحدة منهن من غير تقديم منه ، وقيل : تفسد صلاة النسوة ولا تفسد صلاة الإمام ،
وقد روى عن محمد رحمه الله نساء في هذه الصورة وهو ما إذا تقدمت واحدة منهن من
غير تقديم الإمام لا تفسد صلاة الإمام . الحاشية : مسافر شرع في قضاء الفوائت وجاء
مقيم على تلك الفاتحة واقتدى بالمسافر ثم سبق الإمام الحدث فذهب ليتوضأ وبقي المقيم
مفردا قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل : فسدت صلاة المقيم لأنه خلا مكان
إمامه عن الإمام ، ولا يصير هذا المقيم إماما للمسافر لأنه لا يصلح إماما للمسافر في قضاء
الفوائت ، وأما صلاة المسافر ينظر إن كان استخلفه المقيم فسدت صلاته ، وإن
لم يستخلف لا تفسد . م : و إذا كان مع الإمام صبي أو امرأة إن استخلفه فسدت
صلاتها ، وقد مر هذا ، وإن لم يستخلفه وخرج من المسجد اختلف المشايخ فيه ، قال
بعضهم : تفسد صلاتها - وفي السنن : وهو قول زفر رحمه الله ، وقال بعضهم :
تفسد صلاة الإمام لا غير ، م : وقال بعضهم : لا تفسد صلاة الإمام وتفسد صلاة
المقتدى ، وهذا أصح ، وعلى هذا إذا كان خلف الإمام من يصلح التطوع إن استخلفه
فسدت صلاته ، وإن لم يستخلفه وخرج من المسجد يجب أن يكون فيه اختلاف
المشايخ ، وفي جامع الجوامع : إن نوى إمامه فسدت صلاة الإمام وإلا
فسدت صلاته .

وإذا أحدث الإمام ولم يقدم رجلا حتى خرج من المسجد فصلاة القوم فاسدة ،
و لم يذكر محمد رحمه الله في الأصل حكم صلاة الإمام . وذكر الطحاوي أن صلاته تفسد
أيضا ، وذكر أبو عصمة سعد بن معاذ المروزي عن محمد أن صلاته تفسد ، وذكر
الكرخي أنه لا تفسد صلاة الإمام و لم ينسب هذا القول إلى أحد . وإذا أم رجلا

واحدا فأحدثا وخرجا من المسجد فصلاة الإمام تامة لما مر ، وصلاة المقتدى فاسدة إذ لم يبق له إمام في المسجد . وفي الفتاوى التالية : ولو كان المقتدى واحدا قام بمنصب الإمام فإن أحدثا معا أو أحدهما قبل الآخر : فما داما في المسجد فالإمام هو الأول ، وإن خرجا متعاقبا فالإمام هو الثاني ، وعن أبي يوسف أن الثاني إنما يصير إماما إذا نوى ، ولو خرجا متعاقبا ثم شكَا ظم يدريا من الإمام ومن المقتدى ، أو شكَا قبل الخروج فصلاة الذي خرج أولا فاسدة لثبته مقتديا وصلاة الآخر تامة لكونه إماما . وفيها : ولو اقتدى مقيم بمسافر فخرج الوقت فأحدث المسافر لا يصير المقيم إماما وتفسد صلاته . ولو أحدث الإمام والقوم وخرجوا معا فسدت صلاة القوم دون الإمام . وإذا أم الرجل قوما فأحدث الإمام تقدم الإمام رجلا والقوم رجلا ونوى كل واحد منهما أن يكون إماما فالإمام هو الذي قدمه الإمام . وإذا أحدث الإمام وقدم كل فريق من القوم إماما فاقضى كل فريق بإمامه فسدت صلاتهم ، لأن هذه صلاة اقتضت بإمام واحد فلا يجوز إتمامها بعامين ، وليس أحدهما بأن يجعل إماما دون الآخر أولى فسدت صلاة المقدمين ، ومن ضرورته فساد صلاة القوم ، وهذا إذا استوى الفريقان في العدد ، فأما إذا قدم جماعة من القوم أحد الإمامين إلا رجلا أو رجلين واقتدوا به وقدم الآخر الرجل أو الرجلان واقتديا به فصلاة من اقتدى به الجماعة وصلاتهم صحيحة ، وصلاة الآخرين مع إمامها فاسدة . وأما إذا اقتدى بكل إمام جماعة وأحد الفريقين أكثر من الآخر عددا فقد قال بعض مشايخنا : صلاة الأكثرين جائزة ، وتعين الفساد في حق الآخرين كما في الواحد والثني ، وقال بعضهم : صلاة الكل فاسدة ، الظهورية : ولو استويا فسدت صلاتهم . م : ولو قدم الإمام رجلين فتقدميه وتقدم القوم لإماما سواء ، ولو وصل أحدهما إلى موضع الإمامة قبل الآخر تعين هو للإمامة وجازت صلاته وصلاة من اقتدى به . وفي الذخيرة : ولو قدم رجلان بعد ما سبقه الحدث فأبهما سبق إلى مقام الإمام فهو الإمام وعلى القوم أن يقتدوا به ، وإن قدما واقتدى

بعضهم بهذا وبعضهم بذلك إن استوى الفريقان فسدت صلاتهم . وإن كان أحد الفريقين أكثر فصلاة الذى اتهم به الأكثر صحيحة . و لو قدم الإمام رجلا قبل أن يخرج من المسجد و تقدم الآخر بنفسه أر قدمه القوم فأتهم بكل واحد طائفة فهذا و الأول سواء .
 م : و لو تقدم رجل من غير تقديم أحد و قام مقام الإمام قبل أن يخرج الإمام من المسجد و صلى بالقوم أجزام ، و لو كان الإمام قد خرج من المسجد قبل وصول هذا إلى موضع الإمام فسدت صلاتهم - و فى الحثاية : و فسدت صلاة الرجل - م : و صلاة الإمام تامة . و فى الفتاوى العتاية : و لو تقدم أحد بنفسه يشترط نية القوم للاقتداء به ، و لو قدمه الإمام أو القوم لا يعتبر نية القوم للاقتداء به . م : و إن كان مع الإمام رجل فأحدث الإمام و تعين الرجل الذى خلفه على ما مر فترضا الإمام و رجع دخل مع هذا فى صلاته لأن هاهنا قد تعين للإمامة ، و إن لم يرجع الأول حتى أحدث هذا و خرج من المسجد فسدت صلاة الأول لأن الإمامة تحولت إلى الثانى فإذا خرج الثانى من المسجد لم يبق الأول إمام فى المسجد ففسدت صلاته ، هكذا ذكر القاضى علاء الدين فى شرح المختلفات ، و ذكر الحاكم فى المختصر أن على قول أبى عصمة لا تقصد صلاته ، و إن لم يخرج الثانى من المسجد حتى يرجع الأول ثم خرج الثانى صار الإمام هو الأول لأنه متعين لإصلاح هذه الصلاة فيكون متعينا للإمامة ، و إن كان الأول متعينا للإمامة صار الثانى مقتديا به لحاز صلاتها جميعا ، و إن جاء ثالث و اقتدى بالثانى ثم سبقه الحدث فخرج من المسجد تحولت الإمامة إلى الثالث لكونه متعينا ، فإن أحدث الثالث فخرج من المسجد قبل رجوع أحد الأولين فسدت صلاتهما لأنه لم يبق لهما إمام فى المسجد ، و إن كان يرجع أحد الأولين قبل خروج الثالث تحولت الإمامة إلى ذلك بخروج الثالث ، و إن كانا رجعا جميعا فإن استخلف الثالث أحدهما صار هو الإمام . فإن لم يستخلف حتى خرج فسدت صلاتهما . و روى الحسن عن أبى حنيفة إذا أحدث الإمام و ليس معه إلا رجل واحد فوجد الماء فى المسجد و ترضا قال : يتم الصلاة مقتديا بالثانى لأنه متعين للإمامة ،

فبفس الاصراف تحول الإمامة إليه ، وإن كان منه جماعة خصوصاً في المسجد . فإلى مكان الإمامة وصل بهم لأن الإمامة لم تحول منه إلى غيره بالاستخلاف . إمام صلى برجلين فسبقت الحدث تقدم أحدهما وذهب صار المقدم إماماً لها ، فإن سبقه الحدث فخرج هذا الذي بقي صار إماماً إذا نوى الإمامة ، كذا قال في نوادر الصلاة ، قالوا : معناه ترك المضي على الاكتداء حتى لو بقي على اقتدائه بإمامته ولم يجعل عمل المنفرد أنه لا يجوز ، فأما نية الإمامة ليست بشرط ، ويجب أن يكون الجواب فيما إذا كان خطف الإمام واحد هكذا . الصيرفة : أم قوماً على شاطئ الجبل وهبت الريح على الإمام وألقته ولا يدري أحى أم ميت ولم يستخفوا أحداً في الحال فسدت صلاتهم . ٣ : إمام أحدث فاقبل وقدم رجلاً جاء ساعته فانه ينظر : إن كبر قبل سبق الإمام الحدث صح استخلافه لأنه شريك الإمام في الصلاة ، وكذا إذا نوى الدخول في صلاة الإمام وكبر قبل خروج الإمام من المسجد ، وعلى قول بشر لا يصح استخلافه هاهنا ، وإن كان حين كبر نوى الدخول في صلاة نفسه ولم ينو الاكتداء بالأول فصلاته تامة وصلاة القوم فاسدة . وأما صلاة الإمام الأول لم يذكرهما في الكتاب واختلف المشايخ فيه قال بعضهم : لا تفسد صلاته ، وقال بعضهم : تفسد ، وهو الأصح . جامع الجوامع : أحدث بعده ما رفع رأسه من الركوع فقدم من جاء ساعته يسجد بمجديتين وإن لم يحتسب . ٤ : إمام أحدث فقدم رجلاً من آخر الصفوف ثم خرج من المسجد فان نوى الثاني أن يكون إماماً من ساعته ونوى أن يؤمهم في ذلك المكان جازت صلاة الخليفة وصلاة الإمام الأول ومن كان على يمين الخليفة وعلى يساره في صفه ومن كان خلفه ، ولا يجوز صلاة من كانوا أمامه من الصفوف ، وإن نوى الثاني أن يكون إماماً إذا قام مقام الأول وخرج الإمام الأول قبل أن يصل الثاني إلى مقام الإمام الأول فسدت صلاتهم ، والأول يتوضأ ويبنى على صلاته في الأحوال كلها . السفناني : ولو تأخر الإمام الذي يستخلف فلبث في مكانه لينظر من يصلح قبل أن يستخلف كبر رجل من وسط الصف فاختلعه

و تقدم صلاة من كان أمانه فاسدة ، و من خطئه جائزة . م : الإمام إذا أخذت
 ٣ استخلف رجلا من خارج المسجد و الصفوف متعلة بحفوف المسجد لم يصح استخلافه
 و قصد صلاة القوم في قول أبي حنيفة و أبي يوسف ، و في فساد صلاة الإمام روايتان ،
 قيل : و الأصح هو الفساد ، و في الخلاصة : و عند محمد لا قصد صلاة الإمام ولا القوم
 لأن الصفوف إذا اتصلت صار الكل مكانا واحدا كما في الصحراء . م : إمام سبقه
 الحدث فاستخلف رجلا و استخلف الخليفة غيره قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل :
 إن كان الإمام لم يخرج من المسجد و لم يأخذ الخليفة مكانه حتى استخلف غيره جاز ،
 و يصير كأن الثاني تقدم بنفسه أو قدمه الأول ، و إن كان غير ذلك لا يجوز . إمام
 توم أنه رفع فاستخلف الغير قبل أن يخرج الإمام من المسجد ظهر أنه كان ماء
 و لم يكن دما قال الشيخ أبو بكر محمد بن الفضل : لو كان الخليفة أدى ركنا من الصلاة
 لم يجوز للإمام أن يأخذ الإمامة مرة ثانية لكنه يقتدى بالخليفة ، و إن لم يؤد ركنا لكنه
 قام في المحراب قال أبو حنيفة و أبو يوسف : جاز له أن يأخذ الإمامة مرة أخرى ، و قال
 محمد رحمه الله : لا يجوز ، و في الظهيرية : قال محمد : قصد صلاته . م : و في متفرقات
 أبي جعفر : إذا ظن الإمام أنه أحدث فاستخلف رجلا ثم تبين له قبل أن يخرج من
 المسجد أنه لم يحدث قال : إن كان لم يأت بالركوع جازت صلاتهم يعني الخليفة ، و إن
 أتى بالركوع فسدت صلاتهم ، قال الشيخ الإمام : هذا و في رواية محمد بن سنانة عن
 محمد أنه قال : إذا قام مقام الإمام فسدت صلاتهم و إن لم يأت بركن من أركان الصلاة ،
 و إذا لم يقم الخليفة مقام الإمام جازت صلاتهم ، و كان الشيخ يفتي بهذا ، الخاتبة :
 و لو ظن أنه شرع على غير وضوء ثم علم قبل الخروج أنه على الوضوء روى عن أبي حنيفة
 أنه يستجلب الصلاة . الخاتبة : ظن الإمام أنه أحدث فاستخلف رجلا ثم أحدث الأول
 متخذا أو تكلم قبل أن يخرج من المسجد فسدت صلاة الكل كما لو فعل ذلك قبل أن
 يستخلف أحدا ، و إن أحدث غير متعمد أو لم يؤد الخليفة ركنا يفتي أن يعيد الأول

استخلافه حتى يجوز ، الحوى : وإن أدى ركنا ثم سبقه الحدث فصلاة القوم فاسدة دون صلاة الإمام الأول . وفي الخلاصة : ولو ظن أن على ثوبه نجاسة أو كان متيبها فرأى سرايا وظنه ماء فأنصرف من القبلة ثم علم أنه لم يكن قصد صلاته . م : إذا ظن الإمام أنه أحدث فاستخلف رجلا و خرج من المسجد ثم علم أنه لم يكن حدثا فسدت صلاة الكل ، هو الصحيح . وفي الحجة : إلا أن يرجع الإمام إلى مكانه قبل خروجه من المسجد لمجازت صلاتهم . م : ظن الإمام أنه أحدث أو أنه على غير وضوء فأنصرف و قدم القوم رجلا ثم استيقن بالطهارة فسدت صلاة الكل خرج الإمام من المسجد أو لم يخرج . الإمام إذا صار مطالبا بالبول فذهب و استخلف غيره لا يصح استخلافه إنما يصح الاستخلاف بعد خروج البول ، وكذا إذا أصابه وجع البطن . وفي الحاية أو المثانة . م : أو غير ذلك . وكذا لو هجر عن القيام بذلك السبب فقدم و صلى قاعدا لا يجوز . إمام سبقه الحدث فاستخلف رجلا و تقدم الخليفة ثم تكلم الإمام قبل أن يخرج من المسجد أو أحدث متعمدا قالوا : يضره ولا يضر غيره ، ولو جاء رجل في هذه الحالة فانه يقتدى بالخليفة ، ولو بدا للأول أن يقعد في المسجد ولا يخرج كان الإمام هو الثاني ، و لو توضأ الأول في المسجد وخليفته قائم في المهراب لم يؤد ركنا يتأخر الخليفة و يتقدم الإمام الأول ، و لو خرج الإمام الأول من المسجد فتوضأ ثم رجع إلى المسجد وخليفته لم يؤد ركنا كان الإمام هو الثاني ، و لو نوى الثاني بعد ما تقدم إلى المهراب أن لا يتخلف الأول و يصلى صلاة نفسه لم يفسد ذلك صلاة من اقتدى به . و رجل صلى في المسجد فأحدث و ليس معه غيره و لم يخرج من المسجد حتى جاء رجل و كبر بنوى الدخول في صلاته ثم خرج الأول فان الثاني يكون خليفة الأول عند أصحابنا رحمهم الله ، وكذا لو توضأ الأول في ناحية من المسجد و رجع ينبغي أن يقتدى بالثاني لأن الثاني صار إماما له عينه أو لم عينه . إذا أحدث الإمام و استخلف رجلا و خرج من المسجد ثم أحدث الثاني ثم جاء الأول بعد ما توضأ قبل أن يقوم الثاني

مقام الأول قدمه الثانى لا يجوز تقديمه ، ولو جاء الأول متوخشا بعد ما قام الثانى مقام الأول جاز للثانى أن يقدمه . وإذا حضر الإمام فى القراءة ولم يستطع القراءة وتأخر قدم رجلا أجزام - وهذا قول أبى حنيفة ، وقال أبو يوسف ومحمد : لا يجوزهم ، وهذا إذا لم يقرأ مقدار ما تجوز به الصلاة ، أما إذا قرأ مقدار ما تجوز به الصلاة فعليه أن يركع ولا يجوز الاستخلاف بالإجماع ، وفى السنفاق وذكر الإمام الترمذى قال الرازى : إنما يجوز الاستخلاف إذا كان حافظا للقرآن إلا أنه لحقه خوف فامتثلت عليه القراءة ، فأما إذا كان نسي فصار أميا لم يجز الاستخلاف . م : وإذا صار حاقنا بحيث لا يقدر على المضى ذكر فى غير رواية الأصول أن على قول أبى حنيفة ليس له أن يستخلف ، وعلى قول أبى يوسف له ذلك ، فأبو حنيفة فرق بين هذا وبين مسألة المحصر أن العجز عن القراءة ليس بنادر فى الصلاة ، أما صبروته فى الصلاة حاقنا على وجه يعجز عن المضى عليها نادر ، بمنزلة الجنابة . ولو أن قارئنا صلى يقوم ركعتين من الظهر وقرأ فيها ثم سبقه الحدث فاستخلف أميا جاز عند أبى يوسف ، وقال أبو حنيفة ومحمد : فسدت صلاة الكل لأن اشتغاله باستخلاف من لا يصلح لإماما مفسد ، وكذا استخلاف الأمي فى القعدة الأخيرة قبل قدر التشهد على هذا ، فأما بعد قدر التشهد قال فى الجامع الصغير : يجوز عند أبى يوسف ، وسكت عن قول أبى حنيفة ، قالوا : وعنده يجوز أيضا . الإمام إذا نسي القراءة فى الأولين من الظهر ثم سبقه الحدث فاستخلف رجلا جاء ساعثا فعلى الثانى أن يقرأ فى الآخرين من الظهر قضاء عن الأولين ، فإذا انتهى إلى موضع سلام الإمام استخلف من يسلم بهم وقام بقضاء الأولين وقرأ فيها ، ولو ترك القراءة فيها فسدت صلاته وإن قرأ مرة فى ركعتين ، لأن تلك القراءة التحقت بالأوليين فبقيت الآخرين بغير قراءة ، فإذا قضى الأولين فلا بد له من القراءة فيها .

قال محمد رحمه الله فى الأصل : صلى رجل يقوم الظهر فلما صلى ركعة ومجدة ثم أحدث قدم مدركا فسوى عن هذه السجدة و صلى بهم ركعة ومجدة ثم أحدث وقدم

مدركا فسهى عن السجدين فصلى بهم ركعة و سجدة ثم أحدث وقدم مدركا فسهى عن ثلاث سجرات فصلى بهم ركعة و سجدة ثم أحدث فقدم مدركا و توصأ الأئمة الأربعة و جاؤا قال : ينبغي للإمام الخامس أن يسجد السجدة الأولى ، لأن الأئمة كلهم خلفاء الأول فعليهم ما على الأول ، و يسجد معه القوم و الأئمة جميعا لأنهم أدركوا أول الصلاة و قد فاتتهم تلك السجدة ، فإذا أدركوها في موضعها كان عليهم أدائها ، ثم يقوم الإمام الأول فيصلى ثلاث ركعات بغير قراءة لأنه قد أدرك أول الصلاة و كأنه خلف الإمام ، ثم يسجد الإمام الخامس السجدة الثانية و يسجد معه القوم و الأئمة لأنهم أدركوها في موضعها ، إلا أن الإمام الأول لا يسجد السجدة الثانية لأن عليه أركانها قبلها و هي الركعة الثانية إلا أن يكون الخامس أدى الركعة الثانية و انتهى إلى هذه السجدة لحبذ يسجد مع الإمام الخامس هذه ، ثم يقوم الإمام الثانى فيصلى ركعتين بغير قراءة لأنه قد أدرك أول الصلاة و كأنه خلف الإمام ، ثم يسجد الإمام الخامس السجدة الثالثة و يسجد معه القوم و الأئمة إلا الأول و الثانى لأنهم أدركوها في موضعها على ما ذكرنا ، ثم يقوم الإمام الثالث فيصلى ركعة بغير قراءة على ما بينا ، ثم يسجد الإمام الخامس السجدة الرابعة و يسجد معه القوم و الإمام الرابع لما بينا ، و لا يسجد معه الأول و الثانى و الثالث إلا أن يكونوا فرغوا من أداء ما عليهم و انتهوا إلى هذه السجدة ، ثم يتشهد الإمام الخامس و يسلم و يسجد للسهو و يسجد معه القوم و الإمام الرابع ، و لا يسجد معه الإمام الأول و الثانى و الثالث لأنهم مدركون و المدرك لا يتابع الإمام في جهود السهو إلا أن يكون فرغ من أداء ما عليه - هذا هو الجواب فى هذه المسألة ، و إذا عرفت الجواب فى ذوات الأربع ظهر لك الجواب فى ذوات الركعتين ، لأن الكلام فى ذوات الركعتين أظهر ، لأن ما هنا يحتاج إلى بيان أحكام الأئمة الخمسة و هناك يحتاج إلى بيان أحكام الأئمة الثلاثة .

قال محمد فى الأصل : مقيم صلى يقوم مقيمين ركعة من الظهر و سجدة ثم

أحدث قدم رجلا جاء ساعثن فصل بهم ركعة وسجدة ثم أحدث قدم رجلا جاء ساعثن فصل بهم ركعة وسجدة ثم أحدث قدم رجلا جاء ساعثن وصلى بهم ركعة وسجدة ثم أحدث قدم رجلا جاء ساعثن وصلى بهم ركعة وسجدة ثم توضأ الأئمة الأربعة وجاؤا قال : ينبغي لهذا الإمام الخامس أن يسجد بهم السجدة الأولى لما ذكرنا أنه خليفة الأول ويسجد معه القوم والإمام الأول لما ذكرنا أنهم أدركوها في موضعها لأنهم أدركوا أول الصلاة ، فلا يسجد معه الإمام الثاني والثالث والرابع لأنهم مسبوقون بهذه الركعة ، وإذا قضوا هذه الركعة قضوها بسجديتها ، ولا فائدة في متابعتهم الإمام الخامس فيها فلا يتابعونه ، ثم يقوم الأول فيصل ثلاث ركعات بغير قراءة لأنه مدرك أول الصلاة فهو فيما بقي مؤد وليس بقاض فلهذا لا يقرأ ، ثم يسجد الإمام الخامس السجدة الثانية ويسجد معه القوم والإمام الثاني ، ولا يسجد معه الإمام الأول إلا أن يكون قد انتهى إلى هذه السجدة ، وكذا لا يسجد معه الإمام الثالث والرابع لأنه لا فائدة في ذلك ، ثم يقوم الإمام الثاني فيقضى ركعتين بغير قراءة ، ثم يسجد بهم الإمام الخامس السجدة الثالثة ويسجد معه القوم والإمام الثالث ، ولا يسجد معه الإمام الأول والإمام الثاني إلا أن يكونا انتهيا إلى هذه السجدة ، وكذلك لا يسجد معه الإمام الرابع ، ثم يقوم الإمام الثالث فيؤدى ركعة بغير قراءة ، ثم يسجد الإمام الخامس السجدة الرابعة ويسجد معه القوم والإمام الرابع ، ولا يسجد معه الإمام الأول والثاني والثالث إلا أن يكونوا انتهوا إلى هذا الموضع ، ثم يشهد الإمام الخامس فإذا انتهى إلى موضع السلام تأخر من غير أن يسلم و قدم رجلا أدرك أول الصلاة ليسلم بهم فيسجد بمحدثي السهو فيسجد معه القوم والإمام الرابع والخامس ، ولا يسجد معه الإمام الأول والثاني والثالث إلا أن يكونوا انتهوا إلى هذا الموضع ، ويسلم الإمام السادس ويسلم معه القوم ، ولا يسلم معه واحد من الأئمة إلا أن الإمام الأول إذا كان فرغ من أدائه ما عليه ، ثم يقوم الثاني فيقضى ركعة بغير قراءة إذا كان فرغ من الأداء ، ويقوم

الإمام الثالث ويقضى ركعتين بقرأة إن كان فرغ من الأداء لأنه سبق بهما ، و يقوم **الرابع** ويقضى ثلاث ركعات يقرأ في الركعتين منها ، وفي الثالثة بالخيار - وذكر في نواذر الصلاة أن الإمام الخامس إذا سجد السجدة الأولى سجد معه القوم والائمة جميعا إلا الإمام الأول ، وكذلك على هذا القياس في الثالثة والرابعة .

البديعية : مسافر شرع في قضاء فاتئة وهي من فوات الأربع لمجاه مقيم وعليه تلك الصلاة والفتوى بالمسافر ثم سبق الإمام المحدث فذهب ليتوضأ وبقى المقيم منفردا فسدت صلاة المفتى ، هو المختار ، وأما صلاة الإمام إن كان استخلف تقصد صلاته ، وإن لم يستخلف لا تقصد صلاته . م : إمام أحدث فاستخلف مدركا قد نام خلفه حتى صلى الإمام ركعة وقدمه قال أبو حنيفة : لا يبنى للإمام أن يقدم هذا ولا لهذا أن يتقدم ، مع هذا لو قدمه الإمام أو تقدم هو جاز ، والأصوب له أن يشير إلى القوم حتى يغفروا ، ثم يبدأ هو بما نام فيه خلف الإمام فيؤدى ذلك فإذا انتهى إلى ما انتهى إليه إمامه [أهمهم في ذلك ، فلم يفعل هكذا ولكن بدأ بما بقى على الإمام]^١ وآخر ما نام فيه إلى أن تشهد ثم قام فأدى ما كان نام فيه ثم سلم بهم جازت صلاته استحسانا ، والقياس أن لا تجزئه - وهو قول زفر رحمه الله ، وعلى هذا القياس والاستحسان إذا نام المفتى خلف الإمام حتى صلى الإمام ركعة أو ركعتين ثم استيقظ فتابع الإمام فيما أدرك فيه وآخر ما نام فيه إلى آخر الصلاة فلم يعتبر الترتيب في اللاحق ، واعتبر في حق المسبوق حتى قال بأن المسبوق يتابع الإمام فيما أدرك مع الإمام ثم يشتغل بقضاء ما سبق ، فلو أنه اشتغل بقضاء ما سبق أولا قبل أن يتابع الإمام فيما أدرك تقصد صلاته ، وفي الظهيرية : وهو الأصح ، وفي النصاب : ذكر الطحاوى أنه يجوز غير أنه خالف السنة ، وفي جامع الفتاوى : إنه يجوز عند بعض المتأخرين وعليه الفتوى . م : ولو أن هذا الفتوى تقدم اشتغل بأداء ما بقى على الإمام فلما صلى ركعة تذكركم ركعة فالأفضل أن

(١) من أر ، خ ، س وغيره .

يومي إليهم لينظروه حتى يقضى تلك الركعة ثم يصلى بهم بقية صلاته كما كان في الابتداء يفعله ، وإن لم يفعل وتأخر حتى تذكر ذلك وقدم رجلا منهم فصلى بهم فهو أفضل من الأول كما في الابتداء ، وإن لم يفعل ولكنه صلى بهم وهو ذاكر ركعة أجزاء أيضا ، وإذا أتم صلاة الإمام يقدم رجلا من المدركين حتى يسلم بهم . الظهيرية : ولو استخلف الإمام رجلا نام في الركعة الأولى فأشار إليه أنه ترك أربع جهدات ولا يدرى كيف تركها فانه يسجد أربع جهدات ويتابونه لاحتمال أنه تركها من أربع ركعات ، ثم يصلى ركعتين بجمدين ويتابونه فتجوز صلاتهم . جامع الجوامع : أحدث وهو قائم قدم من جاء ساعته ولا يعلم كم صلى يقدم أولا لجواز قيامه إلى الخامسة بلا قعود ، ثم يصلى أربعاً ويقعد في كل ركعة ، ولو كان خلفه مسبقون فسدت صلاتهم . وفيه : رفع رأسه من الركوع وقدم من جاء ساعته قرأ وبركع ويسجد ثم يصلى ركعتين ، فإذا قعد في الرابعة يقدم من يسلم لجواز أنه ركع ولم يقرأ . وفيه : قدم المسبوق بركعة فلم يقرأ في الثاني وقرأ في الثالث فسدت صلاة الكل . وفيه : نسي القراءة في الأولين فأحدث وقدم من جاء ساعته وقرأ في الآخرين جاز . فتاوى الحجة : ولو أحدث الإمام قدم المسبوق الذي جاء ساعته ولم يدرك صلى الإمام وكم بقى فانه يكره للإمام تقديمه ، ولو قدمه فانه ينظر : إن كان في الظهر يصلى أربع ركعات ويقعد عند كل ركعة ثم يقوم ، أما القوم ما دام يصلى بقية صلاة إمامهم يتابونه ثم يقعدون في الأخيرة فيقوم ولا يقومون ، فإذا قعد يقعدون ويسلمون معه . وفي الفتاوى الصائبة : ولو استخلف الإمام مسبقاً بركعة في الرابعة فشك هل أدرك الثانية وقد نام في الثالثة فانه يصلى الثالثة أولاً وانتظره القوم ثم يصلى بهم الرابعة ، ثم يتأخر ويقدم رجلا يسلم بهم ، ثم يقوم يصلى ما سبق به ييقن ، ثم يتحرى في الثالثة كما هو طريقه . الظهيرية : رجل صلى الفجر ولزمه سبع جهدات صليات كيف يكون هذا ؟ قيل : هذا رجل أدرك الإمام في قومة الركوع من الركعة الثانية فأحدث الإمام واستخلف هذا الرجل وأشهر

إليه أنه ترك سجدة من الركعة الأولى، والخليفة يلزمه أن يصلي ركعتين بأربع سجعات لأنه لم يدرك مع الإمام ركعتين، فكان الكل سبع سجعات . م : رجل صلى بقوم ركعة من الظهر وأحدث واقلب ليتوضأ وقد قدم رجلا ثم تذكر أن عليه صلاة الغداة فصلاته فاسدة وصلاة القوم تامة، ولم يظهر فساد صلاته في حق صلاة القوم لأن فساد صلاته بسبب فوات الترتيب مختلف فيه لأن الشافعي رحمه الله لا يرى الترتيب فلم يكن الفساد قويا فلا يظهر في حق القوم - ولم يفصل في رواية ابن سماعة بينما إذا تذكر ذلك بعد خروجه من المسجد أو قبل خروجه من المسجد، ورأيت في موضع آخر أن الإمام المحدث إذا تذكر فاتئة قبل أن يخرج من المسجد فسدت صلاته وصلاة الثاني والقوم لأن الإمام الأول ما دام في المسجد فكأنه في المحراب بعد، ولو كان في المحراب وبقي المسألة بجماها كان الجواب ما قلنا، قلت : فيجب أن يشترط هاهنا شرط آخر وهو أن يتذكر الأول الفاتئة قبل أن يخرج من المسجد وقبل أن يقوم الخليفة في مقام ينوي أن يؤم الناس لفساد صلاة الكل، وإن تذكر فاتئة بعد ما خرج من المسجد فسدت صلاته خاصة لأن الإمام بعد الخروج من المسجد كواحد من القوم، وإن كان الإمام الثاني هو الذي تذكر الفاتئة بطلت صلاته وصلاة الأول والقوم - ذكر المسألة مطلقا وبموز أن يكون المراد منها ما إذا تذكر بعد خروج الإمام من المسجد أو قبل خروجه ولكن بعد ما قام الثاني في مقام ينوي أن يؤم الناس فيه . الظهيرية : ولو كبر الخليفة ينوي الاستقبال جازت صلاة من استقبل وفسدت صلاة من لم يستقبل، وكذا صلاة الإمام تفسد إن بنى على صلاة نفسه .

م : وفي القدرى : إذا صلوا في غير مسجد - يعنى في الصحراء - وأحدث الإمام فجاءة الصفوف بالخروج عن المسجد، يئد به إذا رجع الإمام خلفه حتى جاوز الصفوف ولم يقدم أحدا فسدت صلاة القوم، بمنزلة ما لو صلوا في المسجد وخرج الإمام من المسجد بعد ما أحدث قبل أن يقدم أحدا، وإن لم يرجع خلفه ولكن حتى

قدامه و ليست بين يديه بناء ولا سترة لم تفسد صلاتهم حتى تجاوز من بين يديه مقدار الصفوف التي خلفه ، هكذا روى المولى عن أبي يوسف اعتبارا بالجنبة الاخرى لان حكم الجنبتين لا يختلف إلا بقاطع ، وهكذا روى عن محمد ، وإن كان بين يديه حائط أو سترة فاذا تجاوز السترة من غير أن يقدم أحدا فسدت صلاتهم . هكذا روى عن أبي يوسف . ولم يذكر في القدورى ما إذا كان السترة سوطا موضوعا بين يديه بالطول أو بالعرض . و في نوادر المولى عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا تفسد صلاتهم حتى تجاوز قدر موضع أصحابه الذين خلفه ، كما لو لم يكن بين يديه سترة أصلا .

الحجة : الإمام إذا أحدث فاستخلف رجلا و خرج و توطأ فرجع فسأله قوم في المسجد الخارج أن يؤمهم فكبر بنية الاستقبال يصير خارجا من الصلاة الأولى و داخلا في صلاته ابتداء . الفتاوى المتأخرة : مسافر خلفه مقيمون و مسافرون فأحدث و استخلف مقبلا يتم عليهم صلاة السفر ، ثم يقدم مسافرا ليسلم بهم ، ثم يقوم المقيمون فيتمون صلاتهم وحدانا . وكذا المسافر إذا استخلف مسافرا و نوى الخليفة الإقامة يتم صلاة السفر بهم ، ثم يقدم مسافرا ليسلم بهم ثم يتم هو صلاة الإقامة وكذا سائر المقيمين . ولو أحدث الإمام المسافر و استخلف مسافرا فأتم الخليفة أربعا و تابعه المسافرون و المقيمون فصلاة المقيمين فاسدة لأنهم تابعوه في موضع الافراد . و صلاة الخليفة و المسافرين تامة إن قصدوا على الثانية . و لو أحدث الإمام و استخلف مسافرا و هو لا يعلم كم صلى ولا يعلم أن الإمام كان مقبلا أو مسافرا : صلى بالقوم ركعة و يقعد ، ثم ركعة و يقعد ، ثم يشير المقيمين حتى يمكثوا قاعدين و صلى بالمسافرين ركعتين و يتم صلاتهم ، ثم يصلى المقيمون ركعتين وحدانا فتجوز صلاتهم .

م : إذا ذهب الإمام المحدث ليتوطأ و قد كان قدم رجلا و توطأ و أراد أن يصلى في بيته أو في مسجد آخر بنظر إن كان الخليفة قد فرغ من صلاته جازت صلاة الإمام في بيته أو في مسجد آخر ، و إن لم يكن فرغ الخليفة من صلاته لا تجوز صلاة

الإمام في بيته ولا في مسجد آخر، هكذا ذكر في الأصل، وذكر في نوادر ابن سمانة عن محمد أن صلاة الإمام المحدث في بيته فاسدة حتى تكون صلاته بعد ما تشهد هذا الإمام المقدم، قالوا: وهذا إذا كان بين الإمام المحدث وبين خليفته ما يمنع صحة الاقتداء من الحيطان والجدر والنهر وما أشبه ذلك، وإن لم يكن بينهما ما يمنع صحة الاقتداء تجوز صلاة الإمام المحدث في بيته قبل فراغ الخليفة من الصلاة أو بعده. الظهيرية: رجلان وجدا في السمرماء قليلا فقال أحدهما: هو نجس، وقال الآخر: طاهر، فتوضأ ثم أمهما من توضأ بماء مطلق ثم سبقه المحدث فصل كل واحد من المقتدين وحده من غير أن يقتدى بالآخر، فلو رجع الإمام بعد ما توضأ يقتدى بمن يظنه طاهرا.

الفصل السابع عشر في سجود السهو

و هذا الفصل يشتمل على أنواع :

النوع الأول

في بيان صفة هذه السجدة، وكيفيتها، وعملها :

أما بيان صفتها : كان الشيخ الإمام أبو الحسن الكرخي يقول : هو واجب ، استدلالا بما قال محمد رحمه الله إذا سها الإمام وجب على المؤتم أن يسجد - في الهداية : هو الصحيح ، م : و وجهه أنه جبر لنقصان العبادة فكان واجبا كدم الجبر في الحج ، وهذا لأن الأداء بصفة الكمال واجب و صفة الكمال لا يحصل إلا بجبر نقصان ، وقال غيره من أصحابنا : إنه سنة ، استدلالا بما قال محمد إن العود بسجود السهو لا يرفع التشهد ، ولو كان واجبا لكان رافعا للتشهد كسجدة التلاوة - المضمرات : و حكم وجوب سجود السهو ترغيبا للشيطان ، وجبرا للنقصان ، ورضا للرجح .

م : و أما الكلام في كيفيتها قال القدوري في كتابه : يكبر بعد سلامه الأول [ويخر ساجدا ويسبح في سجوده ، ثم يفعل ثانيا كذلك ، ثم يتشهد ثانيا ، ثم يسلم -

قوله « يكبر بعد سلامه الأول » [يشير إلى أنه يكتفى بتسليمه واحدة ، وفي الذخيرة : و هو قول عامة المشايخ ، وفي الهداية : هو الصحيح ، م : و ذكر الشيخ الإمام في شرح كتاب الصلاة أنه لو سلم تسليمين لا يأتي بسجود السهو بعد ذلك ، و قال بعضهم : سلم تسليمين ، و في الظهيرية : هو الصحيح ، و قال بعضهم : سلم من تلقاء وجهه ، م : ثم اختلفوا في الصلاة على النبي عليه السلام و الدعوات أنها في قعدة الصلاة أم في قعدة سجدة السهو ؟ ذكر الكرخي في مختصره أنها في قعدة سجدة السهو ، و في الحجة : و هو الصحيح ، م : و الطحاوي قال : كل قعدة في آخرها سلام ففيها صلاة على النبي صلى الله عليه و سلم ، فعلى هذا القول يصلى على النبي في القعدتين جميعا ، و منهم من قال : في المسألتين اختلاف ، عند أبي حنيفة و أبي يوسف يصلى في القعدة الأولى ، و عند محمد يصلى في القعدة الأخيرة و هي قعدة سجدة السهو ، بناء على الأصل أن سلام من عليه السهو يخرج من الصلاة عندهما ، و إذا كان يخرج من الصلاة كانت القعدة الأولى هي قعدة الحتم فيصلى فيها على النبي عليه السلام و يدعو الله لحاجته ليكون خروجه منها بعد الفراغ من الأركان و السنن و الآداب و المستحبات ، و عند محمد سلام من عليه السهو لا يخرج من الصلاة فيؤخر الصلاة على النبي عليه السلام إلى قعدة سجدة السهو فإنها هي الأخيرة له - و هذا الاختلاف إنما يظهر إذا ضحك بعد السلام قبل سجود السهو لا ينتقض طهارته عندهما ، و عند محمد ينتقض ، و في الظهيرية : و الأحوط أن يصلى في القعدتين ، و في الحجة قال رحمه الله : في حق الإمام قول الكرخي أحسن ليعلم القوم أنه يسلم ليسجد للسهو ، و في حق المنفرد قول الطحاوي أحوط . و قال شمس الأئمة الحلواني : القعدة بعد سجدة السهو ليست بركن و إنما أمر بها بعد سجود السهو ليقع ختم الصلاة بها فيوافق موضع الصلاة و نظمها ، فأما أن يكون ركنا فلا ، حتى لو تركها بأن يسجد سجدة بعد التسليم ثم قام و ذهب لم تضد صلاته .

(١) من أر ، غ وغيرهما .

و أما بيان محلها فنقول: سجود السهو بعد السلام، سواء كان من زيادة أو نقصان.
وقال الشافعي رحمه الله: يسجد قبل السلام، ولو سجد قبل السلام أجزاء عندنا، قال
القدوري: هذا رواية الأصول، قال: و روى عنهم: لا يجره، وفي المنظومة
في باب مالك:

و يسجد السامي الذي زاد إذا سلم والنقص على خلاف ذا

م: و حكم السهو في صلاة الفرض والنفل سواء.

نوع آخر

في بيان ما يجب به سجود السهو وما لا يجب.

وفي الهداية: يسجد للسهو للزيادة والنقصان. وفي الولوالجية: الأصل في هذا أن
المترك ثلاثة أنواع: فرض، وسنة، وواجب؛ ففي الوجه الأول إن أمكنه التدارك
بالقضاء يقضى وإلا فسدت صلاته، وفي الثاني لا تفسد لأن قيامها بأركانها وقد
وجدت ولا يجر بسجدة السهو، وفي الوجه الثالث إن ترك ساهيا يجر بسجدة السهو،
وإن ترك عامدا لا. م: أكثر المشايخ على أن سجود السهو يجب بسنة أشياء: بتقديم
ركن، و بتأخير ركن، و بتكرار ركن، و بتغيير واجب، و بترك واجب، و بترك سنة
يضاف إلى جميع الصلاة - أما تقديم الركن نحو أن يركع قبل أن يقرأ ويسجد قبل أن
يركع، و تأخير الركن أن يترك سجدة صلية سهوا فتذكرها في الركعة الثانية فسجدها
أو يؤخر القيام إلى الثالثة بالزيادة على قدر التشهد، و تكرار الركن أن يركع ركوعين
أو يسجد ثلاث سجعات، و تغيير الواجب أن يجر فيما يخاف ويخاف فيما يجر، وترك
الواجب نحو أن يترك القعدة الأولى في الفرائض، وترك السنة المضافة إلى جميع الصلاة
نحو أن يترك التشهد في القعدة الأولى. قال الناطقي في هدايته: الصلاة توجد فيها
أفعال مسنونة، وما كان طريقه الفعل ينقسم إلى أربعة أقسام، كل فعل شرع فيه ذكر
مسنون حال استقراره فتركه تاسيا يوجب سجود السهو كالقعدة الأولى، و كل فعل

شرع فيه ذكر مسنون إلا أنه لا يوجد في حال استقراره تركه ناسيا لا يوجب سجود السهو كترك رفع الرأس من الركوع، وكل فعل لم يشرع فيه ذكر مسنون لأجله حال استقراره تركه ناسيا لا يوجب السهو كترك وضع اليدين على الشمال، وكل فعل هو من جنس أفعال الصلاة وقد أدخلها في الصلاة زيادة فيها يتعلق به سجود السهو - وفي التفريد: بأن صلى الظهر خمسا . م : وأما الأذكار كل ذكر لم يقصد لنفسه وإنما يقصد لكونه تبعا لغيره بتركه لا يلزمه السهو، وما قصد لنفسه يجب بتركه السهو؛ فالأول كقوله «سبحانك اللهم، لأنه قصد به افتتاح الصلاة لا نفسه، وكالتعوذ - وفي الخلاصة الحثية: «وأمين، و«ربنا لك الحمد» - م : وكشكيرات في الصلاة حالة الخفض والرفع وكقوله «سمع الله لمن حمده، وكشكيات الركوع والسجود . وفي الظهيرة: ولا يجب سجود السهو بترك التسمية، ولا بترك رفع اليدين في تكبيرات العيد وتكبيرة الافتتاح . م : والثاني كقراءة الفاتحة، أو السورة، وقراءة التشهد، وقوت الوتر، وتكبيرات العيدين، وكان القاضي الإمام صدر الإسلام يقول: وجوبه بشئ واحد وهو ترك الواجب، وهذا أجمع ما قيل فيه فإن هذه الوجوه الستة يخرج على هذا، أما التقديم والتأخير فلا في مراعات الترتيب واجبة عند أصحابنا الثلاثة وإن لم يكن فرضا كما قاله زفر رحمه الله، فإذا ترك الترتيب قد ترك واجبا، وإذا كرر ركنا قد أضر الركن الذي بعده وأداؤه من غير تأخير واجب، والجهر في محله واجب والمخافة كذلك، فأما التشهد في القعدة الأولى فإن صدر الإسلام كان يقول: هو واجب، وعليه المحققون من أصحابنا وهو الأصح، وكذلك يجب سجود السهو عندنا في التكبيرة الأولى، وفي القراءة، وفي القنوت، وتكبيرات العيد، وقراءة التشهد، وفي السلام، أما تكبيرة الافتتاح بأن شك في حالة القيام أو بعده أنه هل كبر للافتتاح أم لا وطال تفكره فيه وعلم أنه قد كبر فبني أو ظن أنه لم يكبر فكبر وقرأ وبنى عليه فعليه سجدة السهو فيها . الولوالجية : إذا تفكر في صلاته إن طال يجب عليه سجود السهو وإلا فلا،

والحد الفاصل بين الطويل والقصير أنه إذا شغل عن شيء من فعل الصلاة ، وإن قل فهو طويل ، الخلاصة الخاتمة : فلو أنه حين شك في تكبيرة الافتتاح أعاد التكبير والقراءة ثم تذكر أنه قد كان كبر كان عليه السهو لأنه آخر فرضاً ، والتكبيرة الثانية لا تكون قطعاً واستقبالا لأنه نوى الشروع فيما كان قبله .

م : و أما في القراءة فما كان من واجبات القراءة يجب جهود السهو بتركه ، حتى إذا ترك فاتحة الكتاب أو السورة فعليه جهود السهو ، فإن سها عن فاتحة الكتاب في الأولى أو في الثانية وتذكر بعد ما قرأ بعض السورة يعود فيقرأ بالفاتحة ثم بالسورة ، وفي الظهيرية : قال الفقيه أبو الليث : يلزمه جهود السهو ، وإن كان قرأ حرفاً من السورة .

م : وكذلك إذا تذكر بعد الفراغ من السورة أو في الركوع - الفتاوى العتابة : أو بعد ما رفع رأسه من الركوع - م : فانه يأتي بالفاتحة ثم يعيد السورة ثم يسجد للسهو . وفي العتابة : إذا ركع ولم يقرأ السورة رفع رأسه وقرأ السورة وأعاد الركوع ، وعليه السهو هو الصحيح . م : وذكر ابن سماعة في نوادره عن محمد : إذا قرأ فاتحة الكتاب مرتين ساهياً فعليه السهو ، يريد به إذا لم يقرأ السورة وعلل فقال : من قبل أنه ترك قراءة السورة التي بعد الفاتحة وقراءة السورة بعد الفاتحة واجبة ، وفي الخاتمة : إذا قرأ في الأولين أو في إحداهما الفاتحة ثم الفاتحة ثم السورة يلزمه السهو . م : ولو قرأ فاتحة الكتاب وسورة ثم قرأ فاتحة الكتاب فلا سهو عليه لأنه ما قرأها على الولا ، وفي الخاتمة : وقيل بأنه يلزمه السهو . م : وعن هذا قيل : إذا قرأ في صلاة فجر يوم الجمعة سورة السجدة وسجد لها ثم قام وقرأ الفاتحة وقرأ "تجاني" لا سهو عليه وإن قرأ الفاتحة مرتين لأنه ما قرأها على الولا ، وفي العتابة : هو المختار ، م : روى إبراهيم عن محمد إذا قرأ الفاتحة في ركعة مرتين فإن كان ذلك في الأولين فعليه سجدة السهو ، من غير فصل بينها إذا قرأ بينهما سورة أو لم يقرأ ، وإن كان في الآخرين - وفي الحجة : أو في إحدى الآخرين - فلا سهو عليه . وفي الذخيرة : وكذلك تكرار التقعيد على هذا

التفصيل ، يعنى إن كررها فى القعدة الأولى فعليه السهو ، وإن كررها فى القعدة الثانية فلا سهو عليه . البيانع : ولو قرأ فاتحة ونسى بعضها ثم قرأ السورة ثم قرأ الفاتحة فليس ذلك بزيادة ولا يجب عليه سجدة السهو ، ولو ترك السورة فى الركعتين الأولين ثم تذكر فانه يعود وقرأ السورة ما لم يسجد فى الوجهين وعليه سجدة السهو . م : وذكر هشام عن محمد إذا سها عن الأكثر من فاتحة الكتاب فعليه السهو ، يعنى إذا قرأ الأقل ونسى الأكثر - وفى الظهيرية إماما كان أو منفردا ، م : وإذا قرأ الأكثر ونسى الأقل فلا سهو عليه . وفى الحثانية : وإن لم يقرأ فاتحة فى الشفع الثانى لا سهو عليه فى ظاهر الرواية . وفى الظهيرية : ولو قرأ فاتحة إلا حرفا أو قرأ أكثرها ثم أعادها ساهيا فهو بمنزلة ما لو قرأها مرتين . م : وإذا قرأ فى الآخرين من الظهر أو العصر فاتحة والسورة ساهيا - وفى الحجة أو قرأ السورة دون الفاتحة - م : فلا سهو عليه وهو المختار ، وفى النصاب : وعليه الفتوى . م : وإذا قرأ فى الركعة الأولى سورة وقرأ فى الركعة الثانية سورة قبلها فلا سهو عليه . وفى الفتاوى العتابية : وقد أساء ، م : وفى نوادر أبى الحسن على بن يزيد الطبرى وهو من أصحاب محمد أن عليه السهو عند أبى يوسف . وفى صلاة الأثر : لو قرأ فى الركعة الأولى فاتحة الكتاب وسورة الإخلاص وقرأ فى الثانية فاتحة الكتاب وسورة الإخلاص فعليه السهو فى قول أبى يوسف . قال ثمة : وينبى إذا قرأ فى الركعة الأولى فاتحة الكتاب وسورة الإخلاص أن يقرأ فى الركعة الثانية سورة دونها كاحدى المعوذتين .

ولو قرأ مع الفاتحة آية قصيرة وركع ساهيا فعليه السهو ، وفى الظهيرية : ولو قرأ الفاتحة وآيتين غررا كما ساهيا ثم قدرك عاد وآتم ثلاث آيات وعليه جهود السهو . القيمة : سئل عبد الرحيم عن نسي قراءة السورة فى الركعتين الآخرين من التطوع هل يلزمه سجدة السهو ؟ فقال : يلزمه ، قيل له : لو تركها عامدا ؟ فقال : يكره . م : وعن الحسن عن أبى حنيفة رحمه الله : إذا لم يقرأ فى الآخرين من الظهر أو العصر أو المشاء

و لم يسبح فقد أساء إن كان متعمدا ، وإن كان ساهيا فعليه سجدة السهو ، و روى أبو يوسف عنه أنه كان لا يرى في عمده حرجا و لا في سهوه عليه سجودا . الخاتمة : المصل إذا ركع و لم يرفع رأسه من الركوع حتى خر ساجدا ساهيا يجوز صلاته في قول أبي حنيفة و محمد رحمه الله و عليه السهو ، و في الظهيرية : و الصحيح أنه لا يلزمه .

م : رجل ترك من صلاته سجدة صلية و سجدة التلاوة فسلم و هو ذا كر إحداهما فسدت صلاته كانت المذكورة صلية أو تلاوة ، و عن أبي يوسف إن كان ناسيا للتلاوة و ذاكرا للصلاة فكذلك ، و إن كان على العكس لا تصد صلاته ، و لم سلم و هو ذا كر أنه قد قدر التشهد لكنه لم يقرأ التشهد ثم تذكر أن عليه سجدة التلاوة لا يعود لأنه سلام عمد ، و صلاته تامة لأنه لم يترك ركنا ، و كذا لو سلم و هو ذا كر أن عليه سجدة التلاوة ثم تذكر أنه لم يقصد فاته لا يعود للتشهد و لا يسجد للتلاوة ، و صلاته تامة . المصل إذا نسي سجدة التلاوة في موضعها ثم تذكرها في الركوع أو السجود أو القعود فاته يخر لها ساجدا ، ثم يعود إلى ما كان فيه فيعيد استحضانا ، و إن لم يعد جازت صلاته ، و إن أخرها إلى آخر صلاته أجزاء لأن الصلاة واحدة . و إن كان إماما فصل ركعة و ترك منها سجدة فصل ركعة أخرى و سجد لها فتذكر المترك في السجود فاته يرفع رأسه من السجود و يسجد المترك ، ثم يعيد ما كان فيها . الفتاوى العتبية : و لو قرأ آية السجدة و سجد لها ثم قام و قرأ الفاتحة ساهيا لا يجب السهو ، و لو تذكر في آخر الصلاة سجدة التلاوة فسجدها يجب السهو . و إذا ترك سجدة صلية من الركعة الأولى أو الثانية أو الثالثة لا تجزى سجدة السهو عن تلك السجدة ، و إن تركها من الركعة الرابعة تجزى عن تلك السجدة . و لو تذكر بعد القعدة الثانية أنه ترك سجدة فسجدها فاته يعود إلى التشهد في أي ركعة تركها ، لأنه يرتفع القعدة . و لو سلم ثم تذكر أن عليه سجدة تلاوة فسجد لها و قد قدر التشهد ثم تكلم ثم تذكر أن عليه سجدة صلية فسدت صلاته . و لو قام إلى الثالثة ثم تذكر أنه ترك سجدة من الركعة الأولى فسجد لها لا يعيد القعدة ،

و يصلى الثالثة و الرابعة . و لو أحدث في الثالثة في السجدة ثم تذكر أنه ترك سجدة من الركعة الأولى توجهاً و سجدة من السجدة الأولى ، و بعد الثالثة ، كأنه تذكر قبل السجدة ، لأن السجدة التي أحدث فيه صار كالعدم . الظهيرية : و إذا شك في سجود السهو أنه سجدة أو سجدة أو سجدة ثم تذكر أنه سجدة من السجدة الأولى لا سهو عليه . و فيها : إمام سها في صلاته ثم أحدث قدم غيره فيها الثاني و سجدة من السجدة كفاه ذلك . فتاوى الحجة : إذا سلم الرجل في صلاة الفجر و عليه سجود السهو فوجد ثم تكلم ثم تذكر أنه ترك سجدة صلى إن تركها من الركعة الأولى فسدت صلاته ، و إن تركها من الركعة الثانية لا تفسد صلاته . و لو سلم في الفجر ثم تذكر أن عليه سجدة التلاوة فوجد لها ثم تكلم ثم تذكر أنه ترك سجدة صلى فصلاته فاسدة في الوجهين ، لأن سجدة التلاوة دين عليه في الصلاة فانصرفت نيته إلى قضاء تلك السجدة و لا ينصرف إلى غيرها ، بخلاف سجدة السهو لأنه يؤتى بها خارج الصلاة في حرمتها .

م : و إذا أخر فاتحة من السورة كان عليه سجود السهو . وكذلك إذا جهر فيها بخافت أو خافت فيها يجهر ساهياً يجب عليه السهو عندنا خلافاً للشافعي ، ثم في ظاهر رواية الأصل سوى بين الجهر و الخافتة في وجوب سجود السهو من غير تفصيل ، و ذكر في النوادر أنه إن جهر فيها بخافت فعليه السهو قل ذلك أو أكثر ، و إن خافت فيها يجهر إن كان ذلك في فاتحة الكتاب أو في أكثرها فعليه السهو و إلا فلا ، و إن وقع هذا في سورة أخرى إن خافت ثلاث آيات أو آية طويلة عند الكل أو قصيرة عند أبي حنيفة فعليه السهو و إلا فلا . الفتاوى العتبية : و عن أبي يوسف إذا جهر فيها بخافت يجب و إن كان حرفاً ، و إن خافت فيها يجهر لا يجب ، و قيل : ما ذكر في كتاب الصلاة قول أبي حنيفة ، و ذكر ابن سحابة عن محمد بن أبي بكر إذا جهر فيها بخافت أو خافت فيها يجهر أنه إذا فعل ذلك مقدار ما تجوز به الصلاة من فاتحة الكتاب أو غيرها فعليه السهو و ما لا فلا ، و في الهداية : و هو الأصح . و في الظهيرية : و لو جهر الإمام بالتعوذ و التسمية و التأمين

لا يجب عليه سجود السهو . وفي السراجية : إذا جهر بالثناء أو التشهد ساهيا لا شيء عليه . م : وأما المنفرد فلا سهو عليه إذا خافت فيما يجهر لأن الجهر ليس بواجب عليه ، وكذلك إذا جهر فيما يخاف لأنه لم يترك واجبا لأن المخافة إنما وجبت لنفي المغالطة^١ وإنما يحتاج إلى هذا في صلاة تؤدي على سبيل الشهرة والمنفرد يؤدي على سبيل الخفية . وفي الذخيرة : المنفرد إذا جهر فيما يخاف أن عليه السهو ، وفي ظاهر الرواية لا سهو عليه ، وذكر شمس الأئمة الحلواني أنه إذا كان الرجل يصلي وحده وليس معه أحد فلا سهو عليه في ظاهر الرواية ، وإن كان هناك رجل آخر وكل واحد يصلي منفردا كان عليه السهو ، م : وذكر أبو سليمان في نوادره أن المنفرد إذا نسي حاله في الصلاة حتى ظن أنه إمام لجهر في صلاته كما يجهر الإمام بسجد للسهو ، اليتيمة : سئل الحسن ابن علي عن الإمام إذا ترك الجهر في الوتر أو في التراويح هل يلزمه سجود السهو ؟ فقال : نعم .

م : ولو ترك تكبيرات الركوع والسجود وتسميحاتها فلا سهو فيها . وإذا فرغ من التشهد وقرأ الفاتحة سهوا فلا سهو عليه . وإذا قرأ الفاتحة مكان التشهد وفي الخاتمة : أو قرأ آية من القرآن - م : فعليه السهو ، وكذلك إذا قرأ الفاتحة ثم التشهد كان عليه السهو ، كذا روى عن أبي حنيفة ، وفي واقعات الناطق : وذكر هناك إذا بدأ في موضع التشهد بالقراءة ثم تشهد فعليه السهو ، وبمثله لو بدأ بالتشهد ثم بالقراءة فلا سهو عليه ، وكذلك إذا أخرج القراءة إلى الآخرين فعليه السهو .

اليتيمة : سئل حمير الوبري عن رجل سها أنه هل قرأ الفاتحة أولا وهو قائم ويعرف أنه لم يقرأ السورة بعد الأولى في حقه أن يترك الفاتحة ويقرأ السورة أم يقرأ الفاتحة ثم السورة ؟ فقال : يتحرى في ذلك ويبقى على ما يقع رأيه ، وإن لم يثبت له رأى فإنه يقرأ السورة لا غير ، وسئل عنها يوسف بن محمد فقال : الأولى أن يقرأ

(١) في نسخة : المغالطة .

الفاتحة ثم السورة إذا لم يثبت له رأى ، فقال رضى الله عنه : و الصواب ما ذكره يوسف ابن محمد ، كما ذكره السرخسى ان ما تردد بين البدعة والواجب فالإتيان به أولى . الخاتمة : إذا أراد أن يقرأ فى صلاته سورة فأخطأ فقرأ سورة أخرى لا سهو عليه . م : وفى غريب الرواية : إذا قرأ قاعدا - يعنى فى حالة التشهد - فعليه السهو . وكذلك لو قرأ آية فى ركوعه أو سجوده . ولو قرأ التشهد قائما أو راكعا أو ساجدا لا سهو عليه لأن التشهد ثناء و القيام موضع الثناء و القراءة ، أرأيت لو افتتح فقال " السلام عليك أيها النبي ورحمة الله " إلى قوله " عبده ورسوله " فانه يكون بمنزلة الدعاء و لا سهو عليه ، و إن قرأ فى جلوسه فعليه السهو . وفى الخاتمة : و لو قرأ التشهد فى الركوع و السجود كان عليه السهو ، وفى الخلاصة الخاتمة : فى رواية فتاوى الحجة : و لو تشهد ثلاثا أو أربعاً ثم سلم يجب السهو ، لأنه صار اللبث و المكث طويلا و لو مكث ساهيا طويلا يجب السهو ، م : و كان الشيخ الإمام أبو إسحاق الحافظ يقول : إذا قرأ التشهد فى حالة القيام فى الركعتين الأوليين فعليه سجود السهو ، و إن قرأ فى الركعتين الآخرين فليس عليه سجود السهو .

و أما السهو فى القنوت إن ترك القنوت ساهيا ثم تذكر بعد ما يسجد لا يعود إلى القيام فى هذه الصورة و لا يقنت ، بل يعصى فى صلاته و يسجد للسهو فى آخره . وكذلك إذا تذكر بعد ما قام من الركوع مضى و لا يقنت . وفى الخلاصة : و كان عليه السهو لأن القنوت قرآن عند بعض الصحابة و هو أبى رضى الله عنه أثبت فى مصحفه ، و عمر رضى الله عنه كان يقول " بسم الله الرحمن الرحيم اللهم إنا نستعينك ، بسم الرحمن الرحيم اللهم إياك نعبد " و كان يحملها سورتين فكانت قراءته من الواجبات . م : و لو تذكر فى الركوع هل يعود إلى القيام ؟ فيه روايتان ، وفى الفتاوى العتاية : المختار أنه لا يعود و يسجد للسهو . وفى الظهيرية : و لو ترك تكبيرة القنوت لا رواية لهذا ، و قيل : إنه يجب سجود السهو اعتبارا بتكبيرات العيد ، و قيل : لا يجب . اليتيمة :

سئل عمر الحافظ عن شرع في القنوت في الوتر فبعد ما قرأ بعضها قرأ الفاتحة أو بعضها منها سهوا ثم عاد إلى قراءة القنوت هل يلزمه جهود السهو ؟ قال لا . وسئل أيضا : لو سلم في خلال القنوت سهوا ؟ [قال :] لا يجب السجود ، وفي الينابيع ، ولو صلى الوتر وقت في الثالثة وركع ثم تذكر أنه ترك السورة يهود وقرأ السورة ويميد القنوت والركوع ويسجد السهو ، وكذلك إذا قرأ السورة وترك الفاتحة فانه يرفع رأسه وقرأ الفاتحة ويميد السورة والقنوت والركوع .

م : و أما السهو في تكبيرات العيد فهو بتحصيلها في غير محلها ، أو بالزيادة فيها ، أو بالنقصان عنها ، أو بتركها في كل ذلك يجب جهود السهو . و أما السهو في التشهد بأن نسي حتى قام إلى الثالثة ثم تذكر أو نسيه في القعدة الأخيرة حتى سلم يحد السهو في ذلك كله . وإذا ترك بعض قراءة التشهد ساهيا فعليه السهو ، وإذا نسي قراءة التشهد حتى سلم ثم تذكر عاد وعليه السهو في قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، وفي جامع الجوامع : إلا إذا سلم عمدا ، م : وقال الحسن بن زياد رحمه الله : ليس عليه إعادة قراءة التشهد ، وفي الخاتمة : وعن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يلزمه السهو . ولو قد في الثانية قدر التشهد ونسي قراءة التشهد ثم تذكر فقرأ فيه روايتان عن أبي يوسف ، في رواية لا سهو عليه . وإذا ترك القعدة الأولى من ذوات الأربع أو الثلاث يلزمه السهو ، ولو ترك في التطوع لا تفسد صلاته ويلزمه السهو . الفتاوى العتائية : ولو سلم الإمام ناسيا قبل التشهد لا يسلم المقتدى ويتشهد ، ولو سلم عامدا قبل التشهد فسدت . ولو قام الإمام إلى الثالثة قبل التشهد ولم يعلم المقتدى بحاله حتى شرع في التشهد ثم علم أتم التشهد ، وإن علم تأبه ولم يتشهد ، وكذا يتأبه في ترك سجدة التلاوة ، وترك سجدة السهو ، وترك القنوت ، وترك تكبيرات العيد ؛ ولا يتأبه في خمسة أشياء : إذا قام إلى الخامسة ، وإذا زاد على الأربع في تكبيرات الجنائز ، وفي سجدة التلاوة ، ورفع اليدين عند الركوع ، وعند رفع الرأس وفي التصميم ، وفي القنوت

في الفجر - وقيل : يقدم تحقيقا للخالفه - ٢ : وفي تكبيرات العيد إذا زاد على ما قال به أحد من الصحابة ، وإجابته في الفتاوى في رمضان بعد الركوع وفي جمعة السهو قبل السلام ، وروى عن أبي حنيفة فيمن تذكر بعد السلام أنه لم يتشهد لا يعود . ولو تذكر أن عليه قراءة التشهد فافتح التشهد ثم ذهب قبل أن يتم التشهد فيه اختلاف المشايخ ، والأصح أنه تجوز صلاته ولا ترفع القعدة . ٣ : والقياس في قراءة التشهد وقوت الوتر وتكبيرات العيد وتكبير الركوع والسجود وتسيحاتها أن لا سهو عليه ، لأن هذه الأذكار سنة فتركها لا يتمكن النقصان ، إلا أنا استحسنا في تكبيرات العيد وقراءة التشهد وقوت الوتر لأن هذه السنة تضاف إلى جميع الصلاة يقال " تكبيرات العيد " و " قوت الوتر " و " تشهد الصلاة " فتركها يتمكن النقصان والتغير في الصلوات فيجب الجبر بسجدة السهو ، بخلاف تكبيرات الركوع والسجود لأنها سنة لا تضاف إلى جميع الصلاة فتركها لا يتمكن النقصان في الصلاة ، وكذا إذا ترك الاستفتاح ولم يسجد للسهو .

و إذا شرع في الصلاة على النبي عليه السلام بعد الفراغ من التشهد في الركعة الثانية ناسيا ثم تذكر فقام إلى الثالثة قال السيد الإمام أبو شجاع والقاضي الإمام المازني : عليه جهود السهو ، كما هو جواب مشايخنا ، غير أن السيد الإمام قال : إذا قال " اللهم صل على محمد " وجب - وفي المضمرات : وهو المختار - ٤ : وقال القاضي الإمام : لا يجب ما لم يقل " وعلى آل محمد " . وفي السراجية : ولو زاد في التشهد الأول " ربنا لك الحمد كله " سهوا لا شيء عليه ، وفي آخر باب الدخول في الصلاة : ولا يزيد في القعدة الأولى على التشهد ولا يصلي على النبي صلى الله عليه وسلم عدنا ، ولم يذكر ثمة ما إذا زاد ، وفي الامالي : الحسن عن أبي حنيفة أنه يلزمه جهود السهو ، وعن أبي يوسف ومحمد أنه لا يلزمه ، وفي المضمرات : وعن الشيخ الإمام أبي بكر محمد (١) وقد مرص ٦٧٦ عن الإمام الربيع محمد بن الحسن الشيباني : واستحب أن أقرمه السهو لأجل الصلاة على النبي عليه السلام ،

ابن الفضل إذا صلى على النبي عليه السلام لا يلزمه السهو، وهو قول أبي يوسف رحمه الله، وحكى عن الفقيه أبي جعفر أنه قال: القياس أن لا يلزمه، وفي الاستحسان يلزمه لتأخير القيام وعليه الفتوى، م: وكان الشيخ الإمام ظهير الدين المرغيناني يقول: لا يجب سجود السهو بقوله " اللهم صل على محمد " ونحوه، إنما المعتبر مقدار ما أدى فيه ركنا. وفي واقعات الناطقي: إذا زاد في التشهد الأول حرفا قال أبو حنيفة وجب عليه سجود السهو، وفي غريب الرواية: ذكر الشامي أن من زاد في التشهد الأول الركعتين على التشهد فعليه السهو، قال ابن زياد: وهو قول أبي حنيفة، وقال الفقيه أبو جعفر: بلغني عن أبي القاسم الصفار أنه لا سهو عليه. وإذا تشهد مرتين فلا سهو عليه، قيل: أراد به في القعدة الأخيرة، وفي صلاة جمع التفاريق: إذا كرر التشهد في القعدة الأولى فعليه سجود السهو، وإذا كررها في القعدة الثانية فلا. النبايع: إذا ظن أنه سلم وبقى قاعدا ثم علم أنه لم يسلم فانه يسلم ويسجد للسهو. جامع الجوامع: ولو سلم عن يساره أولا لا يجب السهو.

وفي التحفة: هذا الذي ذكرنا إذا ترك واجبا أصليا للصلاة بسبب التحريم، فإذا ترك واجبا ليس بأصلي بل صار من أفعال الصلاة بعارض كما إذا وجب عليه سجدة التلاوة في الصلاة فتذكر في آخر الصلاة لا يجب السجدة بتأخيرها عن موضعها، وكذا إذا لم يتذكر وسلم ساهيا عن السجود لا يلزمه سجود السهو لأنه لم يجب بسبب التحريم.

وفي الولوالجية: المصل إذا تلا آية السجدة ونسى أن يسجد لها ثم ذكرها وسجد وجب عليه سجود السهو لأنه تارك للوصل وهو واجب، وقيل: لا سهو عليه، والأول أصح. م: وكذلك يجب سجود السهو في الأفعال: بأن قام في موضع القعود، أو قد في موضع القيام، أو سجد في موضع الركوع، أو ركع في موضع السجود، أو كرر الركن أو قدم الركن، أو أخره، ففي هذه الفصول كلها يجب سجود السهو - وفي الظهيرية: إماما كان أو منفردا، وأراد بالقيام في قوله بأن قام في موضع القعود بأن يستتم قائما

أو كان إلى القيام أقرب ، فإن لم يكن كذلك فلا سهو عليه ، و في رواية : إذا قام على ركبتيه لينهض فقعده يلزم عليه السهو ، و يستوى فيه القعدة الأولى و الثانية ، و عليه الاعتماد ، و إن رفع أليته من الأرض و ركبته على الأرض لم يرضعها فلا سهو عليه ، هكذا روى عن أبي يوسف . و في القدوري : و من ترك من صلاته فعلا وضع فيه ذكر فعليه سجود السهو ، و إن كان فعلا لم يوضع فيه ذكر فليس فيه سجود السهو - م : كوضع اليدين على الشمال و القومة التي بين الركوع و السجود - و إن زاد فعلا من جنس أفعال الصلاة فعليه سجود السهو ، و إذا قعد المصلّي في صلاته قدر التشهد ثم شك في شيء من صلاته فإن شك مثلا أنه صلى ثلاثا أو أربعاً حتى شغله ذلك عن التسليم ثم استيقن أنه صلى أربعاً فأتم صلاته فعليه سجودتا السهو لأنه آخر فرضا من فرائض الصلاة و هو السلام ، و إن شك في ذلك بعد ما سلم تسليمة واحدة فلا سهو عليه . و إذا أحدث في صلاته و ذهب ليتوضأ فوقع له هذا الشك حتى شغله عن الوضوء ساعة فعليه سجودتا السهو . و في التهذيب : إذا دخل المؤتم بعد ما سها الإمام بسجد مع الإمام ، و إن لم يسجد بسجد في آخر صلاته استحسانا . الولوالجية : و لو سها فسلم ثم قام و كبر و دخل في صلاة أخرى فرضا كان أو فعلا لم يجب عليه سجودتا السهو . و لو بسجد بسجدة السهو و لم يسلم و أراد أن يزيد في صلاته لم يكن له ذلك ، و لو زاد جاز . و لو سلم و هو ذا كر لسجدة التلاوة و ناسى للصلاة أو ذا كر لهذه و ناسى للأولى فرض فسدت صلاته .

نوع آخر

في سهو الإمام أو المؤتم هل يتعدى إلى صاحبه ؟

سهو الإمام يوجب عليه و على من خلفه ، و كذلك إذا تلا الإمام آية السجدة في صلاة يخافت فيها و بسجد بسجدة فعلى القوم أن يسجدوا و إن لم يوجد منهم التلاوة و السماع . و سهو المؤتم لا يوجب السجدة ، و لو ترك الإمام سجود السهو فلا سهو على المأموم .

نوع آخر

فيمن صلى الظهر خمسا وفيه السهو عن القعدة :

رجل صلى الظهر خمسا قومد في الرابعة قدر التشهد يضيف إليها ركعة أخرى و يقشده وسلم و يسجد بمحدثي السهو و يتشهد و يسلم ثانيا ، ثم لم يرد محمد بقوله صلى الظهر خمسا الظهر على وجه الحقيقة لأن الظهر لا يكون خمسا ، وإنما أراد به المجاز ، كما يقال : صلى فلان بغير طهارة . ثم هذه المسألة على وجهين : إما أن قعد في الرابعة قدر التشهد أو لم يقعد ، وبدأ محمد فيها إذا قعد قدر التشهد في الرابعة ثم قام إلى الخامسة ، وإنه على وجهين : إن تذكر قبل أن يقيد الخامسة بالسجدة أنها الخامسة عاد إلى القعدة وسلم . ولا يسلم قائما كما هو ولو سلم لا تفسد صلاته ، وفي السفناني : وإذا عاد لا يعيد التشهد ، وكذا لو قام عامدا ثم القوم هل يتبعونه أم لا ؟ قيل : يتبعونه ، فإن عاد عادوا معه ، وإن مضى في النافلة أتبعوه ، والصحيح ما ذكره البلخي من علمائنا أنهم لا يتبعونه لأنه ليس للبدعة إلتباع ، فإن عاد قبل تقيد الخامسة بالسجدة أتبعوه بالسلام . وفي الحاوي : فان تكلم بعد ما سجد قال : عليه قضاء ركعتين عند رفر رحمه الله ، وفي قول أبي يوسف لا شيء عليه . وإن تذكر بعد ما قيد الخامسة بالسجدة لا يعود إلى القعدة ولا يسلم بل يضيف إليها ركعة أخرى ، فيها : وإنما يضيف إلى الخامسة ركعة أخرى حتى يصير شفعا ، ثم لم يحكم بفساد الفرض هاهنا ، وفي الخلاصة الخانية : عندنا سواء فعل ذلك ساهيا أو عامدا ، م : وإن انتقل من الفرض إلى النفل لأنه انتقل بعد تمام الفرض ، وإنما بقي عليه إصابة لفظ السلام وهو واجب عندنا وليس بركن ، وترك الواجب لا يفسد الصلاة . ثم إن محمدا ذكر في الجامع الصغير أنه يضيف إليها ركعة أخرى ، ولم يذكر أنه على معنى التخيير أو على الاستحباب أو على الإيجاب ، وفي الأصل ما يدل على الوجوب فإنه قال في الأصل : عليه أن يضيف ، وإذا أضاف إليها ركعة أخرى يتشهد و يسلم و يسجد بمحدثي السهو ، ثم يتشهد و يسلم ، وإنما أوجب بمحدثي السهو

لأنه ترك لفظة السلام وإصابة لفظ السلام عندنا واجب حتى أنه إذا شك في صلاته لم يدر صلى ثلاثاً أو أربعاً فشق له تفكره حتى أخر السلام لزمه سجود السهو، والضمان إنما يجب بتأخير الواجب، ثم هذا جواب الاستحسان، والقياس أن لا يلزمه السهو لأن هذا سهو وقع في الفرض وقد انتقل منه إلى النفل، ومن سها في صلاة لا يجب عليه أن يسجد في صلاة أخرى، وجه الاستحسان أنه انتقل من الفرض إلى النفل بناء على التحريم الأول فيجعل في حق وجوب السهو كصلاة واحدة، وهذا كمن صلى ست ركعات تطوعاً بتسليمة واحدة وقد سها في الشفع الأول يسجد للسهو في آخر الصلاة وإن كان كل شفع من التطوع كصلاة على حدة لأن الشفع الثاني والثالث بناء على التحريم الأول فيجعل في حق السهو كأنه صلاة واحدة. ثم إذا أضاف إليها ركعة أخرى فهاتان الركعتان هل تنوبان عن التطوع المسنون بعد الظهر؟ لم يذكر محمد رحمه الله هذا الفصل في الأصل، وقد اختلف المشايخ فيه، بعضهم قالوا: تنوبان، قيل: هذا قولها، وبعضهم قالوا: لا تنوبان، قيل: هذا قول أبي حنيفة رحمه الله وهو الصحيح، واختلفت عبارات المشايخ في تخريج المسألة [على قول أبي حنيفة، بعضهم قالوا: لأن المشروع صلاة كاملة على صفة السنة] فلا يتأدى بالنقص، وفي هذا نقصان لأنه شرع فيها عن غير تحريم مقصودة، وقال بعضهم: لأن السنة عبارة عن طريقة الرسول عليه السلام ولا يظن برسول الله عليه السلام أنه كان يصلي بركعتين من غير قصد! ولو أنه لم يضاف إلى الخامسة ركعة أخرى وأفسدها فليس عليه قضاء شيء. عندنا خلافاً لفر رحمه الله، فإن جاء إنسان واقتدى به في هاتين الركعتين يجب عليه أن يصلي ست ركعات عند محمد، وعند أبي يوسف يجب عليه ركعتان بناء على أن إحرام الفرض انقطع عنده، وعند محمد إحرام الظهر باق، فإن قطع هذا المقتدى الصلاة على نفسه لا قضاء عليه عند محمد كما لا قضاء على الإمام لو أفسدها، وعند أبي يوسف يجب على المقتدى قضاء ركعتين، وفي الخلاصة الخاتمة:

(١) من أر، خ، ص وغيرهما.

ومن المشايخ من قال : عند محمد يقضى ست ركعات لأنه شرع في تحريمة الست فيقضى ست ركعات . م : وكل جواب عرفه في الظهر فهو الجواب في المشاء ، ولم يذكر محمد المصر في الأصل ، وقد اختلف المشايخ فيه ، بعضهم قالوا : يقطع ولا يضيف إلى الخامسة ركعة أخرى ، وإلى هذا أشار محمد في الزيادات فإنه قال : فن شرع في المصر على ظن أنه عليه ثم تبين أنه أداها قال : يقطعها ، وبعضهم قالوا : يضيف إليها ركعة أخرى وهكذا روى الحسن عن أبي حنيفة و هشام عن محمد ، وفي المضمرات : و كان الفتوى على قول هشام لأن المكروه أن يبدأ ، أما أن يصير شارعا فيه فلا ، ألا ترى أن من صلى المصر ثم وجد جماعة يصلون المصر فشرع معهم وقد كان نسي صلاة نفسه ثم تذكر أنه قد صلاها فإنه يعصى فيها ولا يقطع . كذا هاهنا ، م : و نظير هذا ما قلنا إن التطوع يوم الجمعة بعد خروج الإمام مكروه ثم إنه لو افتتح رجل التطوع قبل خروج الإمام ثم خرج الإمام بعد ما صلى ركعة لا يقطعها بل يتمها ركعتين أو أربعا على حسب ما اختلفوا . هذا إذا قعد في الرابعة قدر التشهد ثم قام إلى الخامسة ساهيا ، فأما إذا لم يقعد على رأس الرابعة حتى قام إلى الخامسة إن تذكر قبل أن يقيد الخامسة بالسجدة عاد إلى القعدة كما في الفصل الأول ، وفي الخلاصة الثانية : و يتشهد ويسلم و يسجد للسهو ، م : و يؤمر بالعود لإصابة لفظ السلام مع أن الصلاة جوازا بدونها ، فلا أن يؤمر هاهنا بالعود ولا جواز للصلاة بدون القعدة كان أولى . وإن قيد الخامسة بالسجدة فسد ظهره عندنا خلافا للشافعي ، وفي الخلاصة الثانية : فتنده لا يفسد ظهره إن كان ساهيا سواء كانت الزيادة ركعة أو دونها ، فإنه لا يعتد بها ويرفضها . م : ثم اختلف أبو يوسف و محمد في وقت فساد ظهره . قال أبو يوسف : كما وضع رأسه للسجود قصد صلاته ، وقال محمد : لا قصد صلاته حتى يرفع رأسه من السجود ، فمرض السجود عند أبي حنيفة يتأدى بوضع الرأس ، و عند محمد بالوضع والرفع ، وفي السنن : قال غفر الإسلام في الجامع الصغير : و المختار للفتوى قول محمد - م : و قاعدة الاختلاف تظهر

فما إذا أحدث في هذه السجدة عند أبي يوسف لا يمكنه إصلاحها ، وعند محمد يمكن فيذهب ويتوصاً - وفي الخلاصة الخاتمة : ويقعد ويسلم - وهي تسمى مسألة زه . م : قال محمد في الأصل عقيب هذه المسألة : وأحب أن يشفع الخامسة بركمة فيضيف إليها ركعة أخرى ثم يسلم ويستقبل الظهر . وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ، أما على قول محمد لا يضيف إليها ركعة أخرى ، وفي السغناقي : وهل يسجد للسهو ؟ اختلفوا فيه ، والأصح أنه لا يسجد . م : وإذا بقي أصل الصلاة عندهما لو جاء إنسان واقتدى في هذه الصلاة صح اقتداؤه ، فإن قطعها على نفسه فلا شيء عليه . ولو قطعها المقتدى على نفسه يلزمه قضاء ست ركعات عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، فرق أبو يوسف بين هذا الفصل وبين الفصل الأول وهو ما إذا قد في الرابعة قدر التشهد ، فإن هناك قال : يقضى ركعتين ، وهاتنا قال : يقضى ست ركعات ، وبعض مشايخنا لم يشتغلوا بالفرق وقالوا : الفرق في غاية الإشكال . وبعضهم اشتغلوا بالفرق وقالوا : بأن هناك لما قدر قدر التشهد فقد تم فرضه فيصير شارحاً في النفل ومن ضرورة شروعه في النفل خروجه عن الفرض ، فإذا اقتدى به إنسان فأنما التزم ركعتين لا غير فلا يلزم بالإفساد إلا قضاء ركعتين . وهاتنا لم يتم الفرض حتى يصير شارحاً في النفل ويخرج عن الفرض ضرورة شروعه بالنفل بل بترك القعدة بطلت الفرضية أصلاً وانقعد لإحرامه في الابتداء بست ركعات ، فإذا اقتدى به إنسان فأنما اقتدى به في تحريمه انعقدت الست فيصير مستلزماً للست فيلزمه بالإفساد قضاء الست ، والجواب هاتنا في المشاء مثل الجواب في الظهر كما في الفصل الأول ، وكذلك الجواب في العصر مثل الجواب في الظهر والمشاء هاتنا بغير خلاف ، وفي الفصل الأول اختلاف لأن هناك لما بطلت الفرضية صار متفلاً قبل العصر ، والتفّل قبل العصر غير مكروه ، وفي الفصل الأول الفرض قد تم فيصير متفلاً بعد العصر ، والتفّل بعد العصر مكروه ، ولو كان هذا في صلاة الفجر بأن قام إلى الثالثة وقبدها بالسجدة إن كان قد قد على رأس الثانية قدر التشهد فقد تمت صلاة

الفجر فيقطع الصلاة ولا يضيف إلى الثالثة ركة أخرى عند بعض المشايخ وهو رواية هشام عن محمد ، ورواية الحسن بن أبي حنيفة : يضيف إليها ركة أخرى ولا يكون مكروها لأنه وقع في النفل لا عن قصد ، وفي الكبرى : والفتوى على قول هشام ، م : وإن لم يقعد على رأس الثانية وقد الثالثة بالبيعة بطلت صلاة الفجر وجمار ذلك فلا عندهما ، ولا يضيف إليها ركة أخرى عند بعض المشايخ لأنه يصير متفلا قبل الفجر والتفل قبل الفجر مكروه كالتفل بعد الفجر ، وهو رواية هشام عن محمد ، ورواية الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يقطع و يضيف إليها ركة أخرى لأنه وقع في النفل لا عن قصد . ثم إن محمدا ذكر في هذه المسائل هذا إذا قصد قدر التشهد ، فإذا لم يقصد قدر التشهد ولم يبين مقدار التشهد قد اختلف المشايخ فيه ، قال بعضهم : هو مقدر بالشهادتين ، وقال بعضهم : هو مقدر بالتشهد من أوله إلى آخره ، وهو الأظهر والأصوب .

جامع الجوامع : مسافر قام إلى الثالثة فاقبض به رجل ثم قطع لا شيء على الداخل . الحجة : إذا صلى ركة قبل الصبح ثم تنفس الصبح صلى ركة أخرى ، لأنه وقع في النفل بعد الفجر لا عن قصد فهذا خير من البتراء - وهي ركة واحدة - ثم الاجترار من البتراء واجب ، ألا ترى إلى ما ذكر الفقيه أبو الليث : إذا قال الرجل : لله على أن أصلي ركة ، يلزمه ركعتان لأن الشفع في حق كونها صلاة لا تجزئ ، وذكر بعض ما لا تجزئ كذكر الكل ، وكذا لو قال : لله على أن أصلي ثلاث ركعات ، يلزمه أربع ركعات ، وإذا قال : لله على أن أصلي ركة ونصفا ، يلزمه ركعتان ، وهذا قول أبي يوسف . واقعات الناطق : وهو المختار ، م : ولو قال : لله على أن أصلي ركعتين بغير قراءة ، يلزمه صلاة صحيحة ، ولو قال : بغير وضوء ، لا يلزمه شيء لأن الصلاة بغير قراءة صلاة جائزة في حق الإخمس والامى ، أما الصلاة بغير الوضوء ليست بمسألة في الشريعة ، وهذا قول محمد رحمه الله - واقعات الناطق : هو المختار ، م : ولو قال : لله على أن أصلي الظهر ثمان ركعات ، عليه أربع ركعات .

م : نوع آخر

في الرجل سلم وعليه بحود السهو لجاه رجل واقضى به :

قال محمد في الجامع الصغير : عن أبي حنيفة في رجل سلم وعليه بمجدتا السهو فدخل رجل في صلاته [بعد التسليم فان يجد الإمام كان داخلا ، وإلا لم يكن ، وقال محمد : هو داخل يجد أو لم يجد] ' وأصله أن سلام من عليه السهو لا يخرج من حرمة الصلاة ، وعندهما يخرج من خروجا موقوفا ، فان عاد إلى بحود السهو تبين أنه لم يخرج ، وإن لم يجد تبين أنه أخرجه - وفي شرح الطحاوي : ثم إذا وجد السهو عاد إلى حرمة الصلاة فارتفع السلام ولا يرتفع التشهد ٣٠ : ويتولد من هذا الأصل ثلاث مسائل ، أحداها مسألة الكتاب . فان عند محمد وزفر رحمه الله يصح الاقتداء على سبيل الثبات ، وعندهما على سبيل التوقف ، الثانية : إذا ضحك فقهة في هذه الحالة عند محمد وعليه الوضوء لصلاة أخرى خلافا لهما - وفي شرح الطحاوي : وصلاته تامة ، وسقطت عنه مجدتا السهو بالإجماع ، وعند زفر رحمه الله لا يجب الوضوء لأن من أصله أن في كل موضع لم يجب عليه إحياء الصلاة لم يجب عليه إعادة الوضوء ، كما إذا ضحك بعد ما قد قُبِرَ التشهد ، ٣ : والثالث : إذا نوى المسافر الإقامة في هذه الحياة تحول فرضه أربعا عند محمد ، خلافا لهما ، وفي شرح الطحاوي : وسقطت عنه مجدتا السهو ، وعند محمد يجب عليه مجدة السهو ولكن يؤخرها إلى آخر الصلاة ، وأجمعوا أنه لو عاد إلى مجدتي السهو ثم اقتدى به رجل صح اقتداؤه إلا بعيد بشر ، وكذلك إذا فقهه يجب عليه الوضوء إلا عند زفر ، ٣ : فان يجد مع الإمام ثم قام يقضى لم يكن عليه أن يعيد السهو وإن كان ذلك السهو في وسط الصلاة وحله آخر الصلاة ، لأنها آخر صلاته جبنا لأنه آخر صلاة الإمام حقيقة فيكون آخر صلاته تحقيقا للثابتة . فان سها الرجل فيما يقضى منفردا فيلزم أن يسجد بسهو ، وبحود الأول مع الإمام لا يحزبه من سهوه ، لأن المسروق

(١) من أر ، خ ، هـ ، و غيرهما ؛

فيما يقضى منفردا و السجود مع الإمام لا يقع للفرد عن السهو في صلاته . الفتاوى
العتاية : و لو سلم الإمام و عليه سجدة السهو فدخل رجل في صلاته قبل أن يسجد الإمام
تابه في سجدة السهو ، و إن كبر بعد ما سجد الإمام السجدة ليس عليه أن يسجد .

م : نوع آخر

في بيان ما يمنع الإتيان بسجود السهو :

قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير : و إذا سلم يريد به قطع الصلاة و عليه سجود
السهو فعليه أن يسجد للسهو ، و بطلت نية القطع عندهم جميعا ، و قد ذكر في الجامع
الصغير مطلقا أنه يسجد للسهو ، و ذكر هذه المسألة في الأصل و شرطه لأداء السجدة
شرطا زائدا فقال : إذا سلم و هو لا يريد أن يسجد للسهو و لم يكن تسليمه ذلك قطعاً
حتى لو بدا له أن يسجد و هو في مجلسه ذلك قبل أن يقوم و قبل أن يتكلم فانه يسجد
بسجدة السهو ، قد شرط لأداء سجدة السهو شرطا زائدا و هو أن لا يتكلم و لا يقوم
عن محله ذلك ، فهذا إشارة إلى أنه متى قام عن محله و استدبر القبلة أنه لا يأتي بسجدة
السهو و إن كان لم يخرج عن المسجد بعد . و ذكر في الأصل بعد هذه المسائل أنه يأتي
بها قبل أن يتكلم و يخرج عن المسجد و إن مشى و انحرف عن القبلة ، و به قال بعض
المشايخ ، أشار محمد في مسألة أخرى إلى ما يدل على هذا فانه قال : إذا سلم الرجل عن
يمينه و سها عن التسليم الأخرى فادام في المسجد يأتي بالأخرى و إن استدبر القبلة ،
و طاعة المشايخ على أنه لا يأتي بها متى استدبر القبلة لانه انحرف عن القبلة من غير عذر ،
و مثل هذا الانحراف يخرج منه عن حرمة الصلاة . كما لو انحرف عن القبلة على ظن أنه
لم يسمح رأسه ثم تذكر أنه قد كان مسح و هو في المسجد بعد فانه يستقبل الصلاة ، فان
تكلم أو خرج من المسجد لا يأتي بها ، فان كان في مكانه ذلك فبدا له أن يسجد و في
القوم من تكلم أو خرج من المسجد و منهم من لم يتكلم و لم يخرج من المسجد فعلى
من لم يتكلم أن يتابع فيها ، و لا شيء على من تكلم ، فان كان من نيته حين سلم أن يسجد

للسهو فلم يسجد حتى تكلم أو خرج من المسجد فقد قطع صلاته ولا شيء عليه ، فإن لم يتكلم ولم يخرج عن المسجد وكان في محله ذلك حتى تذكر أن عليه السهو فانه يسجد لها .
الحناية : من عليه السهو في صلاة الفجر إذا لم يسجد حتى طلعت الشمس بعد ما قد قدر التشهد سقط عند سجود السهو ، وكذا لو سها في قضاء الفائتة فلم يسجد حتى احمرت الشمس ، وكذا في الجمعة إذا خرج وقتها ، فكل ما يمنع البقاء إذا وجد بعد السلام يسقط السهو ، إذا لم يسجد الإمام للسهو لم يسجد المقتدى .

م : نوع آخر في سلام السهو

إذا سلم في الظهر على رأس الركعتين ساهيا مضى على صلاته و يسجد للسهو ، ثم السهو عن التسليم لا يخلو عن أحد الوجهين : إما أن وقع في أصل الصلاة أو في وصفها ، انه إن وقع في أصل الصلاة يوجب فساد الصلاة ، وإن وقع في وصف الصلاة لا يوجب فساد الصلاة - يان الاول : إذا سلم على رأس الركعتين على ظن أنه في صلاة الفجر أو في الجمعة أو في السفر فانه تفسد صلاته . ويان الثاني : إذا سلم على رأس الركعتين على ظن أنها رابعة لا تفسد صلاته و عليه أن يقوم و صلى ركعتين . وفي الذخيرة : ذكر في الأصل أنه إن كان في مكانه فانه يتم - و المراد بالمكان المسجد - م : و يسجد بسجدة السهو لأنه آخر ركنا . وفي الحناية : و إن افتتح المغرب و صلى ركعة و ظن أنه لم يكبر للافتتاح ففتحها و صلى ثلاث ركعات جازت صلاته ، ولو صلى المغرب ركعتين فظن أنه لم يفتح ففتحها و صلى ثلاث ركعات لا يجوز .

م : و عما متصل بهذا النوع ما قال محمد في الأصل : إذا سلم ساهيا و عليه سجدة فهذه المسألة لا يخلو : إما أن يكون عليه سجدة التلاوة ، أو سجدة صلية . أو سجدة سهو ، و إما كان يأتي بها ، و إذا أتى بها هل ترتفع القعدة ؟ فان كانت سجدة تلاوة أو سجدة صلية يرض القعدة لأنها شرعت بعدهما فالإتيان بها يوجب رفضها ضرورة ، و رأيت في موضع آخر أن في ارتفاض القعدة بالعود إلى سجدة التلاوة روايتان ، في رواية -

وهو اختيار شمس الأئمة السرخسى رحمه الله - لا رَفَضَ حتى لو تكلم بعد ما سجد قبل أن يقدم فصلاته تامة ، وفي الظهيرية : و بارتفاض القعدة بسجدة التلاوة روايتان ، والصحيح رواية الارتفاض ، و في شرح الطحاوى : حتى لو تكلم أو أحدث متعمدا أو تهقه فسدت صلاته ، أما في السجدة الصليية لأنها ركن والقعدة الأخيرة فرض ورض الشيء بمثله جائز كما في الجملة مع الظهر ، و أما في سجدة التلاوة فإنها مع أنها واجبة والقعدة الأخيرة فرض فلا يجوز رفض الفرض بالواجب ، كما لو تذكر القنوت في الركوع فإنه لا يعود ، لكن القعدة هاهنا لا يتم ما لم يخرج عن الصلاة لأن القعدة ما شرعت بينها وإنما شرعت للخروج فإن الخروج عن الصلاة لا يصح بدون القعدة ، فالمراد ما هو المقصود من القعدة لا يتم حقيقة ، وإذا لم يتم جاز رفضها بسجدة التلاوة لأن رفض الفرض قبل التمام لمكان الواجب جائز ، كمن شرع في الظهر فصل ركعة ثم أقيمت الصلاة فإنه يتركها و يشرع مع الإمام مع أن الجماعة سنة ، فلما جاز رفض الفرض قبل التمام لمكان السنة فليكن الواجب أولى ، بخلاف ما لو ترك القعدة الأولى ثم تذكر بعد ما استمر قائما فإنه لا يعود ، لأن القيام مشروع بعينه فإذا وجد أدنى ما يطلق عليه اسم القيام تم الركن في نفسه فلمعده إلى القعدة يصير رافضا للركن بعد التمام للواجب وهذا لا يجوز ، وكذلك الركوع ركن شرع بعينه فإذا وجد أدنى ما يطلق عليه اسم الركوع وهو انحناء الظهر تم الركوع فلو قلنا بالعود إلى القنوت لصار رافضا للركن بعد التمام لمكان الواجب فلا يجوز . و إذا تذكر السورة في حالة الركوع قائما يعود إليها وينقض الركوع مع أنها واجبة و الركوع ركن ، لأن السورة واجبة قبل أن يقرأها فأما متى عاد إليها يصير فرضا فلما ارتفع الركوع فإنه ارتفع فرضا لفرض . وكذا لو تذكر سجدة التلاوة في حالة الركوع إنما يعود إليها مع أن سجدة التلاوة واجبة و الركوع فرض ، لأن الركوع لا يرفع بها بل يبقى معتبرا بعد العود حتى لو لم يعد الركوع ثانيا تجزئه صلاته . و في الذخيرة : إذا سلم ناسيا و عليه سجدة التلاوة فسجدها

ثم خرج عن الصلاة قبل أن يقعد قدر التشهد فسدت صلاته ، و لو سها عن قراءة التشهد حتى سلم لكنه قد قدر التشهد ثم تذكر فساد لقراءة التشهد ثم خرج عن الصلاة قبل أن يتم قراءة التشهد لم تفسد صلاته ، قال رضى الله عنه : وجدت الرواية نصاً أن العود إلى قراءة التشهد لا يرفع القعدة ، و هو قول زفر رحمه الله ، و عن أبي يوسف فيه روايتان : بسجود السهو إذا وقع في وسط الصلاة لا يعتد به و يسجد ثانياً ، و عند أبي بكر الأعمش يعتد به و به أخذ الفقيه أبو جعفر إذا دار بين الثانية والثالثة لا يقعد ، هو الصحيح . إذا سلم في الظهر على رأس الثانية على ظن أنها جمعة أو في المشاء على أنها تراويح [يستقبل الصلاة . و إن سلم في الظهر على رأس الركعتين على ظن أنه أتم ذكر في الأصل] أنه ' إن كان في مكانه فانه يتم ، والمراد بالمكان المسجد . م : و إذا سها عن قراءة التشهد في القعدة الأخيرة حتى سلم ثم تذكر فانه يعود إلى قراءة التشهد ، وإذا عاد إلى قراءة التشهد هل ترتفع القعدة حتى لو تكلم قبل أن يقعد بعدما هل تفسد صلاته ؟ ذكر شمس الأئمة الحلواني و شمس الأئمة السرخسي في شرح الصلاة أنه ترتفع القعدة كما ترتفع إذا عاد إلى سجدة التلاوة و الصلية ، و ذكر الإمام أبو بكر محمد ابن الفضل في فتاواه أنه لا ترتفع القعدة - و في واقعات الناطقي : و الفتوى على هذا . الخاتمة : إذا سلم في الرابعة بعدما قد قدر التشهد و لم يتشهد فانه يتشهد و يسلم و يسجد بسجدة السهو ، ثم يتشهد ثم يسلم . م : من نسي التشهد حتى سلم ثم تذكر للجمل يقرؤه فلما قرأ بعضه ندب فسلم قبل تمامه قال أبو يوسف رحمه الله : تفسد صلاته ، و قال محمد : لا تفسد صلاته . قال شمس الأئمة الحلواني : و لهذا نظير اختلف فيه المتأخرون و لا رواية فيه ، و هو أنه إذا نسي الفاتحة أو السورة حتى ركع ثم تذكر في ركوعه فاتصّب قائماً ليقرأ ثم ندب قبل القراءة فوجد و لم يعد الركوع ، منهم من قال : لا تفسد صلاته ، و ركوعه لا يرتفع لأن عليه فرضين قيام و قراءة ، فلم يأت بهما جميعاً لا ينقض ركوعه ،

(١) من أ ، خ ، س .

وفي الظهيرية: وقيل على قبلى قول أبى حنيفة رحمه الله يرتفع الركوع اعتبارا بمسألة السعى إلى الجمعة على قوله . م: وذكر في النوادر إذا تلا آية السجدة بعد ما قد قدر التشهد فانه يسجد لها ويعد القعدة، والقعدة الأولى ترتفع بسجوده حتى أنه لو سجد ولم يعد القعدة [فسدت صلاته، ومن أصحابنا رحمهم الله من لم يأخذ بهذه الرواية وقال: هاهنا لا ترتفع القعدة]^١ وإنما ترتفع في سجدة سبق القعدة وجوبها، وإذا سلم عامدا وعليه سجدة قد قطع صلاته بسلامه، ثم ينظر: إن كان المتروك سجدة صلية فعليه إعادة الصلاة، وإن كان المتروك سجدة التلاوة فليس عليه إعادة الصلاة، وكذلك إذا كان المتروك قراءة التشهد لأن قراءته واجبة وترك الواجب لا يوجب الفساد. وفي شرح الطحاوى: ولو سلم وعليه سجدة السهو وسجدة التلاوة إن سلم وهو غير ذاكر لها أو ذاكر لسجدة السهو فإن سلامه لا يكون قطعاً فعليه أن يسجد للتلاوة ثم يتشهد ويسلم ثم يسجد للسهو، وإن سلم وهو ذاكر لها أو ذاكر لسجدة التلاوة خاصة فالآن يكون سلامه قطعاً وسقطت عنه سجدة التلاوة وسجدة السهو، ولو سلم وعليه سجدة من صلب الصلاة وسجدة السهو أيضاً إن سلم وهو غير ذاكر لها أو ذاكر للسهو خاصة فلا يسقطان جميعاً فعليه أن يسجد أولاً للسجدة الصلية [ويتشهد ويسلم ثم يسجد للسهو، وإن سلم وهو ذاكر لها أو ذاكر للسجدة الصلية]^٢ فسدت صلاته وسلامه صار قطعاً لأنه ترك ركناً من أركان الصلاة ولا يمكنه العود، ولو سلم وعليه السجدة الصلية وسجدة التلاوة وسجدة السهو فإن كان غير ذاكر للكل أو ذاكر للسهو خاصة فلا يسقط عنه الكل ولا يكون سلامه قطعاً فيعود ويقضى الأول فالأول، إن كانت التلاوة أولاً فانه يسجدها، وإن كانت الصلية أولاً يسجدها ثم يتشهد بعدها ويسلم ثم يسجد بسجدة السهو، وإن كان ذاكر للسجدة الصلية أو سجدة التلاوة أو ذاكر لها فسدت صلاته وصار سلامه قطعاً، ولو سلم وعليه السجدة الصلية وسجدة

(١) من أ، خ، س وغيرها.

التلاوة إن سلم وهو ذاكر لها أو ذاكر لتلاوة خاصة فسدت صلاته ، وإن كان غير ذاكر لها فإنه يهود ويقضيها الأول فالأول . الطحاوى : وإن سلم وهو محرم في أيام التشريق وعليه السجدة الصلية وسجد التلاوة وسجدتا السهو والتكبير والتلية إن سلم وهو ذاكر للسجدة الصلية أو سجدة التلاوة أو ذاكر لها فسدت صلاته وسلامه صار قطعاً ، وإن سلم وهو غير ذاكر لها فإنه بهذا السلام لا يخرج عن حرمة الصلاة وسلامه لا يكون قطعاً وعليه أن يسجد للتلاوة ويسجد للصلاة الأولى فالأولى منها ثم يشهد بعدما ويسلم ثم يسجد بمحدث السهو ثم يسلم ثم يكبر ثم يلى ، ولو أنه بدأ بالتلية قبل هذه الأشياء فسدت صلاته ، ولو بدأ بالتكبير لا تقصد صلاته ويجب عليه إعادة التكبير بعد هذه الأشياء . الظهيرية : ولو تذكر سجدة التلاوة في آخر الصلاة وسجد لها هل يلزمه جهود السهو بهذا التأخير ؟ نص عليه عصام أنه يلزمه ، وفي الفتاوى العتابة : فإن قد وسلم ثم تذكر أن عليه سجدة التلاوة يعيد القعدة في أصح الروايتين - قيل : هو قول أبى حنيفة وأبى يوسف - ويسجد للسهو ، ولو كان خلفه مسبوق بتأبسه في جميع ذلك ثم يقوم إلى قضاء ما سبق ، ولو كان لاحقاً بثلاث ركعات مسبوقة بركعة فإم ثم اتبها وقد سجد الإمام بمحدث السهو وفرغ فإن هذا يصلى ركعة ويقعد ثم يصلى ركعتين ويقعد ويسجد للسهو بلا سلام لمتابعة الإمام ، ثم يصلى ركعة أخرى التي سبق بها ويقرأ فيها ويتم صلاته . ٣ : إذا سلم في الرابعة ساهياً بعد قعوده مقدار التشهد ولم يقرأ التشهد فإن عليه أن يعود إلى قراءة التشهد بتأبسه ثم يسلم ويسجد للسهو ثم يشهد ويسلم ، ولو سلم وهو ذاكر أنه قد قدر التشهد لكنه لم يقرأ التشهد ثم تذكر أن عليه سجدة التلاوة فإنه لا يعود إلى التشهد فلا يسجد للتلاوة وصلاته تامة ، وفي الظهيرية : وكذا لو سلم وهو ذاكر للتلاوة ثم تذكر أنه لم يشهد . ٣ : وفي الأصل : وإذا نهض من الركعتين ساهياً فلم يستم به قائماً حتى تذكر فقد ضل به جهود السهو ، مناه رجل صلى ركعتين من الظهر فقام إلى الثالثة قبل أن يقعد مقدار التشهد فإنه ينظر :

إن استتم قائما - يعنى استوى قائما - ثم تذكر فانه يمضى فى صلاته فلا يعود إلى القعدة ويسجد للسهو ، وفى الخلاصة : وإن كان إلى قيام أقرب لم يعد ، فان عاد لا تبطل صلاته لأن فيه إكمال ما تركه ، وفى نصاب الذرائع : وإن عاد قعد يكون مسيئا بالعود ، فان استوى قائما ثم علم أنه لم يقعد فساد وقد فسدت صلاته لتكامل الجناية برضى الفرض لأجل ما ليس بفرض ، م : وإن لم يستتم قائما فانه يعود ويسجد للسهو ، وذكر أبو يوسف رحمه الله فى الأمل أن إذا تذكر قبل أن يستتم قائما إن كان إلى القعود أقرب فانه يعود ويقعد ، وإن كان إلى القيام أقرب لا يعود ، وإذا كان إلى القعود أقرب وعاد وقد هل يلزمه مجود السهو ؟ حكى عن الإمام أبى بكر محمد بن الفضل أنه قال : لا يلزمه مجود السهو - وفى الهداية : هو الأصح ، م : وقال غيره : يلزمه مجود السهو ، وفى السفناق : ذكر الإمام الولوالجى فى فتاواه : المختار أنه يسجد ، فتاوى اللجنة : إن رفع أليته من الأرض لا غير قعد على رأس الثانية لا سهو عليه ، وإن رفع ركبتيه عن الأرض ساهيا يجب سجدة السهو ، وفى المضمرات : قبل يعتبر ذلك بالنصف الأسفل ، إن اتصب النصف الأسفل فيكون إلى القيام أقرب ، وإن لم ينتصب يكون إلى القعود أقرب ، م : قال شمس الأئمة : ومشايخنا استحسنوا رواية أبى يوسف ؛ وفى الفتاوى العتائية وإن كان فى التطوع قال بعضهم : يعود ما لم يقيد بالسجدة ، والصحيح أنه لا يعود . وفى الذخيرة : وإذا قام إلى الخامسة ناسيا قبل أن يقعد على رأس الركعة الرابعة فى ذوات الأربع ثم عاد الإمام إلى القعدة ولم يعد المقتدى وقيد الخامسة بالسجدة جازت صلاة الإمام ، واختلفوا فى صلاة المقتدى ، والإعادة أحوط . م : إبراهيم عن محمد : رجل تشهد فى الركعتين من الظهر ثم تذكر أن عليه سجدة من صلب الصلاة فسجدها إن كانت السجدة من الركعة الأولى لم يعد التشهد ، وإن كانت من الركعة الثانية أعاد التشهد ، وإن تذكر ذلك بعد ما تشهد فى آخر الصلاة وسجدها أعاد التشهد من أى ركعة كانت السجدة . وفى نوادر ابن سماعة

عن أبي يوسف : رجل صلى ركعة ونسى سجدة منها ثم تذكرها وهو ساجد في الثانية قال : إن شاء رفض هذه السجدة التي هو فيها وسجد التي هي عليه ثم عاد إلى ما كان فيه ، وإن شاء اعتد بها أو رفع رأسه منها وسجد التي هي عليه ثم يمضي في صلاته ، ورواه عن أبي حنيفة . وإن ذكر السجدة وهو راكم في الثانية قال أبو يوسف : إن شاء اعتد به ورفع رأسه منه ثم سجد التي هي عليه ثم يسجد بسجدة الركعة الثانية ويتشهد ، وإن شاء رفض ركوعه وسجد السجدة التي هي عليه ثم أعاد القراءة للثانية وركع عليها . وكذلك إن كانت السجدة التي تركها من الثانية فذكرها وهو راكم في الثالثة فلي نحو ما بينا في الركعة الثانية في الفصل الثاني ، ثم تذكر السجدة التي عليه لا يرفض هذه الركعة ، وإن كان رفع رأسه من الركعة الثانية في الفصل الأول أو من الركعة الثالثة في الفصل الثاني ثم تذكر السجدة التي عليه لا يرفض هذه الركعة لأنها ركعة تامة وإن لم يكن معها سجدة وسجدة التي عليه ، وفي الوالوجية : ثم يتشهد للثانية ، م : ثم يسجد لهذه الركعة بسجدة ، وفي الوالوجية : ثم أكمل ما بقي من صلاته وعليه سهو . وفي الخلاصة الحانية : وإن نسي ركوعا فتذكر في آخر صلاته قبل السلام أو بعده قبل الكلام صلى ركعة ويسجد للسهو . اليتيمة : سئل على بن أحمد عن المقيم إذا سلم على رأس الركعتين على ظن أنه مسافر ثم تبين أنه مقيم هل يبنى أم صار السلام قاطعا للصلاة ؟ فقال : لا يبنى .

م : نوع آخر

فمن صلى التطوع ركعتين ويسهو فيهما ويسجد للسهو

بعد السلام ثم أراد أن يبنى عليهما ركعتين أخراوين :

قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير عن أبي حنيفة في رجل صلى ركعتين تطوعا وسها فيهما وسجد لسهوه بعد السلام ثم أراد أن يبنى عليهما ركعتين أخراوين تطوعا : لم يكن له أن يبنى ، لأنه لو فعل ذلك بطل جهود السهو لوقوعه في وسط الصلاة ، فرق بين هذا

وين المسافر إذا صلى الظهر ركعتين وسها فيها وسجد لسهو ثم نوى الإقامة : فانه يقوم لإتمام صلاته ، لأن هناك إن حصل جهود السهو في وسط الصلاة ولكن بمعنى شرعى لا بفعل مباشر باختياره ، فلو أنه نوى عليها ركعتين أخرين جاز ، وهل يعيد جهدة السهو في آخر الصلاة ؟ فيه اختلاف المشايخ ، والمختار أنه يعيد . ومن هذا الجنس : لو صلى ركعتين تطوعا فسها فيها وتشهد ثم قام وصلى ركعتين أخرين فعليه أن يسجد لسهو في الأولين إذا سلم . ومن هذا الجنس : رجل انتح التطوع ونوى ركعتين فصل ركعتين وسها فيها ثم بدله أن يجعل صلاته أربعا فزاد عليه ركعتين أخرين فانه يجب عليه جهود السهو في آخر صلاته .

نوع آخر :

فمن صلى الظهر والعشاء وسلم وعليه جهدة صلية ، و جهدة سهو ، و جهدة تلاوة :

رجل صلى العشاء فسها فيها وقرأ جهدة التلاوة فلم يسجدها وترك جهدة من ركعة ساميا ثم سلم فالمسألة على أربعة أوجه : إن كان ناسيا للكل ، أو عامدا للكل ، أو ناسيا للتلاوة عامدا للصلاة ، أو على العكس - أما في الوجه الأول لا تفسد صلاته بالاتفاق ، وفي الوجه الثاني والثالث تفسد صلاته بالاتفاق ، وفي الوجه الرابع ففي ظاهر الرواية تفسد صلاته ، وروى أصحاب الإملاء عن أبي يوسف : لا تفسد صلاته .

نوع آخر في المتفرقات

رجل صلى المغرب فبجى رجل ويقتدى به فصل المغرب تطوعا فقام الإمام إلى الرابعة ناسيا ولم يقعد على رأس الثالثة وقيد الرابعة بالسجدة وتابجه المقتدى في ذلك قال : فسدت صلاة الإمام وصلاة المقتدى ، ومعنى قوله « فسدت صلاة الإمام ، فسدت صلاته فرضا لا نقلا عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، وقيل : ينبغي أن لا تفسد صلاة المقتدى . ومن

عليه سجود السهو في صلاة الفجر إذا لم يسجد حتى طلعت الشمس وكان ذلك بعد السلام لم يسجد . وكذلك إذا كان في قضاء الفائتة فلم يسجد حتى احمرت الشمس لم يسجد .
 الخلاصة : السهو في سجود السهو لا يوجب السهو لأنه لا يقتضيه ، ولو سها في صلاته مرارا يسكفيه بمحدثان قل ذلك أو أكثر . الحجة : رجل شرع في صلاة الأربع ثم قصد بده ثم سجد بمحدثين ثم أتى بالركوعين ثم بالقيام صلى الأربع هكذا ؟ قال : لا يحتسب إلا ركعة واحدة وقياماً ، فيضيف إلى القيام ركوعاً ومحدثين حتى يصير ركعتين ، ثم يصلي ركعتين ويسجد للسهو ، وتمت فريضته لأن القعدة والسجدتين والركوع قبل القيام لا يجوز ، بقي القيام الأول فيضم إليه الركوع الثاني والسجدتين فيصير ركعة ، ويعتبر القيام الثاني فيضم إليه الركوع والسجدتين فيصير ركعتين فيتم كما ذكرنا ، وإن كان تطوعاً لا يجوز . رجل كان مقيماً مرة ومسافراً مرة وترك ظهر يوم واحد ولا يدري أن المترك كانت في حالة الإقامة أو في حالة السفر ؟ قال : يقضى الظهر أربع ركعات ويقعد على رأس الركعتين فيجوز كيف ما كان فاتت في الحضر أو في السفر ، ولو لم يقعد لا يجوز صلاته ، ولو أنه فعل كذلك إلا أنه تذكر في آخر الصلاة أنه ترك سجدة من الشفع الأول قال : يسجد تلك السجدة ويعيد التشهد ، ثم يسجد للسهو ثم يسلم ، ثم يقوم فيصلّي ركعتين صلاة السفر ، فقد خرج عن المهددة باليقين . م .
 ومن سلم عن يساره قبل سلامه عن يمينه فلا سهو عليه . ومن سلم وعليه سهو فقبل ما يقطع الصلاة لم يسجد . وإذا سها في الجمعة وخرج الوقت بعد ما سلم قبل أن يسجد للسهو سقط عنه سجود السهو . وإذا ترك صلاة الليل ناسياً وقضاها في النهار وأم فيها وخافت ساهياً كان عليه السهو ، وينبغي أن يحجر ليكون القضاء على وفق الأداء . وإن أم ليلاً في صلاة النهار يخافت ولا يحجر ، فإن جهر ساهياً كان عليه السهو . ولو أم في التطوع في الليل وخافت متعمداً فقد أساء ، وإن كان ساهياً فعليه السهو - وفي النسفة : إذا ترك الجهر في الوتر وفي التراويح يلزمه السهو . م . وإذا سبقه الحدث

بعد ما سلم قبل أن يسجد للسهو أو بعد ما سجد سجدة واحدة للسهو توجهاً وعاد وأتم الصلاة . وإذا أحدث الإمام وقد سها فاستغلف رجلاً سجد خليفته للسهو بعد السلام لقيامه مقام الأول ، وإن سها خليفته فيما يتم أيضاً كفاه سجدة ثانٍ لسهو وسهو الأول كما لو سها الأول مرتين ، وإن لم يكن الأول سها وإنما سها الخليفة لزم الأول بسجود السهو لسهو خليفته لأن الأول صار مقتدياً بالثاني كغيره من القوم فيلزم بسجدة السهو لسهو إمامه ، ألا ترى أن الثاني لو أفسد الصلاة على نفسه فسدت صلاة الأول فكذلك بسهو الثاني يتمكن التقصان في صلاة الأول ، ولو سها الأول بعد الاستغلاف لا يوجب سهوه شيئاً . وإذا سلم المقتدى المسبوق حين سلم الإمام ساهياً بنى على صلاته وعليه بسجود السهو - وفي الحجة : عندهما ، وقال محمد : لا يجب ، م : قبل هذا إذا سلم بعد ما سلم الإمام . وفي الكبرى : وهو المختار ، م : فأما إذا سلم مع الإمام - وفي شرح الطحاوى : أو قبله - م : فلا سهو عليه . وإذا لم يرفع المصل رأسه من الركوع حتى خر ساجداً ساهياً جازت صلاته في قول أبي حنيفة ومحمد ، وعليه السهو . في شرح الطحاوى : المسبوق يتابع الإمام في سجدة السهو ثم يقوم إلى قضاء ما سبق به . وفي الحاشية : المسبوق إذا لم يتابع الإمام في سجود السهو وسها فيما يقضى كفاه سجدة ثانٍ ، فتتظم الثانية الأولى ، فإن لم يسه فيما يقضى وفرغ عن صلاته سجد للسهو الذي كان مع الإمام استحساناً ، ولو تابع الإمام في سجود السهو ثم سها فيما يقضى فإنه يسجد لسهوه . وفي شرح الطحاوى : وكذلك لو أن المقيم اقتدى بالمسافر فلم الإمام على رأس الركعتين لا يسلم المقيم معه ولكن يتابعه في سجدة السهو إن كان على الإمام سجدة السهو ، ثم يقوم فيتم صلاته ، ولو سها المقيم فيما يقضى فليسه سجدة السهو كالمسبوق . وفي الذخيرة : رجل صلى العصر خمسا وقعد في الزاوية قدر التشهد ثم تذكر ذلك لا يضيف السادسة ، هكذا ذكر في فتاوى أهل سمرقند ، لأنه لا تطوع بعد العصر ولا يجب عليه السهو ، وروى هشام عن محمد أنه يضيف السادسة ، والفتوى على رواية هشام لأنه وقع في النفل لا عن قصد ،

ألا ترى إذا صلى ركعة من التطوع في الليل ثم طلع الفجر فإن هناك يضيف إليها أخرى مع أن هذا الوقت ليس وقت النفل . وفي مجموع النوازل : إمام صلى الظهر أربع ركعات ولم يقعد في الرابعة وقام إلى الخامسة وتابته القوم في ذلك فتذكر الركوع فرجع وقعد والقوم يجهدون لا تفسد صلاتهم ، وإن يجهدوا قبل أن يرفع الإمام رأسه عن الركوع فمن الطحاوي أنه تفسد صلاتهم . الإمام إذا صلى الظهر أربعاً وسلم [ثم تذكر أنه ترك سجدة منها وهو في موضعه بعد ثم قام واستقبل الصلاة وصلى أربعاً وسلم]^١ وذهب فسد ظهره . إذا صلى الغداة بقوم فقال القوم : تركت من الصلاة سجدة ، قام وكبر واستقبل الصلاة لا تجزئه الأولى ولا الثانية ، لأن هذه التكبيرة لم تخرجه عن الأولى فقد خلط النافلة بالمكتوبة قبل الفراغ من المكتوبة . الحاشية : إمام سها في صلاته ثم أحدث فقدم غيره فيها الثاني أيضاً فسجد الثاني يجهدين كفاه ذلك . الإمام إذا سلم وعليه سهو فقام المسبوق إلى قضاء ما سبق فقرأ وركع ولم يسجد حتى يجهد الإمام للسهو يتابعه المسبوق في سجدة السهو ويقعد معه مقدار التشهد ، ثم إذا أعاد إلى قضاء ما سبق قبل التقيد بالسجدة يعيد القيام والركوع ، لأن قيامه وركوعه قبل جهود الإمام للسهو ارتفض بالمطابقة [فلا بد من الإعادة ، وفي شرح الطحاوي : ولو تذكر الإمام يجهد السهو بعد ما قيد هذا المسبوق ركعة بالسجدة فإنه لا يعود إلى متابعة]^١ الإمام ، فإن عاد إلى متابعة الإمام فسدت صلاته . الظهيرية : رجل صلى الظهر ثم تذكر أنه ترك من صلاته فرضاً واحداً قالوا : يسجد سجدة واحدة ثم يقعد ثم يسجد أخرى ، هذا إذا علم أنه ترك فعلاً من أفعال الصلاة ، وإن ترك القراءة تفسد صلاته لاحتمال أنه صلى ركعة بقراءة وثلاث ركعات بغير قراءة . الكبرى : الإمام إذا ظن أن عليه جهدتا السهو فسجد وتبعه المسبوق إن لم يعلم أن الإمام لم يكن عليه جهود السهو لم تفسد صلاته ، وهو المختار ، وفي الحاشية : وإن علم أن الإمام لم يكن عليه

(١) من أر ، خ ، س وغيرها .

سهو فيه روايتان، وأشهرهما أن صلاة المسبوق تفسد . الحاوى : ظن الإمام أن عليه سجدة السهو فسجد الإمام و تابعه المسبوق فيها ثم تبين أنه لم يكن عليه قيل : لا تفسد صلاة المسبوق ، وقيل : تفسد ، والأحوط أن يعيد صلاته ، و فى النيبانية : صلاته جائزة عند المتأخرين و عليه الفتوى . م : المصلى إذا نسى سجدة التلاوة فى موضعها ثم تذكرها فى الركوع أو فى السجود أو فى القعود فانه يجر لها ساجدا ثم يعود إلى ما كان فىعيد استحسانا ، وإن لم يعد جازت صلاته ، م : وإن أخرها إلى آخر صلاته اجزاء . وإن كان إماما فصل ركعة وترك فيها سجدة وصلى ركعة أخرى وسجد لها وتذكر المتركة فى السجود فانه يرفع رأسه من السجدة ويسجد المتركة ، ثم يعيد ما كان فيها لأنها ارتفعت فيعيدا استحسانا ، فأما ما قبل ذلك من المتركة فهل يرتفع إن كان ما نخل بين المتركة وبين الذى تذكر فيه ركعة تامة ؟ فانه لا يرتفع باتفاق الروايات فلا يلزمه إعادة ذلك ، وإن لم يكن ركعة تامة فكذلك فى ظاهر الرواية ، وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه يرتفع . إذا سلم الإمام و عليه سجدة التلاوة فتذكر فى مكانه بعد ما تفرق القوم فانه يسجد للتلاوة ويقعد قدر التشهد ، فان سجد للتلاوة ولم يقعد فسدت صلاته إما باتفاق الروايات أو فى رواية على ما مر قبل هذا ، ولا تفسد صلاة القوم لاقتطاع المتابعة . مصلى الأربع إذا رفع رأسه من الركوع من الركعة الثالثة فتذكر أنه لم يسجد فى الثانية إلا بسجدة واحدة فانه يسجد تلك السجدة ثم يتشهد للثانية ثم يسجد للثالثة بسجدين ثم يتم صلاته ، وهذا إنما يستقيم على ظاهر الرواية على ما ذكرنا فى المسألة المتقدمة و يلزمه السهو ، وإن تذكر وهو راكم فى الثالثة أنه ترك من الثانية سجدة فانه يسجد السجدة المتركة و يتشهد ثم يقوم و يصلى الثالثة والرابعة بركوعها وسجودها . الحافية : إذا صلى الظهر أربعاً وتذكر بعد السلام أنه ترك منها سجدة فقام واستقبل الصلاة فصلى أربعاً وسلم وذهب فسدت صلاته .

الفصل الثامن عشر

في مسائل الشك ، وفي الاختلاف الواقع

بين الإمام والقوم في المقدار المؤدى

قال محمد في الأصل : إذا سها ولم يدر أثلثا صلى أم أربعا ؟ وذلك أول ما سها استقبال الصلاة ، وإن لقي ذلك غير مرة يتحرى الصواب فإن وقع تحريمه على شيء أخذ به - وفي شرح الطحاوى : وجمد يحدق السهو في آخر صلاته ، م : وإن لم يقع تحريمه على شيء أخذ بالآقل ، وفي كل موضع يتروم أنه آخر الصلاة يقعد لا محالة - وفي شرح الطحاوى : احتياطا ، وعند الشافعي يبنى على الأقل في الاحوال كلها ، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة . م : ثم اختلف المشايخ في معنى قوله « أول ما سها » ، قال بعضهم : معناه أن السهو ليس بمادة له لا أنه لم يسه في عمره قط ، وقال بعضهم : معناه أنه أول سهو وقع له في تلك الصلاة فإن ما هنا يستقبل ، وإن وقع ذلك مرة أو مرتين يتحرى ويبنى على الأقل والاول أشبه ، وقال بعضهم : معناه أنه أول سهو وقع له في عمره ولم يكن سها في صلاة قط حين بلغ فيها هنا يستقبل الصلاة ، فأما إذا وقع له ذلك في شيء من الصلاة فإنه يتحرى . ثم الشك لا يخلو إما أن وقع في ذوات المثنى كالنجر ، أو في ذوات الأربع كالظهر والعصر ، أو في ذوات الثلاث كالمغرب ، فإن وقع الشك في صلاة النجر فلم يدر أنها الركعة الأولى أم الثانية وهو قائم يتحرى في ذلك فإن وقع تحريمه على شيء عمل به ، وفي الثانية : فإن وقع تحريمه على أنه صلى ركعة يضيف إليها أخرى ثم يقعد ويسلم ويسجد لسهوه ، م : وإن لم يقع تحريمه على شيء وهو قائم يبنى على الأقل ويحسبها الأولى فيتم تلك الركعة ثم يقعد لجواز أنها ثانية ، ثم يقوم ويصلى ركعة أخرى ويقعد لجواز أن ما صلى كانت أولى وهذه ثانية ، ثم يسلم لأنها ثانية حكما - وفي الثانية : وجمد لسهوه . م : وإن شك في النجر أنها ثانية أو ثالثة عمل بالتحري كما ذكرنا ، فإن لم يقع

تحريمه على شيء. وكان قائما فانه يقعد في الحال ولا يركع لجواز أنها ثانية^١، ولو قلنا بأنه يعضى ولا يقعد فقد ترك القعدة على رأس الركعتين ففسد صلاته، ولهذا قال لا يعضى، ثم يقوم ويصلى ركعة أخرى ويقعد لجواز أن القيام الذى رخصها بالعود ثانية وقد ترك ذلك فعليه أن يصلى أخرى حتى يتم صلاته. وفي الظهيرية: ويسجد للسهر، م: وإن كان قاعدا والمسألة بحالها يتحرى في ذلك إن وقع تحريمه أنها ثانية مضت صلاته على الصحة، وإن وقع تحريمه على أنها ثالثة يتحرى في القعدة، وإن وقع تحريمه على أنه قد عد على رأس الركعتين يعضى على صلاته، وإن وقع تحريمه على أنه لم يقعد على رأس الركعتين فسدت صلاته، وإن لم يقع تحريمه على شيء فسدت صلاته أيضا. وإن وقع الشك في ذوات الأربع أنها الأولى أم الثانية عمل بالتحرى كما ذكرنا، فإن لم يقع تحريمه على شيء يبنى على الأقل فيجعلها أولى ثم يقعد لجواز أنها ثانية فيكون القعدة فيها واجبة، ثم يقوم ويصلى ركعة أخرى ويقعد لثنا جملناها في الحكم ثانية، ثم يقوم ويصلى ركعة أخرى ويقعد لجواز أنها رابعة، ثم يقوم ويصلى ركعة أخرى ويقعد لثنا جملناها في الحكم رابعة والقعدة على رأس الرابعة فرض. وفي الصيرفية: ولو شك في القيام أنها رابعة أم خامسة يعود ويقعد ثم يصلى ركعة، فلو شك أنها ثالثة أم رابعة يتم الركعة ويقعد ثم يقوم ويصلى ركعة أخرى ويسجد للسهر. م: ولو شك أنها الثانية أم الثالثة عمل بالتحرى كما ذكرنا، فإن لم يقع تحريمه على شيء يقعد في الحال لجواز أنها ثانية. ثم يقوم ويصلى ركعة أخرى ويقعد لجواز أنها رابعة، ثم يقوم ويصلى ركعة أخرى ويقعد لثنا جملناها رابعة في الحكم. وإن وقع الشك في ذوات الثلاث فهو على قياس ما ذكرنا في ذوات الثني والأربع. وفي الظهيرية: يصلى المغرب إذا شك أنه في الركعة الأولى أم في الثانية وهو قائم فانه يتم تلك الركعة ويقعد، ثم يقوم ويصلى ركعة ويقعد، ثم يقوم ويصلى ركعة ويقعد.

(١) في بعض النسخ: ثالثة.

م : وهذا كله إذا وقع الشك في الصلاة ، أما إذا وقع الشك بعد الفراغ من الصلاة بأن شك بعد السلام في ذوات المتي أنه صلى واحدة أو اثنتين ، أو شك في ذوات الأربع بعد السلام أنه صلى ثلاثاً أو أربعاً ، أو في ذوات الثلاث شك بعد السلام أنه صلى ثلاثاً أو اثنتين : فهذا عندنا على أنه أتم الصلاة ، حملاً لأمره على الصلاح [وهو الخروج عن الصلاة] في أوامره . ولو شك بعد ما فرغ من التشهد في الركعة الأخيرة على نحو ما بينا فكذلك الجواب يحمل على أنه أتم الصلاة ، هكذا روى عن محمد . وفي نوادر ابن سماعة عن محمد رحمه الله فيمن نسي ثلاث سجعات أو أكثر من صلاته فإن كان ذلك أول ما وقع له في صلاته استقبلها ، وإن كان يقع له ذلك كثيراً مضى على أكبر رأيه فيه ، وإن لم يكن له رأى في ذلك أعاد الصلاة ، هكذا ذكر هاهنا ، قال الحاكم أبو الفضل : هذا خلاف ما ذكر محمد في كتاب الصلاة . وإذا شك في صلاته فلم يدر أ ثلاثاً صلى أم أربعاً وتذكر في ذلك كثيراً ثم استيقن أنه صلى ثلاث ركعات ، فإن لم يكن تفكره شغل عن أداء ركن بأن يصلي وتذكر فليس عليه مجتهد السهو ، وإن طال تفكره حتى شغله عن ركعة أو سجدة أو يكون في ركوع أو سجود فيطول تفكره في ذلك وتغير عن حاله في التفكير فله مجتهد السهو استحساناً ، وفي القياس لا سهو عليه . قال الشيخ الإمام الصفار : هذا كله إذا كان التفكير يمنع عن التسليم ، أما إذا كان لا يمنع عن التسليم بأن كان يسبح ويتفكر أو يقرأ ويتفكر لا يلزمه مجتهد السهو في الأحوال كلها . وإن شك في صلاة قد صلاها قبل هذه الصلاة وتذكر في ذلك وهو في هذه الصلاة لم يكن عليه مجتهد السهو وإن شغله تفكره ، وقال الشيخ الإمام شمس الأئمة الحلواني : ما قال في الكتاب « وإن شغله تفكره ليس يريد به أنه شغله التفكير عن ركن أو واجب فإن ذلك يوجب مجتهد السهو بالإجماع ، ولكن أراد به شغل قلبه بعد أن يكون جوارحه مشغولة بأداء الأركان » . الأخيرة : ذكر الفقيه أبو جعفر في غريب الرواية أنه ذكر البلخي في نوادره عن أبي حنيفة رحمه الله :

من شك في صلاته فلم يدر أصلي ركة أو ركعتين فأطال تفكره إن كان ذلك في قيامه أو ركوعه أو قومه أو سجدة أو قدمته الأخيرة لا سهو عليه ، وإن كان في جلوسه بين السجدين فعليه السهو . مصلى سها عن القعدة الأخيرة وافتتح النطوع لا تفسد صلاته ما لم يقيد الركة بالسجدة ، ولو فعل عمدا تفسد . الحانية : ولو افتتح الظهر ثم نسي فظن أنه في العصر فصلى ركة أو أكثر ثم تذكر أنه كان في الظهر لا سهو عليه لأن تفكره لم يشغله عن أداء ركن - وفي الظهيرية : والمسألة محمولة على ما إذا لم يطل تفكره ، خ^١ : ولو صلى وحده فسبقه الحدث فذهب ليتوضأ ثم شك أنه صلى ثلاثا أو أربعاً وشغله ذلك عن وضوئه ساعة ثم استيقن فآثم وضوئه فعليه السهو ، ولو شك في ذلك بعد ما سلم تسليمة واحدة ثم استيقن باتمام الصلاة لا يلزمه السهو ، وإن شك في ذلك بعد ما قعد قدر التشهد وشغله الشك عن السلام ثم تذكر فسلم كان عليه السهو .

م : وفي فتاوى الشيخ الإمام أبي الليث : رجل شك في صلاته أنه قد صلاها أم لا فإن كان الوقت فعليه أن يعيد ، وإن خرج الوقت ثم شك فلا شيء عليه ، وكذلك لو شك في ركة بعد الفراغ من الصلاة لا شيء عليه ، وفي الصلاة يلزمه أدائها . النابيع : إذا شك في ركوع أو سجود فإن كان في الصلاة فإنه يأتي بها ، وإن كان بعد ما خرج من الصلاة فالظاهر أنه لم يتركها . الظهيرية : مصلى العصر إذا تذكر أنه ترك سجدة واحدة ولا يدرى أنه تركها من صلاة الظهر أو من صلاة العصر الذي هو فيه فإنه يتحرى ، فإن لم يقع تحريره على شيء يتم العصر ويسجد سجدة واحدة ، ثم يعيد الظهر احتياطاً ، ثم يعيد العصر ، وإن لم يعد لا شيء عليه . م : من شك في إتمام وضوء إمامه جازت صلاته ، ما لم يستيقن أنه ترك بعض أعضائه سهواً أو عمداً^٢ . قال : مصلى الفجر إذا شك في سجوده أنه صلى ركعتين أو ثلاثاً قالوا : إن كان في السجدة الأولى يمكنه إصلاح الصلاة

(١) أى هذا استمرار العبارة من الحانية بعد اعتراض الظهيرية بينها (٢) معناه لو رأى شفيعاً

مس رأسه بأطراف أصابعه الثلاثة ثلاث مرات ولم يمسح رءوسه على الأقل .

بأن يعود إلى القعدة ، لأنه إن كان صلى ركعتين كان عليه إتمام هذه الركعة لأنها ثانية ، وإن عاد إلى القعدة فقد أمها فيجوز ، ولو كانت ثالثة من وجه لا تفسد صلاته عند عهد لأنه لما تذكر في السجدة الأولى ارتفعت تلك السجدة أصلاً وصارت كأنها لم تكن ، كما لو سبقه الحدث في السجدة الأولى من الركعة الخامسة ، وإن كان هذا الشك في السجدة الثانية فسدت صلاته لاحتمال أنه قيد الثالثة بالسجدة الثانية وخطأ المكتوبة بالنافذة قبل إكمال المكتوبة ففسد صلاته - معنى المكتوبة . ولو شك في صلاة الفجر في قيامه أنها الأولى من صلاته أو الثالثة قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله : يمكنه إصلاح صلاته بأن يرضى ما هو فيه من القيام و يعود إلى القعدة ، وإن كانت هذه الركعة الثالثة قد رفضها بالعود إلى القعدة وتمت صلاته ، ثم يقوم فيصل ركعتين يقرأ في كل ركعة فاتحة الكتاب وسورة ثم يتشهد ويسجد بسجدة السهو ، لأن تلك الركعة إن كانت هي الأولى فلم يأت بشيء من صلاته سوى التكبير فأبى بجميع أركانها ، ولا يقعد بينها لأنه في حال يلزمه ركعتان وفي حال لا يلزمه شيء فلا يقعد ، وقد ذكرنا أنه إذا شك في صلاة الفجر أصلي ركعتين أم واحدة وكان الشك في حالة القيام أنه يتم هذه الركعة ويقعد قدر التشهد ثم يقوم فيصل ركعة ويقعد ويسجد للسهو في آخرها ، بخلاف ما إذا شك أنها ثالثة أو الأولى فإنها هنا لا يتم ركعة ثم يقعد قدر التشهد ، لأن هناك يحتمل أنها ثالثة فلو أمر بالمضي فيها تفسد صلاته فلذلك أمر بالعود إلى القعدة ، أما هناك شك أنه أدى الركعة الثانية أم لم يؤد ، فلما إن يكون هذه الركعة الأولى أو الثانية فكيف ما كان لا تفسد صلاته بإتمام هذه الركعة ، وإذا أمها يقعد قدر التشهد لاحتمال أنها ثانية ثم يقوم فيصل ركعة أخرى . وإن شك وهو ساجد إن شك أنها الركعة الأولى أو الثانية مضى فيها ، سواء شك في السجدة الأولى أو في السجدة الثانية ، وإذا رفع رأسه من السجدة الثانية يقعد قدر التشهد ثم يقوم ويصل ركعة . ولو غلب على ظنه في الصلاة أنه أحدث أو أنه لم يمسه تيقن بذلك لا شك له فيه ثم تيقن أنه

لم يحدث و يقرن أنه قد مسح قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل : ينظر ، إن كان أدى ركنا حال ما كان متيقنا بالحدث و بعدم المسح فانه يستقبل الصلاة ، و إن لم يؤد ركنا يمحى في صلاته . الصيرفة : و لو سجد في صلاة الفجر ثم شك أنها سجدة تلاوة أو صلية من الركعة الأولى أو الثانية ، فانه يسجد بسجدة ، ثم يقعد ثم يصلى ركعة ، ثم يقعد ثم يصلى ركعة و يسجد للسهو . م : و لو شك في صلاته أنه هل كبر للافتتاح أم لا ؟ هل أصابت التجاسة التوب أم لا ؟ هل أحدث أم لا ؟ هل مسح رأسه أم لا ؟ إن كان ذلك أول مرة استقبل الصلاة ، و إن كان يقع له مثل ذلك كثيرا جاز له المضى . و لا يلزمه الوضوء و لا غسل الثوب . و فى الفتاوى العتاية : و لو شك هل كبر ؟ قبل : إن كان فى الركعة الأولى بعيد التكبير ، و إن كان فى الركعة الثانية لا بعيد . م : رجل دخل فى صلاة الظهر ثم شك أنه هل صلى الفجر أم لا فلما فرغ من الصلاة يقرن أنه لم يصل الفجر : فانه يصلى الفجر ثم يعيد الظهر ، و كذا لو تذكر يوم الجمعة وقت الخطبة أنه لم يصل الفجر : فانه يقوم و يصلى الفجر و لا يسمع الخطبة . مصلى الظهر إذا صلى ركعة بنية الظهر ثم شك فى الثانية أنه فى العصر ثم شك فى الثالثة أنه فى الطلوع ثم شك فى الرابعة أنه فى الظهر قالوا : هو يكون فى الظهر ، و الشك ليس بشيء . الحاتية : و إذا شك فى سجود السهو أنه سجد سجدة أو سجدتين فطال تفكره ثم تذكر لا سهو عليه . الحجة : رجل صلى فتذكر فى آخر الصلاة أنه ترك ركنا منها و لا يعلم أى ركن هو ؟ قال : إن كان الفجر أو الوتر يستقبل ، و إن كان فى الصلاة التى هى ذوات الأربع أو المغرب سجد سجدة و تشهد و صلى ركعة بعدها و سجد بسجدة السهو ، و قد تمت صلاته يقرن . الفتاوى العتاية : و لو دخل فى الظهر مع الإمام و قد سبق بركعة و نام فى ركعة و شك فى ركعة و أحدث فى الرابعة فذهب و توجهاً ثم جاء و على الإمام سهو قال : يؤخر المشكوك بكل حال فىأتى ركعتين بغير قراءة التى نام فيها و التى أحدث فيها و يقعد ، ثم يصلى ركعة بقراءة التى سبق بها ثم يقعد ، و يأتى الركعة التى شك فيها . م : رجل صلى ركعتين ثم

شك أنه مقيم أو مسافر فسلم في حالة الشك ثم علم أنه مقيم : فانه يعيد صلاة المقيمين .
وفي الفتاوى العتائية : لو شك في صلاته أنه مسافر أو مقيم صلى أربعاً ، وقعد على الثانية احتياطاً .

م : مسائل الاختلاف الواقع بين الإمام والقوم

وإذا وقع الاختلاف بين الإمام والقوم فقال القوم : صليت ثلاثاً ، وقال الإمام : صليت أربعاً ، فإن كان بعض القوم مع الإمام يؤخذ بقول من كان مع الإمام و يترجح من كان مع الإمام بسبب الإمام ، وإن لم يكن بعض القوم مع الإمام ينظر : إن كان الإمام على يقين لا يعيد الصلاة - وفي الفتاوى العتائية : وأعاد القوم - م : وإن لم يكن على يقين أعاد بقولهم . هكذا ذكر المسألة في واقعات الناطقي ، ورأيت في موضع آخر : إذا كان مع الإمام رجل واحد يترجح قوله بسبب الإمام ولا تعاد الصلاة ، وإذا لم يكن مع الإمام أحد أعاد الإمام الصلاة وأعاد القوم معه مقتدين به صح اقتداؤهم . وفي واقعات الناطقي : إمام صلى بقوم وذهب قال بعضهم : هي الظهر ، وقال بعضهم : هي العصر ، فإن كان في وقت الظهر فهي الظهر ، وإن كان في وقت العصر فهي العصر ، لأن الظهر شاهد لمن يدعى ما يوافق بطله ، فإن كان مشكلاً - وفي الفتاوى العتائية : بأن كان غيباً - م : جاز للفريقين ما يزرعه في القياس ، بمنزلة قطرة من الدم وقمت من خلف الإمام ولا يدري من هي ، لأن الشك في وجوب الإعادة والإعادة لا تهب بالشك . وفي فتاوى أهل سمرقند : إذا صلى الإمام بقوم واستيقن [واحد منهم أن الإمام صلى أربعاً ويستيقن واحد منهم أنه صلى ثلاثاً والإمام والقوم في شك فليس على الإمام والقوم شيء . ولا يستحب للإمام الإعادة ، وعلى الذي استيقن]^١ بالنقصان الإعادة لأن يقينه لا يطل يقين غيره ، وفي الظهيرية : ولا إعادة على الذي يقن بالتام ، م : وزاد في المنتقى : وكذلك إذا كان اثنين ، فإن كان الإمام استيقن بالنقصان واحد منهم يستيقن

بالتام يقتدى القوم بالإمام . إذا شك الإمام فأخبره عدلان يأخذ بقولها ، لأنه لو أخبره عدل يستحب أن يأخذ بقوله فإذا أخبر عدلان يجب الأخذ بقولها ، بخلاف ما إذا شك الإمام والقوم واستيقن واحد بالتام واستيقن واحد من القوم بالنقصان حيث يبعد الذى استيقن بالنقصان ، وصلاة القوم والإمام تامة . ولو شك الإمام والقوم واستيقن واحد من القوم بالنقصان الأحب أن يعيدوا - و فى الظهيرية : احتياطا إن كان ذلك فى الوقت - م : فإن لم يعيدوا ليس عليهم شيء حتى يكون رجلا عدلان . رجل صلى وحده أو صلى بقوم فلما سلم أخبره رجل عدل : أنك صليت الظهر ثلاث ركعات ، قالوا : إن كان عند المصلى أنه صلى أربع ركعات لا يلتفت إلى قول المخبر ، وإن شك المصلى فى المخبر أنه صادق أو كاذب روى عن محمد أنه يعيد احتياطا ، وإن شك فى قول رجلين عدلين أعاد صلاته ، وإن لم يكن المخبر عدلا لا يقبل قوله ، و فى الظهيرية : قال محمد بن الحسن : أما أنا فأعيد بقول واحد عدل بكل حال . م : رجل صلى بقوم فلما صلى ركعتين وسجد السجدة الثانية شك أنه صلى ركعة أو ركعتين أو شك فى الرابعة والثالثة فلاحظ إلى من خلفه ليعلم بهم إن قاموا قام هو معهم وإن قعدوا قعد يتمدد بذلك ، فلا بأس به . ولا سهو عليه . و فى نوادر إبراهيم عن محمد رحمه الله : صلى الإمام بقوم فقال له عدلان : أنك لم تتم الصلاة ، أعاد الصلاة . و فى الجامع الصغير : محمد عن يعقوب عن أبي حنيفة فى رجل تذكر وهو راكع أو ساجد أن عليه سجدة فأنحط من ركوعه فسجدها أو رفع رأسه من سجوده فسجدها فإنه يعيد الركوع والسجود ، يريد على سبيل الأولوية . وإن لم يعد أجزاءه ، واختلف المشايخ فى تعليل المسألة ، بعضهم قالوا : إنما يعيد ليكون الصلاة على الولاية والترتيب - والله أعلم .

الفصل التاسع عشر فى وقت لزوم الفرض

الأصل عند أبى الحسن الكرخى رحمه الله أن وجوب الصلاة يتعلق بآخر الوقت ، وأوله سبب الأداء . وكان ابن شجاع يقول : الوجوب يتعلق بأول الوقت وجوبا موسعا ،

ويتضح بآخر الوقت، وفي التفريد: وبه قال الشافعي - وعلى هذا كل عبادة موقفة يتسع فيها وقتها لإداء أمثلها. واختلف قول أبي الحسن فيما إذا صلى في أول الوقت، ففي قول يقع فرضا ويتعين ذلك الوقت للوجوب فيه، وفي قول يتوقف فيه فإن بلغ آخر الوقت وهو أهل للوجوب وقع فرضا، وإن خرج من أن يكون أهلا كان قلا، وفي قول الواقع قل فاذا بلغ آخر الوقت سقط به الفرض. واختار القاضي الإمام أبو زيد الدبوسي رحمه الله أن الوقت جعل سببا للإداء، وكل الوقت ليس بسبب لأنه ظرف الإداء فلا يمكن أن يجعل كل الوقت سببا بل السبب جزء منه، فاذا وجد الجزء الأول جعلناه سببا لوجوده وعدم غيره، وعند فواته يجعل الجزء الذي يليه سببا، هكذا إلى آخر الوقت. فاذا شرع في الإداء تعين الجزء الذي تقدم على الشروع سببا ضرورة بصحيح الإداء، وفي الظهيرية: لكن السبب الجزء الذي يتصل به الإداء.

٣: واختلف أصحابنا في حكم آخر الوقت، فقال أكثرهم: الوجوب يتعلق بمقدار التحريم من آخر الوقت، وقال زفر رحمه الله: يتعلق إذا بقي من الوقت مقدار ما يؤدي فيه الصلاة، وهذا القول اختيار القدوري، والأول اختيار الشيخ أبي الحسن الكرخي والمحققين من أصحابنا كالقاضي أبي زيد وغيره - ومرة الاختلاف تظهر في الحائض إذا طهرت في آخر الوقت، والصبي يبلغ، والكافر يسلم، والمجنون والمنعم عليه يفيقان، والمسافر إذا نوى الإقامة، والمقيم إذا سافر، فلي قول أكثر أصحابنا يجب وتغير الفرض إذا بقي من الوقت مقدار ما يوجد منه التحريم، وعند زفر ومن تابعه من أصحابنا لا يجب ولا يتغير الفرض إلا إذا أدرك من الوقت ما يمكن الإداء فيه. قال: وإذا اعترضت هذه العوارض في آخر الوقت سقط الفرض بالإجماع، أما على قول أبي الحسن الكرخي وأكثر أصحابنا فلا يلزم الوجوب يتعلق بآخر الوقت وهذه العوارض مانعة من الوجوب، وأما على قول زفر رحمه الله فلا يلزم التكليف زال في البعض فيزول في الكل.

ولو أن غلاما صلى المشاء ونام واحتمل في منامه ولم يستيقظ حتى طلع الفجر هل يجب عليه قضاء المشاء؟ اختلفوا فيه، قال بعضهم: ليس عليه ذلك؛ وقال بعضهم: عليه ذلك، هو المختار، وإن استيقظ قبل طلوع الفجر فعليه قضاء المشاء إجماعاً - وهذه واقعة محمد رحمه الله سئل عنها أبو حنيفة فأجاب بما قلنا، فأعاد المشاء.

الفصل العشرون في قضاء الفائتة

يجب أن يعلم بأن الترتيب في الصلوات المكتوبات فرض عندنا - وفي النبايع: حتى لا يجوز أن يقدم بعضها على بعض - م: وقال الشافعي رحمه الله: سنة، لما روى ابن عمر أن النبي عليه الصلاة والسلام قال: "من نام عن صلاة أو نسيها فلم يذكرها إلا وهو مع الإمام فليصل التي هو فيها، ثم ليصل التي ذكرها، ثم ليصل التي صلاها مع الإمام"؛ فهذا دليل على فرضية الترتيب، وبهذا الحديث أخذ أبو يوسف من أدله إلى آخره، ومحمد لم يأخذ بأوله وأمر بقطع الصلاة التي هو فيها عند تذكر الفائتة حملاً بقوله عليه السلام "من نام عن صلاة أو نسيها فليصلها إذا ذكرها فان ذلك وقتها" لجعل وقت التذكر وقت الفائتة، فإذا صلى فيه غيرها لم يؤد الصلاة في وقتها فلا يجوز، والمعنى فيه هو أن الصلوات المكتوبات وجبت مرتبة وقتاً وفعلًا فالترتيب وإن سقط من جهة الوقت لمكان العذر وجب أن يراعى من جهة الفعل، وكان الحسن بن زياد رحمه الله يقول: إنما يجب مراعاة الترتيب على من علم به لا على من لم يعلم به. الهداية: [ومن فاتته صلاة قضاها إذا ذكرها وقدمها على فرض الوقت] م: فلو أنه نسي صلاة ثم ذكرها في وقت الثانية وصلى الثانية وهو ذاكر للنسية وفي الوقت سعة لم يجوز.

وأما الترتيب في بعض أعمال الصلاة فليس بفرض عندنا، حتى أن من أدرك الإمام في أول الصلاة ونام خلفه أو سبقه الحدث فسبقه الإمام ثم اتبعه أو توجأ وعاد فعليه أن يقضى أولاً ما سبقه الإمام به ثم يتابع إمامه إذا أدركه، فلو تابع الإمام أولاً قبل قضاء (١) من أر، خ، س، و غيرها.

ما لم يصل و صلى القضاء بعد تسليم الإمام جاز عندنا . و كذلك فى الجمعة إذا زاحمه الناس فلم يقدر على أداء الركعة الأولى مع الإمام بعد ما اقتدى به وبقى قائما كذلك ثم أمكنه الاداء مع الإمام فانه يؤدى الركعة الأولى أولا ، و لو أنه أدى الركعة الثانية أولا مع الإمام ثم قضى الركعة الأولى بعد فراغ الإمام جاز عندنا . وفى الحجة : الترتيب فى أفعال الصلاة عند زفر و الشافعى ورحمهما الله فرض - م : فإذا ثبت أن الترتيب فى الصلوات المكتوبة فرض عندنا فنقول : هذا الترتيب يسقط بمذنب النسيان . وفى البناء : و بما هو فى معنى النسيان كن صلى الظهر على ظن أنه على طهارة و هو ذا كر للظهر ثم صلى العصر على طهارة و هو ذا كر للظهر ثم علم أنه صلى الظهر على غير طهارة ، وفى الخاتمة : و لو تذكر صلاة نسيها بعد ما أدى وقته جازت الوقية ، م : و أما إذا ذكرها بعد أيام فقد ذكر الشيخ غفر الإسلام على البزدوى أنه لا يجوز الوقية أيضا ، وفى الخاتمة : إلا إذا كانت الفوائت ستا أو أكثر ، م : و ذكر محمد فى الأصل أنه يجوز الوقية [و هكذا ذكر الحاكم فى المتقى عن بشر بن الوليد عن أنى يوسف يجوز الوقية]^١ و هكذا ذكر الشيخ الإمام أبو الليث فى عيون المسائل و عليه الفتوى ، م : و يسقط بضيق الوقت و بكثرة الفوائت . وفى الخلاصة [الخاتمة : حتى لو لم يقدر عند كثرة الفوائت على أداء الكل فى الوقت لا يلزمه الترتيب ، وفى الخاتمة :]^١ و تفسير ضيق الوقت أن يكون الباقي من الوقت مقدار ما لا يسع فيه الوقية و المتروكة جميعا ، فان كان يسع فيه الوقية و المتروكة يكون واسعا ، و إن كانت المتروكة أكثر من واحد و الوقت لا يسع جميع المتروكات مع الوقية لكن يسع بعضها مع الوقية لا يجوز الوقية ما لم يقض ذلك البعض الذى يسه الوقت ، و قيل : على قول أبى حنيفة يجوز لأنه ليس بالصرف إلى هذا البعض أولى من الصرف إلى ذلك البعض ، وفى الخلاصة الخاتمة : و إذا خرج ذلك الوقت يلزمه الترتيب فى الوقت الثانى . و كذلك عن النسيان لا يظهر حكم الترتيب ما دام ناسيا ، فإذا تذكر

(١) من أر ، خ ، س و غيرها .

يلزمه ٠ م : ثم اختلف المشايخ فيما بينهم أن العبرة لأصل الوقت أم للوقت المستحب الذى لا كرامة فيه ؟ قال بعضهم : العبرة لأصل الوقت ، وقال بعضهم : العبرة للوقت المستحب الذى لا كرامة فيه ، وقال الطحاوى : على قياس قول أبي حنيفة وأبي يوسف العبرة لأصل الوقت ، وعلى قول محمد العبرة للوقت المستحب - ياتيه : إذا شرع فى العصر وهو ناس للظهر ثم تذكر الظهر فى وقت لو اشتغل بالظهر يقع العصر فى وقت مكروه فعلى قول من قال العبرة لأصل الوقت يقطع العصر ويصلى الظهر ثم يصلى العصر ، وعلى قول من قال العبرة للوقت المستحب يمضى فى العصر ثم يصلى الظهر بعد غروب الشمس ، التباس : ولو تذكر بعد إحرار الشمس أنه لم يصل العصر والظهر فإنه يصلى العصر ولا يصلى الظهر ولو صلى الظهر لا يجوز . وإذا تذكر الرجل فى صلاة الجمعة أنه لم يصل الفجر إن كان بحال لو اشتغل بالفجر يفوته الوقت والجمعة جميعا فإنه يمضى على الجمعة ثم يصلى الفجر بعدها ، وإن لم يخف فوتها جميعا يقضى الفجر ثم يدخل مع الإمام ، وإن كان يخاف فوت الجمعة ولا يخاف فوت الوقت فإن عند أبي حنيفة وأبي يوسف يصلى الفجر ثم يصلى الظهر فى وقت الظهر ، وقال محمد : يصلى الجمعة ثم يقضى الفجر بعدها ، فأبو حنيفة وأبو يوسف لم يجعلوا فوت الجمعة عذرا لترك الترتيب ، ومحمد جعله عذرا ، كذلك هنا على قولها يجب أن يفسد العصر وعليه أن يصلى الظهر ثم العصر فى الوقت المكروه ، وعلى قول محمد يمضى على صلاته ٠ م : وإن افتتح العصر فى أول وقتها وهو ناس للظهر ثم احمرت الشمس ثم ذكر الظهر مضى فى العصر ، وهذا نص على أن العبرة للوقت المستحب ، وإن افتتح العصر فى أول وقتها وهو ذاكر للظهر ثم احمرت الشمس قطع العصر ثم يستقبلها مرة أخرى ، وفى الجامع الصغير الحسامى : وبعتبر ضيق الوقت عند الشروع ، وفى الخاتمة : لو افتتح العصر فى أول الوقت وهو ذاكر أنه لم يصل الظهر فأطال حتى غربت الشمس لا يجوز عصره . وفى الكافى : إلا أن يقطع ويشرع عند ضيق الوقت ٠ م : ولو افتتح العصر فى آخر وقتها فلا صلى ركعتين

غربت الشمس ثم تذكر أنه لم يصل الظهر فإنه يتم العصر ثم يقضى الظهر . لأنه لو افتتح العصر في آخر وقتها مع تذكر الظهر فإنه - يجوز ، فهذا أولى ، وفي شرح الطحاوى : القياس أن يفسد العصر لأن العذر قد زال فيراعى فيه الترتيب . [م : ٢] : و لو تذكر في وقت العصر أنه لم يصل الظهر وهو متمكن من أداء الظهر قبل تغير الشمس إلا أن عصره أو بعض عصره يقع بعد التغير عندنا يلزمه الترتيب [م : ١] ولا يجوز أداء العصر قبل قضاء الظهر ، وعلى قول الحسن لا يلزمه الترتيب إلا إذا تمكن من أداء الصلاتين قبل التغير .

الحجة : إذا ذكر الفجر في آخر وقت الظهر فوقع على ظنه أن الوقت لا يحتمل الصلاتين فافتتح الظهر فصلاهما وقد بقى من وقت الظهر بعضه نظر فيه ، فإن كان ما بقى من وقت الظهر ما أمكنه أن يصلى فيه الفجر ثم الظهر لم يحزه إلى صلى وعليه أن يقضى الفجر ثم يعيد الظهر ، وكذلك إن بقى من الوقت مقدار ما يصلى الفجر ويصلى من الظهر ركعة . الفتاوى النائية : و لو تذكر في وقت الفجر أنه لم يصل العشاء و ظن ضيق الوقت و صلى الفجر ثم تبين أنه كان في الوقت سعة ثم إن غاف فوات الوقت يعيد الفجر ولا يشتغل بالعشاء ، فإذا صلى الفجر تبين أنه كان في الوقت سعة فيعيد الفجر هكذا مرة بعده أخرى ، فلو اشتغل بالعشاء و لم يعد الفجر فلما قدم المقدمة الأخيرة طلعت الشمس قبل التشهد كان لجزءه جائزة لأنه تبين أن الوقت كان ضيقا ، وإن طلعت الشمس بعد التشهد فكذلك عند أبي حنيفة ، وعندهما فسد لجزءه .

مسافر صلى المغرب شهرا ركعتين فالمقارب كلها لا يجوز ، وبعد المغرب الأول لا يجوز العشاء والفجر والظهر والعصر والمغرب ، فصار ستة ثم يجوز غدا بعده جميعا سوى المغرب ، وعند أبي حنيفة ينقلب جائزا ٢٠ م : ٢ : وأما بكثرة الفوائت قال زفر رحمه الله : الترتيب لا يسقط بكثرة الفوائت إذا كان الوقت يسع لها وللوقية ، وحد (١) من أر ، خ ، س و غيرها .

الكثرة في ظاهر الرواية أن تصير الفوائت ستا . وروى محمد بن همام عن أصحابنا أن تصير الفوائت خمسا ، والصحيح ظاهر الرواية ، في القدوري : قال أبو حنيفة وأبو يوسف : إذا فاتت ست صلوات ودخل وقت السابعة سقط الترتيب [الهداية : وهو الأصح ، م : وقال محمد : إذا دخل وقت السادسة سقط الترتيب]^١ ، وفي النابيع : فالسابعة جائزة ، وكذا روى عبد الله البلخي عن أصحابنا ، وفي الخلاصة الحانية : وقال ابن أبي ليل : من ترك صلاة لا يجوز صلاة ستة بعدها ، وقال زفر رحمه الله : لا يجوز صلاة شهر بعدها ، وقال بشر : لا يجوز صلاة عمره بعدها . الخلاصة : ولو صلى وهو ذاكر للفائتة معتقدا أنه يجوز يلزمه الإعادة ، خلافا لزفر رحمه الله . م : ومن تذكر صلوات عليه وهو في الصلاة قد حكي عن الشيخ الفقيه أبي جعفر أن مذهب علمائنا أن تقسد صلاته ، قال : ولكن لا تقسد حين ذكرها بل يتمها ركعتين ويميدها تطوعا سواء كانت الفوائت قديما أو حديثا . الفتاوى العتبية : الصبي إذا بلغ ، صلى صلاة واحدة في وقتها يصير صاحب ترتيب ، كالمرأة إذا بلغت ورأت دما صحيحا تصير صاحبة عادة بمرة واحدة .

م : ثم إذا كثرت الفوائت حتى سقط الترتيب لأجلها في المستقبل سقط الترتيب في نفسها أيضا ، حتى قال أصحابنا فيمن كان عليه صلاة شهر فصلى ثلاثين لم يجرأ ثم صلى ثلاثين عصرا هكذا : أجزاء . وفي الحانية . فإن كان بين الأولى والثانية فوائت ستة يجوز له قضاء الثانية . وإن كان دونها لا يجوز ما لم يقض ما قبلها . م : ثم الفوائت نوعان قديمة وحديثة ، فالحديثة تسقط الترتيب بلا خلاف ، وفي القديمة اختلاف المشايخ - تفسير القديمة : رجل ترك صلاة شهر في حال شبابه مجانة وفسقا ثم ندم على ما صنع واشتغل بأداء الصلوات في مواعيها قبل أن يقضى تلك الصلوات ترك صلاة ثم صلى صلاة أخرى وهو ذاكر لهذه المتروكة الحديثة ، قال بعض المتأخرين من مشايخنا : لا تجوز هذه الصلاة ، ويجعل الماضي من الفوائت كأن لم يكن احتياطا وزجرا عن التهاون ، وفي (١) من ار ، خ ، م وغيرها .

النايع : و هو الصحيح ، م : وبعضهم قالوا : يجوز ، وعليه الفتوى . ثم في كل موضع سقط الترتيب بحكم كثرة الفوائت ثم عاد الفوائت إلى القلة بالقضاء هل يعود الترتيب الأول ؟ فمن عهد فيه روايتان ، وقد اختلف المشايخ فيه - يانه : إذا ترك الرجل صلاة نهر و قضاها إلا صلاة أو صلاتين ثم صلى صلاة دخل وقتها و هو ذاكر لما بقى عليه بعض مشايخنا قالوا : لا يجوز ، و هو إحدى الروايتين عن محمد ، و بعضهم قالوا : يجوز : وعليه الفتوى . وفي الخاتمة : فان بقيت الفوائت سنا جازت السابعة الوقتية . م : و روى ابن سماعه عن محمد في رجل ترك صلاة يوم و ليلة ثم صلى من الغد مع كل صلاة صلاة أمسية أن الامسيات كلها صحيحة قسمها أو أخرها . و أما اليوميات فان بدأ بها فهي فاسدة كلها لانه متى أدى شيئا من الوقتيات صار سادسة المتروكات ، إلا أنه إذا قضى متروكة بعدها عادت المتروكات خمسا . ثم لا يزال هكذا فلا يعود إلى الجواز ، و إن بدأ بالامسيات و أخر اليوميات فاليوميات فاسدة إلا العشاء الأخيرة جائزة ، و أما فسادها وراء العشاء الأخيرة من اليوميات لانه كلما صلى أمسية عادت الفوائت أربعة قدسدت الوقتية ضرورة . و أما العشاء الأخيرة كما ذكر من الجواب أنها جائزة محمول على ما إذا كان الرجل جاهلا لانه صلاها و عنده أنه لم يبق عليه فائتة فصار كالناسي ، و أما إذا كان الرجل عالما لا يحزبه العشاء الأخيرة أيضا لانه صلاها و عنده أن عليه أربع صلوات - و هذه الرواية هي التي ذكرناها قبل هذا أن على إحدى الروايتين عن محمد إذا كثرت الفوائت و سقط الترتيب ثم عادت الفائتة إلى القلة يعود الترتيب . قال في الاصل : رجل صلى الظهر على غير وضوء ثم صلى العصر على وضوء ذاكرا لذلك و هو يحسب أنه يحزبه فعليه أن يعيدهما جميعا ، قال الشيخ شمس الأئمة الحلواني : معنى المسألة أنه صلى الظهر بنفي وضوء ناسيا ، فانه لو تعمد ذلك يكفر في أصح القولين لا محابنا ، فان أعاد الظهر وحدها ثم صلى المغرب و هو يظن أن العصر له جائز قال : يحزبه المغرب و يعيد العصر فقط و لو كان عنده أن العصر لا يحزبه لا يجوز له المغرب نص عليه

ابن سماعة عن محمد رحمه الله . وكذلك الرجل صلى الظهر بغير وضوء تام بأن ترك مسح الرأس ناسيا وظن أن وضوءه تام فإنه يحزبه العصر أيضا إذا مسح الرأس أو جدد الوضوء للعصر . فإن لم يصل الظهر حتى صلى المغرب وهو ذاكر للظهر لا يحزبه المغرب ، وعلى قول الحسن بن زياد يحزبه المغرب إذا كان يجهل أن الترتيب ركن أو فرض كما ذكرنا قبل هذا . وكثير من مشايخ بلخ أخذوا بقول الحسن بن زياد .

م : رجل ترك الصلاة شهرا ثم أراد أن يقضى المتروكات فيقضى ثلاثين لجرا دفعة واحدة ، ثم ثلاثين ظهرا ، ثم ثلاثين عصرا هكذا فعل في جميع الصلوات ، قال الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل : الفجر الأول جائزة ، و الفجر من اليوم الثاني فاسدة لأن قبلها أربع متروكات ظهر اليوم الأول وعصره ومغربيه وعشاؤه و الفجر من اليوم الثالث جائزة لأن قبلها ثمانى صلوات أربع من اليوم الأول وأربع من اليوم الثاني ، ثم ما بعدها من صلوات الفجر إلى آخر الشهر جائزة . أما صلاة الظهر فالظهر من اليوم الأول جائزة لأنه ليست قبلها متروكة ، و ظهر اليوم الثاني فاسدة لأن قبلها ثلاث صلوات من اليوم الأول ، و صلاة الظهر من اليوم الثالث جائزة لأن قبلها ست صلوات متروكة ثلاث من اليوم الأول و ثلاث من اليوم الثاني ، و ما بعدها من صلاة الظهر إلى آخر الشهر جائزة . و أما صلاة العصر فالعصر من اليوم الأول جائزة لأنه ليست قبل العصر متروكة من ذلك اليوم ، و صلاة العصر من اليوم الثاني فاسدة لأن عليه المغرب والعشاء من اليوم الأول ، و صلاة العصر من اليوم الثالث فاسدة لأن قبلها المغرب والعشاء من اليوم الأول و المغرب والعشاء من اليوم الثاني . و صلاة العصر من اليوم الرابع جائزة لأن عليه قبلها ست صلوات من ثلاثة أيام ، و كذلك كل عصر إلى آخر الشهر جائزة . و أما صلاة المغرب فصلاة المغرب من اليوم الأول جائزة لأنه ليست قبلها متروكة ، و صلاة المغرب من اليوم الثاني فاسدة لأن قبلها متروكة وهى العشاء من اليوم الأول ، و صلاة المغرب من اليوم الثالث فاسدة لأن قبلها

صلاتين متروكتين العشاء من اليوم الأول والعشاء من اليوم الثاني ، و صلاة المغرب من اليوم الرابع فاسدة لأن قبلها ثلاث صلوات عشاء اليوم الأول وعشاء اليوم الثاني وعشاء اليوم الثالث ، ومن اليوم الخامس كذلك لأن قبلها أربع صلوات ، ومن اليوم السادس كذلك لأن قبلها خمس صلوات ، ثم بعدها من صلاة المغرب إلى آخر الشهر جائزة . و أما صلاة العشاء فكلها جائزة لأنه ليست قبلها صلاة متروكة - وهذه المسألة على الترتيب الذى قلنا إنما يستقيم على إحدى الروايتين عن محمد ، و أما على قول من يقول من المشايخ أن الترتيب لا يعود وإن قل الفوائت نهموز الصلوات كلها ، و فى الخلاصة الحاتية : و هو الصحيح .

م : رجل صلى العصر و هو ذا رآه لم يصل الظهر فهو فاسد ، إلا أن يكون فى آخر الوقت ، لكن إذا فسدت الفرضية لا يطل أصل الصلاة عن أبي حنيفة و أبى يوسف رحمهما الله ، و فى شرح الطحاوى . و عليه أن يصل ركعتين و يسلم ثم يقضى الفائتة ثم يصل العصر ، م : و عند محمد يطل - و المسألة معروفة ، ثم عند أبى حنيفة : فرضية العصر تفسد فسادا موقوفا حتى لو صلى ست صلوات أو أكثر و لم يعد الظهر عاد العصر جائزا و لا يجب إعادته ، و عندهما يفسد فسادا بانا لا جواز لها بحال ، قال مشايخنا : و إنما لا يجب إعادة الفوائت عند أبى حنيفة رحمه الله إذا كان عند المصلى أن الترتيب ليس واجب و أن صلاته جائزة . أما إذا كان عنده فساد الصلاة بسبب الترتيب فعليه إعادة الكل كما قال أبو يوسف و محمد رحمهما الله - و من هذا الجنس مسألة أخرى : أن من ترك خمس صلوات ثم صلى السادسة فهذه السادسة موقوفة ، فإن صلى السابعة بعد ذلك جازت السابعة بالإجماع و جازت السادسة لجواز السابعة عند أبى حنيفة . الخاوى : و لو ترك خمس صلوات ثم صلى بعدها السادسة و هو ذا كر للحسن و أنه يصل الخمس بعيد السادسة لإجماعا ، و إن لم يصل الخمس و لم يعد السادسة حتى صلى السابعة و هو ذا كر للخمس فالسابعة جائزة لإجماعا ، و يقضى الخمس المتروكة و السادسة أيضا عندهما ، و قال أبو حنيفة لا يعيد .

الذخيرة: مسافر صلى شهرا و قصر المغرب فلي قول أبي حنيفة يعيد صلوات المغرب بأسرها ولا شيء عليه فيها سواها، وعلى قول أبي يوسف ومحمد يقضى مع صلوات المغرب أربع صلوات أخرى: العشاء الأولى والفجر والظهر والمغرب، وبعض مشايخنا قالوا: يقضى ست صلوات من كل عشر صلوات . م: رجل ترك الظهر وصلى بعدها ست صلوات وهو ذاكر للترك كان عليه المترك لا غير، قال أبو يوسف ومحمد: يقضى المترك وخمسا بعدها، ولو صلى بعد المترك خمس صلوات ثم قضى المترك كان عليه إعادة الخمس التي صلاها في قولهم جميعا، وفي السنن: ولو صلى السادسة قبل الاشتغال بالقضاء صح الخمس عنده . وقال شمس الأئمة السرخسي: وهذه هي التي يقال لها: «واحدة تفسد خمسا» . وواحدة تصح خمسا .

م: قال محمد في الجامع الصغير: رجل صلى الفجر وهو ذاكر أنه لم يوتر فالفجر فاسد، إلا أن يكون في آخر الوقت يخاف أن يفوته الفجر فيكون الفجر تاما، وقال أبو يوسف ومحمد: الوتر لا يفسد الفجر، وفي البناء: ويقضى الوتر إذا فات بالإجماع. وفي السنن: إن أوتر في وقت العشاء قبل أن يصلي العشاء وهو ذاكر لذلك لم يحزه بالاتفاق . وفي الكافي: ولو صلى العشاء بلا وضوء ثم توضأ وصلى السنة والوتر ثم علم أنه صلى العشاء بلا وضوء يعيد العشاء عنده والسنة ولا يعيد الوتر، وعندهما يعيد الوتر أيضا .

القيمة: سئل القاضي عن الرجل إذا تذكر في الوتر المغرب أو المغرب؟ فقال: ليست هذه بفروضة فيجب أن لا يفسد الوتر لأنه ليس له وقت في نفسه وهو نبع للعشاء . ويجوز أن يقال: يفسد . ورجح القول الأول، قال رضي الله عنه: وعلى قياس قول أبي حنيفة ينبغي أن يفسد . وسئل الحنفي عن رجل شافى المذهب ترك صلاة سنة أو سنتين ثم انتقل إلى مذهب أبي حنيفة [كيف يجب عليه القضاء أيقضيها على مذهب الشافعي أم على مذهب أبي حنيفة] ؟ قال: على مذهب أبي حنيفة إن كان

قضى بعد أن يستند جوارزا جاز . و سئل عن امرأة فوت أربع ركعات فرضا أو قلا وصلت ركعتين أو ثلاثا ثم حاضت هل يجب عليها أن تقضى تلك الصلاة بعد ما طهرت ؟ فقال : لا - قال رضى الله عنه : جوابه في الفرض صواب ، أما النفل فقد ذكر السرخسى أنه يجب عليها ذلك . و سئل عن رجل افتتح صلاة السنة أربعاً قبل صلاة الظهر فصل ركعتين فأقام المؤذن ثم سلم في التشهد الأول و شرع في الفريضة مخافة فوت التكبير الأولى هل يقضى بعد الفريضة ركعتين أم أربعاً ؟ فقال : قالوا يقضى أربعاً - قال رضى الله عنه : و ذكر الإمام السرخسى أنه لا يلزمه قضاء شيء عند أبي حنيفة و محمد خلافاً لأبي يوسف ، قال السرخسى : و كان شيخنا الحلواني يقول : الأوجه عندى أن يقضى ركعتين . و سئل والذى عن الإمام إذا تذكر الفائتة بعد ما فرغ و خلفه مسبوقون و لاحقون صلاة من تفقد ؟ قال : إن كان قبل السلام تفقد صلاتهم جميعاً . و سئل أيضاً عن شرع في مصر ثم غربت الشمس في خلاله ثم اقتدى به لإنسان في هذا المصّر هل يصح اقتداؤه ؟ فقال : نعم : إن لم يكن الإمام مقبلاً و المقتدى مسافراً .

الصيرفة : امرأة تركت صلاة الحاضت و طهرت فصلت مع تذكر تلك الفائتة قال : لا يجوز . فتاوى الحجة : ثلاثة نفر صلوا بجماعة كل واحد منهم أم صاحبه في صلاتهم أحدهم في الظهر و الآخر في المصّر و الآخر في المغرب و قد قطرت قطرة دم من أحدهم و لا يدري من هو : فصلاة الكل جائزة حتى يظهر أن القطرة من وقعت ، فإن توضؤوا جميعاً ثم اقتدى بعضهم ببعض فما لم يحض أكثر من يوم و ليلة لم يصح الاقتداء به ، لأنه اقتدى به و في زعمه أن إمامه ترك صلاة حيث صلاها بغير الطهارة . فإذا صلى بعد ذلك ست صلوات سقط الترتيب لحاز اقتداء البعض بالبعض .

م : و عما يتصل بهذا الفصل إذا وقع الشك في الفوائت :

رجل نسي صلاة و لا يدري أى صلاة نسيها و لم يقع تحريره على شيء يعيد صلاة يوم و ليلة عدنا حتى يخرج مما عليه يقين ، و في الحائض : و هو الأحرط ، و في الناييم :

قال الفقيه وبه نأخذ، م: وقال بعض مشايخ بلخ رحمهم الله: يصلى الفجر بتحرمة ثم المغرب بتحرمة ثم يصلى أربع ركعات وينوى ما عليه من صلوات هذا اليوم واليلة، وقال سفيان الثوري: يصلى أربع ركعات - وفي الحجة: بنية أقرب صلاة إليه قضاء - م: ويقعد على رأس الركعتين ورأس الثالثة ورأس الرابعة - وفي الحجة: ويقرأ في الأربع - م: وينوى ما عليه من صلوات يوم و ليلة، فيجزيه من أى صلاة فائتة فلا حاجة إلى قضاء الخمس أو الثلاث، وفي الحجة: وهذا ضعيف لأن نية الصلاة المبنية شرط. وفي الخلاصة الحائية: ولو ترك صلاة واحدة من يوم و ليلة ولا يدرى أية صلاة هي فصلى صلاة واحدة من غير تحرى جاز في الحكم وسقطت عنه المتروكة - م: وإذا نسي صلاتين من يومين ولا يدرى أى صلاتين هما؟ قال: يعيد صلوات يومين، هكذا رواه أبو سليمان عن محمد. وعلى هذا إذا نسي ثلاث صلوات من ثلاثة أيام لا يدرى أى صلوات هن؟ قال: يعيد صلاة ثلاثة أيام و لياليها، رواه إبراهيم عن محمد رحمه الله، وفي شرح الطحاوى: أنه يتحرى في ذلك إن كان أكبر رأيه على شئ. يصلى ذلك أولا. م: ولو ترك صلاتين من يومين الظهر والعصر ولا يدرى أيتهما أولا ولا يقع تحريمه على شئ. قال أبو حنيفة رحمه الله: فانه يصلى إحدى الصلاتين مرتين والآخرى مرة احتياطاً - وفي واقعات الناطقى: وبه نأخذ، فان بدأ بالظهر ثم بالعصر ثم بالظهر كان أفضل، وإن بدأ بالعصر ثم بالظهر ثم بالعصر يجوز أيضا لأنه صار مؤديا ومراعيا للترتيب ييقن وتقع إحداهما نافلة، وعندهما إن لم يقع تحريمه على شئ. يصلى كل صلاة مرة، فان شاء بدأ بالظهر وإن شاء بدأ بالعصر، وفي الفتاوى العتائية: وهو رواية عن أبي حنيفة وهو المختار، م: ومن مشايخنا من قال: لا خلاف بينهم فان ما قاله أبو حنيفة جواب الأفضل وما قاله جواب الحكم، ومنهم من حقق الخلاف، وفي المنظومة في باب أبي حنيفة:

ظهر وعصر فائتا من يومين وليس يدرى أول المتروكين

فصلاهما ثم قضا أولاهما ولا يعيد تلك في قترهما

م : فأما إذا كان المتروك ثلاث صلوات من ثلاثة أيام ظهر وعصر ومغرب فالجواب على قولها على ما بينا أنه يصلى كل صلاة مرة فأبتهن بدأ جاز ، وفي الفتاوى العتابة : ولا يعيد على القول المختار ، م : و قول أبي حنيفة رحمه الله غير مذكور في الكتاب وقد اختلف المشايخ على قوله ، بعضهم قالوا : يصلى سبع صلوات لأن المتروك لو كان صلاتين يصلى ثلاثا على ما سبق فكذا ما هنا ، ثم يصلى بعد ذلك الثالثة وهي المغرب ، ثم يعيد الثالثة التي بدأ بها لجواز أن يكون المغرب هي المتروكة أولا . وفي شرح الطحاوي : ولو فاتته ثلاث صلوات من ثلاثة أيام يقضى كيف شاء بالإجماع لأنه لما جاوز يوما وليلة فقد سقط الولاية والترتيب . م : وأما إذا كان المتروك أربعاً بأن ترك معها العشاء فالجواب عندهما على ما بينا ، وأما عند أبي حنيفة فقد اختلف المشايخ بعضهم قالوا : يصلى خمس عشرة صلاة ثم يصلى الرابعة فصار ثمانية ثم يعيد السبع لجواز أن يكون الرابعة هي المتروكة أولا ، فأما إذا كان المتروك خمسا فكذلك الجواب عندهما ، وعلى قول أبي حنيفة اختلف المشايخ بعضهم قالوا : يعيد لإحدى و ثلاثين ، وبعض مشايخنا قالوا : الجواب في هذه المسائل وهو ما إذا كان المتروك ثلاثا أو أربعاً أو خمسا على قول أبي حنيفة نظير الجواب على قولها ، بخلاف ما إذا كان المتروك صلاتين لأنه إذا كان [المتروك صلاتين لو اعتبرنا الترتيب على قوله يلزمه قضاء ثلاث صلوات فلا يؤدي]^١ إلى الحرج ولا إلى فوات الوقتة عن الوقت ، أما إذا احتاج إلى قضاء السبع أو الزيادة على ذلك يؤدي إلى الحرج وإلى فوات الوقتة عن الوقت فيصلى ما فاتته ويبدأ بأبتهما ولا يعيد شيئا ، كما هو مذهبهما^٢ ، وعليه الفتوى ، بناء على ما تقدم أن من نسي صلاة وتذكرها بعد شهر وصلى الوقتة مع تذكرها جاز أداء الوقتة وعليه الفتوى ، فهاتنا كذلك . الحارثي : ومن فاتته صلوات كثيرة لا يعرف الأولى ولا الوسطى ولا الأخيرة فنأصحنا من قال :

(١) من أر ، خ ، س (٢) في بعض النسخ : مذهبا .

يبدأ في قضائها بصلاة الفجر ، وقيل : بصلاة الظهر ، قال خلف : سألت أبا يوسف عن عليه صلاة الظهر فظن أنها ظهر أمسه فلما قضاها تبين أنه ظهر أول من أمسه ؟ قال : لا يجره ، قال أبو الليث السكيري : يؤخذ به . وفيه شرع في صلاة أو في صوم على حساب أن عليه ثم تبين أنه ليس عليه ومضى على ذلك ثم أفسد قال : عليه القضاء . م : مصلى العصر إذا تذكر أنه ترك سجدة واحدة ولا يدرى أنها من صلاة الظهر أو من صلاة العصر التي هو فيها فإنه يتحرى ، فإن لم يقع تحريره على شيء . يتم العصر ويسجد بسجدة واحدة لاحتمال أنه تركها من العصر ، ثم يعيد الظهر احتياطاً ، ثم يعيد العصر ، وإن لم يعد لا شيء . عليه . ولو توهم أنه لم يكبر [تسكيرة الافتتاح] ثم يقن أنه كبر جاز له المضى وإن أدى ركناً . وإذا صلى الظهر ^١ ثم تذكر أنه ترك من صلاته فرضاً واحداً قال : يسجد بسجدة ثم يقعد ، ثم يقوم ويصلي ركعة بسجدة واحدة ثم يقعد ، ثم يسجد أخرى ، هذا إذا علم أنه ترك فلا من أفعال الصلاة ، فإن تذكر أنه ترك قراءة تفسد صلاته لاحتمال أنه صلى ركعة بقراءة وثلاث ركعات بغير قراءة .

و بما يتصل بهذا الفصل من المسائل المتفرقات :

إذا أراد أن يقضى الفوائت ذكر في فتاوى أهل سمرقند أنه ينوى أول ظهره عليه . وكذلك كل صلاة يقضيها ، وإذا أراد أن يصلي ظهراً آخر ينوى أيضاً آخر ظهره عليه . وفي الكافي : ولو لم يقل الأول والآخر وقال « نويت الظهر الفائتة » . جاز ، وفي الحجة : ولو قال « نويت قضاء أقرب صلاة ظهر » . جاز ، وكذلك يقول لكل صلاة . م : وإذا قضى الفوائت إن قضاها بجماعة

(١) من أر ، خ ، س وغيره (٢) زيد في أر ، خ ، س : « أول ظهره عليه » ، ورأيت في موضع آخر أنه ينوى آخر ظهره عليه وكذلك كل صلاة يقضيها ، وإذا أراد أن يصلي ظهراً ينوى أيضاً .

وكان صلاة يجهر فيها بالقراءة يجهر فيها الإمام، وإن قضاها وحده يخير إن شاء جهر وإن شاء خافت والجهر أفضل، وخافت فيها يخافت حتماً، وكذلك الإمام. وفي الوقاية: المتفرد خير إن أدى وخافت حتماً إن قضى - القيمة: سئل والدى عن رجل عليه صلوات كثيرة أراد أن يقضيها هل عليه أن ينوي أن هذا أمسية أو أول من أمس؟ فقال: لا يجب. م: وذكر الحسن: رجل عليه ظهران من يومين فصلى أربعاً بنوى إحداهما لا يعينها، قال بعض مشايخنا: يجوز لأن الجنس واحد، والصحيح أنه لا يجوز، وهو المذهب لأن باختلاف الأوقات يجعل الصلوات مختلفة ولهذا لم يجوز الاقتداء في ظهر أمس بمن صلى ظهر اليوم كما في صلاتين مختلفتين. سئل الخجندی عن اشتبه عليه الوقت في يوم عجم فنوى الصلاة الوقتية ثم تبين أنه صلاها في غير وقتها هل يجوز؟ فقال: إذا نوى ما عليه من أقرب الصلاة يجوز، وسئل أبو الفضل فقال: إذا عين الصلاة التي يؤديها صح سواء نوى القضاء أو الأداء. الحجة: رجل أراد أن يقضى الفوائت القديمة ينبغي أن يقضى الفجر وركعتي الفجر قبلها ويقضى الأوتار. وفي التنايع: بالإجماع. وفي سائر السنن غير إن شاء ترك وإن شاء قضى.

ولو فاتت من جماعة صلاة فجر أو ظهر من يوم واحد جاز لهم قضاؤها بالجماعة، لأن الموجب واحد فيتحد الواجب معنى، ولو كان في فجر أيام لكل واحد فجر يوم أو ظهر يوم واحد لا يجوز لهم أن يقتدوا بواحد منهم لاختلاف الأوقات وهي معالم للوجوب، فصار كأن الفروض مختلفة فلا يجوز الاقتداء. م: صلى الظهر إذا نوى أن هذا الظهر ظهر يوم الثلاثاء فبين أن ذلك اليوم يوم الأربعاء جاز ظهره، وظاهر هذا ما ذكر في النوازل: إذا صلى الرجل خلف رجل وهو يظن أنه خليفة فلان إمام هذا المسجد فاقضى به وهو خطبته في زعمه فإذا هو غيره يجوز، ولو نوى الخليفة حين كبر يريد به واقضى بالخليفة لا يجوز، بخلاف الأول. وفيه: إذا افتتح بالخليفة المكتوبة

ثم نسي فظن أنها تطوع فصل على نية التطوع حتى فرغ من صلاته فالصلاة هي المكتوبة ولو كان على المكس فالصلاة هي التطوع . وإذا أخر الصلاة الفائتة عن وقت التذكر مع القدرة على القضاء هل يكره ؟ فالذكر في الأصل أنه يكره . وفي متفرقات أبي جعفر عن خلف بن أيوب عن أبي يوسف رحمه الله فيمن فاتته صلاة واحدة ومضى على ذلك شهر ثم تذكرها : فله أن يؤخرها ويقضى حاجته ثم يقضيها ، قال الشيخ أبو جعفر : وكذلك من وجبت عليه كفارة بين فأخرها جاز له ذلك ولم يكره . جامع الجوامع : اقتدى في الظهر متطوعاً ثم علم أن عليه الفرض ونواه جاز ولا شيء عليه . ولو أفسد لم يكن عليه إلا الفرض ، كذا لو قال الله على أن أصلي خلف هذا تطوعاً ، فصلي فرضاً . ثوبان صلي في أحدهما الظهر وفي الآخر العصر فإذا أحدهما بحس قال أبو حنيفة : يعيدهما ، وقال أبو يوسف ورواية عن محمد أنه يعيد العصر لا غير .

الكافي : أسلم في دار الحرب جاهلاً بالشرائع لم يقض . حلاقاً لغير رحمه الله ، وفي الذخيرة : وإن كان ذمياً أسلم في دار الإسلام فعليه قضاؤها استحساناً . وقال أبو يوسف ومحمد : لا قضاء عليه . حربى أسلم ومكث سنين لا يعلم أن عليه صلاة أو زكاة أو صياماً وهو في دار الحرب ليس عليه قضاء ما مضى . قال : وإن أعله بذلك رجلان أو رجل وامرأتان ممن هو عدل ثم فرط في ذلك كان عليه أن يقضى ما فرط فيه من وقت إعلامه في دار الحرب كان أو في دار الإسلام ، فإن بلغه في دار الحرب رجل واحد فعليه القضاء فيما يترك عندهما ، وهو إحدى الروايتين عن أبي حنيفة . وفي رواية الحسن عنه لا يلزمه القضاء حتى يخبره رجلان عدلان مسلمان أو رجل وامرأتان ، وأما العدالة ففي جواب المبسوط أنها شرط عندهما . وروى الفقيه أبو جعفر في غريب الرواية أنها ليست بشرط عندهما حتى إذا أخبره رجل فاسق أو صبي أو امرأة أو عبد فإن الصلاة تلزمه ، وفي المنتقى : قال أبو يوسف : من أخبره عبد أو صبي أو فاسق فهو إعلام وعليه قضاء ما لم يصل بعد الإعلام ، وعن أبي حنيفة : إذا أخبره بذلك أناس من أهل الذمة

لم يكن عليه أن يقضى شيئاً مما مضى ، وقال أبو يوسف : إذا لم يبلغه وهو في دار الحرب لم يقضى ، وإن كان في دار الاسلام قضى . م : وفي فتاوى أهل سمرقند : رجل صلى خمس صلوات ثم علم أنه لم يقرأ في الأولين من إحدى الصلوات الخمس ولا يعلم تلك الصلاة فإنه يعيد الفجر والمغرب ، ولو تذكر أنه ترك القراءة في ركعة واحدة ولا يدري من أى صلاة تركها قالوا : يعيد صلاة الفجر والوتر ، ولو تذكر أنه ترك القراءة في ركعتين يعيد صلاة الفجر والمغرب والوتر ، ولو تذكر أنه ترك القراءة في أربع ركعات يعيد صلاة الظهر والعصر والمساء ، ولا يعيد الفجر والمغرب : الوتر . الحجة : ولو فات عن المسافر صلوات ثم أقام قضاها ركعتين . ولو فات عن المريض صلوات فصح لا يجوز قضاؤها قاعداً . م : ولو أن راعياً في بعض الفياض صلى الفجر في وقتها وصلى بعدها الظهر والمساء أشهراً كذلك على حساب أن يجوز فالفجر الأول جائز لأنه أداها ولا فائتة عليه والصلوات الأربعة التي بعدها لا يجوز ، وكذا الفجر الثاني لأنه صلاهما وعليه أربع صلوات والفجر الثالث يجوز ، قالوا : ينبغي أن يتقلب الفجر الثاني جائزاً على قياس قول أبي حنيفة لأن فساد الفجر الثاني موقوف عنده لما عرف من أصله . قال : وكذلك كل الفجر جائز وغير الفجر لا يجوز . الحانبة : رجل صلى سنة كل يوم خمس صلوات في وقت الفجر بعد صلاة الفجر قالوا صلاة الفجر من اليوم الأول جائزة ، وما سوى الفجر من ذلك اليوم فاسدة ، وكذلك ما سوى الفجر من سائر الأيام لأنه صلاها قبل الوقت ، وصلاة الفجر من اليوم الثاني إن كان الرجل ممن يرى الترتيب لا يجوز لأن عليها قبلها من اليوم الأول أربع صلوات . وصلاة الفجر بعد اليوم الثاني من كل يوم جائزة سواء كان الرجل يرى الترتيب أو لا لكثرة الفوائت . الكافي : رجل صلى فارتد فأسلم في الوقت يعيد ، خلافاً للشافعي . مرتد أسلم لم يقض المتروكات ، خلافاً للشافعي ، بناء على أن الكفار مخاطبون بالشرائع عنده وعندنا لا . الحانبة : غلام احتلم بعد ما صلى

المشاء ولم يستيقظ حتى طلع الفجر اختلفوا فيه ، قال بعضهم : ليس عليه قضاء المشاء ، وقال بعضهم : عليه إعادة المشاء ، هو المختار ، وإن استيقظ قبل طلوع الفجر عليه قضاؤه إجماعاً ، وهذه واقعة محمد سأها محمد أباً حنيفة فأجاب بما ذكرنا . الملتقط : رجل لا يرى أنه هل في ذمته قضاء الفوائت أم لا ؟ يكره له أن ينوى الفرائض لأن غير الفرائض لا يجوز أن يسمى فريضة . في الفتاوى العتائية : وعن أبي نصر فيمن يقضى صلوات عمره من غير أن فاته شيء يريد الاحتياط فإن كان لأجل التقصان أو الكراهية لحسن ، وإن لم يكن كذلك لا يفعل ، وفي الحاتية : قال بعضهم : يكره ، وقال بعضهم : لا يكره ، والصحيح أنه يجوز إلا بعد صلاة الفجر والعصر ، وقد فعل ذلك كثير من السلف لشبهة الفساد ، وفي الظهيرية : و يقرأ في الركعات كلها الفاتحة مع السورة ، وفي الحجة : وإذا كان الرجل لا يدري أنه بقى عليه شيء من الفوائت أو لم يبق الأحب والأفضل أن يقرأ في الأربع بنية الظهر والعصر والمشاء الفاتحة والسورة . وفي الحاتية في آخر باب ما يكون لإسلاما من الكافر : حربى أسلم في دار الحرب ولم يعلم بالشرائع من الصوم والصلاة ونحوهما ثم دخل دار الإسلام ومات لم يكن عليه قضاء الصوم والصلاة قياساً واستحساناً ، ولو أسلم في دار الإسلام ولم يعلم بالشرائع يلزمه القضاء استحساناً . الملتقط : ولو أمر الأب ابنه أن يقضى عنه صلوات وصيام أيام لا يجوز عندنا ، وعند الشافعى يجوز في الصوم ، وفي المنظومة في بابه :

يهر والابن عن والده يصوم وبالصلاة بعده يقوم

الحجة : الاشتغال بقضاء الفوائت أولى وأهم من التوافل ، إلا السنن المعروفة وصلاة الضحى وصلاة التيسير والصلوات التي رويت في الأخبار فيها سور معدودة وأذكار معهودة ، فلك يصل بنية النفل ، وغيرها بنية القضاء .

رجل مات وعليه صلوات فأوصى أن يعلموا عنه بصلاته اتفق المشايخ على أنه يجب تنفيذ هذه الوصية من ثلث ماله ، واختلفوا أنه هل يقوم الإطعام مقام الصلاة ؟ قال

محمد بن سلة و محمد بن مقاتل : يقوم ، وقال البخى : لا يقوم . وكذلك قول علمائنا :
الطعام يقوم مقام صوم رمضان و صوم النذر ، و الوتر كذلك ، و الصحيح أن هذا قول
أبى حنيفة فى الوز ، و لا رواية فى سجدة التلاوة أنه يجب أو لا يجب ، و فى الصيرفة :
الصحيح أنه لا يجب . و فى الفتاوى الحجة : و إن لم يوص الوتر و تبرع بعض الورثة
بمحور . و إن كانت الصلوات كثيرة و الحنطة قليلة يعطى الورثة عشرة أمناه مسكينا
واحدا لعداء صلاة يوم و ليلة [ثم يدفع الفقير تلك العشرة إلى الوارث ، ثم يدفع الوارث
تلك العشرة لعداء يوم و ليلة]^١ ، هكذا يفعل مرارا حتى يستوعب الصلاة فيخرج الميت
عن المهدة - و فى الولوالجية : يتم لكل يوم قفيز حنطة كل قفيز اثنا عشر ما يقع عن
كل صلاة مع الوتر منوان . و إذا فات الوتر عن المريض يكفر لكل وتر نصف صاع
كسائر الصلوات ، و يدفع عن كل صلاة نصف صاع حنطة منوين ، و لو دفع جملة إلى
فقير واحد جاز ، و فى الحجة : بخلاف كفارة اليمين و كفارة الظهار و كفارة الإفطار ،
و فى الولوالجية : و لو دفع عن خمس صلوات تسع أمناه لفقير واحد و منا لفقير واحد
قال أبو بكر الإسكاف : يجوز ذلك كله ، و اختيار الفقيه أنه يجوز عن أربع صلوات
و لا يجوز عن الصلاة الخامسة . و فى الحجة : و لو أدى اثنا عشر منا إلى أربعة و عشرين
مسكينا اختلفوا فيه ، قال بعضهم : يجوز كما فى صدقة الفطر إذا أدى إلى مسكين منا
و منا إلى مسكين يجوز ، و بعضهم فرقوا بين الصلاة و صدقة الفطر فقال : فى الصلاة إذا
أعطى إلى مسكين أقل من نصف صاع لا يجوز ما لم يؤد إلى كل مسكين نصف صاع .
القيمة : سئل الحسن بن على عن القدية عن الصلوات فى مرض الموت هل يجوز ؟ فقال :
لا ، و سئل حمير الوبرى و يوسف بن محمد عن الشيخ القانى هل يجب عليه القدية عن
الصلوات كما يجب عليه من الصوم و هو حى ؟ قالوا : لا - والله أعلم بالصواب .

(١) من أر ، خ ، س وغيره .

الفصل الحادى والعشرون

فى سجدة التلاوة

وهذا الفصل يشتمل على أنواع :

الأول : فى بيان صفتها وبيان موضعها

أما بيان صفتها فنقول : سجدة التلاوة واجبة عندنا - وفى الحجة : وهو الأصح ، وقال الشافى : هى سنة .

م : وأما بيان موضعها فنقول : مواضع السجود معلومة فى القرآن ، وفى الحجة : فى سورة الاعراف ، والرعد ، والنحل ، ونبي إسرائيل ، ومريم ، والحج ، والفرقان ، والفيل ، وص ، وتزويل السجدة ، وحم السجدة ، والنجم ، وانشقت ، وإقرأ . م : والخلاف فى موضعين عندنا ، سجدة التلاوة فى الحج واحدة وهى الأولى ، وعند الشافى فيه جهتان ، وأما سجدة سورة ص ، فهى سجدة تلاوة ، وقال الشافى : هى سجدة شكر .

وفى السنن : وأما ركنها فوضع الجبهة على الأرض لأنها به توجد .

م : نوع آخر فى بيان سبب وجوبها

فنقول : لا خلاف أن التلاوة سبب لوجوبها فانها تضاف إلى التلاوة وتكرر بتكررها ، أما السماع هل هو سبب ؟ قال بعضهم : بأنه سبب ، فان الصحابة رضوان الله عليهم أجمعين قالوا السجدة على من سمعها كما قالوا : على من تلاها ، والصحيح أن السبب هو التلاوة فانها تضاف إليها دون السماع . وفى شرح الطحاوى : حتى لو تلا وهو أصم ولم يسمع وجب عليه السجدة ، وكذا إذا سمع ولم يعلم ولم يفهم وجب عليه السجدة . م : لكن السماع شرط ليعمل التلاوة فى حق غير التالى . فلو تلاها بالفارسية فعليه أن يسجد وعلى من

سمعها في قياس قول أبي حنيفة سواء فهم أو لم يفهم ، إذا أجب أنه آية السجدة ، وقال أبو يوسف : ولا يجب على من لم يفهم . وفي شرح الطحاوى : ولو قرأها بالعربية يجب بالاتفاق فهم أو لم يفهم . م . وإذا تلا آية السجدة ومعه نائم أو متشاغل بأمر فلم يسمعها فقد اختلف المشايخ في وجوب السجدة عليه ، والأصح أنه لا يجب . وإذا سمعها من طير لا يجب عليه السجدة ، وقيل : يجب ، وفي الحجة : وهو الصحيح لأنه سمع كلام الله تعالى وهذا السماع صحيح . م . وإن سمعها من الصداة - ويقال بالفارسية بجواك - وفي الظهيرية « أوازكوه » ، لا تجب عليه السجدة . م . وذكر الشيخ الإمام الصفار : وإن سمعها من نائم قبل يجب ، والصحيح أنه لا يجب ، وفي الخاتمة : الصحيح هو الوجوب . م . ولو تهجأ لا يجب عليه السجدة ، وكذلك لو كتب القرآن لا تجب عليه السجدة . ومن قرأ آية السجدة عند نائم أو أصم فلم يسمع وهو بحيث لو لم يكن نائماً أو أصم يسمع لم يكن على النائم والأصم السجدة . وفي الذخيرة : والأبكم والأصم إذا رأى قوماً يسجدون للتلاوة لا يجب عليه أن يسجد . وفي الظهيرية : النائم إذا أخبر أنه قرأ في حال النوم يجب عليه ، وفي النصاب : وهو الأصح وفي الغبائية : النائم إذا هذى لجرى على لسانه آية السجدة فلا سجدة على السامع منه . وفي التهذيب : لو قال « لله على سجدة » لا يلزمه شيء إلا أن يقول « لله على سجدة التلاوة » ، لأن السجدة المطلقة لم يرد به الشرع ، ولهذا قال أبو حنيفة : سجدة الشكر مكروه . م . ولا يجوز أداء السجدة بالتييم مع قدره على الماء .

نوع آخر في بيان شرائط جوازها وأدائها

فتقول : شرائط جوازها ما هو شرائط جواز الصلاة من : طهارة البدن عن الحدث والجنابة ، وطهارة الثوب عن النجاسة^٢ ، وستر العورة . واستقبال القبلة - وفي الغبائية : وهو المختار . وفي الخاتمة : ولو سجد للتلاوة إلى غير القبلة جاهلاً قال في الكتاب : (١) كذا ، ولعله « طئك » (٢) صدأ باز كشت (٣) وطهارة المكان .

يحرّبه إن كان متحرّياً . م : ويكبر عند الانحطاط والرفع اعتباراً بالسجدة الصلّاتية ،
 وفى الذخيرة : هو المختار . وقيل : يكبر فى الابتداء بلا خلاف ، وفى الانتهاء خلاف
 بين أبى يوسف ومحمد فعلى قول أبى يوسف أنه لا يكبر . وعلى قول محمد يكبر ، م :
 وروى الحسن عن أبى حنيفة أنه لا يكبر مع الانحطاط ، وفى الحجة : وقال بعض
 المشايخ : لو سجد ولم يكبر يخرج عن المهدية ، قال الحجة رحمه الله : وهذا يعلم ولا يعلم
 به لما فيه مخالفة السلف . الهداية . ومن أراد السجود كبر ولم يرفع يديه وسجد ، ثم
 كبر ورفع رأسه ، ولا تشهد عليه ولا سلام . وفى الظهيرية : والمستحب إذا أراد
 أن يسجد يقوم ثم يسجد ، وإذا رفع رأسه من السجدة يقوم ثم يقعد . السنن :
 وعند الشافعى صفتها أن يسجد سجدة واحدة فيكبر رافعاً يديه ناوياً ثم يكبر للسجود
 ولم يرفع يديه ثم يكبر للرفع ويسلم . م : ولم يذكر فى الأصل أنه ما ذا يقول فى هذه
 السجدة ؟ وفى القدورى : يسبح فيها ، والأصح أن يقول من التيسيح ما يقول فى
 السجدة الصلّية ، وفى الخدانية : هو الصحيح ، وفى البنايع : يقول " سبحان ربى الأعلى "
 ثلاثاً وذلك أدناه ، وفى الظهيرية : هو الأصح ، وفى جامع الجوامع : وقيل يقول
 " رب إني ظلمت نفسى فاغفر لى " م : وبعض المتأخرين استحسّنوا أن يقول فيها
 { سبحان ربنا إن كان وعد ربنا لمفعولاً } ' وكذلك استحسّنوا أن يقوم ويسجد ،
 وإن لم يذكر فيها شيئاً أجزاء . قال القدورى : وإذا جبت السجدة فى الأوقات التى
 يجوز فيها الصلاة فسجدها فى الأوقات المكروهة لم يجر ، وإن تلاها فى هذه الأوقات
 وسجدها جاز ، وإن لم يسجدها فى تلك الساعة وسجدها فى وقت آخر مكروه جاز ،
 وهو ظنير ما إذا انتح الصلاة فى وقت مكروه وأتمدها وقضاها فى وقت مكروه
 وذلك جائز ، كذا ما هنا . الملتقط : وتأخير سجدة التلاوة يجوز ، وإن طالّت المدة ،
 ولا إثم عليه . م : ولو تلاها راكباً أجزاء أن يؤمى عندنا - وفى شرح الطحاوى :

(١) مقتبس من آية رقم ١٠٨ من سورة ١٧ .

وإن كان يقدر على النزول، م: وكذلك إذا سمعها وهو راكب يحزمه أن يؤمى على الدابة، وإن تلاها أو سمعها ماشيا لم يحزمه أن يؤمى بها - وهذا في راكب يكون خارج المصر، فأما الراكب الذى هو فى المصر إذا أومى لتلاوته فقد روى عن أبى حنيفة أنه لا يحوز. الحجة: ولو قرأ على الدابة ثم نزل فسجد على الأرض يحوز، ولو قرأ على الأرض ثم ركب وسجد لا يحوز، وفى جامع الجوامع: خلافا للشافعى. قال محمد رحمه الله: لو قرأ آية السجدة على الأرض ثم أصابه خوف فركب على الدابة وسجد بالإيماء يحوز. التجريد: فإن تلاها على الراحلة وهو سريى لا يستطيع السجود أجزأه بالإيماء استحسانا. م: ولو تلاها على الدابة ثم نزل ثم ركب فأداها بالإيماء جاز، إلا على قول أبى حنيفة، وفى جامع الجوامع: ورواية عن محمد.

م: نوع آخر فى بيان حكمها

فقول: من حكم هذه السجدة التداخل، حتى يكتفى فى حق التالى بسجدة واحدة وإن اجتمع فى حق التلاوة والسماع، وشرط التداخل اتحاد الآية واتحاد المجلس، حتى لو اختلف المجلس واتحدت الآية لا يتداخل، ولو اتحد المجلس واختلفت الآية لا يتداخل.

نوع آخر

فى بيان من يجب عليه هذه السجدة.

فقول: التالى بآية السجدة يلزمه السجدة بتلاوته إذا كان أهلا لوجوب الصلاة

وإن كان منها عن القراءة كالجنب، وكل من لا يجب عليه الصلاة ولا قضاؤها كالحائض، والنفساء، والكافر، والصبي، والمجنون: فلا يجزئهم. وكذلك الحكم فى حق السامع، من كان أهلا لوجوب الصلاة عليه يلزمه السجدة بالسماع، ومن لا يكون أهلا لا يلزمه. وإن لم يكن التالى أهلا لوجوب الصلاة عليه نحو الحائض والكافر

و الصبي و المجنون ، و السامع أهل يجب على السامع السجدة . الحارثي : مثل عن قرأ آية السجدة بين قوم ؟ قال : سجد القارئ و السامعون معه من غير أن يصفقون . و يسجدون معه حيث كانوا و كيف كانوا . م : و ذكر مسألة المجنون في نواذر الصلاة أن المجنون إذا قصر و كان يوما و ليلة أو أقل يلزمه السجدة بالتلاوة و السماع حالة الجنون فيؤديها بعد الإفاقة . إذا قرأ آية السجدة و لم يسجد لها حتى ارتد . و العياذ بالله . ثم أسلم ذكر الشيخ الإمام أبو جعفر رحمه الله في غريب الرواية أنه لا قضاء عليه . و الصبي الذي يقل الصلاة إذا قرأ آية السجدة أمر أن يسجد ، وإن لم يسجد لم يكن عليه القضاء . و السكران إذا قرأ آية السجدة روى الحسن عن أبي حنيفة أنه لا يلزمه السجدة . المرأة إذا قرأت آية السجدة في صلاتها و لم تسجد لها حتى حاضت سقط عنها السجدة . مصلى التطوع إذا قرأ آية السجدة و سجد لها ثم فسدت صلاته و وجب عليه قضاؤها لا يلزمه إعادة تلك السجدة . و إذا قرأ الرجل و معه قوم سمعوها فسجد سجودا معه و لا يرفقون رؤسهم قبله ، و في الحائض : و هو المستحب .

م : نوع آخر

في بيان ما يطل هذه السجدة و ما لا يطلها .

إذا تكلم في السجدة أو تهنئه أو أحدث متعمدا أو خطأ فليسه إعادتها اعتبارا بالصلاية ، و لا وضوء عليه في الفقهية ، وإن سبقه الحدث توضأ و أعادها ، قال شيخ الإسلام : هذا الجواب مستقيم على قول محمد فإن عنده تمام السجدة بوضع الجبهة و رفعها فإذا أحدث فيها أو ضحك فيها أعادها ، أما على قول أبي يوسف تمام السجدة بوضع الجبهة لا غير فإذا وضعت الجبهة فقد تمت السجدة وإن قل ، فكيف يتصور الفقهية فيها ؟ وإذا ضحك بعد ذلك فقد ضحك بعد تمام السجدة فلا يلزمه الإعادة . و محاذاة المرأة الرجل في سجدة تلاوة لا تصد سجدة الرجل و إن نوى إمامتها . و في الذخيرة : صلى و سلم ثم تذكر أن عليه سجدة تلاوة فليسه أن يعود و يسجد .

و في القدوري : كل سجدة وجبت عليه في الصلاة بتلاوة ثم خرج قبل أن يسجد سقطت عنه .

م : نوع آخر

في بيان ما يتعلق به وجوب هذه السجدة :

ذكر في الرقيات فيمن قرأ آية السجدة كلها إلا الحرف الذي في آخرها قال : لا يسجد ، ولو قرأ الحرف الذي يسجد فيه وحده لم يسجد إلا أن يقرأ أكثر من آية السجدة . وفي الحجة ولو قرأ ﴿ و يفعلون ما يؤمرون ﴾ تجب السجدة . م : قال الشيخ الإمام السفكردي : إن تلا من أول السجدة أكثر من نصف الآية وترك الحرف الذي فيه السجدة لم يسجد ، وإن قرأ الحرف الذي فيه السجدة إن قرأ ما قبله أو بعده أكثر من نصف الآية تجب السجدة . وما لا فلا . وعن الشيخ الإمام أبي علي الدقاق فيمن سمع سجدة من قوم قرأ كل واحد منهم حرفا حرفا ليس عليه أن يسجد . وفي الغياثة : وأداؤها ليس على الفور ، حتى لو أداها في أي وقت كان يكون مؤديا لا قاضيا .

م : نوع آخر في تكرار آية السجدة

رجل قرأ آية السجدة فسجدها ثم قرأها في مجلسه فليس عليه أن يسجدها . وإن قرأها ولم يسجدها حتى قرأها ثانية في مجلسه فعليه سجدة واحدة . وفي جامع الجوامع وإن طال المجلس ، م : وهذا استحسان . والقياس أن تجب لكل تلاوة بسجدة ، لأن السجدة حكم التلاوة ، والحكم يتكرر بتكرر السبب ، ولا تدخل في العبادات ، ولا يحتمل في درتها ، بخلاف الحدود لأنها عقوبات والأصل فيها إسقاطها ؛ وجه الاستحسان ما روى أن جبرئيل عليه السلام كان ينزل بآية السجدة على رسول الله صلى الله عليه وسلم وكان يكرر مرارا وكان رسول الله صلى الله عليه وسلم يسجد بسجدة واحدة ، وروى عن

أبي موسى الأشعري رضى الله عنه أنه كان يعلم الناس القرآن في مسجد الكوفة وكان يكرر آية السجدة في مكان واحد وربما كان يخطو خطوة أو خطوتين وكان يسجد لذلك مرة واحدة . وفي القيمة : سئل عمر الحافظ عن قرأ آية السجدة مرارا في مجلس واحد الأفضل في حقه أن يسجد لكل تلاوة أم الأفضل أن يسجد بسجدة واحدة ؟ فلم يجب ، قال رحمه الله : الجواب ما ذكره البزدوى في الجامع أن الأفضل أن يسجد بسجدة واحدة . وهذا كمن ذكر النبي صلى الله عليه وسلم مرارا لا يلزمه الصلاة إلا مرة واحدة ، لأن تكرار اسمه واجب لحفظ سنة التي بها قوام الشرائع وفي إيجاب الصلاة في كل ذكر حرج فوجب وضعه إذا تمد المجلس ، فكذلك هذا . إلا أن ينتهيا فرقا وهو أنه يستحب تكرار الصلاة . وفي الحجة : ولوكرر تلاوة آيات السجدة بأجمعهن في مجلس واحد يكفيه أربع عشرة سجدة ، وفي النايح : وكذلك لو تلا جميع آيات السجدة في ركعة واحدة . وفي الحجة : ولو قرأ آية السجدة وسجد ثم مر عليه إنسان فلم عليه فرد عليه السلام ثم تلاها ثانية لا يجب عليه أن يسجد ثانية . وكذا لا يجب عليه أن يتعوذ ثانيا . م : فان قرأ وسجد وذهب ثم عاد وقرأ ثانيا فعليه سجدة أخرى ، وكذلك إن لم يكن يسجد للأولى حتى ذهب ثم عاد ثانيا يلزمه سجدتان لأنه اختلف المجلس فلا يمكن إثبات الاتحاد ، وهذا إذا ذهب بعيدا ، فأما إذا ذهب قريبا يكفيه سجدة واحدة ، قيل في الجدل الفاصل بين القريب والبعيد : إنه إذا مشى خطوتين أو ثلاثا فذلك قريب ، وإن كان أكثر من ذلك فذلك بعيد ، قال محمد رحمه الله : فان كان نحوا من عرض المسجد وطوله فهو قريب - وهذا إذا كان المجلس مجلس القراءة كما روى عن أبي موسى الأشعري أنه كان يقرأ أصحابه وهو في حلقة كبيرة . فأما إذا لم يكن هكذا يلزمه ثانيا . فان أكل يريد به أكلا طويلا أو نام مضطجعا أو أخذ في بيع أو في شراء أو عجل عملا يعرف أنه قطع لما كان قبل ذلك فعليه سجدة أخرى استحسانا ، والقياس أن يكفيه سجدة واحدة لأن المجلس لم يتبدل فانه لم يتقبل عنه إلى مكان آخر كما لو كان العمل مسيرا ،

وجه الإحتسان أن المجلس^١ قد تبدل اسما و حكما وإن لم يقبل حقيقة ، لأن الفعل إذا أكثر يضاف المجلس إليه ، إلا ترى أن القوم إذا جلسوا للتدريس يقولون إنه مجلس الدرس ؛ ثم يشتغلون بالأكل فيصير مجلس الأكل أفصار تبدل المجلس بمثل هذه الأعمال كبسده بالذهاب والرجوع . وفي الحجة : ولو تلا وسجد ثم شرب شربات أو تكلم بكلمات أو عقد عقد نكاح أو بيع أو شراء ثم قرأ آية السجدة يعيد السجدة . م : و إن نام قاعدا أو أكل لقمة أو شرب شربة أو عمل عملا يسيرا فقرأها فليس عليه سجدة أخرى . وفي الفتاوى التتائية : وعن أبي يوسف أن النوم والإغماء في العرف لا يبطل المجلس م : وفي الفنى يسدى الكرسي - وفي الخاتمة : أو يدور حول الرحي م : إذا كرر آية سجدة واحدة قال بعضهم : يكفيه سجدة ، والأصح أنه يلزمه لكل مرة سجدة . والتي تلاها على الدائرة للكس اختلف المشايخ فيه مثل اختلافهم في تبديع الثوب ، وفي جامع الجوامع : وقيل الكس إن كان كثيرا يتوارى الراكب من عين من كان في جانب آخر يكرر ، وإن كان صغيرا لا ، وفي الفتاوى التتائية : وكذا كراب^٢ الأرض . م : والذي تلاها على الشجرة على غصن ثم انتقل إلى غصن آخر وتلا تلك الآية : في ظاهر الرواية يلزمه سجدتان ، وفي الحجة : هو الصحيح ، م : وعن محمد يكفيه سجدة ، وفي الحجة : إن كان لا يمكنه التحول من غصن إلى غصن إلا بالنزول والصعود يسجد سجدة ثانية ، وإن كان يمكنه من غير نزول من غصن وصعود على غصن آخر يكفيه سجدة واحدة للتلاوتين . [م : والساج في الماء بمنزلة الماشي يلزمه لكل مرة سجدة على جدة^٣] قالوا : إذا كان يسبح في حوض أو غدير له حد معلوم يكفيه سجدة واحدة ، وعن محمد رحمه الله : إذا كان طول الحوض أو عرضه مثل طول المسجد وعرضه يكفيه سجدة واحدة ، وفي الخاتمة : والصحيح أنه يتكرر : م : ولو قواها في زوايا المسجد الجامع يكفيه سجدة واحدة ، وكذلك حكم البيت والدار ،

(١) من أر ، خ ، ص ، وغيرها (٢) يعني من يزرع الأرض .

وقبل في الدار: إذا كان الدار كبيرة كدار السلطان فلا في دار منها ثم تلا في دار أخرى يلزمه سجدة أخرى، وأما في المسجد الجامع إذا تلا في دار ثم تلا في دار أخرى يكفيه سجدة واحدة. وفي الحجة: إذا قرأ آية السجدة في المسجد الجامع فتحول عن مكانه كثيرا وأعاد التلاوة يجب إعادة السجدة. م: وإذا قرأها مرارا على الدابة والدابة تسير فإن كان في الصلاة تكفيه سجدة واحدة، وإن كان خارج الصلاة يلزمه بكل مرة سجدة، وإذا قرأها في السفينة والسفينة تجرى يكفيه سجدة واحدة. إذ سير السفينة مضاف إلى السفينة لا إلى ركبها شرطا وعرفا، قال الله تعالى ﴿وهي تجرى بهم﴾ ويقال: سارت السفينة كذا وكذا مرحلة. وإذا صار السير مضافا إلى السفينة فالمكان متحد في حق الراكب وإن اختلف في حق السفينة، وفي الدابة السير مضاف إلى الراكب عرفا يقال: سرت كذا وكذا فرسها اليوم، وإذا صار السير مضافا إلى الراكب تبدل المكان حقيقة وحكما. وبعض مشايخنا قالوا: ما ذكر في الكتاب. إذا قرأ آية السجدة على الدابة مرارا والدابة تسير فإن كان في الصلاة فليجده سجدة واحدة، محمول على ما إذا قرأها مرارا في الركعة الواحدة، فإن كان ذلك في الركعتين يجب أن يكون على الاختلاف الذي ذكرنا فيما إذا قرأها على الأرض في الصلاة في الركعتين، على قول أبي يوسف يكفيه سجدة واحدة. وعلى قول محمد يلزمه سجدة واحدة، ومنهم من قال: الجواب في هذه المسألة في الركعتين والركعة الواحدة سواء بالإجماع ويكفيه سجدة واحدة بالإجماع. وفي الخلاصة الحانية: فإن تلا آية السجدة في الصلاة مرارا على الدابة وهي تسير فسممها رجل يسوق الدابة خلطه وجب على التالى سجدة واحدة على سائق الدابة بكل تلاوة. وفي الفائية: وهو المختار. القيمة: وسئل عمر النسي والحسن بن علي عن قاص صعد المنبر أو مدرس جلس للدرس قرأ آية السجدة ثم قص للناس حتى تم أو قرأ عليهم سبعين أو ثلاثة ثم تلا تلك الآية هل يكون هذا قاصلا حتى يجب عليه سجدة ثانية؟ فقالوا: لا يجب. جامع الجوامع: تلا وسجد ثم أحدث وقدم من جاء ساعثا فقرأ تلك

السجدة بمجدد ومجدد القوم . م : وإذا سمع الرأكب المصلى آية السجدة من غيره مرتين وهو يسير فعليه بمجددتان إذا فرغ من صلاته . وإذا قرأها راكبا ثم نزل قبل أن يسير فقرأها فعليه بسجدة واحدة استحسانا ، وفي القياس عليه بمجددتان ، وإن كان سارما نزل فعليه بمجددتان ، وإن قرأها على الأرض ثم ركب فقرأها قبل أن يسير بمجددتها بسجدة واحدة على الأرض ، ولو بمجددتها على الدابة لم يحجزه عن الأولى ، وإن قرأها راكبا ثم نزل ثم ركب فقرأها وهو على مكانه فعليه بسجدة واحدة ويحجزه على الدابة . وإذا تبدل مجلس التالى ولم يتبدل مجلس السامع يتكرر الوجوب على السامع عند البعض ، وعند عامة المشايخ لا يتكرر . وفي السفن : هذا هو الأصح ، وعليه الفتوى ، م : ولو تبدل مجلس السامع دون التالى تكرر الوجوب ، وفي الناييم وعليه الفتوى . وفي الولوالجية : ولو تلا ومجدد ثم أطال القعود فأعادها لم يجب عليه أخرى . ولو تلا سورة طويلة بعد ما تلاها ومجددتها لم يجب عليه أخرى . م : وإن قرأها في غير صلاة ومجدد ثم انتح الصلاة في مكانه فقرأها فعليه بسجدة أخرى ، وإن لم يكن بمجدد أولا حتى شرع في الصلاة في مكانه فقرأها فسجد لها جميعا أجزته عنها في ظاهر الرواية . وروى ابن سماعة عن محمد وهو إحدى الروايتين من نواذر الصلاة أنه لا يحجزه عنها ، وعليه أن يسجد للذى تلاها خارج الصلاة بعد الفراغ من الصلاة . وفي الولوالجية : ولو تلاها ثم دخل في الصلاة فتلاها ولم يسجد حتى فرغ سقطت إحداها وبقيت الأخرى . في جامع الجوامع : سقطتا ، وفي النوادر : الخارجى لا . م : إذا قرأ المصلى آية السجدة وسمها من أجنبي أيضا أجزته بسجدة واحدة . جامع الجوامع : تلا فارتد ثم أسلم لا يقضى ، وقيل : يسجد ، مرتد تلا ثم أسلم لا . سمعت الحائض بعد انقطاع دمها على عشرة لزومها ، وإلا فلا . إمام ترك التلاوة ناسيا والقوم ذاكرون لا تقصد ، أبو سهل الكبير : تقصد . قرأ في السفينة وأولى لم يحجز ، وفي الماء جاز إلا إذا قرأ خارجا ، وهكذا ذكر في الجامع الصغير وفي الجامع الكبير ، م : وقال في نوادر أبي سليمان وهو رواية

ابن سماعه عن محمد أنه لا يكفيه سجدة واحدة ولا تنوب التلاوة عن المسموعة، وعليه أن يسجد لها للمسموعة إذا فرغ من صلاته، قال الشيخ الإمام شمس الأئمة رحمه الله: بين الناس كلام كثير في هذه المسألة، قال بعضهم: إن كان السماع والتلاوة في قيام واحد ففيه روايتان كما ذكرنا، فأما إذا كانت التلاوة في قيام والسماع في قيام آخر ينبغي أن تكون المسألة على الاختلاف، عند أبي يوسف يكفيه سجدة واحدة، وعند محمد يلزمه سجدتان، وذكر الشيخ الإمام أبو جعفر أن جواب الجامع الصغير عندى فيما إذا كانت تلاوته وسماعه معا بأن كانا يقرءان معا هذه السجدة هذا في الصلاة وذلك خارج الصلاة، فهنا يتداخلان وتوب التلاوة عن المسموعة لأنها أقوى، فأما إذا كانا على التعاقب بأن كان السماع أولا ثم التلاوة أو كانت التلاوة أولا ثم السماع ففيه روايتان، وإن كانا جميعا في قيام واحد هذا إذا كانت التلاوة والمسموعة سجدة واحدة فإذا سجد في الصلاة لا يجب عليه أخرى في ظاهر الرواية، فإن كانت التلاوة غير المسموعة لا يتداخل بالإجماع ويلزمه سجدة أخرى للمسموعة إذا فرغ من الصلاة. وفي الظهيرية: رجل سمع آية السجدة من رجل فسمعها من آخر في ذلك المكان ثم قرأها هو أجزته سجدة واحدة، وهو الأصح - وفي الفتاوى العتبية: ثم قرأها هو في الصلاة أجزته سجدة واحدة عن الكل، وإن لم يسجد لها سقط الكل. ولو لم يقرأ التي سمعها يجب عليه سجدتان خارج الصلاة. وسئل أبو بكر عن قرأ القرآن كله وسجد لكل سجدة ثم قرأ كله ثانيا في مجلسه؟ قال: يجب ثانيا، وفي الحاوى: لا يجب. م: وإن سمع المصلى آية السجدة من رجل وسجد لها ثم أحدث وذهب للبناء وعاد وسمع من ذلك الرجل كرة أخرى فانه يسجد سجدة أخرى، قيل: هذا على رواية النوادر، وعلى هذا قالوا: لو قرأ آية السجدة في الصلاة وسجد لها ثم أحدث وذهب ليتوضأ ثم عاد وأعادها يسجد سجدة أخرى، ويستوى سماعه وتلاوته مرتين في إيجاب السجدة. وفي الوالوجية: لا يلزمه أخرى لأن المجلس وإن تبدل حقيقة لم يتبدل حكما لأن تلاوته في صلاته من أفعال صلاته وحرمة

الصلاة يحصل الأمكنة المختلفة في حق أفعال الصلاة فكان واحد ضرورة أن الصلاة تتأدى في مكان واحد - م : لو قرأ رجل بحمد في الصلاة فسجدها ثم سلم و تكلم ثم قرأها ثانية فعليه أن يسجدها ، وفي الفتاوى العتابة : تكلم أو لم يتكلم ، وهو الصحيح ، م : وإن كان لم يسجدها يكفيه بحمد واحدة ، كذا ذكر في الأصل ، و ذكر في نوادر أبي سليمان : إذا قرأ آية السجدة في الصلاة و سجد ثم سلم و قرأها في مقامه ذلك فلا يهود عليه ، من مشايخنا من قال : في المسألة اختلاف الروايتين ، و منهم من قال : إنما اختلف الجواب لاختلاف الموضوع ، موضوع ما ذكر في النوادر أنه سلم لا غير ، و موضوع ما ذكر في الصلاة أنه سلم و تكلم و مجرد السلام لا يوجب تبدل المجلس لأنه كلام يسير ، و السلام مع الكلام كلام كثير لأنه تكلم ثلاث مرات بسلامين و كلام آخر فيوجب تبدل المجلس - و لو قرأ آية السجدة في الركعة الأولى فسجد ثم أعادها في الثانية فلا يهود عليه في قول أبي يوسف . و قال محمد : يسجد استحساناً ، و في الحجة : و هذا هو المختار . م : و لو سجد للتلاوة و تلا في السجدة آية أخرى لا تلومه بحمد التلاوة ، و كذا لو تلا في الركوع ، و في الظهيرية : و عدى أنها يجب لكن تتأدى فيه - و في الفتاوى العتابة : كل بحمد و جبت في الصلاة لا تؤدي خارج الصلاة و كل بحمد و جبت خارج الصلاة لا تؤدي في الصلاة أيضا .

م : نوع آخر

في سماع المصلي آية السجدة بمن معه في

الصلاة أو بمن ليس معه في الصلاة :

قال محمد : إذا تلا آية السجدة خلف الإمام فسمعها الإمام و القوم ليس عليهم أن يسجدوها ما داموا في الصلاة ، و هذا حكم ثابت بالإجماع ، و في الحجة : و لا يجب على القارئ ، م : فان فرغوا من الصلاة لا يسجدونها أيضا عند أبي حنيفة و أبي يوسف ، و قال محمد يسجدونها ، و في الحجة : و هو الأحوط و الأفضل . م : و أما إذا سمعها من

المقتدى رجل ليس معهم في الصلاة ذكر في نوادر أبي سليمان أنه يلزمه ، وفي المضمرات : وهو الصحيح . م : وقيل هو قول محمد ، فإن كان قول الكل فالحجة ثبت في حق المقتدى فلا يدوم . وإن قرأها رجل ليس معهم في الصلاة فسمعها الإمام ، والقوم فليهم أن يسجدوا إذا فرغوا من الصلاة ولا يسجدونها في الصلاة ، ولو سجدوا في الصلاة لا تفسد صلاتهم ، وفي الحجة وهو الصحيح ، وفي الجامع الحسامي : و أعادوها ، وذكر في النوادر أنه تفسد صلاتهم . م : قال محمد رحمه الله في الجامع الصغير : إذا قرأ الإمام آية السجدة فسمعها رجل ليس معه ثم دخل الرجل في صلاة الإمام فهذه المسألة على وجهين : الأول أن يكون اقتداؤه قبل أن يسجد الإمام ، ففي هذا الوجه عليه أن يسجد مع الإمام لأنه لو لم يكن سمع السجدة من الإمام قبل الاقتداء به كان عليه أن يسجد مع الإمام بحكم المتابعة ، فإذا سمعها خارج الصلاة منه أولى أن يسجد معه ، وإذا سجد مع الإمام سقط عنه ما لزم بحكم سماعه قبل الاقتداء ؛ الوجه الثاني : إذا اقتدى به بعد ما يسجد فليس عليه أن يسجدها في الصلاة كيلا يصير مخالفا للإمام . وليس عليه أن يسجدها بعد الفراغ من الصلاة أيضا ، قالوا : تأويل هذه المسألة إذا أدرك الإمام في آخر تلك الركعة لأنه متى أدرك الإمام في آخر تلك الركعة يصير مدركا للركعة من أولها فيصير مدركا للقراءة وما يتعلق بالقراءة من السجدة ، فأما إذا أدرك الإمام في الركعة الأخرى كان عليه أن يسجدها بعد الفراغ لأنه إذا أدرك الإمام في الركعة الأخرى لم يصير مدركا لتلك الركعة ولا لما يتعلق بتلك القراءة من السجدة ، فقد جعله مدركا للسجدة بأدراك تلك الركعة . ونظير هذا ما لو أدرك الإمام في الركوع الثالث في الوتر في شهر رمضان يصير مدركا للقنوت حتى لا يأتي بالقنوت في الركعة الأخيرة ، هكذا في التوازل . ولو أدرك الإمام في الركوع في صلاة العيد كان عليه أن يأتي بالتكبيرات ولا يصير مدركا للتكبيرات بأدراك تلك الركعة ، والأصل في جنس هذه المسائل أن كل ما لا يمكنه

(١) أي في حالة الركوع .

أن يأتي به من الركعة في الركوع نحو التلاوة وقنوت الوتر فبادراك الإمام في الركوع من تلك الركعة يصير مدركا لذلك ، وكل ما يمكنه أن يأتي به من الركعة في الركوع كتكبيرات العيد فبادراك الإمام في الركوع من تلك الركعة لا يصير مدركا لها .
 جامع الجوامع : سمع من المقتدى ثم اقتدى سقط ، وإلا يجب ، وقيل : لا . الثانية :
 إذا قرأ الإمام السجدة وبعض القوم كان في الرحبة فكبر الإمام للسجدة وحسب من كان في الرحبة أنه كبر للركوع فكبروا ثم قام الإمام من السجدة وكبر فظن القوم أنه رفع رأسه من الركوع فكبروا ورضوا رؤسهم : إن لم يزيدوا على ذلك لم تفسد صلاتهم .
 المصل إذا قرأ آية السجدة فإذا أراد أن يخرساجدا نظر راعا كما فتذكر في ركوعه أنه نوى السجدة نظر ساجدا ثم رفع رأسه ، أتم الصلاة أجزاء . وفي الخلاصة : ولو قرأ الإمام وحمد يتابعه المؤتم وإن لم يسمع لالتزامه متابعه .

م : نوع آخر

فإذا تلا آية السجدة وأراد

أن يقيم الركوع مقام السجدة .

قال في الأصل : وإذا قرأ آية السجدة في صلاته وهي في آخر السورة فإن شاء ركع لها ، وإن شاء سجد . فاعلم بأن هذه المسألة على أربعة أوجه : أما إن كانت السجدة قريبا من آخر السورة وبدا آيتان إلى آخر السورة فالجواب فيه ما ذكرنا أنه بالخيار إن شاء ركع وإن شاء سجد ، واختلف المشايخ في معنى قوله « إن شاء ركع » وإن شاء سجد ، بعضهم قالوا : معناه إن شاء سجد لها سجدة على حدة وإن شاء ركع لها ركوعا على حدة ، وبكل ذلك ورد الأمر غير أن السجدة أفضل ، كذا روى عن أبي حنيفة . وإذا سجد يعود إلى القيام ويقرأ بقية السورة آيتين ثم يركع إن شاء كيلا يصير بانيا للركوع على السجدة ، وإن شاء ضم إليها من السورة الأخرى آية حتى يصير ثلاث آيات ، قال الحاكم الشهيد : وهو أحب إلى ، وهذه القراءة بعد السجدة بطريق الندب لا بطريق

الوجوب حتى أنه لو لم يقرأ شيئاً أجزاءه ويكرهه، غير أن في الركوع يحتاج إلى النية -
وفي البناء: عند الركوع - فإن لم يوجد منه النية عند الركوع لا يجزئه عن السجدة،
ولو نوى في ركوعه اختلاف المشايخ فيه، قال بعضهم: يجزئه، وقال بعضهم: لا يجزئه،
وفي شرح الطحاوى: ولو نوى بعد ما رفع رأسه من الركوع لا يجزئه بالإجماع .
م: وبعضهم قالوا: معنى قوله «إن شاء ركع لها» وإن شاء سجد، إن شاء أقام ركوع
الصلاة مقام سجدة التلاوة . وهذا التفسير منقول عن أبي حنيفة نقل عنه أبو يوسف،
وروى الحسن عن أبي حنيفة ما يدل على أن سجدة الركعة تنوب عن سجدة التلاوة،
فقد روى عنه إذا كانت السجدة في آخر السورة مثل الاعراف والنجم أو قريباً منه مثل
بنى إسرائيل وانشقت وركع حين فرغ من السورة أجزته سجدة الركعة عن سجدة التلاوة،
وهذا فصل اختلف المشايخ فيه، إذا لم يسجد للتلاوة سجدة على دعة ولم يركع لها
ركوعاً على حدة وإنما ركع للصلاة وسجد للصلاة، فالركوع ينوب عن سجدة التلاوة
أو السجدة بعده، بعضهم قالوا الركوع أقرب إلى موضع التلاوة فهو الذى ينوب عن
سجدة التلاوة، وقال بعضهم: إن سجدة الصلاة تنوب عن سجدة التلاوة، وهكذا روى
الحسن بن زياد عن أبي حنيفة، ثم لا خلاف أن ركوع الصلاة لا ينوب بدون النية .
وأما سجدة الصلاة هل تنوب بدون النية؟ اختلف المشايخ فيه، قال محمد بن سلة وجماعة
من أئمة بلخ: لا ينوب ما لم ينو في ركوعه أو بعد ما استوى قائماً أنه يسجد لصلاته
وتلاوته جميعاً، وغيرهم قالوا: النية ليست فيها بشرط، وسجدة الصلاة تقع عن الصلاة
والتلاوة بدون النية كصوم رمضان ينوب عن صوم الاعتكاف وإن لم توجد منه
النية . ثم قوله «إن شاء ركع» وإن شاء سجد، قياس، وفي الاستحسان لا يجزئه الركوع
عن سجدة التلاوة، ولا سجدة الصلاة عن سجدة التلاوة، قال محمد: وبالقياس تأخذ،
ومن أصحابنا من قال: هذا القياس والاستحسان خارج الصلاة . وفي الحاشية:
ولو ركع لصلاته على الفور وسجد تسقط عنه سجدة التلاوة نوى في السجدة للتلاوة

أو لم ينو، فكذا إذا قرأ بعدها آيتين .

٣ : الوجه الثانى إذا كان بعد السجدة ثلاث آيات إلى آخر السورة، أو كانت السجدة فى آخر السورة وهو الوجه الثالث . أو كانت السجدة فى وسط السورة، وهو الوجه الرابع، والحكم فى هذه الوجوه كلها ما ذكرنا فى الوجه الأول، فلو أنه فى هذه الوجوه لم يركع لها ولم يسجد على الفور ولكن قرأ ما بقى من السورة أو خرج إلى سورة أخرى وقرأ منها شيئاً إن قرأ بعدها آية أو آيتين يحزه الركوع وسجدة الصلاة عن سجدة التلاوة، وأما إذا قرأ بعدها ثلاث آيات أو كانت السجدة فى آخر السورة أو قريباً منه فخرج إلى سورة أخرى لم يحزه الركوع عن السجود - وفى النبايع : وعليه قضائها بالسجود ما دام فى الصلاة، وفى التهذيب : وعن أبى يوسف إذا قرأ بعدها ثلاث آيات فصاعداً لا يجوز - النبايع : أما إذا كانت السجدة فى وسط السورة فالأفضل أن يسجد ثم يقوم ويختم السورة ويركع، ولو لم يسجد وركع ونوى السجدة يحزه قياساً، وبه نأخذ . وأما إذا كانت السجدة فى آخر السورة كما فى سورة النجم و«اقرأ باسم ربك»، فالأفضل أن يركع بها، ولو سجد ولم يركع فلا بد من أن يقرأ شيئاً من السورة الأخرى بعد ما رفع رأسه من السجدة، وفى الحاوى : ولا يركع بالسجدة فى سورة «أنى أمر الله»، وسورة الحج وما أشبهها مما هو من وسط السورة فانه يكره، وإنما يجوز له أن يركع بالسجدة إذا كانت فى آخر السورة .

وفى اليتيمة : سئل والذى عن قرأ السجدة الأولى فى حقه أن يركع لها أم يخرج ساجداً ؟ فقال : إن كان فى صلاة يخاف فيها فالأولى أن يركع لها كيلا يلتبس الأمر على القوم، وإن كان فى صلاة يجهر فيها فالسجود أولى .

م: نوع آخر فى المتفرقات :

قال محمد فى الجامع الصغير : ويكره أن يقرأ السورة فى الصلاة أو غيرها ويدع آية السجدة، فيعد ذلك إن كان التالى وحده يقرأ كيف شاء، وإن كان معه جماعة قال

مشايخنا: إن كان القوم متأهين للسجود ويقع في قلبه أنه لا يشق عليهم أداء السجدة ينبغي أن يقرأ جهرا حتى يسجد القوم، وإن كانوا محدثين ويظن أنهم يستمعون ولا يسجدون أو يقع في قلبه أنه يشق عليهم أداء السجدة ينبغي أن يقرأها في نفسه، ولا فرق بين ما إذا قرأها خارج الصلاة أو في الصلاة، قال الشيخ الإمام غفر الإسلام على البرزدي في شرح الجامع الصغير: [ومن الناس من كره ذلك خارج الصلاة ولم يكرهه في الصلاة، ولكن هذا خلاف الرواية. قال محمد في الجامع الصغير]: ' وأكره أن يقرأ السورة في الصلاة أو غيرها ويدع آية السجدة، قال: وكان لا يرى بأسا باختصار السجود في غير الصلاة وهو أن يقرأ آية السجدة من بين السورة. وفي العناية: والمستحب أن يقرأ معها آية أو آيتين. القيمة: سئل عمر الحافظ عن عليه جهود التلاوة هل عليه نية التحين كما في الصلوات؟ قال: لا بل عليه حفظ العدد. الولوالجية: رجل سلم وهو ذاكر أن عليه التشهد ثم ذكر بعد ذلك أن عليه سجدة التلاوة لا يعود ولا يسجد للتلاوة وصلاته تامة، وكذلك لو سلم وهو ذاكر أن عليه سجدة التلاوة ثم تذكر بعد ذلك أن عليه التشهد لا يعود ولا يسجد للتلاوة وصلاته تامة لما قلنا، ولو سلم وهو ذاكر أن عليه سجدة التلاوة أو التشهد ثم تذكر أن عليه الصلوة فسدت صلاته، وفي الفتاوى العناية: ولو سلم وحول وجهه عن القبلة ثم تذكر سجدة التلاوة فإنه يسجد ما دام في المسجد، وروى أنه لا يسجد بعد السلام. الحارثي: سئل أبو القاسم عن محمد في صلاة الفجر فشك أنها سجدة التلاوة أو من صلب الصلاة؟ فقال: يسجد سجدة أخرى ثم يقعد قدر التشهد ثم يقوم فيصل ركعة ويقعد. وسئل النسفي أبو إبراهيم عن قراءة آية السجدة في صلاته فأراد أن يخر ساجدا غر راعا ثم ذكر في ركوعه أني كنت نويت سجدة التلاوة غر من الركوع إلى السجود ثم رفع رأسه فأتم الصلاة؟ قال: يحرمه. القيمة: ذكر البقال في فتواه: ولو قرأ الإمام سجدة فسجدها (١) من أر، غ، س وغيرها.

ثم اقتدى به رجل لم يسجد فيها يقضى ، وعن أبي يوسف إذا سجدتها المسبوق معه ثم قرأها فيها يقضى لم يسجد ، ولو لم يسجد معها ، يسجد . م : رجل قرأ آية السجدة وهو ليس في الصلاة فسمعها رجل هو في الصلاة فسجدتها التالى وسجدها معه المصلى قال : إن أراد متابته فسدت صلاته ويجب عليه إعادة السجدة . وإذا أخر سجدة التلاوة عن وقت التلاوة أو عن وقت السجدة ثم أداها يكون مؤدياً لا قاضياً عندنا ، فأدأوها ليس على الفور عندنا ، وهل يكره تأخيرها عن وقت القراءة ؟ ذكر في بعض المواضع أن تأخيرها خارج الصلاة لا يكره ، وذكر الطحاوى مطلقاً أن تأخيرها مكروه . وفي الحجة : ويستحب للتالى أو السامع إذا قرأ أو سمع ولا يمكنه السجود أن يقول " سمعنا وأطعنا غفرانك ربنا وإليك المصير " . م : وإذا قرأ آية السجدة عند طلوع الشمس وسجدها عند استواء النهار أو عند غروب الشمس أجزأه عند أبي يوسف ومحمد ، وذكر في موضع آخر عن أبي يوسف رحمه الله أنه لا يجوز ، وبه كان يقضى الشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل ، وفي المنظومة في باب زفر :

ولو تلا عند الطلوع وسجد عند الزوال أو إذا غابت فسد

م : وقيل لو قرأها عند غروب الشمس وأداها عند طلوع الشمس لا يجوز . ذكر محمد في الأصل : ولا ينبغي للإمام أن يقرأ سورة فيها سجدة في صلاة لا يجر فيها ، وفي الحاشية : ويكره للإمام أن يقرأ سورة فيها سجدة في صلاة لا يجر فيها ، م : فأما إذا قرأها فعليه أن يسجدها وعليهم أن يتابعوه فيها ، الحجة : الإمام إذا أراد أن يقرأ آية السجدة في الظهر والعصر يقرأ عند الركوع وينوي التداخل في السجدة حتى لا يؤدي إلى تغليب القوم . م : إذا افتتح الصلاة وهو راكب وافتتحها آخر يسير معه - الحاشية : كل واحد منهما يصلى صلاة نفسه - م : قرأ أحدهما آية سجدة واحدة مرتين فسمعها صاحبه وقرأ صاحبه آية سجدة أخرى مرة فسمعها الأول : يسجد الذى قرأ آية واحدة مرتين بسجدة ، سجدة لقراءته لأن تلاوة آية واحدة مرتين في الصلاة لا يوجب

على التالى إلا سجدة واحدة، و يسجد إذا فرغ من صلاته لما سمع من صاحبه، و أما الذى قرأ مرة يسجد بسجدة لقراءته لأنه قرأ مرة، و يسجد مرتين إذا فرغ من صلاته لما سمع من صاحبه لأنه سمع تلاوة آية واحدة مرتين فى مجلسين لأن سماعه تلك التلاوة ليس من الصلاة و فيما ليس من الصلاة يتبدل المجلس بالسير، و إنما اتحد بالتحريم فيما كان من الصلاة فكأن مجلس التالى متحدا و مجلس السامع متعددا فى مثل هذه الصورة بتعدد الوجوب على السامع فوجب عليه سجدتان، و فى الولولجية: و عليه الفتوى، م: و ذكر فى مختصر الحسامى أنه يسجد مرة، و عليه الفتوى. إذا قرأ الإمام آية السجدة فى صلاة الجمعة فعليه أن يسجد و يسجد معه أصحابه، و فى شرح الطحاوى: من سمع و من لم يسمع سواء، م: قال شمس الأئمة الحلوانى قال مشايخنا: السيل فى زماننا إذا قرأها الإمام فى الجمعة أن لا يسجد لها لامتداد الصفوف و كثرة القوم، فإن المكبر إذا كبر لها ظن القوم أنه كبر للركوع فيركعون و فيه من الفتنة ما لا يخفى، و هكذا فى صلاة العيد، قال شمس الأئمة: هذا سألت القاضى الإمام هل يكره للإمام أن يقرأ سورة فيها سجدة يوم الجمعة كما يكره فى صلاة الظهر؟ قال: ليست فيه رواية و يبنى أن يكره، و فى شرح الطحاوى: و لا يبنى للإمام أن يقرأ آية السجدة فى صلاة الجمعة و فى العيدين إذا كان القوم بحال لا يسمعون القراءة كلهم. و فى الفتاوى المتأية: و لو قرأ الخطيب على المنبر إن شاء نزل و يسجد و إن شاء سجد على المنبر، و فى شرح الطحاوى: و يسجد معه من سمع منه، و لا يجب على من لم يسمع، بخلاف الصلاة. الحجة: روى ابن سماعه عن محمد فى رجل صلى الظهر أربعاً و قرأ آية السجدة فى الركعة الأولى ففسى و قام إلى الخامسة أو السادسة ساهياً بسجد سجدة التلاوة و يقعد، و يسجد للسهو و يتم، و كذلك إذا اقتدى به رجل فى الخامسة أو السادسة متطوعاً يقضى حتى يتم ست ركعات. الصيرفية: و لو وجب عليه سجدة التلاوة فلم يسجد لها حتى مات يعطى لكل سجدة منون من الحنطة كما فى الصلاة، و الصحيح أنه لا يجب.

فصل في سجدة الشكر

٤ : روى عن إبراهيم النخعي أنه كان يكره سجدة الشكر، وعن محمد أن أبا حنيفة كان لا يراها شيئاً، وفي القدوري: عن أبي حنيفة أنه كان يكره سجدة الشكر، قال محمد: ونحن لا نكرهها. وتكلم المتقدمون في معنى قول محمد «وكان أبو حنيفة لا يراها شيئاً» بعضهم قالوا: لا يراها مسنونة وهو قريب من الأول، وبعضهم قالوا: معناها لا يراها شكراً تاماً قيام الشكر أن يصلي ركعتين كما فعل رسول الله صلى الله عليه وسلم يوم فتح مكة. ولم يذكر محمد قول أبي يوسف في شيء من الكتب، وذكر القاضي الإمام علي السعدي في شرح كتاب السير قول أبي يوسف مع محمد، وبعض المتأخرين من مشايخنا قالوا: لم يرد محمد بقوله «و أبو حنيفة كان لا يراها شيئاً» نفي شرعيها قرينة وإنما أراد به نفي وجوبها شكراً، كما قال محمد في الجامع الصغير عن أبي حنيفة أن التعريف الذي يصنعه الناس ليس بشيء، ولم يرد به نفي شرعيها أصلاً. الحجة: قال أبو حنيفة: لا تجب سجدة الشكر لأن النعم كثيرة لا يمكن أن يسجد لكل نعمة فيؤدي إلى تكليف ما لا يطاق، ومحمد يقول: سجدة الشكر جائزة، قال الحجة أكرمه الله بالرحمة والرضوان: عندي أن قول أبي حنيفة محمول على الإيجاب، وقول محمد محمول على الجواز والاستحباب، فيعمل بهما. ولا يجب لكل نعمة سجدة الشكر كما قال أبو حنيفة، ولكن يجوز أن يسجد بسجدة الشكر في وقت سُرَّ بنعمة أو ذكر نعمة فشكرها بالسجدة، وإنه غير خارج عن حد الاستحباب، وقد وردت فيه روايات كثيرة عن النبي عليه السلام وعن الصحابة والصالحين، وروى أن رسول الله صلى الله عليه وسلم لما أتى برأس أبي جهل - لمعه الله - يوم بدر وألقى بين يديه سجدة خمس سجودات شكراً، وقرأ آية السجدة في سورة انشقت فسجد لله عشر سجودات الأولى للتلاوة والباقية شكراً للكرامات، فلا ينزع العباد عن سجدة الشكر لما فيه من الخضوع والتعبد، وعليه الفتوى. وذكر السيد الإمام أبو القاسم في تاريخه بإسناده أن رسول الله صلى الله عليه وسلم سجد يوماً خمس سجودات

بلا ركوع ، قالوا : يا نبي الله ! سجود بلا ركوع ؟ قال : نعم ، إن جبرئيل عليه السلام أتاني فقال : يا محمد إن الله تعالى يحب عليا فسجدت ، رفعت رأسي فقال : إن الله تعالى يحب فاطمة ، فسجدت ، ثم رفعت رأسي فقال : يا محمد إن الله يحب الحسن والحسين فسجدت ، ثم رفعت رأسي فقال : يا محمد إن الله تعالى يحب من أحبهم فسجدت ، ثم رفعت رأسي فقال : إن الله تعالى يحب من يحبهم فسجدت . وفي السجدة الشكر عند محمد مسنونة ، وعند أبي حنيفة وإحدى الروایتين عن أبي يوسف غير مسنونة ، وفي المنظومة في باب أبي حنيفة :

وليس للسجود شكرا عبدة

وفي المصنف : وتفسيره أن يكبر مستقبل القبلة فيخبر ساجدا بحمد الله ويسبحه ، ثم يكبر تكبيرة يرفع رأسه . ثم قيل لأنه لم يرد به نفي شرعيتها قرينة ، بل أراد به نفي وجوبها شكرا ، وقال الأكثرون : إنها ليست بقرينة عنده بل هي مكروهة لا يثاب عليها ، وتركها أولى ، وقالوا : هي قرينة يثاب عليها ، وثمرة الاختلاف تظهر في انتقاض الطهارة إذا نام في سجود الشكر .



تم الجزء الأول من الفتاوى التاتارخانية ، ويليها الجزء الثاني إن شاء الله تعالى
أوله الفصل الثاني والمشرون في صلاة المسافر .

فهرس الجزء الأول من الفتاوى التاتارخانية

رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة	العنوان
	التعريف بالفتاوى التاتارخانية	١	تقدمة التحقيق
٢٨	وصاحبها	٣	تعريف العلم و فضيلته
	الكتب التى ذكرها المؤلف أنه	٥	الفقه و فضله
٣٦	استفاد منها لترتيب الكتاب	٦	معنى الفقه لغة
	الكتب التى لم تذكر مع الكتب	٧	معنى الفقه اصطلاحاً
	المذكورة فى المقدمة ولكن	٨	الشريعة و الفقه واحد
٤٥	المؤلف قد أحال عليها المسائل	٩	معنى الفقه فى الصدر الأول
	تذكرة الأعلام الواردة فى هذا	١٠	محل الاجتهاد
٥١	الكتاب	١١	المصادر الفقهية
	الفقهاء الذين أخذوا عن الفتاوى	١٢	تدوين الفقه
٦٢	التاتارخانية	١٣	التشريع و الاجتهاد و أسباب
٦٣	ملاحظات	١٤	اختلاف الفقهاء
٦٤	مصادر التقدمة و التحقيق	١٥	القواعد التى تجرى فى الفقه الحنفى
٦٥	مقدمة الكتاب	١٦	كالاصول الأساسية
٦٦	باب فى العلم و الحث عليه	١٧	طبقات الفقهاء الحنفية
٦٧	الفصل الأول فى تعريفه	١٨	مراتب الكتب فى الفقه الحنفى

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
الفصل الثانى فى فضيلة العلم	٦٩	نوع منه فى القهقهة	١٣٨
الفصل الثالث فى فرض العين		نوع آخر من هذا الفصل فى مس	
وفرض الكفاية من العلوم	٧٦	الرجل المرأة	١٤٣
الفصل الرابع فى آفة العلم	٧٩	نوع آخر فى مسائل الشك	١٤٤
الفصل الخامس فى بيان الستة والجماعة	٨٠	يان أحكام المحدث	١٤٧
الفصل السادس فى من يحل له		الفصل الثالث فى الغسل	١٤٨
الفتوى ومن لا يحل له	٨١	نوع منه فى تعليم الاغتسال	١٤٩
الفصل السابع فى آداب المفتى		اغتسال المرأة من الجنابة	١٥١
والمستفتى	٨٢	نوع آخر فى بيان فرائض الغسل	
كتاب الطهارة	٨٧	وسنة	١٥٢
الفصل الأول فى الوضوء		نوع آخر فى بيان أسباب الغسل	١٥٣
نوع منه فى تعليم الوضوء	٩٦	مسائل الاحتلام وخروج المني	١٥٧
نوع منه فى بيان سنن الوضوء وآدابه	٩٧	نوع آخر من هذا الفصل فى المتفرقات	١٥٨
الفصل الثانى فى بيان ما يوجب		الفصل الرابع فى المياه التى يجوز	
الوضوء	١١٣	الوضوء بها و التى لا يجوز	
نوع آخر فى الاحتقان وغيره	١٢٧	الوضوء بها	١٦٣
نوع آخر فى مسائل التيمم وما		نوع منه فى الماء الجارى	
يتصل به	١٢٨	نوع آخر فى ماء الحياض والغدران	
نوع آخر فى النوم والنسي والجنون	١٣٣	والميون	١٦٨
		نوع	

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
نوع آخر في ماء الآبار	١٨١	الفصل الخامس في التيمم	٢٢٦
ما يقع في البئر نوعان : النوع الاول		النوع الاول في كيفية التيمم وصفته	
فيما لا يفسد الماء	١٨٢	نوع آخر في يان شرائط التيمم	٢٣٠
النوع الثاني فيما يفسد الماء	١٨٤	نوع آخر في يان وقت التيمم	٢٣٨
نوع آخر في الحباب و الآواني	٢٠٠	نوع آخر فيما يجوز به التيمم	
وما يتصل بهذا الفصل موت ما ليس		نوع آخر في يان من يجوز له	
له دم و ما له دم في الماء من		التيمم و من لا يجوز له	٢٤٢
حشرات الارض	٢٠٣	نوع آخر في يان ما يُتيمم عنه	٢٤٧
نوع آخر في ماء الحمام	٢٠٥	نوع آخر في يان ما يطل به التيمم	
نوع آخر في يان المياه التي لا يجوز		و ما لا يطله	٢٤٩
الوضوء بها على الوفاق و على		نوع آخر في يان المتيمم إذا أحدث	
الخلاف	٢٠٧	في الصلاة	٢٥٧
يان أحكام الماء المستعمل	٢١١	نوع آخر من هذا الفصل في المخفقات	٢٥٨
وما يتصل بهذا الفصل يان		حكم الآسار (جمع سور)	٢١٧
و مما يتصل بهذا الفصل يان حكم		المرق و العباب و اللبن	٢٢٢
و مما يتصل بهذا الفصل يان ما لا		يجوز الوضوء به من المائعات	
و ما يجوز	٢٢٣	نوع آخر في يان محل المسح	٢٦٥

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
نوع آخر في بيان ما يجوز عليه المسح من		الفصل الثامن في تطهير	
الحفاف وما بمنائها وما لا يجوز	٢٦٥	التجاسات	٣٠٥
نوع آخر في بيان شرط جواز المسح		الفصل التاسع في الحيض	٣٢٢
على الخف	٢٧٢	نوع آخر في تفسير الحيض وتفصيله	
نوع آخر في بيان مقدار مدة المسح	٢٧٥	نوع آخر في بيان الدماء الفاسدة التي	
نوع آخر في بيان ما يطل المسح		لا يتعلق بها حكم الحيض	٣٢٣
على الخفين	٢٧٧	نوع آخر في بيان أنه متى ثبت حكم	
نوع آخر في بيان أن المرأة في المسح		الحيض والاستحاضة والتفاس	٣٣٠
على الخفين بمنزلة الرجل	٢٧٩	نوع آخر في الأحكام التي تتعلق	
نوع آخر في بيان رجل قطعت		بالحيض	٣٣٢
إحدى رجله	•	نوع آخر فيما بقي من الأحكام	
نوع آخر في بيان رجل باحدى		المتعلقة بالحيض	٣٣٧
رجليه جراحة	٢٨١	نوع آخر في مقدار الطهر المتخلل	٣٣٨
المسح على الجبائر وعصابة المقتصد		نوع آخر	٣٣٩
ومسألة الشقاق	٢٨٢	نوع آخر في الأوقات والساعات	٣٤٠
الفصل السابع في التجاسات		نوع آخر هو قريب مما تقدم من	
وأحكامها وفي معرفة		المسائل	٣٤٢
الآعيان النجسة وأضدادها	٢٨٧	نوع آخر في نصب العادة للبتداء	٣٤٣
النوع الثاني من هذا الفصل في مقدار		نوع آخر في الانتقال	٣٥٣
النجاسة التي يمنع جواز الصلاة	٢٩٧	نوع آخر في البدل	٣٥٧

رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة	العنوان
٤٠٠	بيان انتقال العادة في النفاس * * *	٣٦٠	نوع آخر في الزيادة و نقصان في أيام الحيض
	كتاب الصلاة	٣٦٢	نوع آخر في تقديم الحيض وتأخير
	الفصل الأول في المواقيت	٣٦٨	نوع آخر في رسم الفتوى
٤٠١	وفيها أنواع	٣٧١	نوع آخر في الإضلال
	النوع الأول في بيان أول المواقيت	٣٨٠	نوع آخر في المرأة تضل عددا في عدد
	و آخرها	٣٨٧	نوع آخر في استخراج معرفة الصلاة
٤٠٤	نوع آخر في بيان فضيلة الاوقات	٣٨٩	نوع آخر في النفاس
	نوع آخر في بيان الاوقات التي يكره		قسم آخر في الطهر المتخلل بين الأربعين في النفاس
٤٠٧	فيها الصلاة	٣٩٠	قسم آخر في معرفة أول وقت النفاس
	الفصل الثاني في فرائض الصلاة و واجباتها	٣٩٢	وما يتصل بهذا القسم من السقط
٤١٢	وسننها و آدابها	٣٩٣	قسم آخر في الضلال في النفاس
٤١٦	طهارة ما يستر به العورة	٣٩٦	قسم آخر في حكم المرأة إذا ولدت ولدا و استمر بها الدم
٤١٨	طهارة موضع الصلاة	٣٩٧	قسم آخر في الاستظهار
٤٢٢	استقبال القبلة و معرفتها	٣٩٨	فصل في المرأة إذا طلقها زوجها فأخبرت عن انتضاء العدة في كم تصدق
٤٢٨	و من شرائط الصلاة النية		اختلاف المشايخ في ختم النفاس بالطهر الفاسد
	النوع الثاني من فرائض الصلاة التي هي عند الشروع	٣٩٩	
٤٣٦	فصل في تكبيرة الافتتاح		

رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة	العنوان
	الفصل الثالث فى القراءة بغير ما فى	٤٣٨	افتتاح الصلاة بالتهليل
	مصحف عثمان من مصحف	٤٤٣	فصل فى القراءة
٤٨٣	عبد الله بن مسعود وأبى بن كعب	٤٤٥	الكلام فى قدرة القراءة
٤٨٤	الفصل الرابع فى ذكر آية مكان آية		نوع آخر فى الافضل بأن يقرأ
	الفصل الخامس فى حذف حرف		فى كل ركعة بفاتحة الكتاب
٤٨٥	عن كلمة	٤٥١	وسورة تامة
	الفصل السادس فى زيادة كلمة لا على		القراءة فى الفرائض على التودة
٤٨٧	وجه البدل	٤٥٢	و الترسى والتدبر
	الفصل السابع فى الخطأ فى التقديم		نوع آخر فى معرفة طوال المفصل
٤٨٨	و التأخير	٤٥٦	و أوساطه و قصاره
	الفصل الثامن فى الوقف و الوصل		نوع آخر فى إطالة القراءة فى الركعة
٤٨٩	و الابتداء		الأولى على الثانية
٤٩٢	الفصل التاسع فى ترك المد و التشديد	٤٥٧	نوع آخر فى القراءة بالفارسية
	و بما يتصل بهذا الفصل من آمين بالمد	٤٥٩	نوع آخر فىمن نسى القراءة فى الأوليين
٤٩٣	و التشديد	٤٦٣	نوع آخر فى زلة القارئ
	الفصل العاشر فى اللحن فى الإعراب	٤٦٤	القراءة على وجوه و لكل وجه فصلا
	الفصل الحادى عشر فى ترك الإدغام		الفصل الأول فى ذكر حرف مكان
٤٩٦	و الإتيان به		حرف
	الفصل الثانى عشر فى الإمالة فى غير	٤٧٧	و بما يتصل بهذا الفصل من قراءة الألتغ
	موضعها		الفصل الثانى فى ذكر كلمة مكان كلمة
		٤٧٩	على وجه البدل

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
الفصل الثالث عشر في حذف ما هو		نوع آخر في بيان سبب ثبوت الأذان	٥١٤
مظهر وفي إظهار ما هو محذوف	٤٩٧	نوع آخر في بيان ما يفعل فيه	٥١٥
الفصل الرابع عشر في ذكر بعض		نوع آخر في أذان المحدث والجنب	٥١٩
الحروف من الكلمة	٤٩٨	نوع آخر في فصل بين الأذان والإقامة	٥٢١
الفصل الخامس عشر في إدخال		نوع آخر في بيان الصلوات التي لها أذان	٥٢٢
التأنيث في أسماء الله تعالى	٤٩٩	نوع آخر في تدارك الخطأ الواقع فيه	
الفصل السادس عشر في التثنية		نوع آخر فيمن يقضى الفوائت يقضيها	
بالقرآن والالحان	٥٠٠	بأذان وإقامة أو بغيرهما	٥٢٤
فصل آخر في الأحكام المتعلقة بالقرآن		نوع آخر في المخرقات	
وقراءته خارج الصلاة		فصل في بيان آداب الصلاة	٥٢٩
فصل في الركوع	٥٠٥	الفصل الثالث في بيان ما	
فصل في السجود	٥٠٦	يفعله المصلي في صلاته	
فصل في القعدة الأخيرة	٥٠٨	بعد الافتتاح	٥٣١
فصل في القومة التي بين الركوع		وعما يتصل بهذا الفصل من مسائل المسبوق	٥٥٧
والسجود والجلوس بين السجدين		الفصل الرابع في بيان ما يكره	
فصل في الخروج عن الصلاة بفعل المصلي	٥٠٩	للمصلي أن يفعل في صلاته	
واجبات الصلاة	٥١٠	وما لا يكره	٥٦١
سنن الصلاة	٥١١	وعما يتصل بهذا الفصل من مكروهات	
الأذان من جملة السنن	٥١٢	الصلاة	٥٦٧
نوع في بيان صفة الأذان			

رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة	العنوان
	الفصل الحادى عشر فى التطوع		الفصل الخامس فى بيان ما
٦٤١	قبل الفرض وبعده	٥٧١	يفسد الصلاة وما لا يفسد
	وما يتصل بهذا الفصل رجل انتهى إلى	٥٨٤	النوع الثانى فى بيان الأفعال المفسدة
٦٤٧	الإمام والناس فى صلاة الفجر	٥٩٥	وما يتصل بهذا الفصل مسائل التهتة
	الفصل الثانى عشر فى رجل		الفصل السادس الكلام فى بيان
	يشرع فى صلاة ثم أقيمت		من هو أحق بالإمامة
٦٤٩	تلك الصلاة ما يفعل المنفرد		بيان من يصلح لإماما لغيره ومن
	الفصل الثالث عشر فى	٦٠٤	لا يصلح
	التراوىح	٦١٠	بيان تغير حال المصل
٦٥٣	نوع آخر فى أن الجماعة بل هى سنة		بيان ما يمنع صحة الاقتداء وما لا يمنع
٦٥٥	التراوىح		الفصل السابع فى بيان مقام
٦٥٧	نوع آخر فى بيان وقت التراوىح	٦٢٢	الإمام والمأموم
	نوع آخر فى نية التراوىح		الفصل الثامن فى الحث على
٦٥٨	نوع آخر فى بيان القراءة فى التراوىح		الجماعة
	نوع آخر فى القوم يصلون التراوىح	٦٢٧	
٦٦١	قعودا		الفصل التاسع فى المارين
	نوع آخر فيما إذا صلى تروبيحة واحدة	٦٢٨	يدى المصل
٦٦٢	بقسيلة واحدة		الفصل العاشر فى التطوع

العنوان	رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة
نوع آخر في الشك في التراويح	٦٦٦	نوع آخر في بيان ما يجب به السهو	
نوع فيمن صلى التراويح مقتدياً بمن		وما لا يجب	٧١٤
يصلى غيره	٦٦٧	نوع آخر في سهو الإمام أو المؤتم	
نوع آخر في إمامة الصبي في التراويح	٦٦٨	بل يتعدى إلى صاحبه	٧٢٥
نوع آخر في قضاء التراويح		نوع آخر فيمن صلى الظهر خمسا	٧٢٦
نوع آخر في المتفرقات إمام شرع		نوع آخر في الرجل سلم وعليه جهود	
في الوتر على ظن أنه أتم التراويح	٦٦٩	السهو	٧٣١
مسائل الوتر	٦٧٠	نوع آخر في بيان ما يمنع الإتيان	
الفصل الرابع عشر في الذي		بسجود السهو	٧٣٢
يصلى و معه شيء من		نوع آخر في سلام السهو	٧٣٣
التجاسات	٦٧٨	نوع آخر فيمن يصل التطوع ركعتين	
الفصل الخامس عشر في الحدث		و يسهو فيها ويسجد للسهو	٧٣٩
في الصلاة	٦٨٧	نوع آخر فيمن صلى الظهر و يسلم	
الفصل السادس عشر في		وعليه جمدة صلية	٧٤٠
الاستخلاف	٦٩٦	نوع آخر في المتفرقات	
الفصل السابع عشر في سجود السهو		الفصل الثامن عشر في مسائل	
النوع الأول في بيان		الشك، وفي الاختلاف	
صفة بجمدة السهو	٧١٢	الواقع بين الإمام والقوم	
		في المقدار المؤدى	٧٤٥

رقم الصفحة	العنوان	رقم الصفحة	العنوان
٧٧٥	نوع آخر في بيان حكمها	٧٥١	مسائل الاختلاف الواقع بين الإمام والقوم
•	نوع آخر في بيان من يجب عليه السجدة	٧٥٢	الفصل التاسع عشر في وقت لزوم الفرض
٧٧٦	وما لا يطلها	٧٥٤	الفصل العشرون في قضاء الفائتة
•	نوع آخر في بيان ما يتعلق به وجوب هذه السجدة	٧٧٢	الفصل الحادي والعشرون في سجدة التلاوة
٧٧٧	نوع آخر في تكرار آية السجدة	•	نوع آخر في بيان سبب وجوبها
٧٨٣	نوع آخر في سماع المصل آية السجدة	•	نوع آخر في بيان شرائط جوازها وأدائها
٧٨٥	نوع آخر في الركوع مقام السجدة	٧٧٣	
٧٨٧	نوع آخر في المتفرقات		
٧٩١	فصل في سجدة الشكر		

(تم الفهرس)

بيان الخطأ من الصواب
الواقع في الجزء الأول من الفتاوى التاتارخانية

الصفحة	السطر	الخطأ	الصواب
٧١	١٦	من عالم	من موت عالم
١٠٢	٢١	قنماه	قنمأ
١٥٣	١٨	القدر	الدر
٢٣٣	٧	المنه	المنه
٢٣٧	١٥	بالإجمام	بالإجمام
٢٣١	٣	حوى	نوى
٢٣٢	١٩	من امصره	من مصره
٢٤٦	١١	في مكان	مكان
٢٧١	رقم الصفحة	٢٨١	٢٧١
٢٨٨	٨	عظوطا	عظوط
٢٣٠	٤	عيله	عليه
٢٣٢	٩	وت	وقت
٢٣٣	٦	عمر	عمر
٢٩٦	١٢	الناس	النفاس
٤٠٦	٢	حار	تحار
٤٨٨	٢	جا "لا قد	جالا "تقد

المصنف	السطر	الحظا	الصواب
٦٧١	١٣	على	أعلى
٦٧٤	١٢	وإلا لما عالف	لما عالف
٦٨٥	١٩	نومو	نومو
٦٨٦	١٠	التوب	التوب
٧٠٥	٢	حضر الإمام	حضر الإمام
٧٢١	٧٢	قبل	قبل
٧٢٣	١٤	الماتردى	الماتردى
٧٢٦	٣	فوجد	فوجد
٧٣٠	٧١	التاطق	التاطق
٧٣٢	٨	شرطه	شرط
٧٣٣	٤	عند	عنه
٧٦١	١٠	عن	عند
٧٨٠	٥١	ذكر	ذكر
٧٨٦	١٠	على حدة	على حدة
٩ فهرس	٩ المموداثنى	بل	هل



